

١٢ كتاب النكاح  
 ١٣ فصل في ما يدخل في البيع  
 ١٤ باب اخيارات  
 ٢٩ فصل في حياض الروبة  
 ٣٥ فصل في حياض الميت  
 ٤٧ باب البيع الفاسد  
 ٥٩ فصل في بيع المشتري المبيع  
 ٦٥ باب الاقالة  
 ٦٧ فصل في تدرج المكاتبات  
 ٦٨ باب المراجعة والتولية  
 ٧٣ فصل في بيان البيع قبيل فسخ  
 ٧٧ باب البيع الزمان  
 ٨٤ باب الموقوف والاشهاد  
 ٨٦ فصل في بيان احكام الاستحقاق  
 ٩٠ باب السلم  
 ٩١ مسائل شتى  
 ٩٦ كتاب الصرف  
 ١١٦ كتاب الكفالة  
 ١٣٠ فصل في رفع الاصل المسائل  
 ١٣٥ باب كفالة الرجلين والامدين  
 ١٣٨ كتاب الموالاة  
 ١٤٢ كتاب الفضة  
 ١٥٢ فصل في الحبس  
 ١٥٥ فصل في كتاب القاضى  
 ١٥٩ فصل في يجوز قضاء المرأة  
 ١٦٥ فصل في الحكم  
 ١٦٦ مسائل شتى

١٧٢ فصل في القضاء بالمواريث  
 ١٧٦ كتاب الشهادات  
 ١٨٢ فصل في شهد بكل ما سمع او راى  
 ١٨٦ باب من قبل شهادته ومن  
 ١٩٦ باب الاختلاف في الشهادة  
 ٢٠١ باب الشهادة على الشهادة  
 ٢٠٥ باب الرجوع عن الشهادة  
 ٢١١ كتاب الوكالة  
 ٢١٢ باب الوكالة بالشراء والبيع  
 ٢٢٥ فصل في ما يصح عقد الوكيل  
 ٢٣١ باب الوكالة بالخصومة والقض  
 ٢٣٧ باب عزل الوكيل  
 ٢٣٩ كتاب الدعوى  
 ٢٥٢ باب الدعوى  
 ٢٦٠ فصل في بيان الحكم وقسح  
 ٢٦٢ باب دعوى الرجاءين  
 ٢٧١ فصل في التنازع بالادي  
 ٢٧٤ باب دعوى النيب  
 ٢٧٨ كتاب الاقرار  
 ٢٨٥ باب الاستئذان  
 ٢٩١ باب اقرار المريض  
 ٢٩٥ كتاب الصلح  
 ٢٩٨ فصل في جواز الصلح من مجهول  
 ٣٠٢ باب الصلح في الدين  
 ٣٠٤ فصل في الدين المشترك  
 ٣٠٨ كتاب المضاربة  
 ٣١٥ باب المضارب يضارب

٢٦١ فصل في التفرقات

٢٢٤ كتاب الودعة

٢٣٢ كتاب العارية

٢٣٨ كتاب الهبة

٢٤٥ باب الرجوع فيها

٢٥١ فصل في بيان احكام مسائل

... متفرقة

٢٥٣ كتاب الاجارة

٢٦١ باب ما يجوز من الاجارة

... وما لا يجوز

٢٦٧ باب الاجارة الفاعلة

٢٧٦ فصل الاجير المشترك

٢٨٣ باب فسخ الاجارة

٢٨٦ مسائل مشورة

٢٨٩ كتاب المكاتب

٢٩٣ باب تصرف المكاتب

٢٩٧ فصل واذا واسدت المكاتب

... من مولاها

٤٠١ باب كتابة العبد المشترك

٤١٣ باب العجز والموت

٤٠٧ كتاب الولاء

٤١١ فصل ولاء الموالاة سببه العفة

٤١٤ كتاب الاكراه

٤٢١ كتاب الحجر

٤٢٧ فصل في بيان احكام البواع

٤٢٨ كتاب المأذون

٤٢٧ فصل في بيان حكم الصبي

... والمعتوه

٤٣٨ كتاب القصب

٤٤٢ فصل وان غير ما خصه

٤٤٦ فصل في بيان مسائل تحصل

... مسائل القصب

٤٥٣ كتاب الشفعة

٤٥٨ فصل وان اختلف الشفع

... والشرى

٤٦١ باب ما يجب فيه الشفعة

... وما لا يجب

٤٦٤ فصل وتبطل الشفعة بسلام

... الكل او البعض

٤٦٩ كتاب القسم

٤٧٤ فصل في كيفية القسم

٤٧٧ فصل في المماياة

٤٨٠ كتاب المزارعة

٤٨٥ كتاب المساقاة

٤٨٨ كتاب الذبايح

٤٩٣ فصل في محل اكله وما لا محل

٤٩٧ كتاب الاضحية

٥٠٤ كتاب الكراهية

٥٠٢ فصل في بيان احوال الاكل منه

٥٠٧ فصل في الكب

٥١١ فصل في اللبس

٥١٧ فصل في بيان احكام النظر ونحوه

٥٢١ فصل في بيان احكام الاستبراء

٥٢٣ فصل في البع

٥٢٦ فصل في التفرقات

٥٣٢ كتاب احياء الموات

٥٣٧ فصل في الشرب

٥٣٩ فصل في كرى الانهار

٥٤٣ كتاب الاشربة

٥٤٩ كتاب الصيد

٥٥٨ كتاب الرهن

٥٦٦ باب ما يجوز ارتهاؤه والرهن به



وما لا يدور في  
 ٥٧٤ باب الزمان موضع على حد  
 ٥٧٨ باب التصرف في الزمان وخصايته  
 والجنابة عليه  
 ٥٨٥ فصل رهن رجل صغيرا فحضر  
 ٥٨٨ كتاب الجنابات  
 ٥٩٢ باب ما يوجب الفصا من  
 وما لا يوجب  
 ٥٩٩ باب الفصا فيمادون النفس  
 ٦٠١ فصل ويسقط الفصا موت  
 القتال  
 ٦٠٣ فصل ومن قطع يد رجل ثم قتله  
 ٦٠٦ باب الشهادة في القتل  
 ٦١١ كتاب الديارات  
 ٦١٣ فصل في النفس الدنية  
 ٦١٦ فصل لا قود في الشجاج  
 ٦٢٢ فصل في الجنين  
 ٦٢٤ باب ما يحدث في المرافق  
 ٦٢٩ فصل في الحائض المائل  
 ٦٣١ باب جنابة البهيمة  
 ٦٣٧ باب جنابة الرقيق  
 ٦٤٣ فصل دية العمد قيمته  
 ٦٤٥ فصل وان جنى مدبرا وام ولد  
 ٦٤٦ باب عصب العمد والصبي

والذير والجنابة في ذلك  
 ٦٤٩ باب الفسامة  
 ٦٥٩ كتاب المعاقل  
 ٦٦٣ كتاب الوصايا  
 ٦٦٨ باب الوصية بثلاث المال  
 ٦٧٧ باب العتق في المرض  
 ٦٨١ باب الوصية للأقارب وغيرهم  
 ٦٨٥ باب الوصية بالخدمة والسكنى  
 والقرعة  
 ٥٨٨ باب وصية الذمي  
 ٦٩٠ باب الوصية  
 ٦٩٨ فصل شهد الوصيان ان المبت  
 اوصى الى زيد  
 ٦٩٩ كتاب الخنثى  
 ٧٠٣ مسائل شتى  
 ٧١٦ كتاب الغرائب  
 ٧٢٣ فصل في العصبات  
 ٧٢٤ فصل في الحب  
 ٧٢٨ فصل في العول  
 ٧٣١ فصل في ذوى الارحام  
 ٧٣٤ فصل العرق والمدمى  
 ٧٣٧ حساب الفرائض  
 ٧٤١ فصل وداخيل العسدين  
 يعرف



ابن عبد الله بن سفيان

الاصمعي

# بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب السورع

وحدة المتأنيبة يد وبين ما قبله ان ما قبله ان لا مال لك وفيه التيقن في  
الوقوف في ذلك منزلة البسيط من المركب والبسيط مقدم على المركب في الوقوف  
وقدمه في التعليل وهي جمع بيع بمعنى بيع كضرب الامير والمبيعات اصناف  
شخافة واجناس متفاوتة او جمع المصدر لا اختلاف انواعه اما ما يار البيع لا يار  
اما بيع سبعة ساعة ولا يسمي مقايضة او باليمن وهو البيع المشهور او بيع عن يمين  
وهو الصرّف او دين يمن وهو السلم واما ما يار التمن لان التمن الاول ان لم يشر  
بشيء مستأومة او اعير مع زيادة فهو المراجعة او بدو وبقاؤه والتواجد او مع  
الغرض فهو الوضعة او اريد به الجاصل بالمصدر كما لو بيع في جميع عام او هو من  
الاشداد يقال على الإخراج عن المال والبيع

لا يحطاب الرجل على حطبة اخيه ولا يبيع  
اخيه لان النهي عنه هو الشراء لا البيع  
وقد اورد في المعقول الثاني بوجهه

ور بعد ذلك اللام يقال بعث الشيء وبعثك فهي زائدة واتعاض في هذا الدار  
عني اشترعها وبيع عليه القاضي أي من غير رضاه وكذا التمر او قال الله تعالى

كما في الحسابات فانه يحتاج في إيجاد التبرير الى التجار وهو مثل العاقد في مسئلتنا  
 والى الالة وهو مثل قوله بعث واشتريت والى النجر وهو مثل اخراج هذا الق  
 على سبيل الانشاء والى المحل وهو المبيع وهذا معنى قول اهل الحكمة ان الالة  
 على اربعة اقسام آلية كالفأس ومحلية كالخشب وفاعلية كالنجار وحالية كالنجر  
 وعلى هذا يخرج مسائل البيوع وغيرها من العقود عند دخول المفسد  
 من حيث الالهل ومن حيث المحل او غيره فان بذلك يختلف الامر فان العقد لا ينعقد  
 اصلا اذا لم يكن العاقد اهلا و يعقد موقوفا عند توقف الاهلية وكذلك لا ينعقد  
 عند قول المحل وشروطه معية البيع بقوله تعالى واحل الله البيع والسنة وهي كثيرة  
 و اجماع الامة وبالمعقول ( البيع ) في السرعة ( مبادلة مال بمال ) لم يقل بالتراضي  
 لينناول بيع المكره فانه منعقد وان لم يلزم وقال يعقوب باشا وغيره وينبغي ان يزداد قيد  
 بطريق الاكتساب كما وقع في المكتب لخراج مبادلة رجلين مالهما بطريق  
 الهبة بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء انتهى وفيه  
 كلام لان قوله ليس ببيع ابتداء يقتضي ان يكون الهبة بشرط العوض في ابتداء  
 العقد تبرعا محضاً لا مبادلة فخرج بقوله المبادلة فلا حاجة الى هذا القيد وكذا  
 لا حاجة الى قيد على وجه التملك كما قيل لانه يفهم من المبادلة ايضاً ( وينعقد )  
البيع اى يحصل شرعا ( بإيجاب ) هو كلام اول من يتكلم من المتعاقدين حال انشاء  
 البيع سمي بالإيجاب مبالغة لكونه موجبا اى مثبتا للآخر خيار القول ( وقبول )  
 اى من ايجاب وقبول او بشيهما وهو كلام ثانى من يتكلم منهما في تلك الحال  
 فعمل ان هذين اللفظين من اركانه من الضن انهما خارجان من حقيقة البيع وينبغي  
 ان يكون الواو بمعنى الفاء فانهما لو كانا معا لم ينعقد والاطلاق شامل لانواعه  
 الاربعة الجائز والفاقد والموقوف والباطل كما في القهستانى وفيه إشارة الى انه  
 لا ينعقد بالوكيل من الجانبين الا في الأب فانه يتولى الطرفين في مال الصغير وفي  
 الخاتبة الواحد لا يتولى العقد من الجانبين الا في مسائل منها الأب اذا اشترى  
 مال ولده الصغير لنفسه او باع ماله من ولده فانه يكتب بلفظ واحد وقال  
 خواهر زاد ه هذا اذا اتى بلفظ يكون اصلا في ذلك اللفظ بان باع ماله فقال  
 بعث هذا من ولدى فانه يكتب بقوله بعث اما اذا اتى بلفظ لا يكون هو اصلا  
 في اللفظ بان اراد ان يبيع ماله من ولده فقال اشترت هذا المال لولدى لا يكتب  
 بقوله اشترت منه ويحتاج الى قوله بعث ومنها الوصى اذا باع ماله من اليتيم او يشتري  
 مال اليتيم لنفسه وكان ذلك خيرا لليتيم ومنها الوصى اذا اشترى مال اليتيم  
 للقاضى بامر القاضى ومنها العبد يشتري نفسه من مولاه بامره واما القاضى فانه  
 لا ينعقد لنفسه لان فعله قضاء وقضاؤه لنفسه بط فلا يملك كما لا يملك تزويج اليتيمة

من نفسه ( يلزمني الماضي كعبت واشترت ) لانه انشاء والشرع قد اعتبر  
 الاخبار انشاء في جميع العقود فيه قد به ولان الماضي ايجاب وقطع والمستقبل  
 عدة اوامر وتوكل واهذا العقد بالماضي وفي الغية يعقد بالعقدين مستقبليين  
 ثم قال لا يشهد وبين التوفيق بين قولين يانه ان اراد بالمضارع الحال يعقد وان اراده  
 الاستقبال والوعد لالان المضارع يحقل الحال والاستقبال وفي الحقيقة لا يعقد  
 الماضيين معقد بدون التية واما بصيغة المستقبل لا الالائية قال صاحب الغنية  
 وهذا العقد وهو ان الشرع جعل الايجاب والقبول علامة الرضى والاختيار  
 عن الحال ابدل على الرضى وقت العقد من الماضي فتقول الهداية ولا يشهد  
 بالعقدين احدهما لفظة المستقبل محله ما اذا خلا عن التيا و امر انه المستقبل المصدر  
 بالسين او سوف فانه لا يحفل غيره فلا يرد على كلام الهداية شي كما في البيع ومضى  
 المولى سمدى افتدى في هذا المحل في حاشيته فليطالع وفي المحط سماع التعدي  
 الايجاب والقبول شرط لانعقاد وادفع اهل الجلس وقال التابع لم احمد ولا يمكن  
 به وقيل يصدق ( وما دل على معناهما ) اي معنى الايجاب والقبول كقول  
 السرايع اعطيت او بذات او رخصت او جمعت لك هذا كذا فانه في معنى بيع  
 والمشمري اخبرت او قبلت او اقرت او اخذت وقد يقوم القرض مقام القبول  
 كما لو قال بعثك هذا بدهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا من البيع كما في اخذ  
 (و) يعقد ايضا ( بالاعطى ) لان جواز اعتبار الرضى وقد يوجد وحقيقته وضع  
 الثمن واخذ الثمن عن تراض منهما في المجلس كما قالوا وهو يقيد انه لا بد من  
 اعطاء من الجانبين وعليه الاكثر كما ذكره الطرسوسي وافق به الحلواني وفي  
 البرازية انه المختار لكن في التنوير ويكتفي بالاعطاء من أحد الجانبين على  
 الاصح اذ لم يصرح مع الاعطى بغير انشاء وفي البيع هكذا صححه الديلم  
 في الفقه ونص محمد علي ان بيع التعاطى ثبت بقبض احد البعدين وهذا ينظم  
 المبيع والثمن وفي القاموس وغيره التعاطى التناول وهو انما ينقض الاعطاء من  
 جانب والاخذ من جانب لا اعطاء من الجانبين كما فهمه الطرسوسي وفي الكبرى  
 وبه يفتى واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض  
 فلا يجوز ( في النفس ) كما عيّد والجواهر ( والطاس ) كما في الطرسوسي ( وهو  
 الصحيح ) اختار عن قوله الكرشي فانه قال انما يشهد بالخمس دون التمسك  
 ( واولاخذ خذه بكسدا فقال اخذت اورضت صحيح ) لان قوله خذه امر لا اخذ  
 بالبدل وهو لا يكون الا بالبيع فكأنه قال بعته فبطلت فخذة فمقدار البيع اقتضا  
 فيثبت باختياره وفرق في الولوالية في القبول نعم بين ان يسد الباب بالايجاب  
 والمشمري فان بدأ الباع فقال بعثت فلهي هديا قال فقال المشتري فلهي هديا

ليس بصحيح وان بدأ المشتري فقال لا اشتري عليك هذا بالقبول الآخر  
 ثم صحح البيع لا بد جواب (واذا اوجب احدهما) اي احدهما المتعاقدين (فلا آخر  
 ان يقبل كل البيع بكل الثمن في المجلس) اي في مجلس الايجاب اعم من ان يكون  
 بالخطاب او بالرسول كما اذا قال لرسوله قل لفلان بعث عبيدي منه بكذا فذهب  
 الرسول فاحبره فقال المشتري في مجلسه ذلك اشتريته او بالكتاب لان كلامهما  
 سفير في مجلس المجلس العقد بالخطاب فهو قال بعث منه فبلغه يا فلان فبلغه  
 هو او رجل آخر بخلاف ما لم يقل بلغه فبلغه فقبل لا يجوز لان شرط العقد  
 في البيع لا يتوقف على قبول غائب اتفاقا كما في الشكاح على الاظهر عند الطرفين  
 وفي الزاهدي لو قال بعني من فلان الغائب فحضر الغائب في المجلس فقال اشتريته  
 صحح (او يترك) كل البيع يعني اذا قال البائع بعني هذا بكذا فلا آخر بالخيار  
 ان شاء قبله وان شاء رد لانه محبر غير محبر فمختار ايهما شاء فهذا خيار القبول  
 فيتمد الى آخر المجلس الحاجة الى التفكير والرتوي والمجلس جامع للفرقات فاعتبر  
 ساعة ساعة واحدة دفعا للعسر او تخفيفا للعسر وعند الشافعي لا يمتد بل هو  
 على الفور (لا) يقبل الآخر بايعا كان او مشتريا (بعضا دون بعض) اي ليس له  
 ان يقبل كل البيع بعض الثمن او بعضه بأكمله او بعضه لانه تفرق بالصفة وقائه  
 ضرر بالبائع فان من عادة التجار ضم الردي الى الجيد في البيع اتروج الردي  
 فلو صح التفرق يزل الجيد عن ملكه ويبقى الردي فيتضرر بذلك وكذلك  
 المشتري يرغب في الجميع فاذا فرق الرابع الصفة عليه يتضرر الا ان رضى الآخر  
 بذلك في المجلس بعد قوله في البعض ويكون المبيع بما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء  
 كعبد واحد او مكلا او موروثا فاما ما لا ينقسم الا بالقيمة كثوبين او عبيدين  
 فلا يجوز ان يقبل الآخر (الاذا بين ثمن كل) بمقابل الآخر ومما ترك لان  
 ذلك دليل على رضاه بالتفرق ولان الايجاب حشود في معنى الايجابات متعددة  
 اما اذا كرر في البيان لفظ البيع بان قال بعثك هذين بن بدرهمين بعث هذين  
 بدرهم وبعث هذين بدرهم يجوز اتسافا واما اذا لم يكرر بان قال بعثك هذين  
 بدرهمين كل واحد بدرهم فيجوز عندهما خلافا لالمام بناء على ان البيع يتكرر  
 بتكرار لفظ بعث عنده وتفصيل الثمن عندهما كما في اكثر المعتمرات فعلى هذا  
 ينبغي للص ان يذكر الخلاف كما هو دأبه تدبر (وان رجع الموجب) سواء كان  
 بايعا او مشتريا (او قام احدهما) يعني لو كانا قاعدتين فقام احدهما (عن المجلس  
 قبل القول) ظرف لرجوع وقام على سبيل التنازع (بطل الايجاب) اما الاول  
 فلان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو متصف بهما لان الايجاب  
 لا ينفذ الحكم بدون القول فان قيل ان كان الموجب المشتري ففي رجوعه ابطال



بالاجل في روايته عن النبي عليه السلام المتباين بالبحار ما لم يتفرقا عن بعضهما  
 وهذا لان الاحوال ثلثة قسم لم يوجد فيه ركن ما وهي حالة الهيئة وقسم  
 وجد فيه ركنان وقسم وجد فيه احدهما دون الآخر فقول هذا الاسم  
 وهو كونهما متباينين قبل صدور الزكيتين وبعده بطريق المجاز باعتبار ما يؤل  
 في الاول وباعتبار ما كان في الثاني وفيما اذا وجد احدهما دون الآخر بطريق  
 الحقيقة فيكون مرادا او محتمل ان يكون مرادا فيحمل عليه والفرق بينهما  
 ان احدهما مرادا والاخر محتمل للارادة وتمايزه في العناية فليطالع (ويصح)  
 البيع (في العوض المشار اليه) مبيعا كان او متنا فان كلا منهما عوض عن الآخر  
 والحكم المذكور مشترك بينهما ولذلك قال في العوض ولم يسل في الثمن  
 كافي الاصلاح وقال ساعدى افندى وتقرير صدر السريعة صريح في ان المراد  
 بالاعراض الاثمان فتأمل في الترجيح (بلا معرفة قدره ووضعه) لان الاشارة  
 اقوى اسباب التعريف وجه اليه القدر والوصف معهما لا تقضى الى  
 المنازعة فلا تمتع الجواز لان العوضين حاضران والاموال الربوية مستثناة  
 من هذا الحكم فان بيع الخطية بحسنها حلالا لا يجوز بالاشارة لاجتماع  
 الربوا وكذا السلم فان معرفة قدر رأس المال شرط عند الامام اذ كان فيما  
 يتعلق العقد على مقداره كما سأل ان شاء الله تعالى (لا) يصح البيع (في غيره)  
 اي في غير المشار اليه لا معرفة قدره كمشرة ونحوها وصفته ككونه مضمنا  
 او دمشقا لان جهاتهما تقضى الى التنازع المانع من التسليم والتسلم فيعبر  
 اليه عن المتى وكل جهالة هذه صفتها تمتع الجواز هذا فيما يحتاج الى التسليم  
 وفي الاحتياج اليه كما اذا قر الفلان بمتاع عنده فاشتراه منه ولم يقر فامداده جاز  
 كافي الزاهدي (او) يصح البيع (بمن حال وموحد) لاطلاق قوله تعالى  
 واخذ الله البيع (باجل معلوم) معناه اذا بيع بخلاف جنس ولم يجهدهما قدر  
 لانه او بيع بحسنه وجههما قدر لم يجر تأجيله كافي المصح قد معلوم لان جهالة  
 الاجل تقضى الى المنازعة فالبايع يطالب في مدة قريبة والشري بأياها فيفسد  
 فان اختلفا في الاجل فالقول قول من يتبناه وكذا لو اختلفا في قدره فالقول  
 لمعنى الأقل والبيعة بيند المشتري في الوجهين وان اتفقا على قدره واختلفا  
 في مضمونه فالقول للمشتري انه لم يضمن والبيعة بيند ايضا كافي الجوهره وقد بالن  
 لان البيع اذا كان عبثا لا يصح الاجل فان شرط فيه الاجل فالبيع فاسد  
 لان التأجيل في الاعيان لا يصح وفي المنع لو باع مؤجلا انصرف الى شهر لانه  
 المعهود في السرع في السلم والدين في يقضين دينه اجل وفي شرح المجمع  
 لومات الساج لا يبطل الاجل ولو مات المشتري حل المال فان فائدة التأجيل





يعتبر فيه العرف ( وكذا ) يصح بيع الكيل والوزن ( جزافا ) وهو البيع بالحدس والظن بلا كيل ولا وزن ( ان بيع بغير حسنة ) نقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فيهما كيف شئتم بخلاف ما ادّبع بجنسه مجازفة فانه لا يصح لاحتمال الربوا الا اذا كان قليلا وهو مادون نصف الصاع لعدم المعيار الشرعي وهو نصف الصاع ( و ) يصح بيع الكيل ( ببناء ) معين ( او ) بيع الوزن بوزن ( حجر معين ) كل منهما ( لا يدري قدره ) اذا لم يحتمل الاناء نقصان والحجر التفتت كان يكون من خشب او حديد فان احتملها لم يجوز وكذا اذا باعه بوزن شيء يخف اذا جف كالخيار والبطيخ لان الجهالة فيه لا تقضي الى المنازعة لان البيع يوجب التسليم في الحال وهلاكه قبل التسليم نادر وبه يدفع ما رواه حسن من عدم الجواز للجهالة كافي المصح وغيره لكن التعليل بقضي البيع حالا فلا يتصور التفتت في الجاف في الحال فينبغي ان يجوز مطلقا سواء احتمل التفتت والجفاف او لا الا في السلم لان التسليم فيه متأخر الى حلول الاجل فيحتملها فيحتاج الى ان يحمل عليه تأمل وفي التبيين هذا اذا كان الاناء لا يتكس بالكبس ولا يتقبض ولا يذبط كالفصصة والخزف واما اذا كان يتكس كالزبدل والقفة فلا يجوز الا في قرب الحال استحسانا بالتمامل فيه روى ذلك عن ابي يوسف ( ومن باع صبرة ) وهي بالضم ما جمع من الطعام ( كل صاع ) بدل من صبرة ( بدرهم صح في صاع ) واحد ( فقط ) عند الامام لان ما سماه وهو الصاع الواحد معلوم القدر والثن فيجوز البيع فيه وما رواه مجاهد - ول القدر والثن فلا يجوز فيه ( الا ان يسمى بجلتها ) اي جلته صيغاتها في العقد بان قال بعثك هذه الصبرة على انها مائة صاع بمائة درهم فيصيح في جلتها لارتفاع الجهالة ( وللمشتري الفسخ بالخيار وان ) وصليته ( كيل ) مجهول كال ( اوسمي ) مجهول سمي ( بجلتها ) اي جلته الصيعان ( في المحاس بعد ذلك ) اي بعد البيع طرف لكيل وسمى على طريق التنازع وفي اطلاقه يشعر بان الخيار ثابت له مطلقا اما في كيلها او تسميتها في المجلس فلان الثمن كان مجهول المقدار في ابتداء بيع الصبرة وكان يحتمل ان يكون الثمن في ظنه اقل من الذي ظهر فلما انكشف الحال بكيلها او تسميتها ثبت له الخيار واما عدم كيلها وعدم تسميتها فلان الصفقة تفرقت على المشتري لانه اشترى صبرة وانعقد البيع في قفيرة كافي شرح المجمع ( ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم لا يصح ) البيع ( في شيء منها ) اي من القطيع عند الامام لانه ينصرف الى الواحد والواحدة منها متفاوتة فلا يصح البيع في واحد منها بخلاف مسألة الصبرة ( وكذا ) لا يصح البيع ( اوباع ثوبا كل ذراع بدرهم )

لأن الشيء من البضاعة كما في الفسلفة لكن الحكم عند تراعي في المباحث لا في كل فرد  
 فإذا وجد التباين في حسن الثوب اعتبر الحكم في الكل لا في فرد وفي البيع ففسل  
 على الفسلفة أشد ترى ذراتا من خشية أو ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطع  
 وسبيل لم يكن أيضا إلا أن يقبل وعن أبي يوسف جواز بيع من يفسد ماله ولكن  
 لو قطع وتسلم فليس المشتري الاقتراع وعلى هذا لو باع عصفورين شهر  
 من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق بالفسلها فكان موضع قطعها  
 معلوما ومضى وقتها فليس المشتري أن يسترد الثمن (وكذا) لا يصح (كل  
 ممدود متفاوت) كالقمر والابن والبيد والبطيخ والرمان والسفرجل لما ذكرنا  
 بخلاف المتقارب كالبوز لعدم التفاوت (وعندهما) والائمة الثالثة (يصح  
 في الكل) أي في كل البيع (في جميع ذلك) المذكور من الصبيحة والعصفور  
 والثوب والممدود متفاوت لأن زوال القيمة بينهما فلا تقضي إلى المداخلة  
 لأنها تزول بالكيل والعقد والذراع ومن ثل ذلك لا يعد ما دنا ولا في قيام طرقي  
 المعرفة كقيام حقيقة المعرفة في حلق تجاوز البيع كالأوباع عبيدا يوزن هذا  
 لتحررها أو بهذه الدراهم ولا يصح وزنها واعلم أن المصريح قول الإمام  
 لأنه قدمه كما هو دأبه لكن ظاهر ما في الهداية يرجح قولهم التأخير دأبهم  
 كما هو عادته وصريح في الخلاصة والرهدي وغيرهما بأن القوي على قولهما  
 تيسيرا على الناس قال في العز وقد وضعت ضابطا فقهيا لم يشق إليه كلمة  
 كل بعد تصرفهم بأنها لا تستغرق أفراد ما دخلت في التكرار أو جزأه في المعرف  
 وهو أن الأفراد كانت مما لا يعلم نهايتها فان لم يقض إجماله إلى المداخلة فإنها  
 تكون على أصلها من الاستغراق كشمسية التباين والآخر بالبيع عند الإجماع  
 فإن كان لا يمكن معرفتها في الجلس فهي على الواحد اتفاقا كالأجزاء والأفراد  
 والكفالة والأمان كانت الأفراد متعامدة لم يصح في شيء عبيد كبيع قطع  
 كل شيء بكذا وصح في الكل عندئذ كاصبحة والإصحح البيع في واحد عند  
 كاصبحة انتهى (وان باع صبيرة على أنها مائة درهم بمائة درهم) فكذلك  
 (فوجدت أنش) من المائة عشرين مائة (أو أكثر) من المائة فيشترى أن شاء  
 (أخذ المشتري الأقل) أي العشرين (بخصته) بالكمية بأي شيء من المائة  
 واستقط من ماعدم استلمه من مائة من البضائع (أو صح) البيع أن شاء  
 بالاجتماع لعدم رتب شيء بالأقل (والأزيد للبايع) إجماعا لأنه في الكمية المنفصلة  
 قدر واجب فلا يكون للمشتري لأن البيع وقع على قدر معين فلا يصح

الزيادة بل القدر المعين ومن هنا ظهر انه ان وجد مائة فخير يجوز البيع في الكل  
 بالاختيار لو اُخذ منهما اجماعا وفيه اشارة الى ان التخبير فيما اذا لم يقبض  
 شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بالاختيار له كما في الخاتمة (وفي المذروع)  
 يعني لو اشترى ثوبا على انه مائة ذراع بمائة درهم فوجد اقل فخير المشتري  
 ان شاء (ياخذ الاقل بكل الثمن) اي بمجموعه لان الاخذ باعطاء جميع الثمن  
 نافع للبائع لاخذه الثمن بالتقصان مع عدم المنع من جانب الشرع لان الذراع  
 وصف في المذروع ليكون عبارة عن الطول فهو انه لا يوجب سقوط شيء  
 من الثمن المبيع (او يفسخ) اي ان شاء يفسخ لعدم انعقاد البيع حقيقة  
 اذا لم يوجد المبيع المعين فيكون اخذه بكل الثمن على وجه التعاطي (والزائد)  
 اي المشتري بالثمن بالزيادة قضاء وليس له ديانة كما في القهسية اي (بالاختيار  
 للبائع) لانه وجد المبيع مع زيادة وهي في الكمية المتصلة صفة وتبع فلا يقابله  
 شيء من الثمن كالمواضعه على انه معيب فوجده سليما فالتخبير لا يخبر بل يحبر  
 على النسب ايم وحاصله ان القسمة والكثرة من حيث الكيل والوزن  
 قدر واصل فالكيل والموزون لا يعيبان بالتعويض ومن حيث الذراع  
 وصف وتيم فالذراع يعيب به وفي العناية تفصيل فالراجع (وان سمي  
 بكل ذراع قبضا) من الثمن بان قال بعثك هذا الثوب على انه مائة  
 ذراع بمائة درهم بكل ذراع درهم فوجد المشتري اقل من القدر المسمى (ان شاء  
 اخذ الاقل بمحضته) اي بحصة الاقل من الثمن لا بكل الثمن لان الذراع هنا  
 اصل مقصود بقوله كل ذراع درهم ونزل كل شيء منزلة ثوب على حدة وان شاء  
 يركه لان البيع اذا لم يوجد تاما لا يوجد العقد حقيقة فيكون اخذه على وجه  
 التعاطي (وكذا الزائد) اي لو وجد المشتري اكثر من القدر المسمى خير بين  
 ان يأخذ الزيادة بحساب كل ذراع بدرهم لان البائع عن بقوله كل ذراع درهم  
 ان كل واحد من الدراهم المستأجرة بدرهم واحد الى غاية فلا بد من رعاية هذا  
 المعنى وبين ان يفسخ دفعا لضرر التزام الزائد وعن هذا اقل (وله) اي  
 المشتري (الخير في الوجهين) اي في التقصان والزيادة وفيه اشارة بان ثبوت  
 الخيار فيهما يدل على بقاء العقد الاول فهما الا في قول الشافعي بطل البيع  
 وفي الغنية كلام فليطالع (وصح بيع عشرة اسهم) او اقل او اكثر (من مائة  
 سهم من دار) او غيرها بالاتفاق لان العشرة منها اسم لجزء شائع والسهم  
 ايضا اسم لشائع لا لموضع معين وبيع الشايع جائز فيصير من له عشرة اسهم  
 شريك لمن له تسعون سهما فلا يؤدي الى المنازعة (لا) يصح (بيع عشرة  
 اذرع من مائة ذراع منها) من الدار عند الامام لان المبيع معين قدر او محمول

محلا لتفاوت جوانب الدار في القيمة فصار كبيع بيت من بيوت الدار غير معين  
 وذكر الخصاص أن الفساد عند إذا لم يعلم جهة الله دكان وأما إذا علم جهة  
 فيجوز منعه والصحح أنه لا يجوز منعه مطلقا (وعندهما يصح) البيع  
 (فيهما) أي في الاسم والأذرع إذا كانت الدار مائة ذراع لأن عشرة أذرع  
 من مائة ذراع منها عشرها عشرة سهم من مائة السهم فخصص الجوار  
 بأحد من الحكم (ولو باع عدلا) عدل الذي يكسر العين مثله من جنسه في  
 مقداره ومنه عدل الجمل (على أنه عشرة أثواب) بعشرة دراهم أو أقل أو أكثر  
 (فإذا هو أقل) من المسمى (أو أكثر) من المسمى (ففسد البيع) في الصورتين  
 لعدم العلم بغير المعلوم المتفاوت في الأقل فتؤدي إلى النزاع وجه البيع في  
 الأكثر لأن ما زاد غير معلوم فيما بين الجملة فلا يمكن الرد لوقوع المزاينة  
 والمعارض فيما بينهما ففسد وفي البحر ولو اشترى أرضا على أن فيها كذا الخلاء  
 ثم أوجد فيها ساحة لا تعرفه وفي التتويروا باع عدلا أو شيئا أو شيئا واحدا بغير  
 عينه فإنه فاسد ولو بعينه تجاوز البيع (وأوقضت العين) بأن قال بعتك هذا  
 العمل على أنه عشرة أثواب كل ثوب درهم (فكنا) يفسد البيع (في الأكثر)  
 أي فيما إذا كان أحد عشر مثلا لأن العقد يتناول العشرة فعلى المشتري رد الثوب  
 الزائد وهو مجهول لاحتمال كونه بخير أو رديا وبطلانها بفساد البيع أيضا مجهول  
 ففسد (ويصح) البيع (في الأقل بخصه) يعني إذا كان ثلثه مثلا لأن حصة  
 المعلوم معلومة وهو درهم لكل ثوب فتكون حصة الباقي معلومة أيضا (ويخير  
 المشتري) أن شاء أخذ الموجود بخصه من الثمن وإن شاء ردك لتفرق الصفقة  
 عليه (وإن باع ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع درهم أخذه) أي الثوب  
 (المشترى بعشرة) دراهم (لو) كان الثوب (عشرة ونصف) بلا خيار  
 لحصول النفع الخالص (و) بأخذ الثوب المشتري (بثلاثة) دراهم (لو)  
 كان الثوب (ثلاثة ونصف خيار) لفوات الوصف المطلوب فيه وهذا عند  
 الإمام لأن الذرع وصف في الأصل وإنما أخذ حكم المقدار بالشرط وهو مذهب  
 بالذراع ففسد عدمه عاذا لحكم إلى الأصل (وعندنا في يوسف خير) المشتري  
 (في أخذه بأحد عشر في الأول) أي فيما إذا وجد عشرة ونصف (و) بخير المشتري  
 بأخذه (بعشرة في الثاني) أي فيما إذا وجد تسعة ونصف لأنه لما فرغ كل  
 ذراع ببله نزل كل ذراع منزلة ثوب على نحوه وقد انقضى (وعند محمد خير  
 في أخذه في الأول) أي فيما وجد عشرة ونصف (بعشرة ونصف في الثاني)  
 أي فيما وجد تسعة ونصف (بثلاثة ونصف) لأن من ضرورة مقابلة الذراع  
 بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه قيل هذا في ثوب بخير القطع وأما الكرياس

الذي لا ينصرف القطع ولا يتفاوت جواربه فلا يطيب للشئى ما زاد على الشروط

### ﴿ فصل ﴾

فيما يدخل في البيع تبعاً بغير تسمية وما لا يدخل والاصل ان كل ما هو متاويل اسم  
البيع عرفاً او كان متصلاً بالبيع اتصال قرار او كان من حقوق المبيع ومراقبته  
يدخل في البيع بلا ذكر صريح ونهني بالقرار الحال الثاني على معنى ان ما وضع  
لان يفصله التبر بالآخرة ليس باتصال قرار وما وضع لان يفصله منه فهو  
اتصال قرار ثم فرع على هذا الاصل فقال ( يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار  
بلا ذكر ) لان البناء متصل بالارض اتصال قرار فيدخل في البيع تبعاً وكذا  
مفتاح غلق متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه ومفتاحه  
لا يدخلان والبناء في الاصل بمعنى المبنى ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب  
ان كان متصلاً به بخلاف المنفصل والسري كالسلم وفي التبيين ينبغي ان يدخل السلم  
مطابق عرف اهل مصر لان بيوتهم طبقات لا يتنفع بها بدونه وفي المنح ويدخل  
الحجر الاسفل من الرسى وكذا الاعلى استحساناً اذا كانت مراكبة في الدار لا الموقوفة  
وفي الخاتمة لو اشترى بيت الرسى بكل حق هو له او بكل قليل وكثير هو فيه ذكر  
محدد في الشروط ان له الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصول بالارض  
وقبل الاعلى لا يدخل ويدخل الاشجار في صحنها والبستان فيها صغيراً او كبيراً  
وان كان خارج الدار لا يدخل وان كان له باب في الدار وقيل ان كان اصغر من  
الدار ومفصله فيها يدخل وان اكبر او مثلها لا وكذا تدخل البئر الكائنة في الدار  
والبكرة على البئر ولا يدخل الدلو والحبل المعلقات عليها الا اذا قال بمراقبتها وفي  
التبيين وثياب الغلام والخارجية يدخل في البيع الا ان يكون ثياباً عالة اذا عرف  
فيهما جار على ثياب البذلة ثم البائع بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء  
اعطى غيره وخطام البعير والحبل المشدود في عنق الحمار والمذار والبردة  
والاكاف يدخل للعرف بخلاف سرج الدابة ولجامها والحبل المشدود على قرن  
البقر والحبل وفصيل الناقة وفلوالرسكة وبحش الاتان والحول والحمل ان ذهب  
به مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا ( وكذا ) يدخل ( الشجر  
في بيع الارض ) بلا ذكر ثمرة كانت الاشجار او الاعلى الاصح اذا كانت موضوعة  
في الارض للقرار فتدخل تبعاً صغيرة كانت او كبيرة الا اليابسة فانها على شرف  
القاع فهي كالخطب الموضوع وقيدنا بكونها موضوعة في الارض لانه لو كانت  
فيها اشجار صفار تحول في فصل الربيع وبيع فانها ان كانت تقلع من اصلها

تدخل في البيع ويكون للشعري وان كانت تنضم من وجه الارض وهي السبيع  
الاباسرط وفي الصرماع ارضها فطس لم يدخل الثمر ولما اصابه ذوقهم من قال  
لا يدخل على الصبح واما الكركث وما كان من ذلك كان على ظاهر الارض لا يدخل  
وما كان معيا في ارض من اصوله استعملوا فيه والصحح انه يدخل وفي الكرك  
والاصل ان ما كان له طعمه مد ذوقا فهو كالثمر فلا يدخل وما ليس له طعمه  
مد ذوقا لم يدخل كالشجرة وشجره الخلاف المشتري وانما على ما كان له سبي  
ولا يقطع اصله حتى كان شجرا واصل الآس والزعفران لا يقع واجب في  
الارض كالثمر واما وعبا فدخل في البيع وقولهم الخلاف والاذخا فدخل  
في اسم ذكره للسرحي والامام الذهبي فدخل في اثم الخلاف كالثمر اذ اول  
استطع ولا يوهي (واو اطلق شراء شجرة) اي لم يبين ان يشترى اهل الله ذبح  
اول الفرار (دخل مكانها) اي مكان اشجرة من الارض فمداها عليها في البيع  
(دشده وهو الحمار) تسعه الفرار اذ السرحاسم للسعر على ارض ولا قرارا  
يدونها فمداها عليها كذا لو اقر يا شجرة اذ لم يدخل ارضها وكذا وانما  
وول سمد ر سمد ر سادها وول سمد ر سادها عند الرد والذوق قبل سمد ر سمد ر  
الطعام هذا اذ لم يرد سادها فادخل الامن (خلافا لذي يومع) فاد  
قال دخل عيها لا سركا في الشراء لا يطسع اذ ارض اصل والشجر تسع  
فاو دخل الارض اصبر الاصل تعا فاد بالاطلاق لايه لو اشترى اهل القبط  
لا يدخل الارض اذ اها وان اشترى اهل اعرار دخلت ماتحت الشجرة من الارض  
سمد ر سادها دون ما تنهي آله الفروي اساقا (ولا يدخل الررع في سح الارض)  
لاذكر بالاجماع لايه صل به لا يصل فاشه المتاع الموضوع في الشب (ولا)  
يدخل (الرعي بيع الشجر اذ اسرطه) اي ان شرط المشتري دخول الررع  
في بيع الارض ودخول الثمر في بيع الشجر اذ اوله عليه سلام من باع سلا او شجرا  
فد ثمره للبايع ان شرط المتاع اي يقول المشتري استر ما مع رسته  
او مع ثمره فدخل والا فلا مطلقا وعند الامم المداو كانت مؤتمدة فدخل والا لا  
(وان) وصل (ذكر الجمهور والمراقق) لانها ما ترجع الى مل المثل والسر  
والطريق لال الررع والتمر فلو طال ومكثا بكل فليل وكث هوله فيها او منها  
من حو فيها اوس مر ادها لا يدخل وان لم يعل من حو فيها او مر ادها لا يدخل  
انه فانه حقه يكون من المسح تحاليف الثمر المحمود او لردع المحمود  
حب بد دخل انا ص ص ص ص (وثل للبايع) على تقدير عدم الدخول (افاد)  
اي الررع (واذ طعما) اي الثمر وادب الصمير لال الاسم الذي يقرى به وهو ان  
واحدة باله ذكر ووث (وشلم المسح) فان التسليم لازم عليه وذلك لا يكون  
لا التحليل وعند الامم اللثة لا يقع تركها حتى انشهر صلاح امر واستفاد

الزرع ( وكذا لا يدخل ) في بيع الأرض ( حب ينذر ) ماضى من قول  
 حب ( ولم ينبت بعد ) أو بئذ وضار له قيمة ويعرف قيمته بنوم الأرض  
 مبدورة وغيرها فإن كانت قيمتها مبدورة أكثر علم أنه صار منقوما ( وان نبت )  
 البذر ( ولم ينصر له قيمة ) بعد ( دخل ) في البيع ( وقبل لا ) يدخل وصرح  
 في الجنبين بأن الصواب الدخول كإنصاف عايد القدوري والاسيحاوي وفصل  
 في الذخيرة في غير الثابت بين ما إذا لم يعفن أولا فإن عفن فهو للمشتري لأن العفن  
 لا يجوز بيعه على الأفراد فصارت كجزء من أجزاء الأرض وفي البحر وصح  
 في المراج عدم الدخول إلا بالذكر وصح في المحيط دخول الزرع قبل النبات  
 فالخاص أن المصحح عدم الدخول ولولم يكن له قيمة الا قبل النبات فالصواب  
 دخول ما لا قيمته فاختص التزجيم فيما لا قيمته وعلى هذا الخلاف الثمر الذي  
 لا قيمته ( ومن باع ثمرة بدو صلاحها أولم ينبت ) من البدو بالضمين والتشديد  
 الظهور ( صحيح ) لأنه مال متقوم اما لكونه متفعلا به في الحال أو في المآل  
 وقبل لا يجوز قبل بدو الصلاح وهو قول الأئمة الثلاثة وإنما قيد بدو  
 صلاحها لأن بيعها قبل البدو لا يصح اتفاقا وقبل بدو الصلاح  
 بشرط القطع في المتفع به صحيح اتفاقا وبعد فانتهاه صحيح اتفاقا  
 إذا طلق وان بشرط الترتك ففيه اختلاف سيأتي فصارت محل الخلاف البيع  
 بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقا أي بلا شرط القطع ولا بشرط الترتك  
 فعند الأئمة الثلاثة لا يجوز بيعه دنا يجوز ولكن اختلفوا فيما إذا كان غير منقطع  
 به الآن أكلا وعلفا للدواب فقبل بعدم الجواز ونسبه قاضيان لعدم  
 من الجواز والصحيح الجواز كافي البحر وفي الفتح والحيلة في جواره باتفاق المشايخ  
 أن يبيع الكثرى أول ما يخرج من الأوراق فيجوز فيها تبعا للأوراق كأنه  
 ورق كدوان كان يذوق به وأوعلفا للدواب فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب  
 اتباع بشرط القطع أو مطلقا وفي الشئ وإنما الخلاف في تفسير بدو صلاحها  
 وعندنا على ما في المسدوط هو أن يأمن العاهة والفساد وعلى ما في الخلاصة  
 عن البحر أن يكون متفعلا به وعند الشافعي ظهور الطبخ ومبادئ  
 الخلاوة ( ونقطتها المشتري الحان ) فربما للمالك البايع وأجرة القلع على  
 المشتري ( وان شرط تركها ) أي الثمرة ( على الشجر ) حتى تدرك ( فسد )  
 البيع لأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير أولا أنه ضيقة في صفقة  
 لأنه أجرة في البيع أن كانت للمنفعة حصصة من الثمن أو أجرة في بيع أن لم يكن  
 لها حصصة من الثمن كافي أكثر المعبرات قال في البحر وثمة بهم في الغاية بأنكم  
 قائم إن كلام من الأجرة والأجرة غير صحيح فكيف يقال أنه صفقة في صفقة



وجوابه انه صفة فاسدة في صفة صحيحة فليدنا جميعا انتهى هذا  
ان كانت الاجارة فاسدة وان باطلة فلا ماسياني ان اجارة الخيل باطلة والباطل  
صاره عن المدموم المضمحل والمدموم لا يصلح متضمنا فلزم في هذه المسورة  
ان لا توجد صفة في صفة فلا بد من الاشكال تأمل ( ولو ) وصلة  
اي ولو كان ( بعد تناهي عظمهما ) عند الشيخين وهو القياس لان ما زاد  
وحدث من الترك في ملك البائع مضموم عند البيع وهو مجهول ( خلافا لمحمد )  
فانه قال يفسد في المتاهية استحسانا لانه شرط متعارف وهو قول الامة  
الثلة وفي البحر نقلا عن الاسرار الفتوى على قول محمد فيه اخذ الطحاوي  
وفي المشتى ضم اليد اليوسف وفي الحق والصحيح قواهما لان التعامل لم يكن  
بشرط الترك وانما كان بالاذن بالترك من غير شرط ( وكذا ) يفسد ( شراء  
الزرع ) بشرط الترك لما قررنا ( وان رآها ) اي الثمرة الغير المتناهية على الشجر  
( باذن البائع بلا اشتراط ) تركها حاية العقد ( طائفة ) اي المشتري ( الزيادة )  
الحاصلة في ذات الثمرة بالترك لانه حصل بطريق مساج ( وان رآها )  
اي الثمرة ( بغير اذنه ) اي البائع ( تصدق بزيادة في ذاتها ) خصوصه بطريق  
مختور ويعرف مقدار الزائد بالتقويم يوم البيع ويوم الادراك وما يتفاوت  
بينهما يكون زائدا ( وارثكها ) اي الثمرة ( بعد ما ناهت ) بغير اذنه  
الى ان تدرك ( لا تصدق ) المشتري ( بشئ ) لان الثمرة اذا صار بين هذه المتاهية  
لا يتحقق زيادة فيها وانما هو تغير وصف هو من اثر الشمس والحر والكواكب  
( وان استأجر ) المشتري ( الشجر بطلت الاجارة ) اي لو اشتراها مطلقا  
عن الترك والقطع ثم استأجر الشجر ( الى وقت ادراك البحر بطلت الاجارة  
وطابت الزيادة ) لان الاجارة باطلة لعدم التعارف والحاجة في الاذن متعبرا  
بخطيب ( ولو استأجر ) المشتري ( الارض لترك الزرع ) الى ان يستخرج منه  
( فسدت ) الاجارة لمهانة المدة فقد تقدم الادراك اذ لم يجل الحر وقد تأخر  
اذا طال البرد ( ولا طيب الزيادة ) الحاصلة فيها الخبز والحاصل ان الاذن  
في الاجارة الباطلة صار اجلا اذ الباطل صار عن المدموم المضمحل والمدموم  
لا يصلح متضمنا فصار الاذن مقصودا ولا كذلك في الفاسد لان الفاسد  
ما كان موجودا باضله وانما يوصف فامكن جعله متضمنا للاذن وفساد التضمن  
يقضي فساد ما في التضمن ففسد الاذن ففسد الخبز وفي المتناهية كلام  
فلطالع ( ولو اثمرت ) الشجرة ( لمرأى ) بعد شراء الموجود ( قبل القبض )  
بخلية البائع بين المشتري وبين الثمرة ( عند البيع ) ان لم يحلل له البائع لتعذر  
التسليم بسبب الاختلاط وصلة الثمرة هذا اذا لم يعرف الحوادث بالموجود

فان عرفنا عقد صحيح على حالة وكذا اذا حمل له السباع كما في النكاح ( ولو )  
 اثرت الشجرة ثمرا آخر ( بعد القبض ) اي بعد قبض المشتري المبيع بالخفية  
 فلا يفسد بالاختلاط ولكنهما ( يشتركان ) فيه لاختلاط ملك أحدهما  
 للآخر ( والقول في قدر الحادث للمشتري ) مع يمينه لكونه في يده وفي التبيين  
 وكذا في الباذنجان والبطيخ خلاصته ان لهذه المسئلة ثلث صور احدها  
 اذا خرج الثمار كلها فانه يجوز بيعه بالاتفاق وحكمه ما مضى وثانيها ان لا يخرج  
 شيء منه فانه لا يجوز بيعه اتفاقا وثالثها ان يخرج بعضها دون بعض فانه  
 لا يجوز في ظاهر المذهب وقيل يجوز اذا كان الخارج اكثر ويجعل المردوم  
 تبعا للموجود استحيانا لتعامل الناس وللضرورة وكان شمس الأئمة الحلواني  
 وابو بكر بن الفضل يفتيان به وقال شمس الأئمة السمرخسي والاصح انه  
 لا يجوز وفي البحر وهو ظاهر المذهب لكن في الفتح فان الناس يعمالوا بيع  
 ثمار الكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك عادة ظاهرة وفي نزاع الناس عن عادتهم  
 خرج وقد رأيت في هذا رواية عن محمد وهو في بيع الورد على الاشجار  
 من الورد لا يخرج جملة وان كان يتلاحق البعض البعض ثم جوز البيع  
 في الكل بهذا الطريق وهو قول مالك والمختص ان يشتري اصول الباذنجان  
 والبطيخ والرطبة ليكون ما يحدث على ملكه وفي الزرع والحشيش يشتري  
 الموجود ببعض الثمن ويسأجر مائة معاومة يعلم غايته الادراك وانقضاء  
 العرس فيها يبقى الثمر وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود ويحل له الباع ما يوجد  
 فان خاف ان يرجع بفعل كما قال ابو الليث في الاذن في ترك الثمر على السجور على  
 انه متى رجع عن الاذن كان ما دون في الترك باذن جديده فيحل له على مثل  
 هذا الشرط انتهى ( ولو باع ثمرة ) على شجرة ( واستثنى منها ) اي من الثمرة  
 المبيعة المجدودة او غيرها ( ارطالا معاومة صحيح ) اي البيع والاستثناء في ظاهر  
 الرواية وهو مذهب مالك لان المستثنى معاوم بالعيارة والمبيع معلوم بالاشارة  
 وجهالة قدره لا يمنع الجواز الا ترى ان يعمد بمحاذفة جاز والاصل ان ما جاز  
 يعمد ابتداء بجوز استثنائه كبيع صبرة الاقفر او قففر من صبرة بخلاف الجمل  
 واطراف الحيوان حيث لا يجوز استثنائه لانه لا يجوز بيعه ابتداء ( وفيل لا )  
 يصح وهو رواية الحسن والطيحاوي وهو قول الشافعي واخذ الجمهور  
 السابق وهو اقبس بمذهب الامام في مسئلة بيع صبرة طعام كل فقير يدرهم  
 فانه افسد البيع بجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم في استثناء ارطال  
 معلومة على الاشجار وان لم يفض الى المنازعة فالحاصل ان كل جهالة تقضي  
 الى المنازعة مطلقا فان لم ينم ان ما لا يفضي اليها يصح معها بل لا بد من عدم

الاقتصار اليها في الحجة من كون المبيع على الحدود المتخرج الا ترى ان المشتري  
 قد رخص على شرط لا يقتضيه العقد ويحلى البيع باجل مجهول ولا يثبت  
 ذلك بمحض كما في الفسخ وفي المخرج وقد شبههم من كذب ان ياتي ان رواية حنبل  
 الجواز هي رواية الحسن وحده وليس كذلك بل هي رواية ابي يوسف  
 عن الامام ومما فيه فليطالع ثم يحل الاختلاف ما اذا استثنى شيئا فان استثنى  
 جزءا كربع وثلاث منه صحح انفسا وكذا لو كان الثمر محدد وذا واستثنى منه  
 ارضا جاز وقصد بالارض طالع لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز انفسا لانه  
 استثناء القليل من الكثير بخلاف الارطال الجواز ان لا يكون ذلك فيكون استثناء  
 الكل من الكل (ويجوز بيع السهم) والسهم والقدس حال كونه (في مبيع  
 ان بيع بغير حصة) وان بيع بحصة لا يجوز المشقة الزبوا (وكذا) يجوز بيع  
 (بالقلاء) هو بالقصر والتشديد او باليد والتحقيق الحب المعروف (في حصة  
 والارض والسمسم وكذا) يجوز بيع (الاورق والتفاح) بضم الفاء والله وسكون  
 السين (والجوز في قشرها الاول) فيه الخمسة والتفاح الاول وهو الاصل  
 تنصيصا على موضع الخلاف فان الشافعي لا يجوز بيع ذلك كله وله في بيع  
 السائلة قولان وحسننا لا يجوز ذلك كله وعلى البايع تخليصه شيئا وشيئا  
 الى المشتري هو المختار وفي الكافي وغيره وللشافعي ان البيع مستور بشي لا يشبهه  
 وخار كزباب الصاغة اي كبيع تراب انفضض بتراب انفضض او بالفضة والله  
 انه عليه السلام اعني من مع الخل حتى يزهى وعن بيع السليل حتى يبيض  
 وبما من العادة وحكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها فظاهره يقتضي الجواز  
 بعد وجود الغاية وعنده لا يجوز حتى يخرج من قشره الاول انتهى لكن  
 الاستدلال عفووم الغاية لا يجوز عندنا الا ان يقال انه متى على الزام الشافعي  
 مذهبه في المجهوم وان لم يكن معتبرا عندنا فيكون جوازا الى ما على مذهبه  
 ويسمى جذا لا فعلي هذا يدفع به اعتراض صاحب الغاية فلا يلزم عليه حلا  
 ما قال صاحب الدرر تأمل (واجرة الكيل) في مثل البر الكيل (وعند المبيع)  
 اي اجرة العبد في مثل التمر العمد (ووزنه) اي اجرة الوزن في مثل البصل  
 للوزان (وزنه) اي اجرة الزرع في مثل الارض للزراع (على البايع)  
 فيما بيع بشرط الكيل والعد والوزن والزرع لانه من تمام التسليم وتسليم  
 المبيع عليه وكذا ما كان من ثمنه قيد بالكيل لان صلب الخطبة في البوايع  
 على المشتري وكذا اخراج الطعام من السفينة وكذا قطع العشب المشتري  
 جزا فاعليه وكذا كل شيء باعه جزا كالثوم والبصل والجزر اذا خلى بينها  
 وبين المشتري وكذا قطع الثمر اذا خلى بينها وبين المشتري كافي المهر وغيره

لكن في الصحيح وصفها في ولاء المشتري على البائع ايضا هو المختار ( واجرة  
 هذا من ) اي تمير جيبه عن رديه ( ووزنه على المشتري ) لانه يحتاج  
 في تسليم الثمن الى تعيين قدره وصفته فتكون مؤنه عليه وكذا مؤنه الجيد  
 عن غيره هو الصحيح كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية كما في الخاتمة وبه يفتي  
 كما في الزاهدى وغيره الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاء برده بعيب ازيافة فانه  
 على البائع واما اجرة نقد الدين فانه على المدينون الا اذا قبض رب الدين الدين  
 ثم ادعى عدم النقد فالاجرة على رب الدين كما في البحر ( وفي بيع سبعة بثمان )  
 اي بدراهم وثمانير ( سلم هو اولا ) اي سلم الثمن قبل المبيع اذا وقع المنازعة  
 بينهما في تسليم المبيع والثمن قيل للمشتري ادفع الثمن اولا لان حق المشتري  
 تعيين في المبيع فيقدم دفع الثمن لتعيين حق البائع بالقبض لما انه يتعين بالتعيين  
 تحقيقا للمساواة في تعيين حق كل واحد منهما خلافا للشافعي في قول هذا  
 اذا كان المبيع خاضرا وان غابا فلا يسلم حتى يحضر البائع المبيع على مثال  
 الرهن مع المرتهن وفي البرازية يباع بشرط ان يدفع المبيع قبل نقد  
 الثمن ففسد البيع لانه لا يقضيه العقد وقال محمد لا يصح لجهالة الاجل  
 ( ان لم يكن ) البيع ( مؤجلا ) فانه لو كان مؤجلا لا يمكن التسليم اولا بل يجب  
 تسليم المبيع وان اسقط البائع حقه بالتأجيل فلا يسقط حق المشتري في قبض  
 المبيع ( وفي بيع سبعة بسبعة ) هذا بيع المقايضة على ما مر ( او ثمن بثمان )  
 ويسمى هذا بيع الصرف ( سلا معا ) تسوية بينهما في العينة والدببة  
 فلا ضرورة في تقديم احدهما بالدفع لكن لا بد من معرفة التسليم والتسلم  
 الموجب للبرائة وفي التجريد تسليم المبيع ان يخلى بينه وبين المبيع على وجه يتمكن  
 من قبضه من غير حائل وكذا تسليم الثمن وفي الاجناس يعتبر في صحة التسليم  
 ثلثة مسائل ان يقول خللت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري  
 على صفقة يتأتى فيه النقل من غير مانع وان يكون مقررا غير مشغول بحق  
 غيره وعن الوري المتاع لغير البائع لا يمنع فلو اذن له بقبض المتاع والبيت صح  
 وصار المتاع ودببة عنده وكان الامام يقول القبض ان يقول خللت بينك  
 وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري وهو عند البائع قبضته فلو اخذه برأسه  
 وضاحه عنده فقاده فهو قبض دابة او بهيمة وان كان غلاما او حارية فقال  
 المشتري تعال معي او امش فخطى معه فهو قبض وكذا لو ارسله في حاجة  
 وفي الثوب ان اخذه بيده او خلى بينه وبينه وهو موضوع على الارض  
 فقال خللت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضته فهو قبض وكذا القبض في البيع  
 الفاسد بالخيانة ولو اشترى خططة في بيت ودفع البائع المفتاح له وقال خللت

بيدك وبينهما غير قبض وألم يقل شرطاً لا يكون قبضاً وأما داراً غائبة  
فقال سلمياً اليك فقال قبضتها لم يكن قبضاً وإن كانت قريبة كان قبضاً  
وهي أن تكون بحسب البذل على اختلافها والاخفى المدة وتيمانه في البحر  
فليطالع وفي الشور وجد البايع الثمن ربوفاً ليس له استرداد السلامة وحدها به  
قبض بدل الجهاد ربوفاً ثم علم إيماء ردها ويسترد الجهاد إن فاقمة والأفلا اشتري  
شبهه وقبضه ومات مملوكاً قبل ثلثي البايع أسوة لأمره وأولم يهضه  
قاله باع أحق به اتفاقاً

(باب الخيارات)

وفي المستثنى العلل نوعان فعلية وهي ما لا يجوز تراخي الحكم عنها كالسواد  
مع الاسوداد ولذلك قال الشيخ أبو نصر العلة ما لا يوجد يجب الحكم  
بها وشرعية كالبيت للرجل والاقوات للصلاة والبيع للملاشوفي مثل هذه العلة يجوز  
تراخي الحكم عن علة الا انه لا يجوز تخلف الحكم عن العلة الا على قول من يجوز  
تخصيص العلة واعلم ان المواعيد انواع مانع يمنع انعقاد العلة كما اذا اوصاف البيع  
الى حر ومانع يمنع تمام العلة كما اذا اوصاف الى مال امير ومانع يمنع ابتداء الحكم  
كخيار الشرط ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ومانع يمنع لزوم الحكم  
كخيار العيب يقدم خيار الشرط على انواعه لهذا وفي البحر والخيارات في البيع  
لا تنحصر في الثلاثة بل هي ثلثة عشر خياراً خيار الشرط خيار الرؤية خيار  
العيب خيار العيب الكمية خيار الاستحقاق خيار كسيف الجبال خيار  
تغرق الصفة بهلاك البعض قبل القبض خيار الاجازة عند القبض على خيار  
فوات الوصف المشروط المستحق بالاعتد خيار العين خيار الجارية في المراجعة  
خيار نقد الثمن وعدمه (صح خيار الشرط) اي الاختيار للبيع او الاجازة  
استنب شرطه ولو بعد البيع فاختار اسم من الاختيار والاصافة من قبيل  
اصافة الحكم الى عاتقه وسلبه وهي بين الصفة والعقود شائعة فلا حاجة  
الى ما قبل من انه لو قال صح شرط الخيار لكان أولى الموصوفين بالصحة بشرط  
الخيار لانفس الخيار تدير (لكل من العاقلين) اي البايع والمشتري متفردا  
(واهما معا) اي صح الخيار للبايع والمشتري حتماً في مبيع او عتقه صريح  
في السراجية حيث قال اشترى مكبلاً او موزوماً او عبداً بشرط الخيار في نصفه  
او ثلثه او رده حاز كافي البحر (ثلاثة ايام) بالصحة على الطرف او بالرفع على  
الابتداء والخسر هو الطرف المتقدم ويجوز ان يكون هو مبدأ على نحو قوله  
تمالي ومنهم دون ذلك فيكون من قبيل التجاذب كما في القهس اني لكن  
في القهس والاصواب ان يقدر ثلثة ايام فسادها (لا أكثر من ثلثة ايام)

عند الامام ورع والشافعي بقوله عليه السلام خيان من مئذ يخن في البيعات  
اذ باعت. فقل لا خلافة ولي الخیار ثلثة ايام. وجهه ان شرط الخيار مخالف  
لمقتضى العقد وهو الزوم اولا فيكون مفسدا لكنه يجوز بهذا النص على  
خلاى القياس فيقتصر على المدة المذكورة لاما فوقها وفي البحر وحين ورد  
النص به جعلناه داخل على الحكم مانعاه تقييلا لعمله بقدر الاسكان ولم نجعله  
داخل على اصل البيع للنهي عن بيع بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار  
يقال فيه علة اسماء ومعنى لا حكما والحال عنه علة اسماء ومعنى وحكما ( الا ان  
اجاز ) اى من له الخيار ( في الثلثة ) يعنى لا يجوز الخيار اكثر من ثلثة ايام لكن  
لو ذكر اكثر منها واجاز في الثلثة باسقاط خيار الاكثر جاز عند الامام ولا اعتبار  
لاوله لزوال المفسد قبل تقريره فانقلب صححا وقد اختلفوا في صفة العقد  
فقبل انعقد فاسدا ثم يعود صححا بزوال المفسد في ظاهر الرواية وهو قول  
المرقبين وقبل موقوف على اسقاط الشرط فبعض جزء من الرابع يفسد  
فلا ينفك صححا وهو مختار السر حنى وفقر الاسلام وغيرهما من مشايخ  
ما وراء النهر وعند زفر والشافعي بفسد من اول الامر اذا شرط الزيادة على  
الثلاث ولو ساعة فلا ينفك جازا كانه كاح غير شهود حيث لا ينفك صححا  
بالاشهاد ( وعندهما يجوز اكثر من الثلاث ان بين مدة معلومة اى مدة كانت )  
طويلة او قصيرة لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اجاز الخيار الى شهرين  
ولان الخيار شرع للتروى لدفع الغبن وقد تمت الحاجة الى الاكثر فتناهى  
التأجيل في الثمن قيد بمعلومة لان الخيار اذا كان مجهولا بان قال اشترت على  
انى بالخيار اياما او قال مؤبدا فانه غير جائز اتفاقا وفي الخلاصة لو اثبت الخيار  
ولم يذكر وقتا لله الخيار مادام في المجلس ( وان اشترى ) شخص شيئا ( على انه  
ان لم يتقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صحيح ) البيع استحسانا اذا تمده في ثلاث  
والقياس وهو قول زفر والائمة الثلثة لا يجوز لانه بيع شرطت فيه الاقالة  
فهو مفسد ولنا ان ابن عمر رضى الله عنهما باع ناقته بهذا الشرط ولم ينكر  
عليه اخذ من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولانه في معنى شرط الخيار  
فلا يفسده قيد بقوله الى ثلثة لانه اول ما بين الوقت اصلا او يذكر وقتا مجهولا  
فالبيع فاسد اتفاقا ( و ) ان اشترى على انه ان لم يتقد الثمن ( الى اربعة ايام لا )  
يصح البيع عند الامام لان هذا في معنى الخيار من حيث ان المني منها التفكير  
وشرط فوق الثلثة مفسد فكذا بهذا وعن ابى يوسف روايتان واصحهما  
انه فسخ الامام ( الا ان يتقد في الثلثة ) اى اشترى على انه ان لم يتقد الثمن  
الى اربعة او اكثر فتقد في الثلاث جاز بالاجماع كافي شرط الخيار لزوال المفسد

(وتمتدحه يجوز الى اربعة ايام) (عائذ) كافي خيار الشرط جريا على  
اصله وايضا يوسف كان مع محمد في هذا الاجل لكن خافه في هذه المسئلة  
مما لا يلهي الوارد عن البيع بشرط الا ان النص ورد في شرط الخيار فصار  
في الحكم في المسئلة على مقتضى الآية لكن بشكل قول ابي يوسف وهو  
الزيادة على شهرين لعدم الارادة في الزيادة مع انه يجوز تأمل (وخيار البائع  
يمنع خروج المبيع عن ملكه) وان قبضه المشتري باذن البائع لان خروج  
الملك يكون برضا البائع واختياره فيه فيصح تصريف البائع في المبيع في مدة  
الخيار تصريف المالك من الهبة والعتق والوطى وغيرها واصبر فسخا البيع  
فيخرج الثمن عن ملك المشتري اتفاقا لكنه لا يدخل في ملك البائع عند الامام  
وقال لا يدخل (فان قبضه) اي البيع (المشتري) تسوله باذن البائع او لا  
(فهناك) مائة في مدة الخيار حتى لو هلك عند البائع ينقضي البيع ولا شيء  
على المشتري (لزم فيه) اي في هذا المبيع على المشتري لان خيار البائع لا ينقطع عن البيع  
الهالك وقع الهلاك على ملكه فينفسخ البيع لعدم امكان الرجوع اذ الرجوع  
لزم بعد الهلاك وذا لا يجوز لعدم المحل وكان مضمونا كالموت على استئجار  
الشراء لان بطلان العقد لا يبطل المساومة فوجب الثمنان بالقبض فبطل  
وبالمثل ان مثليا ولم يذكر المثل كما ذكره البعض اكفاء تذكر الامتثال في الصحنان  
قيسنا في مدة الخيار لانه اوهلك بعد تمام المدة بحيث عليه الثمن لا الضمان  
لان العقد قدر ثم بعد تمامها (وخيار المشتري لا يمنع) خروج المبيع عن ملك  
البائع اتفاقا للرجوع المبيع في جابده وينسحب خروج الثمن من ملك المشتري بالاعتق  
والامتناع ان البدل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه (فان هلك)  
المبيع (في يده) اي المشتري (لزم الثمن) لان البيع اذا قرب من الهلاك  
يكون مبيعا لا يمكن الرد فيسقط العقد الموجب الثمن المسمى خلافا للمساومة  
فان عنده يجب القيمة (وكذا) لزم الثمن (لو عيب) في يد المشتري اطلاقه  
قتل ما اذا عيب المشتري او اجنبي او عيب باقية سماوية ولكن باقية فعلية  
اطلاقا واما المراد عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده واما جوارزا فاعيد  
كالمرض فهو على خياره ان زال المرض في الايام الثلاثة واما اذا مضت والعيب  
قام لزم البيع لعدم الرد كافي البحر وغيره واما ما يقتل عيبا لا يرتفع كما قال بعض  
الفضلاء لانه اذا كان العيب نظيرا لملك يفتهم ان يكون العيب مما لا يرتفع  
كما لا يرتفع الهلاك لان الكلام فيما لا يمكن رده على وجه قبضه او لا تأمل  
(الا انه) اي المبيع اذا خرج عن ملك البائع فيما اذا بشرط الخيار المشتري  
(لا يدخل في ملك المشتري) عند الامام كالا يجمع البدل والمبدل منه في ملك

شخص واحد ( خلافا لهما ) فان عندهما يدخل وهو قول الامامية الثلاثة لانه  
 المخرج المبيع عن ملك البائع وجب ان يدخل في ملك المشتري كالا بصير سائمة  
 بغير مالك قبده يكون المبيع في يد المشتري لانه لو هلك قبل القبض فلا شيء  
 عليه اتفاقا ولا يذكر حكم ما اذا كان الخيار لهما في اكثر المعنيات لا يخرج شيء من  
 المبيع والعين من ملك البائع والمشتري اتفاقا ( فلو اشترى زوجته بالخيار ) هذا تفريع  
 لاقوله ( لا يفسد النكاح ) عند الامام لانه لا يملكها باعتباره بالخيار ونفسه عندهما لانه  
 يملكها ( وان وطئها ) اي الزوجة المستترمة بالخيار ( فله ) اي الزوج المشتري ( ردها )  
 عند الامام ( لانه ) اي الوطئ ( بالنكاح ) اي يحكم ملك النكاح لبقائه لا يحكم  
 ملك اليين اعمده وعندهما ليس له ان يردّها مطلقا ( الا في البكر ) فانها لا ترد اتفاقا  
 لان الوطئ ينقصها عنده وعندهما الوطئ يملك اليين وظاهره انه لو نقصها  
 وهي ثيب فالحكم كذلك كما في البحر ( ولو ولدت ) تلك المستترمة او حبلت منه  
 ( في مدته ) اي في مدة الخيار بالنكاح ( لا تصير ) تلك المستترمة ( ام ولده )  
 اي الزوج المشتري عند الامام خلافا لهما فان عندهما تصير ام ولده لو ادعى  
 الولد لانه ولد والفراس ضيق كما في الاصطلاح لكن الكلام في الحامل  
 من المشتري بالنكاح فلا حاجة الى قيد الدعوة تدبر ومحلها ما اذا كان قبل القبض  
 اما بعده سنقط الخيار اتفاقا وتصير ام ولد للمشتري لانها تعينت عنده بالولادة  
 فعلى هذا لو قال ولو ولدت في مدته بالنكاح قبل القبض كما في اكثر المعنيات  
 لكان اولى تدبر ( ولو اشترى فرسه ) اراد به ذارجه محرم منه ( به ) اي بالخيار  
 ( او ) اشترى ( عبدا ) او امية ( بعد قوله ان ملكك عبدا ) او امية ( فهو حر  
 لا يعتق ) عند الامام لعدم الدخول خلافا لهما بخلاف ما اذا قل ان اشترت  
 لانه يصير كالمنشئ للعقود بعد الشراء فبسط الخيار فبقي عندهم جميعا  
 ( ولادة حيض ) الجارية ( المستترمة به ) اي بالخيار اذا حاضت ( في مدته )  
 اي مدة الخيار ( من الاستبراء ) عند الامام خلافا لهما ( ولا استبراء على البائع  
 ان ردت ) الجارية ( به ) اي بالخيار عند الامام سواء كان قبل القبض او بعده  
 لانه لم يدخل في ملك غيره وعندهما ان كان الرد قبل القبض لا يجب على البائع  
 الاستبراء استحسانا والقياس ان يجب لتحديد الملك وان كان بعده يجب قياسا  
 واستحسانا والجهل في البيع الثابت يفسح مائة وغيرها ان الاستبراء واجب على البائع  
 اذا كان الفسخ قبل القبض قياسا وبعدة قياسا واستحسانا كما في الغنابة ( واوقف  
 المشتري به ) اي بالخيار ( المبيع باذن البائع ثم اودعه ) اي اودع المشتري  
 المبيع ( عنده ) اي البائع ( فله ) اي البائع في يد البائع في المدة او بعدها ( فهو على  
 البائع ) عند الامام ولا شيء على المشتري ( لا رنقاق القبض بالرد لعدم الملك )



فلا بد ان لا يبيع الى اصير منه لرفع اليقين فرفع الملاك في حق المشتري  
وهو يبيع مثل البيع وعند حملته ملك على المشتري ولو رجع المالك لمالكه فمستأجر  
موقوفاً ملك نفسه فملاك كذا في المودع كذا في اليد عند الوكيل الخبير  
المشتري ولو بايع فمستأجر البيع الى المشتري فلو رجع البائع بطل البيع عند الكل  
ولو كان البيع بآية قبض بآية البائع فبطلت عنده بطل البيع عند الكل  
ولو كان ابيع بآية قبض البيع بآية البائع او بغير آية ثم اودعه البائع فملك  
كان على المشتري ان يدفع المدة كافي الجهر (واوالمشتري) المدة (المأذون  
شبهه) اي بالخيار (شبهه) بآية من ثمة (في المدة) (بني خبره) عند الامام  
لأنه للمالك كان الرد امتناعاً عن التملك (وله) اي للمأذون (الرد) بالخيار  
(لأنه) اي للمأذون (بني عدم التملك) كما هو حديثه بآية فاستمع من القول  
وعندهما بطل خبره لأنه ملكه فكان الرد والبيع منه بطلت عن البائع  
لا بدل وهو تبرع والمأذون لا يملكه وهذا يقتضي صحة الاجارة لكن لا يصح  
عند ابي يوسف قياساً وبه عند محمد استحبنا (واوالمشتري) ذي مودعي  
خبراه (اي بالخيار) واسم في مدينه بطل خبراه (عند الامام) (بنيلا يملكها)  
اي الخبر (مسألة الاجارة) وعندهما بطل الخبر لأنه ملكها بآية لا بدلها  
وهو مسلم ههنا في اسلام المشتري اما واسم البائع فلا يطل بالاجارة وصار  
المشتري على طه (خلافاً لهما في البيع) اي جميع المسائل التي يورد من قوله  
قاوالمشتري الى هنا وقد ذكر قولهما ووجههما فكتب كل منهما وقول زاد قبض  
الشرايين على ما ذكره مسائل منها ما اذا اشترى العصف في بيع مسلمين في مدينه  
فقد البيع عنده لغيره عن تملكه وعندهما يتم لغيره عن رده ومنها واوالمشتري  
قد اراد على انه بالخيار وهو ما كنتم الاجارة او اعاده فاستدام لهما على طه السيرة  
لا يكون اختياراً وهو ككاتبه السكتي وقال خواهر زاده استندامها  
اختياراً عندهما لك الامين ومنه ابن بالخيار ووجهه لا بدل لاختري طه  
بأختياره فانه ثم احرم والطبي في يده فيقبض عنده ويرد الى البائع وعندهما  
بالمشتري ولو كان الخيار للبائع ينقض بالاجارة ولو كان للمشتري فاحرم  
المشتري ان يرد منها اذا كان اختياراً للمشتري ونسخ المدة قال انه يرد على  
البائع عنده لانها محدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لانها محدث  
على ملكه كافي الجهر (ومن له الخيار) استواء كان ياباً او مشرباً او اجارة  
ان يسخن وله ان يغيره واذا اراد الاجارة (بغير) البيع (بغيره) فبطل  
وعنده (في مدينه) بالقول او الفعل وان لم يفسخ صاحبها بالاتفاق لكونه راجعاً  
وقت اعلان الخيار (واوالمشتري) البيع في مدينه (الاختصاص) والزيادة

بالحضرة علم صاحبه او علم من يقوم مقامه عند الطرفين لان الفسخ تصرف  
 في حق صاحبه وذا لا يجوز بدون علمه كالموكل اذا عزل الوكيل  
 لا يثبت حكم عزله في حقه مالم يعلم في الخيار باق على حاله ( خلافا لابي يوسف )  
 وهو قول زفر والائمة الثلاثة فانهم يقولون : يفسخ بغيره ايضا لانه مساط على  
 الفسخ من طرف صاحبه فلا يتوقف على علمه ولذا لا يشترط رضاؤه فصار  
 كالوكيل بالبيع هذا اذا كان الفسخ بالقول واو كان بالفعل كالاعتاق والبيع  
 والوطئ يجوز بلا علمه بالاتفاق لانه حكمي ولا يشترط العلم في الحكمي وذكر  
 الكرخي ان خيار الرؤية على هذا الخلاف وفي خيار العيب لا يصح فسخه  
 بغير علمه بالاجماع لانه لا يثبت الا بالقضاء ( فان فسخ ) من له الخيار بغيره  
 صاحبه ( وعلم به ) الآخر ( في المدة انفسخ ) البيع لحصول العلم به ( والا )  
 اي وان لم يعلم به الآخر في المدة بل علم بعد مضي المدة ( ثم العقيد ) لوجود  
 الرضاء ( دلالة ) حيث لم يتم الفسخ لا يقال ان في شرط العلم ضررا لمن له الخيار  
 اذ لا يجوز ان يختفي صاحبه فلا يصل اليه الخبر في مدته لانا نقول يمكن تداركه  
 بان اخذ منه كفلا يحضره في المدة او وكيلا يثق به حتى اذا بداله الفسخ  
 رده عليه وقال بعضهم لورفع الامر الى الحاكم فنصب من يخصم عنه صح  
 الرد عليه ( ويتم العقيد ايضا بموت من له الخيار ) ولا ينتقل الى الورثة وقال  
 الشافعي يورث عنه لانه حق لازم له في البيع فيجري فيه الارث كخيار  
 العيب وبه قال مالك ولنا ان الغرض منه التأمل لغرض نفسه وقد بطلت  
 اهلية التأمل بخلاف خيار العيب لان المورث استحق المبيع سليما فكذا  
 الوارث لانه ورث خياره كذا قالوا اذا علمت هذا ظهر ان خيار التغير وهو  
 ما اذا غر البائع المشتري او بالعكس ووقع البيع بينهما بغير فاحش لا يورث لانه  
 مجرد حق ثبت للبائع او للمشتري كافي خيار الشرط كافي المنح وقيد بموت من له  
 الخيار لان الخيار لا يبطل بموت من عليه الخيار اتفاقا ( وكذا ) يتم العقد  
 ويبطل الخيار ( بمضي المدة ) فان اغنى عليه اوجن اوتام او سكر بحيث لا يعلم  
 حتى مضت المدة الصحيح انه يسقط الخيار كافي الاختيار خلافا للمالك ( ويتم )  
 بالاخذ ( بشبهة بسبب المبيع ) بشرط ان خياره يعني او اشترى دارا على انه  
 بالخيار فبيعت دار اخرى بحجبها في مدته وطلبها بطريق الشفعة فهذا  
 المطلب رضى بتمام الدار الاولى لان طلب الشفعة بها يقتضي ابطال الخيار  
 واجازة الشراء سابقا اذا الشفعة لا تصير الا للمالك وقيدنا بشرط الخيار لان طلبها  
 لا يسقط خيار الرؤية والعيب ولو قال وبما اطلب بشفعة لكان أولى لان طلبها  
 مسقط وان لم يأخذها كافي المراج فلهذا قلنا في تصويرها وطلبها بطريق

السمعة نذر ( و ) ثم ( بكل ما يدل على الرضى ) من قبيل عطفها على  
 الحساس ( كالآية لمسير الاحبار ) اى الاحساس بظهور كدائه ليقتدر  
 الى سيرها لا يدل على رصانه كما لو كتبها ابردها او ايسسها او ازلها وقد  
 اشعار بانها لو استخدمت خارجة مرة للاختبار ثم اخرى فان كان من نوع واحد  
 فهو رضى والا فلا وكذا اذا ائسسه مرة كما في اكثر الكتب فعلى هذا يكون  
 في عموم قوله لعمري الاحبار اطر كذا في العرائد لكن يمكن ان يقال انه اعلم  
 من الاختيار او في حكمه فندفع به الطر نذر ( والوطى ) والفعل والمبس  
 انشؤة والطر الى البرج مشهورة ( والاعتناق وتوابعه ) اى انواع الاعتناق كاللنسر  
 والكسابة وقد كل تصرف لاسد الاق الملك كالبسع والاحارة والاسكان  
 والمرمى واليساء والخصيص والهدم ورعى المشاشة وجلب الدهر ومعالجة  
 الداء وذكرى النهار لان هذه التصرفات دليل الملك هذا كله اذا كان الحبار  
 للمشتري ووجد منه شيء من هذه الاشياء وان كان الحبار للبائع فعلى هذه  
 الاشياء انسخ البيع ( وار شرط المشتري الحبار لغيره ) عاقدا لغيره لعموم  
 العبر ( حار ) الشرط عدنا ويثبت اهمسا طار وانقضى ان لا يجوز وهو قول  
 رقم لانه موجب العقد فلا يجوز اشتراط لغير العاقد كالثلث وحده الاستحسان  
 انه مثله اسد ان لم لا غير نيابة ان يحميها احرفه والتصد بالمشتري ان يفتاق  
 لان البائع لو شرط الحبار جاز ايضا كما في اكثر الكتب فعلى هذا اوقال وار شرط  
 احد المعاقدى الحبار لاجبى لكان اولى اشتمل السامع والمشتري والحرر  
 اشتراط احدهما للاخر فان قوله لعمري صادق بالبائع وليس مراد كما في البحر  
 وفي الموازل لو شرط الحبار لغيره ان تد اسماءهم بار والا فلا ( واهمسا )  
 اى اى من المشتري ولعمري والبائع ( اطار البيع اوضح البيع صحيح ) لان كلامهما  
 يلك التصرف اصالة او نيابة ( وان احار ) البيع ( واحد ) من شرط الحبار له  
 من المعاقدى والاخرى ( وضح الآخر ) البيع ( اعتبر السابق ) ردا كان  
 او احارة او حوده في زمان لا تراحمه فيه احد وتصرف الآخر بعده فهو  
 ( وان كانا ) اى التفتان وهما الاجارة والبيع ( معا ) اى تحتهم بين بان اجاز  
 واحد وضح الآخر وحرر الكلامان معا ( فالبيع ) اى بالغير الصحيح  
 في رواية لان الحبار شرع للفتح فهو تصرف فيما شرع لاجله وكان اولى  
 كما في الاختيار وصحبه قاصيغسان وقال الزيلعي وهو الاصح وبه حرم المص  
 وكبر من المود فكان هو المذهب وقيل رخص تصرف الماعق بقضاء او احارة  
 لان الصادر من نيابة لا يصلح له ارضا ليعتاد عن اصالة وفي البحر لو تفاخفا  
 ثم تراصيا على فتح البيع وعلى اعادة العقد بينهما حار ( فلو باع ) شخص

( عشرين ) مسميين بالقبال والمقبول على انه ( بالخيار في احدهما ) اى فى احد  
العشرين ثلثة ايام ( فان عينه ) اى عين محل الخيار بان قال على اى بالخيار  
فى القابل مثلا ( وقصد من كل ) واحد منهما بان قال القابل بالف والمقبول  
بالف ومائة ( صح ) البيع لان الذى فيه الخيار كالتخارج عن العقد فكان الداخل  
فيه غيره فالم يكن ذلك الداخل معلوما وثمته معلوما لا يجوز ان جهالة المبيع والتمن  
مفسد للبيع وان يكونا معلومين الا بالتفصيل والتعيين ( والا ) اى وان لم يفصل التمن  
ولم يعين محل الخيار او ان يفصله ولم يعينه او ان لا يفصله ويعينه ( فلا )  
يصح البيع لجهالة التمن والمبيع او احدهما فهذه اربعة انواع وامام يعبد  
على انه بالخيار فى نصفه فبمازى بالتفصيل لان النصف من الواحد لا يتفاوت  
وكذا الحكم فى بيع شئ من الكيلى او الوزنى بالخيار فى نصفه لان ثمن الكل  
اذا كان معلوما يصير نصف التمن معلوما والشروع لا يمنع الصحة والجواز  
ولا فرق بين ان يكون الخيار للبائع او للمشتري كفى العيني ( ويجوز خيار التعيين )  
للمشتري ( وهو بيع احد الشيئين او ثلثة ) اشياء ( على ان يأخذ المشتري اياها )  
من الاثنين او الثلثة والقياس الفساد لجهالة المبيع وهو قول زفر والشافعى  
وجه الاستحسان انه فى معنى شرط الخيار لاحتياج الناس الى اختيار من يثق  
به واختيار من يشتريه لاجله ولا يمكنه البائع من الحمل اليه الا فى البيع فكان فى معنى  
ماورد به الشرع والجهالة لا توجب الفساد بعينها بل لافضائها الى المنازعة  
ولا منازعة فى الثلاث لعين من له الخيار ( ولا يجوز فى اكثر من ثلثة ) اشياء لعدم  
الحاجة اليها لاشتمال الثلثة على الجيد والردى والوسط فا فوفىها باق على  
القياس لان ثبوت الرخصة بالحاجة والحاجة تندفع بالثالث وفى البحر يجوز  
خيار التعيين فى جانب البائع كما يجوز فى جانب المشتري ( ويتقيد بخبره بمدة  
خيار الشرط على الاختلاف ) بين الامام وصاحبيه يعنى ثلثة ايام عنده  
وبمدة معلومة عندهما ثم قيل يشترط ان يكون فى هذا العقد خيار الشرط  
مع خيار التعيين وهو المذكور فى الجامع الصغير قال شمس الأئمة هو الصحيح  
وقيل لا يشترط كما يشعر به كلام المص وهو المذكور فى الجامع الكبير والمبسوط  
قالوا ووضعها فى الجامع الصغير مع خيار الشرط اتفاق لانه شرط قال  
فخر الاسلام وهو الصحيح ( والمبيع واحد ) من الشيئين او الثلثة فى هذه الصورة  
( والباقي امانة ) فى يد المشتري ثم فرعه فقال ( فلو قبض ) المشتري لانه  
لو لم يقبضه فهلك بطل البيع ( الكل فهلاك ) فى يده ( واحد او تعبد ) فى يده  
واحد ( لزم البيع ) بالتمن ( فيه ) اى فى الهالك او المتعبد لامتناع الرد  
بالهالك او بسبب العيب الذى حدث فيه عنده ( وتعين الباقي للامانة ) فى يده

لأن الداعل تحت العقد أحدهما والذي لم يدخل في العقد فقصه باذن مالكه  
 لا على مسمى الشراء ولا طريق الوثيقة وكان إمامة في يده فبرده ( وإن هات  
 الكل ) في يده ( رده ) أي المشتري ( تصف من كل ) أن كان شيئ ( أو ثلث )  
 أن كان ثلثه لشبوع السع والامامة مع عدم الأولوية ولا فرق بين أن يكون  
 الثمن متعاً أو متعلفاً وكذا لو كان انهلاك صلى العاقب ولم يدر الأول بخلاف  
 ما دافعياً ولم يملكه كما حثت في خياره صلى سألته وله أن يرد أحدهما لأن العيب  
 محل لا بداه السع وكذا اتبعين بخلاف الهالك فإنه ليس محلاً لا ابتداءً وليس  
 لتيمده ولكن ليس له أن يردهما وإن كان قيد خيار الشرط لأن العيب يمنع  
 من الرد بخيار الشرط كما في المنع ( وليس له ) أي للمشتري بخيار التعيين  
 ( رد الكل ) لروم البيع في أحدهما ( إلا أن صم إليه ) أي إلى خيار التعيين  
 ( خيار الشرط ) حيث أنه رد الكل في مدته لأنه أمين في أحدهما فبرده بحكم  
 الامامة وفي الآخر مشروط بشرط الخيار لنفسه فيمكن من رده وإذا مضت  
 الأيام اطل سبار الشرط فلا يملك ردهما وبقي له خيار العيبين فبردهما  
 ( ويورث خيار العيبين ) يعني أومات من له خيار التعيين فلو وارث رد أحدهما  
 لأن المورث كان مخصوصاً بتعيين ملكه المخلوط برضاء صاحبه فكذا وارثه  
 حيث انتقل الملك إليه مخلوطاً بملك الغير ( و ) يورث ( خيار العيب ) لأن المورث  
 استحق المبيع بغير عيب فكذا الوارث فله رده إن كان معيباً وهذا معنى  
 الارث فيهما فلا يساق ما قبل انهما لا يورثان أي بنفسهما كيف والارث  
 فيما قبل الاستقال ( لا ) يورث ( خيار الشرط و ) خيار ( الرؤية ) لأنه ما  
 ينتسب للمعاقد بالنص والوارث ليس بمعاقد وقال الشافعي يورث خيار  
 الشرط لأن الوارث ورث الملك على وجه التوقف كما كان فله خيار الشرط  
 والاسباب ذكر مسألة الارث وعدمه في آخر الخيارات كما لا يخفى نذكر ( ولو اشترى )  
 أي الرجلان شيئاً ( على أنهما بالخيار فرضي أحدهما بالبيع ) بأن استعطف خذارة  
 ( لا رد الآخر ) عند الامام ( حللاً لهما ) فانهما قد لاله أن يردوه وهو قول  
 الأئمة الثلاثة لأنه لو لم يملك فقصه كان الزاماً عليه لا برضاءه وقبه الإبطال لما ثبت  
 من حقه لأن كلاماً من الاجابة والعسخ حقه وله أن رد أحدهما دون الآخر  
 بوجوب عيب في المبيع لم يكن عند الداع اعني عيب الشركة وحصه في الجبر  
 عما إذا كان بعد القبض اما قبله فليس له الرد يعني اتفاقاً فإن قلنا يرد منه  
 رضاء منه بعيب التعيب قلت اجيب بأنه إن سلم فهو رضي به في ملكهما  
 لا في ملك نفسه كما في البيع قيد بالمشتريين لأن البائع لو كان اثنين والمشتري واحداً  
 وفي السع خيار شرط أو عيب فرد المشتري نصت أحدهما دون الآخر تحكم

الخيار جازا اتفاقا كما في شرح الجميع (وعلى هذا) الخلاق (خيار العيب)  
يعنى لو اشترى بغيره فرضى احدهما بعيب قيد لا الاخر (و) خيار (الرؤية) يعنى  
لو اشترى شيئا لم يراه ثم رآه احدهما ورضى لا الاخر قال في المنع ويلزم البيع  
لو اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار للبائعين فرضى احدهما  
دون الاخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة اوردا هذا عند الامام كفى الخاتبة  
(ولو اشترى عبدا على انه خبز) وفي المعراج قوله على انه خبز اى عبد حرفته  
هذا لانه لو فعل هذا الفعل احيا نالا يسمى خبازا (او كاتب فظهر) العبد  
(بمخلافه) اى بخلاف ما ذكره بان كان غير خباز او غير كاتب (اخذه)  
اى المشتري (بكل الثمن) المسمى ان شاء لان الوصف لا يقابله شئ من الثمن  
كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بيتا او نخلة فوجدها ناقصة  
جاز البيع وله الخيار (او ترك) ان امكن وهو قول الشافعى لان هذا وصف  
مرغوب فيه فيستحق بالشرط ويثبت بفواته الخيار للمشتري لانه لم يرض  
بالعبد دونه وهذا الاختلاف نوع لاختلاف جنس لقلة التفاوت  
ولا يفسد العقد بعده بخلاف شرائه شاء على انها حامل او تحلب كذا  
رطلا او عبدا يكتب كذا وكذا حيث يفسد البيع في ظاهر الرواية لان هذا  
شرط مجهول لا وصف مرغوب حتى او شرط انها حلوب او لبون لا يفسد  
لانه يذكر على سبيل الوصف دون الشرط كما اذا اشترى فرسا على انه  
هملاج او كلبا على انه صيود او اشترى جارية على انها ذات لبن وهو رواية  
عن الامام وبه اخذ الفقيه ابو الليث والصدر الشهيد وعليه الفتوى قيدنا  
بان امكن لانه ان تمدر الرد بسبب من الاسباب رجع المشتري على البائع  
بالنقصان في ظاهر الرواية وهو الاصح وفي المنع او قال احد المتباعدين  
شرطنا الخيار وانكر الاخر فالقول قوله كفى دعوى الاجل والمضى فان القول  
للمنكر اشترى جارية بالخيار فرد غيرها بدلها قائلا بانها المشتراة فتنازع البائع  
والمشتري فقال البائع غيرت والمبيعة لبست كذلك وانكر المشتري التغير وليس  
للبيع بنية فالقول للمشتري مع اليمين وجاز للبائع وطئها ولو قال البائع عند رده  
كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري ولو اشتراه من غير اشتراط  
كتبه وخبره وكان يحسن ذلك فتسبه في يد البائع رده عليه

### ( فصل )

في خيار الرؤية (من اشترى ما لم يره جاز) اى صح البيع عندنا وعند الشافعى  
في القول الجديد لا يصح وفي الكفاية الخلاف فيما اذا كان المبيع قائما بين

يدبهما موجودا كما اذا اشترى زيتا في زق اورا في حوائق اولوياني كم او شئ يسمى  
 موصوفا او مشارا اليه اوال ملكه وليس فيه غيره بملك الاسم حتى اول يمكن  
 كذلك ولم يشر اليه اوال ملكه لا يصح البيع انفسا موصوع الخلاف في البيع  
 اذا حيز في الثمن الدين واما الثمن العينة ففيه الجسار عندنا لانه بمنزلة المبيع له  
 ان المبيع مجهول الوصف وجهاته تنبع الجواز ولنا قوله عليه السلام من اشترى  
 مالم يره فسله الخيار اذا رآه وفي الجهر واراد بمالم يره مالم يره وقت العقد ولا قبله  
 والمراد بالرؤية العلم بالحق من باب عموم المنجوز فصارت الرؤية من افراد المعنى  
 المنجوز ليتم ما اذا كان المبيع يعرف بالشئ كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده  
 متغيرا وما اشتراه الا على وفي العدة اشترى ما يداني قد اقد ليلا ولم يره مسقط  
 خياره (وله) اي للشترى (رده) اي الشئ الذي اشتراه ولم يره (اذا رآه  
 مالم يوجد) من الشترى (ما يطله) اي الخيار وفي الجهر اختلفوا هل هو  
 مطابق او وقت قبيل موقت بوقت امكان التفتيح بعدها حتى لو تكن منه  
 ولم يصح مسقط خياره وان لم توجد الاجازة صريحا ولا دلالة وقبل يثبت  
 الخيار مطلقا فيكون له الفسخ في جميع عمره مالم يسقط بالقول او بعمل ما يدل  
 على الرضي وهو الصحيح لا طلاق النص والعبرة بعين النص لا المعناه (وان)  
 وصليته (رضي قايها) اي له الرد اذا رآه وان قال قبل الرؤية رضيت لانه  
 خيار ثبوت شرعا ولا يسقط باسقاطهما بخلاف خيار الشرط والعيب وفي شرح  
 المجموع ثم ان احاط به بالقول قبل الرؤية لا يزول خياره لانه ثبوت عند الرؤية  
 فلا يبطل قبل وقتها وان اجازته بالفعل بان يتصرف فيه يزول كما سيجي  
 واما المسخ بالقول فحاشا قبل الرؤية لعدم لزوم العقد لان الزوم يبعد تمام  
 الرضي وقامه بالعلم باوصاف مقصودة وهو غير حاصل قبل الرؤية (ولا خيار  
 لمن باع مالم يره) لان الشئ عليه السلام اثبت الخيار في الشراء لاقى البيع واقضاء  
 جبري مطم بمحض من الاصحاب في الشراء لاقى البيع وهو قول الايام آخره  
 وجع اليه وفي قوله الاول له الخيار اعتبارا بالشترى كخيار العيب والشرط  
 (ويطلى) من الاطسال (خيار الرؤية ما يطل خيار الشرط) من صريح  
 ودلالة وصورة غايه للامتحان لا يطلها ان لم يكرر كما في اكثر المعينات  
 لكن فيه كلام لانه قيد يحتاج الى التكرار اذا لم يسلم بالمره الاولى تدبر  
 (من تعيب وتعيب في يده) قبل الرؤية تعيب لا يرتفع كقطع البند لانه اخذه  
 سلبا فيمن ان رده ميبأ (وتعذر) مستند مضاف به طوف على قوله  
 تعيب (رد بعضه) بسبب هلاك بعضه لانه لو رد بعضه الباقى لازم تعريق  
 الصفقة (وتصرف) من الشترى (لا يبيع) مسقط تصرف (كالا حقائق)

وتواضع ) من التدبير والاسدياد ( او ) تصرف من المشي ( بوجب حق  
 للغير كالبيع المطلق ) اى كالباع بغير قيد الخيار ( والرهن والاجارة ) والهبه  
 بتسليم ( قبل الرؤية وبعدها ) لان هذه الحقوق تمنع الفسخ فيلزم البيع  
 بطلان الخيار بمعنى البطلان قبل الرؤية خروجه عن صلاحية ان يثبت له  
 الخيار عند الرؤية ( وما ) اى التصرف الذى ( لا يوجب حقاً للغير كالباع  
 بالخيار والمساومه ) اى العرض على البيع ( والهبه بالتسليم بطل ) خيار  
 الرؤية ( بعدها ) اى بعد الرؤية ( لا قبلها ) لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح  
 الرضى فانه لا يبطل قبلها بل بعدها ومنها لا يوجد الا الدلالة على الرضى  
 المجرد بخلاف الافعال السابقة فان فيها توجد مع الرضى حقوق زائدة  
 فيبطل بعدها وقبلها ثم اعلم ان قوله يبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط  
 غير معكس فلا يقال ما لا يبطل خيار الشرط لا يبطل خيار الرؤية لانتقاضه  
 بالقبض عند الرؤية فانه يبطل خيار الرؤية وانعيب لا الشرط وهلاك بعض  
 المبيع لا يبطل خيار الشرط والعيب ويبطل خيار الرؤية واورد صاحب  
 البحر على الكنز والتهذيب في هذا المحل فليطالع ( وكفت رؤية وجه الرقيق )  
 في سقوط الخيار سواء كان امة او عبداً لان الحق في الرقيق وجهه لان سائر  
 الاعضاء فيه تتبع لوجهه لان القيمة فيه تتفاوت بتفاوته مع التساوى في سائر  
 الاعضاء ( و ) رؤية ( وجه الدابة وكفلها ) اى لا يسقط الخيار برؤية  
 وجهها حتى ينظر الى كفلها لانه موضع مقصود منه كالوجه هو الصحيح  
 كما في التبعيض واكتفى محمد بالنظر الى وجهها اعتباراً بالادنى وشرط بعض  
 العلماء رؤية القوائم وعن الامام فى البرذون والعل والحمار يكفي ان يرى شيئاً منه  
 الا الحافر والذئب والناصية كفى بالبحر ( وفي شاة اللحم ) اى الشاة التى لحمها  
 مقصود ( لا بد من الجلس ) وهو الممس باليد لانه يعرف به اللحم المقصود  
 ( وفي شاة الفينة ) هى التى تحبس لاجل النتاج ( لا بد من رؤية الضرع )  
 لانه هو المقصود منها وفى الجوهره ولو اشترى بقره حلواً فرأى كلهما  
 ولم يضرعهما فله الخيار لان الضرع هو المقصود لكن فى البحر لا بد من النظر  
 الى ضرعهما وسائر جسدها فليحفظ فان فى بعض العبارات ما يوهم الاختصار  
 على رؤية ضرعهما انتهى فعلى هذا لو قال لا بد من رؤية الضرع مع جميع  
 جسدها كفى الاختيار لكان اولى تدبر ( ورؤية ظاهر الثوب اذا لم يكن معلماً  
 كافية ) لان رؤية ظاهره يعلم حال البقية اذ لا تتفاوت اطراف الثوب الواحد  
 الا يسيراً ( ورؤية علمه ) كافية ( ان ) كان ( معلماً ) لان ماله تتفاوت  
 بحسب علمه اطلاقاً فى هذا لكونه فى المحيط مقيد بما اذا كان مطوياً هذا



اذ لم يخالف باطن الدوب طاهره اما اذا اختلفا فلا بد من رؤية الباطن قبل  
 خيدها في عرفهم اما في عرفنا فالمراد بالباطن لا يسهط حصاره لانه ليس بمشلى  
 فلا يعرف كله يدونه تشيره ولا بد منه وهو قول زفر وفي الميسر ط الجواب  
 على ما قال زفر وهو المختار كما في اكثر المعترات فعلى هذا ينبغي للبص ان يدرك  
 قول زفر ويرجعه مأملا (ورؤية داخل الدار) كافية (وان) وصليته (ام شاهد  
 بيوتها) عند اثنتا الثلاثة (وعند زفر لابد من مشاهدة البيوت وعليه)  
 اى على قول زفر (الغنى اليوم) قال في البيهين وغيره وفي عامة الروايات  
 اذ ارأى ضمن الدار او خارجها بسطة خارجه لكن هذا معنى على عادة اهل  
 الكوفة في ذلك الزمان فان دورهم كانت على نمط واحد لا يختلف وذلك  
 يظهر برؤية خارجها واما زماشا اليوم فلا بد من النظر الى داخلها لتفاوت  
 بيوتها ومراقبتها قال بعض مشايخنا تعبر برؤية ما هو المقصود في الدور  
 حتى لو كان في الدار بينان شتويان وبينان صيفيان فتشترط رؤية الكل مع  
 رؤية الصحن فلا تشترط رؤية المطح والمزيلة والعلو الا في بلد يكون مقصودا  
 وبعضهم اشترطوا رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه كما قال الشافعي وهو  
 المبرر في ديارنا وفي الحزانة ان الغوى في بيت الله صلى الله عليه وآله تكفي رؤية خارجه  
 لانه غير متفاوت وتكفي في الستان رؤية خارجه ورؤوس الشجر في طاهره  
 الرواية لكن في البحر قالوا لا بد في الستان من رؤية طاهره وباطنه وفي الكرم  
 لابد من رؤية عنب الكرم من كل نوع شتاء وفي الزمان لابد من رؤية الحلو  
 والحامض ولو اشترى دهنا في زحاجة ورؤيته من خارج الزحاجة لا تكفي حتى  
 يصبه في كفه عند الامام لانه لم ير الدهن حقيقة لوجود الحائل وكذا لو اشترى  
 سمكا في ماء يمكن احذنه من غير اصطباذ مرأى في الماء فرؤيته لا تكفي على الصحيح  
 (وان رأى بعض المبيع منه الحيار اذ ارأى باقسه) لانه لو لم يره يكون الزمان  
 للبعض في المبيع وان حلف المص وكذا الاجازة في البعض لا يكون اجازة  
 في الكل ولا تصح الاجازة في البعض ورد الباني كما في الاختيار (وما يعرف  
 بالتموذج كالمكيل والموزون مرؤية بعضه كروية كله) وفي الاختيار والاصل  
 اذا كان المبيع اشياء ان كان من العديديات المتساوية كاشياء والدواب  
 والطيخ ونحوها لا يسهط الحيار الا برؤية الكل لانهما متفاوتان وان كان  
 مكيلا او موزونا وهو الذي يعرف بالتموذج او معدودا متساويا كالجزر فرؤية  
 بعضه سطل الحيار في كله لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليه  
 التعارف الا ان يجده احدى من التوذج فيكون له الحيار وان كان المبيع مقيسا  
 تحت الارض كالصلصال والذوم بعد النيات ان عده وجود تحت الارض حار

والأفلا فإذ اباعه لم يطلع منه نموذجاً ورصى به فإن كان بمبايع كيلا كالقبض  
أو ورثنا كالنوم بطل خياره عندهما وعليه القنوى الحاجة وجريان التعامل به  
وعند الإمام لا وإن كان بمبايع عدداً كالقبض فروثة بعضه لا تسقط خياره  
لما تقدم ( وفيه يطعم لا يد من الذوق ) لانه المعروف للقبض وان كان بمبايع  
فلا يد من شئ كالسك وفي الأول الحية اشترى نافجة مسك فاخرج المسك منها  
ليس له الرد بخيار الرؤية والعيب لان الاخراج يدخل عليه عيباً ظاهراً حتى  
لو لم يدخل كان له ان يرد بخيار العيب والرؤية جميعاً كافي البحر ( ونظر الوكيل  
بالشراء أو القبض ) اى قبض المبيع ( كاف لانظر الرسول ) وفي الدرر اعلم  
ان هنا وكيلاً بالشراء ووكيلاً بالقبض ورسولاً بصورة التوكيل بالشراء ان يقول  
الموكل كن وكيلاً عني بشراء كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلاً  
عني بقبض ما اشترته وما رأيت وصورة الرسالة ان يقول كن رسولاً عني  
بشراء كذا وصورة الرسالة ان يقول كن رسولاً عني بقبض ما اشترته وما رأيت  
فانه لا يسقط لانه اذا قبض مستورا ينتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك  
استقاطه قصداً لصيرورته اجنبياً بل للموكل الخيار ورؤية الرسول لا تسقط  
الخيار بالاجماع ( وعندهما ) وهو قول الحنفية الثلاثة ( هو ) اى الرسول  
( كالتوكيل ) وفي الفرائد هذا سهو عن قلم النسخ والصواب ان يقال وعندهما  
الوكيل بالقبض كالرسول في عدم استقاط رؤية الخيار لان عدم استقاط  
رؤية الرسول الخيار متفق عليه انما الخلاف في الوكيل بالقبض اذا قبضه  
ناظراً اليه فان رؤيته تسقط الخيار عند الإمام لان الوكيل بالقبض وكيل باتمام  
العقد وتماه تمام الصفقة وتماهها يسقط خيار الرؤية فصار قبضه كقبض  
الوكيل مع الرؤية بخلاف الرسول لانه غير نائب عن المشتري وعندهما لا يسقط  
رؤية الوكيل بالقبض لانه وكيل بالقبض لا يستقط الخيار فلا يملكه مالم يصير  
وكيلاً به وبعبارة المص لا قبل الاصلاح اصلاً ولا يمكن ان يدعى انه من باب  
القلب على معنى ان الوكيل بالقبض كالرسول وهو اظهر من ان يخفى فلا يصرار  
اليه انتهى هذا ظاهر لكن يمكن ان يقال وعندهما كالتوكيل بالقبض وعندهما  
اى هما سواء في عدم استقاط رؤيتهما الخيار تأمل ( وبيع الاعشى وشراؤه  
صح ) وعند الشافعى في قول لا يصح لكن لا وجه له ان يلزم ان يموت  
حجوا اول مجد وكيلاً بشراء فباطم به ( وله ) اى الاعشى ( الخيار اذا اشترى )  
لانه اشترى مالم يره ومن اشترى مالم يره فله الخيار اذ ارأى بالحدث كافي الهداية

وفي العتبة فيه نظر لان قوله عليه السلام عالم به سبب وهو يقتضي تصور  
الاجابات وهو انما يكون في التفسير فالاولى ان يستدل بمعاملة الناس العميان  
من غير تكبر فان ذلك اصل في الشرع بمنزلة الاجماع انتهى لكن ان اراد  
بتصور الاجابات وقوعه فغير لازم اذ غاية كون التقابل بينهما تقابل العديم  
والملكه ويكتفي فيها امكان الرؤية بان يكون من شأنه وذلك يحقق بالادمية  
وان لم يره دائما فيدفع به النظر (ويستقط بحجة) اي بحسن الاعى (المبيع)  
ان كان يعرف بالجلس كالغنى مثلا (او شئ) ان كان يعرف بالشئ كالمك  
(او زوجه) ان كان يعرف بالذوق كالغسل (فيما يعرف بذلك) اي بالجلس  
او بالشئ او بالذوق على سبيل الدل لان هذه تفيد العلم كالتفسير فيقوم مقام  
الرؤية (وبوصف العقار له) اي الاعى لانه لا يسيل الى معرفته الا بالذوق  
يسقط خبره بعد ذلك وعن ابن بوصف انه اشترط مع ذلك ان يوقف في مكان  
او كان بضرا لآه وقال الحسن بوكل وكبلا ليقضه له وهو براء وهو اشبه  
بقول الامام وقال بعض المتأخرين يسقط خبره من الحيطات والاشجار مع  
الوصف وان ابصر بعد الوصف وبعد ما وجد منه ما يدل على ان شئ  
فلاخباره لان العقدة ولو اشترى البصر ثم عي قيل رؤية انتقل الى الوصف  
لوجود العين قبل العلم هذا كله اذا وجدت المسد كورات من الشم والذوق  
والجلس ونحوها من الاعى قبل شرائه واووجدت بعدة ثبت له الخبر  
بالد كورات فيتم الخيار فالم يوجد منه ما يدل على الرضى من قول او قيل  
في الصحيح (ومن رأى احدا اشترى شئرا ثم رأى الثوب) (الاخر)  
فوجدته (معيا فله اخذ ههنا ووردها) اي رد الثوبين ان شاء لان رؤية  
احدهما لا يكون رؤية الاخر للفاو في الثياب فيتم الخيار في عالم به (لا رد  
احدهما) اي لا رد المبيع وحده لئلا يكون تفريقا للصقة قبل التمام على البايع  
لان الصقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد ان قبضه مسجورا ولهذا  
يمكن من الرد بغير قبضه ولا رضاه فيكون فسخا عن الاصل (ومن رأى شئرا)  
قاصدا لشراؤه عند رؤيته طالما باه مرية وقت الشراء (ثم شراؤه) بعد  
زمان (فوجدته متغيرا تخير) لان تلك الرؤية لم تنفع بمعية باوينا فله لمره  
(والا) اي وان لم يتغير عن الصقة التي رآها فليها (ولا) يخير لان العلم  
بالمبيع قد حصل بالرؤية السابقة وقدرضى به مادام على تلك الصقة  
وانما قيدا قاصدا لشراؤه عند رؤيته لانه لو اراد لا يقصد الشراء ثم اشتراه  
فله الخيار لانه ان اراد لا يقصد الشراء لا يأمهل كل انما لم يقم به رنة  
كما في البحر وانما قيدا طالما باه مرية وقت الشراء لانه لو لم يعلم عند العقد انه

رآه من قبل فحينئذ ثبت له الخيار لعدم الرضا به كما في الهداية فعلى هذا  
 ان المص اوقيد بهذين القيدين كما قيدنا السكان اولى تأمل ( وان اختلفا في تعبيره )  
 فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم تغير ( فالقول للبايع ) مع عينه وعلى المشتري  
 البيعة لان التغير حادث وسبب الزوم ظاهر هذا اذا كانت المدة قريبة  
 اما اذا كانت بعيدة فالقول للمشتري لان الط شاهد له وفي البحر ولا يصدق  
 في دعوى التغير إلا بحجة الا ان تطول والشهر طويل وما دونه قليل وفي الفتح  
 جعل الشهر قليلا ( وان ) اختلفا ( في الرؤية ) فقال البائع له رأيت قبل  
 التسراء وقال المشتري ما رأيت اوقال له رأيت بعد التسراء ثم رضيت فقال  
 رضيت قبل الرؤية ( فلامشتري ) اى فالقول للمشتري مع عينه لان البائع يدعى  
 امرا عارضا وهو العلم بالصفة والمشتري ينكره فالقول له وفي البحر لو اراد  
 المشتري ان يردّه فانكر البائع كون المردود ميبعا فالقول للمشتري وكذلك  
 في خيار الشرط لانه افسخ العقد بده وبقى ملك البائع في يده فيكون القول  
 قول القابض في تعيين ملكه امينا كل اوضعا كالودع والعاصب ولو اختلفا  
 في الرد بالعيب فالقول للبائع ( ومن اشترى عدل زطى ) ولم يره وقضه والعدل  
 المثل والزط جيل من الهند ينسب اليهم الساب الزطية ( فباع منه ) اى من العدل  
 ( ثوبا او وهب ) لآخر ( وسلم له ان يردّه ) اى للمشتري ان رد ما بقى ( بعيب لا بخيار  
 رؤية او شرط ) لانه تعذر الرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقى تفريق الصفة قبل  
 التمام لان خيار الرؤية واليسرط يمنهان تمامها بخلاف خيار العيب لتساها  
 معه بعد القبض وكلامنا فيه فان عاد اليه ذلك الثوب بفسخ وهو على خياره  
 لزوال المانع وهو تفريق الصفة وعن ابى يوسف لا يعود بعد سقوطه لخيار  
 السرط وعليه اعتمد القيدورى وصححه قاضيان

### ( فصل في خيار العيب )

اخر خيار العيب لانه يمنع الزوم بعد التمام وازدادة الخيارات الى العيب من قبل  
 اضافة الشيء الى سببه ( مطلق البيع ) الاضافة من قبل اضافة الصفة  
 الى موصوفتها والتقدير البيع المطلق من شرط البراءة من كل عيب ( يقتضى  
 سلامة المبيع ) عن العيوب لان الاصل هو السلامة وهى وصف مطلوب  
 مرغوب عادة وعرفا والمطلوب عادة كالتسروط نصا ( فلان وجد في مشريه )  
 بفتح الميم وكسر الراء اسم مفعول من الشراء ( عيبا ) كان عند البائع ولم يره  
 المشتري عند البيع ولا عند القبض او رآه ولكن لم يعلم انه عيب عند التجار  
 فقبضه وعلم بذلك ينظر ان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كالعور لم يكن له  
 ان يردّه وان كان يخفى يرد ( رده ) مبتدأ مؤخر خبره قوله فلان ( او اخذه

اى اخذ المشتري المبيع المعيّب (بكل شيء) لانه ما رضى عند البيع الا بوصف  
 السلامة بدلالة الحال فمذ فواتها يتغير (لا امساكه ونقص عنه) اى لا يتغير  
 بين امساكه وبين اخذ نقصان الثمن لاني الاوصاف لا يقيها شي امن الايمان  
 (البرضى بانه) اى بالنسبة للمشتري المبيع المعيّب ونقص منه والمراد نصيب  
 كان عند البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل  
 على الرضا به بعد العلم بالمعيّب (وكل ما لو يجب نقصان الثمن عند الجحار  
 فهو يجب) المبيع ما يتخلو عنه اصل الفطرة السليمة وذكر المص ضابطه كلية  
 يعلم بها العيوب الموجبة للخيار على سبيل الاجمال فقال وكل ما لو يجب نقصان  
 الثمن في صادة الجحار فهو يجب لان الضرر بنقصان المايّة ونقصان المايّة  
 بانتقاص القيمة فالضرر بانتقاص القيمة والمرجع في معرفته عرض اهله  
 كافي العناية (فالباقي) كالكنبات لغة الاستيفاء وشريا استيفاء العيد او الجارية  
 عن المولى تمردا (ولو) وصليّة ال (مادون السفر من صغير بعقل) هو باكل  
 ويشرب وحده (صبي) افراره عن العمل لحث في طبعه وفيه اشارة الى  
 ان الباقي الصغير الذي لا يعقل ولا يعبر ليس بعيب لانه ضال عليه اللعي لا باق  
 وفي القهستان وليس باق لو فر من محلة الى محلة او فرقة الى بلد وان انعكس  
 فباقي انتهى لكن الاشبه ان كانت البلدة كثيرة مثل القاهرة يكون عيبا  
 كما في التبيين (وكذا السرقة) والام للغمس اى سرقة صغيرة وقيل عيب  
 وان لم يكن عشرة دراهم وقيل دون درهم ليس بعيب وفي غيره جادل لالا لها  
 صادرة بلا فكر ولا فرق بين ان يسرق من مولا او غيره لكن سرقة المالك  
 من المولى للاكل ليست بعيب (والبول في الفراش) من صغير بعقل عيب لكونه  
 من داء وفي غيره عاقل لا يعد عيبا لظهوره من حذوف المثانة والعدم التدارك  
 (وهي) اى الباقي والسرقة والبول في الفراش (في الكبير عيب اخر) ثم  
 فرعه بقوله (فالباقي او سرق او بال) في الفراش (في صغيره) عند البائع  
 (ثم عارده) اى عاود كل واحد منها (عند المشتري فيه) اى في الصغير  
 (زديه) اى رد المشتري بكل واحد منهما على البائع ان شاء لكونها عينا  
 قديما لا اتحاد السبب وهنا مسألة محججة وهي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده  
 يبول في الفراش وتعيّب عليه بعيب آخر كان له ان يرجع بنقصان العيب  
 فلورجع بنقصان العيب ثم كبر البائع ان يسترد ما اعطى من النقصان لرد ال  
 العيب بالبلوغ (وان ابق) او سرق او بال عند البائع في صغر (ثم عارده عنده)  
 اى عند المشتري (بعد البلوغ لا) اى لا يرد به لان ما عاود بعد البلوغ يكون  
 عينا آخر لا يخلاف السبب (والجئون) المطبق وقيل اكثر من يوم وابله

وقيل من ساعة عيب في الغلام والجارية ( مطلقا ) سواء كان في حال صغره  
او كبره فلو حن في صغره عند البائع ( وعادده عند المشتري فيه ) اى في صغره  
( اوفى كبره رده ) لان الثانى عين الاول اذ معدن العقل هو القلب وشماعه  
في الدماغ والجئون انقطاع هذا السماع وهو لا يختلف باختلاف السن قيل  
يكفى في الرد جنونه عند البائع فقط لكن الصحيح انه لم يرد بدون المعاودة وعليه  
الجمهور ( والخبر ) بقتنين والهاء المحبة نتن راحة الفم وفي البرازية نتن  
رايحة الانف والذفر بقتنين والذال المحبة شدة الرشح طيبة او خبيثة ومرادهم  
نتن الابط وبالدال المهلة مصدر دفر اذا حث رايحته وبالسكون اسم منه  
كافى الطلبة وغسبه ومن الظن ان في المغرب مرادهم منه حدة الريحة متنة  
او طيبة فانه قال اراد منه الصنمان بصم المهلة وهوننت الابط على ان عد  
الريحة الطيبة من العيوب عيب لا يخفى على عاقل كافي القهسي تنى ( والزنا  
والتولد منه ) اى من الزنا كل من هذه الاربعة ( عيب في الجارية ) لان ذلك  
يخل بالملق منها فالخبر والذفر يخل بالقرب للخدمة والزنا بالاستفراش والتولد  
من الزنا بطلب التولد ( لافى الغلام ) اى لبس هذه الاشياء عيبا في العبد  
لان المطلوب منه الاستخدام من بعد وهذه الاشياء لا تخل به ( الا ان يكون )  
الخبر والذفر ( من داء ) وهو استثناء من مقدر تقديره ان المذكور لا يكون عيبا  
في الغلام كل الاحوال الا ان يكون الخبر والذفر فاحسا بحيث يمنع القرب  
من المولى او يكون الزنا عادة له بان تكرر اكثر من مرتين ولا يشترط المعاودة عند  
التبراء في الزنا كافي اكثر الكتب فعلى هذا اوقال بعديه او يكون الزنا عادة له  
اى كان اولي ( قبل ان ) الخبر عيب في الاحمد وهو الاصح كافي الخلاصة وفي العمادية  
لو كان الغلام بلاط به محانا فهو عيب وبالاخر لبس بعيب وعند الأئمة  
الثلاثة ان ما ذكر عيب في العبد ايضا ( والاستحاضة عيب ) لان استمرار الدم  
علامة الداء ( وكذا عدم حيض بنت سبع عسيرة سنة ) لا اقل قيد بسبع  
عشرة لانه اقصى زمن البوغ عند الامام وعندهما خمس عشرة سنة لان  
الحيض هو الاصل في نبات آدم وهودم صحة فاذا لم تحض فالظاهر انه عن دائها  
ولدا قالوا لا تسمع دعواه بانقطاعه الا اذا ذكر سببه من داء او حبل لان ارتفاعه  
بدونها لا يعد عيبا والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول طبيبين  
عديين ( ويعرف ذلك ) اى المذكور من الاستحاضة وعدم الحيض ( بقول  
الامة ) لانه لا يعرف غيرها ولكن لا يرد بقولها ( فترد ) الامة ( اذا ضم اليه  
اى الى قول الامة ) نكول البائع قبل القبض وبعده ( يعنى اذا قالت الامة  
ذلك وانكره البائع يستخلف فان نكل سواء كان قل القبض او بعده ترد عليه

ينكوله في ظاهر الرواية ( وهو الصحيح ) وعن أبي يوسف رد بلايين البائع  
 انصف البيع قبل القبض حتى يملك المشتري الرد بلا قبضه ولا رضاه وصح  
 الفسخ لا عند الضعف بخلافه مبنية قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامة  
 فيه ذكره الثاني ولو ادعى انقطاعه في مدة قصيرة لم يسمع واقلها ثلثة اشهر  
 عند الثاني واربعة اشهر وقسم عند الثالث وانقطع عنها من وقت الشراء  
 وحاصله انه اذا صح دعواه سئل البائع فان صدقه ردت عليه والام بخلاف  
 عند الامام كما سألني وانكره كونه عنده خلاف فان نكل ردت عليه  
 ولا يقبل ايضا على ان الانقطاع كان عند البائع للثمن بكتبهم بخلاف الشهادة  
 على الاستحاضة كما في البحر وغيره ( والكفر عيب فيهما ) اي في الغلام والجارية  
 لعدم الايمان على المصالح الدينية وعند الشافعي ابن يمين ومن اغرب  
 ما ذكره الزبيري رواية عن الشافعي انه اوشره على انه كافر فوجده مسلما  
 برده حيث يكون الاسلام عيبا ولا يكون الكفر عيبا ( وكذا الشيب ) بالثمن  
 المعجزة عيب وكذا الشتم وهو اختلاط الياس بالسواد في الشعر لانه في غير  
 اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر فيصير عيبا على التقديرين وكذا الصموية  
 بضم المهمل حرة الشعر اذا خشت بحيث تضرب الى الياس ( والثمن )  
 لان ماليته تكون مشغولة به والغرماء مقدمون على المولى اطلقه فقبل دين  
 العبد والجارية وما اذا كان مطالبا به الحال او متأخرا الى ما بعد العتق ما ذونا  
 او محجورا وابن كذلك بل المراد الدين الذي يطالب به في الحال بسبب الاذن  
 لا الدين المؤجل الى العتق ولا المحجور لان دينه لا يطلب الا بعد العتق فلا يكون  
 عيبا كما في البحر وغيره فعلى هذا اوقفه بهذين القيدين لكان اولي الامل  
 ( والسعال القديم ) يعرفه الاطباء واما السعال الحادث فليس بعيب لانه يرول  
 ( والشعر والماء في العين ) لانهما يضرمان البصر ويورثان العمى ولا خصوصية  
 لهما بل كل مرض بالعين فهو عيب ومنه السيل وكثرة الدمع والغرب  
 في العين والعشى وهو ضعف البصر بحيث لا يبصر في الليل والعشى والشر  
 والحول والحرقص وهو نوع من الحول والجرب في العين وغيرها وقد ذكر المص  
 او لاضابط العيب ثم ذكر عددا من العيوب ولم يستوفها لكثرة فلا بأس بتمديد  
 ما طلعنا عليه في كلامهم كثيرا لقولنا من العيوب المشتركة بين العبد والامة  
 الشلل والشمم والصمم والحرقص والعمى والسن الساقطة والشافعية والسوداء  
 والخضراء وفي الصفراء خلاف ووجهها والاضبع الزائدة والناقصة والظفر  
 الاسود المنقص للثمن والعسر وهو العيب باليسار عجزا والثاول وان حال ان كانا  
 قبيحين منه فبين والكذب والنجاسة وترك الصلاة وغيرها من الذنوب والنكاح

والغبار بالعد ونحوه والأمراض والكي وتسحج في الاعضاء وكثرة الاكل وقيل  
 في الجارية عيب لافي العلام ولا شك انه لافرق اذا افط وعديم استمسك البول  
 والحق وغيرها ومن المختصة بالعبد العتقة والخصى بخلاف ما لو وجد خلا  
 اذا اشترى على انه خصى والفتق والادرة وعدم الختان اذا كان كبيرا والرغونة  
 واللين في الصوت والتكسر في المشي ان كثر فان قل لا ومخلوق الخيبة او متوفها  
 اذا اشترى امرء وانجثت بالعمل القبيح وشرب الخمر ومن المختصة بالامة الرق  
 والقرن والعقل والحبل والمقنعة وعدة رجعي والولادة عند البائع او قبله وثقب  
 في الاذنين ان واسدما ومجترقة الوجه لا يدرى حسنهما من فجهما بخلاف  
 ما اذا كانت دمية او سوداء وفي البرازية وان اشترها على انها جميلة ووجدتها  
 قبيحة رد وكل عيب يمكن المشتري من ازالته بلا مشقة لا يرد به كاحرام الجارية  
 ومنها ما في الحيوانات من الحرون والحزن والجحم والقدح والصكك والفج  
 والمشس والدخس وخلع الرأس والجلام والصدف والشدق والعثر والعزل  
 وقلة الاكل ومض لبنها جبهما وعدم الحلب ان كانت مثلها تشتري الحلب  
 وان اللحم لا يوما ينسج التضحية في المضحي ومما في غيرها الهشم والحرق والعقونة  
 وكون الخططة مسوسة وضيق احد الحفنين لا كلاهما والنقب الكبير في الجدار  
 وكثرة بيوت النمل في الكرم او كان فيه ممر الغير او مسبل الغير والنز والسحج وكون  
 الآية ساقطة او الخطاء في المححف وعدم مسبل في الدار وعدم الشرب  
 في الارض او مرقعة لا تسقى ونحاسة ما تنقصه العسل وذكر قاضيخان ان  
 فوات المشروط بمنزلة العيب ( فان ظهر عيب قد علم ) اي كائن عند البائع  
 بعد ما حدث ( عند المشتري ) اي عيب آخر ( رجع بالنقصان ) لان تميز الرد  
 بسبب العيب الحادث وطريق معرفته ان يقوم وبه هذا العيب ثم يقوم وهو  
 سالم فاذا عرفت التفاوت بين التيمنين يرجع عليه بمحضته من الثمن ( كثوب  
 شراء فقطعه ) اي الثوب ( فاطاع ) المشتري ( على عيب فليس له الرد )  
 بل يرجع بالنقصان كما بيناه آنفا ( الا ان رضى البائع ) استثناء من المستثنين جميعا  
 ( باخذه كذلك ) اي معيا او مقطوعا ( فله ) اي للبائع ( ذلك ) اي الاخذ  
 لان الامتناع لحقه فاسقط حقه بالرضا ( حتى لو باعه المشتري ) بعد ما حدث  
 عيب آخر ( سقط رجوعه ) بالنقصان لانه صار حاسا له بالبائع اذ الرد غير  
 ممنوع بالقطع برضا البائع فكان مقبولا للرد بخلاف ما اذا خاطه ثم باعه حيث  
 لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه لم يصح حاسا له بالبائع لامتناع الرد قبله  
 بالخطا من غير علم بالبائع وبعد امتناع الرد لا تأثير له ( فان خاط ) المشتري  
 بعد ما قطع ( الثوب او صنفه اخر ) قيد به لتكون الزيادة في المبيع نائمة اتفاقا



لانه لو صيغه اسود يكون نقصا ما عنده كالتقطع وقالا يكون زيادة (اولت السويق  
 تسبق) اي لو كان المبيع شوتا فخلطه بسمن (ثم ظهر عليه رجع) على المبيع  
 (بعضه) لعدم ارادته في الزيادة وحاصله ان الزيادة نوعان . صفة وهي  
 قسمان متولدة عن الاصل كالجمال حيث لا يمنع الرد في طاهر الرواية وتبرمتولدة  
 منه كالاصح فانه يمنع ومعضلة وهي ايضا نوعان متولدة من المبيع كالولد  
 والتمر فانه يمنع الرد اذا حدث بعد القبض واما اذا حدث قبل القبض فلا وتغير  
 متولدة منه فانه لا يمنع الرد باميب والتمسح فاذا صح تسليم الزيادة المشتري  
 (وليس له ان يأخذه) فطاع الحق الشرع وارضى به المشتري او جود الربا  
 (حتى اوباهه) اي المشتري انوب المبيط او المصنوع بالجرة او السويق  
 المذوت بالسمن (بعد رؤية حبه لا يستط الزجوع) لان الرد يمنع اضلا فله  
 فلا يكون المبيع حائسا للمبيع ومن هذا ان من اشترى ثوبا فخطعه لسانا او اياه  
 الصغر وحاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع باقصاص بخلاف ما لو كان الولد كبيرا  
 لان التاخير حصل في الاول قل الخطا وفي الثاني بعدها بالتسليم اليه وهذا  
 معنى ما في العوائد الطهرية من ان الاصل ان كل مودع يكون المبيع فانه اعطى  
 ملك المشتري وبمكة الرد رضى المبيع فاحرجه عن ملكه لا يرجع بالتقصيل  
 وكل موصع يكون المبيع فتماعلى ملكه ولا يملك الرد وان قوله المانع فاحرجه  
 عن ملكه يرجع باقصاص كما في البحر (واواعتق) المشتري المبيع (الا مال او دير  
 او استولد) قل العلم بالعيب لانه اذا علم لا يرجع (ثم طهر العرب ورجع)  
 بقصاص العيب اما الاعناق فالقياس منه ان لا يرجع وهو قول زفر لان امتناع  
 الرد بعمله وصار كاقول وفي الاستمسكان يرجع وهو قول الشافعي واستند  
 لان اعتق انتهاء الملك لان الادعى ما حلق في الاصل محللا للمالك وانما يثبت  
 الملك فيه على خلاف الاصل موقفا الى الاعتق فكان لانها كالموت وهذا  
 لان الشيء يثمر بانتهائه فيحصل كأن الملك باق والرد منه مقرر وانما يثبت  
 الولاء بالحق وهو من آثار الملك وقاؤه تنعاه الملك وانما يثبت والاستيلاء بمنزلة  
 لا يملك ما كانا لا يملكان الملك الا ان المحمل بهما يفتح عن ان يكون قابلا لاقل  
 من ملك الى ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك فيرجع باقصاص لانه استحق  
 المبيع بوجوب السلامة وصار كما لو عيب عنه (وكذا) يرجع بتقصيل  
 العيب (ان طهر) عيب قسديم (بعد موت المشتري) لان الملك يذهب به  
 والامتناع حكمي لا بعمله (وان اعتق) المبيع (على مال او غيره لا يرجع نسي)  
 لانه حسن دله في الاعتق على مال وحسن البذل كحسن البذل وهو الامام  
 وهو قول ابو يوسف والشافعي انه يرجع لان البذل والدل ملكه فصار

كالا عتيق محبنا والكتابة كالا عتيق على ما ان الحصول العوض فيها واما القيل  
 فانه لا يوجد الا مضمونا وانما يستقطب هذا اعتبار المالك ان لم يكن مديونا فان كان  
 مديونا ضمنه السيد فصار كالمستفيد به عوضا بخلاف الاعتيق لانه يوجب  
 الضمان لا محالة هذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يرجع لان المقول ميت  
 باخذه فكأنه مات خفيته (وكذا) لا يرجع بالنقصان لو اكل الطعام كله  
 او بعضه ( حال كونه في وعاء واحد فان كان في وعائين فاكل ما في احدهما او باع  
 ثم علم بعيب كان بكل ذلك فله رد الباقي بحصته من الثمن كافي للحساب  
 ( او ليس الثوب فخرق ) ثم اطلع على عيب ( لا يرجع ) بالنقصان عند الامام  
 ( خلافا لهما ) فانه يرجع بالنقصان عندهما وفي المنع ثم قال ابو يوسف يرد ما بقي  
 ان رضى البائع لان استحقاق الزد في بعض دون الكل فيتوقف على رضاه  
 وقال محمد يرد الباقي مطلقا لان زده ممكن حيث لا يضره التبعض ورجع  
 بالنقصان فيما اكاه لتعذر زده وعند الامام لا يرجع بشئ وقد اعتمد صاحب  
 الكنز وغيره قال في النهاية وقال يرجع استحسانا في الاكل ثم قال وعلى هذا  
 الخلاف اذا لبس الثوب حتى يخرق وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل  
 وعليه الفتوى وفي البحران الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان كما في  
 الخلاصة وفي المجتبى لو اكل بعض الطعام يرجع بنقصان عيبه ويرد ما بقي  
 عند محمد وبه يفتي وان باع نصفه لا يرجع ويرد ما بقي عنده وبه يفتي ايضا  
 ولو اشترى طما اما قاطنهم اينه او امر أنه او مكاتبه او ضيفه لا يرجع وان اطعم  
 عبده او مديره او ام وابنه يرجع لان ملكه باق ولو اشترى سعة ذابا واكاه ثم اقر  
 البايع انه كان وقعت فيه فارة رجع بالنقصان عندهما وبه يفتي كافي البحر وفي  
 الفتية ولو كان غزلا فسجده او فلقا فحمله اربعا ثم ظهر انه كان رطبا وانقص  
 وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع ( وان شرب شيئا او جوزا  
 او بطيخا او فناء او حيارا فكسره ) فبطل به لانه لو اطلع قبل كسره فانه يرد  
 ( فوجده فاسدا ) بان كان متنا او مرا ( فان كان يتفقع به ) في الجملة بان صلح  
 لاكل بعض الناس او السدواب ( رجع بنقصانه ) دفعا للضرر بقدر الامكان  
 ولا يرد لان الكسر عيب حادث الا انه يملها البايع مكسورا ويرد الثمن وقال  
 الشافعي يرد ( والا ) اي وان لم يتفقع به اصلا ( بمثل منه ) اي يرجع بمجموع  
 الثمن لانه ليس بمثل فكل البيع باطلا ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره على ما قيل  
 لان ما يشترط في الباع ان يبيعه اذا وجدته فاسدا بعد الكسر  
 فانه يرجع بالنقصان لان ما يشترط في الباع ان يبيعه اذا وجدته فاسدا بعد الكسر  
 فليل كالأواحد والاثني ) في المائة ( صحيح البيع ) استحسانا بالمدح حلوه عادة

ولا خيار له كالتزام في الخطة الا ان يعد الناس عيبا فله الرد (والا) اي وان لم يكن  
 قبلا بل كثيرا (فاسد) البيع في الكل (ورجع بكل ثمنه) عند الامام لجمعه  
 في العقد بين ماله قيمة وما لا يفيد له وعندهما يجوز في حصة الصحيح منه وقيل  
 يفسد العقد في الكل اجماعا واوافق المصنف فوجده معينا مكان فاستندا لكان  
 اولي لان من عيب الجوز قلة ليه وسواء تدبر في البيع او اشترى فوفقا لغير  
 مقتضى مظهراته مرد ما بقي ووجهه نقصان ما خبر وفي البحر اشترى عددا من  
 الطبخ او الزمان او الاسترخاء فكثر واحدنا واطلع على عيب رجع بمحضه  
 من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد ولو وجد في المسك  
 رصاص امبرء ورده بمحضه قل او كثر (ومن باع ماشرا) باجر (خرده عليه)  
 اي بايع ماشرا (يعيب) اي بسب عيب (قبضه) بقبضه (بافرا) وبمعنى  
 القضاة بالاقرار انه انكر الاقرار فثبت بالبينة كافي الهداية وانما اول هذه الامة  
 لو انكر الاقرار لا يحتاج الى القضاء بل يرد عليه باقراره ببيع فاذا رده بالقضاء  
 لا يرد على بايعه كافي اكثر الشروع لكن لا حاجة الى هذا التأويل لانه لا يمكن  
 ان ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيرد بالقضاء ولا يكون بيعا لعدم الرضا كافي  
 التسهيل (او نكول) عن البين (او يشترط رده على بايعه) الاول لانه بالقضاء  
 خرج من الاصل فجعل البيع كان لم يكن غاية الامر انه انكر قيام العيب لكنه  
 صار مكسبا بشرا بالقضاء كافي الهداية ومنهم من يجعله قول ان يوسف  
 وعبد محمد ليس له ان يخصم بايعه لتناقضه وغايته على انه سبق منه بخود  
 نصا بان قال بعه وما به هذا العيب وانما حدث عندك ثم رد عليه قضاء ليس له  
 ان يخصم بايعه ومنهم من جعلها على ما اذا كان ساكتا والبينة يجوز على الساكت  
 واستخاف الساكت ايضا لتزليه من ذلك ينكر كافي البحر (واوقبله برضاه  
 لا يرد عليه) اي على بايعه الاول وقيل في عيب لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة  
 يرد له من به عند البائع الاول والاضح انه لا يرد عليه في الكل كافي الرمن هذا  
 اذا كان الرد بعد القبض اما قبله فله ان يرد على بايعه الاول وان كان بالتراضي  
 في غير المتار كافي الخ وغيره (ومن قبض ماشرا ثم ادعى عيبا لا يخبر) المشتري  
 (على دفع ثمنه) الى البائع لا جرم ان يكون صادقا في دعواه (بل يبرهن)  
 المشتري اي يقيم البينة لاثبات العيب بانه وجد بالبيع عند المشتري لانه ان لم يجد  
 عنده ليس له ان يرد وان كان عند البائع لا جرم ان يرد انما يبرهن انه وجد  
 عنده يحتاج ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان به عند البائع لا جرم ان يرد  
 عنده (او يحلف بايعه) على قواه بما لانه ان اقر به لانه فاذا انكره يحلف  
 فان حلف برى وان نكل ثبت قيام العيب لالحال ثم يحلف ثانيا على ان هذا

العيب لم يكن فيه عنده فان حلف برئ وان نكل فصح القاضي العقد بينهما  
 ( فان قال ) الظاهر بالواو ( شهودى غيب ) جـع غائب ( دفع ) الثمن  
 ( ان حلف بابعده ) لان في الانتظار ضررا بالبايع وليس فيه كسر ضرر على  
 المشتري لانه متى اقام البينة رد عليه المتبوع واخذ ثمنه ( ولزم العيب ان نكل )  
 البايع لان الكول حجة فيه بخلاف الحدود وفي عبارة الهداية هنا كلام فليراجع  
 شروحهما ( ومن ادعى ) اى المشتري ( اباى مشريه ) اى اباى الرقيق الذى  
 اشتراه فنكر البايع ( يبرهن ) المشتري ( اولائه ) اى الرقيق ( ابقى عنده )  
 يعنى لا تسمع دعوى المشتري هذه حتى يثبت وجود العيب عنده فان اقام بينة  
 انه ابقى عنده تسمع دعواه بعد ذلك ( ثم يحلف بابعده ) على البتات مع انه  
 فعل الغير ويقال في كيفية التحليف ( بالله لقد باعد وسلمه وما ابقى قط ) وفي المصحح  
 هذا هو الا حوط انتهى . لكن في هذا الوجه ترك النظر للبايع لان قوله وما ابقى  
 قط شامل للاباقى من الغاصب اذا لم يعلم منزل مولاه او لم يقدر على الرجوع  
 اليه وليس بعيب ( او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذى يدعى ) المشتري  
 ( او بالله ما ابقى عندك قط ) كما في الكثر لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر  
 للمشتري لانه لا يتناول الاباقى من المسودع والمستأجر والمستعير  
 والغاصب لالى منزل مولاه مع القدرة على الرجوع اليه مع انه عيب ( لا )  
 يحلف بان يقال ( بالله لقد تبعاه وما به هذا العيب ) لان العيب قد يحدث  
 بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد وبه تضرر المشتري ( او لقد باعد وسلمه  
 وما به هذا العيب ) اذ يمكن ان بأول البايع كلامه ويريد ان العيب لم يكن موجودا  
 عند البيع والتسليم مع ان يضرر المشتري ( وفي اباى الكبير ) اى اذا كانت الدعوى في  
 اباى الكبير ( يحلف بالله ما ابقى منذ بلغ مبلغ الرجال ) لان الاباقى في الصغير لا يوجب  
 الرد وفي الدرر ينبغي ان يكون الحكم في البول في القراش والسرقه ايضا كذلك  
 لا شراكم في العلة واليه اشار في الغاية بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب  
 الثلاثة ( وعند عدم بينة المشتري على اناقه عنده ) اى المشتري ( يحلف البايع  
 عنده هيبا انه ما يعلم انه ) اى العقد ( ابقى عنده ) اى المشتري لان الدعوى  
 صحيحة حتى ترتب عليها البينة فكذلك اليمين ( واختلفوا على قول الامام )  
 فقيل يحلف وقيل لا وهو الاصح لان الحلف يرتب على دعوى صحيحة ولا تصح  
 الامن خصم ولا بصير خصما فيه الا بعد قيام العيب ( فان نكل ) البايع عن اليمين  
 ( على قولهما ) ثبت اناقه عند المشتري و ( حلف ثانيا ) للرد ( كامر ) فان نكله  
 ثبت العيب عند المشتري هذا في العيوب التي لا تظهر للقاضي ولا يعرف هي حادثة  
 عند المشتري ام لا واما العيوب التي لا يحدث مثلها كالاصع الزائدة والناقصة والعلمي

فان القاضي يقضي بآراءهم غير تحقيقاته بوجوبه عند الباع الا اذا ادعى الباع  
رضاه واثباته بطريقه (ولو كان يابيه بعد التباين) اي نقدا قبض المشتري المبيع  
والبايع المثل (بذلك بعد ابيع آخر وقال المشتري لا) (بل) بع هذا (ووجهه  
قاله قوله) اي المشتري مع الباع لان القول للبايع امينا كان او حيا كما في الودايه  
والغصب (وكذا) يكون القول للمشتري (او اتفقوا في قدر المبيع واحلف في  
لما وجب) لا يثبت من ان القول للبايع (واو اشترى عبدين صفقه) اي في عبدين  
واحد (وقض احدهما ووجد ثلثه فوض او بالآخر عيارا ذهبا) اي امدين  
بجربا (او احدها) بجربا (ولا يرد المبيع وحده) اي ايس للمشتري ان يرد  
وتجده لان فيه تفريق الصفقة قبل التسام وعن ابي يوسف انه يرد المبيع  
خاصة لان الصفقة قيمت لتأخيرها فيه والاصح الاول لان تمام الصفقة يعلق  
بعض المبيع وهو اسم الكل (الا ان ظهر المبيع بعد قبضه) لا يخرق  
بعد التام فلا يمنع الرود وحده خلافا لغيره ووضع المسئلة في طين لكونه يمكن  
الانقاع باحد هما لانه لو لم يمكن كما اذا اشترى خفين ووجد في احدهما عيبا لا يرد  
المبيع خاصة انفسا فالانقاع في المعنى والقيمة كشيء واحد والمعتبر هو المعنى  
ولهذا قالوا او اشترى زوجه ثور وقبضهما ثم وجد باحدهما عيبا وقد اقبض  
احدهما الاخر بحيث لا يتم بدونه لا يملك رد المبيع خاصة (ولو) كان المبيع  
كلما او وزنا من نوع واحد (وجد بعض الكلي او الوزني مع بعضه) بعد القبض  
رد كله او اخله) اي اخذ كله بعينه لانه كالشيء الواحد فانس له ان يأخذ البعض  
سواء كان قبل القبض او بعده كالثوب الواحد اذا وجد فيه عيبا بخلاف  
العبدين وقوله بعد القبض انه في واوتركه اكلان اولى تدبر (وقيل هذا) اي الخيار  
بين رد الكل او اخله (ان لم يكن في وعائين والا) اي وان كان في وعائين (فهو  
كامدين) حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده (واو استحق بعضه) اي  
بعض الكلي او الوزني (بعد القبض ليس له رد ما في بخلاف الثوب) قال  
صاحب المح استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض خير في الكل  
انفريق الصفقة وان بعد القبض خير في القيمي لاني غيره لان التبعيض في القيمي  
كالثوب عيب فخير بخلاف المثلي وقال ظاهر الذين اذا استحق نصف الدار شيئا  
فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع بجميع الثمن وان شاء امسك  
ما بقي ورجع على البايع ثمن المستحق وان استحق منها موضع امسكه كان  
قبل القبض فهو بالخيار وان بعد القبض فلا خيار له ورجع ثمن المستحق وقال  
الخصاف له ان يرد الكل ورجع بالثمن وفي شرح الطحاوي اذا اشترى شيئا مستحق  
بعينه فان كان شيئا لا يمكن تمييزه لا يشتريه كالدار والارض والكرم  
الهدى ويخير المشتري والا فلا وان قبض المشتري احد الميعين فيما ذاقه الم

على شئين حكيمه حكم ما قبل قبضهما فثبت الخيار للمشتري سواء ورد الاستحقاق  
على المقوض او غيره لفريق الصفقة قبل التمام (ومداواة) المشتري (المعيب  
بعدم رؤية العيب ورأيه) اى ركوب المعيب بعدها وكذا الاجارة والرهن  
والسكك والغرض على البيع واللبس والسكنى (رضى) لانه دليل الاستبقاء  
وفيه اشارة الى ان الاستخدام بعد العلم لا يكون رضى استحسانا لان الناس يتوسعون  
فيه وهو الاختبار كافي الجروفي البرازية ان الاستخدام رضاء بالعيب في المرة الثانية  
على الصحيح الا اذا كان في نوع آخر وفي التور اشتري جارية لها لبن فوضعت  
صبيها ثم وجد بها عيبا كان له ان يردها كما لو استخدمها وفي الغرر اشتري جارية  
ولم يتبرأ من عيوبها فوطئها اوقبلها اولئها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردها  
مطلقا ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البائع (ولور كره لرده على البائع اوسبقه  
اوشراء علفه ولا يده منه فلا) اى لا يكون بهذه الاشياء رضى بالعيب  
للاحتياج اليه قبل الركوب للرد لا يكون رضى كيف ما كان وفي البحر ادعى  
عيبا في حمار فركبه ليرده وعجز عن التينة فركبه جائيا فله الرد ولور كب  
ليظن الى سيرها فهو رضى وفي الفخ وجد بها عيبا في السفر وهو يخاف على  
حاله حمله عليها ويرد بعد انقضاء سفره وهو معذور (ولو قطع) العبد  
(البيع بعد قبضه) المشتري (او قتل بسبب) متعلق بقطع وقتل على التنازع  
(يكان عند البائع رده وانفذ منه) في صورة القطع يعنى اشتري عبدا قد سرق  
عند البائع ولم يعلم به وقت الشراء او القبض فقطعت يده عند المشتري له ان يرده  
واخذ ثمنه عند الامام وكذا اذا قتل بسبب كان عند البائع لكن في القتل لارد  
بل اخذ الثمن (وقالا) لا يرده بل (رجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق  
او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم) المشتري (بالعيب عند الشراء والا) اى وان علم  
المشتري بالعيب عند الشراء (فلا) والحاصل انه بمنزلة الاستحقاق عنده  
ومنزلة العيب عندهما لان الوجود في يد البائع سبب القطع والقتل وهو لا يتأني  
المالية فينفذ العقد فيه لكنه متعيب فيرجع بنقصانه لتعذر الرد وله ان سبب  
الوجوب حصل في يد البائع والوجوب يقضى الى الوجود فيضاف الوجود  
الى السبب السابق وقوله ان لم يعلم بالعيب يقيد على قولهما لان العلم بالعيب  
رضى به ولا يثبت على قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كافي البحر  
وغيره وظاهر كلام المؤلف انه لبس بمخير بين امساكه والرجوع بنصف الثمن  
وليس كذلك بل هو مخير فله امساكه واخذ نصف الثمن لانه بمنزلة الاستحقاق  
لا العيب حتى اومات بعد القطع حتف انقه رجع بنصف الثمن عنده كالا استحقاق  
قد يكون القطع عند المشتري لانه لو قطع عند البائع ثم باعه فأتى عند المشتري به

فانه يرجع بالتقصير عند البيع والتمتع لانه لو اشترى من رجل مائة من  
 عند المشتري او عددا في عدة بائع فذلك عند المشتري فان به يرجع بالتقصير  
 عنده ايضا وكذا لو زوج امه البكر ثم باعها وقبضها المشتري ولم يعلم بالتكاح  
 ثم وطئها الزوج لا يرجع بفحصان البكارة فان كان زواياها بسبب كان عند البيع  
 كافي القبح (ولو لم يولد الا بدي) يعني ابيها وجوب سبب القبح في هذا الباب  
 لو لم يولد الا بدي بائعا فان (ثم قطع في هذا) المشتري (الا يوجد جمع الباعة)  
 جمع بايع واصله يمتد على وزن فصره (بعضهم صلى الله عليه وسلم) عند الامام  
 (كالا سبعة في وعدهما رجوع) المشتري (الاخير على بائعه لا) يرجع (بائعه)  
 اي بايع المشتري (على بائعه) كافي العيب لان المشتري الاخير لم يصرف عيبا  
 المبيع حيث لم يبعه ولا كذلك الآخرون فان المبيع يمنع الرجوع بفحصان العيب  
 كما تقدم (واوباع بشرط البرائة من كل عيب صح وايد) وصليق (لم يمسك  
 العيوب) عند مال الاجرة في الاراء لا يفتنى الى النزاع وان تضمن التخليك  
 امسك الحاجة الى التسليم وقال الشافعي لا يجوز لان الراء من الخوف  
 المجهولة لا يجوز لان فيه معنى التخليك وهو يؤدي الى تخليك المجهول وبه احمد  
 قال وعند زفر البيع جائز والشرط فاسد اذا كان مجهولا حتى اذا ذكر العيوب  
 وعددها صححت البرائة عنهما كان ابن ابي يثول لا تصح البرائة عن العيب مع  
 التسوية عالمزة المشتري وقد جرت هذه المسئلة بين الامام الاخيرين  
 في مجامع ابي جعفر الدواني فقال له الامام ارايت لو باع جارا بدينه ومشترا ما في  
 منها عيب او غلاما في ذكره عيب اكان يجب على البائع ان يرى المشتري ذلك  
 الموصع منها او منه ولم يزل يعمل به هكذا حتى اخفاه وصحك الخليفة ثم البيع  
 به (ويدخل في البرائة) عن العيوب العيب (الحادث قبل القبض عند ابن  
 يوسف) وذكره مع الامام في المبسوط وفي الخاتمة انه ظاهر مذهبه لان المراد  
 لزوم العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبرائة من الموجود والحادث  
 (خلافا لعماد) فانه قال لا يدخل فيه الحادث اذا لم يقم البرائة من العيب الموجود  
 لا على العموم فلا يدخل المردوم واجمعوا منه لو الزاء من كل عيب به لا يدخل  
 الحادث ولو قال ابرأك من كل عيب وما يحدث لم يصح اجابا فاستشكل على  
 قول ابن يوسف لانه مع التخصيص لا يصح فكيف يصحح ويدخل بالاشتراك  
 ولكن هذا على رواية الاسجاني واما على رواية المبسوط فيصح الاشتراط  
 باعتبار انه يقيم السبب وهو العقد مقام العيب الموجب للرد وفي التوزيع ابرأ  
 من كل داء فهو على ما في الباطن في العادة وما استواء من جن اشترى عبدا فقال  
 لمن سبأه اياه اشتره فلا عيب به في البيع فوجد انه عبدا ودم على بائعه

ولا ينفع من الرد عليه إقراره السابق وأوعيته بأن قال لم عور به لارده لاحاطة العلم به قال عبدى هذا آتى فاشتره منى فاشتره وباع من آخر فوجده الثانى آتيا لارده بما سبق من الاقرار ما لم يبرهن انه ابقى عنده باع عبدا وقال البائع للمشتري رئت اليك من كل عيب به الا لابق فوجده آتيا فله الرد ولو قال الا باقه فوجده آتيا لامشتر لهبدا وامة قال اعنى البائع اودبر واستولد الامة او هو حر الاصل وانكر البائع حلف فان حلف قضى على المشتري بما قاله لاقراره بما ذكر ورجع بالعيب ان علم به حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصدقه فلان واخذه لا يرجع بالنقصان وجد المشتري بمشربه عيبا واراد الرد فاصطلحا على ان يدفع البائع الدرهم الى المشتري جاز وعلى العكس لا يصح رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب يساوى الثمن والا لظهر عيب بمشري الغائب عند القايض فوضع المبيع عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى بالرد على باعه الله اعلم

### ( باب البيع الفاسد )

اخره عن الصحيح لكونه عقدا مخالفا لدين لانه معصية يجب رفعها وعونه به وان ذكر فيه الباطل باعتبار كثرة انواعه وغيره يذكر فيه بطريق الاستطراد قال بعض الفضلاء الفاسد كما يذكر في مقابلة الباطل كذا يذكر في مقابلة الصحيح فيراد به ما يعم الباطل وهو المراد ههنا انتهى لكن فيه كلام لانه يلزم منه ان يشمل الصحيح اذا اشتمل في مقابلة الباطل ولا وجه له تدبر واعلم ان البيوع على انواع صحيح وهو المشروع باصله ووصفه وباطل وهو ضده ولا يفيد المالك بوجه وفاسد وهو المشروع باصله دون الوصف ويفيد المالك اذا اتصل به القبض ومكروه وهو المشروع باصله ووصفه لكن جاوره شئ منهى عنه وموقوف وهو المشروع باصله ووصفه ويفيد المالك على سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير ( بيع مالمس بمال والبيع ) اى بيع الشئ ( به ) اى حمله ثمنا بادخال الباء عليه كان يقول بنت هذا الثوب بهذه المنة مثلا ( باطل كالدم ) المسفوح ( والمينة ) التى ماتت حتف انفها لان المخنقة وامثالها مال عند اهل الذمة ( والحر ) لانعدام ركن البيع وهو مناداة المال بالمال لان هذه الاشياء لا تعد مالا عند احد من له دين سماوى كفى اثر الكتب لكن الحر مال فى شريعة يعقوب عليه السلام حتى استرق السارق على ما قالوا فلا يذنبى ان يقال انه لم يكن مالا عند احد كفى القهقهرة ثانى ( وكذا ) بطل ( بيع ام الولد والمدير ) المطابق الا بالقضاء لقيام المالة ولذلك فصله بهوله وكذا



باقي الاستلاح وفي الفسخ منه فالقضاء ببيع أم الولد صحيح يوفي قصاصه برأيه  
 الإظهار عنهم المثل ذلك صحيح في الفسخ منه بقضاء القاضي بغير قيد الماطاق  
 لأن بيع المقيّد جائز اتفاقاً وعند الإمامة اشترط بيع المير جائز مطلقاً (أو كذا)  
 يبطل (بيع المكاتب) لأنه يستحق بدا على نفسه بعد الكتابة فلا يمكن المولى  
 من فسخه وفيه يبطل لذلك الاستحسان اللازم في حق المولى فلا يجوز  
 (إلا أن يجزئ) المكاتب فقه رواه ابن أبي عميرهما الملوّان لأن رضاه به متعين  
 لغير تنقذه (أو كذا) يبطل (بيع مال غير متقوّم) كالجزر والخزير بباقي وهو  
 الدراهم والدنانير حالاً أو مؤجلاً لأن المفسود في البيع عين البيع لأنها هي  
 المنفعة إنما لا عين الثمن لأنها حقت وسبلة إليه ولهذا يجوز ثبوته في الذم  
 وإنما جعل الجهر مبدعة تكون بفقد أو فساد أو غير ذلك من الأسباب  
 وليهدأ بطل بيدها (أو كذا) يبطل (بيع من ضم إلى حر وذكية فمعتد إلى مبدعة)  
 ماتت حتف انفها (وان) وصداية (بين يمين كل) عند الإمام لأن الحر شرط  
 داخل في البيع أصلاً ليكون غير مال ويضيقه إلى الثمن جعل شرطاً لقبول الثمن  
 وجعل غير المال شرطاً لقبول المبيع يبطل للبيع وكذا المنة (وعندهما)  
 بصر (البيع) في العبد والتشكية إن بين الثمن لأن الصفة متعددة بمعنى شمول  
 الثمن والفساد بقدر الفساد فلا يعتد به كما أوجع بين أخيه وأخيه بالكاح لكن  
 التظهير ليس بمعدله لأن الكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ولا كذلك البيع بأقل  
 (وصح) البيوع (في من ضم إلى) مملوك له من (مدير) مطلق أو مفسد  
 أو مكاتب أو أم ولد فالملوك أعم خلافاً لغير (أو) ضم (إلى من غيره) أي غيره  
 البائع (بالخدمة) أي صحيح بخصه الثمن في الصور وفيه وإن لم يبين الخدمة لأن بيع  
 المدير وأم الولد جائز بإقتضاء بيع المكاتب برضاء كإيثاق فبصير بحال البيع  
 فدخلوا ابتداء في المفسد ثم خرجوا عنه لاستحقاقهم أنفسهم بالقبول الحر  
 بهم من وجه ففساد جمع العبد مع كل منهم بغير البيع فدين استحقاق أحدهما  
 وبيع من الغير يجوز بموافق فبصير بحال البيع وفي الخلافات أجمع بين العبد ومعتق  
 البض كالتجمع بين العبد والحر (وكذا) صحيح البيع (في ذلك ضم إلى وقف  
 في الصحيح) بالنظر إلى أصله الذي هو حيس العين على ذلك الواقف فربما  
 يجوز بيع المالك المضوم إليه بخصه وقبل لا يصح وفي الفرائد هذا في غير المسجد  
 أما في المسجد فلا يصح في المالك المضوم اليه فلهذا لا يصح بيع قرينة المبيعتين في  
 المساجد والمقابر انتهى وفيه كلام لأن لا يصح في المالك بصرف الكلام  
 إلى الاستثناء المنوي وهو الأصح باقي الخطب بغير (وبيع العرض) أي غير الثمن  
 (بالمهر أو بانه كس) والاولى وبانه كس بالاولى أي بغير المهر بانه كس (فانستند)

في العرض فيملكه بانه بض - فوجب فينه اوجود حبه البع وهو مبادلة المال بالمال  
 فان الخبز عند البعض مال ولا يملك الخمر بل إعلان البيع في الخبز حتى لو هلك  
 عند المشتري لا يضمن لانها غير متقومة عند الشرع (وكذا بعه) اي بيع العرض  
 ( بالخبز ) فاسد في العرض باطل في الخبز كافي الخمر ولم يذكر بيع الخبز  
 بالعرض وفي التسهيل وغيره فسد او قوبل خمر او خبز او شعره بعين سواء  
 بيعت به او بيع بها اذا يمكن جعل العين مقصودا انتهى فعلى هذا لو قال بيع الارض  
 بالخبز او بالخبز وبها مكس لكان اخصر واول تدبر (ولا يجوز بيع طبر في الهواء)  
 ومعناه ان يأخذ صيد اثم رسله من يده ثم يديه واما قيده بذلك لار بيع الطبر في الهواء  
 قبل ان يأخذ باطل كما في البحر هذا اذا كان الطبر يطير ولا يرجع اما اذا كان له وكر  
 عنده بطير منه في الهواء ثم رجع اليه جازبهه والجمام اذا علم عودها واما  
 تسليمها جازيها لانها مفعولة التسليم كافي التبيين وغيره فعلى هذا اوقيده  
 بقوله لا يرجع لكان اول تدبر (ولا يجوز بيع سمك لم يصد) لانه بيع  
 مالا يملكه كافي اكثر الكتب وهذا العمل يفيد بطلانه لما تقرر من ان يبيع  
 مالا يملكه بطلان فاسد لكان محل وقوعه فاسدا ان كان بالعرض لانه مال  
 متقوم لاننا نقوم بالا حراز ولا احراز كافي النسخ وفيه كلام لانه ينبغي ان يطل  
 لان السمك الذي لم يصد ليس مال اصلا والبيع باطل فيه مطلقا كما قال بعض  
 الفضلاء (اه صد والى في حظيرة لا يأخذ منها بلا حيلة) فانه فاسد للبحر  
 عن التسليم (او دخل اليها) اي مسوقا الى الحظيرة (نفسه ولم يصد مدحله)  
 فانه لا يجوز وفي الزايد اذا احتوت بنفسها فيبيعها باطل كيف ما كان لعدم  
 الملك (وار صيد والى فيها) اي في الحظيرة (وامكن اخذه) اي السمك  
 (لا حيلة صح) بيده لكونه مفدور التسليم لكن اذا سلم الى المشتري وله خيار  
 رؤية قبل هذا ان يهني الحظيرة او الارض الاصططاد اما اذا عاها له يملكها  
 لا خلاف (ولا يجوز) بيع الحمل والنتاج وفي الدرر جعل بيع اشتاج باطلا  
 وبيع الحمل فاسدا لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه انتهى  
 لكن في البحر وغيره والحمل يسكون الميم بمعنى الجنين والنتاج حبل الحيلة والبيع  
 فيهما باطل لانه عليه السلام عن بيعهما تدبر (ولا يجوز بيع اللبن  
 في الضرع) فانه فاسد للفر لاحتمل كونه انتفاخا ولانه تزع في كيفية الحلب  
 وربما رداد فيختلط لم يبيع بغيره كافي النسخ لكن فيه كلام لانه في صورة كونه  
 انتفاخا يقتضي ان يكون بيده باطلا لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا تاما  
 قال يعقوب باشا على هذا ينبغي ان لا يجوز بيع الشيء المعروف الموصوف لانه  
 يحتمل ان لا يوجد شيء او وصفه المذكور مع انهم صبروا بجوازه انتهى وفيه

كلام لان عدم وجود ان الوصف المذكور لا يقتضي كون الاشجار ان لا يكون بالـ  
والشيء يقتضي المالة والاحتياج ليس على والغير من غير جاريد (وكذا)  
لا يجوز بيع (الأول في الصدف) فانه فاسد لا يزر وهو مجهول لا يسلم وجوده  
ولا قدره ولا يمكن تسليمه الا بضرر وهو الكثير كافي المبحر لكن في قوله كلام  
لان المجهول الذي لا يعلم وجوده يقتضي أن يكون معه باطلا تاما (والصوف  
على ظهور الغم) اورود النهى صم ولا يربط من الأسفل غير انقطاع فخطا  
المر بالبيع وفي ذراع الوفاة ويعود صححتا ان قاع الشهي لكن في السراج  
لوسم الصوف بعد العقد لم يجر ايضا ولا ينقلب صححتا تاما (خلافا لابي يوسف  
فيهما) فانه يجوز بيع الأول في الصدف ليسر التسليم ولا يضرر بالكثير  
لان الصدف لا ينفذ به الا بالكثير ولكن بخير لعدم الرؤية وكذا يجوز بيع  
الصدف على ظهور الغم لقدره التسليم (ولا) يجوز بيع اللحم في النساء  
لاحتمال ان يكون مهزولا او مسميا فبعض الى الذراع (و) لا يجوز بيع (ضربة  
الفانص) وهو بالصدف والثور الصناديق يقول بعثك ما يخرج من النساء هذا  
الشككة مرة يكذا وقبل بالعين والباه قال في تهذيب الازهرى نهى عن ضربة  
العايض وهو العواض بان يقول اخوص غوصة فاخريته من اللاتي فهواك  
يكذا وهو بيع باطل لعدم ذلك الباع البيع قبل العقد فكان غررا وبها لا  
ما يخرج ونسأله في البحر فليس بيع (و) لا يجوز بيع (جذاع) يعني الجذاع  
المعين لان غير المعين لا يعود صححتا كافي الاصلاح (في سنف وذراع من ثوب)  
بضربه البعض كالقبض (وان) وصاية (ذكر قطعة) لانه لا يمكن تسليم  
الابضرر وقيدنا بالظهور لانه لو كان عمالا يضره التعوض كالكراس فيجوز  
وقول الطبع ماوى في آجر من حائط وذراع من كراس او دينار لا يجوز بيع  
في الكراس او محمول على كراس يتعب به وامامنا لا يجيب فيه فيجوز كافي البحر  
(فلو قاع الجذع) المعين (او قطع الذراع وسلم قبل البيع عاد صححتا)  
لزال المفسد قبل التقرر بخلاف ما اذا باع جلد الحيوان وذبحه وسلمه حيث  
لا يعود صححتا وبخلاف ما اذا باع زرا في يطبخ ونحوه حيث لا يصح وان شققه  
واخرج الميع (ولا) يجوز بيع (الزبانية) ولو قعدون خمسة اوسى خلافا  
للشافعي (وهي بيع النمر) بالباء المناسفة (على الخيل بئر) بالباء المناسفة  
(مجدود) اى مطوع والزبانية بيع النمر في رؤس الفضل بالنمر من الراس وهو  
الدفع كافي البحر (مثل كبله خرصا) اى حرزا ونظنا حقيقا لانه لو كان مثل  
كبله حقيقا لم يبق ما على الراس ثم ابل ثم اجدوذا كالبني يقبله من الحدود  
وانما لم يجر نهيه عليه السلام عن بيع الزبانية لان الجاهل في المسألة يقتضي

الى الراعي بيع العت بالزيب على هذا وفي المح وفيه كلام لانه فسر المزاينة  
 باسمعت من مع الثمر بالثلاثة على رأس النخل تمر بالثلاثة وهو خلاف التحقيق  
 لان الثمر بالثلاثة جعل الشجر رطباً كان او يسرا او غيره واذ لم يكن رطباً جاز  
 لا خلاف الجنس والاولى ان يقال مع الرطب تمر ( و ) لا يجوز بيع ( المحافلة  
 وهي بيع البرقي سبله ببر مثل كيله خرصا ) انهيه عليه السلام عنها ايضا  
 ولانه باع مكبلا بمكبل من جنسه فلا يجوز بطريق الخرص كما لو كانا موضوعين  
 على الارض ( ولا ) يجوز ( البيع باللامسة والمناذرة والقاء الحجر بان يساوما  
 سلعة فيلزم البيع اولسها ) اي السلعة ( المشتري ) وهذا بيع الملامسة  
 ( او وضع ) المشتري ( عليها حجرا ) وهو البيع بالقاء الحجر ( او بدها )  
 اي السلعة ( اليه ) اي الى المشتري ( البايع ) وهذا البيع بالمناذرة هذه بيوع  
 كانت في الجاهلية فنهى عنها وقال صاحب الفرائد او اخر قوله او وضع عليها  
 حجرا عن قوله او يدها لكان التشرع على ترتيب اللب لكنه جعله مشوشا ولا يد من نكته  
 انتهى والنكته المناسبة بان اللبس والوضع من قبل المشتري والمناذرة من قبل البايع  
 ولواخره للزم الخاطى والتفصيل تدبر ( ولا ) يجوز ( بيع ثوب من ثوبين ) لجهالة  
 المبيع ( الا بشرط ان يأخذ ) المشتري ( ايها شاء ) فيجوز لا شرطه خيار التعيين  
 كما بيناه في موضعه ( ولا ) يجوز ( بيع الراعى ) جمع الراعى واو افرد كما افرد البعض  
 لكان اخضر والمراد بالراعى الكلاء الثابت في ارض غير مملوكة او في ارض البايع  
 بدون تسبب منه قبل ثبانه لانه لو تسبب في ذلك بان سقى الارض او بهاها الا  
 نبات جازله بيع كلاً لانه ملكه حتى لو احشاه انسان بغير اذنه كان له استرداده  
 وقيل لا يجوز بيعه لانه ليس بملكه لان الشر كفة فيه ثابتة بالنص وهو قوله عليه  
 السلام الناس شركاء في ثلث في الماء والكلاء والنار ( ولا اجارتها ) اي لا يجوز  
 اجارة الراعى التي هي الكلاء لان اجارتها تقع على استهلاك عين غير مملوكة  
 ولو عقدت على استهلاك عين مملوك بان استأجره ليشرب لبنها لا يجوز وهذا  
 اولى وانما فسرنا الراعى بالكلاء وجعلناه من اطلاق اسم المحل على الحال لان بيع  
 رقبه الارض واجارتها جائزة بالاجماع كافي الشئ وفي الفقه سباني الراعى بكسر  
 العين جمع الراعى يقعها وهو الراعى بكسر الراء الكلاء رطباً او نابساً كافي الصحاح  
 ونحوه من الظن انه من ذكر المحل وارادة الحال تتبع ( ولا ) يجوز بيع ( النخل )  
 بفتح النون وسكن الحاء المهملة حيوان يحدث منه العسل ( بلا كوارات ) جمع  
 كؤارة بضم الكاف وتشديد الواو عسل النخل اناسوى من طين وغيره وهذا  
 عند الشيخين لكونه من الهوام فلا ينفق بفضله بل بما يخرج عنه فلا يكون نفسه  
 ما لا تقو ماوالشيء انما يصير ما لا يكونه متفعاه حتى لو باع كؤارة فيها عسل

بما قبلها من العمل يجوز تباعه كما قد ذكره الكرخي كما في الهداية وفي رواية  
لو باعه مع الكوارة صح تباعا لهذا ذكره القندوري في شرحه وذكر الكرخي انه  
لا يجوز بيعه مع العمل والمبادر من المتق جواز بيع العمل اذا انفصل مع الكوارة  
وان لم يكن فيه عمل مع ان جوازه اذا كان فيها ذلك عند الشيخين  
على ما في السنين ذكره القندوري تدر (حاشا لمحمد) فيجوز بيعه بلا كوارة  
اذا كان محروا اي بغيره هو قول الامّة الملة لانه حواش مستع به حقيقة وشرعا  
(ولا) يجوز بيع (دود القزود) عند الامام لانه من الهوام (وعند أبي  
وسيف محذور) ابيع (في الدود اذا كان مع الفز) يعني ان طهر منه القزود  
البيع فيه له (وفي بعضه) اي عن أبي وسيف (قولان) في قول يجوز بيعه  
بمنه مطلقا لكان الضرورة وهو مع محمد في قول لا يجوز وهو مع الامام فيه  
(وعند محمد) وقول الامّة النية (يجوز بيعها مطلقا) لكونه مستقلا (وعند  
لحمي) لا يقتوي وفي التحول كل رد عليه ان الفتوى على قول محمد في بيع العمل  
انضما كما في النجاسة والحلاصة وشرها في التفسير في قوله في الدود قول  
العمل فلا راجح تدر (ولا) يجوز (مع الاق) اورود الهوى والنجاسة  
عن التسليم (الامر زعم انه) اي الاق (عنده) فانه عند محمد يجوز لان الهوى  
بيع اق في حق له قدس وهو غير اق في حق المشرى ولانه اشق الجبراء كونه  
مع وصا وصرح بفساد هذا البيع في الدرر وغيره لكن في البحر صرح بطلانه  
لا بعدام النجاسة ولو باعه ثم عاد من الاباق لا يتم ذلك العقد وعن هذا قال  
(فان عاد قبل المسح لاسفل صحها) وهو طاهر الزاوية وبه كان ينبغي  
ان يعد الله الحظي لكونه وقع باطلا (وقل يغلب صحها) ونتم العهد المبرور  
على القول بالفساد وهذا رواية عن الامام لزال الدفع عن التسليم كما اذا ان  
بعد البيع هكذا يروي عن محمد كما في الهداية ورجح في الجمع القول بالفساد  
(ولا) يجوز بيع (ابن امرأه) سواء كانت حرة او امّة (واو) لا يصل (بعد  
الحل) لانه حره الا دعى وهو يجمع احراه لمكرم مصون عن الابطال بالبيع  
واما مع نفس الامّة لخلال الاختصاصه الحى ولا حيوة في ابنها وقال الشافعي  
يكون الابن محلا للبع لكونه مشروبا طاهرا (وعند أبي يوسف يفسح في ابن  
الامّة) اعتبارا لبيعها وفي الهداية وشرها ولا فرق في طاهر الرواية بين ابن  
الحره والامّة وعن أبي يوسف انه يجوز بيع ابن الامّة انتهى على هذا ينبغي  
للص ان يقول وعن أبي يوسف لان قوله عند أبي يوسف يقتضي اظهار تأويل  
وفي التسهيل واختلف المشايخ في جعل الامّة اوشراها بانها جعلت على صحه  
بعض لا عند البعض وصح باب الامّة حلوا (ولا) يجوز بيع (شعر المة)

لأنه محرم فيبطل البيع ( ولكن يباح الاتِّعاض به ) أي بشعر الخنزير ( الخنزير )  
 ونحوه ( للضرورة ) الخنزير يفتح الحاء الموحدة وسكون الراء المهملة بعدها زاء  
 مضممة مصدر جرز الحذف وغيره فيستعمله الخفاف في زمانهم وكذا تستعمله  
 النسوان لتسوية الكنان لأن غيره لا يعمل عنه وعلى هذا قيل إذا لم يحد  
 إلا بالبيع حاز به الكرم الثمن لا يطبخ للدباغ وقبل هذا إذا كان متوناً فالة طوع  
 يكون طهراً ( وبفسده ) شعر الخنزير ( الماء القليل عند أبي يوسف ) وهو  
 الخنزير ( لا ) يفسده ( عند محمد ) لأن إطلاق الاتِّعاض به دليل طهارته  
 لأبي يوسف أن الإطلاق للضرورة فلا يطهر إلا في حالة الاستعمال وحالة  
 الوفاء مع تعارفاً ( ولا ) يجوز ( بيع شعر الأدمى ولا الاتِّعاض به ولا سي  
 من أجزائه ) لأن الأدمى كرم غير مبدل فلا يجوز أن يكون شيئاً من أجزائه  
 مهناً مبتذلاً وقد قال عابده السلام لعن الله الراصلة والمسنونة الخبيث  
 وعمر رخص فيه يتخذ من الورق فيزيد في قرون النساء وذواتهن وعن محمد أنه  
 يجوز الاتِّعاض به استر لا يمارى أنه عليه السلام حين حلق رأسه قسم شعره  
 بين أصحابه رضي الله تعالى عنهم وكانوا يتبركون به وأولم يجوز الاتِّعاض به لما فعل  
 لكن فيه ما فيه تنبع ( ولا ) يجوز ( بيع جلود الميتة قبل الدباغ ) لأنها غير  
 منفع بها وأبست بمال لتجاسسها فيبطل بخلاف الثوب والدهن المتنجس فانها  
 عارضة ( ويجوز ) بيعها ( بعد ) أي بعد الدباغ ( وينفع به ) أي بالجلد  
 المدبوغ الدال عليه الجلود فلا يرد ما قيل من أن الظان يكون الضمير مؤنثاً وإنما ينفع به  
 لكونه طاهراً بعد ( ويباع ) عظمها ( أي الميتة ) وينفع به ( أي بعضها  
 ) وكذا عصبها وقرنها وصوفها وشعرها ووبرها ( لطهارة هذه المدكورات  
 إذا حيوه فيها حتى يحل الموت بها القرن من الورق ولو قدم على الصوف  
 لكان أقرب وكذا لو قدم الشعر على الصوف لكان أنسب ( وكذا ) يباع  
 ( عظم الفيل ) عند الشيخين فإن القيل عندهما بمنزلة السباع حتى يباع  
 عظمه وينفع به قالوا هذا أدمى يمكن على العظام واشباهه دسوسة أما إذا كانت  
 فهو نجس ( خلافاً لمحمد ) فإنه نجس العين عنده كالخنزير حرمة وصورة والخنزير  
 قولهما ( ولا يجوز بيع علو سقط ) أي يبطل بيع موضع العلو بعد سقوطه  
 سواء سقط بيت السفلى أو لا إذ بعد انهدامه لا يبقى له إلا حق التعلى وهو ليس بمال  
 لأن المال ما يمكن إحرازه فالبيع لم يصادف محله فيكون لغواً بخلاف الشرب  
 حيث يجوز بيعه تبعاً لارض باتفاق الروايات ومفرزاً في رواية وإنما قيدنا بعد  
 سقوطه لأن البيع قبله يجوز نظراً إلى البناء القائم فيه وإن سقط العلو بعد  
 البيع قبل التسليم يبطل البيع لهلاك المبيع قبل التسليم ( ولا ) يجوز بيع

(الميل والجهة) لأن رتبة المسيل مجهول لأن مصدر ما يشبهه المتعدي  
 الأرض بخلاف بقية الماء، وكثرته حتى لو بين محدود، وهو رتبة ما  
 أريد بالسيل التيسيل فإن كان على السطح كان حتى إلى أعلى أو قد من السطالة وإن  
 كان على الأرض كان مجهولاً ولا يتجه له جهة (وصحاح) أي البيع والهيئة (في الصريح)  
 لأن رتبة الطريق معلوم وإن لم يبين فغرضه مرض أب الدار فيحوز به البيع والهيئة  
 في حق المروور وإن كان وجه المطلق أنه ليس بالوجه، لاحتياضه إلى  
 أنه هو حق معلوم صدق بين يدي وصح بيع حق المروور تبعاً للأرض بالإجماع  
 ووحدته في رواية (ولا) بخلاف (بيع شخص على إبه أمه فاذا هو قد) وكذا  
 عكسه استهسا بالقباس حوازه وهو قول زهر لأن الاختلاف بالبدن كونه  
 والأثرية اختلاف بالوصف لا بهما وصفان في الطوائف واختلاف الوصف  
 بوجه الخيار لا انعقاد كأي الأهم وحدة الاستهسان أن الذكر والأنثى من بني آدم  
 حسبان مختلفان لعاش العاوث في المقاصد فإن المقي من العبد الاستعداد  
 خارج الدار ومن الأمة الاستعداد داخل الدار كالاستعداد والاستعداد  
 وغيرهما فاختلاف المقاصد صار أحدین مختلفين (ولو باع كبشاً فاداهو بجمعة  
 صحح بحجة) وجه الصحة لأنه لا غاوت في المقصود فإن المقصود منه اللحم والخجل  
 والركوب وتجويز ذلك فالأشياء والذكر يصلحان لذلك فكما جسا واحداً فمطلق  
 العتد بالمشاد إليه العلم أن تخلي الجنس يتعاق العتد بالسمي إذا اختلف السمي  
 والشار إليه لأن التسمية بالغ في العريف من الإشارة لأن الإشارة للعريف الذات  
 والتسمية بالأعلام الماهية وهو أمر رآه على أصل الذات فكان الملع في العريف  
 ويصحح في مقام التعريف إلى ما هو الملع فيه فكانت الإشارة أول بالاعتبار  
 في متعدي الجنس لأن السمي موحود في المشار إليه دانا والوصف يتبعه فامكن  
 الجمع بينهما بأن يجعل الإشارة للعريف والتسمية للعريف فثبت له الخيار من  
 ذوات الرصف المرقوب فيه بخلاف تخلي الجنس لأن السمي في مثل المشاد  
 إليه وليس يتابع فلا يمكن أن يجعل أحدهما تبعاً الآخر فيعتبر الآخر في  
 تعدد الجمع بينهما وهذا هو الأصل في العقود كما في كالأجارة والكاج والصح  
 عن دم العبد والخلع والعق على مال كأي التيين (ولا) بخلاف (شراء مائة)  
 البائع أو كبله من سائمة أو غيرها (بأقل مما باع) من الجنس (فشل عند) كل  
 (الغن) الأول أو بعضه وإن بقي من ثمنه درهم كأي السراج صوره بها باع  
 حارية بالأبالة حالة أو بسطة فقضها المشتري ثم اشتراها البائع من المشتري  
 قبل نقد الغن الأول بأقل ما باع الثاني فامد عندنا وقال السامعي بخلاف  
 وهو أنه من لأن المال فيه قد تم بالتقضى فيحوز به ما قد كان من الغن

كما اذا باع من غير البائع او منه بثلثي الاول او باكثر او ببعضه او باقل  
 بعد النقد وانما بعنا جوازه استند لا لا يقول عايشة الصديقة رضى الله عنها  
 تلك المرأة وقد باعت بستمئة بعد ما اشترت بثمانمائة بنس ما شريت واشترت  
 ابغى زيد بن ارقم ان الله تعالى ابطال حجه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان لم يقب ولان الثمن لم يدخل في ضمانه فاذا وصل اليه المبيع وقعت المقاصة  
 بقي له فضل بلا عوض بخلاف ما اذا باع بعرض لان الفضل انما يظهر عند  
 المجانسة وانما ترك فاعمل الصراء ليشمل شراءه من لا تقبل شهادته للبائع  
 كالاصول والفروع ومكاتبه فهو ايضا بمنزلة شراء البائع عند الامام خلافا  
 لهما في غير العبد والمكاتب وكذا الحكم لو باع وكالذ عن غيره او اشتراه بطريق  
 الوكالة اغيره اذا كان هو البائع ومحل كلامه شراء الكل او البعض وخرج شراء  
 وارث البائع ووكيله عند الامام خلافا لهما واما شراء البائع ممن اشترى  
 من مشتريه او الموهب له او الموصل له فجزأ اتفاقا وقيد بماباع لان المبيع اذا انتقص  
 وتغير بعيب حاز ولا بد من عدم الجواز من اتحاد جنس الثمن فان اختلف جاز  
 مطلقا والسدراهم والدنانير جنس واحد هنا (وكذا شراؤه) اى لا يجوز  
 شراء ما باع الناعم او وكيله حال كونها ماباع (مع غيره بثمنه الاول قبل نقده  
 ويصح في الغير بحسنه) صورتها باع جارية بخمسمائة وقضها المشتري ثم  
 اشترىها وجارية اخرى معها قبل نقد الثمن بخمسمائة فان الشراء فى التى  
 لم يبيعها منه صحيح وفى الاخرى وهى التى باعها منه فاسد لانه لا بد ان يجعل  
 الثمن بمقابله التى لم يبيعها منه فيكون مشتريا الاخرى باقل مما باع ضرورة  
 ولا يبرى الفساد لضعفه لانه يجتهد فيه فيقصر على محله فلا يهداه  
 كفى الجمع بين عبد ومدبر (ولا) يجوز (شراء زيت) دهن الزيتون (على  
 ان يزنه بطرفه) اى بشرط وزنه معه (وان بطرح عنه) اى عن الزيت (لكل  
 ظرف مقدار معين) الخمسين رطلا لان هذا شرط لا يقتضيه العقد لان مقتضاه  
 ان يطرح عنه وزن الظرف فاذا طرح مقدار خمسين رطلا مثلا يحتمل ان يكون  
 اكثر من الظرف او اقل الا اذا عرف وزنه خمسون رطلا فيشذ بجوز (وان شرط  
 طرح مثل وزن الظرف يصح) لانه شرط يقتضيه العقد (وان اختلفا)  
 اى البائع والمشتري (فى الظرف وقدره) فقال المشتري الظرف هذا وهو عشرة  
 ارطال وقال البائع غير هذا وهو خمسة ارطال (فانقول للمشتري) مع يمين  
 لانه ان اعتبرنا خلافا فى تعيين الخرف المقبوض كما هو الظاهر وقدر الزيت  
 فالقول له لانه قابض والقول للبايع امينا كان اوضحين وان اعتبرنا خلافا  
 فى قدر الثمن فكذا القول لانه ينكر الزيادة ولا يمتثلان لان اختلفا فهما فى الثمن



ثبت فيها لاختلافهما في الرق أو في اختلاف في الرق لا يوجب التحالف لانه ليس  
بمعموده ولا موقوف عليه فكذلك الاختلاف فيما ثبت فيها لان حكم البيع لا يوجب  
حكم الاصل ( وأمر مسلم ذميا يبيع خيرا أو شرئها صحيح ) أي يجوز توكل  
لمسلم ذميا يبيع الخمر ويشتريها عند الامام لان التوكيل فيما وكل به قصر في  
قصر في الاصل لاهلية التبايع وانما قال التاك الى الامر حكيم فلا يمنع  
سبب الاسلام كما اذا ورثهما ( خلافا لهما ) لان عندهما لا يجوز اذا التوكيل  
نائب عن موكله فانصرف فيه طائفة اليه مباشرة كما بشرته وإذا يجوز فيما نحن  
فيه اذا ولاه لاسلم في بيعها ولا في شرائها والتوكيل منى على التولايم فيما وكل  
به غيره وعلى هذا الخلاف المختبر وقد روى عن الامام تكره اشهد ما يكون  
من الكراهة ثم ان كان خيرا بخلها وان خيرا يبيعه ( وكذا ) أي على هذا  
الخلافا ( وأمر المحرم غيره ببيع صيده ) الذي اصطلح عليه قبل الاجرام يجوز  
التوكيل عند الامام خلافا لهما ( وأمر بغيري كافر عبدا مسلما أو محمدا صحيح  
ويجوز على اخراجهم من ملكه ) أي من ملك الكافر دفعه للذل من جهة  
وقال الساسعي لا يجوز اذا لا من جهة ملكيتها للكافر قيدا لشرائه لان الكافر  
او ما تجر مسلما المحسنة جاز اتفاقا ولكن يكره ( والبيع بشرط يقتضيه العقد  
صحيح كشرط ) كون ( المالك المشتري ) وشرط تسليم المشتري الثمن وشرط  
تسليم البائع المبيع لان مثل هذا الشرط لا يرد شيئا بل يؤكد موجب العقد  
( وكذلك ) يصح ( بشرط لا يقتضيه العقد ولا يمنع فيه لاحد ) من  
المتباعدين والمبيع المستحق للذبح بان يكون آدميا ( كشرط ان لا يبيع الذبيحة  
لبيده ) ان قال بهت عمدته لانه مباح على ان لا يبيعه أو يبيعه لبيده لان هذا  
الشرط لا يردى الى الزرع ولا يخلو الى الوعاء ثم يقع الزرع في بيعه ولا يخلو  
الشرط هو ظاهر من المذهب وعن أبي يوسف انه قد يبيع قبل شرائه لانه مباح  
للماعقين مع منة الماء وقد عليها لسكر البست من اهل الاسلام في ذلك أصبح شرط  
ملايم للعقد كشرط ان يرهنه المشتري شيئا معينا أو يرضيه كفيلا معينا لان هذا  
لا يفسد بل يؤكد وان كانا غير معينين يفسدان للبيوع عقد وكذا أصبح بشرط  
لا يلايم العقد او يرد النص على جوازه كالتجار والاحل رخصة ويشتري ( وأمر )  
كان البيع ( بشرط لا يقتضيه العقد ولا يمنع لاحد من فدين ) أي البائع والمشتري  
( أو المبيع يستحق باتساع ) بان يكون آدميا فهو ( أي هذا البيع قائم لمدة  
من زيادة عريضة في الفرض فيكون ديو او كل عقد شرط فيه الزوال يكون قائما  
وفي شرح المجموع انما يفسد البيع بشرط اذا ذكره بكتابة على واما اذا ذكره  
بغيره بشرط كما اذا قال بعت ان كنت في طريقي فكذا فالتسليم باطل ( يكره عند

على ان يعقد المشتري او يدره او يكتبه او ( كبيع ) ( امة على ان يستولدها )  
المشتري لان هذه شروط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة للمعقود عليه فيفسد به  
( فلو اعتقه ) اى العبد ( المشتري ) . وبد ما اشتراه بشرط العتق ( ماد السم  
صححا ) ( استحسننا ) ( فليزوم ) على المشتري ( الثمن ) عند الامام ( وعندهما  
لا يعود ) صححا ( فليزوم ) على المشتري ( العتق ) وهو القياس لان العقد  
فسد بالشرط . اعتق اولم يعتق فلا يعود صححا كما اذا تلف بوجه آخر وهو رواية  
عن الامام وجه الاستحسان ان الشرط وان لم يلزم العقد لذاته لكن شرط  
العتق من حيث الحكم بلائمه لانه منه للمالك والشئ بانهاية يتقرر ولهذا لا يمنع  
العتق الرجوع بنقصان العيب فاذا تلف بوجه آخر لم يتحقق الملازمة فيتقرر  
الفساد واذا وجد العتق تحققت الملازمة فترجح جانب الجواز فيعود صححا  
وفي الحقايق الخلاف فيما اذا اعتقه المشتري بعد القبض واماقبله فلا يصح  
الاعتاق ( وكشرط ان يستخدمة ) اى العبد ( الباع شهرا او يسكنها ) اى الدار  
المبعة ( او لا يسلم ) اى المبيع ( الى رأس الشهر ) متعلق يسكنها ولا يسلمه على  
طريق التنازع ( او قرضه المشتري درهما او يهدي له ) المشتري ( هدية )  
هذه امثلة شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع ( او ) كشرط ( ان يقطع  
البايع الثوب ويخطه قباء او قيصا او يحد والنمل ) يعنى لو اشترى جلدا على  
ان يحدوه البايع نعلا للمشتري يقال حدالى نعلا اى عملها ( او يشركه ) اى النمل  
من الشريك وهو وضع الشراك على النمل وهو السبيل الذى على ظهر القدم  
كذا فى المغرب هذه امثلة شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري فيفسد ولانه  
ان كان بعض الثمن بمقابلة العمل المشروط فهو اجارة مشروطة في بيع  
وان لم يكن فى مقابله شئ فهو اجارة مشروطة فيه وقد ورد النهى عن صفقة  
فى صفقة ( ويصح فى النمل استحسننا ) للتعامل لان التعامل يرجح على القياس  
لكونه اجارا عاما والقياس عدم الجواز وهو قول زفر ( ولا يجوز بيع امة  
الاختصاص ) لان ما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثنائه من العقد والجلل من هذا  
القبيل وعما سبه فى الهداية ( ولا ) يجوز ( البيع الى اليوم ) وهو اول يوم  
من زول الشمس فى برج الحمل وابتداء ربيع ( والمهرجان ) وهو اول يوم من زول  
الشمس فى الميزان وابتداء خريف ( وضوم التصارى وفطر اليهود ان لم يعلم  
العاقدان ) مقدار ( ذلك ) المذكور من السيروز والمهرجان وضوم التصارى  
وفطر اليهود لان السيروز والمهرجان لا يتعيان الا بالنظر وممارسة بعلم النجوم  
فمرعاهم الخطاء فيكون محمولا فبؤدى الى النزاع وكذا صوم التصارى وفطر  
اليهود يكونان محمولا لان التصارى يشدوون وتصومون خمسين يوما

فيطرون فيوم صومهم بمجهول وإما يطرون يوم ما شرعوا في صومهم معلوم  
 فلا جهة له فيسده ولا فيساده واليه يهود يصومون من أول شهر إلى تمام شهر  
 من شهر آخر ثم يفتطرون فيوم صومهم ويظنهم مجهول لاختلافها باختلاف  
 عدة شهر هذا إذا لم يعرف العاقدان هذه الأحوال وكذا إذا لم يعرف أحد منهما  
 أمّا إذا كان ذلك معلوما عندهما فيجوز البيع لعدم النزاع ( ولا يجوز  
 إلى الاختصاص ) بفتح الحاء المهملة وكسرها وقت قطع الزرع ( والتماس )  
 بكسر الدال المهملة وقت وطى الدوائ الخبطة وغيرها ( والتماس ) بكسر  
 الهمزة والفتح أمّا في وقت قطع الثمن من الكرم ( والتماس ) بكسر الهمزة  
 وفتحها وقت جز الصوف من ظهر الغنم وقبل جز الخيل وفي الهدايا بالزبي  
 وذكر الزبي أنه بالذال المعجمة عام في قطع الثمار وبالهمزة خاصة في الخيل  
 ( وقدم الحاج ) أي وقت مجيء الحاج والله يجز الثمن إلى هذه المذكورات  
 لعدم يقين أوقاتها لأنها تقدم وتأخر ( وتصح الكفالة إلى هذه الأوقات )  
 لكون الجهة بغيره لا بالكفالة تحصل الجهة بالهبة في أصل الدين إذ يجوز  
 الكفالة بما لا غير معين في الوصف أولى وفي التخييل وفي التذرية حال الجهة  
 ولو فاحشة بخلاف البيع فإنه لا يتعمدها في أصل الثمن فكذا في وصفة قيد بهذه  
 الأوقات لأنه لو كفل إلى هبوب الريح فهي باطلة لأنها متفاحشة ( قال إمامنا )  
 ممن له الاجل ( الإجل المفسد ) لم يبع ( قيل جازله ) أي قبل مجيء الاجل المفسد  
 وقيل الفرق ( صحيح ) البيع لو زال المفسد وهو النزاع قبل دخول وقته مع  
 أن الجهة ليست في صلب العقد بل في شرط زائد فيمكن إسقاطه خلافاً لما في  
 والشافعي إذا عقد صديقه ما بعد فساد لا ينعقد أصلاً وقيد ما يقرأنا  
 قبل الفرق لأنه لو تفرق قبل الاضطرار أكد المفسد ولا ينعقد صحته اتفاقاً  
 كافي شرح المجمع ( وكذا الوارع إطلاقاً ) عز هذه الأجل ( ثم أجاب إلى هذه  
 الأوقات فإنه يصح ) لأن هذا ما جسد الدين لا الدين فادى هنا في العمل بمزاة  
 الكفالة وفي القيد باع باقى نصفه نقد ونصفه إلى رجوعه من زمستان وهو  
 فاسد والقوى على التصرف إلى شهر كافي الخبر ( ومن باع نصيبه من دار  
 يجوز ) البيع ( أن علمه ) أي التصيب منها ( الماقدان ) علم مقدار نصيبه  
 شرط عند الإمام لأن الجهة تنقضي إلى المنزعة فلا يجوز ( خلافاً لابي يوسف )  
 فإن عنده يجوز مطلقاً سواء علم أو لا لأنها رضا بالجهة فلا تنقضي إلى المنزعة  
 ( وبكى علم المشتري عند محمد ) لأن جهة البيع نصيبه لا الباقي فيستمر ط  
 علمه وكذا شراء الدار بقتلها فاسد عند الإمام لجهة القيد بخلاف  
 لابي يوسف

## ( فصل )

لما ذكر البيع الفاسد والباطل ذكر حكميهما عقبيهما لان حكم الشيء اثره  
 والى الشيء يذهب وجوده وكذا يذهب ذكره بالنسبة ( قبض المشتري المبيع بيعا  
 باطلا باذن بائعه لا يملكه ) لانعدام الركن وهو مبادلة المال بالمال والمبيع الباطل  
 لا يفسد مالا وفي الفرائد ان قوله قبض او قرى على لفظ الفعل المبنى للفاعل  
 يلزم ان يكون حرف الشرط محذوفاً وتقديره ولو قبض ويكون قوله لا يملكه جوابه  
 والاحسن ان يقرأ بمصدر امر فوعا على الابتداء مضافا الى المشتري ويكون قوله  
 لا يملكه على صفة مبنى للفاعل من التفعيل خبره والتعريف البارز راجعا الى  
 المشتري وفاعله المستكن فيه راجعا الى القبض انتهى لكن لا يخفى عن التعسف  
 فيه والاولى قوله يملكه جواب الشرط المحذوف بقرينة التقاسم بل وهو قوله  
 ولو قبض المبيع بيعا باطلا اه تدبر ( وهو ) اى المبيع ( امانة في يده عند البعض )  
 فلا يضمن اوهما في يد المشتري لان العند غير معتبر فبقى القبض باذن المالك  
 فيكون امانة في يده ( ومضمون عند البعض ) الاخر لانه ادنى حالا من المقبوض  
 على سوم الشراء ( وقيل الاول ) اى كونه امانة ( قول الامام والثاني ) اى كونه  
 مضمونا ( قولهما اخذا ) اى اخذ صاحبا القبل كون الاول قوله والثاني  
 قولهما ( من الاختلاف فيما يبيع مدبرا وام ولد فبات في يد مشتريه حيث لا يضمن  
 عنده خلافا لهما ) ففهم صاحب القبل ان كل مبيع بيعا باطلا فهو على هذا  
 الخلاف فقال الاول قوله والثاني قواهما ( ولو قبض المبيع بيعا فاحذا باذن بائعه  
 صريحا ) كقبض المشتري المبيع بامر في المجلس او بعده على الرواية المشهورة  
 ( او دلالة كقبضه في مجلس عقده ) ولم ينهه الباع عنه قبل الافتراق ( وكل )  
 اى والحال ان كل واحد ( من ) المبيع والتمس ( عوضه ) اى البيع ( مال ) خرج  
 بهذا الفيد البيع الباطل ولا شك ان الباطل خرج اولا في البيع الفاسد فلا حاجة  
 الى اخراجه ثانيا وقال صاحب البحر اللهم الا ان يقال ان بعض البيوع الباطلة  
 اطلقوا عليها اسم الفاسد فربما يوهب ان المبيع فيها يملك بالقبض فصرح  
 بما يخرجها انتهى لكن هذا يكون جوابا لما وقع في الكثر ولا يكون جوابا لما في هذا  
 المتن لان المصنف اذا ولا حكم البيع الباطل ثم شرع في بيان حكم الفاسد فلا يقال  
 هنا ان المراد بالفاسد ما هو الباطل او اعلم بل هو مستدرك تدبر ( ملكه )  
 اى المقبوض بالبيع الفاسد وقال الشافعي البيع الفاسد لا يفيد الملك بالقبض  
 فسد به لانه بدون القبض لا يفيد الملك اتفاقا لان السبب ضعيف لا يفيد الملك  
 اذا لم تقو بالقبض كالهبة وقد باذن الباع لان القبض لو لم يكن باذنه لا يفيد الملك

اتساما وبمقتضى كراهة الادب دون الرضى لانه لا يشترط في بعض ارادة كسح المكرة  
 كما لا يخفى وللشاهي انه بيع محظور ولا يكون مبيعا للمالك الذي هو نعمة ولسان البيع  
 المفسد مشروع باصلا لانه مبادلة مال بمال فيصد المالك بهذا الاعتناء ( وروى )  
 في المشتري بيا والاعتراض لا اله طبع على ملكه كافي في المشتري ( لانه )  
 اي وقت هلاك البيع في ذلك المشتري ( ماله ) اي البيع ( حقيقة ) اي صورته وهي  
 في دوات الامثال كاسكلي والورق ( او ) شمله ( معنى ) اي فحمه ( في الشيء )  
 كالحصان وامر من وفده اشارة الى ان البيع لو كان موجودا رد اميد والى ان العبرة  
 للقياس يوم انقضى والى انه ما كان يستند ولو اردت قيمته في يده فانه لم يبيع  
 كالعصب وعند محمد يوم الاسباب لانه بالانقلاب يقرر عليه فانه معتبر بغيره  
 الادا ارادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشبهين فاعول في اشية للمشتري  
 مع عيبه لكونه منكرا للصون والبيع لمانع ( ولكل ) معناه فحمه قبل انقضى  
 اي لكل واحد من المعادين حتى يصح قبل انقضى المشتري مادام البيع في ملكه  
 بلا علم الصاحب على ما قال ابو يوسف واما استندهما عليه كما في الخصوم لكن  
 في النكاح انه شرط عدلهم والاولى في مكان اللام تملك على طار اعدام الفساد  
 واجبة للشرع كافي في المشتري فعلى هذا قال ابن ابي ان اللام بمعنى على  
 انتهى لكن لا حاجة اليه لانه حكم آخر واما مراده من ان لكل منهما ولاية  
 المصحح فبما لوهم انه ملك بالقبض بامل ( وبعده ) اي بعد انقضى ( مادام )  
 البيع ( في ذلك المشتري ) اذا كان الفساد في صلب العقد كسح درهم بدرهمي  
 اي مرد احدهما بالفسح او صا القوة الفساد ( وان كان ) الفساد ( لشرط زائد  
 كشرط ان يهدي له هديدا ) مثلا ( فكذا ) يورد كل ما يفسح ( قبل انقضى )  
 وعلى ما حقه ان يدفع ما قبل من ان كلامه فيما بعد البيع لان حكم ما قبل انقضى  
 من آتيا فلا وجه له قوله فكذا قبل القبض تدبر ( واما بعده ) فالفصح لم له  
 الشرط ) بمحصره صاحبه ولا بشرط فيه قضاء العاقبة ( لانه عليه الشرط )  
 وهذا ضد محمد لان العقد قوي والفساد ضده من ان له منه مدة الشرط بقدر  
 ان سبق شرط الهديدا في العقد صححنا لرفع الفساد اذا فصح من عاقبه  
 المفعة فقد بطل حق العر وعند الشبهين لكل واحد من المعادين المصحح حقا  
 للشرع لاحقا لهما ولا حقا لاحدهما حيث رتبنا بالقدرة كما في اكثر المعترات  
 فعلى هذا ان ذكر المص في هذه المسئلة في صورة الاتفاق لا يخفى عن ركائز بل يلزم  
 ان يفسل بامل ( ولا يا حده ) اي المصح ( اياك ) بعد المصح ( حتى يرد له )  
 اي ثمن المصح الى المشتري لان المصح مقبل به وصير محسوبا كالمات ( فان مات  
 البائع ) رد فصح المصح ( فالمشتري احق به ) اي ثمن ما اشتراه ( حتى ما أخذ )

ثمنه) فليس للورثة ولا للغرماء حبس الثمن حتى يأخذ المبيع ذكر الثمن مقام القيمة لانعدام الفساد بالفسخ ولا يدخل المبيع في قسمة غرماء البائع لان المشتري مقدم حال حيوته وكذا يقدم بعد وفاته على التجهيز والغرماء فيأخذ المشتري دراهم الثمن بعينها او قائمة ورأخذ مثلها لو هالكه ولو مات المشتري فالبايع احق من سائر الغرماء (وطاب للبائع ربح ثمنه) من دراهم المبيع او دنائره (بعد النفاض) اى اشترك البائع والمشتري في قبض المبيع والثمن لملكه ولم يطبق له لعدم ملكه (لا) اى لا يطيب (للمشتري ربح مبيعه فيصدق) المشتري (به) اى بالربح وجوبا والفرق ان المبيع مما يتعين فعلق العقد به فيمكن الخبث فيه والنقد لا يتعين في العقود فلم يعلق العقد الثاني بعينه فلم يمكن الخبث فلا يجب النصدق وهذا في الخبث الذى سببه فساد الملك اما الخبث بعدم الملك كالغصب عند الطرفين يشمل النوعين لتعلق العقد فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين شبهة من حيث انه يتعلق به سلامة المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك تنقلب الحقيقة شبهة والنشبة تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هى المشبهة دون النازل عنها وقال ابو يوسف يطيب له الربح مطلقا لان عنده شرط الطيب الضمان وقد وجد وعند زفر والشافعي لا يطيب في الكل كما في الهداية وغيرها وقال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابقة ثم اذا كانت دراهم الثمن قائمة يأخذها المشتري بعينها لانها تتعين بالنعين في البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب فهذا يناقض ما قلتم من عدم تعيين الدراهم قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبهة الغصب وشبهة البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبهة الغصب سعيا في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيئا اعتبر شبهة البيع حتى لا يسرى الفساد الى بدلته كما ذكرنا من شبهة الشبهة انتهى وفي الدرر ان ما ذكره صدر الشريعة لا يقيد التوفيق بين كلاهما الهداية وانما يقيد دليلا للمسئلة لا يرد على الهداية قالوجه ما قال في الفتاوى انه انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهى انها لا تتعين لاعلى الاصح وهى ما مر انها تتعين في البيع الفاسد انتهى لكن يمكن الدفع بوجه آخر بان المراد في العقود الصحيحة لان المطلق ينصرف الى الكامل فيثبت عدم التعيين سواء كان في المخصوص او ثمن المبيع بالبائع الفاسد انما هو في العقد الثاني فلا يضر تعيينه في الاول فهلى هذا ينبغي ان يكون جواب صاحب العنانية بالاخصر تدبر وفي الفرايد كلام صدر الشريعة يقيد دفع التفاضل لان حاصل التفاضل ان صاحب الهداية قال فيما سبق الثمن في البيع الفاسد يتعين بالنعين وفي هذه المسئلة لا يتعين وحاصل الدفع ان التعيين بالنعين في حالة قيام الثمن وعدم التعيين

في حالة عدمه وتبين حق الشافعي الا اذا ائخذ الجاهل انتهى هذا وجه لثمة  
 خلاف ما صرحوا به لانهم قائلون ان كانت دراهم الثمن قارة ياخذها بمبناها  
 لانها تميز بالعين على رواية ابي سليمان وهو الاصح وفي رواية ابي حنيفة  
 لاسمين كافي العناية وغيرها فهذا علم ان هذا التوجيه ليس بدافع تدر (كتاب  
 ربح مال ادعاه فقضى) اي قضى المدعى عليه ذلك المال (ثم تصادق)  
 اي المدعى والمدعى عليه (على عدمه) اي عدم وجوب المال المدعى (فرد)  
 المال (بعد ما ربح فيه المدعى) لان المال المؤدى يكون بدل الدين الذي هو  
 حق المدعى باقرار المدعى عليه اذ لم يرد اخذ ما اراده حكما وبصير المدعى اذ  
 دينه مما اخذ فاذا تصادقا على عدم الدين صار المدعى كانه استحق الدين فيلزم  
 ان يكون الدين ملكا بالبيع الفاسد لان البيع هنا فاسد في حق البطل وهو غير  
 قايمة فلا تؤثر الحث فيما لا يمتنع باسعين (فان باع المشتري ما اشتراه ثم اشترى  
 صمغ) يبعه لانه بيع ما دخل في ملكه بالقض فيند فيه تصرفه قبل صاحبه  
 الثور ببعائها صحيحا وبعدها ببيعها لانه لو باعه فاسدا لا يمنع انقضاء كالمبيع الذي  
 فيه الخلل لانه ليس بالارز ولا لواءه من اعده كان نقصا للبيع هذا في العقد  
 الذي حاده ليس بالاكراه لانه لو كان فاسدا بالاكراه فان تصرفات المشتري  
 كلها تنقض وقيد المص بالشراء الفاسد احتراز عن الاجارة الفاسدة لما في جامع  
 المفصوات قيل ليس للمشتري ان يبرأه من غيره اجارة صحيحة وقيل  
 يملكها بعد فسخه كمشتري فاسدا له البيع حائرا وهو الصحيح لان الواجر الاول  
 نقض الثانية لانها تصحح بالاعداد (وكذا لو اشتبه) اي اعتق المشتري شرا  
 فاسدا بعد فسخه صح وكان الولاء له وكذا اربع الاعتاق من التمدد  
 والامتداد والكتابة الا انه يهود حق الاسترداد بمجرى المكاتب (او يهود وسلمه)  
 اي اذا وهبه المشتري وسلمه ارتفع الفساد وصح (وسقط) بكل من البيع  
 والاعتاق والهبه بالتسليم (حق النفع) الذي كان للمانع لان المشتري ملك  
 البيع باقضاء منه فيه تصرفاته المذكورة وسقطت به حق البائع في الاسترداد  
 لانه تعاقب به حق الله والفسخ لسبق لتسرع وما احقق حق الله وحق الله الا  
 وقد غلب حق الله حاجته وعاء الله تعالى (او عليه) اي على المشتري (فيمينه)  
 لما امر الله مصعون بالقض والرهن كالمبيع لانه لازم وثبت بحجره عن رد العين  
 فلهذه القيمة الا انه يهود حق الاسترداد بفسخه وكذا الواوصى بالمبيع المشتري  
 ثم مات سقط الصمغ وظهره القيمة (ولو يبي) المشتري (في دار اشتراها فاسدا  
 او غرسوها وعليه قيمتها) اي قيمة الدار والارض وسقطت به حق الاسترداد  
 عند الامام رواء يعقوب عنه في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في رواية

(وقال بعض) المشتري (الباء والغرس) ويرد الدار والغرس على هذا  
 لا اختلاف لهما ان حق الشئع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه  
 الى القضاء وبطلان التأخير بخلاف حق البائع ثم اضعف الحنين لا يبطل  
 بالبناء فافواهما اولي وله ان انشاء والغرس مما يقصد به الدوام وقد حصل  
 بتسليط من جهة البائع فينقطع حق الاسترداد كالبيع بخلاف حق الشئع لانه  
 لم يوجد منه التسليط ولهذا لا يبطل بهمة المشتري ويعد فكذا بيناه (وشك  
 ابو يوسف في روايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها) اي قيمة الدار (ولم يشك  
 محمد) في روايته له عن الامام لزوم قيمتها وهذه المسئلة من المسائل التي انكر  
 ابو يوسف روايتها عن الامام وقد نص محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة  
 فان حق الشفعة مبنى على انقطاع حق البائع بالبناء وثبوته على الاختلاف  
 وفي الفصولين ولو وقفه اوجه له مسجد لا يبطل حقه مالم يكن وفي البحر ينبغي  
 ان يحمل على ما قبل القضاء به واما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد للزوم  
 والظاهر ان ما في الفصولين تبعا للعمادى ليس بصحيح فقد قال الخصاص  
 لو اشترى ارضا بيعا فاسدا وقبضها ووقفها وصحبا وجعل اجرها للمساكين  
 فقال الوقف فيها جائز وعليه قيمتها للبائع انتهى لكن قال تاضيفان لو باع  
 ارضا بيعا فاسدا فبطلت المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ مالم يكن في ظاهر  
 الرواية فان بناءه بطل في قول الامام وغرس الاشجار بمنزلة البناء وكذا لو وقفها  
 لا يبطل حق الفسخ مالم يكن انتهى فعلى هذا ان ما في الفصولين على الرواية  
 الظاهرة وما قاله الخصاص على غيرها وما قاله صاحب البحر من انه ليس بصحيح  
 غير صحيح تدبر قبل ان كان المكروه ادنى درجة من الفاسد وليكنه شعبة من شعبه  
 الحق بالفساد واخره عنه فقال (وكره الجش) بفحشين ويسكون الجيم ايضا  
 ان يزيد الثمن باكثر من ثمن المش ولا يريد الشراء لترغيب غيره ويجرى في النكاح  
 وغيره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تناجسوا اى لا تنقلوا ذلك وانما قيدنا  
 باكثر من ثمن المش لان المشتري اذا طلب باقل من ثمن المثل فلا بأس ان يزيد  
 الآخر في الثمن الى ان يبلغ ثمن المثل وان لم يرد الشراء (و) كره (السوم)  
 اى الاسس شراء بثمن كثير (على سوم غيره) اى اسس شراء غيره بثمن قابل  
 (اذا رضى) ظرف السوم (بثمن) معلوم ولم يبق بينهما الا العقد لقوله عليه  
 السلام لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه وهو نفي  
 في معنى انتهى فينبى المسروعية قيد بقوله اذا رضى لانها لا يبرأ رضى  
 فلا يكره لانه بيع من زيد (و) كره (تلقى الجلب) اى استقبالي من في المصر  
 جلبا بفحشين او السكون اى محلوها من طعام او حيوان او غيره (المصر) صفة



أطلق (باعل البلد) للهبي عنه وأما إذا لم يضر بأهل البلد بالمرء يكون احتياجه  
 إليه فلا بأس به إلا إذا ليس من أهل البلد على الواردة في فاشترى منهم بارخص  
 منه فله يكره (و) كره (بيع الحاضر البادي طبعاً في غلاء الثمن زمن القحط)  
 أي يكره بيع البادي من البدوي في زمان القحط خلفه وطعامه طبعاً في زمن  
 مجاوز الحد لقوله عليه السلام لا يبيع الحاضر البادي وللضرر بأهل البلد وأيضاً  
 يكره بيع البادي لأجل البدوي في البلد كالتسلسل فيقال السعير على الناس  
 وأوتركه وباعه بنفسه لازم الرخصة في السعير ولم يبيع أهل البلد في العسر إلا ما  
 في لليادي أما معنى التملك أو معنى الأجل فهذا صور بوجهين قيد بقوله في زمن  
 القحط لأنه في الرخص غير مكروه (والباع عند اذان الجمعة) لقوله تعالى  
 وذروا البيع ولأن فيه اخلاقاً واجب السعي إذا قدم البيع أو وقف له وأطلقه  
 فعمل ما إذا تجابعا وهما يشيان إليها وما في النهاية من عدم الكراهة مسك  
 لاطلاق الآية ثم المعتبر هو النداء الأول إذا وقع بعد الزوال على الخمار (لا)  
 يكره (بيع من زبد) هذا تصريح لا علم ضمناً لأنه يفهم من قوله وكره السبوم  
 على سوم غيره إذا رضيا بثن فإذا لم يترافيا فلا كمر آتفا (وصح البيع في الجمع)  
 أي في جميع ما ذكر من قوله وكره النجس إلى هنا لأن الكراهة لا تمنع الاعتقاد  
 (ومن ملك المملوكين صغيرين أو كبيراً) أحدهما (وصغيراً) يأخذ الدين  
 (أحدهما) مبتدأ خبره (فوزح محرم من الآخر) والجملة صفة للملكين  
 (كره له أن يفرق بينهما) قال الماورق بالبيع والهبة ونحوها والأصيل في  
 قوله عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أخيه يوم القيامة  
 ووهب النبي عليه السلام أمي رضى الله عنه غلامين أخوين صغيرين ثم قال له  
 ما فعلت بالغلادين فقال مات أحدهما فقال أدرك أدرك وروى أن قد أدرك  
 ولأن الصغير يستأنس بالصغير والكبير والكبير يتماهد فكان في بيع أحدهما  
 قطع الاستئناس والمنع من التعاود وقد ترك المراجعة على الصغير وقد أورد  
 عليه ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة للزواج حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب  
 ولا قريب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى لا يفرق بينهما لأن الناس  
 ورد بخلاف القياس فيقتصر على مودته ولا يرد من اجتماعهما في ملكه حتى  
 لو كان أحد الصغيرين له والآخر لغيره فلا بأس ببيع واحد منهما (بدون حق  
 مستحق) أي لو كان التفريق بحق مستحق طابعه فلا بأس به كدفع أحدهما  
 بالجناية وبعد بالدين ورده بالغيب لأن المنظور إليه دفع الضرر عن غيره  
 لا الإضرار به كما في الهداية (وبصح البيع) هنا أيضاً لأن الله في غيره  
 وهو ما قيد من إباحة الصغير فلا يوجب الفساد لكن يأثم المبيع لا يفسد

النهي ( خلافاً لابي يوسف في قرابة الولاد ) حيث قال يفسد البيع فيها  
ويحوز في غيرها ( في رواية ) عند ( و ) يفسد ( الجمع في ) رواية ( اخرى )  
وبدق قال زفر والاعمد اللذان لان الامر بالادراك والرد لا يكون الا في البيع الفاسد  
وايهما ان ذكر البيع صدر من اهله مضافاً الى محله فينفذ والنهي لمعنى المجاور له  
غير متصل به فلا يوجب الفساد ( فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق )  
لان النص ورد على خلاف القياس في القرابة المحرمة للنكاح في الصغير  
فلا يلحق به غيره وفي الجوهره وكما يكره من التفريق بالبيع يكره في القسمة في الميراث  
والفقه هداكله اذا كان المالك مسلماً واما اذا كان كافراً فلا يكره

### ( باب الاقالة )

الخلاص عن حيث البيع الفاسد وما كره لما كان بالفسخ كان الاقالة تعلق  
خاص بهما فاعقب ذكرها اياهما وهي افة الرفع مطلقاً من القيل لامن القول  
والهجرة للسلب كما ذهب اليه البعض بدليل قلت البيع يكره القاف وهي جائزة  
لقوله عليه السلام من اقال نادماً بيعته اقاله الله عثرته يوم القيامة ولان العقد  
حقهما وكل ما هو حقهما يملك ان كان رفعه بمحاجة بينهما كما في الفساية وشرعا  
رفع عقد البيع غير السام فانه ليس بفسخ ( يصح ) الاقالة ( بلفظين احدهما  
مستقبل ) هذا بيان ركنيهما وهو الايجاب والقول الدالان عليها وشرط  
ان يكونا بلفظين ماضين او احدهما بمستقبل والاخر بماض كما قلنا فثبت اقلتك  
عند الشيخين كالكساح ( خلافاً لمحمد ) فان عتده بشرط ان يبيع بهما عن الماضي  
كالبيع وفي الخائبة ذكر قول محمد قول الامام حيث قال ولا يصح الاقالة بلفظ  
الامر في قواه ما لكن في الجوهره وغيرها قد جعلوا قول الامام مع ابي يوسف  
فللهذا عول عليه المص في المتن ( وتوقف ) الاقالة ( على القول في المجلس )  
وكما يصح قبولها في مجلسها نصاً بالقول يصح قبولها دلالة بالعدل كما في اكثر  
الكتب فعلى هذا لو قال ولو فعلاً كما في الثور لكان اولى تدبر ( كالبيع ) حتى  
لو قبل الاخر بعد زوال المجلس او بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على الاعراض  
كما سبق في البيع لاتم الاقالة ( وهي ) اي الاقالة ( بيع جديد في حق غير  
المقدين اجماعاً ) فيجب بالاقالة الاستبراء في الجارية لو كان المبيع جارية وتقايلاً  
فانه حق الله تعالى لانها بيع جديد في حق غيرهما وهو الله تعالى ونجبت الشفعة  
في العتق لكونها بيعاً جديداً في حق غيرهما وهو الشفع وبجبت التقاض لو كان  
البيع السابق صرفاً ولا تفسط الزكوة اذا اشترى بمروض التجارة عند الخدمة  
بعد الحول ثم رد بالبيع بغير قضاء فاسترد العروض فهلك في يده فانه بيع



## (فصل)

ولا يثبت عليه (فان تعذر) جعلها بيعا وفسخا بان تقايلا في المنقول قبل القبض  
 يصل خلاف جنس الاول (بطلت) الاقالة ويبقى البيع الاول على حاله  
 لان الفسخ لا يكون على خلاف الثمن الاول والبيع لا يجوز قبل القبض وبالاقل  
 من الثمن يكون فسخا عنده بان ثمن الاول لا يسكوته عن بعض الثمن وهو  
 لو سكت عن الكل كان فسخا فكذا اذا سكت عن البعض وفي النهاية الخلاف  
 فيما ذكر الفسخ بطلت الاقالة واودكره بلفظ المفسخة او المتاركة او الرد لا يجوز  
 بيعا اتفاقا عملا بمقتضى موضوعه القوي (و) الاقالة (قبل القبض فسخ  
 في التولي وغيره) اي في المنقول والعقار عند الطرفين وعند ابي يوسف في العقار  
 بيع جديدا اذا لم ينع في جعلها بيعا فيه وهي تمليك من الجانبين كما مر ثم ذكر  
 بعض الفروع بقوله (فلو شرط فيها) اي الاقالة (اكثر من الثمن الاول  
 او خلاف الجنس بطل الشرط وزم الثمن الاول) عند الامام لان الاقالة فسخ  
 وهو لا يكون الا على الثمن الاول فيصير ذلك الشرط فاسدا وانقوا دون الاقالة  
 لما مر ان الاقالة لا تقتضي بالشرط الفاسد بخلاف البيع وقال صاحب المنهاج  
 ونصح الاقالة بمثل الثمن الاول ونصح بالسكوت عن الثمن الاول ويجب الثمن  
 الاول بلا خلاف الا اذا باع التولي او الوصي للوقف او للصغير شيئا باكثر من قيمته  
 او اشتريا شيئا للوقف والصغير حيث لا يجوز اقامته وان كانت بمثل الثمن الاول  
 رعاية لجانب الوقف وحق الصغير (وعندهما يصح الشرط او كانت) الاقالة  
 (بعد القبض ويجعل) الاقالة (بيعا) جديدا لان الاصل هو البيع عند ابي  
 يوسف وعند محمد ان تعذر الفسخ فجعلها بيعا يمكن فاذا زاد او شرط خلاف  
 الجنس كان فاسدا البيع (وان شرط اقل) من الثمن الاول (من غير تعيب)  
 عند المشتري (لزم) الثمن (الاول ايضا) عند الطرفين (وعند ابي يوسف  
 يجعل بيعا ويصح الشرط) لان البيع هو الاصل عنده (وان تعيب) المبيع  
 عند المشتري وشرط اقل من الثمن الاول بناء على العيب صح الشرط اتفاقا  
 فيجوز الاقالة باقل من الثمن الاول فيجعل الخط بازاء ما فات بالعيب (ولا نصح)  
 الاقالة (ببدل ولادة المبيعة) عند الامام لما مر ان المبيعة اذا زادت زيادة منفصلة  
 تكون الاقالة باطلة عنده اما المنفصلة قبل القبض والمنفصلة بعد القبض فلا تمنع  
 الاقالة عنده (خلافهما) لان البيع هو الاصل عند ابي يوسف وعند محمد  
 الاصل اذا تعذر جعلها فسخا فجعل بيعا (ولا ينعها) اي الاقالة (هلاك  
 الثمن بل) ينعها (هلاك المبيع) لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع ولهذا  
 اذا هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن (وهلاك بعضه)  
 اي بعض المبيع (يمنع) الاقالة (بقدره) اعتبارا لبعض الكل وفي الشور

وأراد بذلك أحد البدلين في المفاوضة صحت الاتفاق في أدنى منبأ وعلى المشتري  
 اختياره الهالك أن يبيع أو مثله أن عليه نقله لا يثبت العقد من ثمة المشتري ولا يجرى  
 عن قسمة بمثل وإن اشترى عدداً فطاعت به واخذت منه واخذت منه واخذت منه  
 الاتفاق وزعمه جميع الثمن وليست السابغ من أرمن السد اذا علم وقت الامانة  
 وإن لم يعلم بخير من الاستد يجمع الثمن وبين ذلك وقصص اقالة الاتفاق واقتبال  
 المبيع ثم تقبلاها أي الاتفاق ارفعت وطاد عقد الاتفاق لا امانة السابغ فلا يصح

( باب المراجعة والتولية )

١٠٠

للمرغ مما يتحق بالاصل وهو البيع من البيع الارزفة وعبر اللامية وما رفته  
 شرع في بيان الانواع التي تعاق بالثمن من المراجعة والتولية وشهرها ( المراجعة  
 بيع مباشر ) وفي الدرر بيع ما ملكه لم يقل بيع المشتري ليتناول ما اذا ضاع  
 المصنوب عند العاصب ومن حينه ثم وجده حيث حازله ان يبيعه من اشته  
 عليه على ما ضمن فإن لم يكن قد اشترى ( لم يشتره به ) أي بمثل ما قام عليه  
 كافي الدرر ثم قال ولم يقل بثمن الاول لان كايأخذ من المشتري ليس بثمن الاول  
 بل مثله فبهذا علم ان في عبارة المصنوع تسامحا ( وزيد ) على ما قام عليه  
 وان لم يكن من جديده وسبب جواز البيع من المراجعة تسامح الناس بالامانة والتسليم  
 العبي الى الذي مع ان المرض من المبيعات المسترجع ( والتولية ) معتدز في  
 غيره اذا جعله واليا وفي الشرع ( بيع ) أي بيع ما ملكه ( به ) أي بمثل ما قام  
 عليه وفي عبارة المصنوع تسامح ايضا لان مباشر وهو الثمن الاول صار له كالمبيع  
 فلا يمكن البيع به وقيد ايضا لاشتماء المصنوع من ان احره الصنع وغيره فيضم الى  
 الثمن الاول فلا يكون الثاني مثله في المقدار فيكون المراد بمثل الثمن الاول بما قام  
 عليه كافي شرح المجموع فلهي هذا القول الثمن كالماء اصاحف الدرر لكان اولي  
 ولا ينساح الى هذا الكلام تدبر ( بل لا يمانه ولا يصح ) والمراد بقوله بعد بيع  
 العرض لان المراجعة والتولية لا يجوزان في بيع المصروف وعلى جواز البيع بتولية  
 ماروني ان ابا بكر رضي الله عنه اشترى بعربي فقال له انبي عليه السلام يولي  
 احدهما أي بعه بالتولية ( والوضعية بعه بالقبض منه ) أي بما قام عليه من امانته  
 على الامانة لان المشتري يأمن السابغ في حبه معتدا على قوله فيجب على  
 السابغ النزاهة عن الخيانة والحنث نص الحديث لتلازم المشتري في تزور  
 ( ولا يصح ذلك ) أي كل من التولية والمراجعة والوضعية ( ما لم يكن الثمن الاول  
 مثليا ) كما درهم والدينار والسكيني والوزني لانه لو لم يكن مثليا كان له مثله  
 كالحوائات والمواهر يكون من امانة القيمة وهي محفولة لان من فقهه لا يمانه

فبعضه فلا يجوز بيعه من الجدة وتولية الا اذا كان المشتري من الجدة ممن يملك ذلك  
 المثل من البائع من من الاسباب ومن ثم قال ( لو كان في ملك من يريد  
 الشراء ) يكون ( المرح معلوما ) لا تنفذ الجهالة وعسارة المجمع لا يصح ذلك  
 حتى يكون العرض مثليا او مملوكا للمشتري والرجح مثلي معلوم انتهى وفي البحر  
 وتفيد الرجح بالثلي اتفاق الجواز ان يراجع على عين قيمته مشارا اليها ولذا قال  
 في الفتح او يرجح هذا الثوب وقيمه يكونه معلوما الاحتراز عما اذا باعه دياره  
 اي يرجح مقدار عشرة دراهم على اثني عشرة دراهم فان كان الثمن الاول  
 عشرى كان الرجح درهمين وان كان ثمانين كان ثلاثة دراهم لا يجوز لانه باعه  
 رأس المال وبعض قيمته لانه ليس من ذوات الاشكال كما في الهداية وغيرها  
 ( ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القصارة والصنع ) سواء كان اسود او غيره  
 ( والطران ) بكسر الطاء وبالراء المهملةين وآخره زائى مجة علم الثوب ( والقتل )  
 بفتح الفاء ما يصنع بالطراف الثياب بحرا وكتان ( والجل ) اي اجرة جل المبيع  
 من مكان الى مكان برا او بحرا ( وسوق القتم والسمسار ) لان العرف جار بالمقاي  
 هذه الاشياء رأس المال في عادة التجار والاصل فيه ان كل ما يزيد في البيع او في  
 كالصنع والجل يلحق به وما لا فلا وقيد بالاجرة لانه لو فعل شيئا من ذلك بيده  
 لا يضمنه وكذا لو تطوع تطوع بهذه او باعارة وكذا يضم بتخصيص الدار  
 وطى التروكزى الانهار والقناة والسنة والكراب وكسح الكروم وسقيها  
 والزرع وغرس الاشجار وفي البحر نقلا عن المحط يضم طعام المبيع الاما كان  
 سرفا وزيادة فلا يضم وكسوته وكراه واجرة الخزن الذى يوضع فيه واما اجرة  
 السمسار والدلال فقال الرزبلى ان كانت مشروطة في العقد تضم والا فلا كثرهم  
 على عدم الضم في الاول ولا تضم اجرة الدلال بالاجماع انتهى وهو ناسخ  
 فان اجرة الاول تضم في ظاهر الرواية وفي الدلال قبل لا تضم والمرجع العرف  
 كافى الفتح ( لكن يقول ) بعد ضم اجرة هذه الاشياء ( قام على كذا لا )  
 يقول ( شريته ) بالاجماع نحرز عن الكذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه  
 يقول ذلك وكذا اذا رقم على الثوب شيئا وباعه برقه فانه يقول برقه كذا  
 ( ولا يضم نفقه ) اي نفقة نفسه اي المانع ( ولا ) يضم ( اجرا الراعى والطبيب  
 والمعلم وبيت الحفظ ) لعدم العرف بالحاقه اطلاق في التعليم فشمل تعليم العبد  
 صناعة او قرآنا او شعرا او غناء او عرية وفي المستوط اضاف في ضم المنفق  
 في التعليم الى انه ليس فيه عرف ظاهر حتى لو كان في ذلك عرف ظاهر لحقه  
 رأس المال كافى الفتح ولذا لا يلحق اجرة الرابض والبطان والفسداء في الجنابة  
 وجعل الايق لتدبرته والحمامة والختان لعدم العرف وكذا لا يضم مهر العبد

من الامة اوزوجها والسيدى يؤخذ في الطريق الطريق لا يعلم  
 اذا كان اخص حرك به العادة ( فان طهر المشرى خيانة ) الباع ( في المراجعة )  
 عية الهنة او ما زاد الباع او شكوه عن اللبن وهو المختار وقيل لا يثبت الاقرار  
 ان يثبت المشرى ( في اخص بكل منه ) وهو المسمى ( اوترك ) اي المبيع ان ارى  
 التزل ( وان ) طهر الخيانة ( في التولية خط ) اي المشرى ( من عند قدر الخيانة )  
 عند الامام ( وهو ) اي الخط ( الفيساس في الوضعية ) يعني اذا كان خيانة في  
 الوضعية اما اذا كانت خيانة بوحيد الوضعية معها فهو المختار وهذا قدس قول  
 الامام لانه لو اعتبر ملائمة من الثمن لما بقي ثوابه لانه زائد على الثمن الاول فلو كانت  
 مراجعة بخلاف المراجعة لانه لو اعتبر فقد المسمى لا يلزم الانقلاب بل مراجعة  
 كما كانت فاعتبر المسمى مع المختار في خيانة المراجعة لغوت الرضاء وان يثبت في خيانة  
 التولية ثلاثا فبالمراجعة فبمعين الخط في خيانة التولية ( وعند ان يوضح  
 خط فيها ) اي في المراجعة والتولية ( قدر الخيانة مع خصتها ) اي خصبة  
 الخيانة ( من الرمح ) في المراجعة مثلا اذا قال اشترت هذا الثوب بعشرة فباعه  
 بمراجعة بمائة عشرة ثم ظهر ان الباع كان اشتره بمائة خط قدر الخيانة  
 وهو درهمان ومخيط من الرمح ما يقابل قدر الخيانة وهو درهم واحد فبالمراجعة  
 الثوب باثنى عشرة درهما اذا قلنا التولية والمراجعة اصل فبثني على العقد الاول  
 لينتهي الاصل الذي هو التولية والمراجعة ( وعند تجديد ) بين المراجعة كل  
 الثمن وتركه ( فيها ) اي في المراجعة والتولية اذا لم يكن الثمن على شراء مجهول  
 والثمن المسمى معلوم والمعلوم اول من المجهول فاعتبر فيها المسمى الا انه  
 مخير للمز من عدم الرضى ( فلو هلك ) المبيع بعد ان يور المختار في المراجعة ( قل  
 الرد ) الى الباع ( او امتنع الفسخ ) يحدث ويجمع الرد ( لزم كل الثمن )  
 المسمى وسبقه المختار ( اطلاقا ) قال في الهداية يلزم جميع الثمن في الروايات  
 الظاهرة لانه مجرد خيار لا يقابل شي من الثمن كخيار الرتبة والشرط بخلاف  
 خيار العيب لانه مطالبه بتسليم القات فبسط ما يقابل منه ثم يخرج المسمى  
 وفي الكافي وعن محمد بن المشرى رد فدية المبيع ويرجع على الباع بثلث البد  
 بناء على اصيله في اقامة القيمة مقام المبيع في الخلف انتهى فعلى هذا ان قوله  
 انه قال ليس في محله تدبر ( وثمن شرى شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم شرى  
 هذا الثوب ) ثانيا بعشرة راجع على خمسة ( يعني يبعه من المراجعة على خمسة  
 ويقول قام على خمسة ) وان مخرجه ثانيا بخمسة لاراج ( يعني اذا استمرق  
 الرمح الثمن لا يبعه من المراجعة اصلا عند الامام ) وعندهما راجع على الثمن الاخير  
 مطلقا ) مشوا استمرق الرمح الثمن كما في الثانية ولا كما في الاولى لان الاخير عند

مجزئ منقطع الإحكام عن الأول يجوز بناء المراجعة عليه كما إذا حصل ثالث  
 بان باع المشتري من أجنبي ثم باع المراجعة من البايع ثم اشتراه الأول منه فإنه  
 منه مراجعة على الثمن الأخير وله أن يشبهه حصول الربح الأول بالعقد الثاني  
 بثلاثة بنوك كما قد يبعد ما كان على شرف الزوال بالظهور على عيب والشبهة  
 كالمسألة في بيع المراجعة احتياطاً ولهذا لا يجوز المراجعة فيما أخذ بالصلح لشبهة  
 الخطأ فيه كافي التبيين وفي البحر نقلاً عن المحيظ أن ما قاله الإمام أولئك وما قاله  
 أرفق (وإن اشترى ما ذون مديون بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر)  
 (أوبالعكس) بان اشترى المولى بعشرة مثلاً وباعه من عبده المأذون المستغرق  
 بالدين خمسة عشر (برايح) السيد في الأولى والعبد في الثانية (على عشرة)  
 فيقول قام على بعشرة لأن هذا العقد وإن كان صحيحاً في نفسه فيه شبهة  
 العدم لأن العبد ملكه وما في يده لا يخاف عن حقه فاعتبر عند ما في حق المراجعة  
 وفي الاعتبار للبيع الأول فيصير كان العبد اشتراه للمولى بعشرة في الفصل  
 الأول وكانه يباعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الأول والمكاتب كلما ذون  
 لوجود النية بل كل من لا تقبل شهادته له كالأصول والفروع وأحد الزوجين  
 وأحد المتفوضين كذلك وحالها فاعداً العبد والمكاتب وتقيده بالمديون  
 اتفاقاً لمسلم حكمهم غيره بالأولى لوجود ملك المولى في اكتسابه كافي البحر وفيه  
 كلام لأن التقييد ليس بانفاسي بل للحق في الشراء قال الفقيه أبو الليث فإن كان  
 العبد لأدين عليه فالشراء الثاني باطل لأن العبد إذا كان لأدين عليه فإنه لولاه  
 كافي أكثر الكتب تدبر هذا إذا لم يبين أنما كان بين أنه اشتراه من عبده المأذون  
 أو من مكاتبه أو بين أنه اشترى من المولى يجوز بيعهم مراجعة كما في النقابة فلي  
 هذا لوقال إلا أن يبين المكان أولى (والمضارب بالنصف أو شري) بمال المضاربة  
 شيئاً (بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر يرايح رب المال على اثني عشر  
 ونصف) فيقول قام على باثني عشر ونصف هذا عتداً لأن كل واحد منهما  
 يستفيد ملك البد بهذا العقد وإن لم يستفد ملك الرقبة فيعتبر العقد مع شبهة  
 العدم لأن المضارب وكيل عن رب المال في البيع الأول من وجه فيجعل البيع  
 الثاني عتداً في حق نصف الربح وعند زفر لا يجوز بيع رب المال من المضارب  
 ولا بيع المضارب منه لأنه لا يندام الربح لأن الربح يحصل إذا بيع من الأجنبي إذا البيع  
 تملك مال بمال غيره وهو يشتري ماله بماله (ويرايح) من يربد المراجعة (بالبان)  
 أي من غير يربان أنه اشتراه سليماً بكذا من الثمن فتعيب عنده أما بان نفس العيب  
 التأم به فلا بد منه الثلاث يكون فاشاً له الحديث الصحيح من غش فليس من  
 كافي البحر (أو أهورت المبيعة) بآفة سواوية أو بصنع البعثة (أو وطلت وهي)



والحال انها (شبه) قولهم صوما الوطى سوماً كان الوطى مولاهم او فخره  
ولذا في اصيد اليه قول (او اسباب الذوب قرين وار) اي قطع وار (وحرف  
وار) لا يجمع ما يقابل الشيء قائم اذ كانت وصف فلاية له شيء من الشيء اذا كانت  
بلا صفة ولذا لم يزل في هذا البائع قول قصص المشتري لا يمسقط باعها شيء  
من الشيء الا ان المشتري بالخيار ايجده بكل الشيء او تركه وكذا مسافع النسيج  
لا يقابلها الشيء وعند زهر وهو قوله الشاعري ورواية عن ابن يوسف رجب  
البيان لاجل المقصود في صورة الامور اما في صورة وطى الثوب والاختلاف  
وقال ابو الليث وقول زفر اجوده فيه تأخذ وريجه في القمح ومن احمد انه ان نفسه  
قدر الآية ان انسان فيه لا يبعده من احمد للبيان وبذلك كلامه انه لو لم يمسقط  
النسيج بامر الله لا يجب عليه ان يبيع بالاولى انه اشتراه في حال غلته وكذا  
لو اصفراوت اطول مكة او توسخ كما في البحر (وان فقلت عنيهما) بما اشترى  
العير سوماً فقامها المولى او الاجنبي بامر المولى او بدونه (او وطناً وهي بكرة)  
سوماً كان الوطى مولاه او غيره (او تكسر الثوب من طيبته او بشرة لزم  
البيان) لما فيه من اربعة بشرط ان يبين العيب بحيث احس به عليه من بعض  
المسح وهو العذرة والعين لان ازالة العذرة واخراج العين عند كونهما في اكل  
والا يملك بيع الباقي كل من اجمد وتولية انا لا وضائق اذا كانت مقصودة  
بالانلاف بشارتها خاصة من الشيء ولا خلاف انما اذا قامها الاجنبي فوجب  
البيان اخذ ارشها او لانه لما دعا الاجنبي اوجب عليه ضمان الارش ووجوب  
ضمان الارش سبب لاخذ الارش فاحذ حكمه فاقع في الهداية من البعيد  
بقوله وخذ للمشتري ارشده اعني كافي القمح ولما قلنا بمسح العير لانه اذا دعا  
بذل نفس المبيع فهو بمنزلة ما لو تبت يا فدي بتمارية (وان اشترى بدسنة ورائج  
لا يبين خير المشتري) اي من اشترى قوماً بدسنة وباعه ربيعاً واحداً حالاً  
ولم يبين ذلك فلم المشتري حياته بصبر بخيرا ان شاء ورده وان شاء فله لان  
للاجل شبهها بالمبيع الا ترى انه يراد في الشيء لاجل الاجل والشبهة في هذا المعنى  
بالحقيقة احتياطاً فصار كانه اشترى شيئاً وباع احدهما من اجمد بينهما  
(ما تلفد) اي المشتري المبيع (ثم لم يزم كل منهما) المسمى ادايس له الاولانية  
الرد ولارد مع الاملافي واوعر بالتلف لكان اولى لان حكم الاتلاف يعلم من حكم  
التلف بالاولى بخلاف انعكس كما في البحر (وكذا التولية) يعني لو اشترى بدسنة  
وولاه لابن ثم علم المشتري الحياة خبر لان الحقيقة في التولية منها في المراجعة  
لا يثبتها على الشيء الاول كافي المراد وغيره لكن ينبغي ان يرد قوله وكذا التولية  
الى جميع ما ذكره للمراجعة فلا بد من انسان في التولية ايضا كما في البحر

(وإذا اشترى ثوبين بصفة كذا بخمسة كره بيع أحدهما مرا بصفة بلا بيان)  
 أي من غير بيان أنه اشتراه بخمسة مع ثوب آخر لأن الجيد قد يضم إلى الردي  
 لتزويج وهذا عند الامام (وقال لا يكره) قبل بثوبين لأن المشتري لو كان مما يكال  
 أو يوزن أو يعد يجوز بلا كراهة اتفاقا وقيد بقوله بصفة لأنه لو كانا بصفقتين  
 يجوز أيضا اتفاقا وقيد بكلا بخمسة إذ لو بين ثمن كل واحد منهما لا يكره اتفاقا  
 وقيد بخمسة لأنه لو باعه بالثمن لا يجوز اتفاقا وقيد المراجعة ليس الاحتراز  
 عن التولية لأنها في الحكم كذلك بل لأنه لو باعه مطلقا لا يكره اتفاقا (ومن ولي)  
 أي باع شيئا بالتولية (بما قام عليه) أو بما اشتراه (ولم يعلم مشتربه قدره) بكم قام  
 عليه في المجلس (فسد) البيع لجهالة الثمن وكذا المراجعة (وان علمه) أي علم  
 المشتري قدره في المجلس (خير) بين أخذه وتركه لأن الفساد لم يتقرر فإذا حصل  
 العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كئخير القبول إلى آخر المجلس  
 فإن علم بعد التفرق يتقرر الفساد وفي الثوير لارد بغبن فاحش في ظاهر  
 الرواية وبقي بالردان غره والالا وتصرفه في بعض المبيع غير مانع منه

### (فصل)

في بيان البيع قبل قبض المبيع والتصرف في الثمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك  
 وجه إيراد الفصل ظاهر لأن المسائل المذكورة فيه ليست من باب المراجعة ووجه  
 ذكرها في بابها للاستطراد باعتبار تقيدها بقيد زائد على البيع المجرد (لا يصح  
 بيع المنقول قبل قبضه) لتهيئه عليه السلام عن بيع مالم يقبض ولأن فيه غرر  
 انفساخ العقد على اعتبار الهلاك بخلاف هبته والتصدق به واقراضه قبل  
 القبض من غير البائع فإنه صحيح عند محمد على الأصح خلافا لابن يوسف  
 وأما كتابة العبد المبيع قبل القبض موقوفة وللبائع حبسه بالثمن وإن نكده نفذت  
 كافي التبيين ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل القبض فهو موقوف وأما تزويج  
 الجارية المبيعة قبل قبضها فجاز بدليل صحة تزويج الابن وأما الوصية به قبل  
 القبض وصحيفة اتفاقا وإطلاق البيع شامل للأجارة والصلح لأنه بيع وقيد  
 بالمنقول لأنه لو كان مهورا أو ميراثا أو بدل الخلع أو العتق عن مال أو بدل الصلح  
 عن دم العبد يجوز بيعه قبل القبض بالاتفاق والأصل أن كل عوض ملك بعقد  
 ينسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا يفسد في البحر  
 (و يصح في العقار) أي يصح بيع عقار لا ينحشى هلاكه قبل قبضه عند الشيخين  
 (خلافا لمحمد) وهو قول زفر والشافعي عملا بإطلاق الحديث واعتبارا  
 بالمنقول ولهما أن ركن البيع صدر عن أهله في محله ولا غرر فيه لأن الهلاك

بالاعتبار نادر حتى اذا تصور هلاكه قل القرض لا يجوز بيعه بان كان على شط انهر  
 او كان البيع علوا فعلى هذا اوقف بلا يشترى هلاكه قل القرض كما قبلنا انكل  
 اول تدبر بخلاف المقول والبرر المهي عرر اسماح العقد والحديث معلول به  
 عملا بل لائل المواز وانما عبر بالصحة دون العاد والروم لان القاذ والروم موقوفان  
 على نقد الثمن او زكاة التسابع والاقله تابع اوطاله بخلاف ما لا يقبل القرض  
 كالمق والندبر والاستيلاء كما في العر (ومن اشترى كلبا كلبا) اى بشرط  
 الكل (لا يجوز له) اى للشترى (منه ولا ياكله حتى يكله) ثانيا لقوله  
 عليه السلام اذا اشعت ما كتل واذا نعت فكل ولا تحتل العاط في الكل الاول  
 اذ عا ينقض او يريد مال يادة للنابع فمصر التصرف في مال الغير حراما فيحت  
 الاحراز لكونه ر بوب بخلاف ما اذا اشترى محارفة لان الكل له ولم يذكر فساده  
 السع ووص في الجامع للصغر على حسابه وفي القح قسلا عن الاجتماع الصغير  
 او اكله وقد قضه بلاك كل لان قال له اكله حراما لانه اكل ملك معه الا انه لم  
 لتوك ما امره من الكيل وكان هذا الكلام اصلا في سائر البيات معا فامدا  
 اذ اقصها فذلكها فاكلها وقد تقدم انه لا يحل اكل ما اشترى فامدا وهذا بين  
 ان ليس كل ما لا يحل اكله اذا اكله ان يقال فله اكل حراما (وكفى كيل السابغ  
 بعد العهد محصرته) اى محضرة المشتري لان السع صار معا وتحمق  
 السلم (وهو الصحيح) رد لما قيل شرط كيلان كيل السبع بعد العهد محضرة  
 المشتري وكيل المشتري دل التصرف به قيديه بالعقد ومحصرته المشتري لانه اذا  
 كاله قبل العهد مطلقا وبعده في غيبة المشتري لا يكون كافيا كما في البصر  
 (ومثله) اى كل الكيل (الورى والعدي) غير الدراهم والدينار اى  
 اى لا يبعه ولا ياكله حتى يرثه او يبعه ثانيا ويكنى ان وزنه او عدده بعد البيع  
 محضرة المشتري وفي المحتى او اشترى العدو عددا كالورى لمزومة الزيادة عليه  
 هذا عند الامام في اظهار الواجب وعده انه كالمدرع وهو قوله لا يبعه ليس  
 من ال بويات فعلى هذا يلزم للمص التفصيل تدروا عا قسما بالمشترى الدراهم  
 والدينار لانهما محور التصرف فيهما بعد الفص قبل الوزن كما في الايضاح  
 هذا كله في غير مع التعاطى اما هو فلا يحتاج الى وزن المشتري ثانيا وان صار  
 يما يانقض بعد الوزن وفي الخلاصة وعليه المشرى (لا المدرع) اى لا يحرم  
 بل يجوز بيعه والتصرف فيه قبل اعادة المدرع بعض الفاضلان الزيادة له  
 اذا السدراع وصف في التوب والاعمال النسخ المسما بوجع بغيره وقد استعمل  
 بعه بخلاف المقدر وفي الدين هذا اذا لم تقسم اكل دراع ثانيا وان سمي  
 فلا يحل له التصرف فيه حتى يدرع (وصحح التصرف في الثمن) مسع وهيبه

واجارة ووصية وتلك ممن عليه يعرض وغير عوض ( قبل قبضه ) سواء كان  
 بالاعتين كالنقود او بما يتعين كالملك والموزون حتى لو باع ابلا دراهم او بكر  
 من خنطة جاز ان يأخذ به له شيئا آخر لان المطلق للتصرف وهو الملك قائم  
 والمتابع وهو غير الانفصاخ بالهلاك منتف لعدم تعيينها بالتعيين اى فى  
 النقود بخلاف المبيع كى ما فى الغاية وغيرها لكن المدعى عام وهو التصرف  
 فى الثمن قبل القبض جاز مطلقا سواء كان مما لا يتعين او مما يتعين كما مر  
 والدليل هو انه غرر الانفصاخ بالهلاك لعدم تعيينها بالتعيين  
 فيكون الدليل اخص من المدعى تدر ( والخط منه ) اى صح حط البائع  
 بعض الثمن ولو بعد هلاك المبيع لانه بحال يمكن اخراج البطل عما يقبله لكونه  
 اسقاطا والاسقاط لا يستلزم ثبوت ما يقبله فيثبت الخط فى الحال ويلحق باصل  
 العقد استنادا وفيه اشارة الى ان خط كل الثمن غير ملحق بالعقد اتفاقا ( و )  
 صح ( الزيادة فيه ) اى فى الثمن ( حال قيام المبيع ) ان قبل البائع فى المجلس حتى  
 لو زاده قابض حتى يفرقا بطلت الزيادة كفى الهداية وغيرها فعلى هذا الوعيد به  
 لكان اولى لانه مما لا بد منه ( لا بعد هلاكه ) اى المبيع فى ظاهر الرواية اذ لو هلك  
 المبيع او تغير بتصرف المشتري فيه حتى خرج عن اطلاق اسمه عليه كبرطحن  
 او خرج عن محلبة المبيع كعبد دبر لا تجوز الزيادة اذ ثبتوها ملحوظ فى مقابلة  
 الثمن وهو غير باق على حاله فلم يتصور التقابل فيه ( وكذا ) صح ( الزيادة  
 فى المبيع ) او زعم البائع دفعها ان قبل المشتري ذلك لانه تصرف فى حقه ومملكه  
 ويلحق بالعقد فيصير حصة من الثمن حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط  
 حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شئ بها لكانها  
 قبل القبض وكذا اذا زاد فى الثمن عرضا كما لو اشتراه بمائة وتقابض ثم زاده  
 المشتري عرضا قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم بنفسه العقد فى ثلثة  
 ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع فتصح بعد هلاكه بخلاف الزيادة فى الثمن  
 كفى البحر وقال يعقوب باشا وههنا كلام وهو ان الظاهر من الكافي ان الزيادة  
 بعد تلف المبيع سواء كانت فى الثمن او فى المبيع تصح فى رواية ولا تصح فى ظاهر  
 الرواية لان الزيادة تغير العقد من وصف الى وصف فتستدعى قيام العقد وقيامه  
 بقيام المبيع وذكر فى بعض شروح الجامع الصغير ان الزيادة فى المبيع او الثمن  
 انما تجوز اذا كان المبيع قائما ولا يجوز لو كان المبيع هالكا فبين هذا وبين ما ذكر  
 منافاة فليتأمل فى التوفيق ( ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك ) اى استحقاق البائع  
 والمشتري بكل الثمن والمبيع والزائد والمزاد عليه فالزيادة والخط يلحقان باصل  
 العقد عندنا وقال صدر الشريعة ويمكن ان يراد انه اذا استحق مستحق المبيع

او الثمن فالاستحقاق يتعاقب جميع ما يقابل من المزيّد والمزبد عليه فلا يكون الرأب  
 صلة مبتدأة كما هو عند عيب زهر والبساقى انتهى واعترض عليه صاحب  
 الدرر بأنه لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاستحقاق على الدعوى والهيئة ما ادعى  
 المستحق بمجرد المزيّد عليه وانتهى اخذه واراداه مع الزيادة وانتهى اخذه وكذا  
 ان ادعى الزيادة فقط ثم ان حكم الاستحقاق يظهر في التولية والمراجعة فليأمل  
 ( فابرايم ويولى ) هذا تفريع على صحة زيادة الخط وعلى الحاقهما بأصل  
 العقد ( على الكل ان زيد وعلى ما بقى ان حط ) لان كلا من الزيادة والتقصير  
 متحقق بأصل العقد فتعتبر المراجعة والتولية بالشيء اليه ( والشعاع بأصله بالأقل  
 في العصلين ) اى فصل الزيادة على الثمن وفصل الخط عنه وان كان مقتضى  
 الاطلاق بالأصل ان يأخذ بالكل في صورة الزيادة لان حقيقه يتعاقب بالعقد الاول  
 وفي الزيادة ابطاله وليس انهما ابطاله ( ومن قال بيع عبدك من زيد بالف على  
 اى ضمان كذا ) اى مائة مثلاً ( من الثمن سوى الالف اخذ ) اى مول العبد  
 ( الالف من زيد والزيادة منه ) اى من الضمان لان الزيادة المشروطة جعلت  
 من الاصيل المقابل للبيع فكأنه التزام بعض ما ورد عليه العقد من الثمن فيؤخذ  
 منه ( وان لم يقل من الثمن ) والمبئلة بمحالها ( فالالف على زيد ) لانه بمن العبد  
 ( ولا شيء عليه ) من الثمن على المقابل لانه لم يزد فان قيل فكيف لاشي عليه  
 وعبارته صريحة بالصمان فكأن معنى الكلام على انه قال بيع عبدك من زيد بالف  
 على اى ضمان سوى الالف فاضمان انن تخرج متعلق بالثمن فلا شيء عليه  
 من الثمن هذه المسئلة من تعارض زيادة الثمن وفي ذكرها فائدة جوارها من الاجبى  
 ايضا واهذا ذكرها المص في هذا الباب ولقد اصل ولم يذكر صاحب الهداية  
 بل اوردها بعد السلم ( وكل دين اجل بأجل معاوم صح ما جيله ) وان كان حالا  
 في الاصل لان المطالبة حقه وله ان يؤخره سواء كان بمن مبيع او غيره فبدتيرا  
 على من له عليه الا ترى انه يملك اراءه مطلقا فكذا موقفا ولا بد من قبوله من عليه  
 الدين فلو لم يقبله بطل التأخير فيكون حالا ويصح قبله بالأجل بالشرائط  
 كما في البهر ( الا القرض ) استثناء من قوله وصح تأجيله اى فلا يصح تأجيله  
 لكونه اعادة وصلة في الابتداء ومعوضة في الانتهاء ، فلى اعتبار الابتداء لا يلزم  
 التأجيل فيه كما في الاعادة الجبر في التبرع وصلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه  
 يصح بيع الدراهم بالدراهم تسبئة وهو ربوا وى الظاهر من القرض المحمود  
 يجوز تأجيله وقصل صاحب التوير مسئلة القرض لكثرته الاحتياج اليها  
 في المعاملات فقال القرض هو عقد مخصوص برد على دفع مال بمثل رد ماله  
 وصح في مثلى لافى غيره فصح استقراض الدراهم والدينار وكذا ما يكال

او وزن او بعد متقاربا فصح استنقراض جوز وبيض و لجم استنقراض طعاما  
 بالعراق فاخذه صاحب القرض بمكة فباعه قيمته بالعراق يوم اقترضه عند ابي  
 يوسف وعند محمد يوم اختصما وليس عليه ان يرجع الى العراق فيأخذ طعامه  
 ولو استقرض الطعام ببلد فيه الطعام رخيص فباعه المقرض في بلد فيه الطعام  
 غال فاخذه الطالب بحقه فليس له ان يحبس المطلوب ويؤمر المطلوب بان يوثق  
 به حتى يعطيه طعامه في البلد الذي استقرض فيه استقرض شيئا من الفواكه  
 كبلال او وزنا فلم يقرضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخير ه  
 الى محي الحديث الا ان يراضيا على القيمة وبذلك المستقرض القرض بنفس  
 القبض عند الشيخين خلافا لابي يوسف اقترض صديقا فاستهلكه الصبي  
 لا يضمنه وكذا المقنوه ولو عبدا محجورا لا يؤخذ به قبل العتق وهو كالودعة  
 استقرض من آخر دراهم فاته المقرض فقال المستقرض القهس في الماء فاقاها  
 لا شيء على المستقرض والقرض لا يتعلق بالجائر من الشروط والفاصد فيها  
 لا يطله ولكنه يلغو شرطه رد شيء آخر فلو استقرض الدراهم المكسورة على  
 ان يؤدي صحيفا كان باطلا وعليه مثل ما قبض ( الا في الوصية ) فهو استثناء  
 من المستثنى يعني اذا اوصى ان يقرض من ماله ألف درهم فلانا الى سنة يجوز  
 من الثالث ويلزم ولا يطالب حتى تمضي المدة لانه وصية بالتبرع والوصية بتسليم  
 فيها نظرا للموصى الا ترى انها تجوز بالخدمة والسكنى وتلزم ( ولا يصح التأجيل  
 الى اجل مجهول متفاحش ) الجهالة ( كهبوب الرمح ) ونزول المطر ( لا  
 ولا يصح في المقاربات كالحصاد ونحوه ) كما جاز ذلك في الكفالة

### ( باب الربا )

وجه مناسبتة المراجعة ان في كل منهما زيادة الا ان تلك حلال وهذه حرام  
 والحل هو الاصل في الاشياء فقديم ما يتعلق بتلك الزيادة على ما يتعلق بهذه  
 والربوا بكسر الزاء والقصر اسم من الربوا بالفتح والسكون فلامه واو ولذا قبل  
 في النسبة ربوي وفتحها خطاء وفي المصباح الربوا الفضل والزيادة وهو مقصور  
 على الاشهر وليس المراد مطلق الفضل بالايجاع وانما المراد فضل مخصوص  
 فلذا عرفه شرعا بقوله ( هو فضل مال ) اي فضل احد المتجانسين على الاخر  
 بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن ففضل قفيزي شعير على قفيزي ر لا يكون  
 ربوا ( خال ) ذلك الفضل ( عن عوض ) قيد به ليخرج بيع كبر وكبر شعير  
 بكري وكري شعير فان الثاني فضلا على الاول لكنه غير خال عن العوض  
 نصرف الجنس الى خلاف جنسه بان يباع كبر بكري وشعير وكبر شعير بكري

( شرط ) بجهة فعلية صفة لفصل مال أى شرط ذلك الفصل ( لإحدى  
العاقدين ) أى المايعة أو المعرضين أو الراغبين للاحتراز عما إذا شرط لغيرهما  
وفى الأصلح فى أحد الدنان وأما فى لأحد العاقدين لأن العاقد قد يكون وكيل  
وقد يكون فصولاً والمعتبر كون أفضل للبايع أو للشترى انتهى لكن عند الوكيل  
عند الموكل وعند الفصول يتوقف على قول المالك فيصير العاقد حقيقة  
الموكل أو المالك فلا حاجة إلى التبديل ندر ( فى ما وصية مال بمال ) قيد بها  
للاحتراز عن هذه نموس زائد ويدخل فيه ما إذا شرط حبة من الاستماع بالرهن  
كالاستخدام وأركوب ولزراعة والنس واكل الثمران الكل دوا حرام  
كما فى الههستانى ( وعلمته ) أوجب المائنة إلى يلزم عند فواتها الربوا  
وفى اصطلاح الأصول الملة ما يضاف إليه ثبوت الحكم لا واسطة يخرج  
الشرط لاه لا يضاف إليه ثبوته والسبب واللامنة وعلة العلة لا بها بالواسطة  
( القدر ) لغة كونه شئ مساوياً لغيره بلا زيادة ولا نقصان وشراً إلى يساوى  
فى لمعار الشرعى الموح للمائنة الصورية وهو الكيل والوزن ( والجس )  
أى مع اتحاد الجنس فى العوصين فالعلة بمجموع الوصفين عندنا لأن الأصل فيه  
الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام الخطئة بالخطئة مثلاً بمنزل يداسد  
والعصل ربوا وعدا لأشياء السنة الخطئة والشعر والتمر والمخ والذهب والمضنة  
أى يعموا مثلاً بمنزل أوبع الخطئة بالخطئة مثلاً بمنزل جندف المصافي وأقيم  
المصافي الله مقامه وأعرب بأعرابه ومثل حبره والأكال الامس للوجوب والبيع  
مباح صرف الوجوب إلى رعاة المائنة كما فى قوله تعالى وإن منة وضة تحت  
صرف الاتحاب إلى القرض فصار شرطاً للرهن والمائنة بين الشريئين يكون  
باعتبار الصورة والمعنى معاً والقدر يسوى الصورة كما بيناه والجسسية يسوى  
المعنى فبظهر الفصل الذى هو الربوا ولا يعتبر الوصف لقوله عليه السلام  
حدها ورد بها سواء ( حرم ) تعري على كونه العلة القدر والجنس ( بيع  
الكيلى والوزنى تجسد ) كسج الخطئة بالخطئة والذهب بالذهب مثلاً  
( متفاضلاً ) لوجود الربوا فى ذلك ( أو بسنة ) أى داخل لما فى ذلك شبهه  
الفضل إذا قد خير ( ولو ) وصلية ( غير مطعوم ) حلالاً للشافعى فإن علة  
الربوا عنده الطعم فى المطعومات والتمسك فى الآباء والجسسية شرط لعمل العلة  
عملها حتى لا تشمل العلة المذكورة عنده الأعد وجود الجسسية ( كالحص )  
من المكبلات ( والحديد ) من الموروثات والطعم غير معتبر عندنا ( وحل ) بيع  
ذلك ( مثلاً بعد القايض أو متفاضلاً غير معين كحفنة بحفنين ) لا تنافي بجران  
الكيل وما دون نصف صاع فهو فى حكم الحفنة لاه لا تقدر للشرع

بمادونه. وأما إذا كان أحد البدلين يبلغ حد نصف الصاع أو أكثر  
 والآخر لم يبلغه فلا يجوز كذا في النسابة ( ويضمة بيضتين  
 وعرة بمرتين ) وحاصله أن ما لا يدخل تحت المقياس وهو الكيل والوزن  
 أما قلته كالخفنة والخفتين والتمر والتمرين وأما لكونه عدديا لا يباع بالمقياس  
 السريع كالبيضة والبيضتين والجوزة والجوزتين يحتمل البيع متفاضلا لعدم  
 جريان القدر والمقياس فلا يوجد المساواة فلم يغير الفضل وبقي على الأصل  
 وهو الحل عندنا خلافا للشافعي لوجود حلة الحرمة وهي الطعم مع عدم  
 النقص وهو المساواة فيحرم لأن الأصل عنده الحرمة ( فإن وجد الوصفان )  
 أي الكيل أو الوزن مع الجنس ( حرم الفضل ) كقفير بـ بقفيرين منه ( و )  
 حرم ( النساء ) ولو مع التساوي كقفيرين بقفيرين منه أحدهما أو كلاهما  
 نسيئة لوجود العلة ( وإن عدما ) أي كل منهما ( خلا ) أي الفضل والنساء لعدم  
 العلة الموجبة المحرمة إذا أصل الجواز والحرمة بعارض فيجوز ما لم يثبت فيه  
 دليل الحرمة ( وإن وجد أحدهما فقط حل التفاضل ) كما إذا بيع قفير حنطة  
 بقفيرين شعييرين أي حل الفضل فإن أحد جزئي العلة وهو الكيل موجود  
 هنا دون الجزء الآخر وهو الجنسية وان بيع خمسة أذرع من أثواب الهروي  
 بستة أذرع منه بدايد حل أيضا لأن الجنسية موجودة دون القدر ( لا النساء )  
 أي لا يحل النساء في هاتين الصورتين ولو بالتساوي وذلك لأن جزء العلة  
 وإن كان لا يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة في الربوا والشبهة في باب الربوا  
 ملحقة بالحقيقة لكنها أدون من الحقيقة فلا بد من اعتبار الطرفين في النسيئة  
 أحد البدلين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى مرجحا لتلك  
 الشبهة فلا يحل وفي غير النسيئة لم تعتبر الشبهة لما قلنا إن الشبهة أدون من الحقيقة  
 على أن الخبر المشهور وهو قوله عليه السلام إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف  
 شئتم بعد أن يكون بدايد يورث ما قلنا وعند الشافعي أن الجنس بانقراذه لا يحرم  
 النساء كما في شرح الوقاية ثم فرعه بقوله ( فلا يصح سلم هروي في هروي )  
 لوجود الجنس والنساء في السلم فيه ( ولا ) سلم ( بـ في شعير ) لوجود القدر مع  
 النساء ( وشرط التعيين والتفاضل ) في المجلس ( في الصرف ) لقوله عليه السلام  
 الفضة بالفضة هاء وهاء معناه خديدا يبدل والمراد به القبض كني بها عنه لأنها  
 آتية ( و ) شرط ( التعيين فقط في غيره ) في غير عقد الصرف من الربويات  
 ولا بشرط التفاضل في بيع الطعام بمثله عينا حتى لو باع برابري بعينيهما وتفرقا  
 قبل القبض جاز عندنا خلافا للشافعي وأما قلنا بمثله إذا تفاضل لا يجوز  
 اتفاقا وأما قلنا عينا إذا لم يكن معينا لا يجوز اتفاقا أما عندنا فلم يعدم العينية



وأما عندنا فلم يمتدح ولا يذم في قوله عليه السلام الظلمة ما يظلمهم بما يريد ولأنه  
 أولم يفتى في الخس بتمام القطن فيوجد في القطن الأول من مرة فيفتق  
 شبهة الزبوا لئلا يمتدح مع متين فلا يشترط فيه القطن كأشوب وهذا لأن العامة  
 المطلوبة إنما هو التمكن في التصرف فيه وترتب ذلك على التمكن بخلاف  
 الصرف لأن القطن فيه لشبهته به ومعنى قوله عليه السلام يأبى حيثما  
 لما رواه جماعة من الأصحاب كذا وتماثلت له من لا يمتدح تعاوناً في مال عرفاً  
 بخلاف القند والأجل (وما نص) على صفة التجهول (على تحريم الزبوا فيه)  
كَيْلًا وهو كَيْلُ أَيْدَا كَامِرٍ وَالتَّجْمِيرُ وَالتَّجْمِيرُ وَالتَّجْمِيرُ وَالتَّجْمِيرُ  
 أَيْ تَحْرِيمُ الزُّبْوَانِ (وَرَوَاهُ وَزْنًا أَيْدَا كَالذَّهَبِ وَاللَّعْنَةُ وَلَوْ) وَصَلَهُ  
(تَعْرِيفٌ لِحُكْمِهِ) لَأَنَّ النَّصَّ وَالْمَطْلُوعَ مِنْ الْعَرَفِ وَالْأَقْوَى لَا يَتْرُكُ بِالْأَدْنَى  
(وَمَا لَانَصَ فِيهِ) أَيْ فِي كَوْنِهِ كَيْلًا أَوْ زِيَادَةً (حُلٌّ عَلَى الْعَرَفِ كَقَبْرِ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ)  
 مِنَ التَّرَالِ الْعُضَّةِ لِأَنَّ الشَّرْعَ اعْتَصَرَ سَادَةَ النَّاسِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا رَأَى  
 الْمُؤْمِنُونَ حَسَابًا هُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هُوَ يَحْمِلُ عَلَى سَادَةِ أَهْلِ  
 الْحِجَارِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْنَا ذَلِكَ فِي نَصَابِ الزُّكُوفِ وَالتَّكْفَارَاتِ  
 لِأَنَّ الْأُمَّةَ اخْتَمَتْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي الْبَاعَاتِ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ يُعْتَرِ الْعَرَفَ  
 عَلَى خِلَافِ الْمَطْلُوعِ عَلَيْهِ الْإِصْلَاحُ لَأَنَّ النَّصَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَكَانِ الْعَرَفِ وَقَدْ تَبَدَّلَ  
 فَيَتَبَدَّلُ حُكْمُهُ وَقَالَ الْوَلِيُّ سَعْدِيُّ اسْتَفْرَاضَ الدَّرَاهِمَ عِدَدًا وَيَعِ الدَّهْقَ وَزِيَادَةً  
 عَلَى مَا هُوَ الْمَعَارِفُ فِي زَمَانٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَبْنًى عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ ثُمَّ رَوَاهُ  
 بِقَوْلِهِ (وَلَا تَحْجُزُ بَيْعُ الرِّبَا بِالرِّبَا مِمَّا ثَلَاثًا وَرَوَاهُ) لِأَنَّ الْبَرَكَةَ كَيْلًا لِشَرْعًا لِأَوْزَنِ (وَلَا)  
 يَحْجُزُ سَعً (الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِمَّا ثَلَاثًا كَيْلًا) لِأَنَّ الذَّهَبَ وَزْنًا لَا كَيْلًا وَأَنْ تَعَارَفُوا  
 ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ الْفَصْلِ عَلَى مَا هُوَ لِمُعَارِفِهِ (وَحَارِجٌ عَنْ مَعْنَى بَطْنَيْنِ مَعْنَيْنِ)  
 صَدِّ الشَّجْنَيْنِ (حَسَبًا لِمُحَمَّدٍ) بَيْنَ النَّاسِ بِحَسَبِهِ مَقَاصِلًا بِمَقَالٍ وَجَوَازِهَا الْأَوَّلُ  
 أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا فِي الْبَيْعِ مَعْنًى الْبَاقِي أَنْ يَكُونَ الْمُبْعُ مَعْنًى الْبَيْعِ عِبْرَتَيْنِ الثَّلَاثُ  
 عَكْسُ الثَّلَاثِي الرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَتْنِهَا عِبْرَتَيْنِ وَالتَّكْلُ قَاسِدٌ سَوَى الْوَاحِدِ  
 الْأَوَّلُ لَهُ أَنْ الثَّمَنُ ثَلَاثُ مَقَاصِلَ الْكُلِّ فَلَا يَطْلُ بِاصْطِلَاحٍ هَهُنَا وَإِذَا بَقِيَ  
 أَمَّا لَا تَعْنِي مَقَارِ كَمَعَ الدَّرَاهِمُ بِالْأَدْرَاهِمِ وَلَهُمَا أَنْ الثَّمَنُ فِي حَقِّهَا ثَلَاثُ  
 بِاصْطِلَاحٍ هَهُنَا إِذَا لَوَايَةُ لِلْعَبِيرِ عَلَيْهَا وَتَطْلُ بِاصْطِلَاحٍ هَهُنَا وَإِذَا بَقِيَ ثَلَاثُ  
 بِأَعْيُنٍ لِحُلُولِ الثَّقُودِ لِأَنَّهَا الثَّمَنِيَّةُ خُلِقَتْ (وَأَحْجُزُ سَعً الْكِرَاسُ بِالنَّطْنِ)  
 وَكَذَا بِالْعَرَلِ كَيْفَ مَا كَانَ لِاحْتِمَالِ هَهُنَا حَسَبًا لِأَنَّ الثُّوبَ لَا يَقْبَضُ لِيُجُودَ غَيْرًا  
 أَوْ قَطْنًا وَالْكَرَاسُ الثِّيَابُ مِنَ الثَّيِّبِ وَالْجَمْعُ كَرَامِيْنٌ كَالْوَبَاعِ الْقَطْنُ لِعَرَلِهِ  
 فَأَمْ يَحْجُزُ كَيْفَ مَا كَانَ لِاحْتِمَالِ الْخَسِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ

لا يجوز الامتساويا وقول محمد اظهر وفي المساوي وهو الاصح ولو باع قطننا  
 غدير بمخروج بمخروج جاز اذا علم ان الخالص اكثر مما في الآخر والا لا يجوز  
 ولو باع القطن غدير بالمخروج يجب القطن فلا بد ان يكون الحب الخالص اكثر  
 من الحب البذي في القطن (و) يجوز (بيع اللحم بالحيوان) عند الشيخين  
 (وعند محمد) وهو قول الشافعي (لا يجوز بيعه) اي بيع اللحم (بحيوان  
 جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان) ليكون اللحم بمقابلة ما فيه والباقي من  
 اللحم بمقابلة السقط كالجلد والكرش والامعاء والطحال لانهما جنس واحد ولهذا  
 لا يجوز بيع احدهما بالآخر نسبة فكذا متفاضلا كالزيت بالزيتون وهو القياس  
 ولهما ان الحيوان ليس له بمال ولا ينفع به انتفاع اللحم وماله معلقة بالذكوة  
 فيكون جنسا آخر بخلاف الزيت والزيتون وهو الاستحسان قيد باللحم لانه  
 لو باع احد الشاتين المذبوختين الغير المساوختين بالآخرى جاز اتفاقا بان يجعل  
 لحم كل منهما بجلد الآخر ولو كانتا مساوختين يجوز اذا تساويا وزنا ولو اشترى  
 شاة حية بشاة مذبوحة يجوز اتفاقا ووضع الخلاف بيع اللحم من جنس ذلك  
 الحيوان (و) يجوز بيع الدقيق بالدقيق مماثلا كيلا لا متفاضلا لاتحاد الاسم  
 والصورة والمعنى وبه ثبت المجانسة من كل وجه ولا يعتبر احتمال التفاضل كما في  
 البر بالبر وقيدته ابن الفضل بما اذا كانا مكبوسين والا لا يجوز خلافا للشافعي لعدم  
 الاعتدال في دخوله الكيل لانه منكبس ومتملى جدا وقوله كيلا احتراز عن  
 الوزن لان فيه روايتين وعن الجراف واشارة الى نفي قول الشافعي (لا)  
 يجوز بيع الدقيق (بالسويق) اي اجزاء حنطة مقليصة والدقيق اجزاء حنطة  
 غير مقليصة (اصلا) اي لا متفاضلا ولا متساويا عند الامام لانه لا يجوز بيع  
 الدقيق بالمقليصة ولا يبيع السويق بالحنطة فكذا بيع اجزائها لقيام المجانسة  
 وبيع المقليصة والسويق متساويا جائز لاتحاد الاسم (خلافا لهما) اي قالا  
 يجوز كيف ما كان لا خلافا لجنس ولكن يدا بيد لان القياس يرجع لهما  
 (و) يجوز بيع الرطب بالرطب مماثلا خلافا للشافعي (وكذا) يجوز  
 (بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب مماثلا) عند الامام لان الرطب والتمر  
 متجانسان بالذات لا بالصفات فيدخل تحت قوله عليه السلام التمر بالتمر مثل  
 بئيل وان لم يجانس على زعم المخالف يجوز ايضا دخوله تحت قوله عليه السلام  
 اذا اختلف النوعان فيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيد (خلافا لهما)  
 لانتقاص الرطب بالمخلاف وبيع العنب بالزبيب على هذا الخلاف (وكذا)  
 يجوز (بيع البرطبا) بفتح الراء وسكون الطاء (او يدا بيد لانهما او باليابس)  
 (و) بيع (التمر) والزبيب متعين بمثلهما (متساويا) حال من الجميع يعني

يُجوز بيع البرطيا او جملو لا يملكه او بالاسم وبيع الثمر والريث متعين عليهما  
مساويا عند الشئخين لان حال البيع مستبر وقت العقد فيعتبر التساوي فيه  
اختلاف الصفة اولاً مختلف (رحلاً فالحمد) في جميع ذلك لانه اعتبر التساوي  
في الحال والمال وترك ابو يوسف الاصل الذي هو تحقق التساوي في حال العقد  
في بيع الرطب بالتمر وكان مع محمد بن حديد النبي عليه السلام انه سئل عن بيع  
الرطب بالتمر فقال الي عليه السلام او ينقص اذا جف قليل نعم قال لا فيبقى  
الباقى على القياس (ويجوز بيع لحم خيوان بلحم حيوان غير حبه مفاضلاً)  
تقديراً (وكذا اللبن) وعن الشافعي انه من جنس واحد لان اتحاد المقصود  
فلا يجوز الامتساوي ولنا ان الاصول مختلفة حتى لا يصح بعضها الى بعض في  
الذكوة وكذا احرأوها وقد نالنا لادان به نسبة غير جائز بالاتفاق (والجاموس  
مع الفرج جنس واحد وكذا العز مع الضأن والخت مع العراب) فلا يجوز  
بيع لحم الفرج بالجاموس متفاضلاً لان اتحاد الجنس بدليل الذم في الذكوة للتكميل  
فكدا اجراؤها ما لم يختلف المقصود كعز العز وصف الضأن فانها ما جنس  
فان قلت لم حاز لحم الطير بعينه بعض متفاضلاً مع انه جنس واحد ولم يتبدل  
بالصفة قلنا انما جاز لانه غير موزون عادة فليكن مقدراً فلم توجد العلة لمخالفة  
ان الاختلاف باختلاف الاصل او المقياس او بتبدل الصفة وفي المصحح ينبغي ان  
يسمى من لحوم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن في عادة اهل المقصد بعينه  
(ويجوز) مع (خل العنب بخل الدقل) تقديراً (متفاضلاً) لانهما جنس  
منه ران كاصلهما (وكذا شحم الطير بالالبان او بالحم) اي يجوز بيعهما متفاضلاً  
وان كانت كلها من الضأن لانها اجناس مختلفة باختلاف الاسماء والصور  
والمقاصد (و) يجوز بيع (الخبز بالبر او بالدقيق او بالسويق) متفاضلاً لعدم  
الجناس لان الخبز وزني او عددي والبر كيلي بالثمن وان جمعهما قدر وكذا  
بيع الخبز بالدقيق او بالسويق متفاضلاً لما ذكرنا من عدم الجناس فلم توجد  
علة الر نواهدا اذا كانتا نفساً واما اذا كان احدهما نسبة سواء كان خبزاً  
او راودقياً فيجوز في صورة كون النسبة عند الامام لانه اسم موزون في  
مكيل يمكن صسط صفته ومعرفة مقداره قبل يفتى به ويجوز في صورة كون  
الخبز نسبة عند ابي يوسف لانه اسم في موزون وقبل يفتى به وعن هذا قال  
(وان) وصلياً (كان احدهما نسبة به معنى) لتساوي وفي الحاوي ويجوز  
بيع اللبن بالبن (ولا يجوز بيع الجبد بالردى) اذا قول بحسنه بما فيه الر بوا  
(الامتساوي) لقوله عليه السلام جبدتها وردبها مساوي (وكذا) لا يجوز بيع  
(البسر بالتمر) لا طلاق التمر على الشر (ولا) يجوز بيع (البر بالسبد دقيق)

او بالسويقي او بالخلة مطلقا ) اي لا متساويا ولا متفاضلا لان الجائسة  
 باقية من وجه باعتبار انها اجزاء الخططة ( ولا ) يجوز ( بيع الزيتون  
 بالزيت والسهم بالسهم ) بالشريح حتى يكون ( الزيت ) في صورة بيع  
 الزيتون به ( والشريح ) في صورة بيع السهم به ( اكثر مما في الزيتون  
 والسهم ) وفيه الف والتشتر المرتب وهوان يرجع الاول الاول والثاني للثاني  
 ( تكون الزيادة بالتجزئ ) بفتح الشاء المثناة ثقل كل شيء بعصر اعلم ان البيع  
 لا يجوز في ثلث صور الاولى ان يعلم ان الزيت الذي في الزيتون اكثر لتحقيق  
 الفضل من الدهن والثقل الثانية ان يعلم التساوى نخلو الثقل عن العوض  
 الشاء ان يعلم انه مثله واكثر او اقل فلا يصح عندنا لان الفضل المتوهم كالمحقق  
 احتياطا وعند زفر جازلان الجواز هو الاصل والفساد اوجود الفضل الخسالى  
 فسلم يعلم لا يفسد ويجوز البيع في صورة الاجماع بان يعلم ان الزيت المنفصل  
 اكثر اياكون بالفضل وكل شيء بثقله قيمة اذا بيع بالخالص منه لا يجوز حتى يكون  
 الخالص اكثر كبيع الجوز بدنه واللين بسمنه والتمر بنواه كافي البحر ( ولا يستقرض  
 الحبر اصلا ) اي لا وزنا ولا عددا عند الامام للتفاوت الفا حش من حيث  
 الطول والعرض والغلط والدقة ومن حيث الخبز والتور ( وعند ابن يوسف  
 يجوز ) استقراضه ( وزنا ) لا يمكن التساوى في الوزن لا عددا للتفاوت في آحاده  
 ( وبه يفتي ) وبه جزم صاحب الكنز وذكر الزيلعي ان الفتوى على قول  
 ابن يوسف ( وعند محمد يجوز عددا ايضا ) للتعارف والتعامل وفي شرح المجموع  
 الفتوى على قول محمد وفي الفتح وانا ارى قول محمد احسن لكونه ايسر وارفق  
 ( ولا يربوا بين السيد وعبد ) لانه وما في يده ملكه اطلقه وقيد بعض الفضلاء  
 بما اذا لم يكن دين مستغرق لرقبته وكسبه واما اذا كان مستغرقا فيجوز الربوا  
 بينهما اتفاقا لعدم الملك عنده لاول في كسبه كالمكاتب وعندهما لتعلق حق  
 الغير لكن اذا لم يكن مامعه لمولاه بان كان مديونا سواء كان الدين لمولاه كالمكاتب  
 او لغيره فيتقرر البيع بينهما فيصير الحكم حككم سائر البيوع ولذا لم يفصل  
 ذكر وفي البحر ولا يربوا بين المتقاضيين وشرى بكى الغبان اذا تابعا من مال  
 الشركة وان كان من غيره جرى بينهما ( ولا ) ربوا ( بين المسلم والحري في دار  
 الحرب ) عند الظرفين خلافا لابن يوسف والشافعي اعتبارا بالمسأمن منهم  
 في دارنا واهما قوله عليه السلام لا يربوا بين المسلم والحري في دار الحرب ولان  
 مالهم مباح في دارهم فبأي طريق اخذه المسلم اخذ مالا مباحا اذا لم يكن غدر  
 بخلاف المسأمن منهم لان ماله صار محظورا به عند الامان قال في التسهيل  
 وغيره ولا يجوز الربوا عند الامام بين مسلم ومن آمن معه لعدم العصمة في مال

من اسمائه وصار كمال الحرث وتعود للمسلم أحرم مال الحرث برصاء وإهمال  
 أنه رنوا جرى بين مسلمين حرث وعيه كلام وهو أن عدم الذممة بمروء الأرى  
 أن العاقبة لم يملكوا ما في يد من اسمائه إذا طهروا عليهم اسمي لكن يمكن  
 العرق بالسمع الشئ من الرويات بختمه عما سلا يكون رصاء بخلاف  
 ما إذا طهروا عليهم واحدوا ما في يد من اسمائه لا يهرأ أحدوا فهورا لا بالرصاء  
 ما ضربا مدر

### ( باب الموقوف والاستحقاق )

كان من حق مسائل الحقوق أن يذكره في الفصل المصل بآول النوع الا ان المص  
 الزم ترتب الهداية كما التزم صاحب الهداية ترتيب الجامع الصغير ولا ان  
 الحقوق نواع فليذكرها بعد ذكر المسائل النوع الا ان صاحب الهداية  
 ذكر مسائل الحقوق في باب على حدة ثم ذكر مسائل الاستحقاق في باب آخر  
 والمص ذكرهما في باب وليت شعري لم ترك اسأله والحقوق جمع حق وهو  
 خلاف الباطل وهو مصدر حق الشئ من باب صرف وقيل انا وح وثبت  
 وأهله يقال لرافق الدار موقوفها أو عاقبة في الخمر من احسب ( يدخل العلم  
 والكيف في بيع الدار ) وان لم يذكر بكل حق هولها ونحوه لاي الدار اسم  
 لما يدار عليه الحدود من الحائط وشغل على بيوت ومزار وهي غير مستقيمة  
 والدار من احرائه فدخل فيه من غير ذكر وكذا الكيف داخل فيما أطلق  
 عليه وان كان خارجا منها على الظلة لانه بعد منها حادة وكذا يدخل في الماء  
 والاشجار التي في صحنها والسيان الداخل وأما الخارج فان كان أكثرها بها  
 أو مثلها لا يدخل الا بالشرط وان كان أصغر منها يدخل لانها بعد من الدار  
 عرفا والكيف المستتر كالم في الخمر وفي العساة الدار لغة اسم لقطعة أرض  
 صرحت لها الحدود وممرت عما حاورها إدارة حط عليها فهي على مصها  
 دون البعض ليجمع فيها مرفق الصمراء الاسرواح ومنافع الأمان الاسكان  
 وغير ذلك ولا فرق بين ما إذا كانت الأيدي بالماء والزران أو بالجم والصاب ( لا )  
 تدخل ( الظلة ) في بيع الدار الظلة السباط الذي يكون أحد طرفه على الدار  
 والطرف الآخر على دار أخرى أو على اسطوانات في السكة ومعه في الدار  
 السعة كما في الفخ وفي البحر وغيره وفي الصحاح الظلة بالضم كهشة القسفة  
 وفي العرب قول الصمراء ظلة الدار يريدون السدة التي يكون فوق الباب لكن  
 عم في الإصلاح فقال أو على الاسطوانات في السكة سواء كان معقها الى الدار  
 أولا ومن وهم انها السدة التي فوق الباب فعدوهم انتهى ( لا يذكر كل حق

هولها) اي الدار (او مرافقها) اي بذكر مرافقها وهي حقوقها اي بعينها لك  
 مرافقها (او بكل) حق (قابل وكثير هو فيها او منها) فينتد تدخل الظلة  
 في بيها عند الامام (وعندهما تدخل) اي الظلة من غير ذكر شيء بما ذكرنا  
 ان كان مفتوحها في الدار لانها من توابع الدار وله ان الظلة تابعة للدار من حيث  
 ان قرار اخذ طرفيها على بناء الدار وليست بتابعة لهما من حيث ان قرار  
 طرفيها الآخر على غير بنائها فلا يدخل بلا ذكر الحقوق وتدخل بذكرها عملا  
 بالشبهين ولو كان خارج الدار مبنيا على الظلة يدخل في بيع الدار بلا ذكر  
 الحقوق لانها تعد من الدار عادة وفي الخاتمة ويدخل الباب الاعظم فيما باع بيتا  
 او دارا مرافقهما لان الباب الاعظم من مرافقهما (ولا يدخل العلو في شراء  
 منزل الا بذكر نحو كل حق) اي الا ان يقول لكل حق هو له او مرافقه او لكل  
 قليل وكثير هو فيه او منه لان المنزل بين الدار والبيت اذ يتأق فينه مرافق  
 السكنى بنوع قصور بانفاه منزل الدواب فيه فليشبهه بالدار يدخل العلو فيه  
 تبعا عند ذكر الحقوق ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه (ولا) يدخل العلو  
 (في شراء بيت وان) وصلبة (ذكر كل حق) ونحوه ما لم ينص عليه لان البيت  
 اسم لما يبيت فيه والعلو مثله والشيء لا يستمع مثله فلا يدخل فيه الا بالتخصيص  
 عليه وفي الكافي ان هذا التفصيل مبنى على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو  
 في اكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار والاحكام تبنى على العرف فيعتبر  
 في كل اقليم وفي كل عرف اهله (ولا) يدخل (الطريق) في بيع ماله طريق  
 (ولا) يدخل (المسيل) في بيع ماله مسيل (ولا) يدخل (الشرب) في بيع ماله  
 شرب (الا بذكر نحو كل حق) لان هذه الاشياء تابعة من وجعه باعتبار  
 وجودها بدون المبيع فلا يدخل الا بذكر نحو كل حق وفي القهستاني والام  
 للمهند اي مسيل الماء وانهر في ملك خاص وشرب الارض ومائها وينبغي  
 ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب وطريق  
 الدار عرضه عرض الباب الذي هو مدخلها وطوله منه الى الشارع او هو اعم  
 ومن طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلوسد الطريق القديم لم يدخل  
 بذكره فالطريق الى الشارع العام والى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط  
 لكن في الخلاصة ان الاخيرة لا تدخل الا بما ذكر بخلاف الطريق نافذة فانها  
 لا تدخل اصلا وان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء (وتدخل) هذه  
 الاشياء (في الاجارة بدون ذكر) نحو كل حق اذا لم ينفع المجر بدونها ومثلها  
 الرهن والصدقة الموقوفة وقال العيني ولا يدخل مسيل ماء الميراث اذا كان  
 في ملك خاص ولا مسقط الثلج

## ( فصل )

في بيان احكام الاسخية في ( البينة حجة متعبدية ) الى الغير فظهر في حق كافة  
الناس لان البينة لا تصير حجة الا بقضاء القاضي وله ولاية عامة في عقد  
قضاؤه في حق الكافة كما في التبيين وظاهريه ان معنى التعبدية انه يكون القضاء  
بها قضاء على كافة الناس في كل شيء قضى به بالبينة وليس كذلك وانما يكون  
القضاء محلي الكافة في حق وبحره كما مر بتحقيقه ( والاقرار حجة قاصرة )  
فلا يتوقف على القضاء والمقر ولابنه على نفسه دون غيره فيقتصر عليه  
( والتناقض يمنع دعوى المالك لا يمنع التناقض دعوى ( الحرية والطلاق  
والنسب ) لان القاضي لا يمكنه ان يحكم بالكلام المتناقض اذا احدهما ليس  
ياول من الاخر فبسقطا غير ان الحرية والطلاق والنسب فمقدور في التناقض  
لان النسب يتحقق على العاوق والطلاق والحرية بتفرد به الزوج والاول  
فيحقن عليهم كما في التبيين ( فلو ولدت امه مبيعة ) تفريع على كون البينة حجة  
متعبدية والاقرار حجة قاصرة بمعنى لو اشترى امه فولدت عبدا من غير نكاح  
وفي الكافي ولدت لابنه لولد ( فاستحقت بينة تبعها ولدها ) في كونه مستحقا  
وملكا لمن يرهن ( ان كان في يده ) اي في يد المشتري ( وفعتي به ) اي الولد  
( ايضا ) وهو الاصح لان محمدا قال اذا قضى القاضي بالاضل للمسيح  
ولم يعرف الزوائد او في يد آخر وهو غائب لم تدخل الزوائد تحت القضاء  
لانقصالها عن الاصل يوم القضاء فعلى هذا ظهر بطلان ما كان في يده  
( وقيل بكنى القضاء بالام ) لانه منع انهما يدخل في الحكم فليها ( وان اقر )  
المشتري ( بها ) اي بالامه المبيعة ( لرجل لا يذبحها وامها ) فياخذ المقر له  
لامه لا ولدها والفرق ان البينة تثبت المالك من الاصل والولد كان متصلا بها  
يوم شد فثبت بها الاستحقاق فيهما والاقرار حجة قاصرة ثبت به المالك  
في التجربة ضرورة صحة الخبر وما ثبت بالضرورة بتقدير الضرورة ولم يذكر  
النكول لانه في حكم الاقرار وفي البحر نقلا عن النهاية اما لا يثبت الولد في الاقرار  
اذا لم يذبح المقر له اما اذا ادعى كان له لان الظاهر انه له ولا خصوصية للولد  
بل زوائد البيع كلها على الفصل انتهى لكن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق  
كما قاله المولى سعدى وفي البرازية واستحقاق الجارية بعد موت الولد لا يجب  
على المشتري شيئا كزوائد الغصوب ( وان قال شخص لا شر ) اي رجل  
يطلب شراء عبدا ( اشترى فانه عبدا ) لفلان ( فاشترى ) اي الرجل العبد بناء على  
كلامه ( فاذا هو حر ) اي ظاهر انه حر واذا اشترا الفاسد ( فان كان البائع

حاضرا او غائبا كان (مكانه معلوما لا يصح) العبد (الامر) لوجود  
من عليه الحق وهو البائع (والا) اي وان لم يكن البائع حاضرا او لم يكن مكانه  
معلوما (ضمن) اي رجع المشتري على العبد بالثمن عند الطرفين لان المقر  
بالعبدية ضمن سلامة نفسه والمشتري اعتمد على امره واقراره انه عبده  
اذا قول قوله في الحرية فيحصل ضمانا للثمن عند تعذر رجوعه على البائع دفعا  
للغرر والضرب (ورجع) العبد (على البائع) بالثمن (اذا حضر  
لانه قضى دينه عليه وهو مضطرب فلا يكون متبرا وعنده اي يوسف لا يرجع  
المشتري على العبد بشيء لان ضمان الثمن بالمعاوضة ارباب الكفاية فلم توجد منهما  
كما قال اشترى او قال انا عبد ولم يرد على ذلك فانه لا رجوع عليه بشيء بالاتفاق  
كافي الفسخ لكن في النسابة ما يخالفه فليظفره (وان قال ارتهني) فانا عبد  
فارتهنه (قاذا هو حر فلا ضمان اصلا) سواء كان البائع حاضرا او لا وسواء  
كان مكانه معلوما او غير معلوم لان الرهن لم يشرع معاوضة وموجب الضمان  
هو الغرر في المعاوضة (ومن ادعى حقا مجهولا في دار) فانكر المدعي عليه ذلك  
(فصول) من الحق المجهول (على شيء) كائنة درهم مثلا فاخذه المدعي  
(فاستحق بعضها) اي بعض الدار (فلا رجوع عليه) اي على المدعي بشيء  
من البديل لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل فادام في يده شيء لم يرجع  
(ولو استحق كلها) اي كل الدار التي ادناها (رد) اي رد المدعي (كل العوض)  
لانه انما اخذ بما لا يملكه فرده (وفهم منه) اي من المذكور (صفة الصلح  
عن المجهول) على معلوم وفهم منه ايضا عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة  
الصلح وفي المصنف استنفذ مما تقدم من الحكم شيان احدهما ان الصلح عن المجهول  
حازلانه لا يفضي الى المنازعة الثاني ان صحة الصلح لا يتوقف على صحة الدعوى  
لصحة هو دونها حتى او رهن لم تقبل الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه فيه فيرد  
بالمجهول لانه ادعى قدرا معلوما كر بيعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقسار  
وان بقي اقل منه رجع بحساب ما استحق والمصنف اقتصر بالا ولى فقد قصر  
يدرا (واو) كان المدعي (ادعى كلها) اي كل الدار (فصول) على شيء كائنة  
مثلا (ثم استحق) شيء منها (رد) اي المدعي (حصة ما استحق ولو) كان  
المستحق (بعضا) من الدار لان الصلح على مائة وقع عن كل الدار فاذا استحق  
منها شيء تبين ان المدعي لا يملك ذلك فيرد بحسابه من العوض كما في اكثر  
المبشرات فعلى هذا ان الواو في ولو زائدة لان المعنى حيثما او كان المدعي ادعى  
كلها فصول على شيء ثم استحق الكل رد المدعي حصة ما استحق وليس كذلك  
ليرد حيثما كل العوض كما مر آنفا بل المراد ههنا رد المدعي حصة ما استحق



لو كان المبيع يعضا لدرهم ذكر أحكام الفصولي بلا فصل قبل (وإن باع  
 فضولي) هو سبيل إلى الفضول بجمع الفضل أي الزيادة وفي المغرب وقد غلبت  
 جمعه على ما لا خير فيه قبل فضول بلا فصل ثم قبل أن يستعمل في الاستعانة فضولي  
 وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بأكمل وقبح الفاء بخطاه كافي البحر (ولكن)  
 مقبول باع (أو يفتحه) متبداً فوخر غيره لمن (وله) أي للمالك (أن يخرجه)  
 يعني يستند بعه موقوفاً على إجازة المالك بالشرائط الأربع كما في البحر ومنها  
 بقوله (بشرط بقاء العاقدين) أي وإما أن يخرجه إن شاء بشرط بقاء البايع  
 والمشتري أما شرط بقاء البايع فلأن حقوق العقد لم يلزمه حال حيوة فلا يلزمه  
 بعد وفاته وإما بقاء المشتري فلأن الثمن لم يلزمه في حال حيوة فكيف يلزمه بعد  
 وفاته (و) بشرط بقاء (المعقود عليه) أي المبيع والمراد بكون المبيع قائماً  
 أن لا يكون متغيراً بحيث يعد شيئاً آخر لأن المالك لم ينقل إليه بالعقد فلا ينقل  
 بعد هلاكه وفي البحر وأول ما يعلم حال البيع وقت الإجازة من بقاء وعدمه فإن  
 البيع في قول أبي يوسف أو لا وهو قول محمد لأن الأصل بقاءه ثم يرجع وقال  
 لا يصح ما لم يعلم بقاءه (و) بشرط بقاء (للمالك الأول) لأنه يجوز بطل العقد  
 الموقوف فبعد ذلك لا يفيد إجازة الوارث وإنما إجازة بيع الفضولي عندنا لأن ركن  
 التصرف صادر من أهله متصفاً إلى محله ولا ضرر في إيقاده مؤوقاً في عقد  
 وليس فيه ضرر على المالك لأنه خير فإذ رأى المصلحة فيه بقائه والإسجد  
 بل له فيه منفعة حيث يستطاع منه مؤنة طلب المشتري وقرار الثمن ويستطاع رجوع  
 حقوق العقد إليه فثبت للأفضولي القدرة الشرعية إخراجاً لهذه المنفعة على  
 أن الإذن له ثابت دلالة لأن كل عاقل برضى يتصرف بحصول له به النفع خلافاً  
 للشافعي إذ عده تصرفات الفضولي باطلة كلها وقيد المص بالإول مستدرك  
 لإطائل محله نفع (وكذا) بشرط بقاء (الثمن إن كان) الثمن عرضاً لأن العرض  
 يتعين بالتعيين فصار كالمبيع في شرط بقاءه وبهذا يفهم أن الثمن إن كان ديناً  
 يحتاج إلى إريضة أشياء وإن كان (عرضاً) يحتاج إلى خمسة أشياء فلا وجه الحصر  
 إلى الأربعة كما قيل تدبر (وأذا إجاز) المالك عند قيام الخمسة المذكورة جاز  
 البيع (فإن العرض ملك للأفضولي) أي إن كان الثمن عرضاً كان محالاً  
 للأفضولي وإجازة المالك إجازة نقد لإجازة عقد لأنه لما كان العرض متغيراً كان  
 شراء من وجه والشراء لا يوقوف بل يتقيد على المباشر أن وجد نقاداً فيكون  
 ملكاً له وإجازة المالك لا تنقل إليه بل تأثير إجازته في العقد لا في العقد (يجب  
 عليه) أي يجب على الفضولي (مثل البيع أو) كان (مثلاً وإلا) أي وإن لم يكن  
 مثلاً (فحينئذ) لأنه لما صار الدين له صار مستحقاً بنفسه حال الغير مستقر مثلاً

في ضمن الشراء فيجب عليه زده كما قضى دينا بمال الغير واستقرض غير المتلى  
 جازر فمنا وان لم يجر قصدا ( وغير العرض ) يعني ان كان الثمن في بيع الفضولي  
 دينا غير عرض كالدرهم والدنانير والفلوس والكيل والوزن غير عندها  
 فاجاز المالك البيع حال بقاء الاربعة جزا البيع وهو الثمن ( ملك للمجير امانة  
 في يد الفضولي ) بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد  
 الاجازة او قبله لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ( وللفضولي ان يفسخ  
 قبل اجازة المالك ) دفعا للمنفوق عن نفسه لان حقوق البيع ترجع اليه بخلاف  
 الفضولي في التكاثر حيث لا يكون القسح له قبل الاجازة لان الحقوق لا ترجع  
 اليه ( وصح اعتناق المشتري ) اسم مفعول او فاعل صلته ( من الغاصب  
 اذا اجبر البيع ) يعني لو غصب عبدا فباعه ثم اعتقه المشتري من الغاصب ثم  
 اجاز المولى البيع صح القين استحسانا عن المشتري عند الشيخين ( خلافا  
 لمحمد ) وزفر وهو رواية عن ابي يوسف وهو القياس لانه لا يفتق بدون  
 المالك وجه الاستحسان ان المالك يثبت موقوفا بتصرف مطلق موضوع لافادة  
 المالك ولا ضرر فيه فيتوقف الاعتناق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه ( ولا يصح بيعه )  
 اي بيع المشتري من الغاصب عند اجازة المفسوب منه البيع الاول لان الاجازة  
 تثبت للتابع ملك بات فاذا طرأ على مالك موقوف ابطله لاستحالة المالك البات  
 والمالك الموقوف في محل واحد ( ولو قطعت يده ) اي يد العبد الذي باعه الفضولي  
 ( عند المشتري فاجبر ) اي اجاز المالك البيع ( فارشه ) اي ارش يد العبد ( له )  
 اي لشتره لان المالك يثبت له من وقت الشراء فحين ان القطع ورد على ملكه  
 وعلى هذا كل ما يحدث من البيع كالكسب والولد والعقر قبل الاجازة يكون  
 للمشتري وكذا الحكم في ارش جميع جزائاته فذكر اليد مثال وهو لا يخص  
 كما لا يخفى وفيه سؤال وجواب في النسخ وغيره فليطالع ( ويتصدق ) المشتري  
 ( بما زاد ) من ارش اليد ( على نصف ثمنه ) اي ثمن العبد وجوبا لان فيه شبهة  
 عدم المالك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وارش اليد الواحدة في الحر  
 نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان بمقابلته  
 الثمن فيما زاد على نصف الثمن شبهة عدم المالك فيتصدق به وجوبا واورد  
 وجوب التصديق بالزائد كما هو ظاهر ما في الفتح وقيد بما زاد لانه لا يتصدق  
 بالكل وان كان فيه شبهة عدم المالك لكونه مضمونا عليه بخلاف ما زاد ووزع  
 في الكافي فقال ان لم يكن مقبوضا ففيمازاد ربح ما لم يضمن وان كان مقبوضا  
 ففيه شبهة عدم المالك كافي البحر ( ومن اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام )  
 المشتري ( اليه ) بعد ما ادعى على التابع انه اقر قبل البيع بان يبيع بغير

أمره بولاه أو بعد البيع بأن يتغير أمره أو على المولى أنه أمر بعدم أمر  
 البيع ( على إقرار البيع ) المضمون ( أو السيد ) حال إرادته رد المدة على  
 الإقرار ( بعدم الأمر ) بيع المجدد المذكور ( وأراد ) المشتري ( رده )  
 أي المدة ( لا تقبل ) يستدعي بطلان دعواه بأنه قضى إذا قد إيهما على العتق  
 اعتراف منهما بتجديده ونفاذه لأن الخصاهر من حال المسلم العاقل مباشرة  
 المقد الصحيح النافذ والينة لا ينشئ الاصل على دعوى صحة ما إذا علمت الدعوى  
 لا تقبل كما لم اعلم البائع النفاذ به باع ملامر أو رهن على إقرار المشتري بذلك  
 طاه لا تقبل ( وأقر البائع ) الفضولي ( بذلك ) أي بعدم أمر ربه السيد  
 ( عند القاضي وله ) أي للمشتري ( الرد ) أن طلب المشتري ذلك لأن الشاخص  
 لا يمنع صحة الإقرار لعدم التهمة وله المشتري أن يسأله فيقتنن ويقتنن  
 في حقهما وهو المراد بطلان البيع في صارت له في حق ربه المدة أن كذبتهما  
 وأدعى أنه كان أمره فإذا لم يفتح في حقه بطالب البائع بالثمن عندهما لأنه  
 وكله وأبصره مطالبة المشتري لإبرائه بالتصادق وعنداني يوسف له أن يطالبه  
 فإذا أدى رجع به على البائع سواء على رادة الوكيل ونجاءه في العذر والمراجع  
 ( وأما المشتري داراً من فضول وأدخلها ) المشتري ( في مثله ولا ضمان على  
 الفضولي ) عند الإمام وهو قول أبي يوسف آخر ( خلافاً لمحمد ) وهو  
 قول أبي يوسف أولاً وفي الضرر يعني إذا أقر البائع بالعصب وأبكر المشتري لأن  
 إقراره لا يصدق على المشتري ولا بد من إقامة البينة لا إلى عقد البائع لأن للعاصم  
 لا يجوز به على هذا يعلم أن قوله وأدخلها المشتري في بانه اتفاقاً وأبداً كره له  
 حكمه بالأولى وأراد بالدار العرصه سفرة أدخلها في شأنه

### ( باب السلم )

لما كان من أنواع البيوع ولكن شرط فيه المض كالمصرف آخره ما وقته  
 على الصرف لأن الشرط في الصرف قضيهما وفي السلم قض واحدتهما  
 فهو بمنزلة المفرد من المركب وهو في اللغة عبارة عن نوع بيع أجل فيه الثمن  
 قيل وفي اصطلاح الفقهاء هو أخذ عاجل بأجل وفي البحر نفسياً عن النفع  
 ليس بتصحيح صدقه على البيع بثمن مؤجل وعرفه أولاً ببيع أجل ثم عاجل  
 والطاهر أن قولهم أخذ مأجل بأجل تحريف من استساخ الجمله فاستمر  
 النقل على هذا التحريف انتهى وعن هذا يقال ( هو بيع أجل بعاجل ) لكن  
 يجوز أن يقال المراد أخذ مأجل بأجل بقرينة المعنى اللغوي إذ لا يصل  
 عدم العيب إلا أن ثبت بدلي كما قاله بعض الفضلاء وفي الدرر وهو مشرع

بالكتاب وهو قوله تعالى اذ تدابرتهم بين الآية فانها تشمل السلم والبيع  
 بين مؤجل وتأجله بعد الحلول والنية وهى قوله عليه السلام من اسلم منكم  
 فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والاجاع ويأباه القياس لانه  
 بيع معدوم لكنه ترك لما ذكر ولم يستدل بما روى انه عليه السلام نهى عن بيع  
 ما ليس عند الانسان ورخص في السلم لان محمد بن العز الحنفى قال في حواشى  
 الهداية هذا اللفظ هكذا لم يرو من احد من الصحابة في كتب الحديث وكأنه  
 من كلام واحد من الفقهاء انتهى (ويصح) السلم (فيما يمكن ضبط صفته)  
 اى جوده وردائه ونحو ذلك (ومعرفة قدره) اى مقداره اعم من الكيل  
 والوزن والذرع لانه لا يفضى الى المنازعة وفي البحر السلم في الغيب الفلانى  
 في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التفاح الشامى قبل الادراك يصح  
 لانه يسمى تفاحا (لا فى غيره) اى وما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح  
 السلم فيه لانه يفضى الى المنازعة وهذه قاعدة كلية تبني عليها كثير مسائل  
 السلم فشرع المصنف ذكر بعضها لتعرف باقيا بالتأمل فيها فقال مفرقا  
 بما عليها (فيصح) السلم كما في الفرائد لكن لما كان المصنف شرع ان يبين الفصولين  
 بالفاء فالاولى ان تكون تفصيلية تدبر (في المكيل) كالبر والشعير (والموزون  
 كالعدل والزينب) (سوى المتدين) من الدراهم والدنانير لانهما موزونة  
 وليكنهما غير مئتين بل خلقا شين فلا يجوز السلم فيهما (و) (يصح) في العديدي  
 المتقارب) وهو ما لا يتفاوت آخذه (كالجوز والبيض عددا وكيلا) لانه  
 معلوم مضبوط مقدور التسليم وما فيه من التفاوت يهدر عرفا ولا خلاف في  
 جوازه عددا وانما الخلاف فيه كيلا فعندنا يجوز ومنعه زفر كيلا ومنعه منه عددا  
 ايضا للتفاوت وانما جاز كيلا عندنا اوجود الضبط فيه قيد بالتقارب ومنه الكثيرى  
 والشمس والنبين لان العددي التفاوت لا يجوز السلم فيه وما تفاوتت ماله  
 متفاوت كالنطخ والقرع والمان والسفرجل وغيرها فلا يجوز السلم في شئ  
 منها عددا للتفاوت الا اذا ذكر ضابطا غير مجرد العدد كطول وغاظ وغير ذلك  
 كما في البحر وغيره لكن في شرح المجمع وذكر في المختلف يجوز السلم في الجوز  
 والبيض عددا وكيلا وزنا وقال زفر يجوز كيلا ووزنا وكذا ذكر في المبسوط  
 وفي فتاوى الافطس اجمعوا على ان السلم يجوز في الجوز كيلا وفي البيض وزنا  
 انتهى فعلى هذا يظهر مخالفة ما في البحر وغيره من انه منعه زفر كيلا تدبر  
 (وكذا الفلوس) اى يصح السلم فيها عددا لان الثنية فيها ليست خلقية وانما هي  
 بالاصطلاح فلا عقدين ابطالها (خلافا لمحمد) لانها اثمان وفي البحر وظاهر  
 ازواجه عن الكل الجواز واذا بطلت ثمنيتها لا يخرج عن العدد الى الوزن لا عرف

لا ان يهتد به اهل العلم كما هو في ديارنا وقد كانت في هذه الانصار عديدة  
 في ديارنا البضا انتهى وعلى هذا يكون اختيار المص غير الظاهر وهو اقل  
 خلافا لمحمد لكن الاول ان يقول ومن محمد بن (وفي المتن) فتح الام وكسر  
 الياء وهو المطلوب الي وشروط في الخلاصة ذكر المكان الذي يمل به الي  
 (والاخر) بضم الجيم وتشديد الزاء مع الملهو والي اذا طمح (اذا سمى علي)  
 بكسر الجيم وفتح الياء بالهاء (معلوم) لان انما هو حيث يكون اقل (و)  
 يصح السلم (في المذروع) كاشوب ان بين طولة وعرضه ورفقه (اي غلظه  
 ورده وفي التبع وصفت اي من قطن او كان او مركب منهما وهو الملم او حرير  
 او نحو ذلك وب من كمال الشمام او الوم لانه يصير معلوما بذكر هذه الاشياء  
 فلا يودي الى النزاع قبل هذا اذا كان اشرب الحرير انما كان حريرا لا  
 انضمام بسان ورده (و) يصح (في السك التبع) اي انقيد بالتبع (وزنا  
 ووزنا معلومين) لانه لا يقطع وهو معلوم يمكن حطه على قدره با وزن وسان  
 بوجه (وكذا الطري في حبه فقط) اي يصح في سلك طري حين يوحده عبر  
 مفرد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا يقطع بحوزة مطلقا ووزنا ووزنا  
 (ولا يجوز) السلم (فيها) اي في التبع والطري (عددا) لتفاوت آحاده بالكسر  
 والمصدر وعن الامام ان السك لا يصح لا طريا ولا ملجحا لانه لم يصح كالمسلم  
 في التبع وفي الابيضاح والتبجيج من المذهب ان السك الصغار يجوز لاسم فيه  
 كبلان ووزنا وفي السكر روايتان ولا فرق بين الطري والتبع (ولا) يصح السلم  
 (في الحيوان) طريا او غيره لتفاوت آحاده خلافا للشافعي اذ سنده يجوز  
 اذا كان موصوفا لا مكان الضبط معرفة السووع والوزن والوصف والسكن  
 (واطرافه) كالرؤس والاكارع (ولا في سلواته عددا) لكون له سوات في  
 الصغر والكبر وعند مالك يجوز في الرؤس والجلود عددا للتعار وفي العانة  
 ولا توهم انه يجوز وزنا لانه عددا لان معناه انه سدى تحت لم يحز عددا  
 لم يشوزنا بالطريق الاول لانه لا يجوز عددا وفي الدخيرة ان بين الخلود  
 صريا معلوما يجوز لانه المتارعة حيث (ولا) يصح (في الخطب حرما  
 ولا الرطة جرزا) لان هذا مجهول لا يعرف طوله وعظمته حتى اذا عرف ذلك  
 ما من الحسل الذي يشده الخطب والرطة وبين طوله وصفته ذلك بحيث  
 لا يودي الى النزاع حار ولو قيد الوزن في السك صح كما في التبع (ولا يصح  
 في الجوهر والحرز) بالتحريك الذي يظم له سوات آحادا لا صفات لا يوزن  
 لو كانت شاع وزنا فمجهول السلم فيها وزنا لان الصفات اسماء (ولا) يصح  
 (في اللحم طريا) عيدا امام (وقلا يصح اذا وصف موضع معلوم منه لصفة

معلومة ) وفي الجرد قال يجوز اذا بين جنسه ونوعه وسنه وموضعه وصفته  
 وقرره لانه موزون مضبوط الوصف كالالية والشحم بخلاف لحم الطيور فانه  
 لا يقدر على وصف موضع منه وله ان يختلف باختلاف كبر العظم وصفه فبوذى  
 الى المنارحة وفي مزوع العظم روايتان والاصح عدمه ولذا اطلقه في الكتاب  
 وفي الحقايق والعيون الفتوى على قولهما وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف  
 بينهم وقد قيل لا خلاف فيع الإمام فيما اذا اطلق السلم في اللحم وقواهما فيما  
 اذا بينا واذا حكم الحاكم بجواز صح اتفاقا ( ولا يجوز السلم بكيل او زراع عين )  
 قيد للكيل والذراع ( لا يدري قدره ) اى قدر ذلك الصاع والذراع لاحتمال  
 الضياع فيقع النزاع بخلاف البيع به حال قيد بكونه لم يدرك قدره لانها لو كانا  
 معلومى المقدار جاز ( ولا ) يجوز ( في طعام قرية او ثمر بخلة معينة ) اذ ربما تم ضمها  
 آفة فلا يمكن التسليم قيد بقرية لانه لو اسلم في طعام ولاية يجوز لان وصول  
 الآفة طعام كل الولاية بادر وهذا اذا نسب الى قرية ليؤدى من طعامها  
 واما اذا نسب اليها لبيان وصف الطعام فالسلم جائز كما في شرح الجمع ( ولا )  
 يجوز ( فيما لا يتيقن ) في الاسواق والبيوت ( من حين العقد الى حين المحل )  
 بكسر الحاء المهذلة مصدر قولهم حل الدين اى الى حين حلول الاجل حتى  
 لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او بالعكس او منقطعا فيما بين ذلك  
 لا يجوز لقوله عليه السلام لا تسلفوا في الامار حتى يبدو صلاحها ولا احتمال  
 موت المسلم اليه بعد العقد قبل ان يبلغ المحل اذ يحل الاجل ويلزم التسليم  
 والاحتمال في هذا العقد ملحق بالحقيقة خلافا للشافعى اذ عتده بجوز ان وجد  
 وقت الحلول فلا يلزم الاستمرار ( وشروطه ) اى بشرط جواز السلم تسعة  
 اشياء ذكر المص منها ثمانية الاول ( بيان الجنس كبر او شعير ) الثاني بيان  
 ( النوع كسقية ) بفتح السين وتشديد الباء اى مسقية وهى ما تسمى سحبا  
 ( او بخسة ) بفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المجهة وهى ما تسمى بالمطر نسبة  
 الى الجنس لانها بخوسة الحظ من الماء بالنسبة الى السيج غالبا ( و ) الثالث  
 بيان ( الصفة كجيد او ردى ) الرابع بيان ( القدر نحو كذا رطلا او كيلا  
 عملا بقبض ولا بنبسط ) فلا يجعل مثل الزنيل كيلا لاحتمال الزيادة والنقصان  
 ويجعل مثل قرية الماء كيلا عند ابى يوسف للعامل ( و ) الخامس بيان ( اجل  
 معلوم ) اذ السلم لا يجوز الا مؤجلا عندنا وعند الشافعى الاجل ليس  
 بشرط لانه عليه السلام رخص فيه مطلقا ولنا قوله عليه السلام في آخر  
 الحديث الى اجل معلوم ولانه شرع رخصة للفقراء فلا بد من مدة ليقدر على  
 التحصيل والتبتم والايصال والتسليم ( واقله ) اى اقل الاجل في السلم

( مشهور في الأصح ) روى ذلك عن محمد وعليه الفتوى لأن ما رويته عاجل  
والشهر وما موقوفه أجل بدال مسألة اليقين جازية في ضمن دبره عاجلا فتفساه  
قل تمام بالكـ هر ر وقيل ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام وقيل أكثر من نصف يوم  
وقال صدر الشريعة والشيخ مارواه الكرسي أنه مفتر بما يمكن فيه تحصيل  
المسلم فيه وفي الفصح وهو جدير بأن لا يصح لانه لا ضمان يتحقق فيه وكذا  
من رواية أخرى من الكرسي أنه بطل إلى مقدار المسلم فيه والى عرف الناس  
في ما قيل مثله كل هذا مع فيه التنازعات بخلاف المقدار المعين من الزمان  
انتهى وفي الخبر هو جدير بأن يصح ويعول عليه فقط لأن من الاشتباه ما لا يمكن  
تحصيله في شهر فتردى إلى التقدير به إلى عدم حصول المقتضى من الأجل  
وهو القدره على تحصيله انتهى هذا مسلم أن كان القدر مخصوصا بالشهر  
لا بالزادة فليس كذلك لأن ما نحن فيه أقل بيان الأجل لا أكثر حتى رد عليه  
قوله أن من الأشياء ما لا يمكن تحصيله إلى آخره لانه أن حصل في الشهر فحسبها  
وأن لم يحصل فيه وانقضا على زيادة عليه جار لا مانع تدرك ( و ) السادس بيان  
( قدر رأس المال أن كان كيليا أو وزنيا أو عدديا ) أي بشرطه بيان قدر  
رأس المال إذا كان العقد يتعلق على مقداره وأن كان مشارا إليه عند الامام  
( فلا يجوز في حسين ولا بيان رأس مال كل منهما ) يعني إذا سلم مائة درهم  
في كمر وكر شعير ولم يبين رأس مال كل منهما لا يصح عنده لأن إعلام قدر  
رأس المال شرط في قسم المائة على البر والشعير باعتبار القيمة وهي أعرف  
بالطن فتكون مجهولة حتى أو كان من حش واحد يصح لأن رأس المال مقسم  
عليهما على السواء ( ولا ) يجوز السلم ( بتقدير لا بيان حصص كل منهما  
من السلم فيه ) كافي الوقاية يعني إذا سلم عشرة دراهم وعشرة ذنان في عشرة  
أقفر لم يخر عنه لأن الدراهم والذنان المذكورة إذا لم تعلم وزنا لم يلزم عدم  
بيان حصص كل منهما من السلم فيه وكذا إذا علم وزن واحد منهما دون  
الأخر حيث يلزم بطلان العقد في حصص ما لم يعلم وبطلان في حصص الآخر  
لجهالة ولكون الصفة واحدة واعتراض بأن هذا التقدير أعني تقسيم على عبارة  
الهداية وغيرها حيث قالوا أو سلم حسين ولم يبين مقدار أحدهما فعلى هذا  
يكون غير المختار رأس المال وأما في عبارة الوقاية فليكون المختار الخمس المين هو  
حصص رأس المال من السلم فيه وبنيهما مخالفة ظاهرة انتهى وأجاب بعض  
العصلاء والحق أنه لا مخالفة لأن بيان الحصص من السلم فيه بيان رأس المال  
كما لا يخفى تأمل ( و ) السابع بيان ( مكان إيقاع ) أي إيقاع السلم فيه  
( أن كان له جعل ) بفتح الحاء النقل ( ومؤونة ) كالمطعة وقيل ما لا يعمل

الى مجلس القضاء محانا وقيل مالا يمكن رفعه بيد واحدة هذا عند الامام  
 (وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينا) لانه صار معلوما  
 بالاشارة كافي الثمن والاجرة وله ان جهالة قدر رأس المال قد يفضي الى جهالة  
 السلم فيه بان يتفق بعضه ثم يحدد بالباقي عينا فيرده ولا يتفق له الاستبدال  
 في مجلس العقد فيتمسح العقد في المردود ويبقى في غيره ولا يدري قدره فيفضي  
 الى جهالة السلم فيه فيجب التحرز عن مثله ولو هووم في هذا العقد كما لمحقق  
 لشركه مع المتأق وفي البحر والاولى ان يعمل الامام بانه ربما لا يقدر على  
 السلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال فيجب ان يكون معلوما وما  
 مذكروه فيندفع بما قدمناه من ان الانتقاد شرط بخلاف ما اذا كان رأس  
 المال ثوبا لان الذرع وصف فيه لا يتأق العقد على مقداره (ولا) يشترط بيان  
 (مكان الإيضاء ويوفيه في مكان عقده) عندهما لان التسليم وجب بالعقد  
 فتعين مكانه لانه لا يزاحه مكان آخر فيه فيصير نظير اول اوقات الامكان  
 في الاوامر وصار كالتقضى والغصب والامام ان التسليم غير واجب في الحال  
 فلا يتعين بخلاف القرض والغصب واذ لم يتعين فالجهالة فيه تفضي الى المنازعة  
 لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فلا بد من البيان وصار كجهالة الصفة  
 وعن هذا قال من قال من المتأخين ان الاختلاف فيه عنده يوجب الخلاف  
 كافي الصفة وقيل على عكسه لان تعيين المكان من قضية العقد عندهما  
 كافي الهداية (ومثله) اي مثل السلم فيه في الخلاف في اشتراط تعيين مكان الإيضاء  
 (الثمن) المؤجل الذي لجملة مؤنة كما اذا باع ثوبا بمدخطة مؤجلة فانه يشترط  
 بيان مكان ابقاء المدخطة عنده في الصحيح وعندهما يتعين الإيضاء مكان في الثمن  
 وقيل لا يشترط في الكل (والاجرة) كالمواضعة او دارا او دابة بمدخطة او موزون  
 موصوف بالذمة فانه يشترط بيان مكان الإيضاء عنده خلافا لهما ويتعين في اجارة  
 الدار موضع الدار الإيضاء وموضع تسليم الدابة في اجارة الدابة (والصفة) بان اقتسما  
 دارا وجعللا مع نصب احدهما شيئا له حمل ومؤنة فعنده يشترط بيان مكان  
 الإيضاء وعندهما يتعين مكان العقد (وما لا حمل له) ولا مؤنة كالمسك والكافور  
 ونحوهما (يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا) قال صاحب الهداية وما لم يكن له  
 حمل ومؤنة لا يحتاج فيه الى بيان الإيضاء بالاجماع لانه لا يختلف قيمته ويوفيه  
 في المكان الذي اسلم فيه وهذه رواية الجابج الصغير في البيوع وذكر  
 في الاجارات يوفيه في اي مكان شاء وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء  
 ولا وجوب في الحال ولو عين مكانا قيل لا يتعين لانه لا يفيد وقيل يتعين لانه يفيد  
 سقوط خطر الطريق انتهى فعلى هذا قول المصنف في الاصح احتراز عن رواية



الخالص الصبر وقوله تعالى فما بعد الا حياح الى بين الابد والمسلم  
 اذا لم يكن له رجل وموئله فلا وجه لمساكن من ان قول المصنف يوفيه حيث يشاء  
 في الاصح انما لا يخفى عن شيء لانه يشترط ان الابد حيث شاء متحققا  
 في الاصح وان ذكر بعضهم انه مختلف عنه وليس الامر كذلك تدر هذا  
 اذا امكن الابد في موضع العمد او كان العقد في حقه المحر او قلة الحال يوفيه  
 في اقرب الاماكن من مكان العقد وفي السور شرطها الابد في مدسدة بكل  
 محلاها سواء في الابد حتى او اقامة في محله مبرها روى (و) اشمن (و) فليس  
 رأس المال ولو عرعدنا حجة (قول المصنف) اي هل تفرق العاقدان بالدين  
 لان المسلم احد آهل محل وذلك بالقبض هل الاخران فلا نصرة من بعد  
 منه هما مبرها او اكة او مبرها والافراق ان توارى احد هيل من عليين  
 صاحبه حتى او دخل رب المسلم بينه لاجراح الدراهم ولم بعد عن عين صاحبه  
 لا يكون افرقا (شرط بقاءه) اي بقاء العمد على صحته لا بشرط انعاده  
 فيه عند صحته بدونه ثم بعد بالافراق والامتنع وان المسلم اليه قصد في المجلس  
 ايجر سلسه وفيه اشارته الى ان شرط الحاضر بعد للمسلم لانه يبيع تمام القرض  
 والشراء التاسع الذي لم يذكره المصنف هو العمد على تحصيل المسلم منه وراد  
 صاحب الخبر بسما آخر فلا يبالغ (دو) تفرع على قوله وقض رأس  
 المال (اصل) رجل الى آخر (مانه نقدا ومائة دينا على المسلم اليه في كرى طل)  
 المسلم (في حصه الدين فقط) سواء كان العمد مطالعا بان قال اطلب الملك  
 ماني درهم في كرى خطه ثم حلا مائة من رأس المال تعاضا بالدين او مقيدا  
 بان املت اليك في مائه بعد ومائة دينار عليك وسواء اضيف الى دراهم يبيعها  
 او لا وذلك لعقد ان القبض وانما قال دينا على المسلم لانه لو كان الدين  
 على الاخر فيكون فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو بعد الكل من مائه في المجلس  
 لم يملك حازرا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالقبض في المجلس  
 سقط الى الحوار وعبد رفر المسلم باطل في الكل لسريان الفساد (ولا يجوز  
 التصرف في رأس المال او المسلم منه كل حصه) اي هل قصص المسلم اليه  
 رأس المال وقبل حصه رب المسلم منه (بشركة وتولية) لان المسلم فيه  
 مع والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز ورأس المال شبه بالبيع فلا يجوز  
 التصرف قبل القبض في اولى ملكه بموصن وفي الشركة تعالى ذهبه  
 بموصن ولا يجوز وصوره الشركة فيسه ان يقول رب السلم لاخر اعطيت نصف  
 رأس المال يكون نصف المسلم ذلك وصورة الدواة ان قول اعطيت مثل ما اعطيت  
 المسلم الذي يكون المسلم له وانما حصه المالك كرا لهما اكثر وقواطع خبرهما

(ولا) يجوز لب المسلم (شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل) في عقد السلم الصحيح بعد وقوعه (قبل قبضه) بحكم الاقالة استحسانا لقوله عليه السلام لا تأخذ الاساك ورأس مالك اى لا تأخذ الاما سلمت فيه حال قيام العقد ورأس مالك بعد الانفساخ فتركنا القياس عملا به لان انبي عليه السلام جعل حق رب السلم اخذ المسلم فيه قبل الاقالة واخذ رأس المال بعدها ثم لا يجوز الاستبدال قبل الاقالة بالمسلم فيه لئلا يصير قابضا حق غيره فكذا بعدها برأس المال وعند زفر وهو قول الأئمة الثلاثة يجوز استبدال رب السلم به شبهة من المسلم اليه قياسا باعتبار سائر الديون (واو اشترى) المسلم اليه (كراوا امر رب السلم بقبضه) اى قبض الكراوى الذى اشتراه ولم يقبضه من البائع (قضاء) اى لا جل القضاء عليه من الكراوى فيه (لم يصح) لانه اجتمعت صفقتان السلم وهذا الشراء فلا بد من ان يجرى فيه الكيلان (واو امر مقرضه بذلك صح) يعنى لو كان الكراوى قرضا لا سلفا فاشترى المستقرض كراوى غيره وامر المقرض بقبضه قضاء لحقه فانه يصح وان لم يعد الكيل لان الفرض اعادة وكان المقبوض عين حقه تقديرا فلم يكن استبدال (وكذا الوامر المسلم اليه رب سلمه بقبضه) اى قبض الكراوى منه (له) اى لاجل المسلم اليه (ثم) يقبضه ثانيا (انفسه) اى لنفس رب السلم (فاكتله) اى رب السلم (لاجل المسلم اليه ثم اكتله لنفسه صح) لاجتماع الكيلين (واو اكتال المسلم اليه في ظرف رب السلم باقره) اى بامر رب السلم (وهو) والخال (انه غائب لا يكون قضاء) لان في السلم لم يصح امر رب السلم بالكيل لان حقه في الدين لا في العين فامر لم يصادف ملكه فاقسم اليه جعل ملكه في ظرف استعارة من رب السلم قيد بقبضه لانه لو كان حاضرا وكاله المسلم اليه بحضرته وخلي بيته وبين الطعام يصير قابضا لان التخيبة تسليم (ولو اكتال البائع كذلك) يعنى لو اشترى من آخر طعاما ودفع المشتري الى البائع ظرفا وامره ان يكيه ويجعله في الظرف ففعل البائع واشترى غائب (كان قبضا) لانه كان مال الكالين بالشراء فآمره صادف ملكه فيكون قابضا بوضعه في ظرفه وكان البائع وكالا في امسالك الظرف فجعل في يد المشتري حكما لان الوكيل في القبض كالمكيل (بخلاف مالوا كتاله) البائع (في ظرف نفسه) لان المشتري صار مستعرا طرفه ولم يقبضه فلم يصح العارية لانها تبرع فلا يتم بلا قبض فلا يصير الواقع فيه واقعا في يد المشتري (او) اكاله (في ناحية بيته) اى بيت البائع لان البيت ونواحيه في يده فلم يصير المشتري قابضا (واو) اكل (العين والدين في ظرف المشتري) بان اشترى رجل من آخر كراوى بعد السلم وكراعىنا بالبيع عند حلول اجل السلم ثم امر

المشتري البائع بان يجعل الكرى في طرق المشتري (ان بدأ) البائع هو المسلم  
 اليد (بالمين كان) المشتري هو رب السلم (فايضا) لهما اما في العين فليصحب  
 الامر فيه واما في الدين فلا اتصاله بملك المشتري كمن استقرض حنطة وامره  
 ان يزرعها في ارضه وكمن دفع الى صانع حائطا وامره ان يزيد من عنده نصف  
 دينار (وان بدأ) البائع (بالدين فلا) يكون قابضا له ما عند الامام  
 اما في الدين فلهدم صحة الامر فيه واما في العين فلا له خلطه بملكه قبل التسليم  
 فصار مستهلكا عنده فيقتضى البيع مع ان الخلط غير مرضي به من جهة الامر  
 ولو ان يكون مراده السدادة بالدين فلم يفتقر في رضائوه حتى يكون شره بكانه  
 (وعندهما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة) في الخلوط (وان شاء  
 فصح البيع) لان الخلط ليس باستهلاك عندهما كما في الهداية وخصه قاصيخان  
 بقول محمد اما عند ابي يوسف اذا بدأ هابا بالدين يصير قابضا لهما كالوئد بالعين  
 ضرورة اتصاله بملكه في الصورتين اذا خلط ليس باستهلاك وقال محمد يصير  
 قابضا للعين دون الدين فيشركان فيه ولم يرأى عن ابي ذر وكذا لو استقرض  
 رجل كرا ودفع اليه غرابه ليكله فيهما فقول وهو غائب لم يكن قضا كما في  
 التبع (ولو اسلم امة في كرم من زملا) اي جعل امة رأس المال في اشتراكه فله  
 السلم (وقضت) الامة اي قضتها المسلم امة (ثم تقايلا) عقد السلم  
 (فانت) اي ثم ماتت الامة في يد المسلم اليه (قبل ردها) اي الامة الى رب  
 السلم (بى التعايل) على حاله ولم يطل هلاكها ويجب دلي السلم اليه (فيتمها)  
 اي الامة (يوم قضتها) اي الامة (واو ماتت) الامة قبل الاقالة (ثم تقايلا  
 صح) النقال اي الاقالة بعد موتها ويجب على المسلم اليه فيتمها يوم القبض  
 لان شرط الاقالة بقاء العقد وهو يبقى بقاء العتود عليه وهو المسلم فيه وهو  
 باق في ذمة المسلم اليه بعد هلاكها فاذا انسخ العقد وجب عليه ردها  
 وقد عجز بموتها فيجب عليه فيتمها كالوقت نصا ثم تقايلا بعد هلاك احدهما  
 او هلاك احدهما بعد الاقالة وانما عجز يوم القبض لانه سبب الصمان كالغصب  
 (وكذا المقايضة) وهي مع سامعة بساعة (في الوجهين) هو الموت بعد  
 التعايل والتعايل بعد الموت لان كل واحد منهما مبيع من واحد ومن وجبه  
 في السقي يعتبر المبيعة وفي الهلاك التثنية (بختلاف الشراء بالتمس فيهما)  
 اي اذا اشترى امة بالف ثم تقايلا حلت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلا  
 بعد موتها فالاقالة باطلة لان العتود عليه في البيع اعما هو الامة ولا يبقى العقد  
 بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء ولا يبقى انتهاء لانعدام محلها كما في الهداية  
 وفي الدور تقايلا البع في تعبد فائق من يد المشتري فان لم يقدر المشتري على

تسليم بذات الاقالة والبيع بحاله (ولو ادعى احد عاقدى السلم بيان الاجل او) ادعى (اشتراط الرداء وانكر الآخر) يعنى لو قال احدهما شرطنا التأجيل وقال الآخر لم نشترط شيئاً او قال احدهما شرطنا طعماً ما رد يا وقال الآخر لم نشترط (فالقول لمدعيهما) اى لمدعى الاجل والرداء (مطلقاً) سواء كان مدعيهما رب السلم او المسلم اليه عند الامام لان المدعى يدعى الصحة فكان القول له وان انكر خصمه اذا ظاهر شاهده لان العقد الفاسد معصية والظاهر من حال المسلم الحر زعمه (وقال للمكر ان كان) المنكر (رب السلم في) الصورة (الاولى) اى القول رب السلم عندهما اذا ادعى المسلم اليه التأجيل لانه ينكر حقاً عليه وهو الاجل (او) كان المنكر (المسلم اليه في) الصورة (الثانية) وهى الرداء لانه منكر والاصل ان من خرج كلامه تعتاق القول اصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة بان ينكر ما يضره مع اتفاقهما على عقد واحد فالقول لمدعى الصحة عنده وعندهما القول للمنكر سواء اذكر الصحة او غيرها وفي التوبر واو اختلفا في مقداره فالقول للطالب مع يمينه وان برهن قبل وان برهنا قضى بيمينه المطلوب وان اختلفا في مضيه فالقول للمطلوب لانكاره توجه المطالبة وان برهنا قضى بيمينه المطلوب (والاستصناع) لغة طلب العمل متعبداً الى مفعولين ومترعاً بيع ما يصفه عبداً فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جيبها فلو كان العين من المستصنع كان اجارة لاستصناعاً وكيفية ان يقول لصانع كخفاف مثلاً اصنع لى من مالك خفاً من هذا الجنس بهذه الصفة بعشرين (باجل) معلوم كان يقول شهراً مثلاً (سلم) فيعتبر فيه شرائطه (فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره تعورف) الاستصناع فيه (اولاً) عند الامام لان السلم بالاجل ثابت بالكتاب والسنة والاجماع مطلقاً والاستصناع بالاجل في عرفهم فلا يحمل عليه وعندهما ان ضرب الاجل فيما تعورف فهو استصناع لان اللفظ حقيقة فيه فيحفظ على مقتضاه وان ضرب فيما لا يتعارف فيه فهو سلم لتعذر جعله استصناعاً ويحمل الاجل فيما فيه تعامل على الاستعمال هذا اذا كانت المدة على سبيل الاستعمال اما اذا كان على سبيل الاستعمال بان استصنع على ان يفرغ عنه غذا او بعد غدا لا يصير سلباً بالاجماع وحكى عن الهند واني انه ان ذكره المستصنع فلا يسلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكر ادنى مدة تمكن فيه من العمل فاستصناع وان كان اكثر فسلم يراعى شرائطه (و) الاستصناع (بلاجل) معلوم (يصح استصناعاً فيما تعورف فيه كخف وطست وقفصة) وغير ذلك من الاواني (وهو بيع) والقياس ان لا يصح لانه بيع المبدوم وبه قال زفر

والأئمة الثلاثة وجه الاستحسان أن المستضع فيه المعلوم يجعل موقودا  
 حكما كطهارة المذون فنزل منزلة الاجماع للتعامل من زمن النبي عليه السلام  
 الى يومنا هذا وهو من أقوى الحجج وقد امتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شائما ومبرا فصار كدحول الجسم باجر فانه جار استحسانا لله املا وان اى  
 القياس جواز له لان مقدار المكث وما يصيب من الماء مجهول وكذا اوقال أسقاه  
 اصطفى شربة ماء بفلس او اختجهم باجر (لأعدة) كما ذهب اليه الجاهل الشهيد  
 قالوا اذا جاءه مفروغا عنه ينقذ بالمعطر ولدا بنت الخيار لكل واحد منهما لكن  
 الصحيح من المذهب جوازه يعا لان محمد اذكر فيه القياس والاستحسان وهما  
 لا يجريان في الواقعة وفرع على كونه يعا بقوله ( فيحرم المصانع على عمله )  
 ولو كان عدة لم يحرم ( ولا يرجع المستضع منه ) اى من امره ولو كان عدة  
 لجاز رجوعه ( والمبيع هو العين لأجله ) اى على المصانع وقال البردعي رحمه الله  
 بطرا الى ان الاستصناع مشتق من الصنع وهو العمل والاول اصح لان المقصود  
 هو العين وذكر الصنف لبيان الوصف والاحسن ويكون المبيع هو العين لأئمة  
 معطوف على ما بعد الفاء لا العمل وفرع على كونه العين بقوله ( فلوانى )  
 الصانع بما صنعه قل العقد ( غيره او بما صنعه هو قبل العقد فاختصه )  
 اى المستضع العين ( صح ) ولو كان المبيع عمله لما صح بيعه ( ولا يعين  
 المستضع ) بفتح النون ( للمستضع ) بكسر النون ( بلاختيار ) ورجع  
 ( فيصح بيع الصانع له ) اى للمستضع بفتح النون ( قبل رؤيته ) ولو عين له  
 لما صح بيعه ( وله اخذه وتركه ) اى للمستضع بكسر النون بعد اربعة باختيار  
 ان شاء اخذه وان شاء تركه ولا خيار للصانع فيحصر على العميل ومن الامام  
 اربعة الخيارات فاما للضرر عنه والصحيح الاول وعن ابي يوسف انه لا خيار لواحد  
 منهما ( ولا يصح ) الاستصناع بلاجل ( فيعلم به عارف ) هو فيه ( كالثوب )  
 معنى لو امر حائكا ان ينسج له ثيابا بغزل من عنده بدراهم لم يجز اذ لم يجز فيه  
 اتعامل فبقى على اصل القياس الا اذا شرط فيه الاجل وبين شرائط السلم  
 فتح يجوز بطريق السارق البعد دفع محققا الى مذهب بلذمه يذهب من عنده واره  
 الذهب بموتجيا من الاعشار والانتاس ورؤس الاتى واوائل السور فامر  
 رب المحصف ان يذهب به كذلك باجرة معلومة لا يصح وفي الخاتمة رجل استضع  
 رجلا فى شئ ثم اختلفا فى المصنوع فقال المستضع لم تفعل ما امرتك وقال  
 الصانع فعلت فأتوا لايمن فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل  
 ملك استضعته الى فى كذا كذا وانكر المدعى عليه لا يخاف

## ( مسائل )

خبر مسنداً محذوف أي هذه مسائل (شقي) جمع شتت وعبر عنها في الهداية  
 بمسائل مشورة وعبر في التوير بالفرقات والمعنى واحد وحاصلها أن المسائل  
 التي تشد على الأبواب المتقدمة فلم تذكر فيها إذا استذكرت سميت بها بفرقات  
 من أبوابها أو مشورة على أبوابها (يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع  
 علمت) الكلب والفهد والسباع (أولا) عندنا لحصول الانتفاع بهم حراسة  
 أو اضطيادا وعن أبي يوسف لا يصح بيع الكلب العقور لأنه لا ينفع به فصار  
 كالهوام المودبة وذكر في المبسوط أنه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل  
 التعليم وقال هذا هو الصحيح من المذهب وهكذا يقول في الأسد إذا كان يقبل  
 التعليم وبصاد به أنه يجوز بيعه وإن كان لا يقبل التعليم والاضطياد به لا يجوز  
 والفهد والبازي يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال انتهى وإيجابه  
 ينتفع بجلده لأنه يطهر بالدباغ ويكون المتلف ضائنا لأن النبي عليه السلام  
 قضى في كلب باربعين درهما من غير تخصيصه بنوع وقال الشافعي لا يصح  
 بيع الكلب مطبقا وهو قول أحمد وبعض أصحاب مالك وأما اقتناء الكلب  
 للصيد أو لحفظ الزرع أو المواشي أو البيوت فجائز بالإجماع كما في الشئني واختلفت  
 الرواية عن الإمام في القرد وكره عبد الله بن يوسف وجاز عند محمد والفيل كالهرة  
 في جواز بيعه وفي البرازية وشراء السباع جائز ولجها لا يبيع الفيل جائز  
 وفي النخيس أن النخار للقتوى جواز بيع لحم المدبوح من السباع وكذا الكلب  
 والحمار لأنه ظاهر وينتفع به في أطعام سيرة بخلاف الخنزير لأنه نجس العين  
 وفي التخصيص إشعار بعدم جواز هوان الأرض كالحية والعقرب ودواب البحر  
 غير السمك كالضفدع والسرطان لأن جواز البيع بدور مع حل الانتفاع  
 وحرمة الانتفاع بها وقال بعضهم إن بيع الحية يجوز إذا انتفع بها للدوية  
 ولا يخفى أن هذه المسئلة مستدركة بما مر في البيع الفاسد كما في القهستان لكن  
 في البحر وبيع غير السمك من دواب البحر إن كان له ثمن كالسنفور وجلود الخنزير  
 ونحوها يجوز والأفلا (والسدمي في البيع كالمسلم) لأنه مكلف بمثل هذه  
 الأحكام كالمسلم يعني أن ما يحل لنا يحل لهم وإن ما يحرم علينا يحرم عليهم  
 في العقود لقوله عليه السلام فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين بعد أداء  
 الجزية (الافى) بيع (الخمير فانها) أي الخمر (في حقه) أي في حق الذمي  
 (كالخل) في حقه (و) (الافى) في الخنزير فانه (في حقه كالشاة) في حقه  
 وفي البحر لا ينعون من بيع الخمر والخنزير إماما على قول بعض مشايخنا فانه يباح  
 الانتفاع بهما شرعا لهم فكان حالا في حقهم وعن البعض حرمتها ثابتة على

الجمهور في حق المسلم والكافر لأن الكفار مخاطبون بالشرايع في الحرمات وهو  
 الصحيح من مذهب أصحابنا فكانت الحرمات ثابتة في حقهم لكنهم لا يعتنون  
 عن بيعهم لأنهم لا يعتقدون حرمتها ويتولون بيعها وقدامنا يتركهم  
 وما يدينون (ومن زوج مشرينه) الآخر (قل قبضها جان) الثبوت الولاية  
 عليه بالشراء لأنه سلب الملك فيحصل التصرف بالتزويج في البيع المنقول قبل  
 القبض كالاعتناق والتدبير في عدم الانعاش بخلاف التصرف بمل البيع قبل  
 القبض اذ هو بفتح هـ لا كالمبيع قبل قبضه (فان وطئ) أي ان وطئها  
 زوجها (كان) المزوج (قائضا لها) لان وطئ الزوج حصل بفساد سلب  
 المشتري فصار منسوبا اليه كأنه فعله بنفسه (والا) أي وان لم يطأها الزوج  
 (فلا) يكون قائضا اذ بمجرد التزويج لا يتحقق القبض والقياس ان يتحقق  
 وهو رواية عن أبي يوسف لأنه تعيب حكيم فيعتبر بالتعيب الحقيقي وجسه  
 الاستحسان ان في المقي في استيلاء على الحمل وبه يصير قابضا ولا كذلك الحكمي  
 فافترقا وفي النور ولو انتقض البيع بطل انعكاس في المختار (ومن اشترى شيئا)  
 منقولا (فغاب) المشتري قبل قبض البيع ونقد الثمن (غيبه معروفة)  
 بان علم مكانه فاقام بإبعده بثبوت أنه باعه منه (لا يباع) ذلك الشيء (في دين  
 باعه) أي لم يبعه القاضي في دين البائع لأنه يتوصل الى حقه بالذهاب اليه  
 فلا حاجة الى بيعه لان فيه ابطال حق المشتري في العين (وان لم تكن) غيبة  
 (معروفة) بان لم يعلم مكانه وطلب بيعه بثبوت (بيع قيد) أي في الثمن (اذا رهن  
 انه باعه منه) أي من الغائب (أذا لم يكن قبضه) الغائب لان القاضي نصبت  
 لكل من عجز عن النظر ونظرهما في بيعه لأن البائع يتوصل به الى حقه ويبرأ  
 من ضمانه والمشتري ايضا يبرأ منه من دينه ومن تراكم نفقته فاذا انكشف الحال  
 على القاضي بموجب اقراره فلا يحتاج الى خصم حاضر وانما يحتاج اذا كانت  
 البيعة للقضاء لان البيعة هنا ليست للقضاء على الغائب والباقي انني التهمة  
 وانكشف الحال وهذا لان الشيء في يده وقد اقر به للذات على وجه يكون  
 مشغولا بحقه فيظهر الملك للغائب على الوجه الذي اقر به ولا يقدر البائع  
 ان يصل الى حقه كالراهن اذا مات مفسدا والمشتري اذا مات مفسدا قبل القبض  
 فان فضل شيء من الثمن بمسك للغائب وان نقص يرجع البائع على المشتري  
 اذا طفر وقيد بالمقول احترازاً عن العصار قال القاضي لا يدعيه كما في النهاية  
 (وان غاب احد الشترين) بان اشتراء رجلان فغاب احدهما والمسئلة يحالها  
 (فلما حضر دفع كل الثمن وقبض البيع وجسه) أي حبس البيع عن شريكه  
 (اذا حضر) العائيب (حتى ينقصد) تمهريكه (بحصته) لأنه مفضل

اذ لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الابناء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق  
 الحبس ما بقي منه شيء والمضطر يرجع واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس  
 عند الطرفين الى ان يستوفي حقه ولو حبس لا يصير غاصبا وعند ابي يوسف  
 كان مقطوعا فيما دى عن صاحبه لانه قضى دين غيره بغير امره فلا يرجع عليه  
 وليس له الحبس ويصير غاصبا به فهلك بالقيمة قبل هذا اذا كان الثمن حالا  
 اما اذا كان مؤجلا فليس للمضطر دفعه وان حل الاجل ( وان اشترى ) شيئا  
 ( بالف ) مثقال ذهب وفضة فهما اى الذهب والفضة ( نصفان ) اى يجب خمسمائة  
 مثقال من الذهب وخمسمائة مثقال من الفضة لانه اضاف المثقال البهائم الى السواء  
 ويشترط بيان الفضة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال من الدراهم والدنانير  
 فانه لا يحتاج الى بيان الصفة وينصرف الى الجياد ( وان قال بالف من الذهب  
 والفضة من الذهب خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة )  
 اى كل عشرة مثقالين سبعة مثقالين لاضافة الالف اليهما فيصير  
 الى الوزن المتعارف للمعهود في كل واحد منهما وفيه اشارة الى انه اوقال لفلان  
 على كرخة وشعير ومستم فانه يجب من كل جنس ثلث الكرخة وهذه في  
 المساملات كما كانت في البحر وفي الفتح في الدراهم ينصرف الى الوزن المعهود  
 ويجب كونه هذا اذا كان المتعارف في بلد العقد في اسم الدرهم ما يوزن سبعة  
 والمتعارف في بعض البلاد الآن كالشام والجزيرة ليس كذلك بل وزن ربع  
 وقيراط من ذلك الدرهم واما في عرف مصر فلفظ الدرهم ينصرف الآن الى وزن  
 اربعة دراهم يوزن سبعة من الفلوس الا ان يقيد بالفضة فينصرف الى درهم  
 يوزن سبعة فان مادونه ثقل او خف يستعملون نصف فضة ( ومن قضى زيفا  
 بدل جيد غير عالم به ) اى بالزيف ( فانفقته او هلك فهو قضاء ) ويرى  
 ولا رجوع عليه بشيء عند الطرفين لان الجواب رد الزيف لاخذ الجيد  
 الجواب له عليه بالنسبة الى شيء واحد ومثل هذا التكليف غير معهود في الشرع  
 ولان الزيف بعد الاتفاق والهلاك يتوب مناب حقه الجيد ( وقال ابو يوسف  
 رد مثل الزيف وبقي الجيد ) لان حق صاحب الدين راعي من حيث  
 الوصف لكن لا يمكن رعايته بايجاب الضمان في الوصف اذ لا قيمة له عند المقابلة  
 بخلافه فلزم الرجوع الى رد المثل بزيفه وذكر في الاسلام وغيره ان قواهما قياس  
 وقول ابي يوسف هو الاستحسان فظاهره ترجيح قول ابي يوسف وقبل قوله الانسب  
 لقوى وفي الاصلاح ومحمد في قوله الاول مع ابي يوسف قيد بالتلاف لانه لو كان قائما  
 ردوا يسترد الجيد عندهم وقيد بغير عالم به لانه لو كان عالما به عند القبض يسقط حقه



بلا خلاف ( وان فرح طيرا وباض في ارض ) متعلق بهما ( او تكسر ظلي  
 فيها ) اي ترومعه داخل في الكناس وهو موضع الظلي وفي بعض النسخ  
 او تكسر اي وقع في ارض فتكسر رجله ويحترق به عالوكسر رجل فيها فهو  
 يكون للكاسر لا لالاخذ ( فهو ) اي المشتد كور من الفرخ والبض والظلي  
 ( لمن اخذه ) لانه مباح مسقت به اليه فكان اولى به الا اذا هب ارضه اذ ذلك  
 فهو له او كان صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر على اخذه او مديده  
 فهو لصاحب الارض كسائر الارض وغيره فعلى هذا الوعيد كما قيدنا لكان اولى  
 تدبر ( وكذا الصيد متعلق بشبكة منصوبة للجمل ) لا لاصطياد يعني يكون  
 هو الاخذ ( او دخل الصيد دارا ) يكون ايضا الاخذ ( ودرهم او سكر  
 نرفوق ) الدرهم او السكر ( على ثوب ) احد ( فان اخذه ) اي الثوب  
 ( صاحبه ) اي صاحب الثوب ( لذلك ) اي اوقوع الدرهم او السكر عليه  
 ( او كفه ) اي جمع الثوب الى نفسه بعد السقوط عليه وان لم يعد له ( او اخرج  
 باب الدار بعد الدخول ملكه ) اي صار له بهذا الفعل ( وليس لاغير اخذه )  
 اذ بالاعداد والكف يظهر انه طالب الاخذ فكان مستحقا وفي البحر تفلا  
 عن الذخيرة ان اغلق الباب على الصيد وامر لم يصر آخذه مال كاله حتى  
 اخرج الصيد بعد ذلك فاحذره غيره ملكه ( كما اوصل البحر في ارضه ) اي جعل  
 عسله في ارض رجل ( او بنت فيها شجرا واجتمع ثراب بحيران الماء ) فهو  
 لصاحب الارض على كل حال وان لم تكن ارضه معدة لذلك لانه من ازال  
 الارض حتى يملكه ثبعا ولهذا يجب في العمل العشر اذا اخذ من ارض العشر  
 ثم انه مهد هنا قاعدة كلية فقال ( ما ) الذي اي ( لا يصح تعليقه بالشرط  
 ويطله الشرط الفاسد ) اربعة عشر شيئا على ما ذكره المصنف ثبعا لصاحب  
 الكثر الاول ( البيع ) فاذا باع عبدا وشرط استخراجه شهرا مثلا فالبيع  
 فاسد والاصل ان ما كان مبادلة مال بمال فانه لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد  
 بالنهي عن بيع وشرط وما كان مبادلة مال بغير مال او كان من التبرعات فانه  
 لا يبطل به لان الشروط الفاسدة من باب الربوا وهو مخص بالاموات المالية  
 دون غيرها من غير المالية والتبرعات وبطل الشرط فقط واصل اخر ان التعليق  
 بالشرط المحض لا يجوز في التبرعات ويجوز فيما كان من باب الاستسقاط المحض  
 كالطلاق والعتاق وكذا ما كان من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه  
 بالشرط السلام وكذا التبرعات كما في البحر ( و ) الثاني ( الاجارة )  
 بان اجر داره بشرط ان يقرضه المساجر ويهدي اليه او اجره اياها ان قدم زيد  
 فهي فاسدة لانها في معنى البيع ( و ) الثالث ( القسمة ) بان كان للميت دين

على الساس وانفسوا التركة من الدين والعين على ان يكون الدين لاحد من  
والدين السابقين فهي فاسدة لانها في معنى البيع من حيث اشتغالها على الاقرار  
في المباداة ( و ) الرابع ( الاجازة ) بان باع فضولي عبده فقل اجزته بشرط  
ان تقرضني او تهدي الى اوقفها بشرط لانها بيع معنى كذا ذكره العيني  
ولا خصوصية لاجازة البيع بل كل ما لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقفا  
لا يصح تعليق اجازته بالشرط حتى النكاح ( و ) الخامس ( الرجعة ) بان قال  
لطلقتك الرجعة راجعتك على ان تقرضني كذا او ان قدم زيد لانها استدامة  
المالك فيكون معتبرة ابتداءه فلا يجوز تعليق ابتداءه لا يجوز تعليقها كما ذكره العيني  
قال في البحر وهو سهو ظاهر وخطا صريح وسيا في النكاح لا بطل الشرط  
الفاسد وان كان لا يصح تعليقه وفصل كل التفصيل فليراجع لكن يفرق  
بين النكاح والرجعة بانه لا يشترط فيها رضى الزوجة ولا شهود ولا مهر وبانه  
يجوز عودا لامة على الحرة التي تزوجها بعد ما طلق الامة بخلاف النكاح تدبر  
( و ) السادس ( الصلح عن مال ) اي قال بان قال صالحك على ان تسكنني  
في الدار سنة مثلا لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا ( و ) السابع ( البراء  
عن الدين ) بان قال ابرأك عن ديني على ان تخدمني شهرا او قدم فلان لانه  
ملك من وجه حتى يرتد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتجليات  
فلا يجوز تعليقه بالشرط الا اذا علق بكائن كما قال المديون دفعت الى فلان فقال  
ان كنت دفعت اليه فقد اراك صح لانه تعليق بامر كائن وفي البحر وحاصله  
ان التعليق يموت الدائن صحح الا اذا كان المديون وارثا وعلق في مرض موته  
فيكون مخصصا لاطلاق الكتاب ( و ) الثامن ( عزل الوكيل ) بان قال  
لوكيله عزلتك على ان تهدي الى شئ او ان قدم فلان لانه ليس بمخالف به  
فلا يجوز تعليقه بالشرط الفاسد كما ذكره العيني وفي البحر وتعليقه يقتضي عدم  
صحة تعليقه واما كونه يبطل بالشرط الفاسد فلا دليل عليه من هذا وعندى  
ان هذا خطأ ايضا فان عزل الوكيل ليس من قبل ما يبطل بالشرط الفاسد  
واما هو من قبل ما لا يصح تعليقه بالشرط لكن لا يبطل بالشرط الفاسد انتهى  
وفيه كلام لانه اذا لم يصح تعليقه بالشرط الفاسد فقد بطل بذلك الشرط  
الفاسد معنى انه اذا وجد ذلك الشرط لم يرتب وجوده عليه كما قال بعض  
الفضلاء وهو جواب بعينه مماورد في الرجعة وغيرها تدبر ( و ) التاسع  
( الاعكاف ) بان قال اعكفت ان شفى الله مرضي او ان قدم زيد فلاه ليس  
بمخالف به كعزل الوكيل وفي المتح نقلا عن البحر وعندى ان ذكره من هذا  
الضم خصا عن وجهين من كونه يبطل بالشروط الفاسدة ومن كونه لا يصح

دخل عليه اعتكاف شهرين عند علمائنا فإذا صح تعليقه بالشرط لم يطل بالشرط  
 الفاسد لكنه ذكر إيجاب الاعتكاف من جهة ما لا يصح تعليقه بشرط ويصل  
 بفاسده وذكر بشرط البرائة من هذا القسم فقال وتعلق وجوب الاعتكاف  
 بالشرط لا يصح ولا يلزم وقد ناقض الكمال كلامه فإنه جعل إيجاب الاعتكاف  
 بما لا يصح تعليقه وعراه إلى الخائفة ولم يقل في رواية مع أنه قدم في باب  
 الاعتكاف أن الاعتكاف الواجب هو النذر بغير تأخير أو تعليق وهو صريح في صحة  
 التعلق به وعمام تحقيقه في البحر فليراجع لكن أن ما لا يصح تعليقه وما يصح  
 هو مع الشرط الفاسد هو الاعتكاف نفسه لأن النذر به بل النذر به يصح  
 تعليقه بالشرط وبترتب لزومه على تحقق الشرط فلا يفسده كالنذر بغير  
 العبادات التي يصح النذر بها بخلاف الوضوء وصلاة المريض كما عرفت في محله  
 وقد ذكروا بعيد هذا أن الوقف لا يصح تعليقه بالشرط ويصح تعليق النذر به  
 فافترقا تدير (و) العاشر (المراد) بأن قال زارعتك أرضي على أن تقرضني  
 كذا أو أن قدم فلان لأنها إجارة فلا يصح تعليقها بالشرط (و) الحادي  
 عشر (المعاملة) وهي المساقاة بأن قال ساقيت شجرة أو كرمي فقلني  
 أن تقرضني كذا أو أن قدم فلان لأنها إجارة أيضا (و) الثاني عشر  
 (الأقراء) بأن قال فلان على كذا أن أقرضني كذا أو أن قدم فلان لأنه ليس  
 مما يخلف به بخلاف ما إذا علق بموته أو بحيي الوقت فإنه يجوز ويحمل على أنه  
 فعل ذلك الاحتراز عن الجحود أو دعوى الأجل فيلزمه الحال (و) الثالث عشر  
 (الوقف) بأن قال وقفت داري أن قدم فلان لأنه ليس مما يخلف به أيضا  
 وفي البحر والوقف في رواية فظاهره أن في صحة تعليقه روايتين وفي الفتح  
 وشرحه أن يكون مخرجا غير ملحق فلو قال أن قدم ولدي فداري ضيقه  
 موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصير وقفا (و) الرابع عشر (الحكيم)  
 بأن يقول الحكماء إذا أهدى شهر أو قال لعبد أو كافرا إذا اعتقت أو أسلمت فاحكم  
 بيننا (عند أبي يوسف خلافا لمحمد) فإنه يجوز تعليق عتده بشرط وإضافته  
 إلى زمان كالوكالة والقضاء وله أن الحكيم تولية صورة وصلى معنى فاعتبار  
 أنه صلى لا يصح تعليقه ولا إضافته وباعتبار أنه تولية يصح فلا يصح بالشك  
 والاحتمال وفي الخاتمة الفتوى على قول أبي يوسف ولم تعرض فيه لقول الإمام  
 وقد قال بعض شارحي الكثر فإنه لا يصح عتده وعطيه الفتوى ولم تعرض  
 لقول الإمامين (وما) أي الذي (لا يطله الشرط الفاسد) وهو سببه  
 وعشرون شيئا على ما ذكره المص الأول (الافترض) بأن قال أقرضك هذه

المدة بشرط ان يتقدمنى شهرا مثلاً فانه لا يطل بهذا الشرط وذلك  
 لان الشرط الفاسد من باب الرضا وانه مختص بالمبادلة المالية والعقود كلها  
 ليست بمواضة مالية فلا يؤثر فيها الشرط الفاسد وفي البرازة وتعليق  
 الفرض حرام والشرط لا يلزم (و) الثانى (الهيبة) بان قال وهبت لك  
 هذه الجارية بشرط ان يكون حملها لى (و) الثالث (الصداقة) بان قال  
 تصدقت عليك على ان يتقدمنى جمعة مثلاً (و) الرابع (الزكاح)  
 بان قال تزوجتك على ان يكون لك مهر كما عرف في موضع (و) الخامس  
 (الطلاق) بان قال طلقك على ان لا تزوجى غيرى (و) السادس (الخلع)  
 بان قال خالعك على ان يكون لى الخيار مدة سماها بطل الشرط ووقع الطلاق  
 ووجب المال (و) السابع (العق) بان قال اعطيتك على انى بالخيار (و)  
 الثامن (الرهن) بان قال رهنت عندك عبدى بشرط ان استخدمه (و) التاسع  
 (الايصاء) بان قال اوصيت بك على شرط ان تزوج ابنتى (و) العاشر  
 (الوصية) بان قال اوصيت لك ثلث مالى ان اجاز فلان ذكره العيني وقال فى  
 البحر وفيه نظر لانه مثال لتعليقها بالشرط والكلام الآن فى انها لا يطل  
 بالشرط الفاسد انتهى لكن فيه كلام لان الشرط الفاسد يصدق مع عدم  
 صحة التعليق ومع الصحة ومعناه انه يفسد لو كان لا يجوز التعليق به وهنا يجوز  
 فاقصد تدبر (و) الحادى عشر (الشركة) بان قال شاركك على ان تهدينى  
 كذا (و) الثانى عشر (المضاربة) بان قال ضاربك فى الف على النصف  
 فى الرجح ان شاء فلان او ان قدم زيد ذكره العيني وفى البحر وهو مثال لتعليقها  
 بالشرط وهذا الذى وقع للعيني دليل على كسله وعدم تصحيح كلامهم فانه لو اتى  
 بالامثلة التى ذكروها فى الابواب لكان انساب انتهى لكن فيه كلام قد قررناه  
 فى الوصية تدبر (و) الثالث عشر (القضاء) بان قال الخليفة وليتك قضاء مكة  
 مثلاً على ان لا تعزل ابداً و الرابع عشر الامارة بان قال الخليفة وليتك اماره  
 الشام مثلاً على ان لا تركب (و) الخامس عشر (الكفالة) بان قال كفلت  
 غريمك ان اقرضنى كذا ما ذكره العيني وفى البحر وهو مثال لتعليقها بالشرط  
 انتهى والجواب قد مر تدبر (و) السادس عشر (الحوالة) بان قال احلتك  
 على فلان بشرط ان لا ترجع عليه عند التوى (و) السابع عشر (الوكالة)  
 بان قال وكلتك ان ابرأنى عن مالك على ذكره العيني وفى البحر وهو مثال لتعليقها  
 بالشرط انتهى وقد مر الجواب تدبر (و) الثامن عشر (الاقالة) بان قال  
 اقلتك عن هذا البيع ان اقرضنى كذا ذكره العيني وفى البحر فاعلم ان القية  
 لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وتقدم انهما لوقف الا بالقل من الثمن الاول

او بنحس آخر لم تنفسه ووجب اثني الاول وهو مثل انهما لم يطل بالشرط  
 واماماه كره النبي فقال تعلقها بنهي وفيه كلام قد مر مراراً (و) التاسع  
 عشر (الكتابه) بان قال المولى ايده بكائنك على الف بشرط ان لا يخرج من  
 البلد او على ان لا تنقل ولا ما اوعى ان لا تفعل في نوع من التجارة ما في الكتابة  
 على هذا الشرط تصح ويحل الشرط وذلك لان الشرط عمداً حل في صلب  
 العقد واما اذا كان داخلاً كان في نفس النحل كما في الكتابة على حجر ونحوه فانهما  
 تصدده على ما عرف في موضعه (و) العشرون (اذن العبد في التجارة) بان  
 قال المولى لم يدا ذلت لك في التجارة على ان لا تجر الى شهر او سنة ونحوه سالاه  
 ليس بعد بل هو اسقاط والاستقاطات لا توصف (و) الحادي والعشرون  
 (دعوة الولد) بان يقول المولى ان كان له سنة الامة حل وهو من لان السب  
 مما يستكف ويختلط في شوه (و) الثاني والعشرون (الصالح عن دم العبد)  
 بان صالح ول المتول عمداً القتل على شيء بشرط ان يقرضه او يهدي اليه شيئاً  
 فان الصالح صحيح والشرط باسد ولسقط الدم لانه من الاستقاطات ولا يشترط  
 الشرط وكذلك الاراء عس ولم يذكره ا كنفائه (و) الثالث والعشرون  
 (الحرارة) بان صالح عنها بشرط اقراض شيء او اهدائه وفيه خلاف  
 لدر والمثني وفيه القصاص فان الصالح اذا كان عن الحرارة التي فيها الارش كان  
 من القسم الاول وكذا اذا كان عن العل الخطأ يكون من القسم الاول (و)  
 الرابع والعشرون (عقد الدمة) بان قال الامام حر في طلب عقيد الدمة  
 صرت هناك المربة ان شاء ولان فلا فان عقد الدمة صحيح والشرط باسد  
 كما في البحر وهو كما لا يخفى مثال له في عقد الدمة بالشرط والحب اما يعترض  
 احيى مراراً فعل صسه مامل (و) الخامس والعشرون (تعاقد الرد بمب)  
 بان قال ان وجدت مالهع عيال رد عليك ان شاء فلان مثلاً (او بخيار الشرط)  
 وهو السادس والعشرون اي وتعلق الرد به بان قال من له خيار الشرط في  
 البيع رددت البيع او قال استقطت بخاري ان شاء فلان فانه صحيح وحل  
 الشرط كما في البحر وفيه كلام لان تعاقد الرد بائب باطل وله الرد بالمس  
 وفي خيار الشرط صحيح ما شرط ومثلي في الخلاصة للاول بقوله بان قال  
 ان لم ارد هذا الثوب المعب ا اوم عليك فمعد رصيت فالباب والثاني بقوله  
 لو قال انطلت خيارى ادا جاء عدي انتهت ومفنيضاه اذ اذا قال ذلك باطل  
 خياره ادا جاء عدي فقال صاحب البحر يبطل الشرط ليس بطاهر تدبر (و)  
 السابع والعشرون (عزل العاصي) بان قال الخليفة للعاصي عزلك عن العفاه  
 ان شاء فلان فانه يعمل ويبطل الشرط كما في البحر لكن ترد عليه بان هذا

مثال للتعلق بالشرط كما مر آنفاً والمص لم يذكر ما تصح اضافته الى المستقبل وما لا يصح واقصر من القاعد فعلى ما ذكره لكن قال في التتوير والقرر وما تصح اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها والمراصة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايباء والوصية بالمال والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف وما لا تصح اضافته الى المستقبل عشرة البيع واجازته وقسمته والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين فان هذه الاشياء تملكيات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لمنافيه من معنى القمار

### ( كتاب الصرف )

وجه المناسبة بالبيع وتأخير ظاهر ( هو ) لغة التقل والزيادة وشرا هو ( بيع ثمن بثن ) اي ما خلق للثنية ( ثمانيا ) كبيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب ( اولا ) كبيع الذهب بالفضة او بالعكس ودخل تحت قولنا ما خلق للثنية بيع المصوغ بالمصوغ او بالتقديفان المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق مما صرحا ولهذا تبين في العقد ومع ذلك يبيعه صرف لانه خلق للثنية ( وشرط فيه ) اي في الصرف اي شرط بقائه على الصفة لا بشرط انعقاده وهو الصحيح المختار كما في البحر ( التقابض قبل التفرق ) بالابدان حتى لو قاما وذهبا معا فربما مثلا في جهة واحدة ثم تقابضا قبل الافتراق صح وكذا لو طال فعود هما في مجلس الصرف او اونا ما واغنى عليهما فيه ثم تقابضا بخلاف خيار الخيرة اذا التخير تملك فيبطل بمبادل على الرد والقيام ذلله والمعتبر افتراق العاقدين حتى لو كان لكل من الرجلين على صاحبه دين فارسل رسول او قل بعثك الدنانير التي لي عليك بالدرهم التي لك على وقال قلت فهو باطل لان حرق العقد يتعلق بالمرسل لا بالرسول وكذا لو نادى احدهما صاحبه من وراء جدار او ناداه من بعيد لم يجوز لانهما متفرقان بايديهما كما في البحر ( وصح بيع الجنس بغيره ) يعني الذهب بالفضة او بالعكس ( محازفة وبفضل ) ان تقابض في المجلس لان السحق هو القبض قبل الافتراق دون التسوية فلا يضره الجراف ولو افتراقا قبل القبض بطل لقوات الشرط والمراد بالقبض القبض بالبراجم لا بالثنية ( لا يبيعه ) اي بيع الجنس ( بجنسه ) لا محازفة ولا بفضل ( الامتساويا ) لما مر في الربوا لقوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربوا وفي المحازفة احتمال الربوا فلا يجوز ( وان ) وصليية ( اختلاف جوده وصيغته ) لان المماثلة

في الإوصاف ليست بشرط أنه عليه السلام جيداً ورديها سواء ولا فرق  
 في ذلك بين أن يكونا مجتمعين بالثمين كالنوع والثمنين أو لا يتبعان كالمضروب  
 أو تبين أحدهما دون الآخر وفي البحر إذا باع درهمين كسيرا بلزهم فبغير  
 أو درهمين جيداً درهم ردي يجوز لأن لهما فيه غرضاً صحيحاً ثم فرعه يجوز  
 (فان بيع) الجنس بالجنس (مجازاً ثم علم الله أي قبل التفريق جاز) والأقل والقياس  
 أن لا يجوز أرفوع العقد فاسداً فلا يتلبيحاً لكونهم استعملوا جوازاً لأن سائر  
 الجنس كونه واحدة وقال زفر إذا تصرف أنساوي بالورن حاز سواء كان في الجنس  
 أو بدمه وانما سابع الجنس بالجنس لأن وضع المسئلة فيه قال في البحر وغيره لو باع  
 الجنس بالجنس محزفة قال تلمناو وبهما قبل الافتراق صح وبمعه لأعلى أن مسألة  
 اختلاف الجنس قد تقدمت أنه فلا حاجة إلى التكرار وعلى هذا يظهر فتشاد  
 ما قبل في تفسير قوله فان جم أي الذهب بالفضة مجازاً ثم علم التساوي قبل  
 التفريق جاز لاختلاف الجنس تدبر (ولا يجوز أن تصرف في بدل العنبر قبل  
 قبضه) إذ كل واحد منهما من وجه وهذا القدر يكفي في مساب الجواز  
 لأن الشهادة الحقة بالحقيقة في باب الحرامات ثم فرعه بقوله (فدواعيها  
 بفضة واشترى بها) أي بفضة (ثم ما قبل القبض فببيع اشوب) أقول  
 الفضل الواجب في بدل الصرف ولأن الثمن في الصرف مبيع من وجه لعدم  
 الاووية والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز قبيل لأنهم عديم الاووية  
 فان ما حصله الماء أولى بالتمسك وأجيب بأن ذلك في الإیمان الجملة لا في الأغان  
 الحقيقة والقياس يقتضي جوازه كما نقل عن زفر (واو اشترى امة تساوي  
 الفاع طوق) من فضة (فيما ألف بالثمين) متعلق باشترى (ونقد) المشتري  
 من الثمن (الف وهو من الطوق) لأن قبض من الصرف واجب حقاً للسرعة  
 وقبض من الأمة ليس بواجب فالظاهر هو الإتيان بالواجب (ولو اشترىها)  
 أي الأمة التي معها طوق (بالف ألف نقد وألف نسيئة فأنقد من الطوق)  
 لأن التأجيل في الصرف باطل وفي المبيع جاز فيصرف الأجل إلى الأمة دون  
 الطوق إذ الشرة على وجه الصحة لأعلى وجه البطال ولو اشترى بها بالثمين  
 نسيئة فسد في الكل قبل تأجيل البص لأنه لو أجل الكل فسد البص في الكل  
 عند الامام وقال يفسد في الطوق دون الأمة كما في البحر (ومن اشترى متيناً  
 حليته جديون) أي تساوي خمسين درهماً (بمائة) متعلق باشترى (ونقد)  
 خمسين فهي حصة الحلية وإن (وصيلة) (لمدين) المشتري حصة الحلية  
 لأن حصة الحلية يجب فصحها في الجنس والظاهر من حال المسلم أن لا يترك  
 الواجب فيحمل عليه وإن لم يبيده ولم يجوز (أو قال هي من ثمنهما) لأن معنى  
 قول المشتري خذ هذا من ثمنهما خذ بعضاً من ثمن مجموعهما وثنى الحلية

بعض من المجموع فيحمل عليه طلبا للجواز وقيل معناه خذ هذا على انه ثمن كل منهما وابس الحمال كذلك فيكون من قبيل ذكر الاثنين وارادة الواحد كما قال الله تعالى نسبيا حوتيهما وقال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به الامكان وهنا صورتان احدهما ان يبين ويقول خذ هذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف والثانية ان يجعل الكل من ثمن السيف وفيهما يكون المقبوض من الحلية لانهما شيء واحد فيجعل من الحلية لاصول مراده كما ذكره الزيلعي وفي البحر معني الى المبسوط لو قال خذ هذه الخمسين من ثمن السيف خاصة وقال الاخر نعم او قال لا وتفرقا على ذلك انتقض البيع في الحلية لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة في العقد او الاضافة ولا مساواة بعد تصريح الدافع بكون المدفوع من السيف خاصة والقول في ذلك قوله لانه هو المالك فالقول له في بيان جهته وفي السراج او قال هذا الذي يجلبه حصه السيف كان عن الحلية وجاز البيع لان السيف اسم للحلية ايضا لانها تدخل في بيعه تبعا ولو قال هذا من ثمن النصل والجفن خاصة فسد البيع لانه صرح بذلك وازال الاحتمال فلم يمكن حله على الصحة ويمكن التوفيق بان يحمل ما ذكره الزيلعي على ما اذا قال من ثمن السيف ولم يقل خاصة فوافق ما في السراج واما ما في المبسوط فاما قال خاصة وحينئذ كان خذ هذا عن النصل فلينأجل انتهى فسد بقوله بمائة لانه لو باعه بخمسين او اقل منها لم يجز للربوا وان باعه بفضة لم يدروا زنها لم يجز ايضا لشبهة الربوا خلافا لفرقي ثلاثة اوجه لا يجوز البيع وفي واحد يجوز وهو ما اذا علم ان الثمن ازيد مما في الحلية ليكون ما كان قدرها مقابلا لها والباقي في مقابلة النصل خلافا للائمة الثلاثة هذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كان من خلافها جاز كيف ما كان لجواز التفاضل ولا خصوصية للحلية مع السيف بل المراد اذا جمع مع اصرف غيره فان النقصد لا يخرج عن كونه صرفا بانضمام غيره اليه وعلى هذا بيع المرركش والمطرز بالذهب او الفضة وفي المبسوط وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بجنسه وبه نأخذ لاحتمال الزيادة والاولى بيعه بخلاف جنسه (وان تفرقا) اي المتعاقدان (بلا قبض) شيء (صح) البيع (في السيف دونها) اي دون الحلية (ان يخص) السيف عن الحلية (بلا ضرر) لانه امكن افراده بالبيع فصار كالطوق والامه (والا) اي وان لم يتخلص بلا ضرر (بطل) البيع (فيهما) اي في السيف والحلية لان حصه الصراف يجب قضائها قبل الافتراق فاذا لم يقضها حتى افترقا فسد فيه لفقد شرطه وكذا في السيف ان كان لا يتخلص الا بضرر انعذر تسليمه بدون الضرر كالجذع في السقف



وفي الخبر ثم فصل في بيع (وايضا في بيع) بغيره او دعوى (وايضا في بيع)  
عنه فافترقا قبل ان يملك المبيع (صح) العقد (ايضا في بيع) او دعوى  
وهو المبيع فيلزم الاقرار ويملك فيما يفتقر لعدم وجود الشرط (وايضا)  
مستمر فيهما) لان عقد الصرف وقع على صفة له او لا ثم طرأ اليه سائر  
على ما لم يفسد وهو لا يفسد على ما وجد فيه اذ من خلاصة الشرك في البيع  
باعتراض وان لم يفسد ثم يرق الصفة قبل التمام لان صفة الصرف تمت باقتضاء  
واو في الدعوى ولا يرد في سائر خلاف ذلك احد المسدين قبل اقص  
كافي البصر (وايضا في بيع) اي بعض الالباء (احد) ثم يرق ما في بيع  
اورس) لان الشركة عيب في الالباء لا يفسد بغيره وكان ذلك بغيره  
فيتمتع بغيره لان الشركة وقعت بغيره وهو الاقرار قبل عقد البيع  
من اجزاء المشتري قبل دفع الحكم امتد بغيره وكان الثمن له باخذ البائع  
من المشتري وسماه اليه ادا ايمعها بغيره وسماه الاجارة ويسمى البائع  
فتما في حقوق البائع دون شريكه اطلاق في خيار فمثل ما قبل القبض وبعده  
باني الحرة (وايضا في بيع) وهي القطة المسددة من السمات  
او العصة (اشترافا) المشتري (الباقى بخصته بلا حرة) لان الشركة  
ليست بعيب في انوره اذ لا يلزم الالباء من بانه من قبله تصرف المشتري بالشركة  
فما هذا لو كان الاصل في مد قبضتها اما لو كان قبل مدحها فله الخيار ان يفرق  
الصفة سائلا قبل انغام كافي الحرة والدرهم والدينار نظير الفقه لان الشركة  
في ذلك لا يفسد عينا (وصح مع درهمين ودينارين ودرهم استخرا) تا  
عددا وصرف الحسن الى خلافه ديمال الدرهمان بالدينارين والدينار بالدرهم  
وتال رفر والائمة الثلاثة لا يجوز هذا العقد اصلا (و) صح ايضا (بيع)  
كر بروك شمر مكرى وكرى شمر) بان يملك كرا مكر شمر وكر اشهر كرا  
رواوصرما الى حصة سدوي اخر تفصيل في طالع (و) صح (بيع احد عشر  
درهما بمائة درهم ودينار) بان يملك العشرة بمائتها والدينار بدراهم  
فصل في العقد وادى كرهه به الذي قلنا وان كانت قد علمت بمافاتها  
لسانها لا يشترط ان يكون الحسنان من الطرفين بل ان كانا في طرف واحد  
وكذلك (و) صح مع (درهم ودينارين) بغيره بدينارين  
ودهم غلة) للسواوي في الواسع وسقوط اعتبار الجودة ووجه الخلاف في  
والائمة الثلاثة ابعسا وفي الاصلاح قد ذكر صاحب الوقاية هنا مسائل  
من مسائل الرعا ورد دعا الى ايمعها انهي ويمكن الجواب ان يقال قد شرط  
التأخر في الصرف فإرا عن الفضل المؤدى الى الربوا فذكر مسألة بيع درهمين

ودينار وبيع كرو وبيع درهم صحيح في الصرف لان مبناه على الجواز لا في باب الروا  
 الكون مبناه على عدم الجواز (و) صح بالاجماع (بيع دينار بعشرة هي)  
 اي عشرة (عليه) وضع القياس بنفس العقد لان الدين لم يجب بمقدار  
 كان ثابتا قبله وسقط باضافة العقد اليه ولا روبا في ذين سقط (او بعشرة  
 مطلقة) اي صح استحسانا عندنا ان باع الدينار من عليه عشرة دراهم  
 ولكن لم يضاف العقد الى ما في ذمته بل الى عشرة مطلقة غير مقيدة بكونها عليه  
 (ان دفع الدينار وبتعاين العشرة بالعشرة) والقياس عدم الجواز وهو  
 قول زفر والائمة الثالثة لكونه استبدالا وجه الاستحسان انهما لم تقا صا  
 انصح الاول وانه قد صرف آخر مضى فثبتت الاضافة اقتضاء كالموجد  
 البيع باكثر من الثمن الاول قيل هذا اذا كان الدين سابقا اما اذا كان لاحقا فكذلك  
 يجوز في اصح الروايتين وذلك با باع دينار بعشرة دراهم ثم باع المشتري الدينار  
 ثوابه عشرة وبتعاين الظاهر ان قوله وبتعاين معطوف على قوله  
 ان دفع فبقضي سقوط ثمن الثنية الا ان يقال انه استئناف لكنه بعيد ولو قال  
 وبتعاين بصفة المضي كما وقع في سائر الكتب لكان اسلم تدبر (وما غلبه الفضة  
 او الذهب فضة وذهب) لف ونشر مرتب حكما اذا حكم في الشرع للعقاب  
 لان النفس القليل لا يخرج الدرهم عن الدرهمية والدينار عن الدينارية لان النقود  
 المستعملة بين الناس لا يخرج منه ثم فرغ بقوله (فلا يجوز بيع الخالص به) اي بقلب  
 الفضة او بقلب الذهب (ولا يبيع بعضه ببعض الامساويا وزنا) استثناء من  
 مجموع ما في حيز قوله فلا يجوز (ولا يجوز استقراضه الا وزنا) كما في الجباد  
 (وما غلب الغش منها) اي من الذهب والفضة بحيث لا يغير عن  
 الغش الا بضرر (فهو في حكم العروض) لافي حكم الدراهم والدينار اذا حكم  
 للعاب في الشرع ثم فرغه بقوله (فيذه) اي ما غلب عليه الغش (بأنخالص  
 على وجوه حلية السيف) لانه اذا كانت زيادة الخالص معلومة يجوز البيع  
 بتعاين قبل الافتراق وتكون الفضة بالفضة والزيادة في مقابلة الغش هو  
 المحاس وغيره على مثال بيع الزيتون بالزيت اما اذا كانت الخالصة مثل ما في  
 المشوش او اقل او لم يعلم ايها اقل فلا يجوز كذا هو حكم حلية السيف على  
 ما يذنه في موضعه (و يصح بيعه) اي بيع الذي غلب غشه (بجنسه متفاضلا)  
 صرفا للجس الى خلافه (بشرط التقابل في المحاس) في الصورتين اوجود  
 الفضة من الجابين ومتى شرط القبض في الفضة اعتبر في المحاس لعدم التبر  
 عنه الا بضرر هذا اذا عرف ان الفضة تجتمع عند اذابة المشوشة ولا يخرق  
 اما اذا عرف انها تخرق وتهلك كان حكمها حكم المحاس الخالص ولا يجوز

بهما ينفذ بهما مضافاً (و) مع التوزيع والتقدير ان (قايرو ح) أي من  
 فليد ثواب فلهذا من (ميت و) (ميتا) وان كان يروح وذه (أو ينفذ)  
 ان كان يروح فلهذا (أو ينفذ) أي على من كان يروح أي على الذي يبيع  
 فيما لا ينفذ بهما المدة (و) ينفذ ينفذ (عكس) ما دام يروح (الكونه عكس)  
 بالاصطلاح عن ههنا قبل التسليم لا ينفذ المدة ينفذها ويؤديه عليه  
 (و) ينفذ به (أي ينفذ قبل فلهذا وهو ما في (عكس) قبل الفقد (عكس)  
 (مع) عند الامام فان القيمة كانت لها بطريق الاصطلاح وانما كانت في وقت  
 الى اصطلاحها ولم ينفذ على المبيع فلهذا فلا ينفذ على المشتري رد المبيع  
 انه كان قائماً منه او ينفذ ان كان هالكا (وقال لا ينفذ البيع) لان الغنم انما  
 يادموه والكسار عرض على الامان دون المدة ولما لم يتمكن من تسليم الغنم فلهذا  
 فنفذ فينفذ وهو هذا قال (وتجب فية) أي فية الذي قاله في وقت البيع  
 (سنة أي ينفذ) انه ينفذ بالبيع فنفذ فية في ذلك الوقت كما ينفذ  
 وفي السد جبره القوي على قول أبي يوسف (و) فية (آخر ما ذكره من فية  
 قوله) أي فية يوم ترك المشتري المدة لان القول من رد المبيع الى فية  
 انما ينفذ بالانقضاء فنفذ يومه وجد الكسار ان ترك المدة اما في مبيع  
 المدة وان كانت يروح في بعض البلاد لا ينفذ لكونه ينفذ فية المبيع وعند  
 الاصطلاح ان لا ينفذ في السوق وان ينفذ في يد البائع او في البيوت فلهذا  
 البعير ولم يذكر فيما ينفذ فية ما قبل الفقد او في البيوت فلهذا  
 فية ما قبل الفقد فنفذ على حاله بالاصطلاح ولا ينفذ المبيع وعكسه او فية  
 فيما وارداً فلهذا البيع على حاله ولا ينفذ المشتري ويطلب به ذلك  
 البعير الذي كان وقت البيع (وما لا يروح منه) أي من الذي فية فلهذا  
 كاصطلاحه والسوق (يعني بالبيع) لوال المقتضي للقيمة وهو الاصطلاح  
 ويأتي النص ان يدكر فية قوله ولا ينفذ بالبيع ان يكونه فية فلهذا  
 في سائر الكتب تابع (والمساوي العش كفاؤه في التبايع والاستفراش)  
 في بيع المبيع به ولا اقرضه اعمالاً بوزن الدراهم اربعة ولا ينفذ المدة  
 لان الناس فيه موجود فية ولم ينفذ فية في اعتبار بالوزن شرها  
 وانما اشبه اليد في المدة كان بالانقضاء ووصفه ولا ينفذ البيع به لانه قبل  
 الفقد ويطلب منه لكونه فية فية في البيع (وكذا في مصرف)  
 يعني المساوي العش كفاؤه في مصرف ايضا حتى لا يجوز بيعه بغيره  
 مضافاً (وقيل عكس) أي كغالب العش حتى يجوز بيعه بغيره مضافاً  
 ولو ينفذ بالانقضاء انما لم ينفذ حتى يكون الخلف انما ينفذ به

لا غلبة لاحدهما على الآخر فيجب اعتبارهما ( ويجوز البيع بالفلوس النافقة  
 وإن ) وضعية ( لا يتعين ) لأنها احوال معلومة وصارت أمنا بالاصطلاح  
 فيجوز فيها البيع فوجب في الذمة كالنقدين ولا يتعين وإن عيها كالنقد إذا قال  
 أردنا تعليق الحكم بعينها فيشذ يتعلق العقد بعينها بخلاف ما إذا باع  
 فلان فلانين بأعيانها حيث يتعين من غير قصر يمح لأنه لو لم يتعين نفسه  
 البيع وهذا على قولهما وعلى قول محمد لا يتعين وإن صرحا وأصله  
 إن اصطلاح العامة لا يطل باصطلاحهما على خلافه عنده وعندهما  
 يطل في حقهما كما في البحر ( فإن كسدت ) أي اشترى بها شيئا فكسدت قبل  
 التسليم ( فالخلاف في كساد المفشوش ) يعني يطل البيع عند الامام خلافا لهما  
 هكذا ذكر القدوري الخلاف والذي في الأصل وشرح الطحاوي والاسرار  
 البطلان من غير ذكر خلاف سوى خلاف زفر كما في أكثر شروح الهداية  
 لكن في الفتح جواب خاص له لافرق بين كساد المفشوش وكساد الفلوس اذ كل  
 منهما سلامة بحسب الأصل ثم بالاصطلاح فإن غالبه الغش الحكم فيها  
 للقبالي وهو الخسار مثلا فأول ينص على الخلاف في الفلوس وجب الحكم به  
 ( ولو استقر ضهما ) أي الفلوس ( فكسدت يرد مثلها ) أي إذا كانت هالكة  
 عند الامام وأما إذا كانت قائمة فرد عينها بالاجماع لان المراد دفع القرض  
 بجعل حسين المقبوض حكما والايلاء مبادلة جنس بجنس نسبته وأنه حرام  
 فلا يشترط فيها الرواج ( وعند أبي يوسف قيمتها ) أي قيمة الفلوس ( يوم  
 القرض وعند محمد يوم الكساد ) وقول أبي يوسف ابسر للفتوى لان يوم  
 القبض يعلم بلا كلفة وقول محمد انظر في حق المستقرض لان قيمتها يوم الانقطاع  
 اقل وكذا في حق المقرض بالنظر الى قول الامام لا الى المفتى لان يوم الكساد  
 لا يعرف الا بخرج ( ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم يتعين ) لأنها سلامة فلا بد  
 من تعيينها ( ومن اشترى بنصف درهم فلوس اودانق ) بفتح الثون وكسرهما  
 سدس الدرهم محتمل ان يكون عطفا على درهم او على نصف وهو الظاهر  
 ( فلوس اوقيراط ) وهو نصف الدانق ( فلوس جاز البيع ) عندنا وكذا بثلاث  
 درهم اوربعه ( وعليه ) أي على المشتري ( ما يباع بنصف درهم اودانق  
 اوقيراط منها ) أي من الفلوس فقوله من الفلوس بيان لما يباع لان التبايع بهذا  
 الطريق متعارف في القليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه فلا يؤدي الى النزاع  
 واقتصر المص على مادون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين  
 فلوس لا يجوز عند محمد لعدم العرف وجوز ابو يوسف للعرف وهو الاصح  
 كما في الكافي ( ولو دفع الى صيرقي ) وهو من يميز الجودة من الرداءة ( درهما



( في المطالبة ) وفي الصحيح وأصله ان الكفيل والمنكفول عند صارا مضمومين  
 المنكفول له سواء كان المطلب من أحد هاتين هو المطلوب من الآخر كما في الكفالة  
 بالمال أولا كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل  
 احضار النفس ولفظ المطالبة باطلاقه يظنهما هذا على رأى بعضهم  
 ويجزم مسكين في شرح الكنز بان المطلوب منهما واحد وهو تسليم النفس  
 فان المطاوب عليه تسليم النفس والكفيل قد التزمه اذا علمت هذا ظهر لك انه  
 لا يحتاج الى قول صاحب الدرر في مطالبة النفس او المال او التسليم لان المطالبة  
 تشمل ذلك انتهى لكن فيه كلام لان صاحب الدرر قال بعده وانما اخترت  
 تعريفا صحيحا متناولا لجميع الاقسام صريحا ولا صراحة فيما نقل صاحب الصحيح  
 عن المسكين بل على طريق الشمول والتصريح اولى في التعريف تدبر  
 ( لافي الدين ) كما قاله بعضهم انكسره ( هو ) اي كونه ضم ذمة الى ذمة  
 في المطالبة ( الاصح ) لان الكفالة كما يصح بالمال تصح بالنفس ولان ذمة  
 وكما تصح بالدين تصح بالاعيان المضمونة بنفسها ولانه لما ثبت الدين في ذمة الكفيل  
 ولم يبرأ الاصيل صار الدين الواحد دينين وهو قلب الحقيقة فلا يصار اليه  
 الا عند الضرورة كما في العتابة وغيرها لكن فيه كلام لان معنى قلب الحقائق  
 عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والمنع والممكن الى الآخر والدين  
 فعل واجب في الذمة وهو ههنا تملك مال بدلا عن شيء كما في القهستانى وقال  
 المولى اخي في حاشيته تعليل صاحب العتابة يعطى عديم صحة الثاني مع ان مقتضى  
 صيغة الفضيل صحته اللهم الا ان يلغى معنى الافضالية فيها كما صرح به  
 في شرح المفتاح فكانه قال الصحيح الاول فاندفع ما ذكر صاحب الدرر انتهى  
 هذا بخلاف الاصطلاح الفقهاء فانهم لا يستعملون الاصح في معنى الصحيح  
 بل في مقابلة الصحيح تدبر ( ولا يصح ) الكفالة ( الامن علك التسرع ) لانه  
 عقد تبرع ابتداء فلا يصح من العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعد  
 العتق كما في الخلاصة هذا بيان اهلها وامار كها فاجاب وقول بالاقتضا لا يثبت  
 ولم يجعل ابو يوسف في قوله الآخر القبول ركنا فيجعلها تتم بالكفيل وحده  
 في المال والنفس وشرطها كون المكفول به مقدور التسليم من الكفيل وفي الدين  
 كونه صحيحا وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل نفسا  
 او مالا والمدعى مكفول له والمدعى عليه مكفول عنه والنفس او المال مكفول به  
 والمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد ( وهي ) الكفالة  
 ( ضميران ) كفالة ( بالنفس و ) كفالة ( بالمال ) خلافا للشافعي في الكفالة  
 بالنفس اذ عنده لا يجوز الكفالة بالنفس في قول لانه غير قادر على تسليم

المذكور له حيث لا يخاف انه بل فانه ويدفعه بخلاف الكفاية بل ان لا يقدرون على  
 مال نفسه ولنا قوله عليه السلام الزعم غارم وجه الاستدلال به انه باطلا  
 بقوله مشروعية الكفاية بتوحيدها لا يحرم في كفاية النفس لا نقول العزم  
 لزوم ضرر عليه ومنه قوله تعالى ان عذابها كان غراما ويمكن القول بوجوبها  
 بان يخطئ منه ويثبت على وجه لا يقدور ان يتخلى عنه او بان يتسعين باعوان القاصي  
 على تسليمه مع ان الظاهر انه لما تكفل بنفس من يقدور على تسليمه وتماقنه له  
 وايضا الزام الشيء على نفسه يصح وان كان لا يقدور على الالتزام عليه فافس  
 كن قدر ان يخرج الف جمعة ولم يمد ذلك وان كان لا يمتنع الف سنة (فالاولى)  
 اي كفاية النفس (توفد بكفالت بنفسه ورفقه ونحوها) اي نحو الرقبه  
 (مما يسميه عن) جميع (البدن) عرفا كالبدن والجسد والروح والاراس  
 والوجه والعنق والعين والفرج اذا كانت امرأه بخلاف اليد والرجل او يجرى  
 شائع عند كتبه او عشره او ثلثه او ربعه او نحوه لان النفس الواحدة في حق  
 الكفاية لا يجرى فكان ذكر بعضها شيئا كذا كذا في السراج او اضاف  
 الجزء اليه بان قال التكفل كقولك قضى او ثلثي فانه لا يجرى (و) قوله  
 (بصحة) اي بقوله صحت لك فلا نالاه تصریح بتقصيه (او هو صحتي)  
 لان كلمة على الالتزام فكانه قال انما اقرن تسليمه (اولى) لان الى معنى على قال  
 عليه السلام من ترك ما لا فائده ومن ترك كذا اي شيئا او غير ذلك في روى على  
 لكونه مما يعني (او انما زعم) لان التكفل يعني زعمنا قال الله اوفوا بالعقوبات  
 عن صاحب يوسف واثابه زعم اي كليل (او قيل به) اي بفلان لان القليل  
 هو الكليل ولهذا سمي الصك قبالة لانه يصدق الحق (لا) بتعقد (بالتأني من  
 امره) لانه التزام معرفته دون المطالبة وقال ابو يوسف يصح ضمانا للمعرف  
 وقال ابو الليث هذا القول عن ابي يوسف غير مشهور والظاهر ياروي عنهما  
 ويظهر الرواية يعني كفاية اكثر الكتب وفي التوير وتعقد بقوله انما ضمان حتى  
 يجهوما اولتقيا ويكون كفاية الى الغاية وقيل لا يثبت لعدم بيان المضمون هل هو  
 نفس او مال قيد بالمعرفة لانه لو قال انما ضمان تعريفه او على تعريفه ففهم  
 اختلاف الشائع والوجه الزوم كما في الصبر او قال انما ضمان لوجهه فانه  
 يؤخذ اوجهه به او قال انما معرفه لا يكون كقبلا وكذا لو قال انما كليل لمعرفة  
 فلان او قال معرفة فلان على فالوا يلزمه ان يدل عليه كما في الحاشية او قال  
 فلان آتاه منست او آتاه منست صاوة كقوله بالنفس عرفا وبه يعني في المضمون  
 (وصح اخذ كذاين واكثر) لان حليم الكفاية باسحقاق المطالبة وهو محتمل  
 اتعددت فالزام الاول لا يمتنع الثاني على ان المقصود منها التوثيق واخذ كليل آخر

وآخر زيادة في التواتر فصحت الثانية مع بقائه الاولى وكذا الثالثة فافوقها  
(ويجب فيها) اي في الكفالة بالنفس على الكفيل (احضار المكفول به)  
وهو النفس (اذا طلبه المكفول له) وهو المدعى وفاء بما التزمه (فان لم يحضره)  
اي ان لم يحضر الكفيل المكفول به بعد الطالب بغير عجز (حبس) على صيغة  
المتبني للمفعول اي حبسه الحاكم لامتناعه عن ابقاء ما وجب عليه ولكن لا يحبسه  
اول مرة حتى يظهر مظهره لانه جزاء الظلم وهو ليس بظالم قبل المظلم هذا  
اذا اقر بالكفالة بالنفس اما اذا انكرها وثبتت بالينة عند الحاكم فحبسه اول مرة  
في ظاهر الرواية قال الخصاص لا يحبسه اول مرة ولو ثبت بالينة وقيدنا بغير عجز  
لانه ان عجز فلا حبس بل يلزم الطالب (وان عين) اي الكفيل (وقت تسليحه)  
اي المكفول به (لزمه) اي الكفيل (ذلك) اي احضار المكفول به (فيه)  
اي في الوقت الذي عينه (اذا طلبه) المكفول له في ذلك الوقت او بعده لانه  
التزمه كذلك (فان سلم) اليه (قبل) محي (ذلك الوقت برئ) الكفيل  
وان لم قبله المكفول له لانه ما التزم تسليحه الامر وقذاق به وفي المصحح اذا قيل  
الى ثلاثة ايام كان كفلا بعد الثلاثة ولا يطالب في الحال في ظاهر الرواية وبه  
نفى واذا قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام صار كفلا في الحال  
فاذا مضت العشرة خرج عنها ولو قال انا كفيل بنفس الى عشرة فاذا مضت  
العشرة فابري قال ابن الفصل لا مطالبة عليه بها لافيهها ولا مدها وقال  
ابوالثابت الفتوى على انه لا يصير كفلا وهذا خيلة لمن يلتمس منه الكفالة  
ولا يريد ان يصير كفلا وفي الواقعات الفتوى على انه يصير كفلا كما في البحر  
(فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه وايابه) وهو مقيد  
بما اذا اراد الكفيل السفر اليه فان اتي حبسه للحال من غير امهال كما في البرازية  
(فان مضت) المدة (ولم يحضره) مع امكان الاحضار (حبسه) الحاكم لما ذكرناه  
(وان غاب) المكفول به (ولم يعلم مكانه لا يطالب به) لانه عاجز فعلى هذا  
اذا التجأ الى باب الجائر ينبغي ان لا يطالب به لتحقيق العجز كما في الراهدى وفي البحر  
ولا بد من ثبوت انه غائب لم يعلم مكانه اما بتصديق الطالب او بينة فان اختلفا  
ولا يثبت فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه فان كان له خرجة  
معروفة للتجارة في كل وقت قال قول للطالب ويؤخر الكفيل بالذهاب الى ذلك  
الموضع والا فاقول للكفيل لمتسكه بالاصل وهو الجهل ولو علم ان المكفول به  
ارتد وخلق بدار الحرب يؤجل الكفيل ولا تبطل بالحاق بدار الحرب وهو مقيد  
بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بان كان بينا وبينهم مواعيدية النهم يردون  
اليه المرتد والا فلا ثم كل موضع قلنا انه يؤخر بالذهاب اليه الطالب



اريد توثيق مكمل من الكفيل لنجي لأبغيب الآخر (ويطلب) الكفالة إلى  
(موت الأكس) لحصول البحر الكافي عن التسليم بعد موته أو وارثه لا يقوم  
 مقامه لان الخلقة فيماله لا فيما عليه بخلاف الكفالة بالذل كافي الهداية وفقرها  
 لكن في السراج نقلا عن الكرخي لا يطل موت الكفيل ويطالب وارثه باحضاره  
 (و) يطلب موت (المكفول به) لا امتناع التسليم (ولو) كان المكفول به  
(عبدا) ام قال هذا لأنهم ان العهد على مطالب بموت وكمل بنفسه رجل  
 اما اذا كان المرعى به نفس العبد لا يبرأ وحى بموت (دور) موت المكفول له  
 بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل (اي اذا مات المكفول له لم يطل وبسببه الكفيل  
 الى ورثته فان سلمه الى بعضهم رى بهم خاصة وللباقين مطالبته باحضاره  
 فان كانوا صغارا فلو صبرهم مطالبته فان سلمه احد الوصي رى في حقه  
 والآخر مطالبته وفي مطومة ابن وهبان انهما تطل موت الاضال والعروف  
 في المدعى خلافة كسافي البحر (ويرأ) الكفيل بأنفس (اذا سلم) اي سلم  
 المكفول به الى المكفول له حيث يمكن تخمينه كما اذا سلمه في مصر سواء قبله  
 العتبات اولا (وان) وصاية (لم قبل ادامته اليك فان جري) لاب موجب الدفع  
 الد المراءة فتدب وان لم تنص عليها كالمسيدين اد اتم الرى واطلاقه شامل  
 ما اذا قال سلمه اليك لشخص الكفالة اولا ان طالبه مد واما اذا لم يطلبه منه فلا يلد  
 ان يقول دلاء و يرأ تسليم وكيل الكفيل او رمد وله لديما هما مقامه  
(ويتسليم المكفول به نفسه من كفاله) هذا قيد في الجميع يعنى لا يبرأ الكفيل  
 حتى يقول له المكفول سلمت غسي اليك من الكفالة والو كفيل والرستول  
 كالمكفول لابد من التسليم عنها والا لا يبرأ كفى المخ فعل هذا ظاهر منه  
 ما لم من انه مدينى تسليم المكفول به نفسه تدبر هذا اذا كان بغير طلب اما اذا  
 كان بعد طلبه فلا يشترط ان يقول سلمت بحكم الكفالة كمر آف ففي  
 اصحاب المخ التفصيل بامل قيد يالو كل والرستول لانه اوسله بجني بغير  
 الكفيل وقاد سلمت اليك عن الكفيل فان قاله الطالب يرى الكفيل وان يكتب  
(فان شرط تسليمه في مجلس الخاص فانه في السوق) اي في سوق المصر  
(قاوا يرأ) لحصول المقصود مصر اعوان الحاكم (والنخاري زما ا انه لا يبرأ)  
 سواء كان في سوق ذلك المصر او في سوق مصر آخر وهو قول زقر ومدينى  
 في زماننا لهما من الناس في اقامة الحق ولما وثق الفسقة على الخلاص منه والمقران  
 فانقيد بمجلس القاضى مفيد وهذه احدى المسائل التي يقتضى القول وفروا ان سلمه  
 في مصر آخر لا يبرأ عند شماله وقد يكون شهوده فيما عيبه او يعرف ذلك  
 القاضى حادثة فلا يبرأ بالتسليم في مصر آخر (ويرأ عند الامام) ان كان في

سلطان اوقاض وكانت غير مفيدة بمصر لا يمكن احضاره الى مجلس القاضى  
 وفى البحر نقله عن القبة كفل بنفسه فى الدوسله فى الرسابق صح ان كان فيه احاكم  
 وقال العلماء التاجرى والبدر الطاهر لا يصح قل وجروهما احسن لان اغلب قضاة  
 رسابق خوارزم ظلمة فلا بقدر على محاكمته على وجه العدل انتهى هذا فى  
 زمانهم اما فى زماننا فاكثر قضاة مصر من قضاة رسابق حوارزم اصلهم  
 الله تعالى بملغهم وكرمهم ( وان سلمه فى رية او فى السواد ) اى فى القرية التى ليس  
 لها حاكم ( لا يبرأ ) لعدم حصول المنصود وهو القدرة على المحكمة ( وكذا )  
 لا يبرأ ( ان سلمه فى السجن وقد حمسه غير الطالب ) قبل هذا اذا كان فى سجن  
 حاكم اخر لعدم الامكان على المحكمة واما اذا كان فى سجن قاض وقع مخصته  
 بين يديه فبرأ عن الكفالة سواء كان مسجوناً له او غيره لان الحاكم قادر على  
 الاحضار للمصومة ثم يعيده الى السجن ( فان كفل رجل بنفسه ) اى المديون  
 بماله كذا ( على انه ) اى الكفيل ( ان لم يواف ) اى ان لم يأت الكفيل  
 المكفول له ( به ) اى المكفول عنه يقال وافاه اى انا من الوفاء عدى المص  
 الى المفعول الثانى بالهاء على ما هو القياس عند البعض ( غدا فهو ضامن  
 لمعاليه فلم يوافه غدا ) مع قدرته عليه ( زمة ) اى الكفيل بانفسه ( ما عليه )  
 من المال عندنا لحق فى الشرط وهو عدم الموافاة اذ الكفالة تشبه النذر ابتداء  
 باعتبار الالتزام اذ لا يقابله شئ وتشبه البيع انتهاء باعتبار الرجوع فيكون  
 مباداة الماس بالمال فان علق الكفالة بغير ملايم مثل هوب الرجح لم تصح كالبيع  
 وان يلايم متعارف من عدم الموافاة فى وقت تصح كانه نذر مع ان هذا التعليق ليس  
 فى وجوب المال بل فى وجوب المطالبة وقال الشافعى لا تصح لانه ايجاب لم بالشرط  
 ولا يجوز ( وان ) وصالية ( مات ) المكفول به قبل الحضور فيضمن الكفيل  
 المال اذ ثبت بموته عدم الموافاة به ولو مات الكفيل قبل الحضور اضمن وارثه  
 المال ولو مات المكفول له بطالب وارثه ( ولا يبرأ ) الكفيل ( من كفالة النفس )  
 بوجود الكفالة بالمال فى هذه المسئلة لانها كانت ثابتة قبلها ولا تنافى كما لو كفلهما  
 وانما قلنا مع قدرته عليه لانه اذا عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت المطلوب لما فى الكافى وغيره  
 فان مات المكفول عنه قل مضى انعدم مضى الغد ضمن الكفيل المال لان شرط  
 لزوم المال عدم الموافاة وقد وجد انتهى فعلى هذا نقييد صاحب الفتح بقوله  
 بعد الغد يخالف لما فى الكافى وغيره تنوع وفى التنوير ولو اختلفا فى الموافاة فالقول  
 للظن بالمال والمسال لازم على الكفيل ( ومن ادعى على اخر مائة دينار بينهما )  
 اى بين صفتهم - على وجه تصح الدعوى بانها ساطانية او افرنجية ( اوام بينهما )

فكل دعوى رجل على انه ان يوافق به (اي المكمل) به (عدا عليه المائة  
 ووافق به غدا له المائة) عند الشك في تحقق الشرط لان الكمل للمعرفة  
 المال بالمال حيث قال فاعلم المائة بحمل على الاصل وهو ما عهد فيصرف  
 الى المال الذي على المدعى عليه فيخرج عن احتمال مال الرشوة لان المدعى لم يبين  
 المال المدعى في غير مجلس القضاة حررا عن حيلة حقه فان من قبل الكمال  
 حكمه طاهر وان من بعدها يلحق بالبيان الى المحمل وصار كما كان المال مبرا  
 عند الدعوى حل الكمال فتح من صحة الكمال الاولى ونزب عليها الاخرى  
 وكون القول قوله في البيان اذا اختلفا فيه لانه يدعى صحة الكمال (حلافا  
 للمحمد) قيل عدم الحوار عنده شيء على انه اطاق المال ولم يقل المال الذي على  
 المدعى عليه فعلى هذا لا فرق بين بيان المدعى المال وعدم سانه وقيل سانه على انه  
 مسلم بين المدعى لم تصح الدعوى ولم يستوجب احضار المدعى عليه الى مجلس  
 القضاة ولم تصح الكمال فانفس ولا تخور الكمال بالمال لا يثبتها عليه وعلى  
 هذا ان من تكون الكمال صحيحة وعلى في الفسخ عن قول اني نوبت اخلافا  
 فليطاع (ولا يجزى على اعطاء كمل في حد وقصاص) نهى لو طاب مدعى  
 القصاص او حد العدى من القاصي ان يأخذ كمل لا يغض المدعى عليه حتى  
 يحضر الدية والقاصي لا يشره على اعطاء الكمل كسائر الحدود عند الامام  
 عند ما لقوله عليه السلام لا كمال في حد من عمر وصل ولا من الحدود كلها  
 على الدية والشهادة ولا يجزى على اساقها بالكمال (فان سمحت به نفسه)  
 اي او يبرع المدعى عليه باعطاء كمل لا طاب في حد العدى والقصاص  
 (مخ) بالايجاع لان تسليم النفس واجب عليه لا طاب فيموز اعطاء الكمل  
 لمسلم نفسه (ولا يجزى في القصاص) لان العاص فيه حق الله (وحد  
 العدى) لانه حق الله وان لم يقدر على الاعطاء بامر بالملازمة معه لا حسم  
 وهو المراد بالخبر هنا عدهما والحق العدى حد السرفة فهما محلا في سائر  
 الحدود لانها حالصته تعالى ومندرجة بالثبوت فلاحاجة الى التبرع على اعطاء  
 الكمل لا سيق في حقه تعالى بالاتفاق وينسب في دعوى القتل بالخطأ  
 على الاعطاء والخروج به لان موطنها المال وكذا يجزى في العمد (فان شهد  
 عليه) اي على المدعى عليه (مؤثرا) اي غير معلوم مسادها (في حد او قود  
 حدس وكذا) يحسن (ان شهد عدل واحد) يعرفه القاضي بالعدالة لان الحدس  
 من الشهادة والهمة ثبت باحدى شطري الشهادة وهو العمد في المستودع  
 او العدة في الواحد بخلاف الحدس في الاموال لانه غاية عنوته فيها فلا يثبت  
 الا بحجة كاملة واذا لم يقدر المدعى على اقامة البينة مسادها ولا على اثبات الشهادة

حتى قام القاضي عن مجلس القضاء على سبيله ( خلافا لهما في رواية ) اى فى هذه  
 المسئلة عنهما روايان فى رواية يحبس ولا يكمل كما بناه وفى رواية بكفل ولا يحبس  
 لعدم ثبوت القذف والقيد بالحجة النامة ( وصح الرهن والكفالة بالخراج ) اذا الامام  
 وظفه الى وقت معين على ما يراه بدلا عن منفعة حفظ المال فيصير ديننا فى الذمة  
 ويجوز فيه الكفالة بالنفس بناء على صحة الكفالة بالخراج هو المال بخلاف الزكوة  
 لانها ليست من الديون المطلقة لسقوطها بالموت ثم شرع فى الكفالة بالمال  
 فقيل ( والكفالة بالمال صحيحة ولو ) كان المال ( مجهولا اذا كان ) ذلك  
 المال ( دينه صحيحا ) وصحتها بالإجماع وصحت مع جهالة المال لبنائها على  
 التوسع فانها تبرع ابتداء فيتحمل فيها جهالة المال بعد ان كان ديننا صحيحا  
 والدين الصحيح دين لا يسقط بالإلطاء او الإبراء وهو احتراز عن بدل الكتابة  
 وسأى وفى الإصلاح والمراد من الإبراء ما يعم الحكمى وهو ان يفعل فعلا يلزمه  
 سقوط الدين فلا يرد النقض بدين المهر لان سقوطها بمطاوعتها لابن زوجها  
 من قبيل الإبراء بالمعنى المذكور وفى المصحح وما يشكلى على هذا الاصل الكفالة  
 بالدفعة المفروضة غير المستدانة فانها صحيحة مع ان دين الدفعة ليس بصحيح لانها  
 تسقط بموت احدهما وبطلاق ولم ار من اجاب عن هذا والظاهر انه اخذ فيه  
 بالاستحسان الحاجة اليه لا بالقياس وقيد بجهالة المال للاحتراز عن جهالة  
 الاصيل والمكفول له لانها مانعة وتماه فى البحر فليطالع ( بتكلمات ) متعاق  
 بقوله صحيحة ( عنه ) اى عن فلان ( بالف ) درهم هذا نظير ما كان معاوما  
 ( او بمالك عليه ) اى بالذى ثبت لك عليه اى فلان هذا نظير ما كان مجهولا  
 ( او ) تكفلت ( بما يدركك ) اى يلحقك ( فى هذا البيع ) من ضمان الدرك  
 وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع او ضمان المبيع ان لحقه آفة فالكفول به  
 مجهول لاحتمال استحقاق الكل او البعض فيضمن المكفيل الكل والبعض  
 وفى السراج فاذا استحق المبيع كان للمشتري ان يخاصم البائع او لا فاذا ثبت عليه  
 استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايهما شاء وليس له ان يخاصم المكفيل  
 او لا فى ظهير الرواية وعن ابى يوسف ان له ذلك واخبروا ان المبيع لو ظهر حرا  
 كان له ان يخاصم ايهما شاء ( وكذا ) تصح ( لو علقها ) اى الكفالة  
 ( بشرط ملائم ) اى بشرط موافق وهو ان يكون الشرط سببا لوجوبه وعبر  
 عنه بالشرط مجازا ( كشرط وجوب الحق نحو ما باعت فلانا ) اى ان يعت  
 شيئا من فلان فاني ضامن للثمن لاما اشتريته فاني ضامن للبيع لان الكفالة بالمبيع  
 لا تجوز بشرطية كما بعده وهذا من امثلة الكفالة بالمجهول وفى المبسوط واوقال  
 اذا بعته شيئا فهو على فباعه منا ما بالف درهم ثم باعه بعد ذلك بالف درهم

لزم الكفيل الاول دون الثاني لان حرف اذا لا ينصى التكرار بخلاف كذا  
 وما ومثل اذا أتى وان ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان قيل ان زيادة واظهار  
 عن مبياعته ثم يابيه بعد ذلك لم يلزمه شيء وانما قال ما يابيت لانه اوقال يابيع فلا ياب  
 على ان ما اصلك من خسران فعلى لم يصح ( او ما غصبك ) اي ان غصب  
 منك فلا نفعلى هذا من امثلة المجعول احتسا وفي البحر اوقال ان غصبك فلا ن  
 صيبك فانا صامن لم يجز عند الشيخين وعند محمد يجوز سواء على ان حصلت  
 العقار لا يتحقق عندهما خلافا له ( او ما ذاب ) او ثبت او وجب من الذوق  
 ( لك عليه ) اي على فلا نفعلى ( او ان استحق المبيع فعلى ) جواب الجميع  
 اي ان استحق المبيع مستحق فعلى الثمن كان استحقاق المسم شرط وجوب الحق  
 في ذمته وحاز اتمه في ذلك لا يمتنع الشرط ( وكثيرا ما كان لا سبغا شحوا في قسم  
 زيد ) فعلى ما عليه ( وهو ) اي زيد ( المكفول عنه ) فان قدمه سببا  
 موصل للاسبغ منه قد يكون زيد مكفولا عنه لانه اذا كان اجنيا كان التعلق  
 به كافي بربوب الريح وتماه في البحر فاطالع ( وكثيرا ما عذر الاستيفاء فهو  
 ان غاب ) زيد المكفول عنه ( عن البلد ) فعلى ما عليه لان غيبته سبب لتعذر  
 الاستيفاء فهذه جملة الشروط التي يجوز توقي الكفالة بها ثم الاضطرار فيه  
 ان الخلف في المال المكفول به لا يبيع صفة الكفالة وجهها له او المكفول  
 عنه تمنع حتى لو قال من غصبك من الناس او يابيعك او قتلك فانا كفيل لك عند  
 او من غصبته انت او قتلته فانا كفيل له عليك لا يجوز الا اذا كانت الجهة في المكفول  
 به بسيرة مثل ان يقول كملت لك بملك علي احدهذين فمح يجوز فالتعين  
 الى صاحب الحق كافي التبيين ( وان عاقبا ) اي الكفالة ( بمجرد الشرط )  
 اي بالشرط المجرد عن الالزمة ( كهبوب لريح ومحي المطر ) بار قال ان هبت الريح  
 اوجاء المطر على فلان على ( بطل ) الشرط ( وكذا ان جعل احدهما اجلا )  
 كما اذا قال كملت مكدا الى هبوب الريح او محي المطر بطل التأجيل ( فتصح  
 الكفالة ونسب المال ) على الكفيل ( حالا ) وفي الهداية ولا يصح التعاقب  
 بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما  
 اجلا الا انه تصح الكفالة ونسب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط  
 لا يطل بالشروط الفاسدة كاطلاق والعاقبة وفي التبيين هذا سهو فان الحكم  
 فيه ان التعاقب لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فيضار كما عاقبه  
 بدحول الدار ونحوه بملايس بعلام ذكره فاضحنا وغيره واجاب بعض الفضلاء  
 ان لا يبيح عن التعسف بل اذا تأملت حتى تأمل فظهر لك ان السؤال باق على  
 حاله ولا يندفع الله هم الا ان يقال انك الجواب بان قوله الا انه تصح الكفالة

ويجب المدخل حالا بقوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا فقط لخاصة له  
 لا يصح التعليق بمجرد الشرط ولا يصح الكفالة ايضا وكذا لا يصح التأجيل  
 اذا جعل واحدا منهما اجلا فانه تصح الكفالة ويجب المدخل حالا لا يقال انه  
 منقوض بقوله لان الكفالة لا تصح تعليقها بالشرط لانه اراد بالتعليق بالشرط  
 التأجيل مجازا اي باجمل متعارف فلا يلزم المحذور ويندفع الاشكال تدر  
 ( وللطالب مطالبة اي يشاء من كفيله واصب له ) اي يثبت الخيار في المطالبة  
 ان يشاء طالب الاصيل وان يشاء طالب الكفيل وان شاء طالبا هما معا لانه  
 موجب الكفالة اذ هي تنفي عن الضم كما من وذلك يقتضي قيام الذمة الاولى  
 لا البراءة ( الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كإكان الحوالة بشرط عدم  
 رافة المحيل كفالة ) لان العبرة في العقود بالمعاني مجازا لا الالفاظ ولبيان  
 ( ولوطالب ) الطالب ( احدهما ) كان ( له مطالبة الاخر ) بخلاف الفص  
 منه اذا اختار احد الغاضيين لان اختيار احدهما يتضمن التملك منه عند قضاء  
 القاضية ولا يمكنه التملك من الاخر بعد واما المطالبة بالكفالة لا تنقض به  
 ما توجد منه حقيقة الاستيفاء ( فان كفل بماله عليه فبرهن ) الطالب ( على  
 الف لزمه ) اي لزم الالف الكفيل لان اثبات بالينة كاثبات عيننا ولا يكون قول  
 الطالب حجة عليه كإلا يكون حجة على الاصيل لانه مدع ( وان لم يبرهن )  
 الطالب ( صدق الكفيل فيما افتره مع عبده ) اي فالقول للكفيل فيما يقره مع  
 عبده على نفي العلم لا على البات كافي الايضاح ( و ) صدق ( الاصيل في اقراره  
 باكثر ) بما قره الكفيل ( على نفسه خاصة ) لا على الكفيل لانه اقراره على  
 الغير وقيد بماله عليه لانه لو كفل بما ذاب اي حصل لك على فلان او بما ثبت  
 فاقطع المطعون بمال لزم الكفيل اما الرابي الاصيل اليمين فالزمه القاضى فلم يلزم  
 الكفيل لان النكول ليس باقرار كما في البحر ( فان كفل بلا امره ) اي المكفول  
 عنه ( لا يرجع ) الكفيل ( عليه ) اي على المكفول عنه ( بما ادى عنه )  
 لانه متبرع يادائه بغير رجوع خلافا لما لك ( وان ) وصالية ( اجازها )  
 اي الكفالة ( المكفول عنه ) بعد العلم ان الكفالة لزمته ونفذت عليه  
 بغير امر غير موجب للرجوع فلا تنقلب موجبة له هذا اذا اجاز بعد المحاس اما اذا  
 اجاز في المحاس فانها تصير موجبة للرجوع كافي العمادية ( وان ) كفل ( بامر  
 رجوع عليه ) بما ادى عنه لانه قضى دينه بامر مفساه اذا ادى ما ضمن اما اذا  
 ادى خلافا بان كان الدين المكفول به جيدا فادى رديا وبالعكس فان رجوعه  
 بما ضمن لا بما ادى لانه ملك الدين بالاداء فتزل منزلة الطالب بخلاف المأمور بقضاء  
 الدين فانه يرجع بما ادى وتماه في النك فلا يرجع ومعنى الامر ان يشتمل كلامه

على لغة حتى كان يقول الكفيل حتى اوضح على افلان فاقول ان الكفيل  
التي افلان على لم يرجع عليه عند الاداء بل اوز ان يكون الاستدلال جمع اوليات  
التبع فلا يلزم الدل كافي التبع والشكوك من الامر امر من يصح امره شرافلا  
رجوع على نفسه والغير المحجوزين اذا ادى كفيله ما يلا امر اقدم بغيره من  
واكن يرجع على المد بعد عتقه فلا رجوع على الصبي مطلقا ( ولا يظن انه )  
اي لا يطالب كفيل اصلا بمال ( قبل الاداء ) الى مكفوله لان الموكف  
للمطالبة هو التملك ولا يملك قبل الاداء ويملكه بعد فيرجع ( فاراوزم ) الكفيل  
من جهة المطالب ( فله ) اي للكفيل ( ملازمته ) اي ملازمة المكفول طئه  
حتى يخلصه وهو مفيد بما اذا كانت الكفالة بامر ( وان حبس ) الكفيل ( فله )  
حبسه ) اي للكفيل ان يحبس المكفول عنه لان ما لحقه كان لاجله فله ان يعاقبه  
بمنه هذا اذا لم يكن على الكفيل لمطالب دين مثله والا فلا يلزم ولا يحبس  
كافي السراج ( ويبرأ الكفيل باده الاصيل ) لان براءة الاصيل توجب براءة  
لانه ليس عليه دين في الصحيح والتماعية المطالبة فيستحيل بقاؤها بلا دين كما ذكره  
الراعي تبه الله دابة وطا هره ان القائل بان الكفيل عليه دين لا يبرأ باده  
الاصيل وليس كذلك بل يبرأ اجماعا لان تعدد الدين عند القائل لا يحكمي  
فيه فقط باده واحد كافي البهر ( وان ابرأ المطالب الاصيل ) وهو المطالبون  
( او اخر ) المطالب ( عنه ) اي الاصيل بان اجعل دينه ( برئ الكفيل )  
في الصورة الاولى ( وتأخر ) الدين ( عنه ) اي من الكفيل يعني يتأخر في حقه  
ايضا لانه ليس عليه الا المطالبة وهي تبع لادين قبضه فقط بسقوطه وتأخر  
بتأخيره بخلاف ما اذا تكفل بشرط براءة الاصيل ابتداء حيث يبرأ الاصيل دون  
الكفيل وفي السراج وبشرط قبول الاصيل ابراء فان ردها ارتدت وهل يعود  
الدين على الكفيل فيه قولان وموت الاصيل كقبول له وفي القضية براءة الاصيل  
انما توجب براءة الكفيل اذا كانت بالاداء او بالبراء فان كانت بالخلف فلا ( وان ابرأ )  
المطالب ( الكفيل او اخر ) الدين ( عنه ) اي عن الكفيل ( لا يبرأ الاصيل )  
ولا يتأخر عنه ) اي عن الاصيل اذا اصل اقبه ان الاصول لا تتبع الفروع في الوصف  
والا يلزم عكس الموضوع ( فان كفل بالدين المال مؤجلا الى وقت ) اي الى شهر  
مثلا ( يتأجل عن الاصيل ايضا ) لانه لا مطالبة على الكفيل حال وجود  
الكفالة فانصرف الاجل الى الدين كافي التبريت ( واوضحنا الكفيل ) المطالب  
( عن الف على مائة برنا ) اي الاصيل والكفيل لانه انضاف الى الاصل الى الالف  
الدين على الاصيل فبرأ عن تسع مائة فبرأه توجب براءة الكفيل ثم برأ جميعا  
عن مائة باده الكفيل ( ورجع الكفيل بها ) اي بالمائة فقط ( على الاصيل )

ان قيل باقره ( اذبالاداء تلك مافي ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع بخلاف  
 البراء لان البراء يستلزم الدين فلا يملكه الكفيل فلا يرجع ( وان صالح )  
 الكفيل الطالب ( عن الالف يجنبس آجن ) كالثوب وغيره ( رجع ) الكفيل على الاصيل  
 ( بالالف ) كله لان هذا الصلح يكون مباداة فيصير الالف بمقابلة الثوب فيملك  
 مافي ذمة الاصيل فيرجع بكمه عليه وتوضيحه ان الالف في الاصيل في ذمة  
 الاصيل ثم انتقل عنه وثبت في ذمة الكفيل حين اخذ الطالب منه فيصح عليك  
 الطالب الدين الالف من الكفيل لكونه عليك الدين من عايه الدين وكذا يصح  
 اتملك من الكفيل بالهبة اذا اذله بالقبض فصير كانه اخرجته عن الكفالة ووكله  
 بالقبض فقبضه ثم وهبه فبصره عليك الدين من عليه الدين مع الكفيل مسلطا  
 على الدين في الجملة ( وان صالح ) الكفيل ( عن موجب الكفالة ) وهو المطالبة  
 عن شيء بشرط ابراء الكفيل خاصة ( رى هو ) اى الكفيل فقط ( دون الاصيل )  
 لان ابراء الكفيل عن الكفالة يصير فسحا لكفالاته لاسقاطا لاصل الدين ( وان قال  
 الطالب للكفيل بالامر برأت الى من المال رجع الكفيل على اصيله ) لان البراءة  
 التي ابتدأوها من المطلوب وانتهأوها الى الطالب لا يكون الا بالانقضاء فيرجع  
 فصار كاقرازه بالقبض منه او الدفع اليه واستتبع منه براءة المطلوب للطالب  
 لاقراره كالكفيل كافي الفسخ ( وكذا ) رجع الكفيل على اصيله ( وفي ) قول الطالب  
 للكفيل ( برأت ) دون الى ( عند ابن يوسف ) لانه اقر براءة ابتدأها من المطلوب  
 وبالبينة الايفاء دون البراء ( خلافا لمحمد ) لان البراءة تكون بالإداء والبراء  
 فيثبت الادنى وهو البراء ولا يرجع الكفيل بالشك ( وفي ) قول الطالب للكفيل  
 ( ابرأتك لا يرجع ) الكفيل الى الاصيل لانه ابراء لا ينتهي الى غيره وذلك بالاسقاط  
 فلا يكون اقرارا بالانقضاء فيقبل بجميع ما ذكرنا اذا كان الطالب غائبا ( وان كان  
 الطالب حاضرا يرجع اليه في البيان في النكاح ) لانه هو المحمل حتى في برأت  
 الى الاحتمال لاني ابرأتك مجازا وان كان بعيتدا في الاستعمال كافي النهاية فيرد  
 قوله برأت لانه لو كتب في الصك يرى الكفيل من الدراهم التي كفل بها كان  
 اقرارا بالانقضاء عندهم جميعا كقوله برأت الى بقضية العرف فان العرف بين  
 الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالانقضاء وان حصلت  
 بالبراءة لا يثبت الصك عليه فحملت الكتابة اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند  
 البراء كافي الفسخ ( ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة ) بالمال ( بالشرط ) مثل  
 اذا جاء عند فانت رى من الكفالة بالمال فيجاء عند لا يبرأ عنها اذ شرطه بط  
 وكفاله جائز ( كسائر البراءات ) لان في البراء معنى التملك والتحكيات لا تقبل  
 التعليق بالشرط لكونه مقارا هذا ظاهرا على قول من يقول بدوت الدين



على الكفيل وعلى قول غيره ان عليك المطالبة بترك الدين لو دنا وسدله اليد  
وكذا لا يجوز تعليق البراءة الاصيل لان معنى الكفيل فيه طهر اذ لم يزل واجب  
عليه بخلاف تعليق البراءة من الكفالة بالنفس اذ ليس فيه معنى الكفيل لانه  
مجرد اسقاط و يروى انه يصح لانه عليه المطالبة دون الدين في الصحيح وكان  
اسقاطا محضاً كالطلاق واهـ هذا لا يرد اراء الكفيل بالرد بخلاف الاصيل  
كافي الهداية وعن هذا قال ( واختار الصحة ) اي صحة تعليق البراءة عن الكفالة  
قول المراد بالشرط الشرط المحض الذي لا منقعة للطالب فيه اصلاً كدخول  
الدار ومخشي الله لانه غير متعارف اما اذا كان مشارفاً فيه يجوز كافي تعليق  
الكفالة لمافي الايضاح الكفيل بالمال والنفس اوقاف ان وافيت عبداً فانما رزى  
من المال قوافاً عبداً براء من المال فقد جوز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وكذا  
اذاعلق البراءة باستيفاء البعض يجوز اوعاق البراءة عن البعض بتجيب البعض  
يجوز كما في مبسوط شيخ الاسلام فسلم ان فيه اختلاف الروايتين فرواية غير  
الجواز محمول على ما اذا كان غير متعارفاً ورواية الجواز محمول على ما اذا كان  
متعارفاً كافي البحر ( ولا يجوز الكفالة بما يضمن استيفاءه ) اي لا يمكن استيفاءه  
شرعاً ( من الكفيل كالحدود والقدح ) مطلقاً بالاجماع اقدم امكان انجاهه  
على من تكفل اعدم جريان الشابة في العقوبة بخلاف الكفالة بنفس من دنا  
الجود والقدح كما مر فعلى هذا لا يلزم الاستبعاد كما مر كما قيل ( ولا يجوز )  
الكفالة ( بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع ) في البيع الصحيح مائة قبل القبض  
( والمرهون ) بعد القبض ( ولا ) يجوز الكفالة ( بالامانات كالوديعة والسنة  
والمسأجر ) بفتح الجيم ( ومال المضاربة والشركة ) لان من شرط صحة  
الكفالة ان يكون المكفول به مضموناً على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه  
الابتدعه او دفع بدله ليتحقق معنى الضم فيجب على الكفيل والمبيع قبل القبض  
ليس بمضمون بنفسه وانما هو مضمون بالثمن الا يرى انه لو هلك لا يجب عليه شيء  
بل يفسخ البيع وكذلك الرهن غير مضمون عليه بنفسه وانما يقطر منه اذا هلك  
فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على الاصيل وكذا  
الامانات ليست بمضمونة على الاصيل لاعتينها وتسليمها فلا يمكن جعلها مضمونة  
على الكفيل فلا تصح الكفالة بها ( ولا ) يجوز الكفالة ( بالدين غير صحيح  
كذل التامة ) لانه في معرض الزوال فلا يكون دئماً صحيحاً ( حر كفاية )  
اي بالدين ( اوعبد ) وانما قال هذا ادفع توهم ان كفالة العبدية ينبغي ان يصح  
لانه يجوز ثبوت هذا الدين عليه لان العبد محمل الكفاية فخصه ( وكذا يدل  
السعاية عند الامام ) لان المساعيح كالامانات عترة فلا تصح الكفالة بدونها

وعندهما تصح لان المستحى حرمدون عندهما ( ولا ) يجوز الكفالة ( بالجل  
على دابة معينة ) متأجرة الحمل ( او بخدمة عبد معين ) متأجر الخدمة  
لجز الكفل عن تسليم الحمل على دابة معينة لانها ملك الغير واوجب دابة اخرى  
لاستحق الاجر اذ لو حمل المولى على الدابة الغير المعينة لاستحق الاجر فثبت  
الجز في هذه الصورة بالضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف غير العبد لعدم  
الجز عن تسليم الحمل اذ يمكنه الحمل على اى دابة كانت لان المستحى هو الحمل  
لا الغير والغرض هو الاجر ( ولا ) يجوز الكفالة ( عن ميت مفلس ) يعنى اذا  
مات من عليه دين ولم يترك شيئا فكفل عنه للفرمان رجل لم تصح عند الامام لانه  
كفل دين ساقط لا يجوز وجواز التبرع بمحمول على ان الدين باق في حق الدين  
والكفالة بالساقط لا يجوز وجواز التبرع بمحمول على ان الدين باق في حق الدين  
( خلافا لها ) فان عندهما يجوز الكفالة لان الدين لما كان ثابتا في حبوته  
لا يسطر الا بالاداء او بالبراء ولم يوجد شيء منه سابقا فثبت عليه وكذا يطالب به  
في الاخرة حتى من تبرع بقضائه يجوز لما روى انه عليه السلام اتى بمجانزة رجل  
من الانصار فسأل هل عليه دين قالوا نعم درهمان او دينار فامتنع من الصلوة  
فقال صلوا على اخيكم فقام ابو قتادة فقال هما على يارسول الله فصلى عليه  
( ولا ) يجوز الكفالة ( بلا قبول الطالب في المجلس ) اى في مجلس عقد الكفالة  
سواء كفل بالنفس او بالمال عند الطرفين ( وقال ابو يوسف بجوز مع غيبته )  
اى غيب الطالب ( اذا بلغه ) خبر الكفالة ( فجاز ) كسائر تصرفات  
الفضولى وفي بعض نسخ المبسوط لم يشترط الاجارة وهو الاظهر عنده لانه  
تصرف التزام قسدي له الملتزم والهمان فيه معنى التامك وهو تملك المطالبة  
منه فيقوم بهما جميعا والموجود شرطه فلا يتوقف على ما وراء المجلس الا ان قبل  
عن الطالب فضا الى فانه تصح في يتوقف على اجارته ولا كفيل ان يخرج نفسه  
عنها قبل اجارته كما في الحقايق وغيره وبه علم ان قبول الطالب بخصوصه  
انما هو شرط العقد واما صان القبول في مجلس الايجاب فشرط الصحة فعلى  
هذا ان المص اترك قوله الطالب لكان اولى كافي الاصلاح وفي الدرر الفتوى  
على القول الثاني كافي تلخص الجامع الكبير والبرازية لكن في رفع الوسائل الفتوى  
على قولهما وفي تصحيح الشيخ قاسم والمختار قولهما عند المحوى والنسب  
غيرهما واهذا قدمه المص تدبر قيد بالانشاء لانه لو اخبر عن الكفالة حال  
غيبه الطالب يجوز اجماعا ( فان قال ) المريض ( لو ارته تكفل عني فما على  
فكفل ) الوارث ( مع غيبه الغرماء جارا اتفاقا ) وان كان القياس ان لا يجوز  
لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بقوله وجه الاستحسان ان ذلك وصية في

الحقيقة ولهذا نصّح وان لم يسم المكفول آلهم وايضا قالوا اعمّا يصح اذا كانت له مال او يقال له قائم مقام الطالب لاجته اليه بخلافنا لعدمه وفيه تقع الطالب فيصار كما اذا حضر بغيره وانما تصح بهذا اللفظ ولا يشترط ان يكون له مال بل يرد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة (ولو قاله) اي المريض هذا القول (لاجنبي اختلاف فيه المشايخ) فذهب من قال بالجواب وان قيل لا للمريض من غير الطالب وهم من قال بعدمه لان الاجنبي غير مطالب بمضاهيه دينا ولا التزام وكان المريض والصحيح سواء والاول اوجه كافي الفسخ وتعممه في البحر فله طالع (ويجوز) الكفالة (بالاعيان المضمونة بفتحها) عندنا خلافا للشافعي في قول في الاعيان لكن المناسب للمض من ذكره عقب قوله ولا تجوز بالاعيان المضمونة بغيرها (كأله وض على سدره الشراء) اي على طلبه به بدسعيه التي لانه مضمون عليه حتى اذا هلك حده يجب الضمان عليه اذا لم يمتد تقويم مقامه فامكن ان يجعله على الكفيل (والمضمون) لانه مضمون بعينه فان كان المضمون عينا قائما فيلزم الضامن احضارها وتسليمها وفيه ان هلك وان كان المضمون ماله هلكا والمضمون فيمته (والبيع) يمس (تاسدا) لان المقبوض في البيع العاسد مضمون عليه حتى اذا هلك يجب عليه فيمته (و) تجوز الكفالة (تسليم المبيع الى المشتري ولم يزل الى الزمان والمستاجر) بفتح الجيم (الى المسافر) تكسر الجيم لان تسليم العين واجب على الاصيل فاه كن التزامه نصار نصير التكفيل بالتمس لاه مادام قائما يجب عليه تسليمه وان هلك بدرا وقبل ان كان تسليمه واحدا على الاصيل كالمعارفة جازت الكفالة بتسليمه وان كان غير واجب على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا تحوز الكفالة بتسليمه كما في التبيين (و) تجوز الكفالة (بالتن) لانه ليس صحيح مضمون على المشتري كسائر الديون

( فصل )

(واودع الاصيل المال الى كاه له) ليدفعه الى الطالب (وقبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد) اي لا يسترد الاصيل المال المدفوع (منه) اي من الكفيل لانه تعلق به حق العاقل على احتمال قضائه الدين فلا يجوز المسالبة ما في هذا الاحتمال لكن يحل ان يردده الى الساعي وانما يتناع هذا الاستعمال باداء الاصيل بوجهه فادى بوجهه يسترد من الكفيل ما اخسده ولانه ملكه بالعرض واطلاقه شامل ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة يان قال حذ هذا المال واعطه الطالب ولا يسترد لكنه لا يملكه ماله حتى لتخسده امانة في يده وان دفعه على وجه

الاقضاء ما قال له اني لا آمن ان يأخذ الطاب حقه منك يا افاضك المال قبل ان  
 تؤد به لم يكن رسالة والفرق بينهما انما هو من جهة ملك المدفوع للقبض وعدمه  
 واما ما قاله القاضل المعروف بابن الشيخ في شرح الوقاية من انه لو دفع على وجه  
 الرسالة فله ان يسترد لانه محض امانة في يده يخالف لاكثر المعتربات كما لا يخفى  
 تدبر واشار الى ان بالكفالة صبار للكفيل على الاصيل دين او كفل باسمه ولهذا  
 او اخذ الكفيل منه رهنا قبل ان يؤدي عنه جاز ولو اراه الكفيل او ربه قبل  
 الاداء عنه صح حتى لو ادى عنه لم يرجع فثبت ان له ديناً عليه لكن لا رجوع له  
 قبل الاداء كما في البحر (ومارح فيه الكفيل فيه) اي للكفيل يعني ان الربح الذي  
 حصل في هذا المال بعمالة الكفيل خلال طيبه (ولا يتصدق به) لم يذكر  
 انه حصل على ملكه ولا فرق بين ان يكون قضي الدين هو اوقضى الاصيل  
 كما في البحر وهو مفيد بما اذا قبضه على وجه الاقضاء واما اذا قبضه على وجه  
 الرسالة فانه لامالك له فلا يطيب له الربح على فواهما وعند ابن يوسف  
 يطيب له (ورده) اي رد الربح (الى المطاوب احب ان كان المدفوع شيئاً  
 معين كالبر) يعني اذا كانت الكفالة بكر فقبضه الكفيل من المكفول عنه  
 وباعد ورج فيه فالرج للكفيل لكن يستحب له ان رده على المكفول عنه ولا يجبر  
 عليه عند الامام في رواية الجائع الصغير وهذا اذا قضى الاصيل الدين (خلافاً  
 لهم) اي قالوا هو له ولا رده وهو رواية عن الامام وعنه انه يتصدق به  
 قبل ما يتعين لان ربح ما لا يتعين لا يستحب رده على المطاوب وعل يطيب للاصيل  
 اذ رده الكفيل عليه قال في الغاية ان كان الاصيل فقيراً طاب له وان كان غنياً  
 فله روايتان والاشبه ان يطيب لانه انما ارد عليه على انه حقه (ولو اقر الاصيل  
 كفيه ان يتعين عليه) اي يشتري (ثوباً) بطريق العينة بكسر العين (ففعّل)  
 الكفيل (فالثوب للكفيل والربح) الذي حصل للبايع يكون (عليه)  
 اي الكفيل لا الاقر بيانه ان الاصيل اقر الكفيل بان يشتري له ثوباً باكثر من القيمة  
 ليقتضى به دينه بطريق العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيسابي عنه  
 ويبيع منه ثوباً يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً نسبة في ثوب الزيادة ليبعد  
 المستقرض بعشرة ويحمل خمسة سمى به لما فيه من الاعراض عن الدين الى العينة  
 وهو مكروه لما فيه من الاعراض عن ميزة الاقراض مطبوعة لمذموم البخل  
 ثم قيل هذا ضمان لما يخسر المشتري نظراً الى قوله على وهو فاسد وليس يتوكل  
 وفيل هو توكل فاسد لان المبيع غير معين وكذا الثمن غير معين لجهالة ما زاد  
 على الدين وكيف ما كان فالمشترى المشتري وهو الكفيل والربح اي الزيادة عليه  
 لانه العاقد كما في الهداية وفي العناية ومن الناس من صور للعينة صورة اخرى

لحوار يجعل المقرض والمستقرض بينهما ثانيا في الصورة التي ذكرها صاحب  
 الهندية مع صاحب الثوب الثوب باثني عشرة من المقرض ثم ان المقرض  
 يبيع من ثلث عشرة وباسم الثوب اليه ثم يبيع الثالث الثوب من المقرض  
 عشرة وأخذ من عشرة ودفعه الى المقرض فيدفع حاجبه وانما توسط  
 ثلث احراز عن شراء ما يباع باقل ما يباع قبل نقد اثن ومنهم من صور بغير  
 ذلك وهو مدموم اختاره اكله الى يومنا وقد ذمهم رسول الله عليه السلام بذلك  
 فقال اذا تبايعتم بالدين واتعتم ادماء القر ذلالم وطهر عليكم عدوكم وقبل  
 وانابكم والعينه فانها امينة انتهى لكن هذا يخالف لما في الخاتمة حيث قال بعد  
 تصويرها بقوله رجل له على رجل عشرة دراهم فادان يمينها بثقة فشير  
 الى اهل قالوا بشري من المسنون شيئا تلك العشرة مائة من ثوب ثم يبيع من المدون  
 بثقة عشر الى عشرة فوقع الخرز عن الحرام ومثل هذا مروي عن رسول الله  
 عليه السلام ثم قال بعد تعداد الصور الاخر وهذه الحيل هي البينة التي  
 ذكرها محمد قال مشايخ الملح بيع البينة في زماننا حرم من البيوع التي في اسواقنا  
 انتهى لكن الحرر اولى ( ومن كفل لآخر بما ذاب له على غريمه او بما قضى له  
 به عليه عمال العريم فدهن الطالب على الكفيل باله على الغريم الفيا لا يقل )  
 رهاه على الكفيل حتى يحضر المكفول عنه فيقضى عليه لان المكفول به مال  
 يقضى او مال يقضى به لا غير لان ذاب معنى وجب ولم يجب هنا فطالب على  
 اليه ث مال شرعا ولذا اوافق الكفيل لا يلزمه المال لان بالاقرار لا يثبت الوصف  
 المذكور بل بالانصاء وهو مستف اذا تعرض الطالب لقتضاء القاضى بالمال  
 في دعواه ولا في قائمته حتى لو تعرض وقال قدمت المطالبة الكفالة الى الغلان  
 لقاضى واقت عليه بدينه بالغ وقضى لي عليه بذلك يقضى بالالف على الكفيل  
 وعلى الغائب حتى لو اقر الكفيل لزمه الف في هذه الصورة ( واو رهن )  
 الاصاب ( ان له على زيد ) العائث ( الف وهذا كفيله ) اي بهذا المال  
 ( بامر وصي به عليهما ) اي على الكفيل والاصل في المسئلة قيود معتبرة  
 الاول ان الكفالة مفيدة بهذا المال والساني ان هذا المال المكفول به غير مفيد  
 بانه قضى به على المكفول عنه بعد الكفالة بل هو مال مطلق وبهذا القدر  
 نثار هذه المسئلة عن المسئلة السابقة اذ المكفول هنا مفيد بقضاء القاضى والثالث  
 ان هذه الكفالة مفيدة بانها بامر الاصيل اذا الامر يتضمن الاقرار بالمال فيصير  
 مقصبا عليه واما اذا لم يكن بامره فهي لا تتضمن الاقرار فاقصصاء على الكفيل  
 لا يتضمن القضاء على الاصيل والى هذا اشار بقوله ( واو بلامره ) قصى على  
 الكفيل فلهذا لا على الاصيل فليس للكفيل حق الرجوع على الاصيل بخلاف

الكفة اذ بامر له فان له حق الرجوع عليه بعد اداء المال خلافا لفرق لانه لما نذر  
 كان زعمه ان هذا المثل غير ثابت بل المدعى طالب فلا يكون له ان يلزم غيره قلنا اشعر  
 كذبه فطل زعمه وفيه تنبيه على ان القضاء على الغائب جائز اذا كان الاثبات على  
 الحاضر متضمنا له فكم من شيء يثبت ضمننا ولا يثبت اصالة اذ التعدي الى الغائب في  
 ضمن القضاء بالامر ضروري في الكفالة قال مشيخنا وهذا طريق من اراد اثبات  
 الدين على الغائب ثم قال وكذلك من ادعى على آخر حقا لا يثبت عليه الا بالقضاء  
 على الغائب كان الحاضر خصما عن الغائب ( وضمان الدرك للمشتري عند البيع  
 تسليم ) اي تصديق من الكفيل بان المبيع ملك البائع ( يطر ) من الابطال  
 ( دعوى الضامن ) على المشتري ( المبيع ) مفعول دعوى ( بعد ذلك )  
 لان هذا الضمان رغب للمشتري في الابتاع والتزهد بمنزلة الاقرار بملك البائع  
 ولا تصح دعوى المكية لنفسه بعد ذلك للتقصي لا يسمع طلب الشفعة  
 منه ولو فرض صحة دعواه لرجع المشتري عليه بحكم الكفالة فلا يفيد ( وكذا )  
 يكون تسليما ولا تصح دعواه بعد هذا ( لو كتب شهادته ) على البيع ( وختم )  
 اي وضع خاتمه على عادة السلف ( على صك ) متعلق بكتب وختم على سبيل  
 النزاع ( كتب فيه ) صفة صك ( باع ملكه او ) باع ( بيعا بانا ) نافذا  
 اذ يبيع على هذا الوجه لا يكون الا في ملكه فالدعوى لنفسه بعدا الاقرار لغيره  
 متناقض فلا تسمع قلنا على عادة السلف لانهم كانوا يحتجونه بعد كتابة اسمائهم  
 على الصك خوفا من التغير والتزوير والحكم لا يختلف وفي القمح الختم امر كان  
 في زمانهم وليس هذا في زماننا فيد بقله باع ملكه او بيعا بانا لانه لو كتب  
 شهادته في صك يبيع مطابق عن قيد المكية وكونه نافذا بانا لا يكون تسليما تسمع  
 بعده دعوى المكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبايع لان البيع  
 قد يصدر من غير المالك وافته كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم  
 فانه مفيد بما ذكر كافي المنع ( بخلاف ما لو كتبها ) اي شهادته ( على اقرار  
 المعاقدين ) فانه لا يكون تسليما اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخبر  
 ان فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه ( وضمان الوكيل بالبيع الثمن للوكل باطل )  
 يعني اذا باع جارا لرجل ثوبا بامر ثم ضمن الثمن عن المشتري الا امر لا يصح ( وكذا )  
 ضمان المضارب الثمن رب المال ( باطل يعني اذا باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن  
 الثمن رب المال لا يصح لان الكفالة التزام المطالبة وهي اليهما فيصير كل واحد  
 منهما ضامنا لنفسه اذ حقوق العقد ترجع اليهما فلا يفيد ضمانهما بخلاف من  
 لا ترجع اليه الحق كالموكل بالتزويج ان ضمن المهر والمأمور ببيع الغنم من  
 قبل الامام ان ضمن الثمن والراشئول بالبيع ان ضمن الثمن لان كل واحد منهما

سفير ومعه مصحح صنفهم وكذا الوكيل بقض النان ادا ضمن الثمن من المشركي  
 للوكل بصح (و) كذا (صمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باطاه  
 صفقة واحدة) باطل يعني لو باع رجلان ثوبا من رجل صفقة واحدة وصين  
 احدهما الصاحصة حصته من الثمن باطل الصمان لانه اوضح مع الشريكة يصير  
 صامنا لصفته ولو صح في نصيب صاحبه لادى الى فسخه السدس قبل قبضه  
 وذا باطل (وصح) صمان احد الشريكين (او بصفتين) لان الصفقة اذا  
 تعددت فالتحجب لكل منهما بما يملكه يكون له خاصة الا ترى ان المشتري لو قبل  
 نصيب احدهما ورد الاخر صح (وصين السدرك) صحيح لانه صمان اثنان  
 عند ورود الاستحقاق لانه المفهوم فيما بين الساس فكان المصون معاوما وهو  
 قادر على اوفاء ما التزم فصح (و) ضمان (الحراج) صحيح لما مر انه دين  
 مطالب من جهة الماد بخلاف الركة وفي الحر اطلقه فثبت الحراج الموطف  
 وخراج المقاسمة وحصه بعضهم بالموطف وهو ما يجب في الذمة وفي المصون  
 بخراج المقاسمة لانه لم يكن دنا في الذمة والرهى كالكفالة ثم مع التوثيق فيجوز  
 في كل موضع يجوز الكفالة فيه كذا ذكره الربيعي وهو مفروض البيرك في الكفالة  
 به حاضرة دون الرهن انتهى لكن التحصيص واجب بقرينة قوله او رهى به  
 فانه لا يصح الرهن بخراج المقاسمة تأمل واذا كتبت فيما في بقوله وصح الرهن  
 والكفالة بالحراج ان كان احصرت بدر (و) ضمان (الصفة صحيح) بخراج كل  
 من صمان الدرك والحراج والصفة قيل هي الواجب بينهما او حصته بها على هذا  
 الواجب الاتية مستدركة تدرو قيل هي السالبة الموطفة الراتية الديوانية في كل  
 شهر او سنة والمراد بالواجب غير ان بل بلحقة ما جبا ما لم يحتمل ان يقع ويحتمل ان لا يقع  
 وقيل لما ادلت الصفة اجرة الاسلام وقال ابو حنيفة مع ما اذا طلب احد الشريكين الصفة  
 من صاحبه فعهها فان صح لانها واحدة عليه وقيل معناها اذا اقتسمت ما يتبع احدهما  
 قسم الاخر كما في شرح التسهيل (وكذا صمان التواجب) وفي الصحاح السالبة المصلحة  
 واحدة نواجب الدهر وفي اصطلاحهم قل ارادوا بها ما يكون يحق وقيل المراد بها  
 ما ليس بحق من هذا المال (سواء كانت بحق ككبرى الدهر) المشترك (واجرة الحارس)  
 والمال المرطوف لدهر الجيش وودعه الاسرى فان الكفالة بها حاضرة بالاتفاق  
 لانه كمال ما هو مصون على الاصل (او بفقر حق كالحيايات) التي في زمانها احدها  
 الطامة بفقر حق ففي حوارها اختلاف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز الكفالة منهم  
 صدر الاسلام البردوي لانها صم ذمة الى ذمة في المطالبة او الدين وحنا لا مطانة  
 ولا دين شرعيين فلم يتحقق معناها وقال بعضهم يجوز منهم فخر الاسلام  
 على البردوي لانها في المطالبة مثل سائر الديون بل فوقها والعمرة المطالبة

لانها شرعت لالتزامها في المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية ولذا قلنا  
من قام بتوزيع هذه الزوائد على المسلمين بالعدد يوجب وان كان الاخذ بالاخذ  
طالما او قلنا من قضى نأية عن غيره بامر رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع  
وهو الصحيح كمن قضى دين غيره بامر كافى الجور في الاستلاح والفتوى  
على الصحة فانها كالدينون الصحيحة حتى لو اخذت من الاكارف الرجوع  
على مالك الارض وهو اختيار المص (وضمن العهدة باطل) لاشتباه المراد  
بها الاطلاقها على الصك القديم وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى خيار الشرط  
فمعدر العمل بها قبل البيان فتبطل للجهالة (وكذا ضمان الخلاص) باطل عند  
الامام (خلافا لهما) اى قالاهى صحيحة بناء على تفسيرها بتخليص المبيع  
ان قدر عليه ورد الثمن ان لم يقدر عليه وهو ضمان الدرك في المعنى والامام  
فسرها بتخليص المبيع للاحالة ولا قدرة عليه لان المستحق لا يمكنه منه ولو ضمن  
بتخصيص المبيع اورد الثمن جاز لا يمكن الوفاء به وهو تسليمه ان اجاز المستحق  
اوردته ان لم يجز والخلاف راجع الى التفسير كافي البحر والخلاف لفظي فقط تدبر  
(واو قال الكفيل ضمنه الى شهر وقال الطائفة بل) ضمنه (حالا) فالقول للكفيل  
(في الاقرار) بمعنى من قال لا خلاك على مائة الى شهر فقال المقر له هي حالة  
(فالقول للمقر) والفرق ان الكفيل لم يقرب الدين فلا دين عليه في الصحيح  
بل اقر بمجرد المطالبة بعد الشهر والطائفة يدعى عليه المطالبة في الحال وهو  
يتكرر فاقول له والمقر اقرب الدين ثم ادعى حقا لنفسه هو تأخير المطالبة الى شهر  
ولا يقبل قوله بلا يثمة وقال الشافعي القول للمقر في الفصاين وكذا يروى  
عن ابى يوسف (ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع مالم يقبض بتمنه  
على يابسه) لان المبيع لا ينفق بمجرد الاستحقاق على ظاهر الرواية مالم يقبض  
بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل  
وعن ابى يوسف وهو قول الائمة الثلاثة انه يرجع بمجرد القضاء بالاستحقاق  
وفي التوزيع قال لا خراساك هذا الطريق فانه آمن وسلك واخذ ماله لم يضمن  
واو قال ان كان مخوفا واخذ مالك فانا ضمان ضمن

### ( باب كفالة الرجلين والعشرين )

لما فرغ من ذكر كفالة الواحد ذكر كفالة الاثنين والاثنين بعد الواحد  
طعنا فافترضنا (دين عليهما) اى على اثنين لاخر بان اشتريا منه ثوبا  
(ويقل كل واحد من الاثنين) (عن صاحبه) جاز العقد لعدم المنافع  
اذ يكون كل واحد منهما في النصف اصيلا وفي النصف الاخر كفلا (فما داه



احدهما ( اي فسا ادى احدهما من الدين نصفه ) ( مرجعه ) اي عا ادى  
( على الآخر ) اي على شريكه وان عا من نصفه فسا له لان وقوع  
الاداء هو عليه اصله اول من وقوعه كنه له اذا الاول دى مع المطا ذ وائى  
مسا له فقط وكنه او وقع فى النصف من مساحه كال احد ان رجح  
عاه بان حصل المؤدى منه لان المؤدى ماس واداءه كاداه وادى الى الدور  
( الاداء على النصف ) فمصرف الى ما عا له كنه له فرجع على شريكه  
ن كمل ماسه ( ولو كمل ) اي لتمام ( عاى من رجل ) ماسه ف ( وكمل )  
كل احد ماسه ) اي شح المال ( من صاحبه ) ماسه اذا كان على  
حل الف درهم فلا كمل ماسه فكل ماسه ماسه على التبراد ثم كمل كل  
مساحه صاحب ماسه ما كاه اذا كاه له الكمل حازه ( اداه ) كل مساحه  
( رجح نصفه على شريكه ) فملا كان المؤدى او كسرا اذا نكل كنه له  
فلا رجحان لكل من كنه من على الاخرى بالمطاله ثم حان على الاصل ( او )  
رجح هو ( كناه ) اي كل ماسه ( على الاصل ) اسد ( او ) كمل ( ماسه )  
اذا كمل كل ماسه بالجمع ولا يؤدى الى الدور اذا كمل كل ماسه من صاحبه  
بالجمع واما اذا كمل كل ماسه بالنصف ثم كمل كل ماسه فهو كالمسئله الاولى  
فى الاحتج . كذا او كمل على الاصل بالجمع ثم كمل من صاحبه لان الدين  
مسم علمه ماسه فلا يكون ماسه الاصل بالجمع وكاه كل ماسه  
مسا فاشم كمل كل صاحبه بالنصف لعاره حبه الصغار كما فى الدور  
وعنه ( واوارا المساب حدهما ) اي احد الاثنين ( فله ) اي لا ماسه  
( احد ) الذل ( الاخر كناه ) اي كل المال لان لا شتم ماسه  
ماسه كل عن الاصل فاحده ( واو فتمت المفاوضه ) اي او اشترى  
احد الماسه ومن شتم فتمت المفاوضه به هجا ( ولرب الدين احد  
من ماسه من شريكها ) اي شريكى المفاوضه ( كمل ماسه ) لان الكسافه  
ماب بعد المفاوضه ولا يحل ماسه ماسه ماسه لان شريك له بان  
لا يؤاد احد شريكه لان ماسه الكسافه بل او كاله كنه ماسه  
لشريكه ( وما اداه احد ماسه لا رجح ماسه ) اي عا ادى على الآخر ماسه ماسه  
على النصف ( فله ) ماسه ( اذا كوت الماسه من واحد ) ماسه الاول  
كاه كما على الف وولا ( وامل كل ) ماسه ماسه ( من صاحبه صحيح ) احد  
( ورجح كل ماسه على الآخر نصف ماسه ) وله ماسه ماسه ماسه  
المكاتب والكناه له بدل الكناه وكل ماسه ماسه ماسه الاحتج اول  
فصار كما اداه ماسه ماسه ماسه ماسه ماسه ماسه ماسه

ان تصرف الانسان يجب تصحيحه بقدر الامكان وقد امكن هنا بان يجعل  
 كل المال على كل منهما في حق المولى وحق نفسه وعتق الآخر مطلق باداءه  
 لان معنى قوله كاتبكما بالاف ان ادعى الف درهم فانتما حران فكأنه قال لكل  
 منهما ان ادبت الالف فانت حر فيكون عتق كل واحد معلقا باداء الالف  
 ولا يحصل عتقه باداء نصفه اذا الشرط يشا بل المشروط جملة ولا يقسمه اجزاء  
 فيطالب المولى كلا منهما بجميع المال بحكم الاصل لا الكفالة فليهما ادى عتق  
 وعتق الآخر تبعاله كافي ولد المكاتب فادى احدهما رجع على الآخر لاستوائهما  
 واورجع الكل او لم يرجع بشئ انتفى السبب او ادى كافى الدرر قيد بقوله وكفل لانه  
 او كاتبهما معا لم يزد على ذلك لزم على كل واحد منهما حصته وعتق باداء  
 حصته فلو زاء على انهما ان ادبا عتقا وان يحجز اردا في الرق ولم يذكر الكفالة  
 فعندنا لا يعتق واحد منهما مالم يصل جميع المال الى المولى خلافا لفرقانه قال  
 يعتق باداء حصته ( وان اعتق السيد احدهما ) اي احد العبدین المكاتبين  
 فيما اذا كاتبهما وشرط كفالة كل منهما عن صاحبه قبل الاداء ( صح ) عتقه  
 لمصادقته ملكه ويرى عن النصف لانه ماضى بالتزام المال الا ليكون المال  
 وسيلة الى العتق وما بقي وسيلة فيسقط ويبقى النصف على الآخر لان المال  
 في الحقيقة مقابل رقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما احتياالا لتصحیح الضمان  
 واذا جاء العتق استغنى عن الاحتياال فاعتبر مقابلا برقبتهما فلهذا ينصف كافي  
 الهداية ( وله ) اي للمولى ( ان يأخذ حصة الآخر منه ) اي الآخر ( اصابة  
 اومن المعتق كفاله و يرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه ) اي ان اخذ المولى  
 حصة الآخر من المعتق رجع المعتق بما يؤدى على الآخر لانه مؤدى عنه بامر  
 فان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ لانه ادى عن نفسه لا يقال اخذ المعتق  
 بالكفالة صحيح للكفالة ببدل الكتابة وهو بط لان كل واحد منهما كان مطالبا  
 بجميع الالف والساقى بعض ذلك فيبقى على تلك الصفة لان البقاء يكون على  
 وفق الثبوت كافي المصح ( ولو كان على عبيد مال لا يجب عليه صفة مال )  
 اي على العبد ( الا بعد عتقه ) وهو دين لم يظهر في حق مولاه بل في حقه يؤخذ  
 بعد عتقه كال لزمه باقرار او استقراض او استهلا كودبعة ( فكفل به )  
 اي بذلك المال ( رجل كفالة مطلقة ) عن قيد الحلول او التام جيل ( لزم الكفيل  
 حالا ) لان المال حال على العبد لوجود السبب وقبول ذمته الا ان المطالبة  
 تأخرت عنه بسببه اذ هذه الديون لا تتعاق رقبته لادم ظهوره في حق  
 المولى فصارت كالكفيل عن قائب او مقلس بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل  
 حيث لا يلزم الكفيل حالا بل مؤجلا ( واذا ادى ) الكفيل ما على العبد ( لا يرجع

على العبد الا بعد صفة ( ان كان يامر به لان المطالب كان يرجع عليه بعد  
 الصبي فكذلك الكفيل لانه قائم مقامه ) ولو ادعى رقبته عبداً فكذلك رقبته  
 ( البند ) المكفول برقبته قبل التسليم الى المدعى ( فيه من المدعى ) اى اقام بینه  
 ( انه ) اى العبد ( له ) اى ملكه ( من الكفيل قيمته ) اى قيمة العبد لانه  
 كحل من دى اليد بتسليم رقبته العبد لان المدعى يدعى قصص العبد على دى اليد  
 والكفالة بالاعتيان المضمونة بنسبها جائرة فوجب على الكفيل رد العبد فان هلك  
 تحت عليها قيمتها بخلاف ما اذا ثبت الملك له باقرار دى المدعى وشكوله لان اقرار  
 الاصيل ليس بحجة في حق الكفيل فلا يلزمه ما لم يقرب الكفيل بنفسه  
 ( ولو كحل مبيد عن عبده ) يامره ( او ) كفل ( عبداً غير مدبون ) قيده  
 فكذلك الكفالة فان كفالة المدبون من مولا لا تصح لانها تتضمن ابطال  
 حق العرماء ( من عبده ) يامره ( ومنق ) العبد ( قاتل ) من السبب لانه  
 ( ادعى ) المال المكفول به ( لا يرجع على الآخر ) لان الكفالة وقعت بغير  
 موعدة لان احدهما ادعى وجب دما على الآخر وقال زفر ان كانت الكفالة  
 بالامر يرجع كل منهما على صاحبه لان المانع وهو الرق قد زال فلما وقعت  
 ضرر موجبة للرجوع ولا تغلب موعدة بعد ذلك

### ( كتاب الحوالة )

ذكرها بعد الكفالة لان كلامهما مفيد التزام ما على الاصل للدونق الا ان  
 الحوالة تتضمن رافة الاصيل رافة مفيدة بم - لاف الكفالة فكانت كالركن  
 مع لمعد والمعد مقدم وهى في اللغة النقل والتحويل - وحررها كيف ما ركت  
 دارت على معنى النقل والروال وقيل هى اسم بمعنى الاحالة يقال احلت زيدا  
 على علي فلاز ولذا قيل للمدبون محيل ومحتمل وللدائن محال ومحتمل وليس ينقل  
 الحوالة محال عليه ومحتمل عليه وللدائن محال به ومحتمل به لكن ترك هذا الاسم  
 محال في محيل واراها من التماسه المذموم من بابها وقد فرق البعض بالحقاق الى  
 المذموم وقال محتمل له قبل هو لغو لعدم الحاجة الى الصلة وفي اصطلاح الفقهاء  
 ( هى ) اى الحوالة ( تنقل الدين من ذمة الى ذمة ) اى من ذمة المحيل الى ذمة  
 المحتمل عليه واحتلف المشايخ في ادائها هل توجب البراءة عن الدين والمطالبة  
 جميعا او من المطالبة دون الدين والصحيح من المذهب انها تنقح  
 البراءة من الدين كإني المصحح ( ونصح الحوالة في الدين لاقى العين ) اما الصحبة  
 فبالاجماع وعما روى البخارى ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتع احدكم على منى فليتب

أى إذا احتل أحدكم على ملى فلا يحتل والامر بالاتباع دليل الجواز وأما اختصاصها  
 بالدين فلان الحوالة تقبل حكمى والدين وصف حكمى يثبت في الذمة  
 فحاز الدين ان قبل ذلك النقل اما العاين كما الثوب فحسى فلا يقبل  
 النقل الحكمى بل يحتاج الى النقل الحسى فلا بد من ان يكون للمحتال دين على  
 المحيل واسد قال في القنية حال عليه مائة من من الخنطة ولم يكن للمحيل على  
 المحتال عليه شىء ولا للمحتال على المحيل فقل المحتال عليه ذلك لاشىء عليه  
 (رضا) متعلق بتصح (المحتال) لان الدين حقه والذم متفاوتة ولا بد من  
 رضاه لاختلاف الناس في الابقاء وهذا بالاجماع (والمحتال عليه) لان الدين  
 يلزمه فلا بد من التزامه والاصح من مذهب الشافعى ان لا حاجة الى رضاه اذا كان  
 المحتال به دين المحيل وهو قول مالك واحد لان الحق للمحيل فله ان يستوفيه  
 بنفسه ويغيره قيد رضاهما لانها لا تصح مع اكره احدهما واذا زاد من الرضى  
 القبول في مجلس الايجاب لكن في البرازية لو احوال الى غائب فقبل بعد ما علم  
 صحت ولا تصح في غيبة المحتال الا ان يقبل رجل له الحوالة (وقيل لا بد من رضى  
 المحيل ايضا) كما لا بد من رضى المختار والمحتال عليه وفي البحر رضى المحيل  
 ليس بشرط على ما ذكره محمد في الزيادات وشرطه القدورى وانما شرطه  
 الرجوع عليه فلا اختلاف في الروايات وفي العناية وذكر في الزيادات ان الحوالة  
 تصح بدون رضاه لان الترام الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل  
 لا يتضرر به بل فيه نفعه لان المحتال عليه لا يرجع عليه اذا لم يكن بامره قبل وعلى  
 هذا تكون فائدة اشتراط الرجوع عليه اذا كانت بامره وقيل لعل موضوع  
 ما ذكر في القدورى ان يكون للمحيل على المحتال عليه دين يقدر بقدر ما يقبل  
 الحوالة فانها حينئذ تكون اسقاطا لمطالبة المحيل على المحتال عليه فلا تصح  
 الا برضاه والظاهر ان الحوالة قد تكون ابتداءها من المحيل وقد يكون من المحتال  
 عليه والاول احواله وهى فعل اختيارى لا يتصور بدون الارادة والرضى وهو  
 وجه رواية القدورى والثانى احتيال يتم بدون ارادة المحيل بارادة المحتال عليه  
 ورضاه وهو وجه رواية الزيادات وعلى هذا اشتراطه مطلقا كما ذهب اليه  
 الائمة الثلاثة بناء على ابقاء الحق فله ايقاؤه من حيث شاء من غير قسر عليه  
 بتعين بعض الجهات او عدم اشتراطه مطلقا كما ذهب اليه بعض الشارحين  
 على رواية الزيادات ليس على ما ينهى انتهى (واذا تمت) الحوالة (برىء  
 المحيل من الدين بالقبول) اى بقبول المحتال الحوالة على المحتال عليه وقال  
 زفر لا يبرأ اختيارا بالكفالة اذ كل واحد منهما عقد توثيق بحق ولنا ان الاحكام  
 الشرعية تنبئ على وفق المعانى فمعنى الحوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق

الا برفع ذمة الأصل بخلاف الكفالة قوله من الدين رد على من يقول انه غير  
 من المطالبة لا الدين وقد تقدم بيانه آنفاً ومن ادعى انه غير أمومة ومنع من ماذكر  
 من برائة المحيل بان المشتري لو احال المبيع بالحق على رجل لم يملك ذلك حبس المبيع  
 وكذا لو احال المرتهن الراهن لا يحبس الرهن ولو احال الرجوع المراء  
 بصداقها لم يحبس نفسها بخلاف العكس في التبالة وله صريح في العرقال  
 ولكن القول في الزيادة عكسه وقوله بالقول متعلق بقوله انا عتبت الجواله  
 ( فلا ياخذ المحتال من تركته ) اي من تركته المحيل الدين اذا مات المحيل ( ليكن  
 ياخذ ) فيسلا من الورثة او الثمراء مخافة التوى ( اي الهلاك ) ( ولا يرجع عليه )  
 المحتال ( الا اذا توى حقه ) فيجوز يرجع عليه كما روى انه عليه السلام قال  
 اذا مات المحتال عليه مقلداً عاد الدين ولان برائة مقبلة بسلامة حقه له  
 فيرجع عليه عند عدم السلامة وقال الشافعي لا يرجع عليه عند التوى بأي  
 طريق كان لان الساقط لا يعود وفي البحر ومراه اذا كانت الجواله باقية  
 اما اذا فسخت الجواله فان للمحتال الرجوع بذمته على المحيل ولذا قال في البدائع  
 ان حكمها ينتهي بفسخها وبالتوى وقوله وبالتوى مقيد بان لا يكون المحيل هو  
 المحتال عليه ثانياً لما في الذخيرة رجل احال رجلاً عليه دين على رجل ثم ان المحتال  
 عليه احال على الذي عليه الاصل يرى المحتال عليه الاول فان توى الى على الذي  
 عايه الاصل لا يعود على المحتال عليه الاول ( وهو دعوى المحتال عليه مقلداً )  
 بان لم يترك ما لعينا ولا ديناً ولا كفلاً ( او نكاهه ) اي انكار المحتال عليه ( الجواله  
 وحلقه ) اي المحتال عليه ( ولا يئنه ) للمحتال والمحيل ( عام ) اي على الجواله  
 وهذا عند الامام لان العجز عن الوصول يحقق بكل واحد منها وهو التوى في سلامة  
 ( وعندهما بغير الفاضل اياه ) اي المحتال عليه ايضا لانه عجز عن الاخذ منه بغير  
 الحاكم وقطعه عن ملازمته عندهما كعجز عن الاستيفاء بغيره بغيره وبالحجود  
 فبدنا بان لم يترك كفلاً لان وجود الكفيل يمنع موته مقلداً على ما في الزمالات  
 وفي الخلاصة لا يمنع وان المحتال لو ابرأ الكفيل بعد موت المحتال عليه مقلداً  
 ان يرجع بذمته على المحيل وفي البرازية اخذ المحتال من المحتال عليه بالمال كفلاً  
 ثم مات المحتال عليه مقلداً لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء اقبل بامر  
 او بغير امره والكفالة حالة او مؤجلة او كفل حالاً ثم اجله المكفول له وان لم يكن  
 به كفيل تبرع رجل اورهن به رهناً ثم مات المحتال عليه مقلداً عاد الدين  
 الى ذمة المحيل ولو كان مقلداً على البيع فبانه ولم يقض الثمن حتى مات  
 المحتال عليه مقلداً بطلت الجواله والتمس صاحب الرهن ولو اختلف في كونه  
 مقلداً فالقول للمحتال مع عيبه ( على العلم ) ونصحه الجواله ( بالبراهة )

المودعة ) يعنى اذا اودع رجل رجلا الف درهم واحال بها عليه آخر صح  
 لانه اقدر على التسليم فكانت اولى بالجواز ( ويبرأ المحتال عليه ) عن الحوالة  
 ( بهلاكها ) كانه كوة المفيدة بالنصب لان المحتال التزم الاداء من هذه الدراهم  
 وهى قد هلكت امانة وايضا يبرأ المودع عن الحوالة اذا استحققت الدراهم  
 المودعة فيعود الدين على ذمة المحيل ( وبالمغصوبة ) اى تصح الحوالة  
 بالدراهم التى غصبها المحال عليه من المحيل ( ولا يبرأ بهلاكها ) اى لا يبرأ  
 الغاصب بهلاك المغصوبة لانه لا يبطل الحوالة لانه فات الى خلاف وهو الضمان  
 والخلف يقوم مقام الاصل وكان المغصوب قائما معنى فلا يبطل واما اذا استحق  
 المغصوب بطلت الحوالة لان المغصوب وصل الى مالكه فهو يوجب راءة  
 الغاصب عن الضمان ( واذا قيدت الحوالة بالدين او المودعة او الغصب لا يبطال )  
 المحيل ( المحتال عليه ) اى لا يطلب المحيل من المحتال عليه ما عنده او عليه  
 من ادراهم المودعة او المغصوبة او الدين لان هذه الحوالة المفيدة تتضمن توكيل  
 المحتال بقض ما على المحتال عليه او ما عنده ويتضمن تسليم المحتال عليه ما عنده  
 او عليه بامر المحيل فلا يطلب المحيل ذلك من المحتال لتعلق حق المحتال كالأمر  
 لا يملك مطالبته لتعلق حق المرتهن حتى يضمن المحتال عليه للمحتال ان دفع  
 الى المحيل ( مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد موته ) اى بعد موت المحيل  
 يعنى ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغى ان لا يكون المحتال  
 اسوة لغرماء المحيل بعد موته كفى الرهن مع انه اسوة لهم لان العين الذى بيد  
 المحتال عليه للمحيل والدين الذى له عليه لم يصير موكالا للمحتال بعد الحوالة  
 لايدا وهو ظاهر ولا رقة لان الحوالة ما وضعت للتملك بل لنقله فيكون بين  
 الغرماء واما المرتهن فيملك المرهون يدا وحسا فيثبت له نوع اختصاص بالمرهون  
 شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه وقال زفر المحتال احق به  
 من الغرماء لان الدين صار له بالحوالة كالمترتهن بالرهن بعد موت الرهن  
 ( وان لم يقيد ) الحوالة ( بشئ ) من المذكورات ( فله ) اى للمحيل  
 ( المطالبة ) من المحتال عليه بالعين او الدين ويقدر المحتال عليه ان يدفعها  
 الى المحيل اذ لا تعلق لحق المحتال بما عنده او عليه بل حقه فى ذمة المحتال عليه  
 وفى ذمته سعة فغاية ما يجب على المحتال عليه اداء دين المحتال من مال نفسه  
 ( ولا تبطل الحوالة ) سواء كانت مقيدة او مطلقة ( باخذه ) اى المحيل ( على  
 المحتال عليه ) من الدين ( او عنده ) من المودعة او الغصب اما فى المطلق  
 فانها لم تتعلق بهذه الاشياء لعدم الاضافة اليها واما فى المقيدة فلان المحتال  
 عليه قد دفع ما تعلق به حق المحتال الى من ليس له حق الاخذ فيضمنه للمحتال

ويرجع الى المحجل بما دفع اليه فلا يطل الحولة ( وإذا طالت المحال عليه المحل  
 بمثل ما حال به فقل احلت يدك لي عليك لا يقبل ( ملاحظة ) اي لا يسمع قول  
 المحجل للمعتال عليه احلت يدك لي عليه حين طلب المحال عليه المحجل مثل  
 ما حاله الابينة اذ المحال عليه انكر الدين لان اقراره بالخواء وقوله لا يكون  
 اقرارا ولا دليلا على ان عليه له دين اذ الحولة تجوز بدون الدس على المحال  
 عليه بل يسمع طلب المحال عليه لو حوّد سيده هو اداء الدس بامر ( وأوطلب  
 المحجل المحال بما حال فعان احلت يدك لي عليك لا يقبل ( ملاحظة ) اي لا يسمع  
 قول المحال للمحجل احلت يدك لي عليك حين طلب المحل من المحال ما قصد  
 الابينة لان المحجل انكر الدين اذ اقراره بالخواء واقدمه عليها لا يكون اقرارا  
 بالدين لان الحولة تستعمل في الوكالة بمعنى عمل الصرّف بل يسمع طلب المحجل  
 كطلب الموكل من الوكيل ما قبضه وفي التور ادى المال في الحولة العاسدة  
 وهو بالخيار ان شاء رجع على الغائض وهو المحل ون شاء رجع على المحجل  
 ولا يصح باحدا عقدهما ( ونكره السعيد ) بصم السنين والنساء عند سدويه  
 ومع التاء عند الاحفش ثم يبس منه ومعناها المحكم ( وهي الاقراض )  
 اي ان قرض الى تاجر مثلا فرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر ( استقوط  
 خطر الطريق ) واعاكرهت اورود الهى عن فرض جرنعنا واعاكرت  
 المسئلة في هذه الباب لان هذا الاقراض في معنى حوالة الصديق على المستفرض  
 اولاه حوالة خطر الطريق اليه اولان المقرض يحمله بالاداء الى الصديق

### ( كتاب القضا )

لما كان اكثر المازعات تقع في البياعات والديون عقها ببقطعها وهو قضاء  
 القاضى اضاف الكتاب الى القضا دون الادب نظرا الى ان بيان القضاء  
 مقصود وبيان الادب متوع والقضايا في اللغة له معان يكون معنى الاتقان  
 والاحكام في المصاح انه مصدر قضت من الحصين وعلما حكمت  
 والجمع الاقصية وقضى اي حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك الانه دوا الانام  
 ومعنى الانواع ومعنى الاداء والانهاء ومنه قوله تعالى وقضينا الى بني اسرائيل  
 في الكتاب وقضينا اليه ذلك الامر اي اتهيأ اليه والنعاء ذلك وبمعنى الصنع  
 والتقدير ومنه قوله تعالى فقضنا من سبع سموات في يومين ومنه القضاء والعد  
 ويقال استعصى فلان اي صيره قاصيا وفي الشرع هو قطع الخصومة او قول  
 ملزم صدر عن ولاية عامة وفيه معاني الامة جعما فكانه الرمة بالحكم واحمره به  
 وعرا عن الحكم بينهما وقدر ما عليه وماله واقام قضاء مقام صلحهما

وراضهم ما لان كل واحد منهما قاطع المصروفه وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع  
ومحاسبه لا تخفى على احد ولو لا ذلك لفسد العباد وخرب البلاد وانتشر الظلم والفساد  
والحاكم نائب الله تعالى في ارضه في انصاف المظلوم من الظالم وابصال الحق  
الى المسحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه امر كل نبي قال الله تعالى : انا انزلنا  
التورين فيهما هدى ونور يحكم بهما النبيون وقال الله تعالى : وان احكم بينهم بما انزل الله  
ولا تتبع اهواءهم ولا جل بهت الرسل والانبياء وكان عليه خلفاء والعلماء ولهذا قال  
( القضاء بالحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات ) بعد الايمان بالله تعالى  
ثم هو على خمسة اوجه واجب وهو ان يتعين له ولا يوجد من يصلح له غيره لانه  
اذام يفعل ادى الى تضییع الحكم فيكون قبوله امرا بالمعروف وبالنهي عن المنكر  
وانصاف المظلوم من الظالم ومسحب وهو ان يوجد من يصلح له غيره لكن هو  
اصلح واقوم به وتخبر به وهو ان يستوى هو وغيره في الصلاحية والقيام به  
ومكروه وهو ان يكون صالحا للقضاء لكن غيره اصلح واقوم به وحرام وهو  
ان يعلم من نفسه العجز عنه وعدم الانصاف فيه في باطنه من اتباع الهوى بما لا يعرفه  
ثم اعلم ان رزقه وكفايته واهله واعوانه ومن يمولهم يكون من بيت المال  
لانه محبوس لحق العامة فلو لا الكفاية ربما يطمع في اموال الناس وان عمر رضى الله  
تعالى عنه اعطى شربحا كل شهر مائة درهم واعطاه على رضى الله عنه كل شهر  
خمسمائة درهم ( واهله ) اى القضاء ( من هو اهل الشهادة ) لان كلا  
منهما من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير ولان كلا منهما الزام اذ الشهادة  
ملزمة على القاضى والقضاء ملزم على الخصم ( وشرط اهليته ) اى القضاء  
( شرط اهليتها ) اى الشهادة من العقل والبلوغ والاسلام والحرية وغيرها  
مما سنبين في كتاب الشهادة ان شاء الله تعالى ( والفاسق اهل له ) اى للقضاء  
( ويصح تقليده ) اى تقليد الفاسق اى المسلم الذى اقدم على كبيرة او اصر على  
صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كافى القهستاني وبان العدالة  
شرط الاووية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاءه  
كافى الاختيار وهو قول الائمة الثلاثة ( ويجب ان لا يقلد ) الفاسق القضاء  
اذ لا يؤمن عليه اقله مبالاة نواسطة فسقه حتى لو قلد كان المقلد انما ( كما يصح  
قبول شهادته ) اى شهادة الفاسق حتى لو قيل القاضى وحكم بها كان انما لكونه  
بفقد وفى الدرر هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ ( ويجب ان لا تقبل  
شهادته ) وفى الشئ اجتماع هذه الشرائط من الاجتهاد والعدالة وغيرها  
متعذر فى عصرنا لخلو العصر عن المجتهد والعدل فالوجه تنفيذ قضاء كل  
من ولاه سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا فاسقا قال قاضيان ويصح تعليق



تقارب القضاة والامارة بالشرط وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل وتطبيق  
عزل القاضي بالشرط صحيح كطريق الوكالة ولو كان في المصراعيا كل سبلي  
محلة على حدة فالعبرة بالدعي عند ان يوسف والمدهى عليه عند محمد وهو  
الصحيح (واو دسقي) القاضي (الدليل) باخذ الرشوة وغيرهما من الرما او شرب  
الخمر (تستحق العزل) أي يجب على السلطان مزالة كافي البرالة وفي المصراع  
يوجب عزله لو حودسب الاستحقاق (ولا يعزل في طهر السذهب وعابه  
مشايخا) وهو الصحيح وعابه العزوي كما في الواقعات ومال بعض المشايخ  
اذا قلد الياسي اسداء يصح ولو لم يدر وهو عدل يعزل بالحق وهو قول الأئمة  
الثلاثة وفي الاصلاح وحليه العزوي لكن في البحر وهو غريب ولم اراه والمذهب  
العزل وفي نوادر ابن هشام قال محمد او دسقي القاضي ثم تاب وهو على قضائه  
كما اذا دعي ثم انصرف وكذا اذا ارتد العالم بالحق تعالى ثم اسلم قيد بالقضاء لان القس  
لا يمع الامانة ولا خلاف ولا يعزل بالحق وفي البحر الوالي اذا دسقي وهو بمنزلة  
المصفي يستحق العزل ولا يعزل ولو حكم الوالي نفسه لم يصح لانه لم يفوض  
اليه (واواحد القضاة بالرشوة لا يصرف قاصيا) اي مال دفعه اوليته لم يصح  
توليته وهو الصحيح ولو قضى لم يندوه يعني اذا الامام او قلد برشوة اخذها  
هو او قومه وهو عالم به لم يحز تقلده كقضائه رشوة كما في البحر وغيره ولم ارحكم  
ما لو احس دونه وهو غير عالم به هل يجوز تقلده ام لا وسعى ابن خلدون في تقلده  
لان مفهوم قوله وهو عالم به يقتضي جوازها اذ لم يعلم كالأورثشي وكيل القاضي  
ا ناسه او كاسه او بعض اعوانه فان باصره وقضاؤه فهو كالأورثشي بنفسه  
وان يعمر علمه به قد قضاؤه وعلى المرتشي رد ما قضى بغيره بانوثة لانه  
واحد القاضي الرشوة وقضى لا يبعد قضاؤه فيما ارثشي بالا حجاج وحكمي  
في المصصول فيه احتسلا فقبيل لا يبعد فيما ارثشي ويقد فيما سواه وهو اختيار  
شمس الأئمة وقل لا يبعد ههما وقيل يبعد ههما وفي البحر قضى ثم ارثشي  
او ارثشي ثم قضى او ارثشي ولده لانه لما احد المال اوانه يكون عاملا لنفسه  
اوانه وان كتب اليه ليعلم الحصة واحدة اجرة مثل الكفاية ينفذ لانه ليس  
برشوة لما في فتاوى التتسي محل للقاضي اخذ الاجرة على كفيه السجلات والمحاصر  
وعنديهما لكل الف درهم بخمسة دراهم وان كان اقل من الالف لكن خلفه  
من الشقة مثل ذلك ففيه حصة ايضا وفي الحزمة وما قبل في الالف من اثمن حصة  
لا نقول به ولا يلقى ذلك بعد اصحابنا واي مذهب لا كتاب في اخذ الخبز واعدا اخرا  
فيه عدم مشقة وعدم ربحه في صدقه اذ فيها كما يستأجر الحكام والانتاب باخذ

كثير في منقبة قليلة واجرة كثرة القبيحة على رب الدين واعلم ان مادفع أمادفع  
 اما للثودد وهو حلال من الجانبين واما لصبرورته قاضيا وهو حرام فمنهما  
 واما الجوف على نفسه او ماله وهو حرام على الاخذ حلال للدافع وكذا اذا طمع  
 في ماله فرشاه ببعض المال واما ليسوى امره عند الوالي فان كان ذلك الامر  
 حراما فام على الجانبين وان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط وحلال  
 للدافع الان يستأجره مدة معاومة بما يدفع اليه فانه حلال وان لم يشترط  
 وطلب منه ان يسوى امره واعطاه بعد ما يسوى اخلفوا فيه قال بعضهم  
 لا يحل له الاخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه رآه محاراة الاحسان  
 فحل كما في البحر والرشوة لا تملك ولذا يلزم الاسترداد (والفاسق يصلح مفتيا)  
 لانه يجتهد حذار النسبة الى الخطاء (وقيل لا) يصلح لانه من امور الدين  
 وخبره غير مقبول في الدنيا وبرحه صاحب البحر فقال وظاهر ما في البحر برآه  
 لا يحل استفاؤه انفاقا فانه قال الاتفاق على حل استثناء من عرف من اهل  
 العلم بالا جتهاد والعدالة اورآه من صباو الناس يستفتونه معظمين وعلى امتناعه  
 ان ظن عدم احدهما فان جهل اجتهاده دون عدالته فالتحيز منع استفتائه  
 بخلاف المجتهول من غيره اذا لاتفاق على المنع وثامه فيه فالبطالع ويكتفى  
 بالاشارة من المفتي لامن القاضي اذا لا للقضاء من صيغة مخصوصة كحكمت  
 والزم اوصح عندي ادلت اوظهر عندي او علمت على الصحيح (ولا ينبغي  
 ان يكون القاضي فظا) من القضاة وهي خشونة القول (غلبا) اي شديد  
 في الكلام متفاحشا (جبارا) اي متكبرا مقبلا بغضب (عنداء) اي مخالفا  
 للحق لان القضاء دفع الفساد وهذه الاشياء بعينها فساد (وينبغي ان يكون  
 القاضي (مؤثقا به) اي معتمدا عليه (في دينه) بالا حترار عن الحرام  
 (وعنفه) لانه ملاك الدين (وعقله) لانه مدار التكليف (وصلاحه)  
 لان في ضده الفساد (وفهمه) لفهم الفساد والخصوم (وعلمه بالسنة)  
 والمراد بالسنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قول وفعله وتقريره  
 عند امره وعيانه (والآثار) وهي ما يروى عن الاصحاب رضي الله تعالى عنهم  
 (ووجوه الفقه) اي طرقه قال مسكين ان الفقه عند عامة العلماء اسم اعلم  
 خاص في الدين لالكل علم وهو علم بالمعاني التي تعلقت بها الاحكام من كتاب  
 وسنة واجماع ومقتضيةها وشارتها وينبغي ان يكون شديدا من غير عنف  
 لينا من غير ضعف لان القضاء من اهم امور المسلمين وكل من كان اعرف  
 واقدر واوجه واهيب واصبر على ما يصيبه من الناس كان اولي وينبغي  
 السلطان ان يتفحص في ذلك ويولي من هو اولي لقوله عليه السلام من قلده

انسابا عملا وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين  
 وفي الاشياء فقد ظلم مرتين باعطاء غير المستحق ومنع المستحق لكن في رماثنا  
 توحيد القضاء الى المستحق فقير بمكي لقلته اول مانع يمنع حتى ابتليت يا اولى  
 القضاء من قبل من له الامر فاما قد صدر ان اولى الاحق والاول تجاوز الله عني  
 وعن سائر المؤمنين بحجة سيد المرسلين صلوات الله على نبينا وعليهم اجمعين  
 ( وكذا المفتي ) يعني ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة ( والاجتهاد  
 شرط الاولوية ) في الماضي والمفتي لا الجواز هو الصحيح تيسيرا وتسهيلا خلافا  
 للامة الثلاثة وفي الفتح واعلم ان ما ذكر في العاصي ذكر في المفتي ولا يصح الاجتهاد  
 وقد استقر رأي الاصوابين على ان المفتي هو المجتهد واختلعا في المجتهد فقبل ان يعلم  
 الكتاب بعامة والسنة بطرقها والمراد لعلمها علم يتعلق بها الاحكام منها من العام  
 والخاص والمشارك والمأول والنسخ والنسوخ ومعرفة الاحكام والقياس  
 ولا يشترط حظه لجميع القرآن ولا لبعضه عن ظهر القلب بل ان يعرف مكان  
 احكامها في ابوابها فبراجعها وقت الحاجة ولا يشترط التبحر في هذه العلوم  
 ولا بد له من معرفة اساس العرب امة واعرابا والاعتقاد في كيفية اعتقاد جازم  
 ولا يشترط معرفته على طريق المسكمين وادانهم لانها صناعة لهم ويدخل  
 في السنة اقوال الصحابة فلا بد من معرفته لانه قد يفتس مع وجود قول  
 الصحابي ولا بد له من معرفة عرف الناس وهو معنى قولهم لا بد ان يكون صاحب  
 قريحة فاما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد فلا بأس بهت والواجب عليه  
 ان يذ كر قول المجتهد كابي حنيفة على جهة الحكاية فمقبول ان ما يكون  
 في زماننا من فتوى الموحودين ليس يقتوى بل هو نقل كلام المفتي لا حجة المستفتي  
 وطريق نقله لذلك من المجتهد احد الامر ان اما ان يكون له سند فيه او باحده  
 من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف  
 المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر او المشهور وتماه في البحر فليطالع  
 وفي الحاجة ان اختلاف ائمة الهدى توسع على الناس فاذا كان الامام في جانب وهما  
 في جانب خيرا المفتي وان كان احدهما مع الامام احذ بقولهما الا اذا اصاب المصالح  
 على قول الآخر فبهم كما اختار المصنف ابو الليث قول زفر في مسائل وصح  
 في السراح ان المفتي يفتي قول الامام على الاطلاق ثم يقول اني يوسف ثم  
 يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولا يخير اذا لم يكن المجتهد او اذا اختلف  
 مقبلان يمنع قول الاقنع وفي النسخ وان خالف ابا حنيفة صاحبه فان كان اختلافهم  
 اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة باخذ بقول صاحبه لتغير  
 احوال الناس وفي المراجعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما ويجوز للشان

القوي اذا كان حائطا للروايات واقفا على التدريبات بحفاظا على الطاعات  
 محابا للسهوات والعالم كبير وان كان صغيرا والجاهل صغير وان كان كبير  
 ( فيصح تقليد الجاهل ) عندنا لان المقصد ود من اقضاء ايصال الحق  
 الى مسحقه وذلك يحصل بالعمل بقوى غيره ( ويختار المقلد الاقرب والاول )  
 لانه خليفة رسول الله عليه السلام في القضاء وفي اصلاح وعند الشافعي  
 لا يصح تقليد الفاسق والجاهل وما قاله كان احوط في زمانه وفي زماننا الاحتياط  
 فيما قلنا لان في اشتراط العلم والعدالة سد باب القضاء انتهى ( وكره التقليد  
 ان خاف الخبف والعجز عن القيام به ) اي كره قبول تقليد القضاء لخوف الجور  
 او عدم اقامة العدل لعجزه فعلى هذا اوقال ان خاف الخبف او العجز لكان اولي  
 لان احدهما يكفي كما في البحر ( ولا بأس به ) اي بالتقليد ( لمن يثق من نفسه باداء  
 فرضه ) لان كبار الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين تقلدوه وكفى  
 بهم قدوة وقيل لا يجوز الدخول مطلقا بلا اجبار لقوله عليه السلام من ابتلى  
 بالقضاء فبكا كما ذبح بغير سكين وقدرى ان الامام دعى للقضاء ثلاث مرات  
 فاني حتى حبس ووجد في كل مرة ثلثون سوطا حتى قال له ابو يوسف لو تقلدت  
 لثقت الناس فنظر اليه شبهه المغضب فقال لو امرت ان اقطع البحر سباحة  
 لكنت اقدر عليه فقال ابو يوسف البحر عميق والسفينة وثيق والملاح عالم فقال  
 الامام كاني بك قاضيا وذكر البرازي في مناقبه اقوالا حاصلة ان الامام لم يقبل  
 القضاء ومات على الالباء وانه رجاه الله تعالى احسن بموته وسجد فخرجت روحه  
 ساجدا سنة خمسين ومائة روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه  
 ومن غريب ما وقع انه جئ بجنازته فازدحم الناس فلم يقدروا على دفنه الا بعد  
 العصر واستمر الناس يصلون على قبره الشريف عشرون وحرر من صلى عليه  
 خمسون الفا وفي الهداية والكافي والصحاح ان الدخول فيه رخصة طمعا  
 في اقامة العدل بحديث عدل ساعة خير من عبادة سنة والتراكية لانه مأمور  
 بالقضاء بالحق وربما يظن في الابداء انه يقضى بالحق ثم لا يقدر عليه في الانتهاء  
 ولانه لا يمكنه القضاء بالحق الابانة غيره واعل غيره لا يعينه ( ومن تعين له )  
 اي للقضاء او تعين القضاء له ( فرض عليه ) صيانة حقوق العباد ودفعها  
 اعظم الظالمين وفي البحر انه فرض عين ان تعين وفرض كفاية عند وجود غيره  
 يعني ان كان في البلد قوم يصلحون له فامتنعوا فيه ائمو اكلهم ان لم يقدر السلطان  
 فصل القضاء ( ولا يطلب القضاء ولا يستلله ) اي من صلح للقضاء بذخ  
 ان لا يطلب بقلبه ولا يستلله ناسا له لما روى انه عليه السلام قال من سأل القضاء  
 وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسد دعي يلهمه الرشيد وبوقفه

للصواب وكذا لا يستل الامارة ( ويجوز نقله من السلطان الجائر ) اى الظلم  
 لان علماء السلف تقلدوا القضاء من الحجاج مع انه اطلم زمانه ( ومن اهل البع )  
 وهم الذين خرجوا عن طاعة الامام لان الصحابة تقلدوه من معاوية في قوله على  
 رضى الله عنه وكان الحق سد على وقد قال على رضى الله عنه اخواننا افروا علينا  
 قال ابو الليث الملقب ادول رجلا قضاه ببلدة وقضى ذلك امامى في محاب  
 وه ثم رفع الى قاض آخر ما وافق رأيه افضاه وان خالف اطله وهى بمنزلة  
 حكم المحكم وفي العمادة القلند من اهل البع يصح ويحرم استيلاء البغى  
 لا يشرع قضاء العبدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو اهرم الباسى بعد ذلك  
 لا ينفذ قضاياهم بعد ذلك ما لم يملهم سلطان العدل نابيا لان البغى صار ساطنا  
 باقهر والعلية ( الا اذا كان لا يمكنه من افضاه بالحق ) استثناء من قوله الجائر واهل  
 البع اى يجوز نقله الا اذا لم يمكنه الحد واهل البع من افضاه بالحق لا ينفذ  
 لا يجوز لان الحق لا يحصل بالقلند بخلاف ما اذا كان يمكنه ( واذا تقلد احد القضاة احد  
 عزل الآخر يستل ديوان قاض قله وهو الخرائط التى وه السجلات والمحاضر  
 وغيرها ) من الصكوك وكتاب نصب الاول وه تعدد التفقات لان الديوان وضع ليكون  
 حجة عند الحاجة فيجعل في يده من له ولاية القضاء يكتب اليه منى تسعين احكامهم  
 في يد الخصم والاخرى في ديوان القاضى اذ ربما محتاج اليها لمضى من المعانى وما في يد  
 الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فان كان الورق من بيت المال فلا اشكال  
 في وصعه في يد القاضى الجديد وكذا من مال الخصوم او من مال القاضى  
 في الصحيح لانه انما يحدث تدبيرا لا مولا ( ويثبت ) افاضى الجديد ( امين )  
 من ثقائه وهو احوط والواحد يكتفى ( بقبضتها ) اى الخرائط ( بالخصم )  
 المروى او امينه وسالانه ) اى المروى ( شيئا فشيئا ) لاكتف بالالزام على  
 العر ( ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة ) فكان فيها من نسخ السجلات  
 مجمعان في خريطة وما كان من نصب الاوصياء يجمعان في خريطة وما كان  
 من نسخ الاوقاف يجمعان في خريطة وما كان من الصكوك يجمعان في خريطة  
 ليكون اسهل للتناول ( وشطر ) القاضى الجديد ( في حال الحبوسين ) لانه  
 نصب باطر المسامين والمراد المحوس في مجلس القاضى فيثبت القاضى بعد  
 يخصصهم في السجن ويكتب اسماءهم واخبارهم وسبب حبسهم ومن حبسهم  
 ( من اقر بحق اوقامت عليه به ) اى بالحق ( بينة الزمة ) لان كلامهم يحتاج  
 ملزمة وليس المراد بالزمة الحكم عليه وانما المراد الزمة الجبى اى ادام حبسه  
 وتامه في البحر فلبطالع ( ولا يعمل بقول المروى ) فلوقال حبسه بحق عليه  
 لا يقبل قوله وكذا لوقال ائت حكمت عليه لعلان تكذا وعللا في الدرر يانه  
 صار كواحد من الرعايا وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصاً اذا كانت بفعل

نفسه والايادي عليه ) اياما فان حضر احد وادعى وهو على انكاره ابتداء  
الحكم بينهما والايأتى في ذلك اياما على حسب ما يرى القاضى ( ثم يخلى  
سبيله ) اى ان لم يحضر احد بعد النداء ( لكن بعدما يستظهر في امره )  
وفي الاختيار وان لم يحضر لا تخليه حتى يستظهر في امره فياخذ منه كفيلا  
بنفسه على الصحيح اتفاقا فان قال لا كفيل لى فينادى شهرا فان لم يحضر احد  
اطلقه ( ويعمل ) اى يعمل القاضى الجديد ( في الودائع وغلات الوقف )  
التي وضعها المعزول في ايدي الامناء ( بالينة او باقرار ذى اليد ) لان اقرار غيره  
غير مقبول قيد بغلات الوقف لانه لا يعمل باقرار ذى اليد في اصل الوقف  
اذا جده الوارث ولا ينسب ولو قال المعزول ان هذا وقف فلان بن فلان سلمته  
الى هذا وافر ذوا اليد وكذبه الوارث لم يقبل قول القاضى وذى اليد ان لم يرقم  
عليه البينة كما في البحر ( لابقول المعزول الا اذا فر ذوا اليد بالتسليم منه )  
اى من المعزول اذا باقراره ثبت ان اليد كان للمعزول سابقا فصحة اقرار المعزول  
كانه في يده حالا لان من كان يده حقيقة يقبل اقراره فكذا اذا كان في يد مودعه  
لان يده كيد المودع الا اذا بدأ صاحب اليد بالاقرار لغيره ثم اقر بتسليم القاضى  
اليه والقاضى يقر به لغيره فيسلم الى المقر له الاول ويضمن المقر قيمته للقاضى  
بالاقرار وجعل صاحب العنابة وغيره هذه المسئلة على خمسة اوجه فليراجع  
( ويجلس ) القاضى ( المحكم جلوسا ظاهر في مسجد ) بهيئة يعلم الناس انه  
جلس لفصل الخصومات لاعدادة اخرى لان النبي عليه السلام جلس فيه المحكم  
وقال انما بنيت المساجد لذكر الله تعالى \* والمحكم فسوى بينهما فكان القضاء  
عبادة فلا منع لحضور المشرك فيه لان نجاسته في اعتقاده لاقى ظاهره والخائض  
تمنع عن الدخول لكن تقطع خصومتها في باب المسجد ( والجامع اولى )  
من المسجد لانه غير خفى على الغريب وغيرهم هذا اذا كان الجامع وسط البلد  
والا فيختار الوسط منهما وقال الشافعى يكره الجلوس للقضاء في المسجد لانه  
يحضره المشرك وهو نجس ( واولى جلس في داره واذن للناس في الدخول ) فيها  
اذا عامما ولا يمنع احد الا ان لكل اخذ حقا في مجلسه ( فلا بأس به ) لان الحكم  
عبادة فلا يختص بمكان لكن الاولى ان تكون السدار في وسط البلد ويجلس  
معه من كان معه في المجلس ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة وتبعد عنه  
الاعوان لانه اهيب ولا يحكم وهو ماش او قائم او مستغول بشئ آخر ويجوز  
ان يحكم وهو متكئ ولكن القضاء مستوى الجلوس افضل تعظيما لامر القضاء  
ويستحب ان يقعد معه اهل العلم ان لم يكن عالما باحوال القضاء لكن لا يشاوره  
عند الخصوم بل يخرجهم او يبعدهم ثم يشاوره وينبغي للقاضى ان يعتذر للمقضى

عليه أو يبين له وجد فضله ليكون ذلك أدفع لشكائه للناس وبيته إلى الله تعالى  
 عليه ومن يبيع نزل قرب ما تفسد العامة عرضه وهو يرى ويتسنى للقاضي أنه  
 إذا اختصم إليه أخوان أو نحو الأعلام أن لا يعمل بأقضاء عليهم فبإقضاءهم قليلا  
 من يصطلحوا لأن القضاء ولو تحقق رعايا يكون سببا للعدواة وفي البرزخية فضي  
 القاضي بحق ثم أمره أن يستأنف القضية ثانياً بحضور من العلماء لا يفرض ذلك  
 على القاضي ( ولا يقبل ) القاضي ( هدية ) ولو قبله لأن قولها يؤدي  
 إلى مزايا الموهدي فإن كان المهدي يأذى بالرد يقابلها وبمطية مثل قيمتها  
 كما في الخلاصة ( إلا ) أنه أن لا يردّها ( من قريب ) وهو ذو الرحم المحرم  
 لأن ردّها عليهم فطمة رحم وهي حرام ( أو من جرت عادته معها أداته )  
 قل القضاء من الاجنبى لعدم التهمة ( أن لم يكن ) أي للقريب أو من جرت  
 عادته معها أداته ( خصوصاً ولم يزد على العدة ) حتى لو كان لهما خصوصية  
 أو زادت على العدة يردّها كلها في الأول وما زاد عليها في الثاني وقيل في غير  
 الإسلام بأن لا يكون مال المهدي قد ازداد فبقدر ما زاد ماله لا بأس بقوله  
 وفي البحر والقاضي أن يقبلها من السلطان ومن حاكم ادة واقتصر في التماز خاصة  
 على من ولاه وفي الخاصة ويجوز للإمام والمفتي قول الهدية وأما  
 الدعوة الخاصة ( ويحضر الدعوة العامة ) لعدم كونهما للقضاء إلا إذا كان  
 صاحب العامة أحد الخصمين ( لا الخاصة ) لأنها جعلت لأجله ولم يفصل  
 في الخاصة بين أن يكون من القريب أو من غيره أو ما إذا جرت له عادة بها أو لم تجر  
 وفي الكافي وإن كان بين القاضي وبين المضيف قرابة يجيبه بلا خلاف كذا  
 ذكره الخفاف وذكر الطحاوي أن على قواهما ما لا يجيب الدعوة الخاصة  
 للقريب وعلى قول محمد يجيب ( وهي ) أي الدعوة الخاصة ( ما لا يجزى  
 أن لم يحضر ) القاضي فإن علم المضيف أن القاضي إذا لم يحضرها لا يتركها  
 دعامة وقيل أن جاوز العشرة دعامة والافخاصة وقيل دعوة العرس والحشاش  
 عامة وما سواهما خاصة ( ويشهد الجنائزة ويعود المريض ) لأن هذا  
 من حق المسلم على المسلم في الحديث للمسلم على المسلم ست حقوق إذا دعاه  
 يجيبه وإذا مرض يعمده وإذا مات يحضره وإذا قبضه يسلم عليه وإذا استنجد  
 ينصحه وإذا عطس يشتمه وهو لا يسهط بالقضاء لكن لا يترك في ذلك محل هذا  
 إذا لم يكن المريض أحد الخصمين وإن كان أحدهما ينبغي أن لا يعود له ( ولا يجزى  
 مزجاً وكاتباً عدلاً ) له معرفة بالعدة ويجلس ناحية عن القاضي حيث يراه حتى  
 لا يتخذ بالرشوة ( ويسوي ) القاضي ( بين الخصمين جلوساً ) أي من حيث  
 الجلوس بين يديه غير مترابطين ولا مقفولين ولا محجّين ويكون بين القاضي وبينه

قدر ذراعين من غير ان يرفع اصواتهما وتقف اعوان القاضى بين يديه ويمنعون  
 الناس عن التقدم اطلاق في التسوية بينهما فاشعل السلطان والشريف والوضيع  
 والاب والابن والضعيف والكبير والذمي والعبد والحر وانما قلنا بين يديه لانه  
 لو اجلستهما في جانب واحد كان احدهما اقرب الى القاضى فتفوت التسوية وكذا  
 لو اجلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره لان جانب اليمين افضل وفي  
 البحر نقلا عن الفتاوى الكبرى خاصم السلطان مع رجل فجلس السلطان مع  
 القاضى في مجلسه فبغى للقاضى ان يقوم من مقامه ويجلس خصم السلطان فيه  
 ويقعد هو على الارض ثم يقضى بينهما وحكى ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم  
 انك تعلم انى لا ميل الى احد الخصمين حتى القلب الا في خصوصية النصرانى مع  
 الرشيد ولم اسو بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى (واقبالا ونظرا) اقوله عليه  
 السلام اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستو بينهما في الجالوس والنظر والاشارة  
 ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الآخر ولان في عدم التسوية كسرا لقلب  
 الآخر (ولا يسار احدهما ولا يشتر اليه) اى لا يكلم القاضى احد الخصمين سرا  
 ولا يشتر اليه بيده ولا برأسه ولا بيمينه ولا بحاجبيه (ولا يضيفه) اى احد  
 الخصمين (دون الآخر) وفيه اشارة الى انه لو اضافهما معا فلا بأس به  
 (ولا يضحك اليه) اى الى احدهما (ولا يمزح معه) اى مع احدهما ولا يملطف به  
 (ولا يلقنه حخته) لان هذه الاشياء كلها تهمة وعليه الاحتراز عنها ولان فيه  
 كسرا لقلب الآخر (ويكره تلقينه) اى تلقين القاضى (الشاهد بقوله  
 اشهد بكذا) لان الشاهد يستفيد من قول القاضى زيادة علم فتوجد اعانته  
 وهى تهمة (واستحسنه) اى التلقين (ابو يوسف في غير موضع التهمة)  
 لانه قد يقول اعلم مكان الشاهد لمهاية المجلس وهو نوع رخصة عنده رجع اليه  
 بعد ما تولى القضاء والعزيمة فيما قال لانه لا ينج عن نوع تهمة وفي القبح وظاهر  
 الجواب ترجيح ما عن ابي يوسف وفي القصة الفتوى على قول ابي يوسف فيما  
 يتعلق بالقضاء لزيادة نجرته واما افتاء القاضى فالصحيح انه لا بأس به في  
 مجلس القضاء وغيره امكن لا يبقى احد الخصمين قيد بالشاهد لبيان انه  
 لا يلقن المدعى بالاولى وفي الخاتمة فان امر القاضى رجلين ليعلماه الدعوى والخصوصية  
 فلا بأس به خصوصا على قول ابي يوسف (ولا يبيع) القاضى (ولا يشترى  
 في مجلسه) اى في مجلس القضاء واطبقه في البحر فقال ولا في غيره هو الصحيح  
 لان الناس ينسأهون لاجل القضاء هذا اذا كان يكفي المئونة من بيت المال  
 او يعامل من جانبه والا لا يكره ولو باع مال المديون او امت لا يكره (ولا يمزح)  
 لادها به هيبه القضاء (فان عرض له) اى للقاضى (هم او عباس او غضب



(أوجوع أو عطش أو ساجحة) حيوانية (كف عن القضاة) قال عليه السلام لا يقضى انقاضي وهو ثمان وفي رواية وهو شعبان اوله يخرج الى التبرك وهذه الاعراض تمنع صحة التبرك ولا يقرب من الوقوع في الخطاء ويكره له صوم اطوع يوم انقضاء لانه لا يخرج عن الجوع ولا يمتنع عنه بطول الجوارس ويقعد طرفي النهار واذا طلع في ارضاء والخصوم رديها حرة او مرتين وان لم يطمع انقضاء بينهما فان تأخيره بعد ما ثبت ظلم او في التبيين وغيره القضاة واجب على القاضي بعد ظهور عدالة الشهود حتى اوامتع بأثم ويحقق العزل ويعز ويكر ان لم يمتد اعتراض القضاة بعد توفر شرائطه (واذا تقدم اليه الخصمان فان شاء قال لهما) اي للخصمين (مالكما وان شاء سدكت) والسكرت احسن كيلا يكون تهيبا للخصومة وقد قدمنا قطعها (واذا انكم احدكما اسكت الآخر) لانهما اذا انكبا جلة لا يتمكن من الفهم

### (فصل)

في الحبس لما كان الحبس من احكام القضاة واما في به احكام افرد في فصل على حدة وهو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامم (فاذا ثبت الحق للمدعى وطلب المدعى) خمس خصمه فان ثبت بالاقرار لا يتعدى) اي لم يجعل بحسبه اذ لم يعرف كونه بماطلا في اول الوهلة قلعه طمع في الابهال فلم يستحب المال (الا اذا امره بالاداء ما في) حشد بحسبه لظهور المسألة: (وان ثبت) اي الحق الذي ادعاء واودانها (بالسنة حبه قبل الامر بالدفع) ان طلب الخصم حبه لظهور المطل بالانكار وقال شريح بحسبه من غير طلبه (وقيل لا) خمس قبل الامر بالدفع لانه اذا ثبت بالسنة ربما نال به ويقول ما علمت الا الساعة بخلاف الاقرار لكن الاول مختار لصاحب الهداية وهو المذهب وصفة الحبس ان يكون لموضع ليس به فراش ولا طابق ولا يمكن احب ان يدخل عليه للاستيناس الاقاربه وجيرانه ولا يكشون عنده طويلا ولا يخرج لجمعة وعيد ولا الجمعة ولا طلع فرض ولا حضور جنازة ولو مكبل كافي ان يبين لكن في الخلاصة يخرج بالكدل لجنازة الاصول والفروع وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولا يخرج موت قريبه الا ان لم يوجد من يقبله ويكفنه فيخرج حشد لقربة الولاد وفي رواية يخرج وان وجهه من يجهزه ولا يضرب الخوس لاجل الدين الا اذا امتنع من الاتفاق على قريبه فيضرب ولا يغل الا اذا خيف انه يفر بغيره ولا يجرد ولا يلام بين يدي صاحب الحق اهلية وتعيين مكان الحبس للقاضي الا اذا طالب المدعى مكانا آخر (فان ادعى الفقر حبسه في كل مال له

بدل مال) ولا يلتفت الى قوله (كناشئ) اطلاقه فشملة الاجرة الواجبة  
 لانها من المنافع وشملة ما على المشتري وما على البائع بعد قبض البيع بينهما  
 باقاة او خيار وشملة رأس مال السلم بعد الأقالة واما اذا قبض المشتري المبيع  
 اولا كافي البحر (والفرض) اثبوت غنائه بحصول المال في صورتين (او)  
 لزومه (بائنه كالمهر المجمل) قيد بالمجمل لانه لا يحبس في المؤجل ويصدق  
 في الاعسار وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين مؤجلاه  
 ومجمله كما في البرازية (والكفالة) اذا لا قدم على الالتزام دليل التسار في  
 صورتين ويمكن المتقول له من حبس الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثر  
 وفي الخاتمة رجع الافتصار على الاول فتعال وقال بعضهم ان كان الدين واجبا  
 بلا عناه مال كالقرض وثمن المبيع فالقول قول مدعي التسار مروي ذلك  
 عن الامام وعليه الفتوى وهو خلاف ما اختاره المصنف مع الله سبحانه وذكر في  
 انفع الوسائل انه المذهب المفتى به فقد اختلف الافناء فيما التزمه بعقده ولم يكن  
 بدل مال والعمل على ما في المتون لانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمتن  
 ما في المتون وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى وقيل القول للمدينون في  
 البكل وقيل للدين في الكل وقيل يحكم بالرأى الا في الفقهاء والعلوية كما في البحر  
 (لا فيما عدا ذلك) اي لا يحبس المدينون فيما سوى تلك المذكورات كبذل الفصب  
 وضمان المثلثات وارش الجنابات والسرقة والنقمة واعتاق الامام المشتركة  
 وبدل الكتابات ان ادعى المدينون الفقر لان الاصل في الادعى العسرة والمدعى  
 يدعى امره عارضا وهو الغناء فلم يقبل منه (الاذا برهن خصمه ان له مالا لا يحبس)  
 اي القاضى المدينون حينئذ مدة يغلب على ظنه انه لو كان له) اي للمدينون  
 (مال لا ظهره وهو الصحيح) وذلك يختلف باختلاف الشخص والزمان  
 والمكان والمال فلامنى لتقديره وما جاء من التقدير بشهرين او ثلاثة اواربعة  
 او خمسة او ستة او شهر اتفاق وليس بتقدير حتما (وقيل) يحبس (شهرين  
 او ثلاثة) والصحيح الاول لما ينشأ واقال المدينون حلفه انه ما يعلم انى معسر  
 يحبس القاضى الى ذلك ويحلفه انه ما يعلم عساره فان حلف حبسه بطله  
 وان نكل لا يحبس والمزاد من الغناء قدرته الآن على قضاء الدين فلو كان  
 للمحبوس مال في بلد آخر يطلقه بكفيل وان علم القاضى عسرته لكن له مال  
 على آخر يتقاضى غريمه فان حبس غريمه المؤسر لا يحبس به كما في البرازية  
 وفي البحر وظاهر كلامهم ان القاضى لا يحبس المدينون اذا علم ان له مالا غائبا  
 او محبوسا مؤسرا وانه يطلقه اذا علم باحدهما ثم يسأل القاضى عن المحبوس  
 بعد حبسه بقدر ما يراه من خبره فان قامت على اعساره اطلاقه ولا يحتاج

إلى إقفال الشهادة وشرطه في الصغرى والعبد الواحد يكفي والاثنان أحوط  
وكيفيته أن يقول المحبيران حاله حال العسرين في نفقته وكسوته وقد أختبرنا  
حاله في العسر والعلاية ولا يشترط اسماعيهما حضور رب الدين فإن كان غائبا  
صحبها وأطلقه بكفيل كافى البرازية ( وإن لم يظهر له ) أى للمحسوس ( مال )  
بعد سؤاله عنه ( حلى سبيله ) أى حلى القاضى المحسوس لأن صيرته ثبتت عنده  
فاستحق الطرة إلى الميسرة للآية حسنة عليه يكون طلم ( إلا أن يبرهن الخصم  
على يساره ) شهادة عدلين أنه موثر قادر على قضاء الدين ولا يشترط تعيين  
المال ( فؤد حسد ) لظهور أنه بصير على طلمه من منع حق أخيه في محاسن  
بتأييد حسد ( ولا تسع البينة على أصاره قبل تحسسه وعليه طامة المشايخ )  
هو الصحيح لأن البينة للآيات لا لتنى إلا إذا أقام المدعى عليه بعد زمان  
على العسرة فنقل لأن العسار بعد البسار أمر عارض إيسا فيخلى القاضى  
بلا أكفل الاقنى مال البينيم ومال الوقف ومال العائت فلا يطلقه إلا بكفيل  
كافى المتح وفي البرازية أطلق القاضى المحسوس لأولائه ثم ادعى آخر مالا وادعى  
أنه موثر لا يحسنه حتى يعلم غناه ( ويحس الرجل لفقته زوجته ) لأنه طلم  
بالامتناع عن الاتفاق فلا يحسن في النفقة الماضية لأنها تسقط بمضى الزمان  
ولئن لم تسقط بار حكم الحاكم بها أو اصطلم الروحان عليها فلا نه البست  
بدل عن مال ولألمته تعقد ( لا والد في دين ولده ) أى لا يحسن أصل في دين  
فرعه لأنه لا يستحق العقوبة بسبب ولده سواء كان موثرا أو مفسرا لكن  
ينبغى أن يقبده بشئ وهو أنه إذا كان موثرا وامتنع من قضاء دين ولده  
وقلنا لا تجبس فالقاضى بخفى دينه من ماله أن كان من جنسه والاباطة  
للقضاء كيه مال المحسوس الممتنع عن قضاء دينه والصحيح عند جميع  
عفساره كمنفوله ولو قال المديون أبيع عرضى واقضى دينى أجله القاضى ثلاثة  
أيام ولو له عقار حبسه وبيعده ويقضى الدين ولو ثمن قليل قيدتدين الوالد  
لأن الولد يحسن بدنى أصله ويحبس القريب بدنى قريبه كافى الجبر ( إلا أن أبى  
الوالد من الاتفاق عليه ) أى على الولد فإنه حينئذ يحسن لأن الفقصة الحاجة  
الوقت وهو بالنسب قصد اهلاكه فيه بس لدفع الهلاك عنه وكذا الأول  
لا يحبس بدنى عبده المأذون أب لم يكن على العبد دس ولا يحسن العبد  
لسدين المولى والمولى يحبس بدنى مكاتبه إذا لم يكن من جنس بدل الكتابة  
وإن كان من جنسه لا يحبس ولا يحبس المكاتب بدنى الكتابة ويحبس بدنى  
آخر عليه ( ولو مرض ) المحسوس ( في الحبس لا يفرج ) من الحبس ( أن كارهه  
من يخدمه فيه ) أى في الحبس لأنه شرع ليصجر قلبه فتسارع إلى قضاء

الدين والمرضى بزاد ضجره ( والا ) أي وان لم يكن له من يخدمه فيه  
 ( اخرج ) من الحبس بكفيل للإيهالك كالومريض مرضا اضناه وهو مريض  
 عن محمد وعليه الفتوى وعن أبي يوسف لا يخرج به والهالك في السجن وغيره  
 سواء ( ولا يمكن المحترف من اشتغاله بالحرفة فيه ) أي في الحبس ( هو الصحيح )  
 وقبل لا يمنع لأن نفقته ونفقة عياله عسى يكون من ذلك وفي القهسباني  
 ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لو كان له عمل آجره وادى دينه  
 بما سوى قوته وقوت عياله ( ويمكن من وطئ جاريته ان كان فيه )  
 أي في السجن ( خلوة ) قال الزبلي وغيره ان احتاج الى الجماع لا يمنع من دخول  
 امرأته او جاريته عليه ان كان في السجن موضع ستره لان اقتضاء شهوة  
 الفرج كإقتضاء شهوة البطن وقيل منع لان الوطئ من فضول الحوايج التي  
 فعلى هذا المناسب للص ان لا يقصر على الجارية لانه لا يمنع من وصول  
 امرأته كذلك تدبر ( واذا تمت المدة ) للمنس على الاختلاف ( ولم يظهر له )  
 مال خلى سبيله ( هذا تكرار لكن ذكره توطئة لقوله ) ولا يحول بينه وبين  
 غرمائه ( بعد خروجه من الحبس عند الامام ( بن بلازمونه ) لانهم منتظرون  
 الى زمان قدرته على الابقاء وذلك ممكن في كل ساعة فيلازمونه كيلا يخفبه ولانه  
 قد يكسب فوق حاجته الدارة فأخذونه منه فضل كسبه ( ولا يمنونه  
 من التصرف والسفر ) تفسر للازمة يعني انهم يدورون معه اينما دار ولا يمنونه  
 من التصرف والسفر كافي العناية ( وبأخذون فضل كسبه ) بلا اختياره  
 او اخذه القاضي ( ويقسم بينهم بالحصص ) لاستواء حقوقهم في القوة لكن  
 المديون لو أقر احد الغرماء على غيره نقضاء الدين باختباره فله بذلك  
 ( والملازمة ان يدوروا معه حيث دار فان دخل داره ) لا يدخلون معه  
 ( وجلسوا على الباب ) الى ان يخرج لان الانسان لا بد ان يكون له موضع  
 خلوة ( ولو كان الدين لرجل على امرأة ) والمسئلة بحالها ( لا يلازمها )  
 لما فيه من الخلوة بالاجنبية ( بل يبعث امرأة ) امينة ( تلازمها وقالوا اذا افلسه  
 الحكم ) أي اذا حكمه بافلاسه ( يحول بينه وبين غرمائه ) أي يأمرهم ان يتركوا  
 ملازمته ( الا ان يبرهنوا ان له مالا ) لان القضاء بالا فلاس عندهما يصح  
 قنبت العسرة وعند الامام لا يتحقق القضاء بالا فلاس وفي قوله الا ان يبرهنوا  
 الخ اشارة الى ان بيئة اليسار ترجح على بيئة العسار لانها اكثر اثباتا

( فصل في كتاب القاضي )

وانما اخره عن الحبس لانه لما كان لا يتحقق في الوجود الإبقاءيين كان مريبا

بالنسبة الى ما قبله واليسبق قبل المركب وترك قوله الى القاضي كافي اكثر الكتب  
لان هذا الفصل غير مختص به بل بين فيه السجل والحضر والصك والوثيقة  
( اذا شهدوا عند القاضي على الخصم حاضر حكم ) اي القاضي ( بما )  
اي وشهادتهم لوجود الحق وشرط الحكم وهو حضور الخصم والراد بالخصم  
الحاضر من كان وكلا من جهة المدعى عليه او مستجرا وهو من رضى القاضي  
وكلا عن الغائب لسمع الدعوى عليه والا لو اراد بالخصم المدعى عليه لم يكن  
حاجة الى الكتاب الى القاضي الآخر لان الخصم حاضر عند القاضي وقد حكم  
عليه كما في البحر وغيره لكن لا يخفى ما قبله من التكلف والاحسن ان يقال ان هذا  
توطئة لقوله وان شهدوا على نائب لا يحكم وليس بمقصود بالذات كافي الدور  
( وكب ) القاضي ( بالحكم ) للتأني في الواقعة على طول الزمان وليكون  
الكتاب مذكرا لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم بحضور الخصم  
بنفسه او من يقوم مقامه ( وهو ) اي كتاب الحكم ( بالسجل ) الحكمي لانه  
سجله اي احكمه بالحكم وفي النص ارجح السجل كتاب القاضي والسجل القاضي  
بالتشديد قضى وحكم وانبت حكمه في السجل وفي البحر فالسجل الحقبة التي  
فيها حكم القاضي ولكن هذا في صرفهم وفي صرفنا السجل كتاب كبير يضبط  
فيه وقائع الناس وما يحكم القاضي وما يكتب عليه ( وان شهدوا على ) الخصم  
( الغائب ) كان في محلة اخرى او قرية او بلدة وبشرط في ظاهر الرواية مستمرة  
السفر وعن ابي يوسف يجوز فيما لا يرجع في يومه وفي السراجية وعليه القوي  
ولا يحكم لعدم جواز القضاء على الغائب عدلتا واحكم به حاكم يرى ذلك ثم  
نقل اليه نفذه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا يتعد خلاف مذهبه لان الاول  
يحكم به ملزمه والثاني ابتداء حكم فلا يجوز له كافي التبيين وهو يدل على  
ان الحاكم على الغائب اذا كان حاضرا فان حكمه لا يتعد لقوله يرى ذلك وهو مقيد  
لان معنى قولهم ان القضاء على الغائب يتعد في اظهر الروايتين اذا كان القاضي  
شافعا كاسياني ( بل يكتب القاضي بما ) اي بالشهادة الى قاض يكون الخصم  
في ولايته ( بحكم ) القاضي ( المكتوب اليه ) على وجه الخصم كلاب يكون  
قضاء على الغائب ( وهو كتاب القاضي الى القاضي ) وجه التسمية بظاهر  
( والكتاب الحكمي ) منسوب الى الحكم باعتباره ما يؤل اليه ( وهو نقل الشهادة  
في الحقيقة ) لان القاضي الكتاب لم يحكم به او اتمتها لها المكتوب اليه لبحكمه او لهذا  
بحكم المكتوب اليه براه وان كان بخلافه رأى الكتاب بخلاف السجل فانه ليس له  
ان يخالفه ويشترط حكمه اذا كان في فصل تحتد فيه او متفق عليه كافي البحر  
وفي البسوط وغيره والقياس يأني جواز العمل بكتاب القاضي الى القاضي لان

القاضي الكاتب لو حضر بنفسه مجلس المكتوب اليه وعبر بلسانه عما في الكتاب  
لم يعمل به القاضي فكيف بالكاتب وفيه شبهة التزوير اذا اخط يشبه الخط  
والخاتم يشبه الخاتم الا انه يجوز استحسانا لحاجة الناس اليه لما روى ان عليا  
رضي الله عنه جوزه لذلك وعليه اجمع الفقهاء ( ويقبل في كل ما لا يسقط  
بالشبهة ) احتراز عن الجحد والقود لان فيه شبهة البدلية عن الشهادة فيصير  
كالشهادة على الشهادة لان مبناهما على الاسقاط وفي قوله سعي في اثباتهما  
قبل فيه شبهة التبدل والتزوير وهما يسقطان بالشبهات ( كالدين ) فانه  
يعرف بالقدر والوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة ( والعقار ) فانه ايضا يعرف  
بالجديد ( والتكاج ) سواء ادعى الزوج او الزوجة وكذا الطلاق ان ادعت  
على الزوج ( والنسب ) من قبل الحي او الميت لانه يعرف بذكر الاب والجد  
والقبيلة ( والغصب ) اذ فيه يلزم القيمة وهي دين ( والامانة والمضاربة  
المحجودتين ) لانهما كالمعصومين حكما فيدهما بالمحجودتين لان غير المحجودتين  
لا يحتاجان الى كتاب القاضي وكذا الشفعة والوكالة والوصية والوفاء والورثة  
والقتل الذي يوجب المال لان البعض منها يعرف بالقدر والوصف والبعض  
الاخر يعرف باحدهما ولا يقبل الكتاب في العين المنقول كالثوب والعبد والامة  
ونحوها في ظاهر الرواية للحاجة الى الاشارة عند الدعوى والشهادة وروى  
عن ابي يوسف للقاضي ان يقبل في العبد لان الاباق يغلب فيه لا في الامة وسنه  
ايضا انه يقبل في الامة كالعبد ( و ) روى ( عن محمد ) قوله في كل ما يقبل  
وعليه المتأخرون ) وفي البرازية والمتقدمون لم يأخذوا بقول الامام الثاني وعمل  
افقهاء اليوم على التجوز في الكل للحاجة ( وبه يفتي ) كما قال الامام الاسججاني  
وهو مذهب الائمة الثلاثة ( ولا بد ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان  
الى فلان ويذكر نسبتهما ) بان يقول من فلان بن فلان الى فلان بن فلان  
وفي العناية ويشترط فيه المعلوم الخمسة وهو ان يكون من معلوم الى معلوم  
في معلوم اي المدعى المعلوم على معلوم اي المدعى عليه ( فان شاء قال بعده )  
اي بعد ان يقول الى فلان بن فلان ( والى كل من يصل اليه ) الكتاب  
( من قضاة المسلمين ) حتى لا يبطل المكتوب اليه على ما سيجي ان شاء الله  
تعالى ( ونقرأه ) اي القاضي الكاتب الكتاب ( على من يشهدهم عليه )  
ليعرفوا ما فيه لانهم يشهدون عند المكتوب اليه ( او يعلمهم بما فيه )  
اي في الكتاب ان لم يقرأ اذ لا شهادة بدون العلم ( وتكون اسمائهم ) اي اسماء  
شهود الطريق وكذا انسابهم ( داخلة ) في كتابه وفي التبيين وغيره ويكتب  
فيه اسم المدعى والمدعى عليه على وجه يقع به التمييز وذلك بذكر جدهما

وبذكر الحق فيه وبذكر شهود الإصمائل وأسمائهم وأسمائهم لأجل التبر  
 ان شاء وان شاء اكتب بذكر شهادتهم هذا اذا كان خبر مشهور واما اذا كان  
 مشهورا يكتب باسمه المشهور ويكتب العنوان في داخل الكتاب حتى لو كان على  
 الظ لا يقل فيدل هذا في عرفهم اعم في طرقنا العنوان ان يكون على الظ فيعمل به  
 وفي الدرد ويكتب تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه التاريخ لا يقبله (وشتمه)  
 اى الكتاب (بعضرهم) اى بحضور الشهود (ويحفظون) اى الشهود  
 (ما فيه) اى في الكتاب لانهم يشهدون به (ويسلم) اى الكتاب (اليهم)  
 اى الى الشهود دفعا لثمة التغير وهذا عند الطرفين (وابو يوسف لم يشترط  
 شيئا من ذلك) المذكور (سوى اشهادهم انه كتابه لما اتى بالقضاء) وهو  
 قول ابى يوسف آخر قبل اذا كان الكتاب في يد المدعى يعنى بان الختم شرط  
 وان كان في يد الشهود يعنى بانه ليس بشرط (واختار) الامام (السرخسي  
 قوله) اى قول ابى يوسف آخر (وليس بالخبر كاليان) يعنى ان ابى يوسف  
 قبل ان اجلى بقضاء وعين ما فيه قال فيه مثل ما قالوا ولما اتى بالقضاء وعين  
 ما فيه قال جميع ذلك ليس بشرط تسهلا على الناس وان كان الاختياط  
 فيما قال (واذا وصل) الكتاب الى القاضي (المكتوب اليه) نظر الى ختمه  
 ولا يقبله الا بحضور الخصم) اى لا يأخذ الكتاب الا وقت حضور الخصم  
 لانه لازمه كافي الاختيار لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول  
 البيعة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب (و) الا (بشهادة رجلين  
 اورجل وامرأتين) لان الكتاب قد يبروز فلا يشك الا بحجة تامة وايضا كتاب  
 القاضي ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان ينتظر قيه ويعمل به ولا ارام الا بيعة  
 (انه كتب فلان بن فلان القاضي) والجملة مفعول قوله بشهادة وفيه اشهاد  
 بانه بسم الكتاب الى المدعى كما ذهب اليه ابو يوسف (قرأ علينا) واخبرنا  
 به وختمه (وسلمه اليها في مجلس حكمه) كله خبر به خبر وفيه اشارة الى مذهب  
 الطرفين (وعند ابى يوسف) يكتب بشهادة (انه كتاب فلان) القاضي  
 (وختمه) ولا يشترط ان يقرأوا قراءة علينا وسلمه اليها في مجلس حكمه (وعنده)  
 اى عن ابى يوسف (ان الختم ليس بشرط) فيكتبهم ان يشهدوا انه كتاب  
 فلان القاضي لكن لابد من اسلام شهوده بالاتفاق ولو كان الذي على ذمى لانه  
 يشهدون على فعل المسلم وانما يحتاج اليهم اذا انكر الخصم كونه كتاب القاضي  
 اما اذا اقر فلا حاجة الى الشهود (فاذا شهدوا) سواء على ما قاله او على ما قاله  
 عند القاضي المكتوب اليه (فختمه) اى المكتوب اليه الكتاب به شهود عدل الى الشهود  
 كافي في البداية وهو الصحيح وفي النهاية ان الاصح ما قاله محمد بن يعقوب القح

عند شهادة الشهود بالكتاب والختم من غير تعرض عدالة الشهود وفي التبيين  
 وأوجد في الكتاب ما يخالف شهادتهم رده وقراه على الخصم والزعم ما فيه  
 لأنه ثبت عنده ما في الكتاب إلا أن يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به  
 وأقام البيعة أن في هذه القبيلة اثنين بهذا النسب كافي القهستاني (ويبطل  
 الكتاب بموت) القاضي (الكتاب وعزله قبل وصول الكتاب) إلى الثاني أو بعد  
 وصوله قبل أن يقرأ عليهم وكذا بخروجه عن الأهلية كالجنون والفسق  
 لأن الخروج كالعزل والإخراج حكما لكونه واحدا من الرعايا فكنايه لا يقبل  
 كخطابه لانتفاء الولاية الشرعية وإنما قلنا بعد وصوله قبل أن يقرأ عليهم  
 لأنه لو مات أو عزل بعد ما قرأ الكتاب لا يبطل في ظاهر الرواية ويحكم به  
 المكتوب إليه على الصحيح وقال أبو يوسف لا يبطل مطلقا سواء مات الكاتب  
 أو عزل قبل الوصول أو بعده بل المكتوب إليه يقضى به وهو قول الأئمة الثلاثة  
 (و) يبطل (بموت المكتوب إليه) وعزله (إلا إذا كتب بعد اسم) أي اسم  
 المكتوب إليه (والى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين) فيثبت لا يبطل لأن الغير  
 صار تبعا للمعروف المعين بخلاف ما إذا كتب ابتداء إلى كل من يصل إليه  
 على ما عليه مشايخنا لعدم التعريف وإجاز أبو يوسف حين ابتلى بالقضاء  
 وفي الخلاصة وعليه عمل الناس (لا) يبطل (بموت الخصم بل يتخذ على وارثه)  
 أي وارث الخصم المتوفى لأنه قائم مقامه وكذا يتخذ على وصيه سواء كان تاريخ  
 الكتاب قبل موت الخصم أو بعده أطلق الخصم فمثل المدعى والمدعى عليه  
 (وإذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله أن يقضى به)  
 من غير شاهد حتى إذا علم القاضي أن زيد أغصب شيئا من المدعى يأخذه  
 عن زيد ويدفعه إلى المدعى وهذا جواب رواية الأصول وفي شرح مختصر  
 الوقاية لأبي الكارم وهل يقضى القاضي بعلمه في حقوق العباد إذا علم في مصره  
 حال قضائه وعن محمد أنه رجع عن هذا وقال لا يقضى بعلمه وفي حدود هي  
 حق الله كحد الزنا والشرب لا يقضى بعلمه وفي القصاص وحد القذف يقضى به  
 وإذا علم بحقوق العباد قبل قضائه أو في غير مصره فحضر مصره ثم رفع الحادثة  
 إليه فعند الإمام لا يقضى بذلك العلم وعندهما يقضى واختلف المشايخ على قوله  
 سواء كان قاضيا على الراسخ أو لم يكن ولو علم بحادثة في مصره فعزل ثم أعيد  
 فعنده لا يقضى وعندهما يقضى

## (فصل)

قال في النهاية قد ذكرنا أن كاتب القاضي إذا كان سجيلا اتصل به فضاؤه بحيث



على القاضي المكتوب اليه أمضاؤه إذا كان في محل يجتهد فيه بخلاف الكتاب  
 الحكمي فان رأى له في التنفيذ والرد فذلك احتياج الى بيان وجهه زاد محال  
 الاجتهاد يذكر اصل يجتمعها وهذا الفصل لبيان ذلك وما يلحق به (ويجوز  
 قضاء المرأة) في جمع الحقوق لكونها من اهل الشهادة لكن اثم الولي لها  
 للمحدث لم يبلغ قوم ولوا امرهم امرأة (في غير جسد وعود) اذا لا يجري فيها  
 شهادتها وكذا قضاؤها في طاهر الرواية فلم قضت في حد وقود قرقم الى قاض  
 اخر فامضاء ليس اغيرة ان يبطله كفا في الخلاصة واماضه الخيني فيصح بالاول  
 ويصح ان لا يصح في الحدود والقود لشبهة الاثنية كفا في البحر (ولا يستخلف  
 قاض) على القضاء ولا ينفذ قضاء خليفته ولو امر بضا وقال الطحاوي انه نافذ  
 ولا يبطله حاكم اعتبارا بالحكم (الا ان يفوض البتة ذلك) الاستخلاف بان قبل  
 من قبل المقتول من شئت وفيد اشعار بانه يستخلف بالاذن دلالة كفا في القهستاني  
 فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان معناه التصرف في القضاء بتقليد  
 وعز لا وفي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف رجلا  
 واذله في الاستخلاف حازلة الاستخلاف ثم وثم فلو استخلف المأمور بالاستخلاف  
 رجلا فقضى للقاضي الذي استأجره او ولد مستنبيه حاز قضاؤه ويقضى الثالث  
 بمشاهدوا به عند الاصل وعكسه كما في التوريل لكن في البرازية لا يقضى القاضي  
 بالحكمة القليظة بكلام النسب اما النائب يقضى بكلام القاضي اذا اجتمع  
 (بخلاف المأمور بالجمعة) فانه يستخلف لكونها على شرف القوات للوقفة  
 فكان الامر به اذا في الاستخلاف دلالة ولا كذلك القضاء (واذا استخلف  
 المفوض اليه) الاستخلاف (فانيه لا يعزل بعزله) اي تعزل المفوض اليه اياه  
 لانه صار نائبا عن الاصل الا اذا فوض اليه ذلك بان قبل له من قبل السلطان  
 استدع من شئت فحينئذ يجوز له العزل (ولا) بعزله (بموته) اي بموت المفوض  
 اليه (بل هو نائب الاصل) حقيقة وفيه اشارة الى ان نائب القاضي يعزل  
 بموته كما في هداية الناطقي ولم يعزل عند كثير من المشايخ والى ان قاضي امير  
 الناحية تعزل بموته بخلاف موت الخليفة حيث لا يعزل القاضي كما لا يعزل  
 امرأته وفي الفواكه الدرية ونائب القاضي في زماننا يعزل بعزله وبموته فانه  
 نائبه من كل وجه وفي المحيط اذا عزل السلطان نائبه بخلاف ما لو مات  
 القاضي حيث لا يعزل نائبه هكذا قبل ولا يعزل القاضي اذا عزل السلطان  
 ما لم يصل الخبر اليه كما لو عزل ولا يعزل بعزل نائب القاضي والقاضي اذا قال  
 عزلت نفسي او اخرجت نفسي وسمع السلطان بعزله والا لا وقيل لا يعزل  
 اصلا لانه نائب عن ابيته ولا يملك عزله (وعبر المفوض) اليه الاستخلاف

( ان قضى نائبه بحضوره او ) قضى ( بغيره فاجازه ) الاصيل عند استئاء  
 ( جاز قضاؤه ) اذا كان المستخلف اهلا للقضاء لان المقصود حصول رأى  
 الاول وقدر وجد ( كفى الوكالة ) اى كالموكيل بالبيع والشراء اذا وكل غيره  
 فاشروا كسأله بحضوره او بغيره فاجاز عمله جاز ( وان ارفع الى القاضى حكم  
 قاض اخر فى امر اختلف فيه فى المصدر الاول ) قيل هو زمان الصحابة  
 والتابعين وقيل المراد ما يعي من الصحابة والفقهاء المجتهدين رضوان الله تعالى  
 عليهم اجمعين فى الاصح ( امضاء ) القاضى المرفوع اليه سواء كان موافقا  
 لرايه او بخافا لان القضاء متى لاقى مجتهدا فيه ينفذ ولا ينقض باجتهاد آخر  
 لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول بالقضاء به ولا ينقض  
 عمادونه ( ان لم يخالف الكتاب ) كالقضاء بحل متروكة التسمية عمدا اذ هو  
 مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه كفى المنع وغيره لكن  
 الاحسن ان يمثل القضاء بتقديم الوارث على المديون فان الاول نافذ عند الطرفين  
 كفى التمهيد الثانى ( او السنة المشهورة ) كاتضاء بحل المطلقة الثلاثة بنكاح  
 الثانى بلاوطى اذ هو مخالف للحديث المشهور وهو حديث العيلة ( او الاجماع )  
 كاتضاء بحل منية النسياء لاتفاقهم على فسادهِ ويشترط ان يكون القاضى عالما  
 باختلاف الفقهاء حتى اوقفى بفصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك واتفق  
 وقوع قضائه فى موضع الاجتهاد لا يجب على الثانى تنفيذه وقال شمس الائمة  
 هذا هو ظاهر المذهب لكن فى الخلاصة ان هذا الشرط يعنى كونه عالما  
 بالاختلاف وان كان ظاهرا المذهب لكن يبقى بخلافه انتهى فينبغى ان يعمل  
 على الخلاصة فى زماننا لان قضاة زماننا غالبا لا معرفة لهم بمذاهبهم فضلا  
 عن علمهم بمذاهب بقية المجتهدين وفى النجى تفصيل فليراجع ( وما اجتمع عليه  
 الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض ) كالحكم بجواز بيع درهم بدرهمين لان هذا  
 حكى عن ان عباس رضى الله عنهما لكن الصحابة رضى الله عنهم انكروا  
 وردوا عليه قيل فى اصول الفقه يعتبر باختلاف الاقل فى مقابلة اتفاق الاكثر  
 لان واحدا من الصحابة ربما خالف المجتمع الكثير ولم يقولوا نحن اكثر منكم يقال  
 للمخالفة بين التوابين لان المذكور فى الكتاب خلاف وفى اصول اختلاف فافترقا  
 وذلك ان واحدا منهم اذا خالفهم ان جوزوا له يكون اختلافا وان لم يجوزوا  
 يكون خلافا وفى المنع نقلا عن شرح الادب اوقضى فى موضع الاختلاف يجوز  
 وفى موضع الخلاف لا يجوز اراد بالاول ما كان فيه خلاف معتبر بالخلاف بين  
 السلف واراد بموضع الخلاف ما لم يكن معتبرا ولم يعتبر خلاف الشافعى وقيل  
 الخلاف عبارة عن القول المجهور لكونه مقابلا لقول الجمهور وقيل الخلاف

قول بلا دليل معتبر والاختلاف قول قابل معتبر وقيل الخلاف من آثار ائمتنا  
 والاختلاف من آثار الزوجة (والقضاء بغيره) أو خرافة سمع ظاهرا) أي فيما  
 بيننا (وباطنا) أي فيما عند الله عند الإمام (ولو) وصلة (بشهادة زور)  
 إذا ادعى (بسبب معين) من العقود والنكاح كالتكاح والطلاق والسبع  
 والبراء والاقالة والرد بالعتب والتب وفي الهبة والصدقة رواهنا (وغيرهما  
 لا ينفذ باطنا بشهادة الزور) وأن ينفذ ظاهرا وهو قول زفر والائمة الثلاثة  
 ثم فرغ بقوله (فلو أقامت بينة زورانه زوجتها وحكم به جل لها تمكينا)  
 أي إذا احدث المرأة على الرجل أنه تزوجها فأقامت على ذلك بينة زور وقضى  
 القاضي بها حله وطهرها وحل لها تمكينا من الوطئ عند الإمام لما روي  
 أن عليا كرم الله وجهه قضى بالنكاح بين رجل وامرأة بشهادة الشاهد بن  
 فقالت يا أمير المؤمنين إن لم يكن بد فزوجني فقال على شاهدك زوجهاك ولم تأت  
 قولها من تجد بد النكاح مع كون الشهود زورا بدلالة القصة بناء على أن حكم  
 القاضي بمقتضى إنشاء عقد صحيح وإن القاضي مكلف بحسب الوضوح فيجب  
 تعديل عليه إذا الوقوف على حقيقة الصديق ثم عذر بخلاف الحكم بشهادة الكفار  
 واليهيد والحكم على نكاح المشكوك والمعتد إذا الوقوف على هذه الأشياء يمكن  
 ولا يلزم الإيجاب والقبول في إنشاء القاضي بالحكم وكذا لا يلزم حضور الاثنين  
 في خصوص النكاح كما قيل لأن ما ثبت في ضمن صحة القضاء ثبت اقتضاء  
 لأمر بخلافه تراعى شرائطه (خلافا لهما) لأن شهادة الزور حجة في الطاهر  
 فيكون القضاء بغير الحجة ولا يكون حجة في الباطن فلا يحل لها ذلك عندهما  
 وقال أبو الليث الفتوى على قولهما وأتم الشاهدان إماما عظميا ولا بد في المسئلة  
 من زيادة قيد وهو أن لا يكون في المحل مانع لإنشاء العقد لأن قضاءه فيما ليس له  
 ولاية إنشاء أصلا لا يقدح في الإجماع وفي الفقه الثاني إذا قضى القاضي بشهود  
 زورانه طلقها ثلاثا ثم تزوجت بزواج بعد العدة فإنه يحل له الوطئ ظاهرا  
 وباطنا عند الإمام وإن علم أن الزوج لم يطلقها لا قبل الأول ظاهرا وباطنا  
 وأما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني إذا علم وعن أبي يوسف فإنه يحل للأول  
 سرا وعن محمد يحل ما لم يدخل به الثاني (وفي أملاك المرسلة) أي المطلقه وهي  
 التي لم يردكر فيها سبب معين (لا ينفذ باطنا اتفاقا) لعدم احتمال الإنشاء في  
 نفس الملك بدون السبب كما في الصريح كمن ادعى أمه أنها ملكة مطلقا ولم يقل  
 اشتريتها مثلا وأقام على ذلك بينة زور وقضى القاضي بها لا يحل له وطئها  
 بالإجماع (والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه) واليه في قوله بخلاف متعلق  
 بالقضاء (بأسبابها أو ما بدا لا ينفذ عندهما) لأنه قضاء بمأخوذ خطاء عنده

( ربه غنى ) كافي المحيط والهداية ( عند الامام ينفذوا ) قضى ( ناسيا  
 وفي العهد روايتان ) عند في رواية لا ينفذ وفي رواية ينفذ لانه ليس بخطاء يقين  
 في الخاتبة الطهر الروايتين عن الامام نفاذ قضائه وعليه الفتوى وفي النسخ  
 فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتى بقولهما لان التارك عمدا  
 لا ينفذه الا لهوى باطل لا لقصد جليل وما الناسي فلان المقام انما اولاه ليحكم  
 عده الامام فلا يملك المخافة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كالوامر  
 السلطان بعدم سماع الرعوى بعد خمسة عشر سنة يجب عليه عدم سماعها  
 ولو سمعها وقضى لا ينفذ لانه لا يصير قاضيا بالنسبة الى تلك الخاتبة كافي المخ  
 واصل الخلاف فيما اذا وقع الخلاف في قضية في عصر ثم اجتمع العلماء على احد  
 القولين في عصر آخر هل يرتفع الخلاف المتقدم ام لا فعنده يرتفع وعندهما  
 لا يرتفع فيكون الخلاف باقيا على حاله ( ولا يقضى ) القاضى اى لا يصح  
 قضاؤه ( على غائب ) ولا يقضى له عندنا لان القضاء بالبينه وهى لم تعمل  
 الا اذا سلمت عن الطعن والطاعن غائب خلافا للشافعي وفي البرازية قضى  
 للغائب او عليه لا يصح الا ان يكون عند خصم حاضر قال صاحب البحر ولذا  
 فسرنا بعدم الصحة والاولى ان يفسر بعدم النفاذ لقولهم اذا نفذه قاض آخر  
 براه فانه ينفذ واختلف الصحيح في نفاذه فقبل لا ينفذ وقيل ينفذ ورجح الاول  
 في النسخ وانه لا بد من امضاء قاض آخر لان الاختلاف في نفس القضاء قال ظهير  
 الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايتان ونحن نفى بعدم النفاذ كيلا  
 يطرأوا الى ابطال مذهب اصحابنا والقاتل بان الفتوى على النفاذ خواهر زاده  
 لكن اشبه على كثير ان قولهم الفتوى على النفاذ اعم من كون القاضى شافعي  
 براه او حنفي لا يراه والظاهر انه انما هو في حق من يراه لاجتماع الحنفية على انه  
 لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر ولو كان اعم لم يهدم مذهبنا ( الابحضره  
 ناسية ) استثناء من قوله لا يقضى على غائب اى لا يصح قضاؤه على الغائب  
 ولاله الا ان يحضر من يقوم مقامه ( حقيقة كوكيله ) وابيه ووصى الميت ومنولى  
 الوقف وفيه اشارة بان القاضى انما يحكم على الغائب وعلى الميت ويكتب  
 في السجل انه حكم على الغائب بحضرة وكيله وعلى الميت بحضرة وصيه  
 ( او شرعا ) عطف على قوله حقيقة اى باقامة الشرع عنه ( كوصى نصبه  
 القاضى ) كما اذا كان المدعى عليه ميتا وله صغير قد نصب له وصيا ( او حكما )  
 ان يقوم مقامه من حيث الحكم ( بان كان ما يدعى على الغائب سنيا ) لازما  
 ( لما يدعى على الحاضر ) من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضر انه اشتراها  
 من الغائب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضى الى المدعى فانه قضاؤه على

الغائب وهذا حيالة المدعى لدعوى الخارج وأن إكرام الحاضر فاقام بيعة عليه  
 قصي اغاضى بها عليه وهذا قضيا على المدعى ايضا ولذا لو حضر او ذكر  
 لا يحتاج الى اعادة البيعة فالحاضر يتحجب حصبا عنه حيث وكذا لو ادعى على  
 الحاضر شفعة دار شرعية من الغائب او ادعى عليه الكفالة باره على ولان  
 الغائب كذا وهذا كقول عدل يامر به يقضى على الغائب على الحاضر وانما  
 والى يقر يامر به لا يقضى على الغائب وكذا لو ادعى حجب القذف على فاذعه  
 فقال القاذف انا عدو وقال المذدوف اعتقك مولاك ويرى عليه قصي عليه  
 او ادعى المشهود عليه ان الشاهد عبد له لان وبرهن المدعى ان المالك الغائب  
 اعتقه تغل ويقضى عليه بما هو حيلة اثبات العتق على الغائب ولو قال  
 القاذف ان لم المذدوف امة فلان وقد قذفه بان الرأفة فاقام المذدوف بيعة  
 على ان امة بنت فلان القرينة فقطى القاضى بالحد فهو قتل بالنسب ايضا  
 كافي اكثر الشروح لكن لا يخفى ان كون امة بنت فلان القرينة لا يتحقق كونها  
 امة لجواز ان امة امة فكون امة لانه تدبروى البحر والمخ اضاير كثيرة  
 فلما جمع اليهم ( فان كان ) ما يدعى على الغائب والاولى وان كان بالاولى  
 ( شرطا ) لما يدعى على الحاضر ( لا يصح ) ولا يكون الحكم على الحاضر  
 حكما على الغائب هذا قول عامة المشايخ وبعض المتأخرين على ان الشرط  
 كالسبب لجامع التوقف واطلاق ذكر الشرط كما في الهداية لكن في الكافي  
 ان الاصح هو ان الشرط ان تضمن ضرر الغائب لا يعطى له حكم السبب قال  
 قاضيه ان وهو الصحيح كما اذا قل لا امر أنه ان طلق فلان زوجته بنت طلاق  
 فاقامت بيعة ان ولانا طلق زوجته لا تغل بيعتها في الاصح وان لم يتضمنه فهو  
 كالسبب كما لو طلق امرأته بدخول فلان الدار فاقامت البيعة على  
 الدخول تغل بيعتها وفي المتع واماحلة اثبات ضلالي المدعى المدعى في الغدول  
 ونبره فكلمها على الضعف من ان الشرط كالسبب فيها حيلة الركة امة بمرها  
 معلقة بطلاقه ومنها دعواها كغالة حقة العدة معلقة بالطلاق ومع هذا  
 اوحكم بالحكمة نقد لاختلاف المشايخ ( ويقرض لقضى مال اليهم ) وكذا مال  
 الوقف والغائب قدرته على استخراج مائة من شيئا مع حصول منعة الحفظ  
 اكرمه مضمونا على المستقرض ( ويكتب ذكر الحق ) اى كتب الصك اذكر  
 الحق مخافة التيسان لكثرة اشغاله قال المولى سعيدى فيه اشارة الى ان الغائب  
 ذكر الحق على لكونه مفعولا له يكتب وعندى ان قوله ذكر الحق على الصك  
 ( ولا يجوز ذلك ) اى الاقراض ( لا معنى ) بالاعتاق امدى قدرته على  
 الاستحصال حتى لو اقرض بعض ( ولا يلاب في الاصح ) وفي المتع وفي الاب

روايتان اظهرهما كالوصى وهو الصحيح كما في الجانب وفي الخلاصة والخزانة  
الصحيح ان الاب كقاضى وقد اختلف الصحيح والعمد ما في المنون وبسنتي  
من عدم جواز اقرار الاب والوصى على العمد اقرضه للضرورة كخوف  
ولهب فيجوز اتفاقا وفي التنوير ولو قضى القاضى بالجور فالغرم على القاضى في ماله  
ان قضى بذلك متعمدا واقربه ولو قضى خطأ فعلى المقتضى له

## ( فصل )

في الحكم بهذا من فروع القضاة وتأخيره ان الحكم ادى مرتبة من القاضى  
لاقتضار حكمه على من رضى بحكمه وعموم ولاية القاضى وهو مشروع بالكتاب  
والسنة والاجماع (واو حكم) من باب التعميل (الخصمان من يصلح قاضيا)  
بكونه اهلا للسهادة فلو حكمما عبدا او ضميا او ذميا او محدودا في قدق لم يصح  
وتشترط الاهلية وقت الحكم ووقت الحكم فلو حكمما عبدا ففق او ضميا فباع  
او ذميا فاحتمل ثم حكم لا ينفذ حكمه واو حكم الذميان ذميا جاز لانه من اهل الشهادة  
في حقهم ويشترط ان يكون الحكم مغلونا فلو حكمما اول من يدخل المسجد لم يجز  
اجماعا للجهالة (الحكم بينهما صحيح) الحكم لانهما التزما ورضيا به اولاهيهما  
على انفسهما (ونفذ حكمه) اى حكم المحكم (عليهما بيعة او اقرار او نكول)  
ايكون موافقا لحكم الشرع بخلاف حكمه بعلمه فانه لا ينفذ (و) نفذ (اخباره)  
اى اخبار المحكم (باقرار اخذ الخصمين) بان قال لاحدهما قد اقررت عندى لهذا  
بكذا وقضيت عليك (و) نفذ اخباره (بعدالة الشاهد) بان قال لاحدهما قامت  
عليك بيعة بعدالت عندى فحكمت لذلك (حال ولائته) اى بقاء محكميهما لان الاخبار  
بالاقرار او العدالة مقيد او قوعه قبل قوله حكمت مثلا فيصير الاخبار قبل  
الانزال بالحكم وتقوم مقام شهادة رجلين قياسا على سائر القضاة بخلاف  
اخباره بحكمه لا بقضاء ولايته كالقاضى المبرول (ولكل منهما) اى من الخصمين  
(ان يرجع قبل حكمه) لانه مقلد من جهتهم ما فكان لكل منهما عزله وهو من  
الامور الجائرة فينفرد احدهما بنفسه كما ينفرد احد العاقدين في مضاربة وشركة  
ووكاله اذا لم يكن الوكالة بالتامس الطالب (لا بعده) اى لا يصح الرجوع بعد  
حكمه لانه صدر عن ولاية عليهما كالقاضى اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه  
(واذا رفع حكمه) اى حكم المحكم (الى قاض امضاه ان وافق مذهبه) لعدم  
العائدة في نفسه ثم فائدة هذا الامضاء ان لا يكون لقاض آخرى خلافة  
نفسه اذا رفع اليد لان امضاء بمنزلة قضائه (والا) اى وان لم يوافق مذهبه  
(نفسه) اى لم يرضه لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلم يلزم القاضى اذا خالف

رأيه (ولا يصح الحكم في جسد) أدفعه حتى الله (وقود) لا يملكها لا يملكها  
 إلا أنه دمه فلا يجوز حكم المحكم فيها لا وفقاً حكمه على صحة حكمه فيها وقيل  
 أن حكمه بمنزلة الصلح فيما يجوز فيه الاستفتاء بالصلح واستيفاء الدين والودود  
 غير مشروع بالصلح فلا يجوز الحكم فيهما (وإصحح الحكم في سائر الجهدات)  
 وغيرها الذي هو الثابت بالكتاب والسنة والاجماع بالطريق الأول (فأقول)  
 أي مشايخنا (ولا يفتى به) أي بالحكم (دفعاً للجاسر العوام) وفي البحر وأعلم  
 أن معنى قواهم لا يفتى به لا يكتب على الفتوى ولا يحجب باللسان بالحمل وإنما يكتب  
 المفتى كما قلناه في الفتاوى الصغرى بقوله نكتب بهذا الفصل ولا يفتى به وطاهر  
 الهداية أن معناه أن المفتى يجب بقوله لا يحمل شيئاً لفيه انتهى (وأوصى حكمه)  
 في دم خطاه حكم بالدية على العاقلة لا يفتى (لأن حكم المحكم لا يفتى حتى غير  
 المحكمين ولا يفتى إذا في حق العاقلة لأنهم ما رضوا بحكمه كما أوصى حكمه في عيب  
 جميع فقتضى برده ليس للبتائع أن يردوه على بائعه إلا أن يرضى البتائع الأول  
 والثاني والمشتري بحكمه قيد بـ ~~بـ~~ كونه على العاقلة لأنه يفتى فيه  
 على العاقلة من ماله إذا أقر بالقتل خطأ وإن لم يقر به لا يفتى ~~الحكم~~  
 عليه بها لكونه مخالفاً للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم الإوائيات قوموا  
 أفذوة ولا يصح حكم المحكم (ولا المولى) أي القاضي من جهة السلطان  
 (لا يوبد) وإن علا (وإدانة) وإن سفل (وزوجته) لأنهم منهم حكمه  
 لهم (وإصحح) حكمهما (عليهم) كالشهادة حيث لا يجوز إهم وجوز  
 عليهم (وإصحح المولاة وإعلاء) لأن من جاز شهادته له وعليه جاز  
 فضله له وعليه

### (مسائل شتى)

جمع شتى أي متفرقة من كتاب القضاء وهو هنا مرفوع على الوصية  
 المسائل والمسائل خبر مبتدأ محذوف فإذا قلت جاءني القوم شتى بصت على  
 الحال أي متفرقين (ليس أي سفل عليه) أي على السفل (طاهر) أي  
 أن يند (أي لا يدق وتدا) (في سفله أو سفل كوة) يضم الكاف وتشديد الواو  
 وهي الطاقية وفي الديوان بالقبح الرزنة وفي البحر بالقبح نهب البيت ويجمع  
 على كوى بالكسر وقد ضم الكاف في المفرد والجمع ويستمر إقحام الماء إلى  
 المراع والجدول وفي الضحاح أن الجميع عمد ونقص (بلارضي أي الملو  
 ولا الذي العلوان بيني عايد) أو يضع يده فإلم يكن قيل أو يحدث ككيفية  
 بلارضي أي سفل عند الأمام لكونه من أجناب الضرر فيمنع القاضي (وعندهما)

ملكه من غير ان يملكه (وقيل قولها تفسير لقوله) اي لقول الامام  
 (الاجم) اذ هو تصرف في ملكه (وقيل قولها تفسير لقوله) اي لقول الامام  
 لا يمتنع ما فيه ضرر ظاهر اذا لا ضرر فيه فلا خلاف بيننا وقيل لا بل  
 لا يمتنع خلاف وهو في محتمل وقوع الشك فلا شك في عدم ضرره كوضع  
 صغار صغار يتوزن فيها وما فيه ضرر طاهرا كفتح الباب ينبغي ان يمنع اخافا  
 وما يشك في الضرر به كدق الوتد في الجدار او السقف فعندهما لا يمنع لان  
 الاصل هو الاباحة لانه تصرف في ملكه وهو يقتضي الاطلاق والاصل عنده  
 الحظر لانه تعالى به حق محترم للغير والاطلاق بعرضه الرضى فاذا اشكل لا يزول  
 المنع على انه لا يعرى عن نوع ضرر بالملو من توهين البناء او نقضه فيمنع عنه  
 ولذا لا يملك صاحب السفيل ان يهدم كالجدار والسقف فكذا نقضه وقول  
 الامام قباس وهل يمنع صاحب الملو من التصرف في الملو اختلاف المشايخ على  
 قول الامام قال صدر الشهيد المختار انه اذا اشكل انه يضرم لا يملك واذا علم  
 انه لا يضرم يملك وفي الخبر او انه يهدم السفيل بغير منع صاحبه لا يجبر على البناء  
 لعلم التعدي واصحاب الملو ان يبنى ان شاء ويبنى عليه علوه ثم يرجع ويمنه  
 من الانتفاع والسكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطرا (وليس لاهل الزايفة)  
 اي سكة (مستطيلة) صفة الزايفة اي طويلة (نخشب) اي تنفرع (منها)  
 اي من الزايفة المستطيلة (مستطيلة غير نافذة) الى موضع آخر ولله طريق  
 غير طريق الزايفة المستطيلة (فتح باب) في حائط دارهم (في) السكة  
 (المشعبة) لان فتحه المرور وليس لهم حق المرور بل هو مختص باهل السكة  
 المشعبة لانها ملك لها باجزائها فمن اراد من اهل السكة الاولى فتح باب  
 فقد اراد ان يتخذ طريقا في ملك الغير ويحدث لنفسه حق الشفعة فيها فيمنع  
 من قبل القاضي الا ان يكون صغيرا للريح او الضوء فلا يمنع (وفي النافذة)  
 المشعبة (والاستدرة التي لرق طرفاها) يعني سكة فيها اعوجاج حتى بلغ  
 عوجها رأس السكة والسكة غير نافذة (اهم) اي لاهل السكة الاولى (ذلك)  
 اي فتح باب في المشعبة اما النافذة فلان المرور حق العامة وهم من جعلتهم  
 واما الاستدرة التي تصل طرفاها بها فلانها سكة واحدة من اولها الى آخرها  
 فكان الصحن مشتركا بين جميع اهل السكة حتى اوبعت دار في الاستدرة تكون  
 الشفعة لجميع اهل السكة قبل هذا اذا كانت مثل نصف دائرة او اقل اما اذا كانت  
 اكبر من ذلك لا يفتح اهل الاولى بابا فيها لكونها سكة على حدة (ومن ادعى  
 حبة في وقت) يعني ادعى رجل شيئا في يد رجل انه وهبه له وسلمه اليه في وقت  
 كذا (فاسئل الله) اي فسئل القاضي بنية لانكار المدعى عليه (فقال)



المسمى ( بخدي ) المسمى عليه ( الهبة فاشترى منه او يقبل ) المسمى  
( ذلك ) انى بخدي الهبة ( فبرهن على الشراء بمساويف الهبة يقبل ) وهما  
في الفصلين لان المسمى في الحقيقة هو الشراء بعد الهبة ( واول ) برهن على  
الشراء ( قوله ) انى قبل وقت الهبة ( لا يقبل ) برهانه كما لو ادعى اولا انها  
الى الدار مثلا وقف عليه ثم ادعاها لنفسه او ادعاها لغيره ثم ادعاها لنفسه فانه  
لا يقبل بخلاف ما لو ادعى المالك اولا ثم ادعى الوقف او لغيره فانه يقبل والفرق  
ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يفتق الشاخص الجواز ان يقول وبلى  
تمت شتى ثم بخدي الهبة فاشترى منه منذ اشروع وفي الوجه الثاني لا يمكن  
التوفيق فيفتق الشاخص لان دعوى الهبة اقرب لبيان الوهب ملك الواهب  
قول الهبة ولا تقبل دعوى الشراء قل وقت الهبة وفي التبيين ولو لم تذكر الهبة  
فانما يذكر لاحدهما يذبح ان تقبل بيته لانه يمكن التوفيق بان يجعل الشراء  
مناخرا وفي الجواز ان قوله بخدي الهبة اشارة الى انه لا بد من توفيقه ( ولو ادعى  
ان زيدا اشترى مبارته فانكره زيد وترك هو ) انى المسمى ( خصوصا حل له )  
انى للمسمى ( وطوقها ) انى وطوق الجارية وكان الطاهر ان لا يجوز لاقراره ذلك  
الغير وجه الجواز ان المشتري لما جدد الشراء كان محموده للبيع فيختار ان يجهده  
ان الفسخ رفع العقد من الاصل والوجود انكار العقد من الاصل وبهذه المسألة  
جعل المحمود بجازل عن الفسخ الى الفور محمود ماعدا الكساح فسخ فوجده انه  
تزوجها ثم ادعاه وبرهن بقول رهانه بخلاف البيع ( ومن اقر بقض عشرة )  
دراهم من رجل ( وادعى انها ) اى العشرة ( زيوفا او بهرجة بصدق )  
مع بيانه لان الدراهم تقع عليهم ما اطلقه فشمعل ماذا بين ذلك فوصلوا  
او موصولا ( لا ) بصدق ( انها سقوة ) لان اسم الدراهم لا تقع عليها  
وقال صاحب المع واودعى انها سقوة لا بصدق ان كان البيان منه موصولا  
وصديق ان كان البيان منه موصولا ( ولا ) بصدق ( ان اقر بقض الجوز  
او حقه او الثمن او بالاستيفاء ) لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بوصف التمام  
ثم في قوله قبضت دراهم جازا لا بصدق في دعواه الزيوفا مطلقا سواء كان  
موصولا او موصولا وفيما اذا اقر انه قبض الثمن او حقه او استوفى ثم ادعى  
انها كانت زيوفا ينظر فان كان موصولا لا بصدق وان كان موصولا لا بصدق  
لا يمكن الا ويل فالخامس انه ان كان موصولا صحيح في الكل والتفصيل في الموصول  
والفرق ان في المسائل الثلاث اقر بقض القهن والجودة مائة واحد فانه استثنى  
كان استثناء البعض من الكل فصحيح موصولا كقوله له على الف الامانة  
اما اذا اقر بقض عشرة جياذ فذا اقر بكل منهما بلا فظ على حدة فاذ اقر

الا انها زئوف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة كقوله على مائة درهم  
 ودينار الادينارا كان باطلا وان كان موضوعا كما في البحر نقلا عن النهاية فعلى  
 هذا يلزم للمصنف النصيب بشبه ( والزييف ماردة البخر ايضا ) اي كبرده  
 في الجودة الا انه مقبول بين التجار ( والنهرجة ماردة البخر ايضا ) اي كبرده  
 بين المال للرذالة ومقبولة عند بعض الناس ( والسوقفة ما غلب غشاه )  
 اي ظاهرها فضة ووسطها نحاس اورصاص وهو معرب ستوبه قيد بدعوى  
 المقر لانه لو اقر بقبض دراهم معينة ثم مات فادعى وارثه انها زئوف لم يقبل  
 وكذا اذا اقر بالودعة او المضاربة او الغصب ثم زعم انها زئوف لم يصدق  
 الوارث وفي التور اقر بدن ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربوا وبرهن  
 عليه قبل برهانه ( ومن قال لمن اقر له بالف لس لي عليك شيء ) او قال  
 بل هو لك او افلان ( ثم قال ) له ( في مجلسه ) ذلك ( نعم لي عليك الف  
 لا يقبل منه بلا حجة ) لان الاقرار قد ارتد برد المقر له والثاني دعوى فلا بد  
 من الحجة او تصديق الخصم ( بخلاف ما وكذب من قال له اشترت مني هذا  
 ثم صدقه ) فانه يصح لان احد العقدين لا ينفرد بالقسخ فلا ينفرد بالعقد والمعنى  
 انه حقهما ففي العقد فعمل التصديق اما المقر له ينفرد برد الاقرار فافتقارا  
 كما في الهداية لكن اورد يعقوب باشا في حاشيته سوألا وجوابا في هذا المحل  
 فليطالع ( ومن قال لمن ادعى عليه مالا ما كان لك على شيء قط فبرهن )  
 المدعى ( عليه به فبرهن هو ) اي المدعى عليه ( على القضاء او البراء قبل  
 برهانه ) وقال زفر لا يقبل لان القضاء يكون بعد الوجوب وكذا البراء  
 وقد انكره فيكون مناقضا ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضى ويرأى  
 منه يقبل قضي بباطل وقد يصالح على شيء فثبت ظاهرا ثم يقضى كما يقبل  
 برهانه لو ادعى القصاص على آخر فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على  
 من ادعاه من القصاص ثم رهن المدعى عليه على العفو او الصلح عن القصاص  
 على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عودية شخص فانكر فاقام المدعى  
 بيته على دعواه ثم ادعى المدعى عليه اعاقه واقام بيته تقبل ( وان زاد على  
 نكارة لا اعرفك ) او لا رأيتك او لا جرى بيني وبينك معاملة او مخالطة او ما اجتمعت  
 معك في مكان ( فلا ) يقبل برهانه على القضاء او البراء لتعذر التوفيق بين  
 كلاميه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة وقال القدوري يقبل لامكان  
 التوفيق لان المحتجب والمخدرة قد يؤذى بالشغب على بابة فيأمر بعض وكلائه  
 بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق وفرج عليه في النهاية  
 بان المدعى عليه لو كان ممن يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل لكن في الاصلاح كلام

يكن جوابه تنفع (واو ادعى على آخر بيع الله منه وان اردتها) اي رد الامة  
 (بعب فاكرك) الاسترخاء (فهرس المدعى على البيع منه و) رهن (المنكر)  
 على البراءة من كل عيب لا يبيع رهن المنكر) لان اشتراط البراءة تغير للعقد  
 من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضي وجود العقد وقد انكره وهو ظاهر  
 الرواية وعن ابي يوسف انها تنحل لا يمكن التوقي بان باعها وكسبه وبراء  
 من العيب وفي البحر تفصيل فليطالع وفي النور اقر ببيع عبده من فلا ثم جده  
 منحه (وذكر ان شاء الله في آخر صك) اي من كك صك الشري مثلا وذكر  
 في آخره ما ادرك فلانا من درك فملى احلاصه ان شاء الله قال وذكر ان شاء الله  
 ولم قل وكاب لان الكتب المجرد ليس كالدكر في الحكم او كتب دكر اقرار على  
 نفسه وذكر في آخره من قام به الدكر فهو ولي ما فيه ان شاء الله (يطل  
 كاه) اي كل الصك عند الامام قياسا لان الكل كشي واحد فلا استثناء بتصرف  
 اليه جيعه بحكم العطف في اثباته اما لو ترك فرجسة فقالوا لا يلحق به وتصور  
 كما فصل السكوت (وعندهما يطل آخره) اي ما يليه (فقط وهو استحسان  
 لان الاستثناء بتصرف الى ما يليه اذ الصك للاستيثاق ولو صرف الى الكل  
 يكون للابطال وفي البحر والحاصل ان الشرط اذا تعقب بجلا متعاطفة متصلا  
 بها فانه للكل واما الاستثناء بالا مالى الاحير

( فصل )

في القضاء بالوارث ذكر هنا مسئلتين تتعلقان باستصحاب الحال وهو الحكم  
 بثبوت امر في وقت بناء على ثبوته في وقت آخر ( مات بصرائي فماتت زوجته  
 اسلمت بعد موته ) ولي استحقاق الميراث ( وقال وارثه ل ) اسلمت ( قوله )  
 اي قل موته ولا ميراث لك ( قال قول له ) اي لا وارث لا قولها يعبر بینه وعاد  
 زفر القول قولها لان الاسلام حادث فيضاف الى اقرب الاوقات ولما ان سبب  
 الحرمان ثابت في الحال وثبت فيما مضى فكيفما الحال كافي حرمان ما اذا طاحونة  
 والطاهر بلا حجة يصلح للدفع للاستحقاق ( واذا اومات مسلم فقالت زوجته )  
 انصرا لية ( اسلمت قل موته ) ولي استحقاق الميراث ( وقال الوارث ل )  
 اسلمت ( بعده ) وليس لك الميراث يعني يكون القول للوارث ايضا ولا يحكم  
 الحال لان الطاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهذا يحتاج جذا ليه اما الورثة فهم  
 الدافعون ويشهد لهم طاهر الحدوث ايضا كافي الهداية وانه بر بالاستصحاب  
 احسن من التعبير بطاهر فان ما ثبت به الاستحقاق كثيرا ما يكون ظاهرا كاختار  
 الآحاد كثيرا ما يوجب استحقاقا كافي الفتح ( وان قال المودع ) بفتح الدال

( هذا ابن مودعي ) يكسر الدال ( الميت لا وارث له ) اي المودع ( غيره ) اي غير هذا  
الابن فينبه لانه لو قال له وارث غيره ولا ادري امامت ام لا لا يدفع اليه شي حتى بقيم  
المدعي ينه بقوله لا نعلمه وارثا غيره دفع ( الودعة اليه ) اي الى الابن لان  
ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت قيد باقراره بالبنوة لانه لو قال هذا اخوه  
شقيقه ولا وارث له غيره وهو بدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق  
الاخ بشرط عدم الابن لانه وارث على كل حال وقيد بالوارث احترازا عما اذا  
اقرانه وصيه او وكيله او المستترى منه فانه لا يدفعها اليه كما في البحر  
( وان قال ) المودع ( لآخر ) بعد اقراره للاول ( هذا ابنه ابضا ) وكده  
الاول ) وقال لسواه ابن غيري ( قضى الاول ) للاثاني لانه لما صح اقراره  
الاول لكونه خايبا عن الكذب انقطع يد المقر عن الودعة فلا عبرة لاقراره  
الاثاني لكونه اقرارا على الغير ولم يذكر ضمان المودع للثاني ففي الغاية انه لا يقرم  
الابن الثاني شيئا باقراره له وفي النهاية فان قيل ينبغي ان يضمن المودع هنا للمقر له  
الاثاني كما قلنا في مودع القاضي المعزول اذ ابدأ بالاقرار بما في يده لانسان ثم اقر بان  
القاضي المعزول سلمه فانه يضمن للقاضي قلنا هذا ابضا يضمن نصيه اذ ادفع  
الي المقر له الاول بغير رضی القاضي وهذا هو الصواب كما في القمح ( ولو قسم  
الميراث بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا ) اي الشهود ( فيها ) اي في هذه  
الشهادة ( لانعرف له وارثا آخر او غريما آخر لا يؤخذ منهم ) اي من الورثة  
او الغرماء ( تكفي ) اي اخذ التكفي من قبل القاضي كإفعله البعض ( احتياط  
ظلم ) اي ميل عن سواء الطريق وهذا يكشف عن مذهبه اي المجتهد بخطيء  
ويصيب لا كما ظنه البعض وفي الغاية اي دليل على ان المجتهد بخطيء ويصيب  
على ان الامام اسبق الائمة واصحابه يبرأ عن مذهب الاعتزال حيث قالوا كل  
مجتهد مصيب وتماه في البحر فلبطالم ( وعندهما يؤخذ ) لان في التكفي نظرا  
للعائب على تقدير وجوده والامام ان وجود آخر موهوم فلا يؤخر الثابت  
قطعا له اطلق فعمل ما اذا ثبت الدين والارث بالبنوة او بالاقرار والخلاف في  
الاول ولا خلاف في اخذ التكفي في الثاني وهي واردة على اطلاقه وشمل ما اذا  
قال اليهود لانعلم له وارثا غيره وهنا لا يؤخذ التكفي اتفاقا وقيد بعدم التكفي  
لان القاضي يتلوم ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره ولا غريم  
له آخر اتفاقا ( ومن ادعى ) على آخر ( عقارا ارثاله ) اي لنفسه ( ولاخيه  
العائب و رهن المدعي عليه ) اي على ما ادعاه ( دفع اليه ) اي الى المدعي ( نصفه )  
اي نصف ما ادعاه مشاعا غير مقسوم ( وترك باقيه ) اي ترك نصفه الباقي وهو  
نصيب العائب ( مع ذي البند بلاخذ ) كفيل منه ( اي من ذي البند ) ( ولو )

كان ذواليد ( واحدا ) دعواه ضد الامام عدا لما ظهر في صورة الاقرار او انشا  
 في صورة الجود لان له ضمير ليس بضمير من انا اب في استيفاء نصيبه وانما  
 للامامى التعرض ولا خصم كما انار اى شيئا في يد انيسار ولم يسم له يوم الاقرار  
 بالاحصم وقد ارتفع بحجوده بقضاء الفضى اذ الفضية مباركة معلومة فلا يجوز  
 بعده وبصر بحجوده قبل ذلك لاشتهاء الامر فلا يكون شائنا به ولا بد الجاهل به  
 صيحا ويد العيريد امانة فابعد الاول للمعطى اولى ( وقال ) ان لم يكن حاجته  
 فكذلك ( وان كان واحدا احدا ) اى اخيه اى منى ( النصف الاخر منه )  
 اى من ذى اليد ( ووضع عند امين ) حتى يقدم العائث لحوائشه بحجوده  
 فلا يطر في تركه ( وفي المنقول يؤخذ منه ) اى من ذى اليد ( اما ) اى اذا كانت  
 الدعوى في المنقول عقيل يؤخذ منه ويوضع عند عدل الى حضور صاحب  
 اية في الاصح لامكان كتمان المنقول بخلاف العقار لانه محظوظ بغيره ولذا  
 ملك الوصى بع المنقول على الكبير العائث دون معا ومعار ( وقيل ) ههنا  
 ( على الخلاف ) يعنى هذا الامام بترك نصفه الباقي مع ذى اليد ولا يتوكل نفسه بكمالي  
 وعدهما يؤخذ منه ويوضع على يد عدل وقبل يؤخذ الكفل مالا لانه في تجوذه  
 واجمعوا على انه لا يؤخذ لو مقر كما في البحر ( واذا حضر العائث دفع اليه )  
 اى الى العائث ( نصيبه دون اعادة اليه ) اى الحاجة الى اعادتها الى القصد  
 لان احد الورثة ينتصب حصما عن الميت فيثبت الملك لثمة ثم يكون اوم ويترقى  
 الميراث عنه وكذا يقوم الواحد مقامه فيما عليه دبا او عينا فيقوم مقام سائر  
 الورثة في ذلك كما في التبيين وفي البحر ولم يذكر فيه احتيافا وذكره في اية صولين  
 وصحح انه لا يحتاج وكذا ينتصب احدهم فيما عليه مطلقا ان كان دبا وان كان  
 في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل وان كان البعض  
 في يده نقد بقدره وطهر ما ياله الهداية والهداية انه لا بد من كونها كلها في يده  
 في دعوى الدين ايضا وصرح في الفتح بالعرف بين العائث والدين وهو الحق  
 وغيره سهوا انتهى ( ومن اوصى ثلث ماله فهو ) اى الثالث ( بقدر على كل مال له )  
 لانها تحت الميراث والميراث يجري في الكل وكذا هي ( ولو قال مالي او ماله  
 صدقة فهو ) يقع ( على مال الزكوة ) كالقصد ومال الصدقة واموال  
 التجارات مانع النصاب اولا وسواء كان عليه دين مستغرق لان المعسر جنس  
 ما يجب فيه الزكوة لا قدرها ولا شرط لها ههنا عدا وهو استعسان والقياس  
 استواءهما وهو قول زفر لان اسم المسال يتناول الكل وجه الاستعسان ان  
 ما اوجبه العبد لنفسه يعتبر بايجاب الله تعالى امواله اذ الشرع صرف الصدقة  
 الى المال البتدى فيه الزكوة لاني كل المال وكذا يصرفها العبد اليه

بخلاف الوصية لانها تعتبر بالميراث فتجوز في جميع الاموال ( وتدخل فيه )  
 اى في النذر ( ارض العشر عند ابي يوسف ) ليكون مصرفها مصارف الزكاة  
 ( خلافا لمحمد ) فانه قال لا تدخل ارض العشر لما فيها من معنى المونة وكذا  
 وجب العشر في ارض الصبي والمكاتب والاقواق وضم الامام اليه في النهاية  
 ولا تدخل المراجبة لتخصها للمونة ( فان لم يكن له ) اى لم يدا الشخص ( مال  
 غيره ) اى غير ما دخل تحت الايجاب ( امسك منه ) اى من ذلك المال قدر  
 ( قوته ) اى قوت نفسه وعياله لاحتياجه اليه ( فاذا اصاب ) بعد ذلك  
 ( مالا تصدق بمثل ما امسك ) ليكون مؤذيا ما واجبه ولم يقدر بشئ لاختلاف  
 احوال الناس وقيل المحترف بمسك قوته ليوم وصاحب الغلة اشهر وصاحب  
 الضياع سنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم الى المال قيد بالمال والمالك  
 من غير تعيين شئ للاحتراز عما اذا قال الف درهم من مالى صدقة وهو لا يملك  
 المائة لا يبرئه الا بقدر ما يملك وان لم يكن له شئ لا يجب عليه شئ كما في البحر  
 ( ومن اوصى اليه ولم يعلم ) الوصى بالايضاء ( فهو وصى ) حتى اوباع شيئا من  
 البركة بعد موت الموصى غير علم يجوز بيعه وهو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف  
 انه لا يصح بلا علمه ( بخلاف التوكيل ) اى لا يصح بدون علم الوكيل بذلك  
 واذا اوباع شيئا من متاع الموكل لا يجوز بيعه والفرق ان الوصية استخلاف  
 بعد انقطاع ولاية الموصى فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث واما الوكالة  
 فانها ولاية التصرف في ماله وليست باستخلاف لبقاء الولاية المنوب عنه فلا يصح  
 من ثبت له الولاية ( وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان كان ) ذلك الفرد  
 ( فاسقا ) اى لا يشترط الصحة التوكيل خبر عدل بل ثبت بخبر الواحد سواء كان  
 عدلا او فاسقا او عبدا او صغيرا مميزا وليس فيها الزام كسائر المعاملات  
 لان الوكيل ان شاء يستوفى ( لا ) يقبل ( في العزل منه ) والظاهر ان الضمير راجع  
 الى التوكيل لكن لا معنى له بل الاولى ان يترك قوله منه واكتفى في العزل اى لا يقبل  
 في عزل الوكيل تدبر ( الا خبر عدل ) اى لا يقبل خبر فاسقين وفيه اشعار بانه  
 لا يشترط لفظ الشهادة ( او مستورين ) وظاهر قوله انه لا يقبل خبر الفاسقين  
 وهو ضعيف والصحيح قبوله وثبوت هذه الاحكام لان تأثير خبر الفاسقين  
 اقوى من تأثير خبر العدل بدليل انه اوقفى بشهادة واحد عدل لم ينفذ  
 وبشهادة فاسقين نفذ كما في البحر وهذا عند الامام ( وعندهما هو ) اى العزل  
 ( كالاول ) اى التوكيل في انه يقبل في الاخبار بالعزل خبر فرد ولو كان فاسقا  
 كالاخيار بالتوكيل وعند الائمة الثلاثة شرط في العزل والنصب عدلان ( وكذا  
 الخلاف ) بين الامام وصاحبه ( باخبار المئدة بخيانة عبده ) يعنى او اخبر به فاسق

السيد بل عند هجتي خطأ فباع او اعطى لا يصير تحذرا للعداء عند وعند هجتي  
 بصير (والشفع بالبيع) يعني الشفع اذا سكنت بعد ما اخبر فاسق بالبيع لا يكون  
 تاركا للشفعة عنده وعند هجتي يكون (والكر) الدائع (بالترشح) يعني اذا اخبر  
 فاسق الكر البالغ بالنيكاح فسكت لا يصير راضية بالنيكاح عنده خلافا لهما  
 (وسلم لم يهاجر بالشرائع) متعلق باخبار مقدمي من اهل في دار الحرب فاحذر  
 بالشرائع فاسق لا يواحد عنده خلافا لهما لان كل واحد منهم من جنس  
 المعاملات فلا يتوقف على احد وصفي الشهادة وله ان فيها الزاما من وجه  
 دون وجه فيشترط احد شرطى الشهادة اما العدد او العدالة فلا يثبت بخبر المرأة  
 والعد والوصي وان وجد العدد او العدالة هذا مفيد بان يكون الخبر غير المحم  
 ورسوله فلا يشترط فيه العدالة او اخبر الشفع المشتري بنفسه وجب الطلب  
 اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان اسقا اتفاقا صدقه او كذبه كما ذكره  
 الاسجاني لكن في المصحح فليطالع (ولو باع القاضى او امينه صديقا  
 رجلا (للعراء) اى لاجل ديونهم (واحد المال) اى اخذ القاضى او امينه الثمن  
 (فضاع) عند القاضى او امينه (واسحق العبد) وزع من يد المشتري  
 (لا يضمن) القاضى ولا امينه الثمن للمشتري لان القاضى او امينه بمنزلة الخليفة  
 وكل واحد منهم لا يلزم الضمان كيلا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة  
 فيلزم تعطيل مصالح المسلمين وفي الجهر ان امين القاضى هو من يقول له القاضى  
 جعلتك امينا في بيع هذا العبد اما اذا قال بيع هذا العبد ولم يرد عليه اخذ القاضى  
 المشايخ والصحيح انه لا يلحقه عهدة (ويرجع المشتري على الغراء) لان البيع  
 وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعدر جعلها على العاقد كما تجعل العهدة  
 على الموكل عند تعدر جعلها على الوكيل بان كان صديقا او صديقا متحجورا عليه  
 (ولو باعه) اى العبد (الوصى لاجلهم) اى لاجل الغراء (بامر القاضى)  
 له بالبيع وقض ثمنه (ثم اسحق) العبد (اومات قل قبضه) اى قبض المشتري  
 من (الوصى وضاع المال) اى ثمن العبد (رجع المشتري) بالثمن (على  
 الوصى) لانه عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته  
 وكذا الوصى السدى نصه القاضى لانه نصه ليكون قائما مقام الميت (وهو)  
 اى الوصى يرجع (على الغراء) لانه عامل لهم ومن عمل عمل لاغيره ولحقه  
 بسبب ضمان يرجع به من يقع له العمل وفي الجهر والتقييد بامر القاضى اتفاق  
 ويعلم حكمه بغير امره بالاول ولهذا قال الامام الحصري وامر القاضى  
 وعدم امره سواء وفي التوبراخر القاضى الثالث للغراء ولم يهبطهم اياه  
 حتى هلك كان الهلاك من مال الغراء والثالثان للورثة (واوقال لك فاضل عدل

عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب فافعله وسعك فعله ( ولا يلام عليه عند الله تعالى لان طاعة اولي الامر واجبة وتصديقه طاعة له وقول مثل هذا القاضي حجة وقال محمد آخره وهو مذهب مالك والشافعي لا يقبل قوله حتى يعاين الحجة لان قول القاضي يحتمل الغلط والتدراك لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وفي عبون المذاهب وبه يفتي لفساد اكثر قضاة زماننا وفي البحر تفصيل فليراجع ( وكذا ) وسعك فعله ( في ) القاضي ( العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تفسيره ) اي لو قال قاض جاهل عادل يلزم ان نسئله عن سببه فاحسن تفسير قضاؤه على مقتضى الشرع بان قال مثلا استقصيت المقربة كما هو المعروف وحكمت عليه بالرجم يسع لك فعل ما امر به ( والا ) اي وان لم يحسن تفسيره ( فلا ) يسع لك فعل ما امر به لخطأه بسبب الجهل ( ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا ) سواء كان عالما او جاهلا لتهمة الخيانة بفساده ( مالم يعاين سبب الحكم ) اي يعاين سببا شرعا للحكم فيثبت بعمل بقوله لانتفاء التهمة ( واو قال قاض عزل لشخص اخذت منك الف او دفعتها الى فلان قضيت بها ) اي بتلك الالف ( عليك او قال قضيت بقطع يدك في حق فقال ) ذلك الشخص ( بل اخذتها ) اي تلك الالف ( او قطعت ) يدي ( ظلما ) متعلق باخذت وقعطت على التنازع ( واعترف ) ذلك الشخص ( بكون ذلك ) اي الاخذ او القطع ( حال ولايته ) اي ولاية القاضي ( صدق القاضي ولا يعين عليه ) لان المدعى اقر بكون الاخذ في حال قضاؤه وبكائه رضى بشهادة الظاهر هو ان القاضي لا يظلم في قضاؤه لكونه امينا قيمافوض اليه ويقبل قوله بلا يعين لانه اولزمه اليمين يصبر خصما وقضاء الخصم لا ينفذ فيعطل امور الناس وفي التفهستان وقيل وجوبا قول قاض عدل قضيت انابها العفار لزيد مثلا لفقد التهمة وهذا ظهر الرواية وعن محمد انه رجع الى انه لم يقبل وبه اخذ اكثر المشايخ كما مر آنفا واستفيد من قوله قضيت انابها العفار لزيد ان المقتضى او المقضى عليه معلومان والا لا يقبل للتهمة لان القضية في زماننا غير معتمد كما في اكثر الكتب وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شيء مما كافي الكرماني ( ولو قال ) ذلك الشخص للقاضي ( فعلته قبل ولايتك او بعد عزلك وادعى القاضي فعله في ) زمان ( ولايته فالقول له ) اي للقاضي ( ايضا هو الصحيح ) لانه متى اعترف انه كان قاضيا صححت اضافة الاخذ الى حالة القضاء لان حالة القضاء معهودة وهي منافية للضمنان فصار القاضي بالاضافة الى تلك الحالة منكرا للضمنان فكان القول له بالوقال طلقت واعنت واناجنون وجنونه كان معهودا وقوله هو الصحيح



استأثر عاقل السر لا تخفى آثارهم المذمومة ان القاضي قول ذلك بعد العمل كان  
 السؤال قول المذمومة لان هذا العمل حادث يضاف الى اقرب اوقاته ومن ادعى تأخره  
 سابقاً لا يصدق في الاتحاد لان الأصل متى وقعت التنازعة في الاستناد بينهم  
 الحال (والق طع او لا أحد ان كانت دعواه كدعوى القاضي ضمن) القاطع  
 او لا أحد (هنا) اي فيما دلى المدعى فقلته قبل ولايتك او بعد طريقتك (لا)  
 يضمن (في الاول) اي فيما اعترف للمدعى يكون ذلك حال ولايته اي اذا اقر  
 القاطع او لا أحد بما اقر به القاضي اذ يضمن لان قول القاضي حجة ودفعه صحيح  
 فيصار اقراره به كقوله ما يشاء ولو اقر واحد منهما في الفصل الثاني بما اقر به  
 القاضي يضمن لانه اقر بسبب التعمان وقول القاضي مقبول في دفعه الضمان  
 عن نفسه لافي ابطال سبب ضمان علي غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعليه  
 في قضائه بالتصادق وفي النور صحت شخص دعواه لانسان عند الشهود  
 وقال الصواب كانت الدهن نجسة وانكر المالك فالقول للصواب ولو قتل شخص  
 رجلاً وقال قتلته لردته اولفته لم يفل قوله

( كتاب الشهادات )

آخرها عن افضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود بشرائطها كسيرة ثاني  
 في اثناء المسائل حتى قال صاحب البحر ان شرائطها احدى وعشرون وشرائط  
 العمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها  
 سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد  
 وست وجوبها طلب ذي الحق او خوف فوت حقه فان من عنده شهادة لا يعلم  
 بها صاحب الحق وخاف فوت الحق يجب عليه ان يشهد عليه بلا طلب  
 انتهى هذا ليس بمسلم لانه لا يجب ان يشهد بدون الطلب مطلقاً بل يجب  
 عليه ان يعلم صاحب الحق بانه يشهد له فان دعاه وجب عليه والا فلا يجب  
 بل هو مقيد بان يكون ادعى عند القاضي ولم يجد شاهداً يتم به مدعاه وذلك  
 الشاهد حاضر يجب ان يشهد فهذا فيه طلب حكيم لان المدعى ما ادعى  
 عند الحاكم الا وهو يطلب من يشهد له بتحقيقه كما ذكره المقدسي وبحجته  
 كثيرة منها امثال الامر في قوله تعالى كونوا قوامين لله شهداء بالقسط وركبوا  
 استعمال لفظ الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي بما ثبت فيها  
 وفي المسوطة والقياس ياتي كون الشهادة حجة ملزمة لانها تحتل الصدق  
 والكذب والمحتمل لا يكون حجة الا ان هذا القياس ترك بالضرورة والاحتجاج  
 والشهادة في اللغة حيز قاطع وقد شهد كعلم وككرم وقد سكن هاؤه وشهده

كسبه شهردا حضر فهو شاهد وقوم شهود اى حضور وشهد له بكذا  
 شهادة اى ادى ماعنده فهو شاهد واجمع شهد وتامه فى البحر فليطالع  
 وفى التبيين هى اخبار عن مشاهدة وعيان لاعن تخمين وحسبان هذا فى اللغة  
 فلهذا قالوا انها مشتقة من الشهادة التى تنبى عن المعاينة وسمى الاداء شهادة  
 اطلاقا لاسم السب على المسب انتهى وهو خلاف الظاهر وانما هو معناها  
 الشرعى ايضا كما فى البحر وعن هذا قال (هى) اى الشهادة (اخبار)  
 شرعى (بحق) اى عمل او غيره (لغير) اى حصل لغير المخبر من كل الوجوه  
 كما هو المتبدر فيخرج منه الانكار فانه اخبار به نفسه فى يده وكذا دعوى الاصيل  
 فانه اخبار لنفسه فى يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار لغير من كل  
 الوجوه كما ظن كما فى القهستنى (على الغير) فخرج الاقرار اذ هو اخبار على  
 نفسه ودخل فيه الشهادة بالزنا والبيع وشبههما (عن مشاهدة لاعن ظن)  
 وانه الاشارة المصطفوية حيث قال اذ ارايت مثل الشمس فاشهد والافدع  
 وفى العناية وفى اصطلاح اهل الفقه عبارة عن اخبار صادق فى مجلس الحكم  
 بالصفة الشهادة فالأخبار كالجنس يشملها والاخبار الكاذبة وقوله صادق  
 يخرج الكاذبة وبعبارة يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات انتهى ويرد  
 عليه قول القائل فى مجلس القاضي اشهد برؤية كذا لبعض العرفيات والاولى  
 ان يراى لا يثبت حق كما فى الفتح (ومن تعين لتحملها) اى الشهادة بان لا يوجد  
 غيره نعم هو اهل للشهادة (لا يسهه ان يمنع منه) اى من التحمل اذا طلب  
 لان فى الامتناع من التحمل من نصيب الحقوق وان لم يتعين للتحمل بان يوجد غيره  
 فهو مخبر (يفترض اداؤها) اى اداء الشهادة (بعد التحمل اذا طلبت  
 الشهادة منه) اى من الشاهد اقوله تعالى ولا ياب الشهاداء اذا مادعوا  
 وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه وهذا وان كان نهيا  
 عن الالباء والكتمان لكن النهى عن الشئ يكون امرا بضده اذا كان له ضد  
 واحد لان الانتهاء لا يكون الا بالاشتغال به فكان اداء الشهادة فرضا قطعيا  
 كفرية الانتهاء عن الكتمان فصار كالامر به بل أكد ولهذا اسند الاثم  
 الى الآلة التى وقع بها الفعل وهو القلب لما عرفت ان اسناد الفعل الى محله  
 اقوى من الاسناد الى كلفه فقوله ابصرته يعنى أكد من قولهم ابصرته واسناده  
 الى اشرف الجوارح دليل على انه اعظم الجرائم بعد الكفر ثم اداء الشهادة  
 انما يجب اذا كان موضع الشاهد قريبا من موضع القضاء وان كان بعدا بحيث  
 لا يمكن ان يضى الى القاضي ويرجع بعده فى بوءة هذا الى منزله لا يأتى بتركها  
 ولو كان شخشا كبيرا لا يقدر على المشى يجوز له الركوب على مركب

المدعى والأعلا وفي البحر لو شهد سبعة الشاهد بغير أن المدعى قبض دينه  
 أو أن الزوج طلقها ثلاثا أو أن المشتري اعتق العبد أو أن الولي تولى من القاتل  
 لا يسمه أن يشهد بالدين والكسح والبيع والقل (الآن يقوم الحق بغيره)  
 بأن يكون في الصك سواء من يقوم به الحق فح لا يفترض لأن الحق لا يضمن  
 بامتاعه ولا بما فرض كفاية وفي الدرر ثم انه انما يتم اذا علم أن القاضى قبل  
 شهادته وتعين عليه الاداء وان علم أن القاضى لا يقبل شهادته او كانوا جماعة  
 قاضى خيره من تقبل شهادته فملت لا يتم وان ادى غيره ولم تقبل شهادته بانهم  
 من لم يؤد اذا كان من تقبل شهادته لأن امتناعه يؤدي الى أضغ الحق قال  
 شيخ الاسلام او آخر الشاهد الشهادة بعد الطلقت ملاهدر طاهر ثم ادى  
 لا تقبل التمكن التهمة (ومسترها) أى ستر الشهادة (في الحادود) (فضل)  
 من ادانها يعنى انه يخبر بين ان يظهرها لمخافته من ازاله العسناد او قلته وبين  
 ان يسترها وهو احسن لقوله عليه السلام للذى شهد سبعة لو سترته شريك لكان  
 حبرالك وفي الحديث من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة وقيد مخ  
 ان النبي عليه السلام لقى القربى بالمدية الحدة عند شهر وكفى به قدوة وكذلك  
 نقل عن الخطباء الراشدين واما قوله تعالى ومن يكتمها فاه آثم قلبه فذلك  
 في حقوق العباد وفي البحر مصيل دليل طالع (ويقول) الشاهد (في) شهادة  
 (السرقه) اشهد الله (احد) ماله ثلاثا بلزم ترك الواجب (لا سرق)  
 للتحريم من وجوب الحد وصيباع المال لان القطع والعيمان لا يجتمعان فاعتبر  
 في السرقه الستر مع الشهادة وحكى ان هارون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء  
 ومعه ابو يوسف قاضى رجل على آخر احد ماله من يته مارق بالاحد فسأل  
 اللههم فاقوا بقطع يده فقال ابو يوسف لا لاه لم يقر بالسرقه وانما اقر بالاخذ  
 فادعى المدعى انه سرق فاقروا قافتوا بالقطع وخالفهم ابو يوسف فقالوا له  
 لم قال لانه لما اقر اولا بالاخذ ثبت الصمان عليه وسقط القطع ولا يقبل اقراره  
 بعده عايسة قط الصمان عنه فتحبوا منه (وشرط لاربعة رجال) من الشهود  
 لدوله تعالى واللاتى باتن الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة  
 منكم ولقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء واضع أربعة نص في العمد والشر بوزة  
 كفى البحر واورد انكم لا تقولون بالمقهوم فمن اين لكم عدم حوازل الا دل فاحاب  
 الزيلعى انه بالاجماع واورد المعارضة بين هذه وبين قوله فاستشهدوا وشهيد بن الالة  
 واحاب في الفتح بانها مبيعة ولاك مائة والقديم للمانع وجه هذا الاشتراط انه  
 تعالى يحب الستر على عباده واورد بالعتاب لمن احب اشاعة الفاحشة على  
 المؤمن وفي اشتراط الاربع ووصف المذكورة بتحقيق معنى الستر (و) شرط

(القصاص ودية الخرد) وكذا الاسلام كافر ذكر ورد مسلم كما في التور  
 (رجلان) لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فلا تقبل شهادة  
 النساء لقول الزهري مضت السنة من ادن رسول الله عليه السلام والخليفتين  
 من بعده ان لا شهادة للنساء في الحسود والقصاص والشبهة البدائية لانها قائمة  
 مقام شهادتهم والحق ان الحدود والقصاص تندري بالشبهات (و) شرطت  
 (للولادة والبكارة وغيب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة) حرة مسلمة  
 لقوله عليه السلام شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى  
 بالام يراد به الجنس فينساؤل الاقل وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في  
 اشتراط الاربع وهو قول خطأ بناء على ان كل امرأتين مقام رجل واحد وعلى  
 مالك في اشتراط امرأتين وهو قول الثوري لانه لما سقط اعتبار الذكورة بقي العدد  
 معتبرا وفيه اشارة الى ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا  
 قال تعبدت النظر اما اذا شهد بالولادة فاجأتها فاتفق نظري عليها تقبل  
 شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط هذا اذا تأيد الشهادة بالاصل لانها لو قالت  
 هي بكر يا رجل القاضي في العنين سنة لان شهادتها تأيد بالاصل هو البكارة  
 ولو قالت هي ثيب لا تقبل لانها تجردت عن المؤيد وكذا في رد المبيع اذا اشتراها  
 بشرط الكارة فان قلن انها ثيب يحلف البايع اينضم نكوله الى قولهن والعيب  
 يثبت بقولهن فيحلف البايع كما في الهداية فان قلت لو ثبت العيب بقولهن  
 لا يحلف البايع بل ترد عليه الجارية فكيف يكون تحليف البايع نتيجة اثبت  
 العيب وثبت العيب انما هو مثبت للرد لا للتحليف قلت معناه العيب يثبت بقولهن  
 في حق سماع السد غوى وحق التحليف حتى انهن لو لم يقن انهما ثيب لئس  
 المشتري ولاية التمايف (وكذا) شرط شهادة امرأة واحدة (لاستهلال  
 المولود في حق الصاوة) عليه بالاجماع لانها من امور الدين (لا في) حق  
 (الارث) عند الامام لانه مما يطلع عليه الرجال (وعندهما في حق الارث ايضا)  
 اي كما قبل شهادتهما في حق الصاوة لانه صوت عند الولادة ولا يحضرها  
 الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة وبقواهما قال الشافعي  
 واحد وهو ارجح كما في الفتح (و) شرط (لغير ذلك) المذكور من الحدود  
 والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال (رجلان او رجل وامرأتان ما لا كان)  
 الحق (او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية) والرجعة  
 واستهلال صبي الارث والعناق والنسب وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء  
 مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاجل وشرط الخيار لان الاصل عدم  
 قبول شهادتهن انقصان العقل وقصور الولاية واختلال الضبط ولكن قلت

في الاموال ضرورة باعتبار كثرة وجودها وقلة حطرها ومنه تنصر عليها و  
 مال مالك واحمد في رواية وله ما روى ان عمرو بن دينار رضى الله تعالى عنه  
 اجازا شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة والاصل قول شهاده  
 لوجود ما تبني اهليه الشهادة وهي المشاهدة والصبط والاداء وما يعرف  
 لهم من دلة الضبط بزيادة السبيل انحصارهم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك  
 الا الشهادة واجهذا لا عمل فيما سري بالاسماء وهذه الخلق تشبه بالشهيد  
 وانما لا تنقل شهادة الاربع من عمر رجل كالاكثر حروجهن كالي الهداه وغيرها  
 وقال صاحب العاينة ولم يذكر الجواب عن قوله لانهما العمل وقصور الولاية  
 والجواب عن الاول انه لا نقصان في عقولهن فيما هو من ط النكاح وبيان ذلك  
 ان النفس الانسانية اربع مرات الاولى استعداد للعمل ويسمى العقيلي  
 السهولاني وهو حاصل لجميع افراد الانسان في مبدأ فطرتهم والامية ان تحصل  
 الدنبيات اسعمل الحواس في الحرييات فيتشأ لاكتساب الفكرات بالمعركة  
 ويسمى اهل بالملكة وهو مناط النكاح والاشارة ان تحصل الطريبات المفعول  
 عن متى شاء من غير افتقار الى اكتساب ويسمى العمل بالعمل والرائعة هو  
 ان يستحضرها ويلفت اليها مشاهدته ويسمى العمل المعداد وليس هو مناط  
 النكاح وانما هو العقل بالملكة وهو فيهم نقصان بمشاهدة حالهن في تحصيل  
 الدنبيات باستعمال الحواس في الحريات وبالنسبة ان حثت فانه اوكن في  
 ذلك نقصان لكان تكليفهم دون تكليف الرجال في الاركان وليس كذلك  
 وقوله عليه السلام هن ناقصات العمل المراد به العمل بالفعل واستدلوا لم يصلح  
 للولاية والخلافة والامارة وبهذا طهر الجواب عن اثاني ابصاره فامل اشبه (وشرط  
 لكل الحرية) فلا تنقل شهادة العبد (والاسلام) ولا تنقل شهادة الكافر على  
 المسلم وما في الفصح من ان الدمى اهل للشهادة في الجملة محمول فيما اذا شهد اسكاه على  
 شبه (والعدالة) وهي كون حسنات الرجل اكثر من سيئاته وهي الارشاد  
 بمابعته حراما في دينه وهذا ية اول الاجتناب من الكفار وترك الاصرار على  
 الصغار وعن ابى يوسف ان الفاسق اذا كان او حسم اذامروته ل شهادته والاول  
 اصح الا ان الفاضل لو قضى بشهادة الفاسق يصح عتيدها حلالا للشايعي ولما  
 ان العدالة شرط وحب العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق  
 اهل للقضاء والشهادة الا ان منع الخليفة من القضاء بشهادة الفاسق فيج لا يقد  
 القضاء بشهادة الفاسق (و) شرط (اي بالشهادة) اي اعطى اشهد في جميع  
 ما يقدم لورود عبارة النص كذلك وليكونه من العاطل ليس فكان الامتناع  
 من الكذب بهذا اللفظ اشدد (ولا يفسح) الشهادة (او قال اعلم او اتقن)

مكان اشهد بخلافه المطلق به الكتاب واعلم ان كل موضع لا يشترط فيه لفظ  
 الشهادة كطهارة الماء والموت وهلال رمضان لا يكون الواقع فيه من قبيل  
 الشهادة الشرعية بل من قبيل الاخبار ( ولا يسئل قاض عن شاهد ) كيف  
 هو ( لا طعن الخصم ) عند الامام عملاً بظاهر عدالة المسلم لقوله عليه السلام  
 المسلمون عدول بعضهم على بعض الامجدودا في قذف فان طعن الخصم  
 يسئل القاضي في السر ويرى في العلانية ( الا في حد وقود ) فانه يسئل القاضي  
 في السر ويرى في العلانية فيهما طعن الخصم اولا بالايجاب لانه يحتال  
 لاسقاطهما فيشترط الاستقصاء فيهما ( وعندهما يسئل في سائر الحقوق  
 سرا وعلنا ) وان لم يطعن الخصم لان بناء القضاء على الحجة وهي شهادة  
 العدل قبل هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان لان عصره  
 مشهود بالخبر لكونه قرناً ثانياً وعصرهما مستكوت عنه لكونه قرناً رابعاً  
 اذن شأ فيه الكذب لغیر احوال الناس ( وبه ) اي بقول الامامين ( يفتى  
 في زماننا ) لان الفساد في هذا العصر اكثر كما في اكثر المعنرات ومحل السؤال  
 على قولهما عند جهل القاضي بحالهما ولذا قال في البحر نقلاً عن الملقط  
 القاضي اذا عرف الشهود بجرح او عدالة لا يسئل عنهم ( ويجزى الاكتفاء  
 بالسر ) في زماننا تحريزاً عن الفتنة والتركيبة في السر ان يبعث القاضي اميناً  
 الى العدل العدل ويكتب اليه كتاباً فيه اسم الشاهد ونسبه ومحلته ومسجده  
 فيسئل عن جبرانه واصدقائه فاذا عرف فهم بالعدالة يكتب هو عدل فاذا عرف فهم  
 بالفسق يكتب الله اعلم اولا يكتب شيئاً احترازاً عن كشف السر واذا لم يعرفهم  
 بالعدالة او بالفسق يكتب هو مستور ويزده الى القاضي سرا كيلا يظهر فيجندع  
 والتركيبة في العلانية ان يجمع القاضي بين العدل والشاهد في مجلسه لتنتفي  
 شبهة تعديل غيره ( ويكتفي بالتركيبة ) ان يقال ( هو عدل في الاصح  
 لان من نشأ في دار الاسلام في زماننا كان الظاهر من حاله الحرية والاسلام ولهذا  
 لا يسئل القاضي عن حرية الشاهد واسلامه مالم يتردعه الخصم ) وقيل لا بد  
 من قوله عدل جاز الشهادة لان العبد او المحدث في قذف اذا تاب قد يكون  
 عدلاً مع انه لا تجوز شهادة كل واحد منهما ( ولا يصح تعديل الخصم بقوله  
 هو عدل لكن اخطأ ) في شهادته ( اونسى ) كيفية الوقعة هكذا قال الامام  
 يعني تعديل المدعى عليه الشهود لا يصح وعزاده على قول من يرى السؤال  
 عن الشهود واما على قوله فلا يأتي ذلك لانه لا يرى السؤال عن الشهود  
 ونظيره المراجعة فانه لا يراها ومع هذا فرع عليها على قول من يرى وعندهما  
 انه تجوز تركيته وهو قول الاثمة الثلاثة لكن عند محمد لا بد من ضم آخر اليه

لأنه لا يجوز تعديل الواحد عنده ووجه الظاهر أن في زعم المدعى وشهوده  
 أن المدعى عليه ظالم كاذب في الجحود وزكوة الكاذب القاضي لا تصح وإطلاق  
 الخصم ولم يقيد لكن قديم صاحب المح بما إذا كان لم يرجع إليه في التعديل لأنه  
 إذا كان ممن يرجع إليه في التعديل صح قوله كما صرح به في البرزخ فلي هذا  
 لو قيد كما قيد صاحب المح لما كان أولى (فإن قال) الخصم (هو عدل صدق)  
 أي عادل صادق (ثبت الحق) أي حق المدعى لأنه إقرار منه بالبرهان  
 بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يرد عليهم حيث لا يلزم شيء لأنهم مع كونهم  
 عدولا يجوز منهم التماس الخطأ فلا يلزم من كونه عدلا أن يكون كلامه  
 صوابا كما في الدرر لكن في البحر نقلا عن العسدر الشهيد أنه يكون مقرا بقوله  
 صدقوا فيما شهدوا به على وبقوله هم عدول فيما شهدوا به على (ويكنى  
 الواحد بتركيب السر والترجمة والرسالة إلى المولى) يعني يصلح الواحد  
 أن يكون من كمال الشاهد ومترجما عن الشاهد ورسولا من القاضي  
 إلى المولى عند الشك في أن التركيب من أمور الدين فلا يشترط فيها إلا العدالة  
 حتى تجوز تركيبة العبد والمرأة والأعمى والمحدود في الفقد والتب لان خبره  
 مقبول في الأمور الدينية (والاثنان أحوط) لأن قوة زيادة طمأنينة (وتثبت  
 محمد لا بد من الاثنين) وهم قول الأئمة الثلاثة لأن التركيب في معنى  
 الشهادة لأن ولاية القاضي تنبئ على ظهور العدالة فيشترط فيه العدد كما يشترط  
 العدالة وحمل الاختلاف في ما إذا مرض الخصم بتركيب الواحد فإن رضی فحاز  
 اجتماعا هذا في تركيبة السر أما في تركيبة العلانية يشترط جميع ما يشترط في الشهادة  
 من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجتماع لأن معنى الشهادة  
 فيها ما أظهر وإذا تخلص مجلس القاضي وعن هذا قال (ويشترط الحرية  
 في تركيبة العلانية دون السر) وكذا يشترط العدالة فيها على ما قاله الخصاص  
 ويشترط في تركيبة شهود الزنا أربعة ذكر وعند محمد كافي بالإجماع

### ( فصل )

لم يفرع من ذكر مراتب الشهادة شرع في بيان أنواع ما يجعله الشاهد وهو  
 نوعان الأول ما ثبت بنفسه بلا اشهاد والثاني ما لا يثبت بنفسه بل يحتاج إلى  
 الاشهاد فشرع في الأول وقال (يشهد بكل ما سمعه) من المسموعات (وأراه)  
 من البصرات (كالبيع والإقرار وحكم الحاكم) مثال ما كان من المسموعات كافي  
 الفراد لكن يمكن أن يكون مثالا لها كافي البحر (والنصب والنقل) مثال ما كان  
 من البصرات (وإن) وصليته (لم يشهد) من الأقوال مبنى للمعقول (غاية) أي على

عاذا من بين حجاب ثم يرفع يده على كل واحد منهم فيقول (عقود الشهادتين)  
 انه بايع وقرأناه هذا على السب فوحيث عايدنا شهادته به كعائنه وهذا اذا كان  
 اشيع بامته فظاهر وان كان باستعاضة فكذا لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال  
 وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حقيقي  
 وليس ببيع حقيقي كافي للتبيين لكن في ابرزية واوشع وبابيع جاز ولا بد  
 من بيان اثنين في الشهادة على الشراء لان الشراء بمن محمول لا يصح (لا)  
 يقول (اشهدني) فيما لا يشهد به لانه غير واقع فكيف يكون كذا وفي التبيين  
 ولو سمع من وراء الحجاب لا يشهد اريد به لا يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذا اشغقت  
 الشبهة اذا كان في الداخل وحده وعلم الشاهد انه ليس فيها غيره ثم جلس  
 على المسالك وليس له ملك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لانه يصل به  
 العلم وينبغي للقاضي اذا فسر له ان لا يقبله وقالوا اذا سمع صوت امرأة من وراء  
 الحجاب لا يجوز ان يشهد عليها الا اذا كان يرى شخصتها وقت الاقرار قال  
 الفقهاء ابو الالبان اذا قرأت امرأة من وراء حجاب وشهد عنده اثنان انها فلان  
 بنت فلان بن فلان لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا رأى  
 شخصتها حال ما قرأت فمح يجوز ان يشهد على اقرارها برؤية شخصتها لا برؤية  
 وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها ففالت انا لانه  
 بنت فلان بن فلان وقد وهبت لزوجه هري فان اليهود لا يحتاجون الى شهادة  
 عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشير  
 اليها فان ماتت فيثبت يحتاج اليهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان  
 من فلان كافي الدرر ثم شرع في النوع الثاني فقال (ولا يشهد على شهادة  
 غيره اذا سمع اداها) اي لا يشهد على شهادة شاهد من سمع الشهادة سواء  
 سمع مجلس القاضي او غيره لان هذه الشهادة غير ثابت الحكم بنفسه بل بالقاضي  
 فيستلزم التحميل مع انه لم يتحمله حيث لم يشهد عايد (او اشهاد الغير عليها)  
 اي لا يشهد على شهادة شاهد من سمع اشهادته على الشهادة (مالم يشهد هو)  
 اي شاهد الاصل (عايدها) اي على الشهادة توضيحه قال شاهد لشخص اشهد  
 مني ان فلانا اقر عندى بكذا فسمع آخر هذا القول لا يجوز للسامع ان يشهد  
 لان كلامه من الشهادة والاشهاد غير ثابت الحكم بنفسه بل بالنقل الى مجلس  
 القضاء وذا يستلزم التحميل والاثابة وهو لم يوجد لانه ما حمله بالشهادة وما حمل  
 غيره قبل ان سمع عند القاضي ان الشاهد يشهد بشهادة حل للسامع ان يشهد  
 (ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راوي بخطه مالم يذكر) اي لا يعمل للشاهد  
 اذ رأى خطبه ان يشهد الا ان يتذكر ولا للقاضي اذا وجد ديوانه مكتوبا



بشهادة شهود ولا يحفظ انهم يشهدوا بذلك او قضية قضت بها ان يحكم بها  
الشهادة ولان معنى تلك القضية والبرأوى اذا وجد مستويا بحديثه ان يحيط  
بغيره وهو معروف انه قرأ على فلان ونحوه ان يروى حتى يذكر الشهادة  
او القضية او الرواية قبل هذا عند الامام لان الشهادة والقضاء والرواية لا يحل  
الا عن علم ولا علم هنا لان الخط يشبه الخط (وعندهما يجوز) بكل من الشهادة  
والقضاء والرواية (ان كان الخط محفوظا في يده) وان لم يذكر الحادثة او قرع  
الامن جئت من الزيادة والنقصان فيكون الخلاف حيث ذكر في اذا كان محفوظا  
في يده فممنه لا يجوز سواء كان الخط محفوظا في يده اولا وعندهما يجوز ان كان  
محفوظا في يده والا فلا وقال بعضهم الخلاف مطابق فعند الامام لا يجوز  
مطلقا وعندهما يجوز مطلقا لان الظاهر انه خطبه والتمسك بالظاهر واجب  
لكن في البحر وغيره وجوز محمد في الكل وجوز ابو يوسف لارأوى والتمسك  
دون الشهادة فان شمس الأئمة الحلواني ينبغي ان يقتضي بقول محمد وجزم  
في البرازية بما يقتضي بقول محمد وفي المراج وما قاله ابو يوسف هو المول عليه  
وفي المنع وقولهما هو الصحيح فلي هذا ينبغي للمصنف التفصيل (ولا يشهد)  
احد (بما يمايه) بالاجماع لما رواه أيضا (الالب) بان فلانا بن فلان  
او اخوه (والوت) بان فلانا قدمات (والنكاح) بان فلانا تزوج فلانة (والدخول)  
بان فلانا تزوج فلانة ودخل بها (وولاية القاضي) بان فلانا قد تولى القضاء  
من جهة فلان الامام (واصل الوقف) بان فلانا وقف هذه القضية مثلا  
هذا اذا لم يستند الى الملك كاقرباء في آخر الوقف والقياس ان لا يجوز الشهادة  
بالتسامع في المسائل المذكورة ايضا ووجه الاستحسان ان هذه الامور تختص  
لما ينة الصحابة وهم خواص الناس وتعلق بها الاحكام فلولا تحمل الشهادة  
فيها بالتسامع اتمطلت احكامها بخلاف البيع ونحوه قوله اصل الوقف  
احتراز عن شرائطه لما في البرازية وفي الوقف انها تقبل بالتسامع على اصله  
لا على شرائطه وهو الصحيح وكل ما يتعلق بحجة الوقف وتوقف عليه فهو  
من اصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرائط وفي الفصول للمادة  
المختار ان لا تقبل الشهادة بالشبهة على شرائط الوقف وفي النسخ المختار  
ان نقل كايته في آخر الوقف وظاهر التقييد بما ذكر من الاشياء الستة يدل  
على عدم قبولها به في غير ما من الولاية والعق واخلتف في نقل الاختلاف  
في العلق فنقل السرخسي عدم قبولها فيه اجماعا ونقل الحلواني انه على  
الاختلاف المذلول في الولاية فمن ارى ابو يوسف الجواز فيهما ومن ذلك المهر  
وظاهر التقييد به لا تقبل فيه بل في البرازية والقائم بمرءة والجرادة ان فيه

روايتين والاصح الجواز ونجاسة في البحر فليطالع ( اذا اخبره بها ) اى قوله  
ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبره ( من يثق به من عدلين او عدل وعدلتين )  
لان اقل بصلاب يقيد نوع العلم الذى يقتضى عليه الحكم فى المعاملات قوله اذا  
اخبره يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط فى الكل واما الذى يشهد عند  
القاضى فلا بد له من اعظم او شرطت فى الغاية لفظ الشهادة على ما قالوا والاكتفاء  
باخبار رجلين او رجل وامرأتين قولهما اما على قول الامام فلا يجوز الشهادة  
ما لم يسمع ذلك من المصانة بحيث يقع فى قلبه صدق الخبر ( وفى الموت يكفى  
اعدل واحد ) كانت ( انى هو المختار ) كفى الفصح بغيره لان الناس بكرهون تلك  
الحالة فلا يحضره غالباً الا واحد عدل او واحدة عدلة وفى التبين انه لا بد من خبر  
عدلين فى الكل الا فى الموت وصحح فى الظاهرية ان الموت كغيره وانما يشترط العدالة فى  
الخبر فى غير المتواتر ما فى المتواتر فلا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة كفى الخلاصة  
وفى البحر وغيره وفى الموت مسألة عجيبة هي اذ لم يعان الموت الا واحد ولو شهد  
عند القاضى لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يشترط بذلك عدل مثله  
واذا سمع منه حله ان يشهد على موته فبشهادته هو مع ذلك الشاهد فبقضى  
بشهادتهما ( ويشهد من رأى جالساً بمجلس لقضاء ) حال كون المجلس ( يدخل  
عليه الخصوم انه قاض ) اى يحل ان يشهد الرأى على ان ذلك المجلس قاض  
وان لم يعان تقليد الاحام اياه لان ذلك علامة ظاهرة له ( و ) يشهد ( من رأى  
رجلاً وامراً يسكنان معاً ) فى بيت ( وبينهما انبساط الأزواج انها زوجته )  
اى حله ان يشهد بذلك وان لم يعان عقد انكاح وظاهره الاكتفاء بالرؤية  
لكن ذكر غيره انه لا بد من الاخبار بانها زوجته كفى التبيين ( و ) يشهد  
( من رأى شيئاً سوى الادعى فى يد متصرف ) حرف بوجهه واسمه ونسبه  
( فيه تصرف الملاك ) اى ذلك الشئ ( له ) اى المتصرف ( ان وقع  
فى قلبه ) اى قلب الرأى ( ذلك ) اى كرهه وان لم يعان اسباب الملاك لان اليد  
اقصى ما يستدل به على الملاك اذ هي مرجع الدلالة فى الاسباب كلها فيكتفى  
بها وفى البحر قوله ان وقع فى قلبه ذلك رواية عن ابى يوسف قالوا ويحتمل ان يكون  
هذا تفسير اصح لاطلاق محمد فى الرواية وفى الف قال الصدر الشهيد وبه تأخذ  
فهو قولهم جمعاً انتهى ومن ثمة قيده بوقوعه فى القلب فلورأى درة فى يد  
كأس او كتاب فى يد جاهل لا يشهد بالملك له بمجرد به كفى البرازية ( والادعى )  
اى اورأى شيئاً وهو ادعى ( ان علم رقه او كان صغيراً لا يعبر عن نفسه ) اى لا يكون  
غيراً ( فكذلك ) يعنى يحل للرأى فى يد متصرف فيه تصرف الملاك ان يشهد  
بالملاك ليدل لان الرقيق لا يكون فى يد نفسه وكذلك الصغير الذى لا يعبر عن

عن نفسه لا بد له من الموت عاينة حقيقة فصار كالتأنيح وإن كان كبيرا  
 أو صغيرا يبرهن نفسه ولم يعلم رقة لا محل للرائي أن يشهد بالملك الذي اليد لان  
 اليدين على نفسه حادق يد الغير عنهما فانهم دليل الملك وعن الامام انه يحل له  
 ان يشهد فيهما ايضا اعتبارا بالثبوت وانه يشهد بالملك الذي اليد بشرط  
 ان لا يخبره عدلان بأنه لغيره فلو اخبراه لم تجز له الشهادة بالملك له كافي الجلاء  
 وفي البحر ان القاضي اذا رأى عينا في يد رجل فانه يجوز له القضاء بالملك له  
 كافي البرازية وغيرها وبه ظهر ان قول الزبلي في تقرير ان الشاهد اذا فسر  
 للقاضي انه عن سماع او معاينة يد لم يقبله لان القاضي لا يجوز له ان يتكلم بسماع  
 نفسه ولو تواتر عنده ولا روية نفسه في يد انسان سهو وانتهى وفيه كلام لا يضر  
 الزبلي ان القاضي لا يقضي به قضاء محكما مبرما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه  
 بدليل انه صرح قبل هذا بانه يقضي به قضاء ترك بمعنى انه يترك في يد الذي اليد مادام  
 حصمه لا حجة له كما ذكره المقدسي تدبر (ولو فسر) الشاهد (للقاضي انه شهد بان سماع)  
 في موضع يجوز فيه ان يشهد بالسماع بان يقول اني اشهد على هذا بالاسماع  
 (او معاينة اليد) بان يقول اشهد به لان رأيت في يده (لا يقبلها) اي لا يقبل القاضي  
 شهادته الا في الوقف والموت فقبل لو فسر للقاضي انه اخبره من يثق به على  
 الاصح قال به فوب باشا وذكر في بعض الشروح ان الشهادة في الوقف تقبل  
 ان فسرها وفي النسب والنكاح ايضا وان فسرها في الاصح وفي الموت ان كان  
 مشهورا وان فسرهابنه سمعه وان لم يهين انتهى لكن اذا استدل الى من يوافق  
 كافي البحر وفي الراعي شهدا فيما يصح بالشهرة وقال لم نعين ولكن استشهد  
 عندنا نقل (ومن شهد انه حضر دفن زيد او صلى عليه قلت) شهادته  
 بالاتفاق (وهو) اي حضور دفن زيد او صلواته عليه (بيان) للموت حكما  
 حتى لو فسر للقاضي قل لانه لم يشهد الا بما علم فوجب قبولها

(باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل)

لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع شرع في بيان من تسمع منه  
 الشهادة ومن لا تسمع وقدم ذلك على هذا لانه محال الشهادة والمحال شروط  
 والشروط مقدمة على الشروط كما في العنابة لكن الشروط هي الشهادة  
 لا من تسمع منه الشهادة تأمل وفي البحر يقال قيلت القول حادثة على الصدق  
 كذا في المصباح والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي  
 ومن لا يجب لا من يصح قبولها ومن لا يصح لان من جله ما ذكره  
 من لا تقبل الميساق وهو اوفضي بشهادته فصح بخلاف العند والصبي

والزوجة والولد والاصل لكن في خزانة المفتين اذا قضى بشهادة  
الاعمى او المحدث في القذف اذ تاب او بشهادة احد الزوجين مع آخر لصاحب  
او بشهادة الوالد لولده او عسكه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى ابطاله  
انتهى فالمراد من عدم القبول عدم حله انتهى (لا تقبل شهادة الاعمى) عند  
الطرفين سواء كان فيم يسمع او لا لان الاداء يقتصر الى التميز بالاشارة بين المشهود له  
والشهود عليه ولا يميز الاعمى الا بالثقة وهي غير معتبرة لشبهها بنعمة اخرى  
وقال زفر وهو رواية عن الامام تقبل فيما يجري فيه التسماع لانه في السماع  
كالصبر وفي البحر واختاره في الخلاصة وعزاه الى النصاب جاز ما به من غير  
حكاية خلاف انتهى لكن لم يذكر في الخلاصة انه مختار وانما قال وفي النصاب  
وشهادة الاعمى لا يجوز الا في النسب والموت وما يجوز الشهادة فيه بالشهرة  
والتسماع فكان ينبغي ان يقول وجزم به في النصاب من غير ذكر خلاف كما ذكره  
المقدسى (خلافا لابن يوسف) والشافعى في الدين والعقار (فيما اذا تحملها  
بصيرا) واما قيدنا بالدين والعقار لان في المنقول لا تقبل شهادته اتفاقا لانه يحتاج  
الى الاشارة والدين يعرف ببيان الجنس والوصف والعقار بالتحديد وكذا  
في الحدود لا تقبل اتفاقا قيد بقوله ان تحملها بصيرا لانه ان تحملها اعمى لا تقبل  
اتفاقا كما في شرح المجمع وغيره لكن المراد اتفاق غير مالك والافنديه مقبولة  
قباسا على قبول روايته تدبر وفي الهداية ولو عمى بعد الاداء يمنع القضاء عند  
الطرفين لان قيام اهلية الشهادة شرط وقت القضاء لصيرورتها بحجة عنده  
وصار كما اذا خرس او جن او فسق بخلاف ما اذا ماتوا او غابوا لان الاهلية بالموت  
انتهت وبالفقيرة ما بطلت وعند ابن يوسف لا يمنع القضاء لانه لا اثر في نفس  
قضاء القاضي للعمى العارض للشاهد بعد ادائه شهادته فيكون الاداء عنده  
بحجة (ولا) تقبل (شهادة المملوك) سواء كان قنا او مدبرا او مكاتبا او ام واد  
او معتق البعض (والصبي) لان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية لهما (الا ان تحملها)  
اي الشهادة (حال الرق والصغر واديا بعد العتق والبلوغ) لانهما اهل التحمل  
لان التحمل بالمشاهدة والسماع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهما لابنائين  
ذلك وهما اهل عند الاداء وأشار الى ان الكافر اذا تحملها على مسلم ثم اسلم  
فاداءها تقبل وكذا الزوج اذا تحملها لامرأته فابانها ثم شهد لهما وفي الخلاصة  
ومنى ردت الشهادة لعلة ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لا تقبل الا في اربعة  
العند والكافر على المسلم والاعمى والصبي وفي النصاب اذا شهد المولى له بعد  
فردت ثم شهد بعد العتق لا تقبل والمراد من الصغر ان يكون صاحب تمييز  
لان مطلق الصغر ليس باهل لتحمل الشهادة فعلى هذا لو قال، والتمييز مكان

الصبر على الدوام والكرامات وفيما قاله بعض بابا من انه لا يجوز للقاضي  
ان يقتل شهاده المملوك وشكك به وان حكم لا يصح لانه غير مجتهد فيه كلام  
لان صاحب الكافي قال ورد شهاده المملوك والنسي خلافا لما ذكره همام في ان  
مجهوده بها تنع ( ولا ) تقبل ( شهاده المملوك في عتق ) اي لانه ( وان )  
وصله ( كتاب ) عتقه بالعهده تعالى ولا ياتوا اهلهم شهاده ابا وقوله تعالى  
الا ان الله يابى اسئله مفصل لان قوله تعالى المولى لهم الماسون كلام متدا  
ليس من حسن الاول اذ هو احوار ومافيه امر وانتهى فلا يمكن اثبات الشريكة  
بشهادتي المعنى فاداصر مفطعا عن الاول لا يصرف الا - - - كور الى  
مادله وفي الضر والاوجه انه مفصل وتامه في القبح فراجع ولا رد شهاده  
من تمام حده وفيه اشاره الى ان الشهادة قبل الحد تدل في المسروط لا يسهط  
شهادة العتاق مالم يصرف تمام الحد وعن الامام سقوطه نصرت الاكثرية  
انما سقوطها انصرفت واحد وعقد الائمة ثلاثة فقبل اذا تاب لعنه تعالى  
الا ان الله يابى اسئله من اعم كانت معه وقاب يصرف الى شئ ما تقدم  
ولان الموحدة لشهادته فسقة وقد اربع ما توجد لكن رد الشهادة لا حل  
اي حد لا يفسق ولهذا اوافاهم اربعة بعد ما حد على ابدى تقبل شهادته بعد  
الوجه في الصحيح لانه او اقامها وله لم يجد فكما لا رد شهادته كافي النسي وعلى  
هذا اوقد قوله ان لم يمسه على صدق فاته لكان اولي تدر ( الا ان حد  
كافرا ثم اسلم ) فقبل على الكافر وعلى اهل الاسلام ضرورة لان هذه الشهادة  
شهادة اخرى حدت بعد الاسلام ولم يلجها رد بسبب الحد بخلافه  
اذا حد ثم عتق حد لا قبل شهادته لانه لا شهادة له بعد اطلاق حال ردة  
وتوقف الرد على حدوثها فاذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حده  
( ولا ) تدل ( الشهادة لاصله وان ) وصله ( علا ) سواء كان الحد صحيحا  
او ماسدا ( وفرعه وان سئل ) اهله عاه السلام لا تقبل شهادة الوالد ابوالد  
ولا الوالد ابوالد ولا ان المانع بينهما على وجه الاتصال فلا يخ من تمكن التهمة  
واهدا قبل على اصله وفرعه الا اذا شهد الحد على ابنه لاني اسه فانها لا تقبل  
اطلق الله مع فضل الولد من وجه فلا تقبل شهادته ولد الملائع لاصوله او قبله  
او افرعه لاسوه من وجه وتدل شهادته الوالد من الرضاع له وشحور شهادته  
الرجل لام روحه واسم او لروح ابنه ولا مرأه ( وعنده ) اي ولا تقبل  
شهادة المولى لعنه سواء كان للمعدن او لم يكن لعنه عليه السلام لا تقبل  
شهادة المولى لعنه ولا به شهادة من عتق من وجه ( ومكاف ) كونه عتقا وقدر  
( ولا ) مفصل ( من احد الزوجين الاخر ) لعنه عليه السلام لا تقبل شهادته

امرأة تزوجها ولا الزوج لامرأة وقال الشافعي تجوز بلا فرق وفي الثانية  
 ان شهيد الرجل لامرأة يحق ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد لامرأة وهو  
 عدل ولم ير احداكم شهدته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها روى ابن شجاع  
 ان القاضي يفتد شهادته وبعدها ان الزوجية تمتنع منها وقت النضاء لا وقت  
 الاداء ولا وقت النجس كما في البحر وفي كلام الحاشية اشارة الى ان القاضي  
 لا يفتد شهادته في العدة لما في القصة طلقها ثلاثا وهي في العدة لا تجوز شهادته  
 لها ولا شهادتها له انتهى فعلى هذا اوقفه بقوله ولو في عدة من ثلاث لكان  
 اول تدير (ولا) نقبل شهادته (الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) لانه  
 مدع لنفسه فلو شهد بما ليس من شركته ما نقبل لانقضاء التهمة (ولا) نقبل  
 (شهادته المختل الذي يغل الردي) لارتكاب المعصية والمراد من المختل هو  
 الذي ينسبه بالنساء باختياره في الاقوال والافعال واما الذي في الكلامين وفي  
 اعضائه فكسر خلفه فهو مقبول الشهادة وفي البحر المختل بكسر الون وقمها  
 فان كان الاول فهو بمعنى المكسر في اعضائه المتلين في كلامه تشبها بالنساء  
 وان كان الثاني فهو الذي يعمل بدلا لواطه (ولا) شهادة (التابخة) في مصيبة  
 غيرها ولو بلا اجر (والغنية) لارتكابهما الحرام فانه عليه السلام نهى عن  
 الصوتين الا حزين التابخة والغنية قيدتا بمصيبة غيرها لانها لو ناحت في مصيبتها  
 تقبل وكذا المراد بالتغني بين الناس فمجرد التغني لم يسقط العدالة كما في انفسه ستاتي  
 (ولا) تقبل شهادة (العدو بسبب دية على من عاده) لان العداوة لاجل  
 الدنيا حرام فيظهر بالشهادة عليه عداوته اما اذا شهد لتفتت قيات لعدم  
 ظهور فسقة من عداوته فيحمل على تركها وفي القصة ان العداوة بسبب الدنيا  
 لا تمنع ما لم يسبق بسببها او يجلب بها منفعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وما في  
 الاوقات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية المتصورة فبحلها فانها اذا كان  
 عد لا تقبل شهادته وهو الصحيح وعليه الاعتماد وتعممه في البحر فليطالع (ومد من  
 الشرب على اللهو) سواء شرب الخمر او المسكر من المحرمات اذبالادمان والاعلان  
 بظهر فسقه هذا اذا شرب على اللهو اما اذا شرب للتداوى فلا يسقط العدالة  
 لكون الحرمة مختلفة فيها وفي اكثر المعصيات قالوا انما بشرط الادمان ليكون  
 ذلك ظاهرا منه عند الناس لان من اتهم بشرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته  
 وان كان كبيرا وانما يبطل اذا ظهر ذلك وخرج سكران فيسخر منه الصبيان  
 لان مثله لا يحترز عن الكذب فينبغي ان لا يكون المراد من الادمان الادمان في الشدة  
 بان يشرب ومن يتبته ان يشرب بعد ذلك اذا وجد كما في النهاية لانه لا يظهر  
 الشرب منه كما لا يخفى وقيل المراد من عدم الشرب على اللهو غير شارب الخمر

لأن شار بها مردود الشهادة وأوقفتة وإلحاجة لأبطال شهادته إلى الأديان  
 ولا إلى شربها على اللهو وقال الصدر الشهيدان المصنف بسطة الأدلة بشرب  
 الخمر من غير أديان ومحمد شرط الأديان لسقوطها وهو الصحيح وتقام التعديف  
 في البحر فليطالع (ومن يلبث بالطيور) أشد غفلة وإسراة على نوع اللهو  
 ولأنه غالب يضطر إلى العورات في السطوح وغيرها وهو فسق ماما إذا أسك الحام  
 للاستيف ولا يطيرها فلا تزل عدائته لأن مساكنها في البيوت مباح (أو) يلبث  
 (بأطبور) لكونه من المهر والمراد من المنصور كل امرئ يكون ملبثا بين  
 الساس احتز عمال لم يكن شاعرا صرحت القضاة بأنه لا يجمع قولها إلا أن  
 يتفاحش بأن يرفضون ما يدخل في حد الكافر (أو يعي الناس) لأنه يجمع  
 الناس على الكفرة كما في الهداية وطاهره أن العشاء كفرة وإن لم يكن للناس إل  
 لاسماع نفسه للوحشة وهو قول شيخ الإسلام ما قال: يوم النع والامام  
 السرحى إنما مع ما كان على سبيل اللهو ومنهم من حوزة لاسماع نفسه دفعا للوحشة  
 وهو الصحيح كما في أكثر المعينات ومنهم من حوزة في عرس أو وليمة ومنهم من  
 حوزة ليدفعه نظم العوا في وقصاحة اللسان ومنهم من كرهه مطلقا ومنهم  
 من المأخذ مطلقا (أو يلبث بالبرد) من غير شرط المقامرة أو تفويت الصلوة  
 (أو يقامر بالشرط أو تعرفته الصلوة بسببه) أي بسبب الشرط لا ظهور الفسق  
 بترك الصلوة وكذا بالمقامرة أما دونها لا يجمع العدالة لأن الاجتهاد فيه مساعا  
 لقول مالك وإسحاق في بابا حته وهو مروي عن أبي يوسف وإسحاق ابن الشحنة  
 إذا كان لاحضار الدهن واختار أبو زيد حله وفي انوار سنن أبو القاسم من  
 من يحضر إلى لاعة من غرائب البحر فقال إن بصرفاسة أو قدسوى بين الزبد  
 والشرط في الكثرة فقال أو يقامر بالزبد والشرط ليس كذلك والحاصل  
 أن العدالة إنما تسقط إذا وجد واحد من خمسة القمار وموت الصلوة بسببه  
 واكثر الملق عليه واللع به على الطريق أو يدكر عليه فسقا والافلا بخلاف  
 الزبد فإنه مسقط مطلقا كما في البحر وإنما لم تذكر الثلاثة الأخيرة لأنها معلومة  
 فلا تساهل في تركها (أو رتك ما يوجب الحد) أي باني نونا من الكفار الموحدين  
 المحدل لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده وفاديل قلة دياتة فلهذا يحتج على الشهادة  
 زورا كما في الكافي وفي الدرر هذا مخالف لما نقلناه عنه في شرب الخمر سرا لكن  
 الواقع بينهما أن المراد بارتكاب ما يحل به ليس ارتكاب ما من شأنه أن يحل به  
 بل ارتكاب ما يحل به بالفعل ولا يكون ذلك إلا بإظهاره وإطلاع الشهود عليه  
 وفي البحر الإفادة على المعاصي والحث عليها كفرة ولا تقبل شهادة مانع الأكهار  
 وقيد السر خسيء إذا رصد لذلك العمل والافتقار لعدم ثبوت الموت والظواهر

ولا تقبل شهادة الصكاكين لانهم يكتبون بخلاف الواقع والصحيح قبولها  
 اذا غلب عليهم الصلاح ولا تقبل شهادة الطفلي والزفان والمجازف في كلامه  
 والسخنة بخلاف ولا تقبل شهادة من يشتم اهله ومماليكه كثيرا الا احينا وكذا  
 الشاتم للحيوان ولا تقبل شهادة البخل والذي اخر الفرض بعد وجوبه ان كان له  
 وقت معين كالصلاة والصوم ولا تجوز شهادة تارك الجماعة الا تأويل ولا تارك  
 الصلاة وكذا تارك الجمعة بغير عذر ولا تقبل شهادة اهل السجون بعضهم  
 على بعض وذكر ابن وهبان لا تقبل شهادة الاشراف من اهل العراق لانهم  
 قوم يتعصبون وفي البحر فعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته انتهى فنبغي  
 ان لا تقبل في زماننا شهادة العلماء بعضهم على بعض لانهم متعصبون او بأكل  
 الربوا لانه من الكبر رأي يأخذ القدر الزائد والمراد بالاكل كل الاخذ وشرط  
 في المبسوط ان يكون مشهورا باكل الربوا لان البحار قلما يتخلصون عن الاسباب  
 المفسدة للعقد وكل ذلك ربوا فلا بد من الاشتهار كافي الدرر ( او يدخل الحجام  
 بلا زار ) لان كشف العورة حرام ومع ذلك بدل على عدم المبالة ( او يفعل  
 ما يستخف به كالبول والاكل على الطريق ) لانه تارك المروة وكذا كل من يأكل  
 خبز السوقي في السرق بين الناس والمراد بالبول على الطريق اذا كان بحيث  
 يراه الناس وكذا غيرها في المباحات القادرة في المروة كحبة الاراذل  
 والاستخفاف بالناس وافراط المزح والحرف الدنية من نحو الدباغة والحياكة  
 والحجامة بلا ضرورة كافي الفهست في لكن في البحر الصحيح القبول اذا كانوا  
 عدولا وعلة الخاسون والدالون ( او يظهر سب واحد من السلف ) وهم  
 الصحابة والعلماء المجتهدون رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لان هذه الانعزال  
 تدل على قصور عنه وحروته ومن لم يمتنع عنها لا يمتنع عن الكذب كافي الدرر  
 وزاد في القبح العلماء ولو قال او يظهر سب مسلم لكان اولى لان العدالة تسقط  
 بسب مسلم بان لم يكن من السلف كافي النهاية وغيرها قيد بالظهار لانه لو كتمه  
 تقل كافي الهداية ( وتقبل الشهادة لاختيه وعمه ) ولسائر الاقارب غير الولاد  
 ( ومحرمه رضا ومصاهرة ) كأم امرأته وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه  
 لان الاملاك وحنافهم ممتدة بينهم ولا بسوطة بعضهم في مال البعض فلا يتحقق  
 النهيمة ( و ) تقل ( شهادة اهل الاهواء ) مطلقا سواء كان على اهل السنة  
 او لا بعضهم على بعض او على الكفرة اذا لم يكن اعتقادهم مؤدبا الى الكفر  
 كافي الاختصة وهم اهل القبلة الذين معتقدتهم غير معتقد اهل السنة في بعض  
 الامور كالجبرية والقدرية والرافض والخوارج والمعتلة والمشيئة وكل منهم  
 اشئ عسرة فدية على ما هو المذكور في الكتب الكلامية وقال السافعي لا تقبل



شهادة كلها لا شهادة قدسية ولنا ان قدسية كماله من حيث الالهة دونه  
 يوفيه في هذا الهوى امتدنيهم فصار كل بشر بالاث او بالكلية  
 التسمية عامدا متنبها لذلك بخلاف افسق من حيث التعاطي (الاتحادية)  
 هم قوم من غلاة الروافض يمتنعون الشهادة اكل من حلف بينهم وقيل  
 روى الشهادة لشبهتهم واجبة فتكون الشهادة في شهادتهم ولا تغسل (و)  
 تغسل شهادة (الدمى على مثله) اي على ذمي آخر (وان) وصاية (احكامه)  
 كاليهود والنصارى اد الكفر ملة واحدة وقال ابن ابي ليسى لا تغسل ان تخالفوا  
 اعتقادا او في الفرر وتغسل من كافر على عبد كافر مولا مسلم او على حر كافر  
 موكله مسلم بلا عكس (و) تغسل شهادة الدمى (على المستامن) ان  
 الذي اعلى حاله لكونه من اهل دارنا ولهذا يغسل المسلم بالدمى  
 لا بالمستامن (دون عكس) اي لا تغسل شهادة المستامن على الدمى لقصور  
 ولايته عليه لكونه ادنى حاله منه (و) تغسل شهادة (المستامن على منه  
 ان كان من دار واحدة) حتى لو كان من اهل دارين كالروم والبركة لا تغسل لان  
 الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف المذتين ولهذا لا يجري التوارث بينهما وقال  
 الشافعي ومالك لا تغسل شهادة اهل ملة على اهل ملة اخرى (و) تغسل  
 شهادة (عدو ساب الدين) اي بامر ديني لانه لا يكذب ادبته كاهل الالهوة  
 هذا تصرح علماء علم ضمنا لانه يفهم من قوله ولا تغسل شهادة العدو بسبب الدنيا  
 (و) تغسل شهادة (من الم بصغيرة) اي ارتكب صغيرة بلا اصرار عليها  
 (ان اجنب السكر) اي كل فرد من افراد الكفار كافي اكثر الكذب لكن  
 في الفهستان نداء من خلاصة المختار اجتناب الاصرار على الكبار ولو ارتكب  
 كبيرة مرات قل شهادته واحتلفوا في الكبيرة والاصح انه ما كان شذوذا بين  
 المسلمين وبيده هلك حرمة الله والدين (وغلب صوابه على خطئه)  
 اي كثرت حسناته بالنسبة الى سببه تدعى اجتناب الكبار وفي الاختيار  
 ولا بد ان يكون صلاحه اكثر من فساده معتادا للصدق محتيا عن الكذب  
 صحيح المعاملة في الدنيار والد رهم مؤد بالامانة قيل الاله والاله بان قال عمر  
 رضي الله عنه لا تعرف نكم طائفة الرمل في مسلاته افطاروا الى حاله عند ذرهم  
 ودنيار اما الامام عصبية لا يمنع قول الشهادة لما في اعبار ذلك من سبب الشهادة  
 انتهى (و) تغسل شهادة (الاقلف) لاطلاق النصوص عن قيد الختان  
 لكونه سنة حذنا اطلاقا لهما في الكثرة لكن قيده في شيخان وغيره بان يترك  
 لعدو كالكبر او خوف الهلاك اما اذا تركه على وجه الاعراض عن السنة  
 او الاستخفاف بالدين فلا تنسب فالامام لم يقدر بوقت وغيره من وقت الولاية

الى عشر سنين وقيل الى اثنتا عشر ( و ) تقبل شهادة ( الخصى ) فان عمر  
رضي الله عنه قبل شهادة علقمة الخصى ولانه قطع منه عضو ظلم كالواقطع  
يده ظلم وكذا الاقطع اذا كان عدلا لم يروى ان النبي عليه السلام قطع يد رجل  
في سرقه ثم كان بعد ذلك يشهد فتقبل شهادته كافي المصح ( وولد الزنا ) لان فسق  
الابوين لا يوجب فسق الولد خلافا لما لك ( والخثي ) ان لم يكن مسكلا وان كان  
مسكلا يجعل امرأه في حق الشهادة احتياطا وينبغي ان لا تقبل في الحدود  
والفصاح كالنساء ( والعمال ) والمراد بهم عمال السلطان الذين يأخذون  
الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس بفسق فتقبل  
الا اذا كانوا اعوانا على الظلم فلا تقبل كما في البحر وقيل العامل اذا كان وجيها  
قو الناس ذامرا ولا يجازف في كلامه تقبل والحاصل انهم ان كانوا عدولا لا تقبل  
والافلا وقيل اراد بالعمال الذين يعملون ويواجهون انفسهم للعمل لان من الناس  
من رد شهادة اهل الصناعات الحسيسة فارد هذه المسئلة لاطهار مخلفتهم  
وفي البحر وذكر الصمد ان شهادة الرئيس لا تقبل وكذا الجاني والمراد بالرئيس  
رئيس القرية وهو المسمى في بلادنا شيخ البلد ومنه المعروف في المراكب والعرفاء  
في جميع الاصناف وضمان الجهات في بلادنا لانهم كلهم اعوان على الظلم  
كافي الفتح ( و ) تقبل شهادة ( المعتق ) بفتح التاء ( لمعتقه ) وعكسه لانه  
لا نهضة فيها وقد قبل شريح شهادة قنبر وهو جد سيئ لو به اعلى رضى الله عنه  
وكان عتيقه وفيه اشعار بان العتق لو كان فتها لم تقبل ولذا قال في الخلاصة  
واشهد العمد ان بعد العتق على الثمن كذا عند اختلاف البائع والمشتري لا تقبل  
لانهما يجبران لانفسهما نفعا بايثبات العتق لانه لو لا شهادتهما لتحققا وفسخ  
البيع المقضي لا بطلال العتق وفي المنح ولا بهارض ما في الخلاصة لو اشترى  
غلامين واعتقهما فشهدا لمولاهما على انه قد استوفى الثمن جازت شهادتهما  
لانهما لا يجبران بهما نفعا ولا بدفعان مغرما وشهادتهما بان البائع ارأ المشتري  
من الثمر كشهادتهما بالايفاء كما في الخاتبة ( والمعتبر حال الشاهد وقت  
الاداء ) وقت ( الحمل ) كما بيناه ( واوشهدا ) اي ابنا الميت ( ان اباهما  
اوصى الى زيد ) اي جعله وصيا ( وزيد يدعيه ) اي الايصاء قال المولى سعدى  
والمراد من قوله والوصى يدعى اي الوصى يرضى انتهى لكن الدعوى يستلزم  
الرضاء بطريق ذكر الملزوم واردة اللازم تدبر ( قبلت ) شهادتهما  
( وان انكر ) ذلك الوصى ( فلا ) اي لا تقبل شهادتهما لان القاضي لا يملك  
اجبار احد على قبول الوصية ( ولو شهدا ان اباهما الغائب وكله ) اي زيدا  
بقبض دينه او وكله بالخصومة ( لا تقبل وان ) وصلية ( ادعاء ) لان القاضي

لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب متى شهدا فشهادتهما تصير لهما اذ يمكن  
ان توأما مع الوكيل على اخذ المال فلا تنقل للزوجة بخلاف مسألة الوصية  
لان القاضي يملك نصيب الوصي عند الطلب والحاجة فشهادتهما اولى وهذا  
استحسان والقياس يمنع الجواز لانهما قصدا من يقوم باحيا حقوقيهما فلا تنقل  
للزوجة والطاهر ان الضمير في قوله وان ادعاء يرجع الى الوكالة اي وان ادعى  
الوكيل الوكالة فعلى هذا القول وان ادعاهما بالأيث لكان اظهر (واوشهد  
دايا ميت) اي اوشهد غريبان لهما على الميت دى (انه) اي الميت (اوصى  
الى زيد) اي جعله وصيا (وهو) اي زيد (بديعه) اي بالانصاف (قلب)  
شهادتهما كما اذا شهدا بين علي الميت لرحلين ثم شهدا المشهود لهما للشاهدين  
بين علي الميت تنقل شهادتهما عند الطرافين لان كل فرق يشهد بالدين في  
الخدمة ولا شر كذله في ذلك وثبتت الشركة في المفوض بعد القبض وقال  
ابو يوسف لا تنقل لان احد المرتبطين اذا وصى شريفا من الركة بدينه يشركه  
الغريق الاخر قصار كل شهادته انفسه كما في المح (وكذا لو شهد مديونا  
اي اوشهد مديونا ميت ان الميت اوصى الى زيد وهو يدعيه قلت شهادتهما  
استحسانا والقياس يمنع الجواز في الصورتين لان السدائين قصدا من يقوم  
حقهما والمديون قصدا البراءة بالدفع اليه فلا تنقل للزوجة (او) شهد من  
اوصى لهما بان الميت قد اوصى الى زيد وهو يدعيه (او) شهد (وصياء)  
بان الميت قد اوصى الى زيد وهو يدعيه (قلت) استحسانا والقياس يمنع  
الجواز في صورتين لانهما ارادا يصيب من يوصل حقهما في الاولى ونصبت  
من يعينها على ان تصرف في مال الميت في الثانية فالفق رجح اليهما فلا تنقل  
لابقال بان الميت اذا كان له وصيانا القاضي لا يحتاج الى نصيب آخر لانه يمكنه  
لاقرارهما بالحق عن اقليم بامور الميت بخلاف ما اذا كان الوصي حادا  
في جمع هذه الصور لان القاضي لا يملك اجزاء احد على قبول الوصاية  
كما مر آنفا ولا يد من كون الموت معروفا في الشكل اي طهرا الا في مشكلة الغريمين  
لميت عليهما دين فانهما تنقل وان لم يكن الموت معروفا وفي البحر واوشهد  
الوصي بعد العزل لميت ان خاصم لا تنقل ولا تنقل كالوشهد الوكيل بعد عزله  
للوكل ان خاصم لا تنقل ولا تنقل ثم قال ثقل عن البرازية واما شهادة الوصي  
بحق الميت على غيره بعد ما اخرج القاضي عن الوصاية قل المصنوعة  
او بعد ما لا تنقل وكذا اوشهد الوصي بحق الميت بعد ما ادرت الورثة لا تنقل  
ولو شهد الوصي لبعض الورثة على الميت اذا كان المشهود له صغيرا لا يجوز  
اتمافا وان بالاعا كذلك عنده وعندهما يجوز واوشهد لكبير على اجني نزل

في ظاهر الرواية واوشهد للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل واوشهد  
الوصيان على اقرار الميت بشئ معين لو ارث بالغ تقبل انتهى ( ولا تقبل  
 الشهادة ) حال كونها مشتملة ( على جرح مجرد ) اي جارية مجردة  
 اي لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه ولذا  
 يقال له الجرح المفرد ( وهو ) اي الجرح المجرد ( ما يفسق به ) شاهد المدعى  
 المعدل فان الحكم لم يحز قبل التعديل لاسيما اذا جرح وعنده الشافعي تسمع ويحكم  
 به وكذا نقل عن الخصاف ( من غير ايجاب حق للشرع ) كوجوب اخذ  
 ( اول العبد ) كوجوب المال فلو اوجبته تقبل ( نحو ) ان يشهدوا ( هو )  
 اي الشاهد ( فافسق او اكل ربوا او اذنه استأجرهم ) او شارب خمر في وقت  
 اوزان في وقت او على اقرارهم انهم شهدوا بنزور او ان المدعى مبطل في هذه  
 الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة وانما لم تقبل هذه  
 الشهادات بعد التعديل لان العبد بعد ما ثبت لا ترتفع الاثبات حق الشرع  
 او العبد وليس في شئ مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل  
 التعديل فانها كافية في الدفع ومن القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الرفع  
 وهو السبر في كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد ولذا قيدنا  
 بالمعدل وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع  
 او العبد كافي الدرر فعلى هذا لو قال ولا تقبل الشهادة بعد التعديل كافي الغرر  
 لكان اولي ( ونقبل ) الشهادة ( على اقرار المدعى بفسقهم ) اي بفسق  
 شهوده لانهم ما اظهروا الفاحشة بل حكوا عنه والافرار مما يدخل تحت الحكم  
 فهذه الشهادة ليست على جرح مجرد بخلاف الشهادة على اقرار الشهود مع  
 انه لا يدخل تحت الحكم لان فيه هتك السر وبه يثبت الفسق فلا تقبل ( و )  
 تقبل ( على انهم ) اي الشهود ( عييد ) او احدهم عند ( او ) انهم  
 ( محدودون في قذف او ) انهم ( شاربوا خمر ) الا ان ولم يقدم العهد  
 اذ لو كان متقادما لا تقبل كما مر وكذا تقبل على انهم سرقوا مني كذا اوزنوا  
 النوة بلا تقدم ما لم يزل الرمي في الخمر ولم يعض شهر في الباقي ( او ) انهم  
 ( قذفة ) افلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع وهو الرق في العبد  
 والحد في الباقي ( او ) انهم ( شركاء المدعى ) شركة مفوضة والمدعى  
 مال لوجود التهمة كما اذا شهد ولد المدعى او والده ( او انه ) اي المدعى  
 ( استأجرهم لها ) اي للشهادة ( بكذا واعطاهم ذلك ) اي الاجر ( بماعنده )  
 اي من الشئ الذي عنده فيكون ماموصولة وفي بعض النسخ من مالي عنده  
 اي من مالي الذي كان عنده لان المدعى عليه خصم في ذلك فثبت الجرح بناء

عليه ( أو ) اللهم على ( أي صلاتهم بكذا ) فمن لم ي ( ودفعه ) أي لم ي ( اليهم ) أي إلى الشهود ( على أن لا يشهدوا على ) بهذا الباطل ( فشهدوا ) فعليه أن يردوا المال على أنهم خصام في ذلك ( ومن شهد ولم يبرح ) أي لم يزل عن مجلس القضي ( حتى قال أو هت أو هت ) من شهد في ( منسوب على تزعم المناقض أي في بعض شهادتي ( قبل أن كان عدلا ) والمراد بالقبول قبول شهادته لا قبول قوله أو هت لما في الهداية فإن كان عدلا جازت شهادته ومعنى قوله أو هت أي أخطأت بمسببان ما كان يحق على ذكره أو زيادة كانت باطلة ووجهه أن الشاهد قد يثبت له لهابة لمجلس القضاة فإن كان العذر واضحا وقبل إذا تذكره في أو أن المجلس وهو عدل بخلاف ما إذا قام عن المجلس ثم عاد وقال أو هت لأنه يؤهم الزيادة من المدعى بتبليس وخيانة فوجب الاحتياط ولأن المجلس إذا اتحد مع الحق بائس الشهادته فصار كلام واحد ولا كذلك إذا اختلف المجلس وعلى هذا إذا وقع الخطأ في بعض الحدود أو في بعض النسب وهذا إذا كان موضع شبهة فاما إذا لم يكن فلا بأس بإعادة الكلام أصلا بل إن بدح لفظة الشهادة وما يجري مجرى ذلك وإن قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا وعن الشخدين أنه قبل قوله في غير المجلس إذا كان عدلا وأخطأ ما ذكرناه انتهى وفي الدرر إذا ذكر لفظا بعد ما شهد في شهادته فذكره يقبل إذا لم يكن فيه مناقضة وأطلق في الجامع الصغير والمحيط أنه إذا لم يبرح عن مكانه جاز ذلك إذا كان عدلا ولم يشترط عنده المناقضة وأنه شرط حسن ذكره إذا هتني

### ( باب الاختلاف في الشهادة )

تأخير الاختلاف في الشهادة عن اتفاقها بمائة ضبة الطابع لكون الاتفاق أصلا والاختلاف انما يعارض الجهل والكذب فأخروه وصحبا للنياس كافي النهاية ( شرط موافقة الشهادة الدعوى ) لأنها لو خافتها فقد كذبها والدعوى الكاذبة لا يعتبر وجودها والشرط توافقها في المعنى دون اللفظ حتى أو ادعى المدعى الغصب فشهدا باقرار المدعى عليه بذلك قبل كما في أكثر الكتب وما في الوقاية من أنه شرط من موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى مخالف لما في أكثر الكتب تدبر ثم فريضة فقال ( فلو ادعى دارا شراء أو رثا وشهدا ) أي الشاهدان ( بذلك فطلق رديت ) شهدا فهما لانهما شهدا بأكثر مما ادعى لأنه ادعى ملكا خادئا وهما شهدا بهذا ملكا قديم وهما مختلفان فإن الملك في المطلق ثبت من الأصل حتى يستحق زوائده ولا كذلك في الملك الحادئ ويرجع الباعث بموضعهم إلى بعض فيه فصارا غيرين

( وفي عكسه ) أى ادعى ملكا مطلقا وشهدا بملك سب كاشراء أو الارث  
( تقبل ) الشهادة لانهم شهدوا باقل مما ادعاه فلم يخالف شهادتهما الدعوى  
المطابقة بمعنى ( وبدأ شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى ) لان القضاء  
لا يجوز الاجبة وهى شهادة المثنى فالم اتفاقا فيما شهدا به لانت الحجة مطلقا  
والموافقة المطابقة للفظ والمعنى وهذا عند الامام وقالوا الاتفاق فى المعنى هو  
المعتبر لا غير والمراد بالاتفاق فى اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق  
الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد  
بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عنده  
لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة لاتفاق الشاهدين الاخيرين فيها  
معنى ثم فرعه فقال ( فلا تقبل ) الشهادة ( او شهد احدهما بالف او مائة  
او طلبة و ) شهد ( الآخر بالفين وبما شئت وبطلقتين او ثلاث ) عند الامام  
لعدم الاتفاق لفظا ولان الدلالة على الاقل بالتضمن غير معتبر الا ترى انه لو شهد  
احدهما بانه قال لى امرأته أنت حليمة وشهد الآخر انه قال أنت ربية لانت  
شئ وان اتفق المعنى كما لو ادعى غصبا او قتلا فشهد احدهما به والاخر  
بالاقرار به حيث لا تقبل وكذا فى كل قول جمع مع فعل لا يقبل كما لو ادعى عليه  
الفما فشهد احدهما انه دفع لهذا المدعى عليه الفما وشهد الآخر على اقرار  
المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكروا انه لا يجمع بين القول  
والفعل كما فى النخ ( وعندهما ) والائمة الثلاثة ( تقبل على الاقل ) أى على  
الالف او المائة او الطلبة عند دعوى الاكثر لانها على الاقل معنى من غير  
قدح ولو ادعى الاقل لانت شئ عندهم لان المدعى مكذب لشاهد الاكثر  
وفى النهاية ان كانت المخالفة بينهما فى اللفظ دون المعنى تقبل كالشهادة احدهما  
على الهبة والاخر على العطية لان اللفظ ليس بمقصود فى الشهادة بل المقصود  
ما صار اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة فى ذلك لا نصير المخالفة فيما سواها  
وكذا اذا شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج تقبل ذكره فى المحيط ولم يحك  
فيه خلافا وفى البحر تفصيل فليظالمع ( او شهد احدهما بالف والاخر بالف  
ومائة والمدعى يدعى الاكثر ) أى الف او مائة ( قبلت ) من شهادتهما ( على  
الالف اتفاقا ) لاتفاقهما على الالف لفظا ومعنا وقد انفردا بهما بالف او مائة  
بالعطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه فيد بدعوى  
الاكثر لانه لو ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الف او سبكت عن دعوى المائة  
الزائدة لا تقبل اظهر تكذيبه الشاهد فى الاكثر الا اذا ادعى التوفيق بان قال  
كان اصل حقى الف او مائة لكن ابرأت المائة عنهما واسبقت فقبلت للتوفيق

(وكذا مائة ومائة وعشرة) متى اوشهد احدهما بمائة والاخر بمائة  
وعشرة والمدعى يدعى الاكثر تغفل على مائة اغافا (و) كذا (طاعة  
وطلقه ووصف) اي شهد احدهما بطلقة والاخر بطلقة ونصف تغفل  
انما قال على طاعة ان ادعى الاكثر بخلاف العشرة وخمسة عشر حيث لا تغفل  
لانه من كك كالفين ادلس بينهما عطف وفي البحر شهد احدهما على  
خمس عشرة والاخر على عشرة وخمس والمدعى يدعى خمسة عشر ينبغي  
ان تغفل (واوشهدا بالالف او بقرض الف وقال احدهما) اي احد الشاهدين  
(قضى معها) اي من الالف (نكدا) اي بخمسائة مثلا (قلت) شهادتهما  
(على الالف) لانه فهما على وحب الالف (لا) تغفل (عن العضاء)  
لانه شهادة فرد (امام يشهد به) اي الا ان يشهد بمعه (آخر) وعرض  
يوسف انه يقضى بخمسائة لان شاهدا القضاء مضمون شهادته ان لادن  
الاجسمائة (وينبغي) اي يجب (ان علمه) اي علم قضاة بعضه (ان لا يشهد)  
بالالف كلها (حتى يقر المدعى به) اي بمعض كي لا يكون معناه على الظلم  
(واوشهدا بماله) اي تغفل شخص (زيدا يوم المحرم بمكة و) شهد (آخرا  
بقوله) اي تغفل ذلك الشخص (اباه) اي زيدا (فيه) اي في يوم البحر  
(مكيفة ردنا) بالاجماع لان الخديجما كاذبة يفتين ولا محال للترجيح لان القتل  
من باب الفعل والفعل الواحد لا يتكرر وكذا لو اختلفا في الزمان او الالة التي  
فعل بهما ردنا ايضا قد يكون المشهود به القتل لادهم اوشهدوا على اقرار  
القائل بذلك في وقتين او مكانين تغفل كافي للبحر (فان قضى باحدهما) اي باحد  
الشهادتين (اولا بطلت) الشهادة (الاخيرة) بالاجماع لال الاولى ترجحت على  
الاحرى باتصال العضاء بها فلا تدفع بالثانية (ولو شهدا بسرقة مرة واختلفا)  
اي الشاهد ان (في اولها) اي في اول الفترة اطلق اللون فشمع جمع الاولان  
وهو الصحيح اي قال احدهما حراء والاخر صغراء او قال احدهما سوداء  
والاخر بيضاء (قطع) اي علت شهادتهما وقطعت يد السارق عند الامام  
لانهما اختلفا فيما ليس في طلب الشهادة وادا لو شكنا في ذكر اللون تغفل  
شهادتهما مع ان التوفيق ممكن بين اللونين لان السرقة تكون في الليالي غالب  
وتكون التحمل فيها من بعيد فيتشابه عليهما اللونان او يجتمعان بان يكون  
السواد من جانب احدهما براه والبياض من جانب والاخر براه وفي المصالح  
ويرد عليه انه احتيال في ايجاب الحد والاصل خلاف ذلك ومما قيل في دفعه  
انه صيانة للحجة عن التعطل وانما يجب الحد ضرورة ضيف كالا يخفى ولو قيل  
ينبت المسال لا مكان التوفيق ويسقط الحد لمكان المشبهة لكان اودق الاصول

واقرب الى العقود ( وان اختلفا في الذكورة والانوثة ) اى قال احدهما سرق  
 ذكرا والاخر قال انثى ( لا ) يفتنع اتفاقا لعدم تطابق الشاهدين في المعنى  
 لاختلافهما في جنسيتين متباينتين ( وعندهما ) وهو قول الامة الثلاثة ( لا يقطع  
 فيهما ) اى فيما اختلفا في لونهما وفيما اختلفا في الذكورة والانوثة لان البقرة  
 البيضاء غير السوداء فكانا سرقين مختلفتين ولم يتم على واحد نصاب الشهادة  
 فصار كالاختلاف في الذكورة والانوثة قبل هذا الاختلاف فيما اذا ادعى سرقة  
 بقرة فقط من غير تقييد بوصف فاذا ادعى سرقة بقرة سوداء او بيضاء  
 فاختلفا الشاهدان لا تقبل اجماعا كما لا تقبل عند اختلافهما في المروى والهروى  
 في سرقة الثوب لان المدعى كذب احدهما ( وفي الغصب ) يعنى لو شهدا بغصب  
 بقرة واختلفا في لونها ( لا تقبل اتفاقا ) لان التحمل فيه بالنهار غالبا على قرب  
 منه فلا يشبه عليهما وفي التوير وفي العين تقبل ( ولو شهدوا واحد بالشراء  
 او الكتابة باللف ) متعلق بهما ( و ) شهد ( الاخر ) بالشراء او الكتابة ( باللف  
 ومائة ردت ) شهادتهما لان المقصود اثبات السبب وهو العقد فالباع باللف  
 غير الباع باللف ومائة فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم النصاب  
 على واحد منهما ولا فرق بين ان يكون المدعى هو البائع او المشتري وبين  
 ان يدعى اقل المائتين او اكثرهما كما سيجي وكذا لو اختلفا في مقدار بدل الكتابة  
 لا تقبل شهادتهما لمساقرناه ( وكذا العتق على مال والصلىح عن قود والرهن  
 والخلع ان ادعى العبد ) في الصورة الاولى ( والقاتل ) في الثانية ( والراهن )  
 في الثالثة ( والمرأة ) في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العقد  
 وهو مختلف فلا تقبل ( وان ادعى الاخر ) اى المولى في العتق على مال وولى  
 المقنول في الصلىح عن قود والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع بان يدعى مولى  
 العبد انى اعتقك على الف ومائة وقال العبد على الف او ادعى ولى القصاص  
 ضاخطك على الف ومائة وقال القاتل على الف وكذا الباقيان ( كان كدعوى  
 الدين ) فيما ذكر من الوجوه من انها تقبل على الف اذا ادعى الف ومائة بالاتفاق  
 واذا ادعى الفين لا تقبل عنده خلافا لهما وان ادعى اقل من المائتين تعتبر  
 الوجوه الثلاثة من التوفيق والتكذيب والشكوت عنهما لانه ثبت العفو  
 والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقى الدعوى في الدين وفي الرهن  
 اذا كان المدعى هو الراهن لا تقبل لعدم الدعوى لانه لما لم يكن له ان يسترد الرهن  
 قبل قضاء الدين كان دعواه غير مفيدة فكانت مكان لم تكن وان كان هو  
 المرتهن كان بمنزلة الدين يقضى باقل المائتين اجماعا وفي العناية والدرر كلام  
 فليطالع ( والاحارة كالبيع عند اول المدة ) يعنى اذا كانت الدعوى في الاجارة



(وكيفذا المدة قول استيفاء المدة ودليله واختلاف اشهاد راق لا نقل كالاتي  
وعشر الاختلاف في البيع للعاحدة الى اثبات العقد سواء ادعى المورج او المستأجر  
وطرفا كانت الدعوى باقل المسلمين او اكثرهما (وكالدين بعدها) اي بعد المدة  
انما اثبت ما تنفق عليه الشاهدان وهو الاقل اما اذا كان المدعى هو الاجر فانه  
لا حاجة حينئذ الى اثبات العقد واما ان كان المستأجر فلان ذلك منه اعتراف  
بمسال الاحارة فيجب عليه ما اعترف به من غير حاجة الى اتفاق الشاهدين  
او اختلافهما وهذا ان ادعى الاكثر وان اقل لا تقبل شهادته من شهده بالاكثر  
لان المدعى بكبره وفي بعض الشروح فان كان الدعوى من المستأجر فهو  
دعوى العقد بالايجاع وهو في معنى الاول لان الدعوى اذا كانت في العقد  
طيات الشهادة فوخذ المستأجر باعترافه كافي الغاية (وفي النكاح تقبل)  
الشهادة (باب) اذا اختلف الشاهدان في قدر المهر يان شهد احدهما بالنكاح  
بالالف والآخر بالالف ومائة عند الامام (استحسانا) لان المال في النكاح تابع  
ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل ولذا لا يبطل بثبوت ولا يفسد بفساده وكذا  
لا يختلف باختلافه اذا انفعا على الاصل وهو المالك والحل فسلم القضاء به  
في حق المهر مالا نفردا وقضى باقل المسلمين (ولا فرق فيه بين دعوى الاقل  
او الاكثر) وهو الصحيح وبين كون الدعوى من الزوج او الزوجة وهو الاصح  
لان المنظور اليه هو النكاح وهو لا يختلف باختلاف المهر لكونه غير مقصود  
فلزوم اكداد شاهد الاكثر عند دعوى الاقل لا يضر في ثبوت النكاح وقبل  
الاختلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية فان كان المدعى هو الزوج لا تقبل  
اجسادا (وقالا) وهو قول الأئمة الثلاثة (ردت) الشهادة (فيه) اي  
في النكاح (ايضا) اي كافي البيع ولا يقضي شيء لان المقصود من الجاسين  
اثبات النسب اذ النكاح مالف غير النكاح مالف ومائة وذكر في الامالي قول  
ابي يوسف مع قول الامام فالعمل بالاستحسان اول وفي اشئني وغيره ولو اختلف  
الشاهدان في الرمان والمكان في البيع والشراء والطلاق والعسق والوكالة  
والوصية والرهن والدين والقرض وابراء والكفلة والحالة والقذف نقل  
ولو اختلفا في الجزية ولعصب والعتل والنكاح لا نقل وفي البحر تفضيل فليراجع  
(ولا بد من الجر في شهادة الارث) يعني اذا ادعى الوارث شيئا في يد انسان  
انها ميراث ابيه وشهدا ان هذه كانت لايه لا يقضي له حتى يجر الميراث حقيقة  
(بان يقول الشاهدان وترك ميراثا للمدعى) او حكما كما اشار اليه بقوله  
(او مات وهذا ملكه او في يده) ونص في امان قال انه كان لايه لا تقبل  
شهادته لعدم الجر حقيقة وحكما هذا عند الطرفين (خلافا لابي يوسف)

فانه قال تقبل شهادته بلا جريان ملك المورث ملك الوارث ليكون الوراثة  
 خلافة ولهذا يرد بالعيب ويرد عليه به فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة  
 به لا وارث ولهما ان ملك الوارث يتجدد في الاعيان وان لم يتجدد في حق الدينون  
 ولهذا يجب الاستبراء على الوارث في الجارية الموروثة وبحل للوارث الغنى  
 ما كان صدقة على المورث الفقير والتجدد يحتاج الى النقل لئلا يكون استحباب  
 الحال مثبتا لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لتبوت  
 الانتقال حيثئذ ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان الايدى عند الموت  
 تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذا ظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان  
 يسوى اسبابه ويبين ما كان من الودائع والغصب فاذا الميتين فالظاهر من حاله  
 ان ما في يده ملكه فيجعل اليد عند موت دليل الملك كما في العنابة والدرر وقال  
 صاحب المنح ولا بد مع الجرم المذكور من بيان سبب الوراثة واذا شهدوا انه اخوه  
 فلا بد من بيان انه اخوه لايه وامه ولا حد هما ولا بد من قول الشاهد لا وارث له  
 غيره ولو قال لا وارث له بارض كذا تقبل عنده خلافا لهما وذكر اسم الميت ليس  
 بشرط حتى لو شهدوا انه جده ابوابيه ووارثه ولم يسم الميت تقبل بدون اسم  
 الميت ( فان قال ) الشاهد ( كان هذا الشيء لاب المدعى اعاره من ذى اليد  
 او اودعه اياه قبلت ) الشهادة ( بلا جرم ) لان يد المستعير والمودع والمستأجر  
 يد الميت فصار كانه شهد بان اياه مات والموت في يده ( وان شهدا ان هذا الشيء  
 كان في يد المدعى منذ كذا ) والحال انه ليس في يده عند الدعوى ( ردت )  
 شهادتهما وعند ابى يوسف انها تقبل لان اليد مقصودة كالمالك ( ولو شهدا  
 انه كان ملكه قبلت ) فكذا هذا وصار كما لو شهدا بالاخذ من المدعى والوجه  
 الظاهر وهو قول الطرفين ان الشهادة قامت بمجهول فان اليد متنوعة الى يد ملك  
 وامانة وضمان فلا يملك القضاء بالنك بخلاف الاخذ لانه معلوم وحكمه معلوم  
 وهو وجوب الرد وبخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وعز هذا قال وان شهدا  
 انه كان ملكه قبلت شهادتهما للمامر ( ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى  
 امر بالدفع اليه ) اى الى المدعى لان الجهة في المقره لا تمنع صحة الاقرار  
 ( وكذا ) بوثر بدفعه ( لو شهدا باقراره ) اى اقرار المدعى عليه ( بذلك )  
 اى بانه كان في يد المدعى لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به

( باب الشهادة على الشهادة )

لا يمتنع حسن تأخير شهادة نفروع عن الاعمال ( نقل ) الشهادة على الشهادة  
 استحسننا في جميع المتنوق كالا مال والوقف على الصحيح احبائه وصوننا عن اندراسه

والتعريف كافي في الخبر وفي قوله سائر... وبما ذكره عن أبي يوسف...  
لم يقل وتضمنها القياس وكذا يقال في الخبر (في خبر حسن) وفرد وان (وسلمه  
(تكررت) من بين أوامرات أي يجوز في ذلك ما ثبت ثم نعم كما يجوز في درجة وكان  
القياس أن لا يجوز لأن الشك في عدمه حادثة بلية والتمسك به في خبري فقهنا وجه  
الاحتياط أن الحاجة ماسة إليها إذا كان الأصل قد يعجز عن ادائها لوجه  
الحوادث فلو لم يجز لأدى إلى اتواء المخوف وإهمال الجوزات وإن كانت كثر  
وإن تعددت إلا أن فيها شبهة من حيث البداية أو من حيث أن فيها زيادة احتمال  
وقد أمكن الاستمرار عند شمس الشيعة فلا تغل في تقديره بالتمسك به كالمعتمد  
والقصاص وعند الأئمة الثلاثة تقبل أي لا يستلزم بها إضمار (وسلمه لمسا)  
أي أي هذه الشكادة (تعددت حضور الأصل) أي أصل الشك هذا على القضية  
لأدائها بالحد من الأنساب الثلاثة (يؤثر) أي بموجب الأصل كافي في البداية  
وتغيرها لكن في التمسك بها فلا تغل في الأصل إمامات لا تغل في شهادة فرد  
فيتم شرط عبوة الأصل (أو مرض) أي يكون مرضا مرضا لا يسقط به  
سواء كان من قبل القضية وفيه إشعار بأنها تغل إذا كان الأصل مخدرة وهي التي  
لا تخاطب الرجال ولو خرجت لعضية الحاجة أو الحسام كما في النسخة وكذا إذا حاس  
الأصل في سجن أو في إمام في سجن أو في إمام في سجن خلاف كافي السهم في رجل  
هذا أن ذكره لا بد ليس معصرا (أو سفر) شرعي في ظاهر الرواية وعليه  
أفتوى لأن جوازها عند الحاجة والتمسك عند غير الأصل واجبة بالاشهاد  
بإحقاق العجز بالمرء فلو كان الفرع تعبت أو حضر الأصل ثم لم يمكن الحكم أمكنه  
اليثوت في منزله لم تغل وعند أكثر المشايخ وهو قول الأئمة الثلاثة تغل وغيره  
أبوى كافي اسراجة والمصبرات قالوا الأولى أحسن والساني أرفع وإن شق  
أنه يجوز كعب ما كان ولو كان الأصل في المعصرا (و) شرط (أن يشهد  
س كل أصل إمام) لأن شهادة واحد على شهادة واحد ليس بشيء فلا ي  
إسبلك (لا) يشترط (أعارة فرعي الشاهد في) بل يكفي الفرعان للأصلين  
فإن شهدوا على شهادة أصل واحد ثم شهدوا على الشهادة التي  
على شهادة أصل آخر في حادثة واحدة أو تغل عندنا القول على  
رضي الله تعالى عنه لا يجوز على شهادة رجل الإسماء رجاله ذكره  
مصلحا من غير تعبد بالتعريف ولم يرو غيره خلافاً على جعل الإجماع مخالفاً  
لأشافي بل لا بد من تعبد أن يكون شهوده في الفرع أو شهادة كل في سجن  
فأما مقام الأصل وأبعد فمسا إذا كان الشاهد ذكر في أكثر من شهادتين على  
شهادة من الشهود وظاهره أن يكون ذلك شهادته فلا تغل في شهادة رجل

على الشهادة كإقراره في المأوى وليس كذلك بل هو شهود وما وقع  
 في الكثرة التي تكثر في شهادته عليه رجل واحد أو ثلث أو أربع  
 وقد لا يشترط أن يكون المسهود على شهادته رجلا لأن المرأة أيضا أن تشهد  
 على شهادتها رجلين أو رجلا واحد أو ثلث أو أربع (صفتها) أي الشهادة على  
 امرأة نفس الشهادة كما في التبيين وغيره (الصل) أي أصل كل من الفريقين عند  
 التحصيل بخلاف (الشهد) عند الحاجة أمر من التلا في طواشيد رجلا  
 وهذا رجل يسمى لم يجز له أن يشهد (على شهادتي) فلم يذكره لم يجز  
 خلافاً في برصف طاه معلوم كما في المحيط (أني أشهد بكذا) أي بأن فلان بن  
 فلان بن فلان أقر عندى له بأف درهم والجملة بدل من المجزوء قيد بقوله على  
 شهادتي لأنه أقر أشهد على بذلك لم يجز له الشهادة وقد عدلى لاه لوقا  
 بشهادتي لم يجز له كما في التبيين قيد بالشهادة على الشهادة لأن الشهادة بقضاء  
 القاضي صحيحة وإن لم يشهد بهما القاضي عليه وذكر في الخلاصة اختلافاً بين  
 الإمام وأبي يوسف فيما إذا شهداه في غير مجلس القضاء وأشار بعدم اشتراط  
 قوله إلى أن سكوت الفرع عند تحمله يكفي لكن لوقا لا قبل بذني أن لا يصبر  
 شاهداً كما في الفقيه ولا يذني أن يشهد الشاهد على شهادة من ليس به  
 عنده (ويقرن) الشاهد (الفرع عند الأداء أشهد) على صفة المتكلم  
 (أن فلانا أشهدني) ماض من الافعل (على شهادته بكذا) وقال لي أشهد  
 أمر من الثلاث (على شهادتي) أي بكذا لأنه لابد من شهادة الفرع وذكر  
 الفرع شهادة الأصل وذكر التحمل وأما لفظ أطول من هذا بأن يقول الأصل  
 أشهد بكذا أو أنا أشهدك على شهادتي أنا أشهد على شهادتي ويقول الفرع عند  
 القاضي وقت الأداء أشهد أن فلانا يشهد أن فلان على فلان كذا وأشهدني  
 على شهادته وأمرني بأن أشهد على شهادته أنا أشهد على شهادته أو أقصر منه  
 بأن يقول الأصل أشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة فلان  
 بكذا ذكره محمد في السمر الكبير وهو بخلاف الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والإمام  
 السرخسي وهو أسهل وأيسر لكن المص اختار الأوسط لما قالوا خير الأمور  
 أوسطها (ويصح تعديل الفرع أصله) وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح  
 كما في البحر لأن الفرع ناقل عبارة الأصل إلى مجلس القاضي فبالقول ينتهي  
 حكم النيابة فوضيحت فيصح تعديله والمراد أن الفروع معرووفون بالعدالة عند  
 القاضي تعدلوا الأصول وإن لم يعرفهم بها فلا بد من تعديلهم وتعديل أصرارهم  
 كافي المتبحر وفيه إيماء إلى أنه يجب أن يكون الأصل عدلاً فلو خرس أو فسق

او عني اوارقها قبل شهادة فرعه كما في الحريانة والى انه لو غاب كذا سنة واما علم  
 به وانه على عدالته فقلت شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كما في الذم  
 (رو) يصح تعديل (احد الشاهدين) الفرع من الذي هو عدل عند القاضي  
 الفرع (الآخر) الذي لم تعلم عدالته لانه من اهل التزكية وقيل لا تقبل لانه  
 انه يعدل ليصير مقبول الشهادة وهي منقذة لنفسه فيهم ولا يخفى انه مع  
 عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه اذا حضر وقد صح ذلك كما في القهستاني  
 (فان سكت) اي افرغ (عه) اي ص تعديل الاصل (جارا ونظرا) اي بطر  
 القاضي (في حاله) اي حال الاصل كما لو حضر الاصل نفسه ويسئل عن عدالة  
 الاصل غير الفرع لكون الاصل مسورا (وان ثبتت عدالته نقل) شهادة  
 فرعه (عبد ابي يوسف) وهو المختار لان الواجب على الفرع هو التمسك  
 لا التعديل اذ يخفى عليه عدالة (وقال محمد بن زيد) شهادة لانه لا شهادة  
 الا بالعدالة واذا لم يعرف افرغ عدالة الاصل لا يجوز مقوله فتد شهادة الفرع  
 على شهادته (وتبطل شهادة الفرع) قبل الحكم (بانكار الاصل الشهادة)  
 اي الاشهاد بان قالوا لم نشهد به على شهادتنا فأتوا أو غابوا ثم شهد الفروع  
 لم نعمل لان التحمل لم يثبت للعارض بين الطرفين وتقرر الاصل على شهادته  
 شرط اخذها بخلاف ما لو اشهد على شهادته ثم نهى عنها لم يصح نهيه  
 كما في انه يرفد بالانكار لانه لو سئل فسكت لم يطل الاسهاد وقبلنا به في الحكم  
 لانه لو ذكر بعد الحكم لم تبطل لما قال يعتوب بانساق حاشيته وحراده من بطلان  
 شهادة الفروع عدم قولها واما الحكم الواقع قبل الانكار فلا يبطل (وان شهدا  
 على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان العلانية) اي اقرت لئلا ينكحها  
 (وقالا) اي الفرعان (اخبرنا) اي الاصلان (انها امرأتها) اي العلامة  
 (وجاء المدعي بالمرأة) منكورة (لم يدريا) الفرعان (انها) اي هذه المرأة  
 (هي) اي العلانية (ام لا اول له) اي قال القاضي للمدعي قد ثبت لك بالحق على  
 فلانة بنت فلان العلانية وهذا لانها ساقلا كلام الاصول كما تحملا وقولها  
 لا تدري امي هذه ام لا يوجب حرجا في الشهادة لانهما لم يعرفاها فقد عرفها  
 الاصول الا انها غير تامة لكونها عامة اذ عددتهم لا يحصى والذا قال له (هات  
 شاهدين انها هي) لان التعريف بالسنة قد تحقق بشهادتهما والمدعي  
 يدعي ان تلك النسبة الحاضرة وهي منكورة فلا بد من اثبات انها امها (وكذا  
 في نقل الشهادة) وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه في معنى الشهادة على  
 الشهادة الا ان القاضي لكمال ديانته ووفور ولايته يتفرد بالقتل وانما صورها  
 في المرأة مع ان الحكم كذلك اذ لا عدم المعرفة في المرأة (فان قال) اي المتأهدين

( وفيها ) اي في الشهادة والنقل فلانة بنت فلان ( التيممة لا يجوز )  
قواهما لان مثل هذه النسبة غير تامة في التعريف لكونها عامة مع كونها  
في امرأة ( حتى ينسبها الى فخذها ) وهي القبيلة الخاصة بمعنى عند عدم  
ذكر الجدة وهذا لان التعريف لا يد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة  
كانسة الى بني تميم فقط لانهم قبائل كثيرون لا يحصى عددهم ويحصل بالنسبة  
الى الفخذ لانها خاصة ( والتعريف يتم بذكر الجدة ) او الفخذ ( او نسبة خاصة )  
ثم ينسبها بقوله ( والنسبة الى المصرا والمجعة الكثيرة عامة والى السكة  
الصغيرة خاصة ) وفي البحر والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر  
وفي الغائب لا يد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الطرفين  
ولا يد من ذكر الجدة خلافا لثاني فان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى الاب الاعلى  
كتميمي او بحاري والى الحرفسة لالاى القبيلة والجدة لا تكفي عند الامام وعندهما  
ان معروفنا بالصناعة تكفي وان نسبها الى زوجها تكفي والبقى الاعلام وتامه  
فيه فليطالع

( باب الرجوع عن الشهادة )

وجه المناسبة لما قبله وتأخيره عنه ظاهر لان الرجوع عن الشهادة يقضي سبق  
وجودها وهو امر مشروع مرغوب فيه ديانة لان فيه خلاصا عن عقاب  
الكبيرة وترجم بالباب تبعا للكثر مخالفا للهداية اذ ليس له ابواب متعددة وهو  
وان كان رفعا للشهادة لكنه داخل تحتها كدخول النواقض في الطهارة قبل  
ركنه قول الشاهد رجعت عما شهدت به او شهدت بزور فيما شهدت به  
او كذبت في شهادتي فلوانكرها لم يكن رجوعا وشرطه ان يكون عند القاضي  
وعن هذا قال ( لا يصح الرجوع عنها ) اي عن الشهادة ( الا عند قاض )  
سواء كان هو القاضي الاول او غيره لان الشهادة تختص بمجلسه فيختص  
الرجوع بماتخص به الشهادة وهو مجلس القاضي ( فلواندعى المشهود عليه  
رجوعهما ) اي رجوع الشاهدين ( عند غيره ) اي عند غير القاضي  
( لا يخلفان ) اي الشاهدان اذا اراد المشهود عليه الخليف ( ولا يقل برهانه )  
اي برهان المشهود عليه ( عليه ) اي على رجوعهما لانه ادعى رجوعا  
باطلا ( بخلاف ما لو ادعى ) المشهود عليه ( وقوعه ) اي وقوع الرجوع  
( عند قاض آخر ) غير الذي كان قضى بالحق ( وتضمنه ) عطف على  
قوله وقوعه اي تضمنين القاضي المال ( اياهما ) اي الشاهدين واقام بينة  
قل يثبت ويخلفان ان انكرا لان السب صحيح كما لو اقر عند القاضي انه رجع

اعلم ان هذا هو الحق وراى راجع الى ما قبله من ان  
كل من اخذ في الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
والله لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
هو جليل لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
( ول الحكم لا حكم ) اعلم ان هذا هو الحق وراى راجع الى ما قبله من ان  
عالمه من ان الله تعالى لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
عن بعض ما كان له من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
لم يحكم بالاصل لان الله تعالى لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
العقوبات ( وان ) رحمه ( بعد ) اذ هو الحكم ( لا يسمع ) ان الله تعالى  
حكمه لان الحكم الاول من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
شامل لما كان اشهد وراى راجع الى ما قبله من ان الله تعالى  
من كفى اكثر الى ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
بعد ان الله تعالى لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
في العبد له صبح راجع الى ما قبله من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
وجوهه من ان الله تعالى لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
من ان الله تعالى لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
المشهود به على المشهود عليه لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
صاحب البر وهو عر ضريح من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
الصالح على الشاهد اذ رجع من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
ان في نفسه من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
في خلاصه من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
جاء ثم رجع من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
صاحب الامر من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
مرجع عدل ( وصلى ) اي الشاهد ان الزاهد ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
اي ما شهد به لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
لله عذو وحود المشير وانما بعد ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
لا يسمع من الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
الدعي لان الحكم ما من عا راجع الى ما قبله من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
دعا كل او عسا ) لان الالف ياء من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى  
والزام الله يدركه من ان الله يدركه منى وجوهه من ان الله تعالى

وحسب المجموع وخاف أصحاب المتناوي في إطلاقهم وقد صرح في الخلاصة  
 وابن ابي شيبة وغيرهما بالامتناع بعد القضاء قبض المارعي المألولا قالوا وعليه  
 أنه قوي في الخلاصة أنه قول الاسام لا آخره وقولهم انتهى وظاهره ان  
 اشتراط التمس مرجوع عنه كافي البحر ودرق سبع الاسلام بين العين والدين  
 فقال ان كان المشهود به عبثا فلا شهود عليه ان يضمن الشاهد بعد الرجوع  
 وان لم يضمنها المدعي وان كان ديننا دلتس له ذلك حتى نقضه وفي البحر  
 تفصيل عدم انحصار تضمن الشاهد في رجوعه فراجع ( وان رجع احدهما  
 اي احدا الساهدين عن شهادته في دعوى حق بعد القضاء (ضمن) الرجوع  
 (نصا) ادبشامة كل منهما يقرم نصف الحجة فيبقاء احدهما على الشهادة  
 تبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف  
 وعن هذا قال ( وآءرة ) في باب الضمان ( لم يبق ) من المشهود وعند الأئمة  
 الثلاثة العبرة لمن رجع الا في رواية عنهم ( لا لرجوع ) هذا هو الاصل فان بقي  
 اثنان يبق كل الحق وان بقي واحد يبق النصف كما مر آفا ولذا فرع عليه المسائل  
 فقال ( فان ساء ثلاثة ) رجال بحق ( ورجع واحد ) عن شهادته ( لا يصح )  
 الرجوع شبهة البقاء نصيب السادة ( فان رجع آخر ) رجوع واحد من الثلاثة  
 فعلى عهد الى النساء ان له وان رجع تعقيبية ( ضمنا ) اي الرجوعان ( نصفا )  
 من المقسوس امة نصف نصيب السادة شهادة وهو واحد من ثلاثة فيبقى نصف  
 الحق وان قيل ينبغي ان يضمن الرجوع الثاني فقط لان ائتلاف اضيف اليه اجيب  
 بان ائتلاف يضاف الى المجموع لانه عند رجوع الارل لم يظهر ارده لمسمع وهو  
 بقا النساء من فلان اذن ذلك لم نفع برجوع آخر ظهر ارده ( وان شهد رجل  
 وامرأنا فرددت واحدة ) منهما ( ضمنت ) الرجعة ( رد ) بالاجماع  
 ثمة ثلاثة ارباع الحق يثبت رجلا وامرأة ( وان رجعتا ) اي المرأتان  
 ( ضمنا نصفا ) اية نصف الحق يبقاء الرجل ( وان شهد رجل وعشر  
 نسوة فرجع ثلث ) من ( لا يضمن ) على صيغة الجمع المؤنث الغالبة شيئا  
 من افعالها وهو رجل وامرأتان من العسر ( فان رجعت ) امرأة ( اخرى )  
 لم يرد رجوع الثمن من العسر ( ضمن ) النسوة ( التسع ربعا ) ابقاء ثلاثة  
 ارباع الحق ببقاء رجل وامرأة كما مر ( وان رجعت النسوة العسر ) دون الرجل  
 ( ضمن ) صيغة جمع مؤنث غالبة ( نصف ) بالاجماع ابقاء نصف الحق ببقاء  
 الرجل فيما ينبغي ان يقول ان رجعت في المحلين وكذا في قوله وضمن التسع  
 ينبغي ان يقول وضمن ثلثين يبرر في قوله لا والله تعالى قال في قصة يوسف  
 بغير التردد وثمة نسوة ووجهه بين في القاسم فليطامع ( وارجع الكل )



أي الرجل والنساء ( فعلى الرجل سدس ) أي سدس الحق ( وتلاهن )  
 أي على النساء ( خمسة أسداس ) عند الإمام لأن كل امرأة بين قاصب مقام  
 رجل واحد وعشر نسوة كخمس من الرجال كما لو شهد به ستة رجال ثم رجعوا  
 فإن الصمان عليهم يكون أسداساً فعلى الرجل عزم السدس هو خمسة اثنين  
 من العشر وعليهن عزم خمسة أسداس ( وعندهما عليه ) أي على الرجل  
 نصف ( وعليهن ) أي على النساء ( نصف ) لأن العشر من النساء يقسم  
 مقام رجل واحد فيكون نصف الصمان كما أن الرجل الواحد يكون نصف الصمان  
 ولهذا لا يلزم شاهدان إلا بالصمان رجل فيكون العزم على المناصفة وفي إثبات  
 بقلا عن المحط أو رجوع لرجل ونساء نسوة منهن فعلى الرجل نصف  
 الحق ولا شيء على النسوة لأنه وإن كثرت بعض مقام رجل  
 واحد وقد بقي من النساء من ثبت بشهادتهن نصف الحق فيجعل  
 الراجعات كانهن لم يشهدن ثم قال وهذا سهو أو بل يجب أن يكون النصف  
 أحاساء به وعندهم الإضافات ذكر الاستحسان أو رجوع واحد وأمره أن نصف  
 به تمام الثلاث ولو كان كما قال لم يجب عليها شيء انتهى لكن ذكر الاستحسان في  
 هذه المسئلة احتلاماً لأنه قال لو شهد رجل وثلاث نسوة فقصى به ثم رجع رجل  
 وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة شيئاً في قولهما وفي قياس قول  
 الإمام نصف المال ثلاثاً شهادة على الرجل وثلاثة على المرأة انتهى فعلى هذا  
 طهر أن صاحب المحط اخترق قولهما ولا سهو تدر ( وإن شهد رجلاً وامرأة  
 ورجعوا فالعزم على الرجلين خاصة ) لأن الواحدة ليست بشهادة بل هي بعض  
 شاهد فلا يضمن البتة الحكم ( ولا يضمن راجع شهد بكاح مهر مسمى عليها )  
 أي على المرأة ( أو عله ) أي على الزوج الأصل أن المسمو به أن لم يكن  
 مالاً كان قصاصاً أو كلاً أو نحوه الم يضمن الشهود عبداً خلافاً للشافعي  
 وإن كان مالاً فإن كان الاتفاق به وضمن به أدله فلا ضمان على الشاهد لأن الاتفاق  
 بمعرض كلاً بالاتفاق وإن كان بمعرض لأحد ففقد لمعرض لأحد بل ربما  
 وراءه وإن كان الاتفاق بالمعرض أصلاً وجب ضمان الكل إذا تقرر هذا  
 فقول ادعى رجل على امرأة بكاحاً وهي حادثة وانما على ذلك بدنة فقصى  
 بالكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئاً سواء كان المسمى بمقدار مهر  
 مثلها أو أكثر أو أقل لاسيما وإن اتفقا الصع عليها بمعرض لا يضمنه لكن الصع  
 لا يتقوم على التلف واعايتقوم على التملك ضرورة التملك فان ضمان الاتفاق  
 يدر بالمل والأمانة بين الصع والمال وأما بعد دحوله في ملك الزوج فقد سار  
 مقوماً بطهاراً لخطره كما في الدرر ( إلا ما زاد على مهر المثل ) يعني أن كان

مهر مثل المسمى او اكثر اياهما شيئا لانهما اوجبا المهر عليه به عرض بعده  
 او زيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في تلك الزوج مقوم وقدينا  
 ان الاتفاق بعوض بعده لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلها اقل من المسمى  
 ضمنا الزيادة للزوج لانهما اتفقا قدر الزيادة بالاعوض وكذا لو شهدا عليها  
 بقض المهر او بعرضه ثم رجعا بعد القضاء ضمنا لها ( ولا ) يضمن ( من شهد  
 بطلاق بعد الدخول ) لان المهر تأكد بالدخول فلا تلاف ( ويضمن )  
 في الطلاق ( قبل الدخول نصف المهر ) ان كان مسمى او المتعة ان لم يكن  
 مسمى لانهما اكدا ضمنا على شرف السقوط الا ترى انها اوطعت ان  
 الزوج اواردت سقط المهر ولان الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب  
 سقوط جميع المهر ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة وكان واجبا  
 بشهادتهما كما في الهداية والتعليل الاول للتمهين والثاني للتأخيرين وفي البحر  
 تفصيل فليراجع وفي التور ولو شهدا انه طلقها ثلثا وآخران انه طلقها واحدة  
 قبل الدخول ثم رجعا فضاء نصف المهر على شهود الثلاثة لا غير ولو كان  
 ذلك بعد وطئ او خلوة فلا ضمان على احد ( وفي البيع ) يضمن ( مانقص  
 عن قيمة المبيع ) وفي المنح ولو شهدا على البايع به بمثل القيمة او اكثر فلا ضمان  
 لانه اطلاق بعوض وان شهدا باقل من قيمته ضمنا بالنقصان لانه بغير عوض  
 ولو شهدا على المشتري فلا ضمان ولو شهدا بشرائه بمثل القيمة او اقل وان كان  
 ما كثر ضمنا ما زاد عليها كذا صرحوا فعلى هذا اوقال ولا في البيع الا مانقص  
 من قيمة المبيع ان ادعى المشتري ولا في البيع الا ما زاد على القيمة من الثمن ان ادعى  
 البايع كما في الفرر لكان اظهر واولى تدبر وفي التور ولو شهدا على البايع بالبيع  
 بالغين الى سنة وقيمة الف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شاء اخذ المشتري  
 الى سنة وايلما اختار برى الآخر ( وفي العتق ) يضمن ( القيمة ) يعني  
 اذا شهدا على عتق عبد ثم رجعا ضمنا قيمة العبد مطلقا اي سواء كانا مؤسرين  
 او مؤسرين لان تلافيهما مالية العبد عليه من غير عوض ولا يتحول الولاء  
 اليهما بالضمان لان العتق لا يحتمل الفسخ فلا يتحول بالضرورة اذا الولاء لمن اعتق  
 اطلق العتق فانصرف الى العتق بلا مال فلو شهدا انه اعتق عبده على خمسمائة  
 وقيمه الف فقضى ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهدين الالف ورجعا على العبد  
 بخمسمائة وولاء العبد المولى كما في البحر وفي التور وفي التدبير ضمنا مانقصه  
 وفي الكتابة يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه اليهما وما في الفسخ  
 من ان الولاء للذين شهدوا عليه بالكتابة فهو والصواب الذي كابد كما في البحر  
 وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمة الامية فان مات المولى عتقت وضمن

الشاهد ان فيها الزيادة ( وفي القضاة ) يضمن ( الذي فيه ) يعني  
 اذا شهد ان زيداً قتل بكر أخاه من زیدم رجعت اليه عند مال القضاة  
 لان القتل وجد باختيار الولي لانه ليس بمضطر فيه لافتدائه على العدو  
 ايضا ولم يكونا سببا بالقتل فلهذا البينة وقعت الشهادة وهي مائة عن  
 القود لا عين الدية لان المال يثبت مع الشهادة بخلاف المكرة لانه مائة عن  
 فيكون سببا يضاف اليه القتل فيقتضى وعنه الساقى فتضمن اوجود القتل  
 تسببا كالمكرة ( ويضمن الفرع ان يرجع ) اي يضمن شهود الفرع بالرجوع  
 عن شهادتهم لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم وكان التالف مضافا  
 اليهم ( لا الاصل ان قال الاصل ما اشهد به ) اي الفرع ( على شهادتي )  
 اي لا يضمن شهود الاصل بعد الحكم بقولهم لم يشهد الفروع على شهادتي  
 بالاجماع لان الحكم لم يضمن اليهم بل الى الفرع ولا ينطل القطر بعد الحكم  
 لانهما رض بين الخبرين فصار كرجوع الشاهد ( واوقال ) الاصل ( اشهد به )  
 اي الفرع ( وغاطت ضمن عند محمد ) لان الفروع تقاوا شهادة الاصل  
 فكان الاصل حصر وشهد عند مجلس القاضي ثم يرجع ( لا ) يضمن ( عندهما )  
 لان الحكم لم يقع بشهادة الاصل بل بشهادة الفرع وقوله غاطت اتفاق  
 اذ اوقال رجعت عنهم فلا ضمان ايضا عندهما ( وان رجع الاصل والفرع )  
 جميعا بعد الحكم ( ضمن الفرع فقط ) عند الشك في لان التالف يحصل بعد  
 القضاء والقضاء بشهادة الفرع فيضاف التالف اليه بعد رجوعه والضمان على  
 التالف ( وعند محمد يضمن المشهود عليه اي الفريقين ) من الاصل والفرع  
 ( شيء ) اي ان المشهود عليه مخير بين تضمين الفرع والاصل عنده لان القضاء  
 وقع بشهادة الفرع من وجه وبشهادة الاصل من وجه فيخير بينهما والجهة من  
 متعارفان ولا يجمع بينهما في التضمن ( وقول الفرع كذب ) قبل ماض ( اصلي  
 او غلط ليس بشيء ) يعني بعد الحكم بشهادتهم لان ما مضى من القضاء  
 لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما جاءوا عن شهادة تهم الماشهدوا  
 على غيرهم بالرجوع ( وان رجع المزي عن الزكاة ) اي ضمن  
 المزي بالرجوع عن زكاة الشاهد بعد ان زكاه عند الامام لان قول  
 الشهادة عند القاضي بالزكاة يكون عليه امانة معنى فيضاف الحكم الى جواز  
 الالة ( خلافا لهما ) فان عندهما لا ضمان على المزيين لانهم انما على  
 الشهود فصاروا كشهود الاحصان والخلاف فيما اذا قالوا تعدينا او علمنا  
 الشهود صيد ومع ذلك زكيتهم اما اذا قال المزي اخطأت فيها فلا ضمان  
 اجماعا كافي الجرح وغيره فولي هذا اوقيد مع علمه بكونهم صيدا لكان اول

وقبل الخلاف فيما اذا اخبر الزككون بالحرية بان قالوا انهم احرار انما اذا قالوا هم عبدون فبانوا عبيدا لا يضمنون اجماعا لان العبد قديكون عدلا ( ولا يضمن شاهد الاحسان برجوعه ) لانه شرط محض فلا يضمن في الحكم اليه ( ولو رجع شاهد اليقين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليقين خاصة ) يعني اذا شهدوا انه علق عنق عبده بشرط وشهد الاخران ان الشرط الذي ملق به العتق وجد فيكم الحاكم به ثم رجع جميعهم يضمن شهود اليقين قيمة العبد لانهم اثبتوا العتق وهو قوله انت حر ولا يضمن شهود الشرط لان الشرط كان مانعا واهم اثبتوا زوال المانع والحكم يضاف الى العتق لاني زوال المانع ( ولو رجع شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ ) قال بعضهم يضمن شاهد الشرط والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادات واليه مال شمس الائمة السرخسي والى الاول مال فيخر الاسلام على البردوى كما في التبيين وغيره ( ومن علم انه شهد زورا ) بان اقر على نفسه انه شهد زورا او شهد يقتل رجل او موته فجاء حيا او شهد برؤية الهلال فضى ثلاثون يوما وليست بالسنة علة ولم ير الهلال ( يشهر فقط ولا يعز ) عند الامام وعليه الفتوى كما في السراجية ( وعندهما يوجع ضربا ويحبس ) وفي الكافي اعلم ان شاهد الزور يعز اجماعا اتصل القضاء بشهادته اولا لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها بمسلم لانهم اختلفوا في كيفية تعزيره فقال الامام تعزيره تشهرا فقط وقال يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لان عمر رضى الله عنه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه وله ان شرح القاضي في زمن عمر وعلى رضى الله عنهم كان يشهر بان يبعثه الى سوقه او الى قومه لافشاء قباحتهم وهذا التشهير لا ينحى على الكدابة رضى وان الله عليهم ولم ينكر عليه احد منهم فحل محل الاجماع وكان هذا من الامام احتجاجا باجماع الكدابة لا تقليدا للشرح لانه لا يرى تقليد التابعي وحديث عمر رضى الله عنه محمول على السياسة بدلالة التبليغ الى الاربعين والتسعين

### ( كتاب الوكالة )

انما سنها للشهادة من حيث ان الانسان يحتاج في معاشه الى التعااضد والشهادة منه فكذا الوكالة وهي افة بفتح الواو وكسرهما اسم للتوكيل من وكلت بكذا اذا فوض اليه الامر فيكون الوكيل بمعنى المفوض لانه موكل اليه الامر وقيل هي الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى فيكون بمعنى فاعل والتوكيل صحيح بالكتاب والسنة والاجماع وشرعا ( هي ) اي الوكالة ( اقامة الغير

مقسم منه في التصرف ) والمراد ما تصرف ان يكون معلوماً انه اذا لم يكن  
 معلوماً ثبت ادنى التصرفات وهو الحفظ فقيماً اذا قال وكا سلك بمالي طوقال  
 في تصرف جازر معلوم لكن اولى لان التصرف مطلقاً يشتمل على المأثر والمعلوم  
 وغيرهما كالمال لكن يمكن ان يحتاج منه ان اللام للعهد والاحاطة الى زيادة  
 تدبر ( وشرطها ) اي الوكالة ( كون الموكل ) اسم فاعل ( لمن ) ملك  
 التصرف ) ان الوكيل يستند ولاية التصرف من الموكل فلا بد للبعد عن ابيهم  
 وبعده قبل هذا على قواهما واما على قوله فالشرط ان يكون اتوكيل حاصلاً  
 باعائكم الوكيل فكون الموكل مالكا لذلك التصرف الذي وكل به الوكيل  
 ان شرط اذا شحور توكل المسلم ذماً مع الحر والحرر بعده مع ان المسلم  
 لا يملك هذا التصرف منه انتهى لكن الشرط ان يكون الموكل مائناً  
 للتصرف نظراً الى اصل التصرف وقادراً عليه وان امتنع في بعض الاشياء  
 بعارض الهي ولا يلزم ما قل تدبر ( و ) شرطها انصافاً كون ( الوكيل )  
 ممن ( العقد العقد ) ويعرف ان البيع سالك المبيع وجاء للثمن والشراء على  
 تنكس و يعرف العين المأخوذة والبيع كافي اكثر العشرات وقال يعقوب باشا  
 وهو مشيكل لا وهم اتفقوا على ان توكل الماقل صحيح وعرق العين المستبر  
 من الله حش مما لا اطلاع عليه احد الا بعد الاشتغال بعلم العقد ولا وجه لاشتراطه  
 في صحة الوكيل انتهى لكن المراد من الصبي الماقل هو المبرأ مطلقاً فلا يرد  
 تدبر ( وبعده ) اي بقصد الوكيل شئت حكم العقد وحصول الربح حتى  
 او تصرف في البيع اضربى الهزل ولا يقع من الموكل كافي اكثر الكتب لكن اس  
 فيما نحن فيه لان الكلام في صحة الوكالة لاقى صحة بيع الوكيل وعدهم  
 ودعاه عن الموكل ولذا ترك في اكثر الا ان يقال ان قوله بقصد ما كيد لقوله  
 به عمل والعطف عطف تفسير لا به بالعقد يعلم كمال العقل تدبر وفده ومن  
 الى ان الموكل يصلح ان يكون وكلاً له نعمه وقصدته وان لم يرجح المصلحة  
 الى المصلحة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط حلماً للمحمد ولو وكل مبيع  
 منه وطلاق امرأه فعل الوكيل قبل العلم حار حلاله كافي في الفهستانى نقلاً  
 عن المحط ثم مره بقوله ( فيصح توكل امرئ بالغ ) يسعى ان يقصد بالماقل  
 يحصر عن التجنن لما في الشور ولا يصح توكل محرم وصبي لا به مطلقاً  
 وصبي يعمل فهو طلاق وعنان وهذه وصدة من الصرف بالضرورة وصح  
 توكله غايه لا ذن وله كمول الله وبتدبر بين ضرر ونفع كيبس  
 واحارة ان ما ذونا والاثوقف على احازة وليد ( او المأدور ) والمراد بالمأدور  
 الصبي الماقل الذي اذن له الولي والله الذي اذن له الولي اي يصح توكل كل

منهما ( حرا ) مبعول توكليل ( بالاعاء ما دوننا ) لان الموكل مالك لا تصرف  
والوكل اهل له ( او ) توكليلهما ( صيا غافلا او عبدا محجورين ) قيد  
الصبي والعبد لان الصبي اهل للعارة حتى ينقد تصرفه باذن الولي فكذا  
العبد حتى يصبح طلاقه واقاره في الحدود والقصاص ولا يمكن لا يرجع حقوق  
العقد اليهما بل الى موكلهما اذ لا يصح منهما التزام العهدة فالصبي لقصور  
الاهلية والعبد لحق المولى بخلاف المأذونين بحيث تلزمهما العهدة استحسانا  
وفي الشئني وعن ابى يوسف ان المستترى اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي  
محجور او عبد محجور له خيار الفسخ وان كانا مأذونين لزمهما الثمن ورجعابه  
على الامر استحسانا ( بكل ما ) موصوفة اولى من الموصولة والظرف  
للتوكيل اى صح التوكيل لكل عقيد ( يعقده هو ) اى الموكل ( بنفسه )  
اى مسئبا بنفسه او بولاية نفسه عن العير كالباع والهبة والصدقة والوديعة  
وغيرها لان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد  
من جواز دفعه لحاجته وفي القهستاني ولا يشك كل توكيل المسلم او الذمي ذميا  
او مسلما يبيع الخمر او شراؤها وباتوكيل يبيع المسلم والاستقراض كاطن  
فان الكفالة كالفدية الاولين والثالث مستثنى بقرينة الاتى وارابع مختلف فيه  
انتهى ويمكن دفعه بوجه آخر كما بين آنفا ( و ) صح التوكيل ( بابقاء كل  
حق وباستيفائه ) لان الموكل قيد لا يهتدى الى طريق الايفاء والاستيفاء فيحتاج  
الى التوكيل بالضرورة والمراد بالايفاء دفع ما عليه وبلاستيفاء القبض ( الا في حد  
كسرق او كسرفة ) ( وعود ) اى لا يصح التوكيل باستيفائهما ( مع غيبة  
الموكل ) عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان حد او قصاص  
في النفس او الطرف فوكلتك ان تطلبه منه فقبل فان استيفاءهما بدون حضور  
الموكل باطل لسقوطهما بالشبهة وعند حضوره يجوز اجماعا وانما قلنا لا يصح  
التوكيل باستيفائهما لانه صح التوكيل باثباتهما وقال ابو يوسف لا يجوز  
التوكيل باثباتهما وقول محمد مضطرب والظاهر انه مع الامام في نفس التوكيل  
وكذا الخلاف في التوكيل بالجواب من جانب من له الحد والقصاص وفي شرح  
الطحاوى صح التوكيل باستيفاء التعزيز وعند الائمة الثلاثة يصح في القود وان غاب  
الموكل الا في رواية عن احمد وقول من الشافعي ( و ) يصح التوكيل  
( بالخصومة في كل حق ) لان كل احد لا يهتدى الى وجوه الخصومات فيحتاج  
الى التوكيل بالضرورة ( بشرط رضی الخصم ) فلورضى قبل سماع الحاكم  
الدعوى ثم رجع جاز رجوعه وان بعده لا وفي العناية اخلف الفقهاء في جواز  
التوكيل بالخصومة بدون رضی الخصم قال الامام لا يجوز التوكيل بالخصومة

الارضى الخصم سواء كان الموكل هو المدين او المدين على المدين وقال يجوز بيع  
 رضى الخصم وهو قول الشافعي امكن في الهبة والاضحية وغيرهما  
 لا خلاف في الجواز اما الخلاف في الزوم وهو الصحيح وعن هذا قال (الزومها)  
 فعند الامام لا يلزم التوكيل بالارضى لخصم فبطلت الوكالة برد الخصم (الا ان يكون  
 الموكل مرادضا لخصمه) مع وجود الرضى (خصم من مجلس الحاكم) وكذا  
 لا يحسن الدعوى (او غايها مسافة نذر) الى مدة ثلاثة ايام فصاعدا او مرندا  
 للمقربى اذ قال اننا نريد السقر يلزم منه التوكيل بالارضى لخصم طالبا كان  
 انموكل او مطالوبا فلا ترد برد الخصم لانه لو لم يلزم بخصمه الخرج بالانقضاء  
 عن مصالحه لكان لا يصدق بمجرد قوله بل ينظر القاضي في حاله ونقدته ايام سفره  
 او يستل عن مرقفائه (او) يكون الموكل امرأه (بمجنونة غير متادة الخروج  
 الى مجلس الحكم) سواء كانت بكر او ثيبا وعليه الفتوى كافي الحقائق لانها لو حضرت  
 لا يمكنها ان تنطق بحقهما لحياثم بغير توكيلها ولو اختلفا في كونها مجنونة ان  
 كانت المرأة من بنات الاشراف فالقول لها بكر ا كانت او ثيبا لانه اظهر من  
 حالها وان كانت من الاوساط فالقول انها لو كانت بكر ا وان كانت من الاسافل  
 فلا سواء كانت بكر ا او ثيبا لان الباطن غير شاهدا لها كافي البيع ومن الإعذار  
 الحيض اذا كان الحكم في المسجد والمجلس اذا كان من غير القاضي ترفعوا اليه  
 كافي التبيين وفي النسخ وهو مقيد بما اذا كان الطالب لارضى بالتأخير واما اذا رضى  
 به فلا يكون عسرا واما حيض الطالب فهو عسرا مطلقا والقياس كالحض  
 انتهى وفيه كلام فانه يجوز للقاضي ان يخرج من المسجد ويسمع الخصم و  
 او يرسل اليها نائبا ليرفع الخصومة كما قررناه في كتاب القضاء فلا وجه لاعتداله  
 من الاعذار ويلزم منه ايضا ان بعد الجناية والكر من الاعذار مع انه لم يذكر وهما  
 منها تأمل (وعندهما) وهو قول الائمة الثلاثة (لا يشترط رضى الخصم)  
 فيلزم بالرضاء مطلقا لان التوكيل قصير في خالص حقه فلا يتوقف على  
 رضاه غيره كالتوكيل بقضاء الديون وله ان التوكيل قد يكون اشد خصوصية وآكد  
 انكارا فتبضرره خصمه فلا يجوز بغير رضاه كالموالة بالدين بخلاف التوكيل  
 بالقبض فانه لا يختلف والاختيار للفتوى ان القاضي ان علم من التوكيل قصد  
 الاضرار بخصمه يعمل بقول الامام وان علم من خصم الموكل التعنت في الياه من  
 قبول التوكيل يعمل بقول صاحبه وهو اختيار شمس الائمة السرخسي كافي  
 الدرر وغيره (وحقوق عقد بضيقة التوكيل الى نفسه كبيع) فانه يقول بعت  
 هذا الشيء منك ولا يقول بعتك منك من قبل فلان وكذا غيره (واجابة)  
 واستيجار (وصالح عن اقرار) دون ابتكار كاشياني (عناقيه) اي بالتوكيل دون

الموكل فلا فرق بين كون موكله حاضرا او غائبا لانه اصل في العقد لانه يقوم  
 بكلامه وثابت عن الموكل في حق الحاكم فزاعينا جيدة اصانته في تعاقب الحقوق  
 حتى لو شرط عدم حقوق العقد بالوكيل فيه ولو خلا خلافا لما في فانه قال تنفق  
 بالوكيل لان الحقوق تابعة لحكم التصرف وهو الملك يتعلق بالوكيل فكسدا  
 تابعة واعتبره بالرسول وبالوكيل بالنكاح ( ان لم يكن ) الوكيل صيبا او عبدا  
 ( محجورا ) اشارة الى ان العبد المأذون والصبي المأذون تتعلق بهما الحقوق  
 وتلزمهما العهدة مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل لما في شرح الجمع نقلا  
 عن الذخيرة المأذون له ان كان وكلا بالبيع تلزمه الحقوق سواء باعده حالا او مؤجلا  
 وان كان وكلا بالشراء فان كان بثمن حال ( منه ايضا لانه ) ملك ما اشتراه حكما  
 ولهذا يحبس بالثمن استوفيه من الموكل وان كان بثمن مؤجل لا تلزمه الحقوق  
 لانه لم يملك ما اشتراه لاحقية ولا حكما واولئذ منته العهدة لكان ملتزما مالا في ذنبه  
 مستوجبا مثله على موكله وهو في معنى الكفالة فانه لا يصح منه انتهى ثم اشار  
 الى تفصيل الحقوق فقال ( فيسلم ) الوكيل ( المبيع ) الى المشتري في الوكالة  
 بالبيع ( وبئس له ) اي يقبض المبيع عن البائع في الوكالة بالشراء ( ويقبض  
 الثمن ) اي ثمن مبيعه في البيع ( ويطلب ) بفتح اللام ( به ) اي بالثمن في  
 الوكالة بالشراء فاشترى ( ورجع ) على صيغة المبنى للمفعول ( به ) اي بالثمن  
 ( عند الاستحقاق ) اي استحقاق ما باع ( وبخاصم ) على صيغة المبنى للمفاعل  
 ( في عيب مشريه ورده ) الى باعه ( به ) اي بالعيب فان ذلك كله من حقوق  
 العقد فتعلق بالوكيل ( ان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا رده الا باذنه )  
 اي باذن الموكل ( وبخاصم ) على صيغة المبنى للمفعول ( في عيب مبيعه و )  
 بخاصم ( في شفعة ) اي في شفعة ما باع ( وان كان ) البيع ( في بده ) بخلاف  
 ما اذا سلم المبيع الى المشتري فان الوكيل لا يخاصم في الشفعة ( وكذا شفعة مشريه )  
 يعني يخاصم الوكيل في شفعة ما اشترى بالوكالة مادام في يده ( والملك يثبت  
 للموكل ابتداء ) اذا اشترى الوكيل لان الموكل يخلف عن الوكيل في حق الملك  
 كما ان الرق يذهب وبسطاد اذا المولى يخلف عن العبد في ثبوت الملك اليه  
 ابتداء وهو الصحيح كما في الهداية وقبل ثبت الملك للوكيل فينتقل الى الموكل  
 بلا مهلة ثم فرعه بقوله ( فلا يعتق قريب وكيل شراء ) ولا يفسد نكاح منكوحة  
 بشرائها لان الملك يلزم الموكل فعلى القوانين لان ملك الوكيل قريبه ومنكوحة  
 لعدم تقرر ملكه لان العتق وفساد النكاح يقتضيان تقرر الملك كما في اكثر  
 المعتبرات لكن لم يظهر لهذا الفرع اثر الخلاف لان القريب لا يعتق بالاتفاق  
 فالاولى ان يفرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف تدبر ( وحقوق عقد بضيفة



(أو كحل إلى موكله) مرادة أنه لا يستثنى عن الإضافة إلى موكله حتى لو أضافته  
 إلى نفسه لا يصح والمراد من قوله السابق أنه يصح إضافته إلى نفسه ويستثنى  
 عن إضافته إلى المالك لا أنه شرط ولهذا أوصفت الوكيل بالشراء الشراء إلى  
 موكله صح بالاجماع فليقتض الإضافة واجبه والمراد بخلافه في الإصلاح  
 (تعلق بالوكيل كتنكاح وجماع) لأن الوكيل فيها مغير أي حال حكايته غيره  
 فلا يلزم عليه شيء حتى لو أضاف التنكاح إلى نفسه بأن قال تزوجتها بغير الوكيل  
 (وصلح عن انكار) لأنه قضاء عين للوكيل فلا بد من الإضافة إليه لما في الإصلاح  
 هذا الصلح لا يصح إضافته إلى الوكيل بل لابد من إضافته إلى الموكل بخلاف  
 الصلح عن إقراره فإنه يصح إضافته إلى كل منهما وقد عرفت اختلاف المراد  
 من الإضافة في الموضوعين فافترق الصلحان في الإضافة انتهى فعلى هذا فقول  
 صدر الشرية وأما الصلح فلا فرق فيه بين أن يكون عن إقراره وانكاره في  
 الإضافة من أنظر كما في حاشيته لمعقود بأشياء والبدور تنبع (و) صلح عن  
 (دم عمد) لأنه اسقاط محض والوكيل اجنبي مستغفر (وكفاية وسبق على حال  
 وهبة وصدقة وأمانة وأيداع ورهن وإفراض) ولما ذكر الاستغراض لما مر  
 أنه لا يصح التوكيل به وعليه الفتوى (وشركة ومضاربة) فإن الوكيل  
 يضيف هذه العقود إلى موكله في عرف أهل المعاملة فتتعلق حقوق العقود  
 فيها إلى الموكل دون الوكيل ثم فرع على هذا الأصل بقوله (ولا يطالب)  
 بفتح اللام (وكيل الزوج بالهر) من قبل الزوجة (ولا) يطالب من قبل  
 الزوج (وكيل المرأة بتسليمها) أي تسليم المرأة إلى الزوج اذ يلزم بتسليم  
 ما نكحها بعقد النكاح والسياسة يتلشى مع أنها خلقت بمحبة للنكاح فلا يخ  
 عن الملكية لنفسها (ولا) يطالب وكيل الجاع (ببديل الجاع) لما مر أنه  
 مستغفر (والمشتري منع أمشي عن الموكل) يعني إذا وكل رجلا ببيع شيء فباعه  
 ثم إن الموكل طلب من المشتري الثمن له منه لأن الموكل اجنبي عن العقد ووكيل  
 أصل في الحقوق ولذلك أن يوكل لاخر بهذه الحقوق وإن لم يكن له حق التوكيل  
 والمراد من الموكل موكل وكيل ببيع ليس عبدا أو صديا محجورين لما مر في الج  
 ولو كان الموكل دفع الثمن إلى الوكيل فاستهلكه وهو معسر كان للبائع حبس  
 المبيع ولا مطالبة على الموكل قال لم ينفذ الموكل الثمن إلى البائع باع القاضي الجارية  
 بالثمن اذ ارضيا والافلا (فان دفعه) أي إن دفع المشتري الثمن (إليه) أي  
 إلى الموكل (صح) دفعه ولو مع نهى الوكيل لأنه ملكه لا في التصرف  
 الا إذا كان الموكل حاضرا عند دفعه التصرف فالتصرف يتصرف إليه بحضوره  
 (ولا يطالب الوكيل ثانيا) لأن نفس الثمن المقبوض حق الموكل وهو موكل

اليه ولأفادة في الاخذ منه ثم الدفع اليه وأما إذا ذكر قوله وللمشترى الى هنا في هذا  
المحل مع ان المناسب ان يذكر من تبرعات القسم الاول توطئة لما بعده ( وان كان  
للمشترى على الموكل دين وقعت المقاصة به ) اى يثنى المبيع الذى باعه الوكيل  
للموكل بمجر العقد لوصول الحق اليه بطريق التقاص وهذا حيلة للوصول الى  
دين لا يوصل اليه ( وكذا ) تقع المقاصة به ( ان كان له ) اى للمشترى على الوكيل  
دين ( عند الطرفين لكونه يملك البراء عنه عندهما ) ( خلافا لابي يوسف )  
لان عنده لا يجوز البراء ولا تقع المقاصة ( و ) لكنه ( يضمه الوكيل للموكل )  
في فصل المقاصة عندهما كما يصح في فصل الراء ( وان كان دينه ) اى دين  
المشترى ( عليهما ) اى على الموكل والوكيل ( فالقاصة بدين الموكل دون الوكيل )  
لان المبيع ملك الموكل لا غير

( باب الوكاية بالشراء والبيع )

افيدهما باب على حدة لكثرة الاحتياج اليهما وقدم التبراء لانه بنى عن  
اثبات الملك والبيع بنى عن ازالته والازالة بعد الاثبات ( لا يصح التوكيل بشراء  
شئ يشمل اجناسا كالرقيق والثوب والداية ) المجهالة الفا حشة فان الداية  
اسم لما يدب على وجه الارض نعة وعرفا الخيل والبغل والحمار فقد جمع اجناسا  
وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء واهذا لا تصح تسميته  
مهررا وكذا الرقيق لانه شامل للذكر والانثى المختلفين فى بنى آدم واذا اشترى  
الوكيل وقع الشراء له كما فى النهاية ( او ) بشراء شئ يشمل ( ما هو كالاجناس  
كالدار وان ) وصلية ( بين الثمن ) لانه يتعذر الامثال لامر الموكل لان بذلك  
الثمن يوجد من كل جنس ولا يدري مراد الآخر اتفاقا حش الجاهالة والمراد هنا  
بالجنس ما يشمل اصنافا وبالنوع الصنف لاما اصطلم عليه اهل المنطق ( فان سمي  
نوع ثوب كاهروى ) مثلا ( جاز وكذا ان سمي نوع الداية كالفرس  
والبغل ) جاز سواء سمي ثوبا او لا بالاجماع ( و بين ثمن الدار والمحلة ) يعنى ان  
وكل بشراء دار و بين ثمنها ومحتاتها جاز واختلفوا فى هذا المحل وقد جعل  
صاحب الكنز الدار كالعبد موافقا لقاضين لكن شرط مع بيان الثمن بيان  
المحلة وجعلها صاحب الهداية كالثوب فقال ( وكذا الدار تشمل ما هو فى  
معنى الاجناس لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف الاغراض والجيران  
والمرافق والمحل والبلدان فتعذر الامثال وان سمي ثمن الدار ووصف جنس  
الدار والثوب جاز معناه نوعه انتهى وفى الاصلاح والدار ملحقة بالجنس من وجه  
لانها مختلفة لقلّة المرافق وكثرتها فان بين الثمن الحقت بجهالة النوع وان لم بين

الحقت بجهالة الجنس والمتأخرون قالوا في ديارنا لا يجوز يدون بيان المحلة لانها  
 تختلف باختلاف الحال في القروى والمراجل ان مافي الله - داية مختلف لرواية  
 المبسوط قال والمتأخرون من مشايخنا قالوا في ديارنا لا يجوز الا ببيان الحال  
 انتهى وبه يحصل التوفيق فيحصل مافي الله - داية على ما اذا كانت تختلف في  
 تلك الديار اختلافا حاشا وكلام غيره على ما اذا كانت لا تتغير - ش انتهى  
 والاصل احتراز قول المتأخرين في الدار ولهذا عطف بالواو فقل وبين ثمن الدار  
 والمحلة والحاصل ان جهالة الدار - جهالة الجنس عند المتأخرين وجهالة النوع  
 عند المتقدمين فيحصل عبارة كل من الكثرة والهداية على كل من المذهبين يقع  
 ( او بين جنس الرقيق كالمدة ونوعه كالتركي ) يعني اذا وكل اشترى - عند  
 ترى مثلا يصح لان الله - دة معلوم الجنس من وجهه لكن من حيث منفعة الجمل  
 كانه اجنس مختلف فان بين نوعه كالتري يصح التوكيل ( او بين ثمانية نوعا )  
 اي نوع الله - دة بالدلالة والكثرة يصح لان ذكر الثمن اذكر النوع في تقبل  
 هذه الجهة وارام بين شيئين منها ما يصح التوكيل والحق بجهالة الجنس  
 لا متناع الامثال اكنى الاحسن ترك الصفة وهو قوله يعني نوعا لان النوع  
 صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم  
 الجنس من وجهه كالشاة والقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف  
 غير مانعة كافي القهستاني واطلاقه شامل لما اذا كان ذلك الثمن نوعا او لا وبه  
 اندفع مافي الجوهره حيث قل وهذا اذا لم يوجد الله - دة الثمن من كل نوع  
 اما اذا وجد فلا يجوز عند بعض المشايخ كافي المصحح ( او عم فعلا اشترى ) اي  
 اشترى ( مارأيت ) وفي الفرائد وفي - صف قوله او عم صوابه لانه لا يناسب  
 كونه معطوفا على قوله او بين جنس الرقيق ولا كونه معطوفا على قوله فان سمي  
 نوع الثوب حاز وقضه ثم قال لو يده بطريق الاستثناء ان يقول الا ان يعميم ليكن  
 اسم واضهر ويدل على ما ذكرناه قول صاحب الهداية ومن وكل رجلا بشراء شيء  
 فلا بد من تسمية جنسه وصفة او جنسه وصفة او مبالغ عند بصير الفعل الموكلة به - دة ما في كنه  
 الابتزاز الا ان يوكل وكالعامه فقول اشترى مارأيت لانه قوض الامر الى رايه  
 في شيء اشترى يكون مثلا انتهى لكن يمكن ان يكون معطوفا على ما يفهم  
 من الكلام السابق وهو قوله فان سمي الى هنا اي ان خصص جاز عند الياسان  
 او عم حاز وان لم بين او ان يكون او يعني الا كقواهم لا لزك او تعطيني حتى اي  
 الا ان تعطيني حتى ( واو وكله اشترى الطيعة فهو ) يقع ( على ابر ودقيقه )  
 يعني دفع الى آخر دراهم وقال اشترى طعاما يشتري البر ودقيقه والقياس  
 ان يشتري كل معلوم اعتارا الحقيقة كافي اليقين على لاكل اذا طعام اسم لما يعم

المطعموم وجه الاستحسان ان الطعام اذا قرن بالبيع والسراى يحصل على ما ذكر  
عرفنا ولا يعرف الاكل فبقى على الوضع وفي النهاية هذا في عرف اهل الكوفة  
ان سوق الحنطة ودقيقها عندهم يسمى سوق الطعام اما في عرف غيرهم  
فينصرف الى كل مطعموم وبه قالت لائمة الثلاثة وقال بعض المشايخ الطعام  
في عرفنا ينصرف الى ما يمكن الكد بمعنى المناد للاكل كاللحم المطبوخ والمنوى  
اي ما يمكن اكله من غير ادام دون الحنطة والخبز وقال الصدر الشهيد وعليه  
الفقوى كافي الذخيرة وانما قلنا دفع الى آخر لانه اوامر الادفع له لا يصح التوكيل  
كافي الفهم في واطافه فشمل ما اذا كثرت الدراهم او قلت (وقل) يقع  
على البري كثير الدراهم (و) يقع (على الخبر في قلاهاو) يقع (على الدقيق  
في وسطها) قبل القابل مثل درهم الى ثلاثة والنوسط مثل اربعة الى خمسة  
اوسعة فاسعة على هذا لم يكن من الكثير كافي الفهم في (وفي منحة الائمة)  
اي طعام العرس والمختار بالفتح اسم زمان يقع (على الخبر بكل حال) سواء  
كثرت الدراهم او توسطت او قلت لان مدار الامر في الكل العرف (وعلم  
التوكيل بشراء عين) اي شيء معين (مدن له) اي للوكيل (على الوكيل)  
يعني لو قال رب الدين للمدين اشترى هذا العبد مثلا باف ب عليك فاشترته  
بكون ملكا لا امر حتى اوهبك في الوكيل بهلاك على مال الامر لا على  
الوكيل لان في تعيين المبيع تعيين السابغ وفي تعيين الابع توصيله بقبض دينه  
من المدين اولا لاجله ثم بقضه لنفسه فلا يوجب عليك ادين من غير من عليه  
الدين وكذلك اوامر شخص مدينه بالنصديق ياعليه صح كالأوامر الآجر  
المستأجر بمرمة ماله تأجره مما عليه من الاجرة (وفي غير العين) اي اوفال  
رب الدين للمدين اشترى الاف عليك عدا غير معين فالنوكيل باطل حتى  
(ان اشترى وهلك في يد الوكيل فعليه) اي على الوكيل لان الشراء  
نفذ عليه لا على الوكيل (وان قضاه الموكل فهو له) اي للوكيل هذا عند  
الامام (وقلا هو لازم للموكل ايضا) اي كما هو لازم له في المعين سواء قضاه  
الموكل اولا (وهسلاكه) اي المبيع (عليه) اي على الموكل (اذا قبضه  
الوكيل) لان الدراهم والدنانير لا تعينان في المعاوضات دينا كانت او عينا  
الآرى انه لو تبايعا عينا بدين ثم تصادقا ان لادين لا يبطل العقد فصار الاطلاق  
والتقييد فيه سواء فيصح التوكيل ويلزم الأمر لان يد الوكيل كيد له وله انها  
تعين في الوكالات الآرى انه لو قيد الوكالة بقبض العين منها او الدين منها  
ثم استهلك العين او اسقط الدين عن المدين بالبراءة مثلا تبطل الوكالة لانعدام  
المحل لتصرف الوكيل ولم يلزم عليه اعطاء مثل الدين لان الاستهلاك والاستقاط

في حكم الاخذ والاستيفاء وهذا المعنى في الاستيفاء لا ظاهر وانما اخذ صاحب  
 الهداية بالاستهلاك وما في رواية صاحب النهاية بان بطلان الوكالة مخصوص  
 بالاستهلاك دون الهلاك بخلاف ما في شروح الجامع الصغير في هذا الموضع  
 حيث قالوا لو هلك الدراهم المسماة الى الوكيل بالشراء بطلت الوكالة وتماهى  
 في المشابهة فإلّا طالع وإذا ثبت كان هذا مملوك الدين من غير من عليه الدين  
 من غير ان يوكل يقضه وذلك لا يجوز لانه مملوك الوصف وهو الوجوب في الذمة  
 والوصف مرض لا يقبل التولية (وعلى هذا) الخلاف (إذا امره)  
 أى امر الموكل الوكيل (ان يسلم ماعليه او يصرفه) يعنى اوفال يسلم مالى  
 عليك ال فلان في كذا صح اتفاقا واوفال الى من شئت على الخلاف وكذا إذا امره  
 ان يصرف ماعليه والحاصل انه ان عين المسلم اليه ومن يعقد عقد الصرف  
 صح بالاتفاق وفي العناية وانما خصهما بالذكر الدفع ماعلى شراهما ان التوكيل  
 بهما لا يجوز لانه شرط القبض في المجلس انتهى لكن فيه تأمل (ولو وکل  
 عبد يشتري نفسه) أى نفس العبد للأمور (له) أى للوكيل (من حديد)  
 بان قال فلان لعبد اشتري نفسك من سيدك باق مثلا (فان قال) العبد للأمور  
 اسيدى (يعنى نفسى فلان) باق (قباع) السيد (فهو) أى العبد (له)  
 أى الموكل لان العبد يصلح ان يشتري نفسه لنفسه ويصلح وكيله عن غيره  
 في شراء نفسه لكونه اجنبيا عن نفسه في حكم المالية فاذا اختلف العقد الى الامر  
 يصلح شراؤه الامتثال فيقع الامر (وان لم يقل) العبد (فلان عتق)  
 العبد لان المطابق يحتمل الوجهين احدهما هو الامتثال للامر والاخر هو  
 التصرف لنفسه فلا يقع امتثالا بالشك في التصريف واقعا لنفسه ثم اذا كان  
 الشراء الامر فلا بد من قول العبد بقول المولى بعث وان وقع للعبد وكفى بقولي  
 المولى بعث بعد قوله يعنى نفسى لان الواحد يقول طرقي العبد في العتق لاقى البيع  
 واتمّن على العبد فيه حال على الامر (وان وکل العبد غيره) يشتريه من سيده فان قال  
 الوكيل للسيد اشتريته (أى ذلك العبد لنفسه قباع) السيد على هذا الحكم  
 (عتق) العبد على السيد (ولو لاؤه) أى ولاه العبد (له) أى للسيد لان بيع  
 نفس العبد منه اعتاق وشراء العبد بنفسه قبول الاعتاق بطلان والأمور يستقر  
 عنه اذا ترجع اليه الحقوق فصار كأنه اشتري بنفسه والولاء للمولى (وان لم يقل  
 لنفسه) عند اشتراؤه (فهو) أى العبد (للكيل) لكون قوله مطابقا فيقع  
 التصرف لنفسه (وعليه) أى على المشتري (عنه) أى بمن العبد لكونه حافدا  
 (وما اعطاه العبد) للوكيل (لأجل الثمن للمولى) لانه كسب عبده (وإذا قال  
 الوكيل لمن وكلاه بشراء عبد اشتريتك عبدا فإت) أى العبد صدى (وقال)

الموكل ( بل شترته لنفسه فاقول لو وكل ابن عمي ) اي زعم بوجوب  
 دفع الثمن ( الى الوكيل لانه يدعي الثمن على الموكل وهو ينكره فاقول المنكر  
 والا ) اي وان وجد دفع الثمن ( للوكيل ) اي فاقول للوكيل لانه امين  
 فاقول للامين مع اليمين وقد اجل المص في هذه المسئلة فلا بد من التفصيل لانه  
 قال صاحب المحرر وغيره ان العبد ان كان معينا وهو حي فاقول للأمور انه  
 اشتراه لموكله لانه اجابا سواء كان امين منقودا او لا لانه اخبر عن امر مالك  
 استيفائه والمخبر به في التحقق والشبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان  
 ميتا والحال ان الثمن منقود فكذلك الحكم لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى  
 الخروج عن عهدة الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول له وان لم يكن  
 الثمن منقودا فاقول للموكل لانه اخبر عما يملك استيفائه لان الميت ليس بمحرر  
 لانشاء العقد به وغرضه الرجوع بالثمن والامر منكر فاقول له وان كان غير  
 معين وهو حي فقول للأمور اشتريته لك وقال الامر بل اشتريته لنفسك فاقول  
 للأمور ان كل امين منقودا لانه يخبر عما يملك استيفائه وان لم يكن الثمن منقودا  
 فاقول الامر عند الامام وعندهما القول للأمور لانه اخبر عما يملك استيفائه  
 فصح كافي المعين وله انه موضع تهمة بان اشتراه لنفسه فاذا رآى الصفقة خاسرة  
 انما الامر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه امين فيقبل قوله كما في المحرر  
 وغيره فعلى هذا عبارة المص قاصرة فالاولى ان يفصل تدبر ( ولوكيل )  
بالشراء ( طلب الثمن من الموكل ) اذا اشترى وقبض المبيع ( وان ) وصليته  
 ( لم يدفع ) اي الثمن ( الى البائع ) اذ يجري بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية  
 ولهذا اختلفا في الثمن بخلافان ورد الموكل على الوكيل بالعيب فصير الوكيل  
 بايعا من موكله حكما فيطلب الثمن من موكله سواء دفعه الى بايعه او لا ( وحبس  
 المشتري لاجله ) اي للوكيل بالشراء حبس ما اشتراه من موكله لان قبض  
 الثمن المبيع وان لم يدفع الثمن الى بايعه لما علم ان لمبادلة الحكمية يجري بينهما وقال  
 زفر ليس له الحبس لان الموكل صار قابضا بيده حتى الحبس يسقط وفي التهور  
 ولو اشتراه الوكيل بتقديم اجله البائع كان للوكيل المطالبة حالا ( فان هلك قبل  
 حبسه هلك على الامر ) اي ان هلك المشتري في يد الوكيل قبل ان يحبسه  
 من موكله بهلك على مال الموكل لا الوكيل ( ولا يسقط منه ) اي ثمن المبيع  
 عن الميراث فراجع الوكيل عليه لان يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بصير الموكل  
 قابضا بيده ( وان ) هلك المشتري في يد الوكيل ( بعد حبسه ) اي حبس  
 الوكيل اليه ( سقط ) الثمن عند الطرفين لانه بمنزلة البائع منه وكان حبسه  
 لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه ( وعند ابن يوسف هو كالميراث ) لانه مضمون

بالجنس للاستيفاء نعم ان لم يكن وهو زهني بعينه بخلاف البيع لان البيع ينسخ  
 بهلاكه وهن لا ينسخ اصل العقد قلنا ينسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا اراد  
 الموكل بيع ورضى الوكيل به والحاصل ان عندهما يفسق الثمن بهلاكه وعند  
 ابي يوسف بهلاك الباقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن اكثر من قيمته رجع  
 الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر بن يحيى جميع قيمته (وابس للوكيل  
 بشراء مدين شراؤه نفسه) ولا للوكيل آخر لانه يؤدي الى تغير الامر من حيث  
 انه اعتمد ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل كما في الهدايا  
 والاعمال الاول يفيد عدم الجواز بمعنى عدم الحل كما في البحر وغيره الى بلعي  
 بانه لا يتصور شراؤه لنفسه وهو مناسب للتعديل الثاني واو اشتراؤه لنفسه عند  
 غيبة الموكل ناويا او متلفظا وقم للوكيل الا اذا باشر على وجه المخالفة فانه وقع  
 لاوصيل ومن هذا قال (بان شراء بخلاف جنس ما عني) من الموكل له  
 (من الثمن او غير النقود) بان شراء بالعرض او بالجوان (وقع) الشراء (له)  
 اي للوكيل لانه خالف امره فنفسه عليه وظاهر قوله بخلاف الجنس يقتضي  
 ان لا يكون مخالفا عما اذا سمى له مما فراد عليه او نقص عنه لكن ظاهر ما في الكافي  
 للحاكم انه يكون مخالفا فيما اذا زاد لافيما اذا نقص عنه لانه قال وان سمي بمما  
 فراد عليه شيئا لم يلزم الامر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون  
 وصف له بصفة وسمى له ثمنا فاشترى بتلك الصفة باقل من ذلك الثمن فيكون  
 على الامر (وكذا) يقع الشراء للوكيل (ان امر) الوكيل (غيره) بشراء  
 الغير) الوكيل الثاني (بغيره) اي بغيره الوكيل الاول لمخالفة امر الامر  
 لانه ما مور بان بحضور رأيه ولم يتحقق ذلك في حال غيبته (وان شراء) اي الوكيل  
 الثاني (بحضرت) اي بحضور الوكيل الاول (فله وكل) اي يقع شراؤه  
 للوكيل لانه بحضور رأيه حيث فلا يكون مخالفا بخلاف الوكيل بالاطلاق والعتاق  
 اذا وكل غيره فطاق الثاني او اعتق بحضور الاول حيث لا يفتد وان حضر رأيه  
 (وفي غير المعين هو) اي الشراء (للوكل) يعني او اشترى الوكيل بشراء شيء  
 غيره من شيئا يكون الشراء للوكيل اذا الاصل ان يعمل لنفسه (الا ان اضاف  
 العقد الى مال الموكل) بان قال اشترت بهذا الالف وهو قال الامر (او اطاق)  
 العقد بان قال اشترت فقط (ونوى) الشراء (له) اي الموكل فيكون للوكيل  
 في الصورتين وفي انهداية هذه المسئلة على وجوه ان اضاف العقد الى دراهم  
 الامر كان الامر وهو المراد عندي بقوله او يشترى بمال الموكل دون العقد  
 من ماله لان فيسدى في العقد تفصيلا وخلافا وهذا بالاجماع وهو اي الجواب  
 مطلق لا تفصيل فيه وان اضاف الى دراهم نفسه كان انفسه حلالا

الوكيل على ما يحل له شرعا او يفعله عادة اذا اشترى لنفسه باضافة العقد الى  
 دراهم غيره مستنكر شرعا وعرفا وان اضاف الى دراهم مطلقة فان نواها الاخر  
 فهو الاخر وان نواها لنفسه فالتفسد ويعمل الاخر في هذه التوكيل وان تكاذبا  
 في التوبة يحكم النقد بالاجماع لانه دلالة ظهيرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه  
 لم تحضره النية قال محمد هو للعاقدة لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه  
 الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف يحكم بالنقد لان ما وقع  
 مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا فمن ابي حنيفة اى المالكين نفد فقط فعل  
 ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما تحتمل النية الاخر وفيما قلناه حل  
 حاله على الصلاح كافي حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه  
 الوجوه انتهى ( ويعبر في السلم والصرف مفارقة الوكيل لا الموكل ) في بطل  
 عقدهما بمفارقة الوكيل صاحبه قبل القبض لوجود الافتراق من غير قبض  
 ولا يبطل بمفارقة الموكل اذا قبض للعاقدة وهو ليس بعاقدة وما قبل من انه اذا  
 حضر الموكل مجلس العقد لا يعتبر مفارقة الوكيل ضعيف لكون الوكيل اصلا  
 في الحقوق في البيع مطلقا كافي البحر قيد بالوكيل لان الرسول فتمهما لا يعتبر  
 مفارقتها لان الرسالة في العقد لا في القبض وينقل كلامه الى المرسـل فصار  
 قبض الرسول قبض غير العاقدة فلم يصح ( ولو قال ) الوكيل بالشراء ( يعنى  
 هذا الزيد ) اى لاجله ( فباع ثم انكر المشتري كونه زيدا امره ) بعد اقراره  
 بقوله زيد ( فلزيد اخذه ) اى اخذ المبيع جبرا ( ان لم يصدق انكاره ) اى  
 المشتري لان قول الوكيل يعنى هذا الزيد اقرار منه بالوكالة فلا يلتفت الى انكاره  
 للتناقض ( فان صدقه ) اى زيد انكاره بان قال لم امره بالشراء ( لا يأخذه )  
 زيد جبرا لان اقرار المشتري ارنده ( فان سلمه المشتري اليه ) اى الى زيد ( صح )  
 لان البيع يوجد بينهما حكما لان الوكيل ولو فوضه ليا كانا بيع والموكل كالمشتري  
 فصار بيعا بالتعاطى ( ومن وكل بشراء رطل لحم بدرهم فشرى رطلين  
 بدرهم بما ) اى من اللحم البدى ( يباع رطل بدرهم لزم ) في هذا البيع  
 ( موكله ) من اللحم ( رطل بنصف درهم ) عند الامام قيد بمبايع رطل  
 بدرهم لانه لو اشترى لما لباع رطل بدرهم بل اقل يكون الشراء واقعا للوكيل  
 بالاجماع ( وعندهما ) وهو قول الأئمة الثلاثة ( يلزمه ) اى الموكل ( الرطلان  
 بالدرهم ) لانه امره بصرف الدرهم في اللحم وفعل المأمور وزاده خيرا فصار  
 كما اذا وكله ببيع عبده بانف فباعه بالفين وله انه مأمور بشراء رطل مقدر وليس  
 بأمر بشراء الزيادة فنقد شراء رطل عليه وشراء رطل على الموكل بخلاف  
 ما استشهدا به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له فيل ان محمدا هنا





كالبايع والوكيل كما يشترى وقد وقع الاختلاف في الثمن فبجبت المحالفة و يفسخ  
العقد ( والعبد للأموار ) في الصورتين ( وكذا في مقين لم يسم له ثمننا فشرناه  
واختلفا في ثمنه ) يعني إذا قال له اشتر هذا العبد لي ولم يسم ثمننا فاشترناه للأمور  
ثم اختلفا في ثمنه فقال للأمور اشتر به بالف وقال الآخر بل بخمسمائة وليس  
لها برهان بلزمه المحالفة كما في المسئلة الاولى فان زكلا فلو وكيل وان نكل احدهما  
فلن نكل ( ولا عبرة بتصديق البايع ) الأمور ( في الاظهر ) قيل لان البايع  
ان استوفى الثمن فهو اجنبي عنهما وان لم يستوف فهو اجنبي عن الآخر  
فلامدخل له وهذا قول الامام ابي منصور وفي الهداية وهو اظهر وفي الكافي  
هو الصحيح وقيل لا يصح الف هنا لارتفاع الخلاف بتصديق البايع اذ هو حاضر  
فيحمل تصادقهما بمنزلة انشاء العقد وفي المسئلة الاولى هو غائب فاعتبر  
الاختلاف والى هذا مال الفقيه ابو الليث وقال فاختصان وهو الاصح وفي التنوير  
واو اختلفا في مقدار الثمن الذي عينه له فقال الآخر امرتك بشرائه بمائة وقال  
الأمور بالف فالقول الآخر مع يمينه والعبد للأمور فان يرهنا قسم يرهن المأمور  
واوامره بشراء اخيه فاشترى الوكيل فقال الآخر ليس هذا باخي فالقول الآخر  
مع يمينه ويكون الوكيل مشترى بنفسه وعقق العبد على الوكيل لزعم انه  
اخو الموكل وعقق على موكله فيؤخذ بذلك كما في البحر

## ( فصل )

في بيان احكام من يجوز للوكيل ان يعقد معه ومن لا يجوز ( لا يصح عقد الوكيل  
بالباع والشراء مع من رد شهادته له ) كاعله وفرعه وزوجه وزوجته وسيدته  
وعنده ومكاتبه وشريكه فيما يشتركانه عند الامام ( وقلا يجوز ) العقد ( بمثل  
القيمة الا في العبد والمكاتب ) لان التوكيل مطلق ولا تهمة اذا املاك متباينة  
ولم يقع مقطوعة بخلاف العبد الذي لادين عليه لانه بيع من نفسه لان ما في  
يد العبد للمولى وكذا للمولى حق في كسب المكاتب وبقلب حقيقة بالعجز وله  
ان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول  
الشهادة لار كل واحد منهم ينفع بحال الاخر عادة فصار بيعا من نفسه من  
وجه ودخل في البيع الاجارة والصرف والسلم فهو على هذا الخلاف الا اذا اطلق  
الموكل بان قال له بيع ممن شئت فيجوز بيعه من هؤلاء المذكورين بمثل القيمة كما  
يجوز عقده معهم باكثر من القيمة بلا خلاف كما في البيع وفي النهاية وان كان  
اقرب منهما يفتن فاحس لا يجوز بالاجماع وان كان البيع بعين يسير لا يجوز عند  
الامام ويجوز عندهما وان كان بمثل القيمة فعن الامام روايتان ( والوكيل

بالبيع يجوز بيعه (عن عبيد بن ربيعة) من أجنبي ولو غشيا فاشيا لأن  
 البيع بالعين الغاشية من مذهب عبد الله بن عباس والشافعية والحنابلة  
 وإنما ذكره ابن سبويه كل بدل فإن اتفقوا على أن يضاق فلا يمكن ذكره استطراداً كما قيل  
 (و) كذا يجوز بيعه (بالعرض) سواء قل أو كثر من القيمة عند الإمام لأنه  
 بيع مطلق وقد وجدته خالياً من التهمة فيجوز (وقال لا يجوز) بيعة (الاعمال)  
 القيمة وبأنه موقوف أي لا يجوز بيعه من غيره ولا يخصص إلا لغيره من الناس فيه ولا يجوز  
 إلا بالدراهم والدنانير لا بالعمودين عندهما لأن مطلق الأمر يقتضي بالمتعارف  
 لأن التصرفات لدفع الحاجات فتقتضي واقع الحاجة والمتعارف البيع بمن المثل  
 وبالمقود ولهذا يتقيد التوكيل بشراء الفهم والجسد والأضحية برمان  
 الحاجة ولأن البيع يفتن فاحش بيع بين واحد هيئة من وجهه ولذا أورد من  
 البر بضع يعتبر من ائمة وكذلك المقايضة فلا يتناولها مطلق اسم البيع قال  
 أبو الكارم وبيع المضارب والمقايض وشريك الأمان يفتن فاحش على هذا  
 الخلاف وأما بيع الولي كالأب والجد والوصي والقاضي لا يصح بالأقل إلا بما يفتن  
 فيه بالاتفاق كافي المتأدية (و) يجوز بيعه بالنسيئة (و) كان ذلك التوكيل بالبيع  
 للتجارة عند الإمام وإن كان الأجل غير متعارف لما مر أنه بيع مطلق يتناولها  
 عن التهمة فيجوز وعندهما لا يجوز إلا بالأجل المتعارف لأن المطلق ينصرف  
 إلى المتعارف وعند الأئمة الثلاثة يجوز بمن المثل وهذه البلديات لأن كانت أئمة وقد  
 يختلفون بمتبر الأغلب وإنما قيدنا بالتجارة لأنه لو لم يكن لها بل كان بالحاجة لا يجوز  
 كما مر إذا قدمت فإن لا إلى رجل لبيعه إياها يفتن التفتد وفي الحروب يفتن  
 مذكور في الخلاصة وكثير من المعبريات لأن الموكل قال بعه فاني محتاج إلى غنمه  
 وهو لو دمره بذلك لم يجز بيعه نسيئة كافي التفتد ويفتن أن يكون الحكم كذلك  
 في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة انتهى وفي البحر لو قال بعه إلى أجل  
 فباعه بالنسيئة قال السرسي الأصح أنه لا يجوز بالاجتماع (و) يجوز  
 (بيع نصف ما وكل بيعة) كالعبد والفرس عند الإمام لأن اللفظ مطلق  
 عن قيد الاجتماع والافتراق فيعمل باطلاقة وعندهما والأئمة الثلاثة لا يجوز  
 لما فيه من ضرر الشركة إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن ينصف الآخر فباع  
 الضرر قبل نقض العقد الأول وبهذا يظهر أن الخلاف في الذي يضرر  
 بالتفريق والتقسيم والايحوز كالبئر والشمع غير أن ليس في تفريقه ضرر أصلاً كافي  
 الإصلاح ولذا أفتينا كالعبد والفرس (و) يجوز (أخذه) أي أخذ الموكل  
 بالبيع (بأن يفتن كفيلاً أو رهناً) للاستيثاق (ولا يضمن) الموكل الممن الموكل  
 والنسيئة للرهن (أن يوفى) أي هلك (مما على الكفيل) من الثمن (أو ضاع)

الرهن في يده ) اى الوكيل لان الوكيل استل في الحفر وفي قبض الممن منها  
 والكفاية توثيقه والارتمان وثيقة الجانب الاستيفاء فيملكهما بخلاف الوكيل  
 بقبض الدين لانه يعمل نيابة وقد انابه في قبض الدين دون الكفاية واخذ  
 الرهن والوكيل بالبيع بقبض اصالة ولهذا لا يملك الموكل جره عن قبض الثمن  
 كما في الهداية وفي المنع وهو مخالف لما في الخلاصة من ان الوكيل بقبض الدين له  
 اخذ الكفيل فيحمل كلام الهداية على اخذ الكفيل بشرط البراءة فهو حواءة  
 لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها كما سرح به في البرازية ولما لم يرد بعدم  
 الضمن عدمه للوكيل والا فالدين قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن  
 بخلاف الوكيل بقبض الدين اذا اخذ رهنا فضاغ فانه لا يسقط من دين الموكل  
 شيء ولا ضمان على الوكيل انتهى ( ولو وهب ) الوكيل ( الثمن من المشتري  
 او ابراء او حط منه ) اى بعض الثمن ( جاز ) عند الطرفين ( ويضمن )  
 الوكيل الثمن كله لموكله في الحال ( وعند ابي يوسف لا يجوز ) كل من اهدية  
 والبراء والحط اذا لملك له ولا امر له فيما فعل ولم يجز ولهما ان حقوق العقد  
 راجعة الى العاقد وهذه التصرفات من حقوقه فيملكها ودفع الضرر حاصل  
 بتضمنه في الحال على وجه الكمال ( وكذا الخلاف لو اوجه ) اى الثمن  
 ( او قبل له ) اى بالثمن ( حواله ) قال قاضيجان ولم يذكر التأجيل في الاصل  
 قيل يجوز التأجيل في قول ابي يوسف ايضا كالأوباع بثمن مؤجل وقيل لا يجوز  
 واخاره المص فلذا قال وكذا الخلاف لو اوجه ( ولو اقاله ) الوكيل بالبيع  
 ( صحيح ) عقد الاقالة ( وسقط الثمن عن المشتري ولزم ) الثمن ( الوكيل )  
 عند الطرفين لانه عاقد فيصح تصرفه فيضمن الثمن للموكل قبلنا بالبيع  
 لان الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة انشافا هذا اذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم  
 اقال لا يصح وكذا اذا كان على الوكيل دين لرجل فاحاله على المشتري لباخذ  
 الثمن ثم اقال لا يصح كما في شرح المجموع ( وعند ابي يوسف لا يسقط عن المشتري )  
 لانه اضرار للموكل فيبقى الثمن للموكل في ذمة المشتري الا ان الاقالة لما كانت  
 عنده بيعا صار الوكيل مستري من المشتري المبيع فكان الوكيل مديونا للمشتري  
 مثل الثمن الاول كما في شرح المجموع ( والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل  
 القيمة ) او باقل منها وهو ظاهر لا يحتاج الى البيان ( و ) يجوز ( زيادة  
 تغلبت بهما وهي ) اى الزيادة التي يتعاض بها ( ما يقوم به مقوم ) بان يقوم  
 عدل مثلا بعشرة وعدل آخر بثمانية فاشترى به عشرة بدخل تحت تقويم مقوم  
 وقدره في العروض زيادة نصف في العشرة وفي الحيوان بدرهم وفي العقار  
 بدرهمين فهو الغبن البسيط فلزمو الموكل وعن هذا قال ( وقدر في العروض

ده نيم وفي الجوان ده يازده وفي العتسارده دوازده ) هدا اذ يملك بكن له قيمة  
 ماومة كالعبد والدواب وغيرهم وامامه قيمة معلومة كالخبر واللحم وغيرهما  
 ولا يحتاج الى تقويم مقوم فلا بد حل تحت حتى اذا زاد الوكيل بالشراء شيئا فزيد  
 كما ليس لا يتعد على الموكل لظهور المخالفة وبه يفتى كافي البحر وغيره وعلى هذا  
 لو قيد قوله وهو ما يقوم به مقوم بان لم يعرف سعره لكان اولى تدر ( لا علم  
 لا يتعين بها ) اى لا يجوز شراء الوكيل بالعين العايش لجوار اشتراؤه لنفسه ثم  
 لعلاء تحت يحوله على الامر وهذه التهمة لا توجد في الوكيل باسع اطلاقه فمثل  
 ما اذا كان وكلا يشراء شيئا بعينه فلا علك الشراء بعين فاحش وان كان لا يملك  
 الشراء لنفسه لانه بالمخالفة يكون مشتريا لنفسه وكانت التهمة بانه كافي التبين  
 لكن في الهدائه خلافه فانه قال حتى لو كان وكلا يشراء شيئا بعينه  
 قالوا يفتى على الامر لانه لا يملك شراء لنفسه وفي العائمة ان عافى الهداية قول  
 طامة المشايخ وبعضهم قال لا يتعد على الامر تنبع ( ولو وكل ببيع عتسار  
 فباع لعتسار حار ) عند الامام لما قرناه آما ( وقال لا يجوز ) بعه عايب  
 بالشركة كالعبد لا عايب كالعبد ما يجوز بالاتفاق كامر ( الا ان باع الباقي  
 قبل الخصومة ) اى قبل الاختصاص الى العاصى ونعوض العاصى البيع فتح  
 يجوز لهوده الى الوفاق ( وهو ) اى جوازه ان باع الباقي قبل الخصومة  
 ( احسان ) عندهما وانما ذكر هذه المسئلة مع انها قد ذكرت فيما تقدم  
 بقوله وسع نصف ما وكل بعه جاز توطئه لعول الامامين والمسئلة التي تليها  
 وهو التويل بشراء عتسار لان المسئلة الاولى تذكر لاختلاف فيقولهم انها معق  
 عليها فذكرها لدفع اتهم لكن الاولى ان يتركها فيما سبق وذكرها هنا ما  
 كما وقع في الهداية تدر ( وان وكل شراء عتسار فاشترى نصفه لا يلزم الموكل )  
 لما قد من صدر الشركة ( الا ان اشترى باده قبل الخصومة اتفاقا ) لان شراء  
 العتسار قد يقع وسيله الى الامثال بان كان موروثا بين اثنين فيعده على الموكل  
 بالاتفاق والفرق للامام بين البيع والشراء ان الامر في البيع سادف لم يكن  
 ماعتر فيه اطلاقه بخلاف الامر بالشراء وقال زفر يلزم الوكيل مطلقا اطلاقه  
 فمثل ما اذا كان العتسار ميبعا اولاً لانه خالفه شراء نصف فلا يلزم الوكيل  
 الا بعد شرائه فبهذا طهر عدم صحة ما قيل بان يفتى ان لا يتوقف شراء نصف  
 اذا كان الوكيل بشراء شيئا بعينه بامل ( واورد المبيع ) اى رد المشتري المبيع  
 ( على الوكيل به بقبض ) اى بقضاء القاضى ( رده ) الوكيل ( على  
 امره مضام ) سواء كان بسبب البنية من قبل المشتري او ينكره الوكيل حين  
 توجبه عليه ائمن او اقرار الوكيل عند القاضى ( في ) اى في عتسار ( لا يحد

مثله ) لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في اشكول ابعد العيب عن عام  
 باعتبار عدم ممارسته المبيع فلزم الامر فكذا باقرار فيما لا يحدث مثله لان القاضي  
 يقن بخدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج ثم  
 ان اشتراطها فيما كان تاريخ البيع مستبها على القاضي او كان العيب مما لا يعرفه  
 الا النساء او اطباء فان قولهن وقول الطبيب حجة في توجه الخصومة لافي الرد  
 فيفتقر الى احدي هذه الحجج للرد حتى لو علم القاضي تاريخ البيع والعيب ظاهر  
 لا يحتاج الى شيء منها كما اذا كان العيب مما لا يحدث اصلا كاصع زائدة  
 لا حاجة الى الحجة وانما قال بقضاء لانه ان كان الرد يغير قضاء ليس له الرد على  
 الموكل ولا الخصومة معه كما في عامة روايات المصنف ( وكذا ) رد الموكل على  
 الامر ( فيما ) اي في عيب ( يحدث مثله ) في هذه المدة ( ان كان ) قضاء  
 القاضي ( بينة او تكول عن يمين ) لما تقدم آنفا ( وان ) كان قضاء القاضي  
 ( باقرار ) الوكيل ( فلا ) برده على امره ( ولزم الوكيل ) لان الاقرار حجة  
 قاصرة فيظهر حق المقر دون غيره والوكيل غير مضطر اليه لانه يمكنه السكوت  
 والاكول ولكن له ان يخاصم الموكل ان كان الرد عليه بقضاء فلزمه بينة  
 او تكول وان كان يغير قضاء ليس له ان يخاصم الموكل لانه فسح للبيع بالتراضي  
 فيكون يما جديدا في حق غيرهما والموكل غيرهما ( ولوباع ) الوكيل  
 ( نسيئة ) اي الى اجل ( وقال الموكل امرتك بالعد وقل ) الوكيل ( لابل اطلقت )  
 اي امرتني بالبيع من غير تقييد بالنقد ( صدق الموكل ) مع اليمين لان الامر  
 مستفاد من الامر ولا مساعدة بدلالة اللفظ على ما قاله المأمور ( وفي المضاربة )  
 صدق ( المضارب ) لان الاسل في المضاربة العموم والاطلاق فيعتبر قوله  
 مع اليمين بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع  
 آخر حيث يكون القول رب المال ( ولا يصح ) نصرف احد الوكيلين وحده  
 فيما وآلاه ) لعدم رضى الموكل الا براء بهما معا وفي المنح اطلقه فتمثل  
 ما اذا كان احدهما حرا بالغا عاقلا والآخر عبدا او صبيا محجورا عليه لكنه  
 مقيد بما اذا وكلهما بكلام واحد اما اذا كان توكلهما على التعاقب فانه  
 يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد وقت  
 توكله بخلاف الرصين اذا وصى الى كل منهما بكلام على حدة حيث لا يجوز  
 لاحدهما ان يفرد بالنصرف على الاصح انتهى لكن في الشئني خلاف ما في المنح  
 لانه قال لوباع احدهما والآخر حاضر يجوز ولو كان الآخر غائبا فاجاز لم يجز  
 عند الامام خلافا لابن يوسف ولو كان احدهما صبيا او عبدا محجورا فلا آخر  
 ان يفرد بالنصرف ولو مات احدهما اوزال عقله ليس له ذلك تنوع وفي الخاتمة

رجل محل لرجلين وكلت احدهما بشراء جارية في اقل درهم ثم قاموا احدهما  
ثم اشترى الآخر فان لا آخر يكون مشترى لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما  
جارية فوقع شراءهما في وقت واحد كانت الجزئتان للوكيل وعليه الفتوى  
كافي البحر ( الا في خصوصية ) فان لاحدهما ان يخاصم وحده لان الاجماع  
فيها معذرة لافضالة الشك في مجلس القضاء خلافا لفرق والشافعي وطائفة  
انه اذا خصم احدهما لم يشترط حضرة الآخر وهو قول العامة لعدم القاطنة  
بسماعها وهو ما كت كافي التبيين وغيره وبه ظهر ان ما ذكره ابن ملاك من اشتراط  
الحضرة ضعیف كما في البحر لكن لا بد من مباشرة رأي الآخر حتى لو اشترى  
احدهما بدون رأي الآخر لا يجوز عندنا كما ذكره القيني اذ لم يكن هذا يمكن اخل  
ما في ابن ملاك على الرأي فيكون موافقا لقول العامة وهو اول من اخل على  
الضعف تدبر ( ورد ودية ) وفي البحر ولو قال ورد عشرين لكان اول فانه  
لا فرق بين رد الودية والعارية والمغصوب والبيع الفاسد كافي في التلخيص لكن  
يمكن بان رد عارية ومغصوب داخل في رد ودية حكما والبيع الفاسد في حكم  
المغصوب فاكفى بذكرها تدبر قد يارد الاحتراز عن الاشتداد فليس لاحدهما  
القبض بدون صاحبه ( وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما ) وكذا  
تعلق بمسبة الوكيلين وتدبير وتسلم هبة كما في التدبر لانه مما لا يحتاج الى رأي  
ويعتبر المتي فيه كالأواحد هذا اذا كان الوكيل بطلاق واجبة معينة وعق  
معين لانه لو وكلهما بطلاق واحدة بغير عينها او متق عبد بغير عينه لا يفرق  
احدهما كافي السراج لانه مما لا يحتاج الى رأي وقد لا عوض فيهما لانه لو كان  
الطلاق والعتق بموضع لم يفرق احدهما الا اذا اجاز الوكيل او اوكيل وفي البحر  
ان الوكالة والوصاية والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء  
فليس لاحدهما الانفراد ( وليس للوكيل ان يوكّل ) غيره لانه فوض اية  
التصرف دون اوكيل به اذ رضى برأيه دون رأي غيره اوجهود اتفاهوت  
في الآراء ( الا اذن موكله ) لتحقيق رضائه ( او بقوله ) اي يقول الموكل  
للوكيل ( اعمل برأيك ) لاطلاقه التوقيض الى رأيه واستثنى صاحب التنوير  
من الاستثناء الاول فقال الا في دفع زكاة وفي قبض دين من في عياله وعند بعض  
الثمن من الوكيل او كسبه فان تصرف وكيل الموكل بدون الاذن جائز فيه  
( فان اذن ) الموكل بالتوكيل ( فوكّل ) الموكل غيره ( كان ) الوكيل ( الثاني )  
وكيل الاول لا الثاني ( ثم فرعه بقوله ) فلا يعمّل ( الوكيل الثاني ) ( يعمّل )  
اي يعمّل الموكل الثاني ( ولا ) يعمّل ( بوجه ) اي بموت الموكل الثاني قال  
المول سبغى ينبغي ان تلك عرلة في اذا قال الموكل اعمل برأيك انتهى وفيه

كلام لان الوكيل مأثور باعمال رآه وقد عمل بان يوكل غيره فتم الامر فلا يملك  
 العزل لان العزل الرجوع عن الرأى الاول وليس في قوله اعمل برأىك ما يدل على  
 هذا بخلاف ما اذا قال اصنع ماشئت لان فيه ما يدل على العموم فيملك العزل  
 تدبر ( ويغزلان ) اى الوكيل الاول والثانى ( بموت ) الموكل ( الاول )  
 لان الموكل حامل لنفسه فيعزل وكيله بموته لبطلان حقه ( وان وكل ) الوكيل  
 غيره ( بلاذن ) من الموكل ( فعقد ) الوكيل ( الثانى بحضرته ) اى بحضرة  
 الوكيل الاول ( جاز ) تنقذه لان المقصود حضور رأيه وقد حضر وظاهر  
 العبارة الاكتفاء بالحضرة من غير توقف على الاجازة وهذا قول البعض والعامه  
 على انه لا بد من اجازة الوكيل او الموكل وان حضرة الوكيل الاول لا تنكفى  
 والمطلق من العبارات محمول على الاجازة كما فى اكثر المتعبرات فعلى هذا اوقال  
 فاجازة مكان قوله بحضرته لكان اولى تدبر ( وكذا او عقد ) الوكيل الثانى  
 ( بغيره ) اى بغيره الاول ( فاجازه ) اى اجاز الوكيل عقد  
 ( جاز ) ولو اكنى بقوله فعقد الثانى بحضرته او بغيره فاجازه جاز لكان  
 احصر واولى لان الحكم فيهما موقوف على الاجازة على قول العامة كما بين  
 قبله تدبر قيد بالعقد احترازاً عن الوكيل بالطلاق والعقود اذا وكل غيره وطلق  
 الثانى بحضرة الوكيل الاول او طلق الاحنى فاحاز الوكيل فانه لا يقع وكذا  
 الابرء والخصومة وقضاء الدين كما فى المنع ( او كان ) الركيل الاول ( قد قدر  
 الثمن الثانى ) فعقد الثانى بغيره جاز لان الاحتياج فيه الى الرأى اتقدير الثمن  
 وقد حصل كما فى العتابة ( ولا يجوز ائتمار او مكاتب التصرف فى مال طفله بيع  
 او شراء ولا تزوجه ) لائتمار ولا يئتمار بالرق ( وكذا الكافر فى حق طفله المسلم )  
 لائتمار ولا يئتمار بالكفر والاصل ان من لا ولاية له على غيره لم يجز تصرفه فى حقه  
 يقل حكم المسأمن والحربي والمرتب بعلم من حال الذمى دلالة ولذا بين حاله  
 دون غيره من الكفار وقيل نصرف المرتد موقوف بالاتفاق لتردد الملة فى حقه  
 فان اسلم نفذ وان قتل لا

### ( باب الوكالة بالخصومة والقض )

اخر الوكالة بالخصومة عن الوكالة بالبيع والشراء لان الخصومة تقع باعتبار  
 ما يجب استيفاءه ممن هو فى ذمته وذلك فى الاغلب يكون لمطالبة المبيع او الثمن  
 ( للوكيل بالخصومة القبض ) عند ائتمار الثلاثة لان من ملك شيئاً ملك ائتماره  
 وائتمار الخصومة وانتهى بها بالقبض ( خلافاً لفر ) لان القبض غير الخصومة  
 فلا يكون الوكيل به وكلاهما اذ يختصر الموكل بالقبض من الناس والخصومة  
 الى الناس ( والقوى اليوم على قوله ) اى على قول زفر وهو قول الاثمة



يشمله لمن من المؤمنين سئل الخصومة ولا يؤمن على المال لظهور الجملة  
 في الوكالة في هذا الزمان اتفق بذلك اصحاب الشريعة وكثير من مشايخ بلخ  
 وسمرقند وغيرهم وبهذا اشار الى خلاف رفر عند احمد لثلاثة ائمة قوله في هذا  
 المقام وفي الشريعة او اوبل بالخصومة اذ ان لا يعبر عنه الا اذا كان وكلا  
 بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه بخلاف الكفول (ومثله) اي ان يملك  
 الوكيل بالخصومة (الوكيل بخاصة) يعني ان الوكيل ما طلب مثل الوكيل  
 بالخصومة فانه يملك القرض على اصل الرواية لانه في ماله وسعاً يقال اقتضت  
 حتى انما يقتضيه ماله بطواع فبني الا ان العرف بخلافه وهو قاض على الوضع  
 وانتهى على ان لا يملك كما في الهداية وفي النهاية ان الوكيل بخاصة يقتضي  
 يملك القرض اتفاقاً في جواب كتاب الوكالة لكن فروع المشايخ على ان لا يملك  
 له ساد الزمان انتهى فعلى هذا ظهر عدم فهم ما قبل من انه قال صاحب  
 الاحتشار والوكيل بالقباض يملك القرض باجماع لانه لا مانع من ان يقتضي بدون  
 اقتضائه سلم ما قبل في قوله بالايجماع مع ان الخلاف مصرح في سائر الكتب  
 لان ما قاله صاحب الاحتشار على رواية الاصل واقتضى على انه لا يملك له ساد  
 الزمان فلا خلاف بالاتفاق على رواية الاصل لما في السراية الوكيل بخاصة  
 وكل ماله من في طاهر الرواية والشرى على انه خطر ان كان الوكيل يملك  
 في له كان من العرف بين التجار ان المتقاضي هو الذي يقتضى الدين كان توكل  
 مائة من الاولاد وروى الثوري ورسول النفاضي يملك القرض بالخصومة اجماعاً  
 ولا يملك الخصومة والقض وكيل الملازمة كما لا يملك الخصومة وكل الصلح  
 وكذا عكسه (ولو كان يقتضى الدين الخصومة وقيل اقتض) عند الامام  
 (حسبنا له) وهو قول ائمة الثلاثة ورواية من الامام لانه ليس كل  
 من يصلح للقبض يعرف الخصومة ويهتم بها الى المحاكمة ولا يملك الرضى  
 من الموكل وله انه وكلاء احد الدين من ماله لان قرض ليس الدين لا يتصور  
 ولذا قلنا ان الدين يقتضى امثالها لان المله وض ملك المطلوب حقيقة وبأنه قضى  
 بملك بدل الصلح والدين ويكون وكلا في حق التملك ولذلك لا بالخصومة وثمرته  
 ما اذا قام الخصم البينة على استيفاء الموكل او ارأه تقبل عده بخلافه لا يصلح  
 بقوله قبل القبض لانه بعد القبض لا يكون له الخصومة اتفاقاً وفي السراية  
 من دين وان لا يقصد الا حصة فقط لا ادرهما لم يجز فصد على الامر  
 والامر الرجوع على العزم بملكه ولو لم تكن للعزم بملكه على الايمان وقضى عليه  
 بالدين وقصد الوكيل فضاغ من الوكيل ثم رجع على الانشاء فلا حيل للمقتضي  
 عليه على الوكيل وانما رجع على الموكل (ولو كان احد الشفعة بالخصومة)

قبل الأخذ اتفاقاً حتى اوراق المسمى البينة على الوكيل على ان الموكل  
 سألها قبل وتقبل الشفعة وأما بعد الأخذ بالشفعة فليس له الخصومة ( وكذا  
 الوكيل بالرجوع في الهبة ) اي له الخصومة حتى لو اقام الموهوب له البينة على  
 اخذ الواهب العوض تقبل ويدخل الرجوع ( او بالشفعة ) يعني للوكيل بالشفعة  
 الخصومة حتى اذا وكل احد الشريكين وكلا بان يقاسم مع شريكه فاقام  
 الشريك البينة على الوكيل بان الموكل قبض نصيبه تقبل ( او بالرد بالعيب )  
 على البائع حتى اذا اقام البائع البينة على الوكيل بان الموكل رضى بالعيب تقبل  
 ( وكذا الوكيل بائناً بغير مباشرة ) يعني له الخصومة واما قبل مباشرة  
 الشراء لا يكون له الخصومة وهذا لان المداولة تقتضي حقاً وهو اصل فيها  
 فيكون خصماً فيها ( وبس للوكيل قبض العين الخصومة ) بالاجماع لانه  
 امين محض بقبض عين حق الموكل من كل وجه فاشبه الرسول ثم فرعه بقوله  
 ( فلا ورهن ذواليد على الوكيل بقبض عبد ان موكله باعه منه تقصير الوكيل )  
 عند ( ولا يثبت البيع قبلزم ) على ذي اليد ( اعادة البينة اذا حضر الموكل )  
 او من يقوم مقامه لان البينة قامت على من لا يكون خصماً والقباس فيه دفع العبد  
 الى الوكيل لعدم قبول حجة ذي اليد لقيامها على من ليس بخصم فلم يعتبر وجه  
 الاستحسان ان الوكيل خصم في حق قصريده لقيامه مقام الموكل في القبض  
 فتقصيره فنقام الحجة ثانياً على البيع اذا حضر الخصم ( كما نقصر رد الوكيل  
 بنقل الروجة او العبد ) يعني اذا قامت المرأة البينة على الطلاق او اقام العبد  
 البينة على العتاق على الوكيل بنقلهما الى موضع تقبل هذه البينة استحصانا  
 في قصريد الوكيل عنهما حتى يحضر الخصم منكراً ( ولا يثبت الطلاق  
 والعتق لو رهنا ) اي المرأة والعبد ( عليهما ) اي على الطلاق والعتاق  
 ( بلا حضور الموكل ) كما امر انهما اقاما حجة على وكيل غير خصم ولذا  
 وجب اعادتهما او حضر موكله بخلاف قصر اليد ( وقرار الوكيل بالخصومة  
 على موكله عند القاضي ) بغير الحدود والقصاص ( صحيح ) سواء كان  
 وكلاً من قبل المدعي فاقرب بالقبض او من قبل المدعى عليه فاقرب بثبوت الحق  
 وفيه اشعار بانه لو انكره ذلك الوكيل صلح بالطريق الاولى وبانه لو استثنى الاقرار  
 صح وصار وكلاً بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكلاً بالقرار وفي الصغرى  
 لو استثنى الاقرار بخضرة الطال صح والا لا وقال محمد انه ايضاً يصح  
 كما في القهستان وفي السير ازمة لو موكله غير جائز الاقرار صح ولم يصح الاقرار  
 في الظاهر لو موصولا وفي الاقضية ومفصولاً ايضاً ( لا عند غير القاضي )  
 اي ان كان اقراره عند غير القاضي فشهد به الساهد ان عند القاضي فانه غير

صحيح ان يحبس ثأنا من اهل دين ( خلافا لما في بومست ) اي تصح عند قسمة  
 القاضى منه ان الموكل امامه من نفسه مطلقا وهو يقتضى ان يملك ما ملك  
 الموكل وهو يملك الاقرار عند غير الماضى كذا وكيله وعنه زهر والثاقفى وهو  
 قول ان يوسف اولا لا تصح اصلا وهو القياس لانه ما دور بالخصومة وهى  
 منازعة والاقرار اصلا لانه مسالة والامر بالشئ لا يتناول صدقه وحده  
 الاستحسان ان الوكيل صحيح فدخل تحت مائة ملكه الموكل وهو الجواب  
 مطلقا فيضمن الاقرار والموكل يملك الاقرار كذا يملك وكيله عند القاضى لكونه  
 جواب الخصم وهو لا يكون معتبرا الا فى محاسن الدعاء ادوراء محله نفسه  
 الى المجادلة والمجازية وهو لم يوكل بذلك فح لا يكون وكلا ( لكن لو رهن  
 عليه ) اي على الموكل هذا استدراك من قوله لا عند غير انقاض فلهذا اورد  
 عليه لكان السب تدور ( انه اقر في غيره من انشاء خرج من الوكالة  
 ولا يدفع اليه المال ) ولا يؤمر المدعى حله بدفع المال الى الوكيل لانه لا يصح  
 بعد ذلك للمنافسة ولانه رغم انه مطرل في دعواه ( كلاب او اودى اذا اقر  
 في محاسن الدعاء لا يصح ) اقراره بها ( ولا يدفع اليه ) اي الى الاب او الوصى  
 ( المال ) اي اذا ادعى الاب او الوصى ثأنا لم يحبر فانكر المدعى حله صدقه  
 الاب او الوصى ثم جاء بدعى المسال فان اقراره لا يصح لانه ولاية نظرية وذلك  
 بارحط ماله ويصرف فيه على الوجه الاجدى من والاقرار لا يكون حطما  
 ولا يؤمر المدعى حله بدفع المال اليه لانه لا يصح دعواه وصدقه وصى آجر  
 ويؤمر بدفع المال اليه بابت ( ولا ) يدع ( يوكل رب المال كذا له بقضى  
 ما على المكول ) كما لو وكاله من نفسه او صدقه او وكل المحل للمحل  
 بصدقه من المحل عليه فيه غير صحيح لان الوكيل من يعمل اميره ولو صححها  
 صار عاملا لنفسه في اراء دمه ( فثبت عدم الركن ) ولا قول قوله ملازم  
 للوكالة اكونه امينا او صححه ما لا بد له لكونه مبرئا نفسه فتعدم باعدام لارائه  
 كافي الهداية وفي المسألة سؤال وجواب فليراجع فى التوير الوكيل يقتضى الدين  
 اذا اكل صحيح وبطل الوكالة بخلاف العكس وكذا كل مرصحت كسلة الوكيل  
 اذ من بطلت وكالته تقدمت كماله او تأخرت ( ومن صدق مدعى الوكالة  
 بقضى الدين امر بدفع اليه ) ان اصدقه من قول انا وكيل العائى بقضى  
 دينه اقرار على نفسه لان ما يدفعه خاص حقه اذ لا يدبون تقضى باشلها  
 ( فان صدقه صاحب الدين ) اي اذا حذر الموكل وصدق الوكيل في دعواه  
 الوكالة ولا كلام لمصداق ( ولا ) اي وان لم اصدقه ( امر ) اي امر  
 العزم ( بادفع اليه ) اي الى صاحب الدين ( ايضا ) اي كما امر بالدفع

الى الوكيل لانه لما ثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول في ذلك قوله مرجع  
 بمينه فبفسد الاداء ان لم يحزن الاستيفاء حال قيامه (ورجع) الغريم (به)  
 اي بمادفعه (على الوكيل ان لم يهلك في يده) اي رجع الغريم به ان كان  
 مادفعه اليه باقيا في يد الوكيل لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله  
 ان ينقض قبضه واخذ ما يجده واو كان بقاؤه حكما بان استهلكه الوكيل فانه  
 باق بفساد ذمه (وان هلك) اي المقبوض في يد الوكيل (لا) اي لا يرجع  
 فيما هلك لانه تصديقه اعترف انه محق في القبض فيكون امينا وهو لا يكون  
 ضمينا اولانه مطالوم في اخذ الموكل ثانيا والمطلوم لا يظلم غيره (الا ان كان ضمنه  
 عند دفعه) فيرجع على الوكيل بمثل مادفعه قيل روى ضمنه بالنشيد وبعدمه  
 فالمعنى بالنشيد الا اذا كان جعل الغريم الوكيل ضامنا بان قال عند دفعه  
 ان حضر الغائب وانكر وكالك واخذ مني ثانيا فانت ضامن بهذا المال فقال  
 الضامن وبعدم النشيد الا اذا كان الوكيل بان قال عند دفعه ان حضر الغائب  
 وانكر الوكيل واخذ منه ثانيا فانت ضامن بهذا المال فيصير الوكيل كفيلًا بمال  
 قبضه السابق المذكور ثانيا لان اضافة الضمان الى زمان القبض جائز لا بمال قبضه  
 الوكيل اولًا لانه امانة في يده تصادقها على انه وكيل والامانة لا يجوز  
 بها الكفالة وظاهر المتن انه لا يرجوع على الوكيل حالة الهلاك الا اذا ضمن  
 وليس كذلك بل الحكم كذلك لو قال له قبضت منك على اني ابرأك من الدين  
 كما في الشور (اودفع اليه على ادعاء) حاك كونه (غير مضيق وكالته)  
 سواء كان مكذبا او سائبا فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء الاجازة  
 فانقطع رجاءه رجوع عليه وفي الشور فان ادعى الوكيل هلاكه اودفعه لموكله  
 صدق بحلقه وفي الوجوه كلها ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب  
 (ومن صدق مدعى الوكالة بقض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه) لان تصديقه  
 اقرار بمال الغير اولًا مأمور بالحفظ لا بالدفع بخلاف الدين فاذا لم يصدقه  
 لا يؤمر بالدفع اليه بالاولى وفي المبح تفصيل فليراجع (وكذا) اي مثل ما ذكر  
 من الحكم (لو صدقه في دعوى شرأها من المالك) يعني لو ادعى انه اشترى  
 الوديعة من مالكها وصدقه المودع لم يؤمر بدفعها اليه لانه مادام حيا كان  
 اقرارا بملك الغير لانه من اهله فلا يصدقان في دعوى البيع عليه (ولو صدقه  
 في ان المالك مات وتركها) اي الوديعة (ميراثا امر بالدفع اليه) اذ لم يكن  
 على الميت دين مستغرق فلوانكر موته او قال لا ادري لا يؤمر بالتسليم اليه  
 مالم تقم البينة هذه المسئلة وقد تقدمت في او آخر القضاء فكان ذكرها هنا تذكرا  
 كدر (ولو ادعى المديون على الوكيل قبض الدين استيفاء الدين ولا يثبته له)

اى للدينون على استيفاء الدين ( امر بصدقته اليه ) اى امر الغريم بدفع المذال  
 الذى عليه الى الوكيل لان الوكالة قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت بخبره فدفعوا  
 فلا يؤخر الحق ويجعلوا دينوا الاشياء رب الدين جوا للوكيل اقرارا بالدين  
 وبوكالة والا لما شغل بذلك كما اذا طلب من الدين وادعى الاشياء فانه يكون  
 اقرارا بالدين وكما اذا اجاب المدعى ثم ادعى القاطع فى بعض الحدود فانه لا يقبل  
 لان جوابه تسليم الحدود كافى للمخ ( ولا يسخف ) اى الوكيل ( انه ما يعم  
 استيفاء موكله ) الدين لانه نائب عن الموكل والنياب لا يجوز له ان يسلط  
 خلافا لفر ( بل يقع ) الغريم بعدما دفع المال الى الوكيل ( رب الدين  
 ويسخف ) اى رب الدين ( انه ما استوفى ) فان حلف بقوله الحاكم على حاله ولو نكل  
 وطل الحكم فاسترد فيه ما قبض ( ولو ادعى السابع على وكيل الرن بالسابع  
 ان موكله رضى به ) اى بالبيع ( لا يؤخر بدفع الثمن قبل حلف المشتري ) والفرق  
 بين هذه وما تقدم من مسألة الدين ان التدارك ممكن هناك بان يتردد ما قبضه  
 الوكيل اذا ظهر الخطا عن نكوله فلهنا غير ممكن لان القضاء بالقسط ماضى  
 على الصحة وان ظهر الخطا عند الامام كما هو مذهبه فى العقود والفسوخ  
 ولا يسخف المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يقيد واما عندهما فيجب ان يحدد  
 الجواب فى الفصاين ولا يؤخر لان التدارك ممكن عندهما لبطان الفضا وقيل  
 الاصح عند ابى يوسف ان يؤخر فى الفصاين وفى المخ فلوردها الوكيل على السابع  
 بالبيع فى هذه المسئلة فحضر الموكل وصدق على الرضاء كما فى لال السابع  
 عند الكل على الاصح ( ومن دفع اليه رجل عشرة دراهم ) بغيره اعلى  
 اهله فاق عليهم ) اى على اهله ( عشرة ) اخرى ( من عشرة فلهى بها )  
 اى العشرة بالعشرة لان الوكيل بالاتفاق وكيل باسراء وحكمه كذلك قبل هذا  
 استحسان وفى القياس وهو قول الاثمة الثلاثة ليس له ذلك فيصير مبررا لانه  
 خاف امره وقيل القياس والاستحسان فى قضاء الدين لانه ليس بشراء  
 واما لاتفاق فيتضمن الشراء فلا بد خيلانه كما فى الاصلاح وظاهر كلامه انه  
 اتفق دراهمه مع بقا دراهم الموكل ولذا قال فى النهاية هذا اذا كانت عشرة  
 اسداف فائة وقت الاتفاق وكان يضيف العقد اليها او يطلق اما اذا كانت  
 متهلكة او اضاف العقد الى عشرة ثقه يصير مبررا بالتعدي مبررا بالاتفاق  
 لان الدرهم شعبان فى الوكالة وفى التوزيع وصى اتفق من ماله ومال الدين  
 غالب فهو اى الوصى متطوع فى الاتفاق الا ان يشهد على ان ما تقدم قرص  
 عليه او انه يرجع عليه فلا يكون متطوعا وله ان يرجع

## ( باب عزل الوكيل )

وجه تأخيره ظاهر ( للموكل عزل وكيله ) عن الوكالة لانها حق له ان يبطله ( الا اذا علق به ) اي بالتوكيل ( حق الغير كوكيل الخصومة بعلم الخصم ) فلا يملك عزله فيصير كالموكل المشروطة في عقد الرهن ومال الوقف وفيه اشارة الى انه لو علق وكيله بالشرط ثم عزله قبل وجوده صح عليه القوي كافي القهستاني والى ايه بطول تعليق العزل بالشرط ( ويتوقف انعزاله ) اي انزال الوكيل ( على علمه ) اي علم الوكيل ثم فرعه بقوله ( فتصرفه ) اي تصرف الوكيل ( قوله ) اي قل العلم بالانعزاله ( صحيح ) لان في انعزاله بغير علم اضرارا به اذ ربما يتصرف على انه وكيل فيلحقه العهدة وكذا لو عزل الوكيل نفسه لا يجوز بدون علم الموكل وعند الاثمة الثلاثة ينزل الوكيل بلا علم منه الا في قول عنهم واوجبوا الموكل الوكالة فقال لم اوكلك لا يكون عزلا الا ان يقول والله لا اوكلك بشيء وثبت العزل من الوكالة بمشاهدة كقوله عزناك واخرجتك عن الوكالة وبكتابته وارسلنا له رسولا عدلا او غسرا عدلا خرا او عبدا صغيرا او كبيرا اذا قال رسول الموكل ارسلني اليك لابلغك عزله اياك عن وكالته ولو اخبره فضولي بالعزل فلا بد من احد بشرط الشهادة اما العدد او العدالة وفي الدرر قال وكلتك بكذا على اني متى عزنتك فانت وكيلي فانه اذا عزله لم ينزل بل كان وكيل له ويسمى هذا وكيل دوريا ولو اراد عزله بحيث يخرج عن الوكالة يقول في عزله عزنتك ثم عزنتك فانه ينزل واوقايك كلعزلك فانت وكيلي لا يكون معزولا بل كلعزل كان وكيل فاذا اراد ان يعزله يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزنتك عن المنجزة فمح ينزل لان ما لا يكون لازما يصلي الرجوع عنه والوكالة منه كافي التبيين وفي التوبر وكله بقبض الدين ملك عزله ان يغير حضرة المديون وان وكله بحضرة لا الا اذا علم به المديون فلو دفع المديون دينه الى الوكيل قبل علمه بعزله يبرأ ( وتبطل الوكالة بموت الموكل ) هذا اولى من عبارة الوقاية بموت احدهما لانه قال صاحب الدرر ولما لم يكن اذكر الوكيل هما فائدة تركته لكن يمكن ان الوكيل اومات بحق الرد بالعيب او ارثه او وصيه وان لم يكن فلموكل في رواية ولو وصى القاضي في اخرى كما في القهستاني ففيه فائدة ( وحنونه ) اي جنون الموكل وكذا جنون الوكيل ( مطبقا ) اي مستوعبا ( وحده ) اي حده المطبق ( شهر هند ابني يوسف ) وكذا عند الامام في قول وعليه الفتوى كافي المضمرات ( وحول عند محمد ) وكذا عند الامام في قول ( وهو المختار ) لانه يسقط به جميع العبادات حتى الزكاة فقد ربه احتياطا ( و )

تبتطل (بالمائة) أي لحاق الموكل (بدار الحرب مرثدا) عند انقضاء  
لأن تصرفات الميرث موقوفة عنده فكذا وكالت وان قبل اولى بدار الحرب  
بطلت الوكالة (اخلاقا لهما) فان تصرفاته نافذة عندهما الا ان يموت او قبل  
على رديته او يحكم بالمائة حتى يستقر امر الحاق فلو طرد من دار الحرب مثلاً  
ولم يحكم بالمائة تعود الوكالة عندهم وان حكم ثم عاد تعود الوكالة عند تحدد  
اخلاقا لابي يوسف كما في القهستان وفي المنع فظاهر كلام الكثر وغيره من  
التون ان كل وكالة تبطل بموت الموكل وجنونه وليس كذلك بل لابد من استثناء  
مسأل من هذا الاصل فقل الا اذا وكل الراهن العبد او الرهن يبيع الرهن  
عند خلول الاجل فلا ينعزل بموت الموكل وجنونه كما لو وكيل بالامر باليد  
والوكيل يبيع الوفاء وعنده فيه فليراجع (وكذا) تبطل وكالة (بجز موكلة)  
حال كون الموكل (مكاتباً) أي اذا وكل مكاتب وكذا بالبيع مثلاً ثم يزار ويقا  
بجزه عن اداء بدل الكتابة تبطل وكالة وكيفية لانه وقع تصرفه في مان الغير  
بلا امره (وبجوه) أي حجر الموكل حال كونه (عبداً ماذوناً) ولا فرق فيه  
بين العلم وعدمه لانه عزل حكيم فلا يتوقف على العلم كما لو وكيل بالبيع اذا باعه  
موكله وفي القهستان وفي اتم افضل بكدا للنية على العامل العبد لا لما ظن  
ان في مابعد لم يشترط علم الوكيل وفيه اشعار بان المكاتب او الماذون اذا وكل  
تجلا بالنفاضة او الخصومة لم تبطل وكالتة بالبيع او الحجر كما في النهاية (و)  
تبطل الوكالة في حق من لم يوكل صريحاً من الشرى لكن بسبب (افتراق)  
هذين (الشرى يمكن) عن الشركة ان يثبت عزل الوكيل بافتراقهما ولا يتوقف  
على علم الوكيل لما مر انه عزل حكيم والعلم شرط لعزل الخفي وإطلاقه  
شامل اما اذا افترقا بطلان الشركة بهلاك المالك المالكين او احدهما قبل الشراء  
فتبطل الوكالة ضمنية واما اذا وكل الشرى كان واحداً وصلاً لا لتصرف  
في المال فلو افترقا فان عزل في حق غير الموكل كل منهما اذا لم يصير حياً لا أثر  
في التوكيل ونماه في الحجر فلبطل (وتصرفي) هو بالجزأى وكذا تبطل  
الوكالة بتصرفي (الموكل فيما وكل به) تصرفاً بجز الوكيل عن الامتثال  
كما اذا وكله باعتاق عبده او كتابته او تزويج امرأة او شراء شيء او طلاق او خلع  
او بيع عبداً فاعتق او كاتب او زوج او طلق ثلثاً او واحدة ومضت عدتها  
او خاله او باع نفسه فار الموكل او فعل واحداً منها بنفسه حجر الوكيل  
عن ذلك الفعل فتبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا طلقها واجدة والعمة  
قائمة بقيت الوكالة لا يمكن تنفيذ ما وكل به واو تزوجها بنفسه وبانها لم يكن  
للوكيل ان يزوجهما منه لوال حاجته بخلاف ما لو تزوجهما الوكيل وابانها

سبب يكون له ان يوجب المولى ان يملكه باق - لما ذكر في رد في البيع وتعود  
 الوكالة اذا عاد الى المولى قديم ماله فلو وكله بالبيع فباعه للمولى ثم رد عليه  
 بما هو فسخ فالوصي على وكالته وان رد به لا يكون فسخا لان تعود الوكالة  
 كما او وكله في هبة شيء ثم وهبه المولى ثم رجع في هبته لم يكن للمولى الهبة  
 ولو وكله بالبيع ثم رهنه المولى او آجره فسلمه فهو على وكالته في ظاهر الرواية  
 ولو وكله ان يواجر داره ثم آجرها المولى بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على  
 وكالته ولو وكله ببيع داره ثم بئى فيها فهو رجوع عنها عند الطرفين  
 لا التخصيص والوصية بمنزلة الوكالة او في اثر ملكه كما اوطاق امرأته فهي  
 في العدة فان تصرف الوكيل شبرا معذرا بان يقع الشئ في العدة وهي اثر ملكه  
 كما تقدم انتهى لكن في قوله اوتى شيطان الاول انه معطوف على قوله عاد وهو  
 طرف لا يعود ولا يعود في صرة بقاء الاثر واشئ انه يلزم التكرار بما سبق من قوله  
 ويتصرفه بنفسه كما اوطاق امرأته فهي في العدة الى آخره تدبر ( ولا يشترط  
 في الموت وما بعده ) من الجون والحق في دار الحرب والعجز وافتراق الشريكين  
 وتصرف المولى فيما وكل به ( علم الوكيل ) لما امر ان العلم شرط للعزل القصدي  
 لا للعزل الحكيمى كما في اكثر المعبرات قال يعقوب باشا وهما كلام وهو ار في الكافي  
 مسألة تدل على اشتراط العلم في العزل الحكيمى ايضا وتماه فيه فايطالع

### ( كَلَامُ الدَّعْوَى )

لما كانت الوكالة بالخصوص مة لاجل الدعوى ذكر الدعوى عقيب الوكالة هي  
 واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرها وبعضهم قال الفتح اولى وبعضهم  
 الكسر اولى ومنهم من سوى بينهما وفي الكافي يقول ادعى زيد على عمرو  
 مالا فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به خطاء والمصدر  
 الادعاء او تعال من دعا والدعوى على وزن فعلى اسم منه والفعل بالآي  
 فلا ينون يقال دعوى باطلة او صحيحة وجمعها دعاوى بفتح الواو لا غير كفتوى  
 وقساوى والدعوى في الحرب ان يقول الناس يا فلان ماتى ثم اعلم انها  
 مشروعة بالكتاب والسنة واجماع الامة ( هي ) اى الدعوى في اللغة عبارة  
 عن اضافة الشيء الى نفسه حال المسألة او المنازعة مأخوذ من قولهم ادعى  
 اذا اضاف الشيء الى نفسه بان قال لى ومنه دعوة الولد وفي السريع يراد به  
 اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة لا غير كما في المبسوط وقبل هي في اللغة  
 قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره وفي الشرع ما اختاره المص  
 تبعاً للوقاية بقوله ( اخبار ) عند القاضي او الحكم فانه شرط كما في الكافي



وضمة (لحق) معلوم فانه بشرط (له) اي للخصم (على غيره) اي على  
 غير الخصم بالاضطرار لما في السور وغيره وبشرطه ان يحسن العضى وصور خصم  
 ومطلوبه المدعى وكونه بالمرءة وكون المدعى بما يحفل الثبوت على دعوى  
 ما يستحيل وجوده بالمرءة انتهى فعلى هذا الملاقى المنس لا يخفى من ش  
 كافي الهستاني الا ان بقى عدم تقييده بالحضور ليكون حضور تخليص القاص  
 ما حردا في مفهوم الدعوى وهي مطالبة حق عند من له الخلاص وللاخرج  
 عن التعريف لان تكلف الدعوى الصادرة عن صاحبة كتاب القاصى الى العاصى  
 في مجلس اعاصى الكاتب فانه دعوى صحيحة حتى ياتي في الكتاب على الاستشهاد  
 بالدعوى الصحيحة الصادرة الى آخره مع له احبار بحق له على غيره وليس  
 بحاصر واماعدم تقييده بمجلس القضاء فلا يسهله شرطا وشرط الدين  
 خارج عن ذلك اشياء مأملة (والمدعى) شرعا (من لا يجسر) اي لا يكره  
 (على) هذه (المصومة) اي المحاصد وطالب الحق فلا يستكمل بما كان في يده  
 مختصة من وجه آخر كما اذا قال قصت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه  
 المصومة اذ اتركها (والمدعى عليه من يجبر) على هذه المصومة والجواب  
 لكونه مكرامى واراد عبا صورة ولذا قال محمد في الاصل المدعى عليه هو  
 المكر وهو الصحيح ذال اعتبار للعاصى ولا يستكمل بوصى بالقيم فانه مدعى عليه  
 معى فيما اذا جبر العاصى على المصومة لا يلزم ككفاي القهستاني وانما عرفت  
 ذلك وعدل عما يقتضى التعريف اشارة الى اختلاف الشايع وفيها قول  
 المدعى من اذترك ترك والدعى عليه خلافة وهذا حاصل ما ذكر في هذا المتي  
 قال ابو المكارم والعريف المذكورة ان كان عاما صححها كما قال في الهتدائق  
 لكنه تعرف له ناهى حكمه انتهى وقيل المدعى من لا يسهله عليه والمدعى  
 عليه خلاف هذا ولذا نقل ان لا يسهل مدعى اسوة ولا يقال له ولا  
 عليه السلام وقيل المدعى من لا يستحق الاسنة والمدعى عليه من يكون مستحقا  
 لاحد ادغوله هولى كونه له على ما كان مالم يثبت المدعى استحقاقه قيل  
 المدعى من يلتمس خلافا طاهر وهو الامر بالحادث والمدعى عليه من يتسك  
 بالظاهر كالمدم الاصلى انتهى اذ لا تعرض على من له اليد حق المدعى  
 بمجدة دعواه كما لا تعرض الوحد على المدم الاصلى فلم يلزم عليه ما قال بعض  
 الفضلاء ومنهم من قال المدعى من يلتمس خلافا الطاهر ولا يلزم ان يكون  
 امرا حاثا والمدعى عليه من يتسك بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما احاثا  
 انتهى لان المراد بالامر الحادث كونه محتاجا الى الدال في ظهوره ووجوده  
 وبالمدم الاصلى عدم كونه محتاجا اليه اصلا فالودع الذى يدعى ربا او دية

الى المودع لا يكون مدعى حقيقة وكذا لا يكون المودع بانكاره الرد منكرا حقيقة  
لانه بانكاره يدعى شغل ذمة المودع معنى وكذا المودع بادعاء الرد ينكر الشغل  
معنى ليقع دفعه عن الصمان فيجبر على الخصومة فيما انكره معنى من الصمان  
لكونه مدعى عليه فيصدق قوله مع اليمين اذا لاعتبار المعاني دون الصور  
كما في شرح الوقاية لابن السبح ( ولا تصح الدعوى الا بذكر شيء ) اى قول  
دين او عين ( علم جنسه ) اى جنس ذلك الدين كالدراهم والدنانير والخططة  
وغغيرها ( وقدره ) مثل كذا وكذا درهم او دينار او كرا قبل لا يد ايضا  
من ذكر وصفه بانه جدد او ردى في دعوى الدين اذ هو يعرف به لان الزام  
الخصم بالجهول عند قيام البرهان معتذر وكذا الشهادة والقضاء غير ممكن  
بخلاف العين كما سيجي وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة الدعوى بلا يجوز  
عن تقريرها لم يسمع كما في الفقهستانى فان يجوز عن الدعوى عن ظهر القلب فكتب  
فسمع كما في الخزانة ( فان كان ) المدعى ( ديناً ) اى حقا في الذمة ( ذكر )  
المدعى ( انه بطالبه ) اى ان المدعى بطالب المدعى عليه بالدين لان فائدة  
الدعوى احراز انقاض المدعى عليه على ابقاء حق المدعى وليس للقاضي ذلك  
الا اذا طالبه به فامتنع ( وان كان ) المدعى ( عينا نقيا ) اى منقولا ( ذكر )  
المدعى ( انها ) اى العين ( في يد المدعى عليه بغير حق ) دفعا لاحتمال ان يكون  
مهرنا او محجوسا بائنا في يده قال صدر الشريعة هذه العلة تشمل العقار ايضا  
فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم وفي حاشية يعقوب اشاجواب  
عن طرف صاحب الدرر واعتراض عليه فليطالع ( وانه ) اى المدعى ( بطالبه )  
اى المدعى عليه ( بها ) اى العين ( ولا بد من احضارها ) اى يكلف احضار  
العين المنقولة ( ان امكن ) الاحضار ( ايشار اليها ) اى الى العين ( عند  
الدعوى وعند الشهادة او الخلف ) لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك  
بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة ابلغ في التعريف حتى قالوا في  
المنقولات التي يعمد نقلها كالرشي ويحوزه حضر المالك عندها او بعث امينا كما  
في البحر وغيره لكن على رواية والافقولة وان تعذر يذكر قيمتها بغنى عنه تدبر  
وفي المحنى معرنا الى الاستيعاب في مسألة الشاهدين اذا شهدا على سرقة  
بقرة واختافا في اونها تقبل الشهادة خلافا لهما ثم قال وهذه المسئلة تدل على  
ان احضار المنقول ليس بشرط صحة الدعوى ولو شرط لاحضار ولما وقع  
الاختلاف عند المشاهدة في اونها ثم قال وهذه المسئلة ليس فيها غافلون  
لكن ليس في ذلك دليل على ما ذكر لانها اذا كانت غائبة لا يشترط احضارها  
والقيمة كافية كما في البحر ( وان تعذر ) اى تعذر احضار المنقولات بان كانت

هالكة اوقافه ( يذكر قيمتها ) بغير المدعى معلوماً بها لان الغالب لا يعرف  
الاباوصف والقيمة قال ابوالاث شرط مع بيان القيمة ذكر الذكورة او الانوثة  
في الدابة هذا اذا ادعى العين اما اذا ادعى قيمة شيء مستهلك فلا بد من بيان  
جنسه ونوعه واختلفوا في بيان الذكورة والانوثة في الدابة قال العمادي ادعى  
اصناماً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل ولم يذكر قيمة عين على  
حدة اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال  
وهو الصحيح لانه اوقال غصب مني عيناً كذا ولا ادري انما هالك او قائم ولا ادري  
كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف  
قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به كافي الكافي فان عجز عن ردّها كان القول  
في مقدار القيمة قول الغاصب فلما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلان  
يصح اذا بين قيمة الكل جملة كان اولى وفي التبيين فاذا سقط بيان القيمة عن  
المدعى سقط عن الشهود ايضا بل اولى وقبل اشترط ذكر القيمة اذا كانت  
الدعوى سرقة لانه ان السرقة كانت بصائباً فاما حينما سوى ذلك فلا يشترط  
كافي الجمع وفي التور وفي دعوى الايداع لابد من بيان مكانه سواء كان له محل  
او لا وفي الغصب ان كان له محل وموئنة فلا بد من بيان موضع الغصب والا لا وفي  
دعوى المثلبات لابد من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجود  
( وفي العمار لا يحتاج الى قوله بغير حق ) كما يحتاج اليه في المقول ولكن يذكر  
ان العمار في يده لان المدعى عليه لا يكون خصماً الا اذا كان التقار في يده فلا بد  
من اثباته لكن مسائل صدر الشريعة ياق علي ما قاله به توب يا شاة في حاشيته  
ويؤيد ما في الفهستان من قوله ويزيد وفي العمار الضامه بعض المشايخ  
كما في قاضيهان والحزانة وهو المختار عند كثير انتهى لكن اختلف المشايخ  
في القوي كاسباني ندع ( ولا ثبت اليد ) اي يد المدعى عليه ( فيه ) اي في العمار  
( بتصادقهما ) اي لا تثبت بتصادق المدعى والمدعى عليه على انه في يده  
( بل ) تثبت اليد فيه ( بيينة ) بان يشهد الشهود بانهم جاوروا في يده حتى  
لو قالوا سمعنا ذلك لم تقبل ( او يعلم القاضي ) انه في يده لاحتمال كون العمار  
في يده غيرهما وقد تواضعا على ذلك بخلاف المقول لان اليد فيه مشاهدة  
فلا حاجة الى البينة ولا الى العلم بل تثبت بتصادقهما ( في الصحيح ) اجترار عما قيل  
ان اليد تصح بالاقرار فلا حاجة الى البينة ولا الى العلم وفي العز يشهدوا انه حاكمه  
ولم يقولوا في يده بغير حق يفتى بالمقول قال الجملوا في اختلف فيه المشايخ  
والصحيح انه لا تقبل لانه ان لم يثبت انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم  
وبه كان يفتى اكثر المشايخ وقبل يفتى في المقول لاني العمار حتى يقولوا انه

في يده بغير حق فاصحح الدين عليه الفتوى انه تقبل في حق القضاء بالملك  
 لا في حق المطالبة بالسليم وتماه فيه فليراجع وفي المصحح وليس ما ذكر من اشتراط  
 ثبوت اليد في العقار باليئنة او العلم مطلقا في جميع الصور بل اذا ادعى المدعى ملكا  
 مطلقا في العقار امدعوى الغصب والشراء فلا يشترط ثبوت اليد ( ولا بد فيه )  
 اي في العقار ( من ذكر البلد والمحلة ) وفي الفصولين في دعوى العقار لا بد  
 ان يذكر بلدة فيها العقار ثم المحلة ثم السكة اختارا لقول محمد فان مذهبه  
 ان يبدأ بالاعم ثم بالاخص وفيصل يبدأ بالاخص ثم بالاعم ( و ) لا بد من ذكر  
 الحدود الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها ( اي اصحاب الحدود  
 ) ونسبهم الى الجند ) ليمتروا عن غيرهم لان تمام التعريف يحصل به في الصحيح  
 من مذهب الامام هذا اذا لم يكن مشهورا ( وفي الرجل المشهور يكتب في بذكره )  
 لخصه قول المقصود به ( فان ذكر ~~ثلاثة~~ ترك الرابع صح ) وقال زفر  
 لا لان التعريف لم يتم ولنا ان الاكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر  
 الجدين والعرض باحدهما وقد يكون بثلاثة روى عن ابى يوسف بكفي الاثنان  
 وقيل الواحد ( وان ذكره ) اي الحد الرابع ( وغلط فيه ) اي في الحد الرابع  
 ( لا ) يصح لانه يختلف المدعى ولا كذلك بتركه وفي المصحح وانما ثبت الغلط  
 باقرار الشاهد اني غلطت فيه اما لو ادعاه المدعى عليه لاسمع ولا تقبل بيته  
 وتماه فيه فليطالع ( واذا صح ) اي اذا جازت وقامت دعوى المدعى برعاية  
 ما سبق ( سأل القاضي الخضم ) اي المدعى عليه ( عنها ) اي عن دعواه  
 ليتضح وجه حكمه لان القضاء باليئنة يخالف القضاء بالاقرار ومعنى سؤاله  
 ان يقول خصمك ادعى عليك كذا وكذا فاذا تقول ( فان اقر ) اي الخصم  
 ( حكم عليه ) اي على الخصم اي بحكم القاضي بالخروج عن موجب ما اقر به  
 لان الاقرار حجة بنفسه فلا يتوقف في صدقه على الحكم من القاضي ولذا قال  
 في الاصلاح فان اقر فيها ولم يقل حكم ( وان انكر ) الخصم انكارا صريحا  
 او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكر فانه انكار عندهم وما روى انه اقرار غير  
 ظاهر فحبس حتى يقر فغلط كما في القهستاني لكن قال السرخسي وعند ابى  
 يوسف يحبس الى ان يجيب وفي البحر والفتوى على قول ابى يوسف فيما يتعلق  
 بالقضاء كما في القصة والبرازية فلذا افتت بأنه يحبس الى ان يجيب وتماه فيه  
 فليراجع ( سأل ) القاضي ( المدعى اليئنة ) في دعواه ( فان اقامها )  
 اي ان اقام المدعى اليئنة بحكم القاضي على خصمه لانه نور دعواه باليئنة فهي  
 فبعلية من البيان او البين اذ بها يظهر الحق من الباطل ويفصل بينهما ( والا )  
 اي وان لم يقمها بل عجز عن اقامتها ( حلف ) اي حلف القاضي ( الخصم )

وهو المدعى عليه ( ان طاب حبه ) اي حلف المدعي بحلف المدعى عليه  
 لانه حلف السلام قال له دعني اليك بنفسه قدام لاوقال ذلك بيمينه وانه قال حلفي  
 ولا ياتي وقال عليه السلام ليس لك الا هذا شاهدك او عينه قدام الدين حقا  
 لا ضامه الا لام التلبس قيد. تخلف للمدعى لان المدعى عليه او تخلف  
 بيمين المدعى عليه بين يدي القاضي من غير ان يخلف له في وجهه هذا ليس  
 بخلف لان تخلف حق القاضي فاوره على حلفه تامل والتخلف ثاب عليه  
 انه في ذلك تخلف فسل طاه صد الطه من في جميع الدعاوى وكذا عد الى  
 يوسف الا في مسائل في الرد المريب بخلف المثري بالله ماضيت بالوب واشنع  
 بالله ما ابلت شفتك والمرأة اذا طالت ورحن العدة على زوجها العا  
 تخلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك العدة والمستحق بخلف بالله  
 ما عت واحموا على ان من ادعى داء على الميت بخلفه القاضي لا طاب الوصي  
 واوارث ( فان حلف ) المدعى عليه ( انقطعت الخصومة حتى تقوم اليمين )  
 اي اذا حلف المدعى عليه فالدعوى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه الا انه  
 ليس له ان يخلفه فالمقيم اليمين على وفق دعواه فان اقامها حلفه تقبل  
 قال عليه السلام اليمن العاجزة احق ان ترد باليمين العادلة ولا طلب اليمين  
 لا يدل على علم اليمين لاحتمال انها مائة او حاضرة في البلد ولم تحضر وان  
 اليمن بدل اليمين فاد اقدر على الاصل فدل حكم الخلف ولا عبرة لما قاله بعض  
 الفقهاء من ان العدة لا تنفع بعد اليمن كافي الدرر وغيره ( وان بكل ) عن ابي  
 ( مرة ) اي قال لا احلف ( او سكت ) لا آفة ( من خرس او طرش او غيره  
 فان السكوت لا آفة مכול حراما هو الصحيح كافي السراج ( فقصي ) اي قضى  
 القاضي له عليه بالمال ( بالكل ) اي بسبب الامتناع عنه ( صحيح ) ذلك  
 القضاء لان الكول دل على كونه ماد لا او مقرا اذا ولا ذلك لا قدم على اليمن  
 اقامة الواجب دوما للصرر عن نفسه فخرج هذا الجواب على حاشي ابو  
 في كوله ( وعرض اليمن ) عليه ( ثلثا ) بان يقول له في كل مرة اني اعرض  
 عليك اليمن فان حلفت والاقضيت عليك بما ائتما ( ثم القضاء ) على تقدير  
 كوله ( احوط ) لما فيه من المبالغة في الانططار ولا عبرة بعد القضاء بقوله  
 احلف لانه ابطال حقه بالكل فلا يفتن به القضاء ويعتبر قوله احلف فيل  
 الحكم او بعد المرض ثلثا وفيه اشعار بان لا بد ان يكون انكول في مجلس القضاء  
 وانقل القضاء به وبدونه لا يوجب شيئا كافي اليمن وفي المحكي بشرط ان يكون  
 القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وقال الخصاص لا يشترط حتى  
 اواسته له بعد العرض يوما او يومين او ثلاثة فلا بأس به وهو قول الاجلة

الثلاثة وفي الحج ولم ارفيه رخصا وفي البحر واما المذهب فانه اوفى بالنكول  
 بعد العرض مرة واحدة وهو الصحيح والاول اولى انتهى ( ولا ترد عين على  
 مدعى ) اذا نكل المدعى عليه عن اليمين وعند الأئمة الثلاثة ترد عليه عند  
 نكواه فان حلف قضي له والا لا ( ولا يقضى بشاهد ويمين ) وقال الشافعي  
 اواقام المدعى شاهدا واحدا ونحج عن الآخر ترد اليمين على المدعى فان حلف  
 قضي له والا لا لان النبي عليه السلام قضى بشاهد ويمين ولنا قوله صلى الله  
 عليه وسلم البينة للمدعى واليمين على من انكر وهذا الحديث مشهور كاش كما تواتر  
 وحدث الشاهد واليمين غريب ضاعفه الطحاوي واول من قضى به معاوية  
 رضي ولم يقع العمل به الى زمانه لعدم الحاجة اليه حتى اوفى القضي به  
 لا ينفذ ( ولا يحلف في نكاح ) اي نفس النكاح او الرضى به او الامر به  
 فلو ادعى احد من الزوجين بلاينة نكاحا على الآخر وهو منكره ( ورجعه )  
 بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها في العدة والآخر  
 ينكرها فان ادعى الرجعة في العدة ثبت بقوله في الحل ككافي القهستاني  
 ( وفي ايبلاء ) كافي نسخة المص لكن الاولى كافي سائر المتون وفي ايبلاء بدون  
 الواو اي في الرجوع في مدة ايبلاء بان يدعى احدهما على الآخر بعد مدة  
 ايبلاء انه فاء ورجع اليها في مدته والآخر منكر وفي القهستاني فان اختلفوا  
 قبل المدة ثبت النفي بقوله ( واستيلاد ) اي طلب ولدا بان يدعى احدهما في الامة  
 والمولى اوال زوجة وازوج انها ولدت منه ولدا حيا او ميتا كافي قاضيهان لكن  
 في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لم تصور لان النسب ثبت باقراره ولا عبرة  
 لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه  
 تصويرهم كما في القهستاني ( ورق ) بان ادعى رجل على مجهول الحال انه  
 زوجه او ادعى المجهول انه سيده وانكر الآخر ( ونسب ) بان ادعى ان هذا  
 ولده او ولد سيده او هو يدعى عليه والآخر ينكر ( وولاء ) سواء كان ولاء  
 اعتاقه او ولاء الموالاة بان يدعى احد من المعروف والمجهول على الآخر انه  
 معتقه او مولاه فلا يحلف عند الامام في هذه الامور لان المقصود من الاستحلاف  
 انقضاء بالنكول والنكول جعله بذلا واباحة صيانة عن الكذب الحرام والبذل  
 لا يجري في هذه الامور ( وعندهما ) وهو قول الأئمة الثلاثة ( يحلف )  
 لان النكول اقرار والظاهر انه يحلف على تقدير صدقه فاذا امتنع عليه ظهر  
 انه غير صادق في انكاره اذا كان صادقا لا قدم عليه ولما كان النكول اقرارا  
 فالأقرار يجري في هذه الاشياء فيستحلف على صورة انكار المنكر لا على دعوى  
 المدعى حتى ان نكل يقضى بالنكول ( وبه ) اي بقول الاماميين ( نفى )

كما في صحيحان وهو اختيار فقير الاستسلام على البردوي مما لا يعوم المدعى  
 وفي النهاية قال المناخرون ان المسمى اذا كان متعنتا ياخذ القاضي بقوله ما  
 وان متعلوما بقوله ( ولا ) يستخلف ( في حشد ) اتفاقا هو خالص حتى الله  
 تعالى كحد الزنا والشرب والسرقة او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق  
 المبد فيه مغلوب فلوا دعي احد على احدى ذمة بالزنا فانكره لم يخلف الا اذا تضمن  
 حقا ياب صافي حتى عبده بالزنا وقال ان زينة كانت حرقا دعي العبد انه قد زنى  
 ولا يثبت عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا ذكره الرضوي  
 وصححه الحلواني خلافا للسرخسي ( و ) لافي ( ايمان ) ايضا بالاتفاق  
 اذا ادعت المرأة على زوجها انه قد قهرها فباي وجب الايمان وانكر الزوج  
 لان الايمان قائم مقام حشد الزنا في جانب الزوج فلا يثبت بالنيكول البتة هو  
 اقرار مع شبهة ( والسارق يخلف ) بالاتفاق عند ارادة اخذ المال ويقول  
 فيه بالله تعالى ماله عليك هذا المال وعن محمد ان القاضي يقول للمدعي ماذا تريد  
 فان قال اريد القطع يقول في جوابه ان الحدود لا يستخلف فيه وان قال اريد  
 المال يقول له دع دعوي السرقة وادع المال ( فان نكل ) عن الخلف  
 ( ضمن ) المال ( ولا يقطع ) لان النكول اقرار مع شبهة فيعمل في الضمان  
 دون القطع كما اذا شهد رجل وامرأان على السرقة والمال ثقيل في المال دون  
 القطع ( ويخلف الزوج ان ادعت ) الزوجة ( طلاقا ) بلائنة لها عليه  
 ( قبل الدخول اجساما ) ان بقصد ودها المال والاستحلاف يجري في المال  
 بالاجماع ( فان نكل ضمن ) الزوج ( نصف المهر ) وانما وضع المسئلة  
 في الطلاق قبل الدخول لانه لو طلق ينصرف الى الطلاق الذي يلزم  
 منه المهر تاما ويبقى امر الطلاق البتة يلزم منه نصف المهر  
 مسبوورا فكشفه اولى مع ان يوم الخلف في الطلاق بعد الدخول  
 بطريق الاولى فانه اذا استخلفه قبل تأكد المهر فيعبد اول  
 ( وكذا ) يخلف ( في النكاح اذا ادعت ) المرأة ( مهرها ) وانكر الزوج  
 فلو نكل يلزم المهر ولا يثبت النكاح عند الامام بخلاف الطلاق وكذا اذا ادعت  
 النفقة بالنكاح يستخلف فان نكل يلزم النفقة دون النكاح ( وفي النسب ) اي  
 يخلف في دعوى النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة ) بان ادعى رجل على  
 رجل انه اخوه مات ابوهما وترك مالا في يد المدعي عليه او طلب من القاضي  
 فرض النفقة على المدعي عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على النسب بالاجماع  
 فان حلف برى وان نكل تبني بالنسب والنفقة لا بالنسب ان كان النسب قسما  
 لا يصح الاقرار به وان كان سببا يصح الاقرار به قبل الخلف ( وغيرهما )

كالجبريان كان صبي في يد رجل النقطه وهو لا يبر عن نفسه فادعت امرأه  
 حرة الاصل انها خوها تريد قصريه المنقط لمسالها من حق الحضانه وارادت  
 استخلاصه فكل ثبت لها حق نقل الصبي الى حجرها ولا يثبت النسب وكذا  
 العتيق بسبب الملك بان ادعى عبده على مولاه انه عتيق لانه اخوه او اراد الواهب  
 الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعى عليه يستخلف على  
 ما يدعى بالاجماع (وفي القصاص) اى يخلف جاحد القود في النفس والاطراف  
 بالاتفاق (فان نكل في) دعوى (النفس) لم يقتص منه بل (حبس حتى يقر)  
 فيقتص منه (او يخلف) فيطابق عن الحبس والايحبس ابدا (وان) نكل  
 (فيما دونها) اى النفس (بقتص) منه وهذا عند الامام لان الاطراف  
 يسلك بها مسلك الاموال ولهذا ايج قطعها للحاجة ولم يجب على القاطع  
 الضمان اذا قطعها باهر صاحبها بخلاف النفس فانه لو قتله باهره يجب عليه  
 القصاص في رواية والدية في اخرى واذا سلك بالاطراف مسلك الاموال يجري  
 فيه البذل كما يجري في الاموال كما في اكثر المتغيرات وما قاله ابو المكارم من انه  
 يتوجه عليه حينئذ لزوم قطع يد السارق بالنكول وقدمه انه لا يقطع ليس بوارد  
 لان قود الطرف حق العبد فيثبت بالشبهة كالاموال بخلاف القطع في السرقة  
 فانه خالص بحق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق بينهما تدبر  
 (وعندهما يضمن الارش فيهما) اى في ضرورتى دعوى النفس والاطراف  
 لان النكول اقرار عندهما لكن فيه شبهة البدل فيمتنع في الطرف بمافيه شبهة  
 القصاص كما في النفس فيجب المال فيهما تعدد القصاص خصوصا اذا كان  
 امتناع القصاص بمعنى من جهة من عليه كما اذا اقر بالخطاء والولى يدعى العبد  
 وعند الائمة الثلاثة يقتص فيهما بعد حلف المدعى على انه صادق في دعواه  
 بناء على ما مر من اصلهم (فان قال المدعى لى بينة حاضرة) في المصير  
 (وطالب بمن خصمه لا يخلف) عند الامام وهو الصحيح كما في المضمرات وغيره  
 وقال ابو يوسف يستخلف لان اليقين حقة بالحديث المعروف فاذا طال به يحبه  
 والامام ان ثبوت اليقين مرتب على الجز عن اقامة البينة بما روينا فلا يكون حقة  
 دونه ومحمد مع ابى يوسف فيما ذكره الخصاص ومع الامام فيما ذكره الطحاوى  
 كما في اكثر المتغيرات ففلى هذا ينبغي للبص ان يذكر الخلاف تدبر قيدا بالمصير  
 لانها لو كانت في مجلس الحكم لا يخلف بالاتفاق وان كانت خارج المصير يخلف  
 بالاتفاق وفي المجنب وقد رت الغيبة بمسيرة السفر وفي المخ وحضورها في المصير  
 وظاهر ما في خزائن المفتين خلافا فانه قال الاستحلاف يجري في الدعاوى  
 الصحيحة اذا انكر المدعى عليه ويقول المدعى الاشبهه ولى او شهودى غيب



او مرضى وفي التمرادى المدعى الاتصال بانكر المدعى ولائجه له فصل فمضى  
فمن لى يدعى احد حتى فى الختم ثم اتخلفى فيه ذلك فى زمانا (وتعالى ك)  
من الكفيل (مادة) اى يوجد من المدعى فانه كمال عسبه كماله  
و صبح حقه استحقاقا والقاس ان لا يكفل قبل اداءه التمس وهو مذهبنا شافعى  
و عسائر كون الكفيل معروفاً معه ولا يتوهم أحدهم بان يكون له دار وجانوب  
ملكه وله ان يطالب وكذا بالخصوصه مذخى اوعاب الاصل نعم التمس على  
الوكال ومضى عنه و صبح ان كون كماله لا و كالا وان اعطاه فله ان يطالب  
بالكفيل نفس الوكيل وان كان المدعى مهولا فله ان يطالبه مع ذلك كعسلا  
ما من انحصرها ولا يمس المدعى بملكه وان كان عقارا لا - راج الى ذلك ومنه  
اشاره الى ان الله صلى الله عليه وآله اطاع المدعى وهذا ان كان المدعى جاهلا  
بالخصوصه واما اذا كان عالما فلا يملكه اعاضى الاطالع (ثله انام) هذا مروي  
عن الامام وهو الصحيح كما فى الكافى وغيره وصحح فى الخاتمه انه الى جاورس الى صلى  
على آخرون و دل يصوص الى رأى (مسعى وهو الاشبه رأى الامام ولا فرق  
في الظاهر بين الواحد والجمع وكذا بين الفرد من المال والكر وعن محمد  
ان الخصم ان كان تحت لانتفى عنه فهذا العدم لا يجر على اعضاء الكفيل وقد  
عزله لى يمس حاضره لا كفيل ومضى فى المصر حتى لو قال المدعى لا يستدلى  
اوسه يودى عت لا يكفل ادلا فانه فله بل يخلف فاد احصر به ما حلف  
بل منه المدعى وكذا لو قال المدعى لا يمس لى وطالب عسبه حصه فله  
العاضى فله لى يمس فان الله صلى الله عليه وآله وسلم لا دل وفى التمرادى  
العال الى الله فله حاضره على العمو وحل الا لئله انام فان مصب ولم يأت بانه وقال لى  
بله جائد بعضى بالعصا ص فاسا كالا وال وفى لا يمسحان و جعل اسه طاما  
لامر الدم (قال ابن) عن اعطاء الكفيل (لارمه) مه دار مده انكفيل  
(ودار مده) اى مع العزم (حب دار) يمس الملامه وفى التمرادى  
عن الصبى رأى فى زيادات بعض الشايع ان الطالب او مرضى عسبه يلازمه  
مدونه فلا يكون ان لا يرضى عدا الامام حلالا لهما وحله فبر ما يمس له ا و كل  
بمرضى الخصم لكن لا يمس به فى موضع لا بدك حس وهو عزم مستحق  
عنه بعض الدعوى ولا يمس به عن التصرف بل هو تصرف والمضى يلازم  
معه و دا عن المصاوب الى داره فان المطالب لاء عنه من ادخول الى اهله  
بل لا يحل المطالب الى اهله ولا لزم على باب داره (وان كان) المطاوب  
(عسا يكفل او يلازم ددر بخمس انقاضى) الى ان يقوم من عسبه لان فى احد  
الكفيل والملازم زياده على ذلك اصراره عنه عن السر ولا يصرف عدا

المقدار ظاهره فان برهن في المجلس فيها والا يحلفه ان شاء اودعه (واليمين  
بالله تعالى لا بطلاق وعناق) ا قوله عليه الصلوة والسلام من كان منكم حالفا لم يحلف  
بالله اوليدز (وقيل ان الح الحصم صح) اليمين (٣٣١) اي بالطلاق والعناق  
(في زماننا) لفظة المسالة باليمين بالله تعالى كافي الهداية لكن لا يقضى عليه  
بالكول لانه نكل عما هو منهى عنه شرعا حتى لو قضى لا يغذ وانما اتى بصيغة  
التمريض لان اكثر مشايخنا لم يجوزوه وفي البحر الفتوى على عدم الحليف بالطلاق  
والعناق وهو ظاهر الرواية وفي الثانية ومنهم من جوزه في زماننا والصحيح  
ما في ظاهر الرواية انتهى (وتغلظ) اليمين (بذكر صفاته تعالى) اي صفات  
الله تعالى مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن  
الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك ولا ذلك هذا  
المال الذي اسعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه (ان شاء القاضي) لان احوال  
الناس شتى فبهم من يمتنع عن اليمين بالتغليظ ويتجاسر عند عدمه فتغلظ عليه  
لعله يمتنع بذلك والاختيار في صفة التغليظ الى القاضي يزيد فيه ما شاء وينقص  
ما شاء الا انه يحتاط (ويستتر من التكرار) اي يستتر عن عطف بعض الاسماء  
على البعض والانه رد اليمين واواصره بالعطف فاني بواحدة ونكل عن الباقي  
لا يقضى عليه بالكول لان المستحق يمين واحدة وقواني بها واولم تغلظ جاز  
وقيل لا تغلظ على المعروف بالصلاح وقبل تغلظ في الخطير من المال دون  
الحقير (لا) تغلظ (زمان) على المسلم بان يستحلف في اول الجمعة او آخرها  
اولية القدر لان فيه تأخير المدعي (او مكال) بان يستحلف مسجد الجامع  
عند المنبر لان المراد هو اليمين بالله تعالى والزيادة عليها زائدة على النص  
وفي الحاوي القدسي ولا يستحب تغليظ اليمين بهما انتهى وظاهره انه مباح  
لانه نفى الاستحباب وهو لا يستلزم نفى الاباحة بخلاف العكس الكس قال الربيعي  
فلا يسرع تدبر وعند الأئمة الثلاثة يجوز ان تغلظ بهما ايضا ان كانت اليمين  
في قسامة واعان ومال عظيم (ويحلف اليهودي بالله ليدى انزل التوراة  
على مسمى عليه السلام و) يحلف (انصراني بالله ايدى انزل الانجيل على  
عيسى عليه السلام) فتوء كد اليمين بذكر المنزل على نبيهما (و) يحلف  
(المجوسي بالله الذي خلق النار) لانهم يعظمون النار تعظيم العبادة فتوء كد  
عامة تدونه ليفيد فائدة اليمين وقيل ان المجوسي حلف بالله لا غير كما لا يستحلف  
بالله الذي خلق الشمس لان ذكر النار مع الله تعالى يشتمر تعظيمها وما ينبغي  
ان يعظم بخلاف الكتابيين لان كتب الله معظمة وعن الامام انه لا يستحلف  
احدا الا بالله خاصا (و) يحلف (الوثني بالله) فحسب ان ذكر الله تعالى

انه خالفه لان الكفرة باسرههم يستفدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن سألتهم  
 من خلقهم ليقولن الله كذا قالوا وفي المخرج وغيره وبشكل عليه ان الدهرية  
 منهم لا يعتقدونه ولا دلالة في الآية على ما ذكر لان الوثني بعد عسر الله تعالى  
 وبعدم ان الله تعالى خافه انتهى لكن عكس ان الدهري هو من يقول يقدم  
 الدهر واستناد الحوادث اليه ويقولون ان مبدأ المكنات هو الله تع كافي  
 فيلزم عدم اعتقاد الله تع وعدم دلالة لحدس ولا ان الدهري يستفدون  
 الدهر القديم هو الله تعالى فلم يلزم عدم اعتقاده تأمل ( ولا يجامون ) اي  
 الكفار ( في مذهبهم ) لان فقه نعطية مالها والقاضي ممنوع عن ان يخضرها  
 وكذا امنه لانها مجمع الشياطين لانه اسس له حق الدخول وفي البحر وقد ائتمنت  
 تنعز ر مسلم لازم الكنيسة مع اليهود ( و ) يخالف ( المدعى عليه على  
 الحاصل ) هذا نوع آخر من كنفه اليمين وهو الخلف على الحاصل والسبب  
 والطائفة في ذلك ان السبب اما ان كان مما يرتفع رافع اولاً فان كان اثني فالخليف  
 على السبب بالاجماع وان كان الاول وان تنصر المدعى بالخليف على الحاصل  
 فكذلك وان لم تنصر يخلف على الحاصل عند الطرفين على السبب عند ابي  
 يوسف كما سيأتي ثم شرع في تفصيله فقل ( في السبع والبيع ) يخالف ( بالله  
 ما يسبكه ) مع قثم ( في الحال اذا ادعى انه اشتراه ) او نكاح فام في الحال  
 اذا ادعت الدعوى ولو ادعت النكاح كان المثل على مذهبهم في الخليف واما عند  
 الامام لا يخلف كما مر ( وفي الطلاق ) بالله ( ما هي بآس منك الا ) اذا ادعت  
 الطلاق الساس ولو ادعت رجوعاً يخلف على السبب لكنه خلاف الظاهر  
 فيه يخلف على الحاصل في الظاهر وفيه اشبه بان سبب الحاصل كما اخبر في  
 حين فعل العقد فحق في ضمن عمل آخر من الاعمال الحسية كما في  
 النهي الثاني ( وفي العصب ) بالله ( ما يجب عليك رده ) اي رد العصب  
 ( وفي الودعة ) بالله ( ماله هذا الذي ادعاه في يدك ودبعة ولا شيء  
 منه ) اي من الذي في يدك ( ولا له ذلك حق ) وفي الاحتسار وخلفه في الدين  
 بالله ماله عليك من الدين والفرض فليس ولا كسر لاحتمال انه ادعى البعض  
 او اراهه ولا بحث في عينه على الجمع ( لا ) يخلف ( على السبب نحو )  
 ان يقول في السبع ( بالله ما معه ) لاحتمال انه باع ثم اقال ولا يخلف في النكاح  
 بالله ما كسحت لاحتمال انه نكحها ثم خالفها او اياها ولا يخلف في الطلاق بالله  
 ما طلقها لاحتمال انه طلقها ثم نكحها ولا يخلف في العصب بالله ما غصبه  
 لاحتمال انه غصب ثم سلم او ملك بالهبة او بالبيع ولا يخلف في الودعة بالله  
 ما اودعك هذا لاحتمال انه اودعك ثم رده او هلك في يده تعبیر صنفه وفي هذه

الصور لا يتخلف عند الطرفين على السبب فلو حلف بتضرر المدعى عليه لانه  
 لو حلف مثلاً على نفي البيع بكون كاذباً ولو لم يحلف يجب عليه تسليم المبيع  
 العائد الى ملكه بالاقامة وهكذا في البواقي (حسبنا لابن يوسف) فان عنده  
 يحلف على السبب في جميع ذلك لان اليقين تستوفي لحق المدعى فوجب ان يكون  
 اليقين موافقة لدعواه والمدعى هو السبب الا عند تعريض المدعى عليه بان قال  
 للناضي لا تخلفني فان الانسان قد يدعي شيئاً ثم يقبله فمحلف القاضي على  
 الحاصل فيسأل فينظر الى انكار المدعى عليه بان اذكر السبب يحلف على السبب  
 وان اذكر الحكم يحلف على الحاصل وعليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام  
 بنفوس الى رأي الحاكم كما في الكافي وغيره (فان كان) والانسب بالواو و  
 (في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى حلف على السبب اجاباً) رعاية  
 لجانبه (كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة والخصم لبراهما) اي لا يرى  
 الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة بان كان شافعيًا فانه يحلف على السبب بالله  
 ما اشترت هذه الدار وما هي معتدة منك اذ لو حلف على الحاصل بالله لانتجبت  
 الشفعة عليك وبالله لانتجبت عليك النفقة يصدق في عينه في اعتقاده فيغوث  
 النظر في حق المدعى لا يقال ان المدعى عليه قد يتضرر بطلان الشفعة بتأخير  
 الطلب لانه لا بد للقاضي من الاضرار باحدهما والاوّل بالضرر المدعى عليه  
 لانه متمسك بهارض السقوط والمدعى بالاصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب  
 له من الشراء فيجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض (وكذا)  
 يحلف على السبب اجاباً (في سبب لا يرتفع) رافع بعد ثبوته (كعبد مسلم  
 يدعي العتق) اي العتق الواقع في اسلامه على مولاه وهو ينكره (فيحلف على  
 السبب بالله ما اعتقه) ايوافق اليقين الدعوى وليس فيه ضرر المدعى عليه  
 اذ لا يصور عوده الى الرق لانه اذا ارتد يقتل والهرب الى دار الحرب نادر الا انه  
 رواية عن ابي يوسف وفي الاختيار ومن الافعال الحسبة ان يدعى على غيره انه  
 وضع على حائطه خشبة اوبنى عليه او اجري ميزاباً على سطحه او في داره  
 او رمى تراباً في ارضه او شق في ارضه نهرًا فانه يحلف على السبب بالله ما فعلت  
 كذا لان هذه الاشياء لا ترتفع (بخلاف) العبد (الكافر والامة) فيحلف  
 على الحاصل بالله ما هو حراً وما هي حرة الا ان الرق يتكرر على الامة  
 بالردة والحق والسبي وعلى العبد الكافر بنقض العهد والحق والسبي  
 وعن ابي يوسف يحلف على السبب وقمائه في الذخيرة (ومن ورث شيئاً)  
 من عين علم ذلك بعلم القاضي او اقرار المدعى او بينة المدعى عليه (فادعاه  
 آخر) ولا بينة للمدعى واراد تحليف الوارث (حلف على العلم) اي علم

المدعى عليه فعليه دفع الدعي باثبات ما ادعى من هذا المعنى لا على التثبت لان المأثور  
 لا يعلم بمناصفته المأثور وده اياه الى انه لا تصاف وارث الدين قبل وصوله الد  
 خلافا للمصاف والاول المحرر عند الفقيه وقاصيهم وان اياه اولم يتحقق كونه  
 ميراثا حلف على التثبت لتحقيقه من كون العين في يده كما في القيسية في  
 ( وارثه او وهبه على التثبت ) اى تحلف المدعى عليه على التثبت بالله  
 ما هو به والاصل انه ان تصاف على فعله يسهل يكون على التثبت اى انه  
 ليس كذلك والتثبت اذ يطع والتحليف على فعل غيره على العلم اى انه لا يعلم انه  
 كذلك الا انه اذا كان شئ وصل بالخلاف كما اذا ادعى سرقة ابيده او وهبه تحلف  
 النافع على التثبت بالله ما اتفق او ما سرق في يدي وهذا تحليف على فعل الغير  
 وانما صح لان تسليمه لما عن الوهب واحد على النافع والتحليف يرجع على  
 ما ضمن النافع سعه فيكون على التثبت واذا ادعى سرق السرار تحلف بحصه  
 على العلم اى انه لا يعلم انه اشتراه قبله كما في المصح وغيره ( ولو احدى المكر عنه  
 او صالح سها ) اى من اليمن ( على شئ صحيح ) الا هدايا والصلح ان رضى  
 به الخصم لان عثمان رضى الله عنه اعطى شيئا لمن ادعى بقاء اربعة درهما  
 واحد رضى عنه ولم تحلف اذ لو حلف لوقع على القيل والقال اذ اساس بين  
 التصديق والكذب على كل حال فاذا احدى صان عرصه لقوله عليه السلام  
 دبو عن اعراضكم ما والكيم عني ارددوا وامسوا ( ولا يحلف بعده ) اى ليس  
 المدعى ان عاين بعد ذلك لانه اسقط حقه باحد الدل منه وقد اشعار به  
 لا يجوز ان يدع اليمن لانه لم يكن مالا فيه ان يستخلفه بعد ذلك وفي السور  
 ولو اسقطه اى اليمن وصدا بان قال يرث من الحلف او تركته عليه او وهبته  
 لا يصح وله احواف

### ( باب التحالف )

لما ذكر حكم عين الواحد ذكر حكم عين الاثنين اذ الاثنين بعد الواحد ( ولو اختلف )  
 اى المتشاهان ( في قدر الثمن ) بان قال المشتري اشتريت باغ وما من النافع بعث  
 باعين مثلا ( اوق ) قدر ( المبيع ) بان قال النافع بعث صدا وما من المشتري  
 عدس وكذا الحكم لو اختلفا في وصف الثمن اوقى الحس كما في الهداية فعلى  
 هذا لو حلف القدر لكان اشمل ( اوقيهما ) اى في الثمن والمبيع جميعا فان قال  
 النافع بعث صدا بالعين وما من المشتري لابل بعث عدس بالاف ( حكم لمن رهن )  
 اى يحكم القاضي لمن اقام الدية منهم لان الجذب الآخر مجرد الدعوى والدين  
 اقوى منهما اذ هي متعددة حتى نوجب النصف فلا يبرأ منها مجرد الدعوى

( وان رهنا ) اى اقام كل منهما الياسة بما ادعاه ( فليت الزيادة ) اى يحكم  
 اثبت الزيادة لانه خالص عن العارض اما اذا كان الاختلاف فى احدهما  
 فظاهر واما فیهما فصحة البيع فى الثمن الاكثرو جهة المشتري فى المبيع الاكثر  
 اولى فحكم بقدر المشتري وباقيين للبائع ( وان يحجز ) اى البائع والمشتري  
 ( عن ) اقامة ( البرهان قبل ) لهما اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر  
 والافسخا البيع ) لان المقصود قطع المنازعة وهذا وجه فى طريق قطع  
 المنازعة فيجب ان لا يحصل القاضى بالفسخ ( فان لم يرض ) والانسب بالواو  
 ( احدهما بدعوى الآخر بخالفا ) اى استخالف الحاكم كل واحد منهما على  
 دعوى صاحبه فان قال قبل القبض فهو قياسى لان كلا منهما منكر واما بعده  
 فاستحسنانى فقط لان المشتري لا يدعى شيئا لان المبيع سالم ببقى دعوى البائع  
 فى زيادة الثمن والمشتري ينكره فيكتفى بخلافه لكن عرفناه بالنص وهو قوله  
 عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها بخالفا وترادا كما فى البحر  
 وغيره لكن ما فى الفهستينى نقلا عن المضمرات من ان التحالف يصح قبل قبض  
 المبيع وهذا استحسنان فان المشتري ينكر وجوب تسليمه والقباس ان يصح لانه  
 ملك المبيع ولا يصح بعد قبضه قياسا واستحسانا بخالف لما فى البحر وغيره تتبع  
 وانما قال المص فان لم يرض احد منهما ولم يقل وان لم يرضيا كما فى الكثر وغيره  
 لان شرط التحالف عدم رضى واحد لا عدم رضى كل منهما كما لا يخفى  
 كما فى البحر وغيره فعلى هذا ما قاله صاحب الفرائد من انه كان المناسب وان لم يرضيا  
 الى آخره اس بوارد تدبر ( وبدىء ) اى يبدأ القاضى ( بيمين المشتري )  
 فى الصور الثلث لوبيع عين يدين هذا قول محمد وزفر وابى يوسف آخرا وهو  
 رواية عن الامام وهو الصحيح لانه اقواهما انكارا لانه المطالب بالثمن فيكون  
 هو البادى بالانكار وكان ابو يوسف يقول اولا يبدأ بيمين البائع وهو قول  
 الشافعى فى الاصح وقبل يقرع بينهما هذا اذا كان بيع عين يدين وان كان  
 بيع عين بعين او ثمن بثمانى فالقاضى مخير للاستواء وعن هذا قال ( وفى المقابضة )  
 اى فى بيع العين بالعين يدين يبدأ القاضى ( بايهما شاء ) لاستواءهما فى فائدة  
 النكول وصيغة اليمين ان يحلف البائع بالله فاباعه بالف ويحلف المشتري بالله  
 ما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف بضم الاثبات الى النفي تأكيد والاصح الاقتصار  
 على النفي لان الايمان وضعت للنفي كاليثبات ( ومن نكل ) من البائع  
 والمشتري ( لزمه دعوى صاحبه ) بالقضاء لان النكول اما بديل واما اقرار فيه  
 شبهة فتوبة القضاء يكون حجة ملزمة ( وان حلفا ) اى المتبايعان ( فسخ  
 القاضى البيع بطلب احدهما ) او كليهما فلا يفسخ البيع بنفس التحالف

وقيل ينسخ والاول هو الصحيح لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فبيح  
بيع مجهول فيفسخه القاضي قطعا للنازعة او يقال اذا لم يثبت البطل في بيع  
بلا بدل وهو فاسد ولا بد من التصحيح في فاسد البيع فلو كان البيع جارية  
وطبها ولو فسد بنفس التحالف لم يحل له وقد يطلبا احدهما لانه لا يفسخ  
بدون طلب احدهما ولو فسخت البيع بلا توقف على القاضي وان فسح  
احدهما لا يكفي كافي الجهر ( ولا تحالف لو اختلفا في الاجل ) سواء كان في الاجل  
او في قدره خلافاً لفر والشافعي ( او ) اختلفا ( في شرط الخيار ) سواء كان  
في وجوده بان قال احدهما البيع بالخيار والاخر ينكره او في مدته ( او قبض  
بعض الثمن او كله ) اي لا تحالف عند اختلافهما بان قال المشتري ادبت بعضه  
او كله والبايع ينكره ( وحالف المنكر ) في الضرر ان ثبت لان هذا اختلاف في اداء  
الثمن لافي الثمن كما ذاقه الاختلاف في اداء جبيع الثمن بخلاف المنكر فحسب  
تخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف  
في القدر في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن لان الثمن دين وهو  
يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف ( ولا ) تحالف او اختلفا  
في قدر الثمن ( بعد هلاك ) كل ( المبيع ) في يد المشتري لانه اوهلك في يد  
البايع تعالفاً على القائم عندهم ( وحالف المشتري ) عند الشك في صحة  
الصحيح هذا اذا كان الثمن ديناً واما اذا كان عيناً فيتحالفان بالاتفاق لان المبيع  
في احد الجانبين قائم ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل وقينه ان لم يكن وهذا  
اذا هلك بعد القبض وان هلك قبله وكان الثمن مقبوضاً فيتحالفان اتفاقاً ( وعند  
محمد ) والشافعي ( فيتحالفان وينسخ ) الفقد ( وتلزم القيمة ) اي قيمة  
الهالك يوم القبض لان كلا منهما يدعى حقاً ينكره الاخر فيتحالفان وانهما  
ار التحالف بعد قبض المبيع بخلاف القياس ولا ينعدي الى حال هلاك السلعة  
وفي الفهستات نقل عن المبسوط وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري  
او زيادته زيادة متصلة او غير متولدة او غير متولدة او متفصلة متولدة فانه  
لا يتحالفان عندهما ويتحالفان عنده فيفسخ عنى العين في المتصلة  
المتولدة من الاصل ككاسين وعلى العين او القيمة في متصلة  
غير متولدة منه كالصنع وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالثمر وايا في متصلة  
غير متولدة منه كالكسب فيتحالفان وينسخ على العين بالاجماع ( واذا اختلف  
او تم رد الرد وهو ) اي المبيع ( قائم ) يعني او تعتبر حدوث العيب عند وضار  
بحال لا يقدور على رده مع العيب ثم اختلفا في الثمن لا يتحالفان عندهما بل القول  
للمشتري وعند محمد والشافعي فيتحالفان فيفسخ البيع على قيمة الهالك وكذا

لو خرج المبيع عن ملكه ( ولا يخالف بعد هلاك بعضه ) أى بعض المبيع  
 بعد قبض الجميع عند الإمام كعبدى مات أحدهما قبل نقد الثمن عند المشتري  
 فقال البائع الثمن ألف وقال المشتري بل خمسمائة لأن الخلف بعوض القبض  
 مشروط بقيام السلعة وهى اسم لجميع المبيع فإذا هلك بعضه فقد الشرط  
 بل يخلف المشتري لانكاره زيادة الثمن ( إلا أن يرضى البائع بترك حصة الهالك  
 أى لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً ويحمله كان لم يكن والعقد كأنه على القائم  
 فقط فيكون الثمن كله بمقابلة القائم فيخالفان وهو قول عامة المشايخ فالاستثناء  
 ينصرف إلى قوله لا يخالف كما هو الظاهر وهو الموافق لما في المبسوط وفي الجامع  
 الصغير إذا اختلف بعد هلاك أحدهما لم يخالفوا والقول للمشتري مع يمينه عند  
 الإمام إلا أن يشاء البائع أن يأخذ حصة الحى ولاشئ له قال أبو المنكرم  
 ومعنى لا شئ له على قول هؤلاء المشايخ أن لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً  
 على ما صرح به في الكافي وكان غرضهم من هذا التفسير صرف الاستثناء إلى  
 قوله لم يخالف كما هو مخارهم وفيه تأمل وعلى قول غيرهم من المشايخ أنه  
 لا يأخذ البائع من الزيادة المتبازع فيها وإنما يأخذ عن الهالك بعد ما أقر به  
 المشتري فالاستثناء ينصرف إلى قوله مع يمينه فإنه إذا أخذ ما أقر به المشتري  
 وأخذ الحى فقد صدق المشتري وارتفع الخصومة فلا يخلف المشتري ولا يخفى  
 أن الاستثناء المذكور في المتن لا يصلح لهذا التفسير إذ لم يذكر فيه أخذ البائع  
 الحى وفي تقديره تعسف ( وعندهما يخالفان ويرد الباقي ) أن حلفا لكن  
 اختلفوا في تفسير الخالف عند أبي يوسف قيل يخالفان على القائم لا الهالك  
 لأن العقد ورد فيه لافى الثاني وعندنا ليس بخحيح لأن المشتري لو حلف بالله  
 ما اشتريت القائم بحصته من الثمن الدنى يدعيه البائع يكون صادقاً فيه لأن من  
 اشترى شيئاً بالف إذا حلف أنه ما اشترى أحدهما كان صادقاً وكذا البائع  
 لو حلف بالله ما بعث القائم بحصته من الثمن الدنى يدعيه المشتري يكون صادقاً  
 فيه فلا يفيد الخالف بل الوجه أن يخلف على القائم والهالك ويقول أو لا بالله  
 ما اشتريتهما بما يدعيه البائع فإن نكل لزمه دعوى البائع وإن حلف يخلف  
 البائع بالله ما بعثهما بالثمن الدنى يدعيهما المشتري فإن نكل لزمه دعوى المشتري  
 وإن حلف يفسخان العقد في القائم وتسقط حصته من الثمن وتلزم المشتري حصة  
 الهالك من الثمن الدنى أقر به المشتري على القائم والهالك لأنها إنما يجب  
 عند الانفساخ والعقد لم يفسخ في الهالك عنده فيقسم الثمن الدنى أقر به  
 المشتري عليهما على قدر قيمتهما يوم القبض وعند محمد يخالفان عليهما  
 ويفسخ فيهما ويرد القائم مع قيمة الهالك يوم القبض لأن هلاك الكل لا يمنع



الحائض عتده على ما مر في ذلك البعض اولى (واقول للمشترى) مع يمينه  
 اذا احتلها (في حصة الهالك عتد انى وسقط وتكلم قيمته) اى بالهالك  
 (عتد يمينه) لمرى (ومر فيهما) اى قيمة القام والهالك (في الانقسام)  
 اى انقسام الثمن علىهما - (يوم المبيع) فان استويا لم يرد نصف الثمن  
 الذى اقره المشتري وان اختلفت القيمتان اوم القبض تسقط عنه حصة القام  
 بقدر قيمه ولزمه حصة الهالك بقدر قيمه (وان اختلفا في قيمة الهالك فيه)  
 فقل المشتري قيمته يوم البيع من خسرانه وقيمة القام الف وقال لسابع على  
 بعكسه (فالقول للسابع) مع يمينه لان السابع يدعو به في ما كان واحيا  
 والمشتري يدعو به في ما كان واحيا وكان السابع متمسكا بالاصل فوجب اعتباره  
 قوله (ان رعتنا) على قيمة الهالك (فبرهانه) اى رهن السابع (اولى)  
 لانهما اكثر اشياء طاه الا انها في زيادة في قيمة الهالك (وان احتلها) اى  
 اله قدان (في قدر الثمن ومد اقالة السبع) وقال المشتري كان الثمن الف وقال  
 السابع خسرانته ولا يذية لهما (مخافا وعاد السبع) الاول حتى يكون حق السابع  
 في الثمن وحق المشتري في لسبع كما كان قبل الاقالة ولا يجب على كل واحد منهما  
 ان يرد على صاحبه شئ (ان لم يقض السبع) قبل يسعى ان لا يخاصما  
 في اقالة السبع لان التحالف ثبت بالسبع المطلق بالحدث والا قاله صحيح في حق  
 العاقدين فلم يتناول له النص واجيب ان التحالف قبل قبض السبع ثبت قياسا  
 لان كل واحد مدع ومكر على ما مر فصار التحالف معتولا ووجب القياس على  
 المصوص عليه كما قلنا الاحارة على لسبع قبل الهض والوارث على احاقه  
 والعمية على العين فيما اذا استهلكه في الدائع فخر المشتري ولا كذلك بعد القبض  
 طاه على خلاف اله اس وعنه اقال (وان قبضه) اى قبض السابع المبيع بعد  
 الاقالة ثم احلها (فلا تحالف) بعد الشيخين ويكون القول لاكر (حلاقا  
 لمحمد) لانه يرى النص معتولا بعد القبض ايضا (ولو) احتلها (في قدر  
 رأس المال ومد اقاله السلم) لا يجران (واقول) مع يمينه للسلم اليه فيه  
 اى في قدر رأس المال لانكاره الزيادة اعتبارا لاسار السداد (ولا يعود السلم)  
 لان الاقالة في باب السلم لا يحق النص لانه امسقاط ولا يعود بخلاف البيع  
 (ولو احلها) اى الموحر والمأجر (في قدر الاحرة) بار قال المستأجر درهم  
 وقال الموحر درهمان (او المنفعة) بان قال الموحر مدة الاحارة شهر وقال  
 السأجر شهران (او فيهما) اى في قدر الاجرة والمنفعة معا بان قال الموحر آحرك  
 الدار شهرا بدرهم وقال المسأجر أسأجرتها شهري بدرهم (قبل استيفاء  
 الامد تحالفا ورادا) اذا الاحارة مقيمة على لسبع لان العين المستأجرة في الاحارة

فأنه جهام المنفعة في اراد العقد وكذا الامر في فسخها فالمعقود عليه قبل  
 استيفاء المنفعة يكون قائما تقديرا ( و بدأ يمين المستأجر ان احتلها في الاجرة )  
 لكونه منكرا وجوب ما يدعيه الموجر من الزيادة ( و ) بدأ ( يمين الموجرا )  
 احتلها ( في المنفعة ) لكونه منكرا وجوب زيادة المنفعة وفيه اشعار بأنه يحلف  
 او لا يريدعى او لا ان احتلها فيهما وان ادعى ما يحلف من شاء وان شاء اقرع  
 بينهما كافي البيع ( وايهما انكل لزمه دعوى الآخر ) كما هو مقتضى الشكول  
 ( وايهما برهن من ) برهانه ( وان برهنا فتجوز المستأجر ) اولى لو اختلفا ( في  
 المنفعة وحجة الموجر ) اولى لو اختلفا ( في الاجرة ) نظرا الى اثبات الزيادة وقبل  
 حجة كل واحد منهما في فضل يدعيه لو اختلفا في الاجرة والمنفعة معا بان ادعى  
 الموجر ان مدتها شهر بعشرة والمستأجر ان مدتها شهران بخمسة فيفضى  
 بعشرة للموحر وشهرين للمستأجر ( و ) اراختلفا ( بعد استيفاء المنفعة  
 لا يخالقان ) اتفاقا ( والقول للمستأجر ) مع يمينه لانكاره الزيادة هذا عند  
 التخييل ظ. هر لان التحالف بعد قبض المبيع على خلاف القياس فلا يماس  
 الاجارة هنا عليه اذ هلاك المعقود عليه بالاستيفاء يمنع التحالف على اصلهما  
 بخلاف ما في صورة المقيس حيث وجد المعقود عليه وكذا على اصل محمد  
 لان الهلاك انما لا يمنع عنده في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فتخالقان عليها  
 واجرى التحالف هنا وفسخ العقد فلا قيمة لان المسافع لا تقوم بنفسها  
 بل بالعقد وتبين ان لا عقد واذا اشنع فالقول للمستأجر مع يمينه لانه هو المستحق  
 عليه ( و ) لو اختلفا ( بعد استيفاء البعض ) اى بعض المنفعة ( يخالقان )  
 فيما بقى اعتبارا للبعض بالكل ( وتفسح ) الاجارة ( فيما بقى ) من المنافع  
 لا مكل الفسخ وهذا لانه في ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف  
 عند الامام لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حدود المنفعة فكان كل جزء  
 من المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقى من المنفعة كالمعقود عليه غير مقبوض  
 فتخالقان في حقه بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع لانه بجميع اجزائه معقود  
 بعقد واحد فاذا تعذر الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في كله ضرورة ( والقول  
 للمستأجر ) مع اليمين ( فيما مضى ) لانه منكر بما يدعيه الموجر من زيادة الاجرة  
 ( وان اختلفا ) اى المولى والمكاتب ( في قدر بدل الكتابة ) بعدما اتفقا على  
 عقد الكتابة ( لا يخالقان ) عند الامام لان التحالف في المعاوزات عند  
 تباحد الحقوق الملازمة وبدل الكتابة غير لازم على المكاتب لانه ان يرفعه  
 عن نفسه بالعجز فلم تكن في معنى البيع ( والقول للعبد ) مع يمينه لانكاره الزيادة  
 ، ان اقام احدهما يمينه قبلت وان اقاما معا فبينة المولى اولى لاثباتها الزيادة

لكن لم يبق ناداه قدر ما رهن عليه ولا يسمع وحبوب بدل الكتابة بعد سبعة  
 كما لو كانه على الف على انه ان ادنى جسمانية متفق وكلاهما تحقق الدليل بعد  
 الاداء كما في البحر ( وما لا ) وهو قول الائمة الثلاثة ( بمحاسن وتسبح )  
 الكتابة لاحد فيهما في بدل عقد بقول الفصح فكان عمر له السم ( وان اختلف  
 الزوجان في منع ) اهل ( الت ) والمراد بالاعاء ما مع به من بعده  
 او ما حصل منه كالعمارة وسيرة وادعى كل امة له ولا بد له احد ( ما قول انما )  
 اي للروحة بالاحلاف مع اليقين ( في صلح لهما ) اي ما يخص بالنساء بانه  
 كالدع والاسورة والخمار والملائكة والجن والحي وحوها لان الظاهر  
 شاهدانها الا ان يكون الزوج من يدع ما يتعلق بالنساء فانه قول له رضى انظر هرق  
 ( وله ) اي القول للروح مع اليقين ( في صلح له ) كالعمارة والادب والادب والادب  
 والاسلح والكس ونحوها لان الظاهر شاهد له لا اذا كانت الروح حرة بعد  
 او ببيعة ما يصلح له فلا يقل قوله وفي الحاشية او احدهما في منع النساء واقاما البدن  
 بقصى للروح ( او ) في صلح ( لهما ) اي القول للروح في احتضن لهما  
 كالمثل والمرش والرفق والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 وما في يدها في بدل الروح والقول في الدعاوى اصحاب اليد بغيره ما يخص بها  
 فان الاخصاص اقوى من اليد وفي الكبرياء علم ان البيت للروح الا ان يكون  
 لها بنية وفي الحاشية او اقاما البدن بقصى بغيرها لانهما خارجة معنى اطلاق  
 الروح وحين تشمل المسلمين والمسلم مع الدعوة والحرى والمملوكين والمكانيين  
 كما سياتى والصغير اذا كان الصغير يمتنع وشمل اختلافهما حال ثمة الكاح  
 وما بعد العدة وما اذا كان التملك لهما او لاحدهما خاصة لان العدة للبدن  
 لا للثلاث وفي العدة اذ تقضى وفي يدها حارية بغيرها مع نفسها واستخدمتها سنة  
 والروح عالم بدس ساكن بم ادعاه فانه قول له لان بدنه كانت ثابتة ولم يوجد المرل  
 انتهى وبدن علم ان سكوت الروح عند فعلها ما يصلح لهما الا طيل دعواه  
 كما في الضرر وبداختلاف الروحين للاختلاف عن اختلاف النساء الروح دون منع  
 النساء بغيرهن على السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن في بيت  
 على حدة في بيت كل امرأة بغيرها وبين رويها على ما وصه او لا يشرك  
 بعضهن من بعض كما في حراثة الاكل هذا اذا كانا حين ( وندوهن واحدهما )  
 اي احد الروحين ثم اختلف وارثه مع الحى فالخواب في غير الختم على ما مر  
 ( والقول في التملك ) اي في يصلح لهما ( الحى ) مع اليقين لهما كما لا بد لبيت  
 فبقيت بد الحى بلاه ارض وهذا عند الامام ( وعند ابى يوسف كذلك ) اي القول  
 للروح في يصلح لهما ( في الرأى على جهار لهما وفي جهار لهما ) اي القول

للزوجة ، وكانت حديد ( اولورثتها ) بعد موتها اى يدفع في المشكل الى الزوجة  
 اولى وارثها ما يتجهز به منها والباقي للزوج مع يمينه او اوارثه عنده لان الظاهر  
 ان الزوجة تأتى بالجهاز وهذا اقربى من طهر يد الزوج ولذا يأخذ الباقي لعدم  
 المعارض لظاهره والحياة والموت في المشكل عنده سواء ( وعند محمد للرجل  
 او اورثته ) اى ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون  
 لهما فهو للرجل ان كان حيا او لورثته ان كان ميتا لقيام الورثة مقام المورث  
 واما اخلا ففهما في غير متاع الميت وكان في يديهما فانهما كالاجنين قسم بينهما  
 وفي القهستانى وعن زفر والساجى ان المشكل بينهما وعنهما ان المتاع كله  
 كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ابي ادى ان المشكل للزوج حيا ولورثته ميتا وقال  
 ابن شيرمة ان المتاع كله لاماء على المرأة من الثياب وقال حسن البصري ان المتاع  
 لصاحب الميت الاماء على الرجل من الثياب فهذه خمسة كتب الدعوى او مسبعة  
 انتهى واعلم ان الاساود اعى بعدموت ابنته ان الجهاز كان عارية لها والزواج انهما  
 كان ملكا فاقول الاب على المختار الا اذا استمر العرف يدفع الجهاز ملكا لعارية فالقول  
 لهما ولورثتهما من بعدهما ولو اختلف الاب وابنته فيما في البيت قال ابو يوسف اذا كان  
 الاب في بيت الابن في بيته فالاماع كله لابن كما لو كان الابن في بيت الاب وعماله  
 فتباع البيت الاب ولو اختلف المورث والمستأجر في متاع البيت فالقول قول  
 المستأجر مع يمينه وليس للمورث الاماء عليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطارد  
 في آلات الاساكفة وآلات العطارد بن وهى في ايديهما قضى بينهما نصفين  
 ولا ينظر الى ما يصلح لكل واحد منهما ( وان كان احدهما ) اى احد الزوجين  
 ( مملوكا ) سواء كان مأذونا او مكاتبيا او محجورا ( فالكل ) اى كل المتاع  
 ( الحرفى ) حال ( الحياة ) لان يد الحر اقربى ( والحمى ) منها ( في الموت )  
 اى موت احدهما لان يد الحمى خالية عن المعارض كفى عامة شروح الجامع وذكر  
 السرخسى انه سهو والصواب انه للحر مطلقا لكن اختار صاحب الهداية  
 قول العامة فاقتضى اصحاب المتن اثره هذا عند الامام ( وقالا المأذون والمكاتب  
 كالحر ) لان لهما يدا معتبرة في الخصومات حتى لو اخصما فى شئ هو فى ايديهما  
 يقضى بينهما بخلاف ما كابد محجورا حيث يقضى للحر لا للعبد وقوله الكل مشير  
 الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا فى مطلق متاع على ما ذكر فخر الاسلام كفى المصنف لكن  
 فى الحقايق ان الخلاف فيما اختلفا فى الامتعة المسككة كفى القهستانى وفى التنوير اعتقت  
 الامة واختارت نفسها فى البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعد العتق قبل ان تختار  
 نفسها فهو على ما وصفنا فى الطلاق رجل معروف بالفقر والحاجة صار بيده  
 غلام وعلى عنقه بدرة وذلك مداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب

المدعى فهو المعروف بالسار وكذا ان من عرف المنزل وعرفني مدعى مدعى  
يعرفني لى وانما صاحب المنزل مدعى لصاحب المنزل وحلال في نفسه  
بها مدعى مدعى واحد السهمه وما بها واحدهما مدعى مع الدوق  
والآخر امرانه ملاح والدوق لمدعى مدعى والسهمه لمن عرف به  
ملاح وعامه لميم فطالع

## ( فصل )

ان احكام دفع ادعوى ( قال دوالسند ) في جواب من ادعى شيئا في يده  
( ان هذا لى اودعه فلان له ثب او اثاره او آخره او رهنه او حصه  
م ) ( اي من حلال العايب ( ورهن على ذلك ) المذكور ( المدعى  
حصومه المدعى ) لانه اثبت امرى احدهما الملك للعايب وهو غير معقول  
شرعا والاخر دفع حصومه المدعى وهذا مذكور وقال ان شئ من المدعى  
حصومه المدعى لان السند ثبت الملك للعايب ولاولاه لاحد على غيره  
في ادخال شئ في ملكه لارصته وقال اى اى الى تسعة الحصومه لانه  
لانه لا يثبت فاعرفه على حصومه مدعى ان يده مدعى لانه حصومه ( وقال  
ابو يوسف فمن عرف بالحل ) جمع حيله ( لا يدفع الحصومه وبه يؤيد )  
واحصاره في الخسار ان المدعى عليه ان كان صالحا حكمه قال الامام وان كان  
معروفا بالحل لم يدفع عنه لانه قد أخذ مال الغير فصالحه يدفع سرا الى من ربه  
انه بوعول له اودعه مدعى بخصمه اليهود وقصدا لا ابطال حق العبر لانه ل  
لسته لهنه اسفه ( وان قال اليهود اودعه من ربه لا يدفع ) الحصومه  
بالاجماع لاحل ان يكون المدعى من اودعه ( بخلاف دواهم ) اى قول اليهود  
( يعرفه ) اى المودع ( بوجهه ) اورا ( لا يدفعه ) ( لا يدفع ) الحصومه  
( بعد الامام لان العايب لا دفع على العايب اشترط العلم بسفه ونسبه وانما دفع  
على المدعى بالدفع عن دى الد وهما معلومان وهو ثبت عنه انه ليس بخصم  
لهذا المدعى ( خلافا لمحمد ) فانه قال لا تدفع الحصومه معروفا كان بالحل اوله  
واما مدفع ادعى اليهود ذلك الرجل باسمه ونسبه لان الحصومه توجت  
على دى الد نصاعده ولا تدفع الا بالحواله على رجل عكن اتبعه والمعروف  
بالوجه لا يكون معروفا فصار هذا له قول اليهود لا عرفه اصلوا في الدار  
ومعول لانه على قول محمد وهذه السئه تسمى بحصمه كتاب المدعى  
للاشك على قول الامام وانى يوسف ويحمد وانى الى وانى شئ من كبرى  
اولا صورها حسن ودفعه واحاره وانما ورهن وعصب كما في اكثر الكتب ان  
في الشيخ هذا اذا ادعى المدعى ما كان مطلقا في العايب كما افاده عدم ثبته وبطل

عليه ما سألني من المسائل انقابلة اهذه ومن المعلوم ان فرض هذه المسئلة  
 بعد اقامة المدعى البرهان لم يقرر في كلامهم من ان الخارج هو الطالب بالبرهان  
 ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله ان المدعى المادى الملك المطابق  
 فيما في يد المدعى عليه انكره وطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضى  
 به حتى دفعه المدعى عيه بما ذكر و برهن على الدفع وفي البحر وكذا الحكم  
 لوقال وكلنى صاحبه بحفظه كافي المبسوط وكذا الحكم لوقال اسكننى فيهما فلان  
 الغائب وكذا الحكم لوقال سرقة منه او اخذته منه او ضل منه فوجدته كافي  
 الخلاصة فالصور عسر و به علم ان الصور لم تحصر في المجلس فالاولى ان يفسر  
 المحسد بالاقوال (واوقال) ذواليد (سريته منه) من فلان الغائب  
 (لا تندفع) الخصومة لكون يده يد خصومة لاعترافه سبب الملك وهو  
 الشراء (وكذا) لا تندفع الخصومة (اوقال المدعى سرقة) يتاء الخطأ  
 (او غصبته منى) فقال ذواليد اودعني فلان الغائب (وان) وصلية  
 (برهن ذواليد على ايداع الغائب) لان المدعى لما قال لصاحب اليد غصبته  
 منى صار ذواليد خصما باعتبار دعوى الفعل عليه وفيه لا يمكنه الخروج عنها  
 بالاحالة على الغير لان اليد في الخصومة فيها ليس بسرط حتى تصح دعواه  
 على غير ذى اليد ولا تندفع الخصومة بانتهاء يده حقيقة بخلاف الملك المطلق  
 (وكذا) لا تندفع (ان قال) المدعى (سرق منى) على البناء للمفعول عند  
 السجين استجسانا (خلافا لمحمد) وهو اقياس لانه لم يدع الفعل على  
 ذى اليد بل على مجهول فصار كما اوقال غصب منى على البناء للمفعول ولهما  
 ان ذكر الفعل يستدعى الفاعل الاحالة والظاهر انه ذواليد الا انه لم يعينه درأ  
 الحد عنه فصار كانه قال له سرقة منى بخلاف الغصب فانه لاحد فيه فلو قضى  
 عليه ثم حضر الغائب فاقام البيئة تقبل لانه لم يصر مقضيا عليه وانما قضى  
 على ذى اليد فقط وفي التنوير قال في مجلس الحكم انه ملكى ثم قال في مجلسه انه  
 ودية عندي من فلان تندفع من البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعى  
 على مقاتلته الاولى بحمله خصما ويحكم عليه لسبق اقراره ويمنع من الدفع  
 (ولو قال المدعى ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعني هو) اى زيد (اندفع)  
 الخصومة (بلا حجة) لانهم اعترفا على ان الملك في الاصل لغيرهما فيكون  
 وصوله الى صاحب اليد من جهة زيد البايع فلا تكون يده يد خصومة  
 (الاذا برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه) فتح لا تندفع وتصح دعواه لانه  
 اثبت بيئته كونه احق بائسا كها ولو صدقه ذواليد في شرائه منه لا يأمره  
 القاضى بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره وهى عجيبة وفي البحر

قدية في اليد من اية من الاحرار عما اذا قال دواليده او دعيه وكل فلان ذلك ان دفع  
 الابدية لانه لم يثبت باقي اليد من اشترى هو منه لانكار ذي اليد ولا من جهة واكله  
 لانكار المدعي وكذا لو اثبت بالدعوة انه دفعها الى الوكيل ولم يشهدوا ان الموكل  
 دفعها الى ذي اليد وتقبضه يدعوى الشراء من الغائب اتعاقي في البرز ربة ادعى  
 انه له عصه منه فلان الغائب ورهنه او ورعه ذو اليد ان هذا الغائب او دعه عنه  
 اندفعت الخصومة لاتعاقيهما على وصول العين من غيره وان صاحب اليد ذلك  
 الرجل بخلاف ما لو كان مكان دعوى العصب دعوى السرقة فانه لا يدفع  
 رعه ذي اليد ادع ذلك الغائب في الاستحسان انتهى

( باب دعوى الزحابين )

لمدفع من بيان دعوى الواحد ذكر دعوى ماراد عليه والواحد هل ماراد  
 ( لا تشر بنية ذي اليد في الملك المطلق ) وهو ان يقول في دعواه ان هذا ملكي  
 ولم يبين سب ملكه ( وبينه الخارج فيه ) اي في المطلق ( احق ) بالاعتبار  
 وبه قال احمد وقال الشافعي ومالك بنية ذي اليد احق لا اعتضاها باليد  
 وله النية شرعت للامثالات وبنية الخارج اكثر اثباتا لانه لا ملك له على المدعي  
 بوجه وذو اليد له ملك عليه باليد فترجح بنية الخارج بكثر ثبوتها الا اذا ادعى  
 دواليده مع الملك فعلا كاعتق والتدبير والاستيلاء فدعى ذي اليد اولى بخلاف  
 الكفاية كما سباني في المطلق لاستوائهما في المقصد باسب وهذا ان وقتا  
 اولم يوقسا باتفاق ( رهنا ) اي الخارجان ( على ما في آخر ) اي لو رهن  
 خارجان على عين في ثلاث منكر بعد ادعاء كل منهما ملكا مطلقا فاقاما  
 النية ( فصي به ) اي بهذا الشيء ( لهما ) طريق الاشتراك عندنا لقبول  
 الشر كنه على المصطفى لان الذي عليه السلام قضى بامانة بينهما بضمين  
 لاستوائهما في سب الاستحقاق ولم يأمر عليه السلام بالقرعة لان استعمال القرعة  
 في وقت كان اعمار فيه مساحتم استغنت بجرمة القمار اذ تعاق  
 الاثمة ما في خروج القرعة قاروك كذا تعيين المسحق بخروج القرعة  
 بخلاف قسمه المال المشتعل فلا تقاضى ثمه ولاية التعيين بغير قرعة  
 واعما قرع تطيب القلوب ونفي تهمة الميل عن نفسه فلا يكون ذلك في معنى القمار  
 حلالا للشافعي واحد كما سباني ( واو ) رهنا ( على بكاح امرأة سقطا بالعدو  
 العمل بها لان محل لايه لال اشراك واداءا فارق القاصي بينهما حيث لا مرجح  
 واذا نه ترا وكان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما كما في البحر وهذا مبد  
 عما اذا كان المدعيان حين والمراء اما لو برهننا عليه بعد موتها ولم يورثها او ارثا  
 واستوى تاريخهما فانه قضى بالكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف

المهر ورنان ميراث زوج واحد فارجأت بولد ثبت النسب منهما و برث من كل واحد منهما ميراثان كامل وهما برنان من الابن ميراث ب واحد كما في المصح (وهي) اي المرأة (لمن صدقته) لان النكاح مما يحكم به تصديق الزوجين هذا لم تكن المرأة المتنازع فيها في يد من كذبه ولم يكن دخل من كذبه بها واما ذ كانت في يد الآخر او دخل بها فلا اعتبار بالتصديق لانه داليل على سبق عقده كما في المصح (فان ارضا) اي المدعيان لنكاحها وكان تاريخ احدهما سابقا (فالسابق اخق بها) من الآخر لانه لامعارض في هذا الزمان فيكون القضاء للسابق اذ عقد الاخر وبرهانه باطل ولا يعتبر ما ذكر من كونها في يده او دخل بها ولو ارخ احدهما فقط فانهما لمن اقرب له كالأو ارخ احدهما والاخر يد فانهما لذي اليد كما في البرازية (وان اقرت) المرأة بالزوجة (لاحدهما قبل البرهان فهي) اي المرأة (له) لتصديقهما عليه (فان برهن الآخر) اي الذي لم تقر له (بعد ذلك) اي بعد الاقرار الاول (قضى له) اي للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الاقرار فالسابق اولي (وان برهن احدهما) على نكاحها (فقمي له) بالنكاح (ثم برهن الآخر) على انه نكحها (لايقل) برهانه اذ لا ينقض شيء بمثله وههنا صار الاول اقوى لاتصال القضاء به (الا) وقت (ان اثبت) ذلك الآخر بالينة (سبقه) اي سبق نكاحه اياها على نكاح الاول فمح يقضى له لتيقن الخطأ في الاول (وكذا لا يقبل برهان خارج على) زوج (ذى يد) على امرأة (نكاحه ظاهر) بنقلها الى ينسبة او بالدخول معه (الا ان اثبت) الخارج (سبقه) اي سبق نكاحه على نكاح ذي اليد بالينة فانه يقضى له لما مر (وان برهنا) اي الخارجان (على شراء شيء من آخر) اي من ذي يد بلا تاريخ (فلكل نصفه) اي لكل واحد منهما نصف ذلك الشيء (بنصف ثمنه) اي ثمن ذلك الشيء ان شاء ورجع به على البائع بنصف ثمنه (او تركه) اي ترك النصف ان شاء لانهما لما استويا في السبب وجب على القاضي ان يقضى به بينهما لعدم القضاء بكله فيتخير كل منهما انفسر شرط عقده عليه فلعل رغبته في تملك الكل فيرده وبأخذ كل الثمن وعند الشافعي في قول واحد يقرع وفي قول آخرتها رت اللينتان ويرجع الى تصديق البائع لان احديهما كاذبة يقين قلنا ان المحل الواحد لا يتصور ان يكون مملوكا لزيد على الكمال ومملوكا لعمر و على الكمال لان المشهود في الحقيقة هو السبب لانه المحسوس المحاط للشهود وكل واحد من الفريقين هناك صادق بان يعان السبب من الرجلين ولا يعلمان سبق احدهما (او ترك احدهما) نصفه (بعد ما قضى لهما لا يأخذ) المدعى (الآخر كله) لان بالقضاء



مع ائمة في حق كل في ائمة مع و د ثول له بعد ائمة لاه و لي ائمة به  
 بأحد كنه لاهيات و هاه اشعراء التكل و لاهن اسم لاه صاه ( و كان لاحد مع  
 يد اوتارخ و هو ) اي صاحب البد او اريح ( اول ) لان ثكنه من قصه  
 يدل على في شرائه اذ قضى القرض و شراء غيره ساد ثل فنه سابل  
 الى اعراب الارمان و هو الحال مع ان قضى الشيء ماخر من شرائه قصار  
 شرائه قدم تاريخا من شراء غير العاض و بان تاريخ اثنت ملكه في ذلك الوقت  
 و احتل الآخر ان يكون منه او دمه و لا يقضى له بالث و قال صاحب الصبر  
 و لي اشكل في صاره الذك و هو ان اصل المسألة معروضة في تاريخ تارخا  
 فيما في يد ثالث فاداك ان مع احدهم سافض كان راند شروع مع خارج فلم يكن  
 المسئلة ثم رأيت في المراح مارله من حوار ان ياداه اثنت باينة فضه  
 فيما قضى من زمان و هو الآن في د المانع الا انه يشكل ما ذكره بعد عن الدجبة  
 بان ثوب اليد لاحدهم بالامانة انتهى و الحق اليها الاهة و كان ينبغي  
 افرادها يعني ( وان ربما ناسا في اولي وان كان لاحد عماد و لا آخر  
 تاريخ و قد و لد اولي ) لانه اثنت الشراء في زمان لا تارعه و به احد فاندفع  
 به ثم لا يقضى به لانه الاداس في الملك و به ( والشراء احق من به ) مع  
 قضى ( و به مع قضى ) اي او رهن خارجا على ذي يد احدهما على  
 الشراء و به والاخر على الهة و به كان الشراء اولي من الهة و الصدقة لان  
 الشراء اقوى لكونه معاوضة من الهة و لانه اثنت الملك به و الملك  
 في الهة و الصدقة سوف على الهة هذا ارم بورحا دلو ارخا و اتحد الملك  
 فالاسي تاريخا منهم احق بخلاف ما اذا اختلف الملك فانهما سواء في صورة  
 اتاريخ و عدمه لان كلا منهما حصم عن مملكه في اثنت ملكه و به سواء  
 بخلاف ما اذا اختلف لاحت حهما الى اثنت الس و به تقدم الاقوى و لو اختلفت  
 احدهما على ما و رحد اولي قد يكون لهما حا حين لا حترار تمام ادا كانت في يد  
 احدهما و الاثنت لهما فاه قضى المرح الا في اسق اريح و هو لا في  
 وان اختلف احدهما فاه فلاز جميعها وان كانت في ائمة يرضى بينهما  
 الا في تاريخ يعني له كد عوى ملك مطلق كما في الصر ( و الهة واحدة  
 فيما لا يحسن التسمية ) كانه د و الدابة ( سواء ) بالاتفاق فقضى بينهما نصدين  
 لانه و ائمة في كونهما تبرعا و اما فيما يحتمل التسمية كالدار فلهما سواء عند  
 الهة لان الشروع طاري في قضى بينهما نصدين و عند الهة لا يصح  
 لاه عند الهة في الشائع فصار كرامة التين على الارقة ان وهذا الصبح كما في  
 الهداية و في الصبر و حاصله ان الصدقة اولي من الهة فقيح يحتمل ائمة وهذا

عند عدم التارخ والقبض وأما إذا تارخا قدم الأسبق وإن لم يورخا ومع  
 أحدهما قبض كان أولى وكذا إن أرخ أحدهما فقط وفي الخلاصة ولو كان  
 كلاهما هبة أو صدقة أو أحدهما هبة والآخر صدقة فلا يذكّر الشهود القبض  
 لا يصح وإن ذكروا القبض ولم يورخوا أو أرخوا تارخا واحدا فهو بينهما  
 إذا كان لا يحتمل القسمة وإن كان يحتملها فلا يقضى لهما بشئ عند الإمام  
 وعندهما يقضى بينهما نصفين ولو كان في يد أحدهما يقضى له بالأجماع  
 (وكذا الشراء والمهر عند أبي يوسف) أي ادعى شخص أن هذا الشيء  
 اشتريته من زيد وأدعت امرأة أن زيدا تزوجها على هذا الشيء فأقاما البيعة  
 ولم يذكرا تارخا أو ذكرا واستوى تارخهما يقضى لكل واحد منهما بالنصف  
 لأن الشراء والمهر سواء في إثبات الملك ثم المرأة نصف القيمة على الزوج والمشتري نصف  
 الثمن المنقود على البائع وله فسخ البيع لتفرق الصدقة عليه (وعند محمد  
 الشراء أولى) فيقضى لصاحب الشراء (وعلى الزوج القيمة) أي قيمة المبيع  
 للمرأة لأن البيعتين جميع الشرائع فيجب العمل بها ما أمكن وهو ممكن بأن يجعل  
 الشراء سابقا إذا تزوج على ملك الغير صححت القسمة فيجب القيمة عند تعدد  
 تسليم العين قبل بالشراء لأنه لو اجتمع نكاح وهبة أو رهن أو صدقة فالتكاح  
 أولى وفي المصحح اعتراض عن طرف صاحب الفضولين وجواب عن طرف صاحب  
 البحر فليطالع (والرهن مع القبض أولى من الهبة) بلا عوض (معهد)  
 أي مع القبض يعني لو ادعى أحدهما رهنًا مقبوضًا والآخر هبة وقبضًا وأقاما  
 البيعة ولم يورخا فدعى الرهن أولى استحسانًا والقياس أن الهبة أولى لأنها  
 ثبتت الملك والرهن لا يثبت فكانت البيعة المثبتة للزيادة أولى وجه الاستحسان  
 المقبول بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان أقوى  
 (فإن كانت) أي الهبة (بشرط العوض فهي) أي الهبة (أولى) من الرهن  
 لكونها في معنى البيع انتهى فيكون عقدها عقد ضمان يثبت الملك معنى وصورة  
 بخلاف الرهن فإنه لا يثبت إلا عند الملاك معنى لا صورة هذا إذا كانت العين  
 في يد ثالث أو لو كانت في أيديهما يقضى بينهما نصفين إلا أن يورخا وتاريخ  
 أحدهما أسبق فيقضى له (وإن برهن خارجان على ملك مورخ) هذه المسئلة  
 قد ذكرت وأعادتها هنا لأجل ذكر التاريخ (أو شراء مورخ عن واحد)  
 متفق بشراء (غير ذي اليد) احتراز بمنزلة ما برهننا على ما في آخر كما مر  
 تفصيلها (فالسابق أولى) لأنه أثبت ملكه في وقت لا ينافيه فيه أحد  
 إلا إذا اتفق الملك منه وهذا القول متفق عليه على تخريج الكرخي وقول الإمام  
 على تخريج صاحب الأمالي وقول أبي يوسف آخره ومحمد وأولاه في قوله الآخر

وهو قواني يوسف اولدهو يدعوا كافي انيه ( وان رهن احدهما على اشترائه من زيدو ) رهن ( الاخر عليه ) اي على الشراء ( من يكر واتقى تربح محمدا فهما سواء ) حتى يكون المبيع بينهما نصيبين لان كل واحد منهما انبى الملك  
لا يابىه وملك يابىه مطلق لا ماريح وصار كما اذا حصر المانع قاضي الملك لمطابق  
وكون بين الخارجين لاستواء تاريخيهما ( وكذا لو وقت احدهما فقط )  
لان توقيت احدهما لا يدل على تقديم الملك لغيره ان يكون الاخر اقدم بخلاف  
ما اذا كان السابغ واحدا لانهما اتصفا على الملك لا يلقى الامن جهته  
فاذا ائت احدهما تاريخا بكميمه حتى ياتيه ايه تقدمه شراء غيره  
وفي البحر ان اليه على الشراء لا تنقل حتى يشهدوا به اشتراها من ولاي  
وهو يملكها ونسائه يبد ويلفظ المبيع ( واو برهن خارج على الشراء من شخص و ) رهن خارج ( اخر على التهمة ولقبض من غيره ) رهن خارج  
( اخر على الارث من ايدهو ) رهن خارج ( اخر على الصفة والقبض من رابع قصي يدعوا اربعا ) سواء كان معهم او مع بعضهم تاريخ او لم يكن لانهم  
مشترون الملك لمملكته وذلك تاريخ عدولا تقدم الاقوى كافي السبب ( واو برهن خارج على ملك مورخ ودوالده على ملك اقدم منه ) اي من الخارج ( وهو )  
اي دواليد ( اولي ) عند الشيخين ( سحلافا لحمدا في رواية ) وفي رواية عند  
على ما قال انهم رحم عده فقال لا تنقل بينه دي اليده في الملك المطلق اصلا لان البينة  
فيه ثبتت اوله الملك فيستوي فيهما القديم والاخر فصار كل هما قائما على الملك  
المطلق ولهما ان الدفع مع التاريخ مدفع ملك غيره في وقت التاريخ وبينه دي الدفع  
على الدفع مه ولم ثبت الملك لغيره بعده الابالقي من جهته وهو لم يدفع ذلك  
قيده مسبق تاريخ ذي الدلالة لم يكن لها تاريخ او استوي تاريخ نحما وارحت  
احدهما فقط كان الخارج اولي ( وكذا الحلاق اركاب اليده لها )  
واقاما البينة فصاحب الوقت الاول اولي في قول الشيخين وفي قول محمد لا يعتبر  
الوقف فكاهما قائما على مطلق الملك وكون بينهما ( واو برهن خارج على ملك مطلق ووقت احدهما فقط الخارج اولي ) عند الطريقين  
( وعند ابي يوسف ) وهو رواية عن الإمام ( ذوالوقت اولي ) لانه اقدم  
وصار كما في دعوى الشراء اذا ارحت احدهما كان صاحب التاريخ  
اول ولهما ان ينفذ في اليد اما قل نصهما في الدفع ولا دفع ههنا حيث  
وقع الشك في اللقي من جهته ( واو كان الدعوى في ايدهما اولي في بائش والسبب لها )  
اي ادعى دوالده او الخارج واقاما البينة وارحت احدى المتين  
( فهما سواء ) عند الامام ( وعند ابي يوسف الذي وقت اولي وعند محمد )

الذي اطلق اولي) وعمل صاحب الهداية بان دعوى اولية الملك يدل استحقاق الزايد ورجوع الساعة بعضهم على بعض ولا يي يوسف ان التاريخ يوجب الملك في ذلك الوقت يقيين والاطلاق يحتمل غير الاولية والرجوع بالتقن والامام ان التاريخ يضاهه احتمال عدم التقدم فسقط اعتباره فصار كما لو اقاما البيئة على ملك مطلق بخلاف الشري لانه امر حادث فيضاف الى اقرب الاوقات فيترجح جانب صاحب التاريخ انتهى لكن صورته في المسئلة الثانية وهي قوله واوفى بد ثالث وامافي المسئلة الاولى وهي قوله واوفى ايديهما فذكر ان يكون نظير قوله ولو اقام الخارج وذوايد على ملك مطلق الى آخره فقال في عقده فعلى هذا اذا كانت الدار في ايديهما انتهى قال صاصب الايضاح وغيره في تفسيره بان اقام احدهما على ملك مورخ والاخر على مطلق الملك سقط التاريخ ضد هما وعنده صاحب الوقت اولي انتهى فبهذا التقرير ظهر مخالفة المص لمافي الهداية تنع (وان برهن خارج وذو يد على الشاج) اي اقام كل منهما بيئة (وذوايد اولي) لان بينهما قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستوتوا في الاثبات وترجحت بيئة صاحب اليد باليد فيقضى له به ولا عبرة للتاريخ لان اولية الملك يستوعب كل تاريخ فلا ينفذ ذكره من احدهما او منهما اتحد التاريخان او اختلفا مالم يذكر اثار بخا مستحيلا بان لم يوافق شئ المدعى والقياس ان يكون الخارج اولي وبه قال ابن ابي ليلى وقال عيسى بن ابيان تمسارت البيهقان ويترك في ذي اليد لا على وجه القضاء وجه الاستحسان ما روي انه عليه السلام قضى لذي اليد بتأقية بعد ما اقام الخارج بيئة انهما نأقته نتجها واقام ذوايد البيئة انما نأقته نتجها ولان اليد لا تدل على اولية الملك فكان مساو للخارج فثبتا بها يدفع الخارج وبيئة صاحب اليد مقبولة للدفع (وكذا اورهن كل على تلقى الملك من آخر وعلى الشاج عنده) اي لو تلقى كل واحد من الخارج وذو اليد الملك من رجل فكان هناك بايعان واقام البيئة على الشاج عند من تلقى منه فهو بمنزلة اقامتها على الشاج في بد نفسه فيقضى به لذي اليد كان الباعين قد حضرا واقاما على ذلك بيئة فانه يقضى ثمة لصاحب اليد كذلك ههنا كما في العنابة (ولو برهن احدهما على الملك المطلق والاخر على الشاج فهو) اي صاحب الشاج (اولي) ايهما كان لان بيئته قامت على اولية الملك صريحا فلا يثبت للآخر الا بالتأقية منه والاخر لم يتلق منه واوايته تثبت دلالة ولا عبرة بهما مع الصريح (وكذا لو كانا خارجين) فبرهن احدهما على الملك المطلق والاخر على الشاج فيبيئة الشاج اولي لما بينا (ولو قضى بالشاج لذي اليد ثم برهن ثالث على الشاج قضى له) اي للثالث (الا ان يعيد ذوايد برهانه) لان بيئة ذي اليد ما قامت على هذا

المدعى وانما قامت على الاول في انصر الثالث مقضيا عليه بذلك القضاء (كما لو  
 برهن المدعى عليه بالملك المطابق على الشئ يقبل وينقض القضاء) اى لو  
 ادعى ذواليد والخارج الملك المطابق ولم ينافقضى على ذى اليد بالملك ثم ان ذى  
 اليد المقضى عليه لو اقام البيعة على الشئ يقبل وينقض به القضاء الاول لانه  
 بمنزلة النص في دلالة على الاولية قطعا فكان القضاء واقعا على خلافه  
 كالتضاء الواقع على خلاف النص وهذا استحسن وفي القياس لا يقبل برهانه  
 اذ هو ضرورة مقضيا عليه بالملك كما في المتبادر وفي الخارج اطلاق فقبل ما اذا برهن  
 الخارج فقط على الشئ وقضى له ثم برهن ذواليد بقضى له وبطل القضاء الاول  
 ولو ادعى ذواليد شئا جايضا ولم يبرهن حتى يحكم به المدعى بالشئ ثم برهن  
 المدعى عليه على الشئ لا ينقض الحكم ثم علم ان المقضى عليه في حادثة لا يقع  
 دعواه بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء او على تلبى الملك من المقضى له او على  
 الشئ انتهى (وكل سبب لا يتكرر) اى في الملك اذا ادعى ذواليد (في حق  
 مثل الشئ) اى حكمه حكم الشئ في جميع ما ذكرناه من الاحكام وذلك  
 (كأنسج ثياب لا تسجح الامرة) وكذا اذا ادعى رجل ثوبا انه ملكه تسجحه وهو  
 مما لا يتكرر تسجحه وكذا اذا ادعت بئر فطن انه ملكها فبرهنه بيدها (بكلب اللين)  
 فانه مما يتكرر ايضا فاذا ادعى ابنه انه ملكه حله من شاة (وانما اذا بلين)  
 بان ادعى جينا انه ملكه صنعه في ملكه (والا ليد) بان ادعى ابدا بانه صنعه  
 من الصوف الذى هو ملكه (ومر عزي) وهى كما انصوف تحت شجر الممر  
 (وجز الصوف) بان ادعى صوفا يحزوزا انه ملكه جزه من شاة واقام على  
 ذلك بيعة وادعى ذواليد بكل ذلك واقام عليه بيعة فانه يقضى بذلك لدى اليد  
 لانه في معنى الشئ من كل وجه فيلحق به دلالة النص (وما يتكرر) اى كل  
 سبب يتكرر قضى به للخارج (بمنزلة الملك المطابق) فلا يلحق بالشئ (كأنسج  
 الخن) وهو اسم دابة ثم سعى الثوب المتخذ من زره خر فانه مما يتكرر لان الخرز والصوف  
 والشعر اذا بلى ينقض ويغزل مرة اخرى ثم تسجح فيجوز ان ذاليد تسجحه ثم خصه بالخارج  
 ونقضه ثم تسجحه فيكون ملكا ليهذا الطريق فاما يمكن في معنى الشئ (وكالبيضاء) فانه  
 مما يتكرر لانه يبنى ثم يهدم ثم يبنى (والغرس) لان الخلل يغرس فيه مرة (وزراعة  
 البز والحبوب) لان السهر قد يزرع في الارض ثم يغزل القاب فيسكن البز منه ثم  
 يزرع ثانيا فاما يمكن في معنى الشئ وكذا كل ما يزرع مما يكال او يوزن فاذا ادعى  
 ثوبا انه ملكه من جزه او ادعى دارا انها ملكه بيدها او ادعى غرسا انه ملكه  
 غرسه او حظا منها ملكه زرعها او حيا آخر من الحبوب واقام على ذلك بيعة  
 وادعى ذواليد مثل ذلك واقام عليه بيعة قضى به للخارج للمر (وما يشك)

بحيث لا يثبت بالتكرار وعندئذ (رجع فيه الى اهل الخبرة) لانهم اعرف به  
 وقد قال الله تعالى فاستأوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون (فان اشكل عليهم)  
 اى على اهل الخبرة (جعل كالمطلق) اى قضى به الخارج لان القضاء بيته هو  
 الاصل وانما عدلتا عند تحيز الشاخص كما روينا فاذا لم يعلم يرجع على الاصل (وان برهن  
 خارج على ملك مطلق وذو يد على الشراء منه) اى من الخارج بان كان عبد  
 مثلا في يد زيد وادعاه بكنائه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه  
 (فهو) اى ذواليد (اولى) لان الخارج وان كان يثبت اولية الملك فذواليد  
 يتلقى الملك منه ولا تنافي فيه فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه  
 (وان برهن كل منهما) اى من الخارج وذو اليد (على الشراء من صاحبه  
 ولا تاريخ لهما تهايرتا) اى سقطت البيتان (وترك المال في يد ذى اليد)  
 بغير قضاء عند الشككين (وعند محمد) ان كان في يد احدهما (بقضى)  
 بالبيتين (الخارج) لا يمكن العمل بهما بحقل ذى اليد مشتريا من الخارج وقبضه  
 ثم باعه منه ولم يقبضه فيؤمر بالدفع اليه لان تمكنه من القبض دلالة السبق على  
 ما هو ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز ولهما ان الاقرار بالشراء من  
 صاحبه اقرار منه بالملك له فصار بينة كل منهما كأنها قامت على اقرار الآخر  
 وفيه التهاير بالاجماع لتعذر الجمع فكذا هذا كافي التبيين (وان ارخا) اى الخارج  
 وذو اليد (في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قضى لذى اليد)  
 عند الشككين فيجعل كان الخارج اشترى اولاً ثم باع قبل القبض من ذى اليد  
 وهو جار في العقار عندهما (وعند محمد) قضى (للخارج) اذ لا يصح عنده  
 بيته قبل القبض فبقى على ملكه وفي التبيين وكان ينبغي ان يقضى به لذى اليد  
 عنده ايضا فيجعل الخارج كانه قبضه ثم باعه لذى اليد عنده ايضا فيجعل  
 الخارج كانه قبضه ثم باعه من باعه وهو ذواليد تصححا للعقد انتهى (وان اثبتا  
 قبضا قضى لذى اليد اتفاقا) لان البيتين حازان على القولين لان الخارج باعه  
 من باعه بعد ما قبضه وذلك صحيح (وان كان وقت ذى اليد اسبق قضى للخارج  
 في الوجهين) فيجعل كانه اشتراه ذواليد وقبض ثم باع ولم يسلم او سلم ثم وصل  
 اليه بسبب آخر كافي الهداية لكن في البحر وفي المسوط ما يخالفه كما علم من الكافي  
 ومما فيه فليطالع قال ابن الشيخ في شرح الرقابة قالوا حاصل الكلام في ضبط  
 هذه الاقسام ان كان تاريخ احد المدعين عند اقامتهما البينة سابقا فهو  
 الحق وان لم يكن سابقا بل كان مساويا بان ارخا موافقا اولم يورخا اضلا  
 او ارخا احدهما وكان كل واحد منهما صاحب يد او كان كل منهما خارجا في  
 الملك المطلق اوفى الملك بسبب فهما متساوان الا اذا اتفقا من واحد وارخ

احدهم وهو الحق وان كان احد هما صاحب يد والاخر خارجا فخرج الحق  
 في الملك المطابق عند التساوي في التاريخ الا اذا اذع باجمع الملك فله ان قال  
 هو يدي اعني اودرته فذو اليد احق بخلاف ما اذا قال كل واحد هو يدي  
 فكيف بينهما متساويان لكونهما خارجين اذ لا بد في ذلك ان يكونا من اهل  
 الدارين فاذا اعتدا بكوني بعد مدة ابدأ ولا يضيق اليك فليس له خلاف الحق  
 فانه في يد المولى اذا كان صغيرا او كبيرا لا يعرف عنه واو قال احدهما هو يدي  
 كائنه وقال الاخر تدريته او اعنيته فهو اول لان كل ينسب يكون اكثر سلطانا  
 فهو احق هذا في الخارج وذو اليد في الملك المطابق اما في الملك يستت فان ذكر  
 الخارج وذو اليد سببا واحدا والقباعين واحد فذو اليد احق وان باعيا من اثنين  
 فالخارج احق عند التساوي في التاريخ وان ذكر اثنين كالشراء والهبة  
 وغير ذلك ينظر الى قوة السبب انتهى (ولا ترجح بكثرته هو) لان الترجيح  
 عندنا بقوة الدليل لا بكثرته حتى لو اقام احد المدينين شاهدين والاخر اربعة  
 فلهما سواء اذ شهدا فلهما ليست اقل من شهادتهما في اثبات المدعى لان الاثبات  
 على ثمانية موجهة لهم فالكثرة لا تفصل الترجيح وايضا لا ترجع الآية بآية اخرى  
 ولا الخبر بالخبر وانما يرجح بقوة فيه بان كان احدهما متوارا والاخر من الاجداد  
 او كان احدهما مفسرا والاخر محققا لا يرجح المفسر على المحقق واليوار على  
 الاحاد لقوة وصف فيه وقبل يفتي لاكثرهما احدا لان القلب اقبل الى قول  
 الاكثر وكذا لا ترجح زيادة العدالة لان المعبر في الشاهد اصل العدالة وهي ليست  
 بذى حد فلا يقع الترجيح بينهما خلافا للملك (وان ادعى احد خارجين نصف  
 دار والاخر كلها) فهو رهناء على ذلك (قال ربع الاول) عند الامام (وعندهما)  
 الاول (الثالث والرب في الاخر) لان الامام اعني طريق النزاع وهو ان صاحب  
 النصف لا يتزاع صاحب الكل في النصف فيسلم له النصف واستوثق من ارضعتهما  
 في النصف الاخر فينصف النصف بينهما فلصاحب الكل ثلاثة ارباع واصحاب  
 النصف الربع وهما اعتبر طريق العول والمضاربة لان في المضاربة كلا ونصفا فالتسوية  
 من اثنين وقول الى ثلاثة واصحاب الكل سيمان واصحاب النصف سهم هذا  
 هو العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بكل حصة فلصاحب الكل له ثلثان من  
 الثلاثة فيضرب اثنين في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثالث  
 في الدار فيحصل له ثلث الدار لان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضربت  
 الثالث في الستة ثلث الستة وهو اثنان وفي البحر تفصيل فليراجع (وان كانت)  
 الدار (في دهم فكلها) اي كل الدار (لمدعى الكل نصفان ونصف لا قضاء)  
 لان دعوى مدعى النصف منصرفه الى ما في يده لكون يده بداهة في حقه لان  
 حمل امور المسكين على الصحة واجب ودعوى النصف لا مدعى شيئا في يد صاحب

اتجمع قبل النصف لمضى الجميع بلام شذوذة في ما قبله لا على وجه القضاء  
اذ القضاء بدون الدعوى واجتمعت بينة الخارج ودى اليد فيما قبل يد صاحب  
النصف فتقدم بينة الخارج ولو كانت في يد ثلاثة قادعى احدهم كلها وآخر بينها  
وأخر نصفها و رهنوا فهي مقسومة عنده بطريق النازعة وعندهما باءول  
وبانه في الكا في فليطالع (واورهن خارجان على نتائج دابة وارخافضى لمن  
وافق سنها ناريجد) رجحانه بشهادة الحال ولا فرق في ذلك بين ان تكون  
الدابة في ايدهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف (وان اشكل)  
اي منهما بان لا يوافق التاريجين لعدم العلم (فلهما) اي يقضى لهما لعدم  
رجحان احد البرهين (وان خالفهما) اي خالف السن التاريجين معا  
(بطلا) اي البرهانان اظهروا كذب كل من الفريقين فترك الدابة  
بغير قضاء في يد صاحب اليد كافي الهداية وغيرها وفي التبيين والاصح انها  
لا يظلال بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايدهما وان كانت  
في يد احدهما يقضى بهما بينهما وتماه فيه فليطالع (وان برهن احد  
الخارجين على غضب شئ والاخر على ودبته استويا) لان المودع اذا نكر  
الوديعة يصير خاصيا ورهان الوديعة يتضمن انكار صاحب يد

### ( فصل في التنازع بالابدى )

لما فرغ من بيان وقوع الملك بالينة شرع في وقوعه بظاهر اليد لما ان الاول  
اقوى ولهذا اذا قامت البينة لا ينفذ الى اليد فقال (لابس الثوب اولى  
من الاخذ بكفه والراكب احق من الاخذ بالجمام ومن في السرج احق من  
الرديف) اي اوتنازعا ثوبا احدهما لابس والاخر آخذ بكفه وغيره من الاطراف  
ولا بينة لهم فالابس اولى من الاخذ في كونه صاحب اليد لانه متصرف  
ومستعمل وكذا لو تنازعا دابة احدهما راكبها والاخر آخذ بلجامها والراكب  
اولى في كونه ذا يد اذ تصرفه اقوى وكذا لو تنازعا دابة احدهما راكب بسرجهما  
والاخر رده فالاول احق لان تمكنه من ذلك دليل على تقدم يده وقيل هي  
بينهما على السواء (وصاحب الجمل اولى من علق كوزه عليها) اي اذا تنازعا  
في دابة وعليها حمل لاحدهما وللاخر كوز والاولى من كونه ذابذ لانه اكثر  
تصرفا فيها ولا ترجيح بكثرة الحمل ان كانا حلاها وتنازعا كالاخيرة بكثرة الشهود  
واذا قاما بينة في هذه الضرورة فيبينة من كان في حكم خارج اولى للممر مرارا  
(والراكبان بلاسرج او) راكبان (فيه) اي في السرج (سواء) لاستوائهما  
في التصرف ولو كان احدهما متعلقا بذنبها والاخر متعلقا بلجامها قالوا



يعني ان يفتى به المان عند الحاجة لا يفتى بالحق مع الايمان عند الحاجة  
 التماس بالنسب (وكذا المان على البساط والتعلق به سبب من اجل هو  
 في بساط احدهما فاحد عليه والآخر متعلق به فهو بينهما بصيرة في اهل  
 طريق الفضل لان الجلوس عليه ليس يلد فاسدوا في عزم السيد عن الحق  
 الركوب والتمس لان المرء يصور بينهما تاسيا لا بالجلوس وكذا اذا كانا جالسين  
 عليه فهو بينهما (ومن بعد) اي ويكفي ان كان (ثوب) في يد احدهما  
 (وطرفه مع آخر) حيث ينصف بينهما وان كان يد احدهما في الاخر  
 لان الزيادة ليست من جنس الحجة فان كل واحد منهما مستقيم بالسيد  
 الا ان احدهما اكثر استمساكا ومثل ذلك لا يوجب ارجح وقد اشارة الى الفرق  
 بين هذا وبين مسألة القيص لان الزيادة ليست من جنس الحجة فان الحجة هي  
 السيد والزيادة هي الاستعمال كما في العناية بتسلاف حالتي الدار تمازعا فيها  
 حيث لا يفتى بينهما لا بطريق التوك ولا فخره لان الجلوس لا يدل على الملك  
 (والحائط) وهو الجدار (ان جدوه عليه) اي على الحائط (او ان يدخل  
 يتناه اتصال تربع) اتصال بالترتيب اتصال جدار بجدار بحيث يدخل  
 لسان هذا الجدار في احيات ذلك واغنى اتصال التربع لانهما يتسان  
 ليصطا مع جدارين آخرين يمكن مربع وان كان الجدار من خشب فالتربع  
 ان يكون ساج احدهما مراكبا في الاخر واما اذا تربع وادخل فلا يكون من رجا  
 فلا عمود ولا اتصال المارقة من غير تربع لعدم الداخلة فلا يدل على انها  
 يتمازعا (لان له عليه هرادي) وهي خشبات توضع على الجدوع ويبنى  
 عليها التراب فانها غير معتبرة وكذا البواري لانه لم يكن استمساكا وضعا  
 اذا الحائط لا يبنى لها بل التسيق وهو لا يمكن على الهرادي والواري كما في الدرر  
 (بل الجار ان فيه سواء) يعني اذا تمازعا في حائط ولا حدهما عليه هرادي  
 وليس للاخر شيء فهو بينهما لان الحائط لا يبنى لاجلها خلاف الجدوع  
 (وان كان لكل) من الرجلين (عليه) اي على الحائط (ثلاثة جذوع  
 فيتهما) لاستوائهما في اصل القوة (ولا ترجح الاكثر منها) اي من الثلاثة  
 يعني ولا عبرة بالكثرة والقلة بعد ان بلغ ثلاثا لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة على  
 ما بينا واشترط ان بلغ ثلاثا لان الحائط يبنى للتحقق وذلك لا يحصل بمادون  
 الثلاث فاما تفسير الثلاث كالنصاب له (وان كان احدهما ثلاثة) جذوع  
 (والاخر اقل فهو) اي الحائط (اصحاب الثلاثة) استمساكا وهو قول  
 الامام والقياس وهو مروى عن الامام ان يكون بينهما نصفين لما بينا ان الترجيح  
 بالقوة لا بالكثرة فيستويان ووجه الاستصحاب ان مادون الثلاث حجة ناقصة

اذ لا يبنى الحائض فيما دونه والحجة الناقصة لا تظهر بمقبلة الكاملة ( والآخر  
 موضع خشيته ) باتفاق الروايات لان حكمنا بالحائض لصاحب الجذوع بالظاهر  
 وهو يصلح بالدفع للاستحقا في فلا يؤمن بالقطع ثم اختلف الروايات بمد ذلك  
 في انه يملك ذلك الموضع او لا ذكر في كتاب الدعوى ان الحائض بينهما على قدر  
 الاجتناع لان موضع جذعه مشغول بجذعه فيكون في يده حقيقة باعتبار  
 الاستعمال فيثبت لكل واحد منهما المالك فيما تحت خشبته لوجود سبب  
 الاستحقا في ذلك وصححه قاضيان وفي كتاب الاقرار ان الحائض كله لصاحب  
 الاجتناع واصحاب القليل ما تحت جذعه يرد به حق الموضع لان الحائض  
 لا يبنى لاجل جذع او جذعين عادة وانما يصب له اسطوانة فلا يحكم له بالمالك  
 وفي المحيط وهو اصح وتماه في التبيين فليطالع ( ولو ) كان ( لاحدهما  
 جذوع والآخر اتصال فلهذا الاتصال ) اي صاحب الاتصال ( اولى  
 والآخر ) اي صاحب الجذوع ( حق الموضع ) وهذه رواية الطحاوي  
 وصححه الجرجاني لان الحائطين بهذا الاتصال كبناء واحد فالقضاء بينهما  
 يصير قضاء بأكمله ثم بقي الآخر وضع جذوعه لما بيننا ولا فرق بين ان يكون  
 الاتصال من جانب او من جابين ( وقيل لذى الجذوع ) اي صاحب الجذوع  
 اولى ورجح السرخسي هذه الرواية لانه تصرفا في الحائض ولصاحب الاتصال  
 اليد والتصرف اقوى في الدلالة على المالك وفي المحيط الايدي في الحائض على  
 ثلاث مراتب اتصال تربع واتصال ملازمة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة  
 بناء فاولاهم صاحب التربع ثم صاحب جذوع ثم صاحب المحاذاة ( وذويت  
 من دار كذا بيوت منها ) اي من الدار ( في حق ساحتها ) اي الساحة  
 نصفان بينهما لاستوائهما في الاستعمال وهو المرور فيهما والنوضي وكسر  
 الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق بخلاف ما اذا تازعا  
 في الشرب حيث يقسم بينهما على قدر اراضيهم ( ولو ادعيا ارضا كل  
 منهما ) يدعي انها ) اي الارض ( في يده وبرهنا ) كذلك ( قضى بيدهما )  
 لان اليد فيها غير مشاهد لعدم احضارها والبيئة تثبت ما غاب عن علم القاضي  
 ( فان بره ) احدهما ) فقط ( او كان ) احدهما ( ابن فيها ) اي في الارض  
 ابنا ( او بنى ) فيها ( او حفر ) فيها ( قضى بيده ) اما الاول فليقيام الحجة  
 فان اليد حق مقصود واما في الصور الباقية فلو وجود التصرف والاستعمال  
 ولو قال او تصرفا بدل او كان ابن فيها او بنى او حفر لكان اشمل واقتصر تدبر  
 ( ومن في يده صبي يعبر عن نفسه ) اي يتكلم ويعلم ما يقول ( قال انا حر )  
 وانكر صاحب اليد ( فالقول له ) لانه ان كان يعبر عن نفسه فهو في يده نفسه

فلا يقبل دعوى احد عليه انه عده عند ابتكاره الا ينسب كالبائع ( وان قال )  
 هذا الصبي ( انما عده لعلان ) وهو عدى اليد ( فهو عدى اليد )  
 بالاجماع لانه لما امر بكونه رفيقا لعلان افترابه ليس له استتملال ولا قدرة على  
 نمسه فلا يعمل باقراره ويكون عدى اليد بالمخارج الا بالنسبة لا يقال ان الامرار  
 بالرق ضرر و كان الواجب ان لا يصر في حق الصبي لان الرق لم يثبت بقوله  
 بل دعوى دى اليد لعدم المعارض وتعمد في التدبير فمراحم ( وكذا من لا يصر  
 عن نفسه ) اذ هو غير الساع فكون ملكا ان هو في يده ان ادعاء لعدم  
 المعارض من يد على نفسه حقة او حكما ( علو ادعى الحرية عده كره لا يقبل  
 بلا حجة ) اي او كره و ادعى الحرية فلا يقبل قوله لانه طهر عليه الرق فلا يستغن  
 ذلك الاينة

### ( باب دعوى النسيب )

لما فرغ من بيان دعوى الاموال شرع في دعوى النسيب لان الاول اكثر وضوحا  
 فكان اهم ذكره فقدمه ( وادت مسعة لاول من دفع عن سعة ) حرية ( عند  
 سعة فادعاء ) اي الولد ( اليافع ) اي يافع المبيعة ( ولو اكثر ) من واحد  
 ( فهو ) اي الولد ( ا-هـ ) فثبت نسبه من الساع بدعونه وان لم يصدق  
 المشتري لشئ العلوق قبل السع في ملكه مع دعوة لم يتطسل بالبيع والمراد  
 من المبيعة الحاربة التي لا ساع الامرة كما هو المتعارف فهذا الدفع ما قبل من انه  
 واجبه عليه ان يقول مديعت وقد ملكها سدين اجترارا بما لا يثبت من  
 فوادت لاول من سعة اشهر فانه يحشد لم ينق ان العلوق في ملك الساع  
 الاول او الثاني ( وهي ) اي الحاربة ( ام ولده ) لان العلوق وقع في ملكه  
 بقين ( ويصح السع ) لعدم حوازيغ ام الولد فبأحد الناحية المسعة ( وورد  
 النقي ) لعدم سلامه السع للمشتري ( وان ) وصلته ( ادعاء ) اي النسيب  
 ( المشتري مع دعونه ) اي اليافع ( او ) ادعاء المشتري ( بعدها ) لان دعوة  
 اليافع دعوه اسيلاد لكون اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحرر  
 اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه والاول اقوى وادعى هذا عندما وهو استعسان  
 لان العلوق لما اتصل بملكه كان ذلك على كونه مع شهادته طهرة حيث ان الطاهر  
 عدم الرثا مع ان النسيب مساء على الجعاء وعلى نفسه الساقض والقاس وهو قول  
 زهر والائمة الثلاثة دعونه باطله لان السع اعتراف منه بانها امه وبالدعوة يكون  
 تخافا واذا بطلت دعواه لم يثبت النسيب بدون الدعوى الا ان اصدقته المشتري  
 اما الوادعي المشتري او لا ثم ادعاء اليافع لا يثبت النسيب من اليافع لان النسيب الثابت

من المشتري لا يحتمل النقص كاعتاقه اذ يحتمل على ان المشتري يكتسبها واستولدها  
ثم اشتراها (وكذا) يثبت النسب من البائع (لو ادعاه) اى البائع (بعد موت  
الام او عتقها) اى ان ماتت الام ثم ادعاه البائع وقد ولدت الاقل يثبت النسب  
من البائع وبأخذ الولد لان الاصل في ثبوت النسب هو الولد لا الام ولذا اضاف  
الام اليه ويقال ام الولد ونسب نفيد الام الحرية من جهته لقوله عليه السلام  
اعتقها ولدها فالثابت لها حق الحرية وله حقيقة لها والاذن يتبع الاعلى  
فلا يضره فوات التبع وكذا لو ادعى البائع الولد المولود لاقل من نصف سنة  
بعد اعتاق المشتري الام يثبت نسبه ويحكم بحريته لاني حق الام فلا تصير ام الولد  
للبائع لان دعوته ان صح في حق الام بطل اعتاق المشتري والعنق بعد وقوعه  
لا يحتمل البطالان (وردد حصته) اى حصة الوالد (من الثمن في العنق)  
اى يقسم الثمن على قيمتي الولد والام ويرد ما اصاب الولد من القيمة يوم الولادة  
دون ما اصاب الام من القيمة يوم القبض (و) يرد (كل الثمن في الموت) عند  
الام لانه تبين انه باع ام ولده وما بينهما غير متقومة عنده في العقد والقبض  
فلا يضمها المشتري (وقالا) يرد (حصته فيهما) اى في العنق والموت لانها  
متقومة عندهما فيضمها فعلى ما ذكره يكون رد حصته من الثمن لاحصتها متفقا  
عليه انما الخلاف في الموت لكن في الدرر وغيره اذا اعتق المشتري الام اود برها  
يرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند رد كل الثمن في الصحيح  
كافي الموت كذا ذكر في الهداية فعلى هذا ان الخلاف ثابت فيهما على ما اختاره  
صاحب الهداية والمضى اختار ما ذكر في المبسوط حيث قال يرد حصته من  
الثمن لاحصتها بالاتفاق وفرق على هذا بين الموت والعنق بان القاضي كذب  
البائع فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكذيب  
في فصل الموت فيؤخذ بزعمه فيسرد بحصتها ايضا كما في الكافي (ولو ادعاه)  
البائع (بعد موته) اى بعد موت الولد (او عتقه ردت) دعواه لعدم  
حاجته الى النسب بعد الموت وكذا بعد عتقه لما ذكرنا ان الولد هو الاصل  
(ولو ولدت) الجارية المبعة (لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين)  
منذ بيعت (ان صدقة المشتري) الدعوة (فالحكم كالاول) بمعنى ثبت نسبه  
وامنيها ويفسخ البيع ويرد الثمن عندنا خلا فالزفر والشافعي على ما مضى  
(والا) اى وان لم يصدق المشتري (فلا يثبت النسب) لاحتمال ان لا يكون  
العلق في ملكه فلم توجد الحجة فلا بد من تصديقه فاذا صدقه فقد رضى  
بإسقاط حقه فثبت النسب (وان) ولدت (لاكثر من سنتين) منذ بيعت  
(لاصح دعونه) لانه لم يوجد اتصال العلق عليه وهو الاصل (فان صدقه

(المشتري) البائع (ثبت نسب) أي ليسب الولد (ويشمل على اشخاص ولا يراد  
 المبيع ولا يمتنع ولده) ولا تعبر الامه ام ولد لم يولد له المالك بعد البيع ولا يستند  
 على ما قبله حتى لو لم يمتلن بيعة والامه ام ولد ليس له ملك نكاح بان ملكها  
 لم يباعها فانسولدها بابتاعه سحلا لامره على الصلاح (وان باع عبدا اولده عنده)  
 أي عند البائع وكان المالك ابضا عنده (ثم ادعاه بعد بيعه مشترية) من آخر  
 (صحت دعوته) ويكون هو ابسه (ورد بيعه مشترية) لان اتصال المالك  
 بملكه كالبيعه والبائع يحل النقص وماله من حق الدعوة لا يمتلن فيه فبأنقص البيع  
 لاجله (وكذا) الحكم (لو كانه) أي الولد (المشترى أو) كاتب المشتري  
 (امه او زهني) الولد او امه (أو آجر) الولد او امه (أو زوجة) أي الام  
 (ثم كما كانت الدعوة صحت) أي دعوته (ونقضت هذه التصرفات)  
 لان هذه العوارض يعمد النقص فنقض ذلك كله ونصح الدعوة  
 بخلاف الاصل والتدبير لانهما لا يمتلن انقص على ما مر (ولو باع  
 احد التوأمين ولدا عنده فاشترى مشترية ثم ادعى البايع) التوأمين (الاخر شئت  
 تسبها منه) لانهما خلقا من ماء واحد (ويظل حق المشتري) اذ ثبتت  
 نسب احدهما يستلزم نسب الاخر هذا اذا كان اصل المالك البائع  
 وان لم يكن في ملكه ثبت نسبهما منه عند تصديق المشتري ولا يبطل حق  
 المشتري ولا يمتنع بيع البائع لان هذه دعوة تحرير فيقتصر على محل ولا بد  
 (ومن في يده صبي) لا يبع برخص نفسه (او قال هو ابن زيد) او هو ابن عبد  
 فلان الغائب (ثم قال هو ابني لا يكون ابني) أي ابن ذي اليد (وان) وصاية  
 (بجد زيد شوته) عند الامام لان النسب مما لا يمتلن النقص بعد ثبوته والافرار  
 مثله لا يرتد بالرد ففي مجتمع دعوته واذا صدقه زيد او لم يدر صدقه ولا تكذيبه  
 لم يصح دعوة المقر عندهم (وعندهما يصح ان يحد) زيد بنوته وهو ابن ذي  
 اليد لان الافرار ارتداد بالرد فصار كأن لم يكن والافرار بالنسب يرتد بالرد وان كان لا يمتلن  
 النقص وفي الدرر نقلا عن العمادية ولو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال  
 هو مني يصح اذ بالافرار بانه ابني تعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه ثبت نسب من  
 رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماء الرافا اذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال  
 حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح ان ي  
 لان النسب ثبت واذا ثبت لا ينتفي بالنتفي وهذا اذا صدقه الابن اما بغير التصديق فلا يثبت  
 النسب لانه اقرار على الغيبة جزئي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق ثبت  
 النسب لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن فيثبت النسب ولو انكر الاب  
 الاقرار فانام الابن البينة اقراني ابني بمقتل والافرار بانه ابني مقبول لانه اقرار

على نفسه بانه جزؤه اما الاقرار بانه اخوه لا تقبل لانه اقرار على الغير (ولو كان الصبي) (في يد مسلم وذمى فادعى المسلم رقه و) ادعى (الكافر بنوته فهو حرا بن الكافر) لان الاسلام مرجح ايمانا كان والمرجح يستدعى التعارض ولا تعارض ههنا لان النظر للصبي واجب ونظره فيما ذكرنا وافر لانه ينال شرف الحرية حالا وشرف الاسلام مالا اذ دلائل الواحدة انية ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام تبعاً وحرمانه عن الحرية اذ ليس في وسعه اكتسابها وتمامه في العنابة فليطالع قيل مسلم ايضا حالاً بحكم الاسلام لا عبد لمسلم هذا اذا ادعى معا وان سبق دعوى المسلم كان عبداً له وان ادعى البتة كان ابناً لمسلم لحصول الاسلام حالاً (و) لو كان الصبي (في يد زوجين فزعم) (انه ابنهما من غيرها فزعمت الزوجة) (انه ابنهما من غيره فهو) اى الولد (ابنهما) لان كلامهما اقر للولد بالنسب وهو في ايديهما ثم يريد كل منهما ابطال حق صاحبه فلا يصدق عليه والراد من الصبي الصبي الغير المعبر والافهول من صدقه (ولو استولد مشتراته) (يعني لو اشترى امة فولدت منه وادعاه) (ثم استحققت) (الامة بدعوى مستحق) (فالولد حر) وكذا اذا ملكها بسبب آخر غير الشراء اى سبب كان كالارث والهبة والوصية وكذا اذا تزوجها على انها حرة فولدت له فاستحققت كما في اكثر المعبريات فعلى هذا اوقال ولو ملك امة باى سبب كان لكان اشمل (وعلى الاب قيمته) اى قيمة الولد باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حر الاصيل في حق ابيه ورفيقاً في حق مدعبه نظراً لهما (يوم الخصومة) لانه يوم المنع كولد المصوبة (فان مات الوالد قبل) (الخصومة اذ بعد الخصومة يغرم تحقق المنع منه) (فلا شيء على ابيه) لانعدام المنع (وتركته له) اى تكون تركته الولد ميراثاً لا يبه سواء كان قبل الخصومة او بعدها لكونه حر الاصل اذا الوالد في حيوته احق بما له فيكون الاب احق بعد وفاته لانه خلفه (وان قتله الاب غرم قيمته) لتحقيق المنع من الاب قتله (وكذا ان قتله غيره) اى غير الاب (فاخذ دية) اى اخذ الاب مقدار قيمة الولد لان سلامة بدله كسلامته ومنع بدله كمنعه فيغرم قيمته كما اذا كان حياً (ويرجع) (المشتري) (بقيته) اى قيمة الوالد التى ضمنها (وبالثلث) اى ثلث الجارية (على يابه) لان البائع ضمن له سلامة الولد لكونه جزء المبيع اذا غرور يشمل سلامة جميع اجزاء المبيع (لا) يرجع (بالعقر) الذى اخذ منه المستحق لانه بدل استيفاء منفعة البضع وهى ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامناً لسلامته وعند الأئمة الثلاثة يرجع بالعقر ايضا ولو باعها المشتري من آخر فاستوادها الثاني ثم استحققت رجع المشتري الثاني على البائع الثاني

بالبش ونفقة الولد والمنسرى الاول على النافع الاول بالبش ولا يرجع عليه بقية  
الولد عند الامام وما لا يرجع عليه نفقة الولد ابصارا وفي الدرر والدرر  
وبين النسب وروى الخصم ان النسب بخلافه ان قصى بالاول لم يقض به  
والانساف على المعارض وعدم الاوامة رهن انه ابن عمه لانه وامه ونوشا  
الدافع انه ابن عمه لانه فقط او على اقرار المت بدعي بانه ابن عمه لانه فقط  
كان دعوى قبل القصاص بالاول لانه لانه بالقصاص بخلاف الاول ادعى  
مرايا بالعصوبة فلدفعه ان يدعى حصصه قبل الحكم اقراره معقول يدعى بانه  
من دوى الارحام اذ يكون حديثه من كلامه ما مضى انتهى

### ( كتاب الاقرار )

ماسبه بالدعوى لان حال المدعى عليه يار من الاقرار والانكار والى الاقرار  
اقرب لان لعالم في حال المسلم الصديق ( هو ) لينة الاثبات من قر الشئ قرارا  
ادامام وثبت ومنه ثابت الهم ان قرو يقال اقره اقرارا اذا طامع هذا في الحسنى  
واما في العول يقال اقره اذا طهر بالقول وشرا ( احار ) اى اسلام بالقول  
فلو كذا واشار ولم يعمل شئ لم يكن اقرارا ودخل فيه ما اذا كتب الى العائت  
اما عند دله على كذا فانه كالعول شرا كما في القهستانى ( بحق ) اى عانت  
وليسقط من عين وعنده لكنه لا يسمي الا في حق المالية فيخرج عنه ما دخل  
من حق العبر ويحويه ( لآخر على نفسه ) اى لعبر المحر على الجبر اما بالنسبة على  
آخر وهو دوى ولا آخر على آخر وهو شبهة وفي ما قاله ابو الوالك  
من ان العرب مقوص باقرار الوكيل في حق الموكل كلام لبيته مناه  
شرعا والسدليل على صحة الكتاب والسنة واجماع الامة وبوع من المعقول  
وشروط الحرية والعهد والداوغ وركننه ان يقول المقر لعلان على كذا  
( ولا يصح ) الاقرار ( الا لمعلوم ) اى لشخص معلوم لان المجهول لا يصلح  
مستحفا وفي المصحح واما جهالة المقر له فبعضه ان يعاشرت كل واحد من  
الناس على كذا والا كلاحد هدين على كذا لا ولا يجبر على البيان ولكل منهما  
ان يحلفه وفي الدرر وان لم تعاشرت فان اقر بانه عصب هذا العبد من هذا اومن  
هذا فانه لا يصح عند شمس الاثمة المرحسى لانه اقرار للمجهول وانه لا يبرئ  
وقيل يصح وهو الاصح ونعمه فيه فليطالع ( وحكمه ) اى الاقرار ( طه ور  
المقره ) اى المحر به للمقر له عليه ( لا يشاؤه ) اى لا تاتى المقر له به هذا  
اللعط ولد اهلوا ان المقر له ادعى ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يحل له ديانة  
الا انه احدى عن طيب نفسه فانه تمليك متبدا وانما لم تكف بالاثبات عن التبي

وجمعهما مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء وانما اطلق  
اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان اردت برده ولو صدقه ثم رده لم يصح  
الرد واوردته ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في القهستانى وقد فرع على كون حكم  
الاقرار ظهور المقر به لانشاء قوله ( فصح الاقرار بالجر للمسلم ) ولو كان  
الاقرار انشاء لما صح لان المسلم لا يصلح له تملك الجمر وفي المحيط اقرار بخمر للمسلم  
يصح ويؤمر بتسليمها اذا طلب استردادها ولو اقر بخمر مستهلك لمسلم لا يصح  
لانه لا يجب للمسلم بذلك الخمر ( لا ) يصح الاقرار ( بطلاق وعتاق مكرها )  
لقيام دلائل الكذب وهو الاكراه واوكان انشاء لصح لان طلاق المكره واعتاقه  
واقسام عندنا ( واذا اقر حر ) وانما شرط الحرية ليصح اقراره مطلقا لان العبد  
لحجور عليه بما اخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون فيما لبس من باب  
التجارة كالمهر لو طيء امرأه تزوجها بغير اذن مولاه والجنابة الموجبة للمال لان  
الاذن لا يتناول الا التجارة فلم يكن مسلطا عليه بخلاف ما اذا اقر بالحدود  
والقصاص ( مكلف ) لان اقرار المجنون والمعتوه والصبي العاقل لا يصح لانعدام  
اهلية الالتزام الا اذا كان الصبي والمعتوه مأذونا في التجارة فيصح اقراره كما هو  
من ضرورات التجارة كالدين والوديعة والغارية والمضاربة وانغصب دون  
ماليس منها كالمهر والجنسية والكفالة لدخول ما كان من باب التجارة تحت  
الاذن دون غيره والتسام والمغنى عليه كالمجنون ادمم التمييز واقرار المستكران  
جائز مطلقا اذا كان سكره بطريق محظور الا اذا اقر فيما قبل الرجوع كالحدود  
الخالصة لله تعالى وان سكر بطريق مباح كالشرب مكرها وكذا شرب المخد  
من الحبوب والعسل عندهما خلافا لالحمد ( بحثي معلوم او مجهول كشيء وحق )  
اى قال لفلان على شيء او حق ( صح ) اقراره لان جهالة المقر به لا تمنع صحة  
الاقرار لان الحق قد يزمه مجهولا بان اتلف مالا لا يدري اوجرح جراحة  
لا يدري ارشها ( ولزمه ) فيما اقر بمجهول ( بيان المجهول ) حتى لو امتنع اجبره  
القاضي على بيانه ( بماله قيمة ) لانه اخبر عن الواجب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب  
كتابة من الخطأ فلا يقبل قوله بل يحمل على الرجوع فيجبر على البيان وفي المحيط  
واوقال لفلان على حق ثم عنت به حق الاسلام او الجار لا يصدق الا اذا قال  
ذلك موصولا لانه بيان باعتبار العرف خلافا للامة الثلاثة ( والقول قوله )  
اى قول المقر ( مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر ) مما يمينه المقر بلا يرهان لانكاره  
الزيادة والقول المكر وفي المحم تفصيل فلنراجع وفي القهستانى لو انكر الاقرار  
بمجهول واريد اقامة البينة عليه لم يقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة  
وتعامه في الجواهر والحقيقة ( وفي ) قوله ( له على مال لا يصدق في اقل من درهم )



لان مادونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة وهو المعبر خلافا للائحة  
 الثلاثة (وزم في) قوله على (مال عظيم نصاب مما بين به قضية او غيرها)  
 لان النصاب عظيم يجعل صاحبه غنيا هذا قولها ورواية عن الامام وعنه انه  
 اصدق في عشرة دراهم لانها مال عظيم حتى تقطع بها اليد وتنتاح البضع  
 قيل الاصح صلى قول الامام ان ينظر الى حال المقر في الفقر والغنى فان القليل  
 عند الفقير عظيم والكثير عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض  
 فان المائتين في الزكوة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حال  
 المقر (ومن الابل خمسة وعشرون) اي زم في قوله صلى مال عظيم من الابل  
 خمسة وعشرون ابلا لانه اول نصاب يجب فيه الزكوة من جنسه فهو عظيم  
 من وجهه دون وجهه والمطلق ينصرف الى الكمال وفي الصحيح وان قال غصت  
 ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف الى اقل نصاب يؤخذ منه ما هو  
 من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من القر والاربعون  
 من الغنم وعنده يرجع الى بيان المقر (ومن البر خمسة اوسق) لانه المقدار  
 بالنصاب عندهما وعند الامام يرجع الى بيان المقر وقول المصن مما بين الى هنا  
 لايح عن التشوش يظهر لك عند التأمل (ومن غير مال الزكوة الزكاة قيمة  
 النصاب) فلا يصدق في اقل من مقدار النصاب قيمة في غير مال الزكوة كالخمار  
 والبخل لان قدر قيمة عظيم ايضا وعن الامام انه مقدير بعشرة دراهم  
 كما في الاختيار (و) زم في (له على اموال عظام ثلثة نصيب) من اي مال  
 كان فسر به لان اقل الجمع ثلثة فلا يصدق في اقل منه للثبوت به (و) في  
 (دراهم ثلثة) بالاجماع اعتبار الادنى الجمع (و) في (دراهم كثيرة عشرة)  
 عند الامام لانها اقصى ما ينهي اليه اسم الجمع (وعندهما نصاب) وهو  
 ما شادهم لان صاحب النصاب مكتر حتى وجب عليه مواساة غيره بخلاف  
 مادونه وعلى هذا الخلاف اذا قال على دنائير كثيرة عندهما خصرت  
 الى النصاب وعنه الى العشرة وكذا اذا قال على ثياب كثيرة فعنده عشرة  
 وعندهما يلزم ما يساوي ما في درهم ولو قال على مال نفيس او كريم  
 او خطير او جليل قال الناطق لم اجده منصوصا عليه وكان الجرجاني يقول  
 يلزمه ماثنان (و) لو قال له (على كذا درهمين) زم (درهمين) لان كذا  
 مبهم ودراهما تفسيره وفي التهمة والخبرة يلزمه درهمان لان كذا كتابة  
 عن العدد واقل العدد اثنتان لان الواحد ليس بعدد وفي شرح المختار قيل  
 يلزمه عشرون وهو القياس لان كذا يذكر للعدد تحريفا واقل عدد غير منكب  
 يدكر بعده الدرهم بالنصب عشرون واودكره بالخفض روى عن محمد يلزمه

مائة ولو قال له على درهم عظيم يلزمه درهم واحد ولو قال على دريهم يلزمه  
 درهم تام لان النص غير قديد كره على سبيل الاستقلال فلا ينقص عن الوزن  
 والمعتبر هو الوزن المعتاد في كل زمان ومكان ( و ) لو قال بلا واوله على ( كذا  
 كذا ) درهم ازم ( احدى عشر ) درهما لان كذا كناية عن العدد  
 بالاضافة وهو من احدى عشر الى تسعة عشر فيحمل على الاقل لثبته  
 وعند الشافعي يلزمه درهم ( وان ثلث ) اى قال بلا واوله على كذا كذا  
 كذا درهما ( وكذلك ) اى يلزمه احدى عشر ايضا لانه لا نظير له في الفاظ العدد  
 فيحمل الاخير على التكرار اوائلا كنه ( و ) لو قال له على ( كذا وكذا )  
 بحرف العطف لزم ( احدى وعشرون ) درهما لانه فصل بينهما بحرف  
 العطف واقل ذلك من العدد المفسر احدى وعشرين واكثره تسعة وتسعون  
 فالاول يلزمه من غير بيان والزيادة تقف على بيانه وعند الشافعي يلزمه درهما  
 ( وان ثلث ) لفظ كذا ( بالواو زيد مائة ) اى يلزمه مائة واحدى وعشرون  
 لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة اعداد مع الواو ( وان ربع ) لفظ كذا مع ثلث الواو  
 ( زيد الف ) على مائة واحد وعشرين لانه اقل ما يعبر عنه باربعة اعداد مع الواو  
 فيحمل على الاقل لمتيقن دون الاكثر اذا لاصل في الذم البراءة ولو خمس  
 براد عشرة آلاف واوسدس براد مائة الف واوسبع براد الف الف وكما زاد  
 عدد معطوفا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كما في البحر  
 ( وكذا كل مكمل وموزون ) في جميع ما ذكر من الصور ( وبشرك في عبادة )  
 يعنى اذا قال له شرك في هذا العبد ( فهو نصف عند ابى يوسف ) لان  
 الشرك بمعنى الشراكة وهى تنبى عن التسوية ( وعند محمد يؤمر بالبيان ) لان  
 الشرك بجى بمعنى النصيب وهو يحمل فعليه بيانه بما شاء وفي التسهيل والفتوى  
 على قول ابى يوسف ( وقوله على اوقبلى اقرار بدين ) اى لو قال له على اوقال له  
 قبلى فهو اقرار بدين لان على لا وجوب ولفظ قبلى يستعمل في الضمان كما مر  
 في الكفالة وفي القدورى انه امانة والاول اصح كما في الهداية وغيرها  
 ( فان وضله ) اى قال المقر بلا تراخ ( هوود بعد صدق ) لان اللفظ يحتمله  
 محازا حيث يكون المضمون حفظه والمال محله فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة  
 الحال محازا فيصدق موصولا كما في الهداية وغيرها وفي المصح ولكنه خلاف  
 الظاهر فلا ينصرف اليه عند الاطلاق ويجوز تفسيره به متصلا لانه يحتمله محازا  
 ( وان فضل لا ) يصدق كالاستثناء والتخصيص ( و ) لو قال ( عندى او )  
 قال ( معى او ) قال ( فى بيتى او فى صندوقى او كسى ) فهو ( اقرار بامانة )  
 لان هذه المواضع محل للعين لا للدين اذا الدين محله الذمة والعين يحتمل ان تكون

مكتوبة في الامانة اثنا عشر فعمل في هذا لان كل عند الحرف ونح القرآن  
وما عداها لمكان معين فيكون من خصائص الدين ولا يعمل الدين لا يصح  
كونه في هذه الاماكن كافي الحج (ولو قال بان ادعى القائل انها) امر مسلم  
تخذ بالوزن الواجب لك على وانما انت الصغير مع ان الالف من العدد اعتبارا  
للدراهم (او تفقد ما او اجلي بها) او قد قضيتكم وارانى منها ووهبتهم  
او صدقت بها على او احلتك بها فدية اقر) الالف لان الهاء كلمة عين المذكور  
في الدعوى في جميع ذلك قصار كانه اعاد الدعي فيكون اقرارا بها الا اذا تصادقا  
انه على سبيل الاستهزاء او شهد الشهود بذلك اما اذا ادعى انه قال مسبقا  
لم يقل منه (وبلا ضمير لا) اى لا يكون اقرارا بها كما اذا قال اتزن او اتقيد لاني  
لادليل حينئذ على انصرافه الى المذكور فيكون كلاما مبتدأ فلا يلزم شئ  
والاصل فيه ان الجواب ينشأ باعادة الخطيب ليفيد الكلام فكل ما يصلح جوابا  
ولا يصلح ابتداء يعمل جوابا وما يصلح للابتداء لا ابتداء او يصلح لهما فانه يعمل  
ابتداء قال ذكر هاء الكسبية يصلح جوابا لا ابتداء او اذا لم يذكر الهاء لا يصلح  
جوابا او يصلح جوابا او ابتداء فلا يكون اقرارا بالشك وفي المحيط ولو قال لي عليك  
الف فقال نعم يكون اقرارا ولو اوصى رأسي لان الاشياء لا تقوم مقام  
الكلام من غير الاخرس ولو قال رجل لآخر اعطني ثوب عيني هذا فقال نعم  
كان اقرارا منه بالعدد واشوب له ولو قال اعطني سرج دايتي هذه او ثوبا منها  
او فسخ باب دارى او جص صهيبي فقال نعم كان ذلك اقرارا لان كلمة نعم  
لا تستقل ولا بد من جملها على الجواب كيلا يصير لغوا وفي المحرر قال غيره  
اقرصت مائة درهم فقال لا اعود ديتها اوقال لا اعود وسب ذلك فهو اقرار  
ولو قال ما استقرضت من احد سواك اوقال من احد بمسك لم يكن اقرارا قال البسلى  
عليك الف درهم فقيل الخطاب في جوابه بلى فهو اقرار له بالالف وان قال  
نعم لا يكون اقرارا وتعمه قيد فليراجع (ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له هو  
حال لزمه) اى المقر حال كونه الدين (حالا) لانه اقر بحق على نفسه وادعى  
انفسه حقا فيه فيصدق في الاقرار بلا حجة دون الدعوى كما اقر بسب في يده  
انه لفلان استأجره منه فصدقه انقره في المالك لا الاجارة (وخالف المقر له على  
الاجل) لكونه منكرا وعند الشافعي في قول واحد انه مؤجل لا مع غيره  
وفي التنوير بخلاف ما لو اقر بالدراهم السوداء فكذلك في صحتها حيث يلزمه اى المقر  
بما اقر به فقط كاقرار الكفيل بدين مؤجل (ولو) قال له (على مائة درهم  
قال كل درهم) فيلزمه مائة درهم او درهم استأجره فلان وقوع درهم

تفسير المائة المبهمة والقياس ان يرجع في تفسير المائة اليه وهو قول الشافعي  
( وكذا كل ما يكال او يوزن ) يعني اوقال له على مائه وقفير حنطة يلزمه مائة  
قفير حنطة وقفير حنطة ( واو ) قال له ( على مائة وثوب او ) قال له ( على  
مائة وثوبان ) من تفسير المائة ( فلزمه ثوب واحد في الاولى وثوبان في الثانية  
بالاتفاق لانها مبهمة والثوب عطف عليها لا تغيرها لان المعطوف لم يوضع  
لتفسير المعطوف عليه ولم يكن من قبيل الاكتناء كما في مائة ودرهم ( وان قال )  
له على ( مائة وثلاثة اثواب فالكل ثياب ) فيلزمه اثواب في الكل لانه ذكر عدد دين  
مبهمين وذكر عقبيهما ممرا بلا واو فينصرف اليهما لاستوائهما في الحاجة  
الى التفسير كعدد واحد بالاقتزان ( ولو اقر بقر في قوصرة ) وهي وعاء من  
الخوص وغيره ويقال وعاء التمر منسوح من قصب وفي الجوهره اقوصرة  
بتشديد الراء وتحفيفها وعاء التمر يتخذ من قصب وانما سمي قوصرة مادام  
فيها التمر والافهي زنبيل ( ر ماء ) اي التمر والقوصرة معا لان غصب الشيء  
المتبدل لا يتحقق بدون الظرف وكذا الطعام في السفينة والجواري بحلاف  
ما اذا قال غصبت من قوصرة او من سفينة او من جوارق لان كلمة من للانتراع  
فيكون اقرارا بنصب المذوع ( او ) اقر ( بخاتم ) من الحلقة والفص  
لاطلاق الاسم على جميع الاجزاء ولهذا يدخل الفص في بيعه من غير تسمية ( او )  
اقر ( بسيف فالتصل ) اي لم يحدده ( والجفن ) اي غلافه ( والجابل )  
وهي علاقة السيف لان اسم السيف يطلق على الكل ( او ) اقر ( بحجلة )  
يقمحين ( فالكوة ) اي لم يحدده ( والعيدان ) لا نطلاق الاسم على الكل عرفا  
لانه يثبت مزين بالاسرة والثياب والسور وقيل يتخذ من خشب وثياب اسمه  
خرگاه واوتاق ( وان ) اقر ( بداية في اصطبل ) لم يحدده ( فقط ) عند  
الشيخين لان غصب الاصطبل لا يتحقق عندئذ امكان النقل لكونه محلا للغير  
فلا يكون تابعا لها وعلى قياس قول محمد يضمهما لان غصب غير المنقول  
يتحقق عنده وعلى هذا الطعام في البيت ( وان ) اقر ( بثوب في ثوب )  
لان المندبل ظرف للنوب ( وكذا ) ان اقر ( بثوب في ثوب ) لزم الظرف كما لمظروف  
لان الاقرار بالمظروف لا يتحقق بدون ظرفه ( وان ) اقر ( بثوب في عشرة اثواب  
لزمه ثوب واحد عند ابى يوسف ) وهو قول الامام اولا لان كلمة في تستعمل في  
العين والوسط قال الله تعالى فادخلي في عبادي بمعنى بين عبادي فوقع الشك فلم  
تثبت الظرفية ولان العشرة لا تكون ظرفا لواحد عادة والمتنع عادة كالمتنع  
حقيقة فيحمل على بيان محله كما لو قال غصبت سرجا على فرس فانه اقرار  
بغصب سرج فيكون ذكر الفرس بيانا للمحمل ( و ) لزمه ( احد عشر عند محمد

لانه قد يجوز ان ينافى الثوب اعم من عشرة الى اربع فصول فيكون قوله  
 اي سواي وبن الذين ما قاله شمس معوس بما اذا قل خصصت ذكر باسم في عشرة  
 الثوب حر ويلزمه الكل عند مع انه يمنع عروبا (واو قال) له تعالى (سنة في  
 جسد لرمه حمة وان) وصية (نوى انصرف) المصطلح عليه عند الحنفية  
 لا المأثرة حمة مشروءة والجملة اذا صارت بجملة تكثيرا حراؤه لا ان يثبتها  
 كثر ويبيع حمة وعشرى وقال زفر عشرة وقال الحسن يلزمه حمة  
 وعشرون كما في الاصلاح (وينة مع لرمه عشرة) اي لو قال له اردت حمة  
 مع حمة لرمه عشرة لا لا تدعى اذا لم يطع بحمله (نوى قوله على من درهم الى  
 عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة) فيها عند الامام لان العايد  
 لا يدخل تحت العباد لكن الاول تدخلها بالضرورة لان الدرهم اثاني والثاني  
 لا يتحقق بدون الاول (وعندهما) والاشقة الثلاثة (يلزمه عشرة) في اليد  
 لاندان يكون موجوده اذا العدم لا يصلح ان يكون حيدا للوجود فوجوده  
 بوجوده فمد حل العايدان وعنده زفر يلزمه خمائة وهو اعتبر الحسن اخرجين  
 وهو العايد لان بعض العايدات يدخل ويخصها لا فلا يدخل بالثبوت (وان قال له  
 من داري ما من هذا العايد الى هذا العايد فله ما يدعى بها فله) بالاجماع  
 اوجوده فلا انضمام شيء بخلاف قوله على ما بين الواحد الى العشرة ان ليس  
 للذي وجود مستقل لوجوده على الواحد يظهر الفرق بينهما (وصح الاقرار  
 بالجل) المحتمل وجوده وقت الاقرار بان اقر بحمل حاربه اوشة رجل يصح  
 اقراره بالاتفاق بلا بيان منه (وحل على الوصية من عمره) بيانه ان يوصي  
 ريد حل حاربه اوشاته لكر ومات واقر وارثه بان هذا الجل اكر (و) صح  
 الاقرار (لحمل ابن) المقر (سبا صالحا) بصور الحمل (كاث)   
 بان قال ان مورث الجل مات مورثه الجل وامتهما كت من ماله المورث الفاعل  
 (او وصيه) بان قال ان مورثي اوصى في حوته بحمل ولانة العايد لا يدعى  
 سبا صالحا في الصورتين وهو الارث والوصية (فان ولدت) الحامل واداء  
 (حبال اول من نصف حول مذاق قوله) اي للحمل (ما قرره) المقر لانه كان  
 موجودا وقت الاقرار بيقين (وان) ولدت ولدى (حين فلهما) ان  
 مالهما بينهما على السوية ان كانا ذكرين وان كانا اثنان وان كان احدهما ذكرا  
 والاخر انثى وكذلك في الوصية وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين وفي العهدة في  
 وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معدة فولدت لاقبل من ستين من موت احدهما  
 استحق الولد ما قره لانه كان في البطن والى انه لو لم تكن مقعدة بل ذات  
 زوج فولدت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق (وان) ولدت واداء (مت) قاله

والمورث) أي يرث المال إلى ورثة الموصي والمورث لأن هذا الإقرار في الحقيقة لهما  
 وأما ينقل إلى الجنين بعد ولادته ولم ينقل فيكون أورثهما (وإن فسر ببيع أو إرضاء)  
 أي إن فسر المقر بالإقرار بسبب غير صالح فإن قال إنه باع من هذه الدار بكذا  
 أو إرضاء أو وهب من كذا لا يلزمه شيء إذ لا يتصور شيء منه من الجنين (أو أبهم)  
 المقر (الإقرار) بلا بيان سبب أصلا فإن قال على لجل ثلاثة كذا (أو) أي يكون  
 إقراره لغوا فلا يلزمه شيء أيضا عند أبي يوسف لأن وجوه فسادة أكثر كإبيع  
 والشراء والإقرار والهب من وجوه جوازه كالإرث والوصية مع أن الحمل  
 على الجواز متعذر إذا جتمع بينهما غير متصور وإيس أحدهما بأن يعتبر  
 سببا أولي من الآخر فتعين الفساد خلافا لمحمد لأن الإقرار من الخلع فيجب إعماله  
 وقد أمكن بالحمل على السبب الصالح وفي التنوير والإقرار للرضيع صحيح وإن بين  
 سببا غير صالح منه حقيقة كالإقرار براض (وإن أقر بشرط الخيار) بأن قال له  
 على ألف درهم قرض أو غضب أو أمانة أو مستهلكة على أني بالخيار ثلاثة أيام  
 (لزمه المال وبطل الشرط) لأن الإقرار بأخبار والأخبار لا يقبل الخيار وزاد  
 صاحب المحقق قوله وإن صدق المقر له لأعبره بتصديقه إلا أن أقر بمقدار بيع وقع  
 بالخيار له فإنه يصح الإقرار ويثبت الخيار إذا صدقه المقر له وأقام عليه بيته إلا  
 أن يكذب المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له كإقراره بدين بسبب  
 كفالة على أنه بالخيار في مدة ولو كانت طويلة فإنه يجوز أن صدقه المقر له وفي الغرر  
 أشهدا على ألف في محاسن وأخران في آخر لزوم الفان الأمر بتكاتب الإقرار أحد  
 الورثة إقرار بالدين قبل يلزمه كله وقبل حصته لكن الفتوى في زماننا بالاول  
 وفي التنوير أقر ثم ادعى المقر أنه كاذب في الإقرار يخلف المقر له أنه لم يكن كاذبا عند  
 أبي يوسف وبه يفتي وسأني أن شاء الله تعالى في مسائل شتى وكذا لو ادعى وارث  
 المقر أن كانت الدعوى على ورثة المقر له فإلهم بالعلم أنا لانعلم أنه كان كاذبا  
 وفي المحقق إذا قال ذوالدينس هذا لي أو ليس ملكي أو لاحق لي فيه أو ليس لي فيه حق  
 أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع له حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذوا البدهو  
 لي صح ذلك منه والقول قوله وهذا التناقض لا يمنع إقرار رجل بعين لا يملكه صح  
 إقراره حتى لو ملكه يوما من الدهر يؤمر بالتسليم إلى المقر له طلب الصلح عن الدعوى  
 لا يكون إقرارا وطلب الصلح عن المدعى يكون إقرارا أبرأني عن الدعوى ليس  
 بإقرار أبرأني عن هذا المال إقرار الإقرار بشيء محال باطل وتما فيه فليطالع

( باب الاستثناء وما في معناه )

لما ذكر موجب الإقرار بلا تغير شرع في بيان موجب مع الغير وهو الاشتناء

وكان صفاء في كونه معبراً عن الشيء في شئ من وجوده والمرتبة في الشيء في شئ من صفاته  
التأثير في اختيار المثل من مجموع المركب وان باعتبار الأجزاء حيثما كان  
وعد لكافي أحرار بعد الدخول بطريق العارضة وهذا مشكل لأن الاستثناء  
يأتي في الإطلاق والمساقي وأولئك امرئاً صالح لا يمتنع أن يرجع  
والرقع بعد وقوع كافي السبب وشرط في الاستثناء الانفصال بالاستثنى عنه  
الأداة المصلية هي الضرورية نفس أو سمها أو احد في ما لا يمتنع الانفصال  
كافي الإطلاق والانداء هي لا يمتنع كقوله على الف درهم بأقل من عشرة  
شعالي في الف مائة والاكدا ونحو مما بعد فاصلاً عن انهم لما لا يصح  
مع كافي الجمع وفيه إشارة إلى انه لو استثنى مفصلاً عن إقراره لا يصح لأنه يؤدي  
إلى الرجوع عن الإقرار والرجوع عنه غير جائز بل هو ما هو (صح)  
استثناء بعض ما عرّفه أو (كأن الاستثناء (مضلاً) ما عرّفه (ولم يرد)  
لأن الاستثناء مع الجملة أي المصدر عرّفه عن الباقي لأن معنى قوله على عشرة  
الأدوية ما معنى قوله على تسعة سواء استثنى الأول أو الأكثر وهو قول للأكثر  
أو رويهما في كلام الله تعالى وهو المصدر كافي التبيين وقال الأفراد استثناء  
الأكثر نحو لأن العرب لم يتكلم بذلك وهو مصدر وهو في الاستثناء  
ولافرق بين استثناء الأول أو الأكثر وإن لم يتكلم به العرب ولا يمنع صحة إذا كان  
موافقاً لطريقهم كاستثناء الكسور ولم يتكلم به العرب وهو الصحيح ولا فرق بين  
أن يكون الاستثناء بما لا يصح أو بما يصح حتى إذا قال هذا العبد له لأن أدبته  
أوقال الأئمة (صح) (وطل استثناء الكل) وإن ذكره موصلاً ولم يرد كانه  
لأنه لا يكون سالكاً منه بل يكون رجوعاً عن إقراره وإذا عرّف حائزاً في أكثر  
المعبرات وقال صاحب المنهج من معنى هذا الكلام صح استثناء الكل من الكل  
فيما يقل الرجوع وليس كذلك وعن هذا قال في تويره والاستثناء المنعرق  
باطل وأوفاً على الرجوع كوصية أن كان يملك الصدرا ومساوئة وإن عرّفهما  
كعبدى أحرار الأهل أو الاستثناء ونحوه وإن شاء وأهم الكل صح الاستثناء  
وتعصيه مأمراً في الإطلاق وفي شرح الجمع أن استثناء الكل من الكل المأمور  
إذا كان بمعنى لفظ المستثنى منه وأما إذا كان بمعنى فصح كما وقال ثلث مائة لريد  
الألما وثلث مائة الف فصح الاستثناء ولا يكون لريد شيء كافي في الإطلاق  
وفي الحويزة واحتجوا في استثناء الكل فقال بعضهم هو رجوع لا يمتنع بل  
الكلام وقال بعضهم هو استثناء مأمور وليس رجوع وهو الصحيح (صح)  
(وإن امرئ شئ واستثنى أحدهما أو أحدهما وأما إذا كان استثناءه)  
بمعنى لو قال له على كرحضة وكمر شعير الأكر حضة وقعر شعير فاستثناءه كروية

باطل عند الامام ( خلافا لهما ) اي قال لا يصح استثناء الفقير لانه كلام متصل  
 لان قوله الاكر حنطة استثناء صحيح لفظا الا انه غير مفيد واذ كان كلاما  
 متصلا كان استثناء الفقير متصلا فيصح له ان استثناء الكرا باطل اجاعا فكان لغوا  
 فكان قاطعا للكلام الاول فيكون الاستثناء منقطعاً وانما صورناها بتقديم الكرا  
 لانه لو قدم الفقير بان قال الا فقير شعير وكر حنطة يصح استثناء الفقير اتفاقا لعدم  
 الفاصل كما في شرح الجمع وغيره فعلى هذا اطلاق النص ليس بمحله بل يلزم  
 الفضيل تأمل ( وان استثنى به من احدهما ) بان قال له على كره حنطة وكر شعير  
 الا فقير حنطة او الا فقير شعير ( او بعض كل منهما ) بان قال له على كره حنطة  
 او كره شعير الا فقير حنطة وفقير شعير ( صح اتفاقاً ) في الصورتين لعدم  
 تحلل القاطع في الاولى وفي الثانية ان قوله الا فقير حنطة استثناء صحيح مفيد  
 فلا يكون قاطعا فصح العطف عليه فبقرينة كره حنطة وكر شعير الا فقير حنطة  
 وفقير شعير كما في الاحتمار ( ولو استثنى كلياً او وزنيا او عددياً بتقاربا من دراهم )  
 بان قال له على مائة درهم الا فقير برا والدينارا او الامانة جوز ( صح بالقيمة )  
 استحسانا عند الشيخين ولزمه مائة درهم الاقيمة الفقير او الدينار او الجوز لان  
 الاستثناء اخراج البعض من المستثنى منه من حيث المعنى اذا المقدرات جنس واحد  
 معنى ولو اجناسا صورة لانها ثبتت في الذمة ثمتا فكانت جنسا واحدا في حكم  
 الشئ في الذمة والقياس ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر  
 وعن هذا قال ( خلافا لمحمد ) لان الاستثناء اخراج بعض مائة درهم  
 الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء كان داخلا تحت الصدر وهذا لا يتصور  
 في خلاف الجنس ( ولو استثنى منها ) اي من الدراهم ( شاترا او ثوبا او دارا  
 بطل اتفاقاً ) لان ذلك القدر لا يفقد الاتحاد الجنسي بل لابد من وصف الثمنية  
 ولو معنى وقال مالك والشافعي يجوز في كل واحد من الكلب والورثى والعبد  
 لتحقيق المجانسة من حيث المالية فيطرح قدر قيمة المستثنى ولزمه الباقي  
 وفي التنوير واذ استثنى عديدين بينهما حرف التشك كان الاقل مخرجا نحوه  
 على الف درهم الامانة او خمسين فيلزمه تسعمائة وخمسون على الاصح  
 واذ كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم الاشياء اوقيا  
 او بعضها لزمه احد وخمسون وتقام المسئلتين في شرحه فلبطالع ( ومن وصل  
 باقراره ان شاء الله بطل اقراره ) لان التعليق بمشبهة الله تعالى ابطال عند محمد  
 فبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق بشرط لا يتوقف عليه عند ابى يوسف فكان  
 اعداها من الاصل كما في الدرر وغيره لكن في العناية خلافا لانه قال ومن قال  
 بطلان على مائة درهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بمشبهة الله تعالى



اما البستان كما هو مذهب ابي يوسف او تابعي كما هو مذهب محمد بن قاسم  
 في الطلاق فلو لم المائة الا ان يحل على اختلاف الروايتين (وكذا ان عاتقه  
 يشتبه من لا يعرف منه كالمائة والمان) اي ان شاء البني او اللاتكة لانه  
 لا يعرف مشتبه فلا يقع عليه شيء لان الاصل رافة الذم فلا يثبت بالشك  
 وفي البحر وكذا عتية فلان وان شاء وكذا كل اقرار علق بشرط على خط  
 ولم يضمن دعوى اجل كان قال ان حافت فلك ما ادعيت به وان بشرط كافي  
 فتجبر كمالى الف درهم ان مت لزوم قبل الموت وان تضمن دعوى الاجل  
 كاذبا رأس الشهر فلك على كذا لزوم للمل ويصحاق المقر له في الاجل  
 (ولو اقر بدار واسماني بشاهدا) بان قال هذه الدار لزيد والبناء لنفسى (كأنا)  
 اي الدار والبناء جميعا (للمقر له) لان البناء داخل في الاقرار بمعنى اللفظ  
 والاستثناء تصرف في المأبض فله يصح بخلاف استثناء البيت من الدار كاستثناء  
 ثلثها لان اجزاء الدار داخله تحت البدار فصح استثناءه وعند الامم الثلاثة  
 يصح استثناء البناء منها (واو قال) المقر (بشاهدي والعرضة) اي البعثة  
 (له كان) الحكم او الاقرار (كما قال) بان يكون البناء والعرضة للمقر له  
 لان العرضة عبارة عن البعثة دون البناء فصار كأنه قال يماض هذه الارض  
 دون البناء افلان بخلاف ما اذا قال بناء هذه الدار لي واراضها لفلان حيث  
 يكون له البناء ايضا لان الارض كالدور فينبغي البناء بخلاف ما اذا قال  
 هذه الدار لزيد والارض لعمرو حيث يكون الكل منهما ما اقر له به (ووفض  
 الحاتم ويحل البستان كبائهما) وكذا طريق الجارية لان دخول الفصح  
 في الحاتم بالنسبة وكذا دخول النخل في البستان فلا يصح الاستثناء بخلاف  
 ما لو قال الحافة افلان والفصل او الارض لي والخصل لي يصح (وان قال له  
 على الف) درهم (من ثمن عبد) اشترته منه (لم اقبضه) اي العبد المجتهد  
 صفة عبد (ان عينه) اي المنة العبد بان ذكر عدايته وصدقه المقر له  
 في شراؤه وعدم قبضه (وبل للمقر له سلم) العبد الى المقر (وليسلم) امر  
 من التفعول اي اخذ منه منه (ان شئت) فان سلم المقر له العبد المبيع بان يحضره  
 بين يديه يلزم على المقر الف بهذا القيد لانه اقر له بالف على صفة فله  
 على الصفة التي اقر بها وان لم يسلم العبد الى المقر لا يلزمه الف اجماعا وهذه  
 المسئلة على وجوه احدها ما ذكرهنا والثاني ان يقول المقر له ان قل فلك ما بعد  
 وانما بعثت فبا غيره والحكم فيه كالاول واشتات ان يقول المقر له فلي ما بعد  
 وحكمه ان لا يلزم على المقر شيء والرابع ان يقول المقر فلي ما بعثت  
 غيره وحكمه ان يبعثا لانهما اختلفا في البيع وهو رجب الحافظ وقامه

في الدرر فراجع ( وان لم يعبه ) اي المقر العبد ولم يصدق المقر له في عسده  
 فصدقه ( لزمه ) اي المقر ( الالف ولقا قوله لم يقضه ) عند الامام لانه رجوع  
 بعد الاقرار فلا يصح لاموصول ولا مفصولا وبه قال زفر والحسن وعندهما  
 ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان فصل فان انكر المقر له سبب الوجوب  
 لم يصدق وان صدقه المقر له لانه بيان تغير فيصح موصول لامفصولا وبه  
 قالت الأئمة الثلاثة ( ولو قال له ) على الف ( من ثمن خرا او خنزير لا يصدق )  
 عند الامام وصل او فصل ولزمه الالف ( وعندهما ) والأئمة الثلاثة  
 ( ان وصل صدق ) في المستلكن ولا يلزمه الالف على مامر آقا ولو قال له على  
 الف وهو حرام اوروا فبهي لازم له لاحتمال ان يكون هذا حالا عند غيره  
 ولو قال زورا او باطلا ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كافي التبيين  
 ( ولو قال له ) على الف ( من ثمن متاع او اقرضني وهي ) اي الالف  
 ( زوف او نه رجة ) او ستوفة او رصاص ( لزمه الجياد ) لان النبع او القرض  
 يقع على الجياد فلا يجوز التفسير بصددها هذا عند الامام لانه رجوع عن اقراره  
 وصل او فصل ( وقال يلزمه ما قال ان وصل ) لما مر من انه بيان تغير  
 فصدق موصول لامفصولا وبه قالت الأئمة الثلاثة ( وان قال له ) على  
 الف ( من غصب او ودبعة وهو زوف او نه رجة صدق ) اتفاقا وصل  
 او فصل فيلزمه ما اقر به لان الغصب لا يقتضي السلافة وكذا الودبعة  
 لان الشخص يغصب بما يحبه ويودع بما يملكه فلا يكون رجوعا بل بيانا للنوع  
 فصدق مطلقا ( ولو قال له ) على الف من غصب او ودبعة ( وهي ستوفة  
 او رصاص فان وصل صدق ) لانه بيان تغير ( والاقلا ) اي وان فصل  
 لا يصدق لانهما ليسا من جنس الدراهم الا ان اسم الدراهم يتناولهما  
 بطريق المجاز فكان بيانا مغبرا فلا بد من الوصل ( ولو قال غصبت ثوبا وجا  
 بمعيب ) اي ثوب معيب ( صدق ) المقر مع الخلف ان لم يثبت الخصم سلامته  
 لما مر ان الغصب غير مختص بالسليم كالودبعة ( ولو قال له ) على الف  
 الا انه يقيص مائة صدق ان وصل والالزم الالف ( لما مر ان الاستثناء يجوز  
 متصلا لامفصلا ) ( ولو قال ) المقر ( اخذت منك الفا ودبعة فهلكت )  
 في يدى من غير تعدد ( وقال المقر له ) بل ( اخذتها ) منى حال كونها  
 ( غصبا ضمن ) المقر ما اقر باخذه له لانه اقر بسبب الضمان وهو  
 الاخذ ثم انه ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والاخر ينكر  
 فاقول قوله مدع يمينه بخلاف ما اذا قال له المقر له بل اخذتها قرضا  
 حيث يكون القول للمقر لانهما تضاد فاعلم ان الاخذ حصل باذنه وهذا

لا يوجب الصمان على الآخر الا باعتدال عند الصمان والمثلث يدعى عليه اعطاء  
وذلك يسكر فاقول قول السكر ( ولو قال ) المقر ( تبدل ) احسدت اعطيتني  
لا يضمن ) المقرانه لم يقر بما يوجب الصمان بل اقر بالاعطاء وهو فعل المقر  
فلا يكون مقرا على نفسه بسبب الصمان والمقر له يدعى عليه سبب الصمان وهو  
يسكر فاقول قوله ( ولو قال عصمت هذا الشيء من زيد لابل من عمرو هو )  
اي الشيء ( زيد وعبد ) اي المقر ( اقيمه عمرو ) لان قوله من زيد اقراره ثم  
قوله لا رجوع تنه ولا يقبل وقوله بل لعمرو اقراره لعمرو وقد استعمل له  
بالاقرار زيد فيجب عليه قيمته لعمرو ولو قال له على الف لامل القبان يرفع القبان  
استحسانا وفي القياس يلزمه ثلثة آلاف وهو قول زفر ولو قال غصته عبد الاسود  
لا بل ايض لزمه عبد ايض ولو قال غصته ثوبا هرويا لامل هرويا لزمه وكذا له  
على كرحنطه لا بل بكر شعير لزمه ولو قال لاملان على الف درهم لا بل لاملان لزمه  
المالان ولو قال له على الف لامل خسمائة لزمه الا ان الاصل في ذلك ان لا بل  
متى تحلت دين المدين من حسين لزمه وكذلك من جنس واحد اذا كان المقر له اثنين  
عاجا اذا كان واحد او الجنس واحد لم اكثر المدين وتماه في الاحتياط قلنا راجع وفي التفسير  
ولو قال الدين الذي لي على فلان اطلاق او الودعة التي عند فلان هي لفلان  
فهو اقراره وحق الفرض للمقر وان كان اوسم الى المقر له يرى ( ولو قال ) لاخر  
( هذا ) الشيء ( كاري ودبعة عندك واحدة ) وقال الآخر هول دفع اليك  
اتي الى الآخر لان المقر اقر باليد له ثم لاخذ منه وهو سبب الصمان ثم ادعى  
استحقاقه عليه فلا تقبل دعواه فوجب عليه ردعيته فانما رقبته هالكه ثم يقيم  
البنة على صدق دعواه ان قدر وان قال آخرت فرسي اونوي هذا فلانا فركبه  
اي العرس ( اولسه ) اي التوب ( ورده ) اي رد العرس او اثوب ( على وقال )  
فلان ( بل هي او اعترية او اسكتة داري ثم ردها ) اي الدار ( على صدق )  
يعني للقول قول المقر في ذلك عند الامام استحسانا لان اليد في الاجارة والاعارة  
تثبت ضرورة استيعاء المنافع فيكون اليد عدما فيما عدا التسوية فالاقرار له  
باليد لا يكون مطلقا بخلاف الودعة والقرض لان اليد فيها مقصودة فيكون  
الاقرار بهما اقرارا لهما باليد ( وعندهما ) وعند الائمة الثلاثة ( القول ) منع  
عنه ( لما خوذ منه ) وهو القياس لان المقر اعترف بيد المقر له ثم ادعى عليه  
الاستحقاق فقبل اقراره له دون دعواه عليه فوجب عليه الرد ثم ضم على صدق  
دعواه بنه ان قدر ( ولو قال ) لاخر ( خاطوني هذا ) كسدا ثم فحشته  
منه وادعاه الآخر ( اي قال التوب ثوبي ) ( وعلى هذا الخلاف ) اي يصدق  
القاضي عند الامام لاعدهما ( في الصحيح ) احتراز عن قول بعضهم ان القول

قول المقر بالاجماع وفي الاستمرار الاختلاف اذ المتيقن البداية او الثبات معروف  
 المقر ولو كانت معروفة كان القول قوله وفاقا ( ولو قال له اقتبضت ) اى قبضت  
 ( من فلان الف ) كانت لى عليه او اقرضته الفاقم اخذتها منه وانكر فلان فاقول  
 له ( فله ان يأخذها منه وهذا اظهر لان القابض قد اقر بان له ملكه وانه ( اخذه  
 منه اقتضاء بحقه وهو مضمون عليه اذ الدينون تقضى باعمالها فاذا اقر بالاقتضاء  
 فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى عليه ما يبرئه من الضمان وهو تملكه عليه  
 بما يدعيه من الدين مقاصصة والاخر ينكره فاقول المكر ( ولو قال زرع فلان  
 هذا الزرع اوبنى هذه الدار او غرس هذا البكرم لى استعنت به ) اى بفلان  
 ( فيه ) اى فى الزرع او البناء او الغرس وذلك كله فى يد المقر ( وادعى فلان ذلك  
 اى قال الملك ملكى وفعلت ذلك لنفسى لا بالاعانة لك ولا باجر منك كازعت  
 ( فاقول للمقر ) لانه ما اقر له باليد انما اقر بمجرد فعل منه وقد يكون ذلك فى  
 ملك فى يد المقر وصار كما قال خاطلى الخياط قبضى هذا بنصف درهم ولم يقبل  
 قبضته منه لم يكن اقرارا باليد ويكون القول للمقر لانه اقر بفعل منه وقد يخطئ  
 ثوبا فى يد المقر كذا هذا ولو قال ان هذا اللبن او هذا السمن او هذا الجبن من  
 بقره فلان او هذا الصوف من غنمه او هذا التمر من نخلة وادعى فلان انه له امر  
 بالدفع اليه لان الاقرار بملك الشيء اقرار بما يتولد منه لانه يملك الاصل  
 كما فى النبين

### ( باب اقرار المريض )

افرده فى باب على حدة لاختصاصه باحكام ليست للحجج واخره لان المرض  
 بعد الصحة ( دين صحته ) اى المريض ( وما زعمه ) اى المريض ( فى مرضه )  
 اى فى مرض الموت ( بسبب معروف ) كبدل ما ملكه بالاستقراض او بالشراء  
 وعائنهما الشهود او اهلك ما لا يزوج بمهر مثلها وما بينهما الناس ( سواء )  
 لانه لما علم سببه اتفق النجدة فى الاقرار به فصار كالدين الثابت باليمنة فى مرضه  
 ( ويقدمان ) اى دين الصحة وما زعمه فى مرضه بسبب معروف ( على ما اقر به  
 فى مرضه ) واو كان المقر به ودية كما فى البحر هذا عندنا وعند الائمة الثلاثة  
 الدينان سواء لانه اقرار لاتهمة فيه لانه صادر عن عقل والذمة قابلة للمنفوق  
 فى الحائنين وانما ان حق غرماء الصحة يتعلق بملك المريض مرض الموت فى اول  
 مرضه لانه محجور عنه ومدفوعا به ( والاكل ) اى كل واحد من دين الصحة ودين  
 المرض بسبب معلوم ودين المرض الثابت بمجرد الاقرار فالكل افرادى فانه

اكثر استعمالا كما في القصة التي ( منسوبة على الاثر ) وان احاطت الربون المذكورة  
 جميع ماله والقباس ان لا يفسد الا من اثبت لكن ترك بالاثر وهو قول ابن عمر  
 رضي الله عنهما اذا اقر المريض يدين جاز ذلك في جميع تركته والاثر في نفسه  
 كالحيز لانه من القدرات ولا يترك بالقباس قصار المقره اولى من الورثة ولان قصده  
 نفسه من حوائجه الاصلية كتركته ( ولا يصح تخصيصه ) اي المريض  
 ( غربا ) من اقره ( بقضاء دينه ) اي ليس للمريض ان يقضى دين بعض  
 المقره دون بعض واو اعطاه مهر وايضا اجرة لان فيه ابطال الحق السابقين  
 الا اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى قبل وفاته ذلك بالنية  
 بخلاف ما اذا لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للمقره اذا لم تترك العين في يده  
 واذا اقر يدين ثم يدين فحاصلها وصل او فصل واقر يدين ثم يوديعه فحاصلها  
 وعلى القلب الوديعة اولى واقراره بيع عند في صحته وقضى الثمن مع دعوى  
 المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض الثمن الا بقدر الثالث بخلاف اقراره  
 بان هذا العبد لفلان فانه كالدين واقر بقض دينه ان كان دين الصحة يصح  
 مطلقا سواء كان عليه دين الصحة اولا وان كان دين الرض ان كان عليه  
 دين الصحة لا يصح والانقضاء من الثالث الا في اقراره باستيفاء بدل التكاليف فافد  
 كما في البحر وبراءه مديونه وهو مديون غيره جائز ان كان احتيايا وان كان وارا  
 فلا يجوز مطلقا وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء صحيح قضاء لادبائه  
 كما في التور وفي المح قال فيه ليس لي على زوجتي مهورا وقال فيه لم يكن لي  
 على فلان شيء ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز  
 هذا الاقرار ولو اقر الابن بدينه ليس له على والده شيء من تركته امه صح  
 بخلاف ما وبراءه او هبته وكذا اوفر بقض ماله منه وتامه فيه فليطأ له  
 ( ولا ) يصح ( اقراره ) اي للمريض يدين او عين ( اوارثه ) عنده وعند  
 الشافعي في القول الاصح يصح لانه اطهار حق ثابت لترجع جاب الضيق فيه فصار  
 كالاقرار لاجنبي ووارث آخر وبو دبعة مستهلكة للوارث ولنا قوله عليه السلام  
 لا وصية للوارث ولا اقراره بالدين لانه ضرر لبقية الورثة ( الا ان يصدق )  
 اي المريض ( بقية الورثة ) لان عدم الصحة كان لحقهم فاذا صدقوه فقد  
 اقر واتفقوا عليهم فليروهم وكذا لو كان له دين على وارثه فافر بقضه لا يصح  
 الا ان يصدق القية وكذا ارجع فيما وهبه منه في مرضه او قض ما غصبه منه  
 ورهته عنده او استرد المبيع في البيع الفاسد وكذا لا يجوز ذلك له بدو ارثه ولا مكانه  
 لان يقع لولاه ملكا او حقا ولو صدرت هذه الاشياء منه للوارث وهو مريض ثم  
 رث ثم مات حاز ذلك كله لانه لم يترك مرض الموت فإني اتعاق له حق الورثة كما

في الاحتراز في التنوير اقر فيه اوارثه يومر في الخلل بتسليمه الى الوارث فاذا مات  
 برده وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت (وان اقر)  
 المريض (لاجنبي صح) اعدم التهمة (وان) وصلية (احاط) اقراره  
 اى استغرق (بماله) لمديننا (وان اقر) المريض (لاجنبي ثم اقر انه ابنه ثبت  
 نسبه) لان النسب من الجوابج الاصلية ولا تهمة فيه (وبطل اقراره) لان  
 دعوة النسب تستند الى زمان العلوق فيظهر ان البتة ثابته زمان الاقرار فبطل  
 الاعند الشافعي في الاصح ومالك لا يبطل اذ لم يتهم (وان اقر) المريض  
 (لاجنبي) اى لامرأة اجنبية (ثم تزوجها لا يبطل اقراره) لها وقال زفر  
 يبطل لانها وارثة عند الموت فتحصل التهمة وانما اقر وليس بينهما سبب  
 التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده ولهذا قال في البحر وغيره والعبارة لكونه وارثا  
 وقت الموت لا وقت الاقرار الا اذا صار وارثا بسبب جديد كالترويج وعقد الموالاة  
 وفي التنوير بخلاف اقراره لاختيه المحجوب اذ زال حجه وصار غير محجوب فانه  
 يبطل اقر فيه انه كان له على اخيه المينة عشرة قد استوفيتها والمقران ينكر  
 ذلك صح اقراره كالأقرار لامرأته في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك وارثا  
 وقبل لا يصح (ولو اوصى لها) اى لاجنبية (ثم تزوجها بطلت) الوصية  
 لانها غلبت مضافا الى ما بعد الموت وهى وارثة في هذا الوقت فتبطل (ولو  
 وهبها) اى لاجنبية شيئا (ثم تزوجها فلا رجوع) هذا مخالف لعامة المتون  
 والشروح قالوا في هذا الخلل ان الهبة المدكورة باطلة كالوصية لان الهبة  
 في الرض وصية فعلى هذا القول ولو اوصى لها او وهبها ثم تزوجها بطلت لكن  
 اخصر واولى والعجب من المصنف قد نطق بالحق في كتاب الوصايا حيث قال  
 وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية نكحها بعدها وغفل ههنا الا ان يقال انه  
 يمكن الجواب عن طرف المصنف بان المراد بقوله فلا رجوع ابطالته لانه اذا كانت  
 الهبة باطلة لا يجرى عليها الرجوع فذكر عدم الرجوع واراد البطلان وفي التنوير  
 ولو اقران طلقها ثلثا فيه اى في المرض فلهما الاقل من الارث والدين هذا  
 اذا طلقها بسؤالها وان طلقها بلا سؤالها فلها الميراث بالغاما ان لا يصح الاقرار لها  
 (وان اقر) رجل (بغلام) اى واد فشمى البنت (بجهول النسب) في بلد هو فيها  
 وهو المراد من تجهول النسب في كل موضع على ما في القنية لكن في اكثر الكتب  
 ان تجهول نسبه في مولده فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب (يولد)  
 صفة بعد صفة لغلام او حال منه (مثله) اى مثل هذا الغلام (مثله)  
 اى لثل هذا المريض بان يكون الرجل اكبر منه باثني عشرة سنة ونصف  
 والمرأة اكبر منه تسع سنين ونصف كافي المضمرات (انه) اى ان هذا الغلام

(إنه وصدة) أي المقر (الغلام) أن كان الغلام معبرا عنه في يد نفسه  
 بخلاف الصغير لانه في يد غيره فيقول له ألم الشهية فلم يعتبر هذا الشرط وعند  
 الأئمة الثلاثة بلا قصد بعد أيضا يعتبر لو كان غير مكلف (نفسه) أي  
 الغلام (منه) أي المقر لأن النسب من الحوايج الأصلية ولا شهية فيه (ولو)  
 كان المقر في حالة الإقرار (مريضاً ترك الغلام (الورثة) المعروف في الميراث لانه  
 صار كالوارث المعروف بثبوت نسبه منه (وصح إقرار الرجل بالوالدين والولد)  
 بالشرط المتقدمة في الابن لانه إقرار على نفسه وليس فيه حل للنسب على  
 الغير (والزوجة) أي صح إقراره بالزوجة بشرط خاوها عن زوج وعنده  
 وبشرط أن لا يكون تحت المفراختها ولا أربع سواها (والولي) أي صح إقراره  
 بالولي من جهة العنصرة أن لم يكن ولاؤه ناشئاً من جهة غير المقر (وشرط  
 تصديق هؤلاء) لأن إقرار غيرهم لا يلزمهم لأن كلامهم في يد نفسه  
 إذا كان المقر صغيراً في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه أو عياله فثبت نسبه  
 بمجرد الإقرار ولو كان عداً لغيره بشرط تصديق مولاه لانه الحق له (وكذا)  
 يصح (إقرار المرأة) بالوالدين والولد والزوج والولي لما ذكرنا (لكن بشرط  
 في إقرارها) أي المرأة (بالولد تصديق الزوج أيضاً) كما أن تصديق الولد  
 شرط لأن الولد للفراس والحق له فإذا صدقها فقد أقره بهذا إذا كان  
 إقراره زوج أو كانت متدة منه وإدعت أن الولد منه لأن فيه تحلل  
 للنسب عليه فلا يلزمه بقولها أما إذا لم يكن إقراره زوج ولا هي معتدة أو كان  
 إقراره زوج وإدعت أن الولد من غيره صح إقراره لأن إقرارها على نفسه هادون  
 غيرها فيصدق عليها (أو شهادة قابلة) بولادته منها لأن قول القابلة حجة  
 في تعيين الولد (وصح تصديقهم بعد موت المقر) لقضاء النسب بعد الموت  
 (التصديق الزوج بعد موتها) أي الزوجة لأن تصديقه بعد موتها باطل  
 عند الإمام لانه لمسامات زال النكاح به لا يقام في جانه إذ يجوز له أن يزوجه  
 إختها أو أربعاً سواها ولا يحل له أن يغسلها عندنا والتصديق منه لا يثبت شيئاً  
 وأو باعتبار إرث لانه معدوم وقت الإقرار لأن التصديق إذا صح يستند  
 إلى وقت الإقرار فلا يمكن اعتبار التصديق باعتبار إرث بمجرد بخلاف  
 ما إذا أقر نكاح امرأة ومات فصدقه بعد موته لأن حلالي النكاح باقية بعد موته  
 في جانيها ولذا يحل لها أن تغسله لكونه كالكاظم حتى يبقى ملكه إلى انقضاء العدة  
 فليها المهر والارث منه وفقاً (وعندهما) والأئمة الثلاثة (يصح أيضاً) أي  
 كما يصح تصديقهم بعد موت المقر لقضاء النكاح بعد موتها في حق الارث والإقرار  
 قائم والكذب منه لم يوجب فصيح التصديق في هذه الحالة فثبت النكاح تصديقاً

فبرث منها ولهذا اوقام السنة على النسب كما يحكم بعده وتها قبل ( وان اقر )  
 رجل ( بنسب غير الولاد كما يحكم ) النسب منه لان فيه حمل النسب  
 على غيره فلا يجوز الا باقامة البينة الا في حق نفس المقر حتى يلزمه الاحكام  
 من الثقة والحضانة والارث اذا تصادقا على ذلك الاقرار لان اقرارهما حجة  
 عليهما ( ورثته ) اي يرث هذا المقر له من ذلك المقر ( ان لم يكن له ) اي للمقر  
 ( وارث معروف ولو ) كان ( بعيدا ) لانه مقر بشئئين بالنسب فقبضه مقر  
 على غيره فلا يجوز وبإسحقة ماله فقبضه مقر على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم  
 وان كان له وارث قريب او بعيد لا يرث المقر له من المقر ( ومن مات ابوه فاقر  
 باخ ) وهو بصدقه ( ساركة في الارث ولا يثبت نسبه ) لان الميراث حقه  
 فيقبل فيه قوله واما النسب ففي ثبوته تحمله على الغير فلا يقبل فيه ( ولو كان  
 لايهما الميت دين على شخص فاقرا احدهما بقبض ابيه نصه فالتصاف  
 الباقي للآخر ولا شيء للمقر ) يعني ان مات وترك ابنتين وله على رجل مائة درهم  
 مثلا فاقرا احدهما ابنتين ان اباه قبض منه نصفه وكذبه الآخر فلا شيء للمقر  
 والمكذب نصفه لانه اقر بالدين على الميت وكذبه اخوه فينفذ في حقه خاصة  
 فوجب على الميت خسران على زعمه والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه  
 وليس له ان يشارك اخاه في الخسرين وان تصادقا على انه مشترك بينهما لانه  
 اورجع المقر على اخيه اخوه على الغريم باق من الدين على زعمه ثم رجع  
 الغريم على المقر بما زاد على خسران مما اخذه من اخيه المكذب لان الوارث  
 لا يأخذ شيئا الا بعد قضاء الدين فيؤدي الى الدور وقال صاحب الدرر في غره  
 حرة اقرت بدين لاخر فكذلك بها زوجها صح في حق زوجها عند الامام حتى  
 تجس وتلازم وعندهما لا مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان ولها زوج واولاد منه  
 وكذا الزوج صح في حق المرأة لا في حق الزوج وحق الاولاد حتى لا يبطل النكاح  
 واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت الاقرار احراز مجهول النسب حرر  
 عبده ثم اقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صح اقراره في حقه حتى صار رقيقا له دون  
 ابطال العتق حتى يتي معتقه فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان له وارث والا  
 فالمقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعصبة المقر

### ( كتاب الصلح )

وجه المتبادر في اراده بعد الاقرار ان انكار المقر سبب للخسومة وهي تستدعي  
 الصلح هو اقامة اسم بمعنى المصالحة وهي المسألة خلاف الخصامة واصاله من  
 الصلاح ضد الفساد وفي الشرع ( هو ) اي الصلح ( عقد رفع النزاع )



من الشرع وسند تعالى المصالح المبررة بما فيها من النفع والنجاة والدول  
 الموضوعة عن كافي الدرر في العناية بالاحتياط ملغوا والدول في غاية بين بالنعيم  
 وقال وأما إذا وقع الدعوى في الدرامهم وطلب الصلح على ذلك الجسد فقد تم  
 الصلح بقول المدعي قبلت ولا يحتاج فيه إلى قبول المدعي عليه وشرطه العقل  
 لا اللوع والخربة وصح من صي ما دون أن يرى عن صريرين ومن عده ما دون  
 ومكاتب وشرط أنصا كون الصلح عليه معلوماً أن كان يحتاج إلى قضاءه  
 وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه وأو كان غير مالي كالفصاح  
 والعزير ما وما كان المصالح عنه لا يصح الصلح أو كان المصالح  
 عنه مما لا يجوز الاعتراض عنه كحق الشفعة وحده القدي والكفالة بافمن  
 وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى كافي المصح والهر ( ويتوزن ) الصلح  
 ( مع اقرار ) من المدعي عليه ( وصكوث ) منه ما لا يقر ولا يكر ( وانكار )  
 وكل ذلك جائز عندنا لقوله تعالى والصلح خير عرفه بالام والطاهر المعلوم ولعله  
 عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما وحرم حلالا  
 وقال الشافعي لا يجوز مع الانتكاح والكوث لاسيما صلح أحل حراما لانه أحسن  
 المال بعد حق في ربح المدعي فكان رشوة وإنما ما ونا وأول ما روي وأول  
 آخر أحل حراما لعينه كالحجر أو حرم حلالا لعينه كالصلح على أن لا يطأ  
 الصبرة وفي العناية بغيره ( فالأول ) أي الصلح بالقرار  
 ( كاليبيع ) في أحكامه ( أن وقع عن مال بمثل ) لوجود معنى  
 البيع وهو ما أدلة المال بالمال بالعراضي من غير جسد ثم فرعه بقوله ( صنف  
 فيه الشفعة ) أي نزلت الشفعة في الصلح عن عقار أو على عقار كانت في البيع  
 والشفعة حق المطالبة في كل مبيع ( والرد بالمال ) ما كان بدل الصلح حينها  
 مثلا فوجد المدعي فيه عياله أن يرد ( وحسن الرؤية ) بأن لم ير المصالح ما وقع  
 عليه الصلح وقت الصلح ثم رأه الحار فيه ( والشرط ) بأن يصالح على شيء  
 فشرط أحدهما الحار لغيره لانه من أحكام البيع ( ونعنه ) أي الصلح  
 ( جهالة الدل ) أي الذي وقع عليه الصلح لانه مع فساد جهالة الثمن ( لا )  
 نعنه ( جهالة المصالح عنه ) لانه بسقط وجهالة الماقت لا تقضي إلى المازعة  
 خلافا للشافعي وفيه إنبه تفصيل فطالع ( واشترط القدرة على تسليم  
 الدل ) لأن القدرة عليه شرط في صحة الصلح كيكون معلوماً الدل شرطا  
 في الصحة ( وإن استحق ) في صلح مع اقرار ( بعض المصالح عنه ) استحق  
 ( كد رجوع ) المدعي عليه على المدعي ( بكل البذل أو به صه ) صورته ادعى زيد  
 دارا مثلا في بد عمرو فادعرو وصالح زيد على مائة درهم فصارت المائة في يد زيد

والسداد في يد الممروم استحق نصف الدار مثلاً او كلها يرجع عمرو على زيد بخمسين درهماً في الاولى وبمائة درهم في الثانية وفي تحرير المص من الف والنشر الغير المرتب واما تصوير صاحب الدار في هذا المحل لا يوافق منه بل الصواب ما صورناه تتبع ( وان استحق بعض البذل او كله رجع ) المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو عمرو ( بكل المصالح عنه او بعضه ) لان كل واحد منهما عوض عن الآخر فأيهما اخذ منه بالاستحقاق رجع بما دفع ان كلا فيا اكل وان بعضاً فبالبعض ( وان وقع ) الصلح عن اقرار ( عن مال بمنفعة اعتبر ) هذا الصلح ( اجارة ) صورته ادعى على رجل شيئاً فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة او على ركوب دابته معلومة او على ابس ثوبه او خدمة عبده او زراعة ارضه مدة معلومة فيكون معنى الاجارة لان العبرة للمساكن والاجارة تملك المنفعة وهذا الصلح كذلك تم فرعه بقوله ( فيشترط فيه التوقيت ) لكن هذا في الاجير الخاص بان ادعى شيئاً فوقع الصلح على خدمة العبد او سكنى سنة وفيما عدا ذلك لا يشترط التوقيت كما اذا صالحه على صبغ الثوب او ركوب الدابة او حمل الطعام الى موضع كافى التبين ( وبطل ) الصلح ( بموت احدهما ) اى احد المتصالحين لانهما كالمو جبر والمسنأ جبر وكذا يبطل بقوات المنفعة قبل الاستيفاء فيعود الى السدوى ولو كان ذلك بعد استيفاء بعض المنفعة بطل بقدر ما بقى فيرجع في دعواه بقدره وهذا قول محمد وهو القياس لانه اجارة وهى تبطل بواحد من هذه الاشياء وقال ابو يوسف لا يبطل الصلح بموت المدعى عليه بل المدعى يستوفى المنفعة على حاله وان مات المدعى فكذلك في خدمة العبد وسكنى الدار والوارث يقوم مقامه ويبطل فيما يتفاوت فيه كلبس الثياب وركوب الدابة ( والاخيران ) اى الصلح عن سكونى او انكار ( معاوضة في حق المدعى ) لانه يزعم ان ما اخذه كان عوضاً عما يدعيه ( وفداء ليمين وقطع المنازعة في حق الآخر ) اى المدعى عليه لانه يزعم ان المدعى مفتر ومطل في دعواه وانما دفع المال اليه لئلا يحلف وانه قطع الخصومة ويجوز ان يكون شئ واحد حكمان مختلفان باعتبار شخصين كالنكاح موجب الحل في المتناكحين والحزمة في اصولهما فيأخذ كل واحد منهما بما يزعم ثم فرعه بقوله ( فلاشفعة في دار صولح عنهما ) اى الدار ( مع احدهما ) اى مع سكونى او انكار صورته ادعى على آخر داره فسهكت الآخر او انكر فصالح عنها بدفع شئ آخر لم تجب الشفعة لان المدعى عليه يأخذها على اصل حقه ويعطى المال دفعا للخصومة لانه يستبها ولا يلزمه زعم المدعى لان المألو أخذ الزعم ( وتجيب ) الشفعة ( في دار صولح عليها ) اى على

الدار فيما ادعى ماله على آخر فثبتت اوسكر الصالح يدفع الدار آتله لان المدعى  
 يأخذها عوضاً عن ماله فيؤخذ ربحه (وما استحق من المدعى بعضاً او الا)  
 في صورة الصلح مع سكوت وانكار (رد المدعى) على المدعى عليه فيها (حصة)  
 اى ما استحق (من البذل) لان المدعى عليه قد بذل عوض لدفع خصومة  
 المدعى فبالاستحقاق ظهر عدم خصومة المدعى مع المدعى عليه فبر ما اخذته في ماله  
 الخصومة على المدعى عليه (ورجع) المدعى (بالخصومة) مع المستحق  
 (فيه) اى فيما استحقه بعضاً كان او كلاً (وما استحق من البذل) بعضاً او كلاً  
 (يرجع المدعى الى دعواه في قدره) اى في قدر البذل اى يرجع المدعى الى  
 الدعوى في الكل ان استحق الكل وفي قدر المستحق ان استحق البعض لان  
 المدعى لم يترك الدعوى الا لئلا يسلم له البذل فادلم يسلم له رجع بالبذل بخلاف  
 ما اذا وقع الصلح بلفظ البيع بان قال احدهما لك هذا الشئ فهذا او قال الاخر  
 اشتريت حيث يرجع المشتري عند الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى نفسه  
 لا بالدعوى كافي التبيين (وهلاك البذل) اى يذل الصلح (قبل التسليم)  
 الى المدعى (كاستحقاقه) اى كاستحقاقه في بذل الصلح فيه طلبة لان هلاك البذل في  
 البيع يطل البيع فكذلك اذا كان البذل مائة بين ياتين فان لم يكن كاتفة دين لا يطل  
 بهلاكه في الفصيلين اى في فصل الاقرار وفي فصل الانكار والسكوت في الاقرار  
 يرجع نكاه او بعضه وفي الانكار يرجع بالدعوى (واوصالح على بعض دار يدعيها)  
 متى اذا ادعى رجل على آخر دارا فصالحه على قطعة معلومة منها  
 (لا يصح) الصلح وهو على دعواه في الباقي لان البعض لا يصلح عوضاً عن  
 الكل لازوم ان يكون الشئ عوضاً عن نفسه اذ البعض داخل في ضمن الكل  
 ولان ما قبضه من عين حقه فيكون على طلبة في باقي الدار اذا لاسقاط لا يقع  
 من الاعيان لكونه متحماً وصلاً بالديون (وتحباته) اى حبله جواز هذه الصلح  
 (ان يزيد) المدعى عليه (في البذل شيئاً) فيصير الى المدعى عوضاً عن الباقي  
 (او يبرأ) بضم اوله وفتح ثامه اى يبرأ المدعى عليه او يضم اوله وكسر ثامه  
 اى يبرى المدعى المدعى عليه (عن دعوى البتة) بان يقول المدعى ابرأك  
 او ابرأت من دعوى هذه الدار لان الاراء عن دعوى الدين حاز كافي الشئ

### ( فصل )

(يجوز الصلح عن مجهول) لانه اسقاط ولا يجوز الاسلمى معلوم) لانه تملك فيؤدى الى  
 المساواة والصلح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومهما جاز ان  
 ومجهول على مجهول ومعلوم على مجهول ومهما جاز ان فالحاصل ان كل ما يحتاج الى

عنه لا بد ان يكون معلوما لان جهاته تغضى الى المنازعة وما لا يحتاج الى قبضه  
 يكون امقاطا فلا يحتاج الى علم به فانه لا يغضى الى المنازعة وتامه في العتابة وغيرها  
 فليطالع ( فيجوز ) الصلح ( عن دعوى المال ) لوجود معنى البيع فاجاز  
 به جاز صلحه مطلقا سواء كان عن اقرار او سكوت او انكار ( وعن )  
 دعوى ( المفعة ) كان يدعى في دار سكنى سنة وصية من صاحبها فمجدد  
 الوارث او اقر فصالحه على مال او منفعة جاز لان اخذ الموضع عنها بالاجارة  
 جاز فكذا الصلح لكن انما يجوز عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس  
 بان يصلح عن السكنى على خدمة العبد مثلا واما اذا اتحد جنسهما كما اذا صالح  
 عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز كافي الدرر وغيره وانما احتج الى هذا  
 التصور لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استيجار عين والمالك ينكر ثم  
 صالح لم يجز كافي السراج وغيره لكن في البحر ان الصلح عن دعوى المال  
 مطلقا والمنفعة جاز كصلح المستأجر مع المورج عند انكاره الاجارة او مقدار  
 المدة المدعى بها او الاجرة وكذا الورثة اذا صالحوا الموصي له بالخدمة على  
 مال مطلقا والمنافع ان اختلف جنسهما فانه يجوز لان اتحد انتهى ( و )  
 يصح الصلح عن دعوى ( الجنابة في النفس ) من القتل ( و ) في ( مادونها )  
 من نحو شج الرأس وقطع اليد ( عدا ) كانت الجنابة ( او خطأ ) اما العمد  
 فلقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شيئا الآية اي من اعطى له بدل اخيه المقتول  
 شيئا بطريق الصلح واما الخطاء فلان موجه المال فالصلح كان عن المال لكنه  
 لا يصح الزيادة على قدر الدية والارش على اخذ مقادير الدية للربوا الا اذا قضى  
 القاضي باخذ مقاديرها فصالح على جنس آخر منها بزيادة جاز بخلاف الصلح  
 عن القود حيث يجوز الزيادة فيه على قدر الدية وكذا على الاقل لانه لا موجب له  
 في المال ولو وقع الصلح على غير مقاديرها جاز كيف ما كان لعدم الربوا لكن  
 يشترط القبض في المجلس ليخرج عن ان يكون دينابدين ( و ) يصح الصلح  
 ايضا ( عن دعوى الرق ) كما اذا ادعى على مجهول التسبب انه عبده ثم  
 تصالحا على شيء معين ( وكان عتقا بمال ) في حق المدعى وفي حق الاخر لدفع  
 الخصومة لانه امكن تصحيحه بهذا الاعتبار فصح ( ولا ولاء ) له ( عليه )  
 لانكار العبد الا ان يقيم المدعى اليقينة بعد ذلك فتقبل في حق ثبوت الولاء عليه  
 لا غير هذا اذا انكر العبد الرق اما اذا صالحه باقراره فيثبت الولاء ( و ) صح  
 الصلح عن ( دعوى الزوج ) النكاح وكان حلالا مطلقا في زعمهما ان كان  
 باقرار فتجب عليها العدة وان لم يكن باقرار يكون خلعا في زعمه ودفعا في زعمها  
 لا تلزم العدة عليها قضاء فان اقام على التزويج بينه بعد الصلح لم تقبل

( ويحرم ) أحد المال ( عليه ) أي على المدعى ( ديانا ان كماله صلا )  
 في دعواه وهذا عام في جميع أنواع الصلح الا ان يشمله بطريق نفسه ويكون  
 ملكا على طريق الهبة كما في العاقبة ( وأوصا لها بمال لقرله بالثكاح جار )  
 وتعمل زيادة في المهر لثمنها ثمع اموال زوجت نفسها به ابتداء بالمعنى وهو يرغم  
 انه زاد في مهرها ( ولا يجوز ان ادعت ) أي الثكاح ( المرأة ) . هكذا  
 في بعض نسخ القدوري وهو الصحيح صرح به الزاهد ولذلك احتسار  
 المص ووجهه انه بدل لها المال لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى متبعا  
 فرقة فزوج لا يعطى العوض في الفرقة وار لم يجعل فالحل على ما كان عليه  
 قبل الدعوى فلا شيء يقابله الموضي فلم يصح ( وقيل يجوز ) وجهه ان جعل  
 بدل الصلح زيادة في مهرها ( ولا ) يصح الصلح ( عن دعوى الجدة ) من الحدود  
 فأواخذ رابا أو سارقا أو شارب خمر فصالحه على ما ان لا يرفع يده اليه بطل  
 الصلح وله ان يرجع عما دفع وكذا اذا اخذ فاذن الحصن أو الحصنة فصالحه  
 لا الحدود حق الله تعالى لاحق المرافع والاعتراض عن حق الفسخ لا يجوز  
 كصلح واحد عن حق العامة كما اذا صالحه عما اشترعه الى الطرافة نعم الامام  
 ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال ( وانزل عدما دون  
 ربحا عدما وصالح عن نفسه لا يجوز ) لان رقبته ليست من تجارته ولذا لا يملك  
 التصرف فيها بها فلا يملك استخلاصا بمال المولى الا ان ولي القتل لا يقبله وعدما  
 الصلح لانه مضاعفه ببدله ولا يجب عليه الدل للكمال ويتأثر الى ما عهد العاق  
 بخلاف المكاتب حيث يجوز ان يصالح عن نفسه ( بخلاف صلحه ) أي  
 المأذون ( عن نفس عبده ) أي للمأذون ( قال رحلا عدما ) تجاز صلحه  
 لا تصرف في عبده من باب التجارة فيملك التصرف به واستخلاصه ( وان صالح )  
 الغاصب ( عن معصوب تلف باكثر من قيمته ) أي قيمة العبد قبل العصا بالقيمة  
 ( جاز ) يعني ان من خص بثوبا أو عدما قيمته ألف واستهلكه وصالحه على الفين  
 حاز عند الامام ( وقال يطل الفصل ) من قيمته ( ان كان مما لا يتعاضى ) انما  
 ( فيه ) لان حقه في القيمة والرائد عليه ان يواوله ان حقه في الهالك باق وانما ينقل  
 الى القيمة بالقضاء فاذا تراصيا على الاكثر كان اعتصاما فلا يكون ربوا ( وان )  
 صالح عند ( عرض صحيح مطلقا ) أي سوله كانت قيمته اكثر من قيمة الموصوف  
 اولا ( اتفاقا ) لان الزائدة لا تظهر عند اختلاف الجنس واعاقلنا قبل القضاء  
 لانه اذا قضى القاضي بالقيمة ثم صالحا باكثر من قيمته لا يجوز اجبا كما في اكثر  
 المتعبرات فعلى هذا لو قيد كما قيدنا لكان اول قيد يكون الصلح على اكثر من  
 قيمة بعد الاستهلاك اذا كان قبله يجوز اتفا وكذا اذا صالحه بغير نفسه يجوز  
 اتفا وكذا او صالح على طعام هو صوف في الذمة حالا وقضه قبل الافتراق

جاز بالا جماع كافي العنايته ( وان اعتق مؤسرا عبدا مشتركا ) بينه وبين آخر  
 ( وصالح ) الشريك ( عن باقية باكثر من نصف قيمته ) ائى العبد ( بطل  
 الفضل ) بالاتفاق اما عندهما فظاهر والفرق الامام ان القيمة في العتق  
 منصوص عليه وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاضي فلا تجوز الزيادة  
 عليه بخلاف ما تقدم لانها غير منصوص عليها ( وان ) صالحه ( بعرض  
 صح ) كيف ما كان المامر انه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجنس قيد العتق  
 بقوله مؤسرا اذ لو كان معسرا لانزمت عليه قيمة نصيب شريكه بل تلزم على  
 العبد سعياته كما مر ( ويجوز صلح المدعى بمال يدفعه الى المنكر لبقوله ) بالعين  
 صورته رجل ادعى عينا على رجل في يده فانكره فصالحه على مال ليعترف له  
 بالعين فانه يجوز وبكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعى كازيادة في الثمن  
 كافي الاختيار ( وبطل الصلح عن دم عبدا وعلى بعض دين مدعيه ) على آخر  
 من المكيلات والموزونات ( يلزم ) اى البذل ( الموكل لا الوكيل ) لان الصلح عن  
 القود معاوضة باسقاط الحق والصلح على بعض الدين اسقاط محض فالوكيل  
 فيه سفير ومعبّر فلا ضمان عليه كالوكيل بالنيكاح كما مر في الو كالة ( الا ان ضمانه )  
 اى الوكيل البذل فانه حينئذ يكون مؤاخذا بعقد الضمان لا بعقد الصلح  
 والاستثناء منقطع ( وبطل ما ) اى بدل صلح ( هو كبيع ) بان كان الصلح عن  
 مال بمال مع اقرار ( يلزم ) البذل ( الوكيل ) لا الموكل لان الوكيل في المعاوضة  
 المالية اصل وفي المعاوضة الاسقاطية سفير قيدنا مع اقرار لانه اذا كان حاصلا  
 مع انكار لا يجب البذل على الوكيل مطلقا كافي البحر وما في الاصلاح من ان كون  
 البذل من غير جنس المصالح عنه لبس بشرط كيف والصلح عن فرس بفرس  
 جائز مخالف لما ذكر في اول الكتاب وهو قوله صح مع اقرار كبيع ان وقع عن مال  
 بمال من غير جنسه ثم قال في تعليقه لانه اذا كان من جنسه فهو حط وبراءة وقض  
 واسئفه او فضل وروا تدبر ( وان صالح فضولى ) اى صالح رجل عن رجل آخر  
 بلا امر ( وضمن ) الفضولى ( البذل او اضاف الى ماله ) اى الى مال نفسه بار قال  
 صاحبك على التى هذه او على عبدى هذا ( او اشار الى عرض او نقد بلا اضافته )  
 بان قال صاحبك على هذا العبد او على هذا الالف ( او اطلق ) بان قال صاحبك  
 على الف ( وسلم ) القدر المصالح عليه الى المدعى ( صح ) الصلح اما اذا ضمن  
 البذل فلان الحاصل للمدعى عليه لبس الالبراء وفي حقهما الاجنبى والمدعى  
 عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولى اصيلا اذا ضمن كالفضولى بالخلمع اذا ضمن  
 البذل واما اذا اضاف الى ماله فلانه بهذه الاضافة التزم التسليم الى المدعى  
 وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه واما اذا اشار الى نقد او عرض فلانه

تعين تسليم بشرط قبضه به الصلح واما اذا اطلق وسلم فلان التسليم اليه يوجب سلامة الموضع له فيتم العقد لحصول مقصوده ( وكان ) الفضول ( متبرعا ) لانه فسمه بلاذن المدعى عليه ( وان اطلق ) اي صاحبه لك على الف ( ولم يسلم توقف ) اي صار الصلح موقفا على الاحازة ( فان احاز المدعى عليه حاز ) الصلح ( ولزمه البذل ) لالتزامه اياه باختياره اهدا اختيار بعض المشايخ وقال بعضهم انه يفقد على المصالح لم يتوقف الا اذا لم يذكر البذل كافي الله ستاني ( والا ) اي وان لم يجزه ( بطل ) الصلح سواء كان المدعى عليه مقرا او لا والبذل عينها او دين لان المصالح مع هذا وهو العضو ولي لا ولاية على المطلوب فلا ينفذ تصرفه عليه فيتوقف على اجازته وفي التور والخاص في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالصلح ادعى وقعة ارض على آخر ولا ينفذ للمدعى على دعواه فصالحه النكر لقطع الخصومة عنه جاز الصلح وطالب له لو صادقا وقبل لاكل صلح بعد صلح ثالثي باطل وكذا الصلح بعد الشراء اقام المدعى عليه بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبل الصلح اني لي قل ولان حق والصلح ماض على الصحة واوقال المدعى انه ما كان لي بقل المدعى عليه حق بطل الصلح والصلح من الدعوى القاسدة يصح وعن البيطرة لا وقبل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا وبصح الصلح بعد حلف المدعى عليه دفعا للزاع باقامة البينة وقبل لا طلب الصلح والابراء من المدعى عليه عن الدعوى لا يكون اقرارا بخلاف طلب الصلح والاراء و المال صالح البايع مع المشتري عن عيب وظهر عدم ذلك العيب اوزال العيب بطل الصلح

( باب الصلح في الدين )

وهو الذي ثبت في الدمة ( الصلح ) استحقاق دفع المديونية مثل البيع فيبينة ومثل الافراض ( على بعض حكم ) كمن له على آخر الف درهم فصالحه على خمسمائة ( احد ) حبر المبدأ ( بعض حكمه ) واسقاط الباقي ( لان ) تصحيح تصرف الماقل واجب ما لم يكن وقد امكن ذلك فيعمل عليه ( لا معاوضة ) لا فضاها الى الزواجر ورد بقوله ( فلو صالح ) المديون دابته ( عن الف حال ) في ذمته ( على مائة جالة ) باسقاط ما فضل هو تسعمائة ( او ) عن الف حال على ( الف مؤجل ) باسقاط وصف الحاول فقط هو حق له كالف فضل ( صح ) الصلح ( وكذا ) صح او صالح ( عن الف جياذ ) على مائة زبون ( باسقاط ما فضل واسقاط وصف الجودة معا ولا يشترط قض المال

في هذه الصور اسكونه مدينة لا معاوضة ( ولا يصح ) اوصالح ( عن دراهم  
حالة على دنابر مؤجلة ) الى شهر سواء عن اقرار او انكار لان الدنانير غير مستحقة  
بعقد المدينة فلا يمكن حله على التأخير فتعينت المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير  
نسباً لا يجوز لكونه صرفاً ( او ) صالحه ( عن الف مؤجل على نصفه حالا )  
فانه لا يصح ايضاً لان الاجل خير من المؤجل وهو غير مستحق بالعقد فيكون باراء  
ما حط عنه وذلك اعتباراً عن الاجل وهو حرام ( او ) صالحه ( عن الف  
سود ) جمع اسود اي دراهم مضروبة من نقرة سوداء مغلوقة الغش ( على  
نصفه بيضا ) لانه من دراهم سود لا يستحق البيض فقط صالح على ما لا يستحق  
بعقد المدينة وكان معاوضة الالف بخمس مائة وزيادة وصف وهو ربوا بخلاف  
ما اوصالح على قدر الدين وهو اوجود كما اوصالحه عن الف حال على الف مؤجل  
او صالحه عن الف بيض على الف سود جاز بشرط قبضه في المجلس لانه اذا كان  
الذي يستوفيه ادون من حقه قد راو وصفا ووقنا او في احدها فهو اسقاط  
واذا كان ازيد منه فمعاوضة ( واوصالح عن الف درهم ومائة دينار على مائة  
درهم حالة او مؤجلة صح ) لانه يجعل اسقاطاً للدنانير كلها والدراهم الامانة  
وتأجيلاً للمائة التي بقيت فلا يحتمل على المعاوضة لان فيه فساداً ( وان قال  
من له على آخر الف اد غدا نصفه ) اي نصف الف ( على انك برئ  
من ياقبه ففعل ) من عليه الالف ذلك بان قبل وادى اليه في الغد النصف  
( برئ ) عن النصف الباقي بالاتفاق ( والا ) اي وان لم يود غدا بالنصف  
( فلا يبرأ ) عند الطرفين ( خلافاً لابن يوسف ) فانه قال يبرأ وان لم يود  
ولا يعود اليه النصف الساقط ابدالاً لانه ابراء مطلق لانه جعل الاداء عوضاً  
عن البراء نظراً الى كلمة على والاداء لا يصلح ان يكون عوضاً لوجوبه عليه  
فصار ذكره كعدمه ولهما انه ابراء مقيد بشرط الاداء وانه غرض صالح  
حذرا من افلاسه او يتوصل بها الى ما هو الانفع من تجارة رابحة او قضاء  
دين او دفع حبس فاذا عدم الشرط بطل البراء وكلمة على تحتمل الشرط  
فتمثل عليه عند تعذر المعاوضة تصحيحاً لكلامه وعملاً بالعرف وهذه المسئلة  
على وجوه الاول ماذكر والثاني قوله ( وان قال صاحبك على نصفه على  
انك ان لم تدفع غدا النصف فالالف عليك لا يبرأ اذ لم تدفع اجماعاً ) يعني  
ان قبل وادى اليه النصف في الغد برئ عن الباقي والا فالكل عليه بالاجماع لانه  
اني بتصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل والثالث قوله ( وان قال ابرأك  
من نصفه على ان اعطاني نصفه غدا برئ ) جواب ان ( من نصفه اسطى )  
النصف في الغد ( او لم يعط ) لان الدائن اطلق البراءة في اول كلامه ثم ذكر



الاداء الذي لا يصلح عوضا في استئجار كون الاداء شرطيا وهو ان يكون له  
لكونه من ذكروا او غير اذن السراة في ان ينفذ في كونه شرطيا في السراة في  
الاطلاق فيصير الاداء وعدمه غير مفيد في حق البرائة بخلاف الاداء في الصورة  
الاولى لكونه مفيد في السراة لذكره في اول الكلام وبهذا التفرير النسخ الفرق  
بين الصورتين والاربع قوله ( وكذا لو قال اداني نصفه على انك برى من بائة  
ولم يوقت الاداء ) وقنا فانه يصح البراءة بالاجزاء ولا بد ان يفي فانه ابراء مطلق  
لانه لما لم يوقت الاداء وقنا لا يكون الاداء غرضا صحيحا لان الاداء واجب على  
المدون في مطابق الازمان فله يتقيد البراءة بعمل على المعاوضة ولا يصلح عوضا  
بخلاف ما تقدم لان الاداء في العقد غرض صحيح كافي الهداية والخامس قوله  
( ولو قال ان اديت الى نصفه فانت برى او اذا اديت اوفيت ادبت ) الى نصفه  
فانت برى ( لا يصح البراء ) وصاية ( ادي ) نصفه لانه تعليل بالشرط  
صريحا والبراءة لا تحتمل التعليل بالشرط لما فيها من معنى التخليك ( ومن قال )  
اي المديون ( مرار بدينه لا اقر لك حتى تؤخر ) اي الدين ( عني او تحط  
عني ) بهضه فقل ( رب لدين التأخير او الحط ( جاز ) اي التأخير والحط  
لانه ليس بمكره عليه فصار نظير الصلح مع الانكار فلا يمكن من مطالبته في الحال  
بعدمه التأخير ولا من مطالبة ما حط في الحط ابدا ( وان اعلن ) ما فانه مبرا  
( لزمه ) اي جميع الدين ( الحال ) اي بلا تأخير ان اخر ولا حط ان حط

### ( فصل )

في الدين المشترك واختار ( وان صالح احد ربي الدين ) في دين ( عن نصفه )  
اي الدين وهو نصبه ( على ثوب فله شرطية ) الحصار ان شاء ( ان يبيع  
المديون نصفه ) اي ينصف الدين ابقاء حصته في دينه ( او اخذ نصف  
اثوب ) من شريكه لانه حق المشاركة لانه عوض عن دينه ( الا ان يضمن )  
اي الشريك ( له ) المصالح ( ومع الدين ) لان حقه في الدين لا في اثوب  
ولا فرق بين ان يكون الصلح عن اقرار او سكوت او انكارهم ههنا فبدان الاول  
ان يكون المصالح عنه ديننا لانه او كان الصلح عن عيب مشترك فخص  
المصالح بيد الصلح وليس للشريك ان يشارك فيه لكونه معاوضة من كل  
وجه لان المصالح عند مال حقيقة بخلاف الدين والثاني ان يكون المصالح  
عائد ثوبا والمراد خلاف جنس الدين لانه اوصاله على حقه بشارك فيه  
او يرجع على المديون وليس للقائض قبضه خيار لانه يعماله قبض بعض الدين  
( وان قبض ) احد الشريكين ( شيئا من الدين بشارك شريكه فيه )

اى فى الذى قبضه اذ لم يشاركه تلزم قسمة الدين قبل القبض وهذا عبر جائز  
 فله ان يشارك فيه ان شاء لانه عين حقه من وجهه وان شاء رجع على الغريم  
 لان حقه عليه فى الحقيقة ( واتبعنا ) اى الشريكان رجعا ( على الغريم )  
 اى المديون ( بما بقى ) من الدين لاستوائيهما فى الاقتضاء ولو سلم له المقبوض  
 واختار متابعة الغريم ثم توى نصيبه بان مات المديون مقلدا رجع على القابض  
 بنصف ما قبض لكن ايس ان يرجع فى عين تلك الدراهم المقبوضة بل يعود  
 الى ذمته ( وان ) لم يصلح احد الشريكين بل ( اشترى ) من الذى عليه  
 الدين ( بنصيبه ) من الدين ( شئنا ) فالآخر مخير ان شاء ( ضمنه شريكه  
 ربع الدين ) لانه صار قابضا لنصيبه بالمقاصة ولا ضرر عليه لان مبنى البيع  
 على المماكسة والمنازعة بخلاف الصلح لان مبناه على الخطيئة والمسامحة  
 فلو الزمناه دفع ربع الدين بتضرره لانه لم يستوف تمام نصيب الدين فلذا  
 خسرناه ( واتبع الغريم ) ان شاء لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له  
 حق المشاركة فله ان يشارك ( ومن ارأ ) احدهما ذمة المديون ( عن نصيبه  
 اوقاص الغريم بدين سابق ) بان كان المطلوب على احدهما دين قل وجود  
 دينهما عليه حتى صار دينه قصاصا به ( لا يضمن شريكه ) شيا فى الصورتين  
 اما فى الاولى فلان البراء اتلاف لا قبض والرجوع يكون فى المقبوض لاقى المتلف  
 واما فى الثانية فلانه قضى دينه كان عليه ولم يقبض لان الاصل فى الدينين  
 اذا التقيا قصاصا ان يصير الاول مقتضيا لثاني والمشاركة انما تثبت فى الاقتضاء  
 ( وان ارأ ) احدهما ( عن القبض ) اى بعض نصيبه ( قسم الباقي على  
 سهامه ) لان الحق عاد الى هذا القدر حتى لو كان لهما على المديون عشرون  
 درهما فابراه احدهما عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة وللأخرى المطالبة  
 بالعشرة كما فى الدرر ( وان اجل ) احدهما ( نصيبه لا يصح ) التأجيل  
 عند الطرفين ( خلافا لابي يوسف ) فانه يصح عنده اعتبارا بالبراء المطلق  
 ولهما انه يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض كما فى الهداية وفى النهاية ما ذكره  
 من صفة الاختلاف مخالف لما ذكر فى عامة الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول  
 ابي يوسف وذلك سهل لجواز ان يكون المص قدا طلع على رواية لمحمد مع  
 الامام ( وبطل صلح احد ربي المسلم ) اى احد الشريكين فى سلم ( عن نصيب  
 على ما دفع ) من رأس المال وهذا عند الطرفين لانه يستلزم جواز قسمة الدين  
 فى الذمة وانها لا تجوز ( خلافا له ) اى لابي يوسف ( ايضا ) كخالف  
 فى المسئلة الاولى فان عنده يجوز لانه دين مشترك فاذا صالح احدهما على  
 حصة جاز كسائر الدين كما فى شرح الكنز للاميني وانما شرط على دفع رأس

المال لان الصلح على غير رأس المال لا يجوز بالاتفاق لما فيه من إفساد للمسلم  
 فيه وفي الثبوت صلح اجدري سلم عن نفسه على ما دفع فان ايجازه الاخر قد  
 ضلحه مسا وان رده رد وبطل ثم قال وهذه البسارة اولى من قول البكر وهو  
 اختيار المص ويطل الى آخره لانه ليس يبطل بل هو صحيح ومؤوق الا ان يراد  
 به انه يبطل على تقدير عدم الاجازة انتهى ( وان اخرج الورثة احدهم  
 عن عرض ) هي الزكة ( او ) اخر جوه عن ( عقار ) هي الزكة ( غلال )  
 اعطوه له ( او ) اخر جوه ( من اجد لثقتين بالاختار ) اي من ذهب هو  
 الزكة بقضة دفعوها اليها ووض بقضة هي الزكة يذهب دفعوه اليه ( او عنهما )  
 اي عن التفتين ( بهما ) اي بالتفتين بان كان في الزكة دراهم ودنانير وبطل  
 الصلح ايضا دراهم ودنانير ( صحيح ) هذا الصلح في الوجوه كلها ( قل البذل  
 او كبر ) صرفا الجنس الى خلافه كما في البيع لكن في الوجه الثاني والثالث يعتبر  
 انقبض في المجلس فخرزا عن الربوا لانه ضرف ولا يعتبر التساوي والاعتدال  
 في جواز الخراج ار عثمان رضي الله تعالى عنه فانه ضالح فاعتبر امرأه  
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه عن ربع الثمن وكان له اربع نسوة على  
 ثمانين ألف دينار بمحض من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبر ( وعن تفتين )  
 وهما الذهب والفضة ( وغيرهما ) اي غير التفتين مثل النقشار والعروض  
 يراد ان الزكة ان كانت مسئلة على هذه الاجتهات فاخرجوه ( باجد التفتين )  
 يعني دفعوا اليه اما بقضة او ذهبا ( لا يصح الا ان يكون المعطي ) يعطى المالك  
 اي الذي اعطوه ( اكثر من نفسه من ذلك الجنس ) ليكون نصيبه بمثله  
 والزيادة بمقابلة حقه من بقية الزكة فخرزا عن الربوا وذلك لان الصلح لا يجوز  
 بطريق الابراء لان الزكة اعتبارا والبراءة من الاضيان لا يجوز ولكن لانه  
 من التفاضل في الجنس فيقابل التفتين لانه ضرف في هذا القدر ( وان )  
 صالحوا ( عرض ) في هذه الصورة ( جاز مطلقا ) لعدم الربوا ( وان )  
 كان ( في الزكة دين على ائناس فاخرجوه ) اي اخرجت الورثة احدهم  
 ( ليكون الدين لهم بطل الصلح ) لان فيه تمليك الدين الذي هو حصته  
 المصالح من غير من عليه الدين وهم الورثة فيقتل ثم تعدي التقلان الى الكل  
 لان الصفة واحدة سواء بين حصصة الدين اولى بين عند الامام وشي  
 ان يجوز عندهما في غير الدين اذ ادين حصته ثم ذكر لخص الصلح لا فقال  
 ( فان شرطوا ) اي الورثة ( براءة الترماع من نصيبه ) اي من الدين الذي  
 هو نصيب المصالح ( صحيح ) الصلح لانه افساط وتمليك للدين من عليه  
 الدين وفي هذا الوجه ضرر لسائر الورثة حيث لا يكتسب الرجوع على

المديون بقدر نصيب المصالح ويوع نفع لهم حيث لا يبقى للمصالح حق فيما على  
 المديون فاذا وجد الضرر مع النفع في محل لا بعد الضرر ضررا فتصير هذه  
 الجيلة مقبولة عند البعض ( وكذا ) صح الصالح ( ان قضوا ) اى تجلوا  
 قضاء ( حصته ) اى حصة المصالح ( منه ) اى من الدين ( تبرعا ) ثم  
 نصلحوا عما بقى من التركة ولا يخفى ما فيه من ضرر بقية الورثة فالاولى ما ذكره  
 بقوله ( او اقضوه ) اى اقض بقية الورثة المصلحة ( قدرها ) اى قدر  
 حصته من الدين ( واخالهم ) اى احال المصالح الورثة ( به ) اى باقراض  
 الذى اخذه منهم ( على الغرماء ) وهم يملكون الخوالة ( وصالحوه عن غيره )  
 اى عن غير الدين بما يصلح ان يكون بدلا ( صح ) وفى التبيين والوجه منه  
 ان يدعوه كفاه من ثمر او نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء او يحيلهم  
 استداء من غير بيع لبقضوه له ثم يأخذوه لانفسهم ( وفى صحة الصلح عن تركة  
 هى اعيان غير معلومة على مكيل او موزون اختلاف ) قال الامام المرحوم  
 لا يصح الاحتمال الربوا بان كان فى التركة المجهولة مكيل او موزون ونصيبه  
 من ذلك مثل بدل الصلح وقال الفقيه ابو جعفر يصح لاحتمال ان لا يكون فى التركة  
 من جنس بدل الصلح وعلى تقدير كونه يحتمل ان يكون نصيبه اقل من بدل  
 الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة ولا عبرة بها هذا هو الصحيح  
 كما فى التبيين وغيره ( والاصح الجواز ان علم انها ) اى التركة ( غير المكيل  
 او الموزون ) والاولى ما لو كان فى الهداية وغيرها ( اذا كانت كلها ) اى كل  
 التركة ( قيد البقيد ) اى بقية الورثة لان التركة قائمة فى ايديهم فالجهالة  
 فيها لا تنفضى الى النزاع لعدم الحاجة الى التسليم حتى لو كان بعض التركة  
 فى المصالح ولا يعرفه بقية الورثة لا يجوز وقيل لا يصح لانه بيع اذا المصالح عنه  
 عين ومع الجهالة لا يصح البيع ( وبطل الصلح والقسمة ان كان على الميت  
 دين مستغرق ) للتركة لان التركة لم يملكها الوارث الا ان يضمن الوارث الدين  
 بشرط ان لا يرجع فى التركة او يضمن اجنبى ( بشرط براءة الميت وان ) كان  
 الدين ( غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضاءه ) اى قضاء الدين  
 حاجته الى تقديم القضاء ( واوفعل ) وصالح ( فاوا يجوز ) لان التركة لا تخ  
 عن قبيل دين والدين قد يكون غائبا فتضرر الورثة با توقف على محبته  
 والدين لا يضرر لان على الورثة قضاء دينه ( والقسمة تجوز قياسا ) لما  
 من ان التركة لا تخ عن قبيل دين فتقسم تقيا للضرر عن الورثة ( لا ) تجوز  
 ( استحسنانا ) وهو قول الكرخى لان الدين يمنع تلك الوارث اذ ما من جزء  
 من التركة الا وهو مشغول بالدين فلا تجوز القسمة قبل قضاؤه ( وقيل القياس

بن يوسف الكلبي) ما مر من ان الدين يتناول على جزء من التركة ( والاستحسان ان  
 ان يوسف قدس الدين ويقسم الباقي ) لم يرفع الضمير عن الورثة وفي الشورى  
 واد الخرجوا واحدا الخمسة تقسم بين الذي على السواء ان كان ما أعطوه  
 من مالهم غير الميراث المشترك بينهم وان كان ما أعطوه له بما ورثوه من ماله  
 فعلى قدر ميراثهم والموصى له كوارث ميراثه سواء سلخوا احداهم ثم ظهر  
 للميت من ارض لم يملوها هل يكون داخل في الصلح اشهر هذا اي القوانين  
 لا يكون داخل فيه

### ( كتاب المضاربة )

هي مقصلة من لمرب في الارض وهو السرم بها قال الله تعالى وآخرون  
 يضربون في الارض يعني الذين يسافرون في التجارة وتسمى هذا العقد بها  
 لان العامل فيه يسرق في الارض فالماطلت الربح واهل الخبز يسمون هذا  
 العقد مقارصة وقراضا لان صاحب المال يقطع قدرا من ماله ويسلمه لآخر  
 واصحابنا اختلفوا له طرية المضاربة ك وفيها موافقة للبص وفي الشرع  
 ( هي ) اي المضاربة ( شركة في الربح ) بان يقول رب المال دفعته  
 مضاربة او عمالة على ان يكون لك من الربح جزء معين كاصف او الثلث  
 او غيره ويقول المضارب قلت ففد اشء اربان كلا من الربح والفقول  
 ركن وانظر للشركة ( عمال من جانب ) وهو جانب رب المال ( وعمل  
 من جانب ) آخر وهو جانب المضارب وهو مشروعة لمحاكاة اليها فان الناس  
 سيقضي بالمال غبي عن التصرف فيه وينتهي في التصرف صفر اليد  
 عن المال حسبت الحاجة الى شرع هذا النوع من التصرف لتدعيم مصلحة  
 انبيى والذي والعقر والغنى ويحث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والناس  
 باشرونة فقرهم عليه وتماثلت به الصدانة رضى الله تعالى عنهم ( والمضارب  
 امين ) استداء لانه قض المال بادن مالكه لا على وجه المدلة والوثيقة  
 والحيلة في ان يصير المال مضمونا على المضارب ان يقرضه من المضارب  
 ويشهد عليه وسلم اليه ثم أحده منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين  
 به في العمل بحره شافع من الربح فاذا عمل ورجح كان الربح بينهما على  
 الشرط واحد رأس المال على انه بدل القرض وان لم يربح احسب رأس المال  
 بالقرض وان ذلك المال هلك على المستقرض وهو العامل وذكر الزيلعي حيلة  
 اخرى فليطالع ( فاذا تصرف ) المضارب في المال ( فوكيل ) لان مضاربا  
 في ملكه بامرء وانما هذا برحم مما لحقه من اهداه على رب المال كالكامل

( فان ربح ) منه ( فتمريك ) لب المال لانه هو المقصود من عقد المضاربة  
( وان خالف ) المضارب شرط رب المال ( بغاصب ) ولو اجاز بعده لوجود  
التعدي منه على مال غيره فصار غاصبا فيضمن وبه قالت الاثمة الثلاثة واكثر  
اهل العلم وعلى الحسن والزهرى انه لا ضمان كافي الشئى ( وان شرط  
كل الربح له ) اى للمضارب ( فستقرض ) فان استحقاق كل الربح لا يكون  
الا بعد ان يصير رأس المال ملكا له لان الربح فرع المال واشترطه له بوح  
تملكه رأس المال اقتضاء ( وان شرط ) كل الربح ( لب المال فستبضع )  
حيث يكون عاملا لب المال بلا بدل وعمله لا يتقوم الا بالاسمعية فكانه كان وكلا  
متبرعا ( وان فسدت ) المضاربة بشئ ( فاجبر ) لان المضارب عامل لب المال  
وما شرطه له كالأجرة على عمله ومتى فسدت ظهر معنى الاجارة فلا ربح  
حيثئذ لانه يكون فى المضاربة الصحيحة ( ولما فسدت ) صارت اجارة  
( قوله ) اى للمضارب ( اجر مثله ) اى اجر مثل عمله كما هو حكم الاجارة  
الفاسدة ( ربح اولم يربح ) وبه قال الشافعى لانه لا يستحق المسمى اعدم الصحة  
ولم يرض بالعمل مجانا فيجب اجر المثل وان لم يربح في رواية الاصل وعن ابي يوسف  
لاجره اذا لم يربح اعتبارا بالمضاربة الصحيحة ( ولا يزداد ) اجر مثل عمله ( على ) قدر  
( ما شرط له ) من الربح ( عند ابي يوسف ) لانه رضى به وهو المختار ( خلافا  
لمحمد ) فان له اجر المثل عنده بالغامبلغ وبه قالت الاثمة الثلاثة ( ولا يضمن )  
المضارب ( المال ) بالهلاك ( فيها ) اى المضاربة الفاسدة ( ايضا )  
اى كما لا يضمنه فى المضاربة الصحيحة لانه امين فلا يكون ضمينا وهذا ظاهر الرواية  
وبه يفتى وعن محمد انه يضمن كافي القهستانى وقال الطحاوى عدم الضمان  
قول الامام وعندهما هو ضامن اذا هلك فى يده وبما يمكن الخبر عنه وقال  
الاسيحيانى والاصح انه لا ضمان على قول الكل كافي الغنابة ( ولا تصح  
المضاربة الاعمال تصحبه الشركة ) من التدبير والتبرو الفلس اتفاق لكن  
فى الكبرى ان فى المضاربة بالتبرر واثنين وعن الشيخين انها تصح بالفلس ولم تصح  
عند محمد وعليه الفتوى كافي القهستانى ( وان دفع عرضا وقال بعه واعمل  
فى ثمنه مضاربة فقبل او قال اقض ما لى على فلان ) من الدين ( واعمل فيه  
مضاربة ) فقيل ( جازت ايضا ) كما تصحبه الشركة لان المضاربة فى المسئلة  
الاولى اضيفت الى ثمن العرض وهو مما تصح فيه المضاربة وفى الثانية اضيفت  
الى زمان القبض والدين اذا قبض صار عينا فيجوز هذا العقد بخلاف ما لو قال  
اعمل بالدين الذى فى ذمتك فانه لا يجوز انفساقا وفى البيع ولو قال اقض دنى  
على فلان ثم اعلم به مضاربة فعمل قبل ان يقبض كله ضمن ولو قال فاعمل به

لا يصح وكذا بالاولين ثم للترتيب فلا يكون ما دوننا بعقل الا بعد قص الكل  
 بخلاف الفساد والواو منه كقضي بعض كذا في بعض العسرات لكن  
 في القول بان الله كما وافي هذا الحكم فمر لا نثم بفيد الترتيب والترجيح والفساد  
 يفيد التعقيب والترتيب فيبقي ان لا يثبت الاذن فيها قبل القرض بل يثبت عقده  
 بخلاف الواو فانها لمطلق الجمع من غير تعرض لقسارئة ولا ترتيب وفي المحرر  
 اوقال اشترى عبدا أسنة ثم دعه واعمل بخدمته مصارفة فاشتراه ثم باعه وعمل فيه  
 حاز ولو قال رب المال للمصائب او المستودع او الاصع اعطيتك في يدك  
 مصارفة حاز ( وشرط تسليم المال الى المضارب بلا تدرب للمال قبضه )  
 لان تحلية المال له مل واجب للممكن من التصرف فيه حتى لو شرط عمل رب  
 المال معه لم يثبت المصارفة لان ذلك محل ما لا تسليم بخلاف الشركة ( عاودا  
 كان ) رب المال ( او غير عاود كالصعير اذا عقد قبا ) الى المصارفة ( له )  
 اي للمضارب ( وليد ) اي ولي الصغير وشرط عمل الصغير معه وان لا يجوز  
 لان يد المالك ثابت له وبقاء يده بمنع التسليم الى المضارب ( واجد الشريكين  
 اذا عقدها ) اي المضاربة ( الاخر ) اي اذا دفع احده المتفاوضين واحدا  
 شريك المال مصارفة وشرط عمل شريكه معه وان لا يجوز لقيام  
 المالك له بالمعتر فيه عن المالك لا العاقد حتى لو دفع الات او الوصي مال الصغير  
 وشرط عمل نفسه حاز لانهما من اهل ان يأخذوا مال الصغير مضارفة بقاءه  
 فجاز اشتراط العمل عاودا بخلاف المأذون او دفع ماله مضارفة وشرط  
 عمله معه فانه لم يجز لان اليد المنصرفه ثابتة له فمزل مزل المالك وفيه اشعار  
 بان الوصي اذا دفع مال الصغير الى نفسه مضارفة حاز كما في الذخيرة لكن ينبغي  
 ان يراد في هذه المسئلة ان الوصي لا يجعل لنفسه اكثر مما يجعل لامثاله كما قاله  
 الطرسوسي ( و ) شرط ( كون الربح بينهما مشاعا ) اي لا تصح المضاربة  
 حتى يكون الربح مشاعا بينهما بان يكون اثلاثا او متصفا ونحوهما لان الشركة  
 لا تنعقد الا له ولو شرط لاحدهما دراهم مائة تبطل فيكون الربح للمل  
 وشرط كون نصيب كل من المضارب ورب المال معاوما فتد العقد وكون  
 رأس المال معاوما تسميه او اشارة ( فتد ) المضاربة ( ان شرط لاحدهما  
 عشرة دراهم مثلا ) لان اشتراط ذلك مما يقطع الشركة بينهما لانه ربما  
 لا ربح ما شرط فاذا لم يصح ثبت منه مستوفاة بحكم العقد فيجب اجر المال  
 وفي الله وروايد المضارب فسادها فالقول رب المال وبعكده فالمضارب  
 ( وكل شرط يوجب جهالة الربح ) كشرط رب المال على المضارب ان يدفع اليه  
 ارضه لمرعها سنة او داره لبيكتها سنة ( يفسدها ) اي المضاربة لانه جعل

بعض الربح عوضاً عن عمله والبعض اجرة داره او ارضه ولا يعلم حصة العمل حتى تجب حصته وتبسط ما اصاب منفعة الدار (وما) اى كل شرط (لا) يوجب جهالة الربح (فلا) بقصد المضاربة (و) لكن (يبطل الشرط) لانه لا يغضى الى جهالة حصة العمل اذ نصيبه من الربح مقابل عمله لا غير ولا جهالة فيه (كشروط الوضعية) وهى الحسبان (على المضارب) لان الحسبان جزء مالك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة فى الربح ولا الجهالة فيه فلا يفسد المضاربة لانها لا تفسد بالشروط الفاسدة كالوكالة ولان صحتهما تترقق على القبض فلا تبطل بالشرط كالهبة (وللمضارب فى مطلقها) اى مطلق المضاربة وهو مالم يقيد بمكان او زمان او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يزد عليه (ان يبيع ويشترى ويوكل بهما) اى البيع والشراء (ويسافر) بمال المضاربة برا وبحرا ولو دفع المال فى بلدة على الظاهر وعن ابي يوسف لا يسافر وبه قال الشافعى وعن الامام ان دفع اليه المال فى بلدة ليس له ان يسافر به وفى القهستانى ولا يسافر سفراً مخوفاً يخشى الناس عنه فى قوتهم (ويضع) من الابضاع وهو ان يدفع الى غيره مالا يعمل فيه ويكون الربح لرب المال (و يودع و يرهن و يرهن و يواجر و يستأجر و يحتال بالتمن على الايسر وغيره) لان كل ذلك من صنيع التجار (ولو ابضع) المضارب (رب المال ضح ولا تفسد به) اى بالابضاع (المضاربة) وقال زفر تفسد لان رب المال حينئذ متصرف فى مال نفسه وهو لا يصلح ان يكون وكيلاً فيه فيكون مسترداله وانما ان التصرف فى مال المضاربة صار حقاً للمضارب فيصلح ان يكون رب المال وكيلاً عنه فى التصرف فيه (وايس له) اى للمضارب (ان يضارب) مال المضاربة لا آخر (الا ياذن رب المال) عسرجا (او بقوله له) اى للمضارب (اعمل برأيك) لان الشئ لا يتضمن مثله فلا يد من التخصيص عليه او التفويض المطابق اليه كالموكل لا يملك التوكيل الا بقول الاصيل اعمل برأيك بخلاف الابضاع والاياداع لانهما دون المضاربة مثلها فينضمهما (ولا) اى ليس للمضارب (ان يقرض او يستدين) بان يشتري باكثر من مال المضاربة (او يهب او يتصدق) وان قيل له اعمل برأيك لان المراد بهذا القول التعميم فى كل ما هو من صنيع التجار وهذا ليس من صنيعهم اذ اذال ربح المقي عندهم لا يحصل بهما (الا بتخصيص) من رب المال على الاقراض والاستئذانة والهبة والتصدق فحينئذ ملكها وفرع على الاستئذانة بقوله (فان شئى بمالها) اى المضاربة (نزا) بفتح الباء الموحدة والراى عند اهل الكوفة ثياب الكتان



لا تبيع البصوف والخزك في الغرب ( وقصره ) أي غسله بأحرة من ماله من قصر  
يقصر بالضم قصرا أو قصارة أو من قصر الثوب بالتشديد أي حرمه فغسله كما  
في الفهستاني ( أو حله ) من موضع إلى آخر ( بـ له ) أي يمال المضارب لأجل أنها  
( فهو ) أي المضارب ( متبرع ) ولا يرجع بماله إلى رب المال ( وإن )  
وصلية ( قبل له أعل برأيك ) لأنه استدان على الـ لا إذن صريح ولو قيس  
بالشائكة حكم الصنع ( وله ) أي للمضارب ( الحاط بماله ) أي المضارب  
( والصنع ) بـ له ( أن قل له ذلك ) أي أعل برأيك ولمراد من الصنع أن يصفه  
أحرار عدم الخلاف في كونه زيادة بخلاف السوداء فإنه نقض لما تقدمت الامام لكن  
إطلاق المص يشير إلى اختيار قول الامامين وسكت عن قول الامام تنع ( فلا يصح  
المضارب به ) أي بالحاط ولا بالصنع فإنه مأذون به لأن قوله أعل برأيك يشتمل  
فلا يكون به تعديا ( وبصير ) المضارب ( شريكا ) رب المال ( بما راد الصنع )  
فيه ( وحصله ) أي حصة قيمة الصنع ( له ) أي للمضارب ( إذ أصبح ) المصوبوغ  
( وحصة الثوب ) الأبيض ( في ) مال ( المضاربة ) حتى إذا كانت قيمة  
الثوب غير مصوبوغ القسا ومصوبوغا القسا ومائتين كان الألف للمضاربة  
وما شادوهم للمضارب بدل ماله وهو الصنع بخلاف القصار والمجل وتماه في العناية  
في طالع ( وإن قبلت المضاربة بـ ) معين بأن قل رب المال للمضارب دفعته  
مضاربة في الكوفة مثلا ( أو سلمته ) أي متاع معين بأن قال دفعته مضاربة  
في الكرياس مثلا ( أو وقت ) معين بأن قال دفعته مضاربة بالصيف مثلا  
( أو معاملا معين ) بأن قال دفعته مضاربة لفلان ( فليس له ) أي للمضارب  
( أن يجاوز ) مما عينه المسالك لأن المضاربة توكيل وفي التخصيص مأذنة  
لأن التجارات تختلف باختلاف الاسكنة والادعة والاقوات والاشخاص وكذا  
ليس له أن يدفعه بصاعة إلى من يخرج من تلك البلدة وقال مالك والشافعي  
إذا شرط المالك أن لا يشتري إلا من رجل عينه أو سلمته بعينها أو بالإيم وجوده  
لا تصح المضاربة ( كما ) لا يتهدي الشريك ( في الشركة ) مما عينه الشريك  
الآخر شيء مهمل ( فإن تجاوز ) المضارب بأن يخرج إلى غير ذلك البلد  
فنصرف فيه أو اشترى سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو باع مع غير  
من عينه ( ضمن ) لأنه صار خاصا بالتحلفه وكان المشتري له ( وأرجح له )  
أي للمضارب وعليه خسارته ثم قيل يصح بنفس الإخراج من البلد لو جرد  
الحسنة وقيل لا يضمن ما لم يشر لاحتمال عودته إلى البلد قبل الشراء فإن عاد  
والضممان فصار مضاربه على حاله بالعودة الأول ( فإن قال له ) أي قاله  
المالك للمضارب ( عامل أهل الكوفة أو عامل الصبارة وعامل في الكوفة

غير اهلهما ) اى الكوفة ( اوصارف ) اى عامل معاملة الصرف ( مع غير  
 الصيرفة لا يكون مخافا ) فيجوز لان فائدة الاول التقييد بالمكان وفائدة  
 الثاني التقييد بانواع هذا هو المراد عرفا لا فيما وراء ذلك كما فى الهداية  
 ( وكذا ) لا يكون مخافا ( لو قال اشترى سوفها ) اى الكوفة ( فاشترى فى  
 غيره ) اى غير سوق الكوفة لان اماكن المصر كلها سواء فى السعر والنقد والامن  
 فيجوز ( بخلاف قوله لا تشترى فى غير السوق ) فانه حينئذ لا يجوز او اشترى  
 فى غيره فيضمن لانه صرح بالحجر والولاية الى المالك وفى العناية كلام فليطالع  
 ( وان قال ) لمالك المضارب ( خذ هذا المال تعمل به ) اى بالمال ( فى الكوفة )  
 مرفوعا او مجر وما ( او ) خذ هذا المال ( فاعمل به ) اى بالمال ( فيها )  
 اى الكوفة ( او خذ به ) اى المال المضارب ( بالنصف فيها ) اى الكوفة  
 ( فهو تقييد ) فليس له ان يعمل فى غير الكوفة لان قوله تعمل به تفسير لقوله  
 خذ والكلام المبهم اذا تعقبه تفسيرا كان الحكم للتفسير وكذا قوله فاعمل به لانه  
 فى معنى اغتفر لان الفاء للوصل والتعقيب والذى وصل الكلام المبهم وتعقبه  
 كان تفسيره له وكذا لو قال خذ مضاربة بالنصف لان الباء الاصاق فيقتضى  
 ان يكون العمل فيه وكذا لو قال خذ مضاربة بالنصف فى الكوفة لان فى الظرف  
 وانما تكون البلدة ظرفا اذا حصل الفاعل والفعل وكذا اذا قال خذ مضاربة  
 على ان تعمل بالكوفة لان على للشرط فيتعقب به كفاى التبيين ( بخلاف خذ )  
 اى المال مضاربة ( واعمل به فيها ) اى فى الكوفة فانه ليس بتقييد حتى لا يضمن  
 فى العمل فى غيرها لاراء اولاء طف والشئ لا يعطف على نفسه وانما يعطف  
 على غيره وقد يكون الابتداء اذا كانت بعدها جملة فتكون مشورة لاشترط  
 الاول والضابط ان رب المال متى ذكر عقب المضاربة ما لا يمكن التلطف به  
 ابتداء او يمكن جعله مبنيا على ما قبله يجعل مبنيا عليه كما فى الالفاظ الثلاثة  
 السابقة التى تذكر فى المتن وان استقام للابتداء به لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ  
 كفاى اللفظ الاخير ( والمضارب ان يبيع بنفسه ) متعارفة عند التجار كسنة  
 اودونها ( ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار ) كعشرين سنة مثلا وعند الاثمة  
 الثلاثة لا يبيع بنفسه الا بانه لا يبيع بالنسيئة يوجب قصر يد المضارب عن  
 التصرف فيصير بمنزلة دفعه المال مضاربة فلا يجوز الا بالاذن ولئان البيع  
 بالنسيئة من صنيع التجار وهو اقرب الى الخصيل الربح الذى هو مقصود رب المال  
 فانه بالنسيئة اكثر منه بالنقد ولهذا كان له ان يشتري دابة للركوب وليس له  
 ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكررها اعتبارا لعادة التجار كما فى الهداية  
 ( وان باع ) المضارب ( بنقد ثم احر ) اى الثمن ( صح اجماعا ) اما عندهما

فان الوكيل يملك ذلك فالمضارب اولى لان المضارب لا يصح لانه ان يقابل  
 ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه لا يملك ذلك واما عند ابي يوسف فلا يملك  
 الاقالة ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل لانه لا يملك الاقالة كما في الهداية (وله)  
 اى للمضارب (ان ياذن لعد المضاربة) اى العد الذى اشترى من مال المضاربة  
 (في التجارة) في الرواية المشهورة لانه من صنع التجار ومن تجدد لملك  
 ذلك لانه بمنزلة الدفع مضاربة (وابس له) اى للمضارب (ان يزوج عبدا  
 او امه من مالها) اى مال المضاربة لان الزوج يجب ليس من التجارة مع ان  
 عقد المضاربة ينضم التوكيل بالتجارة فلا يملك الزوج ويجوز ان كان اكتسابا  
 بجهة اخرى وعن ابي يوسف ان المضارب يزوج الامة لانه من الاكتساب  
 اذ يستفيد منه المهر وسقوط النفقة من مال المضاربة وفيه اشارة الى انه لا يحل  
 وطئ جارية المضاربة ربح او لا واذن به اولا كما في القهستاني (ولا) يجوز  
 للمضارب (ان يشتري به) اى بمال المضاربة (من يعق على رب المال)  
 سواء كان ذلك العتق سبب القرابة كما اشتراه ابن رب المال او بسبب اليقين كقوله  
 ان ملكه فهو حر لان حصول الربح غير متصور بالعتق فعقد المضاربة يتأقده  
 (فالشري) المضارب به من يعتق عليه (كان) الشراء (له) اى افس المضارب  
 ويضمن دفع الضرر (لالها) اى لا يكون للمضارب لان الشراء نافذ على المشتري لكونه  
 اصيلا في حق الداي (ولا) يجوز للمضارب (ان يشتري من يعتق عليه)  
 اى على المضارب (ان كان في المال ربح) لانه يعتق نصيبه ويغيب نصيب رب المال  
 بسببه او عتق على الاختلاف الذى مضى يملكه في العتق والمراة من الربح هنا  
 ان تكون قيمة العد المشتري اكثر من رأس المال سواء كان في جلة رأس المال  
 ربح او لا حتى لو كان المال الفاشترى بها المضارب ضدين قيمة كل واحد منهما  
 الف فاعتدهما المضارب لا يصح عتقه واما بالنسبة الى استحقيق المضارب فانه  
 يظهر في الجملة ربح حتى لو اعتقهما رب المال في هذه الصورة صح وضمن  
 نصيب المضارب منهما وهو خسارة موصرا كان او موصرا كما في المح (فان فعل)  
 اى اشترى من يعتق عليه وقيمه اكثر من رأس المال (ضمن) اى المضارب  
 لانه مشري لنفسه (وان لم يكن) في المال (ربح صح) شراؤه لانه لا يعتق  
 عليه اذ لا ملك للمضارب فيه لكونه مشفولا برأس المال فيمكنه ان يبيعه للمضاربة  
 فيصح (فان حدث ربح بعد الشراء) بان كان قيمته وقت الشراء قدر رأس  
 المال او اقل ثم ازدادت قيمته حتى صارت اكثر من رأس المال (عتق نصيبه)  
 اى نصيب المضارب لكونه مالكا قريبا (ولا يضمن) رب المال شيئا من قيمته  
 لعدم صنعه في زيادتها فصار كما اذا ورثه مع غيره (بل يسعى المعتق) بفتح التاء

( في ) قيمة ( نصيب رب المال ) منه لاحتباس رأس المال ونصيبه من الربح عنده ( ولو اشترى المضارب بالنصف امة بالف وقيمتها ) اى الامة ( الف ) فوطئها ( فولدت ولدا يساوى القافادعاء ) اى ادعى المضارب الولد حال كونه ( موسرا ) اى فى حال يساره ( فصارت قيمته ) اى قيمة الولد ( القافا ونصفه ) اى خمسمائة ( استسعاها ) اى الغلام ان شاء ( رب المال فى الف وربعه ) اى ربع الالف وهو مائة وخمسون ( او اعتهقه ) اى اعتق رب المال الغلام ان شاء ( فاذا قبض ) رب المال ( الالف ) من الغلام ( ضمن المدعى ) اى المضارب ( نصف قيمة الامة ) وذلك لان دعوة المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لانه يحمل على انه ولده من الزكاح بان زوجها البائع له ثم باعها منه وهى حبلى منه حلالا لمره على الصلاح لكن لاتفيد هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من التجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا صارت اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عندنا لان بعضها ليس باولى به من البعض فتح لم يكن للمضارب نصيب فى الامة ولا فى الولد وانما الثابت له بمجرد حق التصرف فلا ينفذ دعوته فاذا زادت قيمته فصارت القافا وخمسمائة طهر الربح فلك المضارب منه نصف الزيادة فتفذت دعوته لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الربح حيث لا ينفذ اعتناقه السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعده بحدوثه واما الدعوة فاخبار فاذا رد فى حق غيره فهو باق فى حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوته كما اذا خبر بحرية عبد لغيره يرد اخباره فاذا ملكه بعد ذلك صار تحرا كما فى الدرر هذا

### ( باب )

يقرأ بالتون وعدمه ( المصارب بضارب ) مع آخر مضاربة المضارب مركبة فلهذا اخرها عن المفرد ( فان مضارب المضارب ) اى دفع المضارب مال المضاربة الى آخر مضاربة ( بلاذن ) من رب المال ( فلا ضمان ) على المضارب اذ اهلك المال بمجرد الدفع ( مالم يعمل ) المضارب ( الثانى ) فى المال واذا عمل ضمن الدافع ربح الثانى اولا ( فى ظاهر الرواية ) عن الامام ( وهو قواهمنا وفى رواية الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل ايضا مالم يربح ) اى اثنى وقال زفر يضمن بالدفع تصرف او لم يتصرف وهو رواية عن ابى يوسف وهو قول الائمة الثلاثة لانه دفع ماله الى غيره بلا امر فيضمن ولنا انه كالايدياع قبل العمل وهو يملك الايدياع بنفسه وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل فيقام سبب

حصول الربح مقام حقيقة حصصه وله في صيرورة المال معصوما به هذا اذا كانت  
 المضاربة الثانية صحيحة ( وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان ) - على الاول  
 ( وان ) وصاية ( ربح ) الثاني لانه اجبر والاجبر لا يستحق شيئا من الربح  
 فلا تمت المضاربة وله اجر مثله على المضارب الاول فيكون الربح بين الاول  
 ورب المال على ما شرط له ( وحيث ضمن ) اي حيث تضمن الضمان بعمل الثاني  
 في ظاهر الرواية وبالربح في رواية الحسن عنه ( ولرب المال يضمن اية ما شاء )  
 باجتماع اصحابنا ( في المذهب ) من الرواية التي خسر رب المال ان شاء ضمن  
 المضارب الاول رأس ماله لتعديه عليه وان شاء ضمن الثاني له فانه يغير اذن  
 الملك وان احتار رب المال ان أخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك كما في المسحوط  
 فان ضمن الاول صححت المضاربة بينهما وبين الثاني لانه ملكه بالضمان من حين  
 خالف بادفع الى عبده لاعلى الوجه الذي رضى به فصار كما اذا دفع مال نفسه  
 وكان الربح على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع عما ضمن على الاول باعقده لانه  
 حامل له كالموعد ولانه معرور من جهته في ضمن العقد وصحت المضاربة بينهما  
 ويكون الربح بينهما على ما شرطوا ويظلم للثاني ما ربح لانه يستحقه بالعمل  
 ولا خبث في العمل ولا يظلم الاول لانه يستحقه بملكه المبتدأ به الضمان  
 ولا يعرى عن نوع حيث كان الهداية ( وقيل على الخلاف في المداع المودع )  
 اي يضمن الاول فقط ولا يضمن الثاني عند الامام وعندهما يضمن به على  
 اختلافهم في مودع المودع فان عدله لا يضمن وعندهما يجزى والفرق بينهما  
 للامام ان مودع المودع كان بقضيه لزم الاول ولا يكون ضامنا اما لمضارب  
 الثاني فيعمل فيه لنفسه فحاز ان يكون ضامنا ( وان اذن ) رب المال ( له )  
 اي المضارب بالدفع الى آخر ( بالمضاربة فصار ) المضارب ( بالثالث و ) الحال  
 انه قد ( قيل له ) اي وكان رب المال قال للمضارب الاول ( ما رزق الله بينا  
 نصفان او ) ما رزق الله ( فلي نصفه او ما فضل ) من رأس المال ( فنصفه )  
 فعمل الثاني وربح ( فنصف الربح رب المال وثلاثة للثاني ) اي للمضارب الثاني  
 ( وسدسه الاول ) اي للمضارب الاول لان الدفع الى الثاني مضاربة لانه باذن  
 الملك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى وقد جعل المضارب  
 الاول للثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه لانه لا يقدر ان ينقص من نصيب  
 رب المال شيئا فيبقى للاول السدس ويظلم ذلك اكملهم لان رب المال يستحقه  
 بالمال وهما بالعمل ( وان دفع ) المضارب الاول للثاني ( بالنصف ) والمسئلة  
 بحالها ( فنصفه ) اي الربح ( رب المال ونصفه للثاني ) اي للمضارب الثاني  
 ( ولا شيء الاول ) لان الملك شرط لنفسه جميع الربح فانصرف شرط الاول

النصف للثاني الى نصيبه. فيكون للثاني بالشرط ويخرج الاول بغير شيء لانه  
 لم يبق له ( وان شرط ) الاول ( للثاني اثنين ) اي ثلثي الربح والمسئلة بحالها  
 ( فكما شرط ) يعني لرب المال النصف والمضارب اثنى الثلثين ( ويضمن )  
 المضارب ( الاول للثاني سدس ) اي سدس الربح من ماله لان المالك شرط  
 النصف لنفسه فله ذلك واستحق المضارب اثنى ثلثي الربح بشرط الاول  
 لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا ينفذ في حق المالك اذ لا يقدر ان يغير  
 شرطه فيغير له قدر السدس تكمله للثاني لالتزامه بالعقد ( وان كان قيل له )  
 اي المضارب الاول يعني قال له رب المال ( ما رزقك الله او ما ربحت بيننا نصفان  
 فدفع ) المضارب لا يخرج مضاربة ( الثالث ) فعلم الثاني وربح ( فكل من )  
 اي لكل واحد من المالك والمضارب الاول والثاني ( ثلث ) لان ثلث الربح  
 مشروط للثاني وما بقي من الربح ثلثان وهو موزع الاول فنصف الثلثين هو  
 الثلث لرب المال على ما شرط ولا يبقى الاول الا الثلث ويطلب له سهم ايضا  
 ( وان دفع ) المضارب لآخر مضاربة ( بالنصف ) في هذه الصورة ( فالثاني  
 نصف ) الربح ( فكل من ) المضارب ( الاول ورب المال ربع ) الربح  
 لان الاول شرط للثاني نصف الربح وذلك مفوض اليه من جهة رب المال  
 فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الا النصف  
 فيكون بينهما ( ولو شرط ) المضارب ( لعبد رب المال ثلثا ) من الربح  
 ( ليعمل ) العبد ( معه ) اي مع المضارب ( و ) شرط ( لرب المال ثلثا )  
 من الربح ( ونفسه ثلثا صحيح ) ذلك لان اشتراط العمل على العبد لا يمنع التولية  
 والتسليم من المالك سواء عليه دين او لا لان العبد بدا معتبرة فيكون منفردا  
 خصوصا اذا كان مأذونا واشتراط العمل اذن له فتكون حصته للمولى ان لم يكن  
 على العبد دين والافق هو العزم ان شرط عمله والافق هو للمولى قوله معه عادي  
 وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون للمولى وان لم بشرط عمله قيد بعبد رب المال  
 لان عبد المضارب او شرط له شيء من الربح ولم بشرط عمله لا يجوز ويكون  
 ما شرط لرب المال اذا كان على العبد دين والا يصح سواء شرط عمله او لا  
 ويكون للمضارب وقيد يكون العاقبة للمولى لانه لو عقدها المأذون مع اجني  
 وشرط عمل مولا لم يصح ان لم يكن عليه دين وهو الاصح عند الامام خلافا  
 لهما وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد  
 وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع الثاني ولو شرط  
 بعض الربح للمساكين او للصحى اوفى الرقاب لم يصح ويكون لرب المال ولو شرط  
 لمن شاء المضارب فان شاء لنفسه او لرب المال صح وان شاء لاجني لم يصح

كساقى البحر ( وتبطل ) المضاربة ( بموت احدهما ) اى بموت المالك  
 او المضارب لكونها وكالة وهى تبطل به ولا يورث ( و ) تبطل ايضا  
 ( لمخاق رب المال ) بدار الحرب حال كونه ( مرتدا ) العباد بالله تعالى  
 اذا حكم بالمعوقه من يوم ارتد وانتقل ملكه الى ورثته فلم يتصرف المضارب بعد  
 ذلك فى المال الا اذا كان حيا او عروضا خبيثا وشراؤه فيه جائز حتى يخلص  
 رأس المال قبيل المعوقه لانه لو ارتد ولم يلحق فتصرفه موقوف فان عاد بعد  
 ساقه مسلما فالمضاربة على حالها كما فى البحر بخلاف الوكيل والفرق ان محل  
 التصرف حرج عن ملك الموكل ولم يتعاق به حق الوكيل بخلاف المضارب  
 لكن ينبغي ان يكون هذا اذا لم يحكم بالمعوقه اما اذا حكم فلا تعود المضاربة  
 لانها بطالت كما هو طاهر كلام الاتفاقى لكن فى العتبات تعود سواء حكم  
 بالمعوقه او لا ( لا ) تبطل المضاربة ( لمخاق المضارب ) اجماعا لان تصرفات  
 المرتد اعمتسوقف عند الامام للوقوف فى املاكه ولا ملك للمضارب فى مال  
 المضاربة فقيت المضاربة على حالها فان مات او قتل او لحق وحكم  
 بالمعوقه بطلت المضاربة كما فى السراج ( ولا يعزل ) المضارب ( بعزله )  
 اى يعزل رب المال اياه ( ما لم يعلم ) المضارب ( به ) اى باعزل لانه وكيل من جهته  
 فبشرط فيه العلم بعزله ( فان علم ) المضارب بعزله ( والمال عروض قلته ) اى  
 للمضارب ( بيعها ) اى العروض مطلقا لان له حقا فى الربح ولا يطهره الا بال نقد  
 فيثبت له حق البيع ليطهر ذلك ( ولا يتصرف فى ثمنها ) اى فى ثمن العروض  
 التى يبيعها لان البيع بعد العزل كان للضرورة ليطهر الربح ولا حاجة اليه بعد  
 النقد ولا يملك المالك مسخها فى الحالة لان المضارب حقا فى الربح كما فى البحر  
 ( وان كان ) مال المضاربة ( نقدا من حسن رأس المال ) اى مال يقصد  
 المضاربة حين علمه بعزله ( لا يتصرف ) المضارب ( فيه ) اى النقد لعدم  
 الحاجة اليه وهو معزول ( وان ) كان المال ( من غير جنس ) اى غير جنس  
 رأس المال ( قلته ) اى للمضارب ( تبديله بجنسه ) اى اذا كان رأس المال  
 دراهم وهو معزول ومعه دمايره ببيعها بالدراهم ( استحسننا ) لان الواجب  
 للمضارب ان يرد مثل رأس المال وهو يتحقق برده بجنسه فكان له تبديله بجنسه  
 ضرورة وفى القياس لا يبدل لان النقد من جنس واحد من حيث الثمنية  
 ( ولو افرقا ) اى المضارب ورب المال بالفسخ ( و ) كان ( فى السالدين  
 على الناس لزمه ) اى المضارب ( الاقتصار ) اى مطالبة الدين شرعا ( ان كان )  
 فيه ( ربح ) لانه يأخذ الاجر فعليه على الطالب ( والا ) اى وان لم يكن  
 فيه ربح ( فلا ) يلزم الاقتصار لانه وكيل محض وهو متبرع فلا جرم على

المتبرع ( وبشكل ) المضارب ( المالك به ) اى بالافتضاء لان المضارب هو  
العاقد وحقوق العقد تتعلق لعاقده فلايد من توكيله المالك فى الطاب اذا امتنع  
كيلا يضيع حق رب المال حيث لايد قع المديون الدين اليه وانما يدفعه الى من  
عقد معه او الى وكيله ( وكذا ) اى مثل هذا حكم ( سائر الوكلاء ) فانهم  
اذا امتنعوا عن الافتضاء يوكلون المالك ( والبيع ) من باع الناس باجر  
( والسمار ) بالكسر المتوسط بين النابع والمسترى يبيع ويسترى للناس باجر  
من غير ان يستأجر ( يجبر ان عليه ) اى على الافتضاء او حود سبب الاجبار  
وهو العمل باجرة عادة فيجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجب  
عليهما التقاضى والاسقياء لانه وصل اليهما بدل عملهما فصارا كالمضارب  
اذا كان فى المال ربح ( وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح اولا ) دون  
رأس المال لانه تابع ورأس المال اصل فينصرف الهالك الى النابع كفى مال  
الزكوة الى العفو ابتداء ( فان زاد ) الهالك ( على الربح لا يضمن المضارب  
لكونه امينا سواء كان من عمله اولا ويقبل قوله فى هلاكه وارلم يعلم ذلك كما قبل  
فى الوديعة وسواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة فهى امانة عند الامام  
وعندهما ان كانت فاسدة فالسال مضمون كافى المصح وهو قول الطحاوى لكن  
ظاهر الرواية عدم الضمان فى الكل كما قررناه فى قوله ولا يضمن المال فيها ( فان  
اقتسماه ) اى المضارب والمالك ( الربح وفسخت ) المضاربة ( ثم عقدت )  
المضاربة جديدا ( فهلاك المال او بعضه ) فى يد المضارب ( لا يتردان )  
اى المضارب والمالك ( الربح ) المقسوم لان المضاربة الاولى قد انتهت وثبتت  
اثباتا بعقد جديد فهلاك المال فى الثانى لا يوجب انتفاض الاول كما اودفع اليه  
مالا آخر ( وان اقتسماه من غير قسح ) ثم هلك المال كله او بعضه ( تراداه )  
اى المضارب والمالك الربح المقسوم ( حتى يتم رأس المال ) لان الربح تابع  
فلايسلم بدون سلامة الاصل ( فارفضل شئ ) من الربح بعد ما استوفى  
رأس المال ( اقتسماه ) اى ما فضل لانه ربح ( وان لم يربح ) اى الربح ما هلك  
من رأس المال ( فلا يضمن على المضارب ) لانه امين فيه

### ( فصل )

فى المتفرقات ( ولا ينفق المضارب من ماله ) اى مال المضاربة ( فى مصره )  
السدى ولد فيه ( اوفى مصر اتخذه دارا ) اى وطنه اذ لا يحتبس فيه لعمل  
المضاربة بل يسكن فيه بالسكنى الاصلى عمل اولم يعمل قيد باتخذه وطنه لانه  
اونوى الاقامة فى مصر ولم يتخذ وطنه ففنته من مال المضاربة ( ولا )



يتفق ( في ) المضاربة ( الفسدة ) لانه احيى ولا نفقة له ( فان سافر ) المضارب  
 للتجارة في المضاربة ( وضمانه وشرايه من ماله ) اي مال المضاربة لان النفقة  
 يجب بسبب الاحتياج كنفقة القاضي والزوجة فاذا سافر صار محتجوسا به فتجب  
 مؤنته الزانية فيه خلافا للشافعي ( بالمرور ) اي بحيث لا يبعد مثل هذا  
 الاتفاق في عرفهم اسرافا ( ولدا السوء ) المعروف ( وركوبه شرا ) واستيجرا  
 وعلم الدابة التي ركبها في سفره وحوائجه والركوب بالفتح المركوب  
 ( وكذا اجرة خادمه ) اي خازنه وطباخه وغاسل ثيابه وعامل مالا يده له منه  
 اعتبارا لاعادة له ( وفرش ينم عليه وغسل ثيابه ) مستدرك بقوله وخادمه  
 الا ان راديه ثم ما يغسل به مثل الخرض والصابون كما في الكساية ( وكذا الدهن )  
 بفتح لدال وسكون الهماء بمعنى الادهاا ( في موضع يحتاج اليه فيه ) الدهن  
 كالخيار وكذا اجرة الحمام والملاقي ودهن السراج والحطب وانما قلنا  
 اعتبارا لاعادة التجار لان غسل الثياب ونحوه ليس مما لا بد له منه فكل من يغني  
 ان لا يكون من مال المضاربة كاجرة الخدم ولكن في عادة التجار لا يدهن ابرئاد  
 وتغسل الناس في مساكنهم فلا يدهن ودهن في عداد المفاسد ( وضمن )  
 المضارب ( ما كان زائدا على العادة ) لانهاء الاذن ( ونهته ) اي المضارب  
 ( في مصره من ماله ) لانه جزء الاحتياض هذا تصرح بما علم ضمنا قوله  
 ولا يتفق المضارب من ماله في مصره فلما قصر المكان اخصر ( كالدواء )  
 فانه من ماله في طاهر الرواية لان الحاجة الى النفقة دائمة بخلاف الدواء لانه  
 قد يمرض وقد لا يمرض فلا يدهن من جملة النفقة سواء كان في السفر والحضر  
 فيكون من ماله كزوجة يكون دوائها من ماله وعن الامام ان الدواء من مال  
 المضاربة لانه لا يتمكن من التجارة الا به فيصير كالنفقة ( ويرد ما بقي من كسوة  
 وغيرها ) كاطعام ونحوه ( اذا قدم ) من السفر الى مسكنه ( الى رأس المال )  
 لانتهاء الاستعانة بانتهاء السفر ( وماده من السفر كسوق مصر ) في كون  
 نفقته في ماله لاني مال المضاربة ( ارامكنه ان يغدو ويبيت في اهله ) لان اهل  
 السوق يتجرون في اسواق مصر ويبيتون في منازلهم مع ان ذهابهم وابابهم  
 لمصلحة غفهم لا لمعير ( والا ) اي وان لم يمكنه ان يغدو ويبيت باهله ( فكالمفرق )  
 في كون نفقته في مال المضاربة لاني مال نفسه لان ذهابه قد صار المضاربة  
 ( نفيا وابس للنفقة ) لانفاق من ماله ( اي من مال البضاعة لانه كالوكيل  
 فيكون متربعا فلا تجب له النفقة ) ويؤخذ ما نفقه المضارب من الربح اولا  
 ردا لمضارب اذا اتفق من مال المضاربة فربح يأخذ المالك من الربح مقدارا  
 مانفقه المضارب من رأس المال ليكمل رأس المال ( وما فضل ) من الربح

( قسم ) بينهما على ما شرط فتكون النفقة مصروفة الى الربح لا الى رأس المال وفيه اشارة الى انه ان لم يربح يجب النفقة من رأس المال كقاي افرأد ولو اتفق المضارب من ماله ثم هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال ( وان سافر ) المضارب ( بماله ومال المضاربة ) او خلط ماله بمال المضاربة باذن رب المال ( او ) سافر ( بمالين اتفق بالحصصة ) اى توزع النفقة على قدر الحصص من المال ( وان باع ) المضارب ( متاع المضاربة ) مرا بحة بحسب ما انفقه ( اى المضارب ) عليه ( اى على المتاع ) من اجرة ( حمل ونحوه ) منجرت العادة بين التجار يضعه كاحرة السمسم والقصار والصباغ وقال قام على بكذا لان هذه الاشياء تزيد فى القيمة وتعارف التجار الحاقها برأس المال فى بيع المراجعة فلهذا قال فى التوروك كذا يضم الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتاده التجار وهذا هو الاصل كفى النهاية ( لا ) بحسب ( نفقة نفسه ) اى المضارب فى سفره اذ باع مرا بحة لانها لا تزيد فى القيمة ( ولو شترى مضارب بالنصف بالف المضاربة بزاو باعه ) اى البز ( بالفين واشترى بهما عبدا فضا ) اى القان ( فى يده ) اى المضارب ( قبل نقدهما ) اى الالفين ( بغير ) المضارب ( ربهما ) اى ربع الالفين وهو خمسمائة ( و ) بغير ( المالك الباقي ) وهو الف وخمسمائة لان المال لما صار النسيب ظهر الربح فى المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب منه خمسمائة فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه للمالك ثم اذا ضاع الالفان قبل النقد كان عليهما ضمان ثمن العبد على قدر ملكهما فى العبد فربعه على المضارب وثلاثة ارباعه على المالك ( وربع العبد للمضارب وباقيه ) وهو ثلثة ارباعه ( للمضاربة ) لان نصيب المضارب خرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب رب المال على المضاربة لعدم ما بنا فيها ( ورأس المال ) وهو جميع ما دفع رب المال الى المضارب ( اقفان وخمسمائة ) لانه دفع اليه مرة القوا اخرى اقفان وخمسمائة ( ولا يبيعه ) اى المضارب العبد ( مرا بحة الاعلى الفين ) ولا يقول قام على بالفين وخمسمائة اذ الشراء وقع بالفين فلا تضم الوضعية التى وقعت بسبب الهلاك فى يد المضارب ( فلو بيع ) العبد المذكور بعد ذلك ( بأربعة آلاف حصصة المضاربة ثلثة آلاف ) بعد دفع المضارب حصته وهى الالف لانه لما ضمن ربع العبد كان ربعه ملكه خاصة فالالف ربعه انكون ثلثة اربعة آلاف ثم رفع منها رأس المال وهو الفان وخمسمائة ( والربح منها خمسمائة بينهما ) اى بين المضارب والمالك فتكون حصص كل منهما خمسين

ما يشترى ( ولو اشترى رب المال عبداً بمائة من المضارب لم ينفذ  
لا يبيع ) المضارب العبد ( من جهة الاصل ) ولا يقول قام على يانف  
لان يبيع من المضارب كبيع من نفسه لا او كك يبيع يبيع بالمال  
فيكون كماله مودوم وكذا لو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبداً  
بمائة من المال بالمال يبيع بمائة من جهة الاصل لان البيع  
المضارب بينهما كالمودوم ( ولو اشترى مضارباً بالمال المضاربة عبداً  
بمئة ) اي تساوى قيمته ( الفين مثلاً ) ذلك العبد ( رجلاً ) قبل ( خطاً )  
قامر بالدفع او الفداء فاذا دفع العبد الى ول المقتول انتهت المضاربة بهلاك  
مالهما بالدفع لا بدل وكذا ان قد يخرج العبد عن المضاربة اما خروج حصه  
المضارب فانقرض مائة في العبد بافداء فصار كالتسعة واما خروج حصته  
المالك فبالسنة الحصة متضمنة في العبد ( فبيع العبد عليه ) اي المضارب  
( وباقيد ) وهو ثلثه ارباعه ( على المالك ) لان الفداء مؤنة المالك فيقدر بقدره  
وقد كان المالك بينهما ارباعاً فكذا الفداء ( واذا فرى ) على بناء المجهول يعني  
اذا قد صار العبد لهما ولكن ( خرج عن المضاربة ) فبقي ارباعاً ( فيعدهم المضارب  
يوماً ولما لك ) لا ثلث ايام ( بحكم الاشتراك بينهما ) لانه يحكم الفداء كما حكمه الشراء  
ولو اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفداء مع ذلك فيه الفداء ثم اعلم  
ان العبد المشتري في المضاربة اذا جنى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المصنف او رب  
والمالك سواء كان الارش مثل قيمة العبد او اقل او اكثر وكذا لو كانت قيمته الفا  
لا غير لا يدفع الا بحضرته او الحاصل انه تشترط حضرة المالك والمضارب  
للدفع دون الفداء الا اذا اتى المضارب الدفع والفداء وقيمته مثل رأس المال فلو  
المال دفعه لعمته فان كل احد منهما غانماً وقيمة امه ما اذهرهم ففداء الحياض  
كان متظوعاً كما في البحر وذكر قاضيان ان المضارب ليس له الدفع والفداء  
وحده لانه ليس من احكام المضاربة فمما كان اليها ( ولو اشترى بالغ المضاربة  
عبداً وهاتك اواف قبل فداءه ) اي قبل دفعه الى البايع ( دفع المالك الثمن )  
يعني الفا آخر ( ثم ) اذا جهز المالك الفا آخر ليدفعه وهلك قبل ان يقصد  
( يدفع اليه فداء آخر ) وثم كذلك الى ما لا يتناعى حتى يصل الثمن الى البايع  
لان هلاك الامانة كهلاكها في يد المالك ( وجب مع ما دفع ) المالك ثمن الاقنين  
والثلاثة والاكثر ( رأس المال ) لان المال في يد المضارب امانة دون استيفاء  
لان حكم الامانة يتأيد وليس فيه تضيق حق رب المال لانه يتحقق برأس المال  
بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنده هلاك الثمن بفساد الشراء الامرة والخطأ  
فان قبضته بفساد الشراء استيفاء فصار مضموناً عليه فلا يرجع على الموكل بفساد

اخرى ( ولو كان مع المضارب لقان فقال ) المضارب رب المال ( دفعت  
 الى الغا ورجعت الغا وقال المالك بل دفعت اليك الاثني فاقول للمضارب ) وقال  
 زفر القول رب المال وهو قول الامام اولا لان المضارب يدعى الربح والشركة  
 فيه ورب المال يشكره فاقول قول المنكر ثم رجع وقال القول قول المضارب  
 وهو قواهما لانهما اختلفا في القبول والقول في مقدار الغا بوض او ضمنيا  
 اعتبارا بما لو انكر اصلا فان القول له ( ولو اختلفا مع ذلك ) اى مع الاختلاف  
 في رأس المال ( في قدر الربح فالمالك ) اى فاقول رب المال في مقدار الربح  
 فقط لان الربح يستحق بالشرط وهو مستفاد من جهته فابهما اقام البيعة على  
 ما ادعا من فضل قبل وان اقامها فاليبيعة بيعة رب المال في دعواه الزيادة  
 في رأس المال والبيعة بيعة المضارب في دعواه الزيادة في الربح ( ولو قال من معه  
 الف قدر ربح فيهما ) الجملة حان اوصفة الف ( هى مضاربة زيد وقال زيد  
 بل بضاعة ) ابضعت لك ( فاقول زيد ) لان من معه الف يدعى عليه تقويم عمله  
 او شرطاً من جهته او الشركة في ماله وهو يشكر فاقول قول المنكر ( وكذا  
 لو قال ذو البدهى قرض وقال زيد ) بل ( بضاعة او وديعة او مضاربة )  
 يكون القول لزيد وهو رب المال والبيعة للذى في يده الما لانه يدعى عليه تملك  
 الربح وهو يشكر ولو كان بالعكس بان ادعى رب المال القرض والمضارب المضاربة  
 فالبيعة بيعة المضارب لان رب المال يدعى عليه الضمان وهو يشكر وابهما اقام  
 البيعة قبلت وان اقامها فبيعة رب المال اولى لانها مثبتة للضمان ( ولو قال  
 المضارب ) رب المال ( اطلقت وقال المالك عينت ) نوعاً من التجارة ( فاقول  
 للمضارب ) مع عينة لان الاصل فيه التموم والاطلاق والتخصيص يصير  
 اعارض الشرط وتقبل بيعة من اقامها فان اقامها فان وقتاً وقتاً قبل صاحبها  
 يقضى بالتأخرة وان لم يوقت او وقتاً على السواء او وقتاً احدهما دون الاخرى  
 قضى بيعة رب المال كافي البحر ( ولو ادعى كل ) اى كل واحد من المال والمضارب  
 ( نوعاً ) مغاير الما يدعيه الاخر ( فليمالك ) اى القول للمالك مع عينة لانهما  
 اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من جهته والبيعة للمضارب لاحتياجه  
 الى نفي الضمان ولو وقت البيعتان وقتاً فصاحب الوقت الاخير اولى لان آخر  
 الشرطين ينقض الاول كما في الهداية فان قلت ان البيعة للثابت لالتمني واجيب  
 بان اقامة البيعة على صحة تصرفه وبارمها نفي الضمان فاقام صاحب الهداية  
 اللازم مقام الملزوم وفي النسخ وان لم يوقت او وقتاً على السواء او وقتاً احدهما  
 دون الاخرى فالبيعة للمالك وان كان المالك يدعى التموم فاقول قوله قياساً  
 واستحساناً كافي الذخيرة

## ( كتاب الودعة )

الاخفاء في اشتراكها مع ما قبلها في الحكم وهو الامانة وهي في اللغة مشتقة  
 من الودع وهو مطلق الشرك قال عليه السلام لينتهين اقوام من ودهم  
 الجماعات اي من تركها يقال له مودع يفتح الدال وتاركها مودع بكسر هـ  
 وفي الشريعة ( الابداع تسليم المالك غيره على حصة ماله ) صريحا اودلالة  
 لما قال في المحيط لو اتفق زكي رجل فاخذ رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا  
 بضمين لانه لما اخذ فقد التزم حقه دالة وان لم يأخذ ولم يدق منه لا بضمين  
 وان كان المالك حاضرا لا بضمين في الوجهين ( والودعة ما يترك عند الامين  
 للحفظ ) ما لا كان اوضره وركها الايجاب صريحا كقول اودعتك هذا المال  
 او كناية كما لو قال الرجل اعطى الف درهم اوقال رجل اعطيتك فعقل اعطيتك  
 فهذا على الودعة كما في المحرر اودع لا كالمودع فهو بين يدي رجل ولم يزل  
 شبا فهو ايداع اما اوقال لم يقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض بالصريح  
 والقول من المودع صريحا قوله قلتهما ونحوه اودلالة كما لو سكت عند وصيه  
 بين يديه لما قال في الخلاصة او وضع كتابه عند قوم فذبه واوزكوه فمضوا  
 اذا صاع وان قام واحد بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فتعين الضمان  
 ولهذا او وضع ثيابه عرأى الثيابي كان ايداعا وان لم يتكلم ولا يكون الجماعي  
 مودعا مادام الثيابي حاضرا فان كان غائبا فالجماعي مودع واوقال لصاحب  
 الخان اين اربطها فقال هناك كان ايداعا وفي البرازية ليس ثوبا عرأى الثيابي  
 فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح واوقام الجماعي وسرق  
 اشدوب ان دام قاعدا لا يضمن وان مضطجعا يضمن بشرطها كون المثل قابلا  
 لاثبات البدل عليه حتى او اودع الطبيب الايق في الهواء والمال الساقط في البحر  
 لا يصح وكون المودع مكلفا شرط اوجوب الحفظ عليه حتى او اودع صبيا  
 فاستهلكها لم يضمن ولو كان عبدا متجورا ضمن بهد العتق كما سبأني واوكات  
 الودعة عبدا فقتله الصبي ضمن طائفة الصبي فيمنه وجبره ولي العبد بين الدفع  
 والفساد وحكمها اوجوب الحفظ وصيرورة المال امانة في يده ووجوب اداها  
 عند طلب مالكة وشرعية الابداع بقوله تعالى ان الله امركم ان تؤدوا الامانات  
 الى اهلها وانا الامانة لا يكون الا بدها وبالسنة لانه عليه السلام كان يودع  
 ويستودع وبالاجماع على ان قول الودعة من باب الاعانة وهي متدبرة لقوله  
 تعالى ونعاونوا على البر والتقوى وقوله عليه السلام والله في سون العبد ما دام العبد  
 في عون اخيه ( وهي ) اي الودعة ( امانة ) الفرق بين الودعة والامانة  
 بالعموم والخصوص لان الودعة خاصة والامانة عامة وجل العام على الخاص

صحيح دون العكس كما يقال الانسان حيوان ولا يقال الحيوان انسان قال الوديعه  
هي الاستحفاظ قصدا والامانة ما يقع في يده من غير قصد بان هبت الريح يثرب  
انسان والفته في حجر غيره وفي الوديعه يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق وفي الامانة  
لا يبرأ بعد الخلاف كما في النهابة والكفاية وقال يعقوب باشا وفيه كلام وهو انه اذا  
اعتبر في احديهما القصد وفي الاخرى عدمه كان بينهما تباين لا عموم وخصوص  
والاولى ان يقال والامانة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى لكن يمكن الجواب بان  
المراد بقوله والامانة ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد لان عدم القصد  
معتبر فيها حتى يلزم التباين بل هي اعم من الوديعه لانها تكون بالقصد فقط والامانة  
قد تكون بالقصد وبغيره تدبر وما في العناية من انه قد ذكرنا ان الوديعه في الاصطلاح  
هو التسليم على الحفظ وذلك يكون بالعقد والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير  
عقد فيه كلام وهو ان الامانة منبثقة للوديعه بهذا المعنى لانها اعم منها لان التسليم  
على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامانة عين من الاعيان فيكونان متباينين  
والاولى ان يقول والوديعه ما ترك عند الامين كما في هذا المختصر ( فلا يضمن )  
اي لا يضمن المودع الوديعه بغير تعدد ( بالهلاك ) سواء امكن التحرز عنه  
اولا هلك معها المودع شيء اولاقوله عليه السلام ليس على المستودع غير الغل ضمان  
ولان شرعيتهما الحاجة للناس اليها ولو ضمنها المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك  
تعطيل المصالح واشتراط الضمان على الامين باطل وبه يفتى كما في اكثر العنبريات  
واستثنى صاحب الدرر فقال الا ان يموت المودع مجهلا اى لم يبين حال الوديعه  
فانه حينئذ يكون متعديا فيضمن وكذا الامناء اى كل امين مات مجهلا لحال الامانة  
يضمن الامتوايسا اخذ الغلة ومات مجهلا وساطانا اودع بعض الغنمين بعض  
الوديعه ومات مجهلا اى بلا بيان المودع وقاضيا اودع مال اليتيم ومات مجهلا  
بلا بيان المودع انتهى لكن الاولى المرافقة لما في الخلاصة واودع بعض الغنمية  
بعض الناس لكن الانحصار على الشبهة لا يلبق لان الوصى اذا مات مجهلا فلا  
ضمان عليه وكذا الاب اذا مات مجهلا مال ابنه وكذا اذا مات الوارث مجهلا  
ما اودعه عند مورثه وكذا اذا مات مجهلا لما قلناه الربح في يته وكذا اذا مات  
مجهلا لما وضعه مالكة في يته بغير علم وكذا اذا مات الصبي مجهلا لما اودع  
عنده محجورا وكذا لو مات احد المتفاوضين ولم يبين حال المال الذي في يده  
لا يضمن نصيب شريكه ( والمودع ان يحفظها ) اى الوديعه ( بنفسه )  
في داره ومزله وحاقه واوجاره او عارية ( وعياله ) من زوجته ووالده ووالديه  
واجبيرة للسكنة سواء كانوا في نفقته اولا وكذا لو حقت الزوجة الوديعه  
بزوجهها فضاغت لا تضمن الزوجة لانه ساكن معها بلا نفقة منها والمراد  
من الاجير التلذذ الخاص الذي استأجره مسانعة او مشاهرة بشرط ان يكون

طبعه ساعد وكسوته عليه وولده انكر سيرايا كان في قوله دون الاخير المداومة وعند  
 الشافعي وليس له المالك يضمن بالبيع وشروط كونه من في عياله اذ لم يزوج  
 الى زوجته وهي غير امينة وهو غير عالم بذلك او تركها في بيت الذي فيه وداع  
 الناس وذهب فضلت عن كافي الخلافة (وله) اي المودع (الفرعها)  
 اي باو دية (سند عدم الهوى) عن المالك (والجواب) بحسب الودية  
 بالاجراء بان كان الطريق امينا لا خصه اجسد سوء غالبا وارقه بده يمكنه  
 دفعه فقه او دفعه هذا عند الامام سواء كان له حمل ومؤنة او لا بان الامر مطبق  
 فلا يتقيد بالشكل كالاية بالزمان واما اذا قال احفظها في هذا المصير ولا تخرجها  
 منه فان كان سفره له بد منه صحت وان كان سفره لا بد منه ان كان في المصير  
 من في عياله كذلك لانه امكدر كها في اهله والام يضمن ويضمن الموصو او  
 بها في البعرا حقا (خلافا لهما في له حمل ومؤنة) لان الغاية من  
 حال صاحبها انه لا يرضى به فيتعذر ان يكون قيل عند ان يوسف  
 اذا كان السفر بعيدا وليس له ذلك في له حمل ومؤنة وعند محمد ليس له السفر  
 بها بعيدا كان او قريباً فيماله حمل ومؤنة وقال الشافعي ليس له ذلك في  
 الوبيهين (وان حفظها) اي المودع الودية (بهمهم) اي بعير من في عياله  
 فضاعت (بهم) المودع او ذلك العير كافي الفهسياني لان صاحبها لم يرض  
 به غيره والابدي تختلف في الامانة ولكن روى عن محمد ان المودع اذا دفع  
 الودية الى وكيله وليس في صد له او دفع الى امين من امثاله بمن شق به في ماله  
 وليس في عياله لا يضمن وفي انتهائية وعابه الهوى ثم قال وعن هذا لم يشترط  
 في الحصة في حفظ الودية بالعيال (الا اذا حاق) المودع (الحرق) بان وقعت  
 نار العير اذ ناله نعال في داره فعاق هلاك الودية (او) خاف (العرق)  
 كذلك (ودعها) اي الودية (الى حاره) في صورة الحرق (او) دفعها  
 (الى سفينة اخرى) في صورة العرق فضاعت لا يضمن لانه لا يمكنه ان يحفظها  
 في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار مأذونا فيه دلالة وايضا قال في الخلاصة  
 امرأه حصرتها الوفاة وعدها ودية ودفعها الى جارة لها فهلكت عيدها  
 ان لم يكن وقت وفاتها شخضرتها احد في عياله لا يضمن وفي التبيين هذا  
 اذا لم يمكنه ان يدفعها الى من هو في عياله وان امكنه ان يحفظها في ذلك  
 الوقت بعاله فدفعها الى الاجنبي يضمن لانه لا ضرورة له فيه وكسدا او القاها  
 في سفينة اخرى وهلكت قبل ان يستقر فيها بابا وقعت في البحر ابتداء او ابتداء حرق  
 يضمن لان الاملاف حصل بعمله وفي المصحح ان ادعى المودع تسليم الى جارة  
 او الى ذلك آخر صدق ان علم وقوعه في العرق بنية وان لم يعلم لا يصدق

( فان طلبها ) اى الوديعه ( ربهما حبسها ) اى حبس المودع الوديعه ( و )  
الحل ( موقادر على تسليمها ) اى الوديعه ( صار غاصبا ) فيضمن ان ضاعت  
ليوجود التعدي بعمه وهذا لانه لما طالب لم يكن راضيا بما ساء به بعد فيضمنها  
بحسبه عنه وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم اقدر ان احضر هذه الساعة  
فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استردها فقال  
اطلبها غدا فلما كان من الغد قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها  
كما في القهستاني اوالى انه لو طلب وقت الفتنه ولم يرد لها خوفا على نفسه او على ماله  
بان كان مدفونا مع ماله لا يضمن كما في شرح المجموع ( وكذا ) يضمن ان هلكت  
( او طلبها ) صاحبها ( وبجده ) اى بجده عند مالكيها على حذف المضاف  
بقرينه مقابله وهو قوله بخلاف هدها عند غيره ( اياها ) اى الوديعه بار قال  
لم تودعنى ( وان ) وصليه ( اقر بعهده ) اى بعد الجحود لان الطالب انرفع عقده  
الوديعه فصار غاصبا بعهده ( بخلاف بجدها ) اى الوديعه ( عند غيره )  
اى غير المودع فانه لا يضمن وقال زفر يضمن لان الجحود صار غاصبا فيضمن  
ولما ان انكاره عند غيبه المالك كان لحفظ الوديعه خوفا عليها من طمع طامع  
فلا يكون موجبا للضمن بخلاف حضرة وفيه اشارة الى انه لو قال له ما حال  
وديعتى عندك لينكر على حفظها فبجدها لا ضمان عليه والى ان المودع اوداعى  
ان المالك وهبها منه او باعها له وانكر صاحبها ثم هلك لا يضمن كما في الخلاصة  
والى ان يكون الوديعه منقولا لانها لو كانت عقارا لا يضمن بالجحود عند الشئخين  
خلاف المحمد كما في التبيين وفي البحر هذا اذا نقلها من مكانها وقت الانكار لانه  
لو لم ينقلها من مكانها بحال جوده هلك لا ضمن عليه وقال صاحب المبحر  
ولو بجده الوديعه ثم ادعى ردعا بعد ذلك وبرهن على الرد قبل برهانه وبرئ  
منه اقبل الجحود وقال غلطت في الجحود او نيت او ظننت انى دفعتها وانا صادق  
في قولى لم يستودعنى فان بدنته تقبل في قول الشئخين وفي الاقضية لو قال  
لم يستودعنى ثم ادعى الرد والهالك لا يصدق ولو قال لبس له على شئ ثم ادعى  
الرد او الهالك يصدق وتماه فيه فليطالع ( وان خنصها ) اى المودع الوديعه  
( بماله ) بغير اذن المالك لانه ان خلطها باذنه كان شركا فيها ( بحيث  
لا يتميز فان ) خلطها ( بجنسها ) كخلط الخنطة بالخنطة في غير المايع والابن  
بالابن في المايع ( ضمن ) المودع لانه صار مستهلكا لها واذا ضمنها مالكيها  
( وانقطع حق المالك منها ) اى من الوديعه ( في المبيع وغيره عند الامام ) لكن  
قالوا لا يباح له تناول قبل اداء الضمان قيد يكون المودع هو الخاطا لانه لو كان  
اجنبيا او من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخاطا صغيرا كان او كبيرا



و قد نصيحتي اودعها في بيتي (وعندما في خبر المذبح لئلا تنكح ان لا تترك  
 ان شاء) ان هذا المذبح اسم به لا بد من وجهه من وجه آخر ان لم يرد في  
 ذلك ان من ماله حكما بالذبح اعني في مكان او يورث ان كان مفسر شرعا وله  
 ان لم يرد اسم به لا بد من كل وجه من وجهه وصول المذبح الى من ماله حقيقة فيقطع  
 ملك المذبح على المتعاطي والتمسك به اسبغ في من حقه في واصله ان  
 المذبح مذكور (وكذا) للمذبح ان يتركه (في المذبح) ان شاء (عند  
 محمد) لان الحسن لا يملك الجاني (وعند ان يوصف بغير الاول ماله لا كثر  
 فيه) اعتبارا للثابت احرار وفي التمسك به اسرار من وجهه ماله في المذبح  
 والخط الحسني لا يمتنع (وابن حاطط) ان يتركه (كثير يتركه) ويزيد في شرح  
 (صحيح المودع) واهضه حتى الملك احيا (لان هذا ماله في حقه في وجهه  
 الصانع بالاجماع و قد اشار الى انه اوحاط على وجهه غير لم يمتنع (وابن حاطط)  
 و قد عرفت عن المودع (حرامه) اي المودع (اشركا) اي المودع والمودع  
 (احيا) لان الصانع لا يملك عليه الا بالذبح ولم يوجد وكما في شركه ملك  
 وانما ذلك من ماله (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط)  
 (ان كان يتركه) او يتركه (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط)  
 انه استعمله في (ان رآه في) ان يتركه (ان رآه في) ان يتركه (ان رآه في)  
 سلما (ان رآه في) وعند الاغنياء لا بد لاي رول لان حكم المودع ان يقع  
 بالتمسك به الا بالذبح لا يمتنع (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط)  
 واسألني الشيء انما يبطل بغيره في رول لا يمتنع (وابن حاطط) (وابن حاطط)  
 بالتمسك به الا بالذبح لا يمتنع (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط)  
 سببه يتركه ان لا يتركه على العود الى العدي حتى يورث ثوب المودع لا  
 ومن عرفت ان المذبح به انما يتركه في المذبح في المذبح في المذبح  
 اذا حاطف في المودع ثم طار الى الوفاق انما يتركه عن الصانع اذا صدقه المذبح  
 في العود وان كده لا يتركه لان عم المذبح على انه قال الوفاق (حلاف  
 المذبح) (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط)  
 كان لا يتركه لاسمها في المذبح - بما قاله العدي عن المذبح لم يتركه  
 الى صاحبها بخلاف المودع فان يتركه بذلك حكما لكونه ماله في المذبح  
 حلالا لغيره انما يتركه (وكذا) ان الصانع (وابن حاطط) اي المودع  
 (انما يتركه) (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط)  
 انما يتركه في المذبح (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط) (وابن حاطط)  
 حان في العود دون العود و قد سل في قوله في المذبح (وابن حاطط)

وخاطبه بالباقي ضمن الجميع ) لانه خلط مال غيره بماله فيكون استهلاكا على الوجه  
 الذي تقدم كافي الهداية يعني عند الامام وعندهما ان شاء شره وان شاء يضمن  
 وعند الأئمة الثلاثة يضمن ما اتفق فقط قيد بالا اتفاق ورد المثل لانه اذا اخذ بعض  
 الوديعه ليفقهه في حاجته فرده الى موضعه ثم ضاع فلا ضمان عليه وتماه في  
 الخ فليراجع ( واول تصرف فيها ) اي الوديعه ( فربح بتصدق به ) اي بالربح  
 عند الطرفين ( وعند ابي يوسف يطيب له ) الربح اذا ادى الضمان او سلم عينها  
 بان باعها ثم اشتراها ودفع الى مالكها ودليل الطرفين بين في البيع  
 ( وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع ) الواحد ( الى احدهما )  
 اي الى احدهما الاثنان ( حصته بغية الاخر ) فادفع ضمن نصفه ان هلك  
 عند الامام سواء كان مثليا او غير مثلي في المختار لان هذا الدفع يوجب القسمة  
 والمودع مأمور بالحفظ لا بالقسمة ( خلافا لهما ) في المثل لان معنى الافراز  
 فيه غالب كما ان معنى المبادلة في غير المثل غالب ولذا لا يجوز له الدفع فيد ويجوز  
 في المثل وفيه اشارة الى انه لا يجوز له الدفع حتى لو اعطاه الى القاضي لم يأمره  
 بدفع نصيبه اليه في قول الامام والى انه اودع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى  
 اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخذ بحصته والى انه يأخذ حصته منها  
 اذا ظفر بها والى انه اودع وارثك المذموم لا يضمن كافي الخ ( وان اودع )  
 واحد ( عند اثنين ما يقسم ) اي ما يمكن قسمته كالدراهم والدنانير ( اقتسماه )  
 المودعان ( وحفظ كل واحد منهما ) حصته ( لانه يمكن الاجتماع على  
 حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالناتج  
 بانص ( فان دفع احدهما كله الى الاخر ضمن الدافع ) عند الامام  
 وكذا المرتضيان والوكيلان بالشراء اذا سلم احدهما الى الاخر ما يمكن  
 قسمته لان الاصل ان فعل الاثنين اذا اضيف الى ما يقبل التجزئ تناسول  
 البعض لا الكل فاذا سلم احدهما الكل الى الآخر ولم يرض المالك به يضمن  
 ( لا ) يضمن ( القابض ) لان مودع المودع لا يضمن عنده ( وعندهما  
 بكل ) واحد منهما ( حفظ الكل ) اي كل الوديعه ( باذن الاخر ) لانه  
 رضى بامانتها فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر ولا يضمنه ( وان )  
 كان المودع عند الاثنين ( مما لا يقسم ) اي مما لا يمكن قسمته كالعبد او مما يتعيب  
 بالقسمة كالنوب ( حفظه ) اي مما لا يقسم ( احدهما باذن الآخر اجمالا ) لان  
 المالك رضى بقبول يد كل واحد منهما على الانفرد في الكل ( وان نهى )  
 اي نهى المالك المودع ( عن دفعها ) اي الوديعه ( الى عباله ) فدفع المودع  
 ( الى من نهاه ) كان ( له منه يد ) وعدم احتياج اليه كدفعه الخاتم الى

عنده مع ان له اعلو موافق (ضمن) ان هلك (وان) دفعها (الى من لا بد)  
اي لا يراق له (منه) يدفع الدابة الى سيده (كيدفع) شيء يحفظه الناس  
الى زوجته لا يضمن (ان هلك لان الوديعة مما يحفظ بيده او يبيد بحاله في يده  
فهي الملك بغير ان كان انتهى بعيدا والا اعتبر الحفظ المطاوب كما يقال  
لا تدفع الى فلان من عيالك ولم يكن له عيال سواء لم ينجح له فيه  
لانه لا بد له من الدفع وان كان له عيال غيره قد دفعه الى من يهيى عن  
دفعها اليه ضمن وعند الائمة الثلاثة لو كان الاخر دون الاول يضمن  
والاول (وان امر) اي امر الملك المودع (بحفظها) اي الوديعة (في  
بيت معين من دار) المودع (حفظها في غيره) اي حفظ المودع في بيت آخر  
(منها) اي من هذه الدار وكانت بيوت الدار مستوية في الحفظ (لا يضمن)  
المودع لانه لا يمكنه الحفظ مع مرافقة هذا الشرط فلا يمكن مقيدا فلا يعتبر الشرط  
(الا ان كان فيه) اي في البيت الآخر (خلط ظاهر) بان كانت الدار التي فيها  
البيتان عظمى والبيت الذي نهى عن الحفظ فيه مكثوف بخلاف منه فان  
الشرط معتبر حينئذ فيضمن لكون المدين اخر من الاخر (وان امر بحفظها  
في دار تحفظ في غيرها) اي في غير تلك الدار (ضمن) لتفاوت الدارين في  
الاعقاب فيفيد امره (ولو اودع المودع) غيره (فهلكت) الوديعة (ضمن)  
المودع (الاول فقط) عند الامام لان الثاني قضى المال من يداين اذ بالدفع  
لا يكون ضمينا ما لم يفارقه حضور رآه فاذا فارقته فقد ترك الحفظ اللازم بالتزام  
فيضمن بتركه والثاني مداوم على الحفظ ولم يوجد منه صنع في هلاك المال فلا يلزمه  
الضمان (وعندهم) وعند الائمة الثلاثة (ضمن اياشاء) اي بخير المالك  
في التضمن لان الاول خاض بالتسليم الى الذي يغير اذن المالك والثاني تمتد بقضيه  
بغير اذنه (فان ضمن) المالك المودع (اشاء رجوع) اي اثنى (على الاول)  
لانه عامل له بامره فيرجع عليه بما لحقه من العهدة (لا) يرجع (بالعكس)  
اي ضمن المالك المودع الاول لا يرجع الاول على اثنى لانه ملك بالضمان فظهر  
انه اودع ملك نفسه (ولو اودع الغاصب) المفضوب عند غيره (ضمن)  
المفضوب منه (اياشاء) من الغاصب ومودعه (اجابا) لان الذي صار مثل  
الاول في التلقى منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذا بقاء ثم مودع الغاصب ان لم يعلم  
ان المودع غاصب فيضمن رجوع على الغاصب قولا واحدا وان علم فكذلك في  
الظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه اشار ثلث الائمة (ولو اودع عند  
عبد محجور) لان العبد المأذون بأخذ الوديعة يضمن في الحال انه قاطن  
قائمه (اي انفق العبد ذلك الشيء) (ضمنه بعد تحقده) عند الطرفين (وان)

اودع ( عند صبي ) يعقل ( فالفه فلا ضمان أصلا ) لاحالا ولا بعد البلوغ  
 عند الطرفين لان المالك استحققت من ليس باهل التزام الحفظ اما الصبي فلا يصح  
 التزامه أصلا فصار المالك كانه اذن بآلافه واما العبد فالترامد لا يصح في  
 حق المولى نظرا فلا يضمن في المال وصح في حق نفسه لكونه مكلفا فيضمن بعد  
 العتق كما مر ( وقال ابو يوسف يضمنان ) اي العبد والصبي ( الحال ) فيباع  
 العبد فيه لان محجور بينهما في الاقوال فقط ولهذا الواستهلكا غينا قبل الابداع  
 يضمنان هذا بان لا فهما اما لو تلفت في ايديهما لا يضمنان اتفاقا ولو اتلفا ما اودع عند  
 الاب والمولى يضمنان اتفاقا وانما قلنا عند صبي يعقل لانه اذا كان لا يعقل لا يضمن اتفاقا  
 كذا ذكره بحر الاسلام وغيره وفي المحيط ظن بعض مشايخنا ان الخلاف في صبي يعقل  
 وليس الامر كما ظنوا بل الخلاف في كل واحد وعلى هذا الخلاف الافتراض والامارة  
 كما في شرح المجموع ( وان دفع العبد بالوديعة الى مثله ) اي الى عبد محجور ( فهلك )  
 عند الثاني ( ضمن الاول ) اي للمالك ان يضمن العبد الدافع ( بعد العتق )  
 فلا يضمن الثاني عند الامام لانه مودع المودع ( وعند ابى يوسف ضمن ايهما  
 شاء الحال ) اي يخبر المالك في التضمن لان الاول متلف بالدفع والثاني متعدي  
 بقبضه بلا اذن كما مر آفا ( وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق ) لانه مع  
 الامام في ايداع العبد المحجور ( وان ضمن الثاني فالحال ) لان ضمانه ضمان فعل  
 بقبضه ملك الغير بغير اذنه فلزمه في الحال وفي شرح المجموع محل الخلاف  
 اذا دفع العبد الاول الى الثاني فانه لو امر الاول الثاني بقبضه فقبضه وديعة  
 وضاع ليس للمالك ان يضمن الاول قبل العتق اتفاقا وفي رواية عن محمد ان الثاني  
 يضمن بعد العتق ( ومن معه الف ) درهم ( فادعى كل واحد من اثنين ) ابداعها  
 اي الالف ( عنده ) اي عندهم ( فنكل ) عن الخلف ( لهما ) اي لكل واحد  
 منهما على الانفراد بعد ان استخلفاه ( فهي ) اي الالف ( لهما ) للاثنين ( وضمن  
 لهما ) اي للاثنين ( مثلها ) اي مثل الالف لان دعواهما صحيحة فيجب عليه العين  
 لهما فان حلف لهما فلا شيء لهما عليه لعدم الحجة وان حلف لاحدهما ونكل  
 الآخر قضى به لمن نكل له دون الآخر لوجود الحجة في حقه دون الآخر وان نكل  
 لهما قضى بينهما لعدم الاولوية ثم يجب عليه الف اخري لا قراره لهما  
 وللقاضي ان يبدأ ايهما شاء بالخلف والاولى القرعة وفي التحليف للثاني  
 بقول بالله ما هذه العين له ولا قيمتها لانهما اقر بها الاولى ثبت الحق فيها له  
 فلا يشد اقراره بهذا للثاني فلو اقتصر على الاول لكان صادقا وفي البحر لو قال  
 اودعنيها احدهما ولا ادري ايهما فان اصطلحا على احدهما بينهما فلهما  
 ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع من التسليم بعد الصلح والافان ادعاها

كل واجسد احدها ليس له ذلك لان المفرد مجهول ولكل ان يستعمله فان حلف  
 قطع دعواه بها وان سئل فكسالة الكتاب وكذا لو قال على الف له صدق  
 ولهمدا وفي التثنية ردع الى رجل العا وقال ادعها اليوم الى فلان فلم يدفعها  
 حتى صاعت لم يصح كما لو قال له احل الى الودعة فقال افعل ولم يفعل حتى مضى  
 اليوم قال للودع ادفع الودعة الى فلان فقال دفعته وكسده فلان وصاعت  
 الودعة صدق الودع مع عبده قال لا ادري كيف ذهبت لا يصح على الاصح  
 كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت وفي النسخ قال لا ادري ذهبت في داري  
 او في موضع آخر يصح وللمدين مكان الدفن لكسده سرقت الودعة من  
 المكان المدفون فيه لا يصح وفي العدة اذا دفن الودعة في الارض ان جعل هناك  
 علامة لا يصح والاصح وفي العارة يصح مطلقا والله اعلم

( كتاب العارية )

أحرها من الودعة لان فيها عليا وان اشتركا في الامانة هي مأجورة من العربة  
 وهي العطفة المخصوصة بالاعيان ومسجلة في ملك المانع ورده المظنن وغيره  
 بالمشتقات استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من وقيل هي منسوبة  
 الى العار لان طلبها عب وعار على ما قال الجوهري وابن الاثير ورد اراء  
 وغيره بأن العاريات والعارية واوونة على ما صرحوا انهم به وفي العرب انما  
 منسوبة الى العارة اسم من الاجارة وفي النهاية ان ما في العرب هو الميول عليه  
 لانه عليه السلام يشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما يشرها وقيل هي  
 في الاصل اسم موضع الانسية كالدردي والكرسي وهي من العاور وهو الثياب  
 ولا تشديد فكله يجعل للعربونة ونفسه بونه وقيل هي اسم العين المصار  
 وشربعه (هي) اي العارية بمعنى الاجارة لا للعارية التي هي اسم لما عبر  
 والالم يصح حل التملك عليه (تملك مفعلة) من عين مع بقائها احتراز عن  
 قرص نحو الدراهم وعن السع والهنة (بلا بدل) احتراز عن الاجارة وقال  
 الكرخي هي اباحة الاشعاع عليك الغير لانتك المنة وهو قول الشافعي لانها  
 تعقد بلفظ الاباحة وتبطل بالهبة والتملك لا يبطل به كالهبة والاجارة ولا بالاستعارة  
 لا يملك الاجارة من غيره ومن ملك المانع ملك احوارها ولا التملك غير جار  
 مع الجهل بخلاف الاباحة ادعها لا يشترط ضرب المدة ولك ان العارية تنجز من  
 التملك لكوبها من العربة هي العطفة من المصار ولذا تعقد بلفظ التملك  
 وانما انعقدت بلفظ الاباحة لانها استعبرت للتملك بلا عوض كانه قبض الاجارة  
 بلفظ الاباحة وانتهى لبس اطلاق التملك بعد ثبوته بل يمنع من التملك لانه دليل

الرجوع والاسترداد وانما لا يملك المستعير الاجارة لما فيها من الضرر بالمعبر  
لانه ملك المستعير المنافع على وجه يمكن من الاسترداد متى شاء فلو ملك المستعير  
الاجارة لم يمكن المعبر من ذلك والجهل فيها ليس بمضر لعدم الافضاء الى النزاع  
لجواز رجوع المعبر في كل ساعة ولحظة والنافع قابلية للتليك كما في الوصية  
بخدمة العبد بضرب المدة وهي مشروعة بالسكاب والسيف والاجاع وانما اختلفوا  
في كونها مستحبة وهو قول الاكثر او واجبة وهو قول البعض وشرطها قابلية  
العين الانتفاع بها مع بقائها وسيدها ما من من التعاضد المحتاج اليه المدين بالاطمع  
ومحاسنتها النيابة عن الحق سبحانه في اجابة المضطر لانها لا تكون الا للاحتياج  
كالقرض فلهذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بمائة عشر ( ولا تكون )  
العارية ( الا فيما ينفع به مع بقاء عينه ) اعلم ان الاعارة نوعان حقيقة ومجاز  
فالحقيقة اعارة الاعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها كالثوب والدار  
والعبد والدابة والمجاز اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك عينه كالدرهم  
والدنانير وغيرها من المكبلات والموزونات فتكون اعارة صورة وقرض معنى  
وعن هذا قال ( واعارة المكبل والموزون والعدود قرض ) لان الانتفاع بها  
انما يمكن باستهلاك عينها فاقضى اعارة ثوبها او درهمها او ذلك يكون بالهبة او القرض  
لكونه ادنى ضررا لانه يوجب رد المثل ( الا ان عين انتفاعا يمكن رد العين بعده )  
اي بعد الانتفاع كما لو استعار دراهم ايعار بها مائة او ابريق بها دكانا صارت  
عارية لا قرضا ( ونصح ) العارية ( باعربك ) اي جعلتها عارية لك لكونه  
ضرر بها لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول وشرطها القبض  
( ونحوك ) وهذا الثوب بمعنى اعطيتك لان هذا اذا اضيف الى ما ينتفع به مع  
بقاء عينه فهو عارية اذا اصله اعطاء الشيء لاخر لينتفع به ابائما ثم يرد به فروعي  
اصله واذا اضيف الى ما لا ينتفع به مع بقاء عينه فهو هبة كالدرهم والدنانير  
والطعوم والمشروب ( واظمرك ارضي ) هذه لان الطعام اذا قارن الى ما يطعم  
عينه كالبريراد به تملك عينه واذا قارن الى ما لا يطعم كالارض يراد به اخذ  
غلته اطلاقا لاسم المحل على الحال ( وحلتك على دابتي ) هذه لانه يقال  
في العرف حل فلان فلانا دابته اذا اغارها اياها واذا وهبته اياها فاذا نوى  
احدهما صحت نيته واذا لم ينو حل على الادنى لثلاثين اعل على بالشك ولان الحل  
هو الاركان حقيقة فكان عارية وفي الدرر وشرح الجمع كلام تنبع ( واخدمك  
عبدى ) لانه اذن له في الاستخدام وهو العارية ( اذالم يرد بذك ) اي بكل  
من الاطعام والجل والاحدام ( الهبة ) فاذا نوى احدهما صحت نيته وان لم يكن  
له نيته حل على الادنى كما مر ( وداري لك سكني ) اي من جهة السكنى

لان دارى متما وانك غيره وسكنى مخبر عن اللبنة الى الطعاط لان قوله انك سكت  
 تلك العين واللفظة وقوله سكتى محكم في الموقفة وهو معين للثاني بحكم التفسير  
 فيكون عارية ( اودارى لك عري سكتى ) فعمرى مفعول مطلق لقبل محذوف  
 تقديره وعمرتها لك عري والعمري حمل الدار لاحد مدة عريه وسكنى تميز وتخصيص  
 للتخصيص على العارية ( والعمري الرجوع فيها ) اى في العارية المطلقة  
 او المقيدة ( متى شاء ) لعدم لزومها عند المانع قلب الاجارة والاعلار بجمع  
 كما اذا استعار امة لترضع ابنه فارضته فلما صار البني لا يأخذ لدى غيره فانه  
 لا يتردد منها وعليه اجر مثل خادته الى ان يقطم وكذا لو استعار من رجل فرسا  
 لغزو وعليه فاجاره اياه اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذه  
 كالبه ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدّر على الكراه والشراء كان  
 المستعير ان لا يدفعه لان هذا ضرر بيت وعلى المستعير اجر مثل الفرس من الموضع  
 الذي طلب صاحبه الى ادنى الموضع الذي يحرق فيه كراه او شرأ ( واوهلكت )  
 العارية ( بلانعم ) من المستعير ( فلا ضمان ) واوبشرط الضمان فانه شرط  
 باطل كما في المحيط وفي التبيين والعارية اذا اشترط فيها الضمان يضمن عندنا في رواية  
 صاحب الجوهرة جزم بان العارية تضير مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية  
 وفي السيرازية اعرفني هذا على انه ان ضاع فانا ضمان وضاع لم يضمن انتهى  
 وهذا اذا لم يبين انها مستحقة للغير فان ظهر استيفاءها ضمنها ولا رجوع له على  
 المعير لانه يشرع والمستهق ان يضمن المعير واذا ضمنه لا يرجوع له على المستعير  
 ولا يملك والد الصغير اجارة مال ولده والبيد المأذون يملك ان يعير والمرأة  
 اذا اعارت شيئا من ملك الزوج فملك ان كان شيئا داخل البيت وما يكون  
 في ايديها عادة فلا ضمان على احد اما في الفرس والثور فيضمن المستعير والمرأة  
 كما في البحر وقال الشافعي واحد يضمن اذا هلك في غير مائة الاستعمال لقوله  
 عليه السلام العارية مضمونة ولانه قبض لنفسه فصار كالمقبوض على سبب  
 الشراء ولنا قوله عليه السلام ليس على المستعير ضمان الغل ضمان ولا انها امانة  
 في يده سواء هلك من استعماله اولا ومار ويا يجوز على ضمان الرد ( ولا يوجز )  
 العارية لانها دون الاجارة والتي لا يستتبع فوقه ( ولا ترهن ) لان الزهن  
 ابقاء وليس له ان يوفي دينه بمال غيره بغير اذنه وله ان يودع على الفقيه وهو  
 الخنثار وصح بعضهم عدمه كما في المح ( كالوديعة ) اى كالانجر ولا ترهن  
 الوديعة لانها امانة فلا يجوز التصرف فيها ( فان اجرها ) اى اجر المستعير  
 العارية ( فلفت ) اى هلك ( العارية ضمن ابنيها شيا ) اى الميراث  
 ان شاء يضمن المستعير لانه صار فاضا بعهده او يضمن المستأجر لانه قبض ملك

المستعير بغير اذنه ( فان ضمن ) اى المعبى ( الموجر ) اى المستعير ( لا يرجع )  
بغيره ( على احد ) لانه بالضمن تبين انه اجر ملك نفسه ويتصدق  
بالاجرة عندهما خلافا لابن يوسف ( وان ضمن المستأجر رجوع على الموجر )  
اى المستعير ( ان لم يعلم ) المستأجر ( انه ) اى ان ما استأجره ( عارية ) عند  
موجره وهو المستعير لكونه مغرورا من جهة موجره فيسده لانه ان علم لا يرجع  
لان الموجر حينئذ لم يكن مند غرور وصار كالمستأجر من الغاصب اذا كان عالما  
بالغصب ( وله ) اى للمستعير ( ان يعبر ) المعارة ( ان كان ما لا يختلف باختلاف  
المستعمل كالحمل على الدابة ) والاستخدام والسكنى والزراعة وان شرط المالك  
ان ينفع هو بنفسه لان التقييد فيما لا يختلف غير مفيد خلافا للشافعى لان المعارضة  
اباحة المنافع عنده فلا يملك اباحتها غيره ولنا انها عليك المدفع فيملك ان يعبرها  
كامر ( لا ما يختلف ) باختلاف المستعمل ( كاركوب ) اى ركوب الدابة  
وليس الثوب ( ارعين ) المعبر ( مستعملا ) لان المعبر رضى بذلك المعين دون  
غيره لان ركوب العسكرى لا يكون كركوب السوق وليس القصاب ليس كالس  
البراز ( وان لم يعين ) المعبر مستعملا ( جاز ايضا ) كما يجوز ان يعبر ما لا يختلف  
باختلاف الاستعمال لانه تكون الاعارة مطلقة حينئذ ( مالم يعين ) المتفق فعل  
المستعير ( فان تعين ) المتفق بفعله ( لا يجوز له ) ان يعبره وفرعه بقوله ( دلو  
ركب هو ) اى المستعير ( ليس له ) اى للمستعير ( اركاب ) غيره ( وان اركب )  
المستعير ( غيره فليس له ان يركب هو ) يعنى من استعار دابة مطلقا كان له  
ان يحمل او يعبر غيره للحمل ويركب بنفسه او يركب غيره وياخذ من الحمل  
او حمل الغير من الركوب او الاركاب فقد تعين العمل فليس بعد حمله ان يحمل  
غيره ولا عكس هذا والاضمن وكذا حكم الاركاب بعد الركوب وعكسه  
تعين الركوب فى الاول والاركاب فى الثانى وهذا الذى ذكره اختصار  
فخر الاسلام وقال غيره له ان يركب بعد الاركاب ويركب بعد الركوب  
وهو اختيار شمس الائمة السرخسى وشيخ الاسلام كافى الغنابة ( وان قيدت )  
الاعارة ( بنوع او وقت ) اى قيد المعبر العارية بنوع من الانتفاع بان شرط  
ان ينفع هو بنفسه او فلان معين او قيدها بوقت معين بشهر او جهة مثلا ( او بهما )  
اى قيدها بالتويع والوقت جميعا ( ضمن ) المستعير ( بالخلاف ) فى واحد  
منهما ( الى شرط فقط ) فلم يضمن بالخلاف الى مثل او خير كما اذا قال له حمل  
على هذه الدابة هذه الخنطة كان له ان يحمل عليها مثلها اود ونها فى الضرر كحمل  
مثل الخنطة بشعبرا لان الاذن بالشئ اذن بما يساويه وبما هو خير منه وهذا  
لا يتحيلان والقياس يضمن لانه مخالف فان عند اختلاف الجنين لا تعتبر المنفعة



والضمر بخلاف ما وقال أحول عليها عشرة عشرة شجرة شجرة  
 افرة برلان المير لم يرض بالشئ الشغل فيضمن اوجود التمدى ( وان اطلاق )  
 المير الانتفاع ( فيهما ) اى فى النوع والوقت ( فيه ) اى للمستعير ( الانتفاع  
 باى نوع منه فى اى وقت شاء ) عملا بالاطلاق واختلفوا فى ايداع المستعير فقال  
 جماعة منهم الكرخى ليس له ذلك قال الباقلانى هذا القول اصح وانكرهم على  
 ان له ذلك منهم مشايخ العراق وابو الليث وابو بكر محمد بن الفصل وبرهان  
 لائمة قال طهير الدين وعليه الفتوى وفى المصحح وجعل الفتوى فى السراجية  
 ايضا لكن فى الصبر فية ان القول بان العارية تؤدع او لا تؤدع محله اذا كان  
 المستعير تلك الاجارة اما فى لا يملكها فلا يملك الايداع وان اختلفا فيما سأل  
 على الهداية وفى مسافة الركوب والجل اوفى الوقت فالقول فى ذلك كله للمير مع  
 يمينه ( وتصح اجارة الارض للبناء والغرس ) اى غرس الشجر لان منفعتها  
 معلومة وتجزأ اجارتها فكذا اجارته بل اول لكونها تبرعا ( وله ) اى للمير  
 ( ان يرجع ) من العارية بعد ان نى المستعير او غرس ( متى شاء ) لانها غير  
 لازمة ( ويكلفه ) اى للمير المستعير ( قامتهما ) اى قلع البناء والعرض من الارض  
 لانه شغل أرض المير بهما فيؤخر بتفريقه الا اذا شاء ان يأخذهما بقيمتيهما  
 فيما اذا كانت الارض تستضر بالقلع بخلاف ما اذا كانت لا تستضر بالقلع حيث  
 لا يجوز النكاح الابناء قهرا كما فى التبيين ( ولا يضمن ) المير ما تنقص من البناء والعرض  
 بسبب القلع ( انما يوقت ) العارية اذا المستعير نى وغرس فى محل كان لغیره  
 حق الرجوع فاغتربته اعتمادا على الاطلاق من غير ان يتحقق من المير وعد  
 ( وان وقت ) المير وقتا معيناً ( ورجع قبله ) اى قبل الوقت الذى عينه  
 ( كره له ) اى للمير ( ذلك ) الرجوع لما فيه من تخلف الوعد ( وضمن ) المير  
 للمستعير ( ما تنقص ) من البناء والغرس ( بالقلع ) بان يقوم قائما غير مقلوع  
 يعنى اذا كانت قيمة البناء الى الوقت المضروب عشرة دنانير مثلا واذا قلع فى الحال  
 يكون قيمة النقص دينارين يرجع المستعير على المير بثلاثة دنانير لان المير غرة  
 بانوقت وقال زفر لا يضمن لان التوقيت والاطلاق فيها سواء لطلان التأجيل  
 فى العوارى ( وقبل يضمن ) المير ( قيمته ) اى قيمة البناء او الغرس ذكره  
 الحاکم الشهيد ( ويملكه ) اى المير البناء او العرس الان يشاء المستعير  
 ان يرفعهما ولا يضمن قيمتهما فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان فى القلع  
 ضرر بالارض فالحيار الى رب الارض كما فى الهداية وعن هذا قال ( والمستعير  
 قامه ) اى البناء او الغرس ( ولا يضمن ان لم تنقص الارض به ) اى بالقلع  
 ( كثيرا وعند ذلك ) اى عند نقصان الارض كثيرا بالقلع ( الحيار للملك )

بين صعين نصف الهما وصمان فبقيهما للمستعير لانه صاحب اصل والمستعير  
صاحب تبع والزوج بالاصل كما في الهداية وفي المحيط يضمن المعير قيمة الباء  
والاشجان قائمة على الارض غير مقبوضة وان شاء المستعير قطع غرسه  
وبناء ولا يضمنه اذ لم يضر بالارض وان كان القلع يضر بالارض لا يقطع الارضاء  
صاحبها ويضمن له قيمته مقبوضا انتهى وظاهره مع ما قبله ان القلع اذ لم يضر  
بالارض كان الخيار للمستعير بين قلعه وبين تصمين جميع القيمة وهو مخالف  
لما في المختصر والكفر تحت حمل لانه يضمن ما قصبه القام لا تصمين جميع القيمة  
كما في الحج ( وان عارها ) اي الارض ( للزرع ) لا تؤخذ منه ( اي من المستعير  
استحسانا لان الضرر بالمؤمن حرام ( حتى يحصد ) الزرع بل يترك في يده  
بطريق الاجارة باجر الحبل كلاتقوت منفعة ارضه مجازا ( وقت ) المعير ( اولا )  
يوقت لان للزرع نهاية معاوضة فكان في التبرك مراعاة الحقين وايضا في القام  
ابطال ملك المستعير وفي التبرك تأخير حق تصرف المعير فيها والاول اشد  
ضررا فصار الى الثاني ( واجرة رد المستعار ) اجرة رد ( المستأجر ) او ودعة  
والرهن والمقصود على المستعير والموخر والمودع والمزهن والغاصب )  
اما المستعار فلان رده على المستعير لانه قبض العارية لنفسه فتكون اجرة  
الرد عليه واما المستأجر فلاه مقبوض المنفعة الموخر لان الاجر سلم له فلا يكون رده  
واجبا على المستأجر بل على الموخر فتكون مؤنة رده عليه واما الودعة فلان  
منفعة حفظها عائدة فكانت مؤنة ردها عليه واما الرهن فلان قبضه قبض  
استئمان فكان قابضا لنفسه واما المقصود فلان الغاصب يجب عليه رد العين  
المقبوضة الى مالكها كما كانت فتكون مؤنة ردها وفي عدة الفتاوى تنفعة  
العبد المستعار على المستعير وكسوته على المعير ( واذا رد المستعير الدابة )  
المستعارة ( الى اصطلح ربتها ) اي صاحب الدابة ( او ) رد ( العبد )  
المخار ( او اثوب ) المستعار ( الى دار مالكة ربي ) عن الصمان اذا هلك  
الدابة او هلك العبد او اثوب استحسانا والقياس ان لا يبرأ لانه لم يردهم الى اصحابهم  
واما ضيعتهم تضيعا وهو قول الائمة الثلاثة وجه الاستحسان انه اتى بالتسليم  
المعارف وهو الممول عليه ( بخلاف الغصب والودعة ) فان الغاصب لا يبرأ  
الا بالتسليم العين المقبوضة الى المالك لانه متعديا بآثار يده فيها فلا تكون ازالها  
الا بالتسليم اليه حقيقة واما المودع فلا يبرأ ايضا الا بالتسليم الودعة الى مالكها  
لانها الحفظ ولم يرض بحفظ غيره اذ ارضى به لما اودعها عنده ( وان رد المستعير  
الدابة مع عبده او اجزه مشاهرة او مستأجرة ربي ) اذا هلك قبل الوصول  
الى المالك لانه من عيال المستعير وله ردها يمد من في عياله ( وكذا ان ردها )

اى الذائبة (مع ايجير ليهما) اى رتب الساية مشاعرة او مشاهد (او)  
 مع (معدة) اى رتب الساية روى عن الصمان اذا هلكت استحسننا  
 والقياس ان لا يبرأ الا بالسلطان الى صاحبها كما ذكرناه آسياه هذا فى زمانهم  
 واما فى زماننا فلا يبرأ الا بالسلطان الى يئيد صاحبها كما فى الشئى (يقوم) محال  
 من اجبره وعبد صفته لان الجملة ذكرة (على ايدائه او لا يقوم) وهو الصحيح  
 لان الذائبة وان لم تكن فى يده دائما الا انها تدفع اليه فى بعض الاوقات فيكون  
 رضى المسالك يدفعها اليه موجودا (بخلاف الاجنبى والاجير مباومة)  
 فانه اذا ردها مع الاجنبى او الاجير مباومة لانه لا يعد من المال فلا يرضى  
 بذلك فيه فيضرب ان هلك قال الوشول (و) بخلاف (ردشى نيس)  
 كمقد اللاتى (الى دار مالكم) فانه ان هلك قال الفرض يلزم الصمان لان هذا  
 لا يعد قساما فى العرف (وبكتب مشعر الارض للزراعة قد اطعته ارضك  
 لا اعترتني) اى اذا عبرت الارض للزراعة واراد المستعمر ان يكتب كتابا يكتب  
 اليك قد اطعته ارضك ولا يكتب قد اعترتني عند الامام لان لفظ الاطعام ادى  
 على الزراعة لان عين الارض لا يطعم واعلم بطعم ما يحصل منها بخلاف  
 لاجارة قيمها لانهما يكون لبيتاء (بخلافهما) ما من عسدهما يكتب الاجارة  
 لان لفظ الاجارة موضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع اول واذا عبرت  
 الارض شكى للزراعة يكتب اليك اعترتني ارضك بالاته اى وفى التواوير ادعى  
 اتصال الامانة الى مستحقها قل قوله كالودع ادعى الرد والوكيل والتساطر  
 سواء كان فى حرة مستحقها او بعد موته الاى الوكيل بقض الدين اذا ادعى  
 بعد موت الموكل انه قضه وتوقع له فى حيوته لم يقبل الادبنة بخلاف الموكل  
 بقض العين

### ( كتاب الهبة )

وجه المناسبة بين ما قلناه وبينه لان ما قلناه عليك الهبة بلا عوض وهى  
 عليك العين كذلك وهى لغة المفضل على الغير بما يقبضه ولو خير مال كقوله تعالى  
 يهب لمن يشاء الهبة ويهب لمن يشاء الذكور وفى العناية انها فى اللغة عبارة عن  
 اتصال الشئ الى اغير بما يقبضه قال الله تعالى فهبلى من لذك ولاية انتهى وهو  
 يرجع الى المعنى الاول ويتعدى اما باللام نحو وهبته له وحكى ابو عمرو وهبته كما  
 فى القاموس وقالوا محذوف اللام منه واما من نحو وهبته منك على ما قلناه فى  
 احاديث كثيرة فى الصحيح كما فى دقائق التوى طس من المطر زى اند خطاه  
 ومن التمازنى انه عبارة عن الهبة كما فى القاموس الثانى وفى الشريعة (هى عليك

عين (بالعوض) هذا تعريف الهبة المحضة العارية عن شرط عوض  
 فان الهبة بشرط عوض بيع انتهاء فثبت الشفعة والخيار كما سيأتي فلا ينتقض  
 التعريف بالهبة بشرط عوض فعلى هذا لا يلزم ما ارتكبه صاحب السدر  
 واعتراض بعض عليه تدبر والمراد بالعين عين المال لا العين المطلق فريضة التملك  
 المضاف اليه لان العين الذي ليس بمال لا ينفذ الملك وكذا المراد بالتمليك هو  
 التملك في الحال لان قوله وهبت لانشاء الهبة حالا كعت فلا حاجة الى قول من  
 قال هي تملك مال الحال الاحتراز عن الوصية ولان العين قد لا يكون ما لا تدبر  
 فخرجت عن هذا التعريف الاياحة والعارية والايارة والبيع وهبة الدين  
 ممن عليه الدين فان عقد الهبة إسقاط وان كان بلفظ الهبة وهي امر مندوب  
 وصنع محمود محبوب قال صلى الله تعالى عليه وسلم تهادوا وتحابوا وقبولها سنة  
 فانه عليه السلام قبل هدية العبد وقال في حديث البريرة هو لها صدقة  
 ولنا هدية وقال عليه السلام او اهدي الى طعام لقلت ولودعيت الى كراع  
 لا جيت والها اي الاجابة الاشارة بقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا  
 فكلوه هنيئا اي سرورا امر شا اي رضيا على الاكل وهي نوعان تملك واسقاط  
 وعليهما الاجماع كافي الاختيار وسببها ارادة الخبير للواهب دنيوي كالعوض  
 وحسن النشاء والمحبة من الوهوب له واخرى قال الامام ابو منصور يجب على  
 المؤمن ان يعلم واحدة الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان  
 اذ حب الدنيا رأس كل خطيئة كافي النهاية وشرائط صحتها في الواهب العقل  
 والمالوغ والملك وفي الوهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع مبرا غير مشغول  
 وحكمها ثبوت الملك في العين الموهوبة غير لازم وعدم صحة خيار الشرط فيها  
 وانها لا تبطل بالشرط الفاسدة كما سأتى وركنها هو الايجاب والقبول وعن  
 هذا قال (وتصح) الهبة (بإيجاب وقبول) على ما في الكافي وغيره لانها  
 عقد وقبام العقد بالايجاب والقبول وانما حدث بمجرد الايجاب فيما اذا حلف  
 لا يجب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار  
 ليكن ذكر في الكرماني ان الايجاب في الهبة عقد تام والقبول ليس بركن كما اشار  
 اليه في الخلاصة وغيرها وفي المبسوط القبض كالقبول في البيع وانما الوهوب  
 الدين من القرم لم يفتقر الى القبول وفي القهستاني ولعل الحق هذا فان في التأويلات  
 التصريح بالهبة غير لازم وانما قال اصحابنا او وضع ماله في طريق ليكون ملكا  
 للرافع جازاته هي لكن يمكن الجواب بان القبول كما يكون بالصريح يكون بالدلالة  
 فيكون اخذه قبولا دالة (وتتم) الهبة (بالقبض الكامل) ولو كان الوهوب  
 شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به لقوله عليه السلام لا تجوز الهبة الامقبوضة

والمراد هنا في الملك لا الجواز لأن جوازها بدون القبض ثابت خلافاً للملك  
فإن عبثه ليس بالقبض بشعره الهبة قال صاحب المسح هذه الشاغلة تجوز  
وهبة المشغول لا تجوز والأصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال  
الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة مثاله وهب جراباً فيه طعام لا تجوز  
ولو وهب طعاماً في جراب جازت واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع  
تمام الهبة ذكر صاحب المحیط أنه لا يمنع فإنه قال أمار داراً من أسان ثم  
أن المستعير غصب ثياباً ووضعها في الدار ثم وهب المبر الدار من المستعير صحت  
الهبة في الدار وكذلك لو أن المستعير هو الذي غصب الثياب ووضعها في الدار ثم  
وهب المبر من المستعير كانت الهبة تامة وعمامة فيه فليراجع وفي الخاتمة رجل  
وهب داراً وتسلم وفيها مناع الواهب لا تجوز لأن الموهوب مشغول بما ليس  
بهبة فلا يصح التسليم ولو وهبت امرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها  
وزوجها أيضاً ساكن فيها حازت الهبة ويصير الزوج قابضاً للدار لأن المرأة  
ومناعها في يد الزوج فصح التسليم وفي الخلاصة رجل وهب لابنه الصغير  
داراً والدار مشغولة بمناع الواهب جازت ولو تصدق بدار على ابنه الصغير  
والاب ساكنها لا تجوز عند الإمام وعندهما تجوز وعليه العنوي والمراد بالقبض  
الكامل في القول ما هو المناسب وفي القمار أيضاً ما يناسبه فاختار مضاع الدار  
الموهوبة قبض لها بخلاف مال الوهب ثياباً في صندوق ومقل ورفع الصندوق  
لا يكون قصداً فلاتم الهبة وفي القصولين هذه المربض تبطل بموته قبل التسليم  
إذا الهبة في المرض ولو كانت وصية حتى تعتبر من الثلث لكانت هذه حقيقة  
فلا بد من القبض ولم يوجد (فإن قبض) الموهوب (في المجلس) أي مجلس  
الهبة (بلاذن) صريح من الواهب (صح) استحساناً والقبض أن لا تجوز  
وهو قول الشافعي لأنه تصرف في ملك الغير ولا يجوز الإيابة وجه الاستحسان  
أن القبض كالقول في الهبة من حيث أنه يتوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك  
فيكون الإيجاب منه تسلطاً على القبض (ولمعه) أي بعد المجلس أراد به  
بعد الافتراق (لا بد من الاذن) الصريح فلا يصح القبض بعد الافتراق  
بلاذن صريح لأننا ثبتنا تسلطاً فيه الخاف له بالقبول والقبول يتقيد بالمجلس  
لأن الدلالة لا تفعل بمقابلته الصريح فلهذا أوفاه عن القبض لا يصح قبضه  
لا في المجلس ولا بعده وفي الفقه حتى والفاصل أنه إذا اذن بالقبض صريحاً  
يصح قبضه في المجلس وبمعه ويملكه قياساً واستحساناً وأوفاه عن القبض  
بعد الهبة لا يصح القبض لا في المجلس ولا بعده ولا يملكه قياساً ولم يذكره  
بالقبض ولم ينه عنه أن قبض في المجلس صح القبض استحساناً لا قياساً وأما قبض

بعد التدليس لا يصح القبض قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب  
وقضى فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه  
لا يجوز هذا الكتب بخلاف لما ذكرنا من التأويلات انتهى لكن يمكن التوفيق في  
بان وضاع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع اذن بالة من دلالة فيجوز فلا مخالفة  
اصلا تدبر ( وتعتقد ) الهبة ( بوهبت ) اي بقوله وهبت لانه صريح  
وفي الفرائد قال المص اولا وتصح باليجاب وقبول قال الى ان ركن الهبة الايجاب  
والقبول ثم قال وتعتقد بوهبت الى آخره ومال الى ان ركن الهبة الايجاب فقط  
كان صاحب الهداية فعمل كذلك لكن يمكن الجواب بان المص بين اولا الركن  
فقال لايجاب والقبول ثم اراد ان يبين الفاظ الايجاب فقال وتعتقد بوهبت الخ  
فلا يلزم ما قاله صاحب الفرائد تدبر ( ونحلت ) ليكنه استعماله فيه  
( واعطيت واعطيتك هذا الطعام ) لان الاطعام اذا نسب الى ما يطعم  
فيه يكون هبة كما مر اطلقه فعمل ما ذكرنا كان على وجه المزاح كما في الخلاصة  
وغرها ولو قال هبني هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت وسلم اليه جاز  
وعن ابن مبارك انه مر على قوم بضربون الطنور فقال لهم هبوا هذا في  
قد دعوه اليه فضرب به الارض فكسره فقاموا ياشيح خدعتنا انتهى وشمل  
ما لو قال لقوم قدوهب جارية هذه لاجدكم فليأخذها من شاء فاخذها رجل  
منهم فليكنها كما في الخاتمة وكذا بقوله اذنت للناس جميعا في ثمر نخلي من اخذ  
منه شيئا فهو له فبلغ الناس من اخذ شيئا فليأخذها كما نقله صاحب البحر عن المتقي  
ثم قال وظاهره ان من اخذ منه ولم يتاخره مائة الواهب لا يكون له كما لا يخفى  
انتهى لكن بخلاف لما مر آتيا من انه لو وضاع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع  
جاز لانه مطلق سواء بلغته المقالة اولا تأمل ( وكسوتك هذا الثوب )  
لان الكسوة يراد بها التملك وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال لبس  
نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع اليه دراهم فقال الفقهاء يكون قرضا  
( واعمرتك هذا الشيء ) لقوله عليه السلام من عمر عمرى فهو لعمري ولورثته  
من بعده ولان العمرى تملك للحال فثبت الهبة ويطل ما افضاه من شرط  
الرجوع ولذا لو شرط الرجوع صرحنا بطل شرطه ايضا كما لو قال وهبتك  
هذا العبد حياتك او حيائه او عمرتك دارى هذه حياتك او اعطيتها حياتك  
او وهبت هذا العبد حياتك فاذا مات فهو لى واذا مات فهو لورثتي فهذا تملك  
صحيح وشرطه باطل ( وجعلته لك عمرى ) لان الالم فيه للملك فصار كانه  
قال ملكتك هذا الشيء الى آخر عمرى ( ودارى لك ) حال كونها هبة  
تسكنها ) لان الالم في لك للملك ظاهرا وقوله تسكنها مشورة وتليد على

المصور وايس تفسيره صار اضرب قوله هذا الطعام لك يأكله (وبانيهما)  
 أي بنية الهمة (في حركتك على هذه الناحية) لان الجمل يستعمل في الهمة محازا  
 فيجعل داريها ههنا الهية كما مر في البارية (وان قال داري لك) حال كونها (هبة)  
 سكتي (لما مر ان سكتي) في صير تفسير المذلة (بكونه محكما في تمليك الهمة  
 ويكون عارية (او) داري لك حال كونها (سكتي هبة) ثم في هذا تمليك نعمة  
 (او) داري لك حال كونها (تخلي) على وزن جلي العطاة (سكتي) فتعذر تحليها  
 تحلة سكتي وسكتي روم الاسم (او) داري لك حال كونها (سكتي صدقة) فسكتي  
 يقر وتمليك الهمة (او) داري لك حال كونها (صدقة تجارية) لان العارية تميز بصير  
 صير المذلة (او) داري لك (عارية هبة) أي داري لك بطريق العارية حال كون  
 من فعلها هبة لك لان قول العارية صريح في تمليك النعمة (وعارية) أي مجمع هذه  
 العبارات تكون عارية لاهة (وتصح هبة مشاع لا يحتل النعمة) أي ايس من شاه  
 ان يقسم معنى لا يبقى منه ما به الهدى القيمة أصلا كونه ودائرا لا يبقى منه ما به الهدى القيمة  
 من حسن الاتماع الذي كان قبل القسمة كانت الصغيرة والحمام (لا) أي لا تصح  
 هبة (ما) أي مشاع (يحتلها) أي النعمة على وجوده يصح به تعدد القسمة  
 كما قبلها كالارض والثوب والسدر ونحو ذلك وام كانت الهبة اشرك الوهاب  
 لان الهبة من في الهبة منصرف عليه فيشترط كماله والمشاع لا يقبل القبط  
 الايصم غيره إليه وذلك غير موهوب فلم يوجد القبط الكامل فاكنتي بالقبط  
 القاصر ضرورة ولا يجوز فيما يحتل القسمة حلالة البيع فاه حار فيهما وقالت  
 الاخذ الثلاثة الهبة بعقد تمليك فحوز في المشاع وغيره كالبيع باواعة واراد  
 المص بالشيوع للمانع الشيوع المقارن للعقد لا الطاري كان يرجع الواهب  
 في بعض الهبة شايما فاه لا يعدها اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن  
 لا يرقى بالهبة لان الرهن يطله الشيوع الطاري كالقسارن كما في النحر وفي  
 الدرر اعتراض على صدر الشريعة في هذا المحل قلبا احم (فان قسم) أي  
 افر الجزء الموهوب المشاع (وسلم) الى الموهوب له (صح) العقد لحصول  
 الشرط بعد رفع الشيوع وهو كمال الشيوع واوسله شايما حتى لا يفد تصريفه  
 فيه ويكون مصموما عليه وينفذ فيه تصريف الواهب كما في الدرر وفي المنع هبة  
 المشاع اذا قدمت لاتعد الملك وان قضى الجملة روى ذلك عن ابي يوسف وهو  
 الصحيح وفي الخلاصة الهبة الفاسدة مصروفة بالقسط ولا يثبت الملك للموهوب له  
 بانقض هو المختار وفي جامع الفصولين والبرازية ان الهبة الفاسدة تعدد الملك  
 بالقسط وبه يغني فقد اختلفت التصحيح لكن لفظ القسوى أكد من اوطأ الصحيح  
 كما اياه في بعض العبارات (ولا تصح هبة دقيق في روى) هبة (دهن في محرم

ومن في ابن واب ( وصاية ) بين اب او اسخرج السد من ( من السهم  
 والسهم من الابن ) ( وسلم ) لان الموهوب معدوم وقت الهبة والمعدوم ليس  
 بمحل الملك بخلاف المشاع اذ هو محل له حيث كان موجودا وقت العقد الا انه  
 توقف على القسمة والتسليم وذلك لان في العقد ( وهبة ابن في ضرع وصوف  
 على ثمن ومحل وزرع في ارض وتم في محل كهبة المشاع ) لان امشاع الجواز  
 الاتصال وذلك يمنع القبض كالشايح حتى اذا فُضلت هذه الاشياء عن ملك  
 الواهب وسنت صحت بخلاف ما لو وهب الحمل وسلمه بعد الولادة لا يجوز لان  
 في وجوده احتمال اقصار كالمعدوم وفي الكافي او وهب زرعاً في ارض وتمرا  
 في شجر وامره بالحصاد والجذاذ جاز استحساناً ويجعل كانه وهبه بعد الحصاد  
 والجذاذ ( وهبة شيء هو في يد الموهوب له تم بلا تحديد قبض ) لتحقيق شرط  
 الهبة وهو القبض لان القبض الواجب بالهبة قبض امانة فينوب عنه كل قبض  
 بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض فيه مضمون فلا يوب عنه قبض امانة فيلزمه  
 قبض جديد وفي اطلاقه شامل لما اذا كانت في يده امانة او مضمونة ولو ودعية  
 كانه بعد الهبة لم يكن عاملاً للمالك فاعتبرت يد الحقيقة ( وهبة الاب لطفله تم  
 بالعقد ) لانه في قبض الاب فينوب عن قبض الصغير لانه وايه ( ان كان الموهوب  
 في يد الاب ) فلا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا لكن يلزم الاشهاد  
 وعليه الاحتياط والتحرز عن بخود سنائر الورثة بعد موته ( او في يد مودعه )  
 لان يد المودع كيد المالك ( لان كان ) الموهوب ( في يد غاصب ) اي لو غصب  
 عنه مثلاً غاصب فهو لا يثبت الصغير وهو في يد الغاصب لا تتم الهبة بمجرد  
 العقد لانه ليس في يد الاب حقيقة وحكمه لكونه مضموناً والضمان انما يكون  
 بتقويت اليد ( او في يد غاصب ) اي لو باعه بيعاً فاسداً وسلم ثم وهبه  
 لابنه الصغير لا يجوز ( او في يد متهم ) فقناه او وهب لآخر بلا عوض ثم وهبه  
 لابنه الصغير لا يجوز وهو ظاهر ان كان في عامة المعتبرات او في يد مرتبهن مكان  
 متهم يعني لورهن لآخر ثم وهب لطفله لانهم الهبة بمجرد العقد تتبع  
 ( والصدقة في ذلك كالهبة ) والمراد من الصدقة هنا التصديق لابنه فقط  
 والايانم التكرار لان المص ذكر مطلق الصدقة في آخر هذا الكتاب فعلى هذا  
 تفسير صاحب الفرائد في هذا المحل مطلقاً ليس بشيء تتبع ( والام كالاب )  
 في ان هبتها لطفله تم بالعقد ( عند غيبته ) اي الاب غيبة منقطعة وتفسيرها  
 تقدم في باب الاولياء ( او موته ) اي الاب ( وعدم وصيه ان كان الطفل في  
 عياله ) لان الام ولا يثبت الحفظ اذا كان في حجرها لكن بشرط غيبة الاب غيبة  
 منقطعة او موته وعدم وصيه لانه عند حضور الاب او الوصي لا يكون الام ذلك



ولوقى حجره ( وكذا كل من يبول الطمّل ) كالم والآخر من هذا الجنس  
ينفع للطمّل ولأنه لما كان له ناديه وشليبه في حرفة كان له الصرف الرفع تليكه  
بمجرد الهبة إذا كان فيه كافي الاب عند عدم الاب (وهبة الاجنبي له) أي  
للصقل (تم بقضه) أي بقض الطمّل (لو كان عاقلاً) أي عسير الإيفاء  
التحصيل ولو أبوه حي لآله في الصرف النافع ملحق بالباقي العاقل وفي الحر  
من وهب لصغير بهر عن نفسه شيئاً فده يصح كما يصح قبوله وفي السراجية  
من وهب للصغير شيئاً لانه يجمع فيه واپس الاب او ابن من مال الصغير  
وفي الخاتبة ولم القاصي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهل في هبه (وتم)  
ابيضاً (هبة من ابية) حال صغره (أو حده أو وصي أحدهما) أي بقض  
وصي الاب أو وصي الجد الصحيح تتواء كان الصغير في حجرهم أو لأن له ولاية  
ولاية على أبنائه أما الاب فظاهر وأما غيره من الجد والوصي فلهما هم مقام الاب  
(أو) بقض (أما أن) كان الطفل (في حجرها) للمامر وفي الخلاصة  
وبإباح للوالدين أن يأكلوا من المأكول للموهوب للصغير فاما أن يأكل المأكول  
لاباح لهما الا عند الاحتياج وأشار إلى ما علم أن ما وهب للصغير يكون ملكه  
أما لو اتخذ الاب ولية لحيان فله هدي الناس هدايا ووصوا بهن يدي الولد  
فإن كانت الهبة تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان  
فله هدية للصبي والابنظر أن كان من اقرباء الاب أو امه رفته فهو الاب وإن كان  
من اقرباء الام أو امه رفته فهو الام سواء كان الهدي يقول عند الهدية  
هذا للصبي أم لا وهذا إذا لم يقل الهدي هذا له أو لها وكذا لو اتخذ الولية  
لها فله منه كما مر وفي لسراجية وينبغي أن يعدل بين أولاده في المطايا والعدل  
عند أبي يوسف أن يعطيهم على السواء هو المخارجات في الخلاصة وعند محمد  
يعطيهم على سبيل الموارث وإن كان بعض أولاده مشغلاً بالعلم دون الكتب  
لأنه يأن يفصله على غيره وعلى جوار المأجورين لأنهم يأن يعطى من أولاده  
من كان عالماً متادياً ولا يعطى منهم من كان فاسقاً فاجراً (أو) بقض (اجنبي  
يربه) ويحجره لأن له عليه بداهة تامة حتى لا يمكن اجنبي آخر أن يزعمه  
من يده فيملك النفع في حقه (و) تم (بقض زوج الماملة لها) أي لاطفلة  
(أو) وصلية (مع حضرة الاب بعد الرقاق) أي بعد أن رقت الصغيرة  
إليه في الصحيح لأن الاب أقامه مقام نفسه في حفظها وقض الهبة منه وأوقضه  
الاب أيضاً صحيح لأن الولاية وأشراط الرقاق لشوت ولاية الروح لآله  
أن يملكه باعتبار أنه يعولها وذلك بعد الرقاق (لا فله) أي لا يصح قبض  
الروح قبل الرقاق لأنه لا يملكها قبله ولا يشترط أن يكون مما يباح ذلك

في الصحيح (وصح هبة اثنين لواحد داراً) لانها سلت جسيمة وقبضت جسيمة  
 ولا يسوع وفيه اشعار بان هبة الاثنين الاثنين لا يجوز (لا عكس) اى لا يصح  
 هبة الواحد الاثنين عند الامام وزفر لان هذه هبة النصف من كل واحد  
 فثبت الشبوع واقبض في المشاع لا يتحقق بخلاف الزمن لان حكم الحبس  
 بالسدين وهو ثابت لكل واحد منهما بكماله وقال يعقوب باشا رجل وهب  
 من رجلين شيئاً يحتل الصفة فالهبة فائدة وليست بإطالة عند الامام فاذا قبض  
 ثبت لهما الملك على قول وبه بقى كافي الذخيرة ويعلم من هذا ان المراد من عدم  
 الصحة الفساد لا البطلان كما لا يخفى فليأمل انتهى (خلافا لهما) فان عندهما  
 نصح نكرا الى انه عقد واحد فلا شبوع كما اذا رهن من رجلين وفي السراجية  
 وهب من رجلين درهما صحيحاً تجوز وعليه الفتوى لانها هبة مشاع لا يقسم  
 وانما قيدنا بالصحيح لان الغشوش في حكم العروض فيكون مما يقسم فلا تصح  
 هبته للرجلين للشبوع (وصح تصدق عشرة) دراهم (على فقيرين وهبتهما)  
 اى هبة عشرة دراهم (لهما) اى لفقيرين (ولا يصحان) اى لا يصح  
 ان تصدق بعشرة ولا هبتهما (لغنيين) هذا رواية الجامع الصغير جعل كل  
 واحد منهما مجازاً عن الآخر حيث جعل الهبة للفقيرين صدقة والصدقة  
 على الغنيين هبة وفرق بين الهبة والصدقة في الحكم حيث اجاز الصدقة على  
 اثنين ولم يجز الهبة والجامع بينهما ان كلا منهما تملك بلا عوض فجازت  
 الاستعارة والفرق ان الصدقة يدعى بها وجه الله تعالى وهو واحد والفقير  
 نائب عنه ولا كذلك الهبة فيكون تملكاً من اثنين واهذا الواو صى ثلث ماله  
 للفقراء صح وان كانوا مجهولين لانها وقعت لله وهو معلوم ولو اوصى به  
 الاغنيا غير معين لا يجوز وفي الاصل سوى بينهما فوجب ان يمنع في البابين  
 فكان في المسئلة روايتان وقيل المراد بالصدقة المذكورة في الاصل الصدقة على  
 غنيين فلا مخالفة بين الروايتين وهذا كله على قول الامام (خلافا لهما)  
 فان عندهما الهبة من شخص جائزة فالصدقة اولى

### ( باب الرجوع فيها )

اى في الهبة قد ذكرنا ان حكم الهبة ثبوت الملك للموهوب له غير لازم فكان  
 الرجوع صحيحاً وقد يمنع عن ذلك مانع فيحتاج الى ذكر ذلك في باب على حدة  
 فقال (يصح الرجوع فيها) اى في الهبة بعد القبض ولو منع اسقاط حقه  
 من الرجوع بان قال اسقطت حتى من الرجوع (كلا او بعضاً) ما لم يمنع مانع  
 من الموانع الائمة وعند الائمة الثلاثة لا يصح الرجوع في الهبة الا لو اذ فيما وهب

تولده اوله سايه اسلام لا يرجع الوهب في هبة الا لو ائتمروا بما عليه من امواله والعائد  
 في هبة كما كتاب يهود في هبة وفي رواية لا يتعدى الواهب ان يرجع في هبة ولن يقوله  
 ثمة الصاوة والسلام الواهب الحق به هبة عالم يلبي عندها اي ما لم يموت والمراد  
 بعد تسليم لانه لا تكون هبة حقيقة فله فانه اذا بعد ما بعد ما في ما واول ما ورواه  
 ان الواهب لا يستد بالرجوع من قدر تراض ولا حكم حاكم الا لو ائتمروا بان  
 ان يأخذ من ابنته سد الحاجة من غير رضا ولا قضاء كما ان اموال الله ( وبكره )  
 اي الرجوع نحو بما لان الامام الزاهد قد وصف الرجوع بالبيع وكما الخدادي  
 وكثير من السارحين ولا يقال لما كروه تنزيها فبيح لانه من قبل المباح او قرب  
 منه كما في البيع ( ويمنع منه ) اي من الرجوع ( حروف دمع خرقه ) احدها  
 من بيت شعره قبل فيه وهو قوله \* وما منع عن الرجوع في الهبة \* يا صاحبي  
 حروف دمع خرقه \* وفي خزنة الفقه اثني عشرية قطع يد حق الرجوع  
 اذا كان الموهوب له ذا رحم محرم منه او كانت زوجته او كان زوجها او كان  
 اجنبيا وعوضها وقال حدها عوض هبتك او بدلا عنها او جازا عنها او مكافاة  
 عنها او في مقابلها او مات احدهما او خرج عن ملكه او زاد فيها زيادة متصلة  
 بان كان عبدا صعبا فمكر او كان مهر ولا فسخ او كانت أرضا فبني فيها او كان  
 ثوبا فغاطله او صنع صمما ريد او غير بان كان قطعة فقطعتهما او قطعاه فغيره  
 او سويقا فقلته بسمن او كان ابنا فاختذه حنا او سمنا او اقطع او كانت حارية  
 فعملها القرآن والكتبة والمشاطرة تسعة اشياء لا يقطع به حق الرجوع  
 اذا زادت قيمته او اصبحت الموهوبة يرجع في الام دون اولاد او اثمرت الشجرة  
 يرجع في الشجر دون الثمر او كان ثوبا فقطعه ولم يقطعها او كان دارا فافهم شيئا  
 منها او وهب لشيء عد او في مرضه او رثه ثم مات الواهب عقه فاورثه الرجوع  
 فيه او وهب لاحيد ولا حنبي عبدا يرجع في نصيب الاجنبي او استحق العوض  
 يرجع في الهبة واستحق الهبة يرجع في العوض انتهى ثم شرع ان يبين ذلك  
 بالفاء التفصيلة بقوله ( فالبدال ) من هذه الحروف ( الزيادة المتصلة )  
 بالموهوب ( كالمسألة ) على الارض اذا كان يوجب زيادة في الارض وان كان  
 لا يوجب لا يمتنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها باركانت الارض كبيرة  
 بحيث لا يعد مثله زيادة فيها كماها امتع من تلك القطعة دون غيرها كما في التبيين  
 وفي السراجية اذا وهب ارضا في الموهوب له فمما يبناء بطل الرجوع ولو زال  
 عاد حق الرجوع ( والغرس ) وفي المخر رجل وهب لرجل ارضا ببناء البناء  
 في ناحية منها فمخلا او بني فيها يذا او دكانا كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع  
 في شيء منها ( واسمن ) بان كان الموهوب هرا لافسمن عند الموهوب له

واختار بالمتصلة عن الزيادة المنفصلة وعن هذا قال ( لا المنفصلة ) كالأول  
 وأدرش والعرق فانه يرجع في الأصل دون الزيادة قيد بالزيادة لان النقصان  
 كالحبل وقطع الثوب بفعل الموهوب أولا غير مانع لما في التبيين من انه لا يرجع  
 في الجارية الموهوبة اذا وادت حتى يستغنى ولدها فاذا حبلت ولم يرد فلها واهب  
 الرجوع فيها لانه نقصان انتهى لكن يخالف ما في السراج من انه لو وهب  
 له جارية فحبلت في يد الموهوب له فاراد الرجوع فيها قبل انفصال الولد لم يكن  
 لذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن موهوبة تتبعه ثم المراد بالانفصال هو ان يكون  
 في نفس الموهوب شيء يوجب زيادة في القيمة كما هو المذكور في المتن وكالحبل  
 والخياطة والصبيغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر له الرجوع لانه  
 لازيادة للعين وكذا اذا زاد في نفسه من خيران يزيد في القيمة كما اذا طال الغلام  
 الموهوب لانه نقصان في الحقيقة فلا يمنع الرجوع ولو نقله من مكان الى مكان  
 حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى مؤنة النقل عندهما ينقطع الرجوع خلافا  
 لابي يوسف ولو وهب عبدا كافرا فاسلم في يد الموهوب له او وهب عبدا حلالا  
 الدم فعاذولى الجناية وهو في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ فقداه  
 الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء ولو علم الموهوب له العبد القرأن  
 او الكتابة او الصنعة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبهت  
 الزيادة في السعر وفيه خلاف زفر وروى الخلاف في العكس واختلفا في الزيادة  
 فالقول للواهب لانه يتكرر لزوم للعقد كما في التبيين وشرح الكثر للعيني وفي الجناية  
 ولو علم القرأن او الكتابة او القراءة او كانت بحجمية فعلها الكلام او شيئا من  
 الحروف لا يرجع الواهب في هبته لحدوث الزيادة في العين انتهى هذا يخالف  
 ما في التبيين كما في المنع وفيه كلام لان صاحب التبيين اشار الى ما في الجناية  
 فقال و يروى الخلاف في العكس تدبر واوان حر ايضا وهب لرجل جارية فوطئها  
 الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق رد الهبة ويجب على الموهوب  
 له العقر هو المختار ( والميم موت أحد العاقدین ) اماموت الموهوب له فلخروج  
 الموهوب عن ملكه وانتقله الى وارثه واماموت الواهب فلتعذر الرجوع عنه  
 والوارث ليس بواهب والنص في حق الواهب هذا اذا كان بعد التسليم لانه  
 قبل التسليم بطالت لعدم المالك ورجوع المستأمن الى دار الحرب بعد الهبة  
 قبل القبض مبطل لهما كالموت فان كان الحربى اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد  
 رجوعه الى دار الحرب حاز استحسانا ( والعين العوض المضاف اليها )  
 اى الى الهبة ( اذا قبض ) الواهب العوض وفسره بقوله ( نحو خذ هذا  
 عوضا عن هبتك او بدلا عنها ) اى عن هبتك ( او ) خذه ( في مقابلتها )

أى مقابلة الهبة لأن الشرط في كونه عوضاً أن يذكر له طائفة من الواهب له  
 عوض (ولو) ونسبية (كان) التعويض (من اجنبي) أى جاز العوض  
 من اجنبي وسقط حق الواهب في الرجوع في الهبة إذا قبض العوض لأن العوض  
 لا سقاط الحق فيصح من الاجنبي كبدل الخلع ولو كان التعويض بنفسه راذن  
 الموهوب له ولا رجوع للعوض على موهوب له (واو كان شريكه) سواء  
 كان باذنه أو لا لأن التعويض ليس بواجب عليه فصار كالأمر أن يتبرع  
 لأنسان إذا قال على اتى ضامن (فلولم يظف) أى لم يقل الموهوب له  
 خذ عوض منك يكون فله هبة متبدأة لا تعويضاً فيشترط قيد ما يشترط  
 في الهبة من القبض (فاكل) واحدة منهما (ان يرجع فيها وهب) وفى  
 المشروط هذا سواء كانت الهبة شيئاً قليلاً أو كثيراً وسواء كان العوض من  
 جنسها أو من غير جنسها لأنها ليست بمعاوضة تحضة حتى يتحقق فيها الرضا  
 وانما هي لقضاح الرجوع (والخاء الخروج) أى خروج العين الموهوبة (من  
 ملك الموهوب له) بسبب من استأب الملك كالبيع والهبة فان تبدل الملك  
 كتبدل العين فلو ضحى الشاة الموهوبة أو نذر النصديق بها وصارت لما لا يمنع  
 الرجوع عند الطرفين خلافاً لما يوسف (نوال أى الزوجة) أى الزوجة  
 مائة من الرجوع لأن الملقى فيها الصلة أى الاحسان كما في القرابة (وقت الهبة  
 قبله الرجوع لو وهب ثم نكح) لأنها لم تكن زوجة وقت الهبة (لا) يرجع  
 (لو وهب ثم أبان) لوجود الزوجية المائة وقت الهبة (والفاء القرابة)  
 لأن الملقى منها صلة الرحم وقد حصل وفى الرجوع قطعة الرحم فلا يرجع  
 سواء كان القريب مسلماً أو كافراً ثم فسر القرابة بقوله (قلا رجوع فيما وهب  
 لذى رحم محرم) من الواهب وان وهب لمحرم بلا رحم كاخيه من الرضاع  
 وأمهات النساء والربائب وأزواج البهين والبنات لا يمنع الرجوع وقيد بالرحم  
 لأن الرحم بلا محرم كإبن عمه لا يمنع الرجوع (ولو وهبت لعمه أخيه) أو لأخيه  
 وهو سبب لا يجنب فإنه (يرجع) فيها عند الإمام وقال لا يرجع في الأولى ويرجع  
 في الثانية (واو كانا) أى العبد ومولاه (ذازحم محرم) من الواهب (فلا رجوع  
 فيها) أى في الهبة للواهب اتفاقاً على الأصح (والهاء هلاك الموهوب)  
 فإنه مانع من الرجوع لعدم هلاكه وهو غير مضمون عليه (والقول  
 فيه) أى في الهلاك (قول الموهوب له) لأنه منكر أو جوب الرد عليه فاشهد  
 المدوع وفى الخلاصة أوقال الموهوب له هلكت فالقول قوله ولا عين عليه  
 وإن قال الواهب هى هذه حلف المنكر أنها ليست هذه كما يحلف الواهب  
 أن الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى الأخ عليه ذلك كما في المخرج (وفى الزيادة)

قول الواهب ( اى لو ادعى الموهوب له ازديان ما يبدى زيادة متصلة وانكرها  
 الواهب فيكون القول له خلافا لفر ( ولو عوض ) الموهوب له ( فاستحق  
 نصف الهبة رجوع بنصف العوض ) لان نصف العوض عوض عن نصف  
 الهبة فلما لم يسلم له نصف الهبة رجوع بنصف العوض كافي السبع ( وان استحق  
 نصف العوض لا يرجع ) الواهب ( بشئ حتى يرد باقيه ) اى باقى العوض  
 لان العوض ليس ببدل حقيقة بدليل انه يجوز ان يعوضه اقل من جنسه  
 في المقدرات ولو كان معاوضة لما جاز للرياء وانما اعطاه استقط حقه في الرجوع  
 كما مر آفا لانه لم يررض بسقوط حقه الا بسلامة كل العوض فاذا لم يسلم له كله  
 كان له الخيار ان شاء رضى بما بقى من العوض وان شاء رد الباقي عليه ويرجع  
 في الهبة خلافا لفر اذ عنده يرجع بالنصف اعتبارا بالموهوب ( وان استحق الكل  
 رجوع بالكل فيهما ) اى لو استحق كل الهبة كان للموهوب له ان يرجع في جمع  
 العوض ان كان قائما وبمئة له ان هالكا وهو مثلى وبقية ان قويا واواستحق كل  
 العوض حيث يرجع في كل الهبة ان كانت قائمة لان هالكه ويشترط ان لا تزداد  
 العين الموهوبة فلو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كافي الخلاصة  
 ( ولو عوض عن نصفها ) اى الهبة ( فله ) اى الواهب ( ان يرجع بالمعوض )  
 لان المانع قد خص النصف غاية ما فيه انه يلزم منه الشروع في الهبة لكنه طار  
 فلا يضره وفي المبح نقلا عن المجتبى ان المعوض المانع من الرجوع هو المشروط  
 في عقد الهبة اما اذا عوضه بعده فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع المذهب  
 في هذا الباب مطلقة عن هذا الشرط منها ما تقدم من ان دقيق الخطة يصلح  
 عوضا عنها ومن انه لو عوضه ولد احد جارتين موهوبتين وجد بعد الهبة  
 فانه يتمتع الرجوع وتماه فيه فليطالع ( واخرج نصفها ) اى نصف الهبة  
 ( عن ملكه ) اى الموهوب له ( فله ) اى الواهب ( ان يرجع بما لم يخرج  
 عن ملكه ) لان المانع من الرجوع وهو الخروج عن ملكه لم يوجد الا في النصف  
 فيقدر الامتناع بقدره ولان له الرجوع في كل الهبة في النصف اول ان يرجع  
 الى ما لم يعوض ( ولا يصح الرجوع ) عن الهبة ( الا برض ) من الطرفين  
 ( او حكم قاض ) بالرجوع لولايته على العامة ولولايتها على نفسها كالرد  
 بالغيب بعد القبض اذ في حصول المقصود وعدمه خفا لان من الجائز ان يكون  
 المراد الثواب والخيب وعلى هذا لا يرجع لحصول المرام ومن الجائز ان يكون  
 المراد العوض وعلى هذا يرجع فلا بد من الالزام والقضاء وعند الاثمة  
 الثلاثة يصح بدونهما ثم فرعه بقوله ( فلو استحق الموهوب له ) العبد  
 الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ ) اعتاقه لانه لا يخرج

نحن ملك او هو رب اله الالهة كلها وارثها في جميع اناسها ( ولومعة )  
 اي مسيح الموهوب له الموهوب عن اواهب ابيه ان يجمع قسب الفضائل  
 اودعته ( اهلنا ) الموهوب في يد الموهوب له ( لا يفتن ) لان به شر  
 مصونة الا اذا طلبه بعد الفضائل معه مع اقنونة على السلام  
 يتبدل من يكون يده يد ختمان لمعه بعد طلبه بعد بهر اخرى من  
 الجمع بعد الرجوع و من الميم بعد الطلب ( وهو ) اي الرجوع ( مع ابيه )  
 مع الراعي ارفضه اله الصي ( صخر ) اعداه ( من الاله ) اوطاه  
 الملك اعدم ( لانه من الموهوب له ) و بعد رجوع ما ترعى به حدد  
 فعل عمل الهة المنداء و ان عقد الهة وقع حاراً و حاساً حتى الهه  
 ماذا رجع الواهب كان مستوفياً حتى ثابت له بان قد لان العقد ومع اخر لا يرم  
 لاسمائه لمقد حدده ثم برعه قوله ( ولا شرط فيه ) اي الواهب لان القبض  
 انما يعتمد في اكمال الملك لا في عوده الى الملك القديم ( وصح ) اي الرجوع  
 ( في المشاع ) القابل للسمه بان وهب داراً و رجع في نصفها واوكان به  
 متدأ لمصح في المشاع اله الاله ( وان لف الموهوب ) اعد او هو له  
 ( ما يصدق ) مستحق ( قصص الموهوب له ) قيمه للمستحق ( لا يرجع الى راحته )  
 بما صم لان المقدس و هو غير عامل له ولا مستحق السلامة ولا ثبات في السرور  
 بخلاف الودعة لان المودع عامل له و يخلو المعاوضات لان عقد الموهوب له  
 يقتضي السلامة والاعارة كالهبة ها كما في النذر ( والالهة اشترط له ورضاه  
 اعداه ) اي في ابتداء العقد ( بشرط القبض في الوصيين ) لان القبض  
 شرط في الهة لم ير وكل واحد منهما واجب من وجه ( ومنها ) اي الهة  
 ( التبرع ) فيما يحمل السمعة ( في احدثهما ) اي في واحد الوصيين لما مر  
 من ان هه لمشاع لا تصح ( مع ايهاء ) اي في ابتداء العقد بعد التماضي  
 ( ولت السمعة ) اذا كان عقاراً كما مر ( وحسار العت والشرط والرؤية  
 في كل واحد منهما ) والهاء في قوله فشرط وفي قوله فثبت فثبت ما فيها  
 من الكلام و قد رفر والاثمة الثلاثة بيع مطلقاً اي ابتداء وانتهاء لانهما تملك  
 بدل من الابتداء فكل يما ولنا انه اشتمل على وجهين فجمع بينهما ما يمكن  
 علاناً بينهما فيكون ابتداءه معاً بلطفه فيجري فيه احكام الهة و امهاؤه  
 معبراً عنه فيجري فيه احكام السبع ولا مثاله من الحكيم لان الهة من حكمها  
 ما حر الملك الى الهض ومن حكم اسع اللزوم وقد سلب الهه السبع بالنعوض  
 هذا اذا ذكره بكلمة على بان نقول وهيتك دا على ان تعوضني كذا ادلوطال  
 وهيتك كذا فهو بيع اجناساً كما في الخفافق والهابنوطا هه انه مع ابتداء

وانتهى كل من الجهر وفيه اشهر بانه اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان بشرط  
وهبت كذا ان كان كذا ينبغي ان تكون الهبة باطلة كالمع

( فصل )

في بيان احكام مسائل منفردة ( ومن وهب امة الاحياء او ) وهبها ( على )  
شرط ( ان يرد ) اي رد الموهوب له الامنة ( عليه ) اي على الواهب  
( او ) على ان ( يعقها او ) على ان ( يستولدها ) اي يتخذ الامنة ام واد  
( صحت الهبة ) في الصور كلها ( وبطل الاستثناء ) لانه لا يعمل الا في محل  
يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل قصدا لان ما في البطن ليس مال ولا يعمل  
وجوده حقيقة فتصح فيهما وفي الجنين لا يجوز لانه جزء منهما فلا يجوز استثنائه  
بخلاف النوصبة لان افراد المحل بالنوصبة جائز وكذا استثنائه ( و ) بطل  
( الشرط ) في الصور الباقية لكونه مخالفا بمقتضى العقد والتحكيم فيكون فاسدا  
والهبة لا تقصد بالشرط الفاسد كما مر ( وكذا ) نصح الهبة وبطل الشرط  
( او وهب دارا على ان يرد ) اي الموهوب له ( عليه ) اي على الواهب  
( بعضها ) اي الدار ( او ) على ان ( يعوضه شيئا منها ) اي من الدار  
واعترض الزيلعي تبعا لصاحب النهاية على قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد  
به اما الهبة بشرط العوض فهي والشرط حائز ان فلا يستقيم قوله وبطل  
الشرط وان اراد ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض  
لانه ذكره بقوله على ان يرد شيئا منها انتهى واجاب صاحب الدرر بان يختار  
النسق الاول وقوله فهي والشرط جائز ان منسوع وانما يجوز اذا كان العوض  
مالموما كما عرفت من المباحث السابقة وصرح به بعض شراح الهداية وكذا  
الحال في الصدقة انتهى لكن انما جعل معنى الجواب من كون العوض المجهول  
شرطا فاسدا موافقا للحماية في مسألة هبة الارض بشرط اتفاق ما يخرج منها  
على الواهب لكنه مخالف لما قاله الترناسي من انه لو وهب بشرط العوض  
ولم يسم العوض جاز لان الهبة تقتضي عوضا مجعولا وقد اصاب بعض الفضلاء  
بانما يختار النسق الثاني ولا تكرار لان في عبارة العوض مطية الصحة كما لا يخفى  
لكن الاولى ما في شرح الكنتز الليني من انه لا يلزم التكرار اصلا لان قوله على  
ان يرد عليه شيئا منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا انما هو بالفاظ  
مخصوصة فيجوز ان يكون ردا ولا يكون عوضا لعدم الاستلزام واما قوله  
او يعوضه شيئا منها فصرح بالعوض ولا شك انهما متغايران ( ولو بدر المحل  
ثم وهبها ) اي الامنة ( فالهبة باطلة ) لان المديريتي على ذلك الواهب



الى قوله فصار كهيئة المشاع (بجلاق ما واخضعه) اي الجمل (معه) اي  
 اي الامة فانه يجوز العقب في الولد واليه في الامة لان الجنتين لم يبق علي ملك  
 الرايت فلم يشكوا الامة غير حصتها الولد (ومن قال لم يؤمنه اذا جاء عند  
 خالدين لك او قال فانت بري منه) اي من الدين (او) قال (ان ادبت الي  
 نصفه) اي الدين (فالباقى) اي النصف الآخر (لك او) قال له ان ادبت  
 الي (نصفه فانت بري منه) اي من النصف الثاني (فهو بطل) لان الراء  
 عليك من وجه واسط من وجه واحد بهذا ولا يشوق على القول والتملق  
 بالشرط يخص بالاسقاط النصف التي بحلف ايها كاطلاق والعقب وهذا  
 عليك من وجه ولا يجوز ثقله بالشرط في بطل الخلاف قوله انت بري  
 من النصف على ان تؤدي الي النصف لانه تفيد وليس يتبقى كافي الشين وغيره  
 واو قال لم يؤمنه ان كان لي عليك دين اراك عنه وله عليه دين صح الاواه  
 لانه تولي بشرط كافي فكون تيجرا واو قال لا وجه للمريض ان مات من  
 مرضك هذا فانت في حل من مهرى اوقات مهرى خليك صدقة فهو باطل  
 لان هذه مخطرة وتولي ولو قال الطالب لم يؤمنه اذا مات فابري من الدين الذي  
 لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب المطلوب كافي المصح (وامرئى جازة  
 للعمر) بفتح الميم الثانية وهو الموهوب له (حال حيوته واورثته بعده) اي بقوله  
 وفاته او لم عليه الصاوة والسلام من امر عمرئى فهي للعمر له واورثته  
 لان المفهوم منه بطلان الشرط لانه قال عليه السلام واورثته كايثاته في اول  
 الكتاب ثم اشار الى تفسير العمرى بقوله (وهي ان يجعل داره له عند عمره  
 فاذا مات ردت) الدار (اليه) اي الى الواجب بطل شرط الرد بعد الموت  
 لما مر (والرفي) بضم الزاء (باطلة وان قصتها كانت عارية في يده) هذا  
 عند الطرفين (وعند يوسف نسج كك عمرى) لما روي عن ابن  
 عباس رضى الله تعالى عنهما انه عليه السلام قال العمرى جازة لمن اعمره  
 والرفي جازة لمن اوقها وبه قال الشافعي واحمد والجواب عنه انه مأخوذ  
 من الارقاب معناه رقية داري لك وذلك جاز لكن لما احتل الامر من  
 لم تلت الامة بالشك فتكون عارية ثم اشار الى تفسيرها بقوله (وهي ان تقول  
 ان مات قبلك فلك وان مات قبلي فلي) فيستوفى كل واحد موت صاحبه وفي  
 الثور بحث الى امر انه متاعا وبعث له ايضا ثم افترقا بعد الزفاف وادعى انه عارية  
 واراد الاسترداد وارادت الاسترداد ايضا يسترد كل ما اعطى الماني فتاوى قاضي  
 ظهير الدين من انه رجل تزوج امرأته وبعت هدايا اليها وبعثت اليه  
 هدايا خوفا لله فاذ لم يكن ذلك لم يكن ذلك عوضا وكان لكل واحد

منهما ان يسترد (والصدقة كالهبة) لانها تبرع مثلها فاذا كان كذلك  
 (لا تصح) الصدقة (بدون القبض) بل لابد من كونها مقبوضة كالهبة  
 (ولا) تصح (في مشاع يقسم) اى يحتل القسمة كسهم من الدار عند الامام  
 خلافا لهما على ما تقدم في الهبة (ولارجوع فيها) اى في الصدقة  
 بعد القبض لان المقي فيها هو الثواب دون العوض (ولو) كانت الصدقة  
 (لغنى) استحسانا لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله  
 وفي الخاتمة واختلفا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول  
 للواهب وفي الخاتمة في هذا المحل كلام وفي حاشيته للولى سعدى جواب فيطالع  
 (ولا) رجوع (في الهبة لفقر) لان المقي الثواب وقد حصل بخلاف الهبة  
 لغنى لانها قد تكون اعوض دينوى (ولو قال جبيع مالى او ما ملكه لفلان فهو  
 هبة) لان مملوكه لا يصير لغيره الا بملكه (وان قال ما ينسب الى او ما يعرف لى)  
 لفلان (فاقرار) لانه لا يفهم منه التملك وانما يفهم منه انه ملك لفلان ولكنه  
 منسوب الى بكونه في يدى فيكون اقرارا وفي الثوب هبة الدين ممن عليه الدين  
 وبراؤه عنه يتم من غير قبول تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه  
 على قبضه وفي المنع نقلا عن جواهر الفتاوى لما سأله عن كتب قصة الى السلطان  
 وسأل منه تملك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان  
 على ظهر القصة انى جعلت الارض ملكا له هل يصير الارض ملكا له  
 ام لا يحتاج الى القول من السلطان في مجلس واحد فانه تملك يحتاج الى القول  
 عن السلطان في مجلس واحد قال هذا هو القياس اكن لما عذر الوصول اليه  
 اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره فاذا امره بذلك واخذ منه بالتوقيع تملك

### ( كتاب الاجارة )

عقبه بالهبة ترقيا من الاعلى الى الادنى فان الاجارة تملك المنافع والهبة تملك  
 العين والعين اقوى وهى في اللغة اسم الاجرة وهى ما يستحق على عمل الخير  
 وفي القهستانى فانهما وان كانت في الاصل مصدر آجر زيد يا جربا بضم اى صار  
 اجيرا لانها في الاغلب يستعمل بمعنى الاتجار اذ المصدر بقاء بعضها مقام  
 البعض فيقال آجرت اجارة اى اكرمتها ولم يجىء من فاعل بهذا المعنى على  
 ما هو الحق كذا في الرضى وقال بعض اهل العربية الاجارة فعالة من المعاكلة  
 وآجر على وزن فاعل لا فاعل لان الاتجار لم يجىء والمضارع يواجر واسم الفاعل  
 المواجر وفي عين الخليل اجرت زيدا مملوكى اوجره الاتجارا وفي الاساس آجر  
 وهو موجر ولم يقل مواجر فانه غلط ومستعمل في موضع فيج وقد جوز صاحب

اكتشف في مقدمة الادب كون آجره الدار من باب الاعمال والمصلحة معا  
 وفي الاصطلاح (هي) اي الاجارة (بيع منفعة) استئثار من بيع عين (مملوكة)  
 جنسا وقدر (بموت) مالى ارتفع من غير جنس المعقود عليه كسكنى دار  
 يركوب دابة ولا يجوز يسكنى دار اخرى للربوا (معلوم) قدرا وصفة في غير  
 العروض لان جهاتهما تعضى الى المازعة (دين) اي مثلى كالكيل والوزون  
 والعددي المتعارف (او عين) اي قبضى كالثياب والدواب وغيرهما فتخرج البيع  
 والهبة والعارضة والتكاح فانه استنبط من المنافع بموت لا غلبتها وفي السدور  
 وانما عدل عن قواهم فذلك نفع معلوم بموت كذلك لانه ان كان تبرعا للاجارة  
 الصحيحة لم يكن مانع التناوله العائدة بالشرط الناسد والشروع الاصلى وان كان  
 تبرعا للائحة لم يكن تقييد النفع والعرض بالمعومة صحيفا وما اخبر بهما  
 تعريف الاعمال انتهى لكن المص قيد البدلين بالمعومة فقد اخرج الاجارة  
 الفسدة بالجهالة عن التعريف وتندان المنع في الشرع هي الاحارة القوم المفضية  
 الى النزاع وجعل ذكر المعلوم توطئة لقوله الآتى والمنع نعلم تارة الى آخره تدبر  
 والقياس بأى جواز عقود الاحارة لان المعقود عليه معلوم واضافة التملك الى  
 ما سيوجد لا يصح لكنه جواز لحاجة الناس اليه وقد ثبت جوازه بالكتاب  
 والسنة وضرب من المعقول اما الكتاب فقوله تعالى على ان أجرنى ثمانى صحح  
 وشريعة من قلنا لازمة مالم يظهر نسخها واما السنة فقوله عليه السلام من  
 استأجر احبرا فليعلمه أجره وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعطوا الاجير أجره  
 قل ان يحلف عرقه واما المعقول فلان بالناس حاجة اليه ولا فسدة فيه وتنفذ  
 ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة وفي البحر والمراد من انعقاد العلة  
 ساعة فساعة في كلام مشايخنا على حسب حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها  
 في المحل ساعة وساعة لا ارتباط بالايجاب والاقول كل ساعة وان كان ظاهرا  
 كلام المشايخ يوهم ذلك والحكم بأحر من زمان انعقاد العلة الى حدوث المنافع  
 ساعة فساعة لان الحكم قابل للزحاضى كافى البيع بشرط الخيار وتماهيه فيه فلا يطامع  
 وبهذا يدفع اعتراض الاول معدى على الهداية بانه لا بد ان يتأمل في هذا  
 المقام فان الاعتقاد هو ارتطاف القول بالايجاب فاذا حصل الارتباط باقامة الدار  
 مقام المنفعة يتحقق الاعتقاد فامضى الاعتقاد ساعة فساعة بعد ذلك تدبر ومن  
 محاسن الاحارة دفع الحاجة بقابل من البديل فار كل واحد لا يقدر على دار  
 يسكنها وحام يغسل فيها والى يحمل اثقاله الى بلد لم يكن يبلغه الا بمشقة  
 النفس وسبها تعاق البقاء المقدر وشرطها معلومية البدلين وركنهما الايجاب  
 والقبول لفظين ماضيين من الانفساط الموضوع لاعتقاد الاحارة مثل ان يقول

اعرئك هذه الدار شهر ايكذا او وهبتك منافعتها وتنعقد بالتعاطي كالبيع وشروطها ما تقدم من كون الاجرة والمنفعة معلومتين وحكمها وقوع المالك في البدلين ساعة فساعة كما هو في المبيع ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي لان الاجرة غير معلومة قد يجعلون اكل سنة دانقا وقد يجعلون فلوسا وفي غير الطويلة الاجارة تنعقد بالتعاطي كذا في الخلاصة قلت مفاد كلامه ان الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاطي انتهى (وما صلح ثمننا) في البيع (صلح اجرة) في الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر برثن المبيع ومراده من الثمن ما كان بدلا عن شيء فدخل فيه الاعيان فان العين يصلح بدلا في المقايضة فمن صلح اجرة وفيه اشارة الى انها لو كانت الاجرة دراهم انصرفت الى غائب نقد البلد فان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة مالم يبين نقدا منها فان بين جاز والى انها لو كانت كيليا او وزنا او عدد يامتقاربا فالشرط فيه بيان القدر والصفة وقوله وما صلح ثمننا صلح اجرة لا ينافي بالعكس حتى صلح اجرة ما لا يصلح ثمننا كالمنفعة فانها لا تصلح ثمننا وتصلح اجرة اذا كانت مختلفة الجنس كالاستيجار سكنى الدار بزراعة الارض وان اتحد جنسهما لا (وتفسد) الاجارة (بالشروط) كالبيع (وبثت فيها) اى في الاجارة (خيار الشرط) كما ثبت في البيع (و) خيار (الرؤية) خلافا للشائعي فبهما (و) خيار (العيب) سواء كان حاصله قبل العقد او بعده (وتقال) الاجارة (وتفسخ) كافي البيع كاسيا حتى ولما ذكر في التعريف معلومية المنفعة احتاج الى ما به تكون معلومة فقال (والمنفعة تعلم تارة ببيان المدة كالسكنى) اى كاجارة الدار للسكنى (والزراعة) اى كاجرة الارض للزراعة (فتصح) اجارتها (مدة معلومة اية مدة كانت) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت فافاد انها تجوز ولو كانت المدة لا يمش احد العلمين الى مثلها عادية واختاره الخصاصف لان العبارة للفظ وانه يقتضى التوقيت كما تزوج امرأه الى مائة سنة فانه توقيت فيكون متعة ومعه بمضهم لان الغالب كالمستيقن في حق الاحكام فصارت الاجارة مؤبدة معنى والتأيد يطلها فافاد انها تجوز مضافا كما لو قال آجرتك هذه الدار غدا والمزجر يبعها اليوم وتنقض الاجارة كافي الخلاصة وفي الخبة ولو كانت الاجارة الى القدر ثم باع من غيره فيه روايتان في رواية ليس الآجر ان يبيع قبل مجيئ الوقت وفي رواية مجاز والفنوى على انه يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وتماه في المبيع فليطالع وعند الشافعي في احد قوليه لا يجوز اكثر من سنة (وفي الوقف منع شرط الواقف) لانه كنص الشارع في وجوب الاتباع (فان لم يشترط) الوقف

في اجارته مدة يسكت عنها ( فاقوى ان لا يزاد في ) اجارة ( الاراضى على  
 ثلث سنين وفي ) اجارة ( غيرها ) اى غير الاراضى ان لا يزاد ( على سنة )  
 واحدة كيلا يدعى المستأجر ملكها وهو المختار كإي الهداية وقد افق الصدر  
 الشهيد بعدم الزيادة على ثلث سنين في الضياع وعلى سنة واحدة في غيرها  
 الا اذا كانت المصلحة في غيره وفي المحبط وهو المختار للفقوى فلو آجرها المتولى اكثر  
 مما ذكر لم نصح وقبل نصح وتفسخ وهذه المسئلة وما قبلها ذكرت في الوقف  
 لما الفائدة في تكرارها والحيلة في الزيادة ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد على سنة  
 ويكتب في الكتاب ان فلان بن فلان استأجر الوقف كذا وكذا سنة بكذا  
 فيكون العقد الاول لازما والباقي غير لازم لانه مضاف فقول الوقف  
 ان يفسخ الاجارة في العقود الغير اللازمة اذا خاف بطلان الوقف لعل  
 مذكورة بخلاف ما اذا كانت الاجارة طويلة بعقد واحد كإي الخانية وغيرها فعلى  
 هذا يتدفع اعتراض صدر السريعة من ان علة عدم الجواز اذا كانت هذا المعنى  
 اى دعوى المالك بمرور الزمان لا نصح الاجارة الطويلة بعقد مختلفة كما يجوزها  
 البعض تجاوز الله عنهم انتهى وذكر صدر الاسلام ان الحيلة في الزيادة ان يرفع  
 الى الحاكم حتى يجبره واعلم ان اجارة الوقف لا تجوز الا باجر المثل او اكثر او آجر  
 الناطر بدون اجر المثل لا تصح الاجارة ويلزم المستأجر تمام اجر المثل وفي البحر  
 متولى ارض الوقف آجرها بغير اجر المثل يلزم مستأجرها تمام اجر المثل عند  
 بعض علمائنا وعليه الفتوى قبل ان استأجر دار الوقف بمدة طويلة ان كان السعر  
 بحالها حيث لم يزد ولم ينقص يجوز وان خلا اجر مثلها يفسخ العقد ويجدد  
 ثانيا وكذا اذا استأجرها الى سنة فعلا السعر بعد مضي نصف السنة يفسخ  
 العقد ويجب المعنى ويجدد ثانيا فيما بقى بخلاف الكرم المستأجر لياكل ثمرة  
 في رأس السنة ( و ) المنفعة ( نارة تعلم بذكر العمل كصنع الثوب وخباطته )  
 اى خياطة الثوب وفيه اشارة الى انه لا بد ان يعين الثوب الذى يصنع ولون  
 الصنع بانه اجر او نحوه وقد ر الصنع اذا كان مما يختلف وجنس الخياطة  
 والمخيط ( وحل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة ) لما فى البحر من ان استيجار  
 الدابة للركوب لا بد فيه من بيان الوقت والموضع حتى لو خلا عنهما فهى  
 فاسدة وبه يعلم فساد اجارة دواب الملاقيين الواقعة في زماننا لعدم بيان الوقت  
 او الموضع ( و ) المنفعة ( نارة ) تعلم ( بالاشارة كتقل هذا ) الطعام ( مثلا  
 الى موضع كذا ) لانه اذا عرف ما يغله مع موضع ينتهى اليد صار معلوما  
 ( والاجرة ) في الاجارة ( لا تنسخ بالعقد ) اى بنفس العقد فلا يجب تسليمها  
 عينا كان او دينا عندنا لان حكم العقد يظهر عند وجود المنفعة وهى معدومة

عند العقد ولذا يقيم العين مقام المنفعة في حق إضافة العقد إلى المنفعة كما يقيم  
السفر مقام المنفعة فتجب الاجرة مؤجلاً موقفاً على تحقق أحد الأمور الآتية  
ذكرها وعن هذا قال ( بل تستحق بالتجبر هو أو بشرطه ) أي بشرط التجبر  
لأن امتناع المالك بنفس العقد لتحقيق المساواة فإذا عجز أو شرط التجبر  
فقد أبطل المساواة التي هي حقه بخلاف الاجارة المضافة بشرط تجبر الاجرة  
فإن الشرط باطل لا امتناع ثبوت المالك من التبدل للتصريح بالاضافة إلى وقت  
في المستقبل والمضاف إلى وقت لا يكون موجوداً قبله ولا يتغير هذا المعنى  
( أو استيفاء المعقود عليه ) لتحقيق المساواة بينهما إذا عقد عقد معاوضة  
( أو التمكن منه ) أي من استيفاء الفسخ إقامة للتمكن من الشيء مقام ذلك الشيء  
هذا إذا كانت الاجارة صحيحة فاما إذا كانت فاسدة لا يجب شيء بمجرد التمكن  
من استيفاء المنفعة الاجرة فقد الانتفاع ثم فرع على هذا بقوله ( فتجب ) الاجرة  
( لو قبض ) المستأجر ( الدار ولم يسكنها ) أي الدار ( حتى مضت المدة )  
لأن تسليم نفس المنفعة للمالك يمكن اقيم تسليم محلها مقامها إذا التمكن من الانتفاع  
ثبت به وفي النوازل إذا استأجر دابة إلى مكة فلم يسكنها كان بغيره في الدابة  
فعليه الاجر وإن كان له في نفسها فلا جرم ( وتسقط ) الاجرة ( بالغصب )  
الا إذا أمكن اخراج الغاصب من الدار بشفاعته وحجابه كما في النور ( بقدر قوت  
التمكن ) يعني إذا غصب الدار المستأجر غاصب من يد المستأجر في جميع المدة  
سقطت الاجرة وإن غصب في بعضها سقطت بقدر ذلك وأشار بقوله سقطت  
الاجر إلى أن العقد يفسخ بالغصب كما في الهداية خلافاً للقاضيخان فإنه قال  
لا تفسخ وإطلاقه شامل للعقر وغيره ومراعاة من الغصب ههنا الحيلولة بين  
المستأجر والعين لاحقيقته إذا غصب لا يجري في العقار عندنا قال صاحب المح  
ولو أنكر الموجر الغصب وادعاه المستأجر ولا يثبت له على دعواه يحكم الحال  
فإن كان المستأجر هو الساكن في الدار حال المنازعة فالقول للموجر وإن كان  
فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر ولا جرم عليه كسئلة الطاحونة وفي تنوره  
ولو سلم أي لو سلم الأجر للمستأجر العين الموجرة بعد مضي بعض المدة فليس  
لا حدهما الامتناع من ذلك إذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب في العين  
الموجرة لأجل ذلك الوقت فإن كان فيها وقت كذلك أي يرغب فيها في وقت  
معين دون وقت كافٍ بثبوت مكة ومعنى خير في قبض الباقي وفي السراجية وغيرها  
إذا سكن داراً معدة لليلة أو زرع أرضاً معدة للاستغلال من غير اجارة يجب  
الاجرة وعليه الفتوى وفي القنية تسليم المفتاح في المصر مع الخليفة به وبين  
الدار تسليم للدار حتى يجب الاجرة بمضي المدة وإن لم يسكن وتسليم المفتاح

في السواد ليس بنفسه السار وأن حذر المعسر والمفتاح في يده ( ولرب الدار  
 والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة ) لأن العقد في حق  
 المتفعة ينفذ شيئا فشيئا وكان ينبغي ان يجب تسليمه واخطوة او سكن ساعة  
 الا انما جوزنا استحسانا وقد رتبنا يوم ومرحلة لان هذا يفتنى الى الحرج الا اذا بين  
 زمان الطلب عند العقد فيوقف الموجر الى ذلك الوقت لكونه بمنزلة التأجيل  
 وقال زفر بن ابيهم ذلك الابد انقضاء المدة وانتهاء السمر كما قال الامام اولا  
 ( وللعسر والخياط بعد الافراح من عمله ) اذ قبله لا يفتنع بالبعث فلا استحقاق  
 للاجر ( وان ) رصلية ( عمل في بيت المستأجر ) على ما في الهداية والتجريد  
 وفي المبسوط والسذخية وقاضيجان والترمذي والفوائد الظهيرية اذا خا ط  
 البعض في بيت المستأجر يجب الاجر له بحسابه كما اذا سرق الثوب في بيت  
 المستأجر يستحق الاجر بحسابه واستشهد في الاصل بما لو استأجر انسانا لبيتني له  
 حائطاً فسي بعض ثم انه لم يجر ما بين وفي التورث خا طه الخياط باجر  
 ففتنه رجل قسّل ان يقضه رب الثوب فلا اجر له ولا يجبر على الاعادة وان كان  
 الخياط هو اقل الثوب فعليه الاعادة كانه لم يعمل ( وللخياط ) طلب الاجر  
 ( بعد اخراج الخبز ) من التورث لان تمام العمل بالاخراج وفي اطلاقه اشارة  
 الى انه يستحق الاجر باخراج البعض بقدره لان العمل في ذلك القدر صار مسلماً  
 الى صاحب الدقيق ( فان احترق ) الخبز ( قبل الاخراج ) من التورث ( سقط  
 الاخر ) سواء كان في بيت المستأجر او بيت الاجير لانه هلك قبل التسليم فعليه  
 الضمان في قول اصحابنا جميعاً لان هذا جنابة يده بتقصيره في القلع من التورث  
 فان ضمنه قيمته مخوزاً اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقاً لم يكن له اجر كما في الغاية وغيرها  
 واهذا ظهر لك ان قول الرقابة فان احترق بعد ما خرجه فله الاجر وقبله  
 لا ولا غرم فيه ما وقول صدر الشريعة اي في الاحترق قبل الاخراج وبعد  
 الاخراج غير موافق للمقول عن الامّة الفحول كما في الدرر لكن يمكن اتوفى  
 بين كلام صاحب الوقاية وصاحب الغاية بان المراد بالاحترق في الوقاية ما لا يكون  
 بصنعه وفي الغاية ما يكون بصنعه كما يدل عليه قوله بالاجماع واما ما قيل من انه  
 لا ضمن في الفصلين على الحياز لان الجنابة غير واقعة منه فيهما هذا على ظاهر  
 الرواية عن الامام كما قبل في الهداية لانه لم يوجد منه الجنابة فصاحب الوقاية  
 اخبر ما اختاره صاحب الهداية فليس يسديد لان قول صاحب الهداية لا ضمان  
 عليه متعلق بقوله فان اخرجه ثم احترق من غير فعله فقط لا فيما اذا احترق قبله  
 تنفع ومن هذا قال ( وان ) احترق من غير فعله ( بعده ) اي بعد الاخراج  
 ( فلا ) يسقط ( ان كان ) بخير ( في بيت المستأجر ) لانه بمجرد الاخراج

صار مسلماً اليه في منزل المستأجر فاستحق الاجر بوضعه فيه وفيه اشارة بان من كان يخبر في منزل نفسه لا يستحق الاجر بالاخراج بل بالتسليم الحقيقي (ولا ضمان) فيهما عند الامام (وقالا ان شاء المستأجر ضمه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمه الخبز وله الاجر) ولا يجب عليه ضمان الخطب والملح وفي النهاية هذا الذي ذكر من الاختلاف اختيار القدوري واما عند غيره فهو مجرى على عومه فانه لا ضمان بالاتفاق اما عند الامام فلانه لم يهلك من عمله واما عندهما فلانه هلك بعد التسليم وقال القدوري يضمن عندهما مثل دقيقه لانه مضمون عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم (وللطباخ للولاية) طلب الاجر (بعد الغرف) اي بعد وضع الطعام في القصاص اعتبارا للغرف وانما قيد للولاية لانه لو كان لاهل بيته ولا عرف عليه كما في الجوهره فان افسده الطباخ او احرقه او لم ينضجه فهو ضامن للطعام واذا دخل الخبز او الطباخ بنار يخبر بها او يطبخ بها فرفقت منه شرارة فاحترق بها البيت فلا ضمان عليه (واضارب اللبن) على وزن الكلم اي للذي يتخذ اللبن من الطين طلب الاجرة (بعد اقامته) اي اقامة اللبن عن محله (عند الامام) حتى لو فسد بالمطر قبلها فلا اجر له (وقالا بعد تشريحه) وهو جعل بعض على بعض حتى لو فسد بعد الاقامة قبل النقل فلا اجر له اذ لا يؤمن الفساد قبله وله ان الفراغ هو الاقامة والتشريح عمل زائد كالنقل الى موضع العمارة بخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر هذا اذ اللبن في ارض المستأجر وان لبن في ارض نفسه لا يستحق حتى يسلمه وذلك بالبعد بعد الاقامة عنده وعندهما بالبعد بعد التشريح قيل الفتوى على قولهما والعرف في ديارنا على ما قاله الامام (ومن) كان (لعمله اثر في لعين كصباغ) يظهر لونا في الثوب (وقصار يقصر بالنشا والبيض) هذا في ديار الشام ليظهر البياض المستور وكذا حكم قصار يقصر بالماء انصاف في كافي ديارنا كافي شرح الوقاية لابن السمع (فله) اي للمستأجر (حبسها) اي العين (الاجر) لاجل الاجرة حتى يستوفيها وقال زفر ايس له ذلك لان المعقود عليه صار مسلماً الى صاحب العين باتصاله بملكه فيسقط حق الحبس به وانما ان اتصال العمل بالحمل ضرورة اقامة العمل فلم يكن راضيا بهذا الاتصال من حيث انه تسليم بل رضاه في تحبب عمل الصيغ ونحوه من الاثر في الحمل اذ لا وجود للعمل الابيه وكان مضطرا اليه والرضاء لا يثبت مع الاضطراب هذا اذا كان حالاما اذا كان مؤجلا فلا يملك حبسها وفي الخلاصة هذا اذا عمل في دكانه واما اذا عمل في بيت المستأجر فليس له حق الحبس (فان حبسها) للاجر (فضاعت) العين بلا تعد منه (ولا ضمان) عليه لكونه امانة في يده كما كان قبل الحبس



( ولا آخره ) اذا ثبت الموقوف عليه قبل التسليم هذا عند الامام ( وقولان  
 شاء المالك مائة مائة مائة ) لان العمل صار مائة اليه تقسدا الوصول  
 قيسه اليه فيصار كما لو صار مائة حقيقة ( او غير مائة ) ولا اجر ( لان العمل  
 لم يصير مائة له ( ومن لا ار لعمه مائة ) اي في المين ( كالحال والملاح وغسل  
 الثوب ليس له ) اي لا مامل ( حبسها ) اي المين لان الموقوف عليه نفس  
 العمل وهو عرض ولا له ان يقوم مقامها فلا يتصور حبسه واوجب حبسها من  
 ضمان العصب وصاحبها بالجار ان شاء ضمن النتائج قيمتها بمجولة وله الاجر  
 وان شاء غير مجولة ولا اجر ( بخلاف راد الاق ) فانه يحبس به دلي العمل  
 وان لم يكن له ان لا له كان على شرف الر والهلاك فاحياه يارد فكأنه  
 ياعبه فكان له في الحبس ( واذا اطلق ) المستأجر ( العمل للصانع )  
 ولم يقيد بعمله ( فله ان يستعمل غيره ) كما اذا امر ان يخط هذا الثوب بدينار  
 فاللزم عليه العمل سواء اوفاه به او باسسته به غيره كالماورد يقضاه الدين  
 وقوله على ان يعمل اطلاق لا تقيد فيه ان يستأجر غيره ( وان قيد بعمله بنفسه )  
 ما قال حظه يدك ( فلا ) اي فليس له ان يستعمل غيره ولو غلاما او اجيره  
 لان عمله يكون هو الموقوف عليه والافضلى ( ومن استأجره رجل ليعمل به ماله )  
 من موصع ( فوحد به نفسه ) اي بعض المال ( فديمات فاني بمن بقى )  
 من الماله ( دله ) اي الاحمر ( اخره بحسائه ) لانه اوفى بعض الموقوف عليه  
 مستحق الآخر بحسائه قال الفقيه ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عليه  
 معلوم حتى يكون الآخر معابلا بجهلهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر  
 كله كما في اسدين وعلى هذا الرقيد المص بقوله او كانوا معلومين والا فكله لكان  
 اولى وفي الخلاصة ما لم يكونوا معلومين فالاحارة فاسدة ( وان استوحر لا يصل  
 طعام الى زيد فوحد مينا ) اولم يجدد ( فرده ) اي الطعام ( فلا اجر له ) لانه  
 نقص الموقوف عليه وهو حل الطعام وايضا له اليد وقال زفره الآخر لانه  
 عقالة لجل الى الصرة وقد اوفى به وجب في رده فلا يسقط بجهلته حقه  
 من اخرته ( وكذا ) لو استأجر ( لا يصل كتاب اليه ) اي الى زيد ( فرده )  
 اي الكتاب ( لمونه ) اي زيد ( اوعبته ) فلا شيء له عند الشيخين ( وقال  
 محمد له اجر ذهابه ها ) اي له الآخر للذهاب في نقل الكتاب لانه اوفى بعض  
 الموقوف عليه وهو قطع المسافة لان الاجر مقابل لما فيه من المشقة دون حل  
 الكتاب لخلفه مؤته ولهمما ان الموقوف عليه نقل الكتاب لانه هو الموقوف  
 او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم متعلق به وقد نقضه فسد  
 الآخر هذا موافق لما في الهداية وشرحها وموافق لما في الجمع وشرحه

حيث صرح بان الاستيحاء مع شهود لأمع الامام لكن يمكن الحمل على اختلاف  
 الروايتين (واوردك) اي الكتاب (هناك) للورثة وكذا اذا دفع الى وصيه  
 (فله اجر الدفات اجاما) لانه اني باقضى ما في وسعه هذا اذا شرط المجيء  
 والاوجب كل الاجرة لورثك الكتاب ثم كما في القهستاني وفيه اشارة الى انه  
 لو وجد له ولم ير صله اليه لم يجب له شيء من الاجر لانتفاء المعقود عليه وهو  
 الاتصال

(باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

لما فرغ من ذكر الاجارة وشروطها ووقت استحقاق الاجر ذكر هنا ما يجوز من الاجارة  
 وما لا يجوز (وصح استيجار الدار والحنوت وان) وصلبة (لم يذكر ما يعمل فيه) اي  
 في كل واحد منهما استحيسا لان العمل المتعارف في كل واحد منهما السكنى فينصرف  
 العقد المطلق اليه والقياس ان لا يجوز للجهة كالأرض والثياب فانها مختلفان  
 باختلاف العامل والعمل فلا بد من البيان (وله) اي المستأجر (ان يعمل كل شيء)  
 من العمل لانها لا تختلف باختلاف المستعمل فله الوضوء والغسل وغسل الثياب  
 وكسب الحطب المعتاد والاستنجاء بماء طيب والدق المعتاد البسيط وان يدق فيه  
 وتباوير بط الدواب في موضع معتاد له ويسكنها من احب سواء كان باجارة  
 او غيرها وليس للاجير ان يدخل دابته الدار المستأجرة بعدما سكن المستأجر  
 وفيه اشارة الى انه اوقال عند العقد استأجرت هذه الدار للسكنى ليس له ان يعمل  
 فيها غير السكنى كما في القهستاني (سوى ما يوهن البناء كالحداثة والقصور  
 والطحن) من غير رضی المالك او اشتراط ذلك في عقد الاجارة لان هذه الاشياء  
 توهن البناء والمراد رعي الثور والمساء لارحى البدقانه لا يمنع من النصب فيه  
 ولو انه دهم البناء بهذه الاشياء وجب عليه الضمان لانه متعمد فيها ولا اجر عليه  
 لان الضمان والاجر لا يجتمعان وان لم يهدم وجب عليه الاخر استحيسا والقياس  
 ان لا يجب ولو اختلفا في اشتراط ذلك كان القول للجور لانه لو انكر الاجارة كان  
 القول له فكذا اذا انكر نوعا من الانتفاع ولو اقاما البينة كانت بينة المستأجر اولى  
 لانها ثبتت الزيادة (و) صح (استيجار الارض للزرع ان بين) المستأجر  
 عليها شجر ان ما يزرع فيها يتفاوت فلا بد من بيانه (اوقال على ان يزرع)  
 فيها (ما يشاء) كيلا يفضى الى المنازعة ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل  
 على ان يزرع فيها ما يشاء فتثبت الاجارة للجهة ولو يزرعها بعد  
 ذلك لا يهود صحبة في القياس كما اذا اشترى بخمر او خنزير وفي الاستحياس ان

تسمية المسمى وبنائبه في حيا ولسنا نرى شرب والظرف في حيا لا  
اليسع وفي القنية لستأجر ارثا يتبعه على ان يزرع فيها ما يشاء قبل  
ان يزرع ريعين ريعا وخرشا وفي البور آجرها وهي مشقوة بزرع غيره  
ان كان الزرع يلقى لا يجوز ما لم ينجس بالآثار يجرها إضافة الى المستعمل  
وان يزرع يصب (و) جع استجار الارض (البناء والغرس) اي غرس  
الاستجار لان كل واحد منهما منع من الاجارة (واذا انقضت المدة)  
اي مدة الاجارة طويلة كانت او غير طويلة (زعم) اي الاستجار (ان قلنا)  
اي البناء والغرس (ويستلها) اي الارض حال كونها (فارغة) فلهما  
لان ليس لهما نهائية معاومة حتى يتركها عليا الدولم فينزل  
استجار الارض سواء كان باجرا وبغيره فوجب النفع وفي القنية استجار البناء  
وفقا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فليست جران يسلطه ما اجل  
الملك ان لم يكن في ذلك ضرر ولو اني ابو خوف عليهم النفع ليس لهم تلك انتهى  
وفي العين وبهذا قيل مثله الارض المحركة (اذان بغيره) الاستجار (الموجر)  
وهو صاحب الارض (فيم ذلك) اي البناء والغرس (مقاولا) لان في ذلك  
نظرا لهما (رضي صاحب) اي صاحب البناء او الغرس ان لم ينقص الارض  
بالنفع (وان كانت الارض تنقص بقليل) اي البناء او الغرس (فيكون رخصة  
ايضا) اي بغير الموجر فيجوز مقاولا ويملكه بدون رضى صاحب (ايضا)  
اي كما بغير رضاه ان كانت تنقص بقليل ومعرفة فبمعرفة ذلك ان تقوم الارض  
بدون البناء والشجر ويقوم وفيها بناء وشجر واصحاب الارض ان يقلع  
فيضمن فضل ما بينهما (او رخصا) يعطى على ان يقرم اي الابن رضى  
الموجر والمستاجر لكن رضى الموجر يكفي فلا حاجة الى رضى المستاجر لما قالوا في  
تعليقه لان الحق له فاذا رضى باستمراره على ما كان باجرا وبغيره جاز كما في ذلك  
أمل (بتركه) اي بترك كل واحد من البناء والغرس على الارض (فيكون البناء  
والغرس لهما) اي للمستاجر (والارض لهما) اي للموجر الذي هو صاحب  
الارض (والطبعة) في الارض المستأجرة وكذا بالبركات ونحوها (كاستجار)  
في النفع اذا انقضت المدة اذ ليس لاشه فلهما مدة معاومة (وان زرع يترك)  
على الارض (باجر المثل الى ان يدرك) لان له نهاية معاومة فوجود في التأخير  
مراعاة الحقين بخلاف موت احدهما قبل ادراكه فانه يترك بالسمي على حاله ان  
الحصاد وان انقضت الاجارة لان ابتداءه على ما كان عليه اولي ما دامت المدة  
باقية ويلحق بالمستاجر المستعمل فيترك الى ادراكه باجرة المثل كما في النسخ واما الغائب  
فيؤمر بالقلع مطلقا (و) صح (استجار الدار لارثوك والجل و) استجار

(الثوب اللبس) يخرج بان العمادة بذلك (فان اطلق) الموجر المستأجر الزكوة  
او اللبس بمعنى ان قول علي ان تركها من شاء ولبس الثوب من شاء (فله)  
اي المستأجر (ان ترك من شاء ولبس من شاء) لانه يختلف باختلاف الزاكن  
واللبس فلا يجوز الابائمين اوبان يشترط ان يفعل ماشاء وفي النيين واولم بين  
ولم يقل ان يفعل فيه ماشاء فسدت الاجارة للجهالة (فاذا ركب) الدابة  
(اولبس) الثوب (هو) اي المستأجر نفسه (او اركب) المستأجر الدابة  
(اولبس) الثوب (غيره تعين) مراداً من الاصل (فلا يستعمله غيره)  
فصار كالنص عليه ابتداء وفي البحر واذا تكارى قوم مشاء ابلا على ان المكارى  
يحمل عليه من مرض منهم او من عاب منهم فهو فاسد (وان قصد)  
الموجر (راكب) معين (اولبس) معين (فيختلف ضمن) المستأجر  
اذا هلك الدابة او الثوب لان الناس يتفاوتون في العلم بالركوب واللبس ولا اجر  
عليه وان سلم لانه مع الضمان ممتنع (وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل)  
في كونه يضمن اذا هلك مع المخالفة والتقيد (وما لا يختلف به) اي باختلاف  
المستعمل (ففيقيد) اي تقيد الموجر بشخص معين (هدر فلو شرط)  
الموجر (سكنى واحد بعينه) في اجارة الدار (جاز) للمستأجر (ان يسكن  
غيره) لان الشرط ليس بمقيد لعدم التفاوت في السكنى وما يقتر بالبناء كالخدمة  
والقصدارة فهو خارج بدلالة العمادة والاشتراط كالدار عند محمد وعند  
ابن يوسف هو كاللبس لاختلاف الناس في خبره ونصب اوتاده واختيار مكانه  
(وان سمي ما يحمل على الدابة نوعاً وقد راككر) يحمله على الدابة التي  
استأجرها (فله) اي للمستأجر (خل مثله او ما اخف منه) في الضرر (كالشعبير  
والسمسم لا) اي ليس له ان يحمل عليها (ما هو اضر منه) كالحمل لان الاصل  
ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى اكثر منها لم يجز فله ان يحتمل  
كرخطة اغيره او استأجرها يحتمل كرخطة لانه مثله وله خل كرشعر لانه دونه  
والقياس ان يضمه بالحمل عليها خلاف الجنس كيف ما كان للمخالفة وجه  
الاستحسان ان التقيد ابتداءً اذا كان مفيداً ولا فائدة هناك وفيه اشارة بان سمي  
مقداراً من الخطة وزنا لحمل مثل ذلك الوزن من الشعبير او القطن يضمن لانه  
ياخذ من ظهر الدابة اكثر من البر كافي شرح الكثر لكن ذكر في الذخيرة في هذا  
ايضاً عدم الضمان وقال شيخ الاسلام انه لا يضمن استحساناً وهو الاصح  
لان ضرر الشعبير او القطن مثل ضرر الخطة في حق الدابة عند استوائهما  
وزنا وفيه نفي الضرر الشهيد كافي النهاية (وان سمي قدراً من القطن فليس له  
ان يحتمل مثل وزنه حديداً) لانه يجتمع في مكان واحد من ظهرها قبضتها

اكثر ( وان زاد على مسمى هو طبع ) الدابة ( حين قدس الزيادة ان كان  
 ثمة في ماحلها ) لانها طعت بما هو مأذون فيه وغير مأذون فيه والسبب  
 الثالث فاسم عليها حتى لو كان المأذون مائة من وراد عليه عشر من مثله  
 نص في سدس الدابة وأشار بالزيادة الى انها من جنس المسمى فلو حل بمسما  
 آخر غير المسمى وحب جمع القيمة والى انه حل الزيادة مع المسمى معا فلو حل  
 المسمى وحده ثم حصل الزيادة وحدها فهلكت ضمن جمع القيمة كما في البحر  
 ( والا ) اي وان لم تطلق ماحلها ( فكل القيمة ) لغيره الاذرع هذا اذا حلهما  
 المستأجر اما اذا حلهما صاحبهما بيده فلا ضمان على المستأجر وان حلهما معا وجب  
 النصف على المستأجر ولو حل كل واحد حواله وحده لا ضمان على المستأجر  
 ويحمل حل المستأجر ما كان مسبقا بال عقد ولم تعرض المص الاجر اذ هلك  
 وفي المأيد ان عليه الكراء لانه كيف اجمع الآخر والصمان لا ما يقول الاجر  
 في مقابلة الحمل المسمى والصمان في مقابلة الزائد وفي البحر ولم تعرض للاجر  
 اذا سلمت ولم اره صريحا والواعد تقتضي ان يجب المسمى فقط اما اذا حله الجمال  
 بعهده وحده فلا كلام واما اذا حله المستأجر زائدا على المسمى فباع العوض  
 لا تضمن عندنا ومن هنا يعلم حكم المكاري في طريق مكة وان كان لا يحمل المستأجر  
 الزيادة على المسمى الارضى صاحب الدابة واهلها قالوا ينبغي ان يرى المكاري  
 جميع ما يحمله انتهى ( وفي الردف يصح الصنف ) اي المستأجر اذا استأجر  
 الدابة لمركبها فاردف معه رجلا فوطت يصح المستأجر بعهده قيمتها  
 ( ولا عبرة باشغل ) لان ركوب العالم باعروسه لا يضمن وان ثقل وركوب غيره  
 العالم اضرب وان حلف هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل الاثنين وان لم تطيق  
 حملهما يضمن كل القيمة وقالوا هذا اذا كان الردف يستمسك بنفسه وان كان  
 صديرا لا يستمسك بضم قدر ثقله وقيد بالردف لانه اذا حله على عاتق صاحبه  
 يضمن جمع القيمة ثم لذلك الجيار ان شاء ضمن الردف وان شاء ضمن الراكب  
 فالراكب لا يرجع عما ضمن والردف يرجع ان كان مستأجرا والا فلا كما في الدين  
 وغيره ( وان كلفها ) اي الدابة من كلفت الدابة بلمهاها اذ اردتها وهي  
 ان يجتذ بها الى نفسه لقف ولا تجزي ( او صر بها فوطت ) اي هلك  
 ( ضمن ) هذا الامام لا يملك غير مأذون فيه ( حلالا لهما ) اي لا يضمن بهما  
 وعد الاثني الثلاثة ( فيما هو مساد ) لان الصبر في السبر معتاد فكان مأذونا  
 به بخلاف غير المعتاد وفي العناية ان صبره للدابة يكون تعديا موحا للضمان في  
 بالكبح لان بالسوق لا يضمن اتفاقا ( وان تجاوزها ) اي للدابة ( مكائلا سماه )  
 فوطت ( ضمن ) فيها لا يصر غاصا ( ولا يبرا ) من الضمان ( ردها )

الى الدابة ( الى مائة ) اي الى مكان سماء ( وان ) وصلية ( استأجرها ذهبا  
 وابا في الاصح ) وقال زفر لا يضمن لانه لمساعد الى الوفاق يرى عن الضمان  
 كأودع ولنا ان يد المستأجر ليست يد المالك ولا بد من الرد اليه بعد التعدي وبأهود  
 لا يكون رادا اليها اليه بخلاف المودع فان يده يد المالك في الحفظ فاذا عاد المودع  
 الى الوفاق عاد الى يد المالك حكما فقوله في الاصح احتراز عما قيل انه يضمن  
 اذا استأجر ذاهبا فقط لاجبا لان الاجازة انتهت الى ذلك الموضع فيضمن  
 بالتجاوز عنه قال صاحب الهداية الاطلاق اصح وقال صاحب الكافي التقييد  
 اصح ( ونزع سرج الجمار ) الذي اكتره بسرج ( واسرجه بما يسرج به  
 مثله ) فهلكت ( لا يضمن ) اتفاقا لانه اذا كان يماثل الاول تناوله اذن المالك  
 اذا فائدة في التقييد بغيره الا اذا كان زائدا عليه في الوزن فتح يضمن الزيادة  
 كما في الهداية ( وان اسرجه او وكفه بما لا يسرج ) متعلق بقوله اسرجه  
 ( او بما يو كفه به ) متعلق بقوله او كفه ( مثله ) فهلكت ( ضمن ) جميع  
 قيمته لانه لم تناوله الاذن من جهته فصار مخالفا ( وكذا ان وكفه بما يو كفه به  
 مثله ) عند الامام لان الاكاف يستعمل بغير ما يستعمل له السرج وهو الحمل  
 وانه يخالف ايضا لانه لا ينسب انما السرج فكان في حق الدابة خلافا  
 الى جنس غير المسمى فلم يصير مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن التكل قيد بكونه  
 لا يسرج مثله لانه اذا استأجرها با كاف فأكفه بها با كاف مثله او اسرجها مكان  
 الاكاف لا يضمن كما في الخلاصة وفي البحر واستأجرها عربانة فاسرجها وركبها  
 ضمن قال مشايخنا اذا استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن وان استأجرها لركبها  
 في المصر ان كان المستكرى من الاشراف لا يضمن ثم قال وفي الكافي الضمان  
 مطلقا من غير تفصيل المشايخ وكان هو المذهب لانه ظاهر الزاوية كما لا يخفى  
 انتهى ( وقالا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط ) حتى لو كان وزن  
 الاكاف ضعف وزن السرج ضمن نصف قيمتها لانعدام الاذن في قدر الزيادة  
 والجواب قد مر آنفا وفي العناية ولم يبين مقدار المضمون اتباعا لرواية الجامع  
 الصغير لانه لم يذكر فيه انه ضامن لجميع القيمة ولكنه قال هو ضامن وذكر  
 في الاجارات يضمن بقدر ما زاد من المشايخ من قال ليس في المسئلة روايتان  
 وانما المطابق محمول على المفسر ومنهم من قال فيها روايتان في رواية الاجارات  
 يضمن ما زاد وفي رواية الجامع يضمن جميع القيمة وقال شيخ الاسلام وهذا اصح  
 وتكلموا في معنى قولهما يضمن بحسابه وهو احدي الروايتين عن الامام فهم  
 من قال انه يقدر بالمساحة حتى اذا كان السرج ياخذ من ظهر الدابة  
 قدر شبرين والاكاف قدر اربعة اشبار يضمن بحسابه وقيل يقدر بالوزن

(وأن شئت الجمال طريقا غير مباحية المالك مما يملكه الناس فلا ضمان عليه)  
 أي على الجمال (إن لم يتفاوت الطريقان) لأن التقيد غير مفيد عند عدم التفاوت  
 (وإن تفاوت). أي الطريقان بأن كان الطريق المملوك أعسر أو أدهس أو أخوف  
 من الطريق الآخر (أو كان) الطريق المملوك (مما يملكه الناس) وإن لم يكن  
 بين الطريقين تفاوت كما في شرح الوفاة لابن الشيخ وغيره وعلى هذا ظهر لك  
 عدم فهم من قال من أنه لا حاجة إليه لأن تفاوت الطريقين يفتى عنه ويمكن  
 دفعه بالتكافؤ انتهى لأنه لا بد من ذكر هذه المسئلة لأنها مستهلكة تدفع قسدا  
 بالتميز لأنه أول ما يبين لا ضمان وفي الخلاصة الجمال إذا نزل في موزنة وفيه إله  
 الاشتغال فلم ينتقل من فساد المنافع عطر أو سرقة وهو ضمان أدا تكاليف السرقة  
 والمطر غالبا (أو حله) أي حل الجمال المنافع (في البحر) إذا قيد بالبر (فتلحق)  
 المتساع في هذه الصور (ضمن) الجمال لصحة التقيد أما إذا تفاوتوا فلا يملك  
 الناس وظهروا أما إذا حله في البحر فله عطر البحر وأدرة السبيل منه إطافه يشمل  
 ما إذا كان مما يملك الناس أو لا وقد بنا بكونه قيسد بالبر لأنه لو لم يقيد به لاضمان  
 كافى البحر (وإن بلغ) فالالاتفاق السماع بلغ بالتشديد أي أن بلغ الجمال المنافع  
 ذلك الموضع الذي اشترط ويجوز بالتمتع على استعمال الفعل إلى المنافع أي  
 إذا بلغ إلى ذلك الموضع كافى البحر (فله الآخر) أي لعمدة الحصول المقصود  
 وارتفع الخلاف معنى فلا يلزم اجتماع الآخر والضمان لأنهما في جانبين كما في  
 شرح الكفر للمبني (وإن سبى زرع زرع رطة) أي من استأجر أرضا  
 ليزرعها حنطة فزرعها رطة (ضمن ما غصت الأرض) لأن الرطاب لا يجر  
 ضررا بالأرض من البر لا ينشأ عروفا فيها وكثرة الحاجة إلى سقيها فكان  
 حلالا إلى شرمع اختلاف الجنس فيجب عليه جميع النقصان (ولا أجر عليه)  
 لأنه لما خالف صار غاصبا فاستوفى القيمة بالغصب فلا يجب الإيجرة قال المبني  
 وإن زرع ما هو أقل ضررا من البر لا يجب عليه الضمان ويجب عليه الإيجرة لأنه  
 خلاف إلى جبر فلا يصبره غاصبا وفي المصحح ما ذكره من عدم وجوب الإيجرة  
 ووجوب ما نفس من الأرض هو مذهب المتأخرين من المشايخ وإمامته هب  
 المتأخرين فيجب استئصال على المصاحب إذا كانت الأرض للوقف أو للعلم  
 أو أهداها صاحبها للاستعمال كالخان ونحوه (وإن أمر بحياطة الثوب فحياطه  
 فحياطه) أي جبر المالك بين تصريفه أي الثوب (وبين أحد الثوبين ودم  
 أجر مثله) لأنه لما كان يشبه القميص من وجد لأن الأثر لا يستعملونه استعمال  
 القميص كان موافقا من وجه بخلافه من وجه فان شاء مال إلى نجاب الوفاة  
 وأخذ الثوب وإن شاء مال إلى جانب الخلاف وصحته القيمة وأما وجوب أجر الثوب

دون المسمى لأن صاحبه إنما رضى بالمسمى عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل ( لا يزداد على مسمى ) كما هو الحكم في سائر الأجزاء الفاسدة وفي المخر أطلقه فمثل ما إذا كان يستعمل استعمال القبيص وما إذا شقه وجعله جزءا خلافا للاستيحائي في أشأى حيث أوجب فيه الضمان من غير خيار وعن الأمام أنه لا خيار لأرب الثوب في الكل بل يضمنه قيمة الثوب ( وكذا ) خير المالك ( أو امرى بقاء فقطه سر أو بل في الأصح ) الاتحاد في أصل المنفعة وصار كمن أمر بضرب طست من شه فضرب منه كوزا فانه يحرق كذا ههنا ( وقيل يضمنه ههنا لا خيار ) لتفاوت في المنفعة

### ( باب الإجارة الفاسدة )

وجه التأخير عن الصحيحة ظ ( يجب فيها ) أى في الإجارة الفاسدة ( اجر المثل لا يزداد على المسمى ) المعلوم عندنا وعند ذفر والأئمة الثلاثة يجب الاجر بالغ ما بلغ اعتبارا ببيع الأعيان ولنا أن المنافع غير متقومة بنفسها بل بالعقد ضرورة حاجة الناس وقد انقطع المتعاقدان بالتسمية الزيادة فيه وإذا نقص اجر المثل لا يجب زيادة المسمى لفساد التسمية بخلاف البيع لأن تقوم الأعيان بسن يضرورى فالخاضل أن المسمى أن كان مساويا لاجر المثل أوزاد عليه فاجر المثل وإن كان أقل منه فالمسمى كافى القهس يتانى هذا إذا لم يكن الفساد لجهالة المسمى أو لعدم التسمية فإن كان لجهالة المسمى أو لعدم التسمية يجب اجر مثله بأختام بالغ وكذا إذا كان بعضه معلوما وبعضه غير معلوم مثل أن يسمى دابة أو ثوبا أو يستأجر الدار أو الحمار على اجرة معلومة بشرط أن يعمرها أو يرميها وقالوا إذا استأجر دارا على أن لا يسكنها استأجر فسدت الإجارة ويجب عايد اجر المثل بالغ ما بلغ أن يسكنها ( ومن استأجر دارا كل شهر بكذا صح العقد في شهر واحد فقط ) وفسد في الباقي لأن كلمة كل للعموم وقد تعدر العمل بها لأن الشهور لانهاية أيها والواحد معين فيصح فيه وإذا تم الشهر كان لكل منهما فسخ الإجارة لانتهاء العقد الصحيح من غير محضر صاحبه على قول ابن يوسف وبمحضره على قولهما وقيل لا يفسخ إلا بمحضر صاحبه بالاتفاق ( إلا أن يسمى بجهة الشهور ) أى إلا أن يعين كل الأشهر بأن يقول أجرتها عشرة أشهر كل شهر بدرهم مثلا لأنه حينئذ تعلم المدة فيصح العقد فيها بالاجماع ( وكل شهر سكن ) المسكن أنجر ( مند ) أى من الشهر ( ساعة صح فيه ) أى في ذلك الشهر الذي سكن ساعة لحصول رضائهما بذلك ( وسقط حق الفسخ ) أى لا يكون للموخر إخراجه إلى أن يقضى ذلك



الشهر الاصح لانه تم اتمه به فترامه ما في اونه ومعه ما هو اقرب من غيره  
اليه من الشهور (وقطع الرواية بما هو) اي بقا حتى الفصح (في السنة  
الاولى في يومها) اي لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر لئلا يحل  
ويومها وبه يفتي كافي اكثر ما مشرت لا ريب في ذلك رأس الشهر وفي اعتبار اول الشهر  
نوع حرج لعدم اجتماع المعلقين في ساعة رؤية الهلال ولو خرج في اثناء  
الشهر لم يفسح وقل بنفسه اذا خرج الشهر ولو قال في اثناء الشهر فسححت  
رأس الشهر فسححت اذا حل الشهر بالاشبهه ولو قسم ما جرة شهر من اوله  
وفرض الاجرة لا يكون لواحد منهما الفصح فيما عمل (واب اجرها) اي الدار  
(سنة مكنا صحت وان) واصلية (لم بين قسم كل شهر) لان الفضة صارت  
معلومة بدان المدة والاحرة معلومة ففصح وتصح الاجرة عيسى الاشهر على  
السواء ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان (واشياء المدة) اي مدة  
الاحارة (ما ينبغي) ان وقعت التسمية بانه قول من شهر رجب من هذه السنة  
مثلا (وال) اي ان لم يقع تحيينه (عوقت العقد) هو المعتبر في ابتداء المدة  
لان الاوقات كلها سواء في حكم الاحارة وفي شبهه بعين الزمان الذي يلي العقد  
كالحل واليمين ان لا تكلم فلما شهر هذا اذا كان العقد مطلقا من غير تعيين  
المدة وان من المدة تعين ذلك وهو ظاهر (فات كان) عقبة الاحارة (حين  
يهل) على صيغة المفعول معني يصير الهلال والمراد من الحين اليوم الاول  
من الشهر دور ليلة كافي اليمن (تعتبر) السنة كلها (بالاهلة) لانها هي  
الاصل في الشهر دور طال الله تعالى يسألك عن الاهلة قل هي مواقيت للثلاث  
(والا) اي وان لم يكن العقد حين يهل الهلال بل كان بعد ما مضى من الشهر  
(والايام) اي فتعتبر الايام في الشهر وهو بالعدد وهو ان يعم كل شهر ثلثون  
يوما هذا عند الامام لانه لما اعتذر اعتبار الشهر الاول بالاهلة فاعتذر الثاني  
والثالث ايضا لان الشهر الاول لما وجب تكيله من الحين لكونه متصلا به انقص  
اشي ايضا فوجب تكميله من الثالث وهكذا الى آخر المدة (وعند حجة الاول)  
اي الشهر الاول (بالايام والد في بالاهلة) لان الاصل في الشهر دور اعتبارها  
بالاهلة عند الامكان وقد امكن ذلك في الشهور المختلة وتعد بالاول في كمال  
بالايام الشهر الآخر (وابو يوسف معه) اي مع محمد (في رواية ومع الامام  
في اخرى وكذا العدة) فان الامام اذا كان حين يهل الهلال فمبشر شهورا عدية  
بالاهلة وهذا للاختلاف واذا كان في اثناء الشهر ففي حين تفرق الطلاق فيتم  
بالايام تماما وكذا في حق انقضاء العدة عدته واما عندهما فمبشر شهر واحد  
بالايام وشهران بالاهلة وذكر في النهاية ان العدة في هذه الصورة تمت بالايام

اتفاقا كما في الفقهستاني ( ويجوز اخذ ) الخنثى ( اجرة الحجام ) للتوارث والله اعرف  
قال صلى الله تعالى عليه وسلم مارآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن فلا تعتبر  
حاله المفقعة في مثل هذا ومن العلماء من كره الحجام لانه شربيت بإشارة النبي  
عليه السلام وكره بعضهم اخذاه للنساء لانه فلما تخلوا اجتماعهن عن فتنه  
والصحيح انه لا بأس باخذاه للرجال والنساء جميعا للضرورة كما في اكثر المعتمرات  
( و ) يجوز اخذ ( الحجام ) أجرته لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم  
احبهم واعطى أجرته فكان قوله عليه السلام ان من حرام السحت كسب الحجام  
منسوخا بما روى ( لا ) يجوز ( اخذ اجرة عسب التيس ) هو ان يواجر  
فلا يبرزو على الاناث لقوله عليه السلام ان من السحت عسب التيس بمعنى  
اخذ اجرة عسب التيس على حذف المضاف والمضاف اليه لان حقيقة العسب  
ليس بمكره لانه سب لبقاء النسل ولان الاستيجار للاحبال والازناء وهو امر  
موهوم غير معلوم ( ولا ) يجوز اخذ الاجرة عند المتقدمين ( على الطاعات )  
وفي شرح الوافي والمذهب عندنا ان كل طاعة يختص بها المسلم فالاستيجار  
عليها باطل ( كالاذان والحج والامامة ) والتذكير والتدريس والغزو ( وعلماهم  
القرآن والفقه ) وقرائتهم لان القرية تقع على العامل ولقوله عليه السلام  
اقرأوا القرآن اي علموا ولا تأكلوا به بخلاف بناء المساجد واداء الزكاة وكتابة  
المصحف والفقه وتعليم الكتابية والنجوم والطب والتفسير والعلوم الادبية  
فان اخذ الاجرة في الجميع جائز بالاتفاق وقال الشافعي يجوز في كل ما لا يمتنع  
على الاجير وعند مالك يجوز على الامامة اذا جدها مع الاذان ( او العاصي )  
اي لا يجوز اخذ الاجرة على المعاصي ( كالغناء والنوح والملاهي ) لان المعصية  
لا يتصور استحقاتها باعقد فلا يجب عليه الاجر وان اعطاه الاجر وقبضه  
لا يحل له ويجب عليه رده على صاحبه وفي المحيط اذا اخذ المال من غير شرط  
يساح له لانه عن طوع من غير عقد وفي شرح الكافي لا يجوز الاجارة على شيء  
من الغناء والنوح والمزامير والطبل او شيء من اللهو ولا على قراءة الشعر ولا اجر  
في ذلك وفي الواو الجي رجل استأجر رجلا ليعضد له الطبل ان كان للهو  
لا يجوز وان كان للغزو او القافلة او العرس يجوز لانه طاعة ( ونفى اليوم  
بالجواز ) اي يجوز اخذ الاجرة ( على الامامة وتعليم القرآن والفقه )  
والاذان كما في عامة المعتمرات وهذا على مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ  
استحسنوا ذلك وقالوا بنى اصحابنا المتقدمون الجواب على ما شاهدوا من قلة  
الحفاظ ورغبة الناس فيهم وكانت لهم عطيات من بيت المال واقتراف  
من المتعلمين في محازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مرفوعة يعينونهم

على ما يشبههم ومعارهم وكانوا يشقون بوجوب التعليم خوفا من ذهب القرآن  
 ونحوه ايضا على التعليم حتى تنهضوا لاقامة الواجب فكثرت حفاظ القرآن واما اليوم  
 فذهب ذلك كله وانقطعت الخطبات من بيت المال بسبب اختلاف الطلبة واشتغال  
 الحفاظ عما يشبههم وقلا ايل حسيبة ولا يشقون له ايضا فان حاجتهم عنهم من  
 ذلك فاولم يفتح باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فانوا يجاوز له لسلك وراؤهم  
 حسنا وقالوا الاستحكام قد اختلف باختلاف الزمان الا يرى ان السلف كن يخرجون  
 الى الجامعات في زمانه عليه السلام وزمان ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه  
 حتى متهم عمر رضى الله تعالى عنه واستقر الامر عليه وكان ذلك هو المصوات  
 كافي النبيين وفي النهاية بقي بجواز الاستحجار على تعليم الفقه ايضا في زماننا  
 وفي الخاتمة خلافة تسع وفي المجمع بقي بجواز الاستحجار على التعليم والفقه  
 والإمامية كذا في الذخيرة والروضة ولا يجوز استحجار المحقق وكتب الفقه  
لعدم التعارف كافي شرح الكنت لآل النبي (وخبير المستاجر) وهو الصبي او وليه  
(على دفع ماسمى) من الاجر (ويحس به) أى بالاجر الذى سمي (نو)  
يخير (على) دفع (الحلوة المرسومة) الحلوة يفتح الحاء المهملة هدية نهدي  
الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان المعادة استبداء الحلو  
وهي لغة ما يستعمله اهل ماوراء النهر حتى اولم يكن بينهما قول وشروط يؤمن  
بارضائه العلم وفي الخاتمة وغيره ارجل استاجر رجلا يعلم ولسده او عيده الحرقه  
فيه روايتان في رواية الميسوط يجوز وفي رواية القندوري لا يجوز فان بين ذلك  
وقام ما لوما سسنة او شهر اجازت الاجارة ويسحق المسمى قبل الولد اولم يعلم  
وان لم يبين لسلك وقتا لا يصح الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد والعبد  
وان لم يعلم فلا اجر له وفي الجواهر استوجروا الحل جثارة مثل او اسلم ميت فان كان  
في موضع لا يوجد من يغله غيره ولا فلا اجر لهم وان كان في موضع فيه امان  
غيرهم فلهم الاجر وفي السلف اجارة السفن جارة وهي على وجهين احدهما  
ان يستأجرها الى مدة معلومة والاخر ان يستأجرها الى مكان معلوم والاهما  
جائزان ان مضت المدة وهي في البحر فله ان يسكنها حتى يخرج من البحر ويعطيه  
اجر مثلها وكذا اجارة الخيام والقسط جائزة وله ان يتصب ذلك كما يتصب  
الناس فان احترق في الشمس او فسد في السفن من المضرا او النج او خرق من غير  
عنف او خلاق فلا ضمان وكذا اجارة الاسلحة جائزة وله ان يقتل ولا ضمان عليه  
ان هلك وان تعدى عليها فهلك فعليه الضمان ولا اجر عليه (ولا يصح اجارة  
المشاع) سواء كان الشيوع فيما يحتمل القسمة كالبروق او فيما لا يحتمل القسمة  
كالعبد عند الامام لان اجارة العبد مثل الاتباع في الاتباع بعينها وهذا غير

متصور في المشاع حيث لا يمكن التسليم بخلاف بهد والمراد من الشيوع الشيوع  
الاصلي لان الطاري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند الامام وعنده  
فسدها (الامن الشريك) فانه يجوز مشاعا بالاجماع في ظاهر الرواية عن  
الامام لان الكل مجتمع على ملكه فلا يلزم الشيوع وعنده لا يجوز ابضام اختلف  
المشايخ على قول الامام قيل لا ينعقد حتى لا يجب الاجر اضلا وقبل ينعقد  
فاسدا حتى يجب اجر المثل وهو الصحيح (وعندهما تصح) اجارة المشاع  
(مطلقا) سواء آجر نصيبه شريكه او غيره لانه نوع تملك فيجوز كالبيع وبه  
قال الشافعي ومالك والحيلة في جواز اجارة المشاع ان يستأجر الكل ثم يبيع  
في النصف فانه يجوز لان الشيوع الطاري لا يفسد ما يملك ويحكم الحاکم  
بحوازه وفي الغنى انفتوى في اجارة المشاع على قولهما لكن في الحائنة وغيرها  
الفتوى على قول الامام وبه جزم اصحاب المتن والشروح فكان هو المذهب  
كخافي المصح (وان آجر دارا من رجلين صح اتفاقا) لان التسليم يقع  
جمله ثم الشيوع لتفرق الملك بينهما طار (ويجوز استيجار الظئر) وهي مرسومة  
(باجر معلوم) والقياس ان لا يصح كاجارة البقرة او الشاة لشرب لبنها واجارة  
البستان لياكل ثمره وجه الاستحسان قوله تعالى فان ارضعتن لکم فافوضن اجورهن  
وعليه انعقد الاجماع وقد جرى به التعامل في الانعصار بالانكير لانه عقد على منفعة  
هي تربية الصبي واللبس تابع وهو اختيار صاحب الذخيرة والابضاح واقرب  
الى الفقه كما في الهداية وهو الصحيح كما في الكافي وقيل عقد على اللبن لانه  
المقصود والخدمة تابعة وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وفي النهاية كلام  
فليطالع (وكذا) يجوز استيجارها (بطعامها وكسوتها) استحسانا عند  
الامام لان الجهالة هنا لا تنفي الى النزاع لان العادة جارية بالتوسعة على الظئر  
شفقة على الولد (حلا فالهما) اي قال لا يجوز قياسا للجهالة وهو قول الشافعي  
وفي الجامع الصغير ان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها  
وبين ذراعها جاز اجاعا ومعنى تسمية الطعام دراهم ان تجعل الاجرة دراهم  
ثم يدفع الطعام عوضا عنها ولو بين جنس الطعام ووصفه وقدره جاز ايضا  
وفي الطعام لا يشترط الاجل (وعليها) اي على الظئر (غسل الصبي وغسل  
ثيابه) عن البول والغائط لاعن الوسخ (واصلاح طعامه) بالمضغ او الطبخ  
(ودهنه) بفتح الدال اي جعل الصبي مطلا بالدهن بالضم لان كلا منهما عليها  
عرفا والعرف معتبر فيما لانص فيه (ولا) يجب على الظئر (ثمن شيء منها)  
اي من هذه المذكورات (بل هو) اي ثمن طعامه ودهنه وما غسل به ثيابه  
من الصابون ونحوه (واجرها) اي اجر الظئر (على من نفقته) اي نفقة

عليه ( غايته ) سواء كان وأداه أو غيره من يجب عليه نفسه قومات  
من يجب عليه نفسه فعلي الوصي من مال الصبي فلا تبطل الاجارة بونه وقال  
الويكر انه لا تبطل اذا كان للصبي مال كافي القهستاني وما ذكره محمد من ان الدهن  
والريحان اهل الطهر فينه على ما هو عرف الكوفة ثم فرعه بقوله ( فان ارسلته )  
اي ان ارسلته الطهر الصبي يعني او غيره فقولهم فان ارسلته يكون من قبيل  
المشاكلة ( اني المدة ) اي في مدة الرضاع ( بلين شاة ) في غده ( او غده )  
من التغدية ( بطعام ) وضعت المدة ( ولا اجر لها ) لانها لم تات بالامل  
الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجار وليس بالرضاع وهو غير ما وقع عليه  
عقد الاجارة ولهذا لو اجر الصبي بالين الطهر في المدة لم يستحق الاجارة فلم  
بهذا ان الموقوف عليه هو الارضاع والامل دون البين وهو ثابت كما في المبيعة  
وفي المحرم لو استأجر شاة لرضع جديا او صبيا لا يجوز لان البين البهائم قيمة  
فوقت الاجارة عليه وهو مجهول فلا يجوز وليس للبين المرأة قيمة فلا تقع  
الاجارة عليه واعتنع على قول الارضاع والتربية والحضانة وفي القهستاني  
فان جهده اظنر فالاعتبار لبينها وليتهم وان اقام ككل بيته فينها وهذا  
اذا شهدوا انها ارسلته بلين شاة وما ارسلته نفسها فلا اكنى بالين لم قبل  
لانها شهادة على التي بخلاف الاول فان التي فيها دخل في حين الاثبات  
كما في المحيط وفي الفرر بخلاف ما اذا دفعته الى خادمتها حتى ارسلته حيث  
تستحق الاجر ( ولزوجها ) اي لزوج الطهر ( وطئها ) اذا اراد لانه حقه  
فلا يمكن المستأجر من ابطاله ( لا ) وطئها ( في بيت المستأجر ) اذا منع  
المستأجر عن الوطئ فيه لانه ملكه فيمنعه فلم يمنع بل اذن فيه جاز ( وله )  
اي لزوج الطهر ( فسخها ) اي الاجارة ( ان لم تكن ) الاجارة ( برضاء )  
سواء كان تشبه اجارتها بان كان وجهها بين الناس او لم تشبه في الاسح لكن  
ليس على الاطلاق بل ( ان كان نكاحه ) اي نكاح الزوج ( بظها ) بين الناس  
او يكون عليه شهود صيانة لحقه ( لا ) اي ليس له ان يفسخ الاجارة ( ان اقرت )  
المرأة ( به ) اي بالنكاح لان الاقرار حجة قاصرة غير مة وله في ابطال حق  
الغير وهو المستأجر ( ولاهل الطفل فسخها ) اي الاجارة ( ان مرضت )  
الطهر ( او حلت ) لان الحبل والمرضة تضرب بالصغير وكذا تفسخ المرضة  
اذا مرضت او حبلت ان خفف عليها وكذا تفسخ اذا تقيأ لبنها او كانت سارقة  
او فاجرة نابجا فجورها بخلاف ما اذا كانت كاتبة كحاف في شرح السكر وغيره  
وماق القهستاني من انه صح استيجار الطهر الكافرة والفاجرة لكن ذهب  
عن ارضاع الحفصة نوع شذوذا الا ان يراد بالفاجرة غير ثابت فجورها او يراد

صحة الاستيجار فقط وكذا تقسح إذا كان الصبي لا يأخذ يديها ولها أيضا  
 قضيتها إذا كانت تتأذى منهم. وكذا إذا لم تجر عادة بارضاع والد غيرها  
 ولا تقسح، موت اب الصبي لان الاجارة واقعة للصبي لالاب سواء كان له مال  
 اولم يكن بخلاف موت الصبي او الظئر فانها انتقضت ولو سافرت هي  
 واهل الصبي تقسح الاجارة (وفسد استيجار حائك لينسج له غزلا بنصفه).  
 اى بنصف الغزل او ثلثه (او) استيجار (خمار ليحمل عليه طعاما) الى بيته  
 (بقفيز منه) اى من الطعام بان جعل الفقير اجرة (او) استيجار (ثور  
 ليطحن له برابرة فقير من دقيقه) اى دقيق ذلك البرامافساد الاولى والثانية فلانه  
 جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله قضصارقى معنى فقير الطبخان وقد نهى عنه  
 رسول الله عليه السلام والمعنى فيه ان المستأجر عاجز عن تسليم الاجر لانه  
 بعض ما يخرج من عمل الاجير والقدرة على التسليم شرط للصحة العقد وهو  
 لا يقدر بنفسه وانما يقدر بغيره فلا يقدرا ففسد قال ابو المكارم قال فاضحيان  
 يجوز التسج بالثلث او الربع وبه اخذ الفقيه ابو الليث والامام الحلواني والامام  
 ابو علي النسفي (ويجب اجر الشل في الكل لا يجاوز السمي) لان الاجارة  
 لما فسدت وجب الاقل من السمي ومن اجر المثل لرضاه بحط الزيادة بخلاف  
 ما اذا استأجره ليحمل نصف طعامه بالنصف الا اجر حيث لا يجب الاجر  
 لان الاجير فيه ملك النصف في الحال بالتحميل فصار حاملا طعاما مشتركا بينهما  
 ويحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر اذا من جزء يحمله الا وهو حامل  
 لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه وفي الملح اشكال وجواب ان شئت فارجع  
 وفي الهداية بخلاف ما اذا اشتراكا في الخطب حيث يجب الاجر بالغاما بلغ  
 عند محمد لان السمي هناك غير معلوم فلم يصح الخط وعنده ابي يوسف لا يجاوز  
 باجرة نصف ممن ذلك لانه رضى بنصف السمي حيث اشترك هذا اذا احتطب  
 احدهما وجع الآخر وانما اذا احتطبا جميعا فهم شركاء على السواء  
 كما في النهاية والعناية وفي التوير اذا استأجره لصيده او يحتطب  
 فان وقت جازوا الا اذا عين الخطب وهو ملكه (وان استأجره  
 ليخبره اليوم فقيرا بدينهم فسد). العقد عند الامام لان المعقود عليه  
 مجهول لذكرة فيه امرين يحتمل كل منهما ان يكون معقودا عليه  
 العمل والوقت فالعمل ينفع المستأجر لانه لا يعطى الاجر الى الموجد الا بعد  
 تمام العمل والوقت ينفع الاجير لانه يستحق الاجر بمضى المدة سواء عمل  
 اولم يعمل ولا رجحان في احدهما فيؤدى الى النزاع ولو كان المعقود عليه  
 كليهما يلزم ان يعمل مستغرا لهذا اليوم فذلك مما لا يقدر عليه احد عادة

( بخلافها ) أى قد لا يجد مجارة ويكون اليقظ على العمل دون اليوم حتى إذا فرغ  
منه فصف لغيره أنه لا يجزى كاملا وأن لم يفرغه في اليوم فله ان يعمل في الغد لا في  
اللعوود عليه هو العمل وذكر اليوم للنجول ( ولو قال في اليوم ) بطله في ( صحيح  
أشعيا ) لأن كثرة في الأطراف لا تدبر المدة ولا ينقض الاستغراق فكان المدة قد  
علت وهو العمل وهو معلوم بخلاف ما إذا حذفت في أنه ينقض الاستغراق  
ولو استأجره ليحفر له كسدا من الدقيق على أن يفرغ منه اليوم يجوز بالإجماع  
( وإن استأجره أرضا أن يكر بها ) من كرت الأرض إذا أحاط بها بالحراش من  
باب قصر ( ويرعها ) استأجرها على أن ( يستقيها وفيها ) ( صحيح )  
الاستيجار لكونه شرطاً يقتضيه العقد لأن الزراعة لا تنافي إلا بالكرب واليبس في  
( و ) أن استأجرها ( على أن يثبها ) أن كان المراد بالثبته أن يرد الأرض  
مكروية بتقدير الإجارة لبقاء نفع الكرب بعد انتهاء المدة وهذا شرط لا يقتضيه  
العقد وسبب الفساد بقاء النفع لرب الأرض فتوجد صفتان في صفة وهي  
منهي عنها وإن كان المراد كرب الأرض من بين وكانت الأرض تخرج الربح  
بكر بها مرة والمدة سنة واحدة فنفس الإجارة أيضا للمالك وإن كانت يخرجها  
بكر بها مرتين لا تنفس لعدم بقاء اثر الثبته وكذا لا تنفس أن كانت المدة في هذه  
الصورة سنتين أو أكثر لعدم منفعة الثبته ( أو ) استأجرها على أن ( يكرى  
فيها ) أى يحفر أنهارها العظام فتفسد الإجارة بقاء منفعة في الأيام القليل  
بخلاف الجداول كما في التبيين ( أو ) على ( أن يسرقها ) أى يجعل السرقة  
عليها وهو الزبل وهو معرب ويقال له السرجين تعدل الإجارة بقاء الأثر بعد  
الانقضاء إلا إذا كان الربح لا يخرج إلا بالسرقة وكانت المدة طويلة ( لا يصح )  
الاستيجار في الكل لما قرئناه آنفا ( وكذا ) لا يصح الاستيجار ( للزراعة )  
أى لزراعة الأرض ( زراعة ) أرض ( أخرى ) بأن جعلت زراعة الأرض  
الأخرى إجرة بها ( ولركوب ) أى لا يصح استيجار دابة لركوبها ( بركوب )  
دابة أخرى لركوبها الآخر بمثلها ( وللسكنى ) أى لا يصح استيجار دار لسكنها  
( بسكنى ) دار أخرى لسكنها الآخر بمثلها ( وللبيع ) أى لا يصح  
استيجار ثوب ليلبسه ( بلبس ) ثوب آخر ليلبسه الآخر بمثلها ويكون من  
قبيل بيع الشيء بنفسه فبيته وذا لا يجوز بخلاف الثلاثة وفي الدور كلام  
أن ثلث فطالع ثم لو استوفى أحدهما المنفعة عند انعقاد الجنس فله أجر المثل  
في ظاهر الرواية وذكر الكرخي عن أبي يوسف أنه لا شيء عليه ( وإن استأجر  
شريكة أو حماره ) أى حارسه ( لجل طعامه ) أى الطعام ( لغيرها )  
لا يلزم الإجر ) الذى سماه ولا أجر المثل لأنه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع

بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر وعند الأئمة الثلاثة يجوز هده الاجارة ويجب  
المسمى لانه اوفى المشروط عنه ( كراهن استأجر الرهن من المرتهن ) اى كما  
لا يجوز للراهن استئجار الرهن من المرتهن لان الرهن ملك الراهن والمرتهن  
ليس بمالك حتى يوجره منه وفى المنع لو استأجر حراما فدخل الاجر مع بعض  
اصدقائه الحرام فانه لا يجب الاجرة لانه يسترد بعض العقود عليه وهو منفعة  
الحرام فى المدة ولا يسقط شئ من الاجرة لانه ليس بمعلوم ( وان استأجر )  
رجل ( ارضا ولم يذكر ) انه يزرعها او لم يبين ( ما يزرعها لا يضح ) العقد  
لان استئجار الارض غير مختص للزراعة وكذا ما يزرع فيها مختلف فبعضه اقل  
ضررا بها من بعض فلا بد من التسمية عند العقد والا لا يعلم المقود عليه  
فيقضى الى الفساد هذا ( ان لم يسم ) المورما ان عمه بان يقول على ان تزرع  
ماشئت قم يصح اوجود الاذن منه ( فان زرعتها ) بلا ذكر الزراعة او ما يزرع  
فيها ( ومضى الاجل عاد ) العقد ( صححها وله ) اى المورج ( المسمى )  
من الاجرة استحسانا لارتفاع الجهالة وانقطاع المنازعة فيقلب جائزا كما  
اذا اسقط الاجل المحقول قيل بحبثه وفى القياس لا يعود وهو قول زفر لانه وقع  
فاسدا فلا يقلب جائزا فيلزم اجر المثل كفى اكثر الكتب وما فى المنع من انه  
وعند محمد لا يعود صححها وهو القياس مخالف لاكثر الكتب تدبر ( وان استأجر  
حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه حمل المعتاد ) اى ما يحمل لناس على مثله  
( فتبقى ) اى هلاك فى الطريق ( لا يضمن ) المستأجر لان العين المستأجر امانة  
فى يد المستأجر وان كانت الاجارة فاسدة هذا اذا لم تعد فاذا تعدى ضمن ولا اجر  
عليه ( وان بلغ ) الحمار مع الحمل ( مكة ) شرفها الله تعالى ( فله ) اى للمورج  
( المسمى ) من الاجرة عند العقد استحسانا لان الفساد كان للجهالة فاذا حل  
عليه شيئا يحمل على مثله زعين ذلك فانقلب صححها وفى البرازية تكرار دابة  
الى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان وخوار زم والشام وفرنجة  
وسند وما وراء النهر وهند والخطاي والدشت والروم واليمن اسم للولاية وبخارى  
وسمرقند وبلخ وجرجانية وهرات واوزجند اسم للبلدة وجعل شمس الأئمة بخارى  
اسم للولاية فى كل موضع هو اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز  
عن المسمى وفى كل موضع هو اسم البلد اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزلة  
( وان اخصما ) اى المورج والمستأجر ( قبل الزرع ) فى مسألة استئجار الارض  
بلا ذكر الزرع ( و ) قبل ( الحمل ) فى مسألة استئجار الحمار ( نقضت الاجارة  
للفساد ) لقائه قبل ارتفاع الجهالة بالتعيين بالزرع فى المسئلة السابقة والحمل  
فى هذا فلو اخصما بعد الزرع او الحمل لا يقضى بنقض العقد لعدم الامكان



بل حتى يمتلئ ما كان فلا يتدفع الفساد في المسئلة السابقة الا بمضي الاجل  
او بالاروغ في المسئلة الثانية واو استاجر دابة ثم جحد الاجارة في بعض المشرق  
ويجب عليه اجر ما ركب قبل الابتكار ولا يجب له بعده هذا عند ابي يوسف  
وعند محمد يجب الاجر كله وفي التنوير اجارة الناقة بالثمنه يجوز اذا اختلفا واذا  
اتحد الا

(فصل في)

لما فرغ من بيان انواع الاجارة شرع في بيان الحكم بهذا الاجارة وهي الفسخان  
والاجير موعان مشترك وخاص والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دوزي  
(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد) معناه ان لا يتخص بواحد عمل غيره اولى بعمل  
ولا يشترط ان يكون عاملا لغير واحد بل اذا عمل لواحد ايضا فقط فهو مشترك اذا كان  
لا يمنع ولا يمتنع عليه ان يعمل لغيره وفي العرو الاجير المشترك من يعمل لا لواحد  
او يعمل له غير موقت او مؤقتا لا يتخصص وفي انه يورثي الاجير المشترك  
من لا يستحق الاجر حتى يعمل والاجر الخاص هو الذي يستحق الاجر بتسليم  
نفسه في المدة وان لم يعمل وفي التبيين هذا يؤول الى الدور لان هذا حكم لا يعرفه  
الا من يعرف الاجير المشترك والخاص واجاب صاحب المسئلة انه قد علم  
بما سبق في باب الاجر متى يستحق ان بعض الاجراء يستحق الاجرة بالعمل  
فلا يتوقف معرفته على معرفة المرف وقيل قوله من لا يستحق الاجرة حتى  
يعمل مفرد والتعريف بالمفرد لا يصح عند عامة المحققين وذا انضم الى ذلك  
قوله كاصباغ والفصاير ج ز ان يكون بمرضا بالكسال وهو الصحيح لكن قوله  
لان المعقود ينافي ذلك لان التعامل على التعريف غير صحيح وفي كونه مفردا  
لا يصح التعريف به بطر والحق ان يقال انه من التعريفات اللغوية وتامه فيه  
فلا طالع قال الزيلعي والواحد ان يقال الاج

عمل معلوم يبين محله ليسم عن النقص و  
وارد على مناعته ولا يصح معاومة الابد كسر المدة ابد كسر الشافعية  
ومعناه فيه فليراجع (ولا يستحق) الاجير المشترك (الاجر حتى يعمل)  
كاصباغ والقصار) ونحوهما لان الاجارة عقد معاوضة فتنافي المساواة بين  
العوضين فقام سلم المعقود عليه المستاجر وهو العمل لا يسلم الاجير العوض وهو  
الاجر (والمساع في بده) اي في يد الاجير (امانة لا يضمن ان هلك) المساع  
من غير فعله عند الامام وهو قيل زفر وحسن بن زياد قياسا سواء هلك يامن  
يمكن التجزئ عنده كما سرفقه والنهب او لا يمكن التجزئ عنه كالحرق الغنائب  
والعييدو المكار لان العين امانة في يدي الموصول النقص باذنه فلا يكون حافظ

مقصودا بالذات ولذا لا يقابله الاجر لان الاجر في الاجارة بمقابلة العمل او الوصف بخلاف المودع باجر لان حفظه مقصود حتى يقابله الاخر ( وان ) وصليية ( شرط ) عليه ( ضمانه ) لانه شرط لا يقتضيه العقد ربه ( اى بعدم الضمان ) وفى الخاتمة والفتوى على قول الامام وفى المصحح وقد جعل الفتوى عليه فى كثير من المعبريات وبه جزم اصحاب النون وكان هو المذهب ( وعندهما ) وعند مالك والشافعى فى قول ( يضمن ان امكن الحرز منه ) اى من الهلاك ( كالنصب والسرقه بخلاف ما لا يمكن ) الحرز عنه ( كالنصب ) خفف انفه ( والحريق الغالب والعقد والمكار ) لكونه سببا لصيانة اموال الناس وافق المتأخرون بالصلح على نصف القيمة لاختلاف الصحابة والائمة وعلى هذا حكم الولاة والقضاة عملا بالقولين وفى شرح المجمع نقلا عن المحيطة الخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة وان فاسدة لا يضمن اتفاقا ( ويضمن ما ) اى الذى ( تلف بعمله ) اى بعمل الاجير المشترك ( اتفاقا كخريق الثوب من دقة ) اى دق القصار ( وزلق الجمال ) اذالم يكن من مزاحمة الناس كما فى الاصلاح فان التلف الحاصل من زلقه حصل من تركه التثبيت فى المشى ( وانقطاع الحبل الذى بشد به المكارى ) الحبل فان التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق فى شد الحبل ( وغرق السفينة من مدها ) وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج اوريج وانحوه هالم يضمن كما فى القهستانى وقال زفر والشافعى لا يضمن لانه مأثور بالعمل مطلقا وانه ينظم السليم والمعيب وانما ان المقصود هو المصلح دون المفسد فكان هو المأذون فيه دون غيره وفى شرح الوقاية لصدر الشريعة يتبني ان يكون المراد بقوله ماتلف بعمله عملا جاز فيه القدر المعتاد على ما يأتى فى الحجام او عملا لا يعتاد فيه المقدار المعلوم لكن ما فى المصحح نقلا عن العمادية يخالف لانه قال وان هلك بفعله بان تخرق بدقه او عصره يضمن عندنا بخلاف البراغ والحجام فان البراغ ونحوه لا يضمن ما هلك بفعله اذالم يجاوز المعتاد ومعناه ان الاجير المشترك يضمن ما هلك بفعله بجاوز المعتاد او لا تدبر ( لكن لا يضمن به ) اى يغرق السفينة ( الادعى ) من مدها ( ممن غرق فى السفينة اوسقط من الدابة ) وان كان بسوقه او قوده لان ضمان الادعى لا يجب بالعقد بل بالجنابة وما يجب بها يجب على العاقلة والعاقلة لا يتحمل ضمان القود وهذا ليس بجنابة لكونه مأذونا فيه قيل هذا الكلام اذا كان ممن يستمسك على الدابة وركب وحده والا فهو كالمتاع والصحيح انه لا فرق فيه ( ولا يضمن فصاد ولا براغ لم يجاوز المعتاد ) فانه لا يجب الضمان اذا سرى الى النفس لانه ليس بالوسع لعدم العلم بحصول الموت الا ان يجاوز الموضع المعتاد لان

ذلك خير ما دون وجهه فيمن اراد هذا فله ان يلزمه ان وان هلك بعض نصف  
 الدية حتى ان الحان او قطع الخشقة وهي المقطوع يجب عليه دية كاملة لان الدية  
 هو الخشقة وهو عضو كامل فوجب عليه الدية كاملة وان مات وجب عليه نصف  
 الدية لان اسمها لم يتأدون فيه وعبر ما دون فيه حتى نصف الدية وهو من  
 اضرب المسائل - شئب الاكثر بالية والاقل باله لاك وتصله في المصحح قليلا مع  
 سئل صاحب المحيط عن فساد حاله الى العلام وقال ان صدق ففسده ففسدا  
 مستاندا فان من ذلك السب قال بعض العاصد فقيمة العبد ويكون على خاصة  
 العاصد له خطأ وكذلك الصبي يجب دية على عاقلة العاصد وسئل عن  
 رجل فصد فثما تركه حتى مات في سيلان الدم قال يجب عليه القصاص كفاي  
 القصول العاصدية (ولو انكسردن في طريق الفرات) ذكر الفرات للشهرة  
 بالوفرة والزيادة بلافاضة (فلما لك ان تصمنه) اي الجمال (فيمه) اي قيمة  
 الدن التي تقوم (في مكاب حله ولا اجر له او) ضمن قيمته (في مكان كسره وله)  
 اي الجمال (الاجر بحسابه) اما الصبيان فلان (المقروط بالشار او بالسطاع حل  
 وكل ذلك من صنعه واما الخيار فلانه اذا انكسر في الطريق والجملة شيء  
 واحدتين او وقع تعديا من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ان ابتداء  
 الحل حصل باذنه فلم يكن تعديا واما عاصد الكسر فيمل الى اي الوجهين  
 شاء وفي الوجه الثاني له الاجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الاول لا اجر له لانه  
 ما استوفى اصلا كفاي الهداية (و) الثاني الوعين (الاجر الخاص) وهو  
 (من يعمل لواحد) قد صاحب الدرر بقوله عملا موقتا بالخص من وقال تواتر  
 القيود عرفت بمساق (ويسمى اجر وحد) ايضا (ويستحق) الاجر  
 الخاص (الاجر بتسلم نفسه) اي اجر (عنه) اي المقدس سواء عمل او لم يعمل  
 مع التمكن بالاجماع (مكن استوجر للخدمة) العمالية (نسة او رعى الغنم)  
 لهذا المسأحة دون غيره لان المقدس ورد على ما عهد وذكر العمل لضرف  
 المدعة المستحقة الى لك الجهة وصار كالوابع عسدا من رجل حيث لا ملك  
 بعد من آخر وفي شرح الوافي واعلم انه ان اسأجره لرعى غنمه بدرهم شهرا  
 فهو احير مشرك الا ان يقول ولا يرعى غنم غنمى فمح بصير اجر وحد وان اسأجره  
 لرعى غنمه شهرا بدرهم فهو اجر وحد الا ان يقول ويرعى غنم غنمى وفي  
 الدحية واواسأجره يوما يعمل في الصحراء طارت السماء بعد ما حرح الاجر  
 الى الصحراء لا اجر له لان تسليم النفس في ذلك العمل لم يوجد لكان العبد وبه كان  
 يعنى الرغبة في كفاي الشئ وفي المصحح وان هلك في السنة نصف الغنم او اكثر من  
 النصف فله الاجرة كاملة مادام يرعى منها شيئا لان المقود عليه هو تسليم

نفسه وقد وجد وليس الراعي ان ينزوع على شيء منها يغير اذن صاحبها  
 لان الانشاء جعل عام فان فعل فخطت ضمن وان كان الفحل نزاع عليها فخطت  
 فلا ضمان عليه لانه يغير قوله كما في الجوفرة وفي العمادية ثم الراعي اذا كان اجير  
 وحدد فئات من الاعنام واحدة حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها  
 لان الغنم اومات كلها لا ينقص من الاجر شيء انتهى وهو مخالف لقول الجوفرة  
 مادام يرعى منها شيئا كما لا يخفى ( ولا يضمن ) الاجر الخاص ( ما الفني ده )  
 بان يسرق منه او غاب او غصب ( او يمتد ) لان العين امانة في يده بالاتفاق  
 لانه لا يقبل الاعمال الكثيرة من الناس فلا يوجد العجن والنقص برقي الحفظ بخلاف  
 الاجير المشترك لاذن كان كاستار القنوم او تخرق الثوب عند العمل اذ لم يعمد  
 الفساد لانه يتقبل الاعمال الكثيرة من الخلق طمعا في الاجر فيجوز عن القيام فيجب  
 عليه الضمان عند هما الشبهة اما لصيانة اموال الناس كما مر وفي المصحح الراعي  
 اذا خط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول  
 قوله في تعيين الدواب انها الغلات وان كان خطا لا يمكن التمييز يكون ضامنا  
 قيمتها والقول في مقدار القيمة قول الراعي وذهب برقيمة الاعنام يوم الخطا  
 فان دفع غنم رجل الى غير صاحبها فاعتبه له المدفوع اليه واقر الراعي بذلك  
 ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه  
 ان كان الراعي اقر وقت الدفع انها المدفوع اليه ولو مدت بقرة من الباقورة فتخاف  
 النذاره لو تبعها ضيع الباقي كان في سعة من ان لا يتبعها ولا ضمان عليه بالاتفاق  
 ان كان الراعي خاسما وان مشتركاً فكذلك عند الامام وعندهما يضمن وفي  
 التور استأجر حجارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن  
 وفي الجواهر بقار ترك البقور مع صبي لحفظهن فهلكت بقرة وقت السقي باقية  
 فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن والا يضمن واوجاه البقار ليلا وزعم انه رد  
 البقرة وادخلها القرية فطلبها صاحبها ولم يجدها ثم وجدها بعد ايام في قري  
 الجبانة قد عذبت قالوا ان كان العرف فيما بينهم ان البقار يدخل البقور في القرية  
 ولم يطلبوا منه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع  
 يمينه انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه ( وصح ترديد الاجر ) اي جماله  
 مترددا ( بين فنيين مختلفين وايهما وجد لم ماسمى له نحو ) اوقال للخيياط  
 ( ان خطته فارسا فبدرهم او روميا فبدرهمين ) فاي عمل من هذين العاملين عمل  
 يستحق المسمى هذا عند الكل لانه خيره بين عقدين صحيحين مختلفين والاجر  
 قد يوجب بالعمل وعند العمل يرتفع الجهل وعند زفر والائمة الثلاثة لا يجوز  
 لجهاالة المفقود عليه الحال ( و ) كذلك اوقال للصباغ ( ان صبغته يصفر

فبدرهم (ورعفران قدره سين) هذا عند الكل للمر (و) كذا لو قال  
 للمناجر (ان سكنت في هذه الدار قدره في الشهر او) ان سكنت (في هذه)  
 الدار (فبدرهمين و) كذا لو قال (ان ركبها الى الكوفة فبدرهم او)  
 ان ركبها (الى واسط قدرهين) قيل فيه احتمال الخلاف لان هذه المسئلة  
 ذكرت في الجامع الصغير مطلقا فيجوز ان يكون قول الكل او قول الامام  
 خاصة (وكذا يصح اورد بين ثلثة) اشياء بان قال ان خطبة فارسي او روميا  
 او تركيا (لا) يصح (بين اربعة اشياء) كما في البيع والجامع دفع الحاجة غير  
 انه يشترط خيار التعيين وفي البيع دون الاجارة لان الاجرة اعم يجب بالعمل  
 واذا وجد بصر العقود عليه معاوما بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس العقد  
 والبيع محمول (ولو قال) الحياط (ان خطبه اليوم فبدرهم او) ان خطبه  
 (غدا فبدرهم) فخطبه اليوم فله الدرهم وان خطبه غدا فله اجر المثل (لكن  
 لا يجاوز) اجر المثل (نصف درهم) لانه هو المسمى في اليوم الثاني قال  
 القدوري هي الصحيحة وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف  
 درهم هذا عند الامام لان ذكر اليوم للتجبريل دون الوقت وبدل عليه هنا  
 نقص الاجر لواخر الفعل الى الغد فتبقى في اليوم الثاني تسميتان احدهما  
 درهم والاخرى نصف والتسميتان في عقد واحد مفسدة فوجب اجر المثل  
 كما لو قال خطبه اليوم بدرهم او نصفه فلا يكون ذكر اليوم للتأقيت اذ لو كان  
 للتأقيت يفسد العقد ان لاحتماع الوقت والعمل فيصير اجيرا مشتركا واجبرا خاصا  
 وانه لا يجوز وكذا لا يكون ذكر الغد لترقيسه بل يكون للتعلق فيجوز في الاول  
 دون الثاني عنى ماسر وفي اكثر الكتب واخطاه بعد غدا الصحيح انه لا يجاوز  
 نصف درهم عند الامام واما عند من قال الصحيح انه ينقص من نصف درهم  
 ولا يزداد عليه (وقالا الشرطان جائزان) حتى اذا خاطبه اليوم فله درهم  
 واذا خاطبه غدا فله نصف درهم لان ذكر اليوم لا أقيت وذكر الغد للتعلق  
 فوجدت في كل واحد من وقتين التسمية مقصودة فصارا عقدين كاختلاف  
 النوعين كالرومية والفارسية وعد زفر الشرطان فاسدان وهو قول الامام  
 الثلاثة لان ذكر اليوم للتجبريل وذكر الغد للترقيس والتوسيع فيجتمع في كل يوم  
 تسميتان (ولو قال ان سكنت) بالتشديد من باب الفعل ويجوز ان يكون سكنت  
 بالتحقيق من التلاني فعلى هذا يكون قوله عطارا او حادادا ولا يكون المعنى  
 ان سكنت هذا الحانوت حال كونك عطارا او حال كونك حادادا (هذا الحانوت  
 عطارا اجبره او) سكنت (حادادا فبدرهمين تجاز) عند الامام لانه خبره  
 بن عقدين صحيحين مختلفين والجهالة في العمل ترتفع عند المباشرة

( خلافا لهما ) اى قال لا يجوز لان المعقود عليه واحد والاجر ان مختلفان ولا يدري  
ايهما يجب فلا يجوز وبه قال زفر والائمة الثلاثة ( وكذا الخلاف ) بين الامام  
وصاحبيه ( لو قال ان ذهبت بهذه الدابة ) الباء للتعدية الى الحبرة فبدرهم  
وان جاوزتها ) اى الحبرة متهيبا ( الى القادسية فبدرهمين او قال ان حلت  
عليها الى الحبرة كر شعير فبدرهم وان حلت كر بر فبدرهمين ) فالعقد جائز فهما  
عند الامام لما مر انه خير بين عقدين صحيحين مختلفين كما في مسألة الخياطة  
الرومية والفارسية وعندهما لا يجوز وبه قال زفر والائمة الثلاثة لان المعقود  
عليه وكذا الاجر احد الشئين وهو مجهول والجهالة توجب الفساد ( ولا )  
يجوز ان ( يسافر ) المستأجر ( بعد استأجره للخدمة بلا اشتراطه ) اى بلا اشتراط  
السفر لان في خدمة السفر زيادة مشقة فلا ينعظمها الاطلاق وعليه عرف الناس  
فانصرف الى الحضر بخلاف العبد الموصى بخدمته حيث لا يتعبد بالحضر  
لان مؤنته عليه ولم يوجد العرف في حقه الا اذا شرط ذلك او كان وقت الاجارة  
متهيبا للسفر وعرف بذلك فيجوز ولو سافر المستأجر بالعبد المستأجر ضمن  
قيمته للمالكه اذا هلك لانه صار غاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان  
لا يجتمعان ( ولو استأجر عبدا محجورا فعلم ) العبد ( واخذ الاجر لا يسترده  
منه ) اى لا يسترد المستأجر ما دفعه اليه لعمله من العبد المحجور لان هذه الاجارة  
بعد الفراغ صحيحة استحسانا لان الفساد لرعاية حق المولى فبعد الفراغ رعاية  
حقه في الصحة ووجوب الاجاره والقياس ان يسترده لانعدام اذن المولى وقيام  
الحجر وهو قول الاثمة الثلاثة وفي شرح الكنتز للعيني وعليه اجر المنزل وكذا  
الحكم في العصى المحجور عليه اذا اجر نفسه فالاجاره ولو اعنته المولى في نصف  
المدة تفيت الاجارة ولا خيار للعبد فاجر ما مضى للعبد واجر ما يستقبل  
للعبد وان آجره المولى ثم اعتقه في نصف المدة فلا بد للخيار فان فسخ  
الاجارة فاجر ما مضى للمولى وان اجاز فاجر ما يستقبل للعبد والقبض للمولى  
واذا هلك العبد المحجور في حالة الاستعمال نجب عليه قيمته ولا يجب عليه  
الاجر ( ولو آجر العبد المغصوب نفسه ) بالآخر ( فاكل غاصبه ) اى العبد  
آجره ( لا يضمنه ) اى لا يضمن الغاصب ما اخذ من الاجر من يد العبد فالتلف  
عند الامام لان الضمان انما يجب باتلاف مال محرز لان انقوم به وهذا غير محرز  
في حق الغاصب لان العبد لا يحرز نفسه فكيف يحرز ما في يده ك ما آجره  
الغاصب فاخذ اجره فالتلف حيث لا ضمان عليه بالاتفاق قيل رده على المغصوب  
منه او تصدقه وهو اولى انطرق خبث فيه ( خلافا لهما ) اى لا يضمن لانه  
اكل مال الملك بغير اذنه لان الاجارة تعتبر صحيحة بعد الفراغ على ما مر فيكون

الاجر راجعا الى مولاه ( وما وجدته ) من الاجر ( سيده اتخذه ) في يد العبد  
 وغيره بالاتفاق لانه عين ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك ( وقص  
 العبد اجره ) من المستأجر ( صحيح ) بالاجماع لانه المباشر للعقد فيخرج  
 المستأجر من هذه الاجرة بالاداء الى العبد ( واوآجر ) رجل ( عبده ) هذين  
 الشهرين آخر ( شهرا باربعة ) دراهم ( وشهرا بخمسة ) دراهم من غير  
 تعيين منهما ( صحيح ) العقد على الترتيب المذكور ( والاول باربعة ) لانه لما قال  
 شهرا باربعة ينصرف الى ما يلي العقد تجربا بالحوار فينصرف الثاني الى ما يلي  
 الاول ضرورة ( واوآستأجر عبدا فائق او مرض ) يعني اذا استأجر عبدا شهرا  
 بدرهم فقصه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر والعبد مرض او افاق واحتلفا  
 ( فادعى ) المستأجر ( وجوده ) اى وجود المرض او الايقان ( اول المدة ) و  
 ادعى ( المولى وجوده ) قبل الاحار بساعة حكم الحال ( اى يجعل الحال  
 حكما بينهما فيكون القول قول من يشهد له الحال مع تيمنه لان القول في الدعوى  
 قوله من يشهد له الطاهر وعن هذا قال ( فان كان ) العبد ( حاضرا ) وقت  
 الدعوى في صورت الابق ( وصحيفا ) في صورة المرض ( صدق ) المولى  
 وبحكم بانه ليس كذلك من اول المدة فيجب الاجر ( والا ) اى وان لم يكن  
 حاضرا او صحيفا وقت الدعوى ( فاستأجر ) اى بصدق المستأجر وبحكم  
 بان مرض العبد او افاقه من اول المدة ( وكذا الإختلاف في انقطاع ماء الرضى  
 وجريانه ) اى وكذا او قال الملك ماء الطاحونة كان جاريا في المدة وقال  
 المستأجر لم يكن جاريا فيها فالقول للمالك ان كان جاريا والا فلا يستأجر  
 وفي الخلاصة رحل استأجر رضى ماء وبينها ومتاعها مدة معلومة باجرة معلومة  
 فانقطع الماء سقط من الاجر بحسبه وان لم ينقض الاحارة حتى عاد الماء لم منه  
 الاجارة وان اختلفا في نفس الانقطاع بحكم الحال ( واو قال رب الثوب امرتك  
 ان تصبغه ارجر فصبغه اصفر وقال الصانع امرتني بمباصعة صدق رب  
 الثوب ) لان الاذن يستفاد من قول رب الثوب فكان اعلم بكفيه فالقول قوله  
 مع بيته الابرى لو انكر الاذن بالكلية كان القول قوله فكذا اذا انكر صفته  
 ( وكذا الاختلاف في القميص والقباء ) بان قال رب اثوب امرتك ان تعمله قباء  
 وقال الخياط قبضا فالقول رب الثوب ايضا مع بيته ( فان حلف رب الثوب  
 ضمن الصانع قيمه ثوبه غير معمول ) اى صاحب الثوب تعد الخلف بخبر ان شاء  
 ضمنه قيمة ثوب غير معمول ( ولا اجر له او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله ولا يجاوز  
 به المسمى ) على ما بينا من قبل وعن محمد انه يضمن له ما اراد الصيغ فيه لانه  
 منزلة العاصب وقال ابن ابي ليلى القول قول الصانع ( وان قال رب الثوب

عملت لي بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول (رب الثوب) لانه ينكر تقوم عمل  
الصانع لانه يتقوم بالعقد ولانه ينكر الضمان والصانع يدعيه فالقول قول المنكر  
مع يمينه عند الامام في القياس وعند الشافعي في قول واحد القول للصانع  
(وعند ابى يوسف) القول (لالصانع ان كان حريفا) اى معاملاته بان سبق  
بينهما اخذ واعطاء يلزم له الاجر لان ما سبق من المعاملة يدل على انه يعمل باجر  
فقام ذلك مقام الاشتراط في الاستحسان (وعند محمد) القول (لالصانع  
ان كان معروفا بعمله بالاجر) لانه قبح الخنوت لاجل الاجر جرى ذلك مجرى  
التصبص على اعتبار الظاهر في الاستحسان فجواب الامام عن استحسانهما  
ان الظن يصلح للدفع للاستحقاق وهنا محتاج الى استحقاق الاجر والقوى على  
قول محمد كافي التبيين وغيره

### ( باب فسخ الاجارة )

وجه التأخير عما قبله ظ اذ الفسخ يعقب العقد لا محالة (تفسخ الاجارة  
بعبث فوت) صفة عيب (التفح كخراب الدار وانقطاع ماء الارض او)  
ماء (الرحى) فان كلاهما يفوت التفع فيثبت خيار الفسخ وفي الهـ دابة  
ومن اصحابنا من قال بان العقد لا يفسخ لان المنافع فأت على وجه يتصور  
عودها فائمه الا باق في العبد وعن محمد ان الاجر او بناها اى بعد الخراب ليس  
للمستأجر ان يمتنع ولا الاجر وهذا تنصص منه على انه لا يفسخ لكنه اى العقد  
يفسخ وهو الاصح واوانقطع ماء الرحى والبيت مما ينفع به لغير الطحن فعليه  
من الاجر بحصنه لانه جزء من العقود عليه وفي التبيين فاذا استوفاه لزمته حصته  
وفي الواو الجبى رجل استأجر ارضا ليرزعاها فزرعها ولم يجد الماء ليرزعاها فليس  
الزرع والمسئلة على وجهين اما ان يستأجرها بشرىها او بغير شربها ففي الوجود  
الاول سقط عنه الاجر لفوات التمكن من الانتفاع وفي الوجه الثانى ان انقطع  
ماء الزرع على وجه لا يرجى فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقى  
فلا اجر عليه واجب ولو لم ينقطع الماء لكن سأل الماء عليها حتى لا يتهيا به  
الزراعة فلا اجر عليه لانه عجز عن الانتفاع به وصار كما اذا غصبه فاصب  
وفي الخاتمة رجل استأجر ارضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقى من ماء  
الانهار لا شئ على المستأجر وكذا اذا كانت بماء السماء فانقطع المطر (واخل)  
عطف على قوله فوت (به) اى بالتفع يعنى العيب لا بفوت التفع بالكلية بل يخل  
به بحيث ينفع به في الجملة (كرض العبد او دير الدابة) الدبرة واحدة الدبر  
بالفتح جراحة تحدث في ظهرها من ثقل الرجل فان الاجارة تفسخ به انضا



وفي شرح الوفاة لابن الشيخ ولا حاجة الى القضاء ولا الى الرضاء في الفسخ  
بغير لغوات النفع عليه ويحتاج الى القضاء او الرضاء بالعيب الذي يحل به عند  
عامية المشايخ لغوات النفع على وجه يتصور عوده (فلوا نفع) المستأجر  
(به) اي بالبناء جز (معيا) ورضى بالعيب (او ازال الوجع فيه سقط  
خياره) اي خيار المستأجر لحصول الرضى والتكفين من الانتفاع فثبت عليه  
اجره كاملا وفي المنع وعمارة الدار المستأجرة وأعطيت لها واصلاح المسيرات  
وما كان من البناء على رب الدار فان ابنى صاحبها كان للمستأجر ان يخرج  
من الدار الا ان يكون المستأجر استأجرها وهي كذلك وقد رآها الرضاء بالعيب  
واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على صاحب الدار بلا جبر عليه لانه لا جبر  
على اصلاح ملكه فان فعل ما ذكر من الاصلاح المستأجر فهو مبرع فيه  
فليس له ان يجبره من الاجرة وكذا تنسخ الاجارة بخيار الشرط والروية عندنا  
خلافا للشافعي (وتنسخ) الاجارة (بالعذر) عندنا لان العقد عليه في  
الاجارة بالنفع وهو غير مقبوض فيكون العذر فيها كالعيب قبل القبض في البيع  
خلافا للشافعي لان العقد في الاجارة واقع على الاعيان لكون المنافع غير تنهها  
عنده فتكون الاجارة كالبيع فلا تنسخ بالعذر بل تنسخ بالعيب وبما قال مالك  
واجسد وابو ثور (وهو) اي العذر (الحجز عن المضي على موجب العقد  
الابحتمل ضرر غير مستحق به) اي بمقدار الاجارة (بما عمن سكن وجمعه)  
اي السن (بعد ما استوجره) اي لقلع السن فان العقد ان يقر لم قلع سن  
صحيح وهو غير مستحق بالعقد (وطبخ) اولية ماتت عروسها بعد الاستئجار  
للطبخ لها) اي لوليبتها (او) طبع اولية (احتلكت) عروسها بعد  
الاستئجار للطبخ لها فان العقدان بقي تضرر المستأجر بانلاف ماله في غير  
الوليمة (وكذا) تنسخ (او استأجره) كائنا بجر فيه قد هب ماله) اي مال  
المستأجر وافلس (او آجر شيئا فلتزمه) اي الموجز (دين لا يحد قضاءه)  
اي قضاء دينه (الامن ممن ما آجره) من داراود كان (ولو) وصلية (باقراره)  
اي ولو كان الدين باقرار الموجز لانه اوفى العقد بزمه الحبس لاجله حيث لا يقدر  
مالا سواء وهو ضرر زائد لم يستحقه بالعقد وفيه اشارة الى انه لو كان له مال غيره  
لا تنسخ (او استأجر عبدا للخدمة في المصرا او مطلقا) اي لا يقيد بالمصرا  
(فسافر) المستأجر فانه ثبت حق الفسخ لان خدمة السفر اشق فلا ينظمها  
الخدمة المطلقة فضلا عن المقيدة بالمصرا وفي منع المستأجر عن السفر ضرر  
لم يستحق بالعقد واذا اتى بقوله مطابقا لكان اخضر واشمل للمصرا وغيره فذكر  
(او اكترى دابة للسفر ثم بدا له ففقد) اي ظهر للمستأجر ما يوجب المنع من السفر

لا يحتمل كون قصده سفر الحج فذهب وقته او طلب غريمه له تخفى او التجارة  
 فافتر وغير ذلك فانه ثبت له حق الفسخ لانه لو مضى على موجب العقد زعمه  
 ضرر زائد ( ولو بدا للمكاري منه ) اى ولو ظهر له ( ما يوجب المنع ) من السفر  
 ( فليس بعذر ) لانه لا يلزم ضرر لانه يمكنه ان يعقد ويشت تليذا او اجبرا  
 ( ولو مرض ) المكاري ( فهو عذر في رواية الكرخي ) لانه لا يعزى عن ضرر  
 لان غيره لا يشق على دابته مثله وهو لا يمكنه الخروج بخلاف ما اذا لم يمرض  
 ( دون رواية الاصل ) لما ذكرنا وفي القهستاني الفتوى على الرواية الاولى  
 قل هذا اخثار المص فقدها ( ولو استأجر خياط بعمل لنفسه ) لا غيره ( عبدا  
 يخبط له ) اى الخياط ( فافلس ) الخياط ( فهو عذر ) لانه يلزمه الضرر  
 على موجب العقد لقوات مقصوده وهو رأس ماله ( بخلاف خياط يخبط  
 بالاجر ) فانه ليس بعذر لان رأس ماله الخبط والخيط والمقراض فلا يشق  
 الا فلاس فيه ( وبخلاف تركه ) اى الخياط ( الخياطة ليعمل في الصرغ )  
 حيث لا يكون عذرا لانه يمكنه ان يعقد الغلام الخياطة في ناحية من الدكان وهو  
 يعمل في الصرغ في ناحية ( وبخلاف بيع ما آجره ) فان هذا ليس بعذر  
 للفسخ بدون حقوق دين لاسكان استيفاء المستأجر والعين على ملك المشتري  
 كما يستوفىها والعسين على ملك البائع كما في الشئى وقال ابو المكارم وهل يجوز  
 البيع اختلفت الروايات فيه في الكفاية قال الامام السرخسى الصحيح ان البيع  
 موقوف على سقوط حق المستأجر وليس للمستأجر ان يفسخ البيع وهو  
 اختيار صدر الشهيد وفي النخبة هو اصح الروايات وفي الجامع الصغير كل ما ذكرنا  
 انه عذر فان الاجارة فيه تنقضى وهذا يشتر الى انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضى  
 وفي الزادات ان الامر يرفع الى الحاكم لفسخ الاجارة لانه فعل مجتهد فيه  
 فيتوقف على قضاء القاضى كالرجوع في الهبة قال السرخسى هذا هو الاصح  
 ومنهم من فرق فقال ان كان العذر ظاهرا انفسخت والا يفسخها الحاكم قال  
 قاض بخان والمجوى وهو الاصح ( ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فتركه ) اى عمل  
 الخياطة ( لعمل آخر فعذر ) تفسخ به الاجارة لان الواحد لا يمكنه الجمع بين العملين  
 بخلاف ما استأجر الخياط عبدا يخيطه فترك الخياطة لعمل الصرغ لان العامل ثمة  
 شخصان فامكنهما كما في الهداية وفي الفرائد وفيه بحث لانه يمكن ان يعمل العمل الآخر  
 فيه مكان عمل الخياطة فلا يلزم الجمع بين العملين انتهى لكن يمكن ان يحسب  
 بان المالك الذي يعمل فيه الخياطة لا يمكن ان يعمل فيه عمل آخر في اكثر البلاد  
 عادة فيلزم العذر ( وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر ) فهو عذر لمافية  
 من المنع عن السفر وفيه ضرر تعطيل مصالح السفر او الزام الاجر بدون

الاتماع بخلاف ما اذا آجر بمقارن سائر لانه لا يصح راد المسماة بجر يمكن  
استيفاء المدة بعد قبض المجر (ويستصح) الاجارة بالمعاجسة الى المبيع  
(توت احداه قدي) الى احد من الاخر والمستاجر وجد الاثثة الثلاثة  
لا يبطل بوث احدهما ولا بوثهما كالتح اول ان المشاع والاجرة صارت ملكا  
للوثة والعقد الساق لم يوجد منهم عندئذ (سقطها له عند) حالته حال  
عن احد اي حال كون احد الماندين قد سقطها لنفسه او سقطه احد لم تعرفه  
بالاضافة على طريقة قوله ولقد امر على التيم يسبني لار المعروف لام العهد  
الدهني وما يصيف الله في حكم النكحة (وان عقدها) اي الاجارة (لغيره فلا)  
تفسخ الاجارة لوته (كالوكيل) ينفذها لوكله (والوصي) وكذلك الاث  
والقاضي ينفذها لمجبره (وتولي الوثق) ينفذها لما وثق لان المجر  
والمتاجر باقيا ولا يلزم ما مر من عدم الجواز لانعدام الامتثال حتى اومات  
المعقود عليه وامات احد المستاجرين او احد الوجرين اطأت الاجارة  
في نصيبه وثبت في نصيب الاخر وقال زفر تبطل في نصيب الحي ايضا لانها  
احارة المشاع ولما ان عدم التوسع شرط في انتهاء العقد لا في بطلانه

### ( مسائل مثورة )

اي هذه مسائل متفرقة على ابواب الاجارة قد تداركها وجمعها في آخر الكتاب  
(واو احرى) المبرتاجر (حصائد ارض مستأجرة او مسترة) وهي تجمع  
حصيدة وهي ما يتحصده من الزرع والثبت والمراد هنا ما لم يمت من اصول النصب  
المحصود في الارض (فاحرق) بسببه (شي في ارض غيره لم يضمن) لانه  
غير متعد في السبب فلم يوجد شرط الضمان لان قوله وقع في ملك نفسه كن حمر  
ثرا في داره موقع انسان لا ضمان عليه (ان كانت الرمح هادئة) حين اوقد  
النار ثم تحركت لانه لا يصنع له والهادئة من هدا بالهجرة اي سكن وفي ارض  
الريح هادئة من هادن اي سكن (وان كانت) الريح (مضطربة ضمن)  
لانه قد فعل مع علمه بمساقبته فافضى اليها فجعل كدشر وهذا القول الذي ذكره  
من تعصيل الهادئة والمضطربة اختيار شمس الاثثة السرخسي كما في اكثر  
المعتبرات وفي التنوير بن المستاجر تور او دكانا في الدار المستأجرة واحرق  
بعض بيوت الحيران او الدار لاصمان عليه فطافا اي سواد بني باذن صاحب  
الدار اولا الا ان يجاوز ما يصمد الناس وفي التمدن او وضع حجرة في الطريق  
فاحرق شيئا ضمن لانه متعد بالوضع ولو رفته الريح الى شيء فاحرقته لا يضمن  
لان الريح تسخن وقوله واو احرى الحصاد الحسد يد من الكوز في ذكاه فوضعه

على العلة وضربه بطرقة وخرج شرار النار الى طريق العامل واحرق شيئا  
 ضمن واو لم يضربه ولكن اخرج الريح شيئا لم يضمن واوسق ارضه سقيا لا يحتمله  
 الارض فعدي الى ارض جاره ضمن ( ولو اقدم خياط او صباغ في طاقته من  
 يطرح عليه العمل بالنصف صح ) هذا القول لان صاحب الدكان قد يكون  
 ذابجا وحرمة ولا يكون حاذقا في العمل فيقدم حاذقا يطرح عليه العمل وكان  
 القياس ان لا يجوز لانه استأجره بنصف ما يخرج من نعله وهو مجهول لكونه  
 جاز استحسنانا لان احدهما يقبل العمل بالوجاهة والاخر يعمل بالخداقة فبذلك  
 تنظم المصلحة ولا تضرم الجهالة الحاصلة من الكسب قيل لان تخصيص العمل  
 باحدهما لا يدل على نفي العمل عن الآخر فاذا تقبل احدهما العمل والاخر يعمل  
 يجوز كما يجوز في شركة الصابغ والقبول لمدام الجهالة المفضة الى النزاع قال  
 صاحب الهداية هذه شركة الوجوه وقال العيني في شرح الكنت وفيه نظر  
 لان شركة الوجوه ان يشتركا على ان يشتربا بوجوههما ويبيعا وليس شئ في  
 هذه من بيع ولا شراء فكيف يتصور ان يكون شركة الوجوه انتهى لكن يمكن  
 بان مراد صاحب الهداية بشركة الوجوه ليس ما هو المصطلح عليه المسار في  
 كتاب الشركة بل مراده بها ههنا ما وقع فيه تقبل العمل بالوجاهة يرشدك  
 اليه قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا بمحض اقله يعمل ويمكن بوجه آخر انه اطلق  
 عليه شركة الوجوه تغليباً لجهة الوجاهة على جهة العمل لكونها سببا تأمل  
 ( وكذا ) صح ( لو استأجر جلا بمحمل عليه محلا وراكبين ) بقعد ان فيه  
 ( الى مكة ) استحسنانا لان المقى هو الراكب وهو معلوم والمحمل تابع وما فيه  
 من الجهالة تنزل بالصرف الى المعتاد فلهذا قال ( وله ) اي المستأجر ( المحمل  
 المعتاد ) بين الناس والقياس ان لا يجوز لجهة الله وبه قال الشافعي ( وان شاهد  
 الجمل المحمل فهو اجود ) لانه اقرب لحصول الرضى ( وان استأجره )  
 اي الجمل ( لجمل زاد فاكل ) المستأجر ( منه ) اي من الراد في الطريق ( فله )  
 اي المستأجر ( رد عوضه ) اي عوض ما اكل لان المستحق عليه حل معلوم في  
 جميع الطريق فله استيفاءه وعند الشافعي في الاظهر لا يرده ولو شرط رده  
 صح بالاجماع واو شرط عدمه لا يصح بالاجماع ( واو قال الغاصب داره فرغها )  
 اي الدار ( والا ) اي وان لم تفرغ ( فاجرها كل شهر كذا فلم يفرغ ) الغاصب  
 بعد ذلك بل مكث فيها اياما ( فعليه ) اي الغاصب ( المسمى ) اي الدني سماء  
 له المالك من الاجر اوجود الالتزام بسبب عدم التفرغ ( فان جدد الغاصب ملكه )  
 اي كون الدار ملك من يدها ( او لم يجد لكن قال ( لا اربدها ) اي الدار  
 ( بالاجرة فلا ) عليه المسمى لانه حيثئذ لا يكون ملتزما بالاجارة ( وان )

وصليه ( برهن ) المدعى ( على ملكه بعد حمله ) اى بعد حمله العاصم  
لان الدائم بعد ذلك لا يتعدى في حق الاجارة وكذا لا يلزم عليه الاخر  
اذا اقر بالملك له لكن قاله لانه لا يرد بالافرار الاجر لعدم رضائه صريحاً بالامارة  
( ومن آخر ما سأخره باكثر ) من الاخر الاول ( بصدق الفصل ) لا يلزم  
مالم يقصده وعند الشافعي يطلب له الفصل هذا اذا كانت الاخره النابية من  
حسن الاول لانه لو لم يكن من حسناتها طلب الفصل انعاقا ذكره البلعاوى كما  
في شرح المجموع قال المولى خسرو حار للمسأخر ان يوجره الاخر من صر موجه  
ولا يتصور ان يوجره لو جره لان الاجارة تملك المفعة والمسأخر في حق المفعة قائم  
مقسام الموجه فلم تملك المسالك وفي البيع تفصيل فليراجع وفي العرو وكذا  
لا يستجير دار فعمل وقصص الوكيل ولم يملكها الى الموكل حتى مضت المدة رجع  
الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط بمحيط الاجر وقصص الوكيل ومضت  
المدة ولم يطلب الامر وان طلب الامر وان لم يملكها لا يرجع ( ومصحح الاجارة )  
حال كونها ( مصافة ) الى زمان في المستقبل مان قال مثلاً اذا جاء رأس الشهر  
فقد آخرك هذه الدار بكذا الى سنة هذا حد ما لان مطلقها يقع مصافاً  
لان انعقادها يتحدد بحسب ما يحدث من المفعة على ما عرفت وقوع الفساد  
اول بالحوار خلافاً للشافعي لان المفعة هذه كالمعين فاشد مع العين ( وكذا )  
يصح ( مسخها ) اى قسح الاجارة كما اذا مال فاسختك لهذا هذه الاجارة رأس  
الشهر الا ترى ولو مال اذا جاء رأسه فقد فاسختك لم يجز وقال السرخسي حار  
والفتوى على الاول وفي العمادى انه لا يصح احكاماً ( وكذا ) تصح ( المراجعة  
والمعاملة ) اى المساواة ايضا بالامانة كما اذا مال دعوت اليك هذه الارض  
او الاشجار للرعاة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت لان كلامها احارة  
( و ) كذا ( المضاربة ) كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صارب  
باعتبره عشر من اعمل به مصاربتك بالنصف فانه لم يصرفه صار ما الاصل  
صورتها عشر درهما ( والوكالة ) كما اذا مال بع عندي هذا مائة فصر  
وكيلاً لا يصح قصره الا بعد العهد وحلف في العمل فله وصح الرجوع احكاماً  
شرط علم الوكيل لانها من باب الاطلاق كالطلاق والعق والوقف  
( والكمالة ) بان مال ماداً لك على فلان فعلى لادها التزم المال ابتداءً فمضت  
اصنافها ( والايضاء ) اى حمل الغير وصفاً قال ادامت فانت وصى بميمى  
احلف اذا ايضاء لا بصورتي الحال الادامه حمل محاراً عن الوكالة ( والوصية )  
بان قال فثلث مالي لفلان لادها تملك بعد ( والعصاة والامارة ) كما يشاء  
في العصاة ( والطلاق ) بان قال لامرأته ان قدم فلان فانت طالق لا يطلق

حتى يمتلئ ( والعق ) بان قال لعده انت حر اذا جاز رأس الشهر ( والوقف )  
 كما اذا قال ارضي هذه موقوفة عددا وفي القهستاني وبصح العارية والاذن  
 في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بأنه لم يصح تعاقب كل منها  
 وقد صح تعاقب المزارعة والمساقاة كما في النهاية وبغنى ان لا يصح فسخ كل  
 منها غير الاجارة مضافا انتهى ( لا ) يصح كل واحد ( من البيع واجازته  
 وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال وبراء  
 الدين ) حال كونه مضافا الى زمان في المستقبل لان هذه الاشياء تملك وقد امكن  
 تخييرها للحال فلا حاجة الى الاضافة وفي التور فسخ العقد بعد تحيل البدل  
 فلا يجعل حبس البدل حتى يستوفي مال البدل كما في الزبير استأجر مشغولا  
 وفارغا صح في الفارغ فقط المستأجر فاسدا اذا اجاز صححها جازت وقيل  
 لا وفي الغرر المستأجر لا يكون خصما لمدعى الاجارة والرهن والشراء بخلاف  
 المشتري

### ( كتاب المكاتب )

اورد عقد الكتابة بعد عقد الاجارة لمناسبة ان كل واحد عقد يستفاد به المال  
 بمقابلته ما ليس بمال على وجه يحتاج فيه الى ذكر العوض بالايحاب والقبول  
 بطريق الاصلية وبهذا وقع الاحتراز عن البيع والهبة والطلاق والعناق يعنى  
 قولنا بمقابلته ما ليس بمال خرج به البيع والهبة بشرط العوض وقولنا بطريق  
 الاصلية خرج به النكاح والعناق على مال فان ذكر العوض فيها ليس بطريق  
 الاصلية قيل لا انب ان يذكر عقيب العناق لان الكتابة ما كها الولاء والولاء  
 حكم من احكام العتق ايضا لكن لان ذلك لان العتق اخراج الرقة عن المالك  
 بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك لشخص ومنفعة غيره وهو انب  
 الاجارة لان نسبة الذاتيات اولى من العرضيات كما في العتابة لكن في حاشية المولى  
 سـ على كلام فليطالع والمكاتب هو مفعول من كاتب مكتبة والمولى مكاتب  
 بكسر التاء واصليه من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرية اذا حرزتها والكتبة  
 هي الطائفة المجتمعة من الجيش والكتاب لانه يجمع الابواب والفصول والكتابة  
 لانها تجمع الحروف ويسمى هذا العقد كتابة ومكاتب لان فيه ضم حرية اليد  
 الى حرية الرقة اولان فيه جمعا بين تحمين فصاعدا اولان كلا منهما يكتب  
 الوثيقة ( الكتابة ) في اللغة مصدر كتب وفي الشرع ( تحرر المملوك يد )  
 اي من جهة اليد ( في الحال ورقية ) اي من جهة الرقة ( في المال ) اي في المستقبل  
 لان المكاتب لا يحرر رقية الا اذا أدى بدل الكتابة وأما في الحال فهو حر من جهة

اليد فعد حتى يكون احدى مكسبه ويجب على المولى الصمت بالزيادة عليه او على  
 ماله ولهذا قيل المكاتب طار من ذل اله ودينه ولم يعزل في ساحة الحرية فصار  
 كأنه عامه ان استظير تباعر وان استعمل تطاير ثم شرط الكسابة ان يكون الرق  
 قائما بالحل وان يكون الدل معلوم القدر والجس وسبها رغبة المولى في بدل  
 الكتابة طاحلا وفي ثواب العتق آجلا ورغبة العبد في الحرية وركهسا الاجابات  
 والقول وحكمها من جانب العبد فكذلك المحتر وثبوت حرية العبد في الحال حتى  
 يكون العبد اخص نفسه وكسبه من مولاة والعاطية كاتيك على كذا او ما يقوم  
 مقامه (في كتاب مملوكه او) وصاية (صفرا يعقل) قيده لانه اذا لم يعقل  
 العقد لا يجوز اتفاقا لانه ليس باهل لله وللعقد موقوف عليه (بمال حال)  
 بان يؤدي الدل عقيب العقد (او) بمال (موجب) بان يؤدي في كل شهر مقدارا معلوما من الدل  
 معلومة (او) بمال (موجب) بان يؤدي في كل شهر مقدارا معلوما من الدل  
 الاولى بالواو كما في الهداية حيث قال وكون بدايتها مضمنا وموجلا فليس بشرط  
 ضدنا تدبر (مقبول) المملوك ذلك (صح) العقد عندنا لا مطلق قوله تعالى  
 وكتبوه ان علمتم فيهم خيرا الآية فنشاول جمع ما ذكرنا من الحال والموجب  
 والتجيم والصغير والكبير وكل من يتأتى منه الطلب ولانه عقد معاوضة والدل  
 معقود عليه فاشبه النكاح في عدم اشتراط القدرة عليه لان وهم القدرة كاف  
 هنا كما في البيع وقيل يمكن ان يستغنى فيقدر على الاداء ولو كان مديونا للغير  
 وقال الشافعي لا يجوز ائانة الصغير لانه ليس باهل للتصرف وكذا لا يجوز عنده  
 الا منجما والله سبحانه ليتمكن من الحصول اذا القدرة على التسليم شرط صحة  
 العقد لكن قيد التأجيل زيادة على الامس فرد كما في سائر المعاوضات والامر  
 في هذه الآية ليس امر ايجاب باحاج بين الفقهاء واعاهاو امر يندب هو الصحيح  
 وفي الحل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو اباح بدونه واما اديته فله فله به والمراد  
 بالخير المذكور على ما قيل ان لا يضرب بالمسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فالا فضل  
 ان لا يكاتبه وان كان يصح اوفعه واما اشتراط قول العبد فلاه مال يلزمه فلا بد  
 من الزامه ولا يفتق الابادة كل الدل لقوله عليه السلام اعاعد كونك على  
 مائة دينار فادها الا عشرة دنابر فهو عند وقال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 المكاتب عبد ماني عليه درهم وفيه اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 وما اخبرناه قول زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ويعتق بادائه وان لم يقل المولى  
 اذا ادته فادها حر لان موجب العقد يثبت من غير التصريح به كما في البيع حلالا  
 للشافعي ولا يجب حط شيء من الدل اعشارا بالبيع كما في الهداية وقال الشافعي  
 يجب عليه حط ربع الدل (وكذا او قال) المولى (جعلت عليك الغاؤه دية

نبحوما) اى منفردا على النجم (اولها) اى اول الججوم (كذا) من الدرهم  
 (وأخرها كذا) منها (فاذا ادبته) اى الالف (فانت حر وان عجزت فغن)  
 اى فانت قن على حالك (فقبل) العبد ذلك صح (العقد) وصار مكتابة  
 والقياس ان لا يجوز لأن فيه تعليق العتق بإداء المال وهو لا يوجب الكتابة وجه  
 الاستحسان ان العبرة للعائى وقد اتى بمعنى الكتابة مفسرا فينقده قيل قوله  
 جعلت عليك يحتمل عقد الكتابة ويحتمل الضريبة على العبد فلاتعين جهة  
 الكتابة الا بقوله فان ادبته فانت حر فيكون قوله وان عجزت فغن حثا للعبد على  
 الاداء (ولو قال) المولى (اذا ادبت الى الفاك كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق)  
 يعنى يكون اعتاقا بالمال لا بالكتابة فى رواية ابى حفص قال فخر الاسلام وهو  
 الاصح لان التنجيم ليس من خواص الكتابة حتى يجعل تفسيرها لانه يدخل  
 فى سائر الديون وقد تخلو الكتابة عنه ولم يوجد لفظ يختص بالكتابة ليكون  
 تفسيرها فلا يكون مكتابة (وقيل مكتابة) وهو رواية ابى سليمان لان التنجيم  
 يدل على الوجوب لانه يستعمل للتفسير وذلك فى المال ولا يجب المدل الا بالكتابة  
 لان المولى لا يستوجب على عبده دين الا فى الكتابة (واذا صححت الكتابة خرج)  
 المكاتب (عن يد المولى) لان موجب الكتابة مالمكة اليد فى حق المكاتب  
 واهذا ليس له المنع من الخروج والسفر (دون ملكه) اى لا يخرج من ملك  
 المولى لما روينا ثم فرع عليه بقوله (فان اتلف) المولى (ماله) اى مال المكاتب  
 (ضمنه) اى ضمن المولى ما تلفه لكونه اجنبا فى مال كسبه (وكذا) ضمنه  
 (ان وطئ المولى المكاتبه) اى يغرم المقر لانها تخرج بعقد الكتابة من يد  
 المولى فصار كالا جنبي فى حق نفسها (او جنى) المولى (عليها) اى على  
 المكاتبه (او على ولدها) اى يغرم المولى ارش الجنابة لها ولولدها لكونه  
 اجنبا فى حقها ولولدها (وان كاتبه) اى ان كاتب المولى عبده (على قيمته)  
 بان قال كاتبك على قيمتك (فسدت) الكتابة لان القيمة مجهولة قدرا وجنسا  
 ووصفا فتفاحشت الجهالة وصار كما اذا كاتب على ثوب اودابة ولان الكتابة  
 على القيمة تنصب على ما هو موجب العقد الفاسد لانه موجب للقيمة  
 (فان اداها) اى القيمة (عتق) العبد لكونها بدلا معنى (وكذا)  
 تفسد الكتابة (او كاتبه على عين غيره) بان قال كاتبك على هذا العبد  
 وهو مملوك اغيره (بعتين) صفة عين (بالتعين) كالثوب والعبد وغيرهما  
 من المكمل والموزون غير التقدين فى ظاهر الرواية لعدم التدرية على تسليم ملك  
 القير وصلى الامام يجوز ان قدر على تسليمها بان يملكها وفيه اشارة الى انه  
 لو كاتب على دراهم اودنانير بعينها وهى اغيره جاز لانها لاتعين فى المعاضات



فيعاقب بدها دين في الدية لا يدرهم الغير فيجوز (أو على مائة دينار وربع)  
 السيد. (عليه) أي العبد (عبد غير معين) أي لو كانه على مائة دينار  
 أن يردده سيده عبداً بغير عيه بإرفاق إلى مائة دينار على أن يأخذ متى صدر  
 بغير أن عيه فانت حر فالكاتب فاستبد في عند الطرفين بناء على أن استثناء العبد  
 من المائة لا يصح لانعدام شرطه وهو الحفاضة وإنما يصح استثناء قيمته ولكنها  
 محمولة لاختلاف القومين فيها (وعند أبي يوسف يجوز) الكتابة (وتقدم  
 الدية على قيمة المكاتب وفيه عيب وسيط فسيط فسيط العبد) أي حصته  
 (والباقي) من المائة بعد حصته (بدل الكتابة) يعني إذا كان بدل الكتابة  
 مائة وفيه المكاتب خمسين وفيه العبد خمسين يجب على المكاتب أداء خمسين  
 وبسط يجوزون لأن كل ما جاز أراد العقد عليه جاز استثنائه منه ويجوز الكتابة  
 على عبد فكذلك يجوز استثنائه هذا في عبد غير معين حتى أو شرطه أن يرد عبداً  
 معناه صح اتفاقاً (وإن كاتب المسلم) عبده (بحر أو حرز فسيط) العقد  
 سواء كان العبد مسلماً أو كافراً لأنهما ليسا بمال فلا يصلحان للمؤوض في عقد  
 المعاوضة وكذا لو كان المولى ذمياً والعبد مسلماً لأن إسلام أحد الطرفين يمنع  
 صحة العقد (فإن أداه) أي إن أدبني المكاتب الخمر أو الخبز (عق) العبد  
 (ولزم فيه نفسه) هذا في ظاهر الرواية سواء أتى بالشرط بأن قال أن أدبت  
 الخمر فانت حر أو لم يأت به لأنهما مال في الجملة وإن لم يكن لهما قيمة في حق  
 المسلمين وقال زفر لا يعتق إلا بأداء قيمة نفسه لأن الدل في الكتابة الفاسدة هو  
 القيمة وعن أبي يوسف أنه يعتق بأداء الخمر لأنه بدل صورة ويعتق بأداء القيمة  
 أيضاً لأنه هو البديل معني وعن الطرفين أنه يعتق بأداء عين الخمر إذا قال  
 إن أدبتني إلى فانت حر باعتبار أنه معاق بالشرط وقد وجد الشرط (والكتابة  
 على ميتة أو دم باطلة) لأنهما ليسا بمال أصلاً أحد (ولا يعتق بأداء  
 المسمى) لعدم انعقاد الكتابة بطلانها فلا يلزم على المكاتب شيء وفي الاختيار  
 ولو علق العتق بأداء عتق بالأداء لوجود الشرط (ويجب القيمة) أي قيمة  
 العبد (في) الكتابة (الفاسدة) لأن الواجب رد قيمته لنفسه لا العبد  
 وقد نذر بالعتق فوجب رد قيمته بالذمة ما بلغت لأن المولى لم ير التفصيان والعبد  
 رضى بالزيادة فلا يبطل عتقه في العتق لأن عتقه أولى له من الرقبة إلى آخره  
 وعن هذا قال (ولا تنقص) القيمة (عن المسمى) لما مر أن المولى لم يرض  
 بالتفصيان (وتزاد) القيمة (عليه) أي على المسمى إن كانت زائدة عليه فسمي  
 في قيمة نفسه) بالذمة ما بلغت لما مر قبل هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الخمر لأن بدل  
 الكتابة في الفاسدة هو قيمة المكاتب وقيل هذه مسئلة مبتدأة لا تعلق أهلها بغيره

الخمر لان وضع المسئلة فيما اذا كاتب عبده بالف على ان يخدمه ابدا فالعقد فاسد  
فتجب القيمة فان كانت ناقصة عن الف لاتنقص وان زائدة زيدت عليه وقبل  
هذه مسئلة لها نوع تعلق بما قبلها غير مختصة لان القيمة في الكتابة الفاسدة من  
جنس المسمى فقيمة المكاتب ان كانت ناقصة عن المسمى لاتنقص منه وان  
زائدة زيدت عليه ( وصحت ) الكتابة ( على حيوان ذكر جنسه  
فقط ) كالعبد والفرس ( لا وصفه ) كالجند والردى ولا بد للبص ان يذكر  
النوع بان يقول ولانوعه كافي اكثر المعبرات لان الكتابة بدون ذكر النوع كالترى  
والهندى جائزة لانها مبادلة مال بمال من حيث ان العبد مال ان العبد مال في حق  
المولى ومبادلة مال بمال من حيث ان العبد ليس بمال في حق نفسه فتقع الكتابة  
بين الجواز والفساد فحمل على الجواز فالجهالة بعد ذكر الجنس لاتضر لكونها  
يسيرة لان مبناها على المسامحة وقال الشافعي لا يجوز هذا العقد للجهالة ( وزعم )  
المكاتب ( الوسط ) اى الحيوان الوسط ( او قيمته ) اى قيمة الوسط لان كل  
واحد اصل من وجه فالعين اصل تسمية والقيمة اصل ايضا لان الوسط لا يعلم  
الا بها فاستويا فبخير ويجبر المولى على قبول ما دى ( وصح كتابة الكافر عبده  
الكافر بخمر مقدر ) لانها مال عندهم بمنزلة الخل عندنا وانما قال مقدر ولم  
يقل مقدره بناء على ما قاله صاحب القاموس انه قد يذكر ( واى ) من السيد  
وعبده ( اسلم فلا سيد قيمتها ) اى قيمة الخمر لان المسلم ممنوع عن تملك  
الخمر وتملكها ( وعتيق ) العبد ( باداء عينها ) اى الخمر لان الكتابة  
عقد معاوضة وسلامة احد العوضين لاحدهما بوجب سلامة العوض الآخر  
الآخر واذا ادى الخمر عتيق ايضا لتضمن الكتابة تعلق العتيق باداء الخمر  
ادهى المذكورة في العقد كما في الرمز وفي شرح الطحاوى والترناشى لو ادى  
الخمر لايعتق ولو ادى القيمة يعتق وفي الغرر وصحت على خدمة شهر للمولى او غيره  
او حفر بئر او بناء دار اذا بين قدر المعول والاجر بما رفع النزاع ولا تفسد الكتابة  
اشرط الا ان يكون في صلب العقد

### ( باب تصرف المكاتب )

( له ) اى للمكاتب ( ان يبيع ويشترى ويسافر ) لانه لا يقدّر على تحصيل البذل  
الا بها وقوله ( وان ) وصلى ( شرط عدمه ) اى عدم سفر المكاتب متصل بما قبله  
اى له ان يسافر وان شرط عليه المولى ان لا يخرج من البلد استحسانا لكونه  
شرطا مخالفا لمقتضى عقد الكتابة وعند مالك والشافعي في قول لا يسافر  
الا بانه وهو القياس ( و بزواج امته ) اى للمكاتب ان يزوج امته بالاجماع لما مر انه

من باب الاكتساب ياخذ المهر والخلاص عن نفقتها ( و ) له ( ان يكتب عبدة ) او ائمة  
 امصاصا لكونها اكتسابا ياخذ بدل الكتابة ايضا فيكون ذاك خلا في العقد  
 كالبيع بل هو انفع منه لان الكتابة لا تزيل الملك الابد وصول البندل والبيع  
 يزول قبل وصوله وقيل زفر ايسر له ذلك وهو اقيس وباقول الشافعي واحد  
 لان المال هو العتيق والمكاتب ليس من اهلته ( فان ادعى ) المكاتب اشياء المكتوبة  
 ( بعد عتيق ) المكاتب ( الاول قولاه ) اى المكاتب الكفى ( له ) اى المكاتب  
 الاول لانه صار اهلا بعد العتيق ( وان ) ادعى المكاتب الشئ بدل الكتابة  
 ( قوله ) اى قبل عتيق المكاتب الاول ( فلا يبدى ) اى ولا المكاتب الكفى لى ليد  
 المكاتب الاول لا المكاتب الاول لعدم رجوع المكاتب منه فله لعدم اهليته  
 الاعتيق فيخلقه فيه اقرب الساس له وهو مولا ولوا دى الاول بعد ذلك لا يتقبل  
 الولاء اليه لان المولى جعل معتقا والولاء لا يتحول عن العتيق الى غيره واو اديا  
 قولاهما للمولى لكونه اصلا ( وليس له ) اى للمكاتب ( ان يتزوج بلا اذن )  
 من المولى لانه ايسر من الاكتساب فيه من عمل ذمته بالمهر والتمتعة ويجوز  
 باذنه لان الحجر لاجله فاذا اذن حاز ( ولا ) ان ( يهب ) لانها تبرع ( وواو )  
 وصليته ( وموض ) لانها تبرع ابتداء ( ولا يتصدق ) لانه تبرع ايضا  
 ( الا يبيع ) منه لانهما من ضرورات التجارة ( ولا يكفل ) مطلقا مسودا  
 كان في المال او في النفس بامر او بمبراس لانها تبرع محض ( ولا يقرض )  
 ولا يعتيق ( واو ) وصليته ( عا ) لانها ليس باهل ( ولا تزوج عبده ) لانه  
 تعيب له ونقص لما يئد لكونه شاغلا رقيقته بالمهر والتمتعة ( ولا يبيع من نفسه )  
 لان بيع المدم من نفسه اعتق فلا يملكه ( والاب والوصى في رقيق في الصغير )  
 السيدنى تحت حجرهما ( كالمكاتب ) في التصرفات المذكورة من تزويج الامة  
 وكتابة رقيق الصغير لا على اشتافه على مال ولا يبيعه من نفسه ولا تزويج عبده  
 ( ولا يملك ) المدم ( المأدور منه دلالت ) عدم اضرة دين ( وعند ابى يوسف له )  
 اى المأدور ( تزويج المدم على هذا الخلاف المضرب والمزرك ) شركة  
 صان ومفوضتها انهم لا يملكون شيئا يمدد كروا بما يكون التجارة والتزويج  
 والكتابة لبايعتها وهذا لان التجارة مباداة المال بالمال والضع ليس بمال  
 وكذا الكتابة لان المال مقابل ملك الحجر في المال وهو ليس بمال فلا يكون  
 ولذا نهى بملكون تزويج الامة لان نفسه ممتعة على ما بينا ( وان اشترى المكاتب  
 قريبا ولا داد حل في كتابه ) لانه من اهل ان يكتب وان لم يكن اهلا للعتيق  
 فيجعل مكاتبه بعد تحقيقه للمصلحة بقدر الامكان فيدخا في كتابته بآله واغواهم  
 دحولا الوالد الوارد في الكتابة ثم الوالد المشترى ثم الوالدان وعن هذا يمارتون

في الاستحكام قال الولد الموارد في الكتابة يكون حكمه حكمهم ايده حتى اذا مات  
 ابوه ولم يترك وفاء يسعى على نجوم ايده واولاد الشترى يؤدي بدل الكتابة حالا  
 والبرد في الرق والوالدان بردان في الرق كإمات ولا يورثان حالا ولا مؤجلا  
 (واو اشترى) المكاتب (ذا رحم محرم غير الولاد) كالخ وابنه والم وابنه  
 (لا يدخل) فيجوز له بيعه عند الامام لان المكاتب لملك له حقيقة اذانه يقدر  
 على الكسب فالمكاتب فقير كاسب وهذه القدرة تكفي للصلة في قرابة الولاد لاق  
 غيرها ولذا تجب نفقة الاولاد والوالدين على من يقدر على الكسب ولو كان  
 فقيرا واما غفلة الاخ والم فليجوز على الغني لاعلى المكاتب الفقير (خلا قالها)  
 فانها لا يدخل في كتابته بالشراء فلا يجوز بيعه لان وجوب الصلة يشمل  
 القرابة المحرمة ولذا يعتق على الحر كل ذي رحم محرم ويجب نفقتهم عليه  
 ولا يرجع فيما وهبه لهم ولا تقطع يده اذا سرق منهم ونحو ذلك من الاحكام  
 وعند الأئمة الثلاثة لو اشترى بلاذن السيد لا يكاتب ولا يصح شراؤه وبالأذن  
 يصح هذه المسئلة تذكر في العتاق فلو اقتصر على احديهما كان اخصر  
 (وان اشترى) المكاتب (أم ولده) اي امرأته المنكوحة للملوكة للغير (مع وادها  
 منه دخل الولد) في الكتابة تحقيقا للصلة كما مر (ولا تباع الام) لان الولد  
 لما دخل في كتابته امتنع بيعه فتبعه امه في امتناع البيع فامتنع بيعها لانها تبع له  
 قال عليه الصلاة والسلام اعتقها وادها ولا تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعقده  
 ولم ينفسخ النكاح لانه لم يملكها فجازله ان يطأها بملك النكاح وكذا المكاتب  
 اذا اشترت زوجها غير انها لها ان تبعه كيف ما كان لان الحرية لم تثبت من  
 جهتها كما في التبيين (وان لم يكن) الولد (معها) اي مع ام الولد (جاز  
 بيعها) لعدم دخولها في كتابته قياسا عند الامام لان ما كسبه المكاتب متردد  
 بين ان يؤدي وبين ان يعجز فان أدى الكل يتقرره وان عجز يتقرر للمولى فلا يتعلق به  
 ما لا يحتمل الفسخ وهو امومية الولد (خلا قالها) فان عندهما لا يجوز  
 بيعها لكونها ام ولده وبه قال الشافعي في قول (وولده) اي ولد المكاتب  
 (من امه يدخل في كتابته) لانه بالدعوة ثبت نسبه منه فبيعه في الكتابة (وكسبه)  
 اي كسب الولد (له) اي للمكاتب لانه في حكم مملوك وكان كسبه له وكذا  
 المكاتب اذا ولدت ولدا فالحكم كما سبق (ولو زوج المكاتب امته من عبده  
 ثم كاتبتها) اي كاتبت المكاتب العبد والامة (فولدت الامة يدخل الولد في  
 كتابة الام وكسبه) اي كسب الولد (لها) اي الام لان تبعه الام ارجح ولهذا  
 يتبعها في الحرية والرق كما مر في العتاق حتى لو قتل الولد تكون قيمته للام دون  
 الاب (ولو نكح) اي تزوج (مكاتب بالاذن) اي باذن المولى (امرأه زعمت

فيها حرة فولدت ) من المكاتب ( فاستحققت ) اي ثم استحققت بولدها ( فولدها  
 عند ) وكذا ان ولدت عن غيبه فولدها عبد عند الشيخين لكونه مولودا من  
 الملوكن فيكون رقيقا اذ الولد يتبع الام في الرق والحريه كما مر مرارا وهو  
 القياس وتركنا هذا في ولد الحر باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم لان حق  
 المولى محبور بقيمة واجبة في الحال بخلاف ولد المكاتب والام لان قيمته متأخرة  
 الى العتق هكذا ذكروا هنالك لكن في التبين هذا ما يشكك جدا فان دين العبد اذا رده  
 بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى وبطال به الحال والموضوع هنا  
 مفروض فيما اذا كان باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان الزوج يغير اذن  
 المولى لانه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزم المهر ولا قيمة الوالد في الحال  
 انتهى لكن يمكن الجواب بانه ليس فيه دين كسائر الديون حتى ينال حلاله  
 لان المولى اذن بالتزوج المقيد بكونها حرة لا مطلقا فالمرور ورجح هو العبد  
 فلا يوجب اذيلزم على المولى ما يلزم على العبد عند كون ابنه حرا لان العبد  
 بالغم ولا غم للمولى حتى يجب الضمان ولان ولد المكاتب ليس في معنى الحر  
 خلق من ماء الرقيق وولد الحر خلق من ماء الحر فافترا من هذا الوجه فلا يلحق  
 بولد الحر المرور بالقياس والدلالة تدبر ( وعند محمد ) وزفر والائمة الثلاثة ( حر )  
 بالقيمة ( وثوخذ منه ) اي من المكاتب ( قيمته ) اي قيمة الولد ( بعد صفته )  
 لانه شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق وهو المرور فانه لم يرقب في تكاثرها  
 الا لئلا يال حرة الاولاد فيلحق بولد الحر المرور الا ان قيمته قطا بامسد العتق  
 كما في اكثر الكتب لكن في التبين ولدها حر بالقيمة يعطيه المستحق في الحال  
 اذا كان الزوج باذن المولى وان كان يغير اذنه يعطيهما بعد العتق ثم يرجع هو  
 بما ضمن من قيمة الوالد على الامة المستحقة بعد العتق ان كانت هي العارة له انتهى  
 فعلى هذا يلزم المصنف الفصل تنعم ( وان وطئ المكاتب امة بملك ) اي اذا اشترى  
 المكاتب فوطئها ( بغير اذن سيده ) وانما اقتصر بغير اذنه مع ان المشئلة على  
 حالها مع الاذن افهم منه ما اذا كان باذنه بالطريق الاولى ( فاستحققت ) اي  
 الامة ( اخذ منه ) اي من المكاتب ( صقرها في الحال ) من غير ما خبر الى النبي  
 ( وكذا ان شراها ) اي شري المكاتب امة شراء ( فاسدا فوطئها فرددت ) بحكم  
 الفساد اخذ منه صقرها في الحال ايضا من غير ما خبر الى النبي ( وان وطئها )  
 اي المكاتب الامة شكاح بان تروجهما بغير اذن المولى فاستحققت ( لا يؤخذ منه )  
 العقر ( الا بعد صفته ) بالاجماع والفرق ان في الوجهين الا واين ظهر الدين  
 في حق المولى لان الجارة وتوابعها داخله تحت الكفاية والعقر من ثوابها  
 وفي الوجه الثاني لم يظهر لان الشكاح ليس من الاكساب في شيء ولا تشطيد

الكتابة فلا يظهر في حق المولى كما في أكثر الكتب وقال صدر الشريعة  
 ولسان ان يقول ان العقر ثبت بالوطى لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذا  
 بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء فلا يكون العقر ثابتا في حق المولى  
 انتهى وقال يعقوب باشا هذا القول ليس بظاهره لان وجوب العقر مبنى على  
 سقوط الحد وسقوطه مبنى على الملك والمالك مبنى على الشراء وهو مأذون فيه  
 فيكون مأذونا فيما سبق فيما يتعلق به انتهى لكن الاذن باشيء انما يكون اذا بما  
 يتعلق به اذا كان ما يتعلق به من اوازمه والوطى ليس كذلك فالظاهر ان الوطى  
 وان لم يكن من التجارة في شيء لكن سببه الذي هو الشراء منها وتزويل السبب  
 منزلة السبب من القواعد المقررة عندهم تأمل (ومثله) اى مثل المكاتب في الحكم  
 المذكور (المأذون) له (في التجارة) قيل هذا اذا كانت الامة الكوحد شيئا اما لو كانت  
 نكرا يؤخذ بالعقر حالا وكذا لو نكحها باذن مولاه يؤخذ بالمهر في الحال

### ( فصل )

( واذا ولدت المكاتبه من مولاه ) فلها الخيار ان شاءت ( مضت على الكتابة او )  
 ان شاءت ( عجزت ) من التجهيز ( نفسها ) مفعول عجزت لانه تلقى بها جهنا  
 حرية عاجلة ببدل وهى الكتابة وآجلة بغير بدل وهى امومية الولد فاختار اسمها  
 شامت ( وهى ) اى المكاتبه ( امولده ) سواء صدقته اذا ادعى او كذبت لان  
 للمولى حقيقة الملك فى رقبته اولها حق الملك والحقيقة رابحة ثبت من غير  
 تصديق بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية المكاتب حيث لا يثبت النسب من  
 المولى الا تصديق المكاتبه بخلاف ما اذا ادعى جارية ابنه يثبت نسبه بمجرد الدعوى  
 ولا يحتاج الى تصديق الابن ( واذا مضت على الكتابة ) يعنى اذا اختارت  
 الكتابة ومضت عليها ( اخذت ) اى ام الولد ( منه ) اى من مولاه ( عقرها )  
 اى مهر مثلها لانها مختصة بنفسها بالكتابة فصار المولى كالاجنى فى حق  
 نفسها ( وان مات المولى ) بعد مضيتها على الكتابة ( عتقت ) بالاسبيلاد  
 ( وسقط عنها البذل ) لان كنفاتها بطلت وانفتت القائدة فى ابقائها لانها تعاق  
 بحانها من جهة كونها ام ولد ( وان ماتت ) المكاتبه ( وركت مالا ادبت منه )  
 اى من المال ( كتابتها وما بقى ) من المال ( ميراث لابنها ) ثبوت عتقها فى آخر  
 جزء من حيوتها وان لم يترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر قيل او قال  
 لولدها امكن اشمل للبنت انتهى لكن الابن يأخذ جميع المال وليست البنت كذلك  
 لانها تأخذ النصف والاخر للمولى ومراد المص ما يأخذ الجميع وهو الابن فقط  
 لانه قال وما بقى اى مجموع ما بقى تأمل ( ولا يثبت نسب من تلده بعده ) اى بعد

الولد الأول ( بلا دعوة بل هو مثلها ) أي من أم الولد ( في الحكم ) حرمة ومهنته  
 عليه وولد أم الولد إنما يثبت نسبه من غير دعوة إذ لم يحرم على المول وطؤها  
 وإن حرم فلا يلزمه حتى إذا تزوجت بعدها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن الموافق  
 بعد الحج ثبت فيه من غير دعوة إلا إذا نكح صبر بها كسائر أهليات الأولاد  
 وأولاد أم الولد الثاني وماتت من غير وفاة سعى هذا الولد في بدل الكتابة  
 لأنه مكاتب ثم مالها ولومات المول بعد ذلك فتشق ويطلب منه السعاية لأنه في  
 حكم أمة ( وأر كانب ) شخص ( مدره أوام ولده صح ) ما دله من الكتابة  
 لقيام المال فيها وإن كانت أم الولد غير مقومة عند الإمام ( ما مات ) المولى  
 ( عنت ) أم الولد المكاتبه ( بحال ) أي أمير شي لانها عنت بالاسبلا  
 والبدل وجب لتعصيل العتق وقد حصل و يعلم لها الأولاد والإكساب لأنها  
 عنت وهي مكاتبه وملكيها يمنع من ثبوت ملك الغير فيه فصار كما إذا عنتها  
 المولى في حال حيوته ( والمدير ) المكاتب ( يسعي ) بعد موت المولى ( في )  
 جرم ( بدل لثبته ) إن شاء ( أو ) يسعي ( ثلثي قيمته إن كان ) المولى يموت  
 ( معسرا ) عند الإمام لانه استحق حرية المالك طارها فالإنسان لا يترجم المال  
 في مقابلة ما يستحق حرية بل بحال فيبقى السدل جميعا في مقابلة ثلثي الرقبة  
 كما إذا طلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثلثا على ألف بصبر كل لألف في مقابلة الواحدة  
 الباقية بخلاف ما إذا تقدمت الكتابة لأن الدل يقابل بكل الرقبة لانه ثلثها  
 ادلاستحق في عند عقد الكتابة في شيء من الحرية ( وعند أبي يوسف يسعي في  
 الأقل من السدل أو من ثلثي قيمته ) أكون الأقل باعها ( وعند محمد يسعي في  
 الأقل من ثلثي الدل أو من ثلثي القيمة ) لأن المدير اعتق ثلث رقبته شحاما سقط  
 حصته من بدل الكتابة كما تسقط من قيمته فيبقى الثلثان من السدل فصار  
 الاختلاف بينهم في الخيرو في القدر لأن أبا يوسف مع الإمام في المدهار ومع محمد  
 في الحار فالخيار عند الإمام فرع التعزى وعدم الخيار عندهما لعدم التعزى  
 لما ين في موضعه وإنما وضع المسئله في الأمر لأنه إن كان له مال غيره وهو يخرج  
 من الثلث عتق وطل كسبته ( وأدبر ) المولى ( مكاتبه صح ) التمدن  
 بالإجتماع لأنه يملك نجبة العتق فيه فيملك اتباعا بشرط الموت ( ومضى عليها  
 أي على الكتابة أرشاه ( أو عجز ) من الحجز ( نفسه وصار مدبرا ) لأن  
 الكتابة عقد غير لازم في حق الله وإن كان لازما في حق المولى ( فإن مضى بها )  
 أي على الكتابة ( فثبت سيده ) حال كونه ( معسرا يسعي ) المدير ( في ثلثي  
 البدل أو ) في ( ثلثي قيمته عند الإمام ) لأن الاعتاق مخرج في سقط من بدل  
 الكتابة الثلث فخير منها ما شاء ( وعند أبي يوسف في الأول من ثلثي كل

منها ) لان الله قل يختار اقل الدينين سرورة فالخلاف في الخيار مبني على تجري  
 الاعناق وعدم تجزئه اما المقدار هنا فاتفق عليه ( وان اعتق مكانه عتق )  
 لقياس المالك فيه ( وسقط عنه بدل الكتابة ) لانه التزمه ليحصل العتق  
 وقد حصل بدونه ( وان كوتب ) العبد ( على الف مؤجل وصلى على نصفه  
 حال الصبح ) الصلح والقياس ان لا يجوز لانه اعتياض بالمال لخال عن الاجل  
 وهو ليس بمال والدين مال فكان زبواؤه قال ابو يوسف وزفر والشافعي  
 ومالك كما في عيون المذاهب وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال  
 من وجه لانه لا يقدر على الاداء لبالاجل دون وجه آخر وبذل الكتابة ليس  
 بمال من وجه حيث لا يجوز الكفالة به دون وجه آخر فاستوباني كونهما مالا  
 وغير مال ( وان مات مريض ) وهو الذي قد كان ( كاتب عبدا قيمته الف )  
 فكاتبه ( على الفين الى سنة ولا مال له ) اي للمريض ( غيره ) اي غير العبد  
 ( ولم يجز الورثة ) ذلك ( ادى العبد المكاتب ) ثلثي البذل حالا ( ادى  
 ) ( الباقي الى اجله ) اي عند انتهاء اجله ( او برقيقا ) عند السجين لان  
 جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بجميع المبدل فيصير متعلقا بكل  
 البذل وانما يكون عنه متعلقا باداء الكل فلا يجوز في قدر الدين منه ( وعند  
 محمد ) ان شاء ( يؤدى ثلثي قيمته ) وهي الف ( للحال والباقي الى اجله او بر  
 رقيقا ) لان المريض ليس له اتجايل في ثلثي القيمة اذ لاحق له فيه وامافي الزيادة  
 ويجوز الترك فيصح بالتأخير ( وان كاتبه على الف ) الى سنة ( وقيمته الفان  
 ولم يجزوا ) اي الورثة ( ادى ثلثي القيمة للحال اورد الى الرق اتفاقا ) يعني انه  
 يجز بين الامرين لان المحاباة هنا حصلت في القدر والتأخير فاعتبر الثلث فيهما  
 اي يصح تصرفه في ثلثي القيمة لافي حق الاسقاط ولا في التأخير كما في البيع  
 ( ومثلها ) اي مثل الكتابة ( السبع ) يعني اذا باع المريض داره بالفين الى سنة  
 وقيمتها الف ثم مات ولم يجز الورثة فتمتد هما يقال للمشتري ادى ثلثي جميع الثمن  
 حالا والثلث الى اجله والاقتضى لبيع وعنده يعتبر الثلث بقدر القيمة لا فيما زاد  
 عنه كما في الهداية ( وان كاتب حر عن عبد بالف وادى ) الحر الالف ( عنه  
 عتق ولا يرجع الحر به ) اي بالالف ( عليه ) اي على العبد امكونه متبرعا اذ لم  
 يأمره بذلك صورة المسئلة ان يقول الحر لولى العبد كاتب عبدك على الف درهم  
 سواء شرط العتق بادائه بان قال ان ادبت اليك فهو حر او لم يقل ذلك فكاتب  
 المولى ثم ادى الحر الالف يعتق في الصورتين اما في الاولى فيجوزكم الشرط  
 واما في الثانية فلعدم توقف الكتابة من ثبوتها على قبول الغائب فيما ينفعه  
 وهو صحف اداء الحر القابل بعقد الكتابة استحسانا وفي القياس لا يعتق لان الشرط



مدوم والعد موقوف على قول العبد العاث فيما نضره وهو وجوب ابدل  
 عليه والموقوف لاحكامه ( وان قول العبد ) حين اوعى الكلام الله قبل اداء  
 الحر ( فهو ) اى العبد ( مكاتب ) لان الكفاية كانت موقوفة على احواله  
 وقوله احواله وانما قبل اداؤه لانه ان قبل اداؤه الحر فلا يكون حكم المكاتب  
 او حر الحرية قل ان قال العبد لادله ثم ادى العاقل لا يفتق لان العقد ارتد  
 رده ( وان كاتب ) لاولى ( عدا عن نفسه ومن آخر غائب ) بان قال الحاضر  
 لاولى كاتنى بام درهم على نسي وتولى فلان العاث فكاتبهما ( فقل )  
 العبد الحاضر ( صح ) عقد الكتابة والناس ان لا يحور الا عن نفسه اولائه  
 عليهما ويتوقف في حق العاث ادم الولاية عليه وحده الا يحسب ان الحاضر  
 اصفى له فقد الى نفسه ابداء يجعل نفسه اصيلا والعاث تبعا فصح كامة  
 كويت دحل اولادها تبعه حتى ساقوا بادانها ولا يلزم عليهما من الدل شيء  
 ( وقول العاث ورده لعد ) اذ لا يتوقف في حقه ( ولا يوجب الحاضر بكل لذل )  
 لان كل الدل عليه ( ولا يوجب العاث شيء ) من الدل لكون العقد نافذا  
 على الحاضر واواكتسب العاث شيئا ليس لاولى اربا حظه وليس له ان يردّه من غيره  
 ولو ابراه المولى او وهبه مال الكتابة لا يصح لعدم وجوبه عليه ولو ابرأ الحاضر  
 او وهبه له عتقا جميعا ولو اعتق اعاث سقط عن الحاضر حصته من الدل وان افاق  
 الحاضر او مات سقطت حصة الحاضر وادى العاث حصته حالا والاردف  
 ( وانهما ) اى اى واحد من الاثنين وهما الحاضر والعاث ( ادى ) يدل  
 الكتابة ( اجبر المولى على العول ) اى على قول المددوع اليه اما الحاضر  
 فلا الدل عليه واما العاث فلاه يبال به شرف الحرية وان لم يكن الدل  
 عايد وصار كعسر الرهن اذا ادى الدين بغير المرتضى على القول بالحاجة  
 الى استحسانه لا عينه وان لم يكن الدل عليه ( وعقبا ) اى الحاضر والعاث  
 رجعا لو حوذا الشرط في حقهما وهو اداء بدل الكفاية ( ولا يرجع احدهما  
 على الآخر ) مما ادى الى المولى من بدل الكفاية اما الحاضر فلاه قصى دنيا  
 عليه واما العاث فلاه ادى بغير امره ( وكذا لو كاتبهما معا ) اى لو كاتب  
 حسديه كتابة واحدة ان اديا عنقا وان عجزا ردا الى الرق ولا يعتقان الا باداة  
 الجمع لان الكتابة واحدة وشرطها وهما معتر وانهما ادى احبر المولى على  
 القول وعقبا ( ولا يعتق احدهما نادا حصته ) لانهما اكتنخص واحد  
 ( بخلاف ما لو كانا ) اى العبدان ( الاثنين ) اى لرجلين وكاتبهما كذلك فكل  
 واحد منهما مكاتب حصته يعنى اداؤها لان كل واحد من السيدين انما استوجب  
 الدل على مملوكه وبعبارة مطلقة في مملوكه لافى مملوك غيره بخلاف المدثلة الاولى

لأن شرطه معتبر في حقهما لأنهما مما وكاه كإلى الاختيار ( وأوجز أحدهما )  
 في المسئلة الأولى فرد إلى الرق أما تبنيهما أوردته القاضي ولم يعلم الآخر  
 ( ثم ادعى الآخر البطل عتقا ) بجبا لما مر أنهما كشخص واحد وأوذكر هذه  
 المسئلة عقيب الأولى لكان أوضح وأنبأ تدبر ( وإن كانت أمة عنها وعن )  
 والدين ( صغيرين لهما جاز ) العقد استحسننا إذا قبلت الأمة ( وأى ) واحد  
 من الشقة وهم الأم والأبنا ( أدى أجبر المولى على القبول وعتقوا ) لأنها  
 جعلت نفسها أصلا في الكتابة وأولادها تبعها وأواعق المولى الأم بقى عليهما  
 من بدل الكتابة بحصتهما يؤدبانه في الحال وإطاب المولى الأم بالبدل دونهما  
 وأواعقهما سقط عنها حصتهما وعليها الباقي على نجومها كحاضر  
 في كتابة الحاضر والغائب ( ولا يرجع على غيره ) بشئ لكونه متعق بالاداء  
 ومتبرعا في حق الغير

( باب كتابة العبد المشترك )

بين الاثنين ذكر كتابة المشترك بعد غير المشترك لأن الاشتراك خلاف الأصل  
 ولأن المشترك من غيره كالركب من المفرد ( وأوآذن أحد الشريكين في عبده  
 الآخر أن يكتب حصته منه ) أى من العبد ( بالف ) درهم ( وبقبض البدل )  
 أى بدل الكتابة ( ففعل المأذون ) أى كاتب الشريك المأذون ( وقبض البعض )  
 أى بعض البدل ( فعجز المكاتب ) عن اداء ياقبه ( فالقبوض ) من البدل  
 ( للقباض خاصة ) عند الإمام لأن الكتابة متبرئة على قوله لا فادتها الحرية  
 إذا فكون مقصرا على نصيبه ودال على إذن للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا  
 في نصيبه على القابض فيكون كل القبض له ( وقالا هو ) مكاتب ( بينهما )  
 وما أدى فهو بينهما لأن الإذن بكتابة نصيبه إذن بكتابة الكل لأن الكتابة  
 لا تجزى عندهما كالحرية فيكون القابض أصيلا في بعض مقبوضه ووكلا  
 في بعضه شريكه فيصير القبض مشتركا بينهما بعد العجز كما كان مشتركا قبل  
 العجز ( أمة ) مشتركة ( لرجلين كاتبها ) فآت بولد فادعا أحدهما ( أى ادعى  
 أحد الشريكين الولد ) ثم آت باخر ( أى بولد آخر ) فادعا ( الشريك  
 الآخر ) فعجزت ( الأمة ) عن اداء البدل ( فهى ) أى الأمة ( أم ولد )  
 الشريك ( الأول ) لأن دعوه صحيحة لقيام ملكه وكون استيلاده غير متجز  
 الآن بالكتابة لا تقبل النقل من ملك إلى ملك فتقصر أمومية الولد على نصيبه  
 كإلى المدبرة المشتركة وكذا دعوة الآخر صحيحة في ولدها الثاني مادامت الأمة  
 آقية على الكتابة لقيام ملكه ثم إن الكتابة لما جعلت كان لم تكن بسبب العجز

وقسم وطى الآخر حقيقة في ام ولد العير وظهر ان كل الامة ام ولد للاول  
 زوال الكتابة المانعة من الانتقال ولتقسيم وطئه (وصى الاول) (الثاني  
 (نصف قيمتها) لانه ثلاث تصيداً استكمل الاستيلاء (و) ضمن (نصف  
 عقرها) او طئه جارئة مشتركة (و) ضمن (الثاني) الاول (تمام عقرها)  
 لانه وطى ام ولد العير حقيقة (و) ضمن (قيمة الولد) الثاني (وهو)  
 اى الولد الثاني (انه) اى ابن الثاني لانه بمنزلة المبرور لانم حين وطئها كان  
 ملكه قائماً ظاهراً وولد المبرور ثابت النسب منه وحده بالقيمة كما عرفت في موضعه  
 (وابهها) اى اى واحد من الشريكين (دفع العير اليها) اى المكتبة (فل  
 العجز حار) دونه لانه حقه حال قيام الكتابة لا اختصاصها بنفسها فاذا عجزت  
 رد الى المولى لانه طهر اخصاصه بها هذا كله عند الامام (وتشدهما)  
 كل الامة ام ولد للاول حين ادعائه لان تكبير امومة للولد واجب بالاتفاق  
 فيما لم يكن بناء على ان استيلاء المكتبة غير معتبر والتكبير يمكن بسبب فسخ  
 الكتابة بالاستيلاء فيلزم ان لا تنصرف المكتبة فينتقل نصيب الثاني الى الاول  
 كما ينتقل يفسخ الكتابة بالعجز (لا يثبت نسب الولد) الثاني (من الثاني)  
 لان وطى الثاني صادف ام ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه (ولا يضمن)  
 الثاني (قيمته) اى قيمة الولد ولا يكون حراً عليه بالقيمة فبراه لا يجب الحد  
 عليه للشيء ههنا وههنا شبهة انها مكتبة بينهما (وحكمه) اى حكم الولد  
 (كامه) يعنى يكون تابعاً لامة في الاستيلاء (ويضمن تمام العقر) لان الحد  
 لا يعرض عن الحد الفاتمين والحد مندرى للشبهة فمقتضى القرامة (ويضمن  
 الاول) الآخر (نصف قيمتها مكاتبة تعد الى نصف) لانه تلك نصيب  
 شريكه وهى مكاتبة سواء كان مؤسراً او موسراً الابن ضمنان التماس (و)  
 يضمن (الاول منه) اى من نصف قيمتها (و) من نصف (ما بقى من الدين)  
 اى بدل الكتابة (تعد في العجز) لان حق الآخر في نصف الرقة نظراً الى العجز  
 وفي نصف البذل نظراً الى الاداء قلل تردد يلزم اقلها ما اتفقته واذا انفخت  
 الكتابة في حصص الشريكين عندهما قبل العجز فكلاهما مكاتبة للاول ونصف  
 البذل فتعد الشيخ اى منصور وبكى البذل عند قامة الشيخ (واولم دأ  
 الثاني) الامة المكاتبة المشتركة بعد استيلاء الاول (مل دبرها فعجزت)  
 عن المكاتبة (نظير التدبير) بالاجماع لان الاول تلك نصيب شريكه بالعجز  
 من وقت وطئه على مذهب الامام او تلك كلها بالاستيلاء قبل العجز على  
 مذهبهما فاشد تبرقع في ملك غيره (وهى) اى الامة (ام ولد الاول)  
 زوال الكتابة المانعة بالعجز وللزوم استكمال الاستيلاء (والولد له) اى الاول

احدة دعوته ( وضمن ) الاول لشريكه ( نصف قيمتها ) لملكه بالاستيلاء  
( ونصف عقرها ) ( او قوع الوطى ) في الشراكة ( ولو اعتمها احدهما )  
اي اعتق احد الشريكين الامة المكتوبة المشتركة حال كونه ( موسرا فعجزت )  
عن الكتابة ( ضمن المعتق ) لشريكه ( نصف قيمتها ورجع ) المعتق ( به )  
اي غاصبته ( عليها ) اي على الامة لان الساكت عن التحرير يضمن التحرر  
وهو ايضا يضمنها عند الامام ( خلافا لهما ) اي قال لا يرجع عليها اذ بالمعجز  
صارت كانهما لم تزل عن القنية وهذا الخلاف على مامر ان الساكت اذا ضمن  
المعتق يرجع عنده لاسندهما وان لم تعجز الامة عن اداء البذل حال كون المعتق  
موسرا فلا ضمان عند الامام اذ بالاعتاق لم يتغير نصيب الساكت بناء على  
ان الاعتاق مجزئ عنده وهي مكانة قبل الاعتاق ( وعندهما يضمن الموسر  
ونحو التسامية في المعتق ) لان الاعتاق لما كان لا يجزئ عندهما يعتق الكل  
فان كان المعتق موسرا يضمن للساكت قيمة نصيبه من المكانة وان كان معسرا  
نسبى الامة لان ضمان الاعتاق يختلف باليسار والاعسار كما بين في موضعه ( ولو دبر احد  
الشريكين ثم اعتق الآخر ) حال كونه ( موسرا ضمنه المدير ) بكسر الباء يعني المدير  
ان يضمن المعتق نصف قيمته ان شاء ( او استسعى العبد او اعتهقه ) اي خبر المدير  
بين الثلاثة عند الامام ( وان عكسا ) اي ان اعتهقه احد الشريكين ثم دبره الآخر  
( فالدبر ) بالكسر ( بعق او يستسعى ) ولا يضمن عند الامام ووجهه ان التدبير  
يجزئ عنده فتدبير احدهما يقتصر على نصيبه لكن يفسد به نصيب الآخر  
فتثبت له خيرة الاعتاق والتضمين والاستسعاء لما عرف من مذهبه واذا اعتق لم يبق له  
خيار التضمين والاستسعاء واعتاقه يقتصر على نصيبه لانه يجزئ عنده ولكن  
يفسد به نصيب شريكه فله ان يضمنه قيمة نصيبه وله خيار العرق والاستسعاء ايضا  
كما هو مذهبه ويضمنه قيمة نصيبه مدبرا لان الاعتاق صادف المدير ثم قيل قيمة  
المدير تعرف بقوم المنومين وقيل يجب ثلثا قيمته قنا كما في الهداية ( وعندهما  
ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او معسرا ) لانه ضمان ملك فلا يختلف  
بهما ( وعق الآخر لغو ) لان التدبير لا يجزئ عندهما فملك نصيب  
صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته قنا لانه صادف التدبير وهو قن ( وان اعتق  
الاول ضمن ) لشريكه نصف قيمته ( او ) كان ( موسرا او استسعى العبد او ) كان  
( معسرا ) لان هذا ضمان الاعتاق فيختلف باليسار والاعسار عندهما ( وتدبر الآخر  
لغو ) لان الاعتاق لا يجزئ فعق كله فلا يصادف التدبير الملك وهو يعتمد

( باب الحجر والموت )

اي موت المكاتب وموت المولى تأخير بات احكام هذه الاشياء ظهر التماس

لان هذه الاشياء متاخرة عن عقد الكتابة ( اذا عجز الكتاب  
 عن نعيم ) اى مكاتب عجز عن اداء وظيفة مفوضة من بدل الكتابة  
 لما امر ان النجم في الاصل الفاسد ثم سعى به الوقت ثم الوظيفة التي تودي  
 في ذلك الوقت للابسة بينهما ( فان رضى له حصول مال ) بان كان  
 لهذا الكتاب على آخر دين رضى ان يكون مقبوضا او مال رضى قدومه ( لا يحمل  
 الحاكم بتعجيله ) ويهمل يومين او ثلاثة ايام نظرا للجائدين والثلاثة هي المدة  
 التي ضررت لا بلاء الاعذار كما مهال الحصر للدفع والمدون المقرلة قضاء وكسر شرط  
 الخيار ونحو ذلك فلا يزداد عليه ( والا ) اى ان لم يرض له حصول مال ( عجزه )  
 الحاكم ( وفسخ الكتابة ان طلب سيده او عجزه سيده رضاه ) اى رضاه  
 الكتاب وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ عند الطرفين لان الكتابة  
 يعقد لازم تام فلا يفسخ الا بالقضاء او الرضا كفاي الرجوع عن الهبة وفي بعض  
 الروايات ينفرد المولى بالفسخ كفاي الكافي والمولى حق الفسخ في الكتابة الفاسدة  
 بل الرضا العبد والاعيد حق الفسخ ايضا في الجائزة والفاسدة بغير رضا المولى  
 كافي الثور ( وعند ابن يوسف لا يعجز ) اى لا يحكم الحاكم بعجزه ( مالم يتوال  
 عليه نيمان ) لقول علي رضى الله تعالى عنه اذا توالى على الكتاب نيمان ان رداني  
 الرق والار فمسا لا يدرك بالقياس كالخبر ولهما ما روى عن ابن عمر رضى الله  
 عنهما ان مكاتبه عجز عن نعيم فردته الى الرق ولان الحق بالعقد من جانب  
 المولى فمبين المسمى عند انقضاء النجم الاول وانه قد مات فوجب تعجيله  
 كما لو توالى عليه نيمان وهذا لان الكتابة قابلة للفسخ والاخلال بالنجم الواحد  
 اخلال بانه غرض المولى من الكتابة فوجب له حق الفسخ دفعا للضرر عند  
 كفوات وصف السلامة في البيع وفي المضمرات ان التصحيح قولهما ( واذا عجز )  
 الكتاب ( عادت اليه احكام رقه ) لان ذلك الجيز كان لاجل عقد الكتابة  
 فلا يرق بدون العقد ( وما في يده ) من الاكتساب ( لمواه ) اذا ظهر له  
 كسب عبده بسبب عجزه ( ويحمل ) ما في يد الكتاب ( له ) اى المولى ( ولو )  
 وصية كان ( اصله من صدقة ) ولم يكن المولى مصرفا للصدقة زكوة كانت  
 او غير ها لانه اخذه عوضا عن العتق زمان الاخذ والكتاب قد اخذه صدقة  
 وهو من المصارف ومن الاصول المفردة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات  
 اخذ القول عليه السلام ابررة هي لك صدقة ولنا هبة كما مر وفي الصحيح ولا فرق  
 على الصحيح بين ما اذا اداء الى المولى ثم عجز او عجز قبل الاداء وفي المسألة  
 تفصيل فليراجع ( وان مات ) الكتاب ( عن وقاه ) اى ان مات وله مال  
 ابقى يبدل الكتابة ( لا تفسخ ) الكتابة ( ويؤدى بدلها ) اى يد الكتابة

( من ماله ويحكم بعقده في آخر جزء من اجزاء حياته ويورث ما بقي ) من ماله  
وعقود على وان ميعود رضى الله عنه ماويه اخذ علما وان لان الكتابة عقد  
معارضة فلا تبطل بموته كالا تبطل بموت مولاه اذا الماوضة تقتضى المساواة  
قال الجمهور ان المكاتب يعتق في آخر جزء من اجزاء حياته لان يبدل الكتابة  
هو سبب الاداء موجود قبل الموت فبموت الاداء الى ما قبله فيجفل اداء نائيه  
كادائه ولان يبدل الكتابة يقام في آخر عمره مقام الخلية وهى الاداء فيكون  
المولى مستحقا عليه قبل الموت وقال البعض ان المكاتب يعتق بعد الموت وقال  
زبد بن ثابت رضى الله عنه تفصح الكتابة بموت المكاتب كما اذا لم يترك مالا  
وافياويه اخذ الشافعى لفوات المحل ( ويعتق اولاده الذين شرهم ) في كتابته  
( او ولدوا في كتابته ) متعلق بقوله شرهم وولدوا على التنازع حتى او ولدوا  
قبل الكتابة لا يتبعون ولا يعتقون الا ان يكونوا صغيرين وعن هذا قال ( او )  
اولاده الذين ( كوتبوا معه ) بان يكونوا صغيرين ( او قصدا ) بان يكونوا كبيرين  
ولكن كوتبوا معه لان الصغير يتبعون الاب في الكتابة والكبير ين يجعلون مع الاب  
كشخص واحد فبعثون ويرون اما لو كان الاب والد مكاتبين بعقد على حدة  
يعتق من وقت اداء بدل الكتابة مقصورا عليه ولا يرث لانه مق بالكتابة كافي  
شرح الوقاية لابن الشيخ ( وان لم يترك وفاء ) اى ان مات المكاتب ولم يترك  
مالا يفي ببدل الكتابة ( وله ولد ولد في كتابته سعى ) الولد في كتابة ابيه كما كان  
يسعى ابوه ( على نجومه ) اى على نجوم ابيه المقسطة ( فاذا ادى ) الولد  
الكتابة ( حكم بعقده ) اى يعتق الولد لانه داخل في كتابة ابيه فيعتق بعقده  
( وعقده ابيه قبل موته ) يعنى في آخر جزء من اجزاء حياته ( والولد المشرى )  
اى الولد الذى اشتراه المكاتب في كتابته ومات ( اما ان يؤدى البدل حالا او يرد  
في الرق ) عند الامام لان حكم العقد لم يسر اياه لكنه اذا ادى في الحال فقد ظهر  
ان اباه مات عن وفاء وان الكتابة باقية وانه مات خرا ( وعندهما هو ) اى الولد  
المشرى ( كالاول ) اى كما لو ولد في الكتابة لكونه مكاتباً ببيعة الاب وبه قال مالك  
وفي التنوير اشترى المكاتب اشد فوات عن وفاء وزنه اشبه ( وان مات المكاتب  
وترك ولدا من ) امرأة ( حرة وترك ديناً على الناس فيه وفاء ) يبدل الكتابة  
( فيجنى الولد فقضى القاضي ) اى قضى القاضي ( بارش الجنابة على عاقلة الام  
لا يكون ذلك قضاء بعجز المكاتب ) لان هذا القضاء يقرر حكم الكتابة لانها  
تقتضى الخاق الوالد بموالى الام والمحاسب الدية عليهم لكن على وجه يحتمل ان  
يعتق فيعجز الولاه الى موالى الاب والقضاء بما يقرر حكم الكتابة لا يكون تعجزاً  
عنه ( وان اخضع موالى الام ) موالى ( الاب في ولائه فقضى به ) اى قضى القاضي

بأولها والى المم فهو مضمون العجز) أي الكاتب لأن هذا الخلاف في الأول هو المصداق  
 وذلك على بقاء الكتابة وانقضاءها فافهما إذا أصبحت مات عبدا واستقر الولاء على  
 موالى الأمر وإذا بقيت واتصل بها الأداء مات حرا وانتقل الولاء إلى موالى الأب وهذا  
 فصل مجتهد فيه فيه قدم ما يلاقيه القضاء وإلهذا كان تعجيرا وهذا كله فيما إذا مات  
 الكاتب عن وفاة فادبت الكتابة أو عين ولد فإذا مات أما إذا مات لأب عن وفاة أو لأب  
 ولد فاختلاف في بقاء الكتابة قال الاسكافي تنفتح حتى لو قطوع النسيان إذا  
 بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال أبو الليث لا تنفتح ما لم يقض العجز حتى  
 لو قطوع به إنسان عنه قبل القضاء بانفتح حجاز وبحكم استغنى في آخر حياته  
 كافي شرح الكنز للمعنى (واو جنى عبدا فكتابه مستبد) حال كونه (جاهلا  
 بجهنمه فجهر) العبد عن الكتابة فالأولى بالخيار (إن شاء دفع) العبد بالجناية  
 إلى الجنى عليه (أودا) العبد بالأرض لأنه الموجب للجناية العبد في الأصل  
 ولم يكن حاله بالجناية حتى يصير مخيرا للفداء وإلهذا قيد به بكونه جاهلا لكن  
 الكتابة مائة للدفع فإذا زال المانع عاد الحكم الأصلي (وكذا) بالحكم (أوجنى  
 المكاتب فجهر) عن الكتابة (فإن القضاء) أي بموجب الجناية لأنه لا يعجز ضارفتا  
 وحكم جنابة الثمن بخبر فيه المولى بين الدفع والفداء على ما عرف في موضعه (أو)  
 عجز (بعد ما قضى عليه) أي على المكاتب (هـ) أي بموجب الجنابة في حال كونه  
 فجهر (فهو) أي بموجب الجنابة (دي) عليه (ويباع) العبد (فيه) لا انتقال إلى من  
 رقبته إلى قيمته بالقضاء هذا عند الحاكم من أن الأصل في جنابة العبد وجوب الدفع  
 إلا إذا تعذر التسليم أوجد المانع عن الانتقال من ملك إلى ملك وهو قابل للتسليم  
 والزوال فيكون المانع متزدا فلم يثبت الانتقال إلا بالقضاء أو بالرضا أو بالوت  
 عن الوفاء بخلاف أسير والاستيلاء لأن المانع لا يقبل الانتقال فوجب القيمة  
 بلا توقف وعند زفر وهو قول أبي يوسف أو لا يباع فيه وإن عجز قبل القضاء  
 لأن المانع من الدفع قائم وقت وقوع الجنابة وهو الكتابة فوجب القيمة  
 بنفس الوقوع بجنابة المذبروام الولد وفي الدرر أقر لمالك بجنابة خطاؤه  
 وحكم بها عليه لأن جنابته مستغنى في كسبه وهو أحق بأكسائه فمقد أقراره  
 كالحرم وإذا لم يحكم عليه حتى عجز بطأت (ولا تنفتح الكتابة بموت السيد)  
 لأن الكتابة من أسباب العتق والعق حق للمكاتب وكذا سيده حتى لا فلا تبطل  
 بموت السيد كالتدبير وأمومة الولد والدين والأجل إذا مات الطالب (ويؤدى  
 المكاتب) (السبدل إلى ورثته) أي إلى ورثة سيده (على مجموعته) لأن المجموع  
 حقه لأنه أصل وهو حق المطالب فلا يبطل بموت الطالب كالأجل في الدين  
 هذا إذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه وهو منقوص لا يصح تأجيله إلا من الثلث

( ما اعتقه ) أى العبد المكاتب ( بعضهم ) أى بعض الورث ( فى مجلس و )  
 اعتقه ( الآخرى ) مجلس ( آخر لا ينفذ ) عتقه لأنه لم يملكه اذ المكاتب لا ينقل  
 من ملك المورث الى ملك الوارث كما لا يملك بسائر اسباب الملك ولا تفسط حصته  
 من البذل عندنا خلافا للسافى وقيل يعنى اذا اعتقه المالكون ما لم يرجع الاول  
 ( وان اعتقوه ) أى جميع الورثة فى مجلس واحد ( كلهم عتق ) العبد المكاتب  
 ( محانا ) والقياس ان لا يعنى لعدم ملكهم وجه الاستحسان انه يجعل ابراء  
 عن بدل الكتابة اقتضاء محققا للعتق كما اذا ابراء المولى عن كل بدل الكتابة  
 وفى التنوير مكاتب تحت امة طلقها ثنتين فملكها لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره  
 كاتبا بيدا كتابة واحدة وعجز المكاتب لا يعجزه الفاضى حتى يجمعها

### ( كتاب الولاء )

أورد كتاب الولاء عقوبت المكاتب لأنه من آثار زوال ملك الرقبة وهو لغة القراية  
 وشرا قرينة حكيمية حاصلة من العتق او من المزاولة وهى المتابعة لان فى ولأء  
 العتاق ارضا بوالى وجود الشرط وكذا فى ولأء الموالاة وقيل الولاء والولاية  
 بالفتح النصرة والحجة بالعتق واوتمال او بالعتق والوعد ولو كافا فالولأء عبارة  
 عن النصرة بالعتق او بالعقل فبرئه شرعا عند عدم المنافع من الارث وفى التنوير  
 هو عبارة عن التاصر بولأء العتاق او بولأء الموالاة ومن آثاره الارث والعقل  
 ( الولأء لمن اعتق ) وهو لفظ الحديث أخرجه الأئمة الستة عن عائشة الصديقة  
 رضئ الله تعالى عنها عن النبي عليه السلام الولأء لمن اعتق يعنى اعتق مملوكه  
 ذكرنا كان السيد اوثنى قولاً له ولذا قال الجمهور سبب هذا الولأء الاعتاق  
 والاصح ان سبب العتق على مالكه لأنه يضاف اليه يقال ولأء العتاق  
 ولا يقال ولأء الاعتاق والاضافة دليل الاختصاص وهو بالسببية ولان من ورث  
 قربة فعتق عليه كان مولى له ولا اعتاق من جهته والحديث لا ينافى ان يكون  
 العتق على المالك هو السبب لان العتق يوجد عند الاعتاق لا محالة وتخصيصه  
 به خرج مخرج اخطاب ( واولى ) وصلية ( بتدبير ) بان دبر عبده فأتى وعتق من  
 شئ ( او استيلاء ) بان استولد جارية ومات عتقت من جميع ماله ( او كتابة  
 بان كاتب عبده وادى بدل الكتابة فعتق ) او وصية او ملك قريب ( بان ملك  
 ابيه او ابنته بشراء او هبة او نحو ذلك فعتق عليه وذلك لاطلاق الحديث قال  
 صدر الشريعة فان قيل كيف يكون الولأء فى التدبير والاستيلاء للسيد  
 والمذروا م الولد انما اعتقان بعد موت السيد فلنا صورته ان رتد السيد ويطلق



بدار الحرب حتى تحكم به في ماله وامه ثم جاء مسلحاً بمدره او امه وامه  
 فاولاه احدى و قد كذا لان العرض اثبات الاول له في جمع المواد كما يدل  
 عليه تصور المسئلة فالحق ان يقال ان الاول يثبت ابتداء المول ثم ينتقل الى  
 ورثته فستقام الكلايم في المكاتب التي ادعى المدعى موت المستبد بالورثه  
 وكذا في العلم الموصى بشرائه ثم اعاد وغيرهما تدبر ( واما شرطه فانه  
 او سائت ) يعني اوان في العقد وشرط الاول لمصره او شرط ان يكون ممتلكاً  
 ولا ولا بينهما ورثه غيره كان الشرط لاولاه يجهل للشرع فانه كافي للشرع  
 اذا شرط ان لا يرثه وما في شرح الوقايه لصدور الشرع من ان ذلك شرط  
 مع القبول لمعنى العقد من ان الصبي هو من قبل السامع منع ( ومن اعني )  
 امه ( حامله من روح قر ) للمهر ( فولدت ) الامه الحامل ولدا بعد عتيها  
 ( لاول من نصف سنة فاولاد الولد ) اي لمول الام ( لا يجهل ) ولا الحمل  
 ( ص ) اي من مولى الام الى مولى الاب ان اعني ابوه ( اما ) الامه لها  
 اعتقت وتبين وجود الحمل في ذلك الوقت في حالها مقصودا لانه جرحها  
 ولا يستل من موالها الاول به الى ما يولد له عليه السلام الاول لم اعني  
 ( وكذا لو ولدت ) الامه المدكورة وليس ( نوأمين احدهما ) اي ولادته  
 احدهما ( لاول من نصفها ) اي من نصف السنة من وقت الاعتناق والآخر  
 لاكثر منه وبين الولدين اقل من ستة اشهر فاولا هما اول الام اذا لم تنقل صده  
 الى مولى الاب ان اعني الاب لان ادوا من موقوفان من ما واحد في عقاب معاً  
 بالاعتناق المزبور لو كان مائدين الولد من اول من اقل مدة الحمل ( وان ولدت ) الامه  
 المنورة ولدا بعد عتيها ( لاكثر من ذلك ) اي من نصف سنة ( فاولا )  
 اي الولد ( له ) اي لمولى الام ايضا لان الولد جرحها فتمتعها في الصبيات  
 الشرعية الا ترى انه ياتيهما في الحرة والرق فكذا في الاولاد يغير جعله تبعاً  
 للاب ( فله ) لكن ان اعني الاب والولد حي ( جرحه ) اي جرح الام تالي  
 الاولاد ( الى مواله ) اي بحر الاب ولاداه من مولى الام الى قوم نفسه لان  
 الاولاد ملحمة كلحمة النسب ثم النسب من الاباء وكذا الاولاد وانما يكون من  
 الامهات للضرورة وقد زالت بالاعتق فيقول الى مولى الاب كولد الامه  
 ينسب الى قوم الام ثم اذا اكد نفسه ينقل الى الاب والمانع فان مات  
 مولى الاب قل الولد بعد اعتناقي الاب لا يكون مولى الام وانما ذلك الاولاد  
 كما قال بن كمال الورع في شرح اغراض وفي التبيين هذا اذا لم تكن  
 معسدة فان كانت معتدة فيجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر من وقت  
 الاعتق ولاقل من سمين من وقت الفراق لا ينقل ولاؤه الى موال الاب

لأنه كان موجودا عند عتق الام ولهذا ثبت نفسه من الزوج ولا يرجع  
 (الاولون عليهم بما عقلوا عنه قبل الجرح) اى اوتزوجت معتقة بعد فولدت  
 اولادا فجنى الاولاد فعتقهم على مولى الام لا يرجعون على عاقلة الاب  
 بما عقوا الاله حين عقل عنه قوم الام كان النسب ثابتا لهم وانما يثبت لقوم  
 الاب مقتصر على زمان الاعتاق لان سببه هو العتق فلا يرجعون به (واوتزوج  
 العجمي) جرا الاصل (له مولى مولاة اولا معتقة) سواء كانت معتقة العرب  
 والعجم وما وقع في القدوري وهو من تزوج من العجم بمعتقة للعرب اتفاقا (فولدت)  
 ولدا (منه) اى من العجم (فولاء الولد لمواليها) اى موالى الام عند الطرفين  
 (وعند ابى يوسف حكمة) اى حكم الولد (حكم ابيه) فيكون المولى لموالى ابيه لا لمواليها  
 لانه كالنسب والنسب الى الاب وان كانت الام اشرف لكونه اقوى وبه قالت الاثمة  
 الثلاثة ولها مان ولله العتاقة قوى معتبر والنسب بين العجمين ضعيف لانهم ضيعوا  
 انسابهم ولا تفتخر لهم به وكذا اولاء الموالاة ضعيف والضعيف لا يعارض القوى قيد  
 بالا عجمي لان اباه ان كان عربيا يكون ولاؤه لموالى ابيه اتفاقا لشرف نسبه  
 وقيدنا بالحر الاصل لان الابوين لو كانوا معتقين فالنسبة الى قوم الاب اتفاقا  
 لانهم اسنوا بالترجيح لانب الاب وقيد بمولى الموالاة لانه لو كان مولى عتاقة فولاؤه  
 لموالى ابيه اتفاقا فصل صاحب الدرر في هذا المجل وعاصله ان الام اذا كانت حرة  
 الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولاء على وادها لانه كما لا ينتقل الولاء في المسئلة  
 الاولى وهى قوله ومن اعتق حاملا لالح فلان لا ينتقل عند كونها حرة الاصل بالطريق  
 الاولى ويوافق ما ذكر في البدائع والتكملة ومختصر المحيط من اشتراط عدم كون  
 الام حرة اصلية في ثبوت الولاء واما ما في المسئلة وان كان المبادر منه المخالفة لكنه  
 لا مخالفة في الحقيقة على ما حقق في الدرر وذهب البعض الى ثبوته عند كون  
 الام حرة اصلية ومن علماء هذه الدولة منهم من افق على الثبوت ومنهم من على  
 خلافه والمولى ابو السعود افقى اولاء على الثبوت ثم رجع وافق على خلافه وثبت  
 عليه كما فصل في حاشية عزى زاده على الدرر وموجب ما يقتضيه الاصول عدم  
 الثبوت لان الولاء يتفرغ على زوال الملك وهو على ثبوته وثبوته في الولد من  
 جانب الام البتة واذا كانت حرة اصلية كيف يتصور الملك على الولد وينبغي  
 ان ينسب ان لفظ حر الاصل يستعمل في معنيين عدم جرى الرق على النفس  
 من حين العاوق مع جريه على الاصل وعدم جريه على الاصل ابدا  
 والاختلاف انما هو على المعنى الثانى واما على الاول فلا نزاع في الثبوت  
 ومرجع مسائل الولاء الى هذه الصور وهى ان الولد امانا ان تكون امه حرة  
 اصلية بهذا المعنى اولوا ح امانا ان تكون معتقة حال الحمل من قن ولدت لاقول

من نصف سنة اولاً وح اما ان يكون ابوه رقيقاً ولا و لاخ اما ان يكون حراً الاصل  
لهذا المعنى اولاً فان كان فاما ان يكون عرساً اولاً فهذه ست صور في الاولى  
والخامسة لاولاء اصلاً والثانية والثالثة الولاء لقول الام وفي الرابعة لقول الاب وفي  
السادسة لقول الام عند الطردين خلافاً لابي يوسف وفي قول المتن من  
اعتق حاملاً الخ دلالة الى الاولى والثانية وفي قوله وان وادست لاكثر الخ الى  
الثالثة والرابعة وفي قوله لو تزوج اعني الى الخامسة والسادسة تمام (والمتن)  
عصبة سببة (مقدم على ذوى الارحام) وهو من لا فرض له ويدخل في نسبه  
الى الميت اشئ (مؤخر عن العصبة السببية) سواء كانت عصبة نفسه او غيره  
او مع غيره وكذا مقدم على الرد على ذوى السهام وهو آخر العصبات وهو  
قول على رضى الله عنه وبه اخذ علماء الامصار وسبأ في الفرائض ان شاء الله  
تعالى (طائفة مات السدس ثم مات المتق) ولا وارث له من التمس (فأما)  
اي ارث المتق (لا قرب عصبة سيده) على الترتيب المعروف في علم الفرائض  
(فيكون) ارثه (لائحة) اي ابن السيد (دون ابيه او اخيه) عند الطردين  
لان الجزء اقرب وهو اختيار سعيد بن مسروق ومذهب الشافعي والقول الاول  
لا يبي يوسف (وعند ابن يوسف لا يبي السدس والثاني الابن) وهو احدى  
الروايتين عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وبه قال شرح والمضى لان الولاء  
كله اثر الملك فيخلق بحقيقة الملك ولو ترك المتق مالا وترك اباً وابناً كان لبيده  
سدس ماله والباقي لابنه فكسداً اذا ترك ولأه وألحوا انه وان كان اثر الملك  
لكنه ليس بمال ولا له حكم المال كالفصا ص الذي يجوز الاعتراض عنه بالمال  
ولا يجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو سبب يورث به بطريق  
العصوبة فيعتبر الاقرب فالاقرب ولو ترك المتق ابن المتق فوجدت قالوا له كله  
الا ببال اتفاق ولو ترك جده المتق واحاه فالولاء للجده عند الامام وعند هبى الولاء  
بينهما نصفان (وعند استواء القرب) كما اذا ترك المتق ابني اخوي معتمدة  
(تستوى القصة) لاستواء الاستحقاق (وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن  
او اعتق من اصق او كاس او كانت من كاتين الحديث) اي اقرأ الحديث الخ  
وأخره اودبرن اودر من درن او حرولاً معتمدة او معتق معتمدة وسبأني  
تمامه في الفرائض ان شاء الله تعالى وفي شرح الكثر للعشى هذه احديث منكر  
لا يصل له واعمال الروى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم فاشرح السببية  
عن على وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم انهم لا يرثون النساء من  
الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن وتمامه فيه علي طالع ثمة وفي الشئى اومات  
المتق ولم يترك الابنة معتمدة فلا شئى ايها في طاهر الرواية وتوضع تركت في بات

المال وافتي بعض المشايخ بدفع المال اليها لا يطريق الارث بل لانها اقرب  
الناس الى الميت فكانت اولى من بيت المال وليس في زماننا بيت المال انتهى وفي  
التور اذا ملك الدمي عبدا فاعنتقه فولاؤه كالتب ولو اعنتق حرني في دار  
الحرب عبدا حريرا لا يعنى الا اني بخلي سبيته فان خلاه عتق ولا ولاه له وله  
ان يوالى من شاء ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا منه واعنتقه  
بالقول عتق ولو كان العبد مسلما فاعنتقه مسلم او حرني في دار الاسلام  
فولاؤه له

### ( فصل )

هذا الفصل ايمان ثانياً نوعي الولاء كما في الاصلاح وجه تأخيره عن ولاء العباقة  
ظاهر ( ولاء الموالاة سبه العقد ) واهذا يضاف الى الموالاة وهي العباقة  
والاصل في الاضافة اضافة السبب الى السبب كما يضاف الولاء الى العباقة  
لان سبه العتق ( فلو اسلم اعجمي ) مجهول النسب وانما بشرط كونه اعجميا  
لان تناصر العرب بالقبائل فافغى عن الولاء وانما بشرط كونه مجهول النسب  
لان من عرف نسبه لا يجوز ان يوالى غيره كما في الدرر وغيره قال ابن كمال الوزير  
واما كونه مجهول النسب فليس بشرط وفي شرح الجمع لابن مالك وهو المختار  
( علي بدرجل ووالاه ) بان قال انت مولاي ربني اذا مات وتعتقل عني اذا خنيت  
فقبيل الآخر فذلك عقد صحيح واشار اليه بقوله ( علي ان يرثه ) اي الرجل  
اذا مات هو ( وان يعتقل ) الرجل ( عنه ) اي عن الذي اسلم على يده اي يؤدى  
الجنابة عنه اذا خنيت ( او والى غيره من اسلم على يده ) معناه انه اسلم على بدرجل  
ووالى غيره ( صح ) هذا العقد ( ان لم يكن معتقاً ) فانه اذا كان معتقاً لم يصح  
عقد الموالاة اقوة ولاء العباقة وكذا يصح لو والى صبي عاقل باذن ابيه او وصيه  
لان الصبي من اهل ان يثبت له ولاء العباقة اذا ثبت سبه بان ملك قريبه او كاتب  
ابوه او وصيه عبده وعتق كان ولاؤه له فيجاز ان يثبت له ولاء الموالاة اذا صدر  
منه عقدها بالاذن كالمولى العبد باذن سيده آخر فانه يكون وكلا من سيده  
يعقد الموالاة ( و ) اذا صح يكون ( عقله ) اي جنابته ( عليه ) اي على المولى  
الذي اسلم على يده ووالاه والذى والاه وكان قد اسلم على يد غيره ( وارثه )  
اي ميراثه للذى والاه اذا مات ( ان لم يكن له وارث ) من النسب ( وهو ) اي القابل  
للموالاة ( مؤخر عن ذوى الارحام ) لان ذوى الارحام يرثون بالقرابة وهي اقوى  
وأكند من الولاء لانها لا تقبل النقص والولاء يقبل بخلاف الزوجين حيث  
رث معهما لانهما بعد الموت كالاجانب ولهذا لا رد عليهما فاذا اخذا حقهما

صار الباقي خاليا عن الوارث فيكون لمولى الموالاة وصند الائمة الثلاثة / يصح  
 عقد الموالاة اصلا وبوضع ماله في بيت المال لان سبب الازدواج والفرض والتعصيب  
 ولهذا لا يميز بين المولى الارحام والمولى ولنا قوله تعالى والذين صدقت بكم  
 الخ وتسل من ائمة التفسير ان المراد الصفة لا القسم اذا عاين ان ياتى كل  
 واحد من الملة قد من يميز صحبه عند العقد ( وما لم يعقل عنه ) او من ولده  
 ( وله ) اى لم والى ( ان يميزه ) اى ولا الموالاة بقية رضا صاحبه ( قولنا )  
 بان قال فحدث عقد الموالاة ملك لانه عند تبعه فلا يكون لازما ( بحضرته )  
 اى بحضرة صاحبه لانه عقد واقع بينهما فلا يعضده احدهما إلا بحضرة  
 صاحبه كالضاربة والشركة ( وهذا مع شبهته ) اى بقية صاحبه ( بان يعقل  
 عنه الى غيره ) بان والى رجلا آخر فيكون فسخا كالعقد مع الاول ولا يلزم من  
 ذلك حضور صاحبه اثبات الانفصال في ضمن العقد اشان مع الآخر فصار  
 كالعمل الحكيم في الدكاكة وكل من المصنفين مالم يعقل عنه ( ولما ان قدل )  
 الاعلى ( عنه او من ولده لا يصح ) اى عقد الموالاة ( هو ) اى الاسفل  
 ( ولا ولده ) لتعلق حق العير به والحصول المقتضى ولا اتصال القضية ( والاعلى  
 ايضا ) اى كالا اسفل ( ان يبرأ عن ولده ) اى الاسفل ( بحضرة )  
 اى الاسفل اعدم الزعم الا انه بشرط في هذا ان يكون بحضرة من الآخر  
 ( واواسلت امرأة هوالث ) رجلا بشرطها ( واوقرت بالولا ) اى اقرت  
 ابها موالاة فلان ( تولدت ) والدا ( مجهول النسب ) اى لا يعرف له اناث  
 ( او كان معها ولدا صغيرا بذلك ) اى كان الصغير مجهول النسب كذلك  
 صح اقرارها على نفسها ( وتبعها فيه ) اى تبع الولد ايمه في الولاة ويصير ان  
 مول فلان عند الامام ( خلافا لهما ) اى قال لا يتبعها ولدها في الصورتين لان  
 الام لا ولاية لها على ما الصغير فلا يكون لها ولاية على نفسه وله ان الولاة  
 بمنزلة النسب فيكون نعم محضا في حق الصغير المجهول النسب فملكه الام  
 كقبول الهبة واوقرت رجل انه متفق على فكيده لقرله في الولاة استلا  
 او قال لامل والبنى فافر المقر له والولاة لا يصح عند الامام وعندهما يصح

### ( كتاب الاكراه )

قبل الموالاة تغير حال المولى الاعلى عن حرمة اكل مال المولى الاسفل بعد موته  
 الى حله كاي الاكراه تغير حال المحاطب من الحرمة الى الحلال فكان مناسبا ان يذكر  
 الاكراه عقب الموالاة ( هو ) لغة مصدرا كراهية اذا جعله على امر يكرهه  
 والكره بالفتح اسم منه ( فعل بوقعه الانبياء بغيره بغيره ) اى بذلك القول

(رضاء) أي رضاء ذلك الغير فقط بدون فساد اختياره كالجس مثلاً (أوبسند اختياره) مع تحقق عدم الرضاء أيضاً كالتهديد بالقتل مثلاً وفي الدرر إن عدم الرضاء معتبر في جميع صور الإكراه وأصل الاختيار ثابت في جميع صورته لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسده أقول هذا هو المفسد المسطور في كتب الأصول والفروع حتى قال صدر الشريعة في التقيح وهو أما ملجئ بأن يكون نفوت النفس أو العضو وهذا معدوم للرضاء مفسد الاختيار وأما غير ملجئ بأن يكون بجس أو قيد أو ضرب وهذا معدوم للرضاء غير مفسد الاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية وهو فعل يوقعه بغيره فينفوت به رضاه أو يفسد اختياره فإن فيه جعل قسم الشيء قسمياله انتهى لكن يمكن دفعه بأن القسم الأول الرضاء فقط والقسم الثاني الرضاء مع الاختيار وقال في الإصلاح وهذا ظاهر بقرينة المقابلة فمن وهم إن فيه جعل قسم الشيء قسمياله فقد وهم وفي القهستاني أن الإكراه لم يحقق مع الرضاء وهذا صحيح بقياساً وأما استحساناً فلا لأنه لو هدد بجس إليه أو إليه أو أخيه أو أمه أو زوجته أو واحد من محارمه ولأد كبيع أو هبة أو غيره كان إكراهاً استحساناً فلا ينفذ شيء من هذه التصرفات وينفذ بقياساً لأن هذا ليس بإكراه حقيقة (مع بقاء أهليته) أي الإكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفساده لا يتبني أهلية الوجوب والإدعاء لأنها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ والإكراه لا يخل بشيء منها إلا ترى أنه يتردد بين فرض وحظر ورخصة ومرة بأثم ومرة بإشاب كافي القهستاني (وشروطه) أي شرط الإكراه مطلقاً أربعة الأول (قدرة المكرة) بكسر الراء (على إيقاع ما هدد به سلطاناً كان أو أصلاً) هذا عندهما لأن كل مغلب قادر على الإيقاع وعند الإمام لا إكراه إلا من السلطان لأن القدرة لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا هذا اختلاف غصير وزمان لا اختلاف حجة وبرهان لأن زمان الإمام لم يكن فيه لغير السلطان من القدرة ما يتحقق منه الإكراه وزمانها كان فيه ذلك فيحقق الإكراه من كل مغلب لفساد زمانها والقوى على قولها كما سيأتي وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الإكراه ولم يذكر الخلاف وسوق اللفظ يدل على أنه على الوفاق وفي المنع تفصيل فإطالع وفي الضهيرية أن مجرد الأمر من السلطان إكراه من تهديد (و) الثاني (خوف المكرة) بالتقيح (وقوع ذلك) أي ما هدد به الحامل بأن ظن أنه يوقعه والحامل أعم أن يكون حقيقة ياكاً إذا كان حاضراً أو حكماً ياكاً إذا كان غائباً ورسوله حاضراً خاف الفاعل منه خوف المرسل وأما إذا غاب الرسول أيضاً فلا إكراه كما سيأتي (و) الثالث (كونه) أي كون المكرة (ممتنعاً قبله) أي قبل الإكراه (عن فعل ما أكره عليه) وفي القهستاني إذا لم يمنع عنه لم يكن إكراهاً

لغواث ركنه وهو فوت الرضا كما اشهر اليه في الاختيار وفيه ولازم على ان هذا  
 الشرط مستدرك (حقه) اي لحق نفسه كبيع ماله او الاقه بلا عوض او عاق  
 عبده ولو عمل او اجر اخروي (او لحق) شخص (آخر) كالاق مال آخر (او لحق  
 الشرع) كشرط الحرة والزنا ونحوهما لان الاكراه لهذه الحقوق يهدم الرضا  
 لامتناعه قبل الاكراه (و) الرابع (كون المكره متعلقا بنفسه او عضوا) من الاعضاء  
 (او وجبا عما به اسم الرضا) لان من كان شريفا يقيم بكلام خشن فيسقط مثل  
 هذا في حقه الاكراه اذا هو اشتد له من الم الضرب ومن كان رذيل فلا يقيم  
 الا بضرب ولم او يحبس شديدا فلا يهدم الضرب منة يتوسط ولا الحبس ساعة  
 بل يوما في حقه الاكراه لكونه الأشخاص متفاوتا ولذا قيد ما وجب الغم بادم  
 الرضا وفي المصحح الاكراه يفتق لا يهدم الاختيار شرطا كالعين اذا اكرهه القاضي على بيع ماله  
 بالفرقة بعد مضي المدة الا ترى ان المستدرك اذا اكرهه القاضي على بيع ماله  
 نفذ بيعه والذي اذا اسلم عبده فاجبر على بيعه نفذ بيعه بخلاف ما اذا اكرهه  
 على البيع يفتق (فلو اكره على بيع) ماله (او شراه) بشلعة (او اناجدة)  
 دار (او اقرار) اي على ان يقر رجل يدين (يقبل) متعلقا ياكراه بان قال افسد  
 والاقالت (او) اكره على هذه الاشياء فتق (بضرب شديدا وحبس بعيد)  
 او قيد مؤبد (اخرى) المكره بعد زوال الاكراه عنه (بين الفصح) اي صحيح  
 العقد الصادر ويرجع حق الافراز لانعدام الشرط هو الرضا بالاكراه سواء كان  
 الاكراه ملجئا او غير ملجئ (والامضاه) لان العقد بالاقرار يثبت الملك  
 واو ياكراه وينع التفاضل الذي لا يكون فيه حتى الاسترداد للعاقبة لان هذا التفاضل  
 يتوقف على التقابل طوع (او يملكه) اي البيع (المشترى ملكا مطلقا ان قبضه)  
 اي اذا باع مكرها ثبت فيه الملك ان قبض المشتري البيع مطلقا وعند زوال الاكراه  
 الثلاثة لا يثبت لانه بيع موقوف والوقوف قبل الاجازة لا يثبت الملك ولنا انه مات  
 شرطه وهو الرضا بعد وجود الركن فصار كسائر الشروط المتقدمة فثبت  
 الملك وبعض المشايخ جعلوا بيع الوفا كبيع المكره وصورته ان يقول البياع  
 المشتري يثبت هذا العين منك يدين لك على اني متى قضيت ديني فهو لي  
 وبعضهم جعلوه رهنا لا يملكه المشتري ولا ينفذ بيعه واي شيء اكل من زوائده  
 يضمن ويسبترده عند قضاء الدين ولو استأجره البياع لا يلزمه الاجرة وسقط  
 الدين به لانه وبعضهم جعلوه بيعا جائزا مقيدا ببعض الاحكام وهو الانتفاع  
 به دون البض وهو البيع وفي النهاية وعليه القوي وبعضهم جعلوه بيعا باطلا  
 وفي الكافي والصحيح ان العقد التجاري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا  
 ثم ينظر ان ذكرنا شرط الفصح في البيع عند ادائه الدين فتد وان لم يذكر او تلفظ

بافظ البيع بالوفاء أو تلفظ بالبيع الجائر. وأخلل أن عندهما أى في رزعهما هذا البيع  
 عبارة عن بيع غير لازم فإنه يفسد بخلاف بيعهما وإن ذكر البيع من غير شرط  
 وذكر الشرط على الوجه البعاد جاز البيع و يلزمه الوفاء بالبيع ثم فزع عليه  
 بقوله (فلو اعتق) المشتري (صح اعتاقه) لكونه ملكه وكذا تصرفه فيه تصرفا  
 لا يمكنه نقضه (ولزمه) أى المشتري (قيمه) لأنه ابتاع مملكته بعقد فاسد (وقبض)  
 المكرة (الثمن) من المشتري (أو تسليم المبيع) للمشتري حال كونه (طوعا)  
 أى طابعا قيد للذكورين (إجازة) بالبيع إذا قبض والتسليم طابعا ذليل الرضاء  
 (لا فعلهما كرها) أى إن قبض الثمن وسلم المبيع مكرها لا ينفذ البيع لعدم  
 الرضاء (ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره عليها) أى إذا كره على الهبة  
 دون التسليم وسلم طوعا لا يكون إجازة لأن غرض المكرة إنما هو استحقاق  
 الموهوب له لا مجرد لفظ الهبة والاستحقاق لا يثبت قبضا بدون التسليم فكان  
 التسليم فيها داخلا في الإكراه والإكراه في البيع يثبت بنفس العقد ولم يكن التسليم  
 فيه داخلا في الإكراه فافترقا (فإن هلك المبيع في يد مشتر غير مكره) بفتح الراء  
 والبايع مكره (لزمه) أى المشتري (قيمه) أى قيمته المبيع للبايع المكره لكون  
 العقد فاسدا فكان مضعونا عليه بالقيمة (والبايع تضمن أى شاء من المكرة)  
 بكسر الراء (أو المشتري) لأن لكل واحد منهما دخلا في هلك ماله واحد  
 منهما بالذات وواحد آخر بواسطة (فإن ضمن المكره) بالكسر لكونه  
 في حكم القاصب لدفع مال المالك إلى المشتري (رجع على المشتري بقيمته) لأنه  
 ياداء الضمان ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون مالكه من وقت وجود  
 السبب بالاستناد (وإن ضمن) البائع (المشتري) الأول من المشتريين بالقيمة  
 (بعد ما تداوته البياعات) بأن باعة المشتري من آخر وبايع آخر ثم وثم  
 وإنما يلزم الضمان لكونه في حكم قاصب القاصب بأخذ المال بواسطة من كان  
 آلة للبائع ولذا لا يرجع المشتري بما ضمن على المكره الذى كان واسطة وآلة للبائع  
 (نفذ كل شراء وقع بعد شراؤه) أى المشتري الأول لكونه مالكا بالضمان  
 فظهر أنه باع ملك نفسه للبائع المكره أن يضمن من شاء من المشتريين فابهم  
 ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده (ولا) ينفذ الشراء الذى (وقع قبله)  
 أى قبل الضمان لعدم دخوله في ملك غيره قبل التضمن حتى يملكه (وإن إجاز)  
 المالك المكره (عقدا منها) أى من هذه البياعات (جاز ما قبله) أى ما قبل  
 هذا العقد (أيضا) أى كما جاز ما بعده وبأخذ هو الثمن من المشتري الأول  
 لأن البيع كان موجودا والمانع من النفوذ حقه وقد زال المانع بالإجازة فعاد الكل  
 إلى الجواز وفي الضمان يثبت المستند إلى حين القبض لا ما قبله (وله) أى للمشتري



(استزادة) أي الثمن (إذا أصبح) البيع (لأن) كان الثمن (بافيا) في  
البائع والمكره لفساد البيع وإن كان هالكاً لا يأخذ منه شيئاً لكونه أمانة في يده  
لأنه أخذه بأذن المشتري ولو ذكر هذه المسألة لعقبت قوله لا فعلها كرهاً كافي أكثر  
الكتب لكن أنسب تبسيع (وضرب سقوط وحسن يوم لمين باكره) فانه  
لا يزال مثله عادة فلا يعدم الرضاء وهو شرط اثبوت حكم الإكراه (الافقن)  
أي في حق من (يستضربه) أي بضرب سقوط وحسن يوم (لصومه  
ذا منسوب) فيكون مكرهاً بمثله لأن ضرره أشد من ضرر الضرب الشديد  
فيقترب به الرضاء وفي المسقوط الحد في الحبس الذي هو إكراه ما يجني به الاهتمام  
البدن به وفي الضرب الذي هو إكراه ما يجني منه إلا الشدة وليس في ذلك حد  
لأنه عليه ولا ينقص منه لأن المقادير لا تكون بالرأي ولكنه على قدر غاي  
الحكم إذا رفع اليه (وإن أكره على أكل مئة أو أكل (دم) ووقع في الإصلاح  
أو شرب دم لأن البدم من المشروب لأن المأكول لكن يمكن التوفيق بأن يكون  
ما كولا فيما إذا كان جامداً ومشروباً فيما إذا كان سائلاً تدر (أو) أكل (لحم  
خنزير أو) أكره على (شرب خمر بضرب أو حبس أو قيد لا يحل) للمكره  
(التأول) لأن هذا لا يكون إكراهاً بل يضطر به عليه أكثر الناس فلو لم  
عليهم التحمل إلا أن يقول لا ضربن نفسي عينك أو ذكرك وفي البرائة الإكراه  
بالبأس لموبد والقيد الموبد لا يوجب الإكراه إذا لم يمنع الطعام والشراب لعدم  
الإفضاء إلى تلف نفس أو مال وإنما يوجبان غماً والتأول للمحرم لإزالة الغم  
لا يحل ومن المشايخ من قال أو ذاتهم يقع في قلبه أنه بالحبس المذكور أو بالحس  
في بيت مظلم يخاف عليه التلف غماً أو على عضو من أعضائه أو غماً بطول  
المكان يخل ويحجم لم يحل الحبس الذي كان في زمانه وهو المكث للجداء إكراهاً  
أما الحبس الذي أحدثه اليوم فهو إكراه لأنه تعذيب لا حبس مجرد (وإن)  
أكره على تناول هذه الأشياء (بقتل أو قطع عضو أو حل) تناولها لأن الإكراه  
عليها بهما وحرمه هذه الأشياء مفيدة بخلافه الاختيار وأما حالة الاضطراب  
فبعضه على أصل الجمل لقوله تعالى إلا ما اضطررت إليه (ويأثم) المكره (بضربه  
على التلف أن علم الإباحة) لأنه امتنع عن حشاح وأتى نفسه في مهلكة (كافي  
الحمضة) أي كاي تكون آثماً بالصبر في حالة الحمضة والجوع فالتلف نفسه  
وذكر شيخ الإسلام أن المكره إنما أثم إذا علم بالإباحة ولم يتناول وأما إذا لم يعلم فقد  
رجونا أن يكون في سعة منه لأنه يعتذر بالجهل فيما فيه شبهة (وإن أكره على  
الكفر أو سب النبي عليه السلام بقتل أو قطع عضو (خص له أظهاره) أي اظهار  
الكفر أو غيره (وقوله مطمئن بالاعان) أي غير متغير عقيدته فإن المشركين

اكرهوا عمارا فاعطاهم ما ارادوا مع طمأنينة القلب فقال عليه السلام فان عادوا  
 فعد اي ان عاد الكفار بالاكراه فعد الى اطمئنان القلب بالايان فيما جريته على  
 اسائك وزل في حقه قوله تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولان بهذا  
 الاظهار لا يفتوت الايمان حقيقة لقيام التصديق وفي الامتاع قوت النفس حقيقة  
 فمسه الميل اليه (ويوجب بالصبر على التلف) لان خيبا رضى الله تعالى عنه  
 قد صبر حين ابتلى حتى صلب ولم يظهر طمة الكفر وسماه رسول الله عليه السلام  
 سيد الشهداء وقال في مثله هو رفيق في الجنة ولان الحرمة قائمة والامتاع  
 عزيزة فاذا بذل نفسه لاعتزاز الدين واقامة حق الله تعالى كان شهيدا  
 وفي الاصلاح وغيره تفصيل فايظائع (ولارخصة) على اجراء الكفر على  
 اللسان (بغيرهما) اي بغير القتل والقطع لان غيرهما ليس بمجبي (وان اكره  
 على الاتلاف مال مسلم باحدهما) اي بالقتل او القطع (رخص) الاتلاف  
 (له) اي للمكره لان الاتلاف مال الغير يستباح للضرورة كما في الخمصة وقد ثبت  
 (والضمان على المكره) بالكثير لان المكره في حق الاتلاف آفة للمكره فلم يلزم  
 عليه الضمان وفيد اشارة الى الاختراع عن الاكل والكلم والوطي فان فيها  
 لا يصلح آفة والى ان المكره على الاخذ والدفع الى المكره انما يستعنه اذا كان حاضرا  
 عند المكره فان كان ارسله ليفعل فيخاف ان يظفر بفعل ما يوعده لم يحل له الاقدام  
 على ذلك لروال القدرة على ذلك والانجاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر  
 لاعوان الظلمة في اخذ الاموال من الناس عند غيبة الامرين وتغالهم بامرهم  
 والخوف من عقوبتهم ليس بعذر الا ان يكون رسول الامر معه على ان يرد  
 عليه فيكون بمنزلة حضور الامر (او) ان اكره (على قتله) اي قتل غيره  
 (او قطع عضوه) بالقتل او القطع (لا يرخص له) في ذلك بل يلزم الصبر عليه  
 فان قتله اثم لان قتل المسلم حرام لا يباح لضرورة ما فكذا بهذه الضرورة الا ان يعلم  
 انه لو لم يقتله قتله وكذا لو اكره على الرضا لا يرخص وفي جانب المرأة يرخص لها  
 ان تاتى بالاكره المجبي ولا يلزم عليها الحد كما في التور اذا اكرهت بغير مجبي  
 (فان قيل) اي ان قتل او قطع العضو بالمكره (فان قصاص على المكره) بكسر  
 الراء (فقط) اي دون المكره بالفتح ان كان القتل عبدا لكونه حاملا ولا يقتص  
 القاتل لانه آفة له كالاسف هذا عند الطرفين (وعند ابى يوسف لا) يجب  
 (قصاص على احد) منهما لان الحد مضاف الى المكره من وجه لانه  
 المباشر والى المكره من وجه لانه الحامل فهو كالمدافع الى القتل فتحت فيه  
 الشبهة في الجانبين فلا قصاص على واحد منهما فالدية من مالهما اذا العاقلة  
 لا تحملاهما في العمد وعند زفر يقتص الفاعل فقط لانه هو المباشر حقيقة وكذا

( استؤذاه ) أى الثمن ( اذاف صح ) البيع ( لو ) كان الثمن ( باقيا ) فى يد  
البائع والمكره بفساد البيع وان كان هالكا لا يأخذ منه شيئا لكونه امانة فى يده  
لانه اخذه باذن المشتري واوذكر هذه المسألة عقب قوله لافعلها كراهيا كافي اكثر  
الكتب لكان انسب تبسيع ( ويضرب سيوط وحسن يوم ليس باكره ) غايه  
لايجال بمثله مادة فلا يعدم الرضاء وهو شرط اثبوت حكم الاكره ( الاقبح )  
اى فى حق من ( يستضربه ) اى يضرب سيوط وحسن يوم ( لكونه  
ذا منصب ) فيكون مكرها بمثله لان ضرره اشد من ضرر الضرب الشديد  
فيثبوت به الرضاء وفى البسوط الحد فى الحبس الذى هو اكره مايجب فيه الاهتمام  
البن به وفى الضرب الذى هو اكره مايجب منه الامم الشديد وليس فى ذلك حد  
لا زاد عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا تكون بالراى وليكنه على قدر ما رأى  
الحكم اذ ارفع اليه ( وان اكره على اكل مئة او ) اكل ( دم ) ووقع فى الاصلاح  
او شرب دم لان السدم من المشروب لا من المأكول لكن يمكن التوفيق بان يكون  
ما كولا فيما اذا كان جامدا ومشروبا فيما اذا كان سائلا تدز ( او ) اكل ( لحم  
حزير او ) اكره على ( شرب خمر يضرب او حبس اوقية لا يحل ) للمكره  
( التاول ) لان هذا لا يكون اكرها ملحيا اذا لا يضطر بمثله اكثر الناس فليز  
عليهم العمل الان يقول لا ضربن على عينيك او ذكر له وفى البرازية الاكره  
بالحبس لموبد والقبض الموبد لا يوجب الاكره اذا لم يمنع الطعام والشرب لم يمنع  
الافضاء الى تلف نفس او مال وانما يوجبان غما والتناول للمعزوم لازالة الغم  
لا يحل ومن المشايخ من قال لو ذاتهم تقع فى قلبه انه بالحبس المذكور او بالحبس  
فى بيت مظلم يخاف عليه التلف غما او على عضو من اعضائه او على بطلان  
المكالم يحل ويحمد لم يحل الحبس الذى كان فى زماته وهو المكالم المحرم اكرها  
اما الحبس الذى احدثه اليوم فهو اكره لانه تعذيب لا حبس مجرد ( وان )  
اكره على تناول هذه الاشياء ( قتل او قطع عضو حل ) تناولها لان الاكره  
ملجى اليها وحرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار واما حالة الاضطرار  
شفقة على اصل الحل لقوله تعالى الا ما اضطررت اليه ( ويأثم ) المكره ( بضربه )  
على التلف ان علم بالاباحة ) لانه امتنع عن مشايخ والى نفسه فى مهلكة ( كفاى  
المحصنة ) اى كما يكون آثما بالصنير فى حالة المحصنة والجوع فانلف نفسه  
وذكر شيخ الاسلام ان المكره انما اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد  
رجونا ان يكون فى سعة منه لانه يعذر بالجهل فيما فيه خفاء ( وان اكره على )  
الكفر او سب النبي عليه السلام بقتل او قطع عضو رجس له اظهاره اى اظهار  
الكفر او غيره ( وقوله مطمئن بالاعان ) اى غير متغير عقيدته فان المشركين

اكرهوا عمارا فاعطاهم ما ارادوا مع طمانينة القلب فقال عليه السلام فان عادوا  
 فعد اي ان عاد الكفار بالاكراه فقد اى اطمينان القلب بالايمان فيما اجرته على  
 لسالك ونزل في حقه قوله تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولان بهذا  
 الاظهار لا يغوت الايمان حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع فوث النفس حقيقة  
 فيسعه الميل اليه (وبوجر بالصبر على التلف) لان خيبا رضى الله تعالى عنه  
 قد صبر حين ابتلى حتى صلب ولم يظهر طمة الكفر وسماه رسول الله عليه السلام  
 سيد الشهداء وقال في مثله هو رفيق في الجنة ولان الحرمة قائمة والامتناع  
 عزيزة فاذا بذل نفسه لاعتزاز الدين واقامة حق الله تعالى كان شهيدا  
 وفي الاصلاح وغيره تفصيل فليطالع (ولارخصة) على اجراء الكفر على  
 اللسان (بغيرهما) اي بغير القتل والقطع لان غيرهما ليس بمجبي (وان اكره  
 على اتلاف مال مسلم باحدهما) اي بالقتل او القطع (رخص) الاتلاف  
 (له) اي للمكره لان اتلاف مال الغير يستباح للضرورة كما في الخمصة وقد ثبتت  
 (والضمان على المكره) بالكثير لان المكره في حق الاتلاف آفة للمكره فلم يلزم  
 عليه الضمان وفيه اشارة الى الاختراز عن الاكل والتكلم والوطئ فان فيها  
 لا يصلح آفة والى ان المكره على الاخذ والدفع الى المكره انما يسعه اذا كان حاضرا  
 عند المكره فان كان ارسله ليفعل فيخاف ان طفر بفعل ما يوعده لم يحل له الاقدام  
 على ذلك لزوال القدرة على ذلك والانجاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر  
 لاعدوان الظلمة في اخذ الاموال من الناس عند غيبة الامرين وتغالهم بامرهم  
 والخوف من هفوتهم ليس بعذر الا ان يكون رسول الامر معه على ان يرد  
 عليه فيكون بمنزلة حضور الامر (اول) ان اكره (على قتله) اي قتل غيره  
 (او قطع عضوه) بالقتل او القطع (لا يرخص له) في ذلك بل يلزم الصبر عليه  
 فان قتله اثم لان قتل المسلم حرام لا يباح لضرورة ما فكنا بهذه الضرورة الا ان يعلم  
 انه لو لم يقتله قتله وكذا لو اكره على الرضا لا يرخص وفي جانب المرأة يرخص لهما  
 الرضا بالاكره المجبي ولا يلزم عليهما الحد كما في التوبة اذا اكرهت بغير مجبي  
 (فان قل) اي ان قتل او قطع العضو بالمكره (فانقصا على المكره) بكسر  
 الراء (فقط) اي دون المكره بالفتح ان كان القتل عمدا لكونه حاملا ولا يقتص  
 القاتل لانه آفة له كالسيف هذا عند الطرفين (وعند ابي يوسف لا) يجب  
 (قصاص على احد) منهما لان الحد مضاف الى المكره من وجه لانه  
 المباشر والى المكره من وجه لانه الحامل فهو كالدافع الى القتل فتمكنت فيه  
 الشهادة في الجانبين فلا قصاص على واحد منهما فالدية لمن مالهما اذا عاذلة  
 لا تحملاهما في العمد وعند زفر يقتص الفاعل فقط لانه هو المباشر حقيقة وكذا

كما لا على المكره وقد سألنا عن الملاحة من كل وجه لكون الماعل من شره  
 والخامل سدا ( ولوا كره على ان يردى ) اى نفسه ( من حبل فعل ) اى يردى  
 ( فديته على مائة المكره ) لانه او ياتى لاحت عليه الدية من لانه في معنى  
 انه لم ياتى بل دية الدية على انه فله فكذلك اذا اسكره عليه وهذا عند الامام  
 ( وسند ابي يوسف حب ) السدية ( في ماله ) اى في مال المسكر المسمى  
 ان العمل الحاصل بالا كره لا يوجب انفصال عنه ( وسند محمد عليه ) اى على  
 المكره ( اعصاص ) لان العمل بالفعل كالمثل بالسبب بتدبيره فحب انفصال  
 ( ولوا كره بعله على رد ) اى على سبب من مكان مال ( او اضعهم بام ) اى  
 لولا كره بعله على ادخاله في دار ( او ما ) وكل ( اى كل واحد من هذه  
 اثبات ) مهملات ( اى للمكره ) ( الخيارات في الاقدام ) عليه ( والامر ) وسند  
 الامام لانه اولى بملتي متساويين في الاقدام الى الاله فله قبح او ما هو  
 الالهون في رجمه ( وما لا يرمى الصبر ) اى يصبر ولا يفعل ذلك من شدة العمل  
 سعى في اهلال نفسه فيصبر حياء له ثم اذا اتي به على المكره فخصا  
 لانه مضطر الى الالقاء وعدمهما لا فخصا لانه يجرى في الله به قيد ما قبل  
 لانه لو اكره بالخصا لانس له الاقدام تعاونا وقيد بقوله كل ماله لانه اولم يكن  
 كذلك كان له الاقدام تعاونا كما في شرح المجموع ( واوودعت يار في سقيته  
 فكان يحدث ) ان يصبر حتى وان اتي به ( في الما ) ( ع في حله ) اى لم يسل  
 به ( الخيارات ) من الصبر والالقاء ( عند الامام وسند محمد بانه اثبات )  
 وعن ابي يوسف رواه مع الامام في وانه ومع محمد في رواية وعنه الطردين  
 ومدرسه حمله واصل هذه المسئلة في السير كسر ذكره ابن السباطين  
 ( وان اكره على طلاق ) امرأه ( او اعاق ) عده ( او يوكل بها ) اى  
 بالطلاق والاعاق ( فعل ) اى اعاق عده او طلق امرأه او وكل بها  
 فاعاق الى كيل او طلق ( عند ) لان الاكره لا ياتي الا بالالقاء حلالا الا انه اشتد  
 والله ساس ان لا تصح الوكالة لانها تطل بالهر ل فكذلك مع الاكره كالمسح  
 وامثاله وجه الاستحسان ان الاكره لا يجمع له معاد السبع ولكن يوجب فساد  
 فكذلك التوكيل مع عدم الاكره والسر وط الماسدة لا يوثق لكونها من  
 الاستعاضات فادالم يطل بعد تصرف الوكيل وعلى هذا ما وقع في القوائد  
 الرشد من انه لو اكره على الطلاق وقع الا اذا اكره على الاكل فكل يجرى  
 على العيس لا على الاستحسان تدبر ( ورجع ) المكره ( تيمم العبد ) المعنى  
 ( على المكره ) بالسر في صورته الاعاق لانه يصلح آله للمثل بطرا الى التلاف  
 لا الى بطله لان كلامه بالاعاق لم يصلح آله الحامل بل تصيب السدة ولد ان يكون  
 الولاء للمكره لا الحامل وصحة لا لانه واحراجه عن ملكه سواء كان موهبا

او من سائر الائمة ضل اطلاق فلا يختلف بالسار والاعسار ولا سعيه على العبد ولا يرجع  
 المكره على العبد لان الضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره قيل هذا اذا كان  
 العتق بالقول اما اذا كان بالفعل كما اذا اشترى ذارح محرم لا يرجع المكره بالقيمة  
 لمصول العوض وهو صلة الرحم وفي التجريد من اكرهه على شراء ذى رحم محرم منه  
 بعشرة آلاف وفيه ألف او كالمشتري جعله خرا ان ملكه ففعل فهو حر وعلى  
 المشتري قيمة ألف و بطلت الزيادة ولا يرجع على الدني اكرهه بشئ ( وكذا )  
 يرجع المكره على اكرهه في صورة التطبيق ( نصف المهر ) اذا سمى ويرجع  
 على المكره بما لم يسم ( لو كان قبل الدخول ) لان المهر يصلح  
 آلة الحامل في اتلاف المال لاقى ايقاع الطلاق لان ما عليه من المهر والتمتع كان  
 على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها كالارتداد او تقبل ابن الزوج  
 وفدنا كسد ذلك بالطلاق كرها وكان هذا تقريرا للمال فيضاف التقرير الى  
 الحامل فكان متلفا فيرجع الزوج عليه ( ولا رجوع ) عليه ( او ) كان الطلاق  
 ( بعد ) اي بعد الدخول لان المهر هنا تقر بالدخول لا بالطلاق والدخول  
 ليس بصنع من المكره وفي الجواهر لو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فاكراه  
 على الدخول عتق ولم يضمن المكره شيئا وكذا الواكراه على ان يتزوج امرأة  
 قد كان جعلها طالق ان تزوجها فترجها وغرم نصف المهر لم يرجع على من اكرهه  
 بشئ ولو اكرهه على ان يجعل كل مملوك بملكه فيما يستقبل حرا ففعل ثم ملك بهيبة  
 او صدقة او شراء عتق عليه ولم يغرم الدني اكرهه شيئا ولو ورث مملوكا ضمن  
 الدني اكرهه قيمة استحسانا ( وصح بمن المكره ) بشئ من الطاعات او المعاصي  
 ( و ) صح ( نذره ) اي نذر المكره بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها  
 ( و ) صح ( ظهاره ) اي ظهار المكره هو تشبه امرأه يظهر امره فيحرم عليه  
 قربانها حتى تكفر لان كل واحد منها لا يحتمل الفسخ فلا يتأتى فيه الاكراه  
 ( ولا يرجع ) المكره على الحامل في الصور الثلاث ( بتسام غرم بسبب ذلك )  
 اذا مطالبه في الدنيا ( و ) صح ( رجعه ) اي لو اكرهه ان يرجع امرأته  
 فراجعها صح لانها استدامة النكاح ( وابلاؤه ) بان حلف ان لا يقرب امرأته  
 ( وفيه ) اي بالسيان ( فيه ) اي في الابلاء لانه كالرجعة لان كل ما يفسد مع  
 الهزل يفسد مع الاكراه ( وكذا ) يصح ( اسلامه ) اي اذا اسلام مكرها يحكم عليه  
 بالاسلام لانه لما احتمل رجحنا الاسلام احتياط لانه به او ولا يعلى كما في اكثر المعبرات  
 فبعد اعلم ان ما في الخائفة من ان اسلام المكره اسلام عندنا ان كان حربيا وان كان  
 ذميا لا يكون اسلاما محمول على حواز القياس لانه يصح في الاستحسان كما في المن

(لكن لا قتل فيه لو ارتد) بعد الاسلام مكرها لان في اسلامه شبهة دائمة للقتل  
وتظهير السكان فان اسلامه صحيح وكفره لا يصح ولا يجزم برده لعدم القصد  
كما في شرح البكر (ولا يصح اراؤه) اي اراءة المكرة دية عن مديونية او عن كفيل  
مديونية لكونهما مما يحفل بالفتح كالتابع فالفاعل بعد زوال الكره يصير مخيرا  
وكذا لو اكره الشفع على ان يسكت عن طلب الشهادة فسكت لا تطل الشهادة  
(ولا) تصح (ردته) لما من الرخصة في اظهار الكفر اذا اكره بالمجبي  
(فلائين بها) اي به هذه الردة (امراة) لعدم الحكم برده وانما قيدنا  
اذا اكره بالمجبي لانه لو اكره بغيره فقد صحت ردته فبين امراته (فان ادعت)  
المرأة (تحقق ما ظهره وادعى) المكر (ان قلبه مطمئن بالايمان صادق)  
استحسانا والقياس ان يكون القول قولها فيفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب  
للدينونة بها فيستوى فيها الطابع والمنكر كلفظة الطلاق وجه الاستحسان  
ان هذه اللفظة غير موضوعة للفرقة وانما تبع باعتبار تغير الاعتقاد والاكره دليل  
على عدم تغيره فلا تقع الفرقة كما في شرح البكر (ولو اكره على الزنا ففعل)  
المكره (حد ما يكرهه السلطان) لما من ان الاكره لا يتحقق من غيره ثم  
الامام قال لا يوجد مع الاكره (وجدهما لا حد عليه) لما من ان الاكره  
يتحقق من السلطان ومن غيره فلا يحد في صورتين (وبه) اي يقول الامام  
(يفتي) ان ليس فيه اختلاف يظهر في حق الحجة فان حكم الاكره لا خلاف  
فيه وانما اظهر في ان يقع من غير سلطان اولا فان وقع من غيره اكره مجبي  
كما في زبانيا مجرى على حكمه لا ينكر وقال زفر يحد لان انتشار الآلة دليل  
الطواغية ولنا ان انتشار الآلة قد يكون طبعيا لا طوعا كما في النائم والصبي كما في بعض  
المعبرات فعلى هذا اندفع ما قال صاحب الاصلاح من ان مدار الجواب هنا  
ليس على ذلك الاصل الخلاف كما ذهب اليه كثير من الناظرين في هذه المسئلة  
بل على اصل آخر قرره الراعي حيث قال ان الاكره لا يتصور في الزنا  
لان الوطني لا يحصل الا بانتشار الآلة والاكره لا يتصور في الانتشار فكان طوعا  
فيجب الحد الان يكره السلطان لان اقامة الحد اليه وهو الذي حله عليه انتهى  
لانه ليس على اصل معتبر بل على قول زفر كما في شرح الوقاية لابن الشيخ  
وفي التويرا كره القاضي ابقر بسرقة او قتل رجل بعد ما وقع طوعا بغير  
فاقر بذلك فقطعت يده او قتل ان كان المقر موصوفا بالصالح اقتص من القاضي  
وان منهجا بالسرقية معروفا بها وبالقتل لا يقتل من القاضي استحسانا او جود  
الشبهة صادرة عن السلطان ولم يعين بيع فانه فباعه صح والحيلة له فيه من ان  
اعطى ولا مال له فاذا قال المضالم ابيع جاريتك وقد صار مكرها على بيع الجارية

فلا ينفذ بيعها المذكور باخذ المال لا يضمن ياخذنه اذا نوى وقت الاخذ انه رده  
على صاحبه والا يضمن وان اختلفا في النية فالقول المذكور مع مينة

### ( كتاب الحجر )

المناسبة بين التكاين ان كل واحد منهما من العوارض التي تزيل سبب الولاية  
والرضا وسبب تأخير هذا الكتاب عن الاكراه لان ما تقدم عليه منفق عليه  
وهذا يختلف فيه ( هو ) في اللغة المنع مطلقا اى منع كان ومنه سمي الحطيم  
حجرا لانه منع من الكعبة ومنه سمي العقل حجرا لانه يمنع القبايح ومنه قوله تعالى  
هل في ذلك قسم الذي حجر اى الذى عقل وفى العرف عبارة عن منع حكيمى  
كالنهي الا ان التصرف في الحجر لا يفيد المالك بحال في البيع وفى النهي يفيد  
بعد القبض كافي البيع الفاسد فهذا فرق بين الحجر والنهي من حيث الحكم  
وكذا بفرق من حيث الماهية لان الحجر هو المنع لخلق الغير والنهي هو المنع لخلق  
الشرع وفى الشرع ( منع نفاذ تصرف قوى ) لان الحجر فى الحكميات دون  
الحسيات ونفوذ القول حكيمى الا ترى انه برد ولا يقبل والفعل حسي لا يمكن رده  
اذا وقع فلا يتصور الحجر عنه وهو المراد بقوله هو من منع نفاذ تصرف قوى  
( واسبابه ) اى الحجر ( الصغر ) بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عديم  
العقل وان كان مميزا فعقله ناقص فاضرر محتمل واذا اذن له الولي صح تصرفه  
لترجح جانب المصلحة ( والجنون ) وفى الدرر فان عدم الافاقة كان عديم العقل  
كصبي غير مميز وان وحدث فى بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل  
فى تصرفاته واما المعتوه فاختلفوا فى تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل  
الفهم يخلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون  
( والرق ) ليس بسبب الحجر فى الحقيقة لانه مكلف مختار كامل الرأى كالحجر غير  
انه وما فى يده ملك المولى فلا يجوز ان يتصرف لا يحصل حقه فان اذن المولى رضى  
بقوات حقه اعلم انه تعالى شرف البشر بالانعام بالعقل وركب فيهم الهوى والعقل  
وجعل فى الملائكة العقل دون الهوى وفى البهائم الهوى دون العقل  
فمن غلب عقله على هواه كان افضل خلقا لما يقاسى من مخالفة الهوى  
ومن غلب هواه على عقله كان اردى من البهائم قال الله تعالى اولئك  
كالانعام بل هم اضل فجهل بعضهم ذوى النهى حتى كن بعضهم ائمة  
الهندى ومصايح الدينى وابشلى بعضهم بالردى كالجنون والعته والصفر  
وجعل تصرف الصغير والمعتوه غير نافذ بالحجر عليهما كيلا يتعلق بهم  
الضرر باحتيال بعض من يعاملهما وجعل الصبي والمجنون سببا للحجر



بأنه ما كان له دين وجدة له واما ما كان في انفسهم ثم فرسه بقوله ( فلا يصح تصرف  
صبي او عبدا ولا امة ولا وليا ) لم يردنا فيه هذا المصنف وانما مر تبذرا  
وسيد بالواو اكان اول ( ولا ) يصح ( تصرف المجنون المصوب بحال ) ولو اسار  
الولي اعدم حقة قيد بالملوك اي للمتعرق لانه ان كان بين تارة ويذق اخرى  
دهوق حال انافة كانه شاقل ( ومن عقد منه ) اي من هؤلاء المتعوقين  
( وهو ينفقه ) اي يعقل العقد ( وليه يتخير بين ان يجيره ) اي اعند ( او يبيعه )  
لانه اذا كان بهذه الصفة يحتل ان يكون في عهده مصلحة فيجيره اول او المولى  
ان رأى فيه ذلك كمقد الاجنبي وعند الائمة السنة لا يصح اجازته ( ومن انكف  
منهم ) اي من المتعوقين ( شيئا فله ) اي على من انكف ( مناه ) بالاجماع  
لا يهم غير متعوقين ما هم في الاقوال ( ولا يصح ملاقى للصبي او المجنون )  
واو قال والمجنون بالواو اكان اول ( ولا ) يصح ( اعنة قهمة ) لقوله عليه السلام  
رفع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يدق ويطأه بغيره  
ان لم يتماق ما هو الهما حكم وكذلك لا يقع طلاقهما ولا اعتناقهما ( ولا اقرارهما )  
لعمري ان عقلاهما او عدمه ( وصح طلاق اميد ) لقوله عليه السلام لا تأكلوا  
والمكاتب الا الطلاق ( و ) صح ( اقراره ) اي اقرار العبد ( في حق نفسه )  
لكونه مكلفا واهل الا في حق سيده لعدم ولا بد له بد عليه ثم فرعه بقوله ( واقرار  
اي العبد المتجور ) بما له له اعدا قد ) لانه اقرار على غيره وهو المولى لثانته  
وما في يده ملك المولى فاذا اعتق زال المانع هذا اذا اقر المولى واما اذا اقر له  
فلا يلزمه شيء وفي الحائبة ولو ان صيا سمعها يتجوز استقرض ما لا فيه طي  
صداق المرأة صح استقرضه فسلم يعطه المرأة وصرف المال في بعض حوائجها  
لا يوجب احد به لاقى المال ولا عهد الملوغ لانه ليس من اهل الالتزام بخلاف العبد  
المتجور فله بواحد له عهد الحق لانه اهل الالتزام ( وان ) اقر العبد المتجور  
( بحد او قود لزمه في المال ) لانه متى على اصل الحرية والادمية في اجابات  
الحد عليه وفي حق الدم واهدا لا يجوز اقرار المولى عليه في الحد والعصا  
( ولا يتجوز على السبي ) اي لا يتجوز حرقا قل بالغ عن التصرف بسب سبعة  
هو اتلاف مال بلا مصلحة نفعه منقلبه عند الامام لانه لا يرى الجبر على الحر الباع  
الم قل بسب السفه والدي واعهلة ( وان ) وصلية ( كان مبيدرا ) لانه  
يطلب قادر على التصرف فاطفال قدرته يؤدى الى اهدا رآد مبيد وهذا  
اصر من صرر الاتلاف ( وان ) يصح غير رشيد ( وهو لا ينفق ماله فيما يحل  
ولا يمسك ٤٤ يحرم ويتصرف فيه بالنسبة والاسراف ) لا يسلم اليه ماله  
بالاجماع لانه انما الصاقلو بالغ رشيد انما صار سفاها لا يمتنع اليه عيش لا بد ليس

بأثر الصبا ( حتى يبلغ سبعة خمر وعشرين سنة فاذا بلغها دفع اليه ) ماله  
عند الامام ( وان ) وصاية ( لم يؤنس رشده ) لان هذا السن لا ينفك عنه  
الرشيد الا نادرا والحكم في الشرع للغلبة ( وان تصرف ) السفيه ( فيه )  
اي في ماله ( قبل ذلك ) اي قبل البلوغ الى خمس وعشرين ( نفذ ) تصرفه  
لعدم الحجز عنده كما ذكر ( وعدهما ) والائمة الثلاثة ( يحجز على السفيه )  
ولا يدفع اليه ماله مالم يؤنس رشده ولا يصح تصرفه ( اي تصرف السفيه )  
( فيه ) اي في ماله بسبب سفه في تصرفات لا تصح مع الهزل كالباع والهبة  
والاجارة والصدقة ولا يحجز عليه في غيرها كالاطلاق والعناق ولا عن الاسباب  
الموجبة للعقوبة كالحدود والقصاص اذا لا يجري الحجز فيها بالاجماع لقوله تعالى  
ولا تؤتوا السفهاء اموالكم الى قوله فان آتستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم  
اذا الامر بالدفع عند انكاس الرشد فلا يجوز الدفع قبل العلم بالرشد لان علة المنع  
هي السفه فيبقى المنع مادامت العلة باقية فلا يكون للزمان دخل هنا وفي التنوير  
نقلا عن الخانية وبقولهما يفتى ثم فرعه بقوله ( فان باع ) المحجور ( لا ينفذ )  
بعده لانه محجور عندهما وفائدة الحجز عدم النفاذ ( وان ) كان ( فيه )  
اي في بيعه ( مصلحة ) بان كان يمثل القيمة او كان رابحا وكان الثمن باقيا في يده  
( اجازة الحاكم ) وان كان الثمن اقل من القيمة او كان البيع خاسرا ولم يبق الثمن  
في يده لم يجزه والحاصل ان تصرفه موقوف لاحتمال ان يكون فيه مصلحة  
فاذا رأى الحاكم فيه مصلحة اجازة والارده وان باع قبل حجب الفاضى جائز عند  
ابن يوسف وعند محمد لا يجوز ( وان اعتق ) عبدا ( نفذ ) عتقه عندهما  
لان كل كلام لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه السفه والعناق لا يؤثر فيه الهزل  
فينفذ من السفيد وعند الشافعي لا ينفذ والاصل عنده ان الحجز بسبب السفه  
بمنزلة الحجز بسبب الرق حتى لا ينفذ بعده شيء من تصرفاته الا الاطلاق كالمرقوق  
والاعتاق لا يصح من الرقيق فكذا من السفيه ( وسعى العبد في قيمته ) اي اذا نفذ  
عندهما فعلى العبد ان يسعى في قيمته عند محمد وهو قول ابن يوسف اولا لان الحجز  
لمعنى الضر وذلك في رد العتق لانه متعذر فيجب رده برد القيمة كما في الحجز على  
المرضى وفي قوله الاخبر وهو رواية عن محمد ايس عليه سعاية لانه لو وجب  
انما يجب حقا لمعتقه والسعاية ماعهد وحويلها في التسرع الاخق غير المعتق  
( واودبر ) عبده ( صح ) تذييره لانه يوجب حق العتق للمدبر فيعتبر بحقيقة  
العتق لانه لا تجب السعاية مادام المولى حيا لانه باق على ملكه ( وان مات )  
المولى ( قبل رشده ) اي قبل ان يؤنس منه الرشد ( سعى العبد في قيمته مدبرا )  
لانه تمت المولى عتق ولانه اعتقه في حياته فعليه السعاية في قيمته مدبرا

لا راحة في لافاء غيرها كما لو استغنى بعد السدور في شرح الكثر له في وان جاءت  
 جارية بولم فادعا بجنت نفسه ثم وكان الولد حرا والامام ولد له ولا يثبت  
 هي ولا وادها في شيء بخلاف ما وادها من غير ان يدعي الولد ولو لم يكن معها  
 ولدت فقال هذه ام وادي كانت بمنزلة ام الولد لا تقدر على بيعها فان ماتت  
 في كل قبعتها كالمرضى اذا قال لاسه وليس معها ولد فقيل هذه ام وادي  
 (ويصح تزوجه) اي تزوج المستبد فلا بأس (بغير المثل) وانما طبع الكتاب  
 لانه لا يؤمر فيه الهزل فلا يؤثر فيه السقه مع ان التزوج من خواججه الاصيلة  
 ومن ضرورية صحة الكاح وحوب المهر ولزم منه قدر مهر المثل لانه من ضرورات  
 صحته كما في اكثر الكتب لكن ان ما هو من ضرورات صحة الكاح فقد اذا صاب  
 من المهر لا قدر مهر المثل ندر (وان سمي اكثر) اي من مهر المثل (ما طلت  
 الزيادة) لان ما اراد عليه لزم بالنسبة وهو ليس من مهر المثل التمام الميسل  
 وان طلقها قبل الدخول وحل لها نصف المسمى وكذا لو تزوج ارضا او زوج  
 بكل يوم واحدة فطلقها كافي الدين (وخرج) على مائة مائة مائة  
 من الاعمال (زكاة مال السقة) لانه واحد عليه حق الله تعالى (ويبقى  
 منه) اي من ماله (عليه وعلى من تلمذ نعمته) من اولاده وروحمته وحاشا  
 من يجب عليه عند لان احباء هؤلاء خواججه الاصيلة حقا القرينة والسفينة  
 لا يطل حق الله تعالى ولا حق الناس (ويبلغ القاضى قدر الزكاة) من ماله  
 (اليه) اي الى السقة (ليؤدي غرضه) يصرفها الى مضرقتها لان الواجب عليه  
 الاثم وهو عاره عن فعل بغيره هو عاده ولا يحصل ذلك الا بنية (ويوكل)  
 اي انقضى (امينا الى ان يؤدوها) كيلا يصرفها في محض المضرقة ويؤسلم  
 القاضي انفق الى امته ليعرفه الى مستحقها لانه لا يتبع حقه الى السقة  
 ما كتفى فيها فعل الامين (فان اراد حجه الاسلام لا يمنع شيئا) اي من الحجة لانه  
 واجب عاه بالحبس الله تعالى من غير صفة وفي المرائض هو ملحق بالصالح  
 وغير السمة اذ لا تهمه فيه (ولا) يمنع (من عمرة واحدة) والقاسم ان يمنع  
 لانه تطوع كالخ طوعا وحده الاستحسان انها واجبة عند بعض العلماء فيمكن  
 منها احتياطا وكذا لا يمنع من ان يسوق الشدنة تحمزا عن مؤمنين الخلف  
 ولا يمنع من القرن وان جنى في احرامه ينظر ان كانت حشابة يجوز فيها الصوم  
 كقتل الصيد والخلق عن اذى ونحو ذلك لا يمكن من التكبير بالمال بل يكسر بالصوم  
 وان كانت جارية لا يجري فيه الصوم كالخلق من غير ضرورة والتطيب وترك  
 الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحشال بل يجوز  
 الى ان يصير مصلحا بمنزلة الفقير الذي لا يجد مالا والحمد للذون في الاحرام

وكذا اوجامع امر أنه بعد الوقوف بعرة تلزمه بدنة ثم تأخر الى ان يصير مصلحا  
(وتدفع نفقته) اى نفقة السفينة في طريق الحج والعمرة (الى ثقة) من الحاج  
(تحقق اليه) اى الى السفينة (في الطريق) بالمعروف (لا) تدفع (اليه)  
كيلا يندر ولا يسرف (وتصح منه) اى من السفينة (الوصية في القرب) جمع  
قربة (وابواب الخير) من التلث ان كان له وارث والقياس انها لا تصح لانها  
تبرع انكنا استحسننا ذلك اذا كانت مثل وصايا الناس لانها قربة يتقرب بها  
الى الله تعالى وهو يحتاج اليها سيما في هذه الحالة وفيه اشارة الى انه اذا اوصى  
بما يستحقه المسلمون فلا ينفذ كما في النبيين (ويحجر على المفتي الماخن) هو الذى  
يعلم الناس الخيل الباطلة بان علم المرأة الارتداد لتبين من زوجها وبان علم الرجل  
ان يرتد لتسقط عنه الزكوة ثم يعلم ولا يبالي ان يحرم جلالا ويحل حراما  
(والطبيب الجاهل) هو الذى يسقى الناس في امراضهم دواء مخافا لعدم علمه  
ففسد ابدان المسلمين (والمكارى الفلاس) لانه يأخذ الكراء او لا يشتري به  
الجمال والظهور ويدفع الى بعض ديوه فيعوق المسلمين من نحو الحج والعزوة (اتفاقا)  
فيد للثلاثة جميعا لان منع كل واحد منهما دفع ضرر العامة اذا المفتى الماخن  
يفسد على الناس دينهم والطبيب الجاهل بهلاك ابدانهم والمكارى الفلاس  
يتلف اموالهم فيحجر هؤلاء عن عملهم لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف  
وانتهى عن المنكر (ولا يحجر على فاسق) سواء كان اصليا او طاريا (ومنفق  
اذا كان) كل واحد منهما (مصلحا لماله) لان حجر السفينة عندهما كان للنظر له  
صيانة والفاسق يصلح ماله فيدخل تحت قوته تعالى فان استتم منهم رشدا  
فادفعوا اليهم اموالهم لانه تعالى علق الدفع بعلم رشده واحدا لانه نكرة في الاثبات  
فيكون اقله كافيا فالمراد هو الرشيد في المال لاني الذين يكسر الدال والاي لم  
الرشيدان واو كان الفاسق موجبا للحجر لكان حجر الكافر اولى به ولم يذهب  
اليه احد وعند الشافعي يمنع زجره وعقوبة عليه وان كان مصلحا لماله ولذا  
لا يكون الفاسق اهلا للولاية والشهادة عنده وفي المصحح واوان قاضيا حجر على  
مفسد يستحق الحجر ثم رفع الى قاض آخر فاطلقة ورفع عنه الحجر فجاز ما صنع  
جاز اطلاق الثاني لان قضاء الاول كان في فصل مجتهد فيه وهذا اختلاف  
في نفس القضاء ولان الحجر الاول لم يكن قضاء لعدم المقتضى عليه فينفذ  
قضاء الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى وهو محجور عليه فاذا اطلقه الثاني صح  
اطلاقه وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر وكذا لا يحجر  
من له غفلة شديدة عند الامام لانه ليس بمفسد ماله ولا يقصده امكنه  
لا يهتدى الى التصرفات الراجحة فيغيب في البياعات اسلامة قلبه وعندهما

عنسع القاصي من الصرف شفقة له وهو قول الأئمة الثلاثة كما في استمر المتبررات  
لكن النص لم يذكر الاختلاف في الوقت بل أتى بصورة الاتفاق اكنة ذكر  
الخلافا في ذكر السنة للمشاركة في التلاف المال اولهم اعتناء مواهبها في هذه  
المسئلة تنع (ولا) بحجر (على مديون) وارطلب الحجر ثم ماؤه بعد الاحكام  
لان المنع من الصرف بطلب العرما بطل اهليته والحقه بالهائم وهو شنيع  
لا يرتكب لدفع ضرر خاص (ولا يبيع القضي ماله) أي مال المديون (فيه)  
أي في الدين لان تصرف الحاكم فيه حجر عليه ولان السع لا يجوز الا بالتراضي  
بالس فيكون باطلا (من تحسه) أي المقتضى لسع ماله (أما حتى يبيته) أي  
المال (هو) أي المديون (بنته) فيكون الحس اقضاء الدين لا بمنجل البيع  
لان قضا الدين بالسع ليس بطريق معين بل يكون بالاستهتار والاستعراض  
والصدقة من الناس الان قدرته على القضاء ببيع ماله الموجود اطهر من قدرته  
عليه بالاستعراض وشعره وصوب الحس للماطلة والطمح بأحبر القضا الواجب  
وامتناعه مع القدرة عليه (ما كان) والاول بالواو (ماله) أي مال المديون  
(من خمس دينه) كالدرهم (إياه) أي الدين (الحاكم منه) من خمس  
الدراهم بالايجاع لان للديان الاخذ بالأرصاء المديون عند الجحاسة فاقاضي  
اذا قضى دينه لا يلزم حجره عند الامام لان قضاء الدين من القصاص اطلاقا  
(وبيع احدا الدين بالآخر اهما) بالايجاع وفي القياس لا يبيع الدرهم بالدينار  
ولا الدين بالدرهم للاختلاف في الصورة ولا بأحد رب الدين جيرا وجه الاستحسان  
الاتحاد في التمسك والدين يضم احدهما إلى الآخر في الكوة (وعندهما) وعنده  
الأئمة الثلاثة (بحجر عا) أي على المديون (ان طلب غراموه) الحجر عليه  
(وعنسع من التصرف) الذي يصير بالعرما (وه) عنسع من (لاقرار) أي  
اقرار الدين بغيرهم حتى لا يضر بالعرما لان الحجر على السفينة انما جوازها على  
وق هذا الحجر بطل العرما لانه حسيب على ماله فيفوت حقهم ومعي قوله  
وهو من السع ان يكون ماقل من ثمن المثل اما البيع بثل المثل لا بطل بحق العرما  
والمنع لحقهم فلا يمنع منه كما في الهداية (وبيع الحاكم ماله) أي مال المديون  
الحصر لؤدى الدين من محبة لانه او كان غائبا لا يبيع ماله انفسا (ان امتع)  
من بيعه (ويقسمه) أي تقسم ثمنه (بين غرقائه بالحيص) اذا ائتمن بحق  
حليته فبأنه نال عنه الحاكم كتب فان الجواب اذا امتنع عن المغارة فرق  
الحاكم بينهما والاصل ان من امتنع عن ايفاء حق مستحق حله وهو مما يجزى  
فيه السبابة نال القضي منه كدعي أسلم عليه فاني فان يبعه باعد القاصي  
عليه (وان اقر حال حجره) بمال (لرعه) ذلك المال (بعد قضا ديونه لاني

احال) لان المدينون لما سخر للقرماء تعلق حقهم بما في يده فلا يملك ابطاله  
بالاقرار الغيرهم مع ان الافراز امر مشاعيد فيحصل ان يكون كاذبا فلا يبرح  
لكن ينفذ اقراره على نفسه وقبه اشارة الى انه لو استفاد مالا آخر بعد الحجر  
نفذ اقراره وتبرعته فيه لان حقهم تعلق بالمال القائم لا بالاستفاد والى انه واستهلك  
مالا لغيرهم فله ان يشترى لهم فيما في يده لانه مشاهد وكذا لو تزوج امرأه بمهر  
مثلها وكذا لو كان سبب وجوب الدين ثابعا عند القاضي بعلمه او بشهادة  
الشهود فله ان يشترى لهم فيه (وينفق من مال المفلس عليه وعلى من لزمه  
نفقته) كاولاده الصغار وزوجته وذوي ارحامه لان حاجته الاصلية مقدمة  
على الغرماء (والقوى على قولهما في بيع ماله لا متاعه) من البيع كافي الاختيار  
(وتباع الثقود) بجهة مستأنفة مستينا فاما يابيا كان قالوا اذا كان القوي  
على قولهما في بيع ماله فأي ماله يباع أولا فاجاب بقوله وتباع الثقود أولا (ثم)  
تباع (العروض ثم العقار) وقيل يبدأ القاضي ببيع ما يئخذ عليه التوى من  
عروضه ثم ما لا يئخذ عليه التوى من بيع العقار فالخاضل ان القاضي نصب  
ناظرا فينتخب له ان يخطر للمدين كما يخطر للمدين فيبيع ما كان انظر اليه وبيع  
ما يئخذ عليه التوى انظر له (ويترك له) أي للمدينون (دست من ثياب بدنه)  
وباع الباقي لان به كفاية (وقيل) يترك له (دستان) لانه اذا غسل ثيابه  
لا يلبس من ملبس وقالوا اذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكتفي بذلك فانه  
يبيع ثيابه فقط الدين بعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا يلبسه لان قضاء  
الدين فرض عليه وكان أولى من التحمل وعلى هذا اذا كان له مسكن وعكسه  
ان يشتري بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن بقضى بعض ثمن الدين ويشترى  
بالباقى مستكنا بكيفية كافي التبيين (ومن افلس وعنده متاع رجل شرهه منه)  
أي من الرجل فتبضه من البائع بعد الشراء بآذنه والمتاع قائم بيده (فرب المتاع  
اسوة الغرماء فيه) أي في التاع فيبيع ويقسم ثمنه بينهم بالخصص اذا كان الدين  
كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فقدم بين غرماء الحال ثم بعد انقضاء  
الاجل شاركتهم فيما قبضوه بالخصص كافي التبيين قيدنا القبض بعد الشراء  
بالاذن لانه ان افلس قبل قبضه او بعده بغير اذن باعه كان للبائع استرداد  
وحبس المبيع بالثمن وقال الشافعي البائع أولى سواء كان قبل القبض او بعده

## ( فصل )

في بيان احكام البلوغ (بحكمه يبلوغ الغلام بالاحتلام والازال او الاحمال  
أي بحمل المرأة حبل) (ويبلغ الجارية بالحيض او الاحتلام او الحمل) بفتح

ولا لا يكون (١) ازاله مما ولد الم بد صكر الارل في الجسار به قيل وجهه عليه  
 السلام فيهما انه امر باطى لا يعلم شيئا كما يعلم من الصبي وفي السرور والاصل ان  
 اللوع يكون بالارل حقيقة ولكن غيره مما ذكر لا يكون الامع الازال فعمل كل  
 واحد علامة على اللوع وفي التسهل على هذا ينبغي ان يكون المراد بالاجتلام  
 هو الاجتلام مع الارل فتح يعنى ذكر الارل من ذكر الاجتلام وفي التمرين في عدم  
 كون الخيض لا مع الارل كلامه قد رانتهى لكن يمكن ان الخيض لا يوجد الا من  
 يحل عادة ودا يكون بعد الاول (فان لم يوجد شيء من ذلك) اى من اسباب الحكم  
 يلاو غهما (فانما تم له) اى للعلام (ثمان عشرة سنة) يحكم ملوغه (و)  
 اذاتم (اها سبع عشرة سنة) يحكم ملوغها عند الامام لقوله تعالى ولا تقرنوا  
 مال النيم الا بالنكى هي احسن حتى يبلغ اشدء واشهد للعلام على ما قاله اى  
 صلب رضى الله تعالى عنها ومن ثمة ثمانى عشرة سنة وقيل ثمان وعشرون  
 وقيل خمس وعشرون فوجب ان يكون الحكم على القول الاول الاحتياط  
 الا ان الجارية اسرع ملوغها من اعلام مهر فتايدهما سنية (و عند ههنا)  
 والائمة الثلاثة (اذاتم خمس عشرة سنة جهيميا) اى في العلام والجسار به  
 (وهو رواية عن الامام وبه يفتى) الا ان علامه اللوغ لا تأخر عن حده  
 المدة فيهما عا لسا (واذنى مدته) اى مدة اللوغ بالاجتلام ونحوه (وله)  
 اى للعلام (ثنا عشرة سنة واهما) اى الجارية اذنى المدة (تسع سنين)  
 كذا ذكره ولا يعرف ذلك الاستماعا وباسمع (واذا راعها) اى قرنا باللوع  
 (وقالوا قد بلغنا صديقا) فى دعواهما ان لم يكدا نهما الطاهر لما فى الخاتبة صبي  
 اقرانه بالغ واسم وبى الميت قال ابو بكر محمد بن الفصيل ان كان الصبي  
 مر اها قبل قوله ونحور جسمه وان لم يكن مر اها ولم يبلغ ان مثله لا يحل لا يجوز  
 جسمه ولا ياتل قوله لانه يكذب طاهر وتبين ان هذا ان بعد ثمانى عشرة سنة  
 اذا كان بحال لا يحل مثله اذا قر باللوغ لا يقبل قوله (ونكاحا) اى العلام  
 والجارية (كالبالغ حكما) اى احكامهما حكم البالغين لانه امر لا يوقف عليه  
 الامس جهنهما وقيل فيه قولهما بالضرورة

### ( كتاب المأذون )

اراد المأذون بعد الحج طاهر الماسة اذا اذن يقتضى سنق الحبر وفي الائمة  
 صارة من الاعلام وفي الشرع (الاذن فك الحبر) الثالث شرعا (واسقاط  
 الحق) مطلقا - واه كان حق الصبي او الموه او حق مولى عبده وقد ذهب  
 البعض الى تخصص الاستقاط بحق مولى العبد هذا وهو البصرى والخدمة

مولاه اذ هذا الحق يمنع تصرف العبد لنفسه فاذا اسقط المولى حقه هذا بقدر  
 العبد الى الاكتساب بالاضافة الى نفسه ليعاق حق من يعامله بذمته ولا يقدر  
 الى دفع يد مولاه عما اكتسبه كالحرف يأخذ من كسب عبده كما في شرح الوقاية  
 لابن الشيخ وفي الدرر والاذن نوعان احدهما اذن العبد وهو فك الحجر بالرق  
 الثابت شرعا على العبد واسقاط الحق فيتصرف العبد لنفسه باهليته والنوع  
 الثاني اذن الصنى والمعنوه وهو فك الحجر واثبات الولاية لهما (ثم يتصرف  
 العبد) بعد ذلك لنفسه (باهليته) القديمة بقوله ثم يتصرف عطف على  
 محذوف فان قوله الاذن فك الحجر معناه اذا اذن المولى لنبفك الحجر عن العبد  
 فعطف على قوله لنبفك قوله ثم يتصرف العبد فقوله واسقاط الحق كما في تفسير  
 لقوله فك الحجر (ولا تلم) تفرغ على كون تصرف العبد لنفسه باهليته  
 (سيده عهدة) اى عهدة التصرف كما اذا اشترى شيئا ولم يؤد ثمنه يطلب منه  
 الثمن ولم يرجع على سيده لانه اشترى لنفسه لاسيده والوكيل عكس هذا  
 اذا اذن بطلب من الموكل لامن الوكيل (ولا يتوقف) الاذن بزمان ولا مكان  
 (فلواذن له) اى للعبد (ايوما) ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة  
 او مكانا (فهو مأذون دائما الى ان يحجر عليه) لان الاسقاطات لا تتوقف  
 فان قيل ينبغي ان لا يكون له ولاية الحجر لان الاسقاط لا يعود قلت بقاء ولاية الحجر  
 باعتباره بقاء الرق فكان في الحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الاسقاط  
 يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن بالشرط جائز كاضافته الى المستقبل كما في القهستاني  
 (ولا يخصص) ينوع من التجيزة (فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا  
 في سائر انواع) حتى لو اذن بشراء الخبز ونهى عن شراء البر كان اذنا بشراء  
 البر وغيره وان لم يكن العبد مهنديا الى التصرف في غير الخبز والسيد عالم به  
 فان قلت انه ازال الحجر في حق تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضا  
 بتعطيل منافعه مطلقا والخصيص اقول كما في القهستاني وقال زفر الاذن  
 عبارة عن توكيل والالة فيقتد بما يقدر به المولى وبه قال الشافعي واحمد  
 (ويثبت) الاذن (صريحا) كما اذا قال لعبده اذنت لك التجارة  
 (ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت) ولم يمنعه منه فسكوته  
 اذن له في التجارة بخلاف سكوت القاضي فانه ليس باذن لكن لا يكون  
 مأذونا في ذلك الشيء لانه وسيلة الاذن ووسيلة الشيء خارج عن ذلك الشيء  
 (سواء كان البيع للمولى او لغيره بامر او بغير امره) بعبارة (صريحا  
 او فاسدا) وفي التبيين هكذا ذكره صاحب الهداية وغيره وذكر قاضيان  
 في فتاواه اذا رأى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا



وكذا المرفوع، ذارأي الزمان بيع الرهن وسكنت ذيل طين رهن شهى السكن  
 يمكن التوفيق بين كلام صاحب الهداية وقاضيهان بأن يقال إن مراد قاضيهان  
 بقوله لم يكن ذلك اذئله هو أن سكوت المالك فيما ذارأي يصدق به بيعه من  
 أعيان مال المولى لا يصح اذئنا في حق ذلك التصرف الذي صادق السكوت لافي  
 حق سائر تصرفات ذلك العبد في مال الكهارة مطلقا ورشد الية قوله وكندا  
 المرفوع اه فان المراد هنا عدم صحة الصرف الذي صادفه السكوت لا محالة وكذا  
 يؤيد ما قاله القهستاني في هذا المحل نقلا عن اندخيرة فانه يصير ما ذونا فيما  
 يستغل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من مال يبيعه في المحل لانه لا بد فيه  
 من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله فعلى هذا ان ما في السرد في  
 هذا المحل محل تأمل تنوع وعند زفر والشافعي لا يثبت الاذن بسكوت المولى  
 عند ما رآه سمع او يشترى لانه يحتل الرضى والسخط فلا يثبت بالشك ولما ان  
 العادة قد جرت بذلك لاحادهم الضعيف عن الناس (وللأذن) خبر مقدم  
 (ادبا عاما لا يشترى شيء بيمينه او) شراء (طعام الاكل او) شراء (ثياب  
 الكسوة) يعنى للبدن الذي قاله مولانا قد اذنت لك في التجارة ولم يقبده بشراء  
 شيء بيمينه او بشراء طعام الاكل او ثياب الكسوة ولم يقبده ايضا غرض من  
 التجارة (ان يدع) سدا مؤخر (ويشترى) لان اللفظ يتناول جميع انواع  
 التجارات واما اد امره بشراء شيء بيمينه كما اطعمه والكسوة لا يكون ما ذونا لانه  
 لانه استخدا م ولو صار ما ذونا له لضرر كما في شرح الكفر للبعثي وفي تهنية ابي  
 اذا قال له ادنت لك في التجارة اى في كل تجارة او قال له اشترى ثوبا و بعد او قال له  
 آجر نفسك من الناس فانه صار ما ذونا لانه امره بالعمول المذكورة بخلاف ما لو قال  
 اشترى ثوبا للكسوة او آجر نفسك من فلان في عمل كندا فانه لم يصير ما ذونا  
 لانه امره بعقد واحد وقد صح ان يكون استخدا ما حاول يصح الاستخدا م صار  
 ما ذونا وان امره بعقد واحد كما اذا غضب العبد مناه و امره بالسب ان يبهمة  
 فانه صار ما ذونا لانه لم يكن ان يجعل استخدا ما لا السيد وهذا ظاهر ولا للمالك  
 لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في اندخيرة  
 (و يوكل بها) اى له التوكيل بالبيع والشراء لانه من انواع التجارة فله لا يفتن  
 من مباشرة الكل فيحتاج الى معين (و) لانه (يسلم) اى يجعل نفسه ربه السلم  
 (و) لانه (يقول اسلم) اى يجعل نفسه المسلم اليه لانه من انواع التجارة  
 (و) لانه (يرهن و يرهن) لانه من انواع البيع والامتناع وهما من انواع التجارة  
 (و يزارع) اى له ان يدع الارض من اربعة و يأخذها من اربعة لانها من  
 عمل التجارة (و) لانه (يشترى بدرا يزرعه) لان يزرع (و) لانه (يشترك

عتقنا) لانه وكالة وليس ان يشارك في مفاوضة لانها كفالة (و) له ان ( يستأجر )  
 الاجير والبيت وغيرهما ( ويوجروا ) وصاية ( نفسه ) فان اجاره نفسه  
 بيع منافعه وليس كبيع نفسه فيملك التصرف وعند الاثمة الثلاثة ليس له ذلك  
 لان ذلك تصرف في نفسه فلا ينظمه الاذن ( و ) له ان ( يضارب ) يأخذ  
 المال مضاربة ( ويدفع المال مضاربة ) لانه ان دفع يكون مستأجرا وان اخذ  
 يكون موجرا لنفسه وهما من التجارة ( و ) له ان ( يضع ) اي يدفع المال  
 بضاعة يعني له ان يعطي رجلا قدر رأس المال ليتجربه ويكون الربح له ( و )  
 له ان ( يقبض ) له ان ( يقبض ) يدين اذ لو لم يجر الاقرار لم يعامل له احد فيكون  
 من اوازم المعاملة سواء صدقه المولى او كذبه وسواء كان مديونا او لا هذا  
 اذا كان اقراره في صحته وان كان في المرض قدم غرماء الصحة كافي الحر وعند الاثمة  
 الثلاثة يدين معاملة فقط واذا اقر لزوجته ووالده وولده اطل عند الامام خلافا  
 لهما ( ووديعه ) لان الايداع وقبول الوديعة من عادة التجارة فله ان يقبض  
 بها ( و غصب ) لان ضمان الغصب مفاوضة فيملك المقصود بالضمن فله  
 ان يقبضه ( ولو باع او اشترى بغش فاحش جاز ) عند الامام لان المأذون  
 منصرف باهلية نفسه كالحر فيصح عقده بالفاحش ولو نهى عن البيع بالغبن  
 الفاحش كافي المح ( خلافا لهما ) لان الحق من الاذن الاستتباب والعقد  
 بالفاحش اطلاق فلا يدخل تحت الاذن فلا يجوز قبضه بالفاحش لان بيعه  
 وشراءه يغبن بغير جاز بالاتفاق لعدم الاحتراز عنه ( ولو جاني ) العبد المأذون  
 اي باع شيئا باقل من قيمته والحياة الغبن بالرضاء ( في مرض موته صح من جميع  
 المال ان لم يكن عليه ) اي على المأذون ( دين ) فينفذ وان زادت الحياة على  
 الثلث ( وان كان ) عليه دين ( في جميع ما بقى ) بعد الدين يعني بؤدى دينه  
 او لا فابقى يكون الحياة من جميعه لان الاقتصار في الحر على الثلث ولا وارث  
 للعبد والمولى وان كان بمنزلة الوارث الا انه رضى بسقوط حقه بالاذن فصار  
 كما وارث اذا سقط حقه من الثلثين ( وان لم يبق ) شيء بعد الدين بان كان محيطا  
 بما بقى ( ادى المشتري جميع الحياة او رد البيع ) اي يقال له اد جميع الحياة  
 والافارد البيع كما في الحر هذا اذا كان المولى صحيحا وان مرض لا يصح محابة  
 العبد الا من ثلث مال المولى كتصرف المولى بنفسه كافي اثنين ( وله ) اي للمأذون  
 ( ان يضيف معاملة ) لجرمان العادة بذلك بين التجار لاستجلاب القلوب  
 وفي البرازية ويتخذ الضيافة اليسيرة لا الكثيرة وذا بقدر المال حتى لو كان في يده  
 عشرة آلاف درهم فبعشرة يسير ولو عشرة دراهم في يده فبسدائق كثيرة  
 ( و ) له ( ان يحيط من الثمن ) قدر ما يحيط التجار لانه لا يملك ان يحيط من الثمن اكثر

من العادة لانه تبرع بمعد تمام العتمة (يعني) اي يثبت عيب ظهر فيه لانه  
 من صريح الجواز قيد بالعيب لانه لا يحسب بدونه لانه تبرع (و) له (اي باذن  
 رقبته في التجارة) لانه نوع تحبة والاصل ان كل من له ولاية التجارة يصبح  
 اذنه للمعد فيها كالكتاب والمأذون والمضارب والاب والجد والقاضي وشريك  
 المعاوضة والمان والوصي ولا يجوز للام والاخ والعلم لانهم ليس لهم ولاية  
 التجارة كافي الاختار (الا ان يتزوج) اي ليس للمأذون ان يتزوج الا باذن المولى  
 لانه ليس من باب التجارة ولان يتسرى جاز بفراشها وان اذن له مولاه  
 كافي جواهر الفتنة (او تزوج عبده) لان التزويج ليس بتجارة ولا ولاية في ذلك  
 الا باذن المولى (وكذا) لا تزوج (امته) عند الطرفين (خلافا لابي يوسف)  
 قال عبيد بن زياد الامه دين العبد لان تزويجها تحصل مال باسقاط الفدية واجاب  
 المهر فبصير كاحارةها ولهما ان الاذن لانه اول خبر التجارة وقبيل ان التزويج  
 ليس منها (ولان يكتب) رقبته لانه ليس بتجارة اذ هي مبادلة مال بمال  
 وبديل الكتابة بمقابل بفسك الجور وهو ليس بمال (او يمتن ولو) وصليته  
 (على) لان الاعتاق فوق الكتابة فاذا لم يملك هذا لا يملك الاصل ولانه ليس  
 بحر فلا يملك التحرر وهذا اذا لم يجر المولى فان اصاب ولادين عليه حاز وكذا  
 اذا كان عليه دين عندهما لكن صفة العبد للعراء (او فرض) اي ليس له  
 ان يفرض لانه تبرع ابتداء (او يهب ولو) وصليته (بموضع) لانها  
 من اتيهات (او يهدي) اي ليس له الاهداء (الا) اهداء الشيء (السيرة  
 من الطعام) كارتباف ونحوه لاستحباب القابول لا الدراهم والدنانير (والمحجور  
 لا يهدي سيرا ايضا) اعدم الاذن (وعرفني يوسف اذا دفع المولى الى  
 العبد (المحجور قوت يومه فدا بعض رفقائه) على ذلك الطعام (للاكل  
 معه فلا بأس به) اعدم ظهور الضرر الى المولى (بخلاف ما اورد مع اليه)  
 اي الى العبد المحجور (قوت شهر) لما في كلامه حينئذ ضرر بين للمولى (قالوا  
 ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها باليسير كارتباف ونحوه) بدون  
 استطلاع رأي الزوج لانه غير ممنوعة من قبله عادة وهذه المسئلة ليست  
 من مسائل هذا الباب فيكون ذكرها المناسبة هي كونها مأذونة عادة وفي اكثر  
 الكتب والاب والوصي لا يملكان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون له من اتخاذ  
 الضيعة اليسيرة والصدق (وما لم المأذون من اليسير بسبب تجارة او مافي نعمتها)  
 اي في حكم التجارة (كبيع وشراء) نظرا للضرورة قبل مسورة وجوب الدين  
 بالبيع والشراء ان يبيع ويشتري المبيع وبهاك الثمن في يده (واجارة واستيجار  
 وقصص وهدايا وعقارات شراها ووطنها فاصحفت) نظير لما هو في معنى

التجارة قبل صورة وجوب الدين بالاجارة ان يأخذ المأذون الاجرة محلا ثم  
 يهلك المستأجر او يسحق قبل تمام المدة ( يتعلق ) ذلك الدين ( رقبته )  
 اي المأذون وفيه اشعار بأنه اوباع مولاه بعد الدين كان باطلا فقبيل معناه  
 سيطر لانه موقوف على اجارة الغرماء وقبل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري  
 بعد القبض يصح ولزمه قيمته فلا يكون موقوفا كما في القهستاني ( فباع فيه )  
 اي يدع القاضي المأذون مرة في ذلك الدين بطلب الغرماء بحضرة مولاه او نائبه  
 وان لم يرض بذلك مولاه ( ان لم يفده ) اي الدين ( المولى ) وقال زفر يتعلق  
 بالكسب بالارقة لانه مأذون في التجارة لافي التصرف في رقبته لان غرض  
 المولى من اذنه تحصيل مال لم يكن لا تقويت مال قد كان بخلاف دين الاستهلاك  
 فانه يباع فيه بخاتبة لاتعاق لها بالاذن وبه قال الشافعي ومالك وعن احمد  
 يتعلق بدمه مولاه وانا انه ظاهر في المولى بسبب الاذن وكل دين يظهر في حقه  
 فهو متعلق بالارقة لانه لا بد من محل يستوفي منه واقرب المحل اليه نفسه فصار  
 كدين الاستهلاك والجامع دفع ضرر الناس ( وقسم ) القاضي ( ثمنه )  
 اي ثمن العبد ( وما في يده ) اي المأذون ( من كسبه ) بين الغرماء ( بالخصص )  
 اي بمقدار نصيب دين كل واحد منهم لان ذبونهم متعاقبة رقبته فيخصصون  
 في الاستيفاء من البدل كما في التركة ( سواء ) كان ( كسبه ) اي كسب المأذون  
 ما في يده ( قبل الدين او بعده او اتهمه ) وحاصله سواء كان كسبه قبل الدين  
 او بعده بالمباينة او بقبول الهبة وفيه اشعار بأنه بشرط حضور المأذون في بيع  
 كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط رضاه ولا حضور مولاه ( وما في عليه )  
 اي على العبد من الدين بعد ما اقتسم الغرماء ثمنه ( بطلب به بعد عتقه )  
 ولا يطلب به الحال اذ لهم الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل  
 بالساعة لافي الجمع بينهما ولا في الطلب من المولى لانقطاع تعلقه به ( وما اخذه  
 سيده منه ) اي من كسبه ( قيل ) ظهور الدين ( لا يسترد ) لانه  
 اخذه حين كان فارغا عن حاجة العبد فخاص له بمجرد القبض ( وله )  
 اي للمولى ( اخذ غلته ) اي اجرة ( مثله مع وجود الدين ) يعني لو كان  
 المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحقوق الدين  
 يكون له اخذ غلته بعد وجود الدين مثل ما اخذ قبل الدين استحسانا  
 والقباس ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجبه  
 الاستحسان ان في اخذه الغلة متعقة للغرماء فانه يترك على حاله لاجل  
 ما يحصل له من المنفعة ولولم يأخذ يحجر عليه فيفسد عليهم باب الاكتساب  
 ( والاند عليه ) اي على غلته مثله ( للغرماء ) احدم الضرورة فيه

وتقدم حقههم (ويحجر) المأذون غير المبرور (ان ابي) لان الابن يجمع ابتداء  
الاذن عندنا على ما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وكذا ينسج بقوله ولا يلزم  
شي من تصرفه كالمع وحده زفر والائمة الثلاثة يبق مأذونا لان الابن لا ينفى  
ابتداء الاذن فلا يثبت في دوائمه وهل يعود الاذن ان عاد من الابن فاصحح  
انه لا يعود وفي الفقه في اواذن الابن لم يصح الاذن لكن في الهداية اشارة  
الى انه قد صح ادنه كاذب المصوب فانه قد صحح الاله لا يبطال اذنه به  
وفصل في المنجوبة منه ان امر العصب او كان للمالك ينفى حاشية عادلة ففسد  
صح الاذن والا فلا (امات سببه او جن مصدا او في بدار الحرب) حال كونه  
(مرتدا) علم المصد بذلك اولم يعلم اما الموت فلانه يرزى انك واما الجون فلانه  
يرزى الاهابية واما الملقى فلانه موت حكما (او حجر عابده) اي بصير محجورا  
ان حجر المولى عليه باب قال يحرمك من التصرف او بابتداء خبر الحجر اليه  
وشروط ان يعلم لما ذون حجر نفسه الاحتراز عن الضرر هو قضاء الدين بعد  
الحرية (وسلم به استكثر اهل سوفه) اي سوق العبد لان الاكثر قائم مقام  
الكل هذا اذا كان الاذن شايعا اما اذا لم يعلم الا العبد فيكفي علمه بحجره وقال  
الشافعي بحجره صحيح وان لم يعلم به احد من اهل سوفه وقد قال مالك واجد  
(و) تعبير (الائمة) لما ذونة (ان استتراده سيدها) عندنا استحسننا  
لان يجمع عن ان يخرج الى الناس لتعامل معهم فيكون لاستيلاذ احصانا والاعلى  
الحجر عادة الا اذا اداسا صريحاً وهو يتحقق دلالة وقال زفر لا بصير محجورا  
عليها اعتبارا للقاء بالابتداء فانه يصح ان ياذن لام والده بالبقاء اسهول  
وبه قات الاثمة الثلاثة (لا) تعبير الائمة المأذون (ان ديريه) المولى وحده  
بالاجماع لانعدام دلالة الحجر (ويضمن) المولى (القيمة للغريم فيهما) اي في  
الاستيلاذ والتدبير لانه اختلف بهما محلاته في حق العرما وهو الرقبة والوجه  
عنده لانه بهما امتنع بهما وبالسبع قضى حقه وعند الائمة اثلثة لا يضمن  
(واقراره) اي لما ذون وهو رفع بالابتداء (بهر الحجر بدلين او بان ما في يده امانته)  
امره (او غصب) منه (صحيح) ويقضى بما في يده لامن رقبته لانها ليست من  
كسبه بل من كسب مولاه هذا عند الامام (حالا لهما) فانهما قال لا يصح  
اقراره وهو القياس لان الصحيح هو الاذن وقد زال وبه قالت الائمة الثلاثة وجه  
الاستحسان ان الصحيح هو اليد وهي باقية حقيقة وبطلان اليد حكما بالحجر  
فراغ مما في يده من الاكسب حاشته اقراره دليل على تحققها (وان استغرق  
دينه) اي دين المأذون (رقبته وما في يده لا يملك سببه ما يده) من اكسبته  
عند الامام ثم فرع عليه بقوله (فلو اعتق عبدا مما في يده لا يصح) عند الامام

( وعندهما ) وعند الأئمة الثلاثة ( يملك ) السيد ما في يده ( فيصح عنه )  
 في عبده و يغرم قيمته للغرماء اوجوبه سبب الملك في كسبه وهو كونه مالكا  
 لرقبته واهذا يحل وحقى للأذونة وله ان ملك المولى انما يثبت خلافة عن السيد  
 عند فراغه عن حاجته و لم يحط به الدين مشغول بها فلا يخلفه فيه والعق  
 وعدمه فرع ثبوت الملك وعدمه وقال صاحب المصح ولواشترى ذارحم محرم  
 من المولى لم يعتق ولو كان للمولى يملك ما معه اعتق ولو اتف المولى ما في يده من  
 الرقيق ضمن لانه اتف ما لا يملكه . او كان المولى يملك ما معه لم يضم  
 ( وارايستفتى ) دينه رقبته ( صح ) اعتاق عبده ( اتفاقا ) اما عندهما  
 فظاهر واما عنده فلا نه لا يعرى عن دين قليل فلو جعل مانع لابقى الانقضاء  
 بكسبه فبقوت الغرض من الاذن ( و يصح بيعه ) اى بيع هذا المأذون ( من  
 سيده بمثل القيمة ) او اكثر لانه لا تهمة في البيع بمثل القيمة فيصح ( لا ) يصح  
 بيعه ( باقل ) من القيمة واويسر لان حق الغرماء تعلق بالمائة وليس له ان يطل  
 حقهم اما لو كان دينه اقل بحيث لا يحيط فجاز بيعه باقل من قيمته لعدم تعاق  
 حق الغرماء وفي القهستاني وهذا عنده واما عندهما فبيع من سيده مطلقا  
 الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين نقض البيع وبيع من اجنبى بالغبن اليسر  
 لا الفاحش وقبل الصحيح ان قوله كقولهما كافي الكافي ( و ) يصح ( بيع سيده  
 منه ) اى من هذا المأذون ( بمثلها ) اى بمثل القيمة وبالاقل منها لا يصح  
 لان المولى اجنبى عن كسب عبده اذا كان عليه دين فالكلام فيه لانه لا يملك  
 كسبه فيخرج المبيع عن ملكه فيصح كافي الاجنبى وعندهما جواز البيع بعتد  
 الفائدة وقد وجدت ان المولى يستحق اخذ الثمن والعقد المبيع فثبت الكل واحد  
 منهما ما لم يكن ثابتا قبل ذلك فاناد كافي التبيين ( لا ) يصح ( بالاكثر ) لان  
 الزيادة تعاق بينهما حق الغرماء ( ولو باع ) المولى منه ( باكثر ) من قيمة المثل  
 ( يحط المولى الزائد من القيمة ) او بنقص البيع ( صيانة لحق الغرماء كافي  
 المسوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عندهما واما عنده فاصد  
 واراسقط المحاباة وكان الغنن يسيرا كافي القهستاني ( فان سلم سيده اليه ) اى الى  
 العبد ( المبيع قبل تعد الثمن سقط ) عن ذمة هذا المأذون ( الثمن ) اى ثمن مبيع  
 باعه سيده منه لان المولى لما سلم المبيع فقد ابطل حقه من العين فليقبله حق الاق  
 الدين مع ان المولى لا يستوجب على عبده دينا فيبطل الثمن ايضا فيخرج مجانا  
 بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا حيث يكون المولى احق به من الغرماء لانه تعين  
 بالعقد فلا يملكه بعد عبده وعندهما تعاق حقه بعينه فكان احق به وبخلاف  
 ما اذا باع العبد من سيده فسلم اليه المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يسقط الثمن كافي

اثنين ومن اى يوم في الاول ان يسترد البيع ان كان قائم في يد العبد وشتره  
 حتى يسوق الثمن (وله) اى الاول (ان لا يشاء) اى البيع (حتى باسند  
 ثمة) لان البيع لا يزال ملك اليد ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ثلث على ما كان  
 عليه حتى يسوق الثمن ولذا يكون اخفى من سائر العرماء (والمعنى باسند)  
 للعرماء (باعتقه) العبد (بما دون) حال كونه (مديونا الاقل من قيمه)  
 اى العبد (ومن الدين) اى ان كانت قيمة المدين اقل من الدين ضمن سيده  
 للعرماء القيمة لتعلق حقهم برقبته وان كان الدين اقل من القيمة ضمن الدين  
 لان حتى العرماء ليس الاقبسه وقد وصلوا اليه وصار هذا بما اوافق الراى  
 المرمون (وما زاد من دينه على قيمته طواب به معفا) اى للعرماء ان يطالبوه  
 بعد حقه لان الدين مستقر في ذمته او جود سبه والمولى لم يملك الا قدر القيمة  
 ففى الناقى عليه كما كان فبرجع به عليه وعند مالك والشافعى اوخذ من كسبه  
 والاطول بعد حقه قبل العرماء بالخيار ان شاؤا اشعوا المدين بالدين وان شاؤا  
 اشعوا المولى بالاقبل من قيمته ومن الدين (وان باعه) المولى (وهو) اى العبد  
 المأذون (مديون مستغرق) رقبته (وغيره مشتريه) اى حمله المشتري به  
 قضيه غالباً (فلا عرماء احارة بهه واحده) اى ان شاء العرماء اشاعوا البيع  
 واشعوا ثمن المديون لا يضمنون احدا القيمة لان الحق لهم والايارة الاجتهاد  
 كالاذن السابق (او قصصين اى شاؤا من السيد والمشتري قيمته) اى قيمة العبد  
 لانه متعهد بدينه وتسليمه الى المشتري وانما قد بقوله وغيره لان العرماء اذا قدروا  
 على العبد كان لهم ان يطلوا البيع الا ان يقضى المولى دينهم (وان صنفوا  
 السيد) اى ان اختاروا قصصين قيمته اياه (ثم رد عليه) اى رد المشتري العبد  
 على البائع قضاء (هيب) اى سبب صلب بعد ما عظم العرماء قيمه (رجع)  
 المولى (عليهم) اى على العرماء (بالقيمة وعاد حقهم) اى العرماء  
 (فى العبد) لان سبب الضمان قد زال وهو البيع والتسليم هذا اذا رده عليه  
 قبل القبض مطلقا او بعده بقضاء لانه صحيح من كل وجه وكذا اذا رده عليه  
 بخيار الرؤية او الشرط وان رده بالعيب بعد القبض بغير قضاء فلا سبب للعرماء  
 على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضى اقامة وهي بيع فى حق غيرهما  
 وار فضل شئ من دينهم رجوعا به على العبد بعد الحربة (وان باعه) المولى  
 (و) الخال انه قد (اعلم) المشتري (مكونه مديونا للعرماء رد البيع  
 ان لم يصل ثمة اليهم) لان حقهم تعلق به وهو حق الاستسقاء والاستسقاء  
 من رقبته وفى كل منهما فائدة فالاولى تام ومؤخره ناقص بمحصل وبالباع  
 نفوت هذه الحربة فلذلك اهتم ان ردوه (وان وصل) ثمة (اليهم) ولا بحماية

في البيع فلا ) اي فليس لهم ان يردوه اوصول حقهم اليهم فينفذ البع لزوال  
 المانع هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع من غير طلب الغرماء والتمس لا يفي  
 بدينهم فاما اذا كان دينهم مؤجلا فالبيع جائز لانه باع ملكه وهو قادر على  
 تسليمه ولم يتعلق به حق غيره لان حق الغرماء متأخر وكذا اذا كان البيع بطلبهم  
 لان البيع وقع لاجلهم وكذا اذا كان الثمن يفي بدينهم ( فان غاب البايع ) بعد  
 بيع المولى المأذون وقضى المشتري ( فالشترى ليس خصما لهم ان انكر )  
 المشتري ( الدين ) عند الطرفين ( وعند ابن يوسف هو خصم ويتقضى لهم  
 بالدين ) لانه يدعى المالك انفسه فيكون خصما لكل من ينازعه وله ما ان الدعوى  
 تتضمن فسخ العقد وقدمام بهما فيكون الفسخ قضاء على الغائب وعلى هذا  
 الخلاف اذا اشترى دارا ووهبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فالموهوب له  
 ليس بخصم عندهما خلافا له واما اذا كان البايع حاضرا والمشتري غائب فالحكم  
 كذلك اجماعا ( ومن قال ) عند قدمه مصر ( انا عبد فلان فاشترى وباع )  
 ساكتا عن اذنه وحججه او غير ساكت ( فحكمه كالمأذون ) بناء على ان امور المسلمين  
 محاولة على الصلاح والجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه مع ان العمل  
 بالظاهر الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن الناس اولان تصرفه واقدامه  
 عليه كالحذر دليل الاذن ( الا انه لا يباع في الدين ) لان بيع الرقبة ليس من اوازم  
 الاذن لان المدبر المأذون اذا لحقه الدين لا يباع رقبته اذا الدين لم يظهر في حق  
 المولى لان الغرور والضرر ليس من جانبه فيطالب الدين من العبد بعد حقه  
 ( ما لم يقر سيده باذنه ) يعني اذا حضر المولى وقر باذنه او اثبت الغريم اذنه على  
 وجه المولى فيباع العبد المأذون

### ( فصل )

في بيان حكم الصبي والمعتوه ( تصرف الصبي ان نفع ) بلا ضرر اصلا  
 ( كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح لا اذن ) اي بلا توقف على اذن  
 الولي لمكونه اهلا ولو على القصور ( وان ضرر ) اي ان كان تصرفه ضارا  
 ( كاطلاق الاعتاق فلا ) يصح ( ولو ) وصليته ( باذن ) لانه دام  
 الشرط فيه وهو الاهلية الكاملة ( وان احتملها ) اي النفع والضرر ( كالبيع  
 والتسراء صح بالاذن ) اي باذن المولى ( لا بدونه ) اي الاذن علق باذن وليه  
 دفعا للضرر بانضمام رأى الولي في المتردد بينهما وعند الشافعي لا يصح  
 تصرفه باجازة الولي وانما لا يصح اسيله ( فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه  
 او جدّه عند عديمه ) اي عدم الاب ( او وصى احدهما ) اي وصى الأب او الجد



عند عدم وثق ائيب والمراد منه ائيب مروى الاب مقدم على استيف  
 ورئيسه ابيه مادام حيا طاعرا واهله وماله وصبيه المختار ثم وصي وصيه  
 في الفهستان ثم حده هو اب الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ( او اعاصي )  
 اي ثم اعاصي اومن يقوم به الام دون الام ووصيه بها وصاحب الشرط  
 ( حكمه ) اي حكم هذا الصبي ( حكم المادون ) في جميع ما ذكرنا من  
 الاحكام من انه لا يتقيد بوع من التجاوز ويكون ما ذوا السكون الولي حين  
 براه بيع ويشترى ويصح اقراره في يده من كسبه وشور سعه بالعين العاجش  
 سده خلاهما ( بشرط ان يعمل اولى اسم سألها للاب والسرء حاله )  
 اي للمالك راد الزمان على ما وان قصد البيع ويعرف العين السير من الساجش  
 ( ولو اصر ) الصبي ( المأذون ) بالتماره من ول الول ( عاف يده من كسبه )  
 من اودين اوابيه او اعمه لاه من تمام التجارة ولو اصر لا يعمله اساس  
 ( وارثه ) اي عاودث عن ابيه او غيره ( صح ) اقراره في ظاهر الرواية لان الحجر  
 ارتفع بالاد فصار كالمالك ( وعن الامام انه لا يصح في الارث ) لان الحاجة  
 في صحة الاقرار عامه الحاجة في التجارة والحاجة في الموروث ( والمأذون )  
 السدي بمقل السع والشراء بالمعنى المذكور ( ميراث الصبي ) فيما مر من  
 الاحكام وفي السعي تفصل فليراجع ( وصح ادن الوصي او اعاصي له البتة )  
 لان اياهما تصرفا في مال التيم والاذن منه

### ( كتاب العصب )

وكان المأذون ابراه او كتاب الحجر لما بينهما من المناسبة الظاهرة لكن عارضه  
 ان اراد المأذون الحجر ادخل في المأذون لا يقرر من ايه ذلك الحجر ماورده بعده  
 كائين المصح هو في المأذون احد الشيء من العمر على وجه العهر ما لا كان او غيره حتى  
 يصلح على احد الحجر ونحوه لا يحدوم يقال غصه غصه وغصته عليه وقد يسمى  
 المعصوب غصه ما سمع للمأذون بالصدر وفي الشرع ( هو ) اي اعص ( ازالة  
 اليد المحرمه ) اي التي لها حق ( باثبات اليد المبطلة ) في مال موقوف محترم قابل  
 للقل اعراذن مالكة لا تحميمه وهذه الة ولا بد منها لان في مال غير مال غير مال  
 خمس الكونه شاملا مع انه احتراز عن ثمة وحر وقولنا متقوم احتراز عن  
 حر مسلم وقولنا محترم احتراز عن مال الحر وقولنا قابل للقل احتراز عن  
 العقار فان غصه غير منصور خلافا لمحمد وسده العصب تعويث يد المالك  
 لا غير وعد الامنة اثبات يد مبطلة لا غير ومأذون الخلاف في رواية المعصوب  
 كولد المعصوبة وثمرة السنان فانها ليست بمعصوبة عندنا عندهم معصوبة

وقرأنا عبر اذن ما أكد احتراز عن اخذه من يد المالك باذنه كالوديعة وقولنا  
لا يفتني احتراز عن السرقة ثم اشار الى الخلاف بقوله ( فاستمداد العبد )  
اي عبد الغير ( بغراذنه وحمل اصدابة ) اي دابة الغير بغير اذنه ( عصب )  
او جود ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله فيهما ( لا الجلوس على البساط )  
لان الجلوس عليه ليس بتصرف فيه اذا البسط فعل الملك وقد بقي اثره له  
في الاستعمال فلم يكن اخذا وعند الأئمة الثلاثة الجلوس ايضا غصب ( وحكمه )  
اي الغصب ( الاثم ان علم ) انه مال اخير وان ذلك الفعل غصب واقدم  
عليه امار ظن انه ماله فالصمان ولا اثم اذا لخطأ مرفوع ( ووجوب رد عينه )  
اي عين الموصوب ( في مكار غصب ) ان غاصب اياها لا اختلاف القيم باختلاف  
الاماكن ( ان كانت ) العين ( قائمة ) بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم على  
اليده ما اخذت حتى ترد اي يجب على اليد الغاصب رد ما اخذت حتى ترد فاذا  
ردت سقط وجوب الرد ( والضممان لو هلك ) اي العين سواء علم اولم يعلم  
وسواء هلك او هلك منه حق العبد فلا يتوقف على علمه وقصده ( ففي المثل )  
وهو ما يوجد له مثل في الاسواق بـلا تفاوت معه به كافي اكثر الكتب لكن يسكل  
بنحو التراب والصاوان فانه قيمى ( كالكيلى والوزنى والعددى المتقارب ) اي  
ما لا يتفاوت احاده في القيمة ( يجب مثله ) لان هذا الواجب ضمان جبر والجب  
انما يتحقق بايجاب المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى  
عليكم ورد العين هو الموجب الاصلى لاه اعدل واكمل ورد القيمة او المثل مخلص  
يصار اليه عند تعذر رد القيمة ولهذا يطالب برد العين قبل الهلاك ولو اتى بالقيمة  
او المثل لا يعتد به لكونه قاصرا وكذا يبرأ ان غاصب برد العين من غير علم المالك  
بان سلمه اليد بجهة اخرى كما اذا وهب له او اطعمه يا فكله والمالك لا يدري انه  
ملكه وفي الاطعام خلاف الشافعى كما في شرح الكنتز للعيني ( فان انقطع المثل )  
عن ايدي الناس ( يجب قيمته يوم الخصومة ) واقضاء عند الامام لان لمثل  
نوعان كامل وهو المثل صورة ومعنى فصار أصلا في ضمان العدوان وقاصر  
وهو المثل معنى هو القيمة وضمان القاصر لا يكون مشتم وعامح احتمال الاصل  
اكونه خلفا عنه ولا ينقطع الاحتمال بالانقطاع ولكن بالخصومة والقضاء ولذا  
لوصبر المالك الى محيى اوانه كان له ان يطالب بالمثل الكامل وبه قال مالك واكثر  
الشافعية وهو الصحيح كما في القهبى بنى نقلا عن التحفة ( وعند ان يوسف  
يوم العصب ) لان سبب الرجوع هو الغصب فتعتبر قيمة يومه وفي الفهستاني  
هو اعدل الاقوال كما قال صدر الشريعة وهو المختار على ما قال صاحب النهاية  
( وعند يوم انقطاع ) لانه صار الآن كالذى لا مثل له وبه قال احمد

ومن الثابتة انه اقرب من المشرق كما في انفسهم على وجه كلام لان يوم  
 الامة ضائع على قولهم لا سبيله ( وفي المعنى كالمعدي الدعوات ) كاشاب  
 والحور والنبي المعاول بخلاف حنيفة ( نحو العر المعاول بالثبوت ) والموزون  
 الذي في بعض سرور كالادنى الماتوعة بحيث يخرج له الماتعة عن الماتعة بحاله  
 مادرا باسنة الى اصله كالقهرم والندر والاراق ( حب فيه يوم العاصب  
 اجماعا ) لانه لا مثل له لان العسيرة لم تعدر اعتبارها لغايتها استبرامسى  
 وهو القيمة دفعا للسرور بقدر الامكان وكان مالك يصح منه صورة وفي المخرج  
 كل مكمل وموزون مشرف على الهلاك فيصير بقيته في ذلك الوقت كسنة  
 موقورة احدث في العرق والقي الملاح ما فيها من المكمل والموزون في الماء يصح  
 فيها ما ساعد وفي الصير فيه صب ماء في طاهم فاستد به وزاد في كبه فله  
 ان يصعد فيسقط الحطة بل ان اصعب الماء فيه وليس له ان يصعد منه ماء له هذا  
 اذ لم ينفله الى مكان وان ينقله يصح المش لانه ح فخص وهو منسلي بحيث عليه  
 الى بخلاف ما لو صب الماء في موضع الذي فيه الحنطة بعد نقل ( فان ادعى )  
 العاصب ( الهلاك ) اي هلاك المعصوب ( حنيفة ) ذلك العاصب اذ لم يرض  
 المالك بالقيمة فله من باعصبا ما ساعد ككثير اقام عاهة بينة والصحيح انه نقل  
 البينة في حق الحنيفة ككثير في القهستاني ( حتى يعلم ) ويطن عضي مودة  
 موكولة الى أي القهصي ( انه ) اي المعصوب ( او كان باعاه لاطهره ثم يقضي )  
 اي يقضي الحاكم ( عليه ) اي على العاصب ( بالبدل ) اي بدل المعصوب  
 اي بالمثل في المشلى والقيمة في القهي وفي الدور ولو ادعى العاصب الهلاك بعد  
 صاحبه بعد الرد وادى المالك الهلاك عند العاصب واقاما العدمان فبرهان  
 العاصب اول هذا عند محمد وعندنا يوسف بينة المالك اولى وفي المصحح العاصب  
 المودع الذي اذا قال لا اعرف قيمة المعصوب بعد هلاكه والمالك يقول قيمته  
 كذا درهم وهو لا تصدقه ولا يقر بشئ من القيمة ويقول لا اعرف قيمته فله  
 بخلاف على دعوى الدعي فان لم يخلف يكون حكمه حكمه انكول يحكم عليه  
 بعد العرض لنا ولو قال المعصوب منه كانت قيمة ثوبه مائة فاقول قول  
 العاصب مع عسده ويحذر على الشان لانه اقر بقيمة محبها ولذا فاد لم يبين بخلاف على  
 ما ادعى المعصوب منه من الزيادة فان خلف بخلاف المعصوب منه ايضا ان قيمة  
 ثوبه مائة واما حديث من اعاصب فاذا احدث ثم طهر لثوب كان العاصب بالخيار  
 ارشاه رصي ما وب وسلم القيمة للمعصوب منه وان شاء رد الثوب واخذ القيمة  
 ( والعاصب اما هو فبدل ) لانه ازالة يد المالك بالثبوت يده وذلك بتصور  
 في المقول ثم فرع عليه قوله ( فلو عاصب عاصرا ) هو ماله اصله وقراره

كالضبعة والدار (فهلك في يده) بان غلب السبل على الارض او هدم البناء  
 بآفة سموية (لا يضمن) عند الشيخين لانتهاء الشرط هو النقل بل يرد لما مر  
 ان الغصب ازالة اليد سبل في العين وهو لا يتصور في العقار لان يد المالك تزول  
 عنه باخراجه وهو فعل فيه لافي العقار فصار كما اذا بعد المالك عن المواشي حتى  
 تلف لا يضمن لان منع المالك بالتعمد فعل فيه لافي المواشي (خلافا لمحمد)  
 فان صدره يجري الغصب في العقار لان ازالة اليد فيه يكون بما يمكن لا بانقل  
 وقوله قال ابو يوسف اولاً وزفر وهو قول الامثلة الشفة وبه يقتضى في الوقف  
 كما في شرح البكر للعيني وغيره وفي المصح القنوي في غصب العقار والبدور  
 الموقوفة بالضمان وقال الاستروشي وعماد الدين في فصوله والاصح انه اى العقار  
 يضمن بالبيع والتسليم وبالجمود في اوديعة اى اذا كان العقار وديعة عنده فبمجرد  
 كان ضامناً بالاتفاق وبالرجوع عن الشهادة بان شهدا على رجل بالدار ثم رجعا  
 بعد القضاء ضمناً (وما غصب منه) اى من العقار (بفعله كسكنائه) اى سكنى  
 الغاصب في الدار المغصوبة (وزرعه) في الارض المغصوبة (ضمنه)  
 اى النقصان بالاجاع كما في النقل لان ذلك اطلاق واهلاك والعقار يضمن به  
 ولا يشترط لضمان الإتلاف في يده قبل في تفسير النقصان انه ينظر بكم تستأجر  
 هذه الارض قبل الاستعمال وبعده وقبل بل ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم  
 تباع بعده فيضمن تفاوت ما بينهما من النقصان وقال العيني وغيره وهو الاقيس  
 (ويأخذ) الغاصب (رأس ماله) وهو البذر وما غرم من النقصان وما نفق  
 على الزرع (ويصدق بالفضل) عند الطرفين حتى اذا غصب ارضاً  
 فزرعها كربن فاخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المؤنة قدر كرو نقصها قدر كرو  
 فانه يأخذ منه اربعة اكرار ويصدق بالباقي (وعند ابى يوسف لا يصدق  
 به) اى بالباقي لان الزيادة حصلت في ضمانه وملكه لان ما ضمن من الفائت يملكه  
 بالضمان ولهما انه صار ملكاً له ملكاً خيراً وحراماً لحث اليأس هو التصرف  
 في ملك الغير فيكون سبيله التصديق (وكذا ابو سفيان العبد المقصوب) اى لو آجر  
 العبد المقصوب واخذ غلته (فقصه الاستغلال او آجر) المستعير (المستعار  
 ونقص يضمن النقصان) لانه دخل جميع اجزائه في ضمانه فيجب عليه  
 ضمان قيمة ما تعذر رده من اجزائه كـ لا او بعضاً (وما فضل من الغلة  
 والاجرة تصدق به) عند الطرفين (خلافاً له) اى لابي يوسف لما ذكرنا  
 آنفاً (وان تصرف في الغصب او الوديعة فريج وهما يتعينان بالتعيين)  
 كالعروض ونحوها (تصدق بالرجح) ولا يطيب له عند الطرفين (خلافاً له)  
 اى لابي يوسف (ايضاً) اى كخلافه في المسئلة التي قلها (وان كانا)

اي المصسوب او الوديمة ( لا يتغير ) كالتقدم فقد قال الكرشي على اربعة  
 اوجه ذكرها المصن بقوله ( فان اشار ) للتصرف ( اليه متا ) اي الى ذراهم  
 الغصب او الوديمة ( وتقدمت فكذلك ) لا يطيب له الربح ويصدق به عند  
 خلافه ( وان اشار الى غيرهما وتقدمت ) اي ذراهم الغصب او الوديمة ( او اشار  
 اليهما وتقدمت ) اطلاق ( اطلاقا ولم بشر اليه ) ولا الى غيرهما بل قال اشتركت  
 بذكرهم ( و ) لكن ( اتقدمت ) اي ذراهم الغصب او الوديمة ( طاب له الربح  
 اتفاقا قوله ) اي بذكره الطيب في الاولى وبالطيب في الصورة الثالث الباقية  
 ( يعني ) قاله صاحب الوقاية موافقا لما في المحيط حيث قال القوي في قول  
 الكرشي ليكن الحرام دفع العرج عن الناس في هذا الزمان وهذا قول المتقدم  
 الشهيد وفي الدرر به كان يعني الامام ابو الليث ( والمختار ) عندنا حيث ( انه  
 لا يطيب مطلقا ) يعني في الصورة كلها الاطلاق المبتوط والجامعين ( ولو اشترى  
 بالقت الغصب او الوديمة بخاريه تعدل الفين فوهبها او طمسا فاطاه لا يضاعف  
 بشي ) وهذا قولهم جديقا لان الربح انما يبين عند اتحاد الجس كما في الهداية

( فصل )

وان تغير ما غصبه بالتصرف فدا اجزا او عمالا او تغير بغير فعله بان صار الغيب مثلا زينا  
 بنفسه او الرطب ثم ازاله كالتغير ان شاء ما اخذه وان شاع يتركه ويعينه ( قرآن )  
 بذلك التغير ( باسمه ) اي اسم المصسوب اجزا او عمالا اذا غصب شاة فذبحها فقط  
 فان ملك مالكمه لم يزل بالذبح المجرد اذ لم يزل اسمها به حيث يقال شاة مذبوحة  
 لكن اورد على ذلك يقولهم شاة حيوية مع انها بخلاف الذبوحة في الحكم  
 ( واعظم منافعه ) اي اكثر مقاصده اجزا او عمالا ذراهم فسكنها بلا ضرب فاه  
 وان زال اسمه لكن بقي اعظم منافعه ولذا لا ينقطع حتى الملك عنه كما في المحيط  
 وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن اسم المنافع كما في التمسكت في فعله هذا  
 ان ما قال صاحب الدرر من انه لم يقل اعظم منافعه لان من قاله قصد شاة الخطة  
 اذا غصبها وطبخها فان المقاصد المتعلقة بعين الخطة كعملها هريسة ونحوها  
 يزول بالطنخ ولا حاجة اليه لان قوله زال اسمه معناه لانه لم يزل ليس يستند  
 بل هو عدم اطلاق على ما قررنا نقلا عن المحيط وغيره تدبر ( ضمنه ) اي الغاصب  
 المصسوب ( وملكه ) بقرر الضمان على الغاصب كما هو المتأثر والبدل ذهب  
 بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان  
 فلو ان الملك عن اخذ القيمة واراد اخذ المغير لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن  
 حكى عن الامام مفتي الثقلين ان الصحيح عند المحققين من ما تضمنه على قصة  
 مذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراض الخصمين باليمين او قضاء القاضي به

اوداء البدل كما في القسم الثاني نقلا عن الذخيرة وعند الشافعي في القول الاظهر  
لا ينقطع حق المالك وهو رواية عن ابي يوسف غير انه اذا اختار اخذ العين لا يضمن  
النقصان عنه في الاموال الربوية وعند الشافعي يضمنه ( ولا يخل انتفاعه )  
اي انتفاع الغاصب ( به ) اي بالمغصوب المغير ( قبل اداء الضمان ) سبحانه ما والقياس  
الحل وهو رواية عن الامام وقول الحسن وقول زفر لان ملكه ثبت بكسبه والمالك  
مباح للتصرف ولهذا لو وهبه او باعه صح وجه الاستحسان ان في اباحة الانتفاع به  
قبل الاداء فتحال باب الغصب فيجزم الانتفاع لكن جاز للغاصب به وهبه لانه  
مملوك له بجهة محظورة كالمقبوض بالبيع الفاسد ( كشاة بذبحها وطبخها  
او شواها او فطخها او طبخه او زرعه ودقيق خيره وغلب او زيتون عصره ) قيد  
للغيب والزيتون ( وقطن يخرله وغزل يسجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله آنية  
وساجه ) بالجيم وهو مفرد ساج وهو شجر عظيم صلب قوي ينبت ببلاد الهند وهي من  
اسرار الاشجار ويستعمل في بناء الدور وابوابها واساسها واما اذا نى عليها فلا ينقطع  
حق المالك لانه متعمد في البناء عليها والساجه من وجه كالاصل لهذا البناء فيهدم  
للاعيان اذا نى في الارض المغصوبة ( اولئذ يني عليها ) وهذه الاشياء تشبه آلات  
اللائعيان المغصوبة للتغير بفعل الغاصب تغيرها ظاهر فيما عدا الساجه واما تغيرها  
فيها فلا انها كانت ثقيلة والآن صارت من العمار ولذا استحق بالشفعة فيكون  
هالكاً من وجه وتغيراً من وجه والتفسير يوجب انقطاع حق المالك وهو ملكها  
بهذه التصرفات عندنا خلافاً للشافعي وهو يضمنه النقصان وفي الذخيرة انما زول  
الملك عن الساجه اذا كانت قيمتها اقل من قيمة البناء واما اذا كانت اكثر منها  
فلا تزول عن ملكه كما في شرح المجموع ( وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير  
او ) جعل الفضة او الذهب ( آنية لا ملكه ) اي الجمول ( وهو ما ملكه بلا شيء  
في مقابلة الجعل عند الامام لان الجودة والصحة في الاموال الربوية عند مقابلتها  
بجنسها لا قيمه لها وهذا او غصب خلباً فكسبه ثم رده الى مالكه لا يضمن  
( وعندهما بملكه الغاصب وعليه ) اي على الغاصب ( مثله ) اي مثل الذهب  
والفضة لتبادل الاسم بالصنفه ( فان ذبح ) الغاصب ( الشاة ) بغير اذنه  
( فالملك ) يخبر ( ان شاء طرحها ) اي الشاة ( عليه ) اي على الغاصب ( وضمنه  
قيمتها ) اي الشاة المذبوحة ( او اخذها ) اي الشاة ( وضمنه نقصانها )  
اي الشاة بذبحها لوجود نقصان بعض منافعها كالدر والنسل دون بعض اذ لحما  
منافع به وروى الحسن عن الامام انه ليس له ان يضمنه النقصان اذا اخذ اللحم  
لان الذبح والسليخ زيادة فيها والاول هو الابط ( وكذا لو قطع يدها ) اي الشاة لان  
قطع اليد او الرجل كالذبح في الحكم فله الخيار المذكور في الذبح ( او قطع طرف

(دابة خبرها كولة) ومظهر كلام العتق انه خبر فيه ايضا بين تضمنين جميع قيمتها  
 وتركها له وبين تضمنين نقصانها لكن ما في اكثر النكت المعتبرات شيئا من ظاهرها  
 لانها فانها لو كانت الدابة خبرها كولة الخبر تضمن قاطع الطرف جميع قيمتها  
 لانه استهلاكه من كل وجه بخلاف قاطع الطرف المبد حيث تضمنه نصف قيمته  
 مع اخذه انتهى وفي القرائة تفصيله وحاصله ان العلماء اختلفوا في طرق بعضهم  
 الذين ما كوله الخبر كولة الخبر كما في الدابة خبرها ويختصرون التناوب ويشرح  
 الكثرة والدرر وغيرها وبعضهم يروى بينهما والمصنف اختار التسوية بينهما  
 فلهذا قال او قطع طرف دابة خبرها كولة خبرها وعلى ما قبله انتهى لكن  
 التسوية على قول محمد بن علي بن ابي الخطاب واودع جاز غير يلبس له ان بعضه النقصان  
 في قول الامام ولكن تضمن جميع القيمة وعلى قول محمد بن ابي جاز غير فلهذا  
 ان يترك الجاز وبعضه النقصان وان شاء تضمنه كل القيمة فلا يترك المتدبر  
 وان قوله قلا فليس له ان يضمنه النقصان وقال محمد بن ابي كولة خبرها كولة  
 اليد والرجل فان شاء تضمنه جميع القيمة وان شاء امسك الدابة وبعضه النقصان  
 والاعتقاد على قول الامام انتهى فعلى هذا ان ما قال صاحب القرائة ليس  
 بشيء بل الصواب ان يقال ان مراد المصنف من قطع طرف دابة خبرها كولة  
 الدابة التي يمكن الانتفاع بما في القيمة ما في النهاية بقوله عن التناوب اذا قصص  
 اذن الدابة او غيرها يضمن النقصان فلهذا قال من قطع طرف دابة خبرها كولة  
 ولم يقل يد دابة او رجلا وكذا يضمن النقصان او قال صاحب الدابة ان يضمنه  
 النقصان واوسلم الجلد اليه ان كان جلدها من ثوب (او خرق الثوب) اي خبر  
 ايضا او خرق ثوب القير (خرقا فاحشا بقوت) الجملة صفة خرقا (بعض  
 العين وبعض نفعه) لا كاله لانه لو فوت كل يقع ضمنه كل القيمة وهذا تفصيل  
 الخرق الفاحش على الصحيح وفي ان يبين والصحيح ان الفاحش ما يفوت به  
 بعض العين وجنس النفع ويبقى بعض العين وبعض النفع واليسير  
 ما لا يفوت به شيء من النفع وانما يدخل فيه نقصان في النفع وفي النهاية  
 ان الفاحش هو المستأصل للثوب وهو ان يحول الثوب لا يصلح الا لخرق ولا يرغب  
 في شرائه ودراه الى الخلو اني قلت وفي المجتبى والصحيح ما جرده محمد بن وهب  
 ان يفوت بعض العين وجنس من منافعه ويبقى بعض العين وبعض النفع  
 وقبل يرجع في ذلك الى الخياطين وقبل ان كان طولا ففاحش وان كان عرضا  
 فيسير والكل في الخ (وفي) خرق يسير (نقصه) اي نقص الخرق الثوب  
 والجملة صفة يسير (ولا يفوت شيئا من النفع يضمن) الخارق (نقصه)  
 يعني مع اخذه عليه وليس له خبر ذلك لان العين قائمة من كل وجه وانما دخله يجب

فنقص لذلك فكار له ان يضمه النقصان (واو بنى زجل في ارض غيره او غرس)  
 فيها شجرة (امر) الباني والغارس (بالفتح) في ظاهر الرواية (وارد) اى رد  
 الارض الى المالك لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق اى لذى عرق ظالم  
 وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم مجازا كما يقال صام نهارة وقام ليله  
 هذا اذا كانت الارض لا تنقص بالفتح (وان كانت تنقص بالفتح فالى مالك  
 ان يضم له) اى للغاصب (قيمتها) اى قيمة البناء والغرس (مأمورا بقطعها)  
 لان فيه دفع الضرر عنهما وانما يضم قيمته مقلوعا لانه مستحق القلع ثم بين  
 طريق معرفة قيمتهما بقوله (فتقوم الارض بلا شجر او بناء) بمائة مثالا  
 (وتقوم مع احدهما) بمائة وعشرة حال كونه (مستحق القلع) فتح نقص  
 اجرة القلع هى درهم فبقى مائة وتسعة دراهم (فيضمن) المالك (الفضل)  
 هو النعمة قال المشايخ هذا اذا كانت قيمة البناء او الغرس اقل من قيمة الارض  
 واما اذا كانت قيمة البناء او الغرس اكثر من قيمة الارض فلا يقال للغاصب اقلع  
 البناء او الغرس وزد الارض بل يضم قيمة الارض فيملكهما باضمان وبه يبقى  
 بعض المتأخرين لكن ظاهر الرواية ما ذكر في المتن وبه يفتى البعض في زماننا  
 هذا ابتك الظالم هذا اذا كانت الارض ملكا اما اذا كانت وقفا فيؤمر بالقطع  
 والرد مطلقا وفي التبيين وعلى هذا لو اتلفت دجاجة او اوة بنظر ايهما اكثر  
 قيمة فاصاحبه ان يأخذ ويضمن قيمة الآخر وعلى هذا التفصيل لو ادخل قصيل  
 غيره في داره وكثر فيها ولا يمكن اخراجه الا بهدم اقدار وعلى هذا التفصيل  
 لو ادخل البقر رأسه في قدر من الخمس فعذر اخراجه (وان صبغ) الغاصب  
 (الثوب) السدى غصبه (احد او اصفراوات السويق) السدى غصبه  
 (يسمى فذلك) بالخيار (ان شاء ضمنه) اى الغاصب (قيمة ثوبه) حال كونه  
 (ابيض) اى اخذ قيمة ثوب ابيض لانه متلف من وجه (و) ضمنه (مثل  
 سويقه) لكونه مثليا وترك ما غصبه الغاصب له (واحدتهما) اى ان شاء  
 اخذ الثوب والسويق (ضمن ما زاد الصبغ والسمن) في الثوب والسويق  
 لان الصبغ مال متقوم كالثوب وبغصبه وصبغه لا يسقط حرمة ماله وبحب صيانتهما  
 ما يمكن وذات اتصال معنى قال احدهما اليه وايفاء حق الآخر في عين ماله  
 وهو فيما قلنا من الخبير الا انا اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصل والغاصب  
 صاحب وصف كما في الدرر وعند الشافعي يؤمر الغاصب بقطع الصبغ بالغسل  
 بقدر الامكان ويسلمه وان انتقص قيمة الثوب بذلك فعليه ضمان النقصان  
 (وان صبغه) اى الثوب (اسود ضمنه) اى المالك (قيمته ابيض او اخذه  
 بالرد شي لانه) اى الصبغ بالاسود (نقص) عند الامام (وعندهما الاسود



كثيره وهو) أي الاختلاف بين الإمام وبينهما اختلاف زمان فإن بني أمية في زمانه كانوا يمتعون عن لبس السواد وفي زمانه ماشر العباس كانوا يلبسون السواد فأجاب كل على ما شاءه وفي الثور رد غاصب الغاصب الغاصب على الغاصب الأول يبرأ عن ضمانه كما هو ذلك الغاصب في رد غاصب الغاصب فادى القيمة إلى الغاصب إذا كان قبضه القيمة معروفاً غصب شيئاً ثم غصبه آخر منه فأراد المسالك أن يأخذ بعض الضمان من الأول وبعضه من الثاني له ذلك الإجازة لا تلحق الاتفاق فلو أنلف ما ذكره بعدنا فقال المسالك اجزأت أو وصيت لم يبرأ من الضمان كمن الغاصب الغاصب فأجبت لا يمكنه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع

## ( فصل )

في بيان مسائل تنصل بمقتضى الغصب (وإن ثبت ما غصبته) أي أن جعل الغاصب الغاصب غاصباً (وضمن قيمته) للمالك (مدته) أي أنه صحت المعصية أن كان قابلاً للتقبل من مالك إلى مالك هذا عندنا لأن المالك مالك للبدل بكماله فيملك الغاصب المبدل ولا يلزم اجتماع البدل والمبدل في ملك شخص واحد ولا توجد العدالة بل يقع الضرر فيملك الغاصب المبدل كما ملك المسالك البدل فحققت العدالة بينهما ودفع الضرر حتى لو كان الغاصب قريب الغاصب يعتق عليه بإدائه الضمان عندنا وقال الشافعي لا يملك الغاصب لأن الغصب محظور فلا يصلح سبباً للمالك (عندنا أني وقت الغصب) وهو كل شيء ثبت مستنداً فهو ثابت من وجه دون وجه فيكون ناقصاً فلا يظهر أثره في حق الأولاد ويطهر في حق الأصحاب وعن هذا قال (وسلم له الأكساب) للتبعية (أدون الأولاد) لأن تبعيتهم فزق تبعية الأكساب الأبرى أن واحد المدير والمكاتب مدير ومكاتب ولا يكون أكسابهما أحداً ومكاتب (والقول في القيمة) عند اختلافهما (لغاصب مع يمينه) لأنه منكر (أن المير من مالكه على الزيادة) التي ادعاهما فإن أقيمت دعوتها وجبت تلك الزيادة ولم يشرع قول الغاصب حينئذ لأن المالك أثبتة بالحجة الملزمة وفيه إشعار بأنه لو لم يتم وإقام الغاصب حجة القلة لم تقبل وهو الصحيح بل يخاف على دعواه لأن يمينه تنفي الزيادة واليمين على النفي لا تقبل وقال بعض من أختلنا ينبغي أن تقبل لاسقاط اليمين عن نفسه كالودع إذا ادعى رد الوديعة فإن القول قوله وإقام يمينه على ذلك قبلت وكان القاضي أبو علي النسبي يقول هذه المسئلة عدلت مشكلة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسئلة وبين مسألة الوديعة وهو الصحيح كما في التمهيد وغيرها

وفي المصح الغاصب او المودع المتدعي اذا قال لا اعرف قيمة الغصوب بعد هلاكه  
والمالك يقول قيمته كذا درهمان وهو لا يصدق ولا يقر بشئ من القيمة ويقول  
لا اعرف قيمته فانه يحلف على دعوى المدعي فان لم يحلف يكون حكمه حكم  
النكول وهل يشترط ذكر اوصاف الغصوب في دعوى الغاصب ام لا الاصح  
عدم الاشتراط قال محمد في الاصل اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه  
جارية له واقام على ذلك بينة يحبس المدعي عليه حتى يجيء بها ويردها على  
صاحبها وتقامه في العتابة فليراجع ( قال ظهر ) المغصوب الغائب ( وقيمته  
اكثر ) اى حال كون قيمته اكثر مما ضمن الغاصب به ( و ) الحال انه ( قد ضمنه )  
الغاصب ( بقول المالك او برهانه او بالنكول ) اى نكول الغاصب عن اليدين  
( فهو ) اى المغصوب ( للغاصب ولا خيار للمالك ) لانه رضى به لادعائه  
هذا القدر ونفذ بيع غاصب ضمن القيمة بعد بيعه ( وان ضمنه ) الغاصب  
( بقوله ) اى يقول الغاصب مع قيمته ( فالمالك ) بالخيار ( ان شاء امضى  
الضمان ) اى اجاز ضمنه بان رضى بالبدل وترك المغصوب في يد الغاصب ( او )  
ان شاء ( اخذه ) اى المغصوب الظاهر من الغاصب ( ورد عوضه ) الذي  
اخذه من الغاصب لانه لم يرض بزوال عينه بهذا المقدار لادعائه الزيادة فيصير  
اخذه لضرورته عن اقامة البينة قال العمري وغيره ولو ظهر المغصوب وقيمته  
مثل ما ضمنه او اقل في هذه الصورة وهي ما اذا ضمنه بقول الغاصب مع قيمته  
قال الكرخي لا خيار له لانه توفر عليه ماله ملكه بكماله وفي ظاهر الرواية يشترط له  
الخيار وهو الاصح ( ولو برهن كل من المالك والغاصب على الهلاك عند  
الآخر ) اى واقام الغاصب البينة على انه رد المغصوب الى المالك فهلاك عنده  
واقام المالك بينة على انه هلك عند الغاصب ( فبينه الغاصب اولى ) عند  
محمد لان الضمان ثابت بنفس الغاصب فلا حاجة الى اثباته لكن الغاصب  
يدعى زواله والمالك ينكره فبينه الغاصب تكون اولى وفي الجمع وهذا ظاهر  
المذهب ( خلافا لابي يوسف ) فان عنده بينة المالك اولى لانها مشقة للضمان ولم ينقل  
عن الامام شئ وفي الجواهر واوشهدوا ان الغاصب غصب هذا العبد ومات عنده  
وشهد شهود الغاصب انه مات في يد المالك لم تسمع بينة الغاصب وروى عن محمد  
في الاملاء ان البينة بينة الغاصب ولو اقام المالك البينة ان الغاصب غصب يوم الحر  
بالكوفة واقام الغاصب البينة انه كان يوم الحر بمكة هو والعبد فالضمان واجب  
على الغاصب ولو شهد احدهما انه غصب هذا العبد منه وشهد آخر على اقراره  
بالغصب لم يقبل ( ومن غصب عبدا فباعه ) اى الغاصب المغصوب ( فضمنه )

المالك قيمته (تفديمه) اى بيع الغاصب (وان ابقى قيمته) بعده (لا ينفذ)  
 غنقه) والفرق ان ملك الغاصب ناقص لانه يثبت مستندا كامر وهو يكتفى بالامان  
 السم دون البتق الا ترى ان الذم ينقذ من المكاتب بل من المأذون دون حقه  
 (وزوائد المقتسوب غير مضمونة مالم يثبت) الغاصب (فيها) اى في الزوائد  
 (او بمنعها) بمسئول الملك ايها) اى الزوائد (سواء كانت متصلة كالسكن  
 والسكن او منفصلة كالزوائد والتمر) لانها امانة وحكمها هذا وقال الشافعي فله  
 الضمان مطلقا لوجود حد الغصب لما مر هو الركن اليه المصلحة فثبت عنده  
 ولذا ان سلب الضمن اخراج الدين من ان تكون متعاقباتها في حق الملك ولم يوجد  
 لا اذا وجد ما يقوت ختم كانه مدي والمنع بعد الطلب فيشترط تحقيق حد الغصب  
 لانه صار من بلا على السالك يدا تصرف والانتفاع ويستثنى منه منافع غصب  
 الوقت فانها تضمن وعليه الفتوى كما في القصة في قبلا عن العمادي  
 (وان نقصت الجارية بالولادة في بد الغصب) اى اذا ولدت الجارية المقتسوبة  
 التي حلت عند الغاصب ولدا ونقصت بالولادة (ضمن) الغاصب (بنقصانها)  
 اى الجارية (و) لكن (يجبر) النقصان (بقيمة الولد) قال زفر واشتافعي  
 لا يجبر النقصان بالولد لانه ملكه فكيف يجبر ملكه بملكه كما لو جرح صوف بشاة  
 اغبر وثبت آخر فلا يفيد اتحاد سبب الزيادة والنقصان فيلزم عليه الضمان  
 ولذا ان سبب النقصان الزيادة واحد وهو الولادة لانها لو ثبت قوت جزء من  
 مالية الام وتحدثت مالية الولد فاذا صار مالا اقدم ظهور النقصان فيه فأتى  
 الضمان (او) يجبر (بأجرة) لانها كالولد لكونها قائمة مقامه لوجوبها  
 بدلا عنه (ان وقت) قيد بقيمة الولد والأجرة (وما) اى يجبر النقصان بقيمة  
 الولد ان كان في قيمته وفاة وبسقط ضمانه عن الغاصب وان لم يكن وفاته يسقط  
 بحسابه وكذا يجبر النقصان بأجرة ان قيمها وفاته وبسقط ضمانه عن الغاصب  
 وان لم يكن وفاته يسقط بحسابه ايضا (واوزنى) الغاصب (بأجرة غصبها) حلت  
 (فردها) اى الامة (حاملة فولدت ثقات) عند المالك (بها) اى بسبب  
 الولادة في نقاسها (ضمن) الغاصب (قيمتها يوم طوقهتا) عند الامام لان  
 ما انقعد فيها من الملوقة هو سبب التلف فلا يوجب الرد بعد ذلك على الوجه الذي  
 نصبها كما اذا جنت في بد الغاصب وقتلت في بد الملك (بخلاف الحرة) يعنى  
 لو اخذها مكرهة فزنى بها فردها حاملة فولدت وماتت لا يضمن الغاصب  
 دينها لان الحرة لا تكون مضمونة بالغصب ليقض ضمان الغاصب بعد فساد  
 الرد (وعندهما لا يضمن في الامة ايضا) اى كالحرة بل يضمن نقصان الحمل وهو  
 قول الامة الثلاثة لان سبب التلف هو الولادة في بد الملك بعد صحة الرد

من الغاصب لان العيب لا يمنع صحة الرذول لكنها معيبة بالخل فيجب عليه نقصان العيب ( ولوردها محبوبة ) اي او غصب امة فحقت ثم ردها محبوبة ( فانت لا يضمن ) الغاصب الانقصان الحتمي اتفاقا كما في البرازية وغيرها لان الموت يحصل بزوال القوى وانه يزول بترادف الآلام فلم يكن الموت حاصلا بسبب وجود قيد الغاصب فيجب عليه تقدير ما كان عنده دون الزيادة وفي الجواهر اذا غصب صليبا خرا من اهله فرض ومات في يده فلا ضمان عليه وكذا اذا اصابه شيء من آفة السماء ولو عقره سبع او نهشته حية فالغاصب ضامن وفي نسخة فعلى عاقلة الغاصب الدية ( وكذا لو زنت ) الامة المعصومة ( عنده ) اي عند الغاصب ( فردها ) اي الامة ( فحالت ) في بد المالك ( فانت منه ) اي من الجلد لا يضمن الغاصب الانقصان الرتالانية الخاضع عنده لاسبب الموت وهو الجلد ( ولا يضمن ) الغاصب ( منافع ما غصبه سواء سكنه ) اي فيما غصبه ( او عطله ) اي جمعه معطلا هذا عندنا وعند الشافعي واخذ يضمن فيجب اجر المثل لانها مال منقوم مضمونة بالعقود كالايمان وعند مالك يضمن بالاجر في السكون لافي التعطيل ولنا ان عمر وعليا رضي الله تعالى عنهما حكما يوجب قيمة ولد المفرور وحرية ورد الجارية مع عقرها على المالك ولم يحكما بوجوب اجر منافع الجارية والاولاد مع علمهما ان المستحق يطلب جميع حقه وان المفرور كان يستخدمهما مع الاولاد ولو كان ذلك واجباله لما سكتنا عن بيانه بوجوبه عليهما ولما اعدم المائتة بين المنافع والداراهم لانعدام البقاء في المنافع فلا يكون تقومها لانها بل لضرورة عند زوال العقد ولا عقدها واما اذا انتقص بالاستعمال فيضمن لاستهلاك بعض اجزاء العين ( الا في الوقف ) وكذا في مال الزنيم والعد الاستغلال نذكر صدر القضاة وبصير الدار معدة للاسباحار اذا بناها لذلك او اشترها لذلك او نواجر ثلث سنين على الولاء وبشرط علم المستعمل بكونها معدة حتى يجب الاجر واستثنى صاحب المصح فقال الا اذا سكنها بتأويل ملك او عقد يعني منافع المعد للاستغلال مضمونة في كل الاحوال الا فيما ذكر من السكنى بتأويل ملك وعقد كبيت سكنه احد الشرى يكن اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالعلم دون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى او للاستغلال فانه لا يجب الاجر واما السكنى بتأويل العقد لما تقدم عن القصة من سكنى المرتنن بتأويل عقد الراهن انتهى ( ولا ) يضمن ايضا ( نجر المسلم او خنزيره بالانلاف ) سواء كان المتلف مسلما او ذميا اعدم تقومهما في حق المسلم والعبرة لجانب المتلف عليه دون المتلف ( وضمن ) المتلف ( القيمة فيهما لو كانا ) اي الحمر والخنزير ( لذمي )

لا سيما في حقهم وفي أمرنا ان نتركهم وما يدعون وعندك ساقى لا يرضى  
 استدم التوبة ايضا في حق الذي ذكره تابعا في الاحكام بها ( وان اختلف  
 ذي خبر في حقها ) بقدرته عليه وادام الصاب بعد ما قضى له عليها  
 ولا شيء على المظلوب لان الحظر في حقه ليست بمؤدية فكان باسلا له عزاله عما كان  
 في ذمته من الحظر وكذا الواجب والادب والادب وحده او اسلم المظلوب ثم التفت  
 له قال ابو يوسف لا يجب عليه شيء وهو روي عن الامام وقال محمد يجب  
 عليه قيمة الحظر وهو روي عنه عن الامام ايضا وفي الدور خلاف ما اشتراها  
 في الحظر من الذي يشرها فيلا ضمان عليه ( ولا ضمان لان لا في التوبة ولو )  
 وصلة ( الذي ) لان احدا لا يستغنى بواحدة ( ولا ) ضمان ( بان لا في موقوف التوبة )  
 عدا واد ( وصلة ( لمن يبيع ) من المسلمين لان استحلال موقوف التوبة بمخالفة  
 اصل الكتاب والخصم مؤمن به فثبت ولانه المستأجرة فيلا يجب على متلفه  
 الضمان ولا على من اشتراها باليمن ولا بغيره صحتها ( وان غصب خمر مسلم فحرقها  
 اى حترها خلا ( بخلافه ) كالبطل من الشمس الى ان يظل او من الظل الى الشمس  
 ( اخذها المالك بلا شيء ) لان التحليل اذا ذكر تطهر بها بمنزلة غسل الذوب  
 الجبس فلا يوجب المالك الفسوق منه ( فاولا تلفها ) اى الحظر  
 التي تصير خلا ( الغاصب ) قبل ان يردّها الى المالك ( صحتها ) لان الفسوق  
 واجب الرد عليه فاذا قوته عليه وجب عليه فحينئذ خلا عنه ( لا ) يضمن  
 ( لو تلفت بلا ضمه ) لانه لم يوجد منه التفويت ( وان خلل ) الغاصب الحظر  
 ( بالقاء ملح ) ذي قيمة وقوه ( مذهبها ) اى الحظر التي تصير خلا ( ولا شيء  
 للمالك ( عليه ) اى الغاصب عند الامام لان الحظر لم يكن مبنية والمخ مثلا  
 متقوم قدر جميع نبات الغاصب فيكون له بغير شيء ( وعندهما ) اخذها المالك  
 ان شاء وورد قدر وزن الملح من الخل ( هكذا ذكره ) كانوا اعتبروا الملح بالمال  
 لانه يذوب فيكون اختلاط المايه بالماء فيشتركان عندهما ( فاولا تلفها ) الغاصب  
 لا يضمن ( عند الامام ) بخلافهما ( لما ياتي في دفع الجار ) وان خالها بالقاء  
 خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام ( وار بمرور الزمان لانه استهلك الحظر  
 الغير المنقومة في حق السلم كما او اراقها والخطا ان هلاكه عنده ( وكذا )  
 ملكها الغاصب ولا شيء للمالك ( عند محمد ) ان يخلط من مباحاتها ( لانه  
 استهلكه ) ( والا ) اى وان لم يخلط من مباحاتها بل بعد زمان ( فاخلط بينهما  
 على قدر ملكها ) وفي التبيين وعندهما ان ضارت خلا من مباحاتها فكما قال  
 الامام وان ضارت بمرور الزمان كان الخل يبيها على قدر حبيبها كذا لانه  
 لم يهلك الحظر فيصير في التقدير كانه خلط الخل بالخل والخطا ليس بامسلاك

عند شحم وان كان ما بعد لان الجنس لا يملك بحسنه وقيل ظاهر الجواب فيها  
 انه يقسم بينهما على قدر حقهما سواء صارت خلا من ساعة او بعد حين  
 اما عندهما فلا يشك لان الخطا ليس باستيلاك وكذا عند الامام لان الخلط  
 انما يوجب زوال الملك اذا كان يوجب الضمان وهنا قد زدر وجوب الضمان  
 لان ختم المسلم لا يضمن بالاتلاف فصار كما اذا اختلط بنفسه من غير صنعه  
 ولو استهلكه الغاصب في هذه الرواية ينبغي ان يحجب عليه الضمان اجما عا كما  
 في النهاية انتهى ( وان عصب جارية فديعه بالاعية له ) كارتاب والشمس  
 ( اخذه المالك بلا شيء ) اذ ليس فيه مال متقوم للغاصب وكانت الدباغة اظهارا  
 للمالية وانقوم فصارت كغسل الثوب ( فلو اتلفه الغاصب ضمن قيمته مذبوحا  
 اتفاقا ) وقيل طهر اغبر مذبوع لان وصف الدباغة هو الذي حصله فلا يضمنه  
 وجه الاول وعليه الاكثرون ان صنعة الدباغة تابعة للجلد فلا تفرد عنه  
 واذا صار الاصل مضمونا عليه فكذا صفة ( وان دبعه ) اي الغاصب الجلد  
 المصبوع ( بماله قيمة ) كالعص والقرظ ( ما حذره المالك ويرد ما زاد الدبع ) لانه  
 بهذا الدباغ اتصل بالجلد مال متقوم فخذ الجلد ويعطى ما زاد الدباغ فيه  
 وطريق معرفته ما ذكره بقوله ( بان يقوم مذبوحا وذكر اغبر مذبوع ورد )  
 المالك الى الغاصب ( فضل ما بينهما ) كافي الثوب المصبوع والغاصب ان يحبس  
 اي الجلد ( حتى يستوفي حقه ) لان فعل الغاصب متقوم لاستعماله مالا متقوما  
 فيه كحبس المبيع بالتمن والرهن بالدين والعبد الاتقي بالجلد ( وان اتلفه ) اي  
 الغاصب الجلد المذبوع بماله قيمة ( لا يضمن ) عند الامام لان تقوم الجلد المذكور  
 قد حصل بمال الغاصب وصنعه فقام حقه فيه ولذا كان له ان يحبس حقه حتى  
 يستوفي ما زاده الدباغ لما حر ان صنعه متقومة لانفاقه فيه مالا متقوما فصار  
 الجلد تابعا له في حق التقوم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغة ثم الاصل وهو  
 الصنعة او المال غير مضمونة عليه بالاتلاف فكذا التابع غير مضمون من غير  
 صنعة وفي الباقي على صد الصدر الشريعة في هذا المحل كلام لكن دفعه  
 ابن الشيخ في شرح الوقاية فليراجع ( وعندهم ) يضمنه مذبوحا الا قدر ما زاد  
 الدبع ) لانه استهلك مالا متقوما للمالك فعليه الضمان ( ولو تلف لا يضمن  
 اتفاقا ) لعدم صنعه ( ومن كسر مسلم ربطا او طبلا او من مارا اودعا او اراق له )  
 اي مسلم ( سكر ) يتختم اسم للي من ماء الرطب اذا غلا واشتد ( او منصبا )  
 هو ما ذهب نصفه بالطبخ وغلا واشتد ( ضمن قيمته صالحا لغير اللهو في الربط  
 يضمن الخشب ) الصالح للاستعمال وكذا الباقى وفي سكر ونحوه يضمن قيمته صالحا  
 لكونه خلا وغيره ( ويصح بيع هذه الاشياء ) عند الامام لانها اموال

لغسلها بالماء في الاستفاح وإن صلحت به لاحتلال قصار كالأمة المفضية  
والجماعة الطيارة. (وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها) لأن هذه الأشياء أعدت  
للمضية فيحصل بقومها وقولها مناقات الأئمة الثلاثة (وعليه الفتوى)  
لفساد الزمان فمابين الناس حتى ذكر الصدر الشهيد أن البيت يهدم على  
من اعتاد الفسق وأنواع الفساد وأنه لا بأس بالهجوم على بيت المقدس وإرافة  
العصر قبل أن يشتد على من اعتاد الفسق وقيل الاختلاف في الهدف والطبل  
الذي يضرب للهو فاما طبل الغزاة او طبل الخلع او طبل الصيد او الدفء الذي  
يتباح ضربه في الحرم او يلعب به الصبي في البيت فيصحب يات في ساق بالانلاف  
كافي شرح الكثر للعبي (ومن غضب مدبرة بيت في يده) أي الغضاض  
(ضمن) الغاضب (فيها) بالاتفاق لقومها وكذا الحكم لو غضب مدبرا  
فلا فائدة في التخصيص سوى التوطئة والماسنة لقوله (ولو غضب ام ولد فانت)  
في يده (فلا ضمان) عليه من ذلك الأثم لعدم تقومها عنده. (خلافا لممنا)  
قال عندهما يضمن قيمتها لقومها عندهما وقولها مناقات الأئمة الثلاثة (ولو شق  
الرق لأرافة الحر) التي فيه (لا يضمنه عنده أي يوسف) لا يضمن  
الأرافة إلا بالشق فيكون ما ذونا فيه (خلافا لعمد) هو يقول إن الأرافة  
ممكة بدون الشق فيضمن الرق لأنه مال موقوف. (ولا ضمان غصلي من حل قبل  
عبد غيره أو) حل (رباط دابة) أي دابة غيره. (أو فتح اصطبلها)  
أي اصطبل دابة الغير (أو) فتح (قنص طير) غيره. (فذهب) العبد  
أو الدابة أو الطير عقيت ذلك الفعل هذا عند الشخصين لأنه محل للخلل بين فعله  
والتلف فعل قاعل مختار وهو ذهاب العبد والدابة وطيران الطيور واختيارهم  
صحيح وتركهم منهم متصور والاختيار لا يندم بانهام العقل فيصنف التلف  
إلى المباشر دون التعيب كما في الاختيار (خلافا لممنا في الدابة والطير) لأنه  
فرق بين ذي العقل وغيره ذكر هذا الملاق صدور الشريعة والفقهوم  
من الشئ وغيره أن الخلاف في الطير لأنه قال وعن محمد يضمن في الطائر ما شقوا  
طائر من قوره أو مك ساعة ثم طار لأن الطائر محمول على التعاقب فبذلك  
عقيب الفتح لأنه لو مك ساعة ثم ذهب لا يضمن عندنا وعند الشافعي خلافا  
لمحمد في رواية وفي الاختيار ذهب دابة رجل إلى أن ذهابها بغير إرسال صاحبها  
فأنسدت ذرع رجل لا ضمان عليها لأنها ذهبت باختيارها وفعلها مقرر  
وإن أرسلها ضمن رجل وجد في زرعه أو ذاره دابة فخرجها فهلك أو كاهها  
الذئب لم يضمن لأنه ولاية الإخراج وإن ساقها بعد الإخراج ضمن (ولا)  
ضمان (على من ساق إلى سلطان بن يونس ولا يندفع) عنه (الإمام يحيى)

والرفع اليه لان دفع الايداء عن نفسه حقه فلا يلزم الضمان لما اخذه السلطان  
 اموالو كان دفع الايداء ممكنا بالإسقاط فيسحق اليه فيلزم الضمان ( او ) لا ضمان  
 للساعي ( بمن يفسق ولا يمنع منه ) اي الساعي اوجوب دفع المنكرات بما يمكن  
 ( ولا ) ضمان ( على من قال السلطان الذي قد يغرم وقد لا يغرم ان فلانا  
 وجد مالا ) هذه الجملة مقول قول ( فغرمه شيئا ) لا يضمن الساعي لانتفاء  
 التسبب في هذه الصور بتوسط فعل فاعل بخيار ( وان كان مادته ) اي مادة  
 السلطان ( ان يغرم اليه ضمن ) الساعي لوجود التسبب ( وكذا ) ضمن الساعي  
 ( لو سعى بغير حق عند محمد زجراله وبه ) اي قول محمد ( يفتي ) لكثرة  
 السعاة في زماننا وعند الشيخين لا يضمن الساعي لما مر وفي التنوير ولو مات الساعي  
 المسعى به ان يأخذ قدر الحسبان من تركته ( ولو اطعم الغاصب المغصوب  
 ماله بغير علمه ) وصليته ( لم يعلم ) اي وان لم يعلم الغاصب المالك انه طعمه  
 لانه عين ماله وصل اليه فلا يضمنه ثانيا وكذا فيما اذا لبس الثوب المغصوب  
 ماله خلافا للشافعي وفي الغرر امر شخص عبيد غيره بالابق اوقال اقبل  
 نفسك ففعل وجب على الامر قيمته واوقال له ائلف مال مولاي فائلف لا يضمن  
 استعمل عبيد الغير لنفسه وان لم يعلم انه عبيد اوقال ذلك العبد اتى جرح ضمن قيمته  
 ان هلك ولو استعمله لغيره لا يضمن

### ( كتاب الشفعة )

تاسب الكتابين من حيث ان كلا منهما يفضى الى تملك مال الانسان بغير  
 رضاه الا ان الغصب يصلح شيئا لملك مال والشفعة لا تجرى الا في العقار فلذلك  
 قدم الغصب مع كونه عدوانا ( هي ) اي الشفعة لغة فعله بالضم بمعنى مفعول  
 من قواهم كان هذا الشيء وتوافقه باخرى جعلته زوجا له فهي في الاصل  
 اسم للمالك المشفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة الفقهاء باع الشفع الدار التي  
 يشفع بها اي تؤخذ بالشفعة كما في الفهستائي ومنه شفاعة النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم بها الى الفارين وفي الشرع ( تملك العقار )  
 وهو الضيقة وقيل ماله اصل من دار وضيقة وما في حكمه كالمودون المنقول  
 كالشجر والبناء فانه من منقول لم يجب الشفعة فيه الا ببيعة العقار كالدار والكرم  
 والرحى والبئر وغيرها ( على مشتريه بما ) اي بالذي اي بائنه الذي ( قام  
 عليه ) اي على المشتري ( جبرا ) اي من حيث الجبر وعنه الغوى وهو موجود  
 فيه مع زيادة او صاف كالتك وعلى وجه الجبر وقيل هي ضم بقعة مشتركة  
 الى عقار الشفعة بسبب الشراكة او الجوار وهذا احسن كافي شرح الكثر للعيني



وسببها اتصال ملك الشفع بالمشترى لا أنها تجب لدفع ضرر الدخيل عليه  
على الدوام بسبب سوء المعاشرة والممانعة من حيث إعلاء الحدار وإيقاد لادار  
ومنع سوء الشهادة واثارة اعيان وإيقاد الدواب لاسيما اذا كان يصاد كنفيل  
اصفى السخون معاشرة الاعساد بشرطها ان يكون المحل مقادرا لسهلا كان  
او علوا احتمل القسمة او لا وان يكون العقد عقد معاوضة مال بمال وزكها  
احد الشفع من احد المتما قسما عند وجود سبب لمع شرطها وحكمها جواز  
الطلب عند تحقق السبب وصفت ان الاخذين اعترفا شرعا مبتدأ حتى ثبتت  
ما يثبت بالشرع بخوارم اختيار الرؤية والعيب ( ونحو ) اى تملك ولاية الشفعة  
( بعد البيع ) الصحيح او فاسد انقطع فيه حق المالك ( وتسمى بالاشهر ذ  
والطلب في الحال ) حتى او آخر سببها قبل الاستقرار بطل شبهة لان حكمها  
منه بمترازل فلا بد من الطلب والاشهاد في الحال فاذا اشتبهت باستقر  
بعد ذلك لا يتطل بالآخر ( وتلك بالاحد تخشاه او رضاء ) والبيوت ان يقول  
وتلك الرضاء او الاحد بارضاء كافي الغير لان القضا اضى اذا حكم يثبت الملك للشفع  
من غير اخذ وحاصله انه يملك القسمة المستفوع باحد الامر من اما بالاخذ  
اذا سلموا المشترى رضاء او يحكم الحاكم من غير اخذ كافي اكثر من اثبات  
بامل ( وانما يجب ) اى ثبت الشفعة ( المحلط ) وهو الشريك الذي  
لم يقاسم ( في نفس المسع ) وهذا بالاجتماع ( فان لم يكن ) اى وان لم يؤخذ  
المحلط في نفس المسع ( او ) وحد ولكن ( سلم ) الشفعة ( فله المحلط في حق  
المسع كاشرب ) كسر الشين وهو الشريك الذي لم يؤخذ ( والطريق  
الخاصين ) ثم فسر ذلك بقوله ( ككثير لا يجري فيه الشفعة ) اى ان فسر  
العدم من مثال للشرب الخاص ( وطريق لا يبعد ) مثال الطريق الخاص  
حتى اذا كانا عامين لم يستحق انهما الشفعة فالسهم العام عند الطرفين مانع  
وهو السهم كدجلة وهران ودكر شيخ الاسلام اختلفوا فيه فقيل الخاص  
ما ينفق ماؤه بين الشركاء ولا يبقى اذا انتهى الى احرار الاراضى ولا يكون له منفذ  
والعام ما ينفق ويبقى وله منفذ وعادة المشايخ على انه ما كان شركاؤه لا ينفقون  
واختلفوا في ما يخص من حصة او مائة او اربعين او عشرة وعشرون  
اذا ص ان يكون مائة او اربعين منه فراجح او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام  
والاصح انه معوض الى رأى كل محتدم في زمانه وهو اشبه الاثاويل ( ثم )  
ثبت بعد الطريق ( الجواز الماصى ) اى لجار له حقار واحترمه عما يكون وقفا  
او اجارة او وديعة لا يفسد لانها لا تملك للمالك الحر يد لاشفعة في الوقف ولا تحوارة  
( واوباه في سكة اخرى ) والظاهر ان ولو وصلة لكن الاولى ان يقول لو كان

بأية في سكة أخرى بدون الأول لأنه إن كان بأية في تلك السكة كان خليطاً  
في حق البيع فلا يكون جاراً ملاصقاً فلماذا قال صاحب الهداية وغيره في تقسيم  
الجار الملاصق هو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة وبأية في سكة أخرى  
وقال الشافعي لا شفعة بالجوار بل بالشركة في الشفعة لقوله عليه السلام الشفعة  
فيما لا يقسم وبه قال مالك واحد وإنما قوله عليه السلام جار الدار أحق بالدار  
من غيره فلا تثبت الجار المقابل إذا كانت السكة نافذة أما إذا كانت غير نافذة  
فثبت (ومن) مبتدأ (له جذوع) على حائطها (أي حائط الدار) (إن) من له  
(شركة في حصة علية) أي على الحائط (جار) خبر المبتدأ لأن الجار بهذا  
المقدار لا يكون خليطاً في حق البيع ولا يخرج عن كونه جاراً ملاصقاً (وان)  
كان شريكاً (في نفس الجدار فشارك) يقدم على الخليط لكن في التبيين  
وغيره وإذا كان بعض الجيران شريكاً في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران  
لأن الشركة في البناء مجرد بدون الأرض لا يستحق بها الشفعة ولو كان البناء  
والمكان الذي عليه البناء مشتركاً بينهما كان هو أولى من غيره من الجيران انتهى  
فيلزم التوفيق بين ما في المتن بأن مراد المصنف بالبناء المكان الذي عليه  
البناء لا البناء المجرد تذييل (وهي) أي الشفعة (على عدد الرؤس) أي رؤس  
الشفعاء (لا الشهام) أي سهام شركهم لأن علة الاستحقاق اتصال الملك  
لا قدره وال ترجيح لقوة العلة لا لأكثرة ولست أقسم على التضييف ما باع شريك  
أصاحب نصف وثلاث وشدس وجاز له جار إن أحدهما من ثلثة جوانب وثانيتها  
من جانب خلافاً للشافعي إذ عنده يقضى بقدر الأمل لا بقدر الرؤس  
لأن الشفعة من مرافق الملك فيكون على قدر الملك وفي التوربوا سقط بعضهم  
حقه من الشفعة بعد القضاء ليس لمن بقي أخذ نصيب التارك ولو كان بعضهم  
غائباً يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع وكذلك لو كان الشريك غائباً  
فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة ثم إذا حضر وطلب قضى له بها اسقط الشفع  
الشفعة قبل الشراء لم يصح إراد الشفع أخذ الفض وترك الباقي لم يملك ذلك  
جبراً على المشتري وأوجع بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه  
(فاذا علم الشفع البيع) أي العقار المشفوع (يشهد) من الأفعال (في مجلس  
علمه) أي الشفع على (أنه يطلبها) سواء علم ببيع من البائع أو المشتري  
أو ببيع الكلام في حق البيع أو باخبار شخص بأن فلان باع داره بلقط يفهم  
طلبها كطلبت الشفعة أو ناطبها أو اطابها لأن الاعتبار للعنى والمعتبر  
الطلب دون الأشهاد وإنما الأشهاد للإثبات حتى لو صدقه المشتري على الطلب  
لا يحتاج إلى الشهود ثم اعتبار المجلس اختار الكرخي وبعض مشايخ بخاري التأمّل

وفي رواية الاصل بشرط على فور علمه بالبيع حتى لو سكنت ساعة تطول  
واليد ذهب مشايخ الملح وعامة مشايخ بخاري وعليه القنوي كما في النسخ وفي  
تطويل ان سكنت احدى يديك حتى او اخير بكتاب والشبهة في اوله او وسطه فقرأ  
الكتاب الى آخره طالت شفته اذا كان ذلك يعني العلم بالمشترى والجن (ويسمى)  
اي الطلب في المجلس (طلب المواثبة) اي مساهمة من اوثوب سمى به ليدل  
على غاية التعجيل (ثم يشهد عند الغفر) لانه محلل للشبهة (او) يشهد (على  
المشترى) ولو غير ذي يد بان يولد له اطلب منك الشبهة في دار اشتريتها من فلان  
حدودها كذا وانا شفع بها بالشرك في الدار او الطريق او الجوار يدان حدودها  
كذا فصالح فلان ان يبين حدود الدار بن مع كل واجبة من مراتب الشبوت  
كما في الحاجة لكن في الكافي وغيره ان شين بهذه الامور ليس بمالاد منه وبعد  
اشارة الى ان له الاشهاد عند اعداء هو لا ومع الاقرب على ما قال بعض المشايخ  
وذهب الآخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب كما في الفهستقي (او على البايع  
ان كان المبيع في يده) فلا يصح الاشهاد عنيد بايع لس مذي يد حتى ما ذكره  
القنوي واختاره المصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح  
عنده استحضاراً وانما ذكر قلعة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لا يمكن على فور  
المجلس في الاكثر بل فبمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره حتى  
او تعكس ولم يطلب بطلت شفته (فبقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت  
طلبت الشفعة) قبله طلب المواثبة (واما اطلبها الا ان حاشدوا على ذلك ويسمى)  
هذا الطلب (طلب تقرير واشهاد) ولا يدعونه لانه يحتاج اليه لاثباته عند  
القاضي ولا يمكنه الاشهاد على طلب المواثبة طاهراً لانه على الفور فيحتاج بعين  
ذلك الى الاشهاد لتقرير (ثم يطلب عنيد قاض فيقول اشترى فلان داراً  
كذا وانا شفع بها بسب كذا) قيل هذا ظاهر في الشفع في الجوار لاق الشفع  
في نفس البيع (ره) ايها القاضي (يا تسليم الى) حتى بالرد او بترك الدخل  
بينه وبينه فالتسليم على هذا المعنى لا يقتضي القبض بل بوجود قبل القبض  
وبعد فلا يرد ما قيل من انه هذا اذا قبض المشتري المبيع وطلب الخصومة  
لا يتوقف عليه انتهى (ويسمى) هذا الطلب (طلب خصومة وتعليك) فلا بد  
منه ايضا لانه لا يحكم له بدون طلبه (ولا تبطل الشفعة بتأخير) اي بتأخير  
طلب الاخذ (مطابقاً) بعد ما استقرت شفته بالاشهاد عند الشيعين (في  
ظاهر المذهب وعليه) اي على قول الامام (القنوي) لان الحق قد ثبت  
بالطلب فلا يبطل بالتأخير كما سار الحقوقي ولو كان التأخير بعذر من مرض  
او سفر او حبس او عدم قاض يرى الشفعة بالجوار في ملته لا يسقط بالاجتماع

وان طالت المدة وعن ابي يوسف ان اخره الى مجلس حكم يبطل التركة عندما كان  
الاجد وفي رواية الى ثلثة ايام ( وقيل بفتح بقول محمد ) وزفر رواية عن ابي يوسف  
( انه ) اى الشفع ( ان اخره ) اى طلب الخصومة ( شهرا بلا عذر بطلت )  
الشفعة لانه قال القنوي اليوم على انه اذا اخر شهرا سقطت الشفعة لتغير احوال  
الناس في قصد الاضرار بالغير وفي المحيط والخلاصة ومنية المفتي ومختارات  
التوازل والقنوي على قول محمد ( واذا ادعى ) الشفع ( الشراء وطلب الشفعة  
سأل القاضي المدعى عليه ) وهو المشتري عن الدار التي يشفع بها الشفع هل هي  
ملك للشفع اولا ( فان اقر ) المشتري ( بملك ما يشفع به ) او انكر بخلاف ( او نكل  
عن الخلاف على العلم بملكه ) بان يخلف بالله ما اعلم انه مالك لما يشفع به  
( او ) انكر ( ورهن الشفع ) اى اقام يثبته انها ملكه ( سأل ) اى القاضي  
المشتري ( عن الشراء ) فيقول له اشتريت ام لا ( فان اقر ) المشتري ( به )  
اى بالشراء ( او ) انكر بخلاف او ( نكل عن ايمين انه ما ابتاع او ما استحق )  
الشفيع ( عليه هذه الشفعة او رهن الشفع ) يعنى ان ثبوت الشفعة ان كان متققا  
عليه يخلف على الحاصل بالله ما استحق هذا الشفع الشفعة على فان كان  
مختلفا فيه كشفعة الجوار يخلف على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار لانه  
ربما يخلف على الحاصل بمذهب الشافعي كما في شروخ الكثر وفي التنوير  
من لم ير الشفعة بالجوار كالشافعي طلبها عند حاكم راء ( قضى ) اى القاضى  
( له ) اى للشفع ( بها ) اى بالشفعة لثبوتها عنده قال العيني والواجب في هذا  
ان يسأل القاضي اولا عن المدعى عن موضع الدار من مصر ومحلة وحدودها  
لانه ادعى حقا فلا بد ان تكون معاومة فاذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري  
الدار ام لا لانه اذا لم يقبضها لا يصح دعواه على المشتري حتى يحضر البايع فاذا بين  
ذلك سأل عن طلب التقرير كيف كان وعند من اشهد فاذا بين ذلك كله تمت  
دعواه ثم اقبل على المدعى عليه فسأله كافي المين ( ولا يشترط احضار الثمن وقت  
الدعوى ) في ظاهر الرواية فيجوز له المنازعة وان لم يحضره الى مجلس القاضي  
لان لزوم الثمن على الشفع بهد القضاء لا قبله وعن محمد وهو رواية  
الحسن عن الامام انه لا يقضى حتى يحضر الثمن لاحتمال ان يكون الشفع  
مفلسا فتوى المال على المشتري ( فاذا قضى له لم يحضره ) اى الثمن  
لتحقق سبب اللزوم ( والمشتري حبس الدار لقبضه ) اى للمشتري  
حبس الدار لقبض ثمنه فلو لم يثبته حبس القاضي الشفع بالاباء لان الشفع  
والمشتري نزلا منزلة البايع والمشتري ( ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعد ما امر )  
القاضي ( بادائه ) اجماعا لتأكد الشفعة بالقضاء ( وللشفيع ان يخاصم

(تابع ان كان المبيع قبيحاً) لان له داحضة أصالة فكان حصصاً كالمالك (و) لكن  
 (لا يسمع الباعى البتة) أى بذة الشئ (عليه) أى الباع اعية المشتري  
 (حتى يختصر المشتري) لانه المالك (فيصح البيع بخصمته) أى المشتري  
 عند حضور الباع لان احدهم صاحب يد والآخر ملكاً (ويقضى بالشفعة  
 على الباع ويجعل عليه) أى على الباع (العهد) أى يجعل ما يرتب  
 على البيع من الاحكام على الباع قل تسليم المبيع الى المشتري والعهد  
 على المشتري لو كان ذلك معه لان الباع يصير اجنبياً كما فى اكثر المعربات  
 وعلى هذا ان المص اطلاق فى محل التعدد وقال الشافعى العهد على المشتري  
 مطلقاً (ولو قيل بالشراء حصصاً للشئ مع) لانه العاقبة والآخذ بالشفعة  
 من حقوق العقول وهذا لو كان الباع وكلاً كان للشئ مع ان يختصمه ويأخذها منه  
 بخضرة المشتري (إما لم يسلم الى الموكل) فاذا سلمها الى الموكل لا يبق له  
 بد ولا ملك ولا يكون خصماً معه (وللشئ خيار الرؤية واليب وان)  
 وصداقة (شرط المشتري البراءة منه) أى من العيب بالاجماع لان الاحيد  
 بالشفعة بمنزلة الشراء فيثبت فيها الخيار ولا يمسقط رؤية المشتري بشرط  
 رآته لان الشئ مع لس مائة منه ولا يمسقط حقه باسقاط المشتري

### (فصل)

(وان اختلف الشئ مع والمشتري فى الثمن فالقول للمشتري) مع اليين لان الشئ مع  
 يدعى عليه حق الاحدء بعد الاول والمشتري يكرهه فاقول للمبكر ولا ينجح القائل  
 (ولو برها) أى لو اقام كل منهما البينة على دعواه (ولا يشفيع) أى يثبت  
 الشئ مع احق باقتحام عدل الطرفين لكونه مدعياً ولا يبرأ كى صدق البدين بتجربا  
 المتقدمين فيجملان موحودس فالشفيع بأحد بانهما شاء (وعندى بوجه  
 للمشتري) أى منه المشتري احق لانها ثبت الزيادة وهو قول الشافعى واجيد  
 (وان ادعى المشتري ثمناً) ادعى (الباع) ثمناً (اقل منه) أى من ذلك الثمن  
 (احده) أى الشئ مع العقار (بما قال الباع قل قصص الثمن) سواء قضى المشتري  
 العقار اولاً لان هذا القول من الباع حط بعض الثمن عن المشتري والحط  
 عنه حط عن الشفيع (وبما قال المشتري معه) أى اخذ الشفيع بقول  
 المشتري معه قضى الباع الثمن لانه حبت كالأجنبي وبقى الاختلاف بين المشتري  
 والشفيع والقول للمشتري ولو كان قصص الثمن شرطاً له نقل الباع مع التدار  
 بالف وقضت الثمن احدهما الشئ مع بالبل لانه بين الثمن فى حاله ولاية البيان فيه  
 وقبل بيانه وان قال قضت الثمن وهو الف اخذها بقول المشتري لانه لم يباى

باستيفاء الثمن اولا صراحتا فلا يعتبر قوله في مقدار الثمن وعند الأئمة الثلاثة  
 يأخذها بقول المشتري فبهما ( وان عكسا ) أى ادعى البائع ثمننا والمشتري  
 أقل منه ( فبعد القبض يعتبر قول المشتري ) أى لو كان بعد قبض البائع الثمن  
 ( أخذها ) الشفيع بما قال المشتري ( وقوله ) أى قبل القبض ( يتحاملان )  
 ويترادان البيع ( وأى ) من البائع والمشتري ( نكل ) عن الثمن ( اعتبر قول  
 صاحبه ) فبأخذها الشفيع بذلك لان النكول بمنزلة الاقرار بما ادعاه الآخر  
 ( وان حلف فسخ البيع ) أى فسخ القضى العقد بينهما ( وبأخذها ) أى العقار  
 ( الشفيع بما قال البائع ) لأن فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع كما ورد  
 عليه بعب بقبضه قاض كما فى اكثر المعنبرات ( وان حط ) البائع  
 ( عن المشتري بعض الثمن يأخذها ) أى العقار ( الشفيع بالباقي ) من الثمن  
 سواء كان قبل قبضه او بعده لما مر ان الحط عن المشتري حط عن الشفيع أى الحط  
 يلحق باصل العقد خلافا لفرق الأئمة الثلاثة فان عندهم لا اثر للحط بل عليه  
 الثمن المسمى ( وان حط ) البائع عن المشتري ( النكل ) أى كل الثمن ( يأخذ  
 الشفيع ) بالكل ( أى بكل الثمن بالاجماع لانه يصير بيعا بلا ثمن وانه بطاكن  
 فى شرح الهداية للدهلوى كلام فليطالع ( وان حط ) البائع عن المشتري  
 ( النصف ) أى نصف الثمن ( ثم ) حط ( النصف ) الآخر ( بأخذ ) الشفيع  
 ( بالنصف الآخر ) لانه لما حط النصف التحق باصل العقد فوجب عليه  
 النصف فلما حط النصف الآخر كان حطا للجمع فلا يسقط عن الشفيع  
 ( وان زاد المشتري فى الثمن ) بعد عقد البيع ( لا تترتب الشفيع كزيادة ) أى اخذها  
 بالثمن الاول بالاجماع لانه حق الشفيع فتكليف الزيادة ابطال لانها من ذوات  
 الانشال ( وان ) كان الثمن ( قيميا فقيته ) أى يأخذ المبيع بالقيمة فى شراء دار  
 بثوب او فرس لانها من ذوات حقه ( واذا كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله )  
 أى يأخذ الشفيع المبيع بمثل الثمن فى شراء العقار بمكيل او موزون القيم فبأخذ  
 كل واحد بقيمة الآخر فى شراء عقار بعقار اتحقق البداية بينهما ولكونه من  
 ذوات القيم ( وان كان ) الثمن ( مؤجلا ) باجل معلوم لانه ان كان مجهولا  
 فالبيع فاسد ( اخذ بمن حال لو يطالب ) الشفيع شفيعته ( فى الحال ) لان تركه  
 بعد ثبوت حقه دليل الاعراض وفى الهداية فلا شفيع الخيار ان شاء اخذها  
 بثمن حال وان شاء صبر حتى ينقضى الاجل ( وبأخذ ) الشفيع العقار ( بعد  
 مضي الاجل ) ليكون الثمن مؤجلا وقال زفر ومالك واحمد والشافعى فى القديم له  
 ان يأخذها فى الحال بالثمن المؤجل لان الشراء وقع به ولئلا ان الاصل فى الثمن  
 ان يكون حالا وانما يؤجل بالشرط ولا شرط فى حق الشفيع ( ولا يتجمل ما على

المشتري لو أخذ الشفع بالحال ( لان الاحل ثبت له بالشرط فلا سطل باحد  
الشفع ) فمن حال كما لا يطل بيعة المشتري فمن حال وان احتار الاطراف كان له  
ذلك لانه ان لا يترجم الغمر الزائد كما في التيسير ( ولو سكت عن الطلب ليحل  
الاجل بطلت شفعته ) عند الطرفين ( خلافا لابي يوسف ) فان عنده لا يطل  
بالاخر الى ما اول الاحل لان الطلب ليس بمقصود له لانه لا يملك الاحد وهو لا يمكن  
منه في الحال بمن مؤجل فلا فائدة في طلبه في الحال ولهما ان حقها قد ثبت  
ولهذا انه ان يأخذ بمن حال والمكوث عن الطلب بعيد ثبوت حقه بطل  
الشفعة ( ولو اشترى ذمي بحجر او خنزير يا حده الشفع ادمى ) بمثل الخمر وقيمة  
الخمر ( لان هذا البيع مفضى بالحق فيما بينهم وحق الشفعة يعم المسلم والذمي  
والخمر لهم كالحال ) والخنزير كالشاة في احدى الاول والثاني والثاني بالقيمة  
ولو اسلم الذمي صار حكمه حكم المسلم من الاتحاد فيا حدها بالقيمة ( و )  
يا حده الشفع ( المسلم بالقيمة فيهما ) اما الخنزير في ذوات القيم واما الخمر فلا في  
المسلم طار عن تسليمها فالحق بغير المال ثم ان طار في معرفة قيمة الخمر والخنزير  
بالرجوع الى ذمي اسلم او فارق تات وفيما في المراءى من انه اني صورة وهي انه  
لو اشترى ذمي خنزير وكان شفعها مسلما و ذميا لم يثبتوا حكمها كالكلام لانه بين  
آثما ان المسلم يأخذ بالقيمة وكذا يا حده الذمي بالقيمة لان الخنزير من ذوات  
القيم فلا وجه على ما قاله أامل ( واو بنى المشتري ) على الارض المشفوعة  
( او غرس ) فيها حكم بالشفعة ( واخذها الشفع بالثمن والقيمة ) اي البناء  
والعرس ( مقاوعين ) والمراد بقيمتها مقاوعين بقيمتها مستحق القلع ( كما في )  
النصب او كلب المشتري قلعهما ( اي البناء والعرس ) يا حده الارض فارضة  
بكل الثمن مدونهما وعن ابي يوسف لا يكلفه بالقلع بل يكون بالخيار بين ان يأخذها  
بالثمن وبقيمة البناء والعرس وبين ان يترك لان المشتري يحق في البناء وليس يتعد  
اذا في ملكه المشتري والتكليف بالقلع من احكام العدوان وبه قال الشافعي  
ولما انه بنى في محل طهر تعاق حق من كذا فاعمر هو الشفع من غير تساط فبأمر  
الشفيع بالقض كالعاص اذا بنى لان حق الشفع اقوى من حق المشتري  
لتقدم حق الشفع عليه ولذا ينقض الشفع بيع المشتري وهبت وجهه مسجدا  
ومقبرة وحمل تصرفه كالتصرف في ملك الشفع في حق القبض وله ان ينقض  
المسجد وينش الموقى كما في التمهيد الثاني ( ولو اسقطت ) الارض ( بعد ما بنى  
الشفيع او غرس رجع ) الشفع ( على المشتري بالثمن فقط ) يعني لا يرجع بقيمة  
البناء والعرس لانه لا يبيع ان اخدها منه ولا على المشتري ان اخدها منه معناه  
لا يرجع بمقتضى القلع وعن ابي يوسف انه يرجع به لانه ملك عليه وكان

كالمشتري وجه الظاهر وهو الفرق بينه وبين المشتري ان المشتري مغرور من جهة  
 البائع ومسائط عليه من جهته ولا غرور ولا تسلط للشفيع من جهة المشتري  
 لان الشفيع اخذها منه جبرا ( وان جف الشجر ) بأقصة سماوية ( او انه هدم  
 البناء ) عند المشتري بعد شراء المشتري بغير صنع احد ولم يبق شيء من نقض او خشب  
 فاما اذا بقي شيء من ذلك فلا بد من سقوط بعض الثمن فيقسم الثمن على قيمة  
 الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ ( يأخذها الشفيع بكل الثمن  
 ان شاء ) ولا يسقط من الثمن شيء لانهما تابعا للارض حتى يدخلان في البيع  
 من غير ذكر فلا يقسا بلهما شيء من الثمن بخلاف ما اذا تلف بعض الارض  
 بغير حق حيث يسقط من الثمن بحصته ( وان هدم المشتري البناء اخذ الشفيع  
 العرصة بحصتها ) من الثمن ان شاء وان شاء ترك لان المشتري قصد الاتلاف  
 فيلزم الخيار المذكور ونقص الاجنبي كنقص المشتري ( وليس له ) اي للشفيع  
 ( اخذ النقص ) بل هو للمشتري لكونه مقصولا ومنقولا ( واذا اشترى المشتري  
 الارض مع شجر ثمر ) بان شرطه في البيع ( او غير ثمر فامر فيده ) اي المشتري  
 بعد الشراء ( اخذها الشفيع مع الثمر فيهما ) لانه بالاتصال خليفة صار تبعا  
 من وجهه وهو الاستحسان والقياس ان لا يكون له اخذ الثمن لعدم التبعة كالمتاع  
 الموضوع فيها ( فان جدته ) اي قطع الثمر واجتثاه المشتري ( فليس للشفيع  
 اخذه لانه لم يبق تنعنا للعقار وقت الاخذ حيث صار مقصولا عنه فلا يأخذه  
 ( وياخذ ما سواه ) اي ما سوى الثمر ( بالخصصة في الاول ) وهو ما اذا اشترى  
 ثمرها فيسقط من الثمن حصة الثمر لانه دخل في البيع مقصودا فيقبله شيء من  
 الثمن ( وبكل الثمن في الثاني ) اي فيما اثر في يد المشتري اي يأخذ الارض  
 والنجل بجميع الثمن لان الثمر لم يكن موجودا عند العقد فلا يدخل عند الاخذ  
 في البيع الاتباع فلا يقبله شيء من الثمن وفي التوزيع قضى للشفعة للشفيع ليس له  
 تركها الطالب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا

( باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب وما يبتلها )

اي الشفعة ذكر تفصيلها بعد ذكر الوجوب مجملا لان التفصيل  
 بعد الاجال ( انما يجب ) اي ثبت الشفعة ( قصدا في عقار ) انما قال قصدا لانها  
 ثبت في غير العقار بتبعة العقار كالنجر والشجر كافي الدرر قوله ( ملك ) على  
 صيغة المجهول صفة عقار واحتز بقوله ( بعوض ) عما اذا ملك بالهبة فان الشفعة  
 لا يجب فيها او بقوله ( هو مال ) عما اذا ملك بعوض غير مال كالمهر ونحوه  
 فان الشفعة لا يجب كاسياتي ( وان ) وصلة ( لم يمكن ) فسمته كرحى وحمام وبنر



ويثبت صبراً لم يدفع اسديهم سدينا لدفع ضرر الجوار علماً بالثبوت الذي اذنت به  
 لا شفعة فيها لا يثبت لان وجوب الشفعة لدفع مؤنة الشفعة فلا يستحق الا  
 فيما يسم ( ولا يجب ) الشفعة ( في عرس وملك ) لانها ما ليس به عار قال  
 النبي عليه السلام لا شفعة الا في ربيع او حائط خلافاً لما في الشفعة ( وبناء  
 وشجر يباع ) صفة بناء وشجر ( يدوت الارض ) لانها ما مغلوب وان يباع  
 الارض نجب فيها اشغفه ثمة الارض ( ولا ) نجب ( في ارض وصدة قسدة )  
 لان ملكه محال ليس بمقابل مال ( وهبة بلا عوض مشروط ) في العقد حتى  
 لو عوض دارا اخرى لا نجب الشفعة ايضاً فيها لان هذا انه وبض نبرع  
 لا عوض شفعة عن الهبة وقد اشار الى انه اذا شرط العوض نجب لانها يبيع  
 الشاهد كما في في الهبة ولما اذا وهب له بعت ثم عوض عنها بغير شرط لا نجب عندنا  
 خلافاً لما لك ( وما يبيع ) اي لا يثبت الشفعة في عقار بيع ( بخيار البائع ) لانه يمنع  
 زوال المالك عن البائع ( او ) بيع العقار ( ببيعاً فائداً ) يعني اذا اشترى عقاراً شراءً  
 ماسداً فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقضاء ما له البائع فيها واما بعبده  
 ولا حقل الفسخ لا لكل واحد من المتبايعين سبباً من فسخته ( ما لم يسقط حق  
 الفسخ ) فان سقط حق الفسخ في البيع بخيار البائع بان اسقط الخيار او في  
 المشتري فيها في البيع الفاسد نجب الشفعة لزوال المانع وان اشترى بشرط  
 الخيار والشفيع الشفعة بالاجماع ( ولا ) ثبت الشفعة في عقار ( فيما قسم بين  
 الشركاء ) لان في القسمة معنى الافراز ولم تشرع الا في المادلة المطابقة ( او )  
 لا نجب في عقار ( جمل اجرة ) بان استأجر حراماً ما يدرى فعهما البذع عوض الاجرة  
 ( او بدل جلع ) بان خالهها على دار دفعها اليها ( او ) بدل ( عتيق ) بان اعتق  
 عبده على داره لان فضل العبد ( او ) بدل ( صلح عن دم عمداً ) جمل ( مهر )  
 لانها ليست باهوال ولا مثل لها حتى يأخذ الشفع به هذا عندنا لان تقوم المناقعة  
 في الاجارة لضرورة الحاجة وكذا تقوم الدم لضرورة الصيانة عن الهدر  
 وما ثبت بالضرورة لا يتعدى عن موضعها فلا يكون مقومة في حق الشفعة  
 واما الاعناق فهو ازالة مالية فكيف يقوم المال وعند الائمة الثلاثة نجب فيها  
 بناء على ان الاعراض مقومة عندهم ( وان ) وصلية ( قول بعبده ) اي بعبده  
 ما جمل بدلا هذه الاشياء ( مال ) عند الامام لان معنى البيع فيه تابع فلا شفعة  
 في البيع كما لا شفعة في الاصل ( وعندهما نجب ) الشفعة ( في حصصة المال )  
 حيث كان فيها مادية مال بمال ( ولا ) ثبت ( فيما صلح منه ) اي من العقار  
 ( بانكار او سكوت ) لانه اذا صلح عنها بانكار في الدار في يده فهو يزعم انها  
 لم تزل عن ملكه وكذا اذا صلح عنها بسكوت لانه يحتمل انه بذل المال اخذها

ايمنه وقطعها شئت حصه كما اذا انكر صريحا بخلاف ما اذا صالح عنها باقرار  
 لانه معترف بالملك للمدعى كافي لهداية ( ويجب فيما سأل عليه ) اى العقار  
 ( باحدهما ) وفي الهداية اذا صالح على الدار باقرار او سكوت او انكار وجبت  
 الشفعة في جميع ذلك لان المدعى اخذها عوضا عن حقه في زعمه اذ لم يكن  
 من جنس المدعى به فيعامل بزعمه انتهى فعلى هذا ان تقييد المص بالانكار  
 والسكوت مما لا ينبغي تدبر ( ولا ) يجب شفعة ( في سالت شفعة ثم رد بخيار  
 رؤية او شرط او بخيار عب بقضاء ) لانه فسخ من كل وجه فعاد الىقديم  
 ملكه والشفعة في المبيع لاقى الفسخ قوله بقضاء قيد لارد يعيب سواء كان ارد  
 بعد القبض او قبله ( وما رد به ) اى يعيب ( بلا قضاء او بالاقالة يجب ) الشفعة  
 ( فيه ) لانه فسخ في حقهما او لا يجهما على انفسهما وقد فصدا الفسخ  
 بيع جديد في حق ثالث اوجود جدد البيع وهو متبادله المثل بالتراضي والشفعة  
 ثالث ومراوده بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير  
 قضاء كافي لهداية وفي التبيين كلام وفي التسهيل جواب فايطلب ان شئت  
 وقال زفر لا يجب لان العقد قد انفسح بالرد بالعيب والاقالة وهو قول الشافعي  
 واجيد ( ويجب ) الشفعة ( في العلو وحبوه ) يجب ( في السفل بسببه )  
 اى بسبب العلو هذا اذ لم يكن طريق العلو فيه لانه بماله من حق القرار التحق  
 بالعقار اما اذا كان طريق العلو في السفل فتح ثبت الشفعة بالطريق لامن حق  
 القرار لان شركة الطريق اقوى من حق القرار ( و ) يجب الشفعة ( فيما بيع  
 بخيار المشتري ) لان الخيار لا يمنع زوال الملك عن الباع بالاتفاق والشفعة  
 تثبت عليه كافي لهداية ( وان بيعت دار بجنب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له  
 الخيار باعها او مشتريا ) اما الباع فلان الملك في الدار عند هذا البيع للبائع  
 فاذا اخذها بالشفعة فهذا نقص منه للبيع واما المشتري فلان البيع دخل  
 في ملكه عندهما لانه يصير بالاخذ مختارا للبيع فيصير اجازة فيلزم ويملك به  
 البيع وكذا عنده لانه صار احق بالمبيع من غيره وذلك يكفي لاستحقاقه الشفعة  
 كما سألون او المكاتب اذا بيعت دار بجنب دارهما وعن هذا قال ( وتكون )  
 الشفعة ( اجازة ) واسقاطا للخيار ( من المشتري ) في حق مبيعه اوجود دليل  
 الرضا بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها حيث لا يبطل خياره باخذ ما بيع بجنبها  
 بالشفعة لان خيار الرؤية لا يبطل بصرح الابطال فكيف بدلاته كافي لهداية  
 ( واشفع ) الدار ( الاولى اخذها ) اى اخذ الاولى ( منه ) يعنى اذا حضر  
 شفيع الدار الاولى وهى التى اشتراها المشتري كان له ان يأخذها بالشفعة لانه  
 هو اولي بها من المشتري لما عرف ان الشفع اولي من المشتري ( لا اخذ الثانية ) وهى

اننى اخذها السرى بطريق السعة لانه دام ملكه في الاول حين بيعت اليه  
 هذا اذا لم تكن مصلة عليه وان كاتب صله كان له ان يشاركه واما بالشفعة  
 (وان سمع) دار (حب) الدار (السعد) بها (واسدا شفعتها) اي الدار  
 المسعد (البايع ان سمع قبل فسخ المشري) لانه ملكه فيها (وادا فسخ)  
 المشري (بعد الحكم له) اي للبايع (بها) اي بالشفعة (لا تطل) الشفعة  
 ان سألها به الحكم له فيها بها الاصل لان ملكه في الشفعة وعدة فمقرر بالحكم  
 فلا تطل باخراج الاولى عن ملكه وانما يحق المشري الدار المسعد تحسبها  
 بالشفعة اذا كان معها بعد فسخه لافله لان السعد انما تحسب بالملك ولا مال له  
 فله (وان سمع بعد فسخ المشري) بالشفعة فاسدا (بالشفعة المشري)  
 لثبوت الملك له بالعض (وان اسرد البايع منه) اي من المشري (المسعد)  
 حكم العباد (فول الحكم له) اي للمشري بالشفعة (بصا شفعة) لاقطاع  
 ملكه عن الى شفع بها قبل احكم بالشفعة (وان) استردها منه (بعد الحكم)  
 له (بعث الناس على ملكه) اي ملك المشري لانه اخذها حين كان له حق  
 الاخذ (ولمسل والد في الشفعة سواء) للعمومات ولانها استبرأان  
 في السبب وفي الحكمه فب وان في الاستحقاق ولهدا يسوي فيها الدكور  
 والاناث والصغير والكبير خلافا لان انى لى في الدمي والصغير (وكذا الحر  
 والعبد المأدود والمكاتب) اي سواء (واو) وصله (في منع السعد كالعكس)  
 اي للمأدود والمكاتب شفعة في مبيع السيد كما للسيد شفعة في مبيع المأدود والمكاتب  
 لان ما في مذهبنا ليس ملك مولاها قال ابن الشيخ في شرح الوقاية وعبره نص  
 الشفعة للعبد المأدود حال كونه مدبورا مدبورا برفقه وكسده فيما عدا  
 ماله لكونه احدهما وكذا يحب الشفعة لسيدته فيما عدا المأدود الذي  
 عا دس محظ لان ما في يد العبد المسمى في ملك له لا ماله قبل احاطة الدس  
 ماله ورفقه ليس بشرط فقال الاحاطة هاقصد لانه لظهور حق الشفعة  
 بخلاف ما ادالم يكن عا دس لانه يملكه لماله ولا شفعة لمن مع له انتهى فعلى  
 هذا ان المصنف قد اطاق في محل التمسيد وحل صاحب التمسيد على ما قال  
 صاحب الاصلاح ليس مما ينبغي تدبر

## ( فصل )

(وتصل الشفعة بسليم الكل او البعض) اي كل المشرى او بعضها الى البايع  
 من البيع لان التمسيد له لا يصلها اما تسليمه الكل فلاه صريح في الاسقاط  
 واما البعض فلا حق الشفعة لان يجرى ثبوتها لانه ملكه المشري والمشرى

لا يملك البعض لانه تفريق الصفة فلا تجزى اسقاطا فيكون ذكر بعضه كذكر  
كله كافي الاختيار ( واو ) وصليته اى واو كان التسليم ( من الوكيل ) والمراد  
من الوكيل الوكيل بطلب الشفعة واما الوكيل بالشراء فتسليم الشفعة صحيح  
بالاجماع وكذا سكوتة اعراض بالاجماع ثم الوكيل بالشفعة انما يصح تسليمه  
اذا كان في مجلس القاضى عند الامام وعند ابى يوسف يصح مطلقا وعند محمد  
وزفر لا يصح تسليمه اصلا ووافق هذا الوكيل على موكله بانه سلم الشفعة جاز  
اقراره عليه عندهما اذا كان في مجلس القاضى وان كان في غيره فلا يجوز الا انه  
يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا وهى  
مسئلة اقرار الوكيل وموضعها في الوكالة ( و ) تبطل الشفعة ( بترك طلب  
المواثبة او ) طلب ( التقرير ) حين علم مع القيدرة عليهما لانها تبطل  
بالاعراض وترك الطالبين او احدهما دليل الاعراض ( و ) تبطل الشفعة  
( بالصلح ) اى صلح المشتري الشفع ( عن الشفعة على عرض ) لانه احد  
الاعتراض عن حق ليس بمال فسقط حقه ( وعليه ) اى على الشفع ( رده )  
اى العوض لان حق الشفعة لم يكن متفردا في المحل وهو مجرد التملك الغير المنقوم  
فيكون المأخوذ رشوة ( وكذا ) تبطل شفعته ( او باع شفعته بمال ) لان البيع  
تملك مال بمال وحق الشفعة لا يحتمل التملك فكان عبارة عن الاسقاط محازا  
ففسقط الشفعة ولا يلزم المال بخلاف القصاص لانه حق متقرر وبخلاف  
الطلاق والعتاق لانه اعتياض عن ملك في المحل ( وكذا اوقال للخبيرة اختارني  
بالف اوقال العنبن لامر أنه ذلك ) اى ترك الفسخ بالف ( فاخترته )  
اى اختارت الزوج ( تبطل خيارها ولا يجب العوض ) لانه لم يقابله حق متقرر  
فلا يكون تجارة عن تراض فلا يحل ( وتبطل ) الشفعة ( يبيع ما يشفع به قبل  
الحكم له ) اى الشفع ( بهاء ) اى بالشفعة لزال سبب الاستحقاق قبل القضاء  
واما بعد القضاء فيكون ميراثا للورثة ولا فرق بين ان يكون عالما وقت بيع العقار  
بشراء المشفوع او لا لانه لا يختلف في الحالين وكذا ابراء الغريم لان ذلك اسقاط  
فلا يتوقف على العلم ( و ) تبطل ايضا ( بموت الشفع ) قبل الاخذ بهد  
الطلب او قبله فلا يورث عنه وقال الشافعى لا تبطل لانها حقه والوارث  
يخلفه في حقوقه وانما ان حق الشفعة حق التملك وهو قائم بالشفع فلا يبق  
بعد موته ( لا ) تبطل ( بموت المشتري ) لوجود المستحق ( ولا شفعة لمن باع ) صورته  
وكل صاحب الدار شفعها يبيعها فباعها لان البيع يدل على الاعراض وعند الأئمة  
الثلاثة يجب له الشفعة ( او بيع له ) صورته ان المضارب باع دار المضاربة  
ورب المال شفعها فلا شفعة له لان البيع له ( او ضمن ) الشفع ( الدرك ) عن البائع

فان شعبة تبطل لانه لا يباع له الدرك حتى ان يحصل له الدوا ذلك لا يكون الا بتركه  
 للشعبة وفي احدها اتصال ذلك وعند الاثني الثلاثة يجب (اوساوم المشتري  
 يباع او احاره) او طلب الشفع من المشتري ان يوايه عقد الشراء وان الشفعة  
 تبطل بذلك لانه دال الاعراض (وتجب) الشفعة (لمن اساع) قبل بيعه  
 لو وكل المشتري شفع الدار بشرائها فاشترى هذه الشفعة (او ببيع له) يبايه اشترى  
 المضارب بمال المضاربة داوا ورب المال شفعها بدار اخرى كان له الشفعة  
 ولا فرق بين ان يكون البيع او الشراء من الاصل او وكيله في بطلان الشفعة في  
 الاول ووجودها في الثاني (ولو لم يزل الشفع ابها) اتى الدار الى ثقت فيها الشفعة له  
 (بعت مالف) درهم (فسلم) الشفع لاحل الاستكثار (ثم بان) اى طهر  
 (بها بعت باقل) من الالف (او) طهر اتمها بعت (بكيلى او ورنى  
 او غدى) مائة الف او اكثر (اي للشفع) (الشفعة) لان تسليمه كان  
 لاستكثار الثمن اوله مذكر الجنس طاهرا فادابن له خلاف ذلك كان له الاحسد  
 للفسد وعدم الرضا على تقدير ان يكون انتم ضمه لان الرضا في الاحسد  
 تخلف باختلاف الثمن قدرا او جسا فذا سلم على بعض وجوهه لا يلزم منه  
 التسليم في الوجوه كلها (واو ما انما بيعت بعرص فعه الف او مائة قيمتها الف)  
 او اكثر (فلا) شفعه له اما عدم الشفعة ان طهر اتمها بعت بعرص فعه مثل  
 فية الذى بعد او اكثر فعدم العائدة لان الواحد في غير المكمل والموردين  
 القيمة فلا يطهر العاوت واما عدم الشفعة ان طهر اتمها بعت بدمائير قيمتها  
 الصدان لان الجنس متحد في حق التمية ولهذا يضم احدهما الى الاخرى الركوة  
 وقال زهره الشفعة لا خلاف الحسن وهو قول الاثني الثلاثة كافي الهداية  
 وغيرها لكن في التبيين هذا قول ابي يوسف وهو استحسان والقاس ان يثبت له  
 حق الشفعة وهو قول الامام ورفر وفي النهاية بقاء عن المنسوط وقول محمد  
 مع الامام لان الحسن مخلف حقيقة وحكما واهدا جار الفصل بينهما  
 في البيع وليس احيار ما احيار صاحب الهداية فاهذا الم يذكر الاختلاف بين  
 علمائنا الثلاثة تنبع واما قيد مالف او اكثر لان قيمته ان اقل فهو على شفعته (واو  
 قبله) اى للشفع (المشتري فلا سلم) الشفعة (فان ايه) اى المشتري (فبهر)  
 اى غير فلان (فله الشفعة) لان رصاه بخواره لا يحل وار ضمه لمساوتها  
 (واو قيل له) المشتري (فلا سلم) (ثم ما ايه) اى المشتري (هو) اى فلان  
 (مع غيره) (فله الشفعة في حصة العر) لان التسليم لم يوجد في حقه (ولو اياه)  
 اى الشفع (بيع النصف سلم الشفعة فطهر بيع لكل فله الشفعة في الكل)  
 لانه سلم النصف وكان حقه في اخذ الكل والكل عر النصف فلا يكون اسقاطه

استقاطا للكل وعلى صاحب الهداية بان التسليم لضرب الشركة ولا شركاء لكن  
 في التبيين هذا التعايل يستقيم في الجار دون الشريك والاول يستقيم فيهما  
 واما اذا اخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر بشراء التصف لاشفعة في ظاهر الرواية  
 لان التسليم في الكل تسليم في ابعاضه وقيل له الشفعة ومال اليه شيخ الاسلام  
 كما في المنع ثم شرع في بيان الحيلة فيها فقال ( وان باعها ) اي الدار ( الا ذراعاً )  
 اي مقدار ذراع ( من طول ) الجدار الذي يلي ( جانب الشفع فلا شفعة له )  
 لان الاستحقاق بالجوار ولم يوجد الاتصال بالبيع وكذا لو هو ب هذا القدر  
 للمشتري لعدم الالتئق ( وان شري منها ) اي من الدار ( سهماً بثن ثم شري  
 باقيةا ) اي باقى الدار ( فالشفعة في السهم فقط ) لان الشفع جار والمشتري  
 شريك في الباقي فيقدم عليه واواراد الحيلة اشترى السهم الاول بجميع الثمن  
 الا درهمه والباقي بالدرهم فلا يرغب الجار في اخذ السهم الاول لكثرة الثمن  
 لاسيما اذا كان جزءاً قليلاً كالعشر او اقل مثلاً ( وان ابتاعها ) اي ان اشترى  
 الدار ( بثن ) كثير كالف ( ثم دفع عنه ) اي عن الثمن ( ثوباً ) يساوى مائة  
 درهم مثلاً ( اخذها الشفع بالثن لابقية الثوب ) لان الثوب عوض عما في ذمة  
 المشتري فيكون البايع مشترى بعدد آخر غير العقد الاول وهذه الحيلة تعم الشريك  
 والجار لكن فيه ضرر البايع لانه اذا استحققت الدار المشفوعة ببق كل الثمن  
 والاوجه ان يباغ بالدرهم الثمن دينار حتى اذا استحق المشفوعة يبطل الصرف  
 فيجب رد الدينار لا غير كما في الهداية وله حيلة اخرى احسن واسهل ذكرها  
 صاحب الدرر وهو قوله لو اشترى بدراهم معلومة اما بالوزن او الاشارة مع  
 قبضة فلوس اشير اليها وجهل قدرها وضع الفلوس بعد القبض لان الثمن  
 معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة فيجباله الثمن تمنع الشفعة ( ولا تكرر  
 الحيلة في استقاطها ) اي الشفعة ( عند ابى يوسف ) لانه يحتال لدفع الضرر  
 عن نفسه وهو الاخذ بالرضا والحيلة لدفع الضرر عن نفسه مباح وان تضرر  
 الغير في ضمنه وهو رواية عن الامام ( وبه ) اي بقول ابى يوسف ( يفتى قبل  
 وجوبها ) واما بعد وجوبها فمكرهه بالاجماع ( وعند محمد تكره ) لانها  
 وجبت لدفع الضرر وهو واجب والحق الضرر به حرام وبه قال الشافعي  
 قيل لا تكره الحيلة لمنع وجوب الشفعة بالاجماع وانما الخلاف في فصل الزكوة  
 والمختار عندي ان لا تكره في الشفعة دون الزكوة كما في شرح الكنت للغيرني  
 وفي التنوير ولا حيلة لاستقاط الحيلة لما قال البرازي وطالبها كثيراً فلم يجد لها  
 ( ولا شفع اخذ حصص بعض المشتري لائحة بعض الباقي ) يعني اشترى  
 جماعة عقاراً والبايع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة بتعددهم فلا شفع ان اخذ

فصبت بعضهم وبيزك الباقي وان تعدد المبيع بان باع جماعة سقارا مشركا بينهم  
والمشركى واحد لا يتعدد الاخذ بالشفعة تهددهم حتى لا يكون للشمع ان يأخذ  
بعضهم دون البعض الى يأخذ الكل او يترك واعرف ان في الوجه الثاني احسد  
البعض تتفرق الصفقة على المشركى فيعسر ربه زيادة الصبر بالإحسد منه وذهب  
الشركة وفي الوجه الاول يقوم الشفع مقام احدهم فلا تفرق الصفقة على  
احد ولا فرق في هذا بين ان يكون قسلا النقص ونسبه هو الصحيح الا ان قل  
النقص لا يمكنه احد نصيب احدهم اذا تفرقت حصته من الثلث حتى بعد الجمع  
كيلا يودي الى تفرق الد على البايع بزيادة المشترى انفسهم لانه كواحد  
منهم بخلاف ما بهد النقص لانه سقطت يد البايع مسواه سمي لكل دون ثلثا  
او سمي لكل حصة لان العبرة في هذا الاتحاد الصفقة بالاتحاد الثلث واحلافه  
والعبرة في العدد والاتحاد للعائد دون المالك ونعمانه في ان ينسب البايع (وللجار  
احد بعض مشاع بيع وقسم وان) وصلي (وقع في غير حاسبه) يعني اشترى  
رجل نصف دار غير مقسوم وقاسم المشتري البايع احد الشفع نصيب المشتري  
الذي حصل له بالشفعة وليس للشفع بقضتها مطلقا سواء كانت النصفه يحكم  
او بالتراضي اذا النصفه من تمام النقص لماعيه من تكمل الانتفاع بخلاف ما اذا باع  
احد الشريكين نصبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم ينع  
حيث يكون للشفع بقضه لان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن النصفه من تمام  
اله من الذي هو حكم السع الاول بل هو تصرف يحكم المالك فينقصه الشفع  
كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفعان ثم جاء شفع ثالث بعد ما قسما بالفضاء  
او بالتراضي فلما شفع ان شفع النصفه وفي المهداية ثم اطلاق الخواب في الكتاب  
يدل على ان الشفع بأحد النصف الذي صار للمشتري في اى جانب كان وهو  
المروى عن اى يوسف لان المشتري لا يملك ابطال حقه بالشفعة وعن الامام اه  
انما يأخذ اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا تنق حار اعيان في الجانب  
الآخر (وللعبد المأذون المديون الاخذ بالشفعة في بيع سيده وبالعكس) هذا  
مستدرك لما سبق قبل الفصل بل الاول ان يدكرها فيما سبق مفيدة بهذا الورد  
واكتفى بتدبر (وصح تسليم الاب والوصى شفعة الصغر) عند الشيخين (خلافا  
لمحمد فيما بيع بغيره او قبل) اى ما من حنده لا يصح تسليمهما شفعة الصغر  
والوصى على شفعة اذا باع لانه حق ثابته فلا يمكن ابطاله وبه قال زهر  
ولهما ان هذه معنى الدالة وهما يملكانها الا ترى ان من اوجب بيعا للوصى صح  
رده منهما وعلى هذا الخلاف بطلان الشفعة بسكوت الاب والوصى عند  
المسلم بالشراء (وقوله) اى قول محمد (رواية عن الامام في الاقل الذي

لا تنقسم فيه ) وفي الكافي اذا سلم الاب شفعة الصغير وانشرا باقل من قيمته  
 فكثير من الامام ان التسليم يجوز لانه امتناع عن ادخاله في ملكه لازالة عن ملكه  
 ولم يكن تبرعا وعن محمد انه لا يجوز لانه بمنزلة التبرع بماله ولا رويته عن ابي يوسف  
 وفي التبيين كلام فليطالع

### ( كتاب القسمة )

عقب بالقسمة مع اشتراك كل على المبادلة رقبا من الادنى الى الاعلى لجوازها  
 ووجوب القسمة في الجملة ( هي ) اي القسمة لغة بالكمير اسم من الاقسام  
 كافي المغرب او التقسيم كافي القاموس لكن الانسب بما يأتي من افظ القاسم  
 ان يكون مصدر قسمة بالفتح اي جزأه كافي القهستاني وفي الشريعة ( جمع نصيب  
 شابع في معين ) اي في مكان معين وسبب القسمة طاب الشركاء او بعضهم  
 الانقاع بملكه على وجه مخصوص حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لا تصح  
 القسمة وركبتها هو الذي يحصل بذلك الفيل الافراز والتمييز بين الانصاء  
 كالكيل والوزن والعدد والذرع وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة فان فأت  
 بها لا تنقسم جبرا كالبئر والرحى والجسم لان الفرض المطلوب منها توفير  
 المنفعة فاذا ادت الى فواتها لم يحبر وحكمها تعيين نصيب كل من الشركاء على  
 حصة وهي مشروعة في الانبياء المشتركة لان النبي عليه السلام باشرها  
 في المعانيم والموارث وجرى التوارث بها من غير تكبر ( وتسمى ) اي القسمة  
 مطلقا سواء كانت في المثليات او القيمات ( على ) معنى ( الافراز ) وهو اخذ  
 عين حقه ( والمبادلة ) وهي اخذ عوض عن حقه ( والافراز ) وهو التمييز  
 ( اغلب ) اي راجع ( في المثليات ) كالكيل والموزون والمعدود المتقارب لعدم  
 التفاوت بين ابعاضها ثم فرع بقوله ( فياخذ الشريك حظه ) اي نصيبه  
 ( منها ) اي من المثليات ( حال غيبة صاحبه ) في ذوات الامثال لكونه  
 عين حقه ( ولو اشترى ) الضمير المنصوب راجع الى المثلي الدال عليه  
 لفظ المثليات ( فاقسمه فلكل ) اي لكل واحد منهما ( ان يبيع  
 حصته من الحق ) وتولية ( بخصه ثمنه ) ولو كانت مبادلة لما جاز هذا  
 وفي الاختبار فلا يخاف من معنى المبادلة ايضا لان ما حصل له كان له بعينه  
 وبفضد لشريكه الا انه جعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه لعدم  
 التفاوت ( والمبادلة ) اي الاعطاء من الجانبين ( اغلب في غيرها ) اي في غير  
 المثليات من العقار وسائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضها ( فلا يأخذه )  
 اي الشريك نصيبه حال غيبة صاحبه ولا يمكن ان يجعل كله اخذ عين حقه



يعلم المبدأ له بأنها ( وغير ) حصة ( مرا أجرة بعض الشراء والنسيئة )  
 وأو كانت أفرا أجاز ( ويجوز عليها ) أي على القسمة ( فيه ) أي في غير المثل  
 ( مطابق أشربك في مفرد المجلس ) بحسب لغنى الافراز في الجنة مطابق أحد  
الشركاء من القاضي أو بمخصص بالمتفادع بنصيب ( لا في غيره ) أي لا يجوز على  
القسمة تعدد المادة باعتبار حش استاوت لأن ما يؤديه ليس عين حقه بل هو  
عوض حقه فإنهم من الرضا ولو توافقوا بإبليها تجوز لأن الحق أهم هذا إذا امكن  
الوصول إلى حقه أما إذا لم يمكن الوصول إلى حقه بدون المادة تعدد على المادة  
كما في قوله الدبون ( وإذا للقاضي أصب ) رحل ( قاسم يكون رزقه من بيت )  
المال ( لأنه قوله له م كأخذ المقتين والمقاتلة فكأن كأن من بيت المال )  
لأنه أحد لصالحهم كأن قوله هؤلاء ( ليقسم لا ) أخذ ( أجر مقتهم ) لكونه أرفق  
للإمام وأحد من القسمة ( فإن لم يخل ) أي لم ينصب قاسم رزقه من بيت المال  
لأن النصب غير واجب حتى يجب أن ينصب بل هو مدون في مهور أو ينصب وإن لا ينصب  
فإن لم ينصب ( ينصب قاسم يقسم ) بين الناس ( بأجر ) على المقتسمين لأن  
المنع أهم على الخصوص والبست بقضاء بحقيقة حتى للقاضي أن يأخذ الأجر  
على القسمة وإن كان لا يجوز له على القضاء ( بقدره ) أي أجر المثل ( له )  
أي للقاسم ( القاضي ) مثلا يطع في أموالهم ويعلم بالزادة ثم إن الأجر هو أجر  
المثل وإن له قدر معين وقيل بقدر الأجر راح العشر كأن كأن لأنها عمل العمامة  
فأشبه أن كأن في شرح الوقاية لأن الشيخ ( وهو ) أي أجر المثل ( على عدد )  
الرؤس ( أي رؤس المقتسمين عند الإمام لأن تيميز الأقل من الأكثر كأن ب )  
الأكثر من الأقل في المسقة ( وعند هما على قدر السهم ) لأنه مؤنة  
الملك فقد بقدره وبه قال الشافعي وأحد وأصغ المساكين ( وأجرة الكيل )  
والوزن على قدر السهم أجسا عائ لم يكن ) أي ما أكثر من الكيل والوزن  
( للقسمة ) لأن الأجرة مقابل يعمل الكيل والوزن لأن التيميز ( وإن ) كان ( أها )  
أي للقسمة ( فعلى الخلافا ) حيث نحب الإجرة على عدد الرؤس عنده  
وعند هما على قدر السهم ( ويجب كونه ) أي القاسم ( عدلا أما المسا )  
بالقسمة ( لأنه من جنس عمل القضاء ويعتمد على قوله وتنظرط العدالة والأمانة )  
والم ها وإنما ذكر الأمانة بعد العدالة وهي من لواز مها لجواز أن يكون  
غير طاهر الأمانة كما في المخ وغيره وليس ربما لأن ظهور العدالة يستلزم  
ظهورها كما لا يخفى فأما كما قال يعقوب بأنها ( ولا يجوز الناس على قاسم وأحد )  
أي لرب بين القاضي قاسم وأحد للقسمة لأنه يتحكم في الزيادة على أجره له ( ولا يترك )  
القاسم ( جميع قاسم ) لشتر كوا ) أي بمدهم القاضي من الاشتراك كما لا تصير

الاجرة عالية بنواكلهم وعند عدم الشركة يتبادر كل منهم اليه حصة القوت  
 فيرخص الاجر بسبب ذلك ( وضح الاقسام بانفسهم ) بالنزاعى بالاامر  
 القاضى ( لولايتهم على انفسهم وادوالهم ) ويقسم على الصبي وليند اووصيه  
 كالبيع وسائر التصرفات ( فان لم يكن ) اى وان لم يوجد احد هما ( فلا بد  
 من امر القاضى ) اى نصب القاضى له من يقسم قوله ويقسم الى هذا كلام صاحب  
 الاختيار لكن في عامة المعبرات وصحت برضاء الشريك الا عند صفراحد هم  
 ولانائب عنه وكذا الحكم عند جنون احد هم ( ولا يقسم عقار بين الورثة  
 باقرارهم ) اى لو ادعى الشريك ارض العقار عن زيد عند القاضى لا يقسم بينهم  
 باعتبار فهم ( مالم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة ) عند الامام لان الشركة  
 مبقاة على ملك الميت والقسمة قضاء على الميت والاقرار حجة قاصرة لا تعدى  
 الى غير المقر فلا بد من البينة لتكون حجة على الميت مع ان العقار محصن بنفسه  
 فلا حاجة الى القسمة بخلاف المقول لانه غير محفوظ بنفسه ( وعندهما يقسم  
 باعتبار فهم ) ويدكر فى كتاب القسمة ذلك يعنى انه قسمها بينهم بقواهم لانهما  
 بالقسمة عليهم ولايتعدى الى شريك لهم آخر به قال الشافعى واحد فى قول  
 ( وغير العقار يقسم اجساعا ) لان فى قسمته نظرا لاحتياجه الى الحفظ كإمْرِ  
 ( وكذا العقار المشترى يقسم ) اتفاقا لان من فى يده شئ فالظاهر انه له وفي رواية  
 لا يقسم حتى يقيموا البينة على المال لجواز ان يكون فى ايديهم والمالك للغير والاول اصح  
 ( والمذكور مطلق ملكه ) اى يقسم اتفاقا فيما اذا ادعوا المالك ولم يذكر  
 كيفية انتقاله اليهم بقوله من غير اقامة البينة وذلك لانه ليس فى القسمة قضاء  
 على الغير فانهم لم يقرروا للمالك لغيرهم فيكون مقتصر على فيجوز ( وان رهنما )  
 اى اقام رجلان بينة ( ان العقار فى ايديهما ) وطلبا القسمة ( لا يقسم حتى رهنما )  
 اى حتى يقيموا البينة ( انه ) اى العقار ملك ( لهما ) لاحتمال ان يكون لغيرهما قال  
 العيني وغيره فى شرح المكنز وهذه المسئلة بعينها هى المسئلة السابقة وهى  
 قوله والمذكور مطلق ملكه لان المراد فيها ان يدعوا المالك ولم يذكر كيف  
 انتقل اليهم ولم يشترط فيها اقامة البينة على انه ملكهم وهو رواية القدورى  
 وشروطها وهو رواية الجامع الصغير فان كان قصد الشيخ تعيين الروايتين  
 وليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار المسئلة مكررة يحاشى عنه مثل هذا  
 المختصر انتهى ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار فى ايديهم ومعهم  
 وارث غائب اوصى قسم العقار بينهم بطلب الحاضرين هكذا وقع فى الوقاية  
 والهداية وفى العتابة قيل هذا سهو والصحيح فى ايديهما لانه لو كان  
 فى ايديهم لكان البعض فى يد الطفل او الغائب وسائر ائى انه ان كان

لا يقسم واحداً عنه بآية أطلق الجمع وأراد التي بقربة قوله وارثان وأقاما الملكة  
 وليس انتهى هذه القربة وقمت في عبارة الهداية لآي عبارة المص، لأنه قال  
 و رهنوا بضعة للجمع فلا يمكن الجواب عندئذ (ويصوب و كليل)  
 للعائت (أوصى) للصي (نقص) الوكيل (حصه العائت أو) لعض  
 الوصي (حصه الصي) لأن في هذا نظراً للعائت والوصي ولا بد من إقامة البينة  
 عند الامام وعندهما يقسم بقولهم كما مر (واو كان العمار في يد العائت  
 أو شيء منه) أي من العمار في يد العائت (أو) كان (في يد مودعه أو) كان  
 (في يد الصغير لا يقسم) لأن في هذه التهمة قضاء على العائت أو الظلم بإخراج  
 شيء في يده من غير حصم حاصر بينهما وأمين الحصم ليس له حصم عند فيما  
 يستحق عليه سواء أقيمت البينة هما أولاً (وكذا) لا يقسم (أو حصر وارث  
 واحد) و رهن على الموت والعدد والد في غائب عن الطر أوصى لأن الواحد  
 لا يكون مخاصماً ومخاصماً فلا بد من اثنين (أو كانوا مثلاً من و غايأ أحدهم)  
 أي لا يقسم لأن الملك الثالث ملك جديد بسبب مباشر، فلا يصلح الحاصر خصماً  
 من العائت بخلاف الارث لأن الملك الثالث له ملك خلافة ما نصب أحدهما  
 منهما من الميت فيما في يده والآخر عن نفسه فصارت التهمة قضاء بمحضرة  
 المخاصمين وصح القضاء لتمام البينة على حصم حاصر وفي الشراء قامت على  
 خصم غائب ولا يقبل ولا يقضى (وإذا انتفع كل واحد) (ومن الشركاء  
 حصه بعد القسمة قسم يطلب أحدهم) لأن في القسمة تكمل المنفعة وكانت حقاً  
 لازماً فيما شتمها (وان تصير الكل) بالقسمة كالحمام وغيره (لا يقسم إلا برضاهم  
 لأن القسمة لتكمل المنفعة وفي هذا تفويت في مورد على موضوعه بالقض  
 (وان انتفع البعض) لكثرة حصه (دون البعض) بل تصير له حصة (قسم  
 بطلب ذي النفع) لأنه طلب تكمل منفعة ملك (لا يطلب الآخر وهو الأصح  
 هذا قول الحنفى والامام السرخسى لأنه لا فائدة له فهو متعبد في طلب القسمة  
 حيث يشغل عما لا يبعد وفي الدرر نقلاً عن الدخيرة وعليه الفتوى وذكر  
 الخصاف عكسه لأن صاحب الكثير يطلب ضرر صاحبه وصاحب القليل  
 رضى بضرره وذكر الحاكم أن أيهما طلب القسمة قسم القاضي قال في الحاشية  
 وهو اختيار الشيخ الامام العروفي نحو ما زاده وعليه الفتوى وفي الجمع ينبغي  
 أن يقول على ما حزم به عامة اصحاب التوفيق والمروء لا بد من الموضوعة  
 لهل المذهب فلا بد له من مائى المساوى وإنما يقول عليها إذا لم يقسمها  
 كنت الاصول وهى الموضوعة لعل الذهب واما مع معارضتها لهما لا بدت  
 اليها كافي انفع الوسائل (و يقسم العروض من جنس واحد) أي يقسم العاضى

عروضا اذا اتحد جنسها بطلب بعض الشركاء جبرا لوجود المعادلة بالذات  
 والمنفعة ( ولا يقسم ) القاضى ( الحسنين ) باعطاء ( بعضهما فى بعض )  
 لعدم الاختلاط بينهما فلا تكون القسمة تميرا بل معاوضة ولا بدفهما عن  
 القراضى وهذا بالاجماع ( ولا ) يقسم القاضى ( الجواهر ) مطلقا لان جهتها  
 متغايرة لتفاوتها قيمة وقيل لا يقسم الكبار ويقسم الصغار لقلة التفاوت وقيل  
 لا يقسم الجواهر ان كانت مختلفة الجنس كاللائى والبواقيت ( ولا ) يقسم ( الحما  
 ولا البئر ولا الرعى ولا الثوب الواحد ولا الحياض بين دارين الا برضاهم )  
 استثناء من قوله ولا يقسم الحسنين الى هذا أى الا برضا الشركاء لما فيه من الحاق  
 الضرر بهم ( وكذا ) لا يقسم ( الرقيق الا برضاهم ) عند الامام ( خلافا لهما  
 فان عندهما يجوز لاتحاد الجنس فصار كالابل والحيل والغنم وبه قالت الأئمة  
 الثلاثة وله ان قسمه الرقيق لما فيها الباطنة متعذر ولاوقوف عليها ولا يمكن  
 التعديل فلا يقسم الا برضا بخلاف الحيوانات اذا كانت من جنس واحد  
 وبخلاف الغنم لان حق الغائبين يتعلق بالمال لا بالعين وهذا الخلاف فيما  
 اذا كان الرقيق وحدهم وليس معهم شئ آخر من العروض وهم ذكور فقط  
 او اناث فقط واما اذا كانوا مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع  
 وان كان مع الرقيق شئ آخر مما يقسم جازت القسمة فى الرقيق تبعاً لغيرهم بالاجماع  
 ( والدور المشتركة ) بين الاثنين او اكثر كلها ( فى مصر واحد يقسم ) كل  
 واحدة ( على حدة ) الا برضاى الشركاء عند الامام وهو الصحيح وهذا قسمة  
 فرد لا قسمة جمع لان الدور اجناس مختلفة بوجوه السكنى وان كانت جنسا  
 واحدا نظرا الى اصل السكنى فيوجد فحش التفاوت باعتبار المقاصد باختلاف  
 الحال والجيران والقرب الى المسجد والماء والسوق ( وقالا ان كان الاصل قسمة  
 بعضها فى بعض جاز ) ان يقسم على هذا الوجه لانهما جنس واحد اسمها  
 وصورة ونظرا الى اصل السكنى واجتناس نظرا الى اختلاف الاضرار وتفاوت  
 منفعة السكنى فكان امرها مقوضا الى رأى القاضى ان شاء قسم وان شاء  
 لم يقسم وعلى هذا الخلاف الإفرجة المنفرقة او الكروم المشتركة ( وفى مصرين  
 يقسم كل على حدة بالاتفاق ) فيما رواه هلال وعن محمد لو كانت احديهما بالرقبة  
 والاخرى بالبصرة قسمت احديهما فى الاخرى كفى الاختيار ( وكذا ) لا يقسم احديهما  
 فى الاخرى دار وضعية اودار وجانوت ( فى مصر بل يقسم على الانفراد بالاتفاق  
 لاختلف الجنس قال صاحب الهداية جعل النار والجانوت هنا جنسين وذكر  
 فى اجارات الاصل ان اجارة منافع الدار بمنافع الجانوت لا يجوز لاحتمال الربوا  
 وهذا يدل على انهما جنس واحد فيجعل فى المسئلة روايتان اوتبنى حرمة

الروا وهذا على شهة الخاصة باعتبار اعداد منسوبة ما وهي السبعة والستون  
 الكافي ان هذا يشكل لانه يؤدي الى اعتبار شهة الشهة والمصرح والشهة  
 لا التارل هـ وقيل الامام الخليلي اما ان يكون في المسئلة ذواتان او يكون  
 من مشكلات هذا الكلب وفي الغاية وحاشية قوله سعدى جواب المطالع  
 ( واليون في محلة واحدة اوفى محلات بخور قسمه بمصم في امض ) لان  
 التماوت في اسوت سير ( والمائل الا مسقة ) بعضها مع بعض ( كايوت )  
 اي يجوز قسمه بعضها في بعض ( و) النازل ( المنيصة ) بعضها عن بعض  
 ( كاللور ) اي لا يجوز قسمه بعضها في بعض بل يقسم كل ميزل على حدة سواء  
 كان في دار او محال لانها تماوت في السكنى بل في دون المتدور ودون البت  
 فاختد شمس من كل واحد فان لا زفت فقسمة فردوا لا قسمه جمع وفي الاختيار  
 وادامت الدار تقسم العرصنة بالدراع والبناء بالمسمة ويجوز ان يقتل  
 بمصم على بعض تحقيقا للمعادلة في الصورة والمعنى اوفى المعنى عند تعذر الصورة

### ( فصل )

في كيفية القسمة ( ويسمى للقاسم ان يصور ) على قرطاس او نحوه ( ما به قسمه )  
 ليؤكد حسنة واصابه ( ويعدله ) اي يسوي ما قسمه على جهتهام القسمة  
 ( ويررعه ) اي يروع ما قسمه ليعرف قدره بان يصور الدرعان على ذلك القرطاس  
 بقلم الجدول فيكون كل رراع في رراع بشكل لينة ( وبفهم هـ ) اذ التوفيق يحتاج  
 اليه بالاحرة ( ويرر كل نصيب بطريقه وشرته ) لان القسمة تكمل المصلحة  
 وبه يكمل ولا ارتفاع البراع هذا ما هو الافضل ان يمكن ولذا يجوز تركه  
 ( ويلقب الانصاء ) جمع نصيب ( بالاول والثاني والثالث ) والرابع والخامس  
 والحر ( ويكتب اسماءهم ) اي اسامي الشركاء ويحعلها بطبقات ويطوى  
 كل بطاقة ويحعلها شهة الندفه ودخلها في طين ثم يخرجها ثم يدلكها ثم  
 يحعلها في وعاء اوفى كنه ثم يخرج واحدا بعد واحد ( ويقرع ) اطرب القلوب  
 ( فالاول لمن حرح اسمه او الاول والثاني لمن يخرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا ) الى  
 ان ينهي الى الاحر قال ابن الشيخ في شرح الوقاية ويكتب اسماءهم على القرعة  
 او غيرها وبدأ القسمة من اي طرف كان فاجعل الطرف الشرقي اول بمحفل  
 ما به ناسم ما به ثانيا فبحرح القرعة الميكومة ويعطى السهم الاول لمن حرح  
 اسمه فيها اول والثاني لمن حرح اسمه ثانيا والثالث ثالثا بلا حاجة الى اخراج  
 قرعة اذ بقي له سهم واحد لا مراع هذا في السهام المتساوية طاهر واما ان كانت  
 متفاوتة بان كان لاحدهم مثلا نصف والثالث سدس والثالث ثلث فيجعل السهام

سنة فان خرج في القرعة الاول اسم من له الثلث اتفاقا فله السهمان احدهما هو الملقب بالاول في طرف شرق والاخر ما ياله تيمنا لحقه ثم ان خرج في القرعة الثانية اسم من له النصف فله ثلثة اسهم على الاتصال فيبقى سهم واحد لمن له السدس بلا حاجة الى اخراج قرعة والقرعة هنا لازالة نهمة الميل عن القسام والقاضي في اعطاء كل سهام لاني اصل الاقسام فعني القمار يسقط عن الاعتبار (ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم) صورته دار بين جماعة فارادوا قسمتها وفي اخذ الجانبين فضل بناء فاراد احد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازاء البناء من الدراهم الا اذا عذر فح للقاضي ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لاني الدارهم فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك كما في الدرر وعن ابى يوسف قسم الكل باعتبار القيمة اذا كان ارض وبناء لعذر التعديل بالقيمة وعن الامام انه يقسم الارض بالساحة على الاصل في المسوحات فمن كان نصيبه اجود او وقع له البناء يرد على الآخر دراهم حتى يساويه فبدخل الدراهم في القسمة ضرورة اولانية الاخ وعن محمد انه يرد على شريكه من الارض في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية بان لا تبقى الارض بقيمة البناء فح يرد في مقابلة الفضل دراهم لان الضرورة في هذا القدر وفي الاختيار وقول محمد احسن واوفى الاصول (فان وقع مسيل) ماء (او طريق) المرور (لاخذهم في نصيب اخر) الحال انه (لم يشترط) ذلك في القسمة (صرف) المسيل او الطريق (عنه) اى عن الآخر (ان امكن) صرفه تحقيقا لاني القسمة وهو قطع الاشتراك (والا) اى وان لم يمكن صرفه عنه (فسخت القسمة بالاجماع) لاختلافها وتماثل لان المقي تلك المنفعة ولا يكون ذلك الا بالطريق والمسيل (ويقسم) القاضي (سهمين من العلو بسهم من السفل) عند الامام (وعند ابى يوسف) يقسم (سهمين بسهم وعند محمد يقسم بالقيمة) كما اذا كان علو مشترك بين رجلين وسفل لرجل وسفل مشترك بينهما وعلوه لآخر وطبعا القسمة او احدهما قال الامام بحسب ذراع من السفل بذراعين من العلو لان السفل يبقى بعد فوات العلو والعلو لا يبقى بعد فناء السفل وقال ابو يوسف بحسب ذراع من السفل بذراع من العلو لان الاصل هو السكنى وقد استويا فيه وقال محمد يقوم كل على حدة ويقسم بالقيمة لان منفعة العلو والسفل متفاوتة بحسب الاوقات ففي الصيف يختار العلو وفي الشتاء السفل فلا يمكن التعديل الا بالقيمة قل هذا اختلاف عصر وزمان احاب كل واحد بما شاهده في زمانه وفي شرح

العناد في الخلاف في الساحة ولما التزم وقسم بالقيمة انشأ (وعليه) أي على  
 قول محمد (آله وري) كأي أكثر المفسرات (فإن أقرر) والاولى بالواو (أحد  
 المتقاسمين بالاستيعاء) أي يأخذ تمام حصته من المقسوم (ثم ادعى أن بعض نصليه  
 منه) وقع (في ذلك) غلطاً عند ما شهد على نفسه بالاستيعاء (لا يصدق)  
 قوله (الابحثة) منه لأن هذا الدعوى يحتاج إقراره السابق بالاستيعاء  
 فلا تسمع دعواه إلا بالبينة حتى قالوا يحصل دعوى الغلط على وجه القسمة  
 يكون وجهها لاقامة البينة وقال قد ير الشريعة وجه رواية التي أنه اعتمد على  
 فعل القاسم في إقراره باستيعاء حقه ثم لما نأمل حق الأول ظهر الغلط في فعله  
 فلا يوجب ذلك الإقرار عند ظهور الحق انتهى وهذا على رواية الهلالية  
 في ثبوت هذه الدعوى بالبينة حيث قل أن لم يثبت عليه بينة استحلف الشركاء  
 انتهى وقال ابن الشيخ في شرح الوفاة وهذا لا يمنع ثبوت هذه الدعوى  
 بالنكول أو بالإقرار أيضاً إذ لا نزاع فيه بل يمنع قول من نزع وقيل المراد بالبحثة  
 إقرار الخصم أو نكوله لا يصير لكون الدعوى على السابق وقال صاحب  
 الإصلاح الأبحثة من بينة المدعى وقرار الخصم ونكوله على العييم (وتقيل  
 شهادة القسمين) بفتح الميم عند اختلاف المتقاسمين (فيها) أي في القسمة  
 عند الشك في أنها شهادة على فعل غيرهما باستيعاء حقه هي (خلافاً لمحمد)  
 فإن منعه لا تقبل وهو قول ابن يوسف وأولاً وبه قالت الأئمة الثلاثة لأنها شهادة  
 على فعل نفسه فاورثت الزهومة وهذا إذا قسموا محاباً ولا يجران إلهما بعدا  
 قال الطحاوي إذا قسموا باجر لا تقبل الشهادة لأجماً وقيل الخلاف في الكل  
 وهو الأصح فلما اطلق في الكتاب كأي شرح اليكز المعنى (وان قال) أحد  
 المتقاسمين بعد ما أقر بالاستيعاء (قبضتم) أي حتى (ثم أحيد) صاحبي  
 (أعصد) مني بعد ما قبضتم (وانكر شريكه) ذلك (حليف خصمه)  
 لأنه يدعى عليه العصب وهو منكر فالقول قول المكر وفي التسهيل ولا فرق بين  
 هذه المسئلة وبين المسئلة الأولى في أن الخصم يحلف قبهما إذا لم تكن له بينة  
 إلا أنه في الأولى ينبغي أن تقبل دعواه كإمارة بخلاف الثانية (وان قال) قيل  
 أن يقر بالاستيعاء أصابني من ذلك (كذا) إلى كذا (ولم يسم) ما أصابني  
 من حق (إلى وكذبه الآخر بخالها وخلفت) القسمة لأن الاختلاف في مقدار  
 ما حصل له بالقسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار المبيع وفي الفرائد نقلاً  
 عن التسهيل هذه هي المسئلة بعينها وأجاب هنا أنه تقبل دعواه بل يمكن ينبغي  
 أن لا تقبل للناقض فظهر أن في المسئلة روايتين (ولو ادعى) أحد المتقاسمين  
 (غشاً) في القسمة (لا يعتبر كالبيع) أي كالأعتبار بدعوى العيين في البيع

اوجود التراضي (الاذا كانت القسمة بقضاء) القاضي (والغبن فاحش  
تفسيح) القسمة ج وقال صاحب المص ولو ظهر غبن فاحش في القسمة  
فان كانت بقضاء القاضي بطلت عند الكل لان تصرف القاضي مقيد بالعدل  
ولم يوجد ولو وقعت القسمة بالتراضي تبطل ايضا في الاصح وقيل لا يلتفت  
الى قول من يدعيه لانه دعوى الغبن ولا يعتبر به في البيع فكذا في القسمة اوجود  
التراضي وقيل تفسيح هو الصحيح ذكره النكافي وتمامه فيه فليطالع (ولو استحق  
بعض معين من نصيب البعض لا تفسيح) القسمة اتفاقا على الصحيح (ورجع  
البعض) بقسطه في حظ شريكه كما اذا كانت الدار بينهما نصفين فقسمت  
فاستحق من يد احدهما بيت هو خمسة اذ رجع نصف ما استحق في نصيب  
صاحبه (وكذا) لا تفسيح (في الشايع عند الامام وعند ابى يوسف تفسيح)  
القسمة لعدم تحقق الافراز باستحقاق النصيب الشايع وبه قال الشافعي واجد  
وهو قول محمد في رواية ابى سليمان وروى ابو حفص انه مع الامام وهو الاصح  
كما في النكافي وغيره (وفي بعض مشاع في الكل تفسيح اجاما) لانه لو ثبت  
القسمة لتضرر المستحق بفرق نصيبه (ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت  
محيط) بماله (نقصت) القسمة لانه يمنع وقوع المالك للوارث (وكذا)  
نقص القسمة لو ظهر دين لشكته (غير محيط) بماله لتعلق حق الغرماء بالتركة  
(الاذا بقي بلا قسمة ما يفي به) اي بالدين فتح لا تفسح لعدم الحاجة الى نقص  
القسمة في ايفاء حقهم (ولو اربأ الغرماء) بعد القسمة ذم الورثة من ديونهم  
(او اداها) اي الدين (الورثة من مالهيم لا تنقص) القسمة (مطلقا)  
اي سواء كان الدين محيطا او غير محيط لزوال المانع وفي الهداية ولو ادعى احد  
المتقاسمين دينا في التركة صح دعواه لانه لا تناقض اذا الدين يتعلق بالمعنى والقسمة  
تصادف الصورة ولو ادعى عينا ياتي سبب كان لم يسمع للتناقض اذا الاقدام على  
القسمة اعتراف منه بكون القسوم مشتركا

### ( فصل )

في المهاداة (ونحو المهاداة) عند تعذر الاجتماع على الانتفاع وهي  
لغة مفاعلة من التهيئة وهي الحالة الظاهرة المنتهية للشيء والنهاى تفاعل  
منها وهو ان يتواضعوا على امر فيتراضوا به وحقيقته ان كلا منهم رضى  
بهيئة واحدة ويختارها وقيل مفاعلة من التهيأ فكانه تهيأ لا انتفاع به عند  
فراغ صاحبه والفرق بين القسمة والنهاى ان الاول يجمع المنافع في زمان واحد  
والثاني يجمع على التعاقب ويجزى فيه جبر القاضي كما في القسمة فيما يحتملها



وشرط صحة النافع والقياس أن لا يجوز لأحد من المالكين التمتع بمساحة الأرض  
جاءت استحساناً بالإجماع. (ويجوز عليها).

الشريك (في دار واحدة) متعلق بقوله (و) (بأن يسكن هذا) الشريك (بعضاً) أي بعض الدار (وهذا) الشريك (بعضاً)  
أي من الدار (أو هذا) يسكن (في طولها وهذا في سعتها) لأن القسمة  
على هذا الوجه جائزة (فكذا المهاباة) والنهاية في هذا الوجه أفراز يجمع  
الانصباء لأمارة ولهذا لا يشترط فيه التماثل وإنما يكفي واحدان يستدل  
ما أصابه بالمهاباة بشرط ذلك في العقد ولم يشترط حدوث المماثل على ملكه  
كافي الهداية وتجوز المهاباة (في بيت صغير يشكك هذا شهر أو هذا شهر أو له)  
أي لكل واحد منهما (الاجازة) أي اجازة ما أصابه (و) أخذ القلة (في نوبة)  
متعلق بالاجازة لأنها اقسمة النافع وقد ذكرنا في الاستدلال (و) تجوز المهاباة  
(في عبد واحد) يخدم العبد (هذا يوماً وهذا يوماً) لأن المهاباة قد تكون في الزمان  
من حيث المكان والاول من معين ههنا ولو اختلفا في النهاية عن حيث الزمان  
والمكان في محل بمخلف ما بأمر ههنا القاض

وفي الزمان اكمل فلما اختلفت الجملة  
الزمان يترفع في البداية لثبوت التهمة (و) تجوز المهاباة (في عتدين يخدم أحدهما)  
أي أحد العتدين (أحدهما) أي أحد الشريكين (و) يخدم العبد (الأخر)  
الشريك (الأخر) لا أشكال على أصلهما لأن عتدهما تجوز قسمة الزمان  
جبراً واختاراً فكذا متضمنهما وأما عند الإتمام والقياس على عدم جواز القسمة  
يمنع الجواز لكن الصحيح الجواز لقلة التفاوت في الخدمة بخلاف أعيان الرقيق  
لأنها تتفاوت تفاوتاً جساماً على ما بيناه (و) وأما على أن نفع كل عبد على  
من يخدمه جاز استحساناً) بخلاف الكسوة لأن العادة تجرت بالتساوي  
في الطعام دون الكسوة ولقلة التفاوت في الطعام وكثرته في الكسوة فإن وقت  
شبه من الكسوة معروفاً جاز استحساناً لأن عند ذكر الوصف يعتد بالتفاوت  
أو يقل (و) يجوز (في دارين يسكن ههنا) الشريك (ههنا) الدار (و)  
يسكن (ههنا) الشريك (الأخر) الدار (الأخرى) ويجوز القاضي عليه  
إذا طلب أحد الشريكين وهذا ظاهر لأن الدارين عتدهما كدار واحدة  
حتى يجر الجبر على قسمتهما وأما عند قلنا النافع فيها لا تتفاوت فيجوز ذو جبر  
منهما ويجوز إفرازاً كالأعيان المتقاربة بخلاف القسمة وقد قبل لا يجبر اعتباراً  
بالقسمة وعنده أنه لا يجوز النهاية في أصلها لا بالجبر ولا بالتراضي (ولا يجوز ذلك)  
أي النهاية (في دابة) يركب هذا يوماً وهذا يوماً (أو دابتين) يركب هذا ههنا وهذا

الاخرى (الابتراضيهما) عند الامام لان الاستعمال يتفاوت بتفاوت الزاكنين فانهم بين  
 جاذق واحذق بخلاف العبد والعبيدين لانه يخدم باختياره فلا يحل الزيادة  
 على طاقتة والدابة تحملها (خلافا لهما) اى عندهما يجوز اعتبارا بقسمة  
 الاعيان (و) يجوز النهاية (فى استغلال دار) يستغلها هذا شهرا ويأخذ  
 غلتها وهذا شهرا ويأخذ غلتها (اوداز بن هذا هذه) يعنى هذا الشريك  
 يستغل هذه الدار ويأخذ غلتها وهذا الشريك الآخر يستغل الدار الاخرى  
 ويأخذ غلتها فى ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير (لا فى استغلال عبد  
 اودابة) اى لا يجوز النهاية فى استغلالها لان النصيبين يتعاقبان فى الاستيفاء  
 فالظاهر التغير فى الحيوان فنقوت المعادلة (وما زاد فى) نوبة (اخذهما فى  
 الدار الواحدة) من الغلة على الغلة فى نوبة الآخر (مشارك) لتحقيق التعديل  
 بخلاف ما اذا كان التهاى على المنافع فاستغل احدهما فى نوبته زيادة لان التعديل  
 فيما وقع عليه التهاى حاصل وهو المنافع فلا تضرة زيادة الاستغلال من بعد  
 لافى الدارين وفى الهداية والنهاى على الاستغلال فى الدارين جائزا ايضا فى  
 ظاهر الرواية واو فضل غلة احدهما لا يشتركان بخلاف الدار الواحدة والفرق  
 ان فى الدارين معنى التميز والافراز راجح لاتحاد زمان الاستيفاء وفى الدار  
 الواحدة يتعاقب الوصول فاعتبر فرضا وجعل كل واحد فى نوبته كالموكل  
 عن صاحبه فلهذا يرد عليه حصته من الفضل (و) يجوز التهاى (فى استغلال  
 عبيدين هذا هذا) اى يستغل هذا الشريك هذا العبد ويأخذ غلته  
 (وهذا الآخر) اى يستغل الشريك الآخر ويأخذ غلته (لا) يجوز (هذا  
 الامام) لان التفاوت فى اعيان الرقيق اكثر من التفاوت من حيث الزمان  
 فى العبد الواحد فالاول ان يمنع الجواز والنهاى فى الخدمة يجوز ضرورة  
 ولا ضرورة فى الغلة لا يمكن قسمتها لكونه عبدا ولان الظاهر هو التسامح فى  
 الخدمة والاستقصاء فى الاستغلال فلا يتقاسمان كفى الهداية (خلافا لهما)  
 اى عندهما يجوز اعتبارا بالنهاى فى المنافع (وعلى هذا) بخلاف (الدابتان)  
 حيث منع الامام المهاية فى بغلتين مثلا وجوزها صاحبه لما ذكر (ولا يجوز)  
 المهاية (فى بئر شجرة وابن غنم او اولادها) لانها اعيان باقية ترد عليها  
 القسمة عند حصولها فلا حاجة الى التهاى بخلاف ابن ابن آدم حيث يجوز  
 المهاية فيه حتى او كانت جاريتان مشتركة بين اثنين فهما ان ترضع احدهما  
 ولد احدهما والاخرى ولدا الاخر جاز لان ابن ابن آدم لاقية لها فجرى مجرى  
 المنافع والحيلة فى الثمار ونحوه ان يشتري نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي  
 نوبته او ينفع بالبن المقدر بطريق القرض فى نصيب صاحبه اذ قرض المشاع

جائز في التسيين ( ونحوه ) المهادية ( في عيود ودار على السكنى والمصلحة )  
 لان المتيقن منهما يجوز عند اتحاد الخس وعند الاختلاف اول ( وكذا ) يجوز  
 المهادية ( في كل شئ في المصلحة ) كسكنى الدار وررع الارض وكذا المهاد  
 والدار لكل واحد من المتعدين يجوز استحقاقها بالمهادية ( ولا تطل المهادية  
 ولا تطل المهادية بموت أحدهما ولا عونهما ) لانه لو انتقض لاستأنف  
 الحاكم فلا فائدة في النقص ثم الاستئناف ( ولو طلق أحدهما انفسه  
 والآخر المهادية طلق ) المهادية فيما يحتمل النسيئة لان النسيئة اقوى في  
 استحصال المصلحة

### ( كتاب المزارعة )

لما كان الخارج في عقد المزارعة من انواع ما يقع فيه النسيئة ذكر المزارعة بعدها  
 وهي مفاعلة من زارع من الزرع وهو الغناء الحب ونحوه في الارض وفي الشرع  
 ( اهـ ) اي المزارعة ( عقد على الزرع بعض الخسارج ) ويسمى المزارعة  
 والمخافة ويسمونها اهل العراق القراح ( وهي ) اي المزارعة ( فائدة ) عند  
 الامام لان النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن المزارعة بالثلث والرابع والمخافة  
 هي الزراعة على لغة اهل المدينة والنجدة والنجدة بالثلث والرابع للمعاصرة في هذا  
 الزمان نعم اذا العباد ثابت في غيرهما ايضاً وابدأ قل في العريب بعض  
 الخارج ولا نهى في معنى فقير الطعان ولان الاجر مجهول او معدوم وكل ذلك  
 معدوم ومعاملة التي عليه الصلاة والسلام اهل حبر كان خراج معاصرة بطريق  
 المصالح وهو جائز ( وعندهما حائز ) لانه عليه الصلاة والسلام طام  
 اهل خبر على اصل ما يخرج من ثمر وزرع ولان الحاجة مما لمسه اليها  
 لان صاحب الارض قد لا يقدر على العمل بنفسه ولا يجد ما يستأجر به والقادر  
 على العمل لا يجد ارضا ولا ما يعمل به فدفعت الحاجة الى حواجزها فمما الحاجة  
 كالضارمة ( وهـ ) اي بقولهما ( يعني ) لتعامل الناس وتثله يترك خبر  
 الواحد والقياس قال الامام الحصري وابو حنيفة هو الذي فرغ هذه التثليل  
 على اصوله اي على قول من حوز المزارعة كما في الخلاصة وفي المسوط ثم التفريع  
 بعد هذا على قول من يجوز المزارعة وعلى اصول اي حنيفة ان لو كان يرى جوازها  
 لعلم ان الناس لا يحدون فيها بقوله لاحتهم اليها وتعاملهم بها ( ويشترط  
 فيها ) اي في المزارعة عند من يجوزها ( صلاحية الارض للزرع ) لان المي  
 وهو الرابع لا يحصل بدون كونها صلاحية للزراعة ( و ) يشترط ( اهلية قبلي )  
 لانه لم يصح عقد بدون الاهلية ( و ) يشترط ( تعين المدة ) لتعريف المدة

كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة وكذا ذكر مدة  
 لا يعبر الى احدهما الى مثلها غالباً وجوز به بعض وعن محمد بن سلمة انها بلا ذكر  
 المدة جائزة وتقع على سنة واحدة وه اخذ الفقيه ابو الايث (و) يشترط تعيين  
( رب البذر ) قطعاً للمازعة (و) يشترط تعيين ( جنسه ) اي البذر ليصير  
 الاجر معلوماً اذا لاجر بعض الخسار ج (و) يشترط تعيين ( نصيب الآخر )  
 اي بيان نصيب من لا بذر من جهته لانه اجرة عمله او ارضه فلا بد ان يكون  
 معلوماً (و) يشترط ( التخلية بين الارض والعمال ) لانه بذلك يتمكن من  
 العمل فصار نظير المضاربة لا تصح حتى يسلم المال اليه حتى اذا شرط في العقد  
 ما يفوت به التخلية وهو عمل رب الارض مع العامل لا يصح (و) يشترط ( الشركة  
في الخرج ) بعد حصوله ليتحقق المعنى المقى من المزارعة وهو الشركة لانها  
 تنعقد اجارة في الابتداء وشركة في الانتهاء ثم فرع على هذا الشرط بقوله  
( فتفسد ) اي المزارعة ( ان شرط لاحدهما ) اي لاحد العاقلين ( قفران )  
 جمع قفيز ( معينة ) لاحتمال انقطاع الشركة عند اخراج الارض مقدارا  
 مدكوراً او قليلاً خفيئاً لا يوجد على ما عقد عليه وهو الاشتراك فيما يخرج  
 على الشبوع ( او ) شرط لاحدهما ( ما يخرج من موضع معين ) وكون الباقي  
بينهما لا نقطاع الشركة بان لا يحصل حبة الامن موضع مذكور ( كالماذبان )  
 جمع ماذبان وهو معرب وهو اصغر من النهر واعظم من جدول ( والسواقي )  
 جمع ساقية وهي فوق الجدول دون النهر كما في المغرب فيكون الماذبان والساقية  
 من الافاظ المترادفة وانما تفسد المزارعة لاحتمال ان لا يخرج الا منها فيؤدي  
 الى قطع الشركة ( او ) شرط ( ان يرفع قدر البذر ) لصاحب  
 البذر وكون الباقي بينهما ( او ) شرط ان يرفع قدر ( الخراج ويقسم  
ما بين ) من قدر البذر او قدر الخراج بينهما لانه يؤدي الى قطع الشركة في  
 بعض معين او في الجميع لاحتمال ان لا يخرج الا قدر البذر او الخراج والمراد من  
 الخراج الخراج الموظف بان كان الموضوع على الارض دراهم مسماة واما اذا كان  
 الخراج خراج مقاسمة بان كان الموضوع عليها نصف الخراج او ثلثه او نحو  
 ذلك من الجزء الشائع وان اشترط رفعه لا تفسد المزارعة لانه لا يؤدي الى قطع  
الشركة ( او ) شرط ( ان يكون التيسر لاحدهما والحب للآخر ) لانه يحتمل  
 ان تصيبه آفة لا تحصل بها الحب سوى التين فيؤدي الى انقطاع الشركة في المقى  
 وهو الحب ( او يكون الحب بينهما والتين لغير رب البذر ) لانه خلاف مقتضى  
 العقد ( او يكون التين بينهما والحب لاحدهما ) بعينه لانه يؤدي الى قطع  
 الشركة فيما هو المقى وهو الحب ( وان شرط ككون الحب بينهما والتين

( رُب البذر أو شتر طر مع العشر ) أى عشر الخسارح والارض عشرية  
والبقى بينهما ( صحت ) المزارعة اما الاولى فيروز الشركة لوجودها فى المقي  
ولكون التمس اصحاب البذر على ما يقضيه حكم العقد لانه عمه البذر واما الثانية  
فلان العشر مشاع ولا يؤدى الى قطع الشركة وكذلك اذا شرط صاحب  
البذر عشر الخسارح لغيره او للاخر والباقي بينهما ( وان ) شرط كون الحب  
بينهما ( لم يتعرض للى ) لحصول الشركة فيما هو المرام ( وهو ) أى التمس  
( بينهما ) وهذا قول مشايخ الخ اختيارا للعرفه فيما لم يخص عايد المقدان ولانه  
تبع للحد واتبع يقوم بشرط الاصيل ( وقيل ) سيكون التمس ( رب البذر )  
لانه عمه ملكه قال ابن النخ فى شرح الوقاية وفى ديارنا اصحاب البذر لكونه  
حله له ( واجر لحصاد والرواع والدياس والتدريفة عليهما ) - أى على العسامل  
ورب الارض ( ملخص ) لان الغرم بالغرم ( فان شرط ) الاجر ( على العامل  
فصحت ) المزارعة لانه شرط لا يفضيه العقد وقيل صفقة لاحدهما فتفسد  
( وعن ابن يوسف ايه ) أى الشرط على العسامل ( يصح ) للعامل بين التمس  
اختيارا بالاستصناع ( وهو الاصح وعلم الفتوى ) وهو اختيار مشايخ بلخ قال  
شمس الأئمة المرحومى هذا هو الاصح فى ديارنا ( وشرطه ) أى الاجر ( على  
رب الارض معسدا متاعا ) لعدم التعامل بذلك ( وما ) كان ( قبل الادراك  
كالسقى والحفظ فهو على المزارع وان ) وصلي ( لم بشرطه ) لان ذلك موجب  
صفه المزارعة لانه عمل يزاد به لزوع ولا ينقص من الهداية فالخاصل ان ما كان  
من عمل قبل الادراك كالسقى والحفظ فهو على العامل وما كان منه بعد الادراك  
فرب القسمة فهو عليهما فى ظاهر الرواية كالحصاد والدياس واشباهه سلى  
ما ينشأ وما كان بعد القسمة فهو عليهما قال فى العسامة لكن فيه هو قبل القسمة  
على الاشتراك وفيما هو بعدها على كل واحد منهما فى نصه خاصة لتبر ملك  
كل واحد منهما عن ملك الاخر واذ كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر  
للآخر ( كانت ) الارض لاحدهما وابقية ( من العمل والبذر والبقر ) ( الاخر )  
كان العمل ( لاحدهما وابقية ) من الارض والبذر والبقر ( الاخر ) صحت  
المزارعة فى الكل اما الاولى فلان الاستيجار يقع على العمل هسا والقر والاعمال  
كايقع الاستيجار فى الخياطة على الخياط ويجعل ابرته آلتها هسا واما الثانية  
فلان صاحب البذر استأجر الارض بجر معلوم من الخسارح كاستيجارها بديارهم  
معلومة واما الثالثة فلان صاحب الارض استأجر العمل ليعمل بالآلة الاستأجر  
مصاركا اذا استأجر باطسا ليخط ثوبه بآلة او طيا ليطين عمره ( وان ) كانت  
الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت ( المزارعة لان رب البذر

يصير مستأجرا بالبذر وانه لا يجوز ان يكون الاستفناع بالاستئجار او بصير مستأجرا  
للبر مع الارض ببعض الخارج وانه لا يجوز لعدم التعامل وهو ظاهر الرواية  
وعن ابي يوسف انه يجوز لما فيه من العادة والقياس بتركه (وكذا) تبطل  
(لو كان البذر البقر لاحدهما والارض والعمل الاخر) لان الشرع لم يرد به  
(او) كان (البذر لاحدهما والباقي) وهو العمل والبقر والارض (الاخر)  
وانما تبطل لان العامل اجبر فلا يمكن ان يجعل الارض تبعاله لاختلاف منفعتها  
وههنا مسورة اخرى لم يذكرها وهي ان يكون البقر من واحد والباقي من اخر  
قالوا هي فاسدة لان ذلك استيجار البقر باجر مجهول اذ لا تعامل في استيجار البقر  
ببعض الخارج فلا يعلم ما هو اجره بحسب التعامل وفي الثور دفع رجل ارضه  
الى اخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما  
كذلك فعلا على هذا فالزراعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس  
للعامل على رب الارض اجر ويجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها  
وكذلك تفسد لو كان البذر ثلثا من احدهما وثلثه من الاخر والربع بينهما على  
قدر بذرها (واذا صححت) الزراعة (فالخارج على التمرط) اى فالخارج  
على ما شرط من النصف او الثلث او نحو ذلك لصحة الالتزام (وان لم يخرج)  
من الارض شيء (فلا شيء للعامل) لان استحقاقه بالشركة في الخارج ولا شركة  
في الخارج (ومن ابي) اى امتنع (عن المضى) على موجب عقيد الزراعة  
(بعد العقد اجبر) من طرف الحاكم لانها انقضت اجارة وهي عقد لازم  
(الارب البذر) فانه لا يجبر عند الابراء فانه لا يمكنه المضى بالاتلاف ماله وهو  
بقاء البذر على الارض ولا يدري هل يخرج ام لا فصار نظيره ما لو استأجره ليهدم  
داره ثم امتنع وان امتنع العامل اجبر على العمل لانه لا يلحقه به ضرر كما في التبيين  
(وان فسدت) الزراعة (فالخارج لرب البذر) لما مر من انه نماء ملكه  
(والاخر اجر مثل عمله) ان كان رب البذر صاحب الارض (او) اجر مثل  
(ارضه) ان كان البذر من قبل العامل (ولا يزداد) اجر المثل (على ما شرط)  
اى على المسمى عند السيخين لوجود الرضى كما في الاجارة الفاسدة (خلافا لمحمد)  
فان عنده يجب بالغته ما بلغت لان التسمية عند الفساد تكون لغوا وبه قالت  
الائمة الثلاثة (وان فسدت) الزراعة (لكون الارض والبقر فقط لاحدهما  
لزم اجر مثلهما) اى اجر مثل الارض والبقر لانه استوفى منفعة الارض والبقر  
بحكم عقد فاسد فيلزم اجر مثلهما (هو الصحيح) احتراز عما قيل يغرمله مثل  
اجر الارض مكروبة واما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد الزراعة بحال فلا ينعقد  
العقد عليه لا صحيحا ولا فاسدا ووجوب اجر المثل لا يكون بدون انعقاد العقد

والمنافع لا تقوم بدونه ( وإذا فسدت ) المزارعة بوجه من وجوه الفساد  
 ( والبذر رب الأرض فإخراج كله حله ) أى حله قيد البذر والفضل لأى  
 ثمة ملكه ( وإن ) فسدت والبذر ( للعامل ) لا يطيب له الخارج فتح ( تصدق  
 بما فضل عن قدر بذره و ) قدر ( أجره الأرض ) لأنه حصل من بذره لكن  
 فى أرض مملوك لا غير بعدد فاسد فأوجب شيئا بما كان عوضا له طاب له وتصدق  
 بالفضل كما فى الاختيار ( وإذا أبى رب البذر عن المضى وقد كرب  
 العامل الأرض ) أى قبلها الحراث ( فلا شئ له ) أى للعامل فى عمل الكراب  
 ( حكما ) أى قضاء لأن المنافع المتفقون بالعقد وهو المتفقون بالخارج فإذا انعدم  
 الخارج لا يجب شئ ( ويسترضى ) أى الآتى فى عمله ( ديانة ) على وجه يمكن  
 إذا الغرور فى الكراب من جانب الآتى ( وتبطل المزارعة بموت أحدهما )  
 أى أحد المتعاقدين ( وتصحح بالاعتذار كالأجارة ) وقدر الوجه فى الإجازات  
 ( وتصحح ) المزارعة ( أن لم يدين بخروج البيع الأرض ) بأن لم يقدر على  
 قضائه الأيبس الأرض ( قبل نبات الزرع ) لأن ذلك عذر وهى تصحح  
 بالاعتذار ( لا بعده ) أى لا بعد نبات الزرع ( مالم يتحدد ) أى لو ثبت الزرع  
 أولم يستحصد لم تبع الأرض بالدين حتى يستحصد الزرع لأن فى البيع إبطال  
 حق المزارع والتأخير أهون من الإبطال ويخرج القاضى من الحبس أن كان  
 حبسه به قال صاحب الدرر ولودفعها ثلث سنين فلانبت فى الأولى ومات  
 صاحب الأرض قبل ادراكه ترك الزرع فى يد المزارع وقسم على الشرط وطالت  
 المزارعة فى السنين الآخرين لأن فى إبقاء العقد فى السنة الأولى مراعاة حق  
 المزارع والورثة وفى القطع إبطال الحق العامل أصلا فكان الأبقاء أولى  
 وأما فى الآخرين فلا حاجة إلى الإبقاء إذ لم يثبت الحق للمزارع فى شئ بعد فعلها  
 بالقياس ( ولا شئ للعامل أن كان كرب الأرض أو خسر التهر ) لأن المنافع  
 لا تقوم إلا بالعقد وقوعها بالخارج فلا خارج ( وإن تمت مدتها ) أى المزارعة  
 قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر مثل حصته من الأرض حتى يدرك الزرع  
 ويستحصد لأن فى قلعه ضررا قبيحا بأجر المثل إلى أن يستحصد ويجب على غيره  
 صاحب الأرض بحصته من الأجرة ( وثقة الزرع ) ومؤنة الحفظ وكرى  
 الانهار ( عليهما ) أى على المتعاقدين ( بقدر حصصهما ) أى على قدر  
 ملكهما بعد انقضاء المدة عليهما لأنها كانت على العامل لبقاء العقد لأنه  
 مستأجر فى المدة فإذا مضت انتهى العقد فتحب عليهما لأنه مال مشترك بينهما  
 ( وإيهما اتفق بغير إذن الآخر ولا امر قاض فهو منبرع ) لأن كل واحد  
 منهما غير مجبور على الاتفاق ولا يقال هو من شرط إلى ذلك لأخيه لأنه

يمكنه ان يتفق بامر القاضى فصار كالدائر المشتركة ( واسب لب الارض اخذ  
الزرع بقلا ) لمافيه من الاضرار بالزراع ( وان اراد المزارع ذلك ) اى اخذ  
الزرع بقلا ( قيل لب الارض اقلع الزرع ليكون بتركها او اعط نصيبه )  
اى المزارع ( او اتفق ) انتب ( على الزرع وارجع فى حصته ) اى ارجع عليه  
بما انفقته فى حصته لان المزارع لما امتنع من العمل لا يجبر عليه لان ابقاء العقد  
بعد وجود النهى نظر للعامل وقد ترك النظر لنفسه ورب الارض بين هذه  
الخيارات لان بكل ذلك يستدفع الضرر كما فى الهيداية ( ولو مات رب الارض  
والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك ) لان العقد ثمه يبقى فى مدته  
وموجبه عليه الى ادراكه وحضاده ( وان مات العامل ) والزرع بقل ( فقال  
وارثه انا عمل الى ان يستحصد فله ) اى للوارث ( ذلك ) اى ان يعمل مكانه  
نظرا للورثة ( وان ) وصليه ( اى رب الارض ) ولا اجر للوارث بمقابله عمله  
لانه قام مقام العامل وهو لا يستحق الاجر فى المدة كان الوارث ورثه مع ما لزم  
عليه من العمل فان اراد الوارث قلع الزرع لم يجبر على العمل والعامل على  
الخيارات الثبت لما بينا لكن ارجع المالك بانفقة يرجع بكلها اذ العمل على العامل  
مستحق لبقاء العقد كما فى الكفاية وفى التوير الغلة فى المزارعة مطلقا اى صحيحة  
او فاسدة امانة فى يد المزارع فلا ضمان لو هلك ومثله المعاملة واذ قصر  
المزارع فى سقى الزرع حتى هلك الزرع لم يضمن فى الفاسدة ويضمن فى صحيحة

### ( كتاب المساقاة )

لا يخفى عليك انه كان المناسب ان يقدم المساقاة على المزارعة لكثرة من يقول  
بجوازها ولورود الاجاديت فى معاملة النبي عليه السلام باهل خير غير ان اعتراض  
موجبين صوب اراد المزارعة قبل المساقاة احدهما شدة الاحتياج الى معرفة  
احكام المزارعة لكثرة وقوعها والثانى كثرة تفرع مسائل المزارعة بالنسبة  
الى المساقاة والمساقاة من المزارعة كما فى التنبيه وانما آثر على المعاملة التى  
هى لغلة اهل المدينة لانها اوفق بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معناها  
اللغوى والبشرى فالتفرقة من الظن كما فى القهستى ( هى دفع الشجر الى من يصلحه  
بجرة معلوم من ثمره ) اى الشجر ( وهى ) المساقاة ( كالمرارة حكما ) حيث  
يفتى على صحتها ( وخلافا ) حيث تبطل عند الايام ( وتصح عندهما ) كالمرارة  
وبه قالت الائمة الثلاثة ( وشروطا ) يمكن شروطها فى المساقاة كذكر نصيب  
العامل والشركة فى الثمر والتخليفة بين العامل والشجر واما بيان البذر ونحوه  
فلا يمكن فى المساقاة ( الا المدة فانها ) اى المساقاة تصح بلا ذكرها



أي بالأيان المدة المستحقة تأجيل لأدراك الثمر وقتها لوما وقف ما ساعا وت فيه  
 فيه خل فيه ما هو المتيقن به وأدراك البذر في أصول إلى طرية في هذا بمنزلة  
 أدراك الثمار لأنه نهاية معلومة فلا يشترط فيه بيان المدة بخلاف الزرع  
 في ظاهر الزاوية لأن إتمامه يختلف كثير آخره في صنفين ورينغا والاشبه  
 بناء عليه قد خله الجاهل الفاضل قال صاحب المح وغيره وشروط الإ  
 في أربعة أشياء أحدها إذا امتنع أحدهما بغير عيب إذ لا ضرر عليه في المعنى  
 بخلاف المزارعة والثاني إذا انقضت المدة بترك بلا أجر وبعمل بلا أجر  
 وفي المزارعة بأجر والثالث إذا استحق النخل يربح العامل بأجر مثله وفي المزارعة  
 بقيمة الزرع والرابع ما بين في المثل (وتقع) مدة المساقاة (على) مدة (الاول ثمره  
 تخرج) في هذه السنة فأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وأخرها وقت  
 إدراكه المعلوم فتجوز وفي المح والقنوي على أنه يجوز وإن لم يبين المدة  
 فتكون له ثمره واحدة فأول تخرج فيها انقضت المساقاة (و) تقع (في الرطبة  
 على إدراك بذرها) أي دفع الرطبة لأدراك البذر كدفع الشجر لأدراك الثمر  
 يعني إذا دفعها بعد ما تنهي نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها يخرج البذر  
 فهو جائز كما في القهستاني (وأورد دفع نخيل أو أصول رطبة ليقوم عليها) معناه  
 حتى يذهب أصولها أو ينقطع نباتها لأنه لا يعرف متى ذلك (أو يطلق في الرطبة)  
 يعني لم يقل حتى يذهب أصولها (فسدت) المعاملة لأنه لا يعلم وقت أول جزء منها  
 حتى أو عرف جاز كما لو أطلق في النخل فإنه ينصرف إلى الثمرة الأولى (ويجب عليها)  
 أي المساقاة (ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها) أي في المدة بقوات التي وهو  
 الشركة في الحراج فلما عمل أجر المثل (وان أجعل خروجها) أي خروج  
 الثمر فيها (وعده) أي عدم خروجها فيها (جازت) المساقاة لاحتمال حصول المثل  
 (فإن خرج الثمر فيها) أي في المدة (فعلى الشرط) الذي شرطه (لتعقير الرام)  
 (وان تأخر عنها) أي عن المدة (فسدت) المساقاة (وللعامل أجر مثله)  
 لفساد العقد لأنه تبين الخطأ في المدة المسماة فصار كما إذا علم في الإعتداء كما  
 في الهداية وفي المح كلام فان شئت فارجع إليه (وكذا) أي للعامل أجر مثله  
 (كل موضع فسدت) المساقاة (فيه) لأنها في معنى الإجارة الفاسدة (وان لم  
 يخرج شيء) من الثمر (فلا شيء له) أي للعامل بناء على جواز أن لا يخرج إلا المدة  
 معسوبة فلم يبين الخطأ في المدة وفي القهستاني هذا عند أبي يوسف (وقال له  
 أجر المثل وإصحح المساقاة في النخل والبكرم والشجر والرطبات) يعني يقول  
 كالكرات والاسفاناش ونحوهما (وأصول الباذنجان) تنبتا لحاجة الناس  
 في كلها لا في بعضها وانما ذكر الشجر هنا مع انفساهم مما سبق وذكر النخل

مع دخوله في الشجر رد الشاة اذ عنده لا يجوز في الشجر ويجوز في الخيل  
 والكرم لوقوع الاربعين في غيرهما ( فان كان في الشجر نمران كان الثمر يرد  
 بالعمل صح ) المساقاة ( والا ) اي ان لم يرد بالعمل بان انتهى الثمر ( فلا ) يصح  
 لان العامل لا يستحق الاجرا بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي لان جواز قبيل  
 التناهي للمساقاة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله في عدل الاصل ( وكذا  
 في المزارعة اذ ادفع ارضا فيها قبل ) فانها يجوز وان استحصدا وادرك لم تجز لما قررنا  
 قبله والاصل ان المساقاة متى عقدت على ما هو في حد النمو والزيادة صحت  
 واذ عقدت على ما تناهى عظمه وصار بخال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل  
 لا يصح وانما يعرف خروج الاشجار عن حد الزيادة اذا بلغت وثمرت كما في المح  
 ( وما قبل الادراك كالشقي والتلفيح والحفظ فعلى العامل ) لانه من تمام عمله  
 ( وما بعده ) اي بعد الادراك ( كالجداز ) اي القطع ( والحفظ ) بعد الجداز  
 ( فعليه ) لان الثمر بعد الادراك صار ملكا مشتركا فيه فبشتركان في نحو هذا  
 العمل بقدر الحصص ( ولو شرط ) اي ما يعمل بعده ( على العامل فسد )  
 المساقاة ( اتفاقا ) لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة الاخر فيكون مفسدا  
 ( وتبطل ) المساقاة ( بموت احدهما ) اي احد العاقدين ( فان كان الثمر خاما )  
 اي يالكن في الفرائد كلام ان شئت فارجع اليه ( عند الموت او تمام المدة )  
 على تقدير ذكر المدة فيها ( يقوم العامل او وارثه عليه ) كما كان يقوم قبل ذلك  
 الى ان يدرك الثمر قال ابن الشيخ في شرح ابو قابيل مات الدافع في حال ان الثمر  
 يقوم العامل عليه كقائم وان مات العامل والثرني يقوم وارث العامل عليه  
 كقائم ورثته ( وان ) وصالية ( اي الدافع ) على كونه حيا ( او ورثته )  
 ان ميتا اي ليس له من المنع من ذلك استحسانا كما في المزارعة لان في منعه الحاق  
 الضرر به فينتفي العقد دفعا للضرر عليه ولا ضرر للدافع ولا على ورثته  
 ( فان اراد ) العامل ( حصره ) اي قطعه ( بسرا ) والمناسبت ان يقول  
 ( خير الاخر ) ان حيا ( او وارثه ) ان ميتا ( بين ان يقسموه ) اي البسر  
 ( على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه ) اي نصيب العامل من البسر ( او ينفقوا )  
 على البسر ( حتى يبلغ ورجعوا عليه ) بما انفقوا في حصة العامل من البسر  
 لانه ليس له الحاق الضرر بهم ( كما في المزارعة ) على هذا الوجه وقد بينا  
 ههنا وجه الخيار فيها فلا تعبد ( ولا تفسخ ) المساقاة ( بلا عذر ) لان المساقاة  
 تعقد اجارة وتم شركة فيكون انفساخ عقدها بما تفسخ الاجارة به ( ومرض  
 العامل اذا عجز عن العمل عذر ) وفي الهداية ومن الاعذار مرض العامل  
 اذا كان يضعفه عن العمل لان في الزامه استيجار الاجراء زيادة ضرر عليه

ولما بلغه فبجعل عذرا ولو اراد السائل ترك ذلك لئلا هل يكون عذرا به  
روايتان وبأول احدهما ان شريطة العمل بيده فيكون عذرا عن جهته ( وكذا  
كونه ) اي العامل ( سارقا يخاف منه على الثمر او السيف ) قيل الادراك لانه  
لزم صاحب الارض صبره لم يترمه فخصم به ( واودع فداء ) اي ارضا  
بفضاء الرجل ( مدة معلومة لمن يفرس ) فيها شجرا ( تكون الارض والشجر  
بينهما لا يصح ) لاشتراط الشركة فيما كان سائلا للدفع قبل الشركة  
بلا عمله ( والشجر ) الذي يراس ( رب الارض ) لوقوع انعكاس بالتراضي  
فيتبع الارض لاصله بها ( وللعارس قيمة سرسه و ) اجر مثل ( عمله ) لانه  
يتبع اعماله اجرا وهو وصف الارض او وصف الخارج ولم يحصل له منه شيء  
فيجب عليه اجره قبل حيلة الجواز ان مع نصف الاغراس بنصف الارض  
ويأجر صاحب الارض العامل ثلث شئين مثلا نسي قليل ليعمل في نصيبه  
وفي الثور ذهبت الرمح نواة رجل والفنهما في كرم اخر فبنت منها شجرة فبني  
اصحاب الكرم وكذا لو وقعت حوصة في ارض غيره فنبتت وفي المصح دفع كرمه  
معلقة بالاصف ثم زاد احدهما على النصف ان زاد صاحب الكرم لا يجوز لانه  
هذه مشاع وان راد العامل يتصور لانه اسقاط

### ( كتاب الدبايح )

وجه الماشية من المساقاة وادبايح اصلاح ما لا يتفع به بالاكل في الحال الاشفاق  
في المال ( الذبيحة اسم لما يذبح ) مجازا باعتبار ما اول لان الذبيحة اسم لما ذبح  
اولا عند الذبح كما في شرح السكر لله في وفي انه يستاق والذبيحة ما استذبح من السم  
ما به منتقل الى الاسمية من الوصفية اذ الذبح اسم ما ذبح وليس الذبيحة المذكاة  
كاطن والمراد دبح الدبايح ( والدبح ) في الشرع ( قطع الاوداج ) جمع ودح  
والمراد الودجان والخلفون والمرى واعاصر عنه ما لا وداح فعليا كما ورد في الحديث  
قال ابن السكيت في شرح الوقاية الدبايح جمع ذبيحة وهي اسم للذبوح والذبح  
بالفتح مصدر دبح اذا قطع الاوداج والكيسر اييم كالذبيحة والذكاة الذبح  
وهي اييم من ذى الذبيحة تذكاة اذ ذبحها قال حرم ذبيحة لم تذك قبل يراد  
بالذبيحة معاه المجازي فالعنى حرم حيوان من شاة الدبح اذ لم يذبح فيخرج  
السمك والخراد اذ ليس من شاة الدبح وقول يراد بها معناها الحقة في ما ليس  
حرم مذبوح لم يذك اعنى لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهذا لا يتناول حرمة  
ما ليس مذبوح كالتردية والتطحية ونحوهما تناولها طاهرا وقبل الامتناع حرم  
مذبح لم يذبح ذبحا شرعيا فبذلك يعمهم حرمة مثل التردية والتطحية بطريق

الدلالة فان ما كان حراما اذا لم يذبح حال كونه مذبوحا فحرمة ما لم يذبح حال عدم كونه مذبوحا اخرى والبق وحكمه الى الفهم اسبق لكن لا يخرج منه السمك يقال جعل الذبيحة على معناها المجازي اولى من الحمل على معناها الحقيقي اذ في تناول الحقيقي طرفة بعض الصور تكلف وفي اخراج ما لم يذبح منه تعسف (وتحل ذبيحة مسلم وكناني ونحى اوحري) اما المسلم فلقوله تعالى الاما ذكيتهم والخطاب للمسلمين واما الكناني فلقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به مذكيتهم لان مطاق الطعام غير المذكي يحل من اى كافر كان وفي النسخ المولدين كناني ومجوسى يحل ذكاته وفي التجريد ولو اهل نصراني على ذبيحته بغير اسم الله تعالى فيسمع كلامه لم تؤكل ومن لم يشاهد ذبحه منهم حل اكل ذبيحتهم لكن فيه كلام قد قررناه في النكاح (ولو) كان الذابح (امرأة اوصيبا او مجنونا بقلان) حل الذبيحة بالتسمية ويضبطان شرائط الذبح ويقدران على الذبح والاصلاح فن لا يعقل ولا يضبط لا تحل ذبيحته (او) كان الذابح (اخرس) لان الاخرس عاجز عن الذكر فيكون معذورا وتقوم الملة مقام تسميته كالتناسي بل اولى (او اقلف) وانما ذكر الاقلف مع ان حل ذبيحته يفهم مما سلف احترازا عن قول ابن عباس رضى الله عنهما فانه يقول شهادة الاقلف وذبيحته لا تجوز فاما عن ترك التسمية بلا عذر (لا) تحل (ذبيحة وثني) لانه مشرك كالمجوس وهو الذى يعبد الوثن وهو الصنم هذا عندهما واما عنده تحل لكن لا خلاف حقيقة على ما مر في النكاح (او مجوسى) لانه مشرك ليس له احتمال مسألة التوحيد (او مرتد) لانه لا ملة له حيث ترك ما عليه ولم يقر على ما انتقل اليه عندنا بخلاف اليهودى اذ تنصر او بالعكس او تنصر المجوسى او تهود لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا فبعبر ما هو عليه عند الذبح حتى او تمجس يهودى او نصراني لا يجل صيده ولا ذبيحته (او نارك التسمية) حال كونه (عمدا) فسيما كان او كتابيا عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه خلافا للشافعى لقوله تعالى الاما ذكيتهم قال ابو يوسف والمشافى على ان متروك التسمية عامدا لا يسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي بجواز يمه لا ينفذ وفي شرح الوقاية لصدر الشريعة تفصيل ولحاشيته الاخر مناقسة فليراجعهما وفي الهداية لم يكوّن مخالفا للاجتماع وفي الفقه ستانى وفيه اشعار بان التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه تعالى فلو قال الله او غيره مر بداله جاز فلو سمي ولا يذبح لم يحل وحسب الان بسم الله والمستحب عند الباقى بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلوانى الا انه كرهه مع الواو وليكن القول عن الاثر بالواو فلا يكره وانما حل الاكل اذا سمي على الذبيحة لانه

عند الذبح لا فتاح على لم يعمل لما في التزوير واسمى ولم يحضره طلبة  
او يجمع بخلاف ما لو قد بالسمية التبرك في ابداء الفل فانه لا يصح كما قال الله  
تعالى اكره واراد به مناجات المؤذن فانه لا يصح شارعا في الصلوة وان لم يجمع  
النية في التسمية بحد وكذا اذا وصل بينه وبين التسمية بعمل كثير لم يعمل وكذا  
لو سعى وذبح لقوم الامير او غيره من العظماء لا يصل لانه ذبح تعظيما له لا لله  
فعلى بخلاف ما اذا ذبح للضيق فانه لله تعالى ( فان تركها ) اي التسمية ( ناسيا  
تجلى ) ذبحتم لان السبان من ذبح حكمه خلا فاما ملك ( ذكره ) المسذبح  
( ان يذبح كرم اسم الله تعالى غيره وسبلادون عطف ) مثل ان يقول بسم الله محمد  
رسول الله بالرفع لانه غير مدكور على سبل العطف فيكون مبتدأ لكن  
يكفه لوجود اقرآن والوصل صورة وان قال بالخفض لا يعمل قيل هذا اذا كان  
يعرف الصواب كل ذبحتهم ( و ) كره ( ان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان )  
فانه لا يحرم لان الشريعة لم توجد ولم يكن الذبح واقعا عليه واصح منه يكره  
في اسماقيه ( فان قاله ) اي قوله اللهم تقبل من فلان ( قل الاضحاج ) او بعد  
لما ذكره ( او ) قيل ( التسمية او بعد الذبح لا يكره ) لما روى عن النبي عليه  
الاصحاح من ان يذبح بيمينه يقول هذا منك ولك ان صلواتي وسلامي  
والسلام الله اذا اراد ان يذبح ( او ) لا يكره ( ان يذبح بيمينه )  
ومجيباى ومما يلى الله رب العالمين لا يكره له ويد الشاكرت واما اول المسلمين  
بسم الله والله اكبر كما قرأه في الحج ثم يذبح ويقول بعده اللهم تقبل هبتا  
من امير محمد بن شهد لك بالواحدة اية ولي باللاغ ( وان عطف حرمت ذبحته  
( نحو بسم الله وفلان بالجرح ) قال العيني في شرح الكثر والاولى ان لا يكره  
الا حراب بل يحرم اكل الذبيحة مطلقا بالعطف نحو ان يقول بسم الله واسم فلان  
وسم الله وشهد رسول الله بالخفض واورفع المعطوف على اسم الله تجلى واختاروا  
في انصب ويكره فيهما بالاتفاق لوجود الوصل بصورة ( وكذا ) يحرم ( ان يجمع  
شاة وسمي ) ثم تركها ولم يذبحها ( وذبح غيرها ) اي غير الشاة ( تلك التسمية )  
لان التسمية في الذبح مشروطة على الذبيحة ولم تقع على الشاة حرم ( وان  
ذبحها ) اي الذبيحة الاولى ( بشقة اخرى حلت ) لانه لا اعتبار باختلاف  
الآلة هنا ( وان رمى الى صيد وسمي فاصاب ) اسمهم ( غيره ) اي غير ذلك الصيد  
( لكل ) لان التسمية هنا على الاكد لان الكاف تحسب الوسع والذى في وسع  
هو الرمي دون الاصابة على ما قصده ( وان سمي على سهم ورمى به ) اي بغير  
ذلك السهم الذى سمي عليه ( لا يؤكل ) لانه لم يعلق التسمية على ذلك الغير وكان  
رميه لا تسمية ( والارسال ) اي ارسال الكلب والجراح ( كرمى ) حكما اقل او ارسل طلبه  
الى صيد وسمي فترك الكلب ذلك الصيد فاخذ غيره حل لتعلق التسمية بالآلة

بخلاف ما اذا ارسل كتابا وسمى ثم ترك وارسل آخر فاصاب لا يؤكل لعدم وجود  
 التسمية على الاكلة وهو الشرط وفي النحر وبشرط التسمية حال الذبح وفي الرمي  
 عند الرمي وفي الارسالة عند الارسال والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل  
 المجلس (والشرط) في التسمية (الذكر الخالص) المجرد عن شوب السقاء  
 وخبره قال ابن مسعود رضي الله عنه جردوا التسمية ثم فرعه بقوله (فلو قال)  
 عند الذبح (اللهم اغفر لي لآجل) لانه دعاء وسؤال (وبالحمد لله وسبحان الله)  
 يريد به التسمية (يحل) لانه ذكر خالص فيقوم مقام التسمية (لا) يحل في  
 الاصح (او عطس) عند الذبح (وحده) لانه يريد الحمد لله على النعمة  
 دون التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزيه ذلك عن الخطبة اذ انوى لان المذكور  
 ذكر الله تعالى مطلقا وفي الذبيحة المأمورة به هو الذكر على المذبوح وفي النحر وفي  
 قواعد صاحب البحر واما النية في الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس  
 بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد لها لم يصح (والسنة  
 بحر الابل) اي قطع عروقها البكائية في اسفل عنقها عند صدورها لان موضع  
 البحر عندها لآلم عليه وما سوى ذلك من الخلق عليه لحم غليظ فالنحر اسهل  
 من الذبح (وذبح البقر والغنم) لان اسفل الخلق واعلاه سواء في اللحم منه  
 والذبح اليسر (ويكره الغنم) اي ذبح الابل ونحر البقر والغنم لترك السنة  
 المتوارثة لقوله تعالى ان الله يأمركم ان تدبوا بقرة وقال تعالى وقد ينابذ  
 عظيم وقال تعالى فصل ربك والبحر اي نحر الجزور (ويحل) لوجود شرط  
 الحل وهو قطع العروق وانهار الدم والسنة ان ينحر البقر قائما ويدبح الشاة  
 مضطجعة وكذا البقر (والذبح) اي قطع اوداج (بين الخلق) هو الخلق على  
 ما في النهاية (واللثة) بفتح اللام والياء المشددة هي النحر من الصدر على ما في  
 الكافي والهديّة موافقا لرواية البسوط وفي الخاتمة محل الذكوة الخلق كله  
 لقوله عليه السلام الذكوة ما بين اللثة والخصيتين وهو الموافق لرواية الجامع  
 الصغرة لا بأس بالذبح في الخلق اعلاه واسفله واوسطه وعن هذا قال (اعلى  
 الخلق واسفله او اوسطه) فيكون عطف بيان لقوله بين قال ابو المكارم وفي  
 الكافي ان ما بينهما هو الخلق كله وقد سبق ان الخلق هو الخلق فظهر فساد  
 ما في الكفاية من ان مقتضى رواية الجامع ان الذبح او وقع في اعلى من الخلق  
 كان المذبوح حلالا لكونه ما بين اللثة والخصيتين وقد صرح في الذخيرة  
 ان الذبح اذا وقع في اعلى من الخلق لا يحل انتهى لكن قال القهستاني  
 والخلق في الاصل الخلق استعمل في بعض الغنى بعلاقة الجزئية لقريظة رواية  
 المسبوط والذخيرة وكلام الحقفة والقثاني والكافي والمضمرات يدل على ان الخلق

يستعمل في المتن بمسلاقة الجزئية بقرينة رواية الجامع فالمعنى نحن ببسدا الخلق  
واللهية فالذبح عند الاولين من العقيدة وعند الاخرين من اصل المتن في المتن  
الغلسد افساد كلام الكرامية بناء على كلام الاخرين مع انه محله على خلاف  
مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان السذبح لو وقع في اعلى من  
الحلقوم كان السد يوح حللا وكلامه هكذا هده الرواية تقتضي ان يحل  
وان وقع الذبح فوق الخلق قبل العقدة ووجهل بن عيسى في كافي الكراماني لم يستقم  
كالا يفتي (وقيل لا يجوز فوق العقدة) رواه ابي بصير في صفة الترابض لمخالفة  
ظاهر الحديث السدي مرآة (والعروقي) اي عروق الذبح الاختصاصي  
كافي اكثر الكتب لكي يمدل الاول عروق الخلق في المذبح كافي القهستاني  
(التي تقطع في السد كوة) اربعة (الحلقوم) مجرى النفس والمرى  
منه وزالام فعل مجرى الطعام والشراب اصله رأس المعدة المتصلة بالحلقوم  
كافي السديون وغيره لكن في النقلة ان الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى  
الشراب وفي العيني ان الحلقوم مجريهما وفي المذهب وطعن انهما عكس ما ذكرنا  
موافق لما في الهداية فانه قال واما الحلقوم فيخالف المرى فانه مجرى القلب  
والماء والمرى مجرى النفس (والودجان) تشبه بودح بفتحتين عرقان عظيمان  
في حاي قدام العنق بينهما الحلقوم والمرى (ويكنى قطع ثلثة منها) اي من الاربعة  
(ايا كانت) عند الامام لان الاكثر يحكم الكل فانه كان يقول ابو يوسف  
اولا ثم رجع الى ماساني (وعند محمد) كافي المحيط وغيره وفي الهداية (وعن محمد  
لا بد من قطع اكثر كل واحد منها) اي من اربعة وهو رواية (عن الامام)  
لان كل واحد منها متصل عن الآخر والامر يرد بقطعه فقسام  
الاكثر مقام الكل (وعند ابى يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرى) ولا يكتفى  
بواحد منها (واحد الودجين) لان كلا منهما مخالف للآخر ولا بد من  
قطعهما واما الودجان فالق من قطعهما انه يهزل الدم فيوت احدهما عن الآخر  
وعند الشافعي قطع الودجين ليس بشرط وعند مالك لا بد من قطع الكل  
(وقيل محمد معه) اي مع ابى يوسف وفي الهداية المشهور في كتب الضحاك  
ان هذا قول ابى يوسف وحده وكون محمد معه رواية القسدي في مختصره  
(ويجوز السذبح بكل ما فري الوداج) اي قطع العروق واخرج ما فيها من  
الدم لان المراد من الوداج ههنا بكل الاربعة تغليا (وانهر الدم) يعني اسيله  
من نهر الماء في الارض سال (واو) وصلية (مروءة) تكبير الميم اي يجوز  
الذبح بها وهي حجارة بيض يذبح بها كالكسين (اويطة) بكسر اللام وسكون  
الياء هي قشر القصب (اوسنا او ظفرا من وعين) اذيهما محل الذبيحة مع

الكر اهذ عندنا لقوله عليه السلام اظهر الاوداج بما شئت ويرى افر الاوداج  
بما شئت ( لا ) تحل ( بالقائمين ) اى متصلين بموضعهما وعند الشافعى الذبيحة  
ميتة ولو كانا متزوعين لقوله عليه السلام ما خلا الظفر والسن واما السن فعظم  
واما الظفر فدى الحبشة ونحن نحمله على غير المتزوع فانه الصادر من الحبشة  
( ونذب احداد الشفرة قبل الاضجاع ) لورود الاثر وان يضجع بالرفق وعلى  
اليسار وبوجه الى القبلة ويشد منها ثلث قوائم فقط ويدبح باليمين ويسرع  
على الذبح واجراء الشفرة على الحلق ( وكره بعده ) اى بعد الاضجاع اشفاقا  
على المذبوح ( وكذا كره جرحها برجلها ) اى الذبيحة ( الى المذبح ) ارفاقا لها  
( والنخع ) بفتح النون وسكون الخاء المعجمة وهو ان يصل الى النخاع وهو خيط  
ابيض فى جوف عظم الرقبة لزيادة المبالاة اليه وقيل ان بعد رأسها حتى  
يظهر مذبوحها وقل ان يكسر رقبتها قيل ان يسكن من الاضطراب ( و ) كره  
( قطع الرأس والسلم ) قيل ان تبرد والذبح من القفاء ( اذ هو عذاب فوق  
العذاب ) ( وتحل ) الذبيحة او ذبحنها من القفاء ( ان بقيت حية حتى قطعت  
العروق ) ليتحقق الموت بمساها ذكوة كما اذا جرحها ثم قطع الاوداج ( والا )  
اى ولم يبق بل ماتت قيل قطع العروق فلا تحل ولا تؤكل اوجود ما ليس بذكوة  
كالومات حثف انقها ( ولزم ذبح صيد استأنس ) كالطير اذا نال فى البيت  
فانه يدبح لامكانه ( وجاز جرح نيم ) بفتح نيم مثل الغنم والابل والبقر ( توحش )  
بان تد عن اهله ودخل فى البادية وصار وحشيا لان الذكوة الاختيارية تعدت  
فيدنى بالجرح فى يده حيث اتفق كاصيد ( او تردى ) حيوان فى بئر اذا لم يكن  
ذبحه فانه يجرح ويؤكل اذا علم بموته من الجرح والا لوان اشكل ذلك اكل  
لان الظاهر ان الموت منه وكذا اذا علق على شجرة وخيف موتها  
صارت ذكوة ونها الجرح ثم ان المص اطلق الجواب فيما توحش من الغنم  
وكذا فيما تردى وعن محمد ان الشاة اذا نذت فى المصر لا تحل بالعقر وان نذت  
فى الصحراء تحل بالعقر وفى الابل والبقر يتحقق العجز فى المصر والصحراء فيحل  
بالعقر وقال مالك يلزم السدح فى الوجهين لا البحر لان ذلك نادر ولا عبية  
للسادر فى الاجكام ( ولا يحل الجنين بذكوة امد اشعر اولا ) حتى لو نحر ناقة  
او ذبح بقرة او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم تؤكل عند الامام وزفر  
وحسن بن زياد لانه مستقل فى حيوته فيشترط فيه ذكوة استقلالية ( وقال  
يحل ان تم خلفه ) لقوله عليه السلام ذكوة الجنين ذكوة امه وبه قالت الائمة الثلاثة

## ( فصل )

فما يحل اكله وما لا يحل ( ويحرم اكل كل ذى ) اى صاحب ( ناب )



هو حيوان ينهب بالثياب كالذئب من سبع هو كل جارح منبه قاتل (أو) يحرم كل ذي (مخالب) يختطف بالمخالب كالباري من الطير فكان من شأنها الإتيان بالثياب والمخالب وهو المؤثر في الحرمة وقوله (من سبع) بيان لقوله ذوات وقوله (أو طير) بيان لقوله ذي مخالب والمراد من ذي ثياب الذي يصيد بثيابه ومن ذي مخالب الذي يصيد بمخالبه لا كل ذي ثياب ومخالب فان الحمامة لها مخالب والبعير له ثياب لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما نهي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ثياب من السباع وكل ذي مخالب من الطير (وأوضحا أو تعابا) لأنهما من السباع فلا يؤكل لجهما كالذئب والفهد والكلب والسنور أهليا أو زياريا فيكون الحديث حجة على الإثنية الثلاثة في إباحة أكلهما (و) يحرم أكل (الجرأهلية) لما روى أن النبي عليه السلام حرم لحوم الجرأهلية يوم خيبر بخلاف الوحشية فأنها يحل أكلها وعند مالك يحل أيضا في الأهلية (والبغال) لأنه منولد من الحمار وإن كانت أمه فريسة كان على الخلاف المعروف في لحوم الخيل وإن كانت أمه بقرة يؤكل بخلاف لأن المعير في الخيل والحرمة الأم فيما تولد من ما كول وغيره كقول (والفيل) لأنه ذوات (والغضب) لأنه من السباع خلافا للأئمة الثلاثة (واليربوع وابن جرس) يقال لهما بالفساربي واسولانهما من سباع الهوام بخلاف الشافعي (والزبور) لأنه من المؤذيات (والسحفة) البرية والبحرية لأنهما من الجباب (والحشرات) الضغار من الدواب جمع الحشرة كالفار والوزغة وسام أبرص والقنفذ والجذع والضفدع والبرغوث والقمل والذباب واليعوض والقراد لأنها من الجباب وقد قال الله تعالى ويحرم عليهم الجباب وما روى من إباحة الضب مجرول على الإتيان قبل تحريم الجباب فالأثر في الحرمة الجباب الخلق كما في الهوام أو بعارض كافي الجلالة كبقرة تنع الخمس قبل الحكمة في حرمة هذه الحيوانات كرامة نبي آدم كيلا يتعدى شيء من الأوصاف الذميمة إليهم بالأكل وفي الحاشية لأبأس بدود الزبور قبل نفخ الروح فيه لأن ملا روح له لا يسمى ميتة واعتل أن الحشرات محرمة عندنا لحال مكروه عندهم غيرنا وإن شئنا أوجلت من كلب ورأس ولد هارأب الكلب أكل الرأس أنه ان أكل العلف دون اللحم أو صاح صياح الغنم لا الكلب أو أتى بالصوتين وكان له الكرش لا الإماء كافي القهستاني (ويكره الغراب الأبقع) الذي يأكل الجيف (والقذافي) يضم الغنمين المعجمة والبال المهملة وفي آخره فاء نوع من الغراب لأكلهما الجيف (والرجم) جمع رجمة وهو طير أبيض يشبه البسر في الحاقه (والبغال) وهو طائر صغير يشبه

العصفور لانهما باكلان الجيف (و) بكرة اكل لحم (الحيول تحريما) اى كراهة  
 تحريم عند الامام (في الاصح) كافي الخلاصة والهداية وهو الصحيح كافي المحيطة  
 وغيره وهو قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وبه قال مالك لانه عليه  
 السلام نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كافي الكرماني وغيره وحكى عن عبد  
 الرحيم الكرميني انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة فرأيت ابا خنيفة في المنام  
 يقول لى كراهة تحريم يا عبد الرحيم وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة  
 لحمه وعليه القنوى كافي كفاية البيهقي ثم انه مكروه كراهة تنزيه في ظهر الرواية  
 وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره (وعندهما) والشافعي واحد  
 (لا يكره الخيل) تحدث جابر رضى الله تعالى عنه انه قال واذن في لحم الخيل  
 يوم خيبر (وحد العقيق) لانه يخلط في اكله فاشبه الدجاج وعن ابى يوسف انه  
 يكره لان غالب ما كوله الجيف والاول اصح (وغراب الزرع) لانه يأكل الحب وليس من  
 سباع الطير ولا من الخبائث فاصله ان الغراب ثلثة انواع نوع يأكل الحب فقط وهو  
 ليس بمكروه ونوع يأكل الجيف فقط وهو مكروه ونوع يأكل الحب مرة والجيف اخرى  
 وهو غير مكروه عند الامام ومكروه عند ابى يوسف (والارنب) لانه غلبه السلام  
 امر اصحابه ان يأكلوه حين اهدى اليه مشويا وكذا الوبر كما في شرح البكزي للعيني  
 وفي النهاية وذكر في بعض المواضع ان الخفاش يؤكل وذكر في بعضها لا يؤكل  
 لان له نابا (ولا يؤكل من حيوان الماء) وهو الذى يكون مشواه وعيشه في الماء  
 عندنا لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث (الا السمك بأنواعه) غير الطافي  
 وقال مالك وجاعة باطلاق جميع ما في البحر واستثنى بعضهم الخنزير والكلب  
 والانسان وعن الشافعي انه اطلق ذلك كله والخلاف في الاكل والبيع واحد  
 لهم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر من غير فصل وقوله صلى الله عليه وسلم  
 في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ولانه لا دم في هذه الاشياء اذا دموى  
 لا يسكن الماء والمحرم هو الدم فاشبه السمك ولنا قوله تعالى ويحرم عليهم  
 الخبائث وما سوى السمك حيث ونهى رسول الله عليه السلام عن دواء يتخذ فيه  
 الضفدع ونهى من بيع السرطان والصيد المذكور فيما لا يحول على الاصطيات  
 وهو مباح فيما لا يحل والميتة المذكورة فيما روى محمول على السمك وهو حلال  
 مستثنى عن ذلك لقوله عليه السلام اكلت ثوبا ميتان ودمان اما الميتان  
 فالسمك والجراد واما الدمان فالكنبد والطحالب (كالجريت) بكسر الجيم  
 وتشديد الراء نوع من السمك غير الماز ماهى (والماز ماهى) وانما فردهما  
 بالذكر لكان الخفاء في كونهما من جنس السمك ولمكان الخلاف فيهما لمحمد

ذكره صاحب الامر وما قيل ان الحوت كان يبول ما يذهب الى حليلته  
 فمسح الله تعالى به فتبخر لان المسح لا يصل له ولا يقع ما فيها بعد ثلثة ايام  
 وان المار ما هي . ولدمس الحية ليس يوافق بل هو جاس شيء بها محسورة  
 ( ولا يوقل كل الثاني ) هو السمك الذي يموت في الماء حنقاً منه يلاصق  
 ثم يذوب ويظهر حتى اذا احس منه الماء يجر اكله لقوله عليه السلام ما انحسر  
 عنه الماء فكل وروى عن محمد انه اذا احس الماء من روضه فان كان رأسه في الماء  
 فأت لا يوقل كل وان كان دبه في الماء مات يوقل اذ هكذا سبب لقوله وفي الفتاوى  
 الصغرى اذا وجد السمك ميتاً على الماء وطنه من فوق لم يوقل لانه طاف  
 وان كان طهره من فوق اكل لانه ليس مطاف وقال الشافعي ومالك لأناس به  
 لا طلاق في مارونا ولان ميتة البحر موصوفة بالحل بالحديث ولما ماروى جاز  
 رضى الله تعالى عنه عن النبي عام السلام انه قال ما انصب منه الماء فكلوا  
 وما لعطسه الماء فكلوا وما طي فلا تأكلوا ( وان مات لحرا ورذاوى كسدر الماء  
 دعه روايات ) في رواية يوقل او حود السمك وموتها وفي التبع وقال محمد بن  
 اكله ومه اخذ ابو الالباء وعليه القولى وفي اخرى لا لأن الماء لا يقبل السمك  
 حاراً او بارداً وبه أخذ السرخسى وفي الدرر وان صرت سمكة فضع بعضهما  
 يحل اكل ما بين وما بين لان موته بسبب قماره من الحي وان كان ميتاً فحين  
 خلال الحديث وكذا ان وجد في مائها سمكة اخرى لان صيق المكان سبب  
 لموتها وكذا ان طهر شيء من طهر الماء او مات في حب ماء او وجهها في حطبة  
 لا يستطيع الخروج منها وهو بقدر على احد هاتين صفتين منها لان صق  
 المكان سبب موتها واذا ماتت في الشكة وهي لا تندر على الكفاض منها او اكل  
 شئ الماء في الماء لا اكله مات منه او رطها في الماء مات او انجده الماء وقبت  
 بين المماتات يوقل وفي المصحح ادركى صيدا فقطع عضوا اكل الصبي دون  
 العصور ولو قطع من اصبعه اكله انتهى ( ويحب هو ) اى السمك ( والجراد  
 لا ذكره ) لاروباها لكن بينهما فرق وهو ان الجراد يوقل وان مات حياً  
 انه يخلف السمك وعد مالك لانه من موت الجراد من سبب وبه قال احمد  
 في رواه وعن مالك انه يقطع رأسه ونشبهه ( ولو ذبح شاة لم يعلم موتها  
 فحرك او خرج منها ) اى من الشاة ( دم ) من غير تحريك ( حلت ) اكلها  
 لان الحركة وحروج الدم لا يكونان الا بالحي وذكر محمد بن مقبل ان حرج الدم  
 ولم تحرك لا يحل ( والا ) اى ان لم تحرك او لم يخرج الدم ( فلا ) تحل ان لم يعلم  
 حيونه وقت الذبح ( وان علمت ) حيونه وقت الذبح ( حلت ) مطلقاً اى على  
 كل حال قال العيني في شرح الكفر ولو ذبح شاة من نصد لم تحرك منها الا قد هوى

قال محمد بن سلمة ان فحمت فاما لا تؤكل وان فحمت عنها تؤكل وان مدت  
رجلها لا تؤكل وان قبضت رجلها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام شعرها  
اكلت وفي التور سمة في سمة فان كانت الظروف صحيحة حلنا والاحل الضرف  
لا المظروف

### ( كتاب الاضحية )

عقب به الذبايح لانها كالقدم مذكورة اذ بها تعرف التضحية اى الذبيح من ايام  
الاضحية وهى اقوله وكان اصله اضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما  
بالسكون فقلت الواو ياء وادغمت فى الياء وكسرت الحاء لثبات الياء ويجمع  
على اضاحى بتشديد الياء قال الاصمعي وفيها اربع لغات اضحية بضم الهمزة  
وتكسرهما وضحية بفتح الضاد على وزن فعيلة ويجمع على ضحايا كهدية على  
هدايا واضحية وجمع اضحى كارتاة وارطى وقال الفراء الاضحية بذكر ويؤنث  
وفي الشرع هى ذبح حيوان مخصوص بذية القرية في وقت مخصوص وهو يوم  
الاضحية وشرايطها الاسلام واليسار الذى يتعلق به صدقة الفطر فتجب على  
انثى وسببها الوقت وهو ايام الحزور كنه ذبح ما يجوز ذبحها وحكمها  
الخروج عن عهدة الواجب فى الدنيا والوصول الى الثواب فى العقبى (هى)  
اى الاضحية (واجبة وعن ابى يوسف سنة) مؤكدة وهو قول الشافعى  
واحد (وقيل هو) اى كونها سنة (قوالهما) يعنى ذكر الطحاوى انها  
واجبة عند الامام سنة عندهما ووجه الوجوب قوله عليه السلام من وجد سعة  
ولم يضح فلا يقربن مصلانا غذا وعيد يلحق بترك الواجب ووجه السنة  
قوله صلى الله عليه وسلم من اراد ان يضحي منكم شاة فلا يأخذ من شعره واطفاره  
شيئا اذ التعليقات بالارادة شافى الوجوب لكن المراد من الارادة القصد انذى  
هو ضد السهو لا التخيير لانه لا يتخير بين الاداء والترك فكانه صرح به  
وقال من قصد منكم ان يضحي وهذا لا يدل على نفي الوجوب فصار هذا  
نظير قوله عليه السلام من اراد منكم الجمعة فليغتسل لم يرد التخيير هناك  
فكذا هنا وانما تجب التضحية دون الاضحية لما تقرر من ان الوجوب  
من صفات الفعل الا ان القدورى ومن تبعه قال ذلك توسعة وبجازا  
والمراد بالوجوب الوجوب العملى لا الاعتقادى حتى لا يكفر جاحدها كما فى المح  
(على حر) فلا تجب على العبد (مسلم) فلا تجب على الكافر (مقيم)  
فلا تجب على المسافر لقول على رضى الله تعالى عنه ليس على مسافر جمعة  
ولا اضحية وعن مالك لا يشترط الإقامة ويستوى فيه المقيم بالمصر والقرى

والوادي (موسر) لان العادة لا تجب الا على المادر وهو الذي دون الفقر  
ومقتداه فانجب فيه صدقة الفطر وقوله ( من غلة ) يتماق بقوله ثب  
لانه اصل في الوجوب عامر ( لاص لحاله ) اي اولاده الصغار في ظاهر الرواية  
لكونها قرية محضة ولا تجب على العير بسب القير ( وقيل ) اي في رواية  
الحسن عن الامام ( يجب ) اي عن الطفل ( ليضا ) اي كتبه لكونها  
قرية مالية والطفل في معنى نفسه فيلحق به كما في صدقة الفطر ( وقيل ليضي  
عنه ) اي عن الطفل ( ابوه او وصيه من ماله ) ان كان له مال ( فطعم )  
النفق ( منها ما يمكن ) الاطعام بقدر الحاجة ( ويستبدل بالناق ما يتغير به  
مع ثباته ) كالثوب والخف فلا يستبدل بما يتغير به بالاستهلاك كالخبز والادام  
لان الواجب هو اراقة الدم فان صدق بالحم ترفع وهو لا يجزى في مال المني  
فمضى ان يطعم الطفل ويدخره ويستبدل الناق بالاشياء التي يتغير الطفل بها  
مع بقاء اعيانها اعتبارا لتحل الاصحية وفي الهداية وان كان للصغير مال يصح  
عنه ابوه او وصيه من ماله عند الشرحين وقال محمد وزهر والشافعي من ماله  
نفسه لام مال الصغير والخلاف في هذا الخلاف في صدقة الفطر وقيل لا يجوز  
التدبير من مال الصغير في تولاهم جريسا لما قرناه قبيله والاصح ان يصح  
من ماله يأكل منه ما امكه ويتناح عيال ما يدفع عنه ( وهي ) اي الاضحية  
( شاة ) تجوز من فرد فقط ( او بدنة ) تجوز من واحد ايضا ( او سبع )  
نضم السبعين يعني واحد من السبع ( بدنة ) بيان للفسد الواجب وابقى  
ان لا تجوز البدنة الا من واحد لان الارافة واحدة وهي القرية والمقرية لا تجزى  
الا ما تركها بالاثرو وهو ما روى عن جابر رضي الله عنه قال فخرنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نص في الشاة فيتق على  
اصل القياس ثم اراد تفسير قوله اوسع بدنة فقال ( بان اسدرك المني مع  
سبعة في بقرة او غيرها وكل ) واحد منهم ( يريد القرية وهو ) اي كل واحد  
منهم ( من اهلها ) اي اهل القرية يكونهم مسلمين ( وان ينقص نصيب احدهم  
عن سبعة ) ثم فرضه فقال ( وله اراد احدهم بصدقة اللحم او كان كافرا  
او نصيبه ) اي نصيب احدهم ( اقل من سبع لا يجوز من واحد منهم ) لما  
ان وصف القرية لا تجزى حتى اذا مات رجل وزك امرأة وابنا وبقرة  
فصحبها يوم العيد لا يجوز في نصيب المرأة لانه اقل من السبع وكذا لا يجوز  
في نصيب الابن لانعدام وصف القرية في البعض وقال مالك تجوز البدنة  
عن اهل بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا  
اقل منها ( ويجوز اشتراك اقل من سبعة وابو ) كانت البدنة ( بين اثنين )

نصين في الأصح قال العيني في شرح البكتر وتجاوز عن ستة أو خمسة أو أربعة  
 أو ثلثة ذكره محمد في الأصل لأنه لما حاز عن السبعة فعمد دونه أولى ولا يجوز  
 عن الثمانية لعدم النقل فيه ( ويقسم لهما ) أي إذا جاز على الشركة فقسمة  
 اللحم ( وزنا ) بين اشركا لأنه موزون ( لاجراقا ) لأن في القسمة مع  
 التملك فلا يجوز جرافا عدد وجود الجنس والوزن ولا يجوز التحليل لأنه في معنى  
 الهبة وهبة المشاع فيما يقسم لا يجوز ( إلا إذا خلط ) وضم ( مع اللحم من أكارعه  
 أو جلده ) أي يكون في كل جانب شيء من اللحم ومن الأكارع أو يكون في كل  
 جانب شيء من اللحم وبعض الجلد أو يكون في جانب اللحم وأكارع وفي آخر اللحم وجلد  
 فتح يجوز صرفا للجنس إلى خلاف الجنس كما في الدرر ( ولو شري بدنة الاضحية  
 ثم اشرك فيها ستة جاز استحسانا ) وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر ورواية  
 عن الإمام لأنه أعدها للقرية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان أنه قد يجد  
 بقرة معينة ولا يجد الشريك وقت الشراء فست الحاجة إلى هذا ( والأشتركة  
 قبل الشراء أحب ) إذ به يبعد عن الخلاف ويسلم عن الرجوع في القرية وروى  
 عن الإمام كراهة الاشتراك بعده ( وأول وقتها ) أي أول وقت التضحية الاضحية  
 ( بعد الفجر ) لكن ( لا يذبح في المصر قبل صلاة العبد ) لقوله عليه السلام  
 من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبحته وهذا الشرط لمن يجب عليه صلاة العيد  
 ( ويذبح غير المصرى ) كاهل القرى ( قبل الصلاة ) ومن هنا ظهر أن وقت  
 التضحية في حق البعض الذي لا يجب عليه صلاة العيد من طلوع فجر يوم  
 النحر لا لعدم المانع وهو الاشتغال بالصلاة وفي حق البعض يعتبر بعد أن يصلي  
 الإمام صلاة العيد الواجبة وعند مالك وأحمد أهل المصر لا يذبحون قبل ذبح  
 الإمام أيضا وعند الشافعي صح قبل الصلاة لو عصى من الوقت قدر ما يصلي  
 ركعتين مع خطبتين ( وأخره ) أي آخر وقتها ( قبيل غروب الشمس في اليوم  
 الثالث ) عندنا لما روى عن عمرو بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهما أنهم قالوا  
 أيام النحر ثلثة أفضلها أولها وقد قالوه سماعا لأن الرأي لا يهتدى إلى المقادير  
 وعند الشافعي أربعة لقوله عليه السلام أيام التشريق كلها أيام ذبح فلما  
 إذا كان في الأخبار تعارض فالأخذ بالمتيقن أول ثم المعتبر في ذلك  
 مكان الاضحية حتى لو كان في السواد والمضي في المصر يجوز من اشتقاق  
 الفجر وعلى عكسه لا يجوز إلا بعد الصلاة وحيلة المصرى إذا أراد التجيل  
 أن يخرج بها إلى خارج المصر فيضحي بها كما طاع الفجر اعتبارا بالذكوته بخلاف  
 صدقة الفطر ولو ضحي بعد ما صلى أهل المسجد ولم يصل أهل الجبانة أجزأه  
 استحسانا والمعتبر هي الصلاة دون الخطبة ( واعتبر آخره ) أي آخر وقتها

(لغيره وسدده والولادة والموت) فلو كان له في أول أيام فقرا في آخرها  
لا تجب عليه وفي العكس ثبت وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه وان مات فيه  
لا تجب عليه قمين ان الامام صلى بعير طهارة فعاد المسألة دون استحبة  
بكالوشهد والله يوم السد صد الامام صلى بالناس العبد ثم صدوا ثم بان انه  
يوم عرفة اجزأهم الصلاة والصحبة كما في التور ولوقفت في البلد فتنة  
ولم يبق فيها واليه صلى بهم العبد صدوا بعد ما اوعى الفجر اجزأهم كما  
في المصح (واولاه) اي اول ايام الفجر (افضلها) لم يسهل آغيا (وكره  
الدمع ليلا) وان جاز لاحتمال العطش في طلة الليل وفي المصح الطان هذه  
الكرامة لتتزيد ورجعها الى خلاف الاول اذا احتمل العطش لا يصلح دليلا على  
كرامة الصريح التي نسبتها الى الحرام كسنة الواجب الى العرض (فان مات  
وقتها قبل ذبحها) اي واولم يضح ما اوجب على نفسه بان عين شاه في ملكه  
وقال الله على ان اضحى بهذه الشاة (لزم التصديق بعين المدونة حجة) سواء  
كان ذلك الموجب فقرا او غنيا واودر ان يضحي ولم يسم شيئا يقع على الشاة  
ولا يأكل النادر منها وادكل فله حصة كاملة لان سيلها التصديق وليس التصديق  
ان يأكل من صدقه (وكذا) اي لزم التصديق بعين المدونة حجة (ماشراها)  
فقهر للصحة) لان الفقرا انما يجب عليه اذا شرها بنية الصحة فيتعلق بالحل  
(والغنى يتصدق بغيرها شرها) اي الشاة (اولا) لان الواجب يتعلق  
بدمته (وانما يجزئ فيها) اي في الاصححة (البدع من الاصححة) البدع  
شاة تمت لها ستة اشهر عند الفقهاء اذا كانت عطية لقوله عليه السلام لا تدعوا  
الامسة الا ان يعسر عليكم فندموا جدتمه من الصان وعند اهل اللغة ما تمت له  
سنة وذكر الزعفراني انه ابن سبعة اشهر وعن الزهري من المعرسة ومن الصان  
لثمانية اشهر (والشي) فصاعدا من الجميع وهو ابن خمس من الابل وحواليها  
من الفر والجمال وس وحول من الشاة والمعر لانه عرف بالص على خلاف القياس  
فيقتصر عليها والولود بين الاهلي والوحشي يتبع الام لانها هي الاصل  
في التسمية فيجوز بالغسل الذي امه نقرة وباطي الذي امه شاة (وي تجوز  
الجماء) بتسديد الميم وهي التي لا قرن لها بالحققة اذ لا يتعلق به الملق وكذا  
مكسور القرن بل اولي لما قلنا (والحصي) وعن الامام ان الحصي اول لان الجم  
الدوا طيب (والثولاء) وهي الجنونة اذا لم يمتها من السوم والرض لان هذا  
لا يخل باللق وان منعها من ذلك لا يجوز اذ يخل (والجرباء) السمينة ولم يلق  
جلدها لان الجرب في الجلد ولا نقصان في اللحم واعاقدنا بالسمنة لانها  
اذا كانت مبرولة لا تجوز لان الحرب اذا كان في اللحم انقص (لا) تجوز

(العباء) وهى الذاهبة العينين (والعوراء) وهى (الذاهبة احد العينين  
والجفاء) اى المهرولة (التي لاتبقى) اى يبالغ عففها الى حد لا يكون فى  
عضدها مخ (والعرجاء) التى لاتمشى الى المنسك اى المسدح لورود النهى  
عنهن (و) لايحوز (مقطوعة اليد او الرجل) لنقصانها (وذاهبة  
اكثر العين او) اكثر (الاذن) لقول على رضى الله تعالى عنه امرنا رسول الله  
عليه السلام ان نشتد العين والاذن وان لانتضحي بمقابله ولا مدبرة ولا شرفاء  
ولا خرفاء (او اكثر الدنوب) لانه عضو كامل فى فصار كالاذن (او)  
اكثر (الالية) وانما قيد الذهاب بالاكثر لانه ان بقى الاكثر من العين والاذن  
والدنوب ونحوها جاز لان الاكثر حكم الكل بقاء وذهابا وفى المنع واختاره  
ابو الايث وعليه القنوى (وفى ذهاب النصف روايتان) عن الامام وكذا  
عنهما لما فى الهداية وفى كون النصف مانعا روايتان عنهما كما فى انكشاف  
العضو عن ابى يوسف (ويحوز ان ذهب اقل منه) اى من النصف (وقيل  
ان ذهب اكثر من الثلث لا يحوز) قال ابن السخج فى شرح الوقاية فى ظاهر  
الرواية عن الامام لان الثلث قليل ولذا تنفذ فيه الوضوء بخلاف ما زاد عليه  
لكونه اكثر (وقيل ان ذهب الثلث لا يحوز) لقوله عليه السلام فى حديث  
وصية الثلث والثلث كثير وفى رواية عند الربيع وفى القهستاني ان كل عيب مانع  
لها ان كان اكثر من النصف لا يحوز بالاجماع وان كان اقل منه يحوز بالاجماع  
وطريق معرفة ذهاب العين ان تشدد العين العلوية بعد ان كانت جايعة فيقرب  
اليها العلف فينظر اليها من اى مكان رأت العلف ثم تشدد العين الصحيحة ويقرب  
العلق فينظر الى تفاوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث وهكذا  
وفى القهستاني ولا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو على الرازى وقال ابن  
السماعة انه يجمع وفى شرح الكبزي للعيني ولا يحوز الهتاء وهى التى لا اسنان لها  
ولا السكاء وهى التى لا اذن لها خلقت وان كان صغيرا يحوز ولا الجلالة وهى التى  
تأكل العذرة ولا تأكل غيرها ولا الجبداء وهى المقطوعة ضرعها ولا المصرفة  
وهى التى لا تستطيع ان ترضع فضيلها ولا الحدااء وهى التى يبس ضرعها  
وفى الهداية وهذا الذى ذكرنا اذا كانت هذه العيوب قائمة وقت الشراء  
ولو اشتراها سليمة ثم تعيت بعيب مانع ان كان خفيا عليه غيرها وان كان فقيرا يحزبه  
بهذه لان الوجوب على الغنى بالشراء ابتداء فلم يتعين به وعلى الفقير بشرائه  
بنية الاضحية فتعيت ولا يجب عليه ضمان نقصانه كما فى نصاب الزكوة وعن  
هذا الاصل قالوا اذا امانت المشترى للضحية على مواسم مكانها اخرى ولا شيء  
على الفقير ولو ضلت او سرق او اشتري اخرى ثم ظهرت الاولى فى ايام النحر



ويردع أحدهما وعلى الآخر ذبحها ( ولا يذبح أحدهما من أصغرهما )  
 ( ربح ) وناله ذبابة ولو أضعفها ما اضطررت فذكسر رجلها فذبحها  
 أصغرهما فشد ما خلاها من الشعر والشائعي لأن حالة الذبح ومقدّماته  
 في الذبح فكله حصل به انتازا وحكما وكذا الأوزيات في هذه الحالة فامتلأت  
 أخذت من دورها وكذا عدد دورها عند محمد خلافا لابي يوسف لأنه حصل  
 السدوات الذبح ( وارباع أحد صدقة ) الذين شاركوا في الذبحة ( وقال  
 ورثه ) وهم كبار ( ادبحوها ) أي الذبحة ( سلككم وعنقه ) أي من الميت  
 ( صح ) فذبحها احتسابا عن الجميع لو حود قصد القرية من النبل والصحة  
 عن أمير عوف قرية لاه عند السلام صحى عن أمته والشراس أن لا يصح  
 وهو رواية عن أبي يوسف لأنه نزع بالالتلاف ولا يجوز من غيره ( وكذا )  
 ( ربح ) ( ربح عن أصحبه ومعه وقران ) مع اختلاف الجهات فربحهم  
 عند ما لا يجد أحد وهو القرية وقى السور وإن كان يشرى بك السنة بمصرائها  
 أو من يدا اللحم لم يحز عن <sup>سنة</sup> ( وبأكل من لحم أصحبه ويطعم من شاء  
 من غنّى ) ( ما روى أنه عليه السلام ) من أكل لحوم الصالحين بعد ثلاث  
 ثم مال كلوا وترودوا وأدخروا والمصوص كثره وعليه إجماع الأمة ( ونذير  
 لا يفسد الصدقة عن الثاب ) لأن الجهات ثلث الأكل والادخار والتصدق  
 وهذا لا ينافي استحباب الصدق مما فوقه كالمصنف مثلا ( وتركه ) أي ونذير  
 ترك التصديق ( لدى عدل نوسمة سلكهم ) أي على الأيال ( ونذير أن يذبح يده  
 أن أحسن الذبح ) لكونه مائة ( والا ) أي أن لم يحسنه ( بأمر غيره ) ما دبح  
 لا يحلها ميتة ( ويحصرها ) لقوله عليه السلام أمر طمعة رضى الله  
 عنها قومي فاشهدى أصحبتك فاه بعركك بأول فطرة من دمه ما كل ذنب  
 ( ومكره أن يذبحها كذا ) لاه قرية وليس هو من أهله ولو أمره عدس  
 حاز لانه من أهل الذبح بخلاف الجوسي ( ويتصدق بجلدها ليكون حرامتها  
 أو يملكه آفة كحرام أو حرم أو لا لأن الإساءة ليس تحرام ( أو يشرى به )  
 أي بالجلد ( ما سمع به مع ثبته ) أي بقاء ما ينفع به استحياسا ( كبريال ونحوه )  
 لأن للبدل حكم المبدل ( لا ما يسهل لك ) أي لا يشتري به ما لا ينفع به إلا بعد  
 الاستهلاك ( كحل وشبهه ) ولا يذبحه بأدراهم لينفق الدراهم على نفسه وعياله  
 والمبي أنه لا يحصر على قصد القول واللحم عزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبعد  
 به لا بدع به إلا بعد الاستهلاك ( ما بدل اللحم أو أخلصه ) أي ما ينفق  
 بالاستهلاك حار ( ويتصدق به ) لا انتقال القرية إلى البدل وقوله عليه السلام  
 من باع جلد أصحبه فلا أصحبه له فقد كراهة السبع أما السبع ما تراقبها الملك

والقدرة على التسليم هذا قول الامام وعن ابي يوسف بيع الاضحية او جلدها  
او لمها باطل لانه بمنزلة الوقف وفي التور ولا يعطى اجر الجزار منها وبكره  
جزء صوفها قل الذبح ينتفع به بخسلاف ما بهدده وبكره الانتفاع بلبنها قبله  
( واودع اضحية غيره بغير امره جاز ) استحسانا ولا ضمان على الذابح  
ولا يجوز قياسا وهو قول زفر لانه ذبح شاة غير بغير امره فيضمن كما اذا ذبح  
شاة اشتراها القصاب واذا ضمن لا يجوز به عن الاضحية وجه الاستحسان انه  
لما اشتراها للاضحية فقد تعينت للذبح اضحيته حتى وجب عليه ان يضحي بها  
فصار مستغنيا بكل من يكون اهلا للذبح اذ ناله دلالة لانه ربما يعجز عن اقامتها  
اعارض بعرض له فصار كما اذا ذبح شاة شد القصاب رجلها بيد بجحها  
وان كان نفوته المباشرة وحضورها لكن يحصل له تجمل البر وحصول مقصوده  
بالتضحية بما عينه فيرضى به ظاهرا وفي شرح المجمع ولودع الراعي والاجني  
شاة لا يربح حيوتها لا يضمن وقال الصدر الشهيد يضمن ( ولو غلط اثنان فدفع  
كل شاة الاخر صحيح ولا ضمان ) استحسانا ولا يصح قياسا ويضمن كل واحد  
منهما لصاحبه لما مر قبله ( وويحالان ) يعني ياخذ كل واحد منهما اضحيته  
ان كانت باقية ولا يضمن لانه وكيله ان كانت مأكولة يحال كل واحد منهما  
صاحبه ويجوز بهم لانه او اطعمه الكل في الابتداء يجوز وان كان غنيا فكذلك  
له ان يحال له في الانتهاء ( وان نشأ ) اي تنازعا بان اضحيتي اعظم واسمى  
ولم يرضيا ( ضمن كل ) واخذ منهما ( صاحبه قيمة لحمه ) لان التضحية لما وقعت  
اصاحبه كان اللحم له ومن اتلف لحم اضحية غيره ضمنه ( وتصدق بها ) اي بتلك  
القيمة لانه بدل لحم الاضحية ( وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة  
الوديعة وصحتها ) لان في الغصب ثبت الملك من وقت الغصب فكانت التضحية  
واردة على ملكه ولكن بأثم خلافا لفرق وفي الوديعة يصير غاصبا بالذبح فيقع  
الذبح في غير الملك فلم يثبت الملك الا بعد الذبح فكانت التضحية واردة على غير  
الملك كما في اكثر المعبرات قال صدر الشريعة يصير غاصبا بمقدمات الذبح  
كالاضجاع وشد الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح وقال صاحب الدرر حقيقة  
الغصب كما تقرر في موضعه ازالة اليد المحقة بأبواب اليد المبطلة وغاية ما يوجد  
في الاضجاع وشد الرجل اثبات اليد المبطلة ولا يحصل به ازالة اليد المحقة  
وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور انتهى لكن الظاهر تحقق  
ازالة اليد المحقة بالاضجاع وشد الرجل للذبح فانهما ليسا من احكام الوديعة  
ولا من شأن المودع تأمل

## ( كتاب الكراهية )

اور الكراهية بعد اذ قد دللنا على ان كل واحدة من هذه هي اصل  
 وخرج زود فيه الكراهية الا ترى ان في وقت الاختصاص من بيان ايام العروق  
 يتصرف في الاختصاص بعد التصرف ويذهب اليها في التقدم في الكلام فيه وفي اقامة  
 صيرها مقام كونه في الكراهية فثبت ان الكراهية بعد ما هي صيرها زيادة  
 وارجحنا في اللغة وانما الكراهية بها وقد عجزنا عن المكون لان بيان المكون اوجب  
 ان يترجم عنه ولقد دللنا على ان الكراهية هي الكراهية لان ما هو المنع والامانة  
 الاطلاق وفيه بيان ما اياه الشريعة وما منه وانما هو فيهم باذن سبحانه  
 لان فيه بيان ما منه الشريعة وفيه بيان ما منه كتاب الزهد والورع لان كبريا  
 من مسائل المذهب الشريعة والزهد والورع تركها وفي الشريعة ( المكون )  
 كراهية تحريم ( الى المكون اقرب ) عند الشيعين له ادنى الادلة وتعين  
 حياض الطرقة فيه فلم يتركه وبحثنا في المكون والصحة ما قاله الشيعان  
 كما في جواهر البناوي ( ويستشهد به ) كل ( المكون حرام ) ما لم يشهد دليل على  
 خلافه ( وايضا به ) اي لم يطلق عليه لغة الحرام في كتبه ( لعدم ) الى دليل  
 ( التماثل ) بل كتب بالكراهية وتركه واجب كما في الحرام فالحرام ما سمع به  
 بدليل قطعي وتركه فرض كسرت الحرام والمكروه ما منعت على تركه واجب  
 كما كل اصيب فثبت المكروه الى الحرام كذا الواجب الى الفرض قال ابن الساعاتي  
 في بحث الحكم وان كان طائفا به في تركه في جميع وقتها لا يختص في  
 اعمام ووجوب او فعل ينتهض فممنوعة للواب قدت وخاصة يقيد ان التركة  
 لا يقرب عليه شيء او تركه يصرفه له ما لا يستحق العتب فتحرى اولئك  
 بغير تركه خاصة للواب وكراهية وان لم يكن طائفا فان كان اختيارا فالامانة  
 والافروحي وقدره في تلك حدودها وان ان الكراهية على ما في كراهية تحريم  
 وكراهية مبره مسانحة نارة يفيدونها ونارة يطلقونها فاما المقيدة فلا كلام  
 فيها والمطلقة فصل على التحريم

## ( فصل )

في بيان احوال ( الاكل منه ) اي بعض الاكل وكذا الشراب ( فرض وهو ما يدعه  
 الهلاك ) وفي تركه اقله اعمس في اتهلكة ما ذلك فثبت على وجهه ان من  
 اداه اغراض ويحذر على ذلك دل عليه اسلام ان الله تعالى او حربي كل شيء  
 حتى لا يلقى برحمته السد الى فيه ( و ) يرضه ( مستدوب وهو ما اراد ) على  
 ما يدويه الهلاك ( ليتمكن من الصلوة فائسا وبه ) هل عليه الصوم ( لان

الاشتغال بما يتقوى به على الطاعة طاعة وسئل ابو ذر عن افضل الاعمال فقال الصلوة  
 باكل الخبز (و) بعضه (مباح) اى لا اجر فيه ولا وزر (وهو ما زاد)  
 منهيا (الشبع لزيادة قوة البدن) وفي القهستاني اواكل للسمن كره على  
 ما قال ابن مقاتل وعن ابى مطيع لا بأس باكلها خبر امكسورا في الماء البارد للسمن  
 ولا شئ على من رزق بطن عظيم خلقه له من غير ان يعتمد السمن واواكل  
 الوان الطعام ثم تقيا فوجد نافعا فلا بأس به لانه علاج (و) بعضه (حرام  
 وهو الزائد عليه) اى على الشبع لانه اضاعة للمال وامراض للنفس ولانه  
 تبذير واسراف قال عليه السلام لا خير في الشبع ولا في الجوع خبر الامور اوسطها  
 (اللقصد التقوى على صوم الغد) لان فيه فائدة (او ائلا يستحي الضيف)  
 لانه اذا امسك والضيف لم يشبع ربما استحي فلا يأكل حياء او نجلا فلا بأس  
 باكله فوق الشبع ائلا يكون بمن اساء القرى وهو مذموم عقلا وشرعا (ولا يجوز  
 الرياضة بتفليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة) قال عليه السلام  
 ان نفسك مطيتك فارفق بها وليس من الرفق ان نجفها وتذيبها ولان ترك  
 العبادة لا يجوز فكذا ما يفضى اليه واما تجويع النفس على وجه لا يعجز  
 عن اداء العبادات فهو مباح كما في الاختيار (ومن امتنع من الميتة حال  
 الخمصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم) لانه اثلف نفسه لمديناته لابقائه  
 الا بالاكل والميتة حال الخمصة اما حلال او هي قوع الاثم فلا يجوز الامتناع  
 عنه اذا عين لحياء النفس وروى ذلك من مسروق وجاعة من العلماء والتابعين  
 واذا كان يأثم بترك الميتة فساظنك لترك الذبيحة وغيرها من الجلالات حتى  
 يموت جوعا كما في الاختيار وفي البرازية خاف الموت جوعا او عطشا ومع رفيقه  
 طعام او ماء اخذ بالقيمة منه قدر ما يسد جوعته او عطشه فان امتنع قال بلا سلاح  
 وان الرقيق يخاف الموت جوعا او عطشا ايضا ترك له البعض (بخلاف من امتنع  
 من التدابى حتى مات) فانه لا يأثم لانه لا يقين ان هذا الدواء يشفيه ولعله يصح  
 من غير علاج كما في الاختيار (ولا بأس بانفسكه بانواع الفواكه) لقوله تعالى كلوا من  
 طيبات ما رزقناكم (وتركه افضل) ائلا تنقص درجته (واتخاذ الوان الاطعمة  
 سرف) بل عليه قوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا (وكذا) سرف (وضع  
 الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة) وفي المحيط من الاسراف الاكثار في الوان  
 الطعام فانه منهى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوما بعد قوم  
 حتى يأثوا على اخره لان فيه فائدة ومن السرف ان يأكل وسط الخبز ويدع  
 جوانبه وترك القيمة الساوقة من المائدة بل يرفهها اولاً ويأكلها قبل غيرها  
 ولا يأكل طعاما حارا ولا يشم ويكره اكل التبرق ان كان فيه شئ



واخذ الدهن ثم صبه على الرأس من اليد لا يكره كافي النهاية وفي التسهيل  
وعلى هذا لو اخذ الطعام من انية الذهب والفضة بملقعة ثم اكله من الملقعة  
يدخل ان لا يكره وكذا لو اخذ منه بيده واكله ولكن ينبغي ان لا يفتى به هذه  
الرواية الا بتفحيط استعملها يمكن في الدرر تفصيل فليطالع ( وحل استعمال  
اناء عقيق وبارز وزجاج ورصاص ) عند ناعدم التفاخر بمثل هذه الاثنية عادة  
لانها ليست من جنس الايمان وقال الشافعي يكره لحصول التفاخر كالخبرين  
قلنا لا نسلم ولئن كانت عادة تهم جارية بالتفاخر في غيرهما فلم تكن هذه الاشياء  
في معناهما فامتنع اللاحق بهما ويجوز استعمال الاواني من الصفر وفي الثمين  
ويمكن ان يستدل به على اباحة غير الذهب والفضة لانه في معناه بل عينه

### ( فضل في الكسب )

وفي الاختار قال محمد بن سماعة سمعت محمد بن حسن يقول طلب الكسب  
فريضة كان طلب العلم فريضة وهذا صحيح لما روى ابن مسعود رضي الله  
عنهما عن النبي عليه السلام انه قال طلب الكسب فريضة على كل مسلم  
ومسلمة وقال عليه السلام طلب الكسب بعد صلاة المكتوبة اي الفريضة بعد  
الفريضة ولانه لا يوسل الى اقامة الفرض الا به وكان فرضا لانه لا يمكن  
من اداء العبادات الا بقوة بدنه وقوة بدنه بالقوت فادة وخلقة وتحصيل القوت  
بالكسب ولانه يحتاج في الطهارة الى آلة الاستقاء والاثنية وفي الصلوة الى ما يستر  
عورته وكل ذلك انما يحصل عادة بالاكتساب والرسول عليهم السلام كانوا  
يكتسبون وكذا الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم ولا يلتفت الى قول جماعة  
انكروا ذلك وتمايمه فيه ان شئت فليراجع وطلب العلم فريضة ايضا على كل مسلم  
ومسلمة قال في الخلاصة حكى عن ابى مطيع انه قال النظر في كتب اصحابنا من غير  
سماع افضل من قيام ليلة وفي البرازية طلب العلم والفقه اذا صحت الثنية افضل  
من جمع افعال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت الثنية وهو اقسام فرض وهو  
مقدار ما يحتاج اليه لاقامة الفرائض ومعرفة الحق والباطل والحلال والحرام  
ومستحب وقربة كتعلم ما لا يحتاج اليه لتعليم من يحتاج اليه ومباح وهو الزيادة على  
ذلك للزينة والكمال ومكره وهو المتعلم لسياهي به العلماء وعما رى به السفهاء ولد لك  
كره الامام تعلم الكلام والمنظرة فيه وراء قدر الحاجة وفي البرازية وتعلم علم  
البحر لمعرفة القبلة واوقات الصلوة لا بأس به والزيادة حرام والحيلة والتجوية  
في المنظرة ان تكلم مسترشدا منصفابلا فتنت لا يكره وكذا ان غير مسترشد  
لكنه منصف غير متعنت فان اراد بالمنظرة طرح المتعنت لا بأس به ويحتاج كل  
الحيلة ليدفع عن نفسه التعنت والتعنت لدفع التعنت مشروع وفي الفهستائي وتعلم  
المنطق كسرب الحمر وفي قوت القلوب جعل الجهال اصحاب المنطق علماء انتهى

والتعليم بقدر ما يحتاج اليه لأقامة القرض فرض ولا يجب على الفقير ان يجيب  
عن كل ما يسأل عنه اذا كان هناك من يجيب غيره فان لم يكن غيره يلزمه الجواب  
لان القوي والتعليم فرض كفاية (افضله) اى الكسب (الجهاد) لان فيه  
الجمع بين حصول الكسب واعزاز الدين وقهر عدو الله (ثم التجارة) لان النبي  
عليه الصلوة والسلام حث عليها فقال التاجر الصديق مع الكرام البررة  
(ثم الحراثة) واول من فعله آدم عليه السلام (ثم الصناعة) لانه عليه السلام  
حرض عليها فقال الحرفه امان من الفقر لكن في الخلاصة ثم المذهب عند جمهور  
العلماء والفقهاء ان جميع انواع الكسب في الاياحة على السواء هو الصحيح  
(ومنه) اى وبهض الكسب (فرض وهو) اى الكسب (قدر الكفاية  
للفسقة وعياله وقضاء ديونه) لما يثابته لا توسل الى اقامة القرض الا به خصوصاً  
الى قضاء الدين ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك الاكتساب بعد ذلك وسعه  
وان اكتسب ما يخره نفسه وعياله فهو في سعة لان النبي عليه السلام ادخر  
قوت عياله سنة كافى الاختيار (ووجهه وهو الزائد عليه) اى على قدر الكفاية  
(اي واثني به) اى بالزائد (فقيرا او بصل به قريبا) فانه افضل من الخلق لثقل العبادة  
لان منفعة النفل تخصه ومنفعة الكسب له وغيره قال عليه السلام الناس عيال الله  
في الارض واحبهم اليه اتقهم اعياله (ووجهه وهو الزائد للجنفل) والتم قال عليه  
السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وقال عليه السلام من طلب الدنيا حللاً لا  
منعفاً الى الله تعالى ووجهه كالتقريرة البدركا في الاختيار (وجزام وهو الجمع  
للتفاخر والبطر وان) وصليته (كان من حل) قال عليه السلام من طلب الدنيا معافاً خيراً  
مكافراً الى الله وعليه غضبان (وينبغي على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقصير)  
ولا يتكلف التحصيل جميع شهواتهم ولا يمتنعهم جميعها بل يكون وسطاً قال الله  
تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ولا يستديم الشح  
قال عليه السلام اجوع يوماً واشبع يوماً (ومن قدر على الكسب رزقه) اى من  
الكسب لا يثاب انفاً (وان يحجز عنه) اى من الكسب (رزقه السؤال) لانه نوع  
اكتساب لكن لا يحل الا عند الحجز قال عليه السلام السؤال آخر كسب العبد (فان  
ترك) اى السؤال وهو قادر عليه (حتى مات) من جوعه (اثم) لانه الى نفسه الى  
اتهلكه فان السؤال يوصله الى ما تقوم به نفسه في هذه الحالة كالكسب ولا يذل في  
السؤال في هذه الحالة (وان يحجز عنه) اى عن السؤال الكسب (بفرض على من علم  
به) اى يحجزه (ان يطعمه او يذل عليه من يطعمه) ضوالة عن الهلاك فان امتروا

من ذلك حتى مات اشترى كواقي الاثم واذا اطعمه واحد سقط عين الباقي ومن  
كان له قوت يومه لا يحل السؤال ( ويكره ) اعطاء سوال جمع سائل كنصار  
جمع ناصر ( المسجد ) فقد جاء في الاثر ينادى يوم القيمة ليقيم من يغيبض الله  
فبقوم سوال المسجد ( وقبل ان كان ) اي السائل في المسجد ( لا يخطى رقاب  
الناس ولا يجرب بين يدي مصل لا يكره ) اعطاؤه وهو المختار كافي الاختيار فقد روى  
انهم كانوا يستلون في المسجد على عهد رسول الله عليه السلام حتى روى  
ان عليا رضي الله عنه تصدق بخاتمه في الصلوة في المسجد ( ولا يجوز قبول هدية  
امراء الجور ) لان الغالب في مالهم الحرمة ( الا اذا علم ان اكثر ماله من حل )  
بان كان صاحب تجارة او زرع فلا بأس به وفي البرازية غالب مال المهدي ان خلا لا  
لا بأس بقبول هديته واكل ماله مالم يبين انه من حرام لان اموال الناس لا ينج  
عن حرام فيعتبر الغالب وان غالب ماله الحرام لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه  
حلال ورثته او استقرضته ولم اذا قال اصحابنا لو اخذ مورثه رشوة او ظلم ان علم  
وارثه ذلك بعيته لا يحل له اخذه وان لم يعلم بعيته له اخذه حكما لادبائه في تصديق  
به بنية الخصماء وفي الخاتمة وقال الحلواني وكان الامام ابو القاسم الحكيم يأخذ  
جوائز السلاطين والحيلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم يقدمه من اي مال يشاء  
كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام ان الميتلى بطعام الظلمة يحرق ان وقع  
في قلبه حله قبل واكل والا لاقوله عليه السلام استفت قلبك الحديث وجواب  
الامام فمين به ورع وصفياء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالافراسدة وفي  
الخلاصة السلاطين اذا قدم شيئا من المأكولات ان اشتراه يحل وان لم يشتريه ولكن  
الرجل لا يعلم ان في الطعام شيئا مفصوبا بعيته يباح اكله وفي الحاشية رجل  
غضب لما فطبخه او حنطة فطبخها قال ابو بكر البخاري يحل له اكله وعليه  
الضمان في قول الامام وهذا ظاهر قوله لان على قول الامام ومحمد اذا غضب  
حنطة فطبخها او لحما فطبخه ينقطع حق المالك وبصر ملكا للغاصب وقال  
ابو يوسف اكله حرام قبل ان يرضى صاحبها ( ولا يكره اجارة بيت بالسواد )  
اي بالقريبة ( ليتخذ بيتا نار او كنيسة او بيعة او بيع ) معطوف على قوله ليتخذ اي  
ليباع ( فيه الحرم ) عند الامام لان الاجارة واردة على منفعة البيت ولا معصية فيه  
وانما معصيته بفعل المستاجر وهو فعل الفاعل المختار فقطع نسبته منه كبعب  
الجارية لمن لا يستبرئها او يأتى بها من دبرها او بيع الغلام من اللوطى كافي التبيين  
وغیره وهذا صريح في جواز بيع الغلام من اللوطى والمنقول في كثير من المعبرات  
انه يكره ( وعندهما يكره ) ان يوجر يتناشى من ذلك لانه اعانة على المعصية  
وبه قالت الائمة الثلاثة قالوا ان ما ذكره الامام مختص بسواد الكوفة لان اغلب



اهلهما ذمي واما في سواهما فالاسلام الاسلام طاهرة فلا يترك من اجاره الميت  
 اذ حده معناه وصفا في الاصحح كما لا يمكن في الامصار لعدم الادب من الحكم  
 فيما عاب فيه شعائر الاسلام وعن هذا قال (ويكره في المصراحتنا وكذا في  
 سواد طائفة اهل الاسلام) للممران شعائر الاسلام طاهرة (ومن حل لذمي  
 حرا ياجر طاب له) عند الامام (وعند محمد بنه) انه ذلك اوجود الامة على  
 العصية وقد صح ان النبي عليه السلام لعن في الحرم عشر او عشرين حاملة لها  
 والمحمول له وله ان العصية في شراها لا في حلها مع ان الحمل يحمل على  
 الارادة او الخلل والحديث محمول على الحمل المفروق يقصد العصية وعلى هذا  
 الخلاف اذا آخذنا لينة نقل عليها الحرم او اجر نفسه ارضي الحمار ولا بأس  
 ببيع الزناريين المصارى والعلوية من المجوسى واوان اسكا طاب امره ايسر  
 ان يتخذ له حفا على رى المجوسى او المسمعة او حياطا امره ناسان ان يتخذ له  
 ثوبا على رى الفساق يكره له ان يسهل ذلك (ولا بأس بقول هديه العبد الماجر  
 واحياه دعوته واستعارة ناسه) والله اس ان لا يجوز لانه يتبرع واليه ليس  
 من اهله لكن حوز في الشيء التمسر للصورة استحسنها كما مر في المأدود (وكره قبول  
 كسوته ثوبا زاهداً احد القديس) لانه لا ضرورة في الشيء الكثير كالدرهم  
 والثياب فبقى على الاصل وهو عدم المصار (وسهل في المعاملات قول القرطبي  
 ولو) وصلة كان (اشي اوءع اوا سقا او كافر اقول) في قول العمري (شريت  
 اللحم من مسلم او كنان فيحل اذ) شريته (من مجوسى فيحرم) بهذه العبارة  
 اولى من عبارة الكثر وهو قوله ويقال قول الكافر في الحل والحرمه لان شارحه  
 الريلعى قال هذا سهو ولا يخل والحرمه من الديانات وانما يقبل قوله في  
 المعاملات خاصة للصورة انتهى لكن حله على المساهلة اولى من حله على  
 السهوه ويكون المراد به سل قول الكافر فيما يؤدى الى الحل والحرمه لانه قال  
 العمري اراد بالحل الحل الصمى وبالحرمه الحرمه الضمنية لانه اراد حاصل مسئله  
 في الهدايه وهو قوله ومن ارسل اجرا له محوسيا او خادما فاشترى لما فق قال  
 اشترى من يهودى او نصرانى او مسلم وسعد الكس لانه قول الكافر مقبول  
 في المعاملات لانه خبر صحيح اصدوره عن عقل ودين يعده به حرمة الكذب  
 والحاجة ماسة الى قوله لكثرة وقوع المعاملات وان كان صير ذلك لم يسعه  
 ان يأكل منه معناه اذا كان ذبيحة غير الكنان والمسلم لانه لما قل قوله في الحل  
 اولى ان نقل في الحرمه وممراد الشرح في الحل والحرمه هو هذا اعنى لما قل قوله  
 في الحل اولى ان ينقل في الحرمه فافهم قال صاحب التلح ويقال قول الفاسق  
 والكافر في المعاملات لانها يكثر وجودها فيما بين اجناس الناس فلو شرط شرطها

زائدا أدى الى الخرج فقبل قوله مطلقا دفعا للخرج كما اذا اخبرته وكيل فلان  
 في بيع كذا فيجوز الشراء منه وكذا في الوكالات والمضاربات وغيرها  
 وهذا اذا غلب على الرأي صدقه اما اذا غلب عليه كذبه فلا يعتمد عليه  
 (و) يقبل (قول العبد والامة والوصي في الهدية) بان قال العبد او الامة  
 او الوصي هذه هديته اهداها سيدي او ابى يجوز ان يأخذها لان الهدايا  
 تبعت عادة على المدي هؤلاء (و) يقبل قولهم (في الاذن) بان قال العبد او الامة  
 او الوصي الميراث ذلني مولاي او الولي في البيع والشراء يجوز لمن سمع ويرى معاملته  
 مع الغير ان يبيع ويشترى منه والابودى الى الخرج في استحضار الشهود الى  
 مواضع العقود (وشروط العدل في السديات) لانه لا يكثر وقوعها فلا خرج  
 في اشتراط العدالة ولا حاجة الى قبول قول القاسق لانه متهم فيها (كالخبر  
 عن نجاسة الماء فيقيم) ولا يتوضأ (ان اخبر بها مسلم عدل ولو) وضلية  
 (كان انى او عندها) لترجح جانب الصدق في خبره لظهور عدالته (ويجوز في  
 القاسق) بنجاسة الماء (وفي) خبر (المستور ثم يعمل بفالسب رايه) وان  
 وقع في قلبه صدقة يقيم وان وقع فيه كذبه يتوضأ لترجح جانب الكذب (واوراق  
 الماء) الذي اخبر بنجاسته فاسق او مستور (قيم عند غلبة صدقه وتوضأ)  
 معطوف على قوله اراق والمعنى اولم يرق الماء وتوضأ (وتيمم عند غلبة كذبه  
 كان احوط) كافي شرج الرقابة وغيرها وفي الجوهره وهذا جواب الحكم اما  
 الاحتياط فيقيم بعد الوضوء

### ( فصل في اللبس )

لما فرغ من مقدمات مسائل الكراهة ذكر تفصيل ما يحتاج اليه الانسان قدم  
 اللبس انكثر الاحتياج اليه (الكسوة منها فرض وهو) اي ما هو فرض (ما يستتر  
 العورة ويدفع صبر الحر والبرد) قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد  
 اي ما يستتر عورتكم عند الصلاة ولانه لا يقدر على اداء الصلاة الا بستر العورة  
 وخلقه لا يتحمل الحر والبرد فيحتاج الى دفع ذلك بالكسوة فيصار نظير الطعام  
 والشراب فيكون فرضا كافي الاختيار (والاولى كونه من القطن او الكتان)  
 وهو المأثور وهو ابعد عن الخلاء (بين النفيس والخسيس) مثلا يحتقر في الدنيا  
 وياخذ الخلاء في النفيس وعن النبي عليه السلام انه نهى عن الشهرة بين وهو  
 ما كان في نهاية النفاة وما كان في نهاية الخساسة وخير الامور اوساؤها  
 (ومستحب وهو الزائد) على قدر الضرورة وفي الحج وهو ما يحصل به اصل  
 الزينة في الازار والرداء والعمامة والقمص الرقيق ونحوها (لاخذ الزينة)

المأمور به بقوله تعالى خذوا زكواتكم الآية (واطهارة زكاة الله تعالى) خصوصاً إذا كان  
 ذاعماً ومروءة وفي التوبة العمامة الطويلة وليس الثياب الواحدة حسن في حق  
 الفقهاء الذين هم اعلام الهدى دون سائر الناس الا حسن ان يلبس احسن  
 ثيابه للصلاة وفي الحديث صلاة مع عمامة خير من سبعين صلاة بغير عمامة وروى  
 من صلى وحيد مشدود كان خيراً ممن صلى سبعين صلاة وحيد مكشوف قال  
 عليه السلام ان الله يحب ان يرى أثر نعمه على عبده (ومما هو الثوب الخليل  
 للترين) في الجمع والاعاء سادس وجماع الناس اذا لم يكن للكبر وكذا جمع المال اذا  
 كان من حلال لان النبي عليه السلام خرج وعليه رداء قيمته الف درهم ورعا  
 قام عليه الصلاة والسلام الى الصلاة وعليه رداء قيمته اربعة آلاف درهم  
 وكان الامام ابو حنيفة يتردى رداء قيمته اربع مائة دينار وكان يقول لثامته  
 اذا رجعتهم الى ثلادكم فعليكم بالثياب البسيطة والمصرخى يلبس العليل في عامة  
 الاوقات وليس الاحسن في بعض الاوقات اطهار العمة الله تعالى حتى لا يؤذى  
 المحتاجين كما في البرارية وفي العبيسة وفي الخنخي كان يخرج من بيته في ثياب  
 حسنة واصحابه يقولون نحن نعرف حققة لانه يحل له الا ان أكمل المينة  
 (ومكروه وهو اللبس للكبر) والخللاء لقوله عليه السلام لقد ادس معدي كربة  
 كل والنس واشرب من غير مثبلة (والمكبر الثوب الابيض والاسود) اقبوله  
 عليه السلام ان الله يحب ثياب البض وانه خلق الجنة بيضاء وقد روى  
 انه عليه السلام لبس الجنة السوداء والعبادة السوداء وم قبح ميكه ولا بأس بالازرق  
 وفي الشرعة وليس الاحصر سنة (ومكروه) الثوب (الاجر والمصمر) للرجال  
 لانه عليه السلام نهى عن لبس الاجر والمصمر وفي المص والباس ليس الثوب  
 الاجر وانه صرح ابو المكارم في شرح النقاية وهذا ظاهر في ان المراد بالكراهة  
 كراهة التزهد لانها ترجع الى خلاف الاولى كما صرح به كثير من المحققين  
 لان ثلة لابس تسعمل خالفاً فيما تركه اولاً كما قاله بعض اهل الحق فيمكن  
 صرح صاحب نسخة الملوك بالحرمة عاقلاً ان المراد كراهة التحريم وهو المحمل  
 عند الاطلاق (والسنة ارجاء طرفي العمامة بين كعبه) هكذا فعله النبي عليه  
 السلام (قدر شره وقيل الى وسط الطهارة وقيل الى موضع الخلوص واذا اراد  
 تجديد نفسه بقضها كما افهم) ولا يلبسها على الارض دفعة واحدة هكذا قل من  
 فعله عليه السلام كما في الاحتار (ويحثل للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال)  
 ولو تحائل بينه وبين ثوبه على المذهب كما في السور لان النبي عليه السلام نهى  
 عن لبس الحرير والذهب وقال انما يلبسه من لا حلاق له اي لا نصيب له  
 في الآخرة واما جاز للنساء بحديث آخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضي الله

تعالى عنهم فيهم على رضى الله عنه ان النبي عليه السلام خرج وباحدى يديه  
 حرير وبالاخرى ذهب وقال هذان خرامان على ذكر راحتي حلال لانهم يروى  
 حل لانهم الا ان القليل عفو وعن هذا قال ( الاقدار اربع اصابع ) مضومة  
 فلا يحرم فهو استثناء من قوله ولا يحل وفي القنية من اصابع عمر رضى الله عنه  
 وذلك قيس شيرنا برخص فيه وفي المنح القليل من الحرير عفو وهو مقدار ثلاث  
 اصابع او اربع بمعنى مضومة وذلك كالعالم لان الناس يلبسون الثياب وعليها الاعلام  
 والطرز في نيك الاعصار من غير تكبير وان كان اكثر من الاربع فهو مكروه  
 وقد روى ان النبي عليه السلام لبس جبة مكفوفة بالحرير وروى انه لبس فروة  
 اطرافها من الديباج وكان المعنى في ذلك انه تبع كما في السراج وفي السير الكبير  
 العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا انتهى هذا مخالف لما وقع في كثير  
 من المعبرات من التقيد بثلاث اصابع او اربع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى  
 بذلك من الاشراف والعظماء وكذلك اذا كان في طرف الفلتسوة لا بأس به  
 اذا كان قدر اربع اصابع او دونها في ظاهر المذهب كما في القنية وعن محمد انه  
 قال لا ينبغي ذلك في الفلتسوة وان كان اقل من اربع اصابع وفي المجتبى وانما رخص  
 الامام في العلم في عرض الثوب قلت وهذا يدل على ان القليل في طوله بكره وبه  
 جزم مولى خسرو لكن اطلاق الهداية وكثير من المعبرات مخالف وفي القنية  
 نقلا عن برهان صاحب المحيط ان عند الامام لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل  
 بجلده حتى اولبسه فوق قميص من غزل او نحوه لا يكره عنده فكيف اذا لبسه فوق  
 قباء او شيء آخر محسوا وكانت جبة من حرير بطانتها لبس بحرير ولو لبسها فوق  
 قميص غزل قال رضى الله تعالى عنه وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عمه  
 البلوى ولكن طلبت هذا القول عن الامام في كثير من الكتب فلم اجد سوى  
 هذا ثم قال نقلا عن الخوافي قال ومن الناس من يقول انما يكره الحرير اذا كان  
 بمس الجلد وما لا فلا وعن ابن عباس رضى الله عنهما انه كان عليه جبة من  
 حرير فقبل له في ذلك فقال اما ترى الى ما بلى الجسد وكان تحته ثوب من قطن ثم  
 قال الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل حرام وفي الجامع للزهري دوى ومن الناس  
 من اياح لبس الحرير والديباج للرجال ومنهم من قال هي حرام على النساء  
 ايضا واطاعة الفقهاء على انه يحل للنساء ومن الرجال انتهى قال عبد البر في شرح  
 الوهبانية بعد حكايته لما قد مناه عن القنية قلت وفي حفظي من خزانة  
 الاسكندر ما لفظه قال الامام ومحمد لا بأس بالحرير وفتسوة الثياب  
 انتهى وهذا مطلق وفيه زيادة محمد مع الامام كما في المنح وفي التنوير  
 والثوب المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار والا لا ولا بأس بكلفة ديباج

للرجال لانها كاللبث وكذا لباس علامة حرير يوضع في عهد النبي صلى الله عليه وآله  
 بلبس وفي التفسير ذكره الكفة الميمونة من الارسيم هو الصحيح وكذا انفا سبوة  
 وان كانت تحت العمامة والكس السدي يعلق لكن في الفتاوى الصغرى  
 والديجيرة وشرح القندوري لا تكرر الكفة من الحرير عند الامام وعند ابى يوسف  
 تكرر واختلاف في عصية الجراحسة بالحرير وعن محمد لايأس ان يكون عروة  
 القميص وزر من الحرير وهو كالمسلم يكون في اثواب ومعد غيره فلا بأس به  
 وان كان وحده كرهته واكره تكة الحرير لانه ان لبس وحدها لانه اذا كان معه  
 غيره فاللبس لا يكون مضافا اليه بل يكون تباعف اللبس والمحرّم هو اللبس الحرير  
 كما في المحرط وفي التهستانى ولا بأس ان يلبس خمارا اسود من الحرير على العين  
 الرامدة او الناضرة الى الخلع وكذلك اوصلى على صلاة من الارسيم لم يكره  
 فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بساتر الوجه فليس بحرام (ولا بأس) للرجال  
 والنساء (بتوسده) اى باتخاذ الحرير وسادة (واقتراعه) اى اتخاذه فراشا  
 والثوم عليه وكذا ساتر الحرير وتعليقه على الباب عند الامام (خلافا لهما)  
 لعموم النهى ولانه من زى الاكاسرة واللبابة واشبه بهم حرام قال عمر رضى الله  
 عنه اياكم وزى الاكاسم وبه قالت الائمة الثلاثة وهذا الخلاف على قول القندوري  
 وصاحب المطومة والمجمع وذكر في الجامع الصغير الخلاف بين الامام ومحمد  
 وذكر ابو الليث ان ابا يوسف مع الامام وله ما روى انه عليه السلام جلس على  
 مرقعة حرير وقد كان على بساط صدق الله بن عباس رضى الله عنهما مرقعة  
 حرير ولان الغليل من المنوس مباح كالاعلام فكذلك القليل من اللبس وهو  
 التوسد والافراش ولانه ليس باستعمال كامل بل استعمال على سبيل الازمة  
 فكان قاصرا عن معنى الاستعمال والتزى فلم يبعد حكم التحريم من اللبس الذي  
 هو في الاستعمال اليه فلم يحرم بل كان ذلكم تقبلا للبس وانما وجبوا ترضيا في زيم  
 الاخرة وبطهره انكشاف العورة في الصلاة فان الغليل منه لا يمسد وكذا  
 الكثير في الزمان القليل كافي المطلب وغيره (ولا بأس بلبس ماسداه) بالفتح  
 اى ماسدى من الثوب بالفارسية تان وتار (ارسيم) بكسر الهمزة وسكون الراء  
 وكسر الراء وهيها وحركات السين المهملة حريرى او معرب (ولمجد) ما دخل  
 بين السدى (غيره) اى غير الارسيم سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا بالحرير  
 كالقطن والكتان والصوف يعنى في الحرب وغيره لان الصلابة رضى الله تعالى عنهم  
 كانوا يلبسون مثل هذا ولا الثوب يصبر بالسيح والسيح بالحمّة فهي معتبرة  
 لكونها حلة قريبة فيضاف الحكم من الحل والحرمه اليها دون السدى فيكون  
 المبرر لما يظهر دون ما يخفى وقيل لا بأس الا اذا غلب الحمّة على الحرير والصحيح

الاول وهذا بالاجاع (وعكسه) اى ما لحقه ابراهيم وسيداه غيره (لا يلبس  
 الا في الحرب) لافي غيره وهذا ايضا بالاجاع للضرورة (وبكره لبس خالصه)  
 اى الحرير (فيها) اى في دار الحرب عند الامام (خلافا لهما) فان عندهما  
 يجوز لما روى انه عليه السلام رخص لبس الحرير والديباغ في الحرب ولان فيه  
 ضرورة فان الخالص منه اذ دفع مضرة السلاح واهيب في عين العدو وليريقه  
 وله اطلاق النصوص الواردة في النهي عن لبس الحرير والضرورة اندفعت  
 بالخطوط السدى لجنه جرير فلا حاجة الى الخالص منه وفي النسخ وهذا اذا كان  
 اثوب صفيقا يحصل به اتقاء العدو في الحرب اما اذا كان رقيقا لا يحصل منه  
 الاتقاء فان لبسه لا يحل بالاجاع لعدم الفائدة ولا بأس بلبس القراء كلها من  
 جلود السباع والانعام وغيرها من الميتة المدبوغة والسذكية وكذلك الصوف  
 والوبر واللبدلانها عين طاهرة مباحة وقال ابو يوسف اكره ثوب القز يكون  
 بين الفرو والظهارة ولا يرى بحشـ والقز بأسا لان الثوب ملبوس والحشـ وغير  
 ملبوس (ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة لا) يجوز (للرجال)  
 اما بالذهب فلما روي بنا واما بالفضة فلانها في معنى السذهب في التزين ووقوع  
 التثاخر بها (الاختام) على هيئة خاتم الرجال اما اذا كان له فضان او اكثر  
 فحرام (والمنطقة وحلية السيف من الفضة) لانها مستثناة مما لا يجوز للرجال  
 تحميف المعنى النموذج والفضة اغنت عن الذهب لانهما من جنس واحد  
 وقد ورد آثار في جواز التحتم بالفضة وكان النبي عليه السلام اتخذ خاتما  
 من فضة وكان في يده حتى توفي ثم في يداي بكر الى ان توفي ثم في يد عمر  
 الى ان توفي ثم في يد عثمان رضي الله عنهم الى ان وقع من يده في البئر فانفق  
 ما لا عظميا في طلبه فلم يجده وقالوا ان قصد بالتحتم التمجيد فكرهه وفي  
 الاختبار سن ان يكون الخاتم على قدر مثقال او دونه (و) الا (مسمار الذهب  
 في ثقب الفص) لانه تابع كالقلم في الثوب ولا يعد لبس له (و) الا (كتابة الثوب  
 بذهب او فضة) لانه تبع للثوب ولا يحكم له وفيه خلاف اى يوسف (و) الا  
 (شد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب) عند الامام (خلافا لهما) وفي الهداية  
 ولا يشد الاسنان بالذهب ويشد بالفضة وهذا عند الامام وقال محمد لا بأس  
 بالذهب ايضا وعن ابي يوسف مثل قول كل منهما فلهذا قال في التبيين عند  
 الامام وابي يوسف لان المحرم لا يباح الا للضرورة وهى تدفع بالفضة وقال  
 محمد يجوز بالذهب ايضا لما روى عن عرفة بن اسعد اصاب انفه يوم الكلاب  
 فاتخذ انفا من فضة فانتفخ فامر به عليه السلام ان يتخذ انفا من ذهب وبه قالت  
 الأئمة الثلاثة قلنا الكلام في السن والمرمى في الانف ولا يلزم من الاغناء في السن

الإبري أن الختم حاز لأجل الختم ثم لما وقع الاستغناء بالأدنى لا يصار إلى الإبري  
 ولا يجوز قياسه على الأنف فكذلك هنا ويخفى أنه عليه السلام خص صفة  
 بذلك كما خص الزنبرك والحن رضى الله عنهما بلبس الحرير لأجل الحكمة  
 في جمعهما ( ولا يخنم بحجر ولا صفر ولا حديد ) لما روى أن النبي عليه السلام  
 نهى عن الخنم من هذه الأنواع ( وقيل يباح بالجعر البشت ) لأنه ليس بحجر  
 إذ ليس له مثل الحجر وإطلاق الجواهر في النكاح يدل على تحريمه كما في الهداية  
 وفي الدرر نقلا عن السير خشي والأصح أنه لا بأس به كما عتق فاته عليه السلام  
 كان يخنم بالعقيق وقال تخنموا بالعقيق فاته مبارك وفي الحاشية والصحيح أنه لا بأس  
 به لأنه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر بل هو حجر وعماه فيه فليطالع وفي المصحح  
 لأن جل العقيق لما ثبت جل سائر الإحجار لعدم الفرق بين حجر وحجر لكن يجوز  
 الخنم إن كانت الحلقة من الفضة والفض من الحجر سواء كان من عقيق أو زرحد  
 أو فيروزج وغيرها لكونه تابعا ولأن القوام بهما ولا يعتد به بالفض ويجعل  
 الفض إلى باطن كصفه بخلاف المرأة لأنه للزينة في حقها ويلبس خاتمها في  
 اليسرى لاقى اليمنى ولا في غير خنصره اليسرى من أصابعه وسوى الفقيه  
 أبو الليث بن الحسين والبار وهو الحق لا خلاف الروايات ( وترك الخنم أفضل لغير  
 السلطان والفاضل لعدم احتياجه إليه بخلاف السلطان والفاضل كما في الهداية  
 وفي التبع وطاهر كلامهم أنه لا خصوصية لهما بل الحكم في كل ذي حاجة كذلك  
 فلو قيل وترك الخنم أفضل لغير ذي حاجة إليه لبدل فيه المباشر ومثولي  
 الأوقاف وغيرها من يحتاج إلى الخنم لضبط المال كان أهم فائدة كما لا يخفى انتهى  
 لكن ذكر الشيء لإيضاح جريان الحكم على غير هذا الشيء عند وجود  
 العلة وهي الحاجة والضرورة خصوصاً في أمر الاستحباب تدر ( ويجوز الإكل  
 والشرب من الماء مفضض والجائوس على سريرمه مفضض بشرط انقضاء موضع  
 الفضة ) بأن لا يكون العضة في موضع الفم عند الأكل والشرب وقيل يثنى  
 موضع الفم واليد وفي موضع الجائوس عند هذا عند الإمام ( ويكره ) ذلك  
 ( عند أبو يوسف ) مطلقاً ( وعن محمد روايتان ) في رواية مع الإمام وفي رواية  
 مع أبي يوسف وعلى هذا الخلاف الأثناء المصيب بالذهب والفضة والكسبي  
 المصيب بهما وكذا إذا فعل ذلك في السقف والمسجد وحلقة المرأة وجعل الخنم  
 مدحياً أو مفضضاً كالوجه له في نصل سيف وسكين أو في قبضتهما أو في لحام  
 أو ركاب ولم يضع يده موضع الذهب والفضة كما في الثوب وفي الهداية وغيرها  
 وهذا الاختلاف فيما يخص وأما التوبة الدني لا يختص فلا بأس به بالإجماع  
 لأنه مستهلك فلا عبرة لبقائه لو نالهما إن مستعمل جزء من الأثناء مستعمل جميع

الاجزاء فيكره كما اذا استعمل مريض السدّ هب والفضة والامام ان ذلك تابع  
ولا تعتبر بالتواضع فلا يكره كالخبة المكفوفة بالحريز والعلم في الثوب ( ويكره الباس  
الصبي ذهبا او خيرا ) للاعتناء والاثم على اللبس كالحرير فان سقى بها الصبي  
حرام كسربها وكذا الميتة والدم وفي التنوير لا بأس بلبس الصبي اللؤلؤ وكذا  
الباف ( ويكره حل خرفة لمسخ العرق او المخاط او ) ماء ( الوضوء ) لانه نوع  
يخبر لكن الصحيح انها ان كانت لحاجة لا يكره كافي الهداية وغيرها ( والرم )  
وهو الخيط الذي يعقد على الاصبع لتذكر الشيء ( لا بأس به ) لانه ليس بعث  
لفيه من الغرض الصحيح وهو التذكّر عند النسيان اما سد الخبوط والسلاسل  
على بعض الاعضاء فانه مكروه ان يكونه عبثا محضاً وخاصة ان كل ما فعل على وجه  
التجسس فهو مكروه وبدعة وما فعله لحاجة وضرورة لا يكره وهو نظير التربع  
في الجلوس والانتكاء

### ( فصل )

في بيان احكام النظر ونحوه كالس ( ويحرم النظر الى العورة الاعني بالضرورة  
كالطيب ) اي الى النظر الى موضع النظر ضرورة فيرخص له اخفاء حقوق الناس  
ودفعها لحاجتهم ( والختان والحافضة ) بالحاء والضاد المجهة هي التي تحت  
النساء ( والقابلة والخالق ) الذي يعمل الحقة ( ولا يجاوز ) كل واحد منهم  
( قدر الضرورة ) فانه يلزم ان يغضوا ابصارهم من غير موضع الرض والختان  
والحقة وفي التنبيه وينبغي للطبيب ان يعلم امرأة اذا كان المريض امرأة  
ان امكن لان نظر الجنس اخف وان لم يمكن يستبرئ كل عضو منها سوى موضع  
المرض ثم ينظر ويغض بصره عن غير ذلك الموضع ما استطاع لان ما يلتفت  
للضرورة يتقدر بقدرها ( وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة )  
وقد بينت في الصلوة ان العورة ما بين السرة الى الركبة والسرة ليست بعورة  
خلافا لبقوله ابو عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا للشافعي ثم حكم  
العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوء حتى ينكر  
عليه في كشف الركبة برفق وفي الفخذ بعنف وفي السوء بضرب ان اصبر  
وفي الفهستان والاولى تكبير الرجل ثلاثين وهم ان اتشأن عين الاول وكذا الكلام  
فيما بعد وفيه اشعار بأنه لا بأس بالنظر الى الامرد الصبيح الوجه وكذا الخلوة اذا  
لم يؤمر بالقاب كما في الخميس انتهى ( وتنظر المرأة ) المسلمة ( من المرأة )  
اوجود المحامسة وانعدام الشهوة غالبان المرأة لا تستهي المرأة كما لا يستهي  
الرجل الرجل ولان الضرورة داعية الى الانكشاف فيما بينهما وعن الامام



ان ينظر المرأة الى المرأة تنظر الرجل ذوات محرمات والاول اصح كما في اكثر  
 المعتمات ( ومن الرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل ) الى الى ما سوى العون  
 ( امت الشهوة ) وذلك لان ما ليس بمعروف لا يختلف فذا النساء والرجال  
 فكان لهما ان ينظرته ما ليس بمعروف وان كانت في قلبه شهوة او في اكثرها  
 انما تنتهي او تنكث في ذلك يستحب لهما ان ينظر الى ما ليس بمعروف  
 انما ينظر الى ما يجوز له النظر منها كالوجه والكف لا ينظر الى حياض الخوف  
 واما قداما بالسلسلة لان الدمعة كالرجل الاجس في الاصح الى من ساء كما في المجنبي  
 وفي المحتجب والتوير وكل عصب لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بمده وهو  
 الاصح كغيرها ( وينظر الرجل الى جميع بدن ( روحه وامته التي يحل له )  
 اي الرجل ( وطؤها ) لقوله عليه السلام عرض بصرك الا عرض وجهك وامتك  
 قيل الاول ان لا ينظر شكل واحد منها الى عورة صاحبه لانه يورث اللسان  
 وكذا لا ينظر الرجل عورة غيره لان الصدوق رضى الله تعالى عنه لا ينظر  
 الى عورته ولا ينظر اليه غيره وقال بعض ان الاول ان ينظر الى فرج امراته  
 وقت الوقاع اكون الملح في اتصال معنى اللذة وقيد الامه بكونها يحل له وطؤها  
 لان ما لا يحل وطؤها كانه المشتركة او المنكوحه لا يحل له ولا يحل له  
 النظر الى فرجها ( و ) ينظر ( من محارمه ) بسا اورضا عا ومضا هرة بالمكاح  
 وكذا بالسماح على الاصح كما في القهستاني ولذا قال في المحج وقبره والمضا هرة  
 وان كان زنا ( و ) من ( امه ) واومكاة او مدرة او ام ولد او متعة لبعضه  
 ( الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضدان من شهوته ) لقوله تعالى  
 ولا يبدن زينةهن الا لزوجتهن اذ المراد بالزينة ما يقع في حديق المعاصي  
 واقامة المعاصي اليه مقامه لان الرأس موضع الحاج والشعر موضع العفص  
 والوجه موضع التكحل والى موضع القلادة التي تنتهي الى الصدر والاذن  
 موضع القرط والعصده موضع الدملوح والساعده موضع السوار والكف موضع  
 الحاسم والساق موضع الخصال والقدم موضع الحصاب مثل النظر للمحارم  
 الى تلك الاعضاء لان المرأة تكون في ثياب مهتها عادة ولا يكون مستورة  
 ويدخل عليها بعض المحارم من غير استئذان فلو حرم النظر الى هذه المواضع  
 تؤدي الى المحرم وكذا الرقة تعل للمحرمه المؤتمدة فلما انتهت بخلاف ما وراءها  
 لانها لا تنكشف عاها وحكم امه العبر تكلم المحرم لانها تحتاج الى الخروج لجواب  
 مولاهما في ثياب مهتها وكان عمر رضى الله تعالى عنه اذا رأى خارية متفردة  
 يضر بها بالدرة ويقول التي صك الخمار يادفار انك تهين الحرار ولا يحل النظر  
 الى عطنها وطهرها خلافا لمحمد بن مقاتل فانه قال ينظر الى طهرها وعلنها

( ولا بأس بمسه ) أى لمس الرجل الموضع الذى يحل النظر اليها من محارمه وأمنه غيره ( بشرط أمن الشهوة فى النظر والمس ) لتحقيق الحاجة الى ذلك بالارتكاب والانزال فى المسافر والمخاطبة وكان عليه السلام يقبل رأس فاطمة رضى الله عنها ويقول اجد منها ريح الجنة ( ولا ينظر الرجل الى البطن والظهر والفخذوان ) وصلية ( أمن ) أى عن الشهوة لأنها ليست مواضع الزينة وقال الشافعى يجوز له ان ينظر الى ظهر محارمه وبطنها ( ولا ) ينظر الرجل ( الى المرأة الأجنبية الا الى الوجه والكفين ) أى من الشهوة ( لان ابداء الوجه والكف يلزمها بالضرورة الاخذ والاعطاء ولا ينظر الى قدميها لعدم الضرورة فى ابدائها فى ظاهر الرواية وعن الامام يحل النظر الى قدميها اذا ظهرنا فى حال المشى وعن ابى يوسف انه يباج النظر الى ذراعيها ايضا لانها قد يبدوا منها عادة ( والا ) أى وان لم يأمن الشهوة ( فلا يجوز ) النظر الى الوجه والكفين لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة بشهوة صبت فى عينيه الا تلك يوم القيمة قالوا ولا بأس بالنأمل فى جسد ها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب بين محمها فيه فلا ينظر اليه حيثئذ كما فى التبيين ( لغير الشاهد عند الاداء ) فلا يجوز عند التحمل ان ينظر مع عدم أمن الشهوة فى الاصح لان وجود من لا يشتهى فى التحمل ليس بمعدوم بخلاف من يؤدبها وقيل يباج كما فى النظر عند الاداء ( والحاكم عند الحكم ) وان لم يأمن لانهما مضطران اليه فى اقامة الشهادة والحكم عليهما كما يجوز له النظر الى العورة لاقامة الشهادة على الزنا ( ولا ) يجوز ( مس ذلك ) أى الوجه والكفين ( وان آمن ) الشهوة ( ان كانت ) المرأة ( شابة ) قال عليه السلام من مس كف امرأة لبس منها سبل وضع على كف جرة يوم القيمة ولان المس اغلظ من النظر لان الشهوة فيه اكثر ( ويجوز ) مسه ( ان كانت عجوزا لا تشتهى ) لانعدام خوف الفتنة ( وهو شيخ يأمن على نفسه وعليها ) وان كان لا يأمن على نفسه او عليها الا يحل له مصاغتها المسافدة من الغرض للفتنة ( ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء ) للضرورة وفى الهداية واطلق ايضا فى الجبا مع الصغير ولم يفصل بين وجود الشهوة وعدمها سواء كان فى النظر او فى المس حيث قال رجل اراد ان يشترى جاريتا لآس بان لمس ساقها وذراعيها وصدرها وينظر الى صدرها وساقها مكشوفين وقال مشايخنا يباج النظر فى هذه الحالة وان انتهت للضرورة ولا يباج المس اذا انتهى او كان اكثر رأيه ذلك لانه نوع استمتاع وفى الاختيار اذا اراد الرجل الشراء يباج له النظر مع الشهوة دون المس انتهى فعلى هذا يلزم للمس التفصيل ( او التكاح ) فلا بأس ان ينظر اليها مع الشهوة لما روى

ان الغيرة اراذان متزوج امرأة فقال عليه السلام انظر اليها فانه احرى ان يدوم  
 ينكح (واوالمع سبعة كلاجني) من الرجال حتى لا يجوز انها ان تبدى  
 من زينة الاما يجوز ان تبدي للاجنبي ولا يحل له ان ينظر من سبعة الاما يجوز  
 ان ينظر اليه من الاجنبية وقال مالك هو كالحرم وهو احد قول الشافعي  
 (والجرب والخصي كالفحل) اما الجرب فانه يسحق فيزل قبل ان يجتباها  
 الجرب يحل اختلاطه بالنساء في حقه وقول لا يحل في الاصح واما الخصي  
 فلقول عائشة رضي الله عنها الحصة مثله فلا تنكح ما كان حراما قبله ولا  
 يحل لجماع وكذا الخنث في الردي من الاعمال كالفحل الفاسق ويكره للرجل  
 ان يقبل الرجل سواء كان معه اويده او عضة وامنه وكذا تقبيل المرأة ثم امرأة  
 او خدها عند الفلق والموداع (او بما يقبل في اراد بالحيض) عند الطرفين (وعند  
 ابي يوسف لا يكره) لما روى انه عليه السلام عانق جعفر عند قدميه من الحشفة  
 وقبل ما بين حنبيه وانما ما روى انس رضي الله عنه قال قلنا رسول الله عليه  
 السلام اعانق بعضنا بعض قال لا قلنا ايضا فح بعضنا بعض قال نعم قالوا الخلاف  
 فيما اذا لم يكن عليهما غير الا اذا زاما اذا كان عليهما قميص او حبة جاز  
 بالاجتماع وقال الامام ابو النضر ان المكروه من العانقة ما كان على وجه  
 الشهوة واما على وجه البر والكرامة فخير عند الكل (ولا بأس بالصاخة)  
 لانها سنة قديمة متوارثة في السنة والسنة في المصافحة بكتايديه ولا يجوز للرجل  
 مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب عن الفراش كما في التور  
 (و) لا بأس (تقبيل يد العالم) او الاخذ اعزازا للدين (او السلطان العادل)  
 لعنه وبد غيرهم بتعظيم اسلامه واكرامه كما في القهستاني وقال سيفيان الثوري  
 تقبيل يد العالم او السلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك فقيل رأيت  
 لكن تقبيل رأس العالم اجود وقد شرف الائمة لو طلب من عالم او زاهد ان  
 يدفع اليه قدمه ليقبله لم يجبه وقبل اجابه لان الصحابة رضي الله عنهم يقولون  
 اطراف النبي صلى الله عليه وسلم كما في الاختيار وفي التور وتقبيل يده نفسه  
 مكروه كتقبيل الارض بين يدي العلاء والسلاطين فانه مكروه والافعال  
 والراضى آسان لانه يشبه عبادة الرحمن هذا على وجه التحية فلو كان على وجه  
 العبادة يكره كذا من سجده على وجه التحية لا يكره ولم يكره يصير آتيا  
 من تكبير الكبيرة في الظلم بربده انه يكره بالسجدة مطلقا وقال شمس الائمة السيرخي  
 السجود لعن الله تعالى على وجه التعظيم كفر وفي الاختصار ومن اكره على  
 ان يسجد للملك الافضل انه لا يسجد لاه كفر ولو سجد عند السلطان على وجه  
 التحية لا يصير كافرا وفي القهستاني يكره الاعاء الى قريب الركوع كالسجود

وفي العماد دية ويكره الانحاء لانه يشبه فعل المجوس وفي القهستان ويكره  
عند الطرفين لا عند ابن يوسف وفي القنية قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه  
تعظيما له و كذا القيام لغيره ليس بمكروه لعينه وانما المكروه محبة القيام  
من يقوم له فان لم يحب القيام وقاموا له لا يكره لهم وكذا لا يكره قيام قارئ القرآن  
لمن يحكي عليه تعظيما له اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي  
العلم تعظيما له فاما في حق غيره فلا يجوز ( ويعزل ) المولى ماء ( عن امته )  
دند الجماع ( بلا اذنها ) اي الامة لانه لاحق لها في الوطئ ( لا ) يعزل الزوج  
( عن زوجته الابالاذن ) لان لها حقا في الوطئ ( ولا تعرض الامة اذا بلغت  
في ازار واحد ) لوجود الاشتراء والمزاد بالازار ما يستر بين السرة الى الركبتين  
لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفهما

### ( فصل )

في بيان احكام الاستبراء وهو طلب البراءة مطلقا وهنا طلب براءة الرحم ( من ملك امة )  
رقية ويذا ( بشراء او غيره ) كهبة دور جوع عنها او خلع او صلح او كتابة  
او عتق عبدا او صدقة او وصية او ميراث او فسخ بيع بعد القبض او دفع بجنسية  
او نحو ذلك ( يحرم عليه ) اي على المالك ( وطؤها ) يحرم ( دواحيه )  
اي دواحي الوطئ كالمن والقبلة والنظر الى الفرج لا فضاؤها الى الوطئ  
او الاحتمال وقوعها في غير ملكه اذا ظهر الحبل وادعاه البائع هذا رد لمن قال  
لا يحرم الدواحي لان الوطئ انما حرم لئلا يختلط الماء وبشبهه النسب وهذا  
معدوم في الدواحي ( حتى يستبرئ ) المالك ( بحيضة فيمن تحيض وبشهر  
في غيرها ) اي تستبرئ بشهر واحد في الصغيرة والائيسة والمنقطعة الحيض  
فان الشهر قائم مقام الحيض في العدة فكذا في الاستبراء واذا حاضت في اثنائه  
بطل الاستبراء بالايام لان القدرة على الاصل قبل حصول التقى بالبدل يبطل  
حكم البدل كالعدة بالشهور اذا حاضت وفي الهداية والاصل فيه قوله عليه  
السلام في سنن اوطاس الا لاوطوا الحبال حتى يضعن حملهن ولا الحبال  
حتى يستبرين بحيضة وهذا يفيد وجوب الاستبراء بسبب احداث المالك  
واليدلاني هو الموجود في مورد النص وهذا لان الحكمة فيه التعرف عن براءة الرحم  
صيانة للمياه المحرمة عن الاختلاط والانسحاب عن الاشتباه والولد  
عن الهلاك وذلك عند تحقق الشغل او قوهه بماء محترم ( وفي ) امة ( مرتقة  
الحيض ) لا فية بان صارت ممتدة الطهر وهي ممن تحيض ( لا باياس ) يجب  
الاستبراء ( بثثة اشهر ) لانها عدة الايسة والصغيرة ابين انها ليست بحامل

وفي أكثر المعاني لا تخفى في ظاهر الرواية عند المحققين (وعند محمد بن يعقوب  
 اشهر وعشر) لانها مائة فراع رحم الحرة المتوفى عنها زوجها (وفي رواية  
 محمد بن محمد بن صفها) الى شهرين وخمسة ايام وفي الشيخ نقلا عن الكافي والفقيه  
 عليه السلام هذه المدة حتى صليت للتعريف عن شغل يومهم بالتحك في الاماء فلان  
 يحصل للتعريف من شغل يومهم تلك المدة وهو دونه اولى (وفي) الامية  
 (الحامل) الاستبراء (وغيرها) اي بوضع جملها المارو منها آفا (او) وصلي  
 (كانت) الامية (بكر) متصل بقوله يحرم (او مشترية من امرأها ومن مال طفل)  
 بان باع ابوداو وصيه وكذا الحكم اذا اشترى من قس مال ولده الصغير كما في  
 الغاية (او من يحرم عليه وطؤها) كالحرم رضاعا او مصاهرة او نحو ذلك  
 ولكن غير ذي رحم يحرم حتى لا تقع الامية عليه وانما حرمت عليه اقامة توهم  
 شغل الرجم مقام تحققه او جود السب وهو المالك واليد اذا الحكم يدار على السب  
 وعن ابي يوسف اذا تبين بفراع رجها من ماء الناع لم يستبرأ وفي الاصلاح  
 في هذا المجل كلام وفي شرح الوقاية لابي الشيخ جواب ان شئت فزاجهما  
 (ويستبرأ الاستبراء للبايع) اي يستحب لمن يريد بيع امته الموطوءة ان يستبرأ بها  
 بترك الوطئ تجنبها عن احمه لاشغاله بغيره ما اراد بهما بانه (ولا يجب  
 عليه) لان ملك البائع قائم وهو يقتضي جواز وطئها خلافا لما لك (ولا تكفي  
 في الاستبراء) حيضة ملكها (المشترى) فيها) اي في الحيضة يعني لا يعتبر بالحيضة  
 التي اشترى بها في خلال الحيضة لان الواجب عليها الحيضة الكاملة (ولا)  
 تكفي الحيضة (التي) حدثت بعد ملكها بسبب من الاسباب (قبل القبض)  
 اي الامية لانها وجدت قبل علمه وهو المالك والبدعي فلا يعتبر احدهما (او) التي  
 حاضت بها (قبل الاجارة في بيع الفضولي) اي باعها الفضولي فحاضت قبل  
 الانجازه وان كانت في يد المشتري كما لا يعتبر بالاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل  
 ان يشتريها شراء صحيحا لانها الهلة (وكذا الولادة) اي لا تكفي الولادة التي  
 حصلت بعد سبب الملك قبل القبض لانه الهلة خلافا لابي يوسف (وتكفي  
 حيضة وجدت) تلك الحيضة (بعد القبض وهي) اي والحال ان الامية  
 (موجوبة فاحتمت) لانها وجدت بعد سببه وحرمة الوطئ لمائع وقد زال  
 كافي حالة القبض وكذا المكتوبة بان كاتبها بعد الشراء فحجرت (فحقت)  
 الاستبراء (عند تملك انصب شريكة) في الامية المشتركة بينهما لان السبب قد تم  
 في ذلك الوقت والحكم يضاق الى تمام الهلة (لا) يجب (عند حدود الامية  
 الايقية ورد الغصوبة والمساخرة) على صيغة المفعول (وفي المهرية)  
 لما مر من انعدام السبب هذا ان ائتم في دار الاسلام ثم رجعت ايمان ائتم الى

دار الحرب ثم عادت اليه بوجد من الوجوه فكذلك عند الامام وعندهما  
يجب عليه الاستبراء (ولأنه الحيلة لاسقاطه) اي الاستبراء (عند ابن يوسف  
خلا فالحمد) اذ عنده مكرهة (واحد بالاول) اي بعدم كراهة الحيلة  
(ان علم عدم الوطئ من الملك الاول) في هذا الطهر (و) اخذ (بالثاني)  
اي بكراهة الحيلة (ان احتمل) الوطئ منه وفي الدرر وه بغنى (والحيلة)  
في اسقاطه (ان لم تكن تحتته) اي تحت المشتري (حرة ان يتزوجها) اي  
الامة التي يريد شراءها من سيدها (تم بشرتها) بعد تسليمها المولى اليه  
ذكر هذا القيد في الخائفة ولا بد منه كيلا يوحّد القبض بحكم التسراء بعد فساد  
الكاح الشراء فيجب الاستبراء بالقبض بحكم التسراء قبل لا يكفي القبض بل بشرط  
ان يطلأ الزوج قبل الشراء لان ملك الكاح لا يجمع مع ملك اليمن فلا توجد  
الامة عند الشراء منكوحة ولا معتدة فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث  
حل الوطئ ملك اليمن اما اذا وطئها قصبر معتدة فلا يجب الاستبراء (وان كانت  
تحت حرة فان يزوجه البايع) الى شخص ممن يثق به (قبل البيع او) تزوجه  
(المشتري) بشرط ان يكون امرها بيدها (بعد البيع) اي بيع البايع منه (قبل  
القبض ثم يطلق الزوج) قبل الدخول (بعد الشراء والقبض) ان كان التزويج  
من البايع قبل البيع (او بعد القبض) ان كان التزويج من المشتري بعد البيع قبل  
القبض يعني الحيلة ان ينكحها البايع قبل شراء المشتري رجلا عليه اعتماد ان  
يطلقها ثم يشتري المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء لانه اشترى  
منكوحة الغير ولا يحل وطؤها فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل الدخول حل  
على المشتري وحينئذ لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او ينكحها المشتري قبل  
القبض ذلك أرجل ثم يطلقها الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ  
لا يحل الوطئ فاذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك (ومن ملك امتين  
لا يجتمعان) والجملة صفة امتين كافي الفرائد لكن في القهستان والجملة حال لاصفة  
بحدف اللتين فانه مما اختلف فيه ولم يجوزه البصرية (نكاحا) كاختين او بنت  
وامها نسبا اورضا (فله) اي المالك (وطؤ واحد يهما فقط) لاوطؤ هما  
(ودواعيه) اي دواعي وطئ تلك الواحدة فقط دون وطئ الاخرى ودواعيه  
كالنقيل بشهوة والمس بها (فان وطئها او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم  
عليه وطؤ كل منهما ودواعيه حتى يحرم احديهما) بتليك او نكاح صحيح  
لاخر او عتق

## ( فصل )

في البيع (وبكره بيع العذرة) وهي رجعية الادعى (خالصة) لان العادة لم تجر

بالانتفاع بها وانما ينتفع بها برماداً وتراب غالب عليها بالانقاع في الارض فتح  
 يجوز بيعها وعن هذا قال (وجاز) بيعها (لو مخلوطة) برماد او تراب  
 (في الصحيح) وفي التبيين والصحيح عن الامام ان الانتفاع بالعدرة الخالصة  
 جاز (وجاز بيع السرقين) مطلقاً في الصحيح عندنا لكونه مالا مشفعاً به لكيفية  
 الارض في الانبات وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز بيع السرقين كالعدرة مطلقاً  
 لانها من الانجاس (والانتفاع) من العدرة الخالصة والمخلوطة والسرقين  
 (كالبع) في الحكم فما كان به غير حائز يكون الانتفاع به غير حائز وما كان  
 به جازاً يكون الانتفاع به جازاً (ومن رأى جارية رجل مع آخر يبيعها قائلاً  
 وكلني صاحبها) اي صاحب الجارية يبيعها (واشترتها) اي الجارية (منه)  
 اي من صاحبها (او وهبها) اي صاحبها (او تصدق) اي صاحبها (بها)  
 اي بالجارية (على ووقع في قلبه) اي في قلب الراي (صدقه) اي صدق  
 السابغ الفائل بهذه الكلمات (حل له) اي للراي (شراؤها) اي الجارية  
 (منه) اي من السابغ الفائل (و) حل له (وطؤها) ايضا بعد الشراء لانه  
 اخبر بخبر صحيح لا يزع له وقول الواحد في المعاملات مقبول على اي وصف  
 كان لما مر وهذا اذا كان ثقة وكذا اذا كان غير ثقة واكثر رأيه انه صادق لان  
 عدالة المحر في المعاملات غير لازمة للحاجة وان كان اكبر رأيه انه كاذب لا يسمع له  
 ان يتعرض لشيء من ذلك كافي الهداية (وبجوز بيع بناء مكة) لكونه ملك  
 من بناها وهذا بالاجماع الا يرى ان من بنى على الارض الوقف جاز بيعه فهذا  
 كذلك (وبكره بيع ارضها) اي ارض مكة (واجارتها) عند الامام  
 لما روى ان النبي عليه السلام قال مكة حرام لا يباع رباؤها ولا توحريوتها ولا  
 الحرم وقف الخليل عليه السلام وقوله صلى الله عليه وسلم من اكل اجور ارض  
 مكة فكأنما اكل الزوا (خلافا لهما) لانها مملوكة لهم اطهور الاختصاص  
 الشرعي بها وصار كالبنا وقوله عليه السلام وهل ترك لساعقيل من ربح دليل  
 على ان اراضيها تملك وتقل الانتقال من ملك الى ملك وقد تعارف الناس  
 مع اراضيها والدور التي فيها من غير تكبر وهو من اقوى الصحيح وبه قال الشافعي  
 (وقولهما رواية عن الامام) وفي شرح الكنتز للعيني وبه يعني (وبكره  
 الاحتكار في اقوات الادمين) كالبر ونحوه (واللهائم) كالشعير والنب (في بلد  
 بصري باهله) لانه تعاقبه حق العامة قيد بقوله بغير باهله لانه لو كان المصير  
 كبير الاضرار باهله فليس يحتكر لانه حبس ملكه ولا ضرر فداقره (وعند  
 ابي يوسف) لا يختص بالاقوات بل يسكره الاحتكار (في كل ما بصراحتك  
 بالعامة واو) وصليته (كان ذهبا او فضة او ثوبا) او نحو ذلك لانه اعتبر

حقيقة الضرر اذ هو المؤثر في الكراهة وعند محمد لا احتكار في الشبَاب واحتنافوا  
 في مدة حبس القوت المكروه قيل هي اربعون يوما قوله عليه السلام من احتكر اربعين  
 ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وقيل شهر لان مادونه قليل عاجل كما مر هذا في  
 حق المعاقبة في الدنيا لكن الاثم يلزم في مدة فليته ليكون التجارة غير محدودة في الطعام  
 ( واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر امره ) اي القاضي المحتكر ( يبيع ما يفضل  
 عن حاجته ) اي عن قوته وقوت عياله ودوابه ( فان امتنع ) المحتكر عن  
 البيع حبسه القاضي وعزروه ( باع عليه ) وقيل لا يبيع عند الامام وعندهما  
 يبيع وقيل يبيعه بالاجماع وهو الصحيح كما في المنع وغيره فلهذا اتى بصورة  
 الاتفاق ( ولا احتكار في غلة ضيعته ) لانه خالص حقه ( ولا فيما جلبه من  
 بلد آخر ) عند الامام لعدم تعلق اهل البلد بطعام بلد آخر ( وعند ابي يوسف  
 يكره ) ان يحبس ما جلبه من بلد آخر لاطلاق قوله عليه السلام من احتكر  
 فهو خاطي ( وكذا ) يكره ( عند محمد ) ان كان يجلب منه الى مصر عادة  
 فهو بمنزلة فناء مصر لتعلق حق العامة بخلاف ما اذا كان البلد بعيدا عن مصر العادة  
 بالجل من مصر الى مصر لانه لم يتعلق به حق العامة ( وهو ) اي قول محمد ( المتخار)  
 هذا لم يوجد في الكتب التي اخذ المص مسائل كتابه منها كما في الفرائد ( ويجوز  
 بيع العصير ) اي عصير العنب ( ممن ) يعلم انه ( يخذله خيرا ) لان المعصية  
 لا تقوم بنفس العصير بل بعد تغيره فصار عند العقد كسائر الاشربة من غسل  
 ونحوه بخلاف بيع السلاح من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه ( ولو باع مسلم  
 خرا او في دينه من ثمنها كره لرب الدين اخذه ) يعني كان لمسلم دين على مسلم فباع  
 الدين عليه دين خرا واخذ ثمنها وقضى به الدين لا يحل للدين ان يأخذ ثمن  
 الجريد بثمن ( وان كان المديون ذميا لا يكره ) والفرق ان البيع في الوجه الاول  
 باطل لان الجريد ليس بمال متقوم في حق المسلم فبق الثمن على ملك المشتري  
 فلا يحل اخذه وفي الوجه الثاني ان البيع صحيح لانه مال متقوم في حق الكافر  
 فيما كرهه البائع فيحل الاخذ منه ( ويكره التسعير ) لقوله عليه السلام لا تسعر وافان  
 الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ولان الثمن حق العاقد فلا ينبغي له  
 ان يتعرض لحقه ( الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تهديا فاحشا ) كالضعف  
 وعجز الحاكم عن صيانة حقوقهم الا بالتسعير ( فلا بأس حبه ) اي بالتسعير  
 ( بمشورة اهل الخبرة ) اي اهل الرأي والبصر لان فيه صيانة حقوق المسلمين  
 عن اضرارهم فان باع بكثر مما سعره اجازة القاضي قيل اذا خاف البائع  
 ان يضر به الحاكم ان ينقص من سعره لا يحل ما باعه لكونه في معنى المكرة فالجواب  
 فيه ان يقول له المشتري يعني ما تحبه فحباي شي باع يحل كافي الاختيار وغيره



مكن في الهداية وغيرها ومن باع منهم بمقدرا امام صحيح لانه غير مكره على  
 البيع وان لم يوجد الرضى في القدير فالشري اذا وجد المبيع ناقصا منه ان يرجع  
 على البائع بالنقصان لان المقدر المعروف كالمشروط (ويجوز شراء ما لا بد لا طفل  
 منه) مثل الثقة والكسوة (وبه) اى بيع ما لا بد للطفل من بيعه (لاخيه  
 ونجمه وامه والمنقطه ان هو) اى الطفل (في حجرهم) وقال الشافعي ومالك  
 لا يجوز شراؤهم وبيعهم له الا بامر الحاكم (وتوخره) اى الطفل (امه فقط)  
 اذا كان (في حجرها) لانها تلك الاتلاف منافعها بغير عوض بان تستعمله  
 فتملك اتلا دهنها به وضد الاحارة بالاولوية دون الاخ والعلم والمنقطه فانهم  
 لا يتلون الاق مادمه ولو في حجرهم هدر ريانة الجامع الصغير وفي رواية  
 القدوري يجوز ان يوحره المنقطه ويسلمه في صناعه فجعله من النوع الاول وهذا  
 اقرب لان فيه ضرورة ونعما تحضن الصغير واما الاب والجسد ووصيهما فانهم  
 يتلون التصرف بحكم الولاية ولهذا لا يشترط ان يكون في ايديهم وحجرهم

### ( فصل في المهرقات )

( تجوز المسامحة بالسهام والخيول والخيول والافدام ) لقوله عليه السلام  
 لا شيء الا في خف او بطل او حافر والمراد بالخف الادل وبالخاف الرمي وبالخاف  
 العرس والعل وفي الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر  
 رضى الله عنهما فسق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه يحتاج اليه في الجهاد  
 للكر والعروكل ما هو من اسباب الجهاد فتعلمه مندوب اليه سيما في اقامة هذه  
 البر بضة وص النبي عليه السلام لا يحضر الا لثقة شيئا من المالا هي سوى النضال  
 والرهان (فان شرط فيها) اى في المسابقة (جعل من احسد الجانبين) مثل  
 ان يقول احدهما لصاحبه ان سقتني اعطيك كدا وان سبقك لا آخذ منك  
 شيئا (او) شرط فيها جعل (من ثالث لاسبقتهما) مثل ان يقول ثالث  
 للمسايقين ايكمما سقى له على كذا (حاز) لانه يخرج رض على آداء الحرب والجهاد  
 له وله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم وفي القياس لا يجوز لانه تعليق المال  
 بالخطر وعند الاثمة الثلاثة لا يجوز في الاقدام (وان) شرط (من كلا الجانبين  
 محرم) ما يقول ان سقى فرسك اعطيك كدا وان سقى فرسي فاعطني  
كدا لانه نصير قارا والتمار حرام (الا ان يكون بينهما) فرس (يحمل  
كدا لهما) اى افرسهما يتوهم انه يسبقتهما (ان سبقتهما احسد) الجمل  
 (منهما وان سبقاه لا يعطيهما) شيئا او بالعكس يعنى شرط انهما او سبقاه  
 يعطيهما واوسبقتهما لا يأخذ شيئا منهما كما في التسهيل (وفيما بينهما ايتهما

سبق اخذ المسال لمشروط (من الآخر) لان المحلل خرج من ان يكون قرا  
فيجوز وان لم يكن الفرس المحلل مثلهما لم يجوز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما  
فلم يخرج حينئذ من ان يكون قارا (وعلى هذا اختلف) عالمان (اثنان في  
مسألة) واراد الرجوع الى الشيخ (فاضل) وجعلنا على ذلك جعلنا (قال في المح  
او وقع الاختلاف بين اثنين وشرط احدهما لصاحبه انه ان كان الجواب كما قلت  
اعطيتك كذا وان كان كما قلت لا اخذ منك شيئا فهذا جائز لانه لما جاز في  
الافراس لمعنى يرجع الى الجهاد يجوز هنا للمث على الجهد في طلب العلم لان الدين  
يقوم بالعلم كما يقوم بالجهاد (وولاية العرس سنة) قديمة وفيها مسؤولية عظيمة  
(ومن دعوى) اليها (فليجب وان لم يجب اثم) اقله عليه السلام من لم يجب  
الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائما احب ودعا وان لم يكن صائما  
اكل ودعا وان لم يأكل اثم وحفا كما في الاختيار (ولا يرفع منها) اى من الولاية  
(شبهنا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبها) لان الاذن في الاكل دون الرفع  
والاعطاء (وان علم المدعو ان فيه الهوى الايجاب) سواء كان ممن يقتدى به  
اولا لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكر اقال على رضى الله تعالى  
عنه صنعت طعاما فدعوت رسول الله عليه السلام فرأى في البيت تصاوير  
فرجع بخلاف ما شجع عليه لانه قد لزمه (وان لم يعلم) ان ثمة (اهو احتى حضر  
فان قدر على المنع فعل) المنع لانه نهى عن منكر (والا) اى وان لم يقدر عليه  
(فان كان مقتدى به او كثر اللهو على المائدة فلا يقعد) لان في ذلك شين الدين  
وقبح باب المصيبة على المسلمين وقال تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم  
الظالمين (والا) اى وان لم يكن مقتدى به ولم يكن اللهو على المائدة (ولا ناس  
بالهوى) والصبر فصار كتنشيع الجبازة اذا كان معها نباحة حتى لا يترك  
التشبيع والصلوة عليها المأخذها من النباحة كذا هنا (قال الامام اتي به)  
اى باللهو (مرة فصبرت وهو) اى قول الامام (شمول على ما قبل ان يصير  
مقتدى) اذ قد عرفت انه لا رخصة للمقتدى (ودل قوله ابتليت على حرمة كل  
الملاهى) حتى التغنى بضرب القضب (لان الابتلاء انما يكون بالمحرم) فيسل  
ان الابتلاء لا ينفك عن الشر ولو في المسال فلا يرد ما قال في الاصلاح من انه وفيه  
نظر لان الابتلاء يستعمل فيما هو محظور العواقب ولو كان مباحا ومنه قوله عليه  
السلام من ابتلى بالقضاء الحديث انتهى لان الابتلاء يستعمل فيما يوجد فيه  
الشر كما هنا وفيما يفضى اليه غالبا كما في القضاء ولذا قالوا هنا دل هذا  
على حرمة كل الملاهى ولم يقولوا دل على حرمة كل ما يطلق عليه  
كما في شرح الوقاية لابن سنيح قيل الصبر على الحرام لاقامة السنة لا يجوز  
يقال الظاهر انه يجلس معرضا عن اللهو منكره غير مشتغل ولا متلذذ به

فلم يتحقق منه الجأوس على اليهود وعلى هذا لا يكون مبني بحرام (والسلام منه)  
 أي لعنه (ما وحريه كالنسيج ونحوه) كالقميد والكبير والتهليل والصلوة  
 على النبي عليه السلام والاحاديث النبوية وعلم الفقه قال الله تعالى والداك مرتين  
الله كثيرا والسذكرات الآية (وقدياً ثم به) أي بالنسيج (ونحوه اذا فعله في  
 مجلس الفسق وهو يعلم) لم فيه من الاستهزاء والمخالفة لموحده (وان فسد به)  
 أي نحو النسيج (فيه) أي في مجلس الفسق (الاعتبار) والاعتباط (والانكار)  
 لافعال الفاسقين وان يشتعوا اعمالهم فيه من الفسق (حسن) وكذا من سيج  
 في السوق بدة ان الناس غافلون فاعلمهم تبيينها الاخرة وهو افضل من تسبيحه  
 في غير المجامع قال عليه السلام ذا كرا الله في الله ذلن كالمجاهد في سبيل الله كما في  
 الاختيار (ويكره فعله للتأخر عند فتح متاعه) بان يقول عند فتح المتاع لا اله  
 الا الله أو سبحان الله أو يصلي على محمد عليه السلام فانه يأثم لانه يكون لأمر  
 الدنيا بخلاف الغزى أو العالم اذا كبر أو هال عند المصارعة وفي مجلس العلم  
 لانه يفسد به التعظيم والتفخيم واطهار شرف الدين (و) يكره (الترجيع بمرارة  
 القرآن و) كذا يكره (الاستماع اليه) لانه تشبه بفعل الفسقة حال  
 فسقهم وهو الغنى ولم يكن هذا في الابتداء ولهذا كره في الاذان (وقيل  
 لا بأس به) لقوله عليه السلام زبوا القرآن بأسوا بكم (وعن النبي عليه السلام  
 انه كره رفع الصوت عند القراءة والجناساة) وفي البرازية ويكره  
 رفع الصوت بالدكو وبذ ككر في نفسه وقدها سبحانه من قهر عباده  
 بالوت وتعمد بالبقاء سبحانه الى البيد لا يموت (والزحف) أي الحرب  
 (والدكير) أي الوعد (باطك به) أي برفع الصوت (عند) استماع  
 (اعاء) المحرم (الذي يسمونه وجدا) والظاهر الموصول مع ضلته صفة لقوله  
 العناء لكن في تسميتهم العناء وجدا بحث تدبر وفي التسهيل في الوجد من اتب  
 وبعضه يسلب الاختيار فلا وجد للامكار بلا تفصيل انتهى وفي القصة ولا بأس  
 باحتمالهم على قراءة الاحلاص جهرا عند ختم القرآن ولو قرأ واحد واستمع  
 الساقون فهو أولى (وكره الامام القراءة عند القبر) لان اهل القبر حية (و)  
 كذا يكره (العمود) على القبر لانه اهنة (وحوزها) أي القراءة عند القبر  
 (مجدونه) أي يقول محمد (أحمد) للفنوي لما فيه من النفع اورود الانوار بقراءة  
 آية الكرسي وسورة الاحلاس والماخرة وغير ذلك عند الدور ومذهب اهل  
 السنة والجماعة ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره ويصلي وقدم في الحج  
 ويؤتيه ما قال في كتاب المسمى بالحج من انه احبنا سعيان الثوري قال حدثنا  
 عمر ابن ابي عطاء قال شهدت محمد بن حنفية صلى على ابن عباس رضي الله تعالى

عنهما فكبر عليه اربعاً وادخله من قبل القبلة وضرب عليه فسطاطاً ثلثة ايام انتهى وظهر ان ضرب الفسطاط ليس الا لاجل القراءة لا غير وفي التنوير تطيين القبور لا يكره في المختار وفي القهستاني ويستحب زيارة القبور فيقوم بحذاء الوجه قرباً وبعداً كما في الجبوة فيقول عليكم السلام يا اهل القبور ويدعوه مستقبل القبلة. وقيل الدعاء قائماً اولى وقال السيرجسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح (ومنه) اي من بعض الكلام (ما لا اجر فيه ولا وزر يحوق واقعد) ونحوهما لانه ليس بعبادة ولا معصية وقيل لا يكتب عليه ولا له لانه لا اجر عليه ولا عقاب وعن محمد ما يدل عليه وعن ابن عباس انه قال الملائكة لا تكتب الا ما كان فيه اجر او وزر وقيل يكتب ثم يحو ما الاجزاء فيه ويبقى ما فيه جزائهم قبل يحو كل اثنين وخميس وفيهما تعرض الاعمال والاكتزون على انها تمحى يوم القيمة كما في الاختصار (ومنه) اي بعضه (ما ياتى به كالكذب والغيبة والنميمة والسب) لان كل ذلك معصية حرام بالنقل والعقل وكذا التعلق فوق العادة لان التعلق مضموم بخلاف التواضع لانه محمود وفي التنوير ويكره الكلام في المسجد وخلف الجنائز وفي الخلاء وفي حالة الجماع (والكذب حرام الا في الحرب المبدعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم) لانا امرنا بهذا فلا يبالى فيه الكذب اذا كانت نيته خالصة (ويكره التعريض به) اي بالكذب (الاحاجة) كفولك لرجل كل فتقول اكلت يعني امس فلان بأس به لانه صادق في قصده وقيل يكره لانه كذب في الظاهر (ولا غيبة اظلم) يؤذي الناس بقوله وفعله قال عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه ليكي يحذر الناس (ولا تاتى في السعي به) اي بالظلم الى السلطان لئلا تجره لانه من باب النهي عن المنكر ومنع الظلم (ولا غيبة الا لعلوم فاغتيال اهل قرية ليس بغيبة) لانه لا يريد به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول فصار كالتعدي وفي التنوير وكان يكون الغيبة باللسان تكون الغيبة بغز العين والاشارة باليد وكذا الرعن والكتابة والحركة وكل ما يفهم منه الحق فهو داخل في الغيبة وهو حرام وفي الدرر رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان تذكر على وجه التضييق بريد السب (ويحرم اللعب بالسرد او الشطرنج) وقد مر تفصيلهما في الشهادة (والاربعة عشر) وهو لعب يستعمله اليهود (وكل لهو) لقوله عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الحديث وفي البرازية استماع صوت الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنعمة (ويكره استخدام الخصبان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الصاد جمع خصي على وزن فعل لان فيه تحريض الناس

على الحياء الذي هو ملائمة وقد نهى عنها (و) يكره (وصل الشعر بشعر آدمي)  
سواء كان شعرها أو شعر غيره ما أتت عليه السلام أمن الله الواسل والمستوصلة  
الحديث (و) يكره (قوله في الدعاء إني أدعوك باسمك يا ذا الجلال والإكرام) بتقديم العين  
أو بتقديم الفاء عند الطاهرين لأن الكراهة في القول الثاني طاهرة لا يستحالة  
العمود وكذا في الأول لأنه يؤهم تعلق عرشه بالعرش المحدث والله تعالى يجمع صفاته  
قديم (حسبنا ما لا يبي يوسف) فإنه يجوز الأول بعدم الدعاء ما أثور وهو الله هم  
إني أدعوك بمقد العزم من عرشك ويمتص الرحمة من كلك وياملك الأعظم  
ونحلك الأعلى وكلما ك التامة وبه أخذ أبو اليت والأئمة الثلاثة وقل وجه الحواز  
جواز جعل العرسقة للعرش العظيم كما وصف بالمجد والكرم (و) يكره  
(قوله استسلك بحق أنبائك ورسلك) أو بحق البيت أو بحق المنبر الحرام  
اذ لاحق لاحد على الله تعالى وإنما يختص برحمة من يشاء من غير وجوب عليه  
(استماع الإلهي حرام) والناسب أن يذكره بقوله وكل لهو (و) يكره تعشير  
المصحف (والتعشير أن يجعل على كل عشر آيات من القرآن العظيم علامة  
(ونقطه) تفتح الون أي نقط المصحف وهو إظهار أعرابه لقول ابن مسعود  
رعى الله تعالى عند جردوا المصاحف (الالتجيم) الذي لا يحفظ القرآن  
ولا يقدر على القراءة إلا بالنقط (ناه) أي النقط (حسن) خصوصاً في هذا  
الزمان فالروى مخصوص زمانهم لأنهم كانوا تلقونه عن النبي عليه السلام  
كما أنزل وكانت القراءة سهلاً عليهم لكونهم أهلاً فيرون النقط متخللاً لخط  
الأعراب والتعشير محلاً لحفظ الآتي ولا كذلك الجمي وعلى هذا الأساس يكتب  
أسماء السور وعدا الآتي فهو أن يحدثا فستحسن وتم من شيء يختلف باختلاف  
الزمان والمكان (ولا بأس بتجليته) أي المصحف لما فيها من تعظيمه كما في نقش المسجد  
وتزيده وفي الفقيه ينسخ لمن أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط وأينسه  
على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بأقلم قلم وأرق مداد ويقرح السطور  
ويضع الحروف ويضع المصحف ومن الإمام أنه يكره أن يصغر المصحف  
وأن يكتب بقلم دقيق وكذا الأساس بقوله المصحف لأن ابن عمر رضى الله عنهما كان  
يأخذ المصحف كل غداة وبقوله قول عهده رضى ومشور رضى عز وجل كما في الفقيه  
(ولا بأس بدخول الدمي المسجد الحرام) وقال مالك يكره ذلك في كل مسجد  
وقال الشافعي وأحمد يكره في المسجد الحرام (ولا) بأس بعبادة أي عبادة  
الدمي إذا مرض بالاجع لأن فيه إظهار محاسن الإسلام وكذا عبادة فاسق  
في الأصح وفي الشورى وسلم على أهل الدمي ولا يريده على قوله وعليك أن يرد  
عليه (ويجوز إحصاء الإبهام) مرة في الناس لأن لحم الخصى طيب قبل الصواب

خصاء البهائم اذ يغال خصاء اذا نزع خضته (و) يجوز (اثناء الجهر على الخيل)  
 اذ لو كان هذا الفعل حراما لاركب النبي عليه السلام الغنلة لما فيه من قبح بابه  
 (و) يجوز (الحقنة للرجال والنساء) للتداوى بالاجاع اول اجل الهزال اذا خش  
 يقضى الى السهل ولا جناح اذا كان يعتقد ان الشاق هو الله تعالى دون الدواء  
 (لا) يجوز الحقنة (بمحرم كالخمر ونحوها) قيل يجوز التداوى بالمحرم كالخمر  
 والبول ان اخبره طبيب متمم ان فيه شفاء والحرمة ترتفع بالضرورة فلم يكن  
 متداويا بالمحرم فلم يتناولوه حديث النبي كما في حاشية اخي جلبي لكن فيه كلام كالاجتناب  
 تأمل (ولا بأس برزق القاضي) من بيت المال (كفاية) يعني يعطى منه ما يكتفيه  
 واهله في كل زمان سواء كان غنيا في الاصح او فقيرا (بلا شرط) واذا شرط يكون  
 استيجارا باجر على افضل طائفة وذلك لا يجوز هذا اذا كان بيت المال حلالا لاجمع  
 بحق وان كان حراما جاع من باطل لم يحل اخذه وقدم تفصيله في القضاء  
 (ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا محرم) لان الاجتناب في الامة بمنزلة المحارم  
 في النظر والمن عند الاركاب وكذا ام الولد لقيام الرق فيها وكذا المكاتب  
 ومعتق البعض عند الامام والفقوى على انه يكره في زماننا لغلبة اهل الفساد  
 (والخلوة بها) اي ولا بأس بالخلوة بالامة (قبل نباح) اعتبارا بالمحرم (وقيل  
 لا) تباع اهدم الضرورة (وبكره جعل الامة) اي جعل الطوق الحديد الثقيل  
 المسامع من تحريك الرأس (في عنق العبد) لانه عقوبة الكفار فيحرم كالا حراق  
 بالنار وفي النهاية لا بأس في زماننا لغلبة التمدد والفرار (لا) بكره (تهيبه)  
 اجترأوا عن الاباق والتمرد وهو سنة المسلمين في الفساق (وبكره ان تقرض بقالا  
 درهما لياخذ منه) اي من البقال (به) اي بالدرهم (ما يحتاج) من الطعام  
 وغيره (الى ان يستقرقه) اي الدرهم فانه قرض جرتعا وهو منهي عنه وينبغي  
 ان يودعه اياه ثم يأخذ منه شيئا قسيئا وان ضاع فلا شيء عليه لان الوديعة  
 امانة (والسنة تسليم الاطافير) وفي الدرر رجل وقت اعلم اطافيره وحلق رأسه  
 يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير الجمعة واخره الى يومها تأخيرا  
 فاحشا كان مكروها لان من كان ظفره طويلا لا يكون رزقه ضيقا وان لم يجاوز  
 الحد واخره تبركا بالاخبار فهو مستحب لما روى عن النبي عليه السلام انه قال  
 من قلم اطافيره يوم الجمعة احاذه الله تعالى من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادته  
 ثلاثة ايام وينبغي ان يدفنه وان القاه فلا بأس به وبكره القساوة في الكتيف  
 والمغتسل (و) السنية (تتف الايط وحلق العانة والشارب) وفي القنية  
 ويستحب حلق عاتيه وتضيف بدنه بالاعتسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل  
 في خمسة عشر يوما مرة ولا عذر في تركه وراء اربعين (وقصه) اي الشارب

(حسن) وفي حق انه زعم في دار الحرب ان توفير شارب به مندوب اليه (ولا بأس  
 بدخول الحمام للرجال والنساء اذا تزور) ابدخل فيه (وقض بصره) ويستحب  
 اخذ الاوعية انقل الماء الى البيوت) الحاجة الوضوء والشرب للنساء لانهن  
 نهين عن الخروج فلزم كبر ثيابها فيها (وكونها) اي الاوعية (من الخرق  
 افضل) وفي الحديث من اتخذ او اتي بئنه خرقا زارته الملائكة ويجوز اخذها  
 من نحاس او رصاص او شبه اوداج (ولباس يستريحان اليه باللبود) جمع  
 اللبد (للبرد) لان فيه منفعة (ويكره الزينة وكذا ارتداء البستر على البيت) يعني  
 لا يكره انما كان لدفع البرد ويكره ان للتكبر (واذا ادنى الفرائض) من النفقة  
 والكسوة وغيرها (واحب ان ينظم ينظر حسن وجوارى جيلة فلا بأس به)  
 لان النبي عليه السلام يسيى ما يرداهم ابراهيم مع ما كان عنده من الحرار  
 والاصل فيه قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده (والفناعة بادي  
 الكفاية ويصرف الباقي الى ما يقع في الآخرة اولى) لان ما عند الله خير وابق  
 (كتاب احياء الموات)

مناسبة هذا الكتاب بكتاب الكراهية يجوز ان يكون من حيث ان مسائل هذا  
 الكتاب ما يكره وما لا يكره ومن محاسنه التسبب في الخصيب في اقوات الانام  
 ويشروعية بقوله عليه السلام من احيى ارضا ميتة فهي له وشروطه ستذكر  
 في اثناء الكلام وسيله تعلق البقاء المقدر وحكمه تلك المحي ما احياء كما في العنابر  
 الموات افة حيوان مات وسمي بد ارض لا مالك لها ولا ينفع بها تشبهها بالموت  
 بالحيوان اذا مات وطل الانتفاع به فالمراد من الاحياء عرفا بالتصرف والانتفاع  
 بان يبنى فيها بناء او يزرع فيها زراعا او يغرس فيها شجرا او نحو ذلك وشرعا  
 (هي) اي الموات يقع الميم وضعها على وزن فعال من الموت (ارض لا ينفع  
 بها) اي بالارض لا انتفاع بانها اصلا او عارضا بحيث لا يرجى عوده او لغيره  
 الماء عليها او نحوهما مما يمنع الانتفاع مثل غلبة الرمل والحجر والكوكب وشمل  
 ان يكون الارض مألحة او غيرها (عادية) اي قديمة غير مأوكة لاحيد  
 من زمان بعيد ولذا اتت العادة (او مأوكة في الاسلام) لكن (ليس لها)  
 اليوم (مالك معين مسلم او ذمي) سواء كان فيها آثار العمارة اولا فان حكمها  
 كالماوات حيث يتصرف فيها الامام كما يتصرف في الموات لكن لو ظهر لها مالك  
 يرد عليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزراعة والا فلا وعن محمد لا يبي مالها  
 آثار العمارة ولا يؤخذ منه التراب كالمقصور الخربة كما في القهستانى قيد مالك  
 لها مالك لانها اذا كانت مأوكة لمسلم او ذمي لم يكن مواتا وان مضت عليه

القرون وصارت خربة وفي الذخيرة ان الاراضي التي انقضت اهلها كالوات  
 وقبل كاللقطة ( وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا ) علم لها  
 مالك معين او لا بل تكون لجماعة المسلمين ( ويشترط عند ابي يوسف كونها )  
 اى الارض ( بعيدة عن العامر ) اى البلد والقرية فان العامر بمعنى المعمور  
 لان الظان ما يكون قريبا من القرية لا ينقطع احتياج اهلها اليه كرى مواشيهم  
 وطرح حصائدهم فلا يكون مواتا ( وحدث البعيد ) ان يكون في مكان بحيث  
 ( اوضح من اقضاه ) اى او وقف انسان في اقصى العامر فصاح باعلى صوته  
 ( لا يسمع فيها ) فانه موات وان كان يسمع فليس بموات وفي رواية عن ابن ابي  
 قدر غلوة كما في الذخيرة ( وعند محمد ) يشترط ( ان لا ينفع بها ) اى بالارض  
 ( اهل العامر ) من حيث الاحتطاب والاحتشاش الى غير ذلك ( ولو )  
 وضعية ( قريبة منه ) اى من العامر حتى لا يجوز احياء ما ينفع به اهل القرية  
 وان كان بعيدا لا يجوز احياء ما لا ينفعون به وان كان قريبا من العامر وبه  
 قالت الائمة الثلاثة وشمس الائمة اعتمد قول ابي يوسف كما في التبيين وفي الفهستانى  
 ويقول محمد بنى كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوى  
 والمفهوم من كلام صاحب التسهيل ان قول الامام كقول ابي يوسف في اشتراطه  
 البعد حيث قال اعتبر محمد عدم الارتفاق لا البعد خلافا لهما ( من احياءها )  
 اى الموات ( باذن الامام ) او نائبه ( ولو ) وصلىة ( ذميا ملكها ) اى ملك  
 المحي الموات ( وبلاذنه ) اى بلاذن الامام او نائبه ( لا ) يملكها عند الامام  
 ( خلافا لهما ) فان عندهما يملكها بدون الاذن لانها كانت مباحة وبه سقت  
 اليها بالخصوص فيملكها كما في الخطب والصيد وبه قالت الائمة الثلاثة الا عند  
 مالك او تشاها اهل العامر يعتبر الاذن والا للامام ان الارض مغنومة لاستيلاء  
 المسلمين عليها فلم يكن لاحد ان يختص بدون اذن الامام كسائر المغنم وفي الفهستانى  
 وان كان مستأما فلا يملكها اصلا بالاتفاق وفي التبيين ولو تركها بعد احياء  
 وزرعها غيره قيل الثانى احق بها لان الاول ملك استغلالها دون رقبتهما  
 والاصح ان الاول احق بها لانه ملك رقبتهما بالاخياء فلا يخرج عن ملكه  
 بالترك ولو احيى ارضا ميتة ثم احاط الاخياء بجوانبها الاربعة من اربعة نفر  
 على التعاقب تعين طريق الاول في الارض الرابعة في المروى عن محمد لانه لما احيى  
 الجوانب الثلاثة تعين الجانب الرابع للاستطراد ويملك الذمى بالاخياء كالمسلم  
 لانهم لا يختلفان في سبب الملك انتهى ( ولا يجوز احياء ما قرب من العامر  
 بل يترك مريى لاهل القرية ومطرحا لخصائدهم ) لتحقيق حاجتهم اليه تحقيقا  
 او تقديرافصارا كالتحريم والطريق وعلى هذا قالوا ليس للامام ان يقطع به ما لا غناء



المسلمين عنه كالحلم والابار التي يستقي منها آكل في التيسير ولكن بين هذا وبين  
ما نقل آنفا عنه وهو قوله ويجوز اجناسا لا ينفقه من به وان كان قربا من العامر  
وقول المص وحسد محمد ان لا ينفق بها اهل العامر ولو قرية كانت مخالفة  
لان مقتضاها ان يجوز احباء ما قرب من العامر على تقدير علم انفاقهم  
بها منع (ولا) يجوز احباء (ما) اي يحل (يعمل) اي رجوع (لعله) ماء الفرائد  
وتحريمها (كسجلة والشط وغيرهما) (واجعل صوده اليد) لحاجة العامة الى كونه نهرا  
(فان) الظاهر وان بالواو (لم يحل) عود الى مكانه ولم يكن على قول اني يوسف  
حرر بالعامر (جاز) احيائه لكونه ملحفا بالوات (ومن) بحر ارضا ثلاث سنين  
ولم يعزها) اي الارض (اخذت) الارض (منه) اي من الحجير (ودفعت الى غيره) اي  
غير الحجير لان الدفع كان الى الاول لغيرها فيحصل المنفعة للمسلمين من حيث البشور  
والخراج فاذا لم تحصل يدفعه الى غيره تخصيصا لا المقصود ولان الحجير ليس باحياء  
في الصحيح لان الاحياء جعلها مباحة للرعاة والحجير الاسلام بوضع الاجبار  
حوالها انه قصد احياءها لكونه من الحجر بالحركة وقيل اشتقاقه من الحجير بالسكون  
هو المنع لان من اعلم في قطعة ارض من الموات علامة بوضع الاجبار او الشوك  
في اطرافها او باحراق ما فيها من الشوك وغيره فكانه بمنع الغير فسمى فعله  
تججير ولا يغيب المالك فيقت مباحة على حالها لكنه هو اولي بها واتساق  
ثلاث سنين لقول عمر رضي الله عنه ليس الحجير بعد ثلاث سنين حق وهذا  
من طريق السدانة فاما اذا احياءها غيره قبل مضي هذه المدة ملكها الحق  
الاحياء منه دون الاول وظاهر الاستقيا وجعفر المحدث وان حفر بها بئر فهو  
تججير وليس باحياء وهكذا اذا جعل الشوك حوالها ولو كرهها او ضرب  
عليها المستاة او شق لها نهرا فهو احياء كافي التبيين (ومن) حفر بئرا في ارض  
موات فله حريمها ان) حفرها (باذن الامام) عند الامام لانه احياء بالاذن  
عنده والا (وكذا) له حريمها (ان) حفرها (بغير اذنه عندهما) لان حفر  
البئر احياء عندهما سواء بالاذن او بغيره الاذن (وحريم) بئر (الوطن) التي  
يتزغ الماء منها باليد ويناخ الابل حولها للشرب (اربعون ذراعا) عن كل  
جانب اقوله عليه السلام من حفر بئرا فله حوالها اربعةون ذراعا (من كل جانب)  
عطنا لما شئنا ولان الحافر لا يمكن من الانتفاع ببئر البحر عنها (هو الصحيح)  
احترازا عما قيل الاربعون من كل الجوانب الاربعة من كل جانب عشرة اذرع  
لان ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الاربعة والصحيح ما في المتن لان في الاراضي  
الرجوة تحول الماء الى ما حفر دونها فيؤدي الى اختلاف سبعة (وكذا) اربعةون  
ذراعا من كل جانب في الصحيح (حريم) البئر (الصحيح) التي تزح المال بالبئر

عند الامام (وعندهما للناضح ستون) اى خريمها ستون ذراعا لقوله عليه  
 السلام حریم العين خمسمائة ذراع وحریم بئر العطن اربعون ذراعا وحریم  
 بئر ناضح ستون ذراعا وله قوله عليه السلام من حفر بئرا فله ما حوله اربعون  
 ذراعا من غير فصل ولما تعارض الخبران اخذنا بالاقل اتفقته وفي المحيط اذا كان  
 عمق الماء زائدا على اربعين يزداد عليها (وحریم العين خمسمائة ذراع من كل  
 جانب) لماروينا ولان العين تستخرج للزراعة فلا بد من مكان يجرى فيه الماء  
 ومن حوض يجمع فيه الماء ومن موضع ينزل فيه المسافر والسدواب ومن  
 موضع يجرى منه الى المزارع والمراعى فقد ربان زيادة قبل لو كان عادية فخر يميها  
 خمسون ذراعا وعند الشافعي ومالك بغير العرف في الحریم مطلقا (ويمنع  
 غيره) اى غير حافر البئر او العين (من الحفر في حریمه) لانه بالحفر ملك حریم  
 ذلك المحفور فليس لغيره ان يتصرف في ملكه (ولا) يمنع من الحفر (فيما وراءه)  
 اى فيما وراء الحریم لعدم تعلقه بما وراءه (وان حفر احد بئرا فيه) اى في داخل  
 الحریم (ضمني) بالثبوت الاول للثاني (النقصان) لعدم الثاني بتصرفه في  
 ملك غيره وطريق معرفة النقصان ان يقوم الاولى قبل حفر الثانية وبعده  
 فيضمن نقصان ما بينهما (ويكس الاول بنفسه) اى بملأها بالتراب كما اذا هدم  
 جدار غيره فانه لا يؤمر بان يبنى جداره بل يضم قيمة بنائه ثم يبني بنفسه هو  
 الصحيح كافي الهداية وقيل لا يضمنه النقصان وان يأخذه بكس ما احتقره لان ارالة  
 جنابة حفره عليه كافي الكفاية بليقها في دار غيره فانه يؤخذ برفعها وما عطب  
 في الاولى فلا ضمان فيه لانه غير متعد اما ان كان ياذن الامام فظاهر وكذا  
 اذا كان يغير اذنه صدهما والعذر للامام انه يجعل الحفر تحجيرا وهو تسبيل  
 منه بغير اذن لامام والتحجير لا يكون متعديا فلا يضمن بالاتفاق وان كان لا يملكه  
 بدون الاذن وما عطب في الثانية ففيه الضمان لانه متعد فيه حيث حفر في ملك  
 غيره كافي الهداية (وان حفر) بئرا (يا امر الامام فيما وراءه) اى في غير حریم  
 الاول قريبة منه (فذهب ماء البئر) الاولى وعرف ان ذهابه من حفر الثاني  
 (ولا ضمان عليه) لانه غير متعد فيما صنع والماء تحت الارض خير مملوك لاحد  
 فليس له ان يخاصمه في تحويل ماء بئر الى البئر الثاني كالتاجر اذا كاره له حانوت  
 فأتخذ آخر بجنبه حانوتا للمل تلك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له  
 ان يخاصم الثاني كافي الدرر (وله) اى للدنى حفر فيما وراء الحریم متصلا  
 بحریم البئر الاولى (الحریم) من الجوانب الثلاثة (مما) اى من جانب  
 (سوى حریم) الحافر (الاول) لسبق ملك الحافر الاول فيه وان اراد  
 التوسعة عليه حفرها بعيدا من حریم البئر الاولى (وللقناة) اى يجرى الماء

تحت الأرض (حريم بقدر ما يصلحها) أي تحت الأرض لا إلقاء الطين ونحوه  
 عند الامام (وقيل لأحرّم لها ما لم يضرهاؤها) عندك لكونها جوف الأرض  
 كالنهر وقيل إنه مقوض إلى رأى الامام كفى الاختيار (وعندهما هي)  
 أي العانة (كأثر) في استحقاق الحريم (وأن ظهر ماؤها) أي ماء القاء (وهي)  
 كالعين) الفؤارة (أجماعاً) فبقدر حررها بنحو سحابة ذراع (ولا حريم  
 أهر) فهو بحر كبير لا يحتاج إلى الكرى في كل حين (في أرض غير الاستحباب)  
 أي من كان له نهر في أرض غيره فليس له تحريم عند الامام إلا في غير هذه على  
 ثبوت الحريم له (وعندهما) أي لانه (مسألة) أي مسألة النهر لأن يمشي  
 عليها ويبقى طينه عليها قبل هذه المسألة ما على من أحى نهر في أرض  
 موت باذن الامام لا يستحق الحريم عنده وعندهما يستحقه لكن الحقيقة  
 من مشايخنا ما قالوا أن له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج إليه لاقاء الطين ونحوه  
 وهو الصحيح كافي القهستاني نقلاً عن الشافعي وهذا الحريم (بقدر نصف عرض  
 من كل جانب عند أبي يوسف) لأن المساحة الحاجة الغالبة وذلك بثقل تربة  
 إلى حاجته ذكناً ما ذكرناه (وبقدر عرضه عند محمد) من كل جانب لأنه  
 قد لا يمكنه القاء التراب من الجانبين فبحاجته إلى القاء في أحدهما فيقتصر على  
 طرف بطن النهر والحوض على هذا الاختلاف لهما أنه لا ارتفاع بالنهر  
 إلا بالحريم لأنه يحتاج إلى الشيء فيه لتسلسل الماء ولا يكون ذلك عام في الظاهر  
 وإلى القاء الطين ولا يمكنه العمل إلى مكان بعيد إلا يخرج فكون له الحريم اعتباراً  
 بأثره أن الحريم ثبت في الثر بانص على خلاف القياس فيقتصر على ما ورد  
 ولأن الحاجة في البئر أكثر لأنه لا يمكن الارتفاع عام الثر دون الاستقاء والاستقاء  
 إلا بالحريم وأما النهر يمكن الارتفاع بمائه دون الحريم وفي الشعبي وإنما اختلف  
 الامام وصاحبه في موضع الاستقاء وهو أن يكون النهر مؤثراً بالأرض ولا فاصل  
 بينهما وإن لا يكون الحريم مشعولاً بحق أحدهما كالغرس حتى لو كان مشعولاً  
 بحق أحدهما كان أحق به بالاتفاق انتهى وإنما قلنا هو بحر كبير لأن المجزئ  
 لو كان صغيراً يحتاج إلى كرى في كل وقت فله الحريم بالاتفاق كافي الكفائية  
 (وهو) أي قول محمد (الاروق) بالناس الذين هم أهل النهر كما في الهداية  
 وغيرها وفي القهستاني نقلاً عن الكرماني والفتوى على قول أبي يوسف  
 (فالمسألة) مبدأ خبره قوله الثاني لصاحب الأرض وتفرغ صلى الخلاف  
 المربور يعني المسألة التي (من النهر) أي بين نهر رجل صفقة المسألة (والأرض)  
 أي أرض الآخر (و) الحال أنها (ليست في يد أحدهما) منهما بأن لا يكون  
 عليها غرس ولا طين فليأخذ منهما والأفضل صاحب الشئ أولى لأنه صاحب يد

وان كان لكل واحد منهم سيدة فيستتركان فيها ولو كان عليه غرس لا يدري  
من غرسه فهو من مواضع الخلاف (صاحب الارض) هذا عند الامام  
اذلا حريم للنهر عنده (فلا يغرس فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه  
ولا يمر) لكونها تعديا منه في حق مالكها (وقيل له) اي صاحب النهر  
المرور واقاء الطين فيها (مالهم بفتح) وهو الصحيح كما في التبيين وغيره لانه  
لا يبطل بذلك حق صاحب الارض وبذلك جرت العادة ولكن لا يغرس فيه  
الا المالك (وعندهما هي) اي المسئنة (رب النهر فله ذلك) اي الغرس  
والاقاء والمرور بناء على اصاحهما كما مر آنفا (وقال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول  
الامام في الغرس ويقولان في اقاء الطين) فلا يغرس فيها صاحب النهر كيلا  
يبطل حق مالكها ولكن يلقى الطين للحاجة والضرورة (ومن غرس شجرة  
في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب) كما جزم به في المختار  
حيث قال واوغرس شجرة في ارض موات فحريمها من كل جانب خمسة اذرع  
ليس لقنبره ان يغرس فيه انتهى (يمنع غيره من الغرس فيه) لانه يحتاج  
الى الحريم لجذاذ ثمره والوضع فيه

### ( فصل في الشرب )

لما فرغ من احياء الموات ذكر ما يتعلق من مسائل الشرب لان احياء الموات  
يحتاج اليه وفي القهستاني الشرب بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب  
واليه اشار بقوله (هو) اي الشرب (النصيب) قال الله تعالى لها  
شرب ولكم شرب يوم معلوم اي نصيب (من الماء) اي الحظ المعين من الماء  
الجارى او الراسكد للحيوان او الجماد وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا  
للزراع او السدواب (والشفقة شرب بنى آدم) اي استعمالهم الماء لدفع  
العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل الثياب او نحوها (و)  
شرب (البهائم) اي استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة  
ما لا ينطق له وذلك لما في صوته من الابهام لكن يخص التعارف بماعدا السباع  
والطيور كما في القهستاني (الانهار العظام كالفرات) نهرا الكوفة (ودجلة)  
نهر بغداد وغيرهما (غير مملوكة) لاحد اعدم يد فيها على الخصوص لان قهر الماء  
يمنع قهر غيره فلا يكون محرزا والمالك بالاحراز (واسكل احد فيها) اي في الانهار  
العظام (حق الشفقة والوضوء ونصب الرحي وكري نهر الى ارضه) لقوله عليه  
السلام المسلمين شركاء في ثلثة الماء والكلاء والنار لان الانتفاع بالانهر كالانتفاع  
بالشمس والقمر لا يمنع منه احد على اي وجه كان بشرط لجواز الانتفاع

( ارم مصر ) التي ( بامانة ) وان كان من مراكب مال الماء الى جانب تعرف  
الارض ليس له الشئ ونصب الرعي عليه لا يشرى الا بغير كشف لاسي  
( في اية آراء الملوكة والمواسي والبر والخدمة لكل ) احد ( حق الشقة ) وحق سقي  
الدواب ( ارم ) حيث اغترب مكثرة المواسي ) حتى لو حفر الخرب لكثرة  
الدواب يمنع لان الحق لصاحبه على الخصوص واما انما حق الشرب امره  
للضرورة علام في لائيه على وجه يضره صاحبه ( او ) لم تخف ( الايمان  
على جميع الارض ) وفي الهداية الشقة اذا كان ابي على الماء كله بار كان  
حدولا صغير او قيسا يرد من الال والواشي كثيرة يقطع الماء شربها اقل  
لا يمنع منه لان الابل لا تردها في كل وقت فصار كالباينة وهو سبيل في قسمة  
الشرب وقيل له ان يجمع اعداد اسقي المزارع والمسا حر والجا مع تدوير حقد  
اسهي وفي الدين واختلفوا قد قال بعضهم لا يمنع لاطلاق عاروا بينه آفة وقال  
اكثرهم له ان يمنع لانه يلحقه ضرر بذلك كسقي الاراضي انتهى ولهذا احتار المص المص  
ثامه الاكثر ( لاسي لوصه او شجرة ) اي اس لاحد سقي ارضه وشجره من بهر  
غيره وقناته وثمره ووصه ( الا ياد مالكة ) لان الحق له فيوقوف على اذنه  
وفي المص بفلا عن الحامية بهر لقوم لرحل ارض بعه لاس له شرب من هذا النهر  
واس له ان يقي منه ارضا او شجرا او رعا ولا ان يصب دولا بها على النهر لارضه  
وان اراد ان يرفع الماء مد بالقرب والاواني ويسقي روعه او شجره اشترط  
الشايح والاصح انه لاس ذلك ولا على النهر ان يوه ( وله ) اي اكل احد  
( الاحد ) اي احد الماء منها ( لاوصو ) وغسل اثبات ) ولو يعبر ضامه فلا يلزم  
ما هو دعوى شرعا ( وسقي شجرة وحصر ) اشتد هما ( في داره المزارع في الاصح )  
قال في المص لو اشترى في داره حصرة او شجرة وارسان سقي ذلك بالاواني من بهر  
غيره اختلفوا فبدا قال بعض مشايخ بلع لاس له ذلك لان ادن صاحب الماء كما ليس له سقي  
شجرة او حصرة في شرب داره وعلى شمس الائمة السرحى انه لا يمنع من هذا الممدار  
واحتار المص ما قال السرحى لان ليس يوسعون فيه ويعدون المص من الدنا  
( وما احرز من الماء ) تحب او كوز ونحوه لا يوقد الا رصا صاحبه ( وله )  
اي لصاحب الماء المحرر ( عه ) اي بيع الماء لاه ملكه بلا حراز وصار  
كاصيد اذا احده الا انه لا قطع في سرقة بتمام شبهة الشركة فيه بالحدث  
ما قل لهذا الاعتبار بدعي ان لا يقطع في الاشياء كما لا يقطع قوله تعالى  
حان لكم ما في الارض جميعا بصبر شهيد قاتوا قوله تعالى حان لكم  
ما في الارض وما فيه الجميع بالجمع ثم حتى اقتسام الاتحاد بالامداد كقوله تعالى  
حرمت عليكم امهاتكم وقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولا يشوز الروا

على الأربع وفيما نحن فيه من الحديث اثبت الشركة للناس عاما ( واول كانت  
 البئر والعين او النهر في ملك احد فله ) اى لصاحب الماء ( منع من يريد الشقة  
 من الدخول ) اى فى ملكه اذا كان يحجر ماء آخر يقرب من هذا الماء فى ارض  
 مباحة لعدم الضرورة ( فان لم يحجر غيره ) اى غير ذلك الماء ( لزمه ) اى صاحب  
 الماء ( ان يخرج اليه الماء او يمكنه ) من التمكن ( من الدخول ) بشرط ان لا يكسر  
 ضفته وهذا عن الطحاوى وقبل ما قاله صحيح فيما اذا احتفر فى الارض مملوكا له  
 اما اذا احتفرها فى ارض موات ليس له ان يئمه كفى الهداية ( فان لم يفعل )  
 ما ذكر من الاخراج والتمكين ( وخيف العطش ) على نفس الطالب او دابته  
 ( قول بالسلاح ) لا ربح رضى الله تعالى عنه ولا به قصه انلافة بمنع حقه  
 وهو الشقة لان الماء فى البئر والنهر ونحوهما مباح غير مملوك ( وفى ) الماء  
 ( المحرز ) فى الاواني ( يقال بغير سلاح ) يعنى عند خوف الهلاك اذا كان فيه  
 فضل من حاجته ولا يقاتله بالسلاح لانه ملكه بالاحراز حتى كان له تضمينه  
 الا انه مأموزان يدفع اليه قدر حاجته قبل منع خاف الامر فيؤديه الى القتال  
 كفى الاختيار ( كما فى الطعام حال الخمصة ) والمنهوم من الكافى وغيره جواز  
 ان يقاتله بالسلاح لانه قال الاولى ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فصار  
 ذلك بمنزلة التعزير

### ( فصل )

فى كرى الانهار ( وكرى الانهار العظام من بيت المال ) خبر كرى الانهار  
 وفى الهداية الانهار ثلثة نهر غير مملوك لا حد ولم يدخل ماؤه فى المقاسم بعد اى  
 قط كالفراة ونحوه ونهر مملوك دخل ماؤه تحت القسمة والا انه عام ونهر مملوك  
 دخل ماؤه فى القسمة وهو خاص والفصل بينهما استحقاق الشفعة به وعدمه  
 والاول كزبه على السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون  
 مؤنته عليهم ويصرف اليهم من مؤنة الخراج والجزية دون العشور والصدقات  
 لان الشان للفقراء والاول للنواب ( وان لم يكن فيه ) اى فى بيت المال ( شئ )  
 فعلى العامة ) اى فالامام يحجر الناس على كزبه احياء لمصلحة العامة اذ هم  
 لا يجتمعون ولا ينفقون عليها بانفسهم ولا يقيمون ان لم يجبرهم الامام عليه وفى  
 مثله قال عمر رضى الله عنه لو تركتم لبعتم اولادكم الا انه يخرج للكرى من كان  
 يظفه ويجعل مؤنته على المياسير الذين لا يطيقونه بانفسهم كما يفعله فى تجبير  
 الجيوش فانه يخرج من كان يطبق على القتال ويجعل مؤنته على الاغنياء  
 ( وكرى ممالك ) ودخل ماؤه فى المقاسم قوله ملك على صيغة المبنى المفعول

على اربابه وهذا النوع انسان ان يكون اماماً من وجهه وخاصاً من وجهه وانسان  
ان يكون خاصاً من كلي وجهه والفارق بينهما ان ما يستحق به الشقة فهو خاص  
من كل وجهه وما لا يستحق فهو عام من وجهه فذكره على اهل العلم لا على يات  
المسال لان منفعة لهم على الخصوص فتكون مؤنتهم عليهم لان العزم بالغنم  
(لا على اهل الشقة) لانهم لا يقتصرون اولا لاهل الدنيا كلهم حق الشقة ولانهم  
اتباع والمؤنة تجب على الأصول دون الانبياء (ويجوز من ابي) عن الكري  
دفع الضرر بقيمة الشركاء وقيل لا يجوز في المملوك الخ ص لا كل واحد من  
الضررين خاص ويمكن دونه بالكري باسم القاضي ثم رجوع على الابي ولا كذلك  
الاول (ومؤنته) اي مؤنة الكري المشترك (عليهم) اي على الارباب (من  
اعلاء) اي من اعلى النهر (واذا جاوز) الكري (ارض رجل) من الشركاء  
(سقطت) المؤنة (عنه) اي من الرجل (عند الامام) وفي الغاية الشقوى  
على قوله (وليس له) اي للرجل (سقى ارضه مالم يفرغ شركاؤه) عن الكري  
لاختصاصه بالانقياع بالماء دون شركائه (وقيل له) اي للرجل (ذلك) اي السقى  
قبل مراغهم (وعندهما هي) اي المؤنة (عليهم) اي على الارباب (يجوز  
من اوله) اي من اول النهر (الى آخره يخص الشرب) وبساتين الشركاء  
في النهر اذا كانوا عشرة مثلاً فعلى كل واحد منهم عشرة مؤنة الكري فاذا جاوز  
عن ارض احدهم فعلى كل من الساقين تسعة منها واذا تجاوز عن ارض اخرى  
فعلى كل منهما تسعة منها عند الامام وقالوا على كل منهما عشرة من اول  
الكري الى آخره لان اصحاب الاعلى حقاً في الاسفل لاحتياجه الى تسهيل ما يفضل  
من الماء فيه وله ان المقصد من الكري الانقياع بالسقى وقد حصل اصحاب  
الاعلى فلا يلزمه انقياع غيره وانس على صاحب المسيل عمارته كما اذا كان له  
مسيل على سطح غيره كيف وانه يمكنه رفع الماء عن ارضه بسده من اعلاء ثم انما  
يرفع عند اذ الجاوز ارضه كما ذكرناه وقيل اذا جاوز فوهة نهره وهو مروي عن  
محمد والاول اصح لانه رأياً في اتخاذ الفوهة من اعلاء واسهله اذا جاوز الكري  
ارضه حتى سقطت عند مؤنته قيل له ان يفتح الماء يسقى ارضه لانه لا يتساهل الكري  
في حقه وقيل ليس له ذلك مالم يفرغ شركاؤه نقلاً لاختصاصه كما في الهداية  
(وتصح دعوى الشرب بلا ارض) استحبها لان الشرب قديم لك بلا ارض  
ارثا ووصية وقد يباع الارض بدون الشرب فيبقى له الشرب وحده فصار هو  
مرغوباً منه عليه فنصح الدعوى وتقبل الياسة وفي القياس لا تصح دعواه  
بدونها لعدم تحقق شرط صحة الدعوى وهو الاعلام والشرب لا يقبل  
الاعلام لجهالة المقام (ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد رب الارض

منع الاجراء في ارضه ( فامس له ) اي للرب ( ذلك ) اي المنع ويترك على حاله  
لان موضع النهر مستعمل له باجراء مائه فيكون في يده ففقد الاختلاف يكون  
القول قوله في انه ملكه ( فان لم يكن ) اي النهر ( في يده ) اولم يكن له اشجار  
ولا طين ملق على جانبي النهر ( اولم يكن جاريا فادعى انه ) اي النهر ( له وقصد  
اجراءه لا يسمع بلائنه انه ) اي النهر ( له وانه كان له حق الاجراء ) في هذا  
النهر يسوقه الى ارضه لسبقها فيقضى له به لاثباته بالحجة ملك الرقبة اذا كانت  
الدعوى فيه اوحق الاجراء باثبات الجري من غير دعوى الملك ( وعلى هذا  
المصنف في نهر اوسطح والميراث والمشى في دار الغير ) حكم الاختلاف فيها  
نظيره في الشرب وقع في نسخة المصنف بالواو في الميراث والمشى لكن الظاهر  
باو فيهما تدبر ( وان اختلفت جماعة في شرب ) اي نهر بين قوم اختصموا في  
الشرب فالنهر ( بينهم قسم ) الشرب ( على قدر اراضيهم ) لان الحق  
بالشرب سقي الاراضي والحاجة الى ذلك تختلف بقلة الاراضي وكثرتها والظاهر  
ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضه وبقدر حاجته بخلاف الطريق  
اذا اختلف فيه الشركاء حيث يسونون في ملك رقبة الطريق ولا يعتبر في ذلك  
سعة الدار وضيقها لان الحق فيه الطرق ولا يختلف باختلاف الدار الواسعة  
والضيقة ( ويمتنع الاعلى ) منهم ( من سكر النهر ) اي من سنده يعني اذا كان  
ارض الاعلى منهم مرتفعة والماء قليلا بحيث لا يمكنه سقي ارضه بتمامها  
الا بسنده لم يكن له ذلك لان الماء يكون محبوسا عن الباقيين في بعض المدة وفيه  
منع لحقهم فلوا لم يجدوا الماء من الجبل الى وجه الارض فانتشر لا يمتنع الاعلى منه  
بل يكون لمن سبق اليه يده وفيه اشعار بانه يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون  
السكر انتهى ( بالارضاهم ) اي بالارضاء الشركاء الباقية ( وان ) وضعية  
( لم تشرب ارضه ) اي الاعلى ( بدونه ) اي السكر فان تراضوا على ان يسكر  
الاعلى النهر حتى يشرب بخصته او اوسطحوا على ان يسكر كل رجل منهم في  
توبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا امكنه ان يسكر بلوح او باب لا يسكر  
بما ينكس به النهر كالطين والتراب من غير تراض لكونه اضرا رايهم  
فان لم يسكر باللوح قبل التراب واو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى ارض كل  
واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى  
ان يسكروا لترفع الماء الى اراضيهم ( واما لو اوجد منهم ) اي من الشركاء  
( ان يشق منه ) اي من النهر المشترك ( نهر او ينصب عليه رحي او ) ينصب عليه والية  
وهي بالفارسية جرخ آب ( او ) ينصب عليه ( جسرا ) وهو اسم لما يتخذ من  
الخشبة والالواح على النهر ( بلا اذن البقية ) اذ بالشق يكسر ضفة النهر



المتزلة وبالنصب يتغير عن قسم النهر كالتجزي عليه ويبعد الباب النهر  
 فيه وقف على اذن شريكه (الارض في ملكه ولا يقصر بالنهر ولا ينفذ) اي الى  
 اذا وضع رجلي في ملكه بان وقع في بطن النهر وكان جانيه ملكه والاخر حتى  
 التماسيل حال كونه غير مضرب بالنهر من كسر ضفته ولا يملك من اخراجه عن  
 حذبه فيجوز كما ذكرنا (ولا ان يوضع في النهر) اي في ارضه لانه يكسر  
 طرف اصل النهر وينزل على مقدار حقه في اخذ الماء (ولا ان يقسم بالايام  
 او مضافة بعد كون القسمة) من القديم (بالكوى) يكسر الكاف جمع كوى  
 يفهمها وقد يضم الكاف في المفرد فالجمع كوى كعروة وعري ويجوز فيه الماء  
 والقصير والمراد ثقب في الخشب او الحجر ليحرق الماء الى المزارع او الجوار اول ابي  
 ليس لو احيد منهم ان يقسم بالايام ولا مضافة مع ان القسمة قد كانت من القديم  
 بالكوى وكذا ان يقسم بالكوى وقد كانت بالايام لان القديم يترك على قدمه  
 الا ان يرضى الكل (ولا ان يزيد كوة) اي او كان لكل منهم كوى مضافة في  
 خاص ليس لو احيد ان يزيد كوة (وان) مضافة (لم يقصر بالباقيين) لان بالشركة  
 خاصة بخلاف ما اذا كان الكوى في الشجر الاعظم لان لكل منهم ان يشق  
 نهر امته ابتداء فكل له ان يزيد في الكوى بالطريق الاولى كما في الهداية (ولا ان  
 ينقص بعض كوا) وفي التبيين ولو اراد الاعلى من الشريك من النهر الخاص  
 وقيد كوى بينهما ان يسد بعضها دفعا لفيض الماء عنها كيلا تنزل ليس له ذلك  
 لساقيه من الاضرار بالاخر وكذا اذا اراد ان يقسم النهر مضافة لان القسمة  
 بالكوى تقدمت الان يتراضى لان الحق لهما (ولا) اي ليس لواحد (ان يسوق  
 شربه الى ارض اخرى له ليس لهما) اي للارض الاخرى (منه) اي من ذلك  
 النهر (شرب) لاحتمال ان يدعي رب الارض بتقادم العهد حق تلك الارض  
 في الشرب وكذا اذا اراد ان يسوق شربه في ارضه الاولى حتى تنبهي الى هذه  
 الارض الاخرى لانه يستوفي زيادة على حقه اذا لارض الاولى تشف بعض  
 الماء قبل ان يسقى الاخرى (فان رضى البقية) اي بقية الشركاء (بشي من  
 ذلك) المذكور من النقص والزيادة والقسمة من الايام وغيرها (جاز) لان الحق  
 (لهم) ولهم اسقاطه (ولهم) اي للبقية (تقتضيه بعد الاجازة وورثتهم من  
 بعدهم) لانه اعارة الشرب لامدالة لان مبادلة الشرب بالشرب باطلا وكذا  
 اجارة الشرب لا تجوز لما عرف في موضعه فعميت الاعارة وهذا لان القسمة  
 بالكوى قدمت وليس لاحدهما ان ينقض تلك القسمة فاذا اراضيا على خلاف  
 ذلك يكون كل واحد منهما معبرا نصيبه من صاحبه فيرجع فيها هو وورثته  
 اي وقت شاء لان العارية غير لازمة كما في التبيين (والشرب يورث) لكونه حقا

ما يابى جري فيد الارث ( ويوصى بالانتفاع به ) اى بعينه لا برفقه اذ الوصية كالارث في الثبوت بعد الموت فيصير حكمها كحكمه وجهالة الموصى به لانتم الوصية لانها من اوسع العقود حتى جازت المهدوم بالمهدوم كافي المصح ( ولا يباع الشرب ولا يوهب ولا يوجر ولا ينصدق به بلا ارض ) للجهالة الفاحشة وعدم تصور القبض واكونه غير متقوم حتى لو اتلف شرب انسان بان سقى ارضه من شرب غيره لا يضمن على رواية الاصل وفي الهداية ولا يباع الشرب في دين صاحبه بعد موته بدون ارض كافي حال حيوته وكيف يصنع الامام والاصح ان يضمن الى ارض لا شرب له فيبيعها باذن صاحبه ثم ينظر الى قيمة الارض مع الشرب وبدونه فيصرف السماوات الى قضاء الدين وان لم يجد ذلك اشترى على تركة الميت بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وباعها فيصرف الثمن الى ثمن الارض والفاضل الى قضاء الدين ( ولا يجعل ) الشرب ( مهرا ) حتى لو تزوج امرأة على ان يكون الشرب مهرا لها يجب مهر المثل عليه لا الشرب ( ولا ) يجعل ( بدل صلح ) فيكون المدعى على دعواه ( ولا يضمن من ملأ ارضه فترت ارض حاره ) او غرقت لانه مسبب وليس بمتمتع فيه فلا يضمن لان الشرط وجوب الضمان في السبب ان يكون متعديا وانما قلنا ليس بتمتع فيه لان له ان يملأ ارضه ماء ويسقيها كافي المنع وفي القهستانى هذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قال اسماعيل الزاهد وذكر في التمهات انه اذا سقى سقيا غير معتاد فلهي ضمن وعليه الفتوى ( ولا ) يضمن ( من سقى من شرب غيره ) لان الشرب ليس بمال متقوم وهذا على رواية الاصل وهو مختار الامام المعروف بنفواهر زاده وعليه الفتوى كما في القهستانى وفي الزاهدى من سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤدبه بالحبس والضرب وفي المنع وار اخذ مرة بهدمرة يؤدبه السلطان بالضرب والحبس ان رأى ذلك

### ( كتاب الاشربة )

ذكر الاشربة بعد الشرب لانهما شبهتا عرق واحد لفظا ومعنى وقدم الشرب لما سببه لاحياء الموات ومن محاسنه بيان نحرمتها اذ لا شبهة في حسن تحريم ما نزل العقل الذي هو ملاك معرفة الله تعالى وشكر انعامه فان قيل ما باله حل اللام السالفة مع احتياجهم الى ذلك قلت بان السكر حرام في جميع الديان وحرمة شرب القليل علينا كرامة لنا من الله تعالى لئلا نقع في المحذور ونحن مشهود لنا بالحكمة واعلم ان الاصل في الاشياء كلها سوى الفروج الاباحة قال الله تعالى هو الذي خلق لكم مافي الارض جيعا وقال كلوا مما في الارض

جلالاً طيباً وانما ثبت الحزمة في أرض أصم بمطابق أو خبر مروى قال يوجد  
 شيء من الدلائل المحرمة فهي على الإباحة وقد دل كتاب الله تعالى وهو قوله  
 تعالى إنما الحرام والمنكر الأبي وقول النبي عليه السلام حرمت الخمر لعينها قليلها  
 وكثيرها وقيل يؤثر خبرها عن النبي عليه السلام وعليه إجماع أئمة والاستكر  
 من كل شراب فالشراب لغة اسم لما يشرب به ماء كان أو غيره جلالاً أو غيره  
 واصطلاحاً ما هو مسكر وما يستخرج منه وهو أكثر من عشرة عند بعض اصحابنا  
 والمضاف مخدوف أي شرب الاشربة واجوبها النصار كالذهب والقر والزيت  
 والحبوبات كالبر والذرة والدخن والحلاوات كالسكر والغايذ والعسل واللبان كان  
 إلا بل والزيت والمخض من العنب خمسة أنواع أو ستة ومن القير ثلاثة ومن الزيت اثنان  
 ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في مطبوع كما سيأتي (يحرم الخمر)  
 وأن قلت (وهي التي) بكسر النون وتشديد الباء (من ماء العنب إذا غلا)  
 من غلا يعني غلباً وقيل ما أي صار اسفله أعلى (واشتد) أي قوى بحيث يصير  
 مسكراً (والقذف بالزبد) بالتحريك أي رماء بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد  
 فيصفو ويروق (شروط) عند الأمام لأن الغايان بداية الشدة والقذف بالزبد  
 والسكون كالشدة اذ به يتم الصافي عن الكدر (خلأ ما لهما) لأن عند هذا  
 وعند الأئمة الثلاثة لا يشترط فيه القذف بالزبد لأنه يسمى خمرًا قبل القذف وفي  
 المنع والغايان والشدة شرط بالإجماع وفي النهاية ولا يحد يدون القذف احتياطاً  
 به قال ابن الشيخ في شرح الوقاية وخص اسم الخمر بالتي من ماء العنب إذا صار  
 مسكرًا اتفاق أهل اللغة واستعمل فيه وقال بعض التماس لفظ الخمر اسم لكل  
 مسكر بما كان أو مطبوخاً من ماء عنب أو غيره لأنه مشتق من مخامرة وهو  
 موجود في كل مسكر واجب منه الغتاسمي بهذا خمرًا الخمر وهو الشدة  
 والقوة ولا يختاره وهو تغير ربحه للمخامرة ولوسم الغتاسمي للمخامرة العقل  
 وذلك لا يدل على أن كل ما يخامر الغتاسمي يسمى خمرًا كالبحر لأنه اسم خاص  
 بالكواكب اظهره وهذا لا يدل على أن كل ما ظهر يسمى خمرًا مع أن المباشرة في الوصف  
 تعتبر تارة كافي الخمر وقيل لا تعتبر تارة كافي الخمر والجدار (و) يحرم  
 (الطلاء) بكسر الطاء وتخفيف اللام ومد الالف (وهو ما طلع منه) أي  
 من ماء العنب (فذهب أقل من ثمة) كافي الوقاية والكثير لكن في التبيين نقل  
 عن المحيط الطلاء اسم للثالث وهو ما إذا طلع من ماء العنب حتى ذهب ثلثه  
 وبقي ثلثه وصار مسكرًا وهو الصواب لما روي أن كبار الصحابة رضوا الله عنهم كانوا  
 يشربون من الطلاء وما ذهب ثلثه وبقي ثلثه على ما يبي من قريب ولو لم يكن المحيط  
 فغير الخمر هو ما ذهب ثلثه وفي النهاية كافي لمن يعتبر المذهب أول من ذهب

ويسمى الباذق ايضا سواء كان الذاهب قليلا او كثيرا بعد ان لم يكن  
 الذاهب ثلثين ( فان ذهب نصفه ) بالطبخ وبقي النصف ( يسمى منصفاً  
 وان طبخ يادى طبخة يسمى باذاق ) اسم لما يطبخ من ماء الغضب حتى يذهب  
 اقل من ثلثه سواء كان اقل من الثلث او النصف بعد ما صار مسكراً ( اذا غلا  
 واشتد ) وقذف بالزبد على الاختلاف لانه رقيق ملذ مطرب يد عوقيله  
 الى كثيره كالخمر ولهذا يجتمع عليه الفساق فيحرم شربه دفعا لما يتعلق به الفساد  
 وقال الاوزاعي انه مباح وهو قول بعض المعتزلة لانه مشروب طيب وليس  
 بحمر ( و ) يحرم ( السكر ) وفي المغرب بفحنتين عصير الرطب ولهذا قال  
 ( وهو النى من ماء الرطب ) وفي المخرج واشتقاقه من سكرت الريح اذا مسكت  
 فسيره الجوهرى بنبيد التمر وفي الهداية السكر هو النى من ماء التمر اى الرطب  
 وفي الغنيابة بالمفسر التمر بالرطب لان المتخذ من ماء التمر اسمه نبيد التمر لا السكر  
 وهو حلال على قول الشيخين فين قولى الجوهرى والفقههاء نوع مخافة فليأمل  
 وانما يحرم ( اذا غلا واشتد ) وقذف بالزبد وقوله حلال وقال شريك بن عبد الله  
 هو مباح وان قذف بالزبد لقوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب يتخذون  
 منه سكرًا ورزقا حسنا لان الذكر وقع في موضع النية وهى لا تتحقق بالحرم  
 قيل في جوابه ان توصيف المعطوف بالحسن لا يخرج عن الدلالة على ان  
 في المعطوف عليه قبحا مع ان الامتان مشوب بالتويح هو يتخذون سكرًا  
 وتدعون رزقا حسنا ( و ) يحرم ( نقيع الزبيب ) وهى النى من ماء الزبيب  
 ( اذا غلا واشتد ) ويتأتى فيه خلاف الاوزاعي ( واشترط قذف الزبد فيهن )  
 اى فى النقيع والسكر والطلاء ( على ما فى الخبر ) اى على الخلاق الواقع  
 فيها ( والكل ) من الطلاء والنصف والباذق والسكر والنقيع ( حرام )  
 لحديث كل مسكر حرام وله لا خلا له بسلامة العقل ( وحرمتها ) اى حرمة  
 هذه الاشياء ( دون ) حرمة ( الخمر فحجاسة الخمر غلبة ) رواية  
 واحدة كابول اشوب حرمتها بدليل مقطوع ( ونجاسة هذه ) الاشياء  
 ( مختلف فى غلظتها وخفقتها ) فان نجاستها خفيفة فى رواية ( ويكفر  
 مسح الخمر ) لانكاره الدليل القطعى ( دون هذه ) الاشياء لان حرمتها غير  
 قطعية بل اجتهادية ( ويحد بشرب قطرة من الخمر وان ) وصاية ( لم يسكر  
 بخلاف هذه الاشياء ) اى لا يحد فيها ما لم يسكر منها لان الحد ورد فى النى خاصة  
 ولا يعمد الى المطبوخ ( ويجوز بيع هذه ) الاشياء ( ويضمن متلفها ) عند الامام  
 ( بخلافها ) كما فى فى الغصب ( وفى الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان )  
 على التالف ( اجما ) اما عدم جواز البيع فللقوله عليه السلام ان الذى

حرم شربها حرم بيعها واكل ثمنها واما عدم الضمان فلهذا لا يتصور  
 في حق المسلم ( ووطئت الخمر او غيرها ) من الاشربة المحرمة ( بعد الاستعداد  
 لا قبله وان ) وصاية ( دفع الاشربة ) وفي الثالث لان الطبخ يمنع من ثبوت  
 الجريمة لانه فيها يذوقونها ( لكن قبل لا يخذ ) من شرب ذلك المطبوخ  
 ( ما ليس كسكر ) لان الحد في القليل ورد في النبي والطبخ يورث الشهة والحد  
 يندري بها وعند السكر يلحق بالخمر ( ويحل قيدا للزبيب اذا طبخ اذني  
 طائفة ) وهو ان يطبخ الى ان يتسحق ( واد ) وصاية ( اشند ) بمكة ( ما ليس كسكر )  
 بلاية له ووطرب بل يذوقوا قوله عليه السلام لا تشدوا الرحاب والزبيب بها  
 ولكن انشدوا كل واحد منهما على حدته وهذا نص على ان الخبز من كل  
 واحد منهما فردي مباح وهذا محمول على المطبوخ منه اذا لم يحرم باجماع  
 الجماعة رضى الله تعالى عنهم وفي الهداية ووجع في الطبخ بين الغيب  
 والتمر وبين التمر والزبيب لا يحل حتى يذهب ثلثه لان التمر ان كان يكتفي بقيد اذني  
 طائفة فعصير الغيب لا يدار يذهب ثلثه فيعتبر جانب الغيب احتياطا وكذا  
 اذا جمع بين عصير الغيب ونقع التمر اساقا انتهى هذا خلاص ما قبله وهو  
 قوله ونبد التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذني طائفة حلال منع ( وكذا )  
 يحل ( نبيذ النخل والبن والخطرة والشعير والذرة ) وفي الهداية ونبيذ العسل  
 والبن ونبيذ الخطرة والذرة والشعير حلال وانما يطبخ وهذا عند الشيخين  
 اذا كان من غير لهو ووطرب لقوله عليه السلام الحمر من هاتين الشجرتين واسرار  
 الى الكرمة والمخلصة خص التحريم بهما والمراد بيان الحكم انتهى لكن يتناقض قوله  
 عليه السلام حرمة الخمر اعيانها والسكر من كل شراب الا ان يحل هذا  
 على سكر من كل شراب فيخذ من هاتين الشجرتين غير الخمر كما في التسهيل  
 لكن رد عليه ما روى عن النبي عليه السلام انه قال ما سكر كثيره فله جرم  
 وقال كل مسكر خمر الا ان يذوق لبس ثابت وان سلب ثبوته فهو محمول على القبح  
 الاخير تنفع فان افعال الفقهاء في هذا المحل مضطربة ( والخليطين ) من الزبيب والتمر  
 ( طبخت اولا ) هذا اقل لقوله وكذا نبيذ العسل الى هنا لكن في الهداية وغيرها  
 من المعتبرات ولا بأس بالخليطين ما روى عن ابن زياد انه قال سقاني ابن عمر رضى الله  
 عنهما مشربة ما كدت احدثى الى اهلي فعدوت اليه من الغد فاخبرته بذلك فقبل  
 ما زدناك على عجيوة وزبيب وهذا من الخليطين وكان مطبوخا لان مذهب ابن عمر  
 نفع الزبيب كان حراما وهو النبي منه والابو دى الى الناقص وما روى من النهي  
 عن الخليط محمول على حالة البسوط وكان ذلك في الاستعداد والاباحة في حالة  
 السعة انتهى فعلى هذا يظهر التفرقة بين قول النبي وهو طبخت اولا وبين قول

الهداية وغيرها وهو كان مطروحا كمن يمكن ان يفرق بان قول الهبة رابعة  
 وغيرها بعد الاشتداد وقول المعنى وهو طمخت اولا قبل الاشتداد ويؤيده  
 ما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت نزل رسول الله عليه السلام  
 في مسقه فياخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فيطرحهما فييه ثم يصب عليه  
 الماء فينتذه غدوة فيشربه عشية وتنتذ عشية فشربه غدوة فعلم انه قبل  
 الاشتداد لانه لا يشرب في الغدوة وكذلك في العشي غالبا تتبع (وكذا) يحل  
 (المثلث وهو عصر العنب اذا طمخ حتى ذهب ثلثا) وبقى الثلث ولا يعتبر  
 بما خرج من القدر من شدة الانسان من الزبد فلو طمخ عشرة اصوع  
 من العصير فذهب صاع باز بد طمخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى  
 الثلث فيحل ويبنى ان يطمخ موصولا فاما انقطع الطمخ ثم اعيد فان كان قبل  
 تغيره محدث المرارة وغيرها حل والاخرم وهو المختار للفقهاء كما في القهستاني  
 (وان) وصاية (اشتد) وقذف ما لم يسكر بلانية ليهو وطرب عند الشيخين  
 لانه لظاظته لا يدعو الى السكر شره وهو في نفسه غداء فبقى على اصل  
 الاباحة كما مر تفصيله قبله وفي الهداية والذي يصب الماء بعد ما ذهب  
 ثلثه بالطمخ حتى يرق ثم يطمخ طمخة فحكمه حكم المثلث لان صب الماء لا يزيد  
 الا ضعفا بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم يطمخ حتى يذهب ثلثا  
 كل لان الماء يذهب اولا للطافية او يذهب منهما فلا يكون اذا ذهب ثلثا  
 ماء العنب (وفي الحديث بالسكر منها) اي من هذه الاشياء (روايتان والصحيح  
 وجوبه) اي وجوب الجدلان الفساق يجتمعون عليه في زمانه اجتمعهم على  
 شرب الاشربة بل فوق ذلك (ووقوع طلاق من سكر منها) اي من هذه  
 الاشياء (تابع للحرمة) فمن قال انها حرام يقع طلاق من سكر منها ومن قال  
 انها حلال لا يقع طلاق من سكر منها لانه بمنزلة النائم وذهب العقل بالنجس  
 وابن الرماك (والكل حرام عند محمد) وعند مالك والشافعي (وبه) اي بقول محمد  
 (يفتي) لفساد الزمان وعن محمد مثل قولهما وعندنا انه كره ذلك وعندنا انه  
 توقف فيه (والخلاف) بينه وبين الشيخين (انما هو عند قصد التوى)  
 بشربها (اما عند قصد التلهي فحرام اجساما) فانه يقع الطلاق بالاجماع  
 لان التلهي حرام وما يؤدى الى الجرام فهو حرام ايضا (وخل الحمر حلال)  
 لزال اشتدادها الذي هو علة الحرمة (واو) وصلية (خلات بملاج)  
 بالقاء ملح او خل عندنا لقوله عليه السلام خير خلكم خل خركم ولان الخل  
 اصلاح كدفع الجلد بازالة صفة الاسكار وعند الشافعي يكره تخليلها ولا يحل  
 الحل الحاصل به ان كان التخليل بالقاء شيء فيه قول واحد لا احتمال بقاها اجزاء الحمر

وان مسكتان نفع انما متى قبضته في الخل الحاصل به قولان ثم اذا عصارته  
خللا به ماء بارد بها من الالبان واما اعلاء وهو الذي اتفق من منه الحظر فنفى  
يطهر فيه وقيل لا يطهر ولو غسل ما خلل فخلل من ساعته طهر الاستسقاء  
( ولا بأس بالمشاة ) اي اتخاذ التمدد في الدابة وهو الفرع ( والحشم ) به فتح  
امداد المهمة وسكون ابواب وفتح انشاء المشاة وهو الجرة الخضراء وقيل هو  
بطرة الجراء يعمل فيها الخمر ويوتى بها من نواحي اليمن ( والمرفق ) هو الدعا  
الذي بالرفق ( والغير ) هو الخشب المنقور لان هذه الظروف كانت شائعة  
بالخمر فلما حرم الخمر حرم استعمال هذه الظروف تشديدا في تحريم الخمر  
ليترك اتساق فلما كانت الابام ابيح استعمالها لا سفار الامر بانها وان استعمل  
فيها الخمر لم يغيب فيها خطر ما كان الدعا عتقا به غسل ثلاثا فبطهر وان جديدا  
لا يطهر فتدبر محمد لشرب الخمر فيه بخلاف العتيق وعند ابي يوسف غسل  
ثلاثا ويغترف في كل مرة وقيل عند ابي يوسف بماء مرة بعد اخرى حتى  
اذا حرج الماء صاعيا سير متغير يحكم بظهارته وفي الخبايا انه حتى عن اخيه  
ابي جهم ان الخمر اذا عصارته خللا بطهر الطرف كله ولا يحتاج الى ذلك الكلف  
وهو احد الفقيه ابو الثابت وهو احتياط صدر الشهد وعليه الفتوى لان بخار  
الخل يرتفع الى اعلاء فبطهر كله ( ويكره شرب دردي الخمر ) وهو ما بقي في  
اسعفه ( والامتناساط به ) اي مدردي الخمر واما يخص الامتناساط بالذكر مع  
ان الامتناساط به حرام لانه ماثرا في تحسين الشعر والمراد بالكرهية الحظر لان فيه  
احرام الخمر وهذا هو المفهوم من الهداية وضربها ولذا قال في مختصر الرواية  
وحرم شرب دردي الخمر ( ولا يحد شاربها بلاكسر ) لان وجوب الحد للرجز  
عن الميل والاطاع لا مل الى السدردي قتلته لا بدعو الى كثره خلافا لاشافعي  
ما قال يحد لانه شرب جرأ من الخمر ( ولا يجوز الاتقاع يا خمر ) لان الامتناساط  
بالخص حرام كاحققاء في الكراهية ( ولا ) يجوز ( ان يداوى بها ) اي بالخمر  
( حرج ) بصم الخيم ( ولا ) يجوز ان يداوى بها ( دردانة ) لانه نوع  
اتقاع والدبر بالصر بك فرحة دابة ( ولا يبيح في آدميا ولو ) وصليته ( صديقا  
لندواي ) كناية في الكراهية ( ولا تنقي الدواب ) مطلقا ( وقبل ) ان اراد ينقي  
الدواب ( لا يحل الخمر اليها ) اي الى الدابة ( فان قيدت ) اي الدابة ( الى الخمر  
فلا بأس به ) اي بانقود لانه لا يكون حاملها ( كجاء الكلب والمية ) فانه ان دماه  
اليها فلا بأس به وان حمل اليه لا يجوز ( ولا بأس بالقاء السدردي في الخمر )  
لانه يسير خلا ( لكن يحل الخمر اليه ) اي الى السدردي ( دون حكمه ) اي  
لا يجعل السدردي اليه لانه لا يجهل

## ( كتاب الصيد )

مناسب كتاب الصيد لكتاب الاشربة من حيث ان كل واحد من الاشربة والصيد  
 مما يورث السرور ومن حيث ان الصيد من الاطعمة ومناسبتها للاشربة غير خفية  
 ثم كان منها ما هو حلال وحرام كذلك من الصيد ما هو حلال وحرام الا انه  
 قدم الاشربة لحرمتها اعتناء بالاحتراز عنها ومحاسنها ومحاسن المكاسب ولان فيه  
 تحقيق منة الله تعالى بقوله وخلق لكم ما في الارض جميعا وسببه يختلف  
 باختلاف حال الصائد فقد يكون الحاجة اليه وقد يكون اظهارا للجلافة وقد يكون  
 للفرج ( هو ) اي الصيد مصدر بمعنى الاصطياد ثم صار اسما للصيد المتبع  
 به وانه او يجناحه لان المصدر يطلق على المفعول كضرب الامير وهو ( جاز  
 بالحوارح المعلقة ) من الكلب والفهد والباري والشتامين والباشق والعقاب  
 والصقر ونحوها وقيد صاحب التوير بشرط قابلية التعليم وبشرط كون  
 الحيوان السدى يضاده ليس بنحس العين فلا يجوز الصيد بدب واستداعهم  
 قابلية التعليم ولا يجوز بالخنزير لجماسة عينه فلا حاجة الى الاستثناء فعلى هذا  
 ينبغي ان لا يجوز الاصطياد بالكل على القول بجماسة عينه الا ان يقال ان النص  
 ورد في حل الاصطياد به بخصوصه والاصل فيه قوله تعالى احل لكم الطيبات  
 وما علمتم من الحوارح مكابن تعلمونهن ، علمكم الله اي صيد ما علمتم من الحوارح  
 وهو معطوف على الطيبات والحوارح الكواكب والجرح الكسب والمكلبين  
 المساطين وقيل ان يكون جارحة بنابها وتخلبها حقيقة ويمكن حل الآية على  
 على المعنيين فيشترط الجراحة بنابها وحقيقة على ما هو ظاهر الرواية لان في اشتراط  
 الجرح من الكواكب عملا بالثبوت به ومعنى قوله مكابن معلمين الاصطياد تعلمونهن  
 تؤدبونهن والعلم من الكلاب مؤدبها ثم عم في كل ما ادب جارحة بهيمة كانت  
 او طيرا كما في التبيين ( والمحدد من سهم وغيره ) لقوله عليه السلام اذارميت  
 سهمك وذكرت اسم الله عليه فكل ( لما يؤكل لاكله ) اي يجوز اصطياد  
 ما يؤكل لحمه بما ذكر لاكله ( و ) يجوز اصطياد ( ما لا يؤكل لحمه لجلده وشعره )  
 لاطلاق قوله تعالى واذا حلتهم فاصطادوا ولا يختص بما كول اللحم قال قائلهم  
 صيد الملوكة ارناب وثمان \* واذا ركت فصيدي الابطال \* ولان صيده سبب  
 الانتفاع بجلده او شعره او ريشه ولا يستدفع شره وكل ذلك مشروع كما في الهداية  
 ( ولا بد فيه ) اي في الصيد ( من الجرح ) اي موضع منه فوات بعد جرحه يؤكل في ظاهر  
 الرواية لان الذبح الاختياري يحصل باجرحه وكذا الذبح الاضطراري وعن ابن يوسف  
 وهو رواية الحسن عن الامام والشافعي في قول انه لا يشترط الجرح لان الحوارح



في الآية معنى لكن واسم له نعم على ويعلم ما خرجتم بها من الحي كسبتهم لا الو رسخ  
بأن اب ولم تخل حقيقة كما مر قوله (و) لا يد فيسد عن (كون المرسل ) أي  
مرسل التواريخ (أو الراي مسما أو كنايا) وهو يقول التسمية ويضبط على نحو  
ما ذكرنا في الدبايح وبه يصير أهلا للدعوة (وإن لا يترك التسمية عند عدم الارسال  
أو الراي) أقوله عليه السلام أمدى من حاتم إذا أرسلت كتابك المسلم وذكرت  
اسم الله عالي فكل شرط التسمية للأكل وعند الشافعي لا يشترط في رواية  
قيد بأن عدم لأنه لو تركه ناسيا حل أيضا كما مر في الدبايح (وكون الصيد ممتعا )  
من الآدمي فأدرا على الامتناع بالتوأم أو الحسا حين متوحشا قال ابن الشيخ  
في شرح الوقاية ما لحيوان كالطير والأرث إذا وقع في الشكة أو سقط في البئر  
أو كان سبعيا محرورا هو مترد غير ممتنع وإذا استأنس بالآدمي هو ممتنع غير  
مترد ولا يجري الحكم المذكور من الدخ الاضطراري وإن كان ممتعا ولم يكن  
مترد مترد في الأصل كالقرد لا يكون صيدا وإن كان مترد كالذئب والثعلب  
لا يكون من الدبايح لأنه لا يؤكل بل يكون صدا ينفم بخلده (و) لا يد (أن لا يقعد)  
المرسل أو الراي (عن طلد عند التواري من بصره) الآن بقعد لما حسنة  
الإنسانية كفناء حاجة وأكل عن جوع وشرب عن عطش وصلوة عن عرض  
وجلو من عن ما كان قعد عن طلد بالضرورة فوجوده ميتا يعتزم الكله لقوله عليه  
السلام أهل هوام الأرض فثلثه كاساني نصبته (و) لا يد (أن لا يشارك  
المعلم غير المعلم) أصح اللام فهما أو أرسل الكتاب المعلم وشارك غير المعلم في جرح  
صدم لم يؤكل لأنه احتج فيه المحج والمحرم والاحتراز عنه ممكن فصرح المحرم  
احتشطا وأن يشارك في أخذه دون الجرح كره كرهية الحرم على الاحتشاج  
(أو) أن لا يشارك المعلم (مرسل) اسم مفعول مضافا إلى (من لا يحل إرساله)  
ككتاب المرتد أو الوثني أو الجوسي أو كلم لم يرسل للاصيد أو أرسل وترك التسمية  
عند الما ينبأ (وإن لا تطول وقعه) أي وقعة المعلم (بعد الارسال) حتى  
لا يقطع أرسله بالتسمية (لعمري الصيد) فأوقف العهود ومكن الاحتشال  
في الأخذ ولا يجرم لأن ذلك عادته وكذا العض الكلاب فلا يقطع به فورا أرسل  
كما سأني (ويجوز سلك حارج عليه) من السباع والطير (من ذئب أو مخلب)  
أخذ الصيد بطريق الشرع وفي أشعار بأن ما لا يأكله ولا مخلب لم يحل صيده  
لأنه لا يحل يحج كافي الفقه ثاني (وإن العلم بما الراي أو بالجوع إلى  
أهل الحسنة) صدا الامام فإن عدمه لأن أوقات فيه لا تأخذ لأن التقدير لا تعرف أجتهادا  
بل سماعا ولا إسماعا فبفوض إلى راي البطل به كما هو أصله في جدها وأخبار  
أهل الحجة ولأن ذلك مختلف بأختلاف طباعها (وعندهما) وهو رواية

عن الإمام (يثبت) التعلم (في ذى الثوب يترك الأكل ثلاثاً) لأن تركه مرة يحرم  
على الشيع ومرة تين على الترك بالشبك وإذا تركه ثلاثاً يحتمل على تركه لا شهاب  
والاستلاب يقينا لأن الثلاث مدة ضربت الاختبار وإبلاء الاعذار كافي مدة  
الخير (و) يثبت التعلم (في ذى الخبز بالاجابة اذا دعى بعد الأرسال) وهو مأثور  
عن ابن عباس رضي الله عنهما ولأن بدنه لا يتحمل الضرب للتعليم كما يتحمل  
الكلب ونحوه فاكتم في غيره مما يدل على التعليم فإن في طبعه نفورا فيعرف زواله  
برجوعه بالدماء سواء كان الرجوع بطمع اللحم أولا وقبل لو كان يرجع بلا طمع  
فهو معلم والأفلا واما من الفهد فمتحمل الضرب فتعلمه بترك الأكل والاحابة  
جميعا لأن في طبعه الافتراض مع النفور (ولو اكل منه) أي من الصيد (البازي اكل)  
أي يحل أكل الباقي من هذا الصيد لأن تعلمه بالاجابة لا يترك أكله بالاجماع إلا  
عند الشافعي في الجدة لا يترك (لا) أي لا يؤكل (أن أكل منه الكلب أو الفهد)  
عندنا مطلقا سواء كان نادرا أو معتادا وللشافعي قولان فيهما إذا أكل نادرا  
ففي قول يحرم وفي قول يحل وبه قال مالك ولو اعتاد الأكل حرم ما ظهرت عاده  
فيه وهل يحرم ما أكل منه قيل الذي ظهرت به عاده فيه وجهان والأصح  
ما قلنا لقوله عليه السلام إذا أرسات كلابك المعلمة وذكرت اسم الله تعالى  
فكل مما أمسك عليك الآن يأكل الكلب فلا تأكل فإني أخاف أن يكون إنما  
أمسك على نفسه كافي التبيين وغيره (فإن أكل) ذو الثوب من الصيد (أو ترك)  
ذو الخبز (الاجابة بعد الحكم بتعليمه حرم ما صاده بعده) أي بعد ترك الأكل  
ثلاث مرات على التوالي أو بعد ترك الاجابة (حتى يتعلم) على الخلاف الذي  
بيناه آنفا (وكذا ما صاده قبله) أي حرم ما صاده قبل أكله وقبل ترك الاجابة  
لأنه علامة الجهل في الابتداء فظهر أن الحكم عليه بالتعلم خطاه (وبقي في ملكه)  
بار كان محرزا في يده عند الإمام (خلافهما) فإن عندهما لا يحرم إلا الذي أكل  
منه لأن تعلمه علم بالاجتهاد فلا ينقض باجتهاد آخر وان لم يبق في ملكه بار يأكله  
أو يتلفه لا تظهر الحرمة لانعدام المحبة وإنما قلنا محرزا في يده لأن ما ليس بمحرز  
بأن كان في المفازة بعد ثبت فيه الحرمة اتفاقا (وان شرب الكلب من دمه)  
أي دم الصيد ولم يأكل من لحمه (أو نهسه) أي الكلب (فقطعه منه) أي من الصيد  
(بضعة) أي قطعة من اللحم (فرماها) أي رمى أنصاها تلك الضعة (وأنجمه)  
أي أشبع الكلب الصيد بعد النهس والقطع والرمي فأخذته وقتله ولم يأكل منه  
(أكل) وذلك لأنه بالشرب بدون الأكل أمسك على صاحبه وسلمه إليه وكذا  
إذا قطعه منه بضعة ولم يأكل الضبيد لأن الأول من غاية علمه حيث شرب

ما لا يصلح لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له وكذا اذا لم يأكل واخذ ما زاد يذل  
 له ما لم يأكل غير ما زاد مطلوب لصاحبه وفي كل منهما سلم الصيد لصاحبه وهذا كاف  
 في تحقق عمله (وان) وصاية (اكل) الكلب (تلك البضعة بعد صيده) لان  
 هذا ليس يأكل من الصيد اذا لم يبق صيدا بعد تسليمه وقبض صاحبه (وكذا)  
 يؤكل (لو اكل ما طعمه من صيده من الصيد) لانه لم يبق صيدا كما اذا القى اليه  
 طعما ما غيره (او اكل هو) اي الكلب (بنفسه منه) اي من الصيد بان خطف  
 شيئا منه (بعد احراز صاحبه) لانه خرج عن كونه صيدا في هذه الحالة  
 (بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذ الصيد) اي نهس الصيد فقطع منه  
 بضعة فاكلها ثم ادرك الصيد فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل لما امر انه اكل في حالة  
 الاستيلاء فتبين انه لجأ على مسك على نفسه (وان خنقه) اي خنق الكلب  
 الصيد (ولم يجرحه لا يؤكل) لان الجرح شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه  
 وهذا يدل على انه لا يحل بالكسر وعن الامام انه اذا كسر بعضا فقتله  
 لا بأس باكله لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة كما في الهداية  
 وفي الغاية الفتوى على ظاهر الرواية (وكذا ان شاركه كلب غير مدعو  
 او كلب مجوسى او كلب ترك مرسله التسمية عدا) هذه المسئلة مستندة لانهما  
 ذكرت بهما نفاقا فائدة في ذكر هاتين الايتين يقال توطئة الى قوله (وان ارسل  
 مسلما كلبه فزجره مجوسى فانزجر) والمراد بالزجر التهيج اي هيجه فهاج بان  
 صاح عليه فازداد في العدا وكذا في التدين (حل) اكل الصيد (وبالعكس)  
 يعني ان ارسله مجوسى فزجره مسلما فانزجر (حرم) اكله الحاصل انه اذا اجتمع  
 الارسال والاعراض فاعبرة الارسال لان الزجر دون الارسال لكونه بناء على  
 الارسال فلا ينسحب به الارسال لان الشيء لا يرتفع الامثلة او بما فوقه كما في نسخ  
 الاى فلا يرتفع ارسال المسلم بزجر المجوسى ولا ارساله بزجر المسلم في كل واحد  
 منهما على ما كان عليه وفي الهداية وكل من لا يجوز ذكوه كالرند والحرم  
 ومارك التسمية حامدا في هذا بمنزلة المجوسى (وارسله) اي الكلب (احد)  
 فزجره مسلما او غيره فاعبرة للزجر (اي او ان يمشى الكلب بنفسه على الصيد فزجره مسلما  
 فانزجر واخذ حل اكله انحصانا والقياس ان لا يحل لان الارسال ذكوة اضطرارية  
 ولهذا شرط فيه التسمية فان لم يوجد لعدم الذكوة حقيقة وحكما وجه الاستحسان  
 ان الزجر عند عدم الارسال بمنزلة الارسال لان الزجر عقيب زجره دليل  
 على طاعته (وان ارسله) اي الكلب (وليسم) وقت الارسال (عند انزجره  
 يسمى فاعبرة بالارسال) يعني لا يؤكل (بلاعبرة بالتسمية وقت الزجر  
 (وان ارسله على صيد فاخذ) الكلب (غيره) اي غير الصيد (حل ما دام

على من ارسله ) وقال مالك لا يحل لانه اخذ بغير ارسال اذ الارسال مختص  
 بالمشتر وان ارسله ارسالا شرط غير مفيد لان المقصود حصول الصيد اذ لا يتدر  
 على الوفاء اذ لا يمكن تعليمه على وجد يأخذ ما عينه فسقط اعتباره مادام لم  
 يعدل عن سنته ولو عدل عن الصيد بمنه ويسرة وتشاغل في غير طلب الصيد  
 وترك سنته واتبع الصيد فاخذه لم يؤكل لانه غير من سل اليد ( وكذا اوارس له  
 على صيود بسميته واحدة فاخذ كلها حلت ) الصبود كلها لان المقصود حصول  
 الصيد والذبح يقع بالارسال وهو فعل واحد فيكتفي فيه بسمية واحدة بخلاف  
 من ذبح الشاتين بسمية واحدة لان الثانية مذ بوحدة يفعل آخر فلا بد من تسمية  
 اخرى ( وان ارسل الفهد فكمن حتى استمكن ثم اخذ حل ) لان مكثه ذلك  
 حيلة منه للصيد لاستراحة فلا يقطع ارساله ( وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك )  
 اي النكمون فيكون ح بمنزلة الفهد ( واوارس له ) اي الكلب ( على صيد  
 فقتله ثم اخذ اخر ) فقتله ( اكلا ) جميعا لان الارسال قائم لم ينقطع ( كما ورى  
 صيد افاصاب الشين ) اي اصابه وغيره اكلا واو قتل الاول فمكث عليه طويلا من  
 النهار ثم صر به صيد اخر لا يؤكل الثاني لا تقطع ارساله اذا لم يكن ذلك  
 حيلة منه للاخذ وانما كان استراحة بخلاف ما تقدم ( واذا رمى سهمه وسمى  
 اكل ما اصاب ان جرحه ) اي السهم لانه ذبح حكمي ولا يخل بدون الذبح لما روى  
 عن علي بن ساتم قال قال رسول الله عليه السلام اذا رميت فسميت فخرقت  
 فكل وان لم تحرق فلا تأكل ( وان تركها ) اي التسمية ( عمدا حرم ) اكله لاشتراط  
 التسمية في كل ذبح حقيقة او حكما بالنص ( وان وقع السهم به ) اي بصيد  
 ( فحامل ) اي تكلف في المشي حاملا للسهم ( وغاب ) الصيد ( ولم تعد ) الراعي  
 ( عن طلبه ) اي الصيد ( ثم وجده ) اي الصيد ( ميتا خل ان لم يكن به جراحة  
 غير جراحة السهم ) لقوله عليه السلام لا يبي ثعلبة اذا رميت سهمك وغاب ثلثة  
 ايام فادركته فكل ما لم يمتن رواه مسلم وانما لو وجده جراحة سوى جراحة سهمه  
 لا يحل لانه يظهر ح لونه سببا احدهما موجب له والاخر موجب لحرمة فيه لابل  
 الموجب للحزمة مع ان الموهوم في مثل هذا كالحق في دليل قوله عليه السلام  
 لعل هوام الارض قلته خلافا للشافعي ( ولا يحل ان يعد عن طلبه ثم وجده ميتا )  
 لان الاحتراز عن مثله ممكن فلا ضرورة اليه فيحرم وهو القياس في الكل الا ان تركه  
 للضرورة فيما لا يمكن التحرز عنه وبقي على الاصل فيما يمكن وفي التبيين وجعل  
 فاضح في فتاواه من شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره ثم قال وهذا  
 نص على ان الصيد يحرم بالتوارى وان لم يعد عن طلبه واليه اشار صاحب  
 الهداية لقوله والذي رواه حجة على مالك في قوله ان ما توارى عنك اذا

لم يثبت لئلا يثبت باله لا يثبت وهذا يشترط ان لا يثبت عند لا يثبت عند  
 وان لم يثبت عن طاعة فكون مناقضا لقوله واذا وقع السهم بالصيد فصار على  
 حتى غاب عنه ولم يزل في طاعة حتى اصابه ميتا اكل وان قعد ميتا لم يزل  
 في الامر على الطلب وعنده لا على الواري وعنده وعلى هذا ان كان ميتا  
 اصحابا ولو حل ما ذكره على ما قعد عن طلبه كان يستقيم ولم شاقص بكتبة  
 خلاف الطاهر انتهى لكن يمكن ان يقال ان كلام صاحب الهداية منى على  
 ان مدار الحال وعنده عدم الواري وذكر الطلب فيما سمي لانه ان لم يزل  
 الواري لا يصير بل لا بد مع هذا من ان يقعد عن طلبه حتى يقعد كمال الواري  
 فانه اذا غاب المرمى ولم يقعد المرمى عن طلبه فوجد ميتا لا به هذا الواري  
 وقد اوى البعد صاحب الهداية بقوله الا انما اسقطنا اعتباره الى اعتبار الموهوم  
 مادام في طلبه ضرورة ان لا نعري الاصطبياد عنه وفي النهاية اي عن التعب  
 عن نصرة في العياض والشاخر والبراري والظهير بعد ما اصابه السهم يتجامل  
 ويظير حتى يقبض عن نصرة فيقطعا اعتباره ضرورة اذا كان في طلبه لان الطالب  
 كالواحد ولا ضرورة فيما اذا قعد عن طلبه ولانه لو قعد يكون الواري سبب  
 عمله ويمكن الاحتراز عن ذلك الواري باز يتسع اثره ولا اشتغال بعمل آخر  
 (والحكم فيما جرحه الكلب) بالارسال (كالكلمة فيما جرحه النجوم) في جميع  
 ما ذكر (وان رماء) اي الصمد (وقد وقع في ماء ميت فبد) اي في الماء (او) وفيه  
 (على سطح او على جبل او شجر او حائط او آجر ثم ردى ميتا) الى الارض (ميتا  
 حرم) اكله لانه متردية وهي حرام بالاصول لانه احتمال الموت بعد الرمي اذا لم يزل  
 مهلكا قبل هذا اذا لم يقع الحرح مهلكا في الحال اما اذا كان مهلكا فوقه وهذا  
 في الماء حرام لا يصح لان الحيوة الناقصة كالحيوة في المدبوح بعد الدبح فوكل  
 وكذا السقوط من عل ولا احتمال ان يكون من السقوط لامن الجرح هذا  
 اذا لم يكن الجرح مهلكا في الحال اما اذا كان مهلكا لم يبق فيه من الحيوة بقدر  
 ما في المدبوح ثم ردى على كافي النهاية (وكذا) يحرم (او وقع على رخ  
 منصوب او قصة قائمة او حرف) اي طرف (آجرة فخرج بها) لا احتمال ان  
 حد هذه الاشياء فله تعدد او ترديه وهو ممكن الاحتراز عنه (وان وقع على  
 الارض ابتداء حل) لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتباره سد باب الاستعانة  
 بحلها اذا امكن التحرر عنه لان اعتباره لا يؤدي الى الحرج فامكن ترجيح  
 الحرم عند التمسك ارض على ما هو الاصل في الشرع كما في ان بين (وكذا او وقع على  
 صخرة او آجرة فاستقر عليهما) وكذا او وقع على جبل او طهرات ولم يتردد  
 منه (ولم يخرج حل) لان وقوده على هذه الاشياء وعلى الارض اسواء وفي

الهداية وذكر في المشتق او وقع على صخرة فانشق بطنه لم يبق كل احتمال الموت  
 بسبب آخر وصحة الحاكم الشهيد وحل مطلق المروى من قوله فاستقر عليها  
 في الاصل على غير حادثة الانشقاق وحله اى رواية المشتق شمس الائمة السرخسى  
 على ما اصابه حد الصخرة فانشق بطنه لذلك وحل المروى في الاصل على انه  
 لم يصبه من الاجرة الا ما يصبه من الارض او وقع عليه وذلك عفو كما لو وقع  
 على الارض وانشق بطنه وهذا اى ما فذه شمس الائمة اصح انتهى ( وان وقع  
 في الماء فأت حرم ) هذه المسئلة مستندة لانها ذكرت بعينها آنفا فلا فائدة  
 في ذكرها ثانيا الا ان يقال ذكرها تهييد القول ( وان كان الطير ما يافوق فيه )  
 اى في الماء ( فان انفس جرحه ) بضم الجيم ( فيه ) اى في الماء ( حرم ) لاحتمال الموت  
 بالماء وبه قالت الائمة الثلاثة اذا كانت جراحة غير مهلكة يحل اما اذا كانت مهلكة  
 عند الشافعي ومالك ( والا ) اى وان لم يشمس جرحه في الماء ( حل ) اتيقن الموت  
 بالرمي ( ويحرم ما قتله المعراض ) وهو اسم السهم لا ريش له يمر على عرضه فيصوب  
 ( بعرضه ) لقوله عليه السلام فيه ما اصابه بجرحه فكل وما اصابه بعرضه فلا تأكل  
 ولانه لا بد له من الجرح ليتحقق معنى الذكوة كما في الهداية ( او البندقة ) معطوف  
 على المعراض اى يحرم ما قتله البندقة وهى طينة مدورة يرمى بها لانه يدق  
 ويكسر ولا يجرح فصار كالمرض اذا لم يخرق ( ولم يجرحه ) قيداهما ( وان  
 اصابه ) اى اصاب الرامي الصيد ( بحجر ) اى بان رماه بحجر ( وجرحه بجده )  
 بكسر الخاء بمعنى الحدة كما في شرح المجموع والظاهر انه بالفتح بمعنى ط فيه ( فان  
 كان ) الحجر ( ثقيل لا يثقل كل ) لاحتمال انه قتله بثقله ( وان كان خفيفا اكل ) لعين  
 الموت بالجرح وان كان خفيفا وجعله اى الجرح طويلا كالسهم وبه حدة فانه يحل  
 لانه يقتله بجرحه ولو رماه بروة حديدية ولم يضرع بضما لا تحل لانه قتله دقا  
 كما في الهداية ( وان لم يجرحه لا يثقل كل مطاقا ) سواء كان ثقيل او خفيفا لا اشتراط  
 الجرح ( ولو رماه بسيف او بسكين فاصاب ظهره ) اى ظهر السيف او السكين  
 ( او مقبضه ) اى مقبض السيف ( فقتله لا يثقل كل ) لانه قتله دقا والحديد وغيره  
 فيه سواء والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافا الى الجرح يبين كان  
 الصيد حلالا واذا كان مضافا الى الثقل يبين كان حراما وان وقع الشك  
 ولا يدري مات بالجرح او الثقل كان حراما ( احتياطيا وشرطا في الجرح الادماء )  
 لقوله عليه السلام ما نهر الدم وافرى الاوداج فكل شرط الانهار ( وقيل  
 لا يشترط ) الادماء لا تيان ما في وسعه وهو الجرح واخراج الدم ليس في وسعه فلا يكون  
 مكلفا به لان الدم قد يحتبس لغلظته او يضيق المنفذ بين العروق وكل ذلك  
 ليس في وسعه ( وقيل ان ) كان الجرح ( كبيرا لا يشترط ) الادماء ( وان ) كان

( صيغرا بشرط ) لان الكرم ما لم يخرج منه الدم لدمه وانما هو بشرط التخرج  
فلاهراف يكون انتصير منه ( وان اصاب السهم طلفه ) اى طلفه اصيد  
مكره النساء حاره ( او قرنه مان ادماء حل ) اكله ( والا فلا ) يخل وهذا  
بؤيد قول من يشترط خروج الدم واوديع شاة او ضرعا فتعركت بعد الذبح  
وخرج منها دم مسفوح تؤكل واو لم تعرك ولم يخرج الدم لا تؤكل  
واو لم تعرك وخرج الدم المسفوح او تعرك ولم يخرج منها الدم اكله وان حل  
- وانها عند الذبح تؤكل وان لم يخرج الدم ولم يعرك ( واروى صيداه طع  
عضوانه اكل ) الصيد ( دون العضو ) اى يؤكل صيد قطع عضو منه  
بارى كالبه او الرجل لانه ذابح ربه ولا يؤكل عضوه المقطوع لقوله صايد السلام  
ما بين من الحى وهو ميت قد ذكر هذه السلام الحى مطلقا فيصرف الى الحى  
الحقيق وعند الشافعى يؤكل لان اذا مات الصيد فى المال والا يؤكل المبان  
منه لا المبان ( وان قطعه ) اى العضو ( ولم يسه فال احتمال التيسار ) فان  
( اكل العضو ايضا ) اى كايؤكل الصيد لانه بمنزلة سائر اجزائه ( والا ) اى  
وان لم يخل ولم يتوهم التيسار به لاجل ان بقي منه معلقا بجلده ( فلا ) يؤكل  
الان اوحود الالهة منى والعبدة للمانى ( وان قصده ) اى شق الصيد طولاً  
وكذا عرسا كما فى المهناتى ( نصفين او ) قطعه ( اثلاثا والاكثر من  
حاسب الجهر اكل الكل ) اى يؤكل المبان والذئ من جميعها اذا لم يكن بقا  
الحوة بعد هذا الجرح فلا يتناول الحديث بخلاف ما اذا كان التشيان فى طرف  
الرأس والثلاث فى طرف الجهر اذ يؤكل المبان منه لا المبان لا مكل الحوة  
فى الثلثين فوق حوة الذئوخ بخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس اذ يؤكل  
المبان منه لا المبان لا مكل الحوة المذكورة ( وكذا ) اكل الكل ( لو طع  
نصف رأسه او اكثر ) للهالة المذكورة ( واذا ادرك الصيد حيا فقد حيوه فوق  
حوة الذئوخ ولان من ذكونه ) لانه قدر على الاصل وهو ذكوة حقة قل  
حصول المقصود بالبدل وهو ذكوة الاضطراب اذا لم يصب هو الا بالذكوة  
الاضطرابية ولم يأت قبل موت الصيد بطل حكم البدل ( فابزكها ) اى الذكوة  
( متمكنا ) اى فادرا ( منها ) اى من الذكوة ( حرم ) لما يشاء الله ( وكذا ) يحرم ( او )  
زكها ( غير متمكن منها ) اما فقد الاكلة او لضيق الوقت ومه آت الذئوخ وبه من  
الحوة فوق ما يكون فى الذئوخ ( روى طاهر الزواوية ) لان ذكوة الاضطراب اعناء  
تعتبر اذا لم يقع فى بدنه حيا وهذا وقع فى بدنه حيا سقط اعتبار ذكوة الاضطراب فيه  
وعن الشيخين وهو قول الشافعى انه يخل اذا كان فيه من الحوة اكثر مما  
فى الذئوخ بعد الذبح ( وان لم يبق من حيوته الا مثل حوة الذئوخ ) وهو مالا

يتوهم بقاءه بعد اكله كما دلت على اصفه واخرج ما يندى لا لم يدركه حتى يفحل  
 ولا تلزم تذكية لان ما بقى اضطراب المذبح وفيه اشارة الى انه اومات قبل  
 وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل و به تأخذ  
 كما في الفهري تاني نقلا عن النظم ( وقبل عند الامام لاند من تذكيته  
 ايضا ) اى كما يكون فيه حيوة فوق ما يكون في المذبح لانه وقع في يده حيا فلا  
 يحل الا بالذكاة الاختبارى ( فان ذكاه حل ) جماعا ( وكذا ان ذكى المتردية )  
 اى التى سقطت من العلو ( والنطيحة ) اى التى ماتت من النطح وهو ضرب  
 الكبش بالقرن له ( والموقوذة ) اى التى قتلت بالخشب ( والثى ) اى شق  
 الدئب بطنها وفيد ) اى فى كل واحد من هذه الاربعة ( حيوة خفية )  
 اى دون حيوة المذبح ( اوجلية ) اى فوق حيوة المذبح وقيل الخفية  
 بان لم يتحرك ولكن يتنفس بالحياة والجلية بان يتحرك ( حل ) اى يحل اكل هذه  
 الاربعة اذ ذكيت ( وعليه الفتوى ) لقوله تعالى وما كل السبع الا ما ذكيت  
 استثناء مطلقا من غير تفصيل فينبول كل شئ مطلقا لان المقصود تسهيل الدم  
 الجش بفعل الذكاة وقد حصل ( وعند ابى يوسف اركان ) احد هذه  
 الاربعة بحيث ( لا يعش مثله لا يحل ) بالتذكية لانه لم يكن موته بالذبح اى مضافا  
 الى الذبح وبه قالت الائمة الثلاثة ( وعند محمد ان كان يعش فرق ما يعش  
 المذبح حل والا ) اى وان لم يكن يعش فرق ما يعش المذبح بل كان يعش  
 مقدار ما يعش المذبح ( فلا ) يحل بالتذكية لان قدر حيوة المذبح غير  
 معتبر ( ومن رضى صيدا فاشنعه ) اى جعله ضيفا ( واخرجه عن حبر الامتاع )  
 اى صيره الى حال لا ينجم من يد الصائد ولكن تربى حيوته ( ثم رماه آخر فقتله  
 حرم ) اكله لا جمل الموت بالثانى وهو ايسر بدكاة للقدرة على ذكاة  
 الاختيار ( وضمن ) الثانى ( قيمته ) اى قيمة الصيد ( مجروح الاول ) يعنى  
 الاول خلك الصيد باثنائه والثانى برميته اتلف ملكه فيضمن قيمته معيبا بالجر احة  
 وفى التبيين تفصيل فليطاع قيدا بقوانينا تربى حيوته لانه اولم ترج حيوته بان  
 قطع بالرمي الاول رأسه او بقر بطنه او نحوها يحل اكله لان الموت مضاف  
 الى الاول لا الثانى كافي شريح للمجمع ( وان لم يثنى الاول ) ورماه الثانى  
 فقتله ( حل ) اكله لانه حين رمى الثانى كان صيدا القدرته على الامتاع ( وهو )  
 اى الصيد ( الثانى ) لانه هو الذى اخذته واخرجه عن حبر الامتاع وقد قال  
 عليه الصلوة والسلام الصيد لمن اخذ وفى التبيين ولور مياه معا فاصابه احدهما  
 قبل الآخر واثنى ثم اصابه الآخر اورماه احدهما ولا ثم رماه الثانى قبل  
 ان يصده الاول او بعد ما اصابه قبل ان يثنى فاصابه الاول واثنى او اثنى



ثم اصحابه اشاق قتلته فهو الاول ويؤكل كل وقت زفر لا يحل اكله واورماه معصا واصحابه معاذات فنهجا فهو بينهما لا يبيد وانهما في السبب والباري والكلب في هذا الكلبهم حتى يملكه باثخان ولا يميز امساكه بدون الاثخان وتعامه فيه ان شئت فليراجع (ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فصر به فصره) اي طرجه على الارض (ثم صر به فقتله اكل وكذا) يؤكل او ارسل كلبين فصره احدهما وقتله آخر لان الامتاع عن الخرج بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فعمل عقوا ما لم يكن ارسال احدهما بعد ما اتخذه الاول (واو ارسل رجلا ان كل منهما اكله فصره احدهما وقتله الآخر حل) اكله اذا كان ارسال الثاني قبل ان يتخذه الاول لما يشاء (وهو) اي الصيد (الاول) ان كان اتخذه قبل ان يخرج حبه الثاني لانه اخرجته عن حد الصيدية فلكه ولا يحرم يخرج الثاني بعد ما اتخذه الاول لان ارسال الثاني حصل الى الصيد لكونه قبل ان يتخذه لان المتعبر في الحل والحرمة حاة الارسال افدته على الامتاع ولا يعتبر بعده لعدم قدرته عليه وعن هذا قال (ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم) لما يشاء ان الارسال اذا كان بعد الخروج عن الصيدية لم يكن موته ذكوة للندرة على ذكوة الاختيار (وضمن) الثاني للاول (كافي الرمي) تلف الصيد المملوك للاول بالارسال الثاني (ومن سمع حسا) اي صونا خفيا (فقتله انسانا فرماه او ارسل عليه كلبا فاذا هو صيد فقتله اكل) لانه لا يعتبر بقتله مع تمينه صيدا كما في الهداية وبذكر في المتن اذا سمع حسا بالليل فظن انه انسان اودابة فرماه فاذا ذلك الرمي صيدا واصاب صيدا آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يزيد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الابوجهين ان رمية وهو يريد الصيد وان يكون حرم صيدا سواء كان مما يؤكل اولا وهذا اوجه لان الرمي الى الارض ونحوه بقصده لا يعد صيدا فلا يمكن استباره واو اصاب صيدا وقد قال في الهداية وان تيمم انه حرم آدمي لا يحل المصاب وحل قولاه المختلفان على الروايتين عن ابن يوسف وتعامه في التبيين فليطالع

### ( كتاب الرهن )

وجد المناسبة بين كتاب الرهن وكتاب الصيد ان كل واحد منهما سبب لتحصيل المال ومن محاسنه حصول النظر لجانب الدين والمديون وهو مشروح بقوله تعالى فرمان مقبوضة وبما روى انه عليه السلام اشترى من يهودي طعاما ورهده بهادعه وقد انفق الاجاع على ذلك لانه عقد وثيقة لجانب الاستيفاء ويعتبر بالوثيقة في طرف الوحوب وهي الكفالة كافي الهداية (هو) اي الرهن

الحبس مصلحا قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اي محبوسة بجزاء عملها  
ويقال قلب المحب رهن عند حبيده وقيل هو جعل الشيء محبوسا اي شئ  
كان بائى سبب كان وقد يطلق الرهن على الرهون تسمية للقبول بالصدور  
يجمع على رهان ورهون ورهن وشرا (حبس شئ بحق يمكن استيفاءه)  
اي استيفاء الحق (منه) اي من ذلك الشيء (كالدين) اي مثل ما وجب في  
الذمة حتى اذا ارتهن بما لا يمكن استيفاءه من الرهن كان الرهن باطلا كالرهن  
بالقصاص والحدود والمراد بالشيء هنا المال ولذا قال البعض هو حبس المال بحق  
كما قيل هو حبس العبد بالدين فصار ذلك خروجا من العموم الى  
الخصوص وبرد بالحق هنا ما يعي الدين الواجب حقيقة وهو الظاهر كالدون  
في الذمة او حكما كالايمان المضمونة بنفسها مثل المغصوب والمهر وبدل الخلع  
وبدل الصلح عن دم العمد لان الموجب الاصل في هذه الاعيان المثل والقيمة  
وما لهما الى الدين ولهذا تصح الصفقة به والبراء عن قيمته هذا عند الجمهور  
وبدل على هذا عبارة الضمان فرد العين وجودها خلاص عن الدين بخلاف  
العين الغير المضمونة كالودائع والعواري وبخلاف المضمونة بغيرها كالمبيع في  
يد البائع وفي الاصلاح وفي الشريعة جعل الشيء محبوسا بحق لا حبس الشيء  
بحق لان الحبس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاعل اياه محبوسا انتهى وفيه  
كلام لانه لا يرد ذلك لان اللازم في الرهن الشرعي كونه مقبولا ومحبوسا عند  
المرتهن او العمد اذ مجرد جعل الراهن الشيء محبوسا لا يفيد بدون مطاوعة  
المرتهن لانه آخذ الحق منه تدبر (وينقد) الرهن (بإيجاب) من الراهن  
بان قال رهنتك هذا المال بدين لك علي (وقول) من المرتهن كافي سائر العقود  
حال كون ذلك العقد غير لازم لزوما شرعيا (ويتم بالقبض) اختلف العلماء  
في القول قال بعضهم انه شرط والظاهر ما ذكر في المحيط بسير الى انه ركن  
وقال بعضهم لايجاب ركن والقبول شرط اما القبض فشرط اللزوم وفي  
الذخيرة قال محمد لا يجوز الرهن الا مقبوضا فقد اشار الى ان القبض شرط الجواز  
وقال شيخ الاسلام شرط اللزوم وبه قال اكثر العلماء والاول اصح كافي الهداية  
وفي الكفر ولزم بإيجاب وقول ويتم بقبضه انتهى وهو مذهب مالك وفي التنبيه  
وهذا سهو فان الرهن لا يلزم بالإيجاب والقول لانه تبرع كالهبة والصدقة  
ولا كونه ينقد لهما فيلزم به انتهى لكن يمكن الجواب بان المراد باللزوم هو  
الانقضاء يدل عليه قوله ويتم بقبضه فانه لو اراد ما هو الظاهر منه لما قال انه يتم  
به اذ اللازم لا يحتاج في تمامه الى شئ آخر تدبر (محوزا) اي يتم بالقبض حال  
كونه مجموعا احتراز عن رهن الثمر على السجر ورهن الزرع في الارض لان المرتهن

( لم حرره ) أي لم يجمعه ولم ينفقه به ما كان كونه ( مبرأ ) عن ذلك الرهن وهو  
احترز عن عكسه وهو رهن الشجر دون الثمر ورهن الأرض دون الزرع  
ورهن دار ذيها مع الرهن حال كونه ( مبرأ ) عن انفصال خلية  
وهو احتراز عن رهن المشاع كرهن نصف العبد أو السدار وفي الدرر وهذه  
العامية هي المناسبة لهذه الآية لا لما قيل أن الأول احتراز عن رهن المشاع  
والثاني عن المشمول والثالث عن رهن ثمر على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على  
أهل النظر والتدبر ( والعلية ) هي أن يحل بين الرهن والرهن ( فيه ) أي في  
الرهن ( وفي البيع قبض ) أي في حكم قبض الرهنين وبقائه الشاذعي ومالك  
حتى إذا وجدت من الرهن بمحصنة الرهنين ولم أحده فضايع حتى المرتهن  
كما أن العلية في المسع قبض كذلك هذا في طاهر الرواية لأن الرهن يقدر على  
الخلية دون القبض الخ في لكونه فعل العمد ولا يكلف به وإذا قبل الخليلة  
تسلم إلا أن ذكرنا قبض هذا الملع وأنسب من التسليم لأن القبض كان مخصوصاً  
ومنه نصار مخصوصاً به كما في الهبة والصدقة وعن أبي يوسف إذا قبض  
لا يثبت بهما في المول إلا بالمثل كما في العصب لأن القبض هو موصوف للقبض قبل  
أنه حاس على البيع المشروع أولى من العباس على العصب المتنوع وفي المصحح  
قال قلت ينبغي أن لا يكتفى بالعلية في قبض الرهن إذا قبض منصوص عليه في  
الرهن بخلاف المسع وفيه استدلال المشايخ على شرطية القبض في الرهن بقوله  
يعالي فرهنه موصوفه أمر بالرهن لأن المصدر متى قرر ما فاء في محل الحراء  
رأيه الأمر كما وقع في أكثر من القرآن والأصل أن المنصوص راعى وجوده  
على أكل الخبز فلو أحببنا أن المنصوص إنما راعى وجوده على أكل  
الحبات إذا نص عليه بالاستئلال وأما إذا ذكرنا المنصوص فلا يثبت أن راعى  
وجوده كما ذكرنا فإن التراضي في البيع مخصوص عليه بقوله تعالى إلا أن تكون  
تجارة عن ترين فلو صح ما قال المعترض أصل مع المكرة ولم يحدوا من كماله  
انتهى لكن لا يمتنع هذه الملازمة بل اللازم من صحة ما قال المعترض هو ثبوت  
صحة البيع بالرضاء في الجملة على من الخليلة في الرهن فانه أحد في الجملة كما في  
البيع والهبة ندر ( ولأرهن أن يرجع عنه ) أي عن الرهن ( قبل القبض )  
لكونه غير تام وغير لازم قبل القبض ( فإذا قبض لزم الرهن ) كما قرئناه أما  
ولأرجوع بعده ( وهو ) أي الرهن ( منصوص بالآقل من قبضه ) أي الرهن  
( ومن المدين ) إذ هناك ولا دلالة باسم تفضيل أو تميل باللام وكلمة من ليست  
مضنية بل سالية والمعنى بالآقل الذي هو من هذين المذكورين أيهما كان  
وقال الشاذعي في هر كاه أمارة في المأثور ولا يستعمل في المدينية لا

لقوله عليه السلام لا يذوق الرهن من صاحبه الذي رهنه له ضمه اى للراهن  
 لزوائده وعليه غرمه اى اوهلاك كان الهلاك على الراهن قال معناه لا يصبر مضمونا  
 بالدين ولنا قوله عليه السلام للمرتهن بعد ما نطق فرس الرهن عنده ذهب  
 حقه وقوله عليه السلام اذا عصى الرهن فهو بمساقيه معناه على ما قالوا  
 اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد ما هلك الرهن واجاع الصحابة والتابعين رضى الله  
 تعالى عنهم على ان الرهن مضمون مع اختلافهم في كيفية والقول بالامانة  
 خرق له والمراد بقوله عليه السلام لا يذوق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلى  
 بان يصبر مملوكا كذا ذكره الكرخي عن السلف وعن النخعي في رجل دفع  
 الى رجل رهنا واخذ درهما فقال ان جئت بك بحقك الى كذا وكذا والا فالرهن لك  
 فقال ابراهيم لا يذوق الرهن فجعله جوابا للمسئلة وتمام تحقيقه في شرح الهداية  
 وغيرها تنع (فلوهلاك) كل الرهن في يد المرتهن (وهما) اى الرهن والدين  
 (سواء) اى متساويان في المقدار (صار المرتهن مستوفيا لدينه) حكما لا يطلب  
 المرتهن من الراهن ولا الراهن من المرتهن شيئا (وان كانت قيمته) اى الرهن (اكثر)  
 من الدين (فان امانة) في يد المرتهن لما روى عن علي رضى الله تعالى عنه انه قال  
 المرتهن امين في الفضل ولان المضمون بقع بقدر ما يقع به الاستيفاء وذلك بقدر  
 الدين فلا يدخل الفضل في ضمانه خلافا لفراد عند مضمون بقيمة الهلاك  
 لا بالاقل منهما فيدخل الفضل في ضمانه بالهلاك لان الفضل عن الدين مروهون  
 لكونه محبوسا به فيكون مضمونا (وان كان الدين اكثر) من قيمة الرهن  
 (سقط منه) اى من الدين (قدر القيمة) اى قيمة الرهن (وطوبى الراهن  
 بالباقي) من الدين مثلا اذا كان الدين مائة درهم والرهن ايضا يساوى مائة  
 درهم فهلاك من غير تعد صار المرتهن مستوفيا دينه حكما ولا يبقى له مطالبة  
 على الراهن فان كان الرهن يساوى مائة وخمسين درهما مثلا فالخمسون  
 امانة في يده فلا يضمها الا بالتعدى وان كان الرهن يساوى تسعين بصير المرتهن  
 مستوفيا من دينه تسعين درهما ويرجع على الراهن بعشرة دراهم (وتعتبر قيمته)  
 اى قيمة الرهن (يوم قبضه) وفي المخرج نقلا عن الخلاصة وحكم الرهن انه اوهلاك  
 في يد المرتهن او العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت  
 قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه الى آخر ما قاله وفي التبيين ان ضمان  
 الرهن على المرتهن يخالف ضمان الاجنبى فانه تعتبر قيمته يوم القبض بخلاف  
 ما لو تلفه اجنبى فان المرتهن يضمه قيمته ويكون رهنا عنده والواجب هنا  
 في المستهلك قيمته يوم هلاكه باستهلاكه ثم بحث وقال وان نقصت القيمة تراجع  
 السعر الى خمسة مائة وقد كانت قيمته يوم القبض الف والواجب بالاستهلاك خمسة مائة

وسفوف من ايسر في سنة ثلث ما يخص كفاً فثبوت سنة الله بن مقفلة  
 وتعد قيمه يوم القبض فهو معصون باقبض المبرمج اسم الله تعالى اذا اقر  
 هذا المهر فثبوت ان ما ذكره صاحب الموائد من قوله المهر قيمه الرهن يوم  
 الملاك لقولهم ان يده امانة دعه الى آخره فله ثبوت لصريح المقول انتهى  
 وفي التاويل المذهب على يوم الرهن اذ لم يثبت بين المذاهب اى مقدار ما يريد اخذه  
 برهن من ايسر يضمنون من الدين في الاصح ( وبهاتك ) الرهن ( على رهن  
 رهن فكنه ) اى كفى للمعد الرهن او الاخذ المردية ( هـ ) اى على  
 الرهن لانه ملكه حقيقة وهو امانة في يد المرتهن حتى اذا اشبهه بالذئب فقبض  
 الرهن من قبض اشراء لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان واذا كان  
 ملكه فثبوت كان عليه كفته ( وللمرتهن ان يطلب الرهن بدينه ) لان هلاك  
 الرهن لا يفسد طلب الدين ( ويشهده ) اى يحبس المرتهن الرهن بدينه  
 ( وان ) وصلياً ( كان الرهن حنده ) لان سنة باق بعد الرهن والحبس جزء اظم  
 وانما ظهر معاله عند الداعي لشمسه دعه الاظم وهو المصلحة ( وله ) اى للمرتهن  
 ( ان يحبس الرهن بعد قبض حقه ) اى بعد الرهن ( حتى يضمن دينه الا )  
 وقت ( ان يبرئه ) اى المرتهن من الدين لان الرهن لا يسلط بمجرّد الفسخ  
 بل رده على الراهن بضارقي السحب طم في مائتي القبض وادب ( وليس عليه )  
 اى على المرتهن ( ان كان الرهن في يده ) اى المرتهن ( ان يمكن الراهن من يده )  
 اى من بيع الرهن ( للابقاء ) يعنى لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ارضه الى غيره  
 لا يجب على المرتهن ان يمكنه من البيع لان حكم الرهن الحبس الدائم الى  
 ان يرضى الدين فكيف يصح القضاء من يده ( وليس للمرتهن الاشارة بالرهن )  
 باستخدام ولا يسكن ولا ينس الا باذن المالك لان حق المرتهن الحبس الى ان يستوفي  
 دينه دون الانشغال ( ولا اجارته ولا اعارته ) اى ليس للمرتهن الانشغال باجارة  
 او اعارته اذ لم يكن له الانشغال فمعد فلا يكون مالكا تسلط البر عليه الا باذن الراهن  
 وفي المص وحسن صدقة بن محمد بن مسلم السمر قديم وكان من كبار علماء سمرقند  
 ان من اراد ان يبيع شيئاً منه بوجه من الوجوه وان اذن الراهن  
 لانه اذله في الر بالامه يستوفي دينه كاملاً فثبوت له المصلحة التي استوفى وعد لا  
 فيكون ربا وهذا امر عظيم كذا رأيت مدفولاً بهذا المذهب وعراه الى المصانع  
 لهذا المذهب السرحس قات وهو مخالف لكل كلام جامعة المتهبرات في الحاشية  
 رحل رهن شاة وابلح للمرتهن ان يشرب لبنه كان للمرتهن ان يشرب واكل  
 ولا يكون ضامناً وفي نقباء الزينة ابلح الراهن للمرتهن اكل الثمار ما كانها  
 لم يضمن ثم قال بكرة للمرتهن الانشغال بالرهن باذن الراهن وان اذله في البيع

فلا رجوع بالاحرة انتهى فليحمل ما تقدم على الديانة وما في سائر المعبرات  
 على الحكم (وبصير بذلك) أي بصير المرتهن بالانتفاع قبل الإذن (متعديا)  
 اذ هو غير مأوربه من جهة المالك (ولا يبطل به) أي بالتعدي (الرهن) لبقاء  
 العقد قبل استيفاء الدين (واذا طلب) المرتهن دينه (أمر باحضار الرهن)  
 أولاً لان لم يكن للرهن مؤنة محل بقرينة الآتي ليعلم انه باق ولان قبضه قبض  
 استيفاء فلا وجه لقبض ماله مع قيام يد الاستيفاء لان هلاكه يحتمل فاذا هلك  
 في يد المرتهن تكرر الاستيفاء (فاذا احضره) أي المرتهن الرهن (أمر الراهن  
 بتسليم كل دينه) أولاً ليعين حق المرتهن في الدين كما يعين حق الراهن في الرهن  
 الحاضر تحقيقاً للتسوية بينهما ثم أمر المرتهن بتسليم الرهن كما أمر البائع  
 بتسليم المبيع بعد تسليم المشتري الثمن (وكذا) أي وكذا الحكم فيه مثل الحكم  
 فيما تقدم او طالبه المرتهن (في غير بلد العقد) أي عقد الرهن (ولم يكن للرهن  
 محل ومؤنة) فان الاماكن في حق التسليم كما كان واحداً في البس المحل ومؤنة  
 (فان كان له) أي للرهن (محل ومؤنة فله) أي للمرتهن (ان يستوفي دينه بلا)  
 تكليف (احضار الرهن) لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخليه لا النقل  
 من مكان الى مكان وللراهن ان يحلف المرتهن بالله ما هلك (وكذا) أي للمرتهن  
 ان يستوفي دينه من الراهن (ان كان الرهن وضع عند عدل) بأمر الراهن  
 (ولا يكلف باحضاره) لكونه في يد الغير بأمر الراهن (ولا) يكلف ايضاً المرتهن  
 (باحضار ثمن رهن باعه) أي الرهن المرتهن بأمر الراهن (حتى يقبضه)  
 أي الثمن من المشتري لانه صار ديناً بالبائع بأمر الراهن فصار كان الراهن رهنه  
 وهو دين واوقبضه يكلف باحضاره لقيام البدل (ولا) يكلف ايضاً (ان قضى  
 بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي) من الدين لانه ان يحبس كل  
 الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس المبيع (وللمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه  
 وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله) واجبره مشاهرة او مساهمة لان  
 العبرة بالمساكنة لا بالنفقة حتى ان الزوجة اودعت الرهن الى الزوج لا يضمن  
 ان هلك مع ان الزوج ليس في نفقتها (فان حفظه) أي المرتهن الرهن (بغيرهم)  
 أي بغير المدكورين (او اودعه) المرتهن عند آخر (فهلاك ضمن) المرتهن  
 (كل قيمته) لان المالك ما اذن له في ذلك فيضمن جميع قيمته كالمغصوب لكونه  
 متعدياً وهل يضمن المودع الثاني فهو على الخلاق الذي ينشأ في مودع المودع  
 ثم ان قضى بقيمة الرهن فيما اذا تعدي المرتهن عليه من جنس الدين يتقاصا  
 بمجرد القضاء بقيمة اذا كان الدين حالاً وطالب المرتهن الراهن بالفضل  
 ان كان هناك فضل وان كان الدين مؤجلاً يضمن قيمة الرهن وتكون

بقية رهنا عند المرتهن فادخل الاجل اخذه المرتهن بيده وان قضى بالقيمة  
 من خلاف بغيره كان الضمان رهنا عند اخذ القرض دينه لانه بدل الرهن  
 فاخذ حكمه (وكذا) يضمن جميع قيمته (ان تعدى فيه) اي في الرهن جرمه  
 كما في العصب لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانة تضمن بالاتلاف  
 (او بدل الخسار) الرهن (في خصمه) فهلك يضمن جميع قيمته لانه استعمل  
 فان حرمه (اي الخسار والظاهر بالاولى بالبقاء) (في اصبع غيرها) اي غير الخصم  
 (ولا) يضمن لان ذلك بعد حفظا فظهور التعدي في الاول دون الثاني معنى  
 على العادة واورده خاتمين فليس خاتما فوق خاتم فان كان بمن يتعمل بليس  
 خاتمين معنى والا كان حافظا فلا يضمن وكذا يضمن بتقليد سيف الرهن لانه ايضا  
 استعمال للاثلاثه فانه حفظ فان الشيطان يتقلدون في العادة بسيفين للاثلاثه  
 (وعليه) اي على المرتهن (مؤنة حفظه) اي الرهن اي ما يحتاج في حفظ  
 نفس الرهن (و) مؤنة (رده) اي رد الرهن (اليده) اي الى بدل المرتهن ان خرج  
 من يده يكمل الاتق ان كانت قيمة الرهن مثل الدين وان كانت اقل منه فالمؤنة  
 عليه ايضا بطريق الاولى ولدالم يتعرض له (و) كذا مؤنة (ردجره) الى بدل  
 المرتهن بان تبض عين الرهن او يحدث به مرض آخر فداواته على المرتهن  
 لان الامس الكحق له واجب عليه فتكون المؤنة عده (كاجرة بيت حفظه)  
 اجرة (حافظه) وفي الهداية هذا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان كراه  
 المأوى على الراهن بمنزلة النفقة لانه سعى في تبيته ومن هذا القسم جعل  
 الا بقائه على المرتهن لانه محتج الى اعادة الاستيفاء التي كانت له ليرده وكانت  
 من مؤنة الرد قبل رده وهذا اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت قيمة  
 الرهن اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة عليه لانه امانة بيده  
 والرد لاعادة اليد وبه في الزيادة يد المالك اذ هو كالمودع فيها فلهذا يكون على  
 المسالك وهذا بخلاف اجرة البيت الذي ذكرناه فان كلهما يجب على المرتهن  
 وان كان في قيمة الرهن فضل لان وجوب ذلك اي اجرة البيت بسبب الحبس  
 وحق الحبس والكل ثابت له فاما الجليل انما يلزمه لاجل الضمان فيقدر  
 بقدر المضمون وعن هذا قال (واما حمل الاتق والمداوة) اي مداواة القروح  
 ومداواة الامراض (والعده من الجنائيد) قسم على الضمون والامانة  
 بمعنى ما كان من حصة المضمون فعلى المرتهن وما كان من حصة الامانة فعلى  
 الراهن اذا تقرر عندك ما قلنا من الهداية لا يخفى عليك ما في اثبت من الاختلال  
 ولو قال وعليه مؤنة حفظه كاجرة بيت حفظه وحافظ وان كان في قيمة الرهن  
 فضل وعليه مؤنة رده الى يده اورد جزئه اذا كانت قيمة والدين سواء

واما اذا كانت اكثر من اى الدين فتقسم على المضمون والامانة كالفداء من الجناية  
كافى اكثر المعتبرات لكان اسلم تدبر (ومؤنة تيقنه) اى جعل الرهن باقيا (و)  
مؤنة (اصلاح) اى اصلاح منقعه. (على الراهن كالفقة) من مأكله ومشربه  
(والكسوة واجرة الراعى واجرة ظئر ولد الرهن) هذه امثلة مؤنة لتيقنه (وسقى  
البستان ولفج نخله) اى نخل البستان (وجذاذه) اى الثمر من النخل (والقيام  
بمصلحه) كاصلاح جداره وقاع الحشيش المضر وغيرهما عنه هذه امثلة  
المؤنة لاصلاح منافعه الاصل فيه ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه  
وتيقنه فهو على الراهن سواء كان فى الرهن فضل او لا لان العين باقية على ملكه  
وكذا ما يدهم بموكة لداصلاحه وتيقنه عليه لما نه مؤنة ملكه كفى الوديعه (وما اداه  
احدهما) اى الراهن والمرتهن (مما وجب على صاحبه بلا امر) اى بغير  
امر الماضى (فهو تبرع) فيما اداه كذا اذا قضى دين غيره بغير امره (و) ما اداه  
مما وجب على صاحبه (بامر الماضى يرجع) المؤدى (به) اى بما اداه وقبضه  
صاحب المنح فى مته يقوله وبجعله ديناً على الآخر وقال وحينئذ يرجع عليه  
وبمجرد امر القاضى من غير تصريح بجعله دما عليه لا يرجع كفى التبيين نقلا  
عن المحيط وفى النهاية نقلا عن الذخيرة فعلى هذا اوقبضه المص كفى التوبر  
لكان اولى تدبر (وعن الامام انه لا يرجع به ايضا) اى كما لا يرجع به اذا اداه  
بلا امر صاحبه (ان كان صاحبه حاضرا) وان كان بامر القاضى لانه يمكنه  
ان يرجع الامر الى القاضى فبأمر صاحبه بذلك وقال ابو يوسف يرجع فى الوجهين  
وهى فرع مسألة الخبر لان القاضى لا يلى الحاضر ولا ينفذ امره عليه فلا ينفذ امره  
عليه لصار محجورا عليه ولا يملك الخبر عنده وعدا بن يوسف بملكه فينفذ امره عليه  
كفى التبيين قال صاحب المنح اوقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا  
هو الذى رهته عندي فاقول للمرتهن لانه هو القابض والقول للقابض بخلاف  
ما اذا ادعى المرتهن رده على الراهن حيث لا يقبل قوله لان ذلك شان الامانات الغير  
المضمونة والرهن مضمون على المرتهن وفى التاتارخانية وبصدق المرتهن فى دعوى  
الهلاك ولا يصدق فى دعوى الرد وفى شرح المجموع اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن  
ولم يقم البينة عليه ضمه عندنا سواء كان الرهن من الاموال الظاهرة او الباطنة خلافا  
لمالك فى الباطنة وفى البرازية زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم  
المرتهن انه رده اليه بعد القبض وهلاك فى يد الراهن فانقول للراهن فان برهنا  
فلا رهن ايضا وبسقط الرهن لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه هلك فى يد  
الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن وان برهنا فلا رهن لاثباته الضمان اذن للمرتهن  
فى الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك عند ترك الانتفاع وعوده



لرهن وقال المرتضى ذلك حال الاستدراج في قول المرتضى لا يفسد في الرهن  
في المودد التيحة رهن بهذا يساوي انما بالغ في كل المرتضى البيع في المرتضى  
بعضه بنصفها وقال الرهن لا بل مات عند ذلك يحلف الرهن بالله ما يعلم انما باعه  
ولا يحلف بالله ما مات عنده فاذا حلف سقط الدين الا ان يبرهن على البيع  
اذن الرهن في الرهن في ايس ثوب مرهون يوما فباعه المرتضى فخرقا وقال  
نحرق في ايس ذلك اليوم وقال الرهن ما سته في ذلك اليوم ولا تحرق به فالقول  
للرهن وان اقر الرهن باللبس فيه ولكن قال فخرق قبل اللبس ومعه  
والقول المرتضى ويجوز المرتضى للمهر بالرهن اذا كان الطريق آتيا وان كان له  
حل وموته عند الامام كالوديعة وعند محمد ليس له ان يسافر بالرهن والوديعة  
ايضا اذا كان له حل وموته وعنده في المح في المراجع

( باب ما يجوز ارتهانه والرهنة وما لا يجوز )

لم يذكره من مانات الرهن شرع في تحصيل ما يجوز رهنه وما لا يجوز اذا انفصل  
بعد الاحمال ( لا يصح رهن المشاع وان ) وصليته ( كان ) المشاع ( مما لا يحتمل  
اقسمة ) بخلاف الهبة حيث يجوز فيما لا يحتمل القسمة ( او ) كان ( من  
الشريك ) ههنا عندنا لان موجب الرهن ثبوت بدلا ستيقاه المرتضى وبه  
الاسماء في الحرة الشائع لا يثبت لان شرط الصحة هو التمييز ولم يتحقق وقال  
الشافعي يجوز فيما يصح فيه البيع وهو قول مالك واحمد لان موجب الرهن  
استحقاق البيع في الدين والمشاع يجوز به فحوز رهنه كالمقسم ( وادعوا )  
الشروع به الارتهان ( وقد ) عدد الطرفين وقيل انه لا يمتنع له ذلك  
والسبب في ذلك لان الداع له هو في اذالم يكن الرهن مالا او لم يكن الفاسل به  
معهونا وما من فيه ايس كذلك جاء على ان قبض شرط تمام العقد لا بشرط  
حوازه وصوره الشيوع الطاري ان يبرهن الجميع ثم يتفاسخ في البيع واذن  
الرهن للعدل ان يبيع الرهن كيف شاء فباع نصفه وانه يمنع نفاء الرهن في  
رواية الاصل وهو الصحيح كما في المح ( خلافا لابي يوسف ) لانه لا يمنع لان  
حكم النقاء اسهل من الابتداء فاشهد الهبة وانما فسد لان هذا الشيوع راجع  
الى محل الرهن وما رجع الى المحل فالنقاء كالابتداء وقد قالوا باستثناء الهبة  
من هذا الاصل لانها لا تختص الى القبض او عند العقد بخلاف الرهن فان  
حكمه دوام القبض فعلى هذا اندفع ما قاله ابو المسك كرم من ان وجهه على ما  
في الهداية وغيرها ان الكلام في محل الرهن فالنقاء والابتداء فيه سواء  
كالحرمة في النكاح ولا يخفى انه منقوض بالهبة فان الشيوع فيها مانع ابتداء

لا بقاء فالوجه الا في بقاءه هو بين الفرق بين الرهن والهبة انتهى تدبر  
واعلم ان ما قل البيع قبل الرهن الا في اربعة بيع المشاع جائز لارهنه بيع المسغول  
جائز لارهنه بيع المنصل بغيره جائز لارهنه بيع المعلق عنه بشرط قبل وجوده  
في غير الدين جائز لارهنه كما في شرح الاقطع (ولا) يصح (رهن التمر على الشجر  
بدون الشجر ولا) يصح رهن (الزرع في الارض بدونها) اي بدون الارض  
لا صر ان القبض شرط في الرهن ولا يمكن قبض المنصل بغيره وحده فصار في معنى  
المشاع (ولا) يصح رهن (الشجر او الارض المسغولين بالتمر والزرع دون الثمر والزرع)  
لان الاتصال يقوم بالطرفين فصار الاصل ان المرهون اذا كان متصلا بما ليس  
برهن لم يجز لانه لا يمكن قبض المرهون وحده وعن الامام ان رهن الارض بدون  
الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف ما اذا  
رهن الدار بدون البناء ولان البناء اسم للمبنى فيصير رهننا جميع الارض وهي مشغولة  
بملك الراهن كما في الهداية (ولو رهن الشجر بمواضعها جاز) لانه رهن الارض  
بما فيها من الشجر وذلك جائز ومجسورة ما ليس برهن لا يمنع الصحة ولو كان  
فيه ثمر يدخل في الرهن لانه تابع لاتصاله به فيدخل تبعاً كما في الهداية بخلاف  
البيع لان بيع النخيل بدون الثمر جائز فلا ضرورة الى ادخله من غير ذكره وبخلاف  
المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكر لانه ليس بتابع بوجه ما  
وكذا يدخل الزرع والرطوبة في رهن الارض ولا يدخل في لبيع ويدخل البناء  
والغرس في رهن الارض اي لو قال رهنك هذه الدار او هذه القرية واطاق  
القول ولم يخص شيئاً دخل البناء والغرس (او) رهن (الدار بما فيها) اي  
الدار (جاز) وفي الهداية واواستحق بعضه ان كان الذي يجوز ابتداء  
الرهن عليه وحده بقي رهنه بمحضته والابطال كله لان الرهن جعل لانه ماورد  
الاعلى الباقي ويمنع التسليم كون الرهن او متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه  
في الوعاء المرهونة ويمنع تسليم الدابة المرهونة الحمل عليها فلا يتم حتى يلقى  
الحمل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن الحمل دونها حيث يكون رهنها تاماً  
اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصارت كما اذا رهن متاعاً في دار او وعاء  
دون الدار والوعاء بخلاً ما اذا رهن سرجاً على دابة او لجاماً في رأسها ودفع الدابة  
مع السرج والجام حيث لا يكون رهنها حتى ينزعه مهتماً يسلم اليه لانه من  
توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخيل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر (ولا يجوز  
رهن الحر والمدير وام الولد والمكاتب) لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء  
والاستيفاء من هو لا يمتنعذراً لاستحقاقهم الحرية فصاروا كالحر (ولا) يجوز  
الرهن (بامانات) كالوديعة والسارية والمضاربة ومال الشركة لانها ليست

بمضمونة (ولا يجوز الرهن بالسرقة) صورته باع وسلمه الى المشتري فحققت  
 المشتري من الاستيفاء فاحد الثمن وهما هذا الرهن بطلوا الكفالة حاضرة  
 وامر في انه شرع الاستيفاء ولا استيعاد الا في الواجب فلا يحتمل الافتاء والتعلق  
 واما الكفالة فهي الغرام بغير عوض وذلك بخلافها كالزام الصوم والصلوة  
 (ولا يجوز الرهن بماله ومضمون بغيره كالبيع في بدائع) فانه مضمون بالثمن حتى  
 لو هلك ذهب بالثمن ولا يجب على السامع شيء والرهن لا يجوز الا بالمال  
 المضمونة بنفسه كالمس ولا يجوز بالاصيان المضمونة بغيره كالرهن وان هلك  
 الرهن بالمبيع ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار بالبطل ولا يجب على المشتري شيء  
 وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان البيع والرهن مال والعماسد ملحق بالصحيح  
 بالاحكام وفي المتوسط انه حاز الرهن به فمضى بالاول من قيمته ومن قيمة العين  
 وبما حاز لعقيد او سدد الردعي واولا ثلاث قبل الاعوان ثلاثة عين غير مضمونة اصلا  
 كالامانات وعين مضمونة بعينها كالمحسوب وشروطه ومن غير مضمونة بنفسه  
 مضمونة بغيرها وسقوط الثمن فصار هذا للتسوية فالعين المضمونة باخر (ولا يجوز  
 الرهن بالكفالة بالبيع) اي لا يجوز الرهن الكفيل شاعرا المكفول له تسليم نفسه  
 المكفول به اليه لان استيفاءه من الرهن معدوم وفي الحاتية رجل كفول عن رجل بمال  
 ثم ان المكفول عده اعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل انه لو كفول بمال مؤجل  
 على الاصل فاعطاه المكفول عند رهنا بذلك حاز الرهن واوكفول رجل على انه  
 ان لم يوافق به الى ستة فمليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول  
 عده بمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا وكذا لو كان الكفول قال للطالب  
 في الكفالة ان مات فلان ولم يؤد المال فهو على ثم اعطاه المكفول عند رهنا  
 لم يجز (ولا يجوز الرهن بالامتناع في نفسه وما دونها) عند ولي القصاص  
 للتامتع عاوج عليه لما مر من ان استيفاء القصاص من الرهن غير ممكن  
 بخلاف الجبابة خطأ لان استيفاء الارش من الرهن ممكن (ولا ماسقة) اي لا يجوز  
 رهن النافع والمشتري عند الشئع لسلم الدار بالشفعة لان استيفاء المسح من  
 الرهن غير ممكن اد لو هلك المسح لا يلزمه الصمان (ولا يجوز باجرة  
 السجدة والعميد) لان الاحارة على ذلك باطنة شرعا بالرهن ايضا باطل لكونه  
 في مقالة غير جائز اصلا (ولا يجوز رهن المولى شيء) (باعد الجاني او) العبد  
 (المدين) لانه غير مضمون على المولى فله او ذلك انه لا يجب على المولى شيء  
 فاذا لم يصح الرهن في هذه الصور فالرهن ان يأخذ الرهن من المرتهن حتى  
 لو هلك لرهن في المرتهن قبل الطاب بهلاكه فلا شيء اذا حكم للمطال فيبقى  
 الفيس باذن المالك (ولا يجوز للرهن بالخبر ولا اراءه من مسلم او ذمي)

لان المسلم لا يملك الاضياء اذا كانت رهننا ولا يملك الاستيفاء اذا كان مرتهنا وكذا  
 الحال في الخنزير ( ولا يضمن له ) اي للمسلم ( مرتهنها ) اي مرتهن الخمر ( ولو )  
 وصالية ( ذميا ) اي اذا كان المرتهن ذميا لم يضمنها كما لا يضمنها بالغصب منه  
 لانها ليست بمال في حق المسلم ( ويضمنها هو ) اي المسلم لو ارتهنها ( من ذمي )  
 اي اذا كان الراهن ذميا والمرتهن مسل فهلاك في يد المرتهن يضمن المسلم الخمر  
 للذمي لانها مال متقوم في حقه فتصير الخمر مضمونة على المسلم للذمي باقل من  
 قيمتها ومن الدين كما يضمنها بالغصب ( ويصح ) الرهن ( بالدين ولو ) وصالية  
 ( موعودا ) بان رهن شيئا من شخص ( ايقرضه كذا ) من المال وعند الأئمة  
 الثلاثة لا يصح الرهن به ( فلو هلك ) هذا الرهن ( في يد المرتهن لزمه ) اي المرتهن  
 ( دفع ما وعد للراهن ) اي ان رهن ليقرضه الف درهم مثلا وهلك  
 الرهن في يد المرتهن قبل ان يقرضه الفايجب على المرتهن تسليم الالف  
 الموعود الى الراهن جبرا لان الموعود جعل موجودا حكما باعتبار الحاجة  
 ولانه مقبوض من جهة الراهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيعطى له  
 حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه ( ان كان الدين مثل قيمته ) اي  
 الرهن ( او اقل منها ) اما اذا كان الدين اكثر من قيمة الرهن فعليه قدر قيمته  
 هذا اذا سمى قدر الدين فان لم يسمه بان رهينه على ان يعطى شيئا فهلاك في يده  
 يعطى المرتهن الراهن ماشاء لانه بالهلاك صار مستويا شيئا فيكون بيانه اليه  
 وقال محمد لا يصدق في اقل من درهم والمصلح بلغت الى هذا لانه غير متعارف  
 كما قاله ابو المكارم لكن لان ذلك لان المص قد ذكر حكمه فيما سبق وهو قوله وان كان  
 الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطوبى الراهن بالباقي تدبر وروى عن ابي يوسف  
 اذا قال لغيره اقرضني وخذ هذا الرهن ولم يسم القرض فاخذ الرهن ولم  
 يقرضه حتى ضاع الرهن فعليه قيمة الرهن في الدين الموعود بالغة ما بلغت  
 كالمقبوض على سوم الشراء وفي البرازية والحاصل في الرهن بالدين  
 الموعود ان المستقرض اذا سمى شيئا ورهن به وهلك الرهن قبل الاقراض ضمن  
 الاقل من القيمة ومن المسمى وان لم يكن سمى شيئا اختلف فيه الامام الثاني  
 ومحمد لكن قد قرناه نقلا عن الثوري ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين  
 المقدار ليس بمضمون في الاصح تنبع ( و ) يصح الرهن ( برأس ما السلم وثن  
 انصرف ) قبل الافتراق ولم يصح عند زفر وهو قول الأئمة الثلاثة لانه استبدال  
 ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين  
 امانة والمضمون هو المالية كما في القهستاني ( وبالمسلم فيه ) قبل الافتراق وبعده  
 وعن زفر فيه روايتان ثم اشار الى ما يظهر فيه فائدة جواز الرهن بالاشياء المذكورة

بالتمام فقله ( فإن ذلك ) الرهن ( في مجاز ) المقيد بالانقضاء ( فمما استوفى )  
 أي صار المرتهن ممتثلًا ( حكمًا ) بوجود القبض وانحياز الجاهل من حيث  
 المالية فقيم المال والصرف ( وإن انقضاء ) أي المنقضاء ( قيل ) المقيد أي قبل  
 نقد رأس المال وبقي الصرف ( و ) قيل ( الإهلاك ) أي هلاك الرهن ( بطل  
 العقد ) فبهما أهدم القبض حقيقة لا حكميًا فإن المرتهن لم يصرقا بضما لحققت  
 لا ياله لآله ( والرهن بالسلم فيه رهن ببذله إذا فسخ ) أي لو فسخنا السلم  
 وبالسلم فيه رهن بكون ذلك رهنًا برأس المال استحياسًا حتى يحسد به  
 والقياس أن لا يحسد به لأنه دين آخر وجب بسبب آخر وهو الضمان والسلم فيه  
 وجب بالعقد فلا يكون الرهن باحدهما رهنًا بالأخر كما لو كان عليه دينان درهم  
 ودنانير و باحدهما رهن ففضي الذي به الرهن أو أبرأه منه ليس له حجب بالدين  
 الآخر وجه الاستحسان أنه إن رهن كلفه الواجب بسبب العقد الذي جرى  
 بينهما وهو السلم فيه فبعدم الفسخ ورأس المال عند الفسخ فيكون محسوسًا به  
 لأنه بذله مقام مقامه إذ الرهن بالثمن يكون رهنًا ببذله كما إذا رهن بالفضة  
 فذلك المضمون صار رهنًا بقيمته ( وهلاكه ) أي هلاك الرهن ( بعد الفسخ  
 هلاك بالأصل ) أي هلاك الرهن بعد التفاسخ هلك الرهن بالسلم فيه لأنه رهنه  
 وإن كان محسوسًا بغيره وهو رأس المال كمن باع عبداً وسلم المبيع وأخذ يائماً  
 رهنًا ثم قابلاً المبيع له أن يحسده لاخذ المبيع لأن الثمن بذله ولو هلك المرتهن بملك  
 يائماً ( ويصح ) الرهن ( بالاعتيان المضمونة بنفسها ) أي بالمثل ( أو الهبة  
 كالمضروب والمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم عد ) فإن هذه الأشياء يجب  
 تسليم غيرها عند قبضها إذا يجوز الدل عند وجود الأصل وعند هلاكها  
 يجب الاتيان بمثلهما إن كان لهما مثل وبقيةها إن لم يكن لهما مثل فإذا هلك الرهن  
 عند قيام العين في يد الراهن يقال له سلم العين وخذ من المرتهن الأقل من قيمة  
 العين ومن قيمة الرهن لأن الرهن مضمون عندنا وإذا هلك العين قبل هلاك  
 الرهن يصير الرهن رهنًا صحيحًا بقيمة العين المضمونة ثم إذا هلك الرهن بملك  
 بالأقل من القيمة ومن قيمة الرهن ( و ) يصح الرهن ( ببذل الصلح عن النكار وإن )  
 وصلية ( أقر المدعي بعدم الدين ) صورته أو ادعى رجل على رجل دينًا ألف  
 درهم مثلاً فأنكر المدعي عليه فصالحه على خمسمائة على الإنكار وأعطاه بهنًا  
 رهنًا يساوي خمسمائة فهلك الرهن عند المرتهن ثم تصادق إن لا دين عليه  
 فإن المرتهن يضمن قيمته خمسمائة للراهن باعتبار الظاهر وعن أبي يوسف  
 خلافه أي ليس عليه أن يرد شيئاً ( وأورهن الأب الدينيم عبد طفله جاز ) لأنه ملك  
 أيداعه وهذا النظر منه في حق الميراث لأنه إذا هلك بملك مضموناً والودعة

امانة ولو كان الولد كبيرا لا يجوز للاب ان يرهن ماله بدين على نفسه الا باذن  
 (وكذا الوصى) اى الوصى مثل الاب فى الحكم المذكور وعن ابن يوسف وزفر  
 انه حاذل كان ذلك وهو العيب اس لان الرهن ابقاء حكمهما فلا يمكن كالايقاع  
 حقيقة وجه الاستحسان ان فى حقيقة الايقاع ازالة ملك الصغير من غير عوض  
 يملكه فى الحال وفى الرهن يحفظ مال الصغير فى الحال مع بقاء ملكه فيه (فان هلك)  
 العبد الرهن (رهنها) اى الاب والوصى (مثل ما سطره) اى بالرهن  
 (من دينها) اى من دين الاب والوصى ولا يضمنان الفضل ان كانت قيمة الرهن  
 اكثر من الدين لانه امانة عند المرتهن وانهما ولاية الايداع وذكر التماسى  
 ان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاب بقدر الدين والوصى بقدر  
 القيمة لان للاب ان ينفع مال الصبي بخلاف الوصى وفى الدخيرة التسوية بينهما  
 فى الحكم وقال لا يضمنان الفضل لما مر من انه امانة وكذا الواسطى المرتهن على  
 البيع لانه موكل على بيعه وهما يملكانه (ولو رهن الاب) متاع الصغير (من نفسه  
 او من ابن آخر صغيره) اى الاب (او من عبده) اى الاب (تاجر لادين عليه  
 صح) لان الاب او فور شفقتة نزل منزلة شخصين واقيت عبارته مقام عبارتتين  
 فى هذا العقد كما فى بيته ما الصغير من نفسه فبولى طرفى العقد (بخلاف الوصى)  
 اى لو ارتهنه الوصى من نفسه او من هذين او رهن عيناه من اليتيم بحق اليتيم  
 عليه لا يجوز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفى العقد فى الرهن كالايتوليهما  
 فى البيع وهو قاصر الشفقة ولا يبدل من الحقيقة فى حقه الحاقا له بالاب والرهن  
 من ائنه الصغير ومن عبده التاجر الذى ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه  
 اى الوصى (بخلاف ابته الكبير وابه) اى اب الوصى وعبده الذى عليه دين  
 لانه لا ولاية عليهم بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من هؤلاء لانه متهم فيه ولا تهمة  
 فى الرهن لان له حكما واحدا (وان استدان الوصى لليتيم فى كسوته او طعامه  
 ورهن به متاعه) اى متاع اليتيم (صح) لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن  
 يقع ابقاء الحق فيجوز وكذلك او اتجر لليتيم فارهن او رهن لان الاولى للوصى  
 التجارة بغير ماله ولا يجسد بدين الارتمان والرهن لانه ايقاع واستيفاء (وليس  
 للطفل اذا بلغ نقض الرهن فى شيء من ذلك ما لم يقض الدين) لو قوعه لازما  
 من جانيه ولو كان الاب رهنه فقضاه الابن رجع بدينه فى مال الاب لانه مضطربه  
 حاجته الى احياء ملكه فاشبهه بمعير الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يقتكه  
 الاب بصير قاضيا دينه بماله فله ان يرجع عليه (ولو رهن شيئا بثمن عبيد فظهر)  
 العبد (خرا او بئس خل فظهر) الخل (خرا او بئس ذكبة فظهرت ميتة  
 فارهن مضمون) لانه رهنه بدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه أكد من الدين

الموعود ( ويجازرهن الذهب والفضة وكل مكسول وموروث ) لأنه يفتحق  
 الاستيفاء منه فكان يحل للرهن ( وأن رهنت بجنسها قهلا كها بنتها من الدين  
 ولا صبرة للجودة ) لأنها شاقطة الاعتبار عند المقابلة بالجنس في الإيه والروية  
 وهذا عند الإمام فإن قلته بصير مستوقيا باعتبار الوزن دون القيمة ( وعندهما  
 هلاكها بعينها إن خالفت وزنها فيصير بخلاف الجنس ويجعل رهنا مكان  
 الهالك ) قالا وعندهما إن لم يكن في اعتبار الوزن ضرر بأحد هما بأن كانت  
 قيمة الرهن مثل وزنه أي يكون هلاكها بمثلها من الدين عند الإمام وإن كان  
 فيه الخلق ضرر بأحدهما بأن كانت قيمته أكثر من وزنه أو أقل ضمن المرتهن قيمته  
 من خلاف جنسه ثم يجعل ما ضمن رهنا مكانه ويكون دينه على حاله لأنه لا وجه  
 إلى الاستيفاء بالوزن لما فيه من الضرر بالمرتهن وإلى اعتبار القيمة لأنه يؤدى  
 إلى الربا فصرنا إلى التضمن بخلاف الجنس لينتفض القبض ويجعل مكانه ثم  
 يتسكه وفي النهاية والذين تفصيل فليراجعهما ( ومن شري ) شيئا ( على  
 أن يعطى بأشئ رهنا بعينه أو كفيلا بعينه صح استحسانا ) لأنه شرط ملائم  
 للعقد إذ الرهن والكفالة الاستيثاق وهو يلزم الوجوب وفي القياس لا يجوز  
 لكونه صفقة في صفقة وهي منتهى عنها وإذا كان الرهن أو الكفيل غائبا بقوت  
 معنى الاستيثاق لأن المشتري ربما يرهن شيئا حقيرا أو يعطى كفيلا فقيرا لا يعيد  
 من الاستيثاق فيبقى العقد بشرط غير ملائم فيفسده قياسا واستحسانا أما لو كان  
 الكفيل غائبا فخر في المجلس وقبل صح وكذا لو لم يكن الرهن معينا فانفقا على  
 تعيين الرهن في المجلس أو نقد المشتري الثمن حالا أو بعد المجلس لا يجوز  
 ( فإن امتنع ) المشتري ( عن إعطائه ) أي إعطاء الرهن ( لا يجبر ) المشتري  
 على إعطائه عندنا لأن عقد الرهن تبرع ولا حبر على التبرعات وقال زهر مجبر  
 عليه لأن الرهن صار بالشرط حقا من حقوقه كالوكالة المشروطة في عقد الرهن  
 فيلزم الرهن بآرويه ( و ) بثت ( لا باع ) الخيار إن شاء ( فسخ البيع )  
 أي عن إعطاء الرهن وإن شاء ترك الرهن لأنه وصف مرغوب في العقد  
 وما رضى ( الإبه ) فيتعبر بفواته ( أن دفع ) المشتري ( الثمن حالا ) فسخ  
 لا يمسكه لحصول المتي وهو الائتمان في العقود ( أو ) دفع ( قيمة الرهن رهنا )  
 لأن بد الاستيفاء ثبت على المعنى وهو القيمة ( ومن شري شيئا وقال ) المشتري  
 ( لئامه امسك هذا ) الثوب مثلا ( حتى أعطيك الثمن فهو ) أي الثوب  
 ( رهن ) عند الطرفين ( وعند أبي يوسف وديعة ) لارهن وهو قول زهر  
 والأئمة الثلاثة لأن قوله امسك يحتمل الأمرين الرهن والأيداع لأنه أقل وأدون  
 من الرهن فيقضى بدونه بخلاف ما إذا قال امسك بدينك أو بملك على الإبه

لما قابل به بالدين فقد عين جهة الرهن ولنا انه انى بما ينبت عن معنى الرهن وهو  
الحبس الى ايقاء الدين فالعبرة في العقود للعائن لا يرى انه اوقال ملكتك هذا بكذا  
يكون بيعا للنصر محجوب البيع كانه قال بعثك بكذا ولا فرق بين ان يكون ذلك  
الثوب هو المشتري او لم يكن به ان كان بهد القرض لان المبيع بعد القبض  
يصح ان يكون رهنا بثمنه حتى يثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما اذا كان قبل القبض  
لانه محبوس بائنه وضمانه يخالف ضمان الرهن ولا يكون مضمونا بضمانين مختلفين  
لاستحالة اجتماعهما حتى اوقال له امسك المبيع حتى اعطيه الثمن قبل القبض  
فهذا انفسح البيع كما في التبيين ( واورهن عبدك بالف فليس له اخذ احدهما  
بقضاء حصته ) اى حصته احدهما من الاف ( كالمبيع ) لان المجموع  
محبوس بكل الدين فيكون الجميع محبوسا بكل جزء من اجراء الدين تحصيله  
للق وهو المبالغة في الجمل على الايفاء فصار كالمبيع في يد الدافع فان سمي لكل  
واحد من اعيان الرهن شيئا من المال الذى رهنه فكذلك الجواب في رواية  
الاصول وفي الزيادات له ان يقبضه اذا دى ماسمى له وجه الاول ان العقد متحد  
لا يفرق بتفريق التسمية كما في البيع ووجه الثاني انه لا حاجة الى الاتحاد  
لان احدهما العقدين لا يصير مشروطا في الآخر الا يرى انه اوقال الرهن في اخدهما  
جاز بخلاف البيع ( واورهن ) رجل ( عينا عند رجلين ) بدين اكل واحد منهم  
عليه سواء كانا شريكين في الدين او لم يكنا شريكين فيه ( صح ) الرهن ( وكلهما )  
اى كل العين ( رهن اكل ) واحد ( منهما ) اى من الرجلين لان الرهن اضيف  
الى جميع العين في صفقة واحدة ولا شيوخ في الرهن وموجود صيرورته محتسبا  
بالدين وهذا الحبس مما لا يقبل الوصف بالتجزئى فصا ر محبوسا اكل واحد  
منهما بخلاف الهبة من رجلين حتى لا يجوز عند الامام لان العين تنقسم عليهما  
فيثبت الشيوخ ضرورة ( والمعتنون على كل ) واحد منهما ( على حصته ) لان  
كل واحد منهما يصير مستوفيا باهلاك اذ ليس احدهما باولى من الآخر  
فيقسم عليهما لان الاستيفاء مما يقبل التجزئى ( فان نهائيا ) اى المرتهان  
( في حفظهما ) اى العين المرهونة ( وكل ) واحد منهما ( في نوبته كاهل )  
الذى وضع عنده الرهن ( في حق الآخر ) وفيه اشارة الى ان ارتهان  
كل واحد منهما باقى ما لم يصل الرهن الى الراهن كما في العارية وفي التبيين هذا  
اذا كان لا يتجزئى فظاهر وان كان مما يتجزئى وجب ان يحبس كل واحد منهما  
النصف فان دفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يضمن الدافع عند الامام  
بخلافهما ( فان قضى ) الراهن ( دين احدهما ) اى احد المرتهنين دون  
الآخر ( فكلهما ) اى كل العين ( رهن عند الآخر ) لان جميع العين رهن في يد كل



واحد منهما من غير تفرق على ما ذكرنا (واورهن اثنين من واحد مع وله)  
 اي للواحد (ان يسكنه) اي الرهن (حتى يستوفي جميع حقه منهما) لان قبض  
 الرهن يحصل في الكل من غير شئوع فصار نظير المبيع وهما نظير المشتريين  
 (واودعي كل من اثنين ان هتارهن) فعل ماض (هذا الشيء) مفعول رهن  
 (منه وقبضه) اي الشيء (وبرهنا عليه) اي على ما ادعيا (اطل برهنا بها)  
 صورتهما رجل في يد عبدة اذ جاء رجلان يقول كل واحد منهما الذي اليه  
 قد رهنتني عبدك هذا بالف درهم وقبضة منك واقام التينة على مدعاها  
 فهو باطل اذ لا وجه الى القضاء لكل واحد منهما بالكل لا سيما لانه ان يكون  
 اليه الواحد كله رهنا لهذا وكله لتلك في حالة واحدة ولا اخذ ههنا ب كله  
 لعدم اولوية حجة على هذا لاخر ولا الى القضاء لكل منهما بالنصف لافضائه  
 الى الشيوع فيتمد ر العمل بهما وتعين اتها تر ولا يمكن ان يقدر كما بهما  
 ارفهانه معا حيث سانا اذا جهل التاريخ لان ذلك يؤدي الى العمل بخلاف  
 ما اقتضت الحجة لان كلامهما اثبت بيمينه حبس يكون وسيلة الى مثله في الاستيفاء  
 وبهذا القضاء يثبت حبس يكون وسيلة الى شطره في الاستيفاء وليس هذا  
 اعلا على وفق الحجة وما ذكرناه وان كان قياسنا لكن محمد اخذ به القوية  
 واذا وقع باطلا فاولهاك يهنا امانة لان الباطل لا يحكم له هذا اذ لم يؤرخا فان  
 ارخا كان صاحب التاريخ الاقدم اولى وكذا اذا كان الرهن في يد احد ههنا  
 كان صاحب اليد احق (ولو) كان ههنا (بعد موت الرهن) اي اذ مات الرهن  
 فاقام كل واحد منهما انه رهنة عنده وقبضه (قبلا ويحكم بكون الرهن مع كل)  
 واحد منهما (فصفه) بدل من الرهن (رهنا بحقه) اي يحق كل منهما  
 استحضارنا وهو قول الطرفين لان حكم الرهن هو الحبس في الحيوة وليس للشيوع  
 وجه هنا بخلاف المات اذ بعده ليس له الحكم الا الاستيفاء بان يبيعه في الدين  
 شاع اولم يشع وعند ابى يوسف يبطل هذا قياسا لان القضاء بالنصف حشر  
 جائز في الحيوة للشيوع وكذا في المات له وفي التوبر اخذ جماعة المدبون ليكون رهنا  
 عنده لم يكن رهنا دفع ثوبين فقال خذا ههنا شئت رهنا بكذا فاحد ههنا لم يكن  
 واحد منهما رهنا قبل ان يختارا احدهما

( بات الرهن يوضع على عدل )

لما فرغ من الاحكام الراجعة الى نفس الرهن والمزهرين ذكر في هذا الباب  
 الاحكام الراجعة الى بائنه ههنا وهو البذل لما ان حكم النائب اذا ينفق حكم  
 الاصل ثم ان المراد بالعدل ههنا من رضى الراهن والمزهرين يوضع الرهن في يده

وراد عليه بعض المعتربات قيذا آخر حيث قال ورَضِيَا ببيع الرهن عند حلول  
الاجل بناء على ما هو الجاري بين الناس فيما هو القالب والافر ضاهما بيعة  
الرهن عند حلول الاجل ليس بامر لازم وعن هذا قال في الكافي ليس للعدل  
بيع الرهن مالم يسلط عليه لانه مأمور بالحفظ بحسب (ولو اتفقا) اى الراهن  
والمرتهن (على وضع الرهن عند عدل صحيح) وضعهما (وبتم) الرهن (بقبض  
العدل) هذا عندنا وقال زفر لا يصح لان العدل يملكه عند الضمان بعد  
الاستحقاق فيعدم القبض وبه قال ابن ابي ابي قلنا يده يد المرتهن فيصح  
والمضمون هو المالية فيبذل منزلة شخصين (وايس لاخيهما) اى الراهن  
والمرتهن (اخذته) اى اخذ الرهن (ففيه) اى من العدل (بلا رضى  
الآخر) ليعلق حق كل واحد منهما به حفظا واستيفاء فلا يبطل كل واحد  
حق الآخر (ويضمن) العدل قيمة الرهن (بذفعه الى احدهما) لانه مودع  
الراهن فى حق العين ومودع المرتهن فى حق المالبة وكل واحد اجنبى عن الآخر  
والمودع اذا دفع الى الاجنبى يضمن ولانه لو دفع الى المرتهن يدفع ملك الغير  
ولو دفع الى الراهن تبطل اليد على المرتهن وذلك تعد (وهلاكه) اى الرهن  
(فى يده) اى فى يد العدل (على المرتهن) لان يده فى حق المالبة يد المرتهن  
والمالية هى المضمونة (فان وكل الراهن العدل او المرتهن او غيرهما) اى غير  
العدل والمرتهن (بيعه) اى ببيع الرهن (وقت حلول الاجل صح) التوكيل  
لان الرهن ملكه فله ان يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقا ومجزا  
فالو وكل بيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح عند الامام لان امره وقع  
باطلا لعدم القدرة وقت الامر فلا ينقلب جائزا وقال يصح لفدوته عليه وقت  
الامتنال (فان شرطت) الوكالة (فى عقد الرهن لا ينحل) الوكيل (بالعدل)  
اى عزل الرهن بدون رضى المرتهن لتعلق الحق بالرهن وفى الفقه ستانى  
ولو وكل بعد الرهن اعزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح  
انه لم يعزل كافي الذخيرة لكن الصحيح اعزل كافي الحاشية (ولا) ينحل  
ايضا (بموت الرهن ولا) بموت (المرتهن) لان الوكالة المشروطة فى ضمن  
عقد الرهن صارت حقا من حقوقه فلزم بلزوم اصله كافي الهداية لكن هذا  
الدليل يقتضى جواز عزله قبل ان يقبض المرتهن الرهن فان الزوم انما يتحقق  
بالقبض الان يقال لما كانت هذه الوكالة ثابتة فى ضمن عقد الرهن فنوالها  
يكون فى ضمن زواله ايضا تدير (وله) اى للوكيل (بيعه) اى بيع الرهن بعد  
موت الراهن (بقية ورثته) اى ورثة الراهن كما كان له حال حيوته ان يبيعه  
بغير حضرة الراهن (وتبطل) الوكالة (بموت الوكيل) فلا يقوم وارثه

لا يرى غيره كافي الهداية ويحسد المختصين ان يجوز بيع الرهن اذا قل الرهن  
 الوكيل بالبيع اجرت لك فاجتبت فيه من شئ وصرح بذلك في البشارة  
 وعن ابي يوسف ان رضى الوكيل بملك يبيعه للرؤم الوكالة كما مضى اذا مات  
 والمالك يرضى بملك رضى المضارب فيها (واووكله) اي العدل (بالبيع  
 مطلقا ملك يبيعه بالتقدير المستند فلما جاءه) اي العدل (بعده) اي بعد توكيله  
 مطلقا (عن يده تسمية لا تعتبر فيه) لانه لازم باعده فكذا يوصفه وكذا  
 لا يعمل بالعرف الحكمي كقول الموكل وارثه ولحقه وقد تدار الحرب لان الرهن  
 لا يبطل بغيره واو يطل ان كان يطل الحق بالورثة وحتى الرهن مقدم عليه  
 كما تقدم على حق الرهن بخلاف الوكالة المفردة حيث يبطل بالورثة وتعمل  
 بعمل الموكل وتعمد في التبيين فليراجع (ولا يبيع الرهن ولا المرهق الرهن  
 بل رضى الآخر) لتعاقب حق كل منهما بالرهن كما يشاء (وان قيل لا جعل  
 والرهن) او وارثه بمذمومة (غالب) واي الوكيل ان يبيعه (اجبر)  
 بالتفريق (الوكيل على يده) اي الرهن بان يحبس القاضى اياها فان لم يبع  
 الحبس اياها بالقاضى يبيع عليه وهذا على اصلها فلما علم اصل الامام  
 فذكر ذلك عند البعض لان جهته البيع امتنع لان بيع الرهن صار حقا للرهن  
 اياه لحقه بخلاف سائر اموال المديون وقيل لا يبيع كالابيع مال المديون بعده  
 وفيه اشعار بانه لو حضر الرهن لم يجبر الوكيل بل اجبر هو كافي القهريستاني ثم  
 ان البيع لا يفسد بهذا الاجبار لانه اجبار بحق قصار كالا اجبر وقيد اليهم  
 انه لا يجوز البيع قبل حائل الاجال وفي الحاشية لوساطة العدل على البيع مطلقا  
 ولا يقل عند حلول الدين فله ان يبيع قبل ذلك (كاجبر الوكيل بالخصوصومة  
 عليها) اي على الخصوصومة (عن سيرة موكله) اي اذا وكل المديعي عليه  
 رجلا مخصوصا بطلب المدعى فغاب الموكل واي الوكيل ان يتخذه فانه يجبر  
 على الخصوصومة لان المدعى خلى سبيل المدعى عليه اعتمادا على ان وكيله مخاصمه  
 فلا يمكن للوكيل ان يمتنع كافي الكافي وفيه اشعار بان تكون الوكالة بطلب المدعى  
 لكن اطلاق المسبق بخلافه تدبر وفي البر جندى والخلاف في اجار الوكيل  
 بالخصوصومة كالطلاق في اجبار الوكيل ببيع الرهن وانما قيد الوكيل بالخصوصومة  
 لان الوكيل بقضاء الدين لا يجبر اذا وكله بفضله من مال نفسه بخلاف ما اذا وكله  
 بقضاء الدين من مال الموكل انتهى (وكذا يجبر) على يده (او بشرط)  
 الوكالة (بعد عقد الرهن في الاصح) ويذكر السيرجسي ان في ظاهر الرواية  
 لا يجبر الوكيل على البيع وعن ابي يوسف ان الجوانب في الخصمين واحد اي يجبر

سواء شرط اولم يشترط وبقيده اطلاق الجواب في الجامع الصغير ( فان باعه )  
اي الرهن ( العدل فتمه ) اي ثمن الرهن ( قائم مقامه ) اي مقام الرهن  
ولا فرق بين ان يكون الثمن مقبوضا اولم يكن لقيامه مقام ما كان مقبوضا وهو  
الرهن ( وهلاكه ) اي هلاك الثمن لوتوى على المشتري ( كهلاكه ) اي الرهن  
فيسقط بقدره دين المرتهن ولا ينظر الى قيمة الرهن بل الى قيمة الثمن خص العدل  
بالذكر ولظاها رآه اذا وكل المرتهن ببيع الموهون كل الحكم ايضا كذلك  
كافي البرجسدي ( فان اوفاه ) اي الثمن بعد بيع العدل الرهن ( المرتهن )  
واستحق الرهن وكان هالكا ) في يد المشتري ( فللمستحق ان يضمن الراهن )  
قيمة الرهن ان شاء لانه فاصب في حقه بالاخذ ( ويصح البيع والقبض )  
اي قبض المرتهن الثمن بمقابلة دينه لان الراهن يملكه باداء الضمان مستندا  
الى وقت الغصب فتبين انه امره ببيع نفسه ( او ) ضمن المستحق ( العدل )  
معطوف على قوله الراهن لانه متعدي في حقه بالبيع والنسليم ( ثم العدل ) على  
تقدير تضمنه ( مخبر ان شاء ضمن الراهن ) لانه وكيل من جهته حامل له فيرجع  
عليه بما حقه من العهدة ( وبصحة ) اي البيع وقبض المرتهن ايضا لان العدل  
ملكه باداء الضمان فتبين انه باع ملك نفسه ولا يرجع المرتهن على العدل  
بشيء بدينه ( او ) ضمن ( المرتهن ثمنه ) الذي اداه اليه اظهور اخذه الثمن  
من غير حق ( وهو ) اي الثمن ( له ) اي للعدل لانه ملكه وانما اداه  
الى المرتهن على ظن ان المبيع ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن العدل  
راضيا به فله ان يرجع به عليه ( وبطل القبض فيرجع المرتهن على الراهن  
بدينه ) لان العدل اذا رجع بطل قبض المرتهن الثمن فيرجع المرتهن  
على رآه بدينه ضرورة ( فان كان الرهن قائما ) في يد المشتري ( اخذه )  
اي الرهن ( المستحق ) من مشتربه لانه وجد عين ماله ( ورجع المشتري  
على العدل بدينه ) لكونه حاقدا لحقوق العقد راجعة اليه ( ثم ) يرجع ( هو )  
اي العدل ( على الراهن به ) اي بدينه لانه الذي ادخله في العهدة بتوكيله فيجب  
عليه تخليصه ( وصح القبض ) اي قبض المرتهن الثمن لان مقبوضه سلم له  
( او يرجع ) العدل ( على المرتهن ) بالثمن الذي اداه اليه اذا تناقض العقد يبطل الثمن  
وكذا ينقض قبضه بالضرورة ( ثم ) يرجع ( المرتهن على الراهن بدينه )  
لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاده في الدين كما كان فيرجع به على  
الراهن هذا على اشتراط التوكيل اما ان لم يشترط في الرهن لا خيار للعدل وعن  
هذا قال ( وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع العدل على الراهن  
فقط ) لاعلى المرتهن سواء ( قبض المرتهن ثمنه اولم يقبض ) كما اذا باع العدل

بإمر الرهن وضاع الثمن في يده من غير تعبد منه ثم استحق الرهنون وجعل  
العبد يرجع به على الراهن (وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فليسحق  
ان يصح الرهن فينه) ان شاء لانه متعبد في حقه بالتسليم (ووصي المرتهن  
مستوفيا) بدنه لان الراهن ملكه باداء الضمان فصح الابقاء (و) ان شاء  
(ان يصح المرتهن) لانه متعبد في حقه ايضا بالعقب (ويرجع المرتهن بها) اي  
بالقيمة التي ضمنها لانه مفروز من جهة الراهن (و) يرجع (بدنه على الراهن  
لانه المتضمن قبضه فيعود حقه كما كان قبل ما كان قرار الضمان على الراهن  
والملك في المضمون يثبت ان عليه قرار الضمان فثبت انه رهن ملك نفسه بقا  
لما كان رجوع المرتهن على الراهن بسبب انه مفروز من جهته كان الملك  
بالرجوع متأخرا عن حقه الرهن فثبت انه ملك غيره

( باب التصرف في الرهن وخلافه والجنحة عليه )

لما ذكر الرهن واجكامه شرع فيما يعترض عليه اذ عارضه بعد وجوده (بيع  
الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه) وعن ابي يوسف  
انه نافذ كالاستحق لانه تصرف في خالص ملكه والصحيح ظاهر الرواية لتعلق  
حق المرتهن به فيوقف على اجازته وان تصرف الراهن في ملكه كالوصية  
يتوقف نفاذها فيما زاد على الثلث على اجازة الورثة لتعلق حقهم به فان اجاز  
المرتهن جاز لان المانع من النفاذ حقه وقد زال بالاجازة وان قضى الراهن  
دينه جاز ايضا لان المقتضى لنفاذ البيع موجود وهو التصرف الصادر عن الاهل  
في المحل وقد زال المانع من النفاذ (فان اجاز صار عنه رهنا مكانه) وفي  
الهداية فانما نفاذ البيع باجازة المرتهن ينتقل حقه الى بدله هو الصحيح لان حقه  
تعلق بالمسايق والبدل له حكم المبدل وصار كالعبد المديون اذا بيع برضا الغرماء  
ينتقل حقهم الى البدل لانهم رضوا بالانتقال دون السقوط رأيا فكذا  
هذا وعن ابي يوسف انه انما يكون الثمن رهنا اذا كان الراهن شرطا في بيع  
بدنه اما اذا لم يكن شرطا فلا والصحيح هو الاول وهذا كله اذا باع الراهن  
وهو في يد المرتهن اما اذا دفعه الى الراهن فقبل لا يبق الرهن فلا يكون الثمن  
رهنا والاصح انه يبق رهنا لانه عمارة الاجازة فلا يطل الرهن لكن يطل صفة  
كافي العتادية (وان لم يجز) المرتهن البيع (وشرح لا يفسح في الاصح)  
اذ ثبت حق الفسخ له لضرورة صيانة حقه ولا حاجة الى هذه الضرورة اذ حقه  
في الحس لا يطل بالعتاد هذا المقيد فيبقى موقفا لا يفسح في رواية ان سماعة  
كعقد الفضول حتى لو استنكح الراهن فلا سبيل للشري على واذا كان

موقوفاً ( فان شاء المشتري صبر الى ان يترك الرهن ) لان العجز على شرف  
 الزوال ( اورفع ) المشتري الامر ( الى القاضي ليضمد ) اي يمسح القاضي  
 البيع بسبب العجز عن التسليم فان ولاية الضمح الى القاضي لا الى المشتري  
 كما اذا بق العبد المشتري قبل القبض فانه يتخير المشتري لما ذكرنا كذلك هنا  
 ولو باع الراهن من رجل ثم باعه بغيره فانه لا يملك ان يجزئه المرتهن فالثاني  
 موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ والموقوف لا يمنع توقف الثاني  
 فلو اجاز المرتهن البيع الثاني جاز الثاني ولو باع الراهن ثم اجر اورهن او وهب  
 من غيره و اجاز المرتهن هذه العقود جاز البيع الاول والفرق هو ان المرتهن  
 ذو حظ من البيع الثاني لانه يتعلق حقه به فله فيصح تعيينه لتعلق فائدة به  
 اما لاحق له في هذه العقود لانه لا يبدل في الهبة والرهن والسدى في الاجارة بدل  
 المنفعة لا بدل العين وحقه في ماليتها العين لا في المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه  
 فزال المانع فنفذ البيع الاول فوضح الفرق كما في الهداية ( وصح عتق الرهن )  
 موسرا كان او معسرا ( الرهن ) اي العبد الرهن بلا اذن المرتهن ( و ) كذا  
 يصح ( تديره واسئلاده ) عندنا لانه تصرف صدر عن الاهل ووقع في المحل  
 فيخرجوا من الرهنية لبطان الخليفة فلا يجوز استيفاء الدين منهم وانما لا ينفذ  
 بيعه للعجز عن التسليم والبيع مقنن الى القدرة على التسليم بخلاف الاعتاق  
 ولهذا ينفذ اعتاق الابن دون بيعه ( فان كان ) الراهن ( موسرا طواب  
 يدعيه ان ) كان ( حالا ) لانه لو طواب باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين  
 فلا فائدة فيه ( واخذت قيمة الرهن ) اي اخذ المرتهن من الراهن قيمة العبد  
 ( فبعت ) اي القيمة ( رهنا مكانه او ) كان الدين ( مؤجلا ) حتى يحل  
 الدين لان سبب الضمان متحقق وفي التضمين فائدة وهو ان يكون الكفل  
 رهنا واذا حل الدين اقتضاء بحقه اذا كان جنس حقه ورد الفضل  
 كما في الهداية ( وان كان ) الراهن ( معسرا سعي ) العبد المعفق في  
 اقل من قيمته ومن الدين ) اي ان كانت القيمة اقل سعي العبد في القيمة وان كان  
 الدين اقل من القيمة سعي في الدين وانما يسعي لانه لا يتمكن المرتهن من استيفاء  
 حقه من الراهن الفقير فيأخذ من المتفق باعق وهو الحد بمقدار ماله اذ ليس  
 عليه ان يسعي فيما زاد على مقدارها ( ورجع ) العبد ( به ) اي بما سعي ( على  
 سيده ) اذا اسر لانه قضاء بالزام الشرع ومن قضى دين غيره وهو مضطر  
 فيه يرجع عليه بخلاف المستسعي في اعتاق اخذ الشر بكن لانه يؤدي ضمانا  
 عليه لانه انما يسعي للحصول العتق عنده ولتكميله عندهما وقال الشافعي انه  
 ينفذ ان كان موسرا لا يمكن تضمينه ولا ينفذ ان كان معسرا ( و ) سعي

(المدر وام الولد) في التدبير والاستيلاء (في كل الدر الاربعون) لان كسبه  
المدر والمستولد ملك المولى فيسرع ان في كل دينه بالارجوع (والا فله) اي  
انلاف الراهن الرهن (كاعتاقه موسرا) اي ان كان السدين جالا اخذ منه كل  
الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا عنده الى زمان حاول ولاجل  
(وارا فله) اي الرهن (اجنبي) اي غير الراهن (ضمنه) اي الماف (المرتهن  
قيمه) اي الرهن يوم هلاك (وكات) القيمة (رهنا مكا) لانه احق به من الرهن  
حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه والواجب في هذا المستهلك قيمته يوم هلاك  
ياستهلاكه بخلاف صفة على المرتهن تعتبر قيمته يوم القبض حتى لو كانت قيمته يوم  
الاستهلاك خمسمائة ويوم الارتهان الفساعرم خمسمائة وكات رهنا وسقط من  
الدين خمسمائة لان المعنى في ضمان الرهن يوم قبضه كما مر لانه دخل في ضمانه  
لانه قبض استيفاء الا انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلكه المرتهن والدين مؤجل  
صمى قيمته لانه اتلف مال الغير وكات رهنا في يده حتى يعمل الاحل لان الضمان  
دل المان فانه حكيم ومؤجل الدين والمضمون من حاس حقها استوفى المرتهن منه  
دينه ورد الفضل على الراهن ان كان فيه فصل وان كان دينه اكثر من قيمته رجع  
بالمقتضى وان نقصت عن الدين تراجع السعر الى خمسمائة وقد كات قيمته يوم القبض  
الفاوحي بالاستهلاك خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة لان ما انتقص كالهالك  
وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض وهو مضمون بأقبض السابق  
لا تراجع السعر ووجب عليه الباقي بالانلاف وهو قيمته يوم اتلف كما في الهداية  
وغيرها وهو مشكل فان التقصان تراجع السعر اذا لم يكن مضمونا عليه ولا مبرا فكيف  
سقط من الدين خمسة مائة سوى ما صمى بالانلاف وكيف يكون ما انتقص  
به كالهالك حتى يسقط الدين بقدره وهو لم ينتقص الا تراجع السعر وهو لا يعتبر  
دو حث ان لا يسقط بمقابلته شيء من الدين كما في التبيين لكن الاشكال يصح  
بقول صاحب الهداية وغيره وتعتبر قيمته يوم القبض فهو مضمون بالقبض  
السابق لا تراجع السعر اذ لا شك ان القبض السابق مضمون عليه لانه قبض  
استيفاء فالهالك يتقرر الضمان ولما كان المعبر قيمته يوم القبض وقد كات  
قيمه يوم القبض الفاتمة انتقصت منهما خمسمائة بتراجع السعر سقط عن الدين  
لا بحالة مقدار تمام الانلاف خمسمائة منه بالاول وخمسمائة منه بقبض السابق  
حيث كات قيمته وقت القبض الفاتما ولا تأثير في سقوط شيء منه بتراجع السعر  
اصلا وهذا طهر من عبارة الهنداية وغيرها تدبر (واوعار المرتهن الرهن  
اي فعله مثل ما يهمل بالعارية والافاعارية تمامك المنافع والمرتحن لانك ذلك  
وفي المحرر فصل في تراجع (من راعه خرج من صفة) لان الضمان كان بالتدبير

قبضه وقد انتفض بالرد الى صاحبه فان رفع الضمان لا يرتفع المقترض له فلا يكون  
مضمونا على صاحبه لان الاسترداد باذنه ( و يرجوعه ) اى يرجوع الرهن الى يد  
المرتهن ( يعود ضمانه ) حتى يذهب الدين بهلاكه لعود القبض الموجب للضمان  
( وله ) اى للمرتهن ( الرجوع ) من الاعارة ( متى شاء ) لان عقد الرهن باق  
الا في حكم الضمان في تلك الحالة ( ولو اعاره احدهما ) اى اعار المرتهن او الراهن  
الرهن ( باذن الآخر من اجنبى خرج من ضمانه ايضا ) لما بينا من ان الضمان كان  
باعتبار قبضه وقد انتفض ( فلو هلك في يده ) اى في يد المستعير ( هلك مجانا )  
لا يرتفع القبض الموجب للضمان ( ولا يكل منهما ) اى من الراهن والمرتهن  
( ان رده ) من المستعير ( رهنا ) كما كان لانه لم يخرج عن الرهنية بالايعارة ولان  
لكل واحد حقا مجتمعا في الرهن وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من الاجنبى  
اذ باشرها احدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود الا بعقد  
مبتدأ كافي الهدياية ( فان مات الراهن قبل رده ) اى قبل رد المستعير الرهن  
الى المرتهن ( فالمرتهن احق به ) اى بالرهن ( من سائر الغرماء ) لان حكم الرهن  
باق فيه اذ يد العارية ليست لازمة وكونه غير مضمون لا يدل على انه غير  
مرهون فان ولد المرهون مرهون وليس بمضمون بالهلاك فقطهر منه ان الضمان  
ليس من لوازم الرهن من كل وجه ( ولو استعار المرتهن الرهن من رآه ) للعمل  
( او استعماله باذنه فلهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه ) اى عن المرتهن لثبوت  
يد العارية بالاستعمال وهى مخالفة ليد الرهن فانقضى الضمان ( وان هلك ) الرهن  
( قبل استعماله ) اى المرتهن الرهن ( او ) هلك ( بعده ) اى بعد استعماله ( فلا )  
يسقط ضمانه عن المرتهن اما الاول فبقضاء عقد الرهن واليد والضمان واما الثانى  
فلان يد العارية ترتفع بالفراغ فيبقى على اصل الرهن ( وصح استعارة شئ برهنة )  
ذلك الشئ لانه متبرع باتبات ملك اليد فيعتبر بالتبرع باتبات ملك العين واليد  
وهو قضاء الدين بماله ويجوز ان ينقل ملك اليد عن ملك العين شيئا للمرتهن  
كما ينقل في حق البائع زوالا لان البيع يزول الملك دون اليد ( فان اطلق )  
المعبر ولم يقبده شئ ( رهنه ) اى المستعير ( بما شاء ) من قليل او كثير  
( عند من شاء ) عملا لالاق ( وان قيد ) المعبر ما اعارة للرهن ( بقدر او جنس  
او مرتهن او بلد تقيد به ) فليس للمستعير ان يتجاوز عنه اذ كل ذلك لا يخ  
عن افادة شئ من التيسر والحفظ والامانة ثم بين فائدة فقال ( فان خاف )  
ما يقبده به المعبر ( فلهلك كل ضامنا فان شاء ) المعبر ( ضمن المستعير ) قيمته  
( ويتم الرهن بينه ) اى بين المستعير والراهن ( وبين مرتته ) لان كل واحد  
منهما متد فى حقه فصار الراهن كالمقاصب والمرتهن كالمقاصب العاصب ( او ) ضمن



( المرتهن ويرجع المرتهن ) والمستعير على المستعير لماسم ( في الاستعارة )  
وان خاف الى حرام من له اكثر من قيمه فربحه ما قل من ذلك ينزل فيه او اكثر  
فانه لا يضمن ( وان وادى ) المستعير في ارتها به بعد ما عينه المير ( وهلاك عدد  
مرتته صار مستو وباديت ) ان كانت قيمه مثل الدين او اكثر او صار مستويا  
( قدر قيمة الرهن او ) كانت قيمته ( اقل من الدين وطالب رهنه سابقه ) اي سابق  
الدين اذا لم يقع الاستيفاء بازاء مائة على قيمته ( ووجب للمير على المستعير  
مثل الدين ) او صار مستويا دينه بل كانت قيمته كالدين او اكثر لانه قضى  
دينه كله ( او قدر القيمة ) او صار مستويا قدر قيمة الرهن لانه قضى ذلك  
القدر من دينه ولا يجب عليه قيمته مطلقا لانه قد وادى فلا يكون متدينا ( واهلاك  
عدد المستعير قبل رهنه او بعد ذلك ) عن الرهن ( لا يضمن ) لانه لم يصر قاصدا له  
وهو الواجب للصمان على ما يراه ( وان ) عليه ( كان قد اسعمل من قبل )  
بالاستخدام او بالركوب او نحو ذلك لانه امن خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن  
حالا للشايعي ( واوراد المير افكالك ترهن بعصه دين المرتهن من عدمه  
له ذلك ) وانس المرتهن ان يبيع من تسلم رهنه بل يكون محبورا على الدفع  
لان قضاءه كقضاء الرهن في استخلاص ملكه ( ورجع المير عما ادعى  
على الراهن ) لكونه غير متبرع في النقص لانه مسعى في استخلاص ماله  
ولو قال المستعير هلك في يدي قل الرهن او بعد الفكالك وادعى المير هلاكه  
عد المرتهن والقول للمستعير ) مع عبته لانه ينكر الابراء بدعواه الهلاك في هاتين  
الحالتين فان قل قد صار مضطرا عليه بالرهن وهو يدعى سقوط الضمان  
بالايجابك ولا يقبل قوله في ذلك بحجة كما اصبت يدعى رد المقتصود قلنا الرهن  
وان كان اثارا بد الاستيفاء ولكن حقيقة الابراء بالهلاك فاذا انكر الهلاك في يد  
المرتهن فقد انكر الابراء حقيقة والصمان بشأه و كان منكرا للصمان ( ولو احلها  
في قدر ما امر به بالرهن به فله المير ) اي ما يقول للمير لان الادب يستلزم من جهة  
واو انكر اصله كان القول له فكذا اذا انكر وصفه ( وجنابة الراهن على الرهن  
مضمونة ) لانه تعلق به حق المرتهن وتعلق حق المير بالمال يجعل المالك  
كالاخفى في حق الصمان الا ترى ان تعلق حق الورثة بمال المريض يمنع نود  
نصرفه فيما زاد على الثلث وكذا الورثة اذا القوا العمد الموصى لعدمه ضمتوا  
دينه ليشترى به عدد يقوم مقامه ( وكذا حياية المرتهن عليه ) مضمونة  
( فيسقط من دينه بقدرها ) اي بقدر الجارية لان عين الرهن ملك المالك  
وقد تدعى عليه المرتهن وهو سلب الصمان ويصر مستويا من دينه بقدر  
الخسارة اما اذا كان قدر الجارية اكثر من لدى يضمن الراهن المرتهن زاد

على الدين لان الكل صار مضمونا عليه بالاستهلاك ( وجناية الرهن عليها )  
اي على الراهن والمرتهن اذا كانت موجبة المال بان كانت خطا في النفس  
او في دونها . واما ما يوجب الفساض فهو معتبر بالاجماع كافي اكثر المقتربات  
فعلى هذا لو قيد له كان اولي تدبر ( وعلى ما لهما هدر ) اي بطل عند الامام  
( خلافا لهما في المرتهن ) فان عندهما جناية الرهن على المرتهن معتبرة وهو  
مذهب الائمة الثلاثة اما الوفاقية فلانها جناية المملوك على المالك وجناية المملوك  
على المالك فيما يوجب المسال هدر بالاتفاق بخلاف الجناية الموجبة للقصاص  
واما الخلافية فلانها ان الجناية حصلت على غير المالك وفي الاعتبار فائدة وهو  
دفع العبد اليه بالجناية فتعتبر ثم ان شاء الراهن والمرتهن ابطلا الرهن ودفعاه  
بالثبوت الى المرتهن وان قال المرتهن لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله وله ان هذه  
الجناية او اعتبرناها المرتهن كان على المرتهن التطهير من الجناية لانها حصلت  
في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخييص عليه وجناية على مال  
المرتهن لا تعتبر بالاتفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه لا فائدة في اعتباره لانه  
لا يتكاثر بهما العبد مع ان التملك فائدة ولم يوجد وان كانت القيمة اكثر من الدين  
فعن الامام انه يعتبر بقدر الامانة لان الفضل ليس في ضمانه فاشبهه جناية العبد  
الوديعة على المستودع وعنه انه لا يعتبر لان حكم الرهن وهو الحبس فيه ثابت  
فصار كالمضمون وهذا بخلاف جناية الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتهن  
لان الاملاك حقيقة متباينة فصار كالجناية على الاجنبي كما في الهداية ( ولورهن  
عندها يساوي القالب مؤجلة فصار قيمته مائة ) بان انتقص سعره ( فقوله  
او العبد ( رجل ) خطأ ) ( وغرم مائة وجل الاجل يقبض المرتهن المائة قضاء  
عن حقه ) وسقط باقيه وهو تسعمائة ( ولا يرجع على رايه بشئ ) لان انتقصان  
من حيث السعر لا يوجب السقوط عندنا لان نقصان السعر عبارة عن فتور  
رغبات الناس فيه وبذا غير معتبر واما نقصان العين فيقرر بقوات جزمه فيسقط  
الدين في انتقاصها لافي انتقاص المسالية من جهة السعر ولما كان الدين باقيا ويد  
الرهن بدلا لسبقه صار مستوفيا الكل من الابتداء خلافا لفر لان المالية انتقصت  
فاشبهه انتقاص العين ( وان باعه ) اي المرتهن الرهن وهو العبد الذي يساوي  
القالب وكان رهنا بالقالب ( بالمائة بامر رايه ) قبض المائة قضاء لحقه ( ورجع )  
المرتحن بعد قبض المائة ( عليه ) اي على الراهن ( بالباقي ) اي باقى الدين وهو  
تسعمائة وفي الكافي واما الفصل الرابع وهو ما اذا باعه مائة فانه يصح لانه ان كان  
موضوع المسئلة ان سعره تراجع الى مائة فظاهر لانه باعه بمثل قيمته فصح  
بالاجماع وان كان موضوع المسئلة انه لم ينتقص فصح البيع ايضا عند الامام

او صحح عده ان كان قال نعم بما شئت واذا صح البيع صار المرتهن او كلى الراهن  
 بما عده بائنه وصار كان الراهن استرده ويأخذه بنفسه ولو كان كذلك يظلم الراهن  
 ويبقى الدين لا يقدر ما يستوفي كذا هذا (وان قلته) اى البعد الرهن الذى  
 يساوى الفا قبل نزول السعر الى مائة او بعد النزول (بعد) هو (بعدمائة)  
 (عدهم) بمائة المجتهول (به) اى دفع العبد الجانى مقام العبد المقتول بسبب  
 قتله (انتكاه الراهن بكل الدين) وهو الالف عند الشيخين لان التعبد لم يظهر فى  
 نفس العبد اذ العبد الساقى قام مقام الاول من حيث انه دم ولحم فكاه تراجع  
 سمعه الى مائة او كان الاول قائما وتراجع سمعه لم يكن له خيار فكذلك هنا (وعده  
 محمد) هو بالخيار (ان شاء دفعه) اى العبد المدفوع (الى المرتهن) بدينه  
 ولا شئ عليه غيره (وان شاء انتكاه بالدين) لانه يعرف ضمان المرتهن فواجب  
 التخيير وقال زفر بصير الثانى رهبا بمائة لان يد المرتهن يد الاستيلاء وقد تقرر  
 بالهلاك الا انه اختلف مد لا يقدر العشرة فيبقى الدين بقدره (وان حى)  
 العبد (الرهن خطاء فداء المرتهن) لان ضمان الجناية على المرتهن والعهدة كلفه  
 فى صوته ودينه مستغرق رقبته وعلى تقدير الفداء بقى الدين والعهد رهن وليس  
 له ولاية الدفع الى ولى اقبل اذ الدفع لمالك وهو ليس بمالك (ولا يرجع المرتهن  
 على الراهن) شئ من الفداء لان البعد كله مضمون وجناية المضمون بجناية  
 الاضامن فلو رجع على الراهن رجس الرهن عليه ولا يشيد (فان ابى) اى امتنع  
 المرتهن من الفداء (دفعه الراهن) الى ولى الجناية (او فداء) اى يقال للراهن اقبل  
 واحدا من الدفع والفداء ان شاء يدفعه وان شاء يقضى عنه (ويسقط الدين)  
 تاما بقبل كل منهما من الراهن ان كان الدين اقل من قيمة الرهن او متساويا  
 وان كان الدين اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي كما فى اكثر  
 المعترات فعلى هذا لو قيده كاقيدناه لكان اولى تدبر وروى بعض المعترات اذ اولدت  
 المروية واداء قتل انسانا خطاء او استهلك مال انسان فلا ضمان على المرتهن  
 بل يتحاطب الراهن بالدفع او الفداء فى الابتداء لانه غير مضمون على المرتهن  
 فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط شئ من الدين كما او هلك فى الابتداء وان فدى  
 فهو رهن معاهه على حالهما واو استهلك العبد المروى ما لا يستغرق رقبته  
 فان ادعى المرتهن الدين لم يرد عليه دينه على حاله كما فى الفداء وان ابى قبل  
 للراهن به فى الدين الا ان ينشأ ان يؤدى عند فان ادعى بطلان دين المرتهن  
 كما ذكرنا (فى الفداء) وان لم يؤد ويبيع العبد فى الدين بأحد صاحبه دين العبد  
 دينه ونماه فى الهداية والكافى فليطأاهما وفى المتحاورهن حيوانا من غير من آدم  
 فعلى البعض على البعض كان هذا او يصير كما به هلك بأففة سماوية فلو رهن

عبدین کل واحد منهما يساوی الفایفین فقتل احدهما الاخر اوجنی احدهما  
 علی الآخر فیما دون النیس قل الارش او کثر لا تعتبر الجنابة و یسقط دین المجنی عنه  
 بقدره ولو کانا جیمارهما بالف فقتل احدهما الآخر فلا دفع ولا فداء و یبقی الفاتل  
 رهنا بسبعمائة وخمسين ولورهن عبدا اودابة فجنابة الدابة علی العبد هدر  
 وجنابة العبد علی الدابة معتبرة حسب جنایة العبد علی عبده آخر ( ولومات  
 الراهن باع وصبه الرهن وقضى الدين ) لان الوصى قائم مقامه ( فان لم یکن له  
 وصی نصب الف ضی له وصیا وامره ) ای الوصى ( بذلك ) ای بالبیع لان  
 الفاضی نصب ناظرا لحقوق المسلمین اذا عجزوا عن النظر لانفسهم وقد تعین  
 النظر فی نصب الوصى لیؤدی ما علیه لغيره ویستوفی حقوقه من غیره ولو کان  
 الدين علی الميت فرهن الوصى بعض التركة عند غريم له من غرمائه لم یجز  
 والاخرین ان ردوه ولو لم یکن للمیت غريم آخر جار الرهن

### ( فصل )

هذا الفصل كالمسائل المنفرقة التي تذکر فی او اخر الكتب ( رهن رجل عصيرا )  
 ای عصیر عنب عند رجل ( قیمته عشرة ) دراهم ( بعشرة ) دراهم  
 ( فخنمر ) العصیر ای صار خرا ( ثم نخل ) ای صار خلا ( وهو ) ای  
 والحال انه ( بساویها ) ای عشرة دراهم ( فهو ) ای العصیر المذكور الذی  
 صار خلا بعد ان صار خرا ( رهن بهما ) ای بعشرة دراهم لان عند الرهن  
 لم یبطل بالخنمر لان ما صلح محلا للبیع صلح محلا للرهن لان المحلۃ انما تكون بالمایة  
 فیهما والخنمر لا یصلح محلا لا یتبداه البیع ویصلح لبقائه فان من باع عصیرا  
 فخنمر فی ید البائع بقی البیع الا انه یخیر فی البیع لغير وصف المبیع کالوتوب  
 فاذا صار خلا فقد زال العارض قبل تقرر حکمة فجعل کان لم یکن ( وان رهن  
 شاة قیمتها عشرة بعشرة فمات فدبغ جلدھا وهو يساوی درهما فهو رهن به )  
 ای بدرهم لان الرهن بتقرر بالهلاك فاذا بقی بعض المحل يعود الحکم بقدره بخلاف  
 ما اذا ماتت الشاة المیة قبل القبض فدبغ جلدھا حیث لا یعود الیبع  
 بقدره علی ما هو المشهور وان قال بعض المشایخ يعود الیبع هذا اذا كانت  
 قيمة الجلد يوم الرهن درهما وان كانت قیمته یومئذ درھمین کان الجلد رهنا  
 بدرھمین وفي البرازیة اشتری خلا بدرهم او شاة علی انها مذبوحه بدرهم  
 رهن به شیئا ثم هلك الرهن فظھر ان الخل خرا والشاة میة بهلاك مضمونا  
 بخلاف ما اذا اشتری خرا او خنزیرا او میة او حرا ورهن بالثمن شیئا وهلك عند  
 المرتهن لا یضمن لانه باطل وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا او وصفا یسقط

من الدين بقدره بخلاف التمسك بمراجع السعر على ما سرفنا ذكره من ثروا  
 قيمته اربعون بعشرة فافسد السوس حتى صارت قيمته عشرة بثمانية  
 بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لاد كل رابع من القروض  
 ربع الدين وقديني من القروض ربعه فيبقى من الدين ابصار ربعه (وعاء الرهن  
 كواحدة وثلثه وصوفه وثمره للراهن) لانه متولد من ملكه فلا يدخل الكسب  
 والهبة والصدقة في الرهن لانها غير متواعدة من الاصل فباحد الراهن في  
 الحمل (ويكون رهبا مع الاصل) لانه تبع له والرهن حق متأكد لازم فيسرى  
 الى الولد الا ترى ان الراهن لا يملك اطلاقه بخلاف ولدا لجارية الحائض حيث  
 لا يسرى حكم الجارية الى الولد ولا يقع امد فيه (حان هلك) النماء (هالك بلا شيء)  
 لعدم دخوله تحت العقد مقصودا (وارثي) النماء (وهالك الاصل يهلك)  
 الراهن (يخصه من الدبر ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة  
 النماء يوم الفك) لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة نصير مقصودة  
 بالفك اذا بقي الى وقته والتبع يقابله شيء اذا صار مقصودا (ولد المبيع  
 بما اصاب الاصل سقط) من الدين لانه يقابله الاصل مقصودا (وما اصاب  
 النماء افك به) صورته رجل رهن مائة درهم وقيمتها عشرة يوم  
 القبض ثم ولدت ولدا قيمته خمسة دراهم يوم الفك فصارت قيمتها عشرة  
 والدين يقسم على قيمتهما اثلاثا يصيب ثلثا الدين الام وهو مستند فبقط  
 ويصيب ثلثه للواحد وهو ثلثه لان قيمتهما اثلاث فيلزم الراهن ان يدفع الثلث  
 ثم باحد الواحد وفي التوزيع ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل زوائد الرهن  
 فاكلها فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين وان لم يفتك الراهن الرهن  
 حتى هلك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة التي اكلها  
 المرتهن وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه  
 المرتهن من الراهن كعامر وفي الحائض رهن جارية فارضعت صبيا للمرتهن  
 لم يسقط شيء من دينه بخلاف ما لو رهن شاة فشرب المرتهن من لبنها  
 فانه محسوب عليه من الدين (وتصح الزيادة في الرهن) مثل ان يرهن ثوبا  
 بعشرة يساوي عشرة ثم زاد الراهن ثوبا آخر فيكون مع الاول رهنا بعشرة  
 (ولا تصح) الزيادة (في الدين) مثل ان يقول الراهن افرضني خمسة اذ اخرى  
 على ان يكون العبد الذي عندك رهنا بالثوب (فلا يكون الرهن رهنا بها) اي  
 بالزيادة عند الطرفين لان الزيادة في الدين ترك الاستيثاق وهو يكون مثاقبا لعقد  
 الرهن ولان الزيادة في الدين توجب التسرع في الرهن وهو غير مشروع  
 فلا يصير الرهن الاول رهنا بالدين الحادث بل يصير كل الرهن بمقتضى الدين

السابق فان هلك العبد الرهن يسقط الدين الاول ويبقى الدين الثاني بالرهن  
( خلافا لابي يوسف ) فان عنده تجوز الزيادة في الدين فيسقط بموت العبد الرهن  
الدينان قياسا على الجانب الآخر ولان الدين في باب الرهن كالتمن في البيع  
والرهن كالتمن فتجوز الزيادة فيهما كما في البيع وقال زفر  
والشافعي لا تجوز الزيادة في الرهن ولا في الدين لعدم جوازها في الثمن والمبيع  
ثم المراد بقولهم ان الزيادة في الدين لا تصح ان لا يكون رهنا بالزيادة  
كما انه رهنا ياصل الدين وامانفس زيادة الدين على الدين فصححة  
لان الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الاول جائزا جاعا ( وان رهن  
عبدا يعدل الفا بالالف فدفع مكانه عبدا يعدلها ) اي الالف ( فالاول رهن )  
رفعت قبل الرد يصير مستوفيا لدينه فالعبد الاول رهن كما كان ( حتى يرد ) المرتهن  
( الى راهنه والمرتهن امين في ) العبد ( الثاني ) حتى يجعله مكان الاول ( رد الاول )  
على الراهن فح يصير الثاني مضمونا لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين  
وهما باقيان فلا يخرج عن الضمان بالقبض مادام الدين باقيا واذا بقي  
الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانهما رضيا بدخول احدهما فيه  
لا بدخولهما فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل بشرط تجديد القبض  
وقيل لا بشرط كما في الهداية وغيرها لكن في الحاشية رجل  
رهن عند انسان عبدا بالالف درهم ثم جاء الراهن بجارية وقال خذها  
مكان العبد يصح ذلك اذا قبض انتهى يفهم من هذا انه اذا قبض الرهن  
الثاني خرج الاول من ان يكون رهنا رد الاول على الراهن او يرد  
( ولو ابرأ المرتهن الراهن عن الدين او وهبه ) اي الدين ( منه ) اي من الراهن  
( فهلك الرهن ) في يد المرتهن ( هلك بلا شيء ) استحسانا وقال زفر يضمن  
قيمة الرهن وهو القياس لان القبض وقع مضمونا فيبقى الضمان ما بقي القبض  
ولنا ان ضمان الرهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان استيفاء وذالا يتحقق  
الابا اعتبار الدين وبالابراء لم يبق احدهما وهو الدين والحكم الثابت بعلة ذات  
وصفين يزول بزوال احدهما ولهذا اورد الرهن يسقط الضمان لعدم القبض  
ولو بقي الدين وكذا اذا ابرأ عن الدين يسقط الضمان لعدم الدين وان بقي  
القبض فاما اذا احدث المرتهن بعد البراءة منعه ثم تلف في يده ضمن قيمته لان  
حق المنع لم يبق فصار ما منع غاصبا فيضمن القيمة وكذا الوارثته المرأة رهنا  
بالصدق وبراءة او وهبه او ارتدت والعبد بالله قبل الدخول او اختلعت  
منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يهلك بغير شيء في هذا كله ولم يضمن  
شيئا لسقوط الدين كافي الابراء ( ولو قبض ) المرتهن ( دينه او بعضه منه )

اى من الرهن ( اومن غيره ) كالمطوع ( او شريه ) اى بالدين ( تحييا ) منه  
 ( ا وصالح عنه ) اى من الدين ( على شئ او احواله ) اى احوال الرهن من تهته بدينه  
 ( على آخره هلك ) الرهن فى يد المرتها ( قبل رده ) اى الى الرهن ( هلك  
 بالدين ) لان نفس الدين لا يسقط بالاستيلاء ونحوه لما تقرر فى موضع ان الدين  
 تنفى بامثاله الا بانفسها لكن الاستيلاء يتعدى لعدم الغفلة لايهيب طسالة مثله  
 مفضى الى الدور قاذ هلك الرهن تقرر الاستيلاء الاول فانقض الاستيلاء الثانى  
 للابتكر الاستيلاء ( ورد ما قبض الى من قبض منه ) هذا فى صورة ايفاء الرهن  
 او المنطوع او الشراء او الصلح وتبطل الحوالة وبذلك الرهن بالدين اذ بالحوالة  
 لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحيل واذا رده ود الى ذمة المحيل  
 اذا مات المحتال عليه مقلبا ( وكذا ) اى كاي هلك الرهن بالدين فى الصورة المذكورة  
 بهلك به ايضا ( لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك ) الرهن ( هلك بالدين )  
 لان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توهم الوجود كاقى الدين الموجود  
 وقد بقيت الجهد لاحتمال ان تصادقا على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم  
 الدين بخلاف البراء لان البراء يسقط الدين اصلا وبلاستيلاء لا يسقط الدين بل  
 يثبت لكل واحد منهما على الاخر فيتعذر الاستيلاء لما مر من عدم الفائدة  
 وفى الكافي اذا تصادقا على ان لا دين بين ضمان الرهن اذا كان تصادقهما بعد  
 هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك الرهن ووجوب الدين  
 ظاهرا يكتفى لضمان الرهن فصار مستوفيا فاما اذا تصادقا على ان لا دين  
 والرهن قائم ثم هلك الرهن فان هلك بهلك امانة لان بتصادقهما ينقضى  
 الدين من الاصل فتضمن الرهن لا يبقى بدون الدين وذكر شيخ الاسلام  
 الاسجنى انهما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه  
 والصواب انه لا بهلك مصونا وفى التوير كل حكم عرف فى الرهن الصحيح فهو  
 الحكم فى الرهن الفاسد وفى كل موضع كان الرهن مالا وللقسام له مصونا الا انه  
 بعد بعض شرائط الجواز بنقص الرهن بفساد الفاسد وفى كل موضع لم يكن  
 كذلك لا ينعقد الرهن اصلا فاذا هلك هلك بغير شئ وتعمامه فى المصحح وليطالع

### ( كتاب الجبايات )

اوردا الجبايات حقيبت الرهن لان الرهن اصابة المال وحكم الجباية لصيانة النفس  
 ولما كان المال وسيلة لبقاء النفس قدم الرهن على الجبايات لان الو سائل تقدم  
 على المقاصد كفى اكثر الشروح وقال فى غاية اليسار ولكن قدم الرهن لانه  
 مشروع بالكتاب والسنة بخلاف الجباية فانها محطورة عما ليس للانسان فعلة

انتهى واورد عليه ان هذا التعليل ليس بشئ لان المق بالبيان في كتاب الخبايات  
انما هو احكام الجنابات دون انفسها ولا شك ان احكامها مشروعة ثابتة  
بالكتاب والسنة فلا وجه لتأخيرها من هذه الخبيثة ويمكن الجواب عنه بان  
كلا من الرهن والجنابة من افعال المكلفين ويبحث في كل منهما عما يتعاق  
بفعل المكلف من الاحكام الخمسة وشك في جواز الرهن وحظر الجنابة ويكفي  
هنا القدر في تقديمه عليها كما لا يخفى والجنابة في اللغة اسم لما يجنبه اى يكسبه المرء  
من شر تسمية للمفعول بالمصدر من جنى عليه جنابة ثم خص في العرف بما يحرم  
من الفعل سواء كان في نفس او مال وفي عرف الفقهاء بما حرم فعله في نفس  
او طرف والاول يسمى قتلا وانواعه خمسة عمد وشبه عمد وخطاء وجار مجرى  
الخطاء والقتل بسبب كاسياتى تفضيله والثاني يسمى جنابة فيمادون النفس  
وشرع القصاص لما فيه من معنى الحياة شرعا كما قال تعالى ولكم في القصاص  
حياة والفرق بين هذه الآية وبين قول العرب القتل اننى للقتل بلاغة وفصاحة مبين  
في كتب البيان بما لا مزيد عليه ثم شرع في بيان احكام القتل فقال (القتل اما عمد)  
موجب للضمنان احتراز عن نحو قتل قطاع الطريق والحربي والمرد (وهو ان  
يقصد ضربه) اى صرب القاتل المكلف ما يحرم ضربه كما هو المنسار (بما  
يفرق الاجزاء من سلاح اعد الحرب) او محدد من حجر او خشب اوليطة او خرقة  
بنار) اقول انما شرط في الآلة ما ذكر لان العمد هو القصد وهو من اعمال  
القلب لا يوقف عليه الا بداهة وهو استعمال ما ذكر من الآلات فاقم الدليل  
مقام المدلول هذا عند الامام (وعندهما) وفاقا للشافعي (عاقلة غالبا)  
حتى لو ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وقوله اوليطة بكسر اللام  
قشر القصب والاحراق بالنار من القتل العمد الموجب للقصاص لان النار  
من المفرقات الاجزاء كافي الاتقان وقال في الكفاية لا ترى انها تعمل عمل  
الحديد حتى انها اى النار اذا وضعت في المذبح فقطعت ما يجب قطعه في الذكوة  
وسال بها الدم حل وان انجمد ولم يسيل الدم لا يحل انتهى وفي الخسابة  
ان الجرح لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية  
انتهى وفي الخلاصة رجل ضرب رجلا بمرقته فان اصابته الحديد قتل به  
عند الكل وان اصابه بظهره ولم يجرحه فعد هما لاشك انه يجب القصاص  
وكذا عند الامام في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوى عنه انه لا يجب  
فعلى هذه الرواية يعتبر الجرح سواء كان حديدا او عودا او حجرا بعد ان يكون  
آلة يقصد بها الجرح وقال صدر الشهيد والا صح ان المعتبر عنده الجرح وكذا  
سجلات البر ان من الحديد وقال رجل احبى ثورا ورعى فيه انسانا او القاه



في نار لا تطفئ الخروح بها عليه العصا من غير له السلاح وكذا كل  
 ما لا يثبت مادته كالسلاح الا انه لا يحتمل النار كالسلاح في حكم الذكوة حتى لو توقفت  
 النار على المدح وانقطع بها العروق لا يعمل اكله اسهيا لكن قال في البرار به  
 ان النار تعمل في الخوان عمل الذكوة حتى لو وقف النار في المدح فاحرق  
 العروق في كل اسهيا وهذا موافق لما قدمناه من الكفاية ويحمل على  
 ما اذا سال بها الدم وبه حصل التوق في كلامي صاحب الخلاصة والبرار به  
 (وموجه) اي العمل العمدة (الاثم) لقوله تعالى ومن يعمل مثمرا زائدا  
 جهنم وفي الحديث سباب المسلم فسق وقبالة كفر وقال عليه السلام لو قال  
 الدنيا اهور عسى الله تعالى من ذل امرئ مسلم وسلته ان هذا الاجماع  
 (والعصا ص عينا) نصب على الخال من العصا ص اي حال كونه عصا  
 خلافا للشاقي ماء مال لا يمس العصا من ذل الولي محريبه ومن احاد الدقة  
 لقوله عليه السلام من قبل له ذل فهو يحرق النظر اما ان يعمل واما يودي  
 واما قوله تعالى كتب عليكم العصا في الله الى الله وعوله تعالى وكتبنا عليهم  
 فيها ان الممس بالهوس والمراد به اصل العمدة وما اوردته من الحديث فعلى  
 تقدير صحيح لا يخوره الزيادة على النص لانه نسخ والى ذلك اشار ابن عباس  
 رضى الله تعالى عنهما بقوله العمدة دود لا مال فيه ولا ان المسال لا يصلح  
 لعدم المسال به وبه الا دمي صورة ومعنى اذ الا دمي خلق مكر ما سوله تعالى  
 واعد كرمنا بى آدم للشعل بالطاغات والعبادات والمسال خلق لا يامنه مصالحة  
 ومتدلا في حوائجه فلا يصلح حار او مائسا مقامه الا ان يصلح على مال يحور  
 بالراضى سواء كان باذل من الدية او اكثر منها (الا ان يعنى) على صفة  
 المحلول اي الا ان وهو ولي العصا او مصالحة على شيء من ماله كما امر آغا  
 والله واصف (ولا كف زهيد) لا يهاجمها كان دأبرا من الخطر والاباحة والله لى  
 كبير بمصده لا اى ان تكون الكثرة سببا له لوجود معنى العبادات ومنها  
 ولقوله عليه السلام حسن من الكثرة لا كفاؤه ومن منها ذل النفس بعد  
 وعد الشافعي فله الكفاؤه كما في الخطاء مر اياه خلق الله تعالى في الله  
 (واما سده عمد وهو صرته) اي الله بل (قصدنا عبر ما ذكر) في العمدة مما لا يعرق  
 الاحراء كالشجر مطاعا والحر ايضا ان كانا غير محمد بن الوط والسد هذا  
 عددا لا امام خلافا لغيره في العمل العلم على ما مر في العمل العمدة لا يشبه العمدة  
 عددا غير صرته العالي فاكذ لا يعمل منها حالها كالصغار والجر الصغر والوسط  
 (والبدن موجه) اي شبه العمدة (الاثم) له صد ما هو محرم شرعا ولقوله تعالى  
 ومن نال مؤمنا معدا فخرأوه جهنم حالها بها فان قال ان المدعى عام للمؤمن

والسذمي والدليل خاص بالمؤمن قلنا ان موجبهما في المؤمن ثبت بعبارة النص  
وفي الذمى بدلالته لتحقيق المساواة في العصمة لا يقال ان الآية دليل المعترلة على  
خلود مرتكب الكبيرة في النار لاننا نقول ذلك في المستحل او يراد بالخلود طول  
الكث او يراد بها الوعيد الشديد تنبيهها على عظم تلك الجناية ( والكفارة )  
على القاتل لانه خطأ نظرا الى الآلة فدخل في قوله تعالى ومن قتل مؤمنا  
خطأ الآية ( والدية المغلظة على العاقلة ) الناصرة للقاتل اما وجوبها فلقوله  
عابده السلام الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا والجرح فيه دية مغلظة  
مائة من ابل الحديث واما كون الوجوب على العاقلة فلا لانه خطأ من وجه  
فيكون معذورا فيتحقق التخفيف لذلك ولانها تنجب بنفس التقتل فتجب  
على العاقلة كافي الخطاء وتجب في ثلاث سنين لقضية عمر رضي الله تعالى عنه  
وهو ما روى عنه رضي الله تعالى عنه انه قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين  
والمروى عنه كالمروى عن رسول الله عليه السلام لانه مما لا يعرف بالرأى  
( لا القود ) عطف على الدية اي ايس فيه قود لشبهه بالخطاء ( وهو ) اي شبهه  
العمد ( فيما دون النفس ) من الاطراف ( عمد ) باعتبار الضرب والاتلاف جميعا  
يعني اذا جرح عضوا بالآلة جارحة وجب فيه القصاص ان كان مما راعى فيه  
المسائلة وايس فيما دون النفس شبه العمد كما كان في النفس لان اتلاف النفس  
يختلف باختلاف الآلة ومادون النفس ليس كذلك لما روى عن انس  
ابن مالك رضي الله تعالى عنه ان عمة الربيع لطمت جارية فكسرت ثنيةها فطلوا  
منهم العفو فابوا والارش فابوا الا القصاص فاختصموا الى رسول الله عليه السلام  
فامر بالقصاص فقال انس بن نضر اتكسر ثنية عمة الربيع والذي بعثك نبيا  
بالحق لا تكسر ثنيةها فقال رسول الله عليه السلام يا انس كتاب الله القصاص  
فرضي القوم وعفوا وطلبوا الارش فقبل عليه السلام ان من عباد الله من لواقم  
على الله لا يره ووجه دلالته على ما نحن فيه ان اللطمة لو اتت على النفس لا توجب  
القصاص ورأيناها فيما دون النفس قد اوجبت بحكمه عليه السلام انه ما كان  
في النفس شبه عمد هو عمد فيما دونها ولا يتصور ان يكون فيه شبه عمد كافي التبيين  
( واما خطاء ) عطف على قوله اما عمد او شبه عمد ( وهو ) اي الخطاء قسمان  
اما خطاء ( في القصد بان يرمى شخصا ظنه صيدا ) فاذا هو آدمي ( او ) يرمى  
بظنه ( حرييا فاذا هو آدمي معصوم الدم ) وانما سمي خطأ في القصد اي في  
الظن حيث ظن الا آدمي صيدا والمسلم حرييا واما الخطأ في الفعل فقد بينه  
بقوله ( او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب آدميا ) فانه اخطاء في الفعل لا القصد  
فيكون معذورا لا بخلاف المحل بخلاف ما لو تمسك ضرب موضع في جسده

في ثلثين موضعاً منه آخر فأن حدث يجب انقصاص اذ جميع البدن محل واحد  
 فيما يرجع إلى مقصوده ولا يرد بخلاف ما اذا اراد بد رجل فاصاب عنق غيره  
 وابانه فهو خطأ كما في العنسية اما لو اراد ان يضرب بد رجل بالسيف فخطأ  
 فاصاب حقه فبان رأسه فهو عمد وفي المصح قال في البدائع والخطأ قد يكون  
 في نفس الفعل وقد يكون في ثلث الاعمال اما الاول فيجوز ان يقصد ميلاً فيصيب  
 آدمياً وان يقصد رجلاً فيصيب غيره وان قصد عضواً من رجل فاصاب عضواً  
 آخر منه فهذا عمد واس خطأ واما الثاني فيجوز ان يرمى إلى انسان على طر  
 انه حري او مرتد فاذا هو مسلم انتهى ( واما ما جرى مجرى الخطأ كقام  
 انقلب على غيره فله ) حكمه حكم الخطأ وليس خطأ حقيقة لعدم قصد  
 السام إلى شيء حتى يصير خطأ مقصوداً المقصود والمأخوذ من حقيقة وجب عليه  
 ما الفه كعمل الطفل فعمل كالخطأ لانه معذور كالخطي ( وموضحهما ) اي  
 الخطأ مطلقاً وما جرى مجراه ( الكفارة والدية على العاقلة ) لقوله تعالى قهر  
 رقة مؤمنة وذبة مسلمة إلى اهله وقد قضى به عمر رضي الله تعالى عنه في ثلاث  
 مسين مخصراً من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فصار اجماعاً ( واما ثلث  
 اسب ) اي كونه سباً للقتل ( وهو ) اي القتل بسب ( نحو ان يحمر ثراً او يضع  
 حجرًا في غير ملكه بلا اذن ) من له الاذن وهو قد للمعاطنين ( فيهلك به انسان )  
 به بقواه في غير ملكه على اهله لوقوله في ملكه لا يضمن ما تلف به لانه مأذون  
 في فعله فأيكم متعديابد وما ينبغي ان يعلم ان اذا امتشى الهالك عليه بعد علمه بالخفر  
 فانه لا يلزم على الخافر شيء ( وموضحه ) اي كل واحد من الخفر ووضع الحجر  
 ( المذبذبة على العاقلة ) لانه سب التلف وهو معد فيه بالخفر ووضع الحجر فجعل  
 كالسائر للقتل فيجب دية الدية صيانة للاخس فتكون على اه قلة لان القتل  
 بهذا الطريق دون القتل بالخطأ فيكون معذوراً فيجب على اه قلة فتمت  
 عنه لاق الخطأ بل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا قال ( لا ) يجب ( الكفارة فيه )  
 وفي المجتبى وفيه دس الخفر والوضع في غير ملكه دون دس القتل قاوا ولائم فيه  
 معناه لا ائم فيه ائم القتل دون ائم الخفر والوضع ( وكلاهما ) اي ما ذكر من انواع  
 القتل كالعمد وشبهه والخطأ ( توجب حرمان الارث الا هذا ) اي الا القتل  
 بسب فانه لا يوجب حرمان الارث كالايوح الكفارة وقال الشافعي هو ملحق  
 بالخطأ في الاحكام

( باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه )

لما فرغ من بيان اقسام القتل وكان من جناتها العمد وهو قد يوجب القصاص

وقد لا يوجه احتاج الى تفصيل ذلك في باب علي حجة فقال ( يجب القصاص  
 بقتل من هو محقون الدم على التأيد ) قوله على التأيد صفة لموصوف  
 محذوف تقديره حقنا واحترز به عن المستأمن فان قتل شبهة الاباحة بالعود  
 الى دار الحرب فلا يكون محقون الدم على التأيد وقوله ( عمدا ) قيد للقتل  
 اي قتل عمد فهو منصوب على انه مفعول مطلق لبيان النوع واحترز به عن القتل  
 الغير العمد فانه لا يجب فيه القصاص ( فيقتل الحر بالحر ) لكمال المماثلة  
 ( و ) يقتل ( بالعبد ) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله  
 تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية لقوله عليه السلام العمد قود ولان  
 القود يعتمد على المساواة في العصمة وهي اما في الدين او الدار ولان التخصيص  
 بالذكر في قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد لا يخفى ما عداه مع ان اللام لتعريف  
 العهد لا لتعريف الجنس على ما قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في سبب  
 نزول هذه الآية وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد  
 بالعبد وانت خير بان حل اللام في قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد على العهد  
 كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب النزول بحسم مادة الاستدلال  
 بهما رأسا لان مبنى استدلال الشافعي على حل اللام للجنس وليس كذلك  
 ( والمسلم بالذمي ) لعمومات الكتاب والسنة ولما روى انه عليه السلام قتل مسلما  
 بذمي وانما اعطوا الجزية لتكون اموالهم كما وانا ودمائهم كدمائنا خلافا  
 للشافعي لقوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافر ولانه لامساواة بينهما وقت  
 الجاهلية وكذا الكفر مبيح فنورث الشبهة ولنا ان المساواة في العصمة ثابتة نظرا  
 الى التكليف او الدار والمبيح كفر المحارب دون المسلم والقتل بمثله يؤذن  
 بانتفاء الشبهة والمراد بمارواه الحربي لسياقة ولاذ وعهد في عهده والعطف  
 للمغفرة كما في الهداية ( ولا يقتلان ) اي المسلم والذمي ( بمسأمن )  
 لانه غير معصوم الدم على التأيد كما هو ( بل ) يقتل ( المستأمن )  
 بمثله ( المساواة بينهما وهو القياس وفي الاستحسان ان لا يقتل لقيام  
 مبيح القتل فيه وفي المصحح وينبغي ان يعول على الاستحسان لتصرح بهم  
 بان العمل على الاستحسان الا في مسائل مضبوطة يعمل فيها بالقياس ليست  
 هذه المسئلة منها وقد اقتصر مولى خسرو في مختصره على القياس انتهى  
 ( و ) يقتل ( الذكي بالانثى ) وفي النهاية وذكر صاحب الكشاف في تفسير  
 قوله تعالى والانثى بالانثى قال مالك والشافعي لا يقتل الذكر بالانثى اكن هذا  
 يخالف امامة كتب الشافعي ومالك ( و ) يقتل ( العاقل بالجنون ) لابعكسه  
 ( و ) يقتل ( البالغ بغيره ) اي غير البالغ لابعكسه ايضا ( و ) يقتل ( الصحيح بغيره )

اى بعير اصحح كالا عى ولزم من ( و ) يقول ( كادى الاطراف سبعة )  
 اى ينقص الاطراف للعوامات المذكورة ( و ) يقول ( الفرع باصله ) وان علا  
 لعدم المسقط ( لا ) يقول ( الاصل بمرعه ) لقوله عليه السلام لا يقاد الوالد  
 بولده قالوا لا يتناول الجد من قبل الاب والام وان علا والوالدة والجدة من طرف  
 الاب والام وان علت وهو باطلا فقه حجة على مالك فى قوله بقاد اذا نبهت فبعسا  
 ولانه سبب لاجبائه فى الحال ان يستحق له افتاؤه ولهذا لا يجوز له قتله وان وجد  
 فى صف الاعداء مقابل اوزانيا وهو محص والقصاص يستحقه المقول ثم تحافه  
 الوارث كما فى الهداية ( بل تجب الدية فى مال ) الاب ( الله بل ) لانه قل ابنه عدا  
 والعاقلة لا تعقل العمد ( فى ثلاث سدين ) وقال الشافعى يجب فى الحال لان  
 التأجيل كاف للتخفيف فى حق الحاسطى وهذا عامد فلا يستحقه وتاان المال  
 ليس بمسائل للنفس فكان القياس ان لا يكون بدلا عنها الا ان الشرع ورد به  
 وجلا فلا يعدل عنه ( ولا ) يقول ( السيد بعمده او مدبره او مكاتبه ) لانه او وحت  
 القصاص لو يجب له كما لو قتله غيره ولا يجوز ان يجب له على نفسه قصاص  
 ( وعدولده ) اى لا يقول ( الوالد بقتله عده ولده لان الولد لا يتوجب القصاص  
 على الاب ) ( وعدده بعمده له ) اى ولا يقول ( المولى بقتله عده بعمده له ) ويضه  
 لاجرا لا القصاص لا يخرجى فاذا سقطت فى الدض سقطت فى الكل ( وان ورت  
 قصاصا على ابيه ) بار قبل الاب ام اشته او قتل الاب اخا لامرأته ثم مات امرأته  
 قل ان تقص منه فان انتهامه رث الدض الذى له القصاص على ابيه ( سقط )  
 القصاص لحرمة الابوة ( ولا قصص على شريك الاب او المولى او شريك  
 المحطى او ) شريك ( الصى او ) شريك ( المحزون او ) شريك ( كل من لا يجب  
 القصاص له ) ( شريك الحد والام وغيرهما ) المامر من ايه اذا سقطت فى الدض  
 لاجل انه ملك البض سقطت فى الكل لعدم التجزى ( وان قتل عبد الرهن  
 لا يقص حتى يحضر الزاهن والمرتهن ) لان المرتهن لملك له فلا يلى القصاص  
 والراهن لو تولا به بطل حق المرتهن فى الرهن بشرط احتما عنها يسقط حق  
 المرتهن برصاه وقيل لا يثبت القصاص لهما وان احتما وقيد باحتماهما حتى  
 لو اختلفا فلهما القيمة يكون رهنا مكانه ( وان قتل مكاتب عن وفاء وله )  
 اى للمكاتب ( وارث مع سيده ولا قصاص ) لان اجماعا رضى الله تعالى عنهم  
 احتماوا فى موته حرا ورقا فعلى الاول هو الوارث وعلى الثانى المولى فاشبه  
 من له حق القصاص فارتفع ( وان لم يكن له وفاء بقص سيده ) بالايجاع سواء  
 كان مع السيد وارث او لا لانه مات عبدا لا يرب لاصباغ الكفاية بموته عاجرا  
 فقصص المولى ( وكذا ) يقص للمولى ( ان كان له وفاء ولا وارث له غير سيده )

اى المكاتب عند الشيخين لان حق الاستيفاء للمولى يتعين لانعدام الوارث  
 وتعدد السبب لا يقتضى تعدد الحكم ولا يؤدى الى المنازعة لانحد الحكم للمولى  
 ( خلافا لمحمد ) فان عنده لا يقتضى المولى لانه لا يستوفى لاشباهه سبب الاستيفاء  
 وهو الولاء ان مات حزا او المالك ان مات عبدا ( ولا قصاص الا بالسيف ) سواء  
 قتله به او غيره لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف والمراد به السلاح وقوله  
 عليه السلام لا تعدن بواعباد الله وقال الشافعى بفعل بالغافل مثل ما فعل ان كان  
 فعلا مشروعا فان مات قبها والا تجزقته لان معنى القصاص على المساواة  
 والفعل المشروع كارجح وهو فى الجملة مشروع وغير المشروع كوطئ الصغيرة  
 والواطء بالصغير او اجرع احدا اخر حتى قتله اخلاف اصحاب الشافعى فيه  
 قال بعضهم تجزقته ولا يقول به منه واما القتل بحجر مشروع فى الرجم  
 فيجاز ان يقتل به وقال بعضهم يتخذله مثل آتة من الخشب بفعل به مثل ما فعل  
 وفى الخمر يجرع الماء حتى يموت ( ولاب المعتوه ان يقتص من قاطع يده ) اى المعتوه  
 ( وقائل قريبه ) يعنى اذا قطع رجل يد المعتوه عمدا لوقتل قريبه كولد فولى  
 المعتوه يعنى اياه يقتص من جانب المعتوه لانه من الولاية على النفس شرع لامر  
 راجع الى النفس وهى تشفى الصدر فيليه لانكاح ( وان يصالح ) اى لاب المعتوه  
 ان يصالح القاطع على مال قدر الدية او اكثر لانه انظر فى حق المعتوه ولو صالح  
 على اقل منه لا يجوز فجب دية كاملة ( لان يعفو ) اى ليس له ولاية العفو لانه  
 ابطال لحقه بلا عوض ( والصبي كالمعتوه ) لان كل ما ثبت من الاحكام المذكورة  
 لاب المعتوه ثبت لاب الصبي ( والقاضى كلاب فى الصحيح ) عند عدم الاب  
 فى الاحكام المذكورة لانه نائب عن السلطان والسلطان يقتص من قاتل القاتل  
 الذى لاولى له كذا يقتصه النائب وقوله فى الصحيح احتراز عماروى عن محمد  
 ان القاضى لا يستوفى القصاص للصغير لافى النفس ولا فيما دون النفس ولان يصالح  
 كذا فى الخاتمة وفى النهاية قال ابو يوسف ليس للسلطان ان يقتص اذا كان  
 المقتول من اهل دار الاسلام كاللقيط كالبس له ان يعفو بغير مال لان الحق  
 للمسلمين وقتلنا للسلطان وراثته ولاية عامة فيلى الاستيفاء ( وكذا الوصى )  
 اى هو كلاب فى جميع ذلك ( الا انه لا يقتص فى النفس ) لانه ليس له ولاية على  
 نفسه حتى لا يملك تزويجه ويدخل تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس  
 واستيفاء القصاص فى الطرف لانه لم يستثن الا القود فى النفس وفى كتاب الصلح  
 ان الوصى لا يملك الصلح لانه تصرف فى النفس بالاعتياض عنه فينزل منزلة الاستيفاء  
 ووجه المذكور هنا ان المقتضى من الصلح المال وانه يجب بعقده كما يجب بعقد الاب  
 بخلاف القصاص لان المقتضى منه التشفى وهو مختص بالاب ولا يملك العفو لان الاب

لا يملكه لمقدم من الإبطال فهو أولى قالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء  
 في الطرف كما لا يملكه في النفس لان اناي متحد وهو التثني وفي الاستصحاب ان يملكه  
 لان الاطراف بسلك بها مسلك الاموال ذنوها تخلقت وقاية للانفس كالمال  
 كذا في الهداية (ومن قتل وله اولياء كبار وصغار) مان كان للمتوليتون  
 صغار وكبار واخوة صغار وكبار (ولا كبار الا قصاص من قاتله قبل كبير  
 الصغار) عند الامام لانه الحق ثابت لكل منهم على الكمال فيجوز على  
 الانفراد واحتمال العفو من الصغير منقطع كافي ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين  
 لان احتمال العفو من الغائب ثلث (خلافا لهما) لان الحق مشترك بينهما  
 فلا ينفرد بهضهم باستيفائه وقد قال الشافعي واحد في رواية (ولو غاب احد  
 الكبار بنظر) حضوره (اجمعا) لما يثبت من احتمال العفو من الكبير الغائب  
 (ومن قتل بحديدة المراقص منه ان جرحه) لانه سبب ظهر للجرح (وان)  
 قتل (بظهره) اي بظهر المر (او عصاه فلا) يقتص لكونه غير جارح  
 (وعليه الدية) عند الامام (وعندهما يقتص) وهو رواية عن الامام  
 اعتبارا منه للآلة وهو الحديد وعند انما يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا  
 الضرب يستجبات السيران كافي الهداية (وكذا الخلاف في كل مثل) ان كان  
 مما لا يطيقه الانسان (وفي العريق والخنق) يعني لا يقتص عند اني خفيفة  
 خلافا لهما لوجود القتل بغير حق وهو مذهب الشافعي وله ان القصاص  
 يتعلق بالعمد المحض وهو ان يقتل باكلة جارحة تعمى في نقص النية ظاهرا  
 وباطنا ولم يوجد والقود يستوفى بالسيف وفيه جرح اظاهر والباطن فلا يثنان  
 وكذا لا يقتص في القتل بغريق ان كان الماء كبيرا بحيث لا يمكنه النجاة بالسباحة  
 كالبحر خلافا لهما وهو قول الشافعي فمتى بفرق ان كان كبيرا يمكنه النجاة  
 بالسباحة فهو شبه العمد عندنا وان كان قليلا لا يقتل به غابا فلا يقتص فيه  
 بالاتفاق كما في شرح الوقاية لابن الشيخ وفي التبع وان سبج ساعة فلا دية فيه  
 وان القاء من سطح او جبل او نزل ورجي نجاة غالبا فهو خطأ للعمد والادع على  
 الخلاف ولو اجرعه سما كرها او ناوله واكرهه على شربه فلا قود فيه والدية  
 على عاقلته وقيل هو على الخلاف المعروف اذا كان السم مقدارا يقتل غالبا  
 وان ناوله فشرب من غير اكره فلا قصاص فيه ولا دية علم الشرع به او لم يعلم  
 ولو ادخله بشتات فيه جوعا لم يصح شدا عند الامام وعندهما تجب الدية  
 ولو دفعه حيا فمات بفاد به (وان تكرر منه القتل) بالمثل والغريق والخنق  
 (معد) اي من القتال (قتل به) اي بالقتل المكرر (اجمعا) لكن قال  
 صاحب الاختيار وان تكرر منه ذلك فلا لام قتل سياسة لانه سعى في الارض

بالفساد ( ولا فساد في القتل بموالاة ضرب السوط ) وقال الشافعي في  
 القصاص لان الموالاة في ضرب السوط الى ازمات داللة العمدية فتحة في  
 موجب العمد وهو القصاص ولنا ما روى الا ان قتل خطاء العمد قتل السوط  
 والعصا وفيه مائة من الابل ولان هذه الآية غير موضوعة للقتل ( ومن جرح )  
 اي عمدا ( فلم يزل ذافراش حتى مات اقتصر من جرحه ) اوجود السبب وعدم  
 ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف اليه كما في المهدية ( وذا التي الصنفان  
 من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم مسلم ظنه حربيا فعليه الدية والكفارة  
 لا القصاص ) لان هذا احد نوعي الخطاء والخطاء بنوعه لا يوجب النود  
 ويوجب الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكتاب ولا اختلفت سبوف  
 المسلمين على يمان ابي حنيفة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية قالوا  
 انما تجب اذا كانوا مختلطين فان كان في صف المشركين لا يجب لسقوط عصمته  
 بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثر سواد قوم فهو منهم ( ومن مات بفعل  
 نفسه وزيد وحبته واسد ) يعني من شجج نفسه وشكحه رجل وعقره اسد واصابته  
 حية فمات من ذلك ( فعلى زيد ثلث دية ) لان فعل الاسد والحية جنس  
 واحد لكونه هدر في الدنيا والاخرة وفعله بنفسه جنس آخر لكونه هدر في الدنيا  
 معتبرا في الاخرة حتى يأثم به بالاتفاق ولا يصلى عليه عند ابي يوسف ويغسل فقط  
 وفعل زيد معتبر في الدنيا والاخرة فصارت ثلاثة اجناس وبوزع دية النفس  
 اثلاثا فيكون التلغ بفعل زيد ثلثها فعليه ثلث الدية في ماله لانه عمد والعاقلة  
 لا تعقل فيه يفهم من هذا الكلام ان يكون المقتول عاجلا بالغيا والايحقوق فعلة  
 بفعل الاسد والحية فيكون فعلة هدر كفعلهما وكذا يفهم ان لا تفاوت  
 في جانب الاسد والحية زيادة من وطئ فرسه حيث يكون فعل هذه الثلاثة  
 جنسا واحدا لكونه هدر مطلقا ايضا حتى لا ينقص بانضمام الفرس اليهما  
 عن اثلث الواجب على زيد ( ومن شجر على المسلمين سيفا وجب قتله ) اقوله عليه السلام  
 من شجر على المسلمين سيفا فقد احل دمه اي اهدره ولان دفع الضرر واجب  
 فوجب عليهم قتله اذا لم يمكن دفعه الابى ولا شيء بقتله لانه باغ سقطت عصمته  
 ببغيه فلم يلزم على القاتل قصاص ولا دية ولا كفارة ولا يختلف بين ان يكون  
 بالليل او بالنهار في مصر او غيره ( ولا شيء في قتل من شجر على اخر سلاحا ليلا  
 او نهارا في مصر او غيره او شجر عليه عصا ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله  
 المشهور عليه ) لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل فلا يختلف  
 الحكم فيه بالنهار والليل او المصر او غيره هذا في السلاح واما العصا فكما سلاح  
 ان كانت خارج المصر لا فرق فيها بين الليل والنهار لانه لا يلحقه القوثر حينئذ



فكان له دفعه بالقتل بخلاف ما اذا كان في المصر فيجوز ان يدفع بالقتل مشروط  
 ان يكون بالليل اما اذا كانت العصا في المصر نهارا ولا يجوز له الدفع بالقتل  
 كما ياتي في المتن ( ولا ) شيء ( على من ) اي شخص ( قل ) اي ذلك الشخص  
 ( من ) اي شخصا آخر ( سرق متاعه ابلا واحرجه ان لم تمكنه الاسترداد  
 بدون القتل ) لقوله عليه السلام قاتل دون مالك ولا به يباح القتل دفعيا  
 في الابتداء فكذا استرداد في الانتهاء وهذا اذا كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل  
 كما في الهداية وغيرها اما اذا امكن الاسترداد بدون القتل كالتهديد والصبح  
 وقتله مع ذلك يجب عليه القصاص لانه قتله بغير حق وهو بمنزلة المعصوم  
 منه اذا قتل الغاصب حيث يجب عليه القصاص لانه يقدر على دفعه بالاستعانة  
 من المسلمين والحاكم فلا تسقط عصمته بخلاف السارق الذي لا يدفع الا بالقتل  
 كذا في الزياحي وشرط الاخراج لانه ما لم يخرج المباح لم يكن سارقا والذي  
 في اكثر الكتب انه اذا قصد الاخذ ولا يتمكن من دفعه الا بالقتل فلا شيء عليه وعلى هذا  
 لا فرق بين القتل بعد الاخراج او قبل الاخراج حيث انه في الصورتين ان امكن  
 الدفع او الاسترداد بدون القتل لا يقتل وان لم يمكن يجوز له القتل فلا طاعة بهندوها  
 ح فقد الاخراج فأما ( ويجب القصاص على قاتل من شهر عصا نهارا في  
 مصر ) لانه يثبت فيمكن ان يلحقه العوثر ويفرق بين العصا التي تملك والتي  
 لا تملك بالصغر والكبر فمد الاما بين العصا التي لا تملك مثل السلاح في الحكم حيث  
 لم يفرق فيها بين الليل والنهار والمصر وغيره ( او شهر سيفا وضربه ولم يقتل  
 ورجع ) عطف على قوله شهر عصا يعني يجب القصاص اذا شهر رجل على  
 رجل سلاحا فضربه الشاهر ولم يقتله وانصرف ثم ان المشهور عليه ضرب  
 الشاهر فقتله لعصمة دم الشاهر بالانصراف لان هدر دم كان باعيار شهره  
 وضربه فاذا انصرف من ذلك ما دام ما كان عليه من العصمة فيقتص من قتله  
 لانه قتل رجلا معصوم الدم ( ولو شهر مخنونا او صبي على اخر سيفه فقتله  
 الاخر عمدا فعليه السدية في ماله ولو قتل رجلا صالحا عليه صبي قيمته ) وعن  
 ابي يوسف لا يجب السدية في الصبي والمخنون ويجب الضمان في السدانة وقال  
 الشافعي لا يجب في الكل لانه قتله دوما من نفسه ولنا ان الفعل من هذه الاشياء  
 غير متصف بالحرمة فلم يقع بغيا فلا تسقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح  
 ولهذا لا يجب القصاص على الصبي والمخنون يقتلها ولا الضمان بفعل المداية  
 واذا لم تسقط كان قضيه ان يجب القصاص لانه قتل نفسا معصومة الا انه  
 لا يجب القصاص لوجود الميخ وهو دفع الشر فيجب السدية في الادعي والقيمة  
 في السدانة

## ( باب القصاص فيما دون النفس )

لما فرغ من بيان القصاص في النفس شرع في بيان القصاص فيما دون النفس  
 اذ الجزء يتبع الكل ( هو ) اي القصاص فيما دون النفس ( فيمكن فيه ) الضمير  
 في فيه يرجع الى ما وهى نكرة موصوفة عبارة عن فعل الجناية ( حفظ المماثلة )  
 وكل ما يمكن رعايتها فيه يجب القصاص وما لا فلا ( اذا كان عمدا فيقتص  
 بقطع اليد من المفصل ) لا فيما اذا قطع من نصف الساعد حيث لا يمكن فيه  
 رعاية المماثلة كما سيأتى ( وان ) وصالية ( كانت اكبر من يد المقتطوع ) لان منفعة  
 اليد لا تختلف بذلك وانما اعتبر الكبير والصغر في شجرة الرأس اذا استوعبت  
 رأس المنجوج وكان رأس الساج اكبر من رأسه لعدم المماثلة بينهما  
 اذ المعتبر في ذلك هو الشين دون المنفعة بخلاف قطع اليد فان الشين فيه لا يختلف  
 ولهذا خبر بين الاقتصاص واخذ الارش ( وكذا الرجل ) اذا قطعت من  
 المفصل للمماثلة لان نصف الساق حيث لا يمكن المماثلة ايضا كما سيأتى ( وكذا  
 في مارن الانف وفي الاذن ) اذا قطع عمدا فيقتص من القاطع لاق قصبة الانف  
 لعدم امكان رعاية المماثلة ( و ) كذا يقتص ( في العين ان ذهب ضوءها )  
 بضرب او غيره ( وهى قاعة ) اي والحال ان العين قاعة وقرله بضرب او غيره  
 اي بحيث لم تدمع اذا كانت مفتوحة متعابلة للشمس او لم تهرب من الحية او قال  
 ذلك طبيبان وفيه رهن الى انه اوابض بعض النظرة او اصابها قرحة او سليل  
 او شيء مما يقيح بالعين ايس فيه قصاص بل حكومة تدل الى انه او ذهب يابضه  
 ثم ابصر لم يكن عليه شيء قالوا وهذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك  
 ففيه حكومة عدل والى انه اذا كان عين المجنى عليه اكبر من عين الجاني او اصغر  
 فهو سواء وكذا البدان والرجلان وكذا اصبعهما ويؤخذ ابهام اليمنى باليمنى  
 والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ شيء من الاعضاء اليمنى الا باليمنى  
 ولا اليسرى الا باليسرى فالخاصل انه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بمثله من  
 القاطع ومن قطع يدا ظفرها مسود او بها جراحة لا يوجب نقصان دية اليد  
 يجب القصاص كما في المنع ( لا ) يقتص ( ان قاعت العين وذهب نورها )  
 اذ رعاية المماثلة في القلع والانحساف غير ممكن ( فيجعل على الوجه قطن رطب  
 وتقابل العين بمراة محجمة حتى يذهب ضوءها ) وانما جعل هذا الوجه اصابة  
 الوجه والعين الاخرى عن الضرر ( و ) يقتص ( في كل شجيرة تراعى فيها  
 المماثلة كالموضحة ) وهى ان يطهر العظم كما سيأتى ( ولا قصاص في عظم سوى  
 السن ) تعذر استيفاء المثل لانه يحتمل الزيادة والنقصان واقوله عليه السلام

القصاص تعدد المعنى في القاتل وهو ثبوت عصيته بمقتضى القصاص فيجب للمقتل  
 كما في الخطأ أن الجرح عن القصاص تعدد المعنى في إهانة وهو كونه خاطئا ولا يخصص  
 للمعنى في لاسقاط حقه (وقيل على إمامنا) والصحيح هو الأول لأن مقتله بعد  
 والعاقلة لا تحمل القصاص ولو قتل جرحا لم يشخصا فامر الجرح وسبب العبد رجلا  
 بالصالح عن دمه بها بالف فصالح فهي مصفان) يعني إذا قتل جرحا وسبب رجلا  
 عدا حتى وجب عليه ما الدم فامر الجرح وولى العبد رجلا أن يصالح عن دمه بها  
 على ألف فقتل فالألف على الجرح مولى العبد نقصان له مقابل بألف قصاص  
 وهو علىهما على السواء فيقسم بدله عليهما على السواء ولأن الألف وحسب  
 بالعدو وهو مصاف إليهما فيتصف بوجهه وهو الألف (ويقتل الجمع بالعدو)  
 والقصاص لا يقتل أدم المساواة وترك القصاص بأجتماع الصحابة رضي الله  
 عنهم روى أن سبعة من أهل صماء قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله تعالى عنه  
 وقال أو اجتمع عليه أهل صماء فقتلهم ولأن زهوق الروح لا يجري واشتراك  
 الجماعة فيما لا يجرى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيصاف  
 إلى كل واحد منهم كلاً كانه أسمة غيره كولاية النكاح في باب النكاح ثم علم  
 أنه لا بد في التثنية من فدان يشرح كل واحد جرحاً به لكان زهوق الروح يتحقق  
 بالمساواة كما في الصحيح القدوري للشخص قاسم حتى إذا لم يشرح كل واحد جرحاً  
 مهلكاً لا يقتل قل الزاهد في المجتنب أن يقتل جميعهم إذا واحد من كل  
 واحد منهم جرح بالصالح زهوق الروح فاما إذا كانوا نظارة أو مغرب أو مبيين  
 بالامسك والاختلاف قصاص عليهم انتهى وبدل عليه قول الزبلي في تعليل  
 وجوب قتل الجمع بالعدو لأن زهوق الروح لا يجرى واشتراك الجماعة فيما  
 لا يجرى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف إلى كل واحد منهم  
 كلاً ليس معه غيره انتهى (و) يقتل (الفرد بالجمع) كنهان حضر أولادهم  
 أي يقتل الفرد حيث لا تجب الدية عندنا خلافاً لما عني لأنه يقتل بالأول  
 ويجب المال للباقيين إن علم أول من قتل وأسلم به لم أول المقتولين يقتل لهم  
 وقسمت الديات بينهم وقبل يقرع قتل من خرجت قرعته فيجب المال للباقيين  
 (وإن حضر واحد) من الأولياء (قتل له) أي لذلك الواحد الحاضر  
 (وسقط حق) أولياء (التيبة) وهو القصاص عندنا لموات المحل فصار مكوت  
 العبد الجاني (ولا تقطع يد أو بيد) وإن أمر أسكينا فقطعها مائل يصح أن يذهبها  
 يعني لا تقطع يدا رجلين سيد رجل أمر أسكينا واحداً على يد فقطعت واحدة دية  
 واحدة على المناصفة عندنا لأن كل واحد قاطع بعض اليد فلا مماثلة لأن  
 الألف قاطع حصل اعتداده بهما على السكين عند الأمر أو التحريك فتخرج

فبعض الفاعل الى كل واحد بخلاف النفس لان زهوق الروح لا يجوز  
وعند الشافعي يقطع يداهما قايما بالنفس لكون الطرف تابع لها اوزجرهما  
وقيل عند الشافعي يقطع باحدهما بالقرعة وعلى الآخر الدية قبل او وضع  
احدهما السكين من جانب والاخر وضع السكين الآخر من جانب وامرا  
حتى النقي السكينان لا يجب القصاص اتفاقا لان كلا منهما قاطع للعض  
( فان قطع رجل يمين رجلين ) سواء قطعتهما معا او على التعاقب ( فلهما قطع  
يمينه وديته بد يئنهجا ) وهو نصف دية النفس فيقسم بينهما نصفين  
( ان حضرا معا ) لان المباشلة مريعة بالقيمة في الاطراف وعند الشافعي  
يقطع بالاول في التعاقب والثاني الارش ويقرعه بينهما في القران والقصاص  
من خرجت قرعته والاخر الارش ( وان حضر احدهما ) اي احد المقطوعين  
( وقطع ) القاطع عند حضوره ( فلا خرازية ) اي دية واحدة لان الحاضر  
ان يستوفى لشوت حقه وتردد حق القاتل بين ان لا يطلب او يعفو مجانبنا  
او يصالح فاذا استوفى لم يبق محل الاستيفاء فيعين حق الآخر في الدية لانه  
اوفى به حقا مستحقا ( وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقتضيه ) عندنا لانه غير  
متهم فيه لانه مضر بالعبد فيقبل قوله ولان العمد مبق على اصل الحرية في حق  
الدم عملا بالادمية سواء كان مأذونا او محجورا حتى لا يجوز اقرار المولى عليه  
بالحد والقصاص واطلان حق المولى بطريق الضمان فلا يبالي به خلافا لفر  
اذعنده لا يجوز اقراره لانه يؤدي الى ابطال حق المولى فصار كالاقرار بالقتل  
خطاء او بالمال ( ومن رمى رجلا عمدا فنفذ الى آخر ) عمدا ( فانا نقص للاول )  
لانه عمدا ( وعلى عاقلة الدية للثاني ) لانه اخذ نوعي الخطاء كانه رمى الى صيد  
فاحساب آدميا والفعل متعدد متعدد الاثر

### ( فصل )

( ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقا ) اي سواء كانا عمدين او خطائين  
او مختلفين ( ان تحلاهما براء ) فيجب القسط والقتل في العمدين ودية ونصف  
دية في الخطائين والقطع والدية اذا كان القطع عمدا والقتل خطاء والقصاص  
ونصف الدية في عكسه والاصل فيه ان الجمع بين الجراحات واجب ما لم يكن  
تبعيا للاول لان القتل في الاعم يقع بضربات متعاقبة وفي اعتبار كل ضربة  
بنفسها بعض الجرح الا ان لا يمكن الجمع فيعطى كل واحد حكم نفسه لتخلل البرء  
بينهما وهو قاطع للسرابة في العمدين والخطائين ولاختلاف حكم الفعلين وتخلل  
البرء بينهما ايضا في المختلفين ( والا ) اي وان لم يتخلل بينهما براء ( وان اختلفا

عمداً (أو سهواً) وإن كان القطع عمداً أو بقصد خطيئة أو بالعكس (أخذ بهما) ايضاً فيجب القطع والدية في الاول والنقصان ونقص الدية في الثاني  
 انمذر الجميع لاختلاف الجنائيتين لكون احدهما عمداً والاخر خطأ (لا) يؤخذ بهما (ان كما خطائين) ولم يتخلل بينهما امر (بل نكفي ذبة واحدة)  
 اعني ذبة الفل لان ذمة القطع انما تجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان يعل  
 عدم السراية (وفي العمدتين) الذين لم يتخلل بينهما امر (يؤخذ بهما)  
 وجب القطع والقتل عند الامام (وعندهما لا) لقطع (بل يقتل فقط)  
 فيدخل جزاء القطع في جزاء القتل لان الجميع بينهما يمكن التجانس الفعلين وعدم  
 تداخل البرء فيجمع بينهما وله ان الجميع متعذر اما للاختلاف بين هذين السلي  
 لان الموجب القود وهو يعتمد المساواة في الفعل وذلك بان يكون القتل بالقتل  
 والقطع بالقطع وهو منمذر (واوضربه مائة سوطاً فبراً من نفسه ومن مات  
 من عشرة وجب ذبة واحدة فقط) عند الامام لانه لما رى منها لا في معتبرة  
 في حق الارش وان بقيت معتبرة في حق التعزير للضارب متى الاعتبار العشرة  
 وكذلك كل جراحة اشد ملت ولم في ايها اثر على اصل الامام وعن اي يوسف  
 في مثله حكومة عدل وعن محمد انه يجب اجرة الطبيب وعن الادوية كافي الهداية  
 (وان حرقته) اي حرقت المضروب مائة سوط (واقى لها الاثر) اي اثر  
 الجراحة بعد البرء (ولم يمت يجب حكومة عدل) عند الامام لقاء الاثر والارش  
 انما يجب باعتبار معنى الاثر في النفس وان لم يبق ايها اثر لا يجب شيء عند  
 (ومن قطعت يده عمداً فعفا) المقطوع (عن القطع ذات منه) اي من القطع  
 (فعلى قاطعه الدية في ماله) عند الامام لانه عفا عن القطع وهو غير المتسل  
 فلما سري تبين انه القتل لا القطع فيجب ضمان القتل لان حقه فيه هذا في القياس  
 الا ان الدية وجبت استعسالياً لان صورة العفو مورثة للشبهة (وعندهما هو)  
 اي عفو المقطوع عفو (عن النفس) فلا يلزم على القاطع شيء اذا عفو  
 عن المقطوع عفو عن موجهه وهو واحد الامر هو القطع ان لم يسر او القتل  
 ارسرى (وان عفا) المقطوع (عن القطع وما يحدث منه) اي من القطع  
 (او) عفا (عن الحياة) عمداً (فهو عفو عن النفس اجماعاً) لكون الجنائيتين  
 حنفاً متناولاً للسارية والمقتصرة ثم مات من ذلك لاشيء عليه (والعمد من كل  
 المال والخطاء من ثلثه) اي ثلث المال يعني ان كان القطع عمداً وعفا عنه كان  
 من كل المال لان موجهه قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حتى الورثة فيصح  
 العفو عنه على الكمال وان كان خطأ وعفا عنه فهو عفو عن الدية فيعتبر  
 من ثلث المال لان الدية مال وحتى الورثة يتعلق بهما والعفو وصية فيصح

من الثلث ( الشج كالقطع ) أى العفو عن الشجة كالعفو عن القط - ع فاذا عفا  
المشجوع عن الشجة فأت منها يضمن شاحه ارشه عند الامام لان العفو موزر  
للشبهة فلا يضمن القتل وعندهما لا يجب شيء اذ العفو عن الشجة عفو عن موجه  
هو الارش ان لم يسر او القتل ان سرى ولو عفا عن الشجة فهو عفو عن النفس  
وكذا لو عفا عن الشجة وما يحدث منها فهو عفو عن النفس ولو عفا عن الشجة  
خطاء فهو عفو معتبر من الثلث ولو عفا عن الشجة عمدا فهو عفو مجانا  
( وان قطعت امرأة بدرجل فتزوجها على ) موجب ( يده ثم مات ) المقطوع  
يده ( فعليه مهر مثلها وعليها الدية في مالها ان قطعت عمدا وعلى عاقبتها  
ان ) قطعت ( خطاء ) هذا عند الامام لان العفو عن اليد او القطع لا يكون  
عفو عن ما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عمدا كان تزوجها على القصاص  
في الطرف وابس بمال على تقدير الاستيقاء فعلى تقدير السقوط اولى فلا يصلح  
للمهر فيجب لها عليه مهر المثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجرى بين  
الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزوجها عليه اجب ان الموجب الاصل  
للعمد هو القصاص لا طلاق قوله تعالى والجروح قصاص وانما سقط للتعذر  
ثم يجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف  
فاذا سرى تبين انه قتل ولم يداوله العفو فتجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس  
وهو في مالها لانه عمدا والساقطة لا تتحملها فاذا وجبت له الدية ولها المهر  
تقاصا ان استويا وان فضلت الدية ترده على الورثة وان فضل المهر  
ترده الورثة عليها وان كان القطع خطاء يكون تزوجها على ارش  
اليد واذا سرى الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب  
مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها والدية واجبة  
بنفس القتل لانه خطاء ولا تقع المقاصة لان الدية على العاقلة قيل ينبغي  
ان تقع المقاصة على القول المختار في الدية وهو عدم وجوبها على  
العاقلة بل على القاتل ( وان تزوجها على اليد وما يحدث منها ) يعنى  
السراية ( او على الجناية ثم مات ) من ذلك القطع ( فعليه مهر المثل في العمد )  
لان هذا تزوج على القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح مهر اكل او تزوجها على  
نخر او خنزير ( ويرفع عن العاقلة ) مقداره ( أى مقدار مهر مثلها ) ( في الخطاء )  
ان كان مهر المثل اقل من الدية ( والبقى ) من الدية ( وصية لهم ) أى للعاقلة  
( فان خرج ) الباقي ( من الثلث سقط والا ) أى وان لم يخرج الباقي من الثلث  
( فقد خرج منه ) لانه تزوج على الدية وهى تصلح مهرا الا انه يعتبر بقدر  
مهل المثل من جميع المال لانه وان كان مريضا مرض الموت لم يكن التزوج

من الجوامع الصلوة ولا يصح في حق زيادة على مهر النسل لانه محله فكون  
وصية والدية تحت على العاقلة وقد صارت مهورا فتسقط كلها عنهم ان كان  
مهر مثلها مثل الدية اذا كثر ( وكذا الحكم عندهما في المهر الاول ) اي فيما  
اذا روجها على الدلان العوض الدعو في الحديث منه عندهما فاقى جوامعها  
في النكاح اي في الخطاء والامتناع ( ومن قطع يده من بعد ما انقص له من  
المسقط قبل فاطمة ) يعني لو ان رجلا قطع يده قبل ان ينقص له بان قطع يده  
ثم مات المصروع الاول منه قبل المصروع الثاني قبل المصروع الثاني به وهو  
اعمال الاول قصاصا له من ان الحاشية كتاب قبل عدم وحى المصنع العود  
واستيفاء المصنع لا يوجب سقوط العود اذا ادى في طرف من عليه المصنع  
ومن ان يوسف له تسقط حقه في العصاص لانه لما اقدم على القطع فعاد اراه  
تجاوزا له ونحن نقول انما اقدم على المصنع من اي من المصروع الاول ان حقه  
فيه وهدد السراية بنسب انه في العود فيمكن مرأته من دون العلم به ( ومن  
قبل له ولي عدا فمطعم يدعاه ثم عبا عن الفل فعليه ) اي قاطع اليد ( دية اليد )  
عند الامام لانه استوفى عبر حقه لان حقه في اليد وهذا قطع وكان الله اس  
ان تحت العصاص الا انه سقط للشبهة واذا سقط وحسب المال ( ومن قطع يده  
فاقص من فاطمها ) هذه بلا حاكم بما تم كافي السردور ( فسر ) المصنع ( ال )  
منه فهدد ( اي على المصنع ) دية العاص ( عند الامام لان حقه في المصنع لاقى  
الله ولا يسرى ) كان فلا لا قطعاً قصاص دية بعد حقه وما بعد توصف  
السلامة هو من الواحات كالرعى الى الحرقى وما تحت فيه ليس به ساد الله  
مدون لكن لم تحت العصاص لا بدراة تشبه فاعل الى الدية ( خلافا لهما  
فيهما ) اي في هذه المسئلة والمسئلة التي قلها امامي الاولى فلان اوداعه على  
المصنع دليل على انه اراه عن غيره وامام في هذه المسئلة ولا يستوفى حقه وهو  
المصنع فهدد حكم السراية اذا احراز عن السراية خارج من وسعد فلا ينفذ  
لشرط السلامة لما فيه من سد باب العصاص كالامام العاصي اذا قطع يد السارق  
فسرى الى الفس ومات وكالمرءع والقصاص والحمام والحمار وكما لو قال انقطع  
يدي فقطعها ومات وفي المص ومات الصبي اذا مات من ضرب اسمه او وصيه  
بأدب سلمهما اي على الاب والوصي عند الامام كضرب معلم صبي او عبدا  
بعد ان اسه ومولاه وان كان المصرب ياديهما لا ضمان وكذا نصن روح  
امرأه صرأها بأدب

( باب الشهادة في الدل واعمار حاله )

لا كتاب الشهادة في الدل امر اجما بما نقل او زهدا بعد ذكر حكم الدل

لا ما يتعلق بالسبي كان ادنى درجة من نفس ذلك الشيء ( انقود يثبت للوارث )  
 بطريق الخلافة ( ابتداء لا بطريق الارث ) عند الامام لانه يثبت بعد الموت  
 والميت ليس اخلالاً لان يملك شيئاً الامالة اليه حاجدة كالمال مثلاً واهذا يجهز  
 وتقتضى ديونه وتنفذ وصاياه من ماله وطريق ثبوته الخلافة وعندهما بطريق  
 الارث والفرق بينهما ان الوراثة تستدعى سبق ملك المورث ثم الانتقال منه الى  
 الوارث والخلافة لا تستدعى ذلك فالمراد بالخلافة ههنا ما ذكره صدر الشريعة  
 ان يقوم شخص مقام غيره في اقامة فعله ففي القتل اعتدى القاتل على المقتول  
 بمثل ما اعتدى عليه لكنه عاجز عن اقامته فالورثة قاموا مقامه من غير ان يكون  
 المقتول ملكه ثم انتقل منه الى الورثة ( فلا يكون احدهم ) اى احسد الورثة  
 ( خصما عن البقية فيه ) اى في اثبات فعل القصاص بغير وكالة منهم فاذا اقيم  
 القصاص اقيم بجميعهم ( بخلاف المال ) لان الميت اهل لان يملك المال ولهذا  
 او نصب شبكة وتعلق به صيد بعد موته يملكه وعندهما يثبت بطريق الوراثة  
 ( فلو اقام احد اثنين حجة بقتل ايهما عمدا والاخر غائب لزم اعادتها )  
 اى اعادة الحجة ( بعد عود الغائب ) ليتمكن من الاستيفاء عند الامام وحاصله  
 انه ليس الحاضر ان يستوفى القصاص قبل عود الغائب بل اذا اقام الحاضر  
 البينة يحبس القاتل لانه صار متهما بالقتل والمنهم يحبس فان عاد الغائب فليس  
 لهما ان يقتلاه بتلك البينة بل لا بد لهما من اعادة البينة ( حالاً لهما ) اى قال  
 لا يلزم اعادتها بعد عود الغائب بل يحبس ايضا اذا اقام الحاضر البينة فاذا عاد  
 الغائب فلمهما ان يقتلاه بتلك البينة ( وفي ) قتل ( الخطاء والدين لا تلزم )  
 اعادة البينة اذا جاء الغائب بعد اقامة الحاضر لان هذا لا يوجب القود بل يوجب  
 الدية فطريق ثبوته الوراثة اجماعاً وحاصل الكلام ان احد الورثة  
 ينتصب خصماً عن الباقيين فيما يدعى مالا للميت او عليه كما اذا دعى احد  
 الورثة شيئاً من تركه الميت على احد واقام عليه بينة يثبت حق الجميع بلا حاجة  
 الى الدعوى والاثبات من الباقيين وكذا اذا ادعى احد على احدهم شيئاً  
 من التركة واقام عليه بينة يثبت على جميعهم بلا حاجة الى الدعوى والاثبات  
 على الباقيين ( ولو يرهن القاتل على عفو ) الوارث ( الغائب فالحاضر خصم )  
 عن الغائب ( ويسقط القود ) اى لو اقام القاتل البينة على الوارث الحاضر  
 ان الوارث الغائب قد عفا ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب فتقبل بينة العفو  
 عليه لانه يدعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص وانتقاله الى المال  
 فاذا قضى عليه بصير الغائب مقضياً عليه تبعاً ويسقط القود عن القاتل لعدم  
 التجزى وينتقل الى الدية ( وكذا اذا قتل عبد الرجلين واحدهما غائب )



قالوا لم نزل من على الصراط ثم فكروا مات فتبينوا انهم صابوا الصراط  
 (فكروا) ويسقط الذود لما في آت (وتبينوا) وايضا فصلاص وهو اجمعهم (فكروا)  
 تلك الشهادة في اذكار اولياء المذوق ثلاثة فشهد اثنان منها على الثالث  
 انه عا وشهادتهما باطلة لانهم يتحران الى انفسهما معا وهو الغالب  
 السود مالا وهو عمو معها لانها ربحا ان الفصلاص قد سقط وربعها  
 مع في حق انفسهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول  
 قوله (فان صدقتهما) اي اولين (القاتل فقط) وكسرها المشهود عليه  
 (فان يدعيهم اذنانا) لانه نصدقه انهما اقرارا لشئ الدية فلم يادعي  
 بصلان حتى الشريك فلا يصدق في قبحه مالا عزم الله بالدية اذنانا وذكر  
 اثنان بقوله (وان كدتهما) انه لي بعد ان كدتهما الاولى المشهود عليه بالعمو  
 (فان شئتم سا) اي لاولين الشاهدين (ولا حجة لنا في الدية) لانهما  
 شهدا معا عليه بالعمو اقرارا بصلان حقهما في انفسهما فصلاص في حق  
 انفسهما وادعي انهما مالا فلا يصدق دعواهما الا بالدية والاولى المشهود  
 عليه ثلث الدية لان دعواهما عليه بالعمو وهو سكر في عتب نصيب مالا  
 لان سقوط الفصلاص مضاف اليهما وذكر الثالث قوله (وان صدقتهما  
 احوهما فقط) دين العاقل (فحرم العاقل له) اي الاجح (ثلث الدية)  
 يعني نعم الله ثلث الدية وهو نصيب الشريك (ثم يا حديد انه) اي ما أخذ  
 المحرم ان ادان (مسد) اي من الشريك المصدق لان نعم الشريك انه عفا  
 تصديق المحرم ولا شئ له على اعداء وانهما على العاقل ثلث الدية وما في يد  
 الشريك وهو ثلث انفس مال القاتل وهو من حسن حقهما فيصرف اليهما  
 لاقرارا لهما بذلك كمن قال لفلان على الف درهم فقل المقله ليس بذلك لي  
 واعا هو لفلان فان ذلك يصرف الى فكدا هذا وهذا كله استحسنان والقاس  
 ان لا يلزم انه بل شئ لان ما راعاه الشاهد ان على القاتل لم يذنب لا بكاره وما اجر  
 به اعدا للشيء عليه وقد بطل باقراره ما هو لكونه بكنهه به وجوابه ان القاتل  
 سكت به للشاهد في قضاة للشيء عليه ثلث الدية زعمه ان الفصلاص قد سقط  
 بشهادتهما كما ادعاه والمقله ما كذب العاقل حجة من اصاب في الوحوب  
 الى غيره فحصل الواجب للشاهدين وفي مثله لا يرد الاقرار كمن قال لفلان على  
 كذا فقال المقله ليس لي ولكنك ادان علي ما ادانك في الدين (وان اختلف  
 شاهدا الله في زمانه) اي دمان الدل (او مكا او) في (آت) ان قال  
 احدهما ديه بعضا وقال الاخر عليه بالعمو (او قال احدهما قته بعضا  
 وقال الاخر لا ادري عا ديه رطل) شفع ادتهما لان القاتل لم يشكر والقاتل

في زمان او ممكن غير القتل في زمان آخر. وممكن آخر وكذا القتل بآلة غير القتل  
 بآلة اخرى وتختلف الاحكام باختلاف الآلة فكان على كل قتل شهادة فرد  
 فلم يقتل ولان اتفاق الشاهدين شرط للقبول ولم يوجد ولان الفاضل يتقن  
 كذب احدهما لا بحالة اجتماع ما ذكر واذا بين احدهما الآلة وقال الآخر  
 لا ادري بماذا قتله فلا تقبل شهادتهما ايضا لان المطلق يغاير المقيد لان المطلق  
 يوجب الدية في ماله والمقيد يوجب الدية على العاقلة فاختلف حكمهما  
 كما ضرورة الاولى فلا تقبل. واما اذا شهد احدهما بالقتل معاينة والاخر على اقرار  
 القاتل كان باطلا لاختلاف المشهود به فان احدهما فعل والاخر قول وقد تقرر  
 في كتاب الشهادة انه لا يجمع بين قول وفعل وكذا تبطل الشهادة لو وكل  
 النصاب في كل واحد منهما بان شهد شاهدان انه قتله يوم الجمعة واخران انه  
 قتله يوم السبت او شهدا كذلك في المكان لتيقن القاضي بكذب احد الفريقين  
 وعدم الاووية بالقبول ولو وكل احد الفريقين دون الآخر قبل الكمال منهما  
 اعلم المعارض كما في المبح (وان شهدا بالقتل وجهلا الآلة) بان قال لا ادري  
 بأي شيء قتله (لزم الدية) استحسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة  
 لان الفعل يختلف باختلاف الآلة فجهل المشهود به وجه الاستحسان  
 انهم شهدوا بقتل مطاق والمطلق ليس بمجمل فيجب اقل موجب وهو الدية  
 ولانه يحمل اجسالهم في الشهادة على اجسالهم بالشهود عليه ستر عليه  
 ومثل ذلك سائر شرعا لان الشرع اجاز الكذب في اصلاح ذات  
 الدين على ما رد به الحديث ليس بكذاب من اضلح بين اثنين وقال خيرا  
 فهذا مثله او احق منه فيحمل عليه وانما وجبت الدية في ماله دون  
 العاقلة لان المطلق يحمل على الكمال فلا ثبت الخطاء بالشك (ولو اقر  
 كل واحد من رجائي بقتل زيد وقال وايه قتلناه جميعا فله) اي للولي  
 (قتلهما) جميعا لان كذب الولي في بعض ما اقر به وهو الانفراد  
 بالقتل لا يبطل الاقرار وان كان فيه التمسق لان فسق المقر لا يجمع صحة الاقرار  
 وكذا لو قال الولي لاحد هاتان قتله له ان قتله دون الآخر ولو قال الولي  
 في صورة الاقرار صدقهما ليس له ان يقتل واحد منهما لان كل واحد منهما  
 يدعي الانفراد بالقتل فتصدقه بوجه ذلك فصار كأنه قال لكل واحد منهما  
 قتله وحيدك ولم يشار كل فيه احد كما تقول فيكون مقرا بان الاخر لم يقتله  
 بخلاف الاول وهو ما اذا قال قتلناه لانه يدعو القتل من غير تصديق بقتلهما  
 باقرارهما ولو اقر رجل بانه قتله فقامت الدية على آخر انه قتله كلاهما  
 كان الولي قتل المقر دون المشهود عليه ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت

اثبت فقتله وهدله كان له قتله كما اذا قال ذلك لاحد المشهود  
 شهدا على رجل بقتله خطاه وحكم بالدية وبما المشهود بقتله خصاصته  
 العاقله الاولى او الشهود ورجع المشهود على الاولى والعلم في الخطاه الا  
 في الرجوع ولو شهدا على اقراره او شهدا على شهادة غيرهما في الخطاه  
 لم يصحنا ضمن الاولى الدية لانه كما في الشهور (واشهدا على زيد عمرا) شهد  
 (اخران بقتل بكراته وادعى وليه فقتلهما ائنا) اي الشهادتان لان كذبت  
 الاولى الشاهد في بعض ما شهد به وهو الا نفراد في القتل بطل الشهادة  
 اصلا لان الكذب تنسيق وفسق الشاهد يمنع القول (والعبرة بما اذا رمى)  
 لان الرمي فعل الرامي ولا فعل له بعده يوجب اعتباره حاله في حق الحل والضممان  
 عند ذلك (لا الوصول) اي ليس المعتبر حالة الوصول (في بدل حال الرمي)  
 عند الامام (فالرمي مسلما) عمرا (فان فوصل) السهم (اليدقيان يجب  
 الدية) عنده لان الضمين لو رثته الميراث لكونه معصوما وقت الرمي لا القصاص  
 لاندراؤه بالشيعة فوجب الدية (خلاها لهما) اي لاشي على الرامي لان التلف  
 حصل في محل غير معصوم فيكون هدره وان الرمي اليه كان مبرأ بالانفراد  
 عن موجب كما اذا ارأه بعد الجرح قل الموت (والرمي مرغا فاسلم قبل الوصول  
 لا يجب شيء ائنا) وكذا اذا رمى حربا ثم اسلم لان الرمي ما بعد وجوب التلف  
 ادم تقوم المحل فلا يقابل موجبا بصيرورته متفوما بعد ذلك (وان رمى عبدا  
 فاستقى فوصل) السهم اليه بعد ما اعتقى (دعاه) اي على الرامي (ثمنه ثمنه)  
 عند الشيعين لانه بصير فالاس وقت الرمي قد صار هو مملوكا في تلك الحال  
 فوجب قيمته (ونعمد محمد) عليه (فضل ما بين قيمته مرميا وغير مرمي) لان توجه  
 السهم عليه اوجب اشرافه على الهلاك حتى لو كانت قيمته قبل الرمي ائنا  
 وبعده ثمانمائة يلزم الرامي ما شان وقال زفر فوجب عليه الدية لان الرمي يصير عبدا  
 عند الاصناف اذ حلة الاتلاف لا تصير من غير تلف يتصل به وقد تلف بد الرمي  
 (وان رمى محرم صدا قبل) من احرامه قبل الاصابة (فوصل) السهم الى  
 الصيد فقله (وجب الجزاء) اذا لا اعتبار بخالة الرمي (وان رماه حلالا واحراما)  
 بعد الرمي (فوصل) السهم الى الصيد فقله (فلا بحث الجزاء لارضية وقع  
 حال كونه حلالا وار وصل اليه السهم بعد احرامه (وان رمى من فضي عليه ربح)  
 اي اذا قضى القاضي بربح رجل ثمانية رجل (فرجع شهوده) (فوصل)  
 بعد رجوع الشهود (والصحة) الرامي لانه المعتبر حالة الرمي وهو مباح الدم فيها  
 (والرمي مسلما صيدا اشجعس) اي صان مجوحا (فوصل) الحل (الصيد  
 وفيه اليقين) يعني لورمي مجوسي صيدا فاسلم فوصل (محرم) لان الشريعة

رمى وهو أصل في سائر هذا الباب وذلك بالاتفاق وإنما عدل أبو يوسف  
وشهد عن ذلك في أذارمي إلى مسلم فارتد والديان بالله تعالى قبل الإصابتة باعتبار  
أنه صار مبرأ له بازدة على ما بين في أول هذا الفصل كما في المح

### ( كتاب الديات )

وجد المناسبة في ذكر الديات بعد الجنائيات كون الدية إحدى موجبي الجناية  
المشروعة عين للبيان ولما كان القصاص أشد صيانة قدم موجب الديات جمع دية  
وهو مصدر روى القاتل المقتول إذا أعطى وياه المال الذي هو بدل النفس  
قل المولى المعروف بأخى جلي ثم قبل لذلك المال دية تسميه بالمصدر ووارها  
محدوفة كذا في المغرب ( الدية المغضظة من الأبل مائة أرباعاً ) يعني أن الدية  
المغلظة في شبه العمد تكبر أربعة أنواع بينهما قواديات مخاص وبنات أبون  
وحفاني وجداع ( مسبق نفسه الكلى كتاب الزكاة ) من كل ( أي من كل  
واحدة منهما ) ( خمس وحشرون ) فكون جللتها مائة هذا عند الشيخين  
( وعند محمد ) وهو قول الشافعي ( ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون  
ثبذة ) قد سبق تفسيرها في كتاب الزكاة ( كلها ) أي كل الثنيات ( حلفات )  
بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام والقاء جمع خلفه وهي الحاصل من النوق فيكون  
قوله ( في بطونها أولادها ) صفة كاشفة وفي غابة البيان أن تغليظ الدية  
مرى عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهم لكن  
اختلفوا في كيفية التغليظ فعند الشيخين ما ذكر أولا وعند محمد والشافعي ما  
ثابا لقوله عليه السلام إلا أن قيل خطأ العمد بالسوط والعصى والخبر فيه دية  
مغلظة من الأبل أربعة أربعون منها في بطونها أولادها ولأن دية شبه العمد أغلظ  
مردية الخطاء المحض ودليل الشيخين قوله عليه السلام لا تس المؤمن مائة  
من الأبل وجه الاستدلال به أن الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم هو هذا  
ومارواه محمد والشافعي غير ثابت لاختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
في صفة التغليظ فان عمر رضي الله تعالى عنه وزيد بن ثابت والمغيرة بن شعبة  
رضي الله تعالى عنهم قالوا مثل ما قالوا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم تجب  
اثلثا ثلاثة وثلاثون حقة وثلاثة وثلاثون جذعة وأربعة وثلاثون خلفه  
وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مثل ما قلنا ولا يدخل للرأى في المقادير  
فكل كالرءوع وصاروا رضاء وأروياه وإذا تعارضوا كان الأخذ بالأدنى وهو  
المتيقن أولى في النهاية وذكر في المبسوط أن الشيخين احتجوا بحديث الشافعي  
أن يزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قضى في الدية مائة من الأبل أرباعاً ومعهوم

لم يرد به الخلفاء لانها في الغطاء خفية احاسا بغير ان المراد به شد العبد على الله  
قال عليه السلام في انفس المؤمنين مائة من التبر والبراد اذ في ما يكون منه كتاب  
ما قلناه اوله وان ائمة النبي صوصا وانما لا يجوز ان يكون في شيء  
من الاموال ثوبان اذ من احدهما ان صفة الجمل لا يمكن الوقوف على حقيقة  
وثنان ان ثوبين من وجه كلفصل فيكون هذا في معنى ايجاب الرشدة على المائنة  
عددا وبانه تعالى ليس التعليل من حيث ما مدد بل من حيث السن ثم لراعيها  
تتميم ما صدقات والمشرع انهي من اخذ الاموال في الصدقات لانها كرام  
اموال الناس فكذلك في الديارات (ولانه انما في غير اهل) اي لا يراد في الدراهم  
والدينار على عشرة آلاف درهم او الف دينار (وهي) اي الدية المعلقة  
(في شد العبد) لما روى من الحديث وهو قوله عليه السلام الا ان قيل - فلهذا  
الهد بالبرط والعصا والخرقة دية معلقة (و) الدية (المعلقة) متدا  
حسبه قوله الف دينار (وهي) اي الدية المعلقة (في الخطاء وما يبدى)  
عالمهم يجرى الخطاء واهل بيت (من الذهب الف دينار) قيمة كل دينار  
عشرة دراهم وقوله من الذهب حال من الف قدمه على صاحبها  
(ومن الورق) يتبع الواو وكسر الراء المعلقة (عشرة آلاف درهم) وقال  
مائات والشماع اي اثني عشر الف درهم لما روى عن ابي عبد الله رضي الله تعالى  
عنه ان رجلا دل فعمل النبي عليه السلام دية اثني عشر الف درهم رواه  
ابو داود والترمذي وكما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام  
فدى بالدية في اهل به عشرة آلاف درهم وما قلناه اوله لليقين به لانه اقل  
ويعمل ما رواه على وزن خمسة وما روى على وزن ستة وهكذا كانت الدراهم  
من زمان النبي صلى الله عليه وسلم الى زمان عمر رضي الله تعالى عنه على ما حكاه  
الحارثي فانه قال كانت الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الواحد منها وزن عشرة اي العشرة منها وزن عشرة دنانير فيكون الواحد  
قدر دينار والثاني وزن ستة اي العشرة منها وزن ستة دنانير والثالث وزن خمسة  
اي العشرة منها وزن خمسة دنانير فجمع عمر رضي الله تعالى عنه بين الثلاثة  
فخططه فبقي ثلث درهم فصار ثلث المجموع وانه في الدين وليراجع ومن الاول  
مائة) قيمة كل اهل مائة درهم حال كونها (انما ابن مائة) ذكر وثنت  
مخمس (وبنت لئون وحقة وجذعة من كل) واحد منها (عشرون)  
لما روى ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام قال في دية الخطاء  
عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون  
وعشرون ابن مخاض رواه ابو داود والترمذي واحمد والشافعي احمد عدينا

غير انه قال يجب عشرون ابي لبون مكان ابن مخاض والحديث حجة عليه  
 (ولادية من غير هذه الاموال) اي من التقدين والابل عند الامام لان مالبة  
<sup>بغير</sup> ~~بغير~~ <sup>القبول</sup> فلا يجوز التقدير واما التقدير فمرفوف بالانار المشهورة (وقال منها)  
 اي من هذه الانواع (ومن البقر ايضا مائتا بقرة) قيمة كل بقرة خمسون  
 (ومن الغنم المائشاة) كل شاة خمس (ومن الخلل مائتا حلة كل حلة ثوبان)  
 اي ازار ورداء قيمة كل حلة خمسون لان عمر رضى الله تعالى عنه هكذا جعل  
 على اهل كل مال منها (وكفارة شبه العمى والخطاء) وما اجرى مجرى  
 الخطاء (عتق) اي استنق (رقبة مؤمنة فان يحجز) عن الاعتاق (فصيام  
 شهرين متتابعين) لقوله تعالى فحري رقة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين وشبه العمى خطاء في حق القتل وان كان عمدا في حق الضرب  
 فقتلوا ولهما الآية (ولا اطعم فيها) اي في هذه الكفارة لعدم ورود النص به  
 والمقادير لا يجب الاسما (وصح اعنق رضي الله عنه) لالكفارة  
 لانه يكون مؤمنا بالتبعية لقوله عليه السلام والولد ينزع خيرا لا يوس دينا ولا يقال  
 كيف اكتسبى هنا بالظاهر في سلامة اطرافه حتى اجاز التكفير به ولم يكف  
 بذلك في حق وجوب الضمان بالتلاف اطرافه لانا نقول الحاجة في التكفير  
 الى دفع الواجب والظاهر يصلح حجة للدفع والحاجة في الاتلاف الى الزام  
 الضمان وهو لا يصلح حجة فيه ولانه يظهر حال الاطراف فيما بعد التكفير  
 اذا عاش ولا كذلك في الاتلاف فانزقا (لا) اعتاق (الجنين)  
 لانه لم تعرف حيونه ولا سلامته بعد (و) الدية (للمرأة في انفس ومادونها  
 نصف مال الرجل) روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه موقوفا ومرفوعا  
 وقال الشافعي لا ينصف الثلث ومادونه يعني اذا كان الارس بقدر ثلث لدية  
 او دون ذلك فالمرأة والرجل فيه سواء وان زاد على الثلث فخالها فيه على  
 النصف من حال الرجل (و) يجب (للدمي مثل ما للمسلم) في النفس والاطراف  
 عندنا لقوله عليه السلام دية كل ذى عهد في عهد الف دينار وانساو بهما  
 في الحياة والعصمة وكذا حكم المستامن لما روى انه عليه السلام جعل دية كالدمي  
 وعند الشافعي دية السكابي دية ثلث المسلم وهي اربعة آلاف درهم اذ دية  
 المسلم عنده اثني عشر الف درهم كما ذكر ودية المجوسي خمس ثلث دية المسلم  
 وهو ثمانمائة درهم وعند مالك دية السكابي نصف دية المسلم وهو ستة آلاف  
 درهم اذ دية المسلم عنده ايضا اثني عشر الف درهم

## ( فصل )

( في النفس الدية ) انما ذكر دية النفس في اول هذا الفصل مع انه معقودا لبان



لها فبأنة غطي عورتك فاضطربت وتسارعت الى جمع ثيابها وظهر كديها  
 ( وفي الحية ارميذ ) الدية ( و ) كذلك ( في شعر الرأس ) الدية ان لم يثبت  
 بعنى اذا خلق الحية او الرأس ولم يثبت الشعر فيجب الدية في كل واحد منهما  
 لأنه ازال جمالا على الكمال وقال مالك والشافعي لا يجب فيه الدية ويجب  
 حكومة عدل لان ذلك زيادة في الآدمي ولهذا ينوبه كمال الخلق ولهذا يخلق  
 الرأس والحية في بعض الالاد فلا تتعاقب بهما الدية كشعر الصدر والساق  
 اذا تتعاقب به منفعة ولنا قول على رضي الله تعالى عنه في الرأس اذا خلق ولم يثبت  
 الدية كالة والموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من المقادير فلا يهتدى اليه  
 بالرأى واما الحية العبد وقد روى الحسن عن الامام انه يجب فيه كمال النية  
 فلا يلزم من احوال ان المقي من العبد الاستخدام دون الجمال وهو لا يفتر  
 بالخلق بخلاف الحر لان المقي منه في حقه الجمال فيجب بفوائده كمال الدية وفي  
 الشارب حكومة عدل وانما يجب فيه حكومة عدل لانه تابع للحية وفي هذا  
 التعليل اشارة الى ان الواجب في بعض الحية حكومة عدل اذا كان دون  
 النصف اما اذا كان النصف فالواجب به نصف الدية كما في البرازية وذكر المصلي  
 نصف الحية ينظر الى الذاهب والى الباقي فيجب بحسابه واذا ثبت بمضى الحية  
 لحكومة عدل انتهى ( وكذا الحاجبان ) يجب فيهما دية وفي احدهما نصف  
 الدية خلافا للشافعي ومالك فانه يجب عندهما حكومة عدل ( و ) كذا  
 ( الاهداب ) لانه يفوت بها الجمال على الكمال وحسن المنة وهو دفع  
 اقصى عن العيين ( وفي العينين ) الدية لان جنس المفعلة نفوت بفوتيهما  
 ( وفي الاذنين والشفة وفي ثدي المرأة ) اما قيد بشي المرأة لان فيه تفويت  
 منفعة الارضاع بخلاف ثدي الرجل لانه ليس فيه تفويت منفعة ولا الجمال  
 على الكمال فيجب فيه حكومة عدل وفي حلمي المرأة كمال الدية  
 وفي احدهما نصف الدية ( وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشفاق العينين ) جمع  
 شفر وهو مثبت الاهداب من طرف الجفن اخذ من شفر الوادي وانما وجبت  
 الدية في ذكر نفوت الجمال والمفعلة ( وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن )  
 كالاذن والشفة واليد والرجل مثلا ( نصف الدية ) لان النبي عليه السلام  
 كتب لعمر بن حزم رضي الله تعالى عنه وفي العينين كل الدية وفي احدهما نصف  
 الدية ولان في تفويت العينين تفويت جنس المنشئة وكال الجمال فيجب كل  
 الدية وفي تفويت احدهما تفويت النصف فيجب نصف الدية ( وفي ) كل  
 واحد ( مما هو اربعة ) من البدن ( ربعها ) اي ربع الدية كالاشفاق ( وفي كل  
 اصبع من بد او رجل عشرة ) لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر من الابدان



(وفي كل مفصل ثمانية) أي من الأصابع (عما يشاء من الأصابع) كالأصابع  
 (أصابع عشرها) أي نصف عشر اليد (ومما فيه ثلاثة مفصلات) أي  
 الأصابع في كل مفصل (ثلاثة) أي ثلث عشر اليد تنقسم عشر اليد على  
 المفصلات كما تقدم دية اليد على الأصابع (وفي كل سن خمس من الأبل ومن الدوام  
 خمس من الأبل لقوله عليه السلام وفي كل سن خمس من الأبل ومن الدوام  
 خمس من الأبل درهم) وكل عضو ذهب ثمانية ففصل (أي في ذلك العضو) دية  
 وإن كان ثمانية كبدايات وعين ذهب ثمانية (أي ضرب لأن وجوب الدية  
 يتعلق بتفويت جنس المقتل ولا عبرة للصورة بلامعة لكونها تابعة ولا يكون  
 لها حصص من الأرض إلا إذا تجردت عن المنفعة قل إلا ثلاث اليد التي  
 خلعت عن البطش ففيها حكومة عدل إن لم يكن فيه جمل كاليد أنشأ وأرسله  
 كما لا ادرك فيه جمل كاليد الشاخصة كذا في النسخ

(فصل)

(لا فرق في الشجاج) - فصل أحكام الشجاج بفصل على حدة تكرار مسائل  
 الشجاج أسماء حكمها وإنما يجب القود فيه لأنه لا يمكن اعتبار المساواة فيه  
 لأن مادون الموضحة ليس له حد ينتهي إليه السككين وما فوقها  
 كسر العظم ولا قصاص فيه لقوله عليه السلام لا قصاص في العظم هذه  
 رواية الحسن من الأنام وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة  
 (إلا في الموضحة أن كانت عمدا) بالانفاق لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قضى  
 بالقصاص في الموضحة ولأنه يمكن أن ينتهي السكك إلى العظم ولأنه يمكن  
 أن يبر غورها بالسبار ثم يتخذ حديدة يضر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع  
 ويتساوى في تحقيق القصاص (وفيها) أي في الموضحة خطأ (نصف عشر  
 الدية) لما روي في كتاب عمرو بن حزم أن النبي عليه السلام قال في الموضحة  
 خمس من الأبل (وهي) أي الموضحة الشجعة (التي توضح العظم) أي تبيد  
 (وفي الهاشمة) خبر مقدم للبداية الاتي وهو قوله عشرها (وهي)  
 أي الهاشمة الشجعة (التي نهشم العظم) أي تكسرهما (عشرها) أي عشر  
 الدية لقوله عليه السلام وفي الهاشمة عشر من الأبل (وفي المنقاة) وهي التي  
 تنقل العظم) أي تحوله بعد الكسر (عشرها) أي عشر الدية (ونصفه)  
 أي نصف عشرها فيكون خمسية عشر من الأبل لقوله عليه السلام وفي المنقاة  
 خمسية عشر من الأبل (وفي الأتمة وهي) الشجعة (التي ترسل إلى أم الدماغ)  
 وهي الجائدة الرقيقة التي تجمع الدماغ (التي) أي ثلث الدية لما روي أنه

عليه السلام قال وفي الاقدام وروى وفي المأمومة ثلث الدية (وكذا في الجفنة)  
اي يجب ثلث الدية في الجفنة ايضا (وهي الجراحة التي تصل الى الجوف  
فان نفذت) اي الجفنة الى الجانب الآخر (فهما جائفتان ويجب نشاها)  
اي نشا الدية لما روى عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت  
الى الجانب الآخر بثلثي الدية ولا نهها اذا نفذت صارت جائفتين فيجب في كل  
واحدة منهما الثلث (وفي كل من الحارصة) بالخاء والراء والصاد المهملات  
(وهي التي تشق الجلد) ولا يخرج الدم (والدامعة) بالعين المهملة (وهي  
التي يخرج عنه) اي من الجروح (ما يشبه الدمع) يعني تظهر الدم ولا تسيله  
بل يجمع في موضع الجراحة كالدمع في العين (والدامية وهي التي تسيل الدم)  
وفي القهستانى نقلا عن الذخيرة الدامعة على ما ذكره الطحاوى شجرة تسيل  
الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما يسيله اكثر مما يكون في الدامية فالدامية على  
ما ذكره ما يدعى الجلد سواء كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره الطحاوى  
ما يدعى ولا يسيله وفي الظهيرية هي ما يدعى من غير ان يسيله وهو الصحيح  
والدامعة ما يسيله كدمع العين (والباضعة) بالاضاد المعجمة والعين المهملة  
(وهي التي تضع الجلد) اي تقطعه مأخوذ من البضع وهو القطع (والمتلاخعة  
وهي التي تأخذ في اللحم) وتقطعه بعد قطع الجلد من تلاحم اي التام وتلاصق  
سميت بذلك تفولا كما سمي اللدغ سليما (والسمحاق) بكسر السين المهملة  
وسكون الميم والخاء المهملة (وهي جلدة) رقيقة (تفرق العظم) تحت  
اللحم (تصل اليها) اي الى تلك الجلدة الرقيقة (الشجة حكومة عدل)  
بالايجاع مبتدأ مؤخر خبره ماتقدم من قوله وفي كل من الحارصة الى اخر ما ذكر  
وسيا في تفسير حكومة عدل وانما وجبت لانه ليس في كل منها ارش مقدر  
شرعا ولا يمكن الاهداف فوجب الاعتبار بحكم العدل وهو مأثور عن ابراهيم  
الخنجي وعمر بن عبد العزيز (وعن محمد فيهما) اي فيما ذكر من انواع الشجاج  
(الصصاص) اذا كان عمدا (كالوضحة) وقد تقدم انها ظاهر الرواية في اول  
الفصل والشجاج يختص بالوجه والرأس والجفنة بالجوف والجنب والظهر  
وما كان في غيرهما يسمى جراحة لان الوارد فيما يختص بالوجه والرأس والجوف  
والجنب والظهر ولانه انما ورد الحكم لمعنى الشين وهو في الرأس والوجه ولهذا  
قال (وما سوى ذلك) اي ما في الوجه والرأس والجوف والجنب والظهر  
(جراحات) وفي الهداية واما اللذين فقد قيل ليسا من الوجه وهو قول مالك  
حتى لو وجد فيهما ما فيه ارش مقدر لا يجب المقدر وهذا لان الوجه مشتق من  
الواحده ولا واجهه للنظر فيهما الا ان عندنا هما من الوجه لاتصالهما به من

غيره فانه وقد اختلف في معنى الواحدة بعضه (رويه) في الجراحات الحكمة  
عادل (هي) اي حكومة المدنى على ما قاله الطحاوى (في الخدم) الخبر  
(سبيلهم هذا الاثر ومنه) اي نعم فلما ادرتم بهن الى ثمارهن الثمين  
الخدم من من قيمته وجب بقيمة من قيمته بثلاث مريض ان هذا الطحاوى  
وقيته بلا هذا اثر الف درهم اربع ذلك الار فسمائة خاله ون شبهات مائة  
درهم وهو عشر الالف فيؤخذ هذا الف اربع من الدية وهي عشرة الالف  
درهم مئتيه الف درهم فهو حكومة عدل (رويه) بثلاث اي بما كر من هذا  
الف بالحكومة العدل وقد يفى احرازه ذكر الكرخي وهو ان فطر مقدار  
هذه الشجرة من الموضحة فيجب عشر ذلك من نصف عشر الاربعة لان ملا الارض  
فيه يرد الى الموضع من عليه فيل قول الكرخي اصح قاله الطحاوى لان عليه  
رضي الله تعالى عنه اعتبر به هذا الطريق في وضع طرف سنة (وفي وضع  
اصبع اليه) الواحدة (وحد هنا او مع لكف نصف الدية) لان الارض  
لا يزيد بسبب الكف لانها سائبة بل الواجب في كل اصبع عشر من الال  
فكر في الخمس نحو بن وهو نصف الدية (و في قطع الاصبع مع نصف  
الساعة نصف الدية وحكومة عدل (وهو روايه من ابو يوسف وعنه ان يأخذ  
على اصبع اليه والرجل فهو يؤخذ الى المنكب والى الفخذ لان الشرع اوجب  
في اليه الواحدة نصف الدية واليه يسم الدية الرجل الى المنكب فلا يزيد على  
تقدر الشرع وايه ان اليه آلة باطشة والبطش يتاق بالكف والاصابع دون  
الذراع الميز الذراع تجا في حق النضين ولانه لا اوجد ان يكون تجا الاصابع  
لان بينه ساعص واكاملا والالى ان يكون تجا الكف لان ناع ولان تبع للتبع  
كما د اهداية (وفي قطع كف فيها اصبع عشر الدية وان كان فيها اصبعان  
تعد بها واشئ في الكف ) وهذا سند الامام لان الاصبع س لي حقيقة  
لان منفعة اليه وهي القبض والسط والقبض قائمة فيها وكذا حكما لان عليه  
السلام جعل الدية بمقابلة الاصابع حيث اوجب في اليه نصف الدية وجعل  
في كل اصبع عشر من الال ومن ضرورته ان يكون كلها بمقابلة اصابع كل  
الكف والاصل اول بالاعتبار وان قل ولا يظهر التابع بمقابلة الاصل فلا يمارض  
حتى يصار الى الترجيح بالكمرة ولئن امارضا فالترجيح بالاصل حقيقة وجعل  
اول من الترجيح بالكمرة (وعنه هنا يجب الاكثر) من رئس الكف والدية  
الاصبع والاصبعين (ويدخل الاقل فيه) اي في الاكثر لان لا يوجد الاصبع بين  
الارضين لان الكل شي واحد وذا الى مقدار احدهما لان كل واحد اصبع  
مروجه فربحنا بالكمرة (وان) كان (فيها) اي في الكف (ثلاث اصابع

فسيب الاستماع ، ولا شيء في الكشف اجتنابا لان الاصل مع اصول والا فترك  
 الكل فاستغنت الكشف كما اذا كانت الاستماع قائدة (وهي) اي دية هذه  
 الاصابع الثلاثة (ثلاثة اعشار) الدية (اجامتا) يعني لزوم دية الاصابع  
 منه في عليه كما ان الاول مختلف فيه (وفي الاستماع الزئدية حكومة) اي حكومة  
 بدل نشرها الا دمي لانها اجزاء الا دمي ولكن لا منفعة فيها ولا زنة (وكذا)  
 اي يلزم (في الشارب حكومة عدل) في الصحيح لانه تابع الحية فصار طرفه  
 من اطراف الحية (ولحمة الكوسج) اي يلزم فيها حكومة عدل قال لان الحية  
 بخلاف لحمة الكوسج حيث لا يجب فيها شيء لان الحية لا تبقى فيها اثر الحلق  
 فلا يلحقها الشئ بالحلق بل ينفصل اشعرات بالحفة ذلك فيكون نظير من قلم طفر  
 غيره بقصر اذنه (و) يجب (في ثدي الرجل) حكومة عدل (و) كذا  
 (في ذكر الخصى والعين واليد والسلا والارض والرجل  
 مرجاء والسن السوداء) فانه لا يجب في هذه الاشياء الدية لعدم فوات جنس  
 بالمنفعة وعدم جلال السن السوداء ولكن يجب فيها حكومة العدل نشرها  
 الا دمي لانها اجزاء منه وقال الشافعي يجب دية كانه في ذكر الخصى والعين لقوله  
 عليه السلام وفي الذكر الدية من غير فصل ولما ان المنفعة وهي الابلاج والانزل  
 والاحبال هي العنبرة من هذا العضو فاذا عذمت لا يجب فيها الدية كالعنبرين  
 الفاتمة بلا ضوء والبد السلاء (وكذا) يجب حكومة عدل (في عين الطفل  
 ونسائه وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك) اي صحة كل منها (بما يدل على ابصاره  
 وتحرك ذكره وكلامه) لان المقي من هذه الاشياء المنفعة فاذا لم تعلم صحتها  
 لا يجب الارش التكامل بالشك وانظر لا يصلح صحة الالتزام بخلاف المارن ولاذن  
 الشاخصة لان المقي هو الجمل وقوفه على الكمال وكذلك اواسه لصله الصبي  
 لانه ليس بكلام وانما هو مجرد صوت وان علمت الصحة فيه بما ذكره في حكمه حكم  
 البالغ في العمى والخصاء (وان شج) رجل (رجلا) موضحة (فذهب عقله  
 او شعر رأسه) ولم يثبت (دخل اش الموضع في الدية) لان فوات العقل  
 يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا ينفع بدونه فصار كما اذا اوضحته فوات وارش  
 الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر وقد تعلقا جسيما بسبب واحد وهو فوات  
 الشعر فيدخل الجزء في الكل كمن قطع اصبع رجل فبطلت به يده كلها (وان ذهب  
 سمعه او ابصره او كلامه لا يدخل) ارش الموضحة في الدية لان كلا منهما جارية  
 فيما دون النفس والمنفعة مختصة فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة  
 عامة الى جميع الاعضاء كما مر هذا عند الطرفين وعند اني يوسف ان الشجة  
 تدخل في دية السمع والاطق ولا تدخل في دية البصر قبل هذا اذا كان خطأ

اما ان شجر خلا موضحة عند اقداس من ذلك معده وبصره ولا فاصل من  
 في شي من ذلك عند الامام وكان يجب ان يوضع رتبة اللحم والخبز  
 وعندهما يجب العجب من في الشجرة ويجب الدية في السم والبصر (وان ذهب  
 بها) اي بالموضحة (جنيان) فلا قصاص (ويجب ارشها) اي ارض الدية  
 (وارش العينين) عند الامام (وعندهما) يجب (العق من في الموضحة  
 والدية في العينين) والاصل في ذلك عند ان العقول اذا اوجب ما في البعض  
 سقط القصاص سواء كانا مضمون او عضوا واحدا وعندهما في المضمون  
 يجب القصاص مع وجوب المال وان كان عضوا واحدا لا يجب (ولا قصاص  
 في اصبع قطعت فثلث اخرى جنبها) بل يجب الارش عند الامام لان  
 القصاص غير واجب اقدم المثلة لان قطع الشيء على وجه يوجب مثل الاخرى  
 غير ممكن (وعندهما) وهو قول زفر والحسن (ينقص في المقطوعة ويجب  
 الدية في الاخرى) التي ثلث لان القصاص واجب بالنصوص (واو قطع فقتلها)  
 اي مفصل الاصبع (الاعلى في فثل مائتي) من المفصل كافى الرمز شرح  
 الكتبي وقول صاحب الهداية وغيره ثلث مائتي من الاصبع محل نابل تدبر  
 (فلا قصاص بل الدية فيما قطع وحكومة) اي حكومة عدل (فيما مثل)  
 وانما وجبت الدية لانه مقدار شرعا تنزيم الحكومة فيما بقي لانشاء تقدير الشرايع  
 فيه (ولا) قصاص (او كسر نصف سن فامود باقية بل) يجب (دية  
 السن) كلها (وكذا الواجر) باقية (او انقضت او اصفر) الاصل في هذا عنده  
 ان الفعل الواحد اذا اوجب ما لا في البعض سقط القصاص سواء كانا مضمون  
 او عضوا واحدا (ولو اسودت كلها بغير به وهي) اي السن (قائمة فالدية  
 في الخطاء على العاقلة وفي العمى في ماله) ولا يجب القصاص لانه لا يمكن للجهنمي  
 عليه ان يضربه ضرا يبدوه بل يجب الاقتصار في الخطاء على المقتلة وفي العمد  
 في ماله (ولو قاتل من رجل ميت مكانها اخرى سقط ارشها) عند الامام  
 لان الجنابة قد زالت معنى لان الواجب فساد الميت ولم يفسد حيث ثبت مكانها  
 اخرى فلم تنف المقتلة ولا الزينة (خلافا لهما) لان الجنابة قد تحققت والحادث  
 نعمته مبتدأه من الله تعالى فصار كما لو اتلف مال انسان فحصل للمناف عليه مال  
 اخر (وفي سن الصبي بسقط اجزاها) لان سن الصبي لا يقرر في مكانها فوجودها  
 كعدمها فلم يرد قتلها جناية وعن ابى يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان  
 الام الحاصل (وان اعاد الرجل سنة المقلوعة الى مكانها) اي السن (ثبت  
 عليها اللحم لا يسقط ارشها اجزاء) وعلى ابقايع كالارض لان هذا لا يمتد به  
 اذا المروءى لا تعود وقال شيخ الاسلام هذا اذ لم تعد الى حالها الاول بعد ان مات

في المنفعة والجلد واما اذا عادت فلا شيء عليه ( وكذا لو قطع اذنه فانقصها  
 فالتحمت ) يعني يجب على الفاعل ارشها لانها لا تعود الى ما كانت عليه ( ومن  
 فاعت منه فانقص من قائله ثم نبتت ) اي نبت مكانها اخرى ( فعليه دية  
 سن المنقص منه ) لانه تبين انه استوفى في غير حق لان الموجب فساد المنيب ولم  
 يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت الجنابة ( ويستأنى في اقتصاص  
 السن واقتصاص الموصحة حولا ) الاستئناس الانتظار كما في المغرب ( وكذا  
 او ضرب منه فحمر كرك فلواجله القاضي فجاء المضروب وقد سقطت سنه  
 ما خلفا ) في سبب سقوطها ( فان قل مضى السنة فاقول للمضروب وان بعد  
 مضيتها ) فاقول ( للضارب ) وفي المصح ضرب سن انسان فحمر كت يستأنى  
 حولا لظهور اثر فعله واوسقطت سنه واختلفا قبل الحول فاقول للمضروب ليفيد  
 التأجيل بخلاف ما اذا شجبه موضحه ثم جاء وقد صارت منقلة حيث يكون القول  
 للضارب لان الموضحة لا تورث لمنقلة والتحرير يك يورث السقوط واو اختلفا بعد  
 الحول كان القول للضارب لانه منكر وقد مضى الاحل الذي ضرب للسن  
 ولم تسقط فلا شيء على الضارب واواسودت بالضرب او احمرت او اخضرت يجب  
 الارش كله لذهاب الجلد ولا يجب القصاص لما قلنا فوجب في الاسوداد ونحوه  
 كمال الارش ولم يفرق بين سن وسن وقالوا ينبغي ان يفصل بين الاضرار وبين  
 العوارض التي ترى فتجب في الاول حكومة عدل اذ لم يفرق بين منفعة المضغ  
 وان فات يجب الارش كله كلف ما كان لقوات الجنال وار اصفرت يجب فيها  
 حكومة عدل وقال زفر يجب فيها ارش السن كما ملا لان الصفرة تؤثر في  
 تقويت الجمال كـ السواد ولنا ان الصفرة لا توجب تقويت الجمال  
 ولا تقويت المنفعة فان الصفرة لون السن في بعض الناس ولا كذلك اسوداد  
 والحمر والخضرة ( ولو شج رجلا فالتحمت ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يـ سقط  
 الارش ) عند الامام ( وعند ابى يوسف يجب ارش الام وهو حكومة عدل )  
 لان الشين الموجب ارزال فالام الحاصل لم يزل ( وعند محمد ) عليه ( اجرة  
 الطبيب ) لان ذلك لزمه بفعله وكأنه اخذ ذلك من ماله واعطاه للطبيب وفسر  
 في شرح الطحاوي قول ابى يوسف عليه الارش باجرة الطبيب والمد اواة  
 فعلى هذا لا خلاف بين ابى يوسف ومحمد والامام ان الموجب الاصل  
 هو الشين الذي يلحقه بضمه وزوال منفعته وقد زال ذلك بزوال اثره والمنافع  
 لا تقوم الا بالعقد كالاجارة والمضاربة الصحيحين او شبه العقد كالفاسد منهما  
 ولم يوجد شيء من ذلك في حق الجناني فلا تلزمه الغرامة وكذا مجرد  
 الاكل لو حبت شئنا لانه لا قيمته ( وكذا اوجرحه بضرب فزال اثره ) فهو على

الاختلاف المذكور في سقوطه ادرش من الامام وفي جواب ادرش قد مر اني بوجوب اجرة الطبيب عند محمد ( وان باقى ) ان ( الحكومة بغير بالاجماع )  
وفيد المسئلة بقوله اوخرجه لانه اذا ضربه ولم يخرج في الابتداء لا يجب شي  
بالاثر في كذا في النهاية ( ولا غرض لجرح او طرف او وضعية الاثر بالبر )  
وقال الشافعي بغض منه في الحبل لان الموجب قد رتبه في الاوخر كما في الفساضل  
في النفس ولما روى عنه عليه السلام انه انتهى ان بغض من حرج حتى يبرأ  
صاحبه رواه احمد والدارقطني ولا يبرأ احاط بشبه فيها . اما الاحتساب  
ان يرسى الى النفس فقط يرانه قتل ولا يعلم انه جرح الا بالبر او بكل من  
فيه الفردانية كقتل الاباء فائدة فيه في مال المال ( لما روى عن ابن  
عباس رضي الله تعالى عنه ما هو قوماً مرفوعاً لا يبرأ الا بالبر او لا يبرأ  
ولا عداً ) ( ٤٠٠ ) السبي والمجنون حصاء ودينه على عاقبه ولا كجارة وفيه  
والاحرام اثم ) وذلك عندنا لدم القصد الخبيث وما روى ان مجنوناً صالح  
على رجل يسيف فضر به فرفع ذلك الى علي رضي الله تعالى عنه فعمل عقبة  
على عاقبه بخضرم من الصدقة وقال عنه وخطوه سواء ولا يصح مظنة  
الرحمة واقام في الحظي استحقاق الخفيف حتى وجبت الدية على العاقلة  
ما يصح هو اعدو واول بهذا الخفيف ولا تم تحققي العمدية فانها يترتب على القتل  
والهلم بالقتل والمجنون عديم لعقل والصبي قاصر العقل فالي تحققي منهما القصد  
وصار كالشتم وحرمان الميراث عقوبة وهما اللسان اهل العقوبة والكفارة  
كاستمارة ولا ذنب تسره لانهم مرفوعاً اقل كما في الهداية ( والمعتوه كالمجنون )  
فلازم الدية على عاقله وعدم لزوم الكفارة وعدم الحرمان عن الارث

( الفصل )

في الجنين ( ومن ضرب بطن امرأة عانت جنيناً ميتة فعلى عاقله ثمنه نجسة مائة  
درهم ) وانما سميت الفرة غرة لانها اقل المدة في السرايات واقل الشئ اوله في  
الوجود وانما يسمى اول الشهر غرة لانه اول شئ يظهر منه كما في التبيين  
ووجبت قيمة الفرة خمسمائة درهم سواء كان ذكراً او انثى وهو نصف ثمنه مردد  
الرجل وعشر دية المرأة والناس ان لا يجب شئ في الجنين لانه لم يخلق بحوته  
وانما وجب استحصاناً لما روى ان النبي عليه السلام قال في الجنين حرة عبد او امه  
قيمة نجسة مائة درهم وروى ابو حنيفة مائة فتركتنا القياس بالاثر وهو حجة على من  
قدرها بمائة نحو مائة والباقى وهي على العاقلة عندنا وقال مالك في ماله  
لانه بدل الجزء ولانها عليه السلام قضى بالفرة على العاقلة لانه بدل النفس

وإلهدا سماه النبي عليه السلام دية حيث قال دوه وقالوا الذي من لاصح  
 ولا يستعمل الحديث الا ان العواقل لا تعقد مادون خمسة درهم ويجب في  
 السنة وقال الشافعي في ثلاث سنين ( فارقته ) اي الجنين ( حيا فدية )  
 اي فعليه الدية الكاملة لانه اتلف حيا بالضرب السابق ( وان ) القت ( ميتا )  
 سواء كان الجنين ذكرا او انثى ( ماتت الام فقرة ) الجنين ( ودية ) الام لانه حتى  
 جنائين فيجب عليه موجهها فصار كما اذا رمي شخصا ونفذ منه الى آخر فقتله  
 فانه يجب عليه ديتان ان كان خطاء وان كان عمدا يجب القصاص والدية كما في  
 النبيين ( وان ماتت ) الام ( فارقته ) اي الجنين ( حيا فدية ) الجنين ( فديتها )  
 اي يجب دية الام ( ودية ) اي دية الجنين لانه قاتل شخصين ( وان ) ماتت  
 الام بالضرب ثم اقت الجنين ( ميتا فديتها ) اي دية الام ( فقط ) ولا شيء  
 في الجنين وقال الشافعي يجب الغرة في الجنين لان اظاهر موته بالضرب فصار  
 كما اذا اقلته ميتا وهي حية وانما ان موت الام احد سببي موته لانه بخلاف موتهما  
 اذ تنفسه لم ينسها فلا يجب الضمان بالسك ( وما يجب في الجنين عورث غمه )  
 لانه بدل نفسه ( ولا يرث منه الضارب ) لكونه قاتلا مباشرا ظاهرا ولا ميراث  
 للقتل بهذه الصفة ( وفي جنين الامة نصف عشر قيمته ) اي الرقب ( لرد كرا  
 وعشر قيمته او ) كان ( انثى ) قال الشافعي فيه عشر قيمة الام لانه جزء  
 من وجهه وضمان الاجزاء يؤخذ بمقدارها من الاصل وإلهدا وجب في جنين  
 طيرة عشر ديتها بالاجماع وهو الغرة ولنا انه بدل نفسه لان ضمان الطرف  
 لا يجب الا عند ظهور النقصان في الاصل ولا يعتبره في ضمان الجنين فكان بدل  
 نفس الجنين فدية مد ربها ( وعند ابن يوسف ان نقصت الام ضمن نقصانها  
 والا فلا ضمان ) اي قال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انقصت الام بالقتلها  
 الجنين اعشارا لجنين اليه ثم لان الضمان في قتل الرقب ضمن مال عنده فيجاز  
 لا اعتبار على اصله ( فان ضرت ) اي الامة ( لحرر سيدها جملها فاقته حيا  
 فان يجب قيمته ) حيا ( لادبته ) لان الحكم يترتب على سببه فبسبب القتل هنا  
 الضرب السابق فحمل عليه فلزمته قيمته حيا اذا سبب وقع في حالة الرقب  
 وقدم ان العبرة بحالة الرمي لا الوصول فلا تجب الدية ( ولا كفارة في ) اتلاف  
 ( الجنين ) لان الشرع انما ورد بانحجاب الكفارة في القوس المطلقة وهو جزء  
 من وجهه فلم يكن مورد النص ولا في معنى من كل وجه ولذا لم يجب فيه دية كاملة  
 وان تبرع بها احتياط فهو افضل لانه نكبه محظورا وقال الشافعي يجب  
 الكفارة لانه نفس من واحد فالاتلاف بنفس يوجب الكفارة لم فيها من معنى السادة  
 والاستغفر ثم منع ( و ) الجنين ( السنين ) بعض خلقه كالحق ( اي الجنين



الذى احسن بعض حلفه كالخمس الدائم في جميع ما ذكر من الاحكام (وان شئت  
 دواء او طائفة) وحيها (ان طرح حجة بها) حتى طرحه (ماقرة على عاقلها  
 ان دلت بلا دن) لا يها المجد حده فحب طها صباه وتعمل طها  
 اله وله (ون) دملت ذلك (باديه فلا) نصن العرة عاقلها اذ لم يوجد منها  
 انعمى بسبب استدانها والله اعلم

( باب ما يحدث في الطريق )

لما فرغ من احكام الصر مسانمته منه بذكر احكامه - ما والا اول اولي بالتمدية  
 لاه قبل الاواسط ولكنه وقبرعد (من احدث في طريق العامة كسبعة او مائة  
 او حرسا الحرم من دل هو الرح وقيل جددع بحرحه الانسان من الخ  
 اني عليه وقل بي ماء ركب في الحائط وهو اصم اللحم وسيكون الزاء المهمل  
 وصم الصاد المهملة (او دكا نومه ذلك ان لم يصريهم) اي بالعامة لان الطريق  
 مع ذلك طريق الله الامناع مالم يصبر العامة به واما قد يدلك اهوله عليه السلام  
 لا صر ولا صراري في الامام فمحقق قد يصبر أم باحداه (واكل مهم  
 اي من الله مد (رعد) ومطالنته ما قص لان كل واحد مهم له حتى قد بالمرور  
 بنفسه وبنوايه فكان له حق النص كافي الاك الشريك فان اكل واحد حق  
 النص لواحد نصبرهم قد شينا هذا اداني لاهه واما اداني للسلطان  
 فلا خص كذا روى عن محمد ونص في الكلام في هذا الماهام انه هل شغل لدا حداه  
 في الطريق ام لا وهل لاحد الخصومة في منه من الاحداث قد وردت منه  
 وهل يصح في لف بسبب الاحداث اما لاحداث وصال شمس الائمة ان كان  
 الاحداث نصبر اهل الطريق فليس له ذلك وان كان لا صر باحد لاهه  
 الطريق حاربه احداثه فيه وعلى هذا المذهب في امر في البيع واشترائه بخور  
 ان لم يصبر باحد وان اصبر لم يحر واما الخصومة قد وصال الامام اكل احدا  
 مسلما كان او ذميا ان شاء من الوضع وان يكلفه ارفع اصرا ولم يصبر ان كان  
 الوضع يعبر عن الامام لان التدبر في امور العامة موقوف الى رأى الامام وعن  
 اني يوسف اكل احدا ان شاء من الوضع قبل الوضع وليس له ان يكلفه الرفع  
 بعد الوضع ومن محمد ليس لاحداث منه قبل الوضع ولا منه ان لم يكن قد  
 صر باساس لاه مأدود له في احدا ثم شرعا واما الصلح بالالاف و...  
 عهده مشروحا (في انظر في الخص لاهه لادان الشراكا ولم يصبر  
 لاهه وله لهم ولسادا وحسب الش...هم على كل حال فلا يجوز ان يصبر  
 اصبرهم لم يصبر الا ما لهم لخلاف الماهام اس لاحدا منه هناك بخور له

الارتفاع به مالم يضر باحده (وعلى عاقلة دية من مات بسقوطه فبهما) كما وحفر  
بئرا في طريق خاص او عام او وضع حجرا فيه فتلف به انسان فتجب على العاقلة  
دية لانه منسبب لهلاكه متعمد في احدهما (وكذا لو عثر بنقضه انسان)  
فتجب الدية على العاقلة لما ذكر من التسبب (وان وقع العاثر على آخر فاما  
فالضمان على من احده) يعني اذا مات العاثر والاخر الذي مات بوقوعه  
عليهما فضمان ديتهما على المحدث في الطريق ما به الاتلاف لانه بمنزلة الدافع  
فكانه دفعه بيده على غيره ولا ضمان على الذي عثر لانه مدفوع في هذه الحالة  
فكل كالاكلة (وان اصابه طرف الميراث الذي في الحائط فلا ضمان وان) اصابه  
(الطرف الخارج ضمن) يعني اذا سقط عليه طرف الميراث فقتله ينظر ان كان  
ذلك الطرف متعلقا في الحائط فلا ضمان على صاحب الميراث لانه غير متعمد فيه  
لمائه وضعه في ملكه وان كان الذي اصابه هو اطراف الخارج من الحائط ضمن  
الذي وضعه لكونه متعمدا فيه ولا ضرورة لانه يمكن ان يركبه في الحائط ولا كفارة  
عليه ولا يحرم من الميراث لانه ليس بقاتل حقيقة ولو اصابه الطرفان جميعا وعلم  
ذلك وجب النصف وهدر النصف كما اذا جرحه سبع وانسان فانه يضمن  
النصف اعتبارا بالاحوال لانه يضمن في حال ولا يضمن في حال فيتوزع الضمان  
على الاحوال لان فيه النظر من الجانبين (كن حفر بئرا ووضع حجرا في الطريق  
فتلف به انسان) قوله في الطريق متعلق بحفر ووضع على التنازع وقوله  
فتلف به انسان اي يضمن الدية عاقلة يعني كما ان من حفر بئرا او وضع حجرا  
في طريق فتلف به انسان تكون ديته على عاقلة الحافر او الواضع فكسذا نجب  
الدية على عاقلة من تسبب لتلف انسان بسقوط ما احدث من الكنيف والميراث  
والجرصن والدكان (وان تلف به بهيمة فضمانها مالها) اي اذ تلف بالحفر او الوضع  
او السقوط بهيمة فضمان تلك البهيمة في مال المتسبب ذكر اما الضمان فلانه متعمد فيه  
فيضمن واما عدم تضمين العاقلة فلان العاقلة لا تتحمل ضمان المال وانما تتحمل  
ضمان النفس (والقاء التراب واتخاذ الطين) في الطريق (كوضع الحجر)  
في وجوب الضمان لان كل ذلك تسبب بنوع من التعدي (وهذا) اي وجوب  
الضمان (اذا فعله) اي جميع ما ذكر (بلا اذن الامام) فانه يضمن او جود  
التعدي (فان فعل شيئا من ذلك باذنه) اي الامام (فلا ضمان) لانه غير  
متعمد حيث فعل ما فعل بامر من له الولاية في حقوق العامة وان كان بغير امره  
فهو متعمد اما بالتصرف في حق غيره او بالافتية على رأى الامام كما في الهداية  
والافتية الاستبداد بالرأى كما في المغرب وكذا لو حفر في ملكه لم يضمن لانه غير  
متعمد وكذلك اذا حفر في فناء داره لان له ذلك اصلحة داره والفناء في تصرفه

ويعمل هذا اذا كان ابناء مملوكه اذكاره حتى الحرفة لانه غير متعد (ولو مات  
 او وقع في البحر سوانا او غرق ولا ضمان على طافره وان) وصليته حفر (بلا اذن  
 الامام) لانه ما من سبل نفسه وهو الجوع وانهم وان ضمانا على اذات  
 من الوقوع (وعند شتمه جاء الضمان) في الوقوع كما هو الاذن ذلك حصل بسبب  
 الوقوع في البحر واولا ذلك لما مات جوعا ولا ضمانا (وكذا اذا كان يوسقا)  
 عليه الضمان (في العم لا في الجوع) لانه لا سبب لهم سوى الوقوع فيه  
 واما الجوع والعطش فلا يخصصان بالثر (وان وضع حرا ضمانا آخر ضمان  
 ما يلفه على الثاني) لان فعل الاول قد انسخ وكان الضمان على الذي تبعه  
 لمرار ماشعله واما اشتعل بفعل اشياء موضع آخر (واو اشرع) اي اخرج  
 (جسما) الى الطريق قال صاحب القاموس الجرح الروشن ثم قال الروشن الكوفة  
 وقال في المعرب الروشن الممر على الماء وقال صاحب الكعبة الروشن هو الحشدة  
 الموضوعة على جدار السطحين تمكن من المرور وقال صدر الشريعة اشراع  
 اسباح احرار الجوع الى الطريق وهو المناسب ان رادها (قد رثم باعها)  
 اي الدار (فضمن ما يلفه) اي بالجرح (دله) اي على المانع لان فعله  
 هو الاشراع لم يمسح بزوال ملكه عند (وكذا لو وضع حشدة في الطريق  
 ثم باعها) اي الحشدة (ورى) النافع (الى المشتري) فملقى مري على تعيين  
 معنى الاتهام كما في احد الله اليك (منها) اي من الحشدة (فتركها) اي الحشدة  
 (المشتري ضمان ما يلف بها) اي بالحشدة (على المانع) ايضا لان فعله  
 وهو الوضع لم يمسح بزوال ملكه وهو اعنى الوضع موجب للضمان  
 (واو وضع في الطريق جراحا حرق) ذلك الجرح (شدة ضمانه) اي يضمن الواضع  
 ما حرقه لانه متعد في ذلك الوضع (واو احرق بعد ما حركه) اي الجرح (الريح  
 الى موضع) آخر (لا يضمن) لئلا يمسح بالريح فقله (ان كانت) اي الريح  
 (ساكنة عند وضعه) اي الجرح وفي الدهانة لو حركت الريح عن الجرح واما فقهه  
 لان عند بعض اصحابنا ان الريح اذا هبت بشررها فاحترقت شيئا مان الضمان عليه  
 في ذلك لان الريح اذا هبت بشررها ولم تذهب عينها طالعين باقية في مكانها  
 وكانت الجارة باقية فيكون الضمان عليه وقد مر ذلك مفصلا وفيما اذا كان  
 الود ريحا يصعد هذا احتسار السرقة كان الحيواني لا يقول بالضمان من  
 غير تفصيل (ويضمن من حمل شيء في الطريق ما يلفه) اي المحمول  
 (معد) اي من الحامل يعني من حمل شيئا في الطريق وسقط المحمول على  
 انسان او غيره فلف ضمن الحامل لان حمل المانع في الطريق على رأسه او على  
 طمعه ما يحل له بكنهه فقد بشرط السلامة عمدة الرعي الى الهداية والصد

(وكذا) يضمن (من ادخل - صبرا) او قيدا بلا (او حصاة الى مسجد غيره) أى غير حيه (بلاذن فعطب به احد) هذا عند الامام لان تدبير امور المسجد مسام الى اهله دون غيره فيكون فعل الغير تعديا او مقيدا بشرط السلامة فقصد القرية والخير لا ينافي في الغرامة اذا اخطأ الطريق (خلافا لهما) لان عندهما لا يضمن لان القرية لا تنقيد بشرط السلامة (ولو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حيه لا يضمن اجماعا) لان هذه من القرب وكل واحد مأذون في اقامته ذلك فلا ينعقد بشرط السلامة فكان ما فعلهم مباحا مطلقا (وكذا) لا يضمن (لو تلف شئ بسقوط رداءه هو لابس) اذا لبس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيقع الخرج بالنقيد بوصف السلامة وعند محمد اذا لبس ما لا يلبس عادة كدروع الحرب والحوالق فسقط على انسان فتلف يضمن لان هذا اللبس بمنزلة الحمل وفي الحمل يضمن (ومن جلس في المسجد غير مصلي فعطب به احد ضمنه) عند الامام (خلافا لهما) فانهما قالوا لا يضمن على كل حال والى هذا اشار بقوله (ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او بقراءة القرآن او نام فيه في اثناء الصلوة وبين ان يمر فيه الحاجة) من الخواص (او ينعقد الحديث) وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله لان المسجد انما بنى للصلوة والذكر ولا يمكنه اداء الصلوة بالجماعة الا بالنظر ارضا فكان الجلوس مباحا لانه من ضرورات الصلوة فيكون ملحقا بها لان ما ثبت ضرورة للشيء يكون حكمه حكمه والامام ان المسجد بنى للصلوة وهذه الاشياء ملحقه بها فلا بد من اظهر التفاسير فيجعلها الجلوس للاصل مباحا مطلقا والجلوس لما يلحق به مباحا مقيد بشرط السلامة ولا غرر وان يكون الفعل مباحا او مندوبا اليه وهو مقيد بشرط السلامة كالرمي الى الكافر والى الصيد والشيء في الطريق والشيء في المسجد اذا وطئ غيره والنوم فيه اذا انقلب على غيره وذكر شمس الائمة ان الصحيح من مذهب الامام ان الجالس لا ينتظر لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث (ولا) فرق ايضا (بين مسجد حيه وغيره) في الصحيح (اما لمعتكف فقبل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاختلاف) وذكر الفقيه ابو جعفر سمعت ابا بكر يقول ان جالس لقراءة القرآن او معتكفا لا يضمن بالاجماع كافي المنع (وفي الجالس مصليا لا يضمن اجماعا وان كان) الجالس (من غير اهله) لان المسجد بنى للصلوة فلا يكون متعديا بذلك (ولو اسأنا جرب الدار عملة) جمع عامل (لاخراج الجناح او الظلمة) من الدار (فتلف به) أى بالاخراج شئ (فالضمان عليهم) ان كان التلف (فدخل فراغ عملهم) لان التلف بفعلهم

ومالم يفرغوا لم يكن العمل مسلما الى رب الدار وهذا لانه انقأ فعلهم قبل ان  
 وجدت عليهم الكفارة والذبح غير داخل في عقده فلينسلم فعلهم اليه فانقصر  
 عليهم (وان) كان التلف (بعدمه) اي بعد فراغ عمله (فعلهم) اي الضمان يكون  
 على المستاجر استحسانا لانه صبح الاستيجار حتى لو استحقوا الاجر ووقع فعلهم  
 عمارة واصلاحا فانتقل فعلهم اليه فكانه قبل بنفسه فلهذا يضمنه (وبعض من  
 صحت الماء في الطريق العام ما عطف به) لانه امتنع فيه بالحاق الضرر بالمارة  
 (وكذا اذ رشه) اي رش الماء (بحيث يراق فيه) من يمشي عليه (او توضأ به)  
 اي بالماء في الطريق (واستوصب) الماء (طريق) فعطف به احد للماسيق انه  
 متعد في ذلك الفعل بالحاق الضرر بالمارة (وان فعل شيئا من ذلك) المذكور من  
 العصب والرش والوضوء (في سكة غير مائدة وهو) اي الفسائل (من اهلها) اي  
 من اهل تلك السكة (او قعد فيها) اي في تلك السكة (او وضع متاعه فيها  
 لا يضمن) لان لكل واحد ان يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات السكك  
 كافي الدار المشتركة فانه يجوز لكل واحد من الشركاء ان يفعل فيها ما هو من  
 ضرورة السكك (وكذا) لا يضمن (ان رش مالا يراق به عادة او) توضأ به  
 (استوصب) الماء (بعض الطريق) لانه (فتعمد المار المرور عليه) اي  
 على بعض الطريق الذي فيه الماء مع امكان ان لا يمر عليه لانه هو الذي يخطر  
 بنفسه فصار كمن وثب على البئر من جانب الى جانب فوقع فيها بخلاف ما  
 اذا لم يعلم فوقع من غير علم بان كان المرور لئلا او كان المار اعى فانه يضمن  
 (ووضع الخشب في الطريق كالرش في استيعاب الطريق وعده) يعني اذا استوصبت  
 الخشب في الطريق يضمن وان لم تستوصبه لا يضمن وفي الملح والوحرق في مقبرة  
 او نحوها من الطريق في غير الامصار او ضربت فسطاها او نصب تنورا او ربط  
 دابة لم يضمن سكتا في منية النعمهاء وفيه حفر بئر في طريق سكة او غيره  
 من الفياقي لم يضمن بخلاف الامصار دون الفياقي والصداري لانه لا يمكن العبور  
 عند في الامصار دون الصداري (وان رش فناء حائوت باذن صاحبه فاضمان  
 على الامر استحسانا كالمواستاجر) اي الاجير (ليتي له في فناء حائوته  
 فلف به شيء بعد فراغه) فانه يجب الضمان على الامر دون الاجير  
 (واوكان امره بالبناء في وسط الطريق فاضمان على الاجير) لفساد الامر  
 (ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كنسه) وفي الكافي وان استأجر  
 اجرا ليبي له في فناء حائوته فيعمل به انسان بعد فراغه فان يضمن الامر  
 استحسانا ولو امره بالبناء في وسط الطريق ضمن الاجير لفساد الامر بخلاف البناء  
 لانه لا يباح له فيما بينه وبين ربه احدث مثل ذلك في فناءه اذا كان لا يضر به

غيره وقد حرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعتبر امره في ذلك ولكن لما كان البتة  
غير مملوك له بتقييد بشرط السلامة ولو كنس الطريق فغضب بموضع كنفه  
انسان لم يضمن لانه ما احدث في الطريق شيئا وانما كنس الطريق لا يضر به  
المارة ولا يوجبهم الغراب ولا يكون هو متعبدا في هذا النسب (ولو جمع الكنايسة  
في الطريق ضمن ما تلف بهما) اي بالكنايسة لاعتد به بموضع شغله الطريق  
(ولا ضمان في ما تلف بشيء فعل في المالك) لانه مأذون فيه شرعا فلا يكون متعبدا  
(او في فناء) عطف على تلف (له) اي للمالك (فيه) اي في ذلك الفناء  
حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا (لاهل سكة غير نافذة) لان ذلك  
لمصلحة داره والفناء في تصرفه وفي الهداية اما اذا كان لجماعة المسلمين او مشتركا  
بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه لانه مسبب متعدد لفعله في غير ملكه (وان  
استأجر من حفر له في غير فئانه فالضمان على المستأجر) لاعلى الاجير (ان لم  
يعلم الاجير انه غير فئانه) لان الاجير يعمل له ولهذا يستوجب عليه وقد صار  
مغرورا من جهته حيث لم يعلمه ان ذلك ليس من فئانه وانما حفر اعتمادا على امره  
فليدفع ضرر الغرور نقل فعله الى الآخر (وان علم) الاجير انه غير فئانه (فعلى  
الاجير) اي يجب الضمان على الاجير لم يصح امره لانه لا ملك ان يفعل بنفسه  
ولا غرور من جهته لعله بذلك فبقي مضافا اليه (وان قال) المستأجر (هو فئائي  
وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قبايسا) لعله بفساد الامر فلم يوجد  
الغرور (وعلى المستأجر اسبغاسا) لان كونه فئانه بمنزلة كونه مملوكا له لانطلاق  
يده في التصرف من قضاء الطين والخطب وريط الدابة والركوب وبناء  
الدكان فكان امره بالحفر في ملكه ظاهرا بالنظر الى ما ذكرنا فكفي ذلك  
لنقل الفعل اليه قال شيخ الاسلام اذا كان الطريق معروفا انه للعامة ضمن  
سواء قال له انه لي او لم يقل لعله بفساد امره (ومن بنى قنطرة) اي على نهر كبير  
(بغير اذن الامام فبعمد احد المروور عليها) اي على تلك القنطرة (فغضب  
فلا ضمان على الباني) لانه اذا تعمد المروور وكان بصيرا او يجد موضعا آخر  
للمروور صار كانه ائلف نفسه فثبت التلف اليه دون المسبب فاذا لم يعلم بان كان  
اعنى او امره لا يضمن اذا وضعه بغير اذن الامام اما اذا وضعه باذن الامام فلا يضمن

### (فصل في الخطأ والمائل)

لما ذكر احكام مسائل القتل التي تتعلق بالانسان مباشرة وتبينا شرع في بيان  
احكام القتل المتعلقة بالحياد (ان مال جاني الى طريق العامة فطو لبريه)  
اي رب الخطأ سقطت من مسلم او ذمي (رجل او امرأة حر او مكاتب

لأن الناس في الميراث شركاء، فمن عاين نفسه وماله في بيعه فمعه من ثمنه  
 واحد منهم (وشهد عليه) ما يدل أن ما في هذا ثمنه هذا ثمنه فأنقصه  
 حتى لا يثبت له واحد من ثمنه ما في والاشهاد بعد الطلب ليس بشرط فيكون  
 ذكر الاشهاد في ذكر لينة من اثبات الطاب عنه الا مكره كونه  
 من قبل الاحياء وهذا لا يثبت وجوده في الاشهاد اذا دفع الطلب عند الشهود  
 لشيء الاشهاد فقط اشهدوا وتدل عليه عبارة الاشهاد من البيع او قال  
 اشهدوا اني قد عتالي هذا الرجل في حرم ما نطه هذا صحيح ايضا ولو قال  
 يدي لك ان تهدي به فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مشورة (في مضمون)  
 في مدة يمكن تحضه فيها بطلبه اي باثباته (عس او مال من عاينه)  
 اي عاينه رب الحائط (لنفسه) ضمن (هو) اي رب الحائط (المسائل)  
 والعس ان لا يضمن وهو قول الشافعي لانهم يوحد منه ضمن هو متعمد فيه  
 لانه في الحائط في ملكه والسقوط والميلان ليس من صفة ولا يضمن كما قل  
 الاشهاد وحده الاستحسان انه اذا مال الى الطريق فتمت شمله هو المظن ان  
 يحيط به ووقع في يده هو المملوك ورد في يده فان اطربا بالقبض وتعرض  
 الهواء من هذا الشغل لزمه ذلك فاذا لم يرض مع التمكن صار خائفا كانه شغل  
 استاء باحتاره (وكذا او طوبى به من يملك نفسه كالبطل) الذي وقع  
 في عامة النسخ بدون البناء في ات لكن الصحيح ان رسم الياء (ووصية) اقليم  
 الولاية لها بالقبض في حقه (والراهن) خصم المتقدم اليه لقد رتد على القبض  
 ملك الرهن وارجاع الرهن الى يده (والعبد الناجر) ولو لم يونا لان له ولاية  
 القبض ثم ما نكف بالسقوط ان كان مالا وهو في رقبته وان كان نقدا فعلى  
 عاقلة المولى او كاره له عاقلة لان الاشهاد من وجه على المولى وصحان المال البقي  
 بالمعد وضمنان القبض بالمولى (والمكاتب) لانه ما نكف يد يكون ولاية المدفن له  
 وضمنان ما نكف نفسا او مالا في حكم ضمان ما نكف في العبد الناجر (ولا يضمن  
 ان ياعد) اي الحائط ربه (بعد الاشهاد وسماه الى المشتري سقط) لانه حرج  
 عن ملكه يبيع سواء قبضه المشتري اولا كما في الدبر وصراه الى الكافي وابن في  
 الهداية لقط اولا وفي الجوهره شرط ان يكون اعدا من حيث قال واوباع  
 الدار بعد ما اشبهه عليه وقضها المشتري يرى من ضمانه وفي المصحح فان قلت  
 هل قولهم خرج عن ملكه يبيع قبضه اولا قلت ليس بقيد بل غير البيع كذلك  
 كالهة ونحوها قال في الحاوي القدسي اذا اشهد على صاحب الحائط المسائل  
 بالقبض ثم خرج الحائط من ملكه يبيع او غيره بطل الاشهاد والقدم حتى اذا جاد  
 الى ملكه سقط بعد تمكينا الا قضاه قبله لا يثبت عليه الضمان بذلك الاشهاد

تهى ( ولا ) يضم ( ان طوبى به ) اى بالنقض ( من لا يملكه ) اى انقض  
 ( كالتهم والمستأجر والمدع ) لانه ليس لهم قدرة على التصرف فلا يقد  
 طلب النقص منهم ولهذا لا يضمون مخالف من سقوطه ( وان بناء ) اى الحائط  
 صاحبه ( ما لا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطالب بنقصه كما فى اشراع  
 الجناح ونحوه ) وهو اخراج الجذوع من الجدار الى الطريق والبناء عليه  
 والكسيف لتعديده بالبناء على هذه الكيفية ( فان مال ) اى الحائط ( الى دار رجل  
 فالطلب لىها ) اى لرب الدار لان الطلب حق له ( اوساكنهما ) اى ساكن  
 الدار فالساكن ان يطالوه لان لهم المطالبة بازالة ما شغل الدار فكذا بازالة  
 ما شغل هواها ( فيصح تأجيله وبراؤه ) اى يصح تأجيل كل من مالك الدار  
 وبراؤه حتى اوسط قط بعد مدة الاجل و بعد الاراء وتلف به شئ لا يضم  
 لان الحق له فيصح تأجيله واسقاطه ( ولا يصح اتأجيل في مال الى الطريق )  
 لان الحق للجماعة التماس ( ولو كان ) اى التأجيل ( من التضى او المشهد )  
 لانه حق المارة وليس للقضى ولا للمشهد على صبغة اسم الفاعل ابطال حقهم  
 ( ولو كان الحائط بين خمسة فانهم ) على صبغة المفعول ( على احدهم )  
 اى احد الخمسة ( ضمن ما تلف به ) عند الامام ويكون ذلك على عاقلة  
 وعندهما نصفه ) اى نصف ما تلف به لان التلف بنصيب من اشهد عليه معتبر  
 وبنصيب من لم يشهد عليه مدر فانقسم قسمين ولهذا قالوا بالنصف كما مر فى  
 فقر الاسد ونهش الحية وجرح الرجل حيث يلزم الجراح نصف الدية والامام  
 ان الموت حصل بملة واحدة وهو النفل المقدر لان اصله ليس بملة وهو القليل حتى  
 يعتبر كل جزء علة فتجتمع العال واذا كان كذلك يضاف الى العلة الواحدة ثم يقسم  
 على اربابها بقدر المالك بخلاف الجراحات فان كل جراحة علة التلق بنفسها صغرت  
 او كبرت الا ان عند المراجعة اضيف الى الكل لعدم الاولوية كما فى الهداية  
 ( وان حفر احد ثلثة فى داره اى اى فى طريق العامة وانما فيه ) لانه لو كان ملكه لا يضم  
 ثلث ما تلف به ) عند الامام ( وعندهما ) ضمن ( نصفه ) اى نصف  
 ما تلف به والرايا من الحائنين هو ما ذكر فى مسألة الشركاء السابقة قبيل هذا

( باب جنابة البهيمة والجنابة عليها )

( يضم الراكب ) اى فى طريق العامة وانما فيه ) لانه لو كان ملكه لا يضم  
 شئ لانه غير متعد بخلاف ما ذكر فى طريق العامة فيضم للتعدي ( ما وطئت  
 دابته واصابت يدها او رجلاه او رأسها او كدمت او خبطت رجلاه )



او ضمنت ) والاصل في هذا ان المرور في طريق المسارين مع عقبة بشرط  
 السلامة عبرة المشي لان الحق في الطريق مشترك بين الناس وهو يتصرف في  
 حقه من وجه وفي حق غيره من وجه والنجانية عقبة بشرط السلامة والنجانية  
 بشرط السلامة فبما يمكن التعرض عنه دون ما لا يمكن التعرض عنه لا ما لا  
 عليه السلامة عما لا يمكن التعرض عنه ، فذكر عليه آية ما حقه لانه يشع عن المشي  
 والسير منه ان لا يمكن ان يتعرض عنه والتعرض عن الوطئ والاصابة بالبدن  
 او الرحل والكدم وهو المصنف مقدم الاسان او الخبط وهو الضرب بالبدن او الصدم  
 وهو الضرب عن الدابة وما شذ ذلك في وسع الراكب اذا لمعن الطريق في ذلك  
 واما ما لا يمكن التعرض عنه وهو ما ذكره بقوله ( لا ما تحت برجلها او دنوها )  
 قال في المغرب يقال دفعت الدابة بالفاء والهاء المهلة اي ضربت بحذاء حافرها  
 هذا اذا كانت سائرة ( الا اذا اوقعتها ) اي الراكب الدابة في الطريق قائم  
 يضمن ما تحته سواء كانت بالرحل او بالسند لانه يمكنه التعرض عن الايقاف  
 وان لم يمكنه التعرض عن السمع وصار متعمدا في الايقاف وشغل الطريق  
 ( ولا ما عطف برؤسها او نواها سائرة او واقفة ) يعني اذا بالت او رايت في  
 الطريق وهي تسير فمذهبنا ان لا يصح ان يصعد ذلك حتى يقف فهو  
 ايضا لا يمكن التعرض عنه فلهذا لا يضمن بذلك سواء كانت سائرة او واقفة  
 ( لاحله ) اي لاجل الرث او البول ( وان اوقعتها لاجله ) اي لاجل الروث  
 او البول ( فحق ما عطف به ) اي باروث او البول لانه يكون متعمدا في الايقاف  
 لانه ليس من ضرورات السير ( فان اصابته يدها او رجلها حصاة او نواة  
 او نارث غبارا او حرا صغرا دفعا ) اي كل واحد مما ذكر ( حيا ) فذهب  
 صوته ( او افسد ثوبا لا يضمن ) لانه لا يمكنه التعرض عنه فان سمر الدابة  
 لا يرى عنه ( وان ) كان حجرا ( كبيرا ) لانه عليه استطاع الامتناع عنه  
 فسبب الدواب بهك عنه وانما يكون لحرق منه في السير ( ويضمن القائد ما يصنعه  
 الراكب وكذا السائق في الاصح ) لان الدابة في ايدهم وهم يسيرونها واصرونها  
 ككف شؤا وهو مختار اكثر المشايخ ( وقيل ) قاله القدوري ( بصغر )  
 اي السائق ( السمعة ايضا ) ولا يصنعها الراكب والقائد قال المحدثي وذكر  
 القدوري في مختصره ان السائق ضامن لما اصابته يدها او رجلها والقائد  
 ضامن لما اصابته يدها دون رجلها يعني السمعة لان السائق يرى السمعة فيمكنه  
 التحرر منها والقائد لا يراها ولا يمكنه ان هذا المرق غير مؤثر في تمكن الاجترار  
 ( ولا كفارة عايتها ) اي على السائق والقائد ( ولا حرمان ارض او وصية )

لا يمتنعان بالباشرة وليس من احكام التسبب ولا يمتنع انه لو تى بالواو  
 دون اول كل انبى ولعله اتى باو بناء على عدم جواز الوصية للوارث ( بخلاف  
 راكب فيما او طائمه ) الدابة ( يدها او رجلها ) فان عاينه الكفارة وحرمان  
 الارث والوصية وذلك لتحقيق المباشرة منه فان التلف بشده وثقل الدابة تبع له  
 فان مير الدابة مضاف اليه وهى آفة له وهم سيان لانه لا تنصل منهما الى المحل  
 شئ ( وان اجتمع الراكب والفاقد او الراكب والسائق فاصمان عليهما )  
 ارعند البعض لان كل ذلك سبب للضمان ( وقيل على الراكب وحده ) دون  
 السائق و"فاقد لان الراكب مباشر فيه كما ذكرنا والسائق مسبب فلاضافة الى  
 المباشر اولى ( وان اصطدم فارسان خطاء ) اى ضرب احدهما الآخر  
 بنفسه ( او ) اصطدم ( ماشيان فانا ضمن عاقلة كل ) اى كل واحد ( دبة  
 الآخر ) صيدنا لان هلاكه امام مضاف الى فعل نفسه او فعل صاحبه او فعلهما  
 مع لا سبيل الى الاول لان فعله مباح لا يصلح في حق نفسه ان يضف اليه الهلاك  
 فضلا عن ان يصلح في حق الضمان ولا الى الثالث لان ما ركب من صالح وغير  
 صالح لبس بصالح فثبت انى فانه وان كان فعلا مباحا وهو المشى في الطريق  
 الا انه في حق غيره يصلح ان يضاف اليه الهلاك فيصلح ايضا في حق الضمان  
 وعند زفر والشافعي يجب على عاقلة كل منهما نصف دبة الآخر لان كل واحد  
 عطب بفعله وفعل صاحبه فكان نصفين احدهما مقسبر والآخر هدر قبل  
 لو كانا عامدين في الاصطدام بضمن كل واحد نصف الدبة للآخر اتفاقا وقيل  
 هذا لو وقع كل واحد منهما على ففساء لتحقيق فعل الاصطدام ولو وقع على  
 وجهه فلا شئ على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والآخر على وجهه  
 فدم الذى وقع على وجهه هدر قبل يجب عند الشافعي نصف الدبة سواء  
 وقع على قفاه او ظهره او وجهه ( وان تجادبا حلا فانقطع الحبل فانا فان وقعا )  
 على كل واحد منهما ( على ظهرهما فهدر ) لان كل واحد مات بقوة نفسه  
 ( وان ) وقعا ( على وجههما فعلى عاقلة كل ) واحد منهما ( دبة الآخر )  
 لان كل واحد منهما مات بقوة صاحبه ( وان اختلفا ) اى وقع احدهما  
 على القفاه والآخر على الوجه ( فدبة من وقع على وجهه على عاقلة من وقع  
 على ظهره ) فالذى على القفاه لادبته ( وان قطع آخر الحبل ) اى ان تجادبا  
 الحبل فقطعه انسان آخر فوقع كل منهما على القفاه ( فاصعد بهما  
 على عاقلة ) اى عاقلة القاطم لانه مضاف الى فقهه فكان سبيبا ( وارسله دبة  
 وقدم سرجهما وغيره من ادواتهما ) كالجسام ونحوه وما يحمل عليها ( على اساس  
 فثبت صحة التمسك ) لانه متعلق بهذا التسبب لان "وقوعه" تقصده منه وترك الشد

والاحكام فيه بخلاف رد الملا لا يشهد في العادة ولا بقدر بشرط السلامة  
ولانه فاصدح يحفظ هذه الاشياء كما في الحيوان على طاقته دون الالباس وقد  
بشرط السلامة (وكذا) يضمن (قائد قوداروطي بعينه) اي من ذلك القطار  
(انسانا وضمان النفس على عاقلة) ضمان (المال فاعله) لان القائد يحفظ  
القطار كالتأني وقد امكنه الحيز عنه فصار متعددا بآياتة في الخط  
والتسبب بوصف التمدد سبب الضمان (وان كان مع القائد سائق  
فانضم اليه) لان قائد الواحد قد اكل وكذا سائقه لاتصال الازمة  
وهذا اذا كان السائق في جانب الابل اما اذا توسطها واخذ بزمام واحد يضمن  
ما عصب عليه وخلفه ويضمن ما تلف مما بين يديه لان القائد لا يقود ما خلف  
السائق لانضمام الزمام والسائق يسوق ما يكون قدامه ولو كان رجل راكبا  
على بعير وسط القطار ولا يسرق منها شيئا يضمن ما اصاب الابل التي بين  
يديه لانه ليس بسائق لها وكذا ما اصاب الابل التي خلفه لانه ليس بقائد لها  
الا اذا كان اخذ بزمام ما خلفه اما البعير الذي هو راكبه فهو ضامن لما اصابه  
فوجب عليه وعلى القائد غير ما اصابه بالابطاء فان ذلك ضمانه على الراكب  
وحده لانه جعل فيه مينا غير احمى جرى عليه احكام المباشرة في التبين  
(ان ربط بعير على قطار بعير على قائد فخطب به) اي بالبعير المربوط (انسان  
ضمن عاقلة انفسه الدية) لانه قائد لكل فيكون قائدا لذلك والقود سبب  
قرب اوجود الضمان فلا يسقط الضمان المحقق بجهله (ورجعهوا) اي حاله  
القائد (بها) اي بهذه الدية (على عاقلة) اي عاقلة الرابط قال جابر  
الشريعة اقول ينبغي ان يكون في مال الرابط لان الرابط اوقعهم في خسرة  
المال وهذا مما لا تحمله العاقلة انتهى وبجواب عنه بان الرابط لما كان متعددا فيما صنع  
صار في التقدير هو الجاني واذا كان كذلك وجبت الدية على عاقلة فان قيل  
ان كل واحد منهما مسبب فكان ينبغي ان يجب الضمان على القائد والرابط  
ابتداء اجيب بان القود بمنزلة المباشرة بالتسبب الى الرابط لاتصال التلف به  
دون الرابط فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع على عاقلة قالوا هذا اذا ربط  
والقطار يسير لان الرابط امر بالقود دلالة واذا لم يعلم لا يمكنه التحفظ عنه  
ولكن جهله لا ينبغي وجوب الضمان عليه لانه في الاتلاف منه وانما ينبغي الاثم فيكون  
قرار الضمان على الرابط واما اذا ربط والابل واقفة ضمنها عاقلة القائد  
ولا يرجعون به على عاقلة الرابط لانه قاد بعير غيره يغير اذنه لا يصير بحسب ولا دلالة  
فلا يرجع على احد وتماه في التبين فليطالع (ومن ارسل جمعا او كثيرا  
وساقه) بان يمشي خلفه فاصاب احدهما بمملوكا (ضمن ما اصاب في قوده)

اى قور الارسلان بان لا يحمل بمئة اويسرة لان قوله ينزغل الى المرسل بسوقه  
 كما يضاف فعل المكرة الى المكرة فيما يصلح آتاه ( وفي الطير لا يضمن وان ساقه )  
 والفرق ان بدن البهيمة والكلب يحتمل السوق فاعتبر سوقه وبدن الطير لا يحتمل  
 السوق فصار وجود السوق وعدمه بمنزلة ( وكذا ) لا يضمن ( في الدابة  
 والكلب اذا لم يسق ) لكون كل واحد من الدابة والكلب مستقلا في فعله  
 ( او انفلت ) اى الدابة ( بنفسها لئلا او نهرا فاصابت مالا او نفسها ) لا يضمن  
 صاحبها لقوله عليه السلام جرح الخمسة جبار قال محمد بن يحيى المفلتة ولان الفعل  
 غير مضاف اليه لعدم ما يوجب النسبة اليه من الارسلان وغيره وفي الهداية اذا  
 ارسل دابة في طريق المسلمين فاصابت في فورها فالمرسل ضامن لان سيرها مضاف اليه  
 مادامت تسير على سنها ولولا نهضت بمئة اويسرة انقطع حكم الارسلان الا اذا لم يكن  
 له طريق اخر سواه وكذا اذا وقفت ثم سارت بخلاف ما اذا وقفت بعد الارسلان  
 في الاصطبياد ثم سارت فاخذ الصيد يعنى يحل صيده لان تلك الوقفة تحقق  
 مقصود المرسل وهذه الوقفة من الدابة تنافي مقصود المرسل فتقطع حكم الارسلان  
 وبخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب نفسه او مالا في فوره حيث لا يضمن المرسل  
 وفي الارسلان في الطريق يضمنه لان شغل الطريق تعدد فيضمن ما تولد منه  
 اما الارسلان الاصطبياد فيباح ولا تسبب الا بوصف التعدي ولو ارسل بهيمة  
 فافسدت زرها على فورها ضمن المرسل وان مالت يمينا وشمالا وله طريق اخر  
 لا يضمن وفي الكافي ومن قحح باب قفص وطار الطير او باب الاصطبل فخرجت  
 الدابة وضلت لا يضمن الفاح لانه اعترض على التسبب فعل فاعل مخار وقال  
 محمد يضمن لان طيران الطير هدر شرعا وكذا فعل كل بهيمة فكانه خرج بلا  
 اختيار فيضمن كما لو شق زقاقا لراكب ( ومن ضرب دابة عليها راكب  
 او نحسها ) اى الدابة والنحس الطعن ( فقحقت او ضربت بيدها احدا )  
 مفعول نفقت وضربت على سبيل التنازع ( او نفرت ) اى الدابة من ضربه  
 او نحسه ( فصد منه ) اى ضربت بنفسها احدا ( فسات ضمن هو ) اى  
 ضارب الدابة او الناحس ( لا لراكب ان فعل ) اى الضارب او الناحس ( ذلك )  
 اى الضرب والنحس ( حال السير ) اى سير الدابة لان الضارب او الناحس  
 متعد في تسببه والراكب غير متعد فيترجم جانبه في الترخيم للتعدي ( وان اوقفها  
 لافى ملكه فعليه ) اى ان اوقف الدابة راكبا في غير ملكه والمسئلة بحالها فالضمان  
 عليهما نصفين وانما قيد بقوله لافى ملكه لانه اذا اوقفها في ملكه لا يضمن الراكب  
 ايضا ( وان نفقت ) الدابة ( الناحس فدمه هدر ) لانه بمنزلة الجاني على نفسه

(وإن القس) الدابة (الراكب) عات (فقدان على الناس) أي على عاتقه  
 لأنه عتق في نفسه الدابة على المساقلة (وإن فعل ذلك) أي القس  
 أو الخس (بأن الركب فهو وكفيل الركب) ولا ضمان عليه في عتقها لأن  
 الركب له ولاية تخيل الدابة وتصرفها ما إذا أمر غيره بما يملك مباشرة به  
 فعل المأمور كفيل الأمر (لكم إن طالت) الدابة (أحداني فورها) من  
 غير أن قيل يمتد أو يسر (بعد الخس بالأذن ودينه عليهما) لأنه قد تخلفها  
 أناخس بأذن الركب فالدين عليهما إذا كانت في فورده الذي تحبب له الآن سيرها  
 في تلك الحالة متساوق اليها والأذن يمتد لعل السوق ولاية أوله من حيث له  
 اتلاف في هذا الوجه يقتصر عليه ماركوب وإن كان دلة للوطى بالخس ليس  
 بشرط لهذه الدلة بل هو شرط أو دلة للسير والسير دلة للوطى وبهذا لا يترجح  
 صاحب الدلة لكن جرح انسابا فوقع في أثر سفرها غيره على قارعة الطريق  
 ومات فالدين عليهما كما أن الحفر شرط وجود دلة أخرى وهو الوقوع دون دلة  
 الحرج فكذا هذا (ولا يرجع الناحس على الركب في الأصح) لأنه لم يأمره  
 بالإبطاء والخس يفصل عنه والتلف المتاحصل بالوطى (كما وأمر صبياً يستحمك  
 على دابته يسيرها ووطئت الساعات) ضمن عاقلة الصبي دينه (ولا يرجع  
 عاقلة الصبي بما عزموا من الدابة على الأمر) لأنه أمره لأنه بالتسجير والإبطاء  
 يفصل عنه وعاقلة في الأصح احتراز عما قبل يرجع الناحس على الركب  
 بما عزم في الإبطاء فعليه بأمره يرجع بما عاقله من الهدية عليه (وكذا أو قال  
 أصبي سلاحاً فقتل به أحداً) فانه يضمن ولا يرجع على المسأول (وكذا الحكم  
 في تحسبها ومعهما قائد أو سائق) يعني من قاد دابة أو ساقها فتخلفها رجل  
 آخر فاعتقت وأصاب في فوردها فاضمن على الناحس وكذا إذا كمل لها سائق  
 فتخلفها غيره لأنه مضاف إليه كذا في الهداية (وإن تخلفها شيء منصوص  
 في الظن بقا الضمان على من نصه) لأن الناص متعبد بشغل الطراق فاعتصم  
 إليه كانه تخلفها بفعل نفسه (ولا فرق بين كون الناحس صبياً أو بالغاً) لأن  
 الصبي كالبالغ يؤخذ بأفعاله فيكون الضمان في ماله وفي الكافي نقلاً عن المسوط  
 أن كان الناحس صبياً فهو كالرجل في أن صبي الدابة يجب عتقها فاقطعه لأنه  
 يؤخذ بأفعاله وما في الهداية وإذا كان صبياً ففي ماله يضمن أن أراد به إذا كانت  
 الجارية على المال أو في أدون أرش الوضعة (وإن كان) أي الناحس (عبداً  
 مأموراً في رقبته) فدينه المولى بالضمان أو بغيره (ووجه مسائل هذا  
 فصل والدينى قبله إن كان الهالك آدمياً فالدين على العاقلة وإن كان) الهالك  
 (غيره) أي غير الآدمي (فالضمان في مال الجاني) لما عزم أن المواقف لا يتحملون

ضمن المال ( ومن فداء عين شاة قصاص ضمن ماقتسها ) من حيث المائة لان المني منها الحميم فقط دون العمل فلا يعتبر فيها الا النقصان بلا تقدير وقيد بالعين لان في العنين صاحبها بالخيار ان شاء تركها على الفقي، وضمنه القيمة كاملة وان شاء امسكها وضمنه النقصان كما في التبيين ( وفي عين الفرس او البغل او الخمار او بعير الجزار او قرته ربع القيمة ) لما روى انه عليه السلام قضى في عين الدابة برع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه ولان اقامة العمل انما يكون باربع اعين عينها وعين المستعمل لهما فصارت كأنها ذات اعين اربع فيجب الربع بفوات احدهما وقال الشافعي يجب النقصان كما في الشاة قليل والقصاص ليس بقيد فالحكم في كل بقرة وبعير ربع القيمة في امسين الواحدة وفي كل شاة النقصان وانما وضع المسئلة في بقرة الجزر وجزوره لئلا يتوهم انها معدان الحميم فيكون حكمها حكم البقرة وترك في الاصلاح اضافة الشاة الى القصاص مع الا بقوله لم فيه من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملاحظة التعليل وليس بصحيح وجوابه ان وضع المسئلة في شاة القصاص ايضا لئلا يتوهم انها معدة الحميم فلا يعتبر النقصان فيعاقب بالحميم بل يوجد نقصان في ماليتها لكونها في حكم الحميم باعتبار المال

( باب جنابة الرقيق والجنابة عليه )

لما فرغ من بيان احكام جنابة المالك وهو الحر والجنابة عليه شرع في بيان احكام جنابة المملوك وهو العبد واخره لا تحطاط رتبة العبد عن رتبة الحر كما في شروح الهداية ولما ثبت ان بقوله انه ما وقع الفراغ من بيان احكام جنابة الحر مطلقا بل اني منه جنابة الحر على العبد وهو انما يتبين في هذا الباب فلا ظهر اريقل لما فرغ من بيان جنابة الحر على الحر شرع في بيان جنابة المملوك والجنابة عليه ولا كراهية تعاقب المملوك البتة من جانب اخره لا تحطاط المملوك رتبة من المالك اعلم فثم اختلفوا في وجوب جنابة العبد قبل موجبهما الارشاد من النصوص مطلقة من غير فصل الا ان للمولى ان يتخلص بالدفع تخفيفا عليه وقيل موجبهما الدفع والمولى ان يتخلص بالتدبير ولهذا يبرأ المولى بهلاكه ولو كان الموجب الاصلية ضمه لما يرى هلاكه لانه يفوت به الدفع لا انقضاء ( جنابات المملوك لا توجب الادعاء واحد الوكان محلا للدفع ) باركان فتاوه الذي لم يقع له شيء من اسباب الحرية كما تدبير وامومة الوالد والكافة ( والا ) اي وار لم يكن محلا للدفع بان كان له شيء من اسباب الحرية المذكورة فيما سلف ( ف ) وجوب ( قيمة واحدة و ) كان ( غير محله ) اي للدفع ولا يخفى ان قوله ولا يفند ما صرح به من قوله

غير محال له فهو مسترد له لا فائدة و فرع بقوله ( فلو جنى عبد خطاء ) حكما  
 في الهداية وغيرها والتعبد بالخطاء هنا التعبد في الجنابة في النفس لا بعد اذا كان  
 عبدا يجب الفصاحص واما فيما دون النفس فلا يقيد لان خطاء العبد وعده  
 فيما دون النفس سواء فانه يوجب التتال في الحسا اين اذا الفصاحص لا يخرج  
 بين العبد والعبد ولا بين العبد والاجر ان فيساقون النفس هذا اذا كان العبد كبيرا  
 واما اذا كان صغيرا فعنده كخطاء ( فان شاء مولاه دفعه ) اي العبد ( بها )  
 اي بالجنابة ( فيملكه وليها ) اي ولي الجنابة ( وان شاء فداه بارشها ) اي الجنابة  
 وذلك لان العبد لا مال له ولا عاقلة ولا يمكن اهدار الدم فعملت رقبته مقام الارش  
 الا انه خير المولى بين الدفع والفداء فلا يفوت حقه في العبد بالكتابة ( خلا )  
 قيد للدفع والفداء جميعا اما الدفع فلا عين ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء  
 فلا يدل العين فيكون في حكمه ثم الاصل عند الامام ان الخطاء هو الارش  
 وعندهما الاصل هو ان يصرف المال الى الجنابة كافي العمد فاذا اختار المولى  
 الفداء وليس عنده ما يؤدى فالعبد عبده عند الامام ويؤدى الارش متى وجد  
 وعندهما ان لم يؤد الدية في الحال فعليه الدفع الا ان يرضى الاولياء وفي الاقتصار  
 على دفع العبد ايماء الى انه لو كسب العبد بعد الجنابة كسبا واختاره  
 المولى دفعه لا يدفع الكسب اتفاقا ولو وادت امة الجنابة لا يدفع المولى عند  
 صاحب المحيط وذكر شيخ الاسلام انه يدفع الولد كافي البر جندى ( فامرات  
 العبد قبل ان يفتار شجيا ) من الدفع او الفداء ( بطل حق المجنى عليه )  
 لغوات محال الواجب ( وان ) مات ( بعد ما اختار ) المولى ( الفداء لا يطل حقه )  
 اي المجنى عليه ولم يبرأ المولى ليعول الحق ح من رقة العبد الى دية المولى ويموت  
 العبد لا تقصد منه ( فان فداه المولى فبني ) اي العمد ( ثانيا فالحكم كذلك )  
 لانه قد ظهر وخلص عن الجنابة الاولى فيجب بالثانية الدفع او الفداء ( وان جنى  
 جناتين دفعه ) اي المولى العبد ( بهما ) اي بالجناتين ( فيقتسمانه بنصف  
 حقوقهما ) اي العبد المدفوع على قدر حقيقتهما ( ارفداه بارشها ) اي بارش  
 كل واحد منهما لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بهما كالديون  
 المتلاحقة ثم اذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل واحد منهم  
 ارش جناتيه والمولى ان يقتدى من ردهم وبأخذ نصيبه من العمد ويدفع الباقي  
 الى غيره لاختلاف الحقوق بخلاف ما اذا كان المقتول واحدا وله وليان او اولياء  
 حيث لم يكن له ان يقتدى من البعض ويدفع الباقي الى البعض لا تمسك الحق  
 ( فان باعه ) اي المولى العبد الجاني ( او وهبه او اغتقه او دبره او استوزنها )  
 اي الجارية الجنابة جال كونه ( غير طار بها ) اي بالجنابة ( ضمن ) اي المولى ( الاقل

من قتلته و) الاذل (من ارشد) لانه قوت حقه بما صنع فيضنه وحقه في اقربهما  
 بخلاف الاقرار على رواية الاصل لان المقر له مخاطب بالدفع اى القداء لاندليس  
 فيه نقل المالك لاحتمال صدقه والحققة الكرخ بالبيع لزوال ملكه ظاهرا  
 ولو باعها من المجنى عليه فهو مختار بخلاف ما اذا وهبه منه لان المستحق  
 اخذه بغير عوض لكن في الهبة دون البيع واعتاق المجنى عليه بامر المولى  
 بمنزلة اعتاق المولى لان فعل المأمور مضائق الى الامر ولو ضرب به بعد العلم فقتله  
 فهو مختار لانه حبس جراً منه وكذا او وطئ البكر دون الثيب الا اذا علقها  
 بخلاف التزويج لانه عيب حكيم وبخلاف الاستحدام لانه لا يختص بالمالك  
 وكذا بالاذن في الجارة وان ركه ديون لان الاذن والدين لا يمنع الدفع وعند  
 الشافعي في قول واحد في رواية ومالك ضمن الارش فقط (وان علمها بها)  
 اى بالجناية (ضمن الارش) فقط بالاجماع لانه صار مختاراً للقداء (كما علق)  
 اى المولى (عتقه بقتل زيد اورميه او شجده) بان قال له ان قلت فلانا اورميت  
 زيد او شجحت رأسه فانت حر (فعل) اى قتل اورمى او شج كان المولى  
 مختاراً للقداء في جميع ذلك وقال زفر لا يصير مختاراً للقداء لان وقت تكلمه  
 لا جناية ولا علمه بوجوده و بعد الجناية لم يوجد منه فعل يصير به مختاراً للقداء  
 وعليه القيمة ولان تعليق العتق مع علمه بانه يعنى عند القتل دليل اختياره فقلزمه  
 الدية (وان قطع عبد يد حر) حال كونه (عبدا) اى عامداً (فدفع العبد اليه)  
 اى الى الحر الذى قطعت يده (فاعتقه) اى المدفوع اليه (فسرى) اى القطع  
 الى النفس فانت (فالعبد صلح بالجناية) لانه قصد صحة الاعتاق ولا صحة له  
 الا بالصلح عن الجناية وما يحدث منها ابتداء ولهذا الوصل عليه ورضى به  
 جاز وكان مصالحا عن الجناية وما يحدث منها (وان لم يكن اعتقه) اى العبد  
 المجنى عليه ومات من السرابة (رد) العبد (على سيده فيقاد او يفتى) لاندظهر  
 ان الصلح كان باطلا لانه وقع على المال وهو العبد عن دية السيد اذ القصاص  
 لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف والسرابة ظهر ان دية اليد غير واجبة  
 وان الواجب هو القود فصار الصلح باطلا لان الصلح لابد له من مصالح عنه والمصالح  
 عند المال لم يوجد فيطل الصلح فوجب القصاص فالاولياء بالخيار ان شاؤا عفووا  
 عنه وان شاؤا قتلوه (وكذا لو كان القاطع حراً فصالح المقطوع بده على عبد  
 ودفعه) اى القاطع العبد (اليه) اى الى المقطوع (فان اعتقه) (المقطوع  
 (فسرى) القطع الى القتل فانت (فهو) اى العبد (صلح بها) اى بالجناية  
 (وان لم يمتقه فسرى رد) العبد الى القاطع (واقيد) او عفا والوجد ما بين  
 فاحمد الحكم والعله وفي الهداية وهذا الوضع رد اشكلا فيما اذا عفا عن العبد





( بل بعده فالقول لهما ) اى الامة لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه وهى تنكر  
فالقول بالنكر ( وكذا ) القول ( فى كل ما نال منها ) اى اخذ المولى من الامة  
( الاجتماع والغلة ) بان قال وطئت بك وانت امتى وقالت لابل بعد العتق فيكون  
القول قوله وكذا اذا اخذ من غلتها اى اكسابها لا يجب عليه الضمان وان كانت  
مديونة وهذا عندهما ( وعند محمد لا يضمن ) المولى ( الا شيئا قاتما بعينه  
يؤمر ) المولى ( برده اليها ) اى على الامة لانه منكر وجوب الضمان لاسناده  
الفعل الى حالة معهوده منافية له كفى المسئلة الاولى وكفى الوطئ والغلة وفى القيام  
اقر بيدها حيث اعترف بالاخذ منها ثم ادعى التمليك عليها وهى تنكر فالقول  
قول النكر ولهذا يؤمر بالرد اليها ولهما انه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه  
فلا يكون القول قوله كما اذا قال لنفسه اذهب عينك اليمنى وعينى تلك صحيحة  
فذهبت وسقط القود وقال المقر له لابل ففأت عينى وعينك ذاهبة ولى عليك  
الارش فالقول للفقهاء عنه وعلى الفاقى الارش لان القضاء حصل مضمونا  
بتصادقهما الا ان الفاقى يدعى البراءة وخصمه منكر فكان القول قوله ( ولو امر  
عبد محجور او صبي صبييا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل ) لانه هو  
القاتل حقيقة وعمده وخطاؤه سواء ولا شئ على الامر سواء كان عبدا محجورا  
او صبييا لانهما لا يؤاخذان بالقول لهما لعدم اعتبارهما شرعا ( ورجعوا ) اى العاقلة  
( على العبد بعد عتقه ) لان عدم اعتبار قول العبد انما هو لحق المولى وقد زال حق  
المولى بالاعتناق ( لا على الصبي الامر ) اى لا ترجع العاقلة على الصبي الامر  
لنقصان الاهلية وفى التبين لا ترجع العاقلة على العبد ايضا لان هذا ضمان جنابة  
وهو على المولى لا على العبد وقد تعذر ايجابه على المولى لمكان الحجر وهذا اوفق  
للقواعد الا ترى ان العبد اذا اقر بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه شئ لكونه اسنده  
الى حالة منافية للضمان ولهذا لو حفر العبد بئرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيه انسان فهلك  
لا يجب على العبد شئ وانما يجب على المولى قيمته لان جنابته لا توجب عليه شيئا  
وانما توجب على المولى قبح عليه قيمة واحدة ولو مات فيها الف نفس  
فيقتسمونها بالخصص ( ولو كان ما مور العبد مثله ) بان امر العبد المحجور عبدا  
محجورا مثله بقتل رجل ( دفع السيد ) العبد القاتل ( اوفداه ان ) كان القتل  
( خطأ او ) كان القتل ( عمدا او ) العبد ( المأ مور صغيرا ) لان عبدا الصغير  
كالخطاء ( ولا يرجع ) السيد ( على الامر فى الحال ) لان الامر قول وقول المحجور  
غير معتبر فلا يؤاخذ به فى الحال بل ( يجب ان يرجع ) السيد ( عليه )  
اى على العبد ( بعد عتقه ) لان والى المانع وهو حق المولى ( باقل من قيمته ومن  
المدا ) لان القيمة ان كانت اقل من القداء فالمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة

على القيمة بل يدفع العبد قال فقير الشريعة يقول يأتي أن يرجع إلى  
 لأن الأمر لم يفتح وإذا لم يفتح في هذه الورقة لكونه من المسأله في خلاف  
 ما ذكره المأمور صيا انتهى (وإن كان) انبى (عندنا) وأما ورثته لغير الوارث  
 لأنه من أهل العتق وفي النهاية هذا الذي ذكره من الحكم لا يخفى أن يكون  
 الأمر والمأمور محجورا عليهما لا يحسنه بل يكتفى بأن يكون الأمر محجورا عليه  
 لأنه إذا أمر العبد المحجور عليه العبد المأذون وبقي المسئلة تخصها بالمحكم كذلك  
 وأما لو كان الأمر عينا مأذونا والمأمور عينا محجورا أو مأذونا يرجع مولى العبد  
 الثائر بعد الدفع أو المنداء على رقة العبد الأمر في الحاصل بعد دفعه لأن الأمر  
 بأمره صار غائبا للمأمور فصار كإقراره بالعتق والعبد المأذون أو المأمور  
 بالعص أو أحده في حال رقة خلاف المحجور (وإن قيل) يندرج في أصل حكمهم  
 وليا بوجه واحد في كل منهما دفع السيد (وصفه) أي نصف السيد  
 (إلى الآخر بن وقدي بديلة لها) يعني لأولى الخيارات أن شاء دفع نصف العبد  
 إلى الذين لم يردوا من وإلى القائلين وإن شاء قد لا يرد كماله لأنه لم يسمع الأول  
 كل منهما سقطت الفصا في الكل وأما نصيب الساتين مالا وهو دية كماله  
 لأن كل واحد من القائلين يحسبه ففصا كمال على حدة فإذا سقطت الفصا  
 وجب أن يتقلب كماله فلا يؤخذ ذلك ديتان فيجب على المولى عشرة الف والدين  
 العبد غير أن نصيب العا قين سقطت بخلاف ما نقلت نصيب الساتين مالا وذلك  
 دية واحدة لكل واحد منهما نصف الدية أو دفع نصف العبد له ما دفعه المولى  
 بينهما (وإلا فقه) (أما) (حرمته) أي أسرار الحرم (أو) قل (إلا  
 خطأ دفع السيد إلى البوقدي) السيد (دية) كماله (أولى الخيارات) (أو)  
 فدى (بخصهها لأحد وإلى العبد) الذي لم يدفع لأن نصف الحق بطل بانه قد  
 دفع النصف وصار مالا لا يكون حصة ألف درهم ولم يطل شي من حق إلى  
 الخطأ وكان حقهما في كل الدية عشرة آلاف (أو دفعه) أي دفع السيد العبد  
 (إليهم) أي إلى الأولياء (فقه) (أو ثلاثا) ثلثه أولى الخطأ وثلثه الذي لم يدفع  
 من وإلى العبد هو لأحد الإمام فيضرب أولى الخطأ بالكل وهو عشرة آلاف  
 وغير أما في النصف وهو خمسة آلاف لأن رقة في النصف وحدهما في الكل  
 فصار كل نصف بينهما فصار حق وإلى الخطأ في سهمين وحق غير الثاني  
 في سهم فبقيت العبد من وإلى الخطأ ومن غير العا في الثلاثا ثلثه أولى الخطأ  
 وثلثه لغيره في (عشرة سهم) (أو ثمانية أضعاف) ثلثه أرباعه إلى الخطأ وثلثه أولى  
 العبد بطريق المتارعة فبقي نصف أولى الخطأ ولا يترارعة في ثلثه العبد  
 في النصف الآخر في نصف فبقي ثلثه أرباعا (وإن قيل) غير لاثنتين فبقي ثلثه

وهذا أحد من بطل الكل ) يعني إذا كان عبدين رجلين فقتل العبد فربهما  
 كما حرمه ما دفعنا أحد هذا بطل حتى يلزم عند الامام فلا يستحق غيرهما في  
 من العبد غير نصيبه الذي كان له من قبل (وقال يدفع انما في نصف نصيبه الى الآخر)  
 ان شاء ( او بفديه ربع الدية ان شاء ) لان حق القصاص ثبت لهما في العبد  
 على الشروع لان المالك لا ينافي استحقاق القصاص عايد للمولى لانه متى على  
 اصل الحرمة في حق الدم واذا وجب القصاص وجب لكل منهما نصف القود  
 شأنا نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فاذا قتل احداهما انقلب نصيب  
 الآخر وهو النصف مالا غير انه شايع في كل العمد فما اصاب نصيبه سقط  
 لان المولى لا يستوجب على عبده مالا وما اصاب نصيب صاحبه ثبت وهو  
 نصف النصف وهو الرمح في دفع نصف نصيبه او بفديه ربع الدية وللإمام  
 ان القصاص وجب حقا لهما من غير تعيين فاحتمل انه وجب لكل منهما  
 في كل العبد او في النصف مترددا بين نصيبه او نصف صاحبه او فيها شأنا  
 وكل ذلك لا يمنع وجوب القود لان اجزاء العمد في القود ليس بعضها بأولى  
 من بعض فاذا زال حقه الى المال احتمل وجوب الكل على احتمال تعلقه بنصيب  
 صاحبه وبطلان الكل على احتمال التعلق بنصيبه ووجوب النصف بان يتعلق  
 بهما شأنا والمال لا يجب بالكل

### ( فصل )

شرع في بيان الجزية على العبد بعد ما فرغ من بيان أحكام ثابة العبد على غيره  
 ( دية العبد قيمته ) لار العبد انقص حالا من الاجرار ( فان كانت ) قيمة العبد  
 ( قدر دية الحر او أكثر نقصت ) القيمة ( عن دية الحر عشرة دراهم وكذا  
 لو كانت قيمة الامة كدية الحر او أكثر ) يعني ان من قتل عبدا خطاء يجب عليه  
 قيمته ولا تراد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم  
 او أكثر ينقص اوليه بعشرة آلاف درهم الا عشرة دراهم وفي الامة اذا زادت  
 قيمتها على الدية ينقص بمجمعة آلاف الا عشرة في اظهر الروايتين وفي رواية  
 الاخيرة هذا عند الطرفين وقال ابو يوسف والشافعي يجب قيمة العبد او الامة  
 بالغة ما بلغت لا روى عن عمر وعلي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم انهم اوجوا  
 في قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت وبه قالت الأئمة الثلاثة ولهما قوله تعالى ودية  
 مسئلة الى اهله فانه اوجبها مطافا من غير فصل بين ان يكون جارا او عبدا  
 والدية اسم للواجب بمقابلة الامة وهو آدمية ويدخل في النص ( وفي الغصب  
 يجب القيمة بالغة ما بلغت ) يعني اذا هلك العبد في يد الغاصب يجب قيمته بالغة

ما بلغت بالاجماع لان ضمان العصب يكون باستسار المائبة لا باعتبار الادوية  
 ( وكل ما قدر من دية الحر فخير من دية الرقيق ) لما ان البينة في الرقيق كالدية  
 في الحر لانها بليل السيم ( وفي المدة ) اي يد الرقيق ( نصف قيمته ) كما ان في يد  
 الحر نصف دية ( ولا يراد على خمسة آلاف لاجسة ) لان اليد من الايدي  
 تصعد وترتكله وينقص هذا المقدار املها الرتب مرتبة عن مرتبة الحر  
 وتعمل بعقن في الاطراف بحسبها بالغة ما بلغت ولا ينقص منه لان الاطراف  
 تسلك بها ملك الاموال وهو الصحيح كما في الدرر وفي المائبة وقوله لا يراد على  
 خمسة آلاف لاجسة اي لا يراد على هذا المقدار قال في الهابة هذا الذي  
 ذكره خلاف طاهر الرواية فانه ذكر في المسوط فاما طرف المملوك فقد بينا  
 ان المعترف في المائبة لا يضمن بالقصاص ولا بالكسرة فلهذا كان الواجب  
 فيه النسيئة بالغة ما بلغت الا ان سبحانه رحمه الله تعالى قال في بعض الروايات  
 ان الاخذ بهذا القول يؤدي الى اياه يجب يقطع طرف العدوق ما يجب بقوله  
 الى ان قال فلهذا لا يراد على نصف بدل منه فيكون الواجب خمسة آلاف  
 لاجسة انتهى وفي التوير ووجب حكومة عدل في طيته قال في شرحه وهو  
 رواية الاصل لان الحق من العد الخدعة لا الجمل وروي الحسن عن الامام عليه  
 السلام يجب كمال القيمة لان الجمل في حقه مقصود ايضا وفي المحكي خلق راسه سيد  
 دامت قال الامام ان شاء المولى دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء تركه ( ومن قطع  
 يد عبد عدا فاعتق مسرى ) الى العمل ( اقتض منه ان كان وارثه سيده فقط  
 والا ) اي بان كان له ورثة غير سيده ( فلا ) يقص هذا من الشئخين ( وصعد  
 محمد لا قصاص اصلا ) اي سواء كان وارثه سيده فقط او لم يكن بل كان له ورثة  
 غيره ( وعليه ) اي على القاطع ( ارض السيد وما نقص الى حين العتق )  
 اي ما نقصه القطع الى ان اعيقه واعلم بحسب القصاص فيما اذا كان له ورثة سواء  
 لا اشتباه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت الخرح  
 وعلى اعتبار حالة الخرح يكون الحق للارث وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون الحق  
 للورثة فيمحق الاشياء ويعد الاستيعاء ولا يجب على وجه يستوي اذ الكلام  
 فيما اذا كان للعد ورثة اخرى سوى المولى واحتماها لا يزيل الاشتباه لان المائبة  
 يشت لئكل واحد منهما في احدي الحالين ولا يشت على الدوام فيهما فلا يكون  
 الاحتماع مفيدا ولا يقاد باذن كل واحد منهما لصاحبه لان الادب اعلى الصبح  
 اذا كان الادب ملك ذلك بخلاف العبد الموصى بخدمته لرحل ورقته لا غير  
 اذا قتل لان مالك منهما من الحق ثابت من وقت الخرح الى وقت الموت  
 فاذا احتما زال الاشتباه ( ومن قال لعبدية احد كما حر فشيئا ) اي العبدان

بان ثبوتهما آخرتين المولى العتق في احدهما بعد الشج ( فارشها ) اى  
 ارش شجرة ذيك العبد ( له ) اى للمولى لان العتق لم يكن نازلا في المدين  
 والشجرة انصارف المدين فبقيا مملوكين في حق الشجرة ( وان قتلا ) على صيغة  
 المجهول قبل التعيين ثم بين المولى العتق في احدهما ( فله ) اى للمولى ( دية  
 خروقيصة عبدان ) كان ( النازل واحدا ) لاقية عبدان ولادينة حرين  
 والفرق ان البيان انشاء من وجد واظهار من وجد على ما عرف في اصول الفقه  
 فاعتبر انشاء في حق المحل وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر اظهرا بمحض  
 فيكون احدهما حرا يبقين حين الموت فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة  
 لعدم الاووية وان اختلفت قيمتهما يجب على القاتل نصف قيمة كل واحد  
 منهما هذا اذا قتل معا واوقتلها واحد على التعاقب يجب عليه قيمة الاول  
 للسيد ودية الاخر او ارثه اذا قتل احدهما تعين العتق بالضرورة لمن اخر  
 ( وان قتل كلا ) اى كل واحد ( منهما واحد بقيمة العبد ) اى اذا قتل  
 اثنان كلا من العبدان ولم يدر اولهما او قتل معا يجب على كل قاتل قيمة عبد  
 قتله لان العتق المبهم لا يتعين الا بالبيان وهو لا يتصور بعد الموت فلا يحكم  
 بعتق واحد منهما ( ومن فقا عني عبد فان شاء سيده دفعه ) اى العبد ( اليه )  
 اى الى الفاقء ( واخذ قيمته او ) ان شاء ( امسكه ) اى العبد ( ولا شيء له )  
 اى للمولى هذا عند الامام ( وعندهما ) ان شاء دفع العبد واخذ قيمته وان شاء  
 امسكه لكن ( ان امسكه فله ) اى للمولى ( ان يضمنه ) اى الفاقء ( نقصانه )  
 اى نقصان قيمة العبد اهمما انه في الجنابة بمنزلة المال فاوجب ذلك تخيير المولى  
 على الوجه المذكور كما في سائر الاموال وله ان المالية وان كانت معتبرة في الذات  
 فالآدمية غير مهددة فيه وفي الاطراف ومن احكام الآدمية ان لا ينقسم الضمان  
 على الجزء الفائت والقائم بل يكون بازاء الفائت لاغير ولا يملك الجثة  
 ومن احكام المالية ان ينقسم على الجزء الفائت والقائم فقلنا بانه لا ينقسم اعتبارا  
 للآدمية ويملك الجثة اعتبارا للآدمية وهذا اولى مما قاله لان فيما قاله اعتبار  
 جانب المالية فقط

### ( فصل )

( وان جنى مدبرا وام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش ) اذ لاحق  
 لولى الجنسية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ولا يثبت  
 الخيار بين الكثير والقليل في متحد الجنس لاخياره الاقل بلاشبهة ( فان جنى )  
 اى كل واحد من المذكورين جنسية ( اخرى ) فعند الامام ( شارك ) ولى

الجزية (شأنه في) جزية (لاول في القيمة ان دفعته) اي القيمة (التي) اي الجزية  
 الاول (بغضه) ولا يطل على الثانية من الاول شأنه في من الاول (بغضه)  
 الى في الجزية الاولى لا يجوز على الدفع باقتضاءه منع في الجزية الثانية الى الجزية  
 الاولى فيشاركه وهاهنا يقتضاه على قدر حقه (ولا) اي وان لم يدفع الاول القيمة  
 الى في الجزية اول قضاء بل رضائه (على شأنه) اي الثانية (ولي) الجزية  
 (الاول) وان شاء اتبع المولى لان حاشا للمدبر وام المولى ان يوجب فيه واجبة  
 مضافه الى الاول باختياره صار متعديا في حق الثاني لان حقه وجبت عليه  
 وليس له ولا به عليه حتى رغب هذا المدعي في حقه وذلك في دفع الاول في حق  
 الثاني ما ياتي بالخط ان شاء اتبع في الاول لا به تبين انه وضع حقه طام وصار  
 صامتا باختياره وانه وان شاء اتبع المولى لا به تعدي مدعي حقه اختيارا منه  
 لا حيرا بجلال مالوك كان بقضاء القاصي على ما عين آية هذا عند الايام  
 (ومستندهما يقع في) الجزية (الثانية في الاول في كل حال) اي مستند  
 دفع المولى بقضاء القاصي اذ رضاه ولا شيء على الاول لان ماله باختياره  
 به له ماله باقتضاءه لانه اتصال حق الى مستحقه ولم تكن الجزية الثانية  
 موجودة حتى يحول متعديا بالدفع وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جزية  
 لا يلزمه الاقيمة واحدة) ان دفع القيمة فيه كدفع العين ودفع العين لا شكر  
 فكذا ما قام مقامه وام المولى كالمدر في جرم ماد كرم من الاجرام (وان امر المدبر  
 بحاشية خطأ لا يلزمه شيء في الحل ولا بعد عتقه) لان موجب جزياته على الاول  
 لا على نفسه واقراره على المولى قد مرنا ذلك

(باب بحث المدعي واقصى المدبر والحاشية في ذلك)

لما ذكر حكم المدبر في الجزية ذكر في هذا الباب ما رآه عليه وما رآه منه وذكر حكم  
 من يلحقه (والقطع مستند من دفعه) اي المدبر ان غصبه آخر (فان  
 من القطع في يد العاصب ضمن) العاصب (فحينه) اي العاصب (وقطعها)  
 لان العاصب قاطع للسرقة لانه سلب الملك كالبيع قصير كانه هلك باقتضاءه  
 فحينه اذ قطع (وان قطع سيده) اي العاصب (تتمد العاصب ذات) ومن  
 القطع (يرى العاصب) من الضمان لان السرقة مضافة الى اليد اذ قصار المولى  
 متلفا فيصير مستردا وكيف لا يكون كذلك وقد استولى عليه بحيث قطع يده  
 وهو استرداد فري العاصب من الضمان (واو غصب) عاصب (محمور) عاصب  
 (محمورا مثله ذات) العاصب (في يده) اي العاصب (ضمن) لان المحمور  
 عاصبه مؤخذ بايماله وهذا منها فيصير حتى اوثنت العاصب بالدية ساع فها

بأشكال مختلفة فوال حتى لو اقر يا عصب لا يربح بل يؤخذ منه به من البنى  
 ( ووضعت ) على صيغة المفعول ( مدر فحين ) ذلك لمدر سبب غاصب ( ثم )  
 رد الى مولاه فحين ( منه حـ سـ او ما مكر ) بان جنى عند سيده جنابة ثم جنى  
 عند غاصب جنابة اخرى ( سـ سـ سيده فحين اهد ) اى اولى الجنابتين فيكون  
 بينهما نصفين لان جنابة المدر وان كثر قيمته واحدة وان كانت القيمة  
 بينهما نصفين لاسنوا في السبب ( ورجع ) السيد ( بنصفها ) اى  
 بنصف القيمة التى ضمنها ( على الغاصب ) لانه ضمن القيمة بالجنابتين نصفها  
 بسبب كان عند الغاصب ونصفها بسبب آخر وجد عنده فيرجع على  
 الغاصب بالذى لخصه من جهة الغاصب فصار كانه لم يرد نصف  
 العبد ( ودفعه الى رب الجنابة الاولى في الصورة الاولى ) وهى ما اذا جنى المدر  
 عند غاصبه ثم عند مولاه ثم رجع به ثانيا لم يرد اى على الغاصب لانه لا ربح الا فى  
 جمع القيمة لانه حين جنى فى حقه لا ربحه احد وانما انقص بالجنابة من اجهة  
 لثاني فاذا وجد الاول شئاً من بدل العبد فى بدل المولى فارغاً باحده ليم حقه  
 فاذا اخذه منه رجع المولى ثانيا بما اخذه منه على الغاصب لانه استحق من يده  
 بسبب كان عند الغاصب وهذا عند الشيخين ( ونجد محمد لا يدفعه ) اى نصف  
 القيمة الذى رجع به على الغاصب اولى الجنابتين الاولى بل هو مسلم للمولى ان هو  
 سوا ما اخذه ولى الجنابة الاولى فلا يدفعه اليه كيلا يؤدي الى اجتماع البدل  
 والبدل منه فى ملك شخص واحد ( ولا يرجع ثانيا ) لان الذى رجع به المولى على  
 الغاصب سوا ما سلم اولى الجنابتين الاولى فلا يرجع كسلا بترك الاستحقاق  
 ( وفى الصورة الثانية ) وهى ما اذا جنى المدر عند مولاه حقة ثم عند غاصبه  
 اخذى ( يدفعه ) اى يدفعه اولى ما رجع به على الغاصب الى ولى الجنابة الاولى  
 ( ولا يرجع ) المولى على الغاصب ( ثانيا ) بمادفعه الى ولى الجنابة الاولى  
 ( بالاجماع ) لان الجنابة الاولى صدرت من المدر وهو فى بدل المولى ( والقى فى الفصلين  
 اى فيما اذا جنى عند غاصبه ثم عند مولاه ) كالمدر بالا ) ان الفرق بينهما ( انه )  
 اى المولى ( يدفعه ) اى القى نفسه ( وفى المدر يدفع القيمة ) اى قيمة المدر  
 ( وحكم تكرار الرجوع والدفع كما فى المدر اختلفا فاتفقا ) فانه اذا دفع القى  
 اليهما رجع نصف قيمته على الغاصب وسلم للمالك عند شجر وعنده الا لم يرد  
 بل يدفعه الى الاول واذا دفعه اليه رجع فى الفصل الاول على الغاصب ثانيا  
 وفى الفصل الثانى لا يرجع ( دوا ) عصب ( رجل مدر امر بين فحين ) المدر  
 ( عتبه ) اى الغاصب ( فى كل منهما ) اى فى كل من المرين ( غير سيده  
 قيمته لهما ) اى اولى الجنابتين ( ورجع بها على الغاصب ودفع نصفها )



اى القيمة (الاولى) الجنابة (الاولى) ورجع (اي بالتصريف) (عليته) اى على  
 الغاصب (ثانياً) (ثالثاً) وضورة المسئلة انه غصب رجل مديراً فبقي عنده خطاة  
 ثم رده على المولى فقصية ثانياً ثم جئى ذلك المدير عنده مرة اخرى ليصير المولى  
 قيمة المدير لولى الجنابةين بار يجعل القيمة لثنتين لعدم رقبته بالندرة فوجب عليه قيمة  
 واحدة تبدل الرقة ثم رجع تلك القيمة على الغاصب للحصول كل من الجنابةين عنده  
 ثم قبل هذه المسئلة على الاختلاف السابق كالمسئلة الاولى وقيل على الاتفاق  
 والى القول بالاختلاف اشار بقوله (وقيل فيه خلاف محمد) والفرق لمحمدان في  
 الاولى الذى يرجح له عوض عن سلم لولى الجنابة الاولى لان النية كانت في يده  
 ذلك ولو دفع اليه ثانياً يكرر الاستحقاق اما في هذه المسئلة يمكن ان يجعل  
 عوضاً عن الجنابة الثانية لحصولها في يد الغاصب فلا يؤدى الى ما ذكر (ومن  
 غصب حبساً حراً) اى ذهب به بغير اذن وليه وذكره بلفظ الغصب مبتدأ كلمة  
 اذا الغصب لا يتحقق الا في الاموال والحرب ليس كذلك (فات) اى الصبي (في يده)  
 اى في يد الذاهب به فحسبه او يحصى ولا شيء عليه (وان) مات (بصناعة)  
 او بهش حبة فله ما قلته اى الذاهب (بنته) اى دبة الصبي استحساناً والقيام  
 ان لا يضمن وهو قول زفر والشافعي لان الغصب في الحر لا يتحقق ووجه الاستحسان ان  
 صمانه ليس لكونه غاصباً بل لسببه لانه لا يملكه بنقله الى مكان فيه الصواعق والحيات  
 بخلاف الموت حراً او محبى لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى مكان  
 تغلب فيه الحية والافراض كاطلسا عون وغيره فانه يضمن ونجب الدية على  
 العاقلة لانه بالقل نسبها قال في النهاية فان قيل فما حكم الحر الكبير اذا نقل الى هذه  
 الاماكن بعد ما غاصبه شيء من ذلك اجيب حكمه ان ينظر ان كان الناقل فدية  
 ولم يمكن التحرر عنه ضمن لان المقصوب يحجر عن حفظ نفسه بما فعل به فيجب  
 الصمان على الغاصب وان لم يمنعه من حفظ نفسه لا يضمن لان البالغ المأقول  
 اذا لم يحفظ نفسه مع تمكنه من الحفظ كان التالف مضافاً الى قصيره لالى الغاصب  
 فلا يضمن فكان حكم الحر الصغير حكم الحر الكبير المقيّد حيث لا يمكنه حفظ  
 نفسه انتهى (ولو قتل صبي عبداً مودعاً عنده ضمن ما قلته) يعنى اودع مولى  
 المدد عنه عند صبي فقتله ذلك الصبي ضمن ما قلته الصبي قيمة العبد (وان اكل)  
 الصبي (طعاماً او تلف ما لا اودع عنده فلا ضمان) عند الطرفين (خلافاً لابي  
 يوسف) والشافعي لانه اتلف ما لا معصوماً متقوماً حقاً للمالك فيجب عليه  
 صمانه وهما ان المال غير العبد ليس بمعصوم لنفسه بل معصوم لحق المالك  
 وقد فوت العصمة على نفسه حيث وضع ماله في يد الصبي بخلاف العبد  
 فان عصمته لحق نفسه اذ هو مبقى على اصل الحرية في حق الدم فلهذا قلنا

رضان العاقل بيمينه العبد ( واو اودع ) على صيغة المجهول ( عند صد  
 شحور مال فاستهلكه ) اى المال ( ضمن ) العبد ( بعد العتق ) لافى الحال  
 عند الطرفين ( خلافا له ) اى لابي يوسف فانه يؤخذ به فى الحال عنده  
 ( والاقرض والاجارة كالايديع فيهما ) اى فى العبد والصبي والدليل  
 من الجانبين ماصر انما ( والمراد بالصبي العاقل ) كما شرطه محمد فى الجامع  
 الصغير وفى الجامع الكبير وضع المسئلة فى صبي عمره اثني عشر سنة وذلك دليل  
 على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق لان التسليط غير معتبر فيه وفعله معتبر ولهذا  
 قال ( وفى غير العاقل يضمن المثل ايضا بالاتفاق ) كما يضمن العاقل ايضا  
 مالا تلفه بلا ايديع ونحوه بالاتفاق لما بينا ان التسليط فيه غير معتبر اقدم عقوله  
 وفعله معتبر فلهذا قلنا بالضمن

### ( باب الفسامة )

لما كان امر القتل فى بعض الاحوال يؤل الى الفسامة اوردها فى آخر الديات  
 فى باب على حدة وهى فى اللغة اسم وضع موضع الاقسام وفى الشرع ايمان يقسم  
 بها اهل محلة اودار وجد فيهما قتل به جراحة او اثر ضرب او خنق ولا يعلم  
 من قتله يقسم خمسون رجلا من اهل المحلة يقول كل واحد منهم بالله ما قتله  
 ولا علمت له قاتلا وسببها وجود القتل كما ذكرنا وركنهما اجراء اليمين على لسان  
 كل واحد من الخمسين بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا كما يجهى وشرطها بلوغ  
 المقسم وعقله وحرته وان يكون الميت الموجود على الكيفية المذكورة وتكمل  
 اليمين خمسين فان لم يبلغ المقسمون هذا العدد يكرر عليهم اليمين حتى يبلغ  
 الخمسين وحكمها القضاء بوجوب الدية بعد الخلف والحبس الى الخلف  
 ان ابوا اذا ادعى الولي العبد والحكيم بالدية عند النكول ان ادعى الولي القتل  
 خطأ ومن محاسنها خطر الدماء وصباتها عن الاهدار وخلص من يتهم  
 بالقتل عن القصاص وتعين الحسين ثلث بالاحاديث المشهورة الواردة فى باب  
 الفسامة ( اذا وجد ميت فى محلة به ) اى بالميت ( اثر القتل من جرح او خروج  
 دم من اذنه او عينه ) لانه لا يخرج الدم منها عادة الا من شدة الضرب فيكون  
 قتلا ظاهرا فيجرى عليه احكامه ( او اثر خنق او ) اثر ( ضرب ولم يدرك قتله )  
 اذا علم قتله سقطت الفسامة عن اهلها ( وادعى وليه قتله ) اى الميت ( على اهلها )  
 اى على اهل المحلة كما هم ( او بعضهم ) عمدا او خطأ ( ولا يثبت له ) اى للمولى  
 ( خلف ) على صيغة المفعول جواب اذا ( خمسون رجلا منهم ) اى من اهل المحلة  
 ( يختارهم الولي ) صفة خمسون وانما كان الاختار للولي لان اليمين حق سواه

اختار من يتهمه بأفعل كما انشققت أو التفتت أو التفتت إلى ما قبل أو ما قبل ما قبل  
عن الميتين النكاحية بعد أكثر مما يضرره الفسقة فإذا حلوا القاتل فبهم الظن  
ولم ينفوا ولو اختار في الفسقة أي أو يحدود في قد ف تجاوزا لأن هذه الميتين  
ولست بشهادة في غير أهلية الميتين بخلاف لمان لأنه شهادة وحسب كسبا ممل  
لشهادة ( بالله ما قلناه ولا نعلم له قاتلا ) فقولنا بالله متفق بخلاف وقوله ما قلناه  
وأورد على سبيل الحكاية عن الجمع والأقعدة الخلف مختلف كل واحد منهم بالله ما قلناه  
ولا علمت له قاتلا ولا يجمع معه غيره في استناده حتى القتل لأنه يجوز أن يكون  
قاتلا وحده ويؤى بلفظ الجمع أن يكون قاتلا مع الجماعة وكذا الذي قلناه يجوز  
أن يكون عالما بالقتل وحده وبني أن يكون غيره عالما به فان قيل أي قاتله في قوله  
ما علمت له قاتلا مع أن شهادة أهل المحلة غير مقبولة قلنا قاتله تبيين بحال  
الخصومة فان الولي قد يعجز عن تمييزه وقد يظن غير القاتل قاتلا ( ثم قضى )  
على صيغة المجهول ( على أهلها ) أي المحلة ( بالدية ) أو جود القاتل بدينه  
والاصل في ذلك ما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم  
والسلام كتب إلى أهل خيبر أن هذا قتيل وجديين يظهر كم قال الذي يخرج لحد  
عنكم فكتموا إليه أن مثل هذه الحادثة وقعت في بني إسرائيل فأنزل الله على  
موسى أمر أن كانت نبيا فاستل الله مثل ذلك فيكتب إليهم أن الله تعالى  
أراني أن اختار منكم خمسين رجلا فيحلفون بالله ما قلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقررون  
الدية قالوا نعم قضيت فينا بالناسوس أي بالوحي ( وما تم خلقه كال كبير ) أي إذا  
وجد سقط أو ختمين تام الخلق به اثر من الآثار المذكورة فهو كال كبير في الاستعانة  
المذكورة لأن تمام الخلق يفصل حيا فظاهر أو أن كان ناقص الخلق فلا شيء ظاهر  
لأنه انفصل ميتا فظاهر ( ولا يحلف الولي وأن كان لوث ) أي عداوة حيا فظاهر  
فانه قال إذا كان هناك لوث استخلف الأولياء والخمسين بعينا فإن خلفوا انقضت  
بالعبد على المدعي عليه عدا كما كانت دعوى القتل أو خطا في قول وفي قول يقتضي  
بالقود إذا كانت الدعوى في السمعة وهو قول مالك وإن نكل المدعي عن الميمين  
حلف المدعي عليهم فان حلفوا برأوا ولا شيء عليهم وإن نكلوا فعليه الدية  
في قول والدية في قول واللوث عندهما قرينة حال توقع في القلب صدق المدعي  
بأن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه كالدم أو ظاهر يشهد للمدعي  
من عداوة ظاهرة أو شهادة عدل أو جاعة غير عدول أن أهل المحلة قتلوه  
وإن لم يكن الظاهر شاهدا له حلف أهل المحلة على ما قلناه والاختلاف في  
موضعين في تحلف المدعي أولا وفي رواية أهل المحلة بالميمين ( فإن نكس أهلها )  
أي أهل المحلة ( عن الخمسين كررت الميمين عليهم إلى أن يتم ) يخشون لأن الميمين

واجب بالنص فيجب اتصافها بما يمكن ولا يشترط معرفة الحكمة في هذا العدد  
الثبت بالنص وقدرى عن عيسى الله تعالى عنه انه قضى بالقسامة وعنده  
تسعة واربعون رجلا فكرز اليمن على رجل منهم ليقم به خمسون ثم قضى  
بالدية وعن شريح والخبيث مثله (ومن نكل) منهم عن اليمن (حبس حتى  
يحلف) لان اليمن واجبة فيه تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع فيه بين اليمن  
والدية بخلاف النكول في الاموال هذا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحلة  
او على بعض منهم غير معين والدعوى في العمد والخطاء سواء ولو ادعى على  
واحد منهم بعينه انه قتل عمدا او خطاء فكذلك الحكم على ما ذكر في الميسر  
وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه تسقط القسامة والدية عن الباقيين في  
القباض كالوادعي على واحد من غيرهم وفي الاستحسان يجب القسامة والدية  
على اهل المحلة لاطلاق النصوص (ومن قال منهم) اي من المستخلفين (قتله  
فلان استنائه) ضمير الفاعل تأنيدي من ضمير المفعول الى فلان (في عينه)  
بان يقول بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا الا فلانا لانه قد يريد اسقاط الخصومة  
عن نفسه بقوله قتله فلان فلا يقبل قوله فيحلف كما ذكرنا (وان ادعى الولي  
القتل على غيرهم) اي على رجل من غير اهل المحلة (سقطت) القسامة  
(منهم) اي عن اهل المحلة اما اذا ادعى على واحد من اهل المحلة بعينه لا تبطل  
القسامة والدية عن اهلها وعن الامام في رواية يكون ذلك ابراء منه لاهل  
المحلة كافي الحائمية (ولا تقبل شهادتهم) اي اهل المحلة (به) اي بالقتل (على  
غيرهم) اي على غير اهل المحلة الذي ادعى الولي القتل عليه هذا عند الامام  
(خلافا لهما) ابراءهم من التهمة بادعاء الولي القتل على غيرهم كالوصي  
اذا خرج عن الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد لا تقبل شهادته واصله ان من صار  
خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان عرضة ان يصير خصما ولم ينتصب  
خصما بعد تقبل شهادته وهذان الاصلان متفق عليهما عند الكل غير انهما  
يجهلان اهل المحلة بمن له عرضة ان يصير خصما وهو يجعله بمن انتصب خصما  
وعلى هذين الاصلين يخرج كثير من المسائل فمن ذلك الوكيل بالخصومة  
اذا خاصم عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفيع اذا طلب الشفعة ثم ركبها  
لا تقبل شهادته بالسبع اما اذا لم يخاصم الوكيل ولم يطلب الشفعة الشفيع فتقبل  
شهادتهما الكونيهما في عرضة الخصومة وفي الذخيرة اذا وجد القتل في المحلة  
وادعى اهل المحلة ان فلانا قتله دونهم واقاموا على ذلك بنسبة من غير محلتهم  
خارت الشهادة وثبت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القتل  
ذلك اول بدع بخلاف ما اذا عينوا رجلا من اهل المحلة فان الدية والقسامة

على اهل المحلة في الشرع على حالها ولم يصح ذلك من اهلهم وروى عن الطرحي  
ان القسامة تسقط في القتل وذو القربى على واحد من غير اهل المحلة  
تسقط القسامة عنهم وعلى معين منهم لا هذا ان ادعى الولي اما اذا ادعى  
المخروج فقال قلبي ملان ثم مات واقام وارثه بينة على رجل آخر انه قتل لا يقبل  
بنيته (ولا) تقبل شهادة اهل المحلة (على بعضهم ان ادعاه) اي الولي  
(الاجماع) لان الخصومة قائمة مع الكل لما مر ادهم كانوا حصصا في هذه المدة  
وبالشهادة تقطع الخصومة عن نفسه فكان متهما في هذه الشهادة فلا تقبل  
شهادته وفي رواية اخرى اني يوسف انه سأل في كان الاول تركه وله الجحاما  
(او وجود اكثر البدن او صفه مع الرأس) في المحلة (كوجود كاهن) لان هذا  
قتل وحديق محله فلا كثر حكم الكل (ولا قسامة على صبي) لا على (يتيم وولي)  
لان اليمين يجري على قول صحيح ولا يجري مهمسا قول صحيح على قاتل (و)  
لا على (امرأة و) لا على (عبد) حيث لم يكونا من اهل الصرة واليمين على  
اهلها الا اذا جعل كل مهمسا قاتلا (ولا قسامة ولادة في بنت لا اثر به) من  
الصرب (او يخرج الدم من فيه او اعمه او دبره او ذكره) لان الدم يسيل في هذه  
المواضع دالة ولا يكون قتيلا لان القتل عرفا هو بانث المدة بسبب مباشرة  
الحق عادة والقسامة شرعت في المقتول وهو اعلم ان الميت حلف نفسه سالا لثله  
في لاثله فهو ميت فلا حاجة ما الى صيانة دمه عن الهدر ومن به اثر فهو  
معتول وما حاجة الى صيانة دمه عن الهدر وذا بان يكون به حراة او ابرص  
او خنق وكذا اذا حرق الدم من عينه او اذنه لان الدم لا يخرج منهما فادنه  
الا يخرج في البطن (او واحد) في محله (اقل من نصفه و) كان الاقل (مع  
رأس او) وجد (نصفه مشقوقا بالطول) او وحديده او رجله او رأسه  
ولا شيء عليهم فيه لان الموحود ليس يقتل اذا اقل لس كالكمل ولان هذا  
دوى الى تكرار القسامة والدية في قيل واحد فانا او احنا بوجود التصديق  
في هذه المحلة القسامة والدية على اهلها لم يجدنا من ان توحى انا وجد  
الصف الآخر في محلة اخرى القسامة والدية على اهلها وتكرار القسامة  
والدية في قيل واحد غير مشروع والاصل فيه ان الوجود الاول ان كان محال  
او وجد الباقي تجري به القسامة لا يجب فيه وان كان محال او وحده السابق  
لا تجري فيه القسامة يجب والمعنى ما يتيسر (وان وجد) القيل (على دابة  
يسوقها) اي الدابة (رجل فاديه على طائفة) اي طائفة السابق سواء كان  
السابق مالك للخدمة او غير مالك لا على اهل المحلة لانه في يده لافي ادهم  
(وكذا) اي يضمن طائفة القاتل او طائفة الراكب (او كان يهودا او اركها)

لانه في بده فصار كما اذا كان في داره (وان اجتمعوا) اي السابق والقائد والراكب  
 (فعلهم) اي تجب الدية عليهم لانه في ايديهم فصار كما اذا وجد  
 في دارهم ولا يشترط ان يكونوا مالكين للدية بخلاف الدار والفرق  
 ان تدبر الدابة اليهم وان لم يكونوا مالكين اليها وتدبر الدار الى مالكها  
 وان لم يكن ساكنها فيها وقيل القسامة والدية على مالك الدابة فعلى هذا  
 لا فرق بينها وبين الدار (وان وجد) قتل (على دابة بين قريتين فعلي اقربهما)  
 اي اقرب القريتين الى القتل الذي وجد على ظهر الدابة التي حرت بين القريتين  
 لما روي انه عليه السلام امر في قتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد اقرب  
 الى احدهما بشبر فقصى عليهم بالقسامة والدية واشترط سماع الصوت من  
 القريتين ولم يقيد بالمص دنا بهذا القيد كما للكثر قال شارحه الزيلعي هذا  
 محمول على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت وما اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم  
 الصوت فلا شيء عليهم لانه اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت يمكنهم الغوث  
 فينسبون الى التقصير في النصرة وان كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت فلا ينسبون  
 الى التقصير في النصرة انتهى وقد صرح بهذا القيد في الواو الجية حيث قال  
 واو وجد القتل بين القريتين ينظر الى ايهما اقرب وانما تجب القسامة والدية  
 على اقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت اما اذا كان بحال لا يسمع  
 منه الصوت لا يجب على واحد من القريتين وبراى حال المكان الذي وجد فيه  
 القتل ان كان مملوكا تجب القسامة على المالك والدية على عاقلتهم وان كان  
 مناحا لكتنه في ايدي المسلمين تجب الدية في بيت المال وفيه ايضا ولو وجد  
 قتيلا في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من اهل القرية  
 فهو على صاحب الارض لان العبرة للمالك والولاية (وان وجد) قتل (في دار  
 نفسه فعلي عاقلته) اي تجب الدية على عاقلته القتل لورثته عند الامام  
 (وعندهم لا شيء فيه) لانه لما وجد قتيلا في دار نفسه جعل مكانه  
 قتل نفسه ومن قتل نفسه يهدر دمه وقال الامام انما وجبت الدية  
 على عاقلته لانه لو وجد غيره قتيلا في ذلك الموضع كانت الدية على عاقلته  
 لان الدية وجود القتل في ذلك المكان كان نص عليه عمر رضي الله تعالى عنه  
 وحين وجد قتيلا كانت الدار مملوكة لورثته لانه ميت ليس من اهل المالك  
 فلهذا كانت الدية على عاقلته (وان وجد) اي القتل (في دار انسان فعليه)  
 اي على ذلك الانسان (القسامة) لان التدبير في حفظ الملك الخاص الى المالك  
 (وعلى عاقلته الدية) لان نصرة وقوته بهم (وان كانت العاقلة محضورا  
 يدخلون في القسامة ايضا) اي كصاحب الدار عند الطرفين (خلافا لابي يوسف)

فانه قال لا قسامة على الواقعة لان رب الدار اخفى بها من شجرة ولا يشتر كذا  
 غير من القسامة كاهل المحلة والله لا يشتر كهم عواقلهم فيها ولما ان الحضور  
 الزمهم نصرة الموضع كاليوم رب الدار فيشاركونه في القسامة (والا) اني  
 وان لم تكن العاقلة حقدوا بل مكوا عاتين (كررت) الايات (عليه)  
 اي على رب الدار ووجبت الدية على العاقلة لما تقدم (والقسامة على الملاك  
 دون السكان) عند الطرفين يعني اذ كان في المحلة سكان وبلاك فاقسامة  
 على الملاك عندهما (وعندنا يوسف على الجميع) لان ولاية التدمير كما يكون  
 لما يكون بالسكنى ولانه عليه السلام قصى القسامة والدية على اهل حبر  
 وقد كانوا سكانا ولا وجودها على اهلهم لانه اهلهم المدة اولو وجود اهل  
 بينهم والكل في ذلك سواء وان كانوا يسلون الى اهلهم بالليل فنزل الجاهل  
 والمساع يكونون باهرا في موضع وينسرون الى اهلهم بالليل ولا شيء على  
 واهما ان التدمير في حصة المحلة الى الملاك دون السكان لان السكان يشعرون  
 في كل وقت من محلة الى محلة دون الملاك ولا ما يكون من العلم وهو الشفعة  
 ينص به الملاك فكذا ما يكون من امره واما اهل حبر فكما ملاكا لا سكانا  
 الملاك هم اصحاب الرقة والسكان هم المستأجرون والسميون والمودعون  
 والمقرضون واذا وجد الضميمة في دار للشعب قبله فهو على رب الدار عليه  
 الامام وقال ابو يوسف ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة  
 واذا كان شاعرا عليه الدية والقسامة واستوى اليوم على قول ابي يوسف  
 (وهي) اي القسامة (على اهل المحلة) اي اصحاب الاملاك القديمة الذين  
 ملكوها حين فتح الامام المدينة وهمها بين المسلمين (ولو اني منهم) اي من اهل  
 المحلة (واحد دون المشركين) هذا عند الطرفين رحمه الله تعالى  
 (وعند ابي يوسف على المشركين اذنا) لان المدعى انما يجب ترك اهل المحلة  
 من له ولاية المحلة واهلها يملكون متعسر وولاية المحلة باعتبار السكنى فيها  
 وقد استمروا فصار كالدار المشتركة بين واحد من اهل المحلة وبين المشركي  
 ولو كان المحلة ماثرا في التقدم لما شاركه المشركي واهما ان صاحب المحلة هو  
 الشخص يتدبر المحلة والمحلة تناسب اليه دون الشريكين ولما راجع المشركي  
 في التدمير والقيام بعملة المحلة فكان هو المختص بالقسامة ووجوب الدية دون  
 المشركي وقبل المال الامام يهدا يهدا على ما صاحبه من عادة اهل الكوفة  
 في زمانه ان اصحاب المحلة في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشاركونهم المشركين  
 في ذلك (وان لم يبق من اهل المحلة احد على المشركين بالمدى) اي ان لم يبق  
 من اهل المحلة احد بان ياعوا كلهم فاقسامة والدية على المشركين لانه زال

من سندهم اوزار جههم فاحتلت الولاية اليهم سندهما وعند ابى يوسف جعلت  
اهم الولاية لزوال عن نزاجهم والفرق بين التعليلين حتى يظهر بالثأمل  
( وان بيعت دار ولم تقض ) فوجد فيها قتل ( فعلى البايغ ) اى يجب القسامة  
والدية على عاقلة البايغ عند الامام ( وعندهما على المشتري ) لانه انما نزل  
قالا باعتبار التقصير فى الحفظ والمالك للمشتري قبل القبض فى البيع البات فلهذا  
وجبت عليه القسامة والدية وله ان القدرة على الحفظ باليد لا بالمالك واليد قبل  
القبض للبايغ فكان مقصرا فى الحفظ فوجب عليه ( وفى البيع بخيار على عاقلة  
ذى البند ) عند الامام ( وعندهما على من يصير المالك له ) لانه انما نزل قالوا  
باعتبار التقصير فى الحفظ فلا يجب الاعلى من له ولاية الحفظ والولاية تستفاد  
بالمالك ولهذا لو كانت الدار ودعة يجب الدية على صاحب الدار دون المودع  
وما شرط فيه الخيار يعتبر فيه قرار المالك وله ان الحفظ انما يكون فى الايدى لانه  
يقرر على الحفظ باليد بدون المالك ولا يقرر عليه بالمالك بدون اليد والحاصل انه  
اعتبر اليد وهما اعتبارا المالك ان وجد والا فوقف على قرار المالك ( ولا تدى  
عاقلة ذى البند إلا بمحضة انها ) اى الدار ( له ) يعنى اذا كانت دار فى يد رجل  
فوجد فيها قتل لا تعلقه عاقلة حتى يشهد الشهود انها لصاحب اليد واليد  
وان كانت تدل على المالك انها محتملة فلا تنكفى لايجاب الضمان على العاقلة  
كما لا تنكفى لا لمحقق الشفعة فى الدار المشفوعة لان ما ثبت بالظاهر لا يصلح حجة  
لاستحقاقه ويصلح للدفع كما عرف فى الاصول ولا فرق فى ذلك بين ان يكون  
القتيل الموجود فيها هو صاحب الدار او غيره ( وان وجد ) اى القتل  
( فى دار مشتركة سنها مختلفة ) بان كان نصفها لرجل ونصفها لآخر ولاخر  
ما بقى ( فالقسامة والدية على الرأس ) لان هذا الحكم مضاف الى ولاية الحفظ  
وعند التقصير فيه يثبت احكام القتل بدلالة المالك وولاية الحفظ ثابتة لاهم على  
السواء والدلالة واحدة لا يختلف اثرها بتفاوت المالك فكان على عدد الرأس  
كالشفعة ( وان وجد ) اى القتل ( فى سفينة فعلى من فيها ) اى فى السفينة  
( من الملاحين والركاب ) جمع راكب اى يجب القسامة والدية على من كان  
فى السفينة من اربابها وسكانها المالك وغير المالك فى ذلك سواء لانهم فى تدبيرها  
سواء اذا حزمهم امر اما على مذهب ابى يوسف فظاهر لتسوية فى الدار بين  
السكان والملاك واما على قولهما فلان السفينة تنقل وتحول فتكون فى اليد  
حقيقة فانهى مركب كالداية ( وان وجد فى مسجد محلة فعلى اهلها ) لانهم  
احق الناس بالتدبير فيه ( وان ) وجد القتل ( بين قريتين فعلى اقربهما )  
اى القريتين الى القتل لما روينا سابقا ( وان ) وجد ( فى سوق بمالك فعلى



الثالث - هذا الامام (وعبد الله يوسف على السكان) سواه كذا في الاملاكا او صم  
 ملاك مال صاحب انفسه في اقول بدعي اريش شارك الملك السكان عبد الله  
 يوسف كذا في مسألة الدار (وفي غير الملوك) من الاسواق (كاشوارع)  
 نجح شوارع وهو طريق الاعظم (عشلي بت المال) اي يجب الدية على  
 بيت المال بدون قسامة لان الحق بالسلمة في قهمة القتل وهذا لا يتحقق  
 في حق الله انه وفي الدرر اعلم ان الطريق تقسم اتداء الى قسمين احدهما طريق  
 خاص وهو ما يخص بواحد او اكثر ولا يكون له مدخل ولا مخرج والاخر طريق  
 عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر ولا يكون له مدخل ولا مخرج وهذا بالشارع  
 وهو ايضا قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون المرور فيه اكثر من اهل  
 المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قاله في التاسع وفي مسجد محلة على  
 اهلها كذا او وجد في شارع المحلة والاخر اشوارع الاعظم وهو ما يكون مرور  
 جميع الطوائف فيه على اسوية كاطرق الواسعة في الاسواق وخارج الابدان  
 وهذا ما قال صاحب الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة  
 فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى تدفع الشهوة وتصحح الاوهام  
 انتهى وقال صاحب الهداية في شرح دول صاحب الهداية وان لم يكن ملكا  
 كالشوارع العامة على بيت المال انما اراد بها ان تكون باقية عن المحل واما الاسواق  
 التي تكون في المحال فهي معمولة بعملة اهل المحلة فتكون القسامة والدية  
 على اهل المحلة انتهى وقال الزيلعي وفي الجامع والشارع لا قسامة ولدية على  
 بيت المال لان الدية في مسجد المحلة اليهم والجامع وللشارع للعامة ثم قال بخلاف  
 الاسواق المروكة لاهلها والتي في المحال والمساعد التي فيها ميث يجب الضمان  
 فيها على اهل المحلة او على الملك على الاحلاف الذي ها لانها محلة وطنة  
 تحفظ اربابها او بعملة اهل المحلة انتهى ونحوه في ابرارنا وقفا في بعض  
 المضلاء بوجوب اقامه والدية على اقرب المحلات وقال وانما يكون على  
 بيت المال فيما اذا كان الشارع ناشئا عن المحلات نص على ذلك في شروح الهداية  
 وعامة كتب العاوي انتهى وانما ما بالكلام في هذا المقام لما به من اطلاق  
 المور ان الدية فيما ذكر على بيت المال من غير تردد بالبعد عن المحلات ولا بد  
 من اسرار هذا المقيد كما هو في اكثر المقترحات (وكذا) يجب الدية على بيت  
 المال (ان وجد القتل في المسجد الجامع) لانه للعامة لا خص به الواحد دون  
 واحد (وكذا ان وجد في السجن) في الطريق (وعبد الله يوسف على  
 اهل السجن) لهما اهل السجن فهو دون في السجون في ذلك الموضع  
 فقامه دون محله والتدبره ثم ذلك الموضع معد لمنفعة المسلمين فدية

القتيل الموجود فيه تكون على بيت المال وابو يوسف اعتبر كونهم سكانا وهم  
الذين يقومون بتدبير ذلك الموضع ماداموا قيد فافذاهر ان القتل حصل منهم  
قالوا وهذا الاختلاف بناء على مسألة الملاك والسكان كذا في الكافي ( وان )  
وجد ( في قرية ) بكسر الراء وتشديد الياء الصحراء ( ليس بقرية ) هكذا  
في عامة النسخ بضمير المذكر فان صح يكون التذكير باعتبار الموضع او المكان  
والجملة صفة البرية ( قرية يسمع منها ) اي القرية ( الصوت ) الجملة الفعلية  
صفة لقرية ( فهو هدر ) اما اذا سمع منها الصوت تكون فناء العمران وهم  
احق بالتدبير فيه لرعى مواشيهم الا يرى انه ليس لاحد ان يحصى ذلك الموضع  
بغير رضاهم واما اذا لم يسمع منها الصوت الواقع في البرية فيعد ذلك الموضع  
من جملة الموات فلا يجب فيه شيء ولا يوصف اهل القرية بالتصبر لان القتل  
بهذه الحالة لا يلحقه الغوث بتصويره وهذا اذا لم تكن مملوكة لاحد فان كانت  
فالقسامة والدية على طاقته ( وكذا لو ) وحد ( في وسط الفرات ) قال  
في المغرب هو نهر الكوفة والمراد به النهر العظيم لخصوص نهر الفرات مكانه  
قال وما يشبهه ولهذا قال في المبسوط اذا وجد القتل في نهر عظيم يجري به  
الماء فلا شيء فيه وذكر الوسط ليس بقيد احترازي لان حكم الشط حكم  
النهر ( فعلى اقرب القرى منه ) اي من الشط لان الشط في ايديهم بحيث  
يستفون منه ويوردون دوابهم عليه فكانوا احق بتدبيره فكان ضمان  
المحتبس فيه عليهم ولو كان نهر صغيرا قوم معروفين بالقسامة والدية  
عليهم لانهم احق الناس بالانتفاع بمائه سقيا لاراضيهم والتدبير في كربة  
واجراء الماء منه اليهم فكان بمنزلة المحلة والنهر الصغير ما يستحق بالشركة  
فيه الشفعة وما لا يستحق بالشركة فيه الشفعة فهو نهر عظيم كالفرات وجيحون  
كذا في الكافي ( وان اتى قوم بالسيف ثم اجلوا ) اي انكشفوا وتفرقوا ( عن  
قتل فعلى اهل المحلة ) لان حفظ المحلة في مثل ذلك واجب على اهلها فثبت  
قصرها في الحفظ وجبت عليهم القسامة والدية ( الا ان يدعى وليه ) اي القتل  
( على القوم ) الذي اتوا واجلوا ( او على واحد معين منهم فتسقط ) اي القسامة  
والدية ( عنهم ) اي عن اهل المحلة لانه بدعواه جعل ميراثا لاهل المحلة عن القسامة  
والدية ( ولا يثبت ) القتل ( على ) اولئك ( القوم ) السدى التقوا واجلوا  
( الابحجة ) اذ بمجرد الدعوى لا يثبت الحق لقوله عليه السلام لو خلى الناس  
ودعواهم لادعى قوم دماء قوم واموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من  
انكر ( ولو وجد ) اي القتل ( في معسكر ) اي موضع معسكر ( بارض غير مملوكة

لاسد (فان) وجد (في ثبائه) هو الحية من الصوف (او صباغ) وهو الحية  
 العظيمة (قولي ربه) اي رب الخباء او المستطاع (والا على الاقرب) اي تعجب  
 الدية والقسامة على اهل ذلك الخباء او المستطاع الاقربين (معد) اي من القتل  
 لان المتيه واليد في الموضع الذي لا تملكه الاخذ فبقا وهذا اذا نزوا قبائل قبائل  
 منفرقين واما اذا نزوا جملة مختلطين فالدية والقسامة على العسكر جميعهم  
 لانهم لما نزوا لجملة مختلطين صارت الامكنة كلها بمنزلة لجملة واحدة فيكون  
 من ذوا اليهم كلهم قحيب غرامة ما وجد في خارج الخيام عليهم كلهم (وان كانوا)  
 اي العسكر (قد قاتلوا عدوا) ووجد قتل بينهم (فلا قسامة ولا دية عليهم)  
 لان الظاهر ان العدو قتل فكان هدرا (وان كانت الارض) التي نزل بها العسكر  
 (مما وكه) لاسد (فالعسكر كالساكن والقسامة على المالك لاسيهم) اي لاهل  
 العسكر لان المالك هو المخصص بالتدبير في ملكه وحفظ ملكه اليه كما امر ان لا يمتد  
 لساكن مع المالك عند الطرفين (خلافا لابي يوسف) فانه يوجب القسامة  
 والدية على المالك والساكن جميعا ودليله مذكور فيما سبق فلا حاجة الى اعادته  
 (ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم ينزل ذا فراش حتى مات) من ذلك  
 الجراح (فالقسامة) والدية (على القبيلة) التي جرح بها (عند الامام  
 وعند ابي يوسف لاشي فيه) لان القسامة والدية انما شرعت في القتل الموجود  
 وهذا جريح ايس بقتل فصار كما لو لم يكن صاحب فراش وله حامية اذا كان  
 صاحب فراش فهو مريض والمرض اذا نزل به الموت يجعل كاليت من اول  
 سبه في حكم التصرفات فكذا في حكم القسامة والدية يجعل كانه مات حيين  
 جرح في ذلك الموضع فاما اذا لم يكن صاحب فراش فهو في حكم المصيرقات  
 كالصحح فكذا في حكم القسامة والدية وعلى هذا التخرج اذا وجد على ظهر  
 انسان يحمله الى بيت فمات بعد يوم او يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو  
 على الذي كان يحمله كما لو مات على ظهره وان كان يذهب ويحيى فلا شيء على  
 من حمله وفيه خلاف ابي يوسف وهذا لان وجوده جريحاً في يده كوجوده جريحاً  
 المحلة كذا في الكافي واليه اشار بقوله (ولو) كان (مع الجروح) على الرجل  
 ذلك الرجل المحروح الى اهله (ومات) المحروح في اهله (فلا ضمان على الرجل)  
 الجاهل (عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام يعقوب) والعله فيه من غير  
 ما سلفناه نقلا عن الكافي (ولو ان رجلا من كان في بيت) واحد (فوقه)  
 احدهما مذبحا صحن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لجملة (فانه يوجب)  
 لا يضمن لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل ان يكون قتله الاخر فلا يوجب الضمان  
 بالشك ولا يوجب ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فلا يمتثل هذا التوجه

كلا يعتبر اذا وجد قتيلًا في محلة ( ولو وجد القتل في محلة لا مراءاة كررت الميم  
عليها وتدى عاقبتها عند الطرفين وعند ابى يوسف على عاقبتها القسامة  
ايضاً ) كالدية لان القسامة على اهل النصرة والمرأة ليست منها فاشبهت  
الصبي لهما ان القسامة في القتل في المالك باعتبار المالك نفياً لتهمة القتل والمرأة  
في المالك وتهمة القتل كالرجل في القسامة ( قال المتأخرون والمرأة تدخل  
في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة ) اى قال المتأخرون من اصحابنا ان المرأة  
تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة لانها حيث جعلناها قاتلة شاركت  
العاقلة في الدية لانه حيث وجبت الدية على غير المباشر فعلى المباشر اولى  
ان يجب جرمه منها ( ولو وجد ) اى القتل ( في ارض رجل في جنب قرية )  
صفة الارض ( ليس صاحب الارض منها ) اى من تلك القرية والجملة المصدرة  
بليس صفة قرية ( فهو ) اى وجوب الدية والقسامة ( على صاحب  
الارض ) لان التدبير في حفظ المالك الخاص الى المالك دون غيره فيجعل كان  
المالك هو القاتل

### ( كتاب المعاقلة )

المعاقلة ( جمع معقلة ) كالمفاخر جمع مفخرة من عقل يعقل عقلاً وعقولا ولما كان  
موجب القتل الخطاء وما في معناه الدية على المعاقلة لم يكن بد من معرفتها وبيان  
احكامها في هذا الكتاب فقال ( وهى ) اى المعاقلة ( الدية ) وسميت الدية  
عقلاً ومعقلة لانها تفعل الدماء من ان تسفك اى تمسكها وتمنعها لما يلزم عليها  
من وجوب الدية ويسمى العقل عقلاً لمنعه صاحبه عن القبايح ( والمعاقلة  
من يؤذيها ) اى الدية ( وهم ) اى المؤدون ( اهل الديوان ) وهم الجيش  
الذين كتبت اسمائهم في الديوان وفي القساموس والديوان يكسر ويقع مجتمع  
الصحف والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العظيمة واول من وضعه عمر  
رضي الله تعالى عنه جمعه دواوين ودباوين انتهى والاصل في ايجاب الدية على  
المعاقلة بالخطاء وشبه العمد قوله عليه السلام لا ولياء الضاربة قوموا فادوه  
( ان كان القاتل منهم ) والمعاقلة عند الشافعي العشيرة لانه كان عليهم في عهد  
رسول الله عليه السلام ولا نسج بعده لانه لا يكون الابوحى على اسان نبى ولا نبى  
بعده ولانه صلة والا قارب احق بالصلات كالارث والنفقات ولنا ان عمر رضي الله  
تعالى عنه فرض العقل على اهل الديوان بمحض من الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم ولم ينكر عليه منكر منهم فكان ذلك اجماعاً منهم فان قبل كيف يظن  
بهم الاجماع على خلاف ما قضى رسول الله عليه السلام قلنا هذا اجماع على

وفاق ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم علموا ان رسول الله عليه  
 السلام انما قضى على العشيرة باعتبار التصرية وقد كان قوة المرة وتقدرته يومئذ  
 بعشرته ثم لما دون حجر رضى الله عنه الدواوين جازت القوة والعشيرة بالدينور  
 فلهذا قضى بالدية على اهل الديوان ( تؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين )  
 من وقت القضاء بالدية والتقدير ثلاث سنين مبرورى عنه عليه السلام ومحملى  
 من عمر رضى الله عنه ولان الاخذ من العطاء للضعيف والطباء يخرج في كل  
 سنة مرة ( فان خرجت ثلاث عطايا في سنة اقل من ثلاث سنين او ) في مدة  
 ( اكثر ) مثل ان تخرج عطاياهم في ستة سنين مثلا ( اخذ منها ) اى من العطايا  
 وحاصله انه اذا خرجت للعائلة ثلاث عطايا في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية  
 او جود محل اداء الدية فلا فائدة في التأخير واذا خرجت في ست سنين يؤخذ منها  
 في كل سنة سدس الدية اذا لم يكن المأخوذ من الاعطية لام اصول  
 او الهام وذلك يحصل بالاخذ من عطاياهم في ثلاث سنين او اقل منها لما اكرر  
 وهذا اذا كانت العطايا في السنين المستقلة بعد القضاء بالدية حتى لو اجتمعت  
 في السنين الماضية قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب  
 بالقضاء ( ومن لم يكن منهم ) اى من اهل الديوان ( فعاقبته قبيلته )  
 لان نصبرته بهم وهى العترة في هذا الباب ( يؤخذ منهم في ثلاث سنين )  
 ايضا ( من كل واحد ) منهم ( ثلاثة دراهم او اربعة ) دراهم ( كل سنة  
 درهم ) قوله كل بالنصب على الفرقة خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر ( او )  
 كل سنة ( درهم وثلاث ) درهم ( لا يزيد وهو الاصح ) مراعاة معنى الخفيف  
 فيه ( وقبل ) يؤخذ من كل واحد ( في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة )  
 دراهم فيكون المأخوذ من كل واحد في ثلاث سنين تسعة دراهم او اثني عشر  
 درهما وانما كان القول الاول اصح لخروج هذا القول من حد الخفيف وتلوه  
 حد الجزية في الثاني وقربه منه في الاول وتزيد الشافعى يجب على كل واحد  
 نصف دينار ( فان امتنع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل اليهم نسبا )  
 الاقرب فالاقرب ( على ترتيب البصبات ) وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم  
 بنوهم واما الاباء والابناء فقبل يدخلون لانهم اقرب وقيل لا يدخلون لان الغنم  
 لتنى الحرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلاثة اواربعة وهذا المعنى انما يكون  
 عند الكثرة والاباء والابناء لا يكثرون ثم انهم قالوا ان هذا الجواب انما يشبهه  
 في حق العرب المحنوظة انسابهم فامكن ايجاب العقب على اقرب القبائل  
 من حيث النسب واما الجيم فلا يستقيم هذا الجواب فيهم لتضيقهم انسابهم  
 فلا يمكن ايجاب الدية على اقرب القبائل اليهم نسبا واذا لم يمكن فقد اختلفوا

في هذه المسئلة فقال بعضهم يعتبر المحال والفري الاقرب فالاقرب وقال بعضهم  
 يجب الباقي في مال الجاني وفي السيرازية اذا لم يكن للقاتل عاقلة قاله في بيت  
 المال وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى (والقاتل كاحدهم) لانه المباشر  
 للقتل فلا معنى لاجراجه من العقل ومواخذة غيره وقال الشافعي لا يجب على  
 القاتل شيء لانه اذا لم يجب عليه الكل فلا يجب عليه البعض اذا الجزاء لا يخالف  
 الكل قلنا ايجاب الكل اجحاف به ولا كذلك ايجاب البعض وعدم وجوب  
 الكل لا ينافي وجوب البعض (وان كان) اي القاتل (ممن) اي (قوم  
 يتناصرون بالحرف) جمع حرفة (او بالحلف) بكسر الحاء وهو التحالف  
 على الناصر (فعلى اهل حرفته او) اهل (حلفه) لما بينهم من التناصر  
 (وعاقلة المعتق) بفتح التاء (و) عاقلة (مولى المولاة مولاة وعاقلة)  
 يعني ان كلا من المعتق ومولى المولاة عاقلة مولاة وعاقلة مولاة لان النصرة  
 لهما ولقوله عليه السلام مولى القوم منهم وفي مولى المولاة خلاف الشافعي  
 (وعاقلة ولد الملائنة عاقلة امه) لان نسبته اليهم فيصرونه (فان ادعاه  
 ابوه بعد ما عقلوا) اي عاقلة الام (عنه) اي عن ولد الملائنة (رجعوا  
 على عاقلة) اي عاقلة الاب (بما غرموا) في ثلاث سنين من يوم يقضى  
 الفاضى لعاقلة الام على عاقلة الاب لانه تبين ان الدية لم تكن واجبة عليهم لانه  
 لما كذب الاب نفسه ظهر ان النسب كان من الاب لان النسب ثبت منه  
 من وقت الطلق لا من وقت الدعوة فتبين به ان عقل جنائته كان على عاقلة  
 ابيه وان قوم الام يحملوا عن قوم الاب مضطرين في ذلك بالزام الفاضى  
 وانما يرجعون في ثلاث سنين لانهم ادوا هكذا (وانما تعقل العاقلة ما وجب  
 بنفس القتل) وهو ما يجب بالخطاء او شبه العمد او السبب (فلا تعقل جنابة  
 عمده ولا جنابة عبده ولا ما لم يصلح واعتراف) لما روى ابن عباس رضي الله عنهما  
 مرفوعا اليه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا  
 ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة ولانه لا يتناصر بالعبد والاقرار والصلح  
 لا يلزم ان العاقلة لقصور ولايته عليهم وارش الموضحة نصف العشر  
 ولان تحمل العاقلة تحريزا عن الاجحاف بالخطا ولا اجحاف في القليل (الا ان يصدقوه)  
 اي العاقلة المعترف فيما قرب به لان التصديق اقرار منهم قبل منهم باقرارهم  
 لان لهم ولاية على انفسهم والامتناع كان لحقهم وقدر زال (ولا) تعقل العاقلة  
 (اقل من نصف عشر الدية) وتحمّل نصف العشر فصاعدا لما امر من قوله  
 عليه الصلاة والسلام لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا  
 ولا مادون ارش الموضحة وارش الموضحة نصف عشر بدل النفس ولان

لا يجب على العاقلة تدفع الإيجاف عن ابنتي وذلك في القليل دون الكثير قاله  
 أوجنا الكثير على العاقلة والفصل بينهما الرشد الموصفة بالنص وما دون ذلك يكون  
 في مال الباني ( بل ذلك ) أي الأقل من نصف عشر الدية ( على الباني ) والقياس  
 في أحد الشئين أما التسوية بين الكثير والقليل في إيجاب الكل على العاقلة  
 كما ذهب إليه الشافعي أو التسوية بينهما في أن لا يجب شيء على العاقلة كما في ضمان  
 لأن لكنا تركنا القياس بالسنة وإنما جاءت السنة في إرش الجليلين في الإيجاف  
 على العاقلة وإرش الجليلين نصف عشر بدل الرجل فيبقى بذلك على العاقلة  
 وفيما دونه يؤخذ بأنه كذا في الكفاي ( ولا تدخل النساء والصبيان في العقل )  
 لقول عمر رضي الله عنه لا يعقل مع العاقل صبي ولا امرأه ولا العقل إنما يجب  
 على أهل النصرة لتركهم مراقبته والناس لا يتصامرون بالصبيان والنساء  
 ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف النصرة والجزية وعلى هذا لو كان القاتل  
 صيدا أو امرأه لاشي عليهما من الدية لأن وجوب جزاء من الدية على القاتل  
 إنما هو باعتبار أنه أحد العاقل لأنه ينصر عنه والصبرة لا توجد فيهما وفي  
 الدين وهذا صحيح إذا قلنا غيرهما وأما إذا باشر العقل بأحدهما فالصحيح  
 أنهما يتساركان العاقلة وكذا المجنون إذا قل ما الصحيح أنه كواحد من العاقلة  
 انتهى ( ولا يعقل مسلم عن كافر وبالكس ) أي لا يعقل كافر عن مسلم لعدم الناصر  
 ( ولا يعقل الكافر عن الكافر وإن اختلعا ملة ) لأن الكفر ملة واحدة ( إن لم تكن  
 العداوة بين الملتين طاهرة كاليهود مع النصارى ) فإن العداوة بينهما طاهرة  
 ولا يعقل بعضهم بعضا لعدم الناصر بظهور العداوة بينهم هكذا روى عن  
 أبي يوسف ( وإن لم يكن للدمى طائلة فالدية في ماله في ثلاث سنين ) من يوم  
 يقضى عليه كافي حق المسلم لما ان الوجوب على القاتل وإنما تحول عنه إلى العاقلة  
 لو كانت موجودة فإذا لم توجد كانت الدية عليه ( والمسلم ) إذا لم تكن له طائلة  
 ( لعقل عنه بيت المال ) لأن الدية تجب بالصبرة وجماعة المسلمين يتصامرون  
 ( وعقل ) المسلم ( كالدمى ) تجب الدية في ماله إذا لم تكن له طائلة ( وإن جني  
 حر على صد حطاه فعلى العاقلة ) لأنه ضمان الادمي فتجب على العاقلة إذا كان  
 العقل حطاه قياسا على الحر وقال الشافعي في قول تجب على القاتل لأنه بدل  
 المال عنه حتى أوجب قيمة بالغة ما بلغت ولا خلاف في أطراف العبد أن ضمانه  
 لا يجب على العاقلة لأنه يسلك بها مسلك الأموال ولا يعقل العاقلة ما جنى العبد  
 على حر لأن المولى في كونه مخاطبا بمجانبة العبد عزلة العاقلة فلا تتحمل عن العاقلة  
 عواقبهم فكذا لا تتحمل جناية العبد عاقلة مولاة والإصل في ذلك قوله عليه  
 الصلوة والسلام لا تعقل العاقلة عبدا ولا عبدا

## ( كتاب الوصايا )

لا يخفى ظهور مناسبة ايراد كتاب الوصايا في آخر الكتاب لان آخر احتوال الادعي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله اختصاص بكتاب الجناسيات والديات والجناسية قد تنقضي الى الموت الذي وقته وقت الوصية والوصية في الاصل اسم بمعنى المصدر ثم سمي الموصى به وصية كما في العناية ومنه قوله تعالى من بعد وصية يوصون بها اودين (الوصية) في الشرع (تمليك مضاف الى ما بعد الموت) يعني بطريق التبرع سواء كان عينا او منفعة وسببها ان يذكر بالخير في الدنيا ونيل الدرجات العالية في العقبى ومن شرائطها كون الموصى اهلا للتمليك والموصى له اهلا للتملك والموصى به بعدموت الموصى ما لا قبلا للتمليك من الغير بعقد من العقود ومنها عدم الدين ومنها التقدير بثلاث التركة حتى انها لا تصح فيما زاد على الثلث ومنها كون الموصى له اجنبيا حتى لا تجوز الوصية للوارث الا باجازة بقية الورثة وركنهما ان يقول اوصيت بكذا فلان وما يجري مجراه من الالفاظ المستعملة فيها واما حكمها ففي حق الموصى له ان يملك الموصى به ملكا جديدا كما في الهبة وفي حق الموصى اقامة الموصى له فيما اوصى به مقام نفسه كالوارث واما صفتها فاذا ذكره في المثل بقوله (وهي مسحبة بما دون الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانصبا عنهم) لانه تردد بين الصدقة على الاجنبي والهبة بالترك للقريب والاول اولى لقوله عليه السلام اوصدقة يتغنى بها رضاء الله تعالى (والا) اي وان لم تكن الورثة اغنياء ولا يستغنون بانصبا عنهم (فتركها) اي الوصية (احب) لما فيه من الصدقة على القريب وقد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولان فيه حق الفقير والقراة جيبها (ولا تصح) الوصية (بما زاد على الثلث) لقوله عليه السلام في حديث سعد بن ابى وقاص رضى الله تعالى عنه انه قال جاء رسول الله عليه السلام يعودني من وجع اشتدني فقلت يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى وانا ذومال ولا يرثني الابنة لي افا تصدق بشئ مالي قال لا قلت فاشطط يا رسول الله قال لا قلت فالثالث قال الثلث والثلث كثير او كبير انك ان تذر ورثك اغنياء خير لك من ان تدعهم عالة يتكفون الناس (ولا يصح) الوصية (لقاتله) اي المورث (مباشرة) لقوله عليه السلام لا وصية لاعدى ولا لقاتل وقيد بقوله مباشرة احترازا عن القتل تسببا فانه لا يمنع صحة الوصية لعدم تناوله النص (ولا وراثته) لقوله عليه السلام ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث ولان بقية الورثة بتأذن باشاره بعضهم ففي تجوز قطعية الهبة الرحم (الاباجازة الورثة)



استثناء تقدم من علم الصحة بزيادة الثالث في علم صحة الوصية له والله ووارثه يعني  
 لا تصح الوصية بما زاد على الثالث ولا لله ولا لوارثه في حال من الأحوال الا في  
 حال التباين بها لجارة الورثة فتصحح لأن علم الجواز كان لحقهم فيجوز بإجازتهم  
 والمأوى أن عباس رضي الله تعالى عنه لما مات عليه السلام قال لا يجوز وصية  
 أو أوث إلا أن يشاء الورثة وبشرط أن يكون المخرج من أهل البرع بأن يكون عاقلاً  
 بالماوان إجازة البعض دون البعض يجوز على المخرج بقدر حصته دون غيره ولو لا  
 على نفسه فقط ولا تنسب إجازة الورثة في حال حياة الموصي حتى كان لهم  
 أن يرجعوا بعد موت الموصي (وتصح) الوصية (بالثالث) الأجنبي (وإن لم يجزوا)  
 لقوله عليه السلام إن الله تصدق عليكم ثالث أموالكم في آخر أعماركم زاد ذلككم  
 في أعمالكم فضعوها حيث شئتم أو قال حيث أحسنتم والاجماع على ذلك  
 (وتصح الوصية من المسلم للذمي وبالعكس) فالأول لقوله تعالى لا ينهاكم الله  
 عن الذين آمنوا واتبعوا في الدين وإنه بمقد الذمة ساوي المسلم في العاملات  
 والتمعات حتى حاز التبرع من الجنائين في حال الحياة وكذا بعد الممات وفي  
 الجامع الصغير الوصية الحرة هو في دارهم باطلة لأنها روصلة وقد نهى  
 عن بر من شأننا لقوله تعالى إنما سهاكم الله عن الدين فأنوكم في الدين الأتيد  
 وفي السير الكبير ما يدل على الجواز ووجه التوفيق أنه لا ينبغي أن يقبل وإن فعل إجاز  
 كذا في الكافي وقدم ما مل وأما وصية الحرة بعد ما دخل داراً بأمان فأنها جائزة لأن  
 ولاية غنايت المال في حيوته فكذا بعد مماته خلافة لافرق بين وصيته بالثالث أو بجميع ماله  
 لأن المسلم إنما منع من الوصية بما زاد على الثالث لحق ورثته المسلمين فإن حقهم معصوم  
 من الإبطال بخلاف ورثة الحرة لأن حقهم ضرر معصوم فذلك لم يمنع حقهم صحة  
 الوصية بالجميع كافي شروح الجامع الصغير (وتصح) الوصية (للمسلم فيه)  
 أي بالمثل (أو كان بينها) أي بين الوصية (وبين ولادته) أي المثل (أو قبل  
 ستة أشهر) من وقت الوصية أما الأول فلأن الوصية اخت الميراث لأنها  
 استخلاف من وجه إذا الموصي له بخلافه في بعض ماله كالارث ولهذا لا يحتاج  
 إلى القبض والجنين صلح حايضة في الارث فكذا في الوصية إلا أنها ترد بالرد  
 لأن فيها معنى التملك بخلاف الارث فإنه استخلاف مطلق وبخلاف الهبة  
 لأنها تملك محض ولا ولاية لاحد عليه حتى يملكه شيئاً فإن قيل إن الوصية  
 شرطها القول والجنين ليس من أهله فكيف تصح قلنا الوصية تشبه الهبة  
 ونسب الميراث فلتشبهها بالهبة بشرط القول إذا أمكن ولشبهها بالميراث بسقط  
 القول إذا لم يمكن عملاً بالشبهين وأما الثاني فإنه تجري فيه الورثة فيجري فيه  
 الوصاية لما مر إن الوصاية اخت الميراث وقد ثبتنا بوجوده يوم الموت إذا انت

بالولد لأقل من سنة أشهر من يوم الموت ( ولا تصح الهبة له ) أى الحمل  
لأن الهبة من شرطها القبول ولا يتصور ذلك من الجنين ولا يلى عليه أحد حتى  
يقبض عنه ( وإن أوصى بأمه ) أى أم الحمل ( دونه ) أى الحمل ( صحت  
الوصية والاستثناء ) لأن اسم الأمة وإن لم يتناول الحمل لفظاً لكنه يستحق  
باطلاق اللفظ تبعاً لها فإذا أفردتها بالوصية صح أفرادها فإن قيل إذا لم يتناولوه  
اللفظ فكان ينبغي أن لا يصح الاستثناء لأنه إخراج مما تناوله المستثنى منه قلنا كفى  
بعنده التزى بزيه كما في استثناء إبليس من الملائكة على القول بأنه من الجن على  
أن صحة الاستثناء لا يقتصر إلى تناول اللفظي بدليل صحة استثناء فقير حنطة  
من الف درهم ولأن الأصل أن ما يصح أفرادها بالعقد يصح استثنائه وما لا يصح  
أفرادها بالعقد لا يصح استثنائه ويصح أفراد الحمل بالوصية فيصح استثنائه غاية  
الأمري أنه يكون استثناء منقطعاً بمعنى لكن حيث لم يدخل تحت اللفظ ( ولا بد  
في الوصية من القبول ) لأن الإيصاء تملك فلا بد من القبول ( ويعتبر ) القبول  
( بعد موت الموصى ) لأن إوان ثبوت حكمها بعد موت الموصى ( ولا اعتبار  
للرد والقول في حيوته ) أى حيوة الموصى كما إذا قال لامرأته طالق غدا على  
درهم فإن ردها وقبولها باطل قبل الغد ( وبه ) أى بالقبول ( فملك الوصية )  
ولا تملك قبله لأن الوصية إثبات ملك جديد ولا يملك أحد إثبات الملك  
لغيره بلا اختيار ( إلا أن يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل القبول فإنه )  
أى الموصى له ( يملكها ) أى الوصية ( وتعتبر لورثته ) أى ورثة الموصى له  
ولاحاجة إلى القبول وهذا استحسان والقياس أن تبطل الوصية لما تقرر  
أن أحداً لا يقدر على إثبات الملك لغيره بدون اختياره فصار موت المشتري  
قبل القبول بعد إيجاب السابع ووجه الاستحسان أن الوصية من جانب الموصى  
وقد تمت بموته تماماً لا يلحقه الفسخ من جهته وإنما توقف لحق الموصى له  
فإذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار للمشتري  
أو البائع ثم مات من له الخيار قيل الإجازة ( ولا تصح ) الوصية ( من صبي  
ولا مكاتب وإن ترك وفاء ) أماعد م صحة الوصية من الصبي فلأنه تبرع كالهبة  
والصدقة وذلك لأن اعتبار عقله فيما ينفعه دون ما يضره الأبرى أنه لا يعتبر  
عقله في حق الطلاق أو العتاق لأن ذلك يضره باعتبار أصل الوضع فكذا  
تملك المال بطريق التبرع فيه ضرر باعتبار أصل الوضع وإن كان يتفق نافعاً  
باعتبار الحال والمعتبر في النفع والضرر النظر إلى أوضاع التصرفات لا إلى ما يتفق  
بحكم الحال وأما وصية المكاتب فعلى ثلاثة أقسام قسم باطل بالإجماع وهو  
الوصية بعين من أعيان ماله لأنه لا يملك له حقيقة وقسم يجوز بالإجماع وهو ما

اذا اوصى الوصية الى ما يملكه بعد العتق بان قال اذا عتقت فثالث مال وصية  
 اقلان حتى لو عتق قبل الموت اداء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للموصى به  
 ثلث ماله وان لم يمت حتى مات من ثواب بطلت الوصية لان المالك لم يوص له  
 حقيقة وانما ثبت بطرق الضرورة ولا يظهر في حق تعاد الوصية وقسم ثلثه  
 فيه وهو ما اذا قال اوصيت بثلث مالي لفلان ثم عتق فالوصية باطله عند الامام  
 وعندهم ساجرة (والوصية مؤثرة بين الدين) لان اداءه فرض والوصية  
 ترفع فيسدا بالعرض (ولا تصح) الوصية (من محبب قبيح بماله الا ان يراه  
 الغرماء) فتح تصح لزال المانع وهو رضاء الدين فاذا ارأه الم مائة نذبت الوصية  
 صلى الحد المشروع لحاجته اليها (وللموصى ان يرجع في وصيته) لانه ترفع  
 فيجاز رجوعه بها كالهبة ولا قول الوصية بعد الموت فيجازه الرجوع  
 عنها قبل القول كما في سائر الصرفات ثم الرجوع قديمت صريحة وقد ثبتت  
 دلالة عليها قال (ولا) كأن يقول رجعت عن وصتي (او عملا) وهو  
 ما فسره بقوله (يقطع) صفة فعلا (حق المالك في العصب) اي في العصب  
 كقطع الثوب او خياطته (او زيل ملكه كالبيع والهبة) فانه اذا باع الموصى  
 به او هبه كان رجوعا دلالة والدلالة تقوم مقام الصريح فقام الفعل للفعل  
 المذكور مقام القول (وان) وصالية (اشترائه) اي الموصى به (او يرجع)  
 عن الهبة (بعد ذلك) اي بعد ما ذكر من البيع والهبة وزوال المالك ولا يجزى  
 ملكه ثانيا بالشراء او الرجوع (او يوجب) معطوف على قوله يقطع الواقع  
 صفة لعملا اي له ان يرجع عن وصيته بان فعل فعلا يوجب (في الموصى به زيادة  
 لا يمكن التسليم الا بها) اي تلك الزيادة (كث السويق بسمن والبناء في الدار  
 والحشو بالعطن وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع) بقوله والبناء في الدار  
 والحشو بالعطن يجوز ان يكونا معطوفين على ات السويق وقوله وقطع الثوب  
 مبتدأ خبره قوله رجوع ويجوز ان يكون المبتدأ هو قوله والبناء وما عطف عليه  
 والخبر هو رجوع والاول هو الاظهر لانه على امتناع التسليم واما قطع  
 الثوب وذبح الشاة فليانه على الاستهلاك وكون ذلك العمل دل على ان يشاء  
 للصرف الى حاجته فتطرح الوصية ويكون رجوعا (لا ضل اشوب ويخصص  
 الدار وهدمها) فانه ليس الرجوع لان ذلك ليس يتصرف في نفس ما وقعت  
 الوصية به ولانه تصرف في البناء والبناء تبع والتصرف في التبع لا يدل على  
 اسقاط الحق عن الاصل وكذا هدم البناء تصرف في التبع (والجود ليس  
 رجوع عند محمد خلافا لابي يوسف) قال في الجامع الكبير ومن يجد الوصية  
 لم يكن رجوعا وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع محمول على

ان الجحود كان عند غيبة الموصي له وهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها  
 وما ذكر في المبسوط مشمول على ان الجحود كان عند حضرة الموصي له وعند  
 حضرته يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد  
 وما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف وهو الاصح لابي يوسف ان الرجوع نفي  
 الوصية في الحال والجحود نفيها في الماضي والحال فهذا اولى ان يكون رجوعا  
 ولمحمد ان الرجوع عن الشيء يقتضى سبق وجود ذلك الشيء وجحود الشيء  
 يقتضى سبق عدمه فلو كان الجحود رجوعا لاقتضى وجود الوصية وعدمها  
 فيما سبق وهو محال ( ولا قوله احرت الوصية ) بان قيل له اخر الوصية فقال  
 اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس باسقاط بخلاف قوله تركت الوصية  
 لان الترك اسقاط ( اوكل وصية اوصيت بها لفلان فهي حرام ) فانه لا يكون  
 رجوعا عن الوصية ( ولو قال ما اوصيت به فهو لفلان فرجوع ) لان اللفظ  
 يدل على قطع الشراكة واثبات التخصيص له فاقضى رجوعا عن الاول بخلاف  
 ما اذا اوصى به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشراكة والمحل  
 يقبلها فيكون مشتركا بينهما ( الا ان يكون فلان الثاني ميتا ) حين اوصى  
 فالوصية الاولى تكون على حالها ( وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية  
 نكحها بعدها ) اى بعد ما ذكر من الهبة والوصية هكذا وجد في عامة النسخ  
 بضمير التأنيث والظان تكون النسخة بعدهما اى بعد الهبة والوصية والاصل  
 في هذا الفصل ان المعتبر كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت  
 الوصية لانه تمليك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التمليك حتى او اوصى  
 الى اخيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية الاخ وعكسه اذا اوصى  
 الى اخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا  
 والهبة والصدقة من المريض لو ارثه نظير الوصية لانه وصية حكما حتى تعتبر  
 من اثبات واقرار المريض للوارث على عكسه فيعتبر كونه وارثا او غير وارث  
 عند الاقرار لانه تصرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت حتى لو اقر لشخص  
 وهو ليس بوارث له جاز الاقرار له وان صار وارثا بعد ذلك ليكون شرطه ان  
 يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الحرية وكذا لو اقر لاجنبية ثم تزوجها  
 لا يبطل اقراره لهما وما اذا ورت بسبب قائم عند الاقرار لا يصح كالأقر لآخيه  
 المحجوب ثم مات ابنه ( وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه الكافر والرقيق ان اسلم  
 او عتق بعد ذلك ) اى بعد ما ذكر من الاقرار والوصية والهبة اما الوصية والهبة  
 قلما حر ان المعتبر فيهما حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن  
 سبب الارث وهو البوة قائم وقت الاقرار فيؤثر تهمة الايثار فصار باعتبار

التهمة مطلقاً بقوصلياً (وهية التعبد) وهو انه ساجد من المشي لنداء في الصلاة  
 (والمعراج) الملح ذلك يعرف انطق البدن في مده من الحس والحركة (الارادية)  
 (والاسل) وهو الذي في يده ارشاش وحركة (والساول) وهو الذي يكون فيه  
 مرض من السبل وهو قرح في الربة تعرف وصيته (من كل ماله ان يطل) مدة مرضه  
 وقدره بالسنة (ولم يخف موته منه) اي من المرض (والا) اي وان لم يطل مدة  
 مرضه وخيف موته منه (من ثلثه) اي ثلث ماله يعني ان من كان يتلى بواحد  
 من هذه الامراض وتصرف شيئاً من الاموال ثم مات قبل تمام سنة مشيئة على  
 الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت فماتت ثلث ماله وان مات  
 بعد تمام السنة من حين تبرعه ثلثه لم يكن مرضاً مرض الموت لانه اذا لم ي  
 فصول السنة الاربعة التي تلي واحد منها مئة الهلاك صار المرض بمنزلة  
 طبع من طابعه وتخرج صاحبه من احكام المرضي حتى لا يشتغل بالادوي كما في  
 الدرر وفي البرازية والمرضى الذي يكون تصرفه من الثلث بان يكون ذا فراش  
 بحيث لا يطيق القيام لحاجته وتجاوز له الصاوة فاحداً ويخاف عليه الموت  
 كالعالم اوصار من ما اوياس الشقي لا يكره حكم المرض الا اذا تغير حاله عن  
 ذلك ومات من ذلك المعيرة فعل في حال العبر من الثلث قال العاصي مرض الموت  
 ان لا يخرج الى حوايج نفسه وعلمه اعتمد في التبريد انتهى

### ( باب الوصية بثلث المال )

لما كان اقصى ما يدور عليه مسائل الوصايا عدم اجازة الورثة ثلث المال  
 ذكر تلك المسائل التي تتعلق به في هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الكتاب  
 (واواوصي لكل من اثنين ثلث ماله ولم يجز وارثه) ذلك (قسم الثلث بينهما  
 نصفين) يعني اذا وصي لرجل ثلث ماله ولاخر ثلث ماله ولم يجز الورثة  
 فالثلث بينهما نصمان لانهما استويا بسبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق  
 والثلث بضيق من حقهما والمحل قبل الشركة فيكون الثلث بينهما نصيبين  
 لاستواء حقهما ولم يوجد ما يدل على الرجوع عن الاول (واواوصي لاحدهما  
 ثلثه ولاخر سدس) ولم يجز الورثة (دميم) الثلث بينهما (اثلاثاً)  
 بالاجماع لان كل واحد منهما يستحق سبب صحيح شرعاً وصاق الثلث  
 عن حقهما اذا لم يرده الوصية على الثلث فيقسم على قدر حقهما بان يجزى  
 الثلث ثلثة أسهم سهم اصحاب السدس وسهمان اصحاب الثلث (ولو)  
 اوصى (لاحدهما ثلثه ولاخر ثلثه او بصفه او بكنه) ولم يجز الورثة  
 (نصف الثلث بينهما) عند الامام لان الوصية يكثر من الثلث اذا لم يجزها

الورثة تكون باطلة فكذلك اوصى ثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما  
 في جميع هذه الصور ( وعند ضربها بثلث ) الثلث ( في الاول ) اى في وصيته  
 الاخر ثلثه فيكون لصاحب الثلث سهم منه ولصاحب الثلثين سهمان  
 ( ويخمس ) الثلث ( خمسين وثلاثة اخماس في الثاني ) اى في وصيته الاخر بنصفه  
 فيكون خمساه لصاحب الثلث وثلاثة اخماسه لصاحب النصف لان يخرج  
 الثلث والنصف اذا اجتمعا يكون ستة ونصف ثلاثة وثلاثة اثنان فيكون المجموع  
 خمسة اسهم فيقسم الثلث بهذه السهام ( ويربع ) الثلث ( في الثالث )  
 اى في وصيته الاخر بأكمله فيكون لصاحب الثلث ربعه ولصاحب الكل ثلاثة  
 ارباعه وهذا الخلاف مبنى على اصل مختلف فيه بين الامام وصاحبيه والى هذا  
 اشار بقوله ( ولا يضرب ) على صيغة المبني للمفعول ( للموصى له بما زاد على  
 الثلث عند الامام ) قال في شرح الوقاية المراد بالضرب الضرب المصطلح  
 عند الحساب فاذا اوصى بالثلث والكل فعند الامام سهام الوصية اثنان لكل  
 واحد نصف بضرب النصف في ثلث المال فان نصف في الثلث يكون نصف  
 الثلث وهو السدس فينصف الثلث بينهما في الصور الثلاث كلها وعندهما  
 يقسم الثلث في الصورة الاولى على ثلاثة اسهم سهم لصاحب الثلث وسهمان  
 لصاحب الثلثين وعلى خمسة في الصورة الثانية ثلاثة للموصى له بالنصف  
 وستهما للموصى له بالثلث وعلى اربعة في الصورة الثالثة ثلاثة للموصى له  
 بالكل وواحد للموصى له بالثلث ( اى في المحابة والسماية والدراهم المرسلة )  
 اما المحابة فصورتها انه اذا كان عبد ان لرجل قيمة احدهما الف ومائة وقيمة  
 الاخر ستمائة فاوصى بان يباع احدهما لفلان بمائة والاخر لفلان بمائة فان المحابة  
 حصلت لاحدهما بالف والاخر بخمسمائة والكل وصية لكونها في حالة المرض  
 فان لم يكن للموصى مال غيرهما ولم يحجز الورثة جازت المحابة بقدر الثلث فيكون  
 بينهما اثلاثا يضرب الموصى له بالالف بحسب وصيته وهى الف والموصى له الاخر  
 بحسب وصيته وهى خمسمائة فلو كان هذا كسائر الوصايا على قول الامام  
 وجب ان لا يضرب الموصى له بالالف في اكثر من خمسمائة واما السماية فصورتها  
 ان يوصى بعقبي عشرين قيمة احدهما الف وقيمة الاخر الفان ولا مال له غيرهما  
 ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يجزوا عتقا جميعا من الثلث وثلث ماله الف  
 فالالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الف الذى قيمته الفان ويسعى فى الباقي  
 والثلث الذى قيمته الف ويسعى فى الباقي واما الدراهم المرسلة اى المطابقة  
 من كونها ثلثا او نصف او نحوهما فصورتهما ان يوصى لرجل بالفين ولا آخر  
 بالف وثلث ماله الف ولم يحجز الورثة فانه يكون بينهما اثلاثا ( وتبطل الوصية

بصبي ابنة) يعني لو اوصى بتصيب ابيه من ميراثه لم ير له ان يترك لغيره لان ما هو  
يجتمع الا ان لا يصح ان يوصى به ابيه لما فيه من تغير ما فرض الله تعالى (والتصح)  
الوصية (بمثل نصيب ابنته) اذ لا مانع منه لان مثل الشيء غيره سواء كان له  
ابن موجودا ولا كما في العتابة وقال زهير كلناهما صحيحتان لان الجمع ماله في الحال  
وذكر نصيب الابن للتقدير به مع انه يجوز ان يكون على تقدير المصاف وهو مثل  
ومثله شابع قال الله تعالى واسئل القرية اي اهلها (فان كان له ابنتان) ولو وصى  
بمثل نصيب ابنته لآخر (فلما وصى له الثلث) والقياس ان يكون له التصف عند  
احارة الورثة لانه اوصى له مثل نصيب ابيه ونصيب كل واحد منهما نصف  
ووجه ما في المتن انه قصد ان يجعله مثل ابيه لان يريد نصيبه على نصيب ابيه  
وحاصله ان يجعل الموصى له كاحدهما (وان كان له ثلاثة) (واوصى بمثل  
نصيب ابيه لآخر) (فاربع) مالى هذا القياس (وان اوصى بجزء من ماله فالتامين)  
مفوض (الى الورثة) فية لاهم اعلموه ما شئتم لانه مجهول يتساول العليل  
والكسر والوصية لا يتطل بالجهالة والورثة فانون مقام للموصى فكتب اليهم  
سأله (وان) اوصى (بسهم) من ماله (فالسدس) عند الامام (وعندهما  
مثل نصيب احدهم) اي احسد الورثة (الا ان يريد) النصيب (على الثلث)  
ولا احارة من الورثة) وسوى في الكثرة بين السهم والجزء وهو اختيار بعض  
الشافعية والروى عن الامام ان السهم عبارة عن السدس وروى مثل ذلك عن  
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وفي الجمع ولو اوصى بسهم من ماله فله احسن  
السهم يعني عند الامام ولا يزداد على السدس لان مخرج السدس اعدل لمخرج  
فلا يجزأ اربعة كما في الاقرار وهذا اشاره الى جواب سؤال وهو ان يقال  
ان احسن الاقباض اقله والثلث اول من السدس فكيف جعله بمعنى السدس  
وقد اجاب عنه في العتابة بان جعله بمعنى ما ورد من الاثر واللغة اما الاثر فيروى  
عن ابن مسعود رضي الله عنه وقد رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى  
ان السهم هو السدس واما اللغة فان ابن عباس معاوية فاصى البصرة قال السهم  
في اللغة عبارة عن السدس قالوا اي المشايخ هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم  
كالجزء فالتامين فيه مفوض الى رأى الورثة (وان اوصى له بسدس ماله ثم ماتت  
ماله) فان قال سدس مالى لسلام ثم قال في ذلك المجلس او مجلس آخر ثلث  
مالى لسلام (واجاروا) اي الورثة (وله الثلث) ليكون السدس داحلا في الثلث  
ولا يتناول اكثر من الثلث (وان) اوصى (بسدسه اعلان ثم بسدسه له فله)  
اي للموصى له (السدس) الواحد (سواء اتحد المجلس او احتلعا) وهذا قيد  
للمستثنين معا واما كان له السدس في هذه الصورة لان العتابة اذا عتبت معرفة

كانت الثابتة عين الاولى كما تقرر في الاصول وكما روى عن ابن عباس رضي الله  
عنهما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ان يعلب العسر  
بسرين وههنا سؤال ذكره صدر الشريعة ولم يجب عنه وهو ان قوله ثلث  
مالى له ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشاء يجب ان يكون له النصف عند  
اجازة الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشاء فهو ممتنع واجاب  
عنه صاحب الدرر بانما تختار انه انشاء وانما يجب له النصف عند الاجازة  
او كان النصف مداول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث في تلامه شايع  
وضم الشايع الى الشايع لا يفيد ازديادا في المقدار بل يعين الاكثر مقدا كما كان  
او مؤخرا وله هذا قال الجمهور في تعليقه لان الثلث متضمن للسدس فان التضمن  
لا يتصور الا الشايع وضم السدس الشايع الى الثلث الشايع لا يفيد زيادة  
في العدد ولا يناول اكثر من اثلث وفائدة الاجازة انما تظهر فيما يكون متناول  
اللفظ والا كان برامتنا لاجازة وفي العناية فان قيل فاي فائدة في قوله اذا اجازت  
الورثة فالجواب ان معناه حقه الثلث وان اجازت الورثة لان السدس يدخل  
في الثلث من حيث انه يحتمل انه اراد بالثانية زيادة السدس على الاول حتى يتم له  
الثلث ويحتمل انه اراد ايجاب ثلث على السدس فيجعل السدس داخلا في الثلث  
لانه متيقن وحلا الكلامه على ما يملكه وهو الايصاء بالثلث انتهى ( ولو اوصى  
بثلث دراهمه او ثلث غنمه او ثلث ثيابه وهي ) اى الثياب ( من جنس واحد فهلاك  
الثلاثين وبقى الثلث فله الباقي ان خرج من اثلث ) اى من ثلث ما بقى من ماله وهو  
الجميع من الباقي وقال زفر له ثلث الباقي ( وكذا كل مكيل وموزون ) اى اذا هلك  
الثلاثين فلم يوصى له ثلث الباقي وفي التسهيل اشارة الى انه يشترط ان يكون المكيل  
والموزون من جنس واحد ( وان ) اوصى ( بثلث ثيابه وهي متفاوتة )  
اى ليست من جنس واحد ( فهلاك الثلاثين فله ثلث ما بقى ) من اشیاء لا اختلاف  
الجنس ( وان اوصى ( بثلث عبده ) فهلاك الثلاثين ( فكذلك ) اى يكون له  
ثلث ما بقى من العبيد عند الامام بناء على ان الظاهر هو اختلاف اجناسهم  
للتفاوت بين افرادهم فلا يمكن جمع حق احدهم في الواحد ( وعندهما فله كل  
الباقي ) لانهم جنس واحد حقيقة وان تفاوتت افرادهم في الظاهر وهذا  
الخلافا منى على قسمة الرقيق فعند الامام يقسم كل عبد على حدة فهاهنا هلاك  
على الاشتراك بين الموصى له وبين الورثة وعندهما يقسم الكل قسمة واحدة  
( وقيل انهما يوافقان ) الامام في العبيد فقط فلا خلاف بينهم في ان له ثلث  
ما بقى ( والدواب كالعبيد ) اختلافنا واتفاقنا ( وان اوصى بالف وله عين ودين  
فهو عين ان خرجت الالف من ثلث العين ) فان كان له ثلاثة آلاف وهي نقد



او عين قيمتها ثلاثة آلاف درهم فيسدع له الالف لانه امكن اوصاله كل مسحق  
الى حقه بلا ينقص فيصار اليه (والا) اي وان لم يخرج الالف من ثلث العين  
يار كان القدر ايضا الف والعين قيمتها الف مثلا (دفع ثلث العين) للموصي له  
بانه ابلغ (و) دفع للموصي له (ثالث ما يستحق من الدين الى ابن يثم) الالف  
لان الموصي له شريك الوارث فلو خصصناه بالعين لخصنا في حق الورثة لان لا عين  
منه على العين اذ العين مال مطلقا والدين مال في المال لافي الحال وكان  
تسديل النظر من الحساين فيما قننا (وان اوصى بالثلث من ماله لزيد وعمر  
واحدهما جيت فكله) اي الثلث (للحي) لان الميت ليس باهل للوصية فلا يرثها  
الحي الذي هو خلفها وعن ابى يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث  
بخلاف ما اذا لم يموت لانه يحكون له او امكن راسا بكل الثلث للحي (وان قال)  
ثلث مالي (بين زيد وعمر واحدتهما ميت والصف) اي نصف الثلث (للحي)  
لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون اكل منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم  
(وان اوصى ثلث ماله ولا مال له) عند الوصية (ما كتسب) الموصي مالا يعلم  
الوصية (وله) اي للموصي له (ثلث ماله عند الموت) لان الوصية تملكت مضاف  
الى ما بعد الموت فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله (وان) اوصى (بثلث  
عنه ولا غنم له) اصلا (او كان له) غنم (فهناك قبل موته) اي الموصي  
(بطل) الوصية لما امر انها يجب بعد الموت فيعتبر قيا مد سنده ولم يوجد  
وهذه وصية متعلقة بالعين فتبطل بهلاكها عند الموت (وان استعاد) الموصي  
شئان من مات صحته وصحته في القول (الصحيح) لانها او كانت لفظ المال تصح  
وكذا اذا كانت باسم نوعه وهذا لان وجوده قبل موته فضل اذ الاعتبار وجوده  
عند الموت واعا قال في الصحيح احترازا عن قول بعض المشايخ ان الوصية باطلة لانه  
اوصاف الى مال خاص فصار بمنزلة العين (وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له) اي  
للموصي له (فيها) اي الشاة لانه لما قال من مالي دل على ان غرضه الوصية بماله الشاة  
اذا مايتها توجد في مطلق المال (وتبطل) الوصية (او) اوصى (بشاة من غنمه ولا غنم له)  
لانه لما قال من غنمي دل على ان غرضه عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم بخلاف ما  
اذا اوصاها الى المال او اوصى بشاة ولم يصفها الى ماله ولا غنم له لا تصح لان الصحيح  
اوصافها الى المال وبدون الاضافة الى المال يعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح  
لانه لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية (وان اوصى ثلث ماله  
لامهات اولاده وهن) اي امهات اولاده (ثلاث وللغفراء والمساكين حلهن)  
اي لامهات اولاده (ثلاثة انجاسه ولكل مريق) من الغفراء والمساكين  
(حرم) عند الشيخين (وعند محمد) لامهات اولاده (اثلاثة اصباعه)  
فيقسم على سبعة اسهم للغفراء سهمان وللمساكين سهمان وللامهات اولاده

ثلاثة استلزم واضحه ان الوصية للفقراء والمستاكين تناول الواحد منهم عند  
 الشيخين لان اسم الجنس يتناول الواحد ويحتمل الكل قال الله تعالى لا يحل لك  
 النساء من احد وقد تعدن صرفه الى الكل فبمعنى الواحد وعند محمد انها تناول  
 الجمع وادناه اثبات فصاعدا في الوصايا والوصية لامهات الاولاد جائزة لانها  
 ايجاب مضاف الى ما بعد الموت وهن بعد الموت حرار وانهما جنسان  
 بذليل عطف احدهما على الآخر في النص وبمقتضاه المغيرة فيصير عدد  
 المستحقين خمسة عندهما وعنده شبيعة كافي الكافي ( وان اوصى بثلاث ماله يزيد  
 والفقراء قوله ) اى يزيد ( نصه ) اى تصنف الثلث ( ولهم ) اى للفقراء  
 ( ثلثه ) اى ثلث الثلث ( وان اوصى بمائة يزيد ومائة لغرو ثم قال ليكر اشركك  
 معهما قوله ) اى ليكر ( ثلث ما ) استقر ( لكل ) واحد من زيد وعمرو  
 من المائة لان الشراكة للمساواة اهله وهذا محل قوله تعالى فهم شركاء  
 في الثلث على المساواة وقد امكن اثبات المساواة بين الكل في الاولى لاستواء  
 المائتين فاماخذ من كل واحد منهما ثلث المائة فتم له ثلث المائة وبأخذ كل  
 واحد منهما ثلثي المائة ( لو اوصى بمائة لزيد وخمسين لعمر ) ثم قال  
 ليكر اشركك معهما ( فذكر نصف ماله لهما ) لانه لا يمكن المساواة  
 بين الكل هنا لفاوت المائتين فحملته على مساواة الثلث مع كل منهما بمساواة  
 فأخذ النصف من كل واحد من المائتين وفي المصحح ولو اوصى لرجل بحجارة ولاخر  
 بحجارة اخرى ثم قال لآخر اشركك معهما فان كانت قيمة الجاريتين متفاوتة  
 كانت له نصف كل واحدة منهما بالاجماع وان كانت قيمتهما على السواء فله  
 ثلث كل واحدة منهما عنده الامام نصف كل واحدة منهما بناء  
 على ما تقدم من انه لا يرى قسمة الرقيق فيكون الجنسان مختلفين وهما يربانها  
 فصار كادراهم المتساوية انتهى ( وان قال فلان على دين فصد قوله )  
 على صيغة الامر ( فانه يصدق الى الثلث ) اى اذا ادعى المقر له الدين اكثر من الثلث  
 وكذبه الورثة وهذا استحسان والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم  
 الشرع وهو تصديق المدعى بلا حجة ولان قوله فلان على دين امرار بالمجهول  
 والاقرار بالمجهول وان كان صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقد فات  
 وجه الاستحسان انه سلطه على ماله بما اوصى وهو ملك هذا التسلط  
 بمقدار الثلث بان يوصيه له ابتداء فيصح تسلطه ايضا بالاقرار له بمجهول والمرء  
 قد يحتاج الى ذلك بان يفسد اصل الحق عليه ولا يعرف قدره فيسعى  
 في فكك رقبته بهذا الطريق فيحصل نصيبه في حق التنفيذ وان كان ديناني حق  
 المستحق وحول التقدير فيها الى الموصي له فلهذا يصدق في الثلث دون الزيادة

( فان ارصى مع ذلك لم ير ان يجرد الوصايا لثبوتها ) اى لازيات الوصايا  
 ( ونش ر الورثة ) لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة والذى يجرد  
 فلا يراحم المعلوم ( ويقال اكل ) كمن الموصى اليهم والورثة ( تصديق )  
 اى فلان المقر له ( فيبطل ) الارادة دعى فى حق الموصى بالخطر الى اقرار  
 الملك وصية فى حق التمسيد من الثالث فاذا اقر كل فريق بشئ ظهر ان فى القرعة  
 دينا شالها فى العدين فيؤمر اصحاب الوصايا والورثة ببيان ما ذابوا واشتباها  
 ( وهو ) خذ اصحاب الوصايا ما قرأوه ( وما فى بين اثبات لهم ) ( ولو )  
 الورثة ثلثي ما قرأوه ( ثم لا اقر كل فريق فى قدر حصة ) ( ويحلف كل )  
 من اصحاب الوصايا والورثة ( على ما لم يدعى ) المقر له ( الزيادة على ما قرأوا )  
 ومعنى قوله تعالى العلم اى على عدم العلم بمصادقه المقر له من الزيادة على اقرارهم  
 والله ما كان تحلفا لانه تحلف على فعل الغير قال الزايعي هذا مشكل من حيث  
 ان الورثة كانوا يصعد قوله الى الثالث ولا يلزمهم ان يصعد قوله فى اكثر من الثالث  
 وهذا منهم ان يصعد قوله فى اكثر من الثالث لان اصحاب الوصايا اخذوا اثبات  
 على تقدير ان يكون الوصايا تستغرق اثبات كله ولا يبق فى ايديهم من اثباته  
 فوجب ان لا يلزمهم تصديقه انتهى ( وان اودى ) من لوارثه ولا يحجب فلا يجزى  
 اصفها ) اى نصف العين ( ولا شيء للوارث ) لاند اوصى بمسا مالك وعينه ذلك  
 فصح فيما يملك واطل فى لآخر فتلافا ما وصى لى وصيت بحيث يكون لكل  
 المحي لان الميت ليس ماهر لا وصية فلا يصح من اجزاء والوارث من اهلها  
 ولهذا تصح باخارة الورثة فانه قال ( وان اوصى اكل واحد من ثلاثة شيئا من  
 شوب وهى ) اى اثبات الدلول عليها شوب اكل واحد ( متعوه ) جيد ووسط  
 وردى ( مصاع ثوب ) من هذه اشياء ( ولم يدريها ) اى الثياب ( هو )  
 اى الضامع ( و ) المسال ان الورثة ( تقول لكل ) من الثلاثة ( هلك حلك )  
 اطلب الوصية ) لان المستحق مجهول وجهه لانه تمنع صحة القضاء وتحويل  
 غرض الموصى فتبطل الوصية وكذا تبطل الوصية اذا قل الوارث لكل واحد  
 منهم هلك حق احدهم ولا ادري من هو فلا ادع الى كل منكم شيئا كذا فى  
 السين ( فان سلوا ) اى الورثة ( ماني ) من الثياب ( فليد الجيد مثاجيدهما )  
 والذى الردي ثلثا رديهما ولدى الوسط ثلث كل منهما ) اى من الجيد والردي  
 وانما بين حق صاحب الجيد فى الجيد لانه لاحقه له فى الردي يقين ويحتمل ان يكون  
 حقه فى الجيد بان كان هو الجيد الاصلى ويحتمل ان يكون حقه فى الضامع بان كان  
 هو الاجرد فكل تصد وصية فى محل يحتمل ان يكون حقه الى وانما بين حق  
 صاحب الردي لانه لاحقه له فى الجيد يقين ويحتمل ان يكون حقه فى الردي

بان كان هذا الردي الاصلى ويحتمل ان يكون حقه في الضابع ان كان هو الاردا  
 فكان تنفيذه وصيته في محل يحتمل ان يكون حقه اولى وانما تعين حتى الآخر  
 في ثلث كل واحد من الشويين لانه لما اخذ صاحب الجيد ثلثي الجيد وصاحب  
 الردي ثلثي الردي ولم يبق الا ثلث كل واحد منهما ففقد تعين حقه في ذلك  
 ضرورة ولانه يحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان الضابع اجود فيكون هذا  
 وسطا ويحتمل ان يكون في الردي بان كان الضابع اردى فيكون هذا وسطا  
 فكان هذا تنفيذه وصيته في محل يحتمل ان يكون حقه كذا في الهداية ( وان وصى  
 ببيت معين من دار مشتركة ) يعني اذا كانت دار بين رجلين اوصى احدهما ببيت  
 بعينه من تلك الدار حل آخر ثم مات الموصى ( قسمت ) الدار ( فان خرج )  
 ذلك ( البت في نصيب الموصى فهو ) اي البيت ( للموصى له ) عند الشيخين  
 ( وعند محمد له ) اي للموصى له ( نصفه ) اي نصف البيت ( والا ) اي بان لم يخرج  
 البيت في نصيب الموصى ( فله ) اي للموصى له ( قدر زرعه ) اي ذرع البيت  
 عند الشيخين ( وعند محمد له قدر نصف زرعه ) لانه اوصى بملكه وملك غيره  
 لكون الدار مشتركة فتفقد وصيته في ملكه ويتوقف الباقي على اجازة صاحبه  
 فان ملكه لا تنفذ الوصية السابقة كما اذا اوصى بملك الغير ثم اشتراه فاذا قسموها  
 ووقع البيت في نصيب الموصى تنفذ الوصية في عين الموصى به وهو نصف  
 البيت وان وقع في نصيب صاحبه كاله مثل نصف البيت لانه يجب تنفيذهما  
 في البديل عند تعذر تنفيذهما في عين الموصى به ولهما ان اوصى بما يستقر ملكه  
 فيه بالتسمة لان الظاهر انه يقصد الايصاء بملك منفع به من كل وجه على الكمال  
 وذلك يكون بالقسمة لان الانتفاع بالمشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت  
 اذا وقع في نصيبه فتفقد الوصية جميعه ومعنى المساواة في القسمة تابع والمقصود  
 تكميل المنفعة ولهذا يجبر على القسمة فيه ولا تبطل الوصية اذا وقع البيت كله  
 في نصيب شريكه ولو كانت مبادلة لبطلت ( والاقرار كالوصية ) يعني اذا اقر  
 ببيت معين من دار مشتركة كان مثل الوصية به حتى يؤمر بتسليمه كله ان وقع  
 البيت في نصيب المقر عندهما وان وقع في نصيب غيره يؤمر بتسليم قدر زرعه  
 وعند محمد يؤمر بتسليم نصفه ان وقع في نصيب المقر وقدر نصف زرعه  
 ان وقع في نصيب الغير ( وقيل لا خلاف فيه ) اي في الاقرار ( لمحمد ) بل هو  
 موافق للشيخين ( وهو ) اي عدم اخلاف بين محمد والشيخين هو ( المختار )  
 والفرق لمحمد على هذه الرواية ان الاقرار بملك الغير صحيح حتى ان اقر بملك الغير  
 لغيره ثم ملكه يؤمر بالتسليم الى المقر له والوصية بملك الغير لا تصح حتى لو ملكه  
 ثم جاز من الوجوه ثم مات لا تنفذ فيه الوصية ( وان اوصى بالنف عين من مال غيره

فلم يزل ( اي لربك الخائب ) ( الخسارة ) موت الموصي له ( والامسح ) بمسحه اليه بآثار  
لانه نزع بدل المير قنوقه على اعادة ضاحه فاذا اضر كان منه ايسر له ثم نزع  
اليه اير منع من التسليم كسائر الميراثات ( بخلاف الورثة لو اجازوا ما ارادوا  
اثبت ) فان ليس لهم ان يمنعه وولن التسليم بعد هذا الوصف في بعضها كمنع  
المعصية منها ملكه وانما سبب ساق الورثة فاذا اجازوها سبقت حوتهم فممنوع  
من جهة الموصي ( وانما امر احد الامين بعد التسليم بوصية ابيه باثبات ذلك )  
اي المير ( دفع ثلث نصيبه ) استحسنها وقال زمر نعمانه نصيب ما في يده  
فليس الا بقراره باثبات نصيب اقراره بنفسه واثباته اياه والدمونة في اعطائه للتصديق  
اي في له التصديق انما اذا اقر احدهما ما في ثلث لهما وجه الاستحسان انه  
امره ثلث شيان في كل التركة فكان مقراله ثلث كل حره من التركة فسلمه  
ثلث ذلك ولا يلزمه اكثر من ذلك ولانه لو اخذ نصف ما في يده لراى حقه  
على الثلث لا بد من ان يقر الا بالآخر من النصيب فلهذا نصف ما في يده فظهر  
نصف التركة وهذا بخلاف ما اقر احداهما يدى لغيره فانه يعطيه  
كل ما في يده اذا كان يدى به مستمر طالما في يده لان الدين مقدم على الميراث  
فمد اقراران رب الدين احق منه بما في يده واما الموصي له فهو شرك الوارث  
حصار مقر اياه شريكه وشريك اخره في الثلث فلم يسل له شيء الا ان سلم للوارث  
منه وفي الامانة ادعى رسل دينا على ميراث اقر احد ابيه قال القاضي ابو الليث  
الاحبار حنبدى ارب يوم حده ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والاصمعي  
واس انى لى وسعيان اشورى وقبرهم من تادهم وهذا القول ائيد من الصمد  
وقال بعض المشايخ ومحمد من حصة المخرج الدين وهو يغنى اليوم لكن قال  
مشايخنا حنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو ان غضى الف مائة باقراره  
دعمر اقراره لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي عليه ويطهر الثلث  
المسئلة ذكرت في الزيادات وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو  
ورحل ان الدين كان على الميت فانها تقبل وتسمع شهادة المقر ولو كانت الدين  
يحل في نصيبه عمر اقراره لم ان لا تقبل شهادته لانه من المير قال صاحب  
الزيادات وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة فان فيها زيادة عظيمة انتهى ( وان اوصى  
بائة فولدت بعد موته ) اي الموصي ( ديهما ) اي الامة وولدها ( الموصي له  
ان حرم من الثلث ) لان الام دخلت في الوصية اصالة والولد معها حين  
كان متصلا بالام فاذا ولدت ولدا قبل القسمة والركعة قبل القسمة متناه على  
حكم ملك الميت فلها حتى تقضى ديونته وتهدمتها وصليها دخل الولد  
في الوصية فيكونان الموصي له ( ولا ) اي وان لم يخرجها من الثلث ( احد )

الموصى له الثلث منها ) اى من الام ( تم ) اخذ ( منه ) اى من الولد فياخذ  
 الموصى له ما يخص الثلث من الامام او لا فان فضل شئ يأخذه من الولد عند  
 الامام ( وعندهما يأخذ منهما ) اى من الام والولد ( على الدوام ) لان الولد  
 دخل في الوصية بحال اتصاله به فلا يخرج عن الوصية بالانفصال فتفذ الوصية  
 فيهما على السواء من غير تفريم في الاخذ من الام وله ان الام اصل والمولود تبع والبيع  
 لا يزحم الاصل ولا يجوز نقص الاصل بالبيع وفي جعل المولود شريكاً معها انقص الوصية  
 بالام ولا يجوز بخلاف البيع والعقق لان تنفيذ البيع والعقق في الولد لا ينقص شيئاً في  
 الاصل بل يبقى تاماً صحيحاً الا انه يحط به بضامن عن الاصل ضرورة مقتضى بلته بالولد  
 اذا اتصل به القبض بذلك جاز لا بأس به لان الثمن تبع حتى لا يشترط وجوده عند البيع  
 وينعقد البيع بدون ذكره وان كان فاسداً هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له  
 فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له لان الزكاة بالقسمة خرجت عن حكم ملك  
 الميت فثبت الزيادة على خالص ملك الموصى له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر  
 القدر وري اليه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما  
 لو ولدت بعد القسمة ومساكنة قالوا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت  
 قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصى لم تدخل تحت الوصية ونفى على حكم الميت  
 لانه لم يدخل تحت الوصية قصداً والكسب كالاولاد في جميع ما ذكرنا كذا في المباني

### ( باب العتق في المرض )

الاعتناق في المرض من انواع الوصية لكن لما كان له احكام مقروضة  
 افراد بيان على حدة واخره عن صريح الوصية لانه الاصل ( العبرة  
 بمال التصرف في التصرف المجز ) وهو الذي اوجب حكمه  
 في المال كانت حر او مملوك ( فان كان ) التصرف المجز ( في العتقة  
 من كل المال وان ) كان ( في مرض الموت في نفسه ) اى ثلث لمال والمراد  
 بالتصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين  
 في المرض ينفذ من كل المال والنكاح في المرض يكون المهر فيه من كل المال  
 ( و ) التصرف ( المضاف الى الموت ) وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت  
 حر بعد موتى او هذا الزيد بعد موتى ( يعتبر من الثلث وان ) كان هذا التصرف  
 ( في العتقة ) فالمعتبر ليس حالة العقد بل حالة الموت ( ومرض صح ) صفته  
 ( منه ) اى من المرض ( كالعتقة ) فقوله مرض مبتدأ خبره قوله كالعتقة  
 وانما كان كالعتقة لان حق الغرماء والورثة لا يتعلق بماله الا في مرض موته وبالبرء  
 منه فان لم يرض موته فلا يكون لاخذ حق في ماله فله التصرف فيه

كما يشاء ( ما يخرج من مرض الموت والنجاة ) - وهي ان يبيع بيمينه قوته ما عان  
 بطله مثبلا ( والكسالة والهمة وصية ) - اي كالوصية وبيعه الشبهة قوله  
 ( في اختياره من الثلث ) اي حكم هذه التصرفات كحكم الوصية حتى تعتبر  
 من الثلث وحرمانها اصحاب الوصايا في الخطر لانها وصية متوقفة لان الوصية  
 يجب بعد الموت وهذه التصرفات مخرجة في الحال ( قال اي وجاني وذاقني  
 الثلث عنهما ) اي من العتيق والحقاء ( فالخامسة الاولى ) اي تقدم على العتيق  
 هذا ( ان قدمت ) النجاة على العتيق ( وشما ) اي العتيق والنجاة ( سواء  
 ان احث ) المحل بان اعق عتدا قيمته مائة ثم باع عتدا قيمته مائتان بمائة  
 ولا مال له سواءهما يسمى الثلث وهو المائة بينهما نصفين فبعتي نصف العتدا  
 وسجتي في نصف قيمته وصاحب المحل يأخذ العتدا احرى بمائة وخمسين وهذا  
 عند الامام وقال هما سواء في المسائلين له ان النجاة اقوى لانه في ضمن مائة  
 للماوضة لكن ان وحق العتيق اولا وهو لا يحتمل الرجوع زاحم النجاة وهما يقولان  
 ان العتيق اقوى لانه لا يلحقه الفسخ والنجاة يلحقها الفسخ ولا استبان للزفير  
 في الذكر لانه لا يوجب التقديم في الثبوت الا اذا اتحد المستحق واستوت الخوف  
 ( وان اختلف بين محاثتين ) بان حابي ثم اعق ثم حابي قسم الثلث ( فنصفه  
 الثلث ( الاولى ) اي للعتيق باء الاولى ( ونصف ) الثلث ( بين العتيق و  
 النجاة ) ( الاخيرة ) لان العتيق مقدم على الاحرة فيسويان وفي الهداية اذا جازي  
 ثم اعق ثم حابي ثم اعق قسم الثلث بين النجاة بان نصفين لتساويهما ثم  
 ما اصابت النجاة الاخيرة قسم بينهما وبين العتيق لان العتيق مقدم على النجاة فيسويان  
 قال في الهداية بعد بحث وهو ان النجاة لاوى من اوبة للمعاداة الثانية والنجاة الثانية  
 مساوية للعتيق المقدم عليها والنجاة الاولى مساوية للعتيق المتأخر عنها وهو يتأخر  
 الدليل المذكور من جاب الامام وطواب ان شرط الفسخ ان يلزم التمسك  
 الياس لدائه وقياس المساواة ليس كذلك كما عرف في موضعه انتهى لكن يرد  
 عليه ان المساوي للمساوي ليس مساو ادراك الشيء فيعود المحذور الهم لان يقال  
 ان مساواة النجاة الاولى للثانية من جهة ومساواة الثانية للعتيق المقدم من جهة  
 اخرى وحيث انكسرت الجهة المدفع المحذور وان حابي بين صفتين بان اعق ثم  
 حابي ثم اعق فنصف الثلث للعتيق ونصف الثلث للعتيقين بان يقسم الثلث  
 بين العتيق الاول والنجاة وما اصابت العتيق قسم بينه وبين العتيق الثاني هذا عند  
 الامام وعندهما العتيق اولى في الجمع لانه لا يلحقه الفسخ بوجبه من الوضوء  
 بخلاف النجاة لانه يلحقها الفسخ ( وان اوصى بان يوتي عتدا ) بهذه المائة  
 عتدا ( وبذلك منها درهم بطا الوصية ) عند الامام ( وعندهما العتيق )

عند عبد (باني) لانه وصية جوع فربما يجب تنفيذها ما لم يكن قبلا على الوصية بالخروج ولو كان مكان العتق حجج بما في اجساما وله ان وصيته بالعتق لعبد يشترى بمائة من ماله وتنفذها فحين يشتري باقل خذ تنفيذ في خير الموصي له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالخروج لانها قريبة محضه هي حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل قصار كما اذا وصى لرجل بمائة فهلاك بعضها يدفع اليه الباقي قال الزنلعي قيل هذه المسئلة مبنية على اصل آخر مختلف فيه وهو ان العتق في حق الله تعالى عندهما حتى تقبل الشهادة فيه من غير دعوى فليبدل المستحق وعنده حق العبد حتى لا تقبل الشهادة فيه من غير دعوى فما اختلف المستحق وهذا البناء صحيح لان الاصل ثابت معروف ولا يميل الى انكاره (وتبطل)

الوصية (يعتق عبده او حتى بعد موت سيده فدفع بها) اي بالجناية لان حق ولي الجناية مقدم على حق الموصي فكذلك على حق الموصي له وهو العبد نفسه لانه يثلي المالك من جهة الموصي ومالك الموصي باق الى ان يدفع وبالدفع يزول ملكه فاذا خرج عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الرصي او وارثه بعد موته بالدين (وان قدي) اي العبد بان اعطى الورثة القداء لولى الجناية بمقابلة العبد (فلا) تبطل الوصية لانهم كانوا متبرعين بالفسداء وانما جازت الوصية ح لان العبد يرى من الجناية قصار كانه لم يحن (ولو اوصى لزيد بثلاث ماله ورثه عبد ادعى زيد عنه في الصحة) اي صحة الموصي (و) ادعى (الوارث عنه في المرض فالقول للوارث) مع اليمين وضورة المسئلة اذا اوصى بثلاث ماله لزيد وله عبد فاقول الموصي له والوارث ان الموصي اعتق هذا العبد لكن قال الموصي له اعتقه في الصحة ثلاثا تكون وصية تنفذ من الثلث وقال الوارث اعتقه في المرض ليكون وصية فالقول قول الوارث مع يمينه (ولاشي لزيد الا ان يفضل اثنت عن قيمته) اي العبد (او يبرهن) زيد على دعواه وهو عتقه في الصحة فينفذ من جميع المال والوارث ينكر صحة عتقه ثلث ماله غير العبد فلا يثبت الاستحقاق لزيد بلا برهان فان لم يبرهن حلف الوارث انه لم يبرهن ان مورثه اعتقه في الصحة وانما كان القول للوارث لان العتق من الحوادث فيحكم بحدوثه من اقرب الاوقات لليقن بها واقرب الاوقات هنا وقت المرض وكان الظاهر شاهدا للوارث فكان القول قوله مع اليمين الا ان يفضل من الثلث شي على قيمة العبد لانه لا مزاج له او تقوم النسبة ان العتق في الصحة اذا ثبت بالنسبة بمنزلة الثابت بالمعاينة نعم النسبة انما تقبل من خصم والعتق حق العبد عنده ولكنه اي الموصي له بالثلث خصم في قاتنها لا ثبات حقه (ولو ادعى رجل على الميت ديناه) ادعى (العبد اعتقه في صحته وصديقهما الوارث سعى العبد في قيمته وتدفع



الى انهم ( عند الامام (وعند هبة الانبياء) ) انهما ان الدين والعق في الصحة  
 ظهرا مع التصديق الوارث في كلام واحد فكانت بينهما وقفا معا والدين في الصحة  
 لا يوجب السعي وله ان القرار بالدين اقوى لانه في المرض يعتبر من كل المال  
 والقرار بالعق يعتبر من اثبات بحيث ان يظل الدين لكنه لا يظل المصلحة  
 فيظل معنى بالبحرانية السعي عليه ولا ان يستلزم العق الى الصحة انما يصح  
 ان لم يوجد شغل الدين وقد وجد الدين هنا فتح الاستناد فوجب رده بالدين  
 ورده بالسعي وعلى هذا الخلاف اذ مات الرجل وترك اثنا والف درهم فقل  
 رجل على الميت الف درهم دين وقال رجل هذا الف الذي تركه ابيك  
 كان ودعة لي عند ابيك وقال الابن صدقة فعنده الف بينهما فصاعدا لانه  
 لم يظهر الودعة الا بالدين ظهر معها فتمت ايصان كما اذا اقر بالودعة ثم بالدين  
 وقال الودعة احق لانها ثبتت في عين الالف والدين ثبت في الذمة لولا ان  
 ينقل الى العين فكانت اسقى وصاحبها احق كالموكان الموات حيا وقال  
 صدقتها وذكر في الهداية فعنده الودعة اقوى وعندهما سواء والاصح  
 ما ذكرنا اولاه يطق شروح الجمع الصغير وشروح المنظومة كذا في الكافي  
 ( وان اجتمعت وصايا وضائق التلث عنها قدمت المرائض ) كالحج والزكاة  
 والمكافرات ( وان اخذها ) اي المصنف الفرائض ( في الذكر ) لان الفرائض  
 اهم من النفل ( فان تساوت الوصايا في الفرضية او غيرها ) بان كان حجها  
 نفلا ( قدمت ما قدمه الموصي ) لان الظاهر من حال الموصي ان يبالغ بها بالاهم  
 عنده واثبات بالظاهر كاثبات بالنص ( فقول ) ان تساوت في الفرضية  
 ( تقدم الزكاة على الحج ) وهو ما ذكره الطحاوي ( وقيل بالعكس ) قال  
 في الكافي واختلفت الرويات عن ابي يوسف في الحج والزكاة وقال في احادي  
 الزواني يبدأ بالحج وان اخبره لان الحج يتأدى بالبدن والمال والزكاة بالنال  
 فحب فكل الحج اقوى فيبدأ به وروي عنه انه تقدم عليه الزكاة بكل حال  
 لان حق الفقير ثابت والحج فمعرض حقا لله تعالى فكانت الزكاة اقوى ( وتقدم  
 الحج والزكاة على المكافرات في القدر والظهور والميل ) روي بها عاتقنا  
 وقد جاء فيها الوعيد ما يات في كفارة قال الله تعالى ومن كفر فان الله  
 غني عن العالمين وقال الله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها  
 في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم وغير ذلك من الاحاديث الواردة فيها ( و )  
 تقدم ( المكافرات على صدقة الفطر ) اورود القرآن بوجودها بخلاف  
 صدقة الفطر ( و ) تقدم ( صدقة الفطر على الاعضية ) لانها في  
 في وجوبها والاخص لافي في وجوب الشخصية وما عداه في وجوبه اولي

بالتقديم وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على بعض كالتقديم على  
الاضحية لان النذر ثابت بالكتاب دونها ( وان اوصى بحجة الاسلام احبوا )  
اي الورثة ( عنه ) اي عن الموصى ( رجلا من بلده ) الذي يحج ذلك الرجل  
عنه حال كونه ( راكبا ) لان الواجب عليه ان يحج من بلده فيجب الاحتياج  
عنه كما وجب لان الوصية لاداء ما هو الواجب عليه وانما شرط ان يكون راكبا  
لانه لا يلزمه ان يحج ماشيا فوجب الاحتياج عنه على الوجه الذي لزمه  
( ان وقت النفقة ) للاحتياج من بلده راكبا ( والا ) اي وان لم تف النفقة  
( فن حيث تفي ) النفقة وفي القياس لا يحج عنه لانه اوصى بالحج بصفة  
وقد عدت وجه الاستحسان اننا لم ان غرضه تنفيذ الوصية فتفد ما يمكن  
( وان خرج حاجا فأت في الطريق واوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده )  
عند الامام وزفر لان عمله قد انقطع بموته لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم  
انقطع عمله الا من ثلاث والخروج الى الحج لبس من الثلاثة فظهر بموته ان سفره  
كان سفر الموت لاسفر الحج فكان في هذا المعنى كخروجه للتجارة اذا مات يحج  
عنه من بلده فكذا هنا ( وعندهما من حيث مات استحسانا ) لان السفر بنية  
الحج وقع قرينة وقد وقع اجرة على الله لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا  
الى الله ورسوله ثم يدره الموت فقد وقع اجرة على الله ولم ينقطع بموته فيكتب له  
حج مبرور فيبدأ من ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا خرج  
بنية التجارة لانه لم يقع قرينة فيحج عنه من بلده ( وعلى هذا الخلاف اذا مات  
الحاج عن غيره في الطريق ) فيحج عنه ثانيا من وطنه عند الامام وعندهما  
من حيث مات

( باب الوصية للاقارب وغيرهم )

انما اخرج هذا الباب مما تقدمه لان المذكور في هذا الباب احكام الوصية لقوم مخصوصين  
والمذكور فيما تقدم احكامها على العموم والخصوص ابدا تابع للعموم ( جار  
الانسان ملاصقه ) قدم الوصية للجار على الوصية للاقارب تبع لما في الهداية  
وكان حق الكلام ان يقدم الوصية للاقارب على الوصية للجار نظرا الى ترجه  
الاب والابن عنه في الغيبة بان الواو لا تدل على الترتيب وان التقديم في الذكر  
اهتماما بامر الجار ثم ان جعل الجار على الملاصق هو مذهب الامام وهو  
القياس وقد حل عليه قوله عليه الصلوة والسلام الجار احق بصقته ومعنى  
الحديث ان الجار احق بالشفقة اذا كان ملاصقا ( وعندهما ) جار الانسان  
( من يسكن محله ويجمعهم مسجداهما ) اي مسجد المحلة لان الكل يسمى جيرانا

عرفاً قال عليه الصلاة والسلام لا صلاة باسيرة أبيه في المسجد وقيل  
 كل من سجع بالبداء ولان التي اليها وير الجار لا يختص بالاصحق بل بر المقابل  
 مقصود كبر الملاصق غير انه لا بد من نوع اختلاط فاذا جهم مسجد واحد فقد  
 وحده الاختلاط واذا اختلفا في المسجد نال الاختلاط وقال الشافعي الخوار  
 الى اربعين داراً قلنا هذا الخبر ضعيف فقصده طهنا في رواه (ويستوي فيه)  
 في لفظ الجار (الساكن والمالك والذكر والاثنى والمسلم واليهي) والصغير  
 والكبير كذلك واعداً دخل المذكورون في لفظ الجار لصدقه عليهم امة وشيخاً  
 ويدخل فيه العبد الساكن عنده لان مصافق هذا الاسم يتناول ولا يدخل عندهما  
 لان الوصية له وصية لمولاه وهو ليس بجار بخلاف المكاتب فانه لا يملك  
 ما في يده ليدل بالاتباع الا يرى انه يجوز له اخذ الكاة وان كان مولاه فبها بخلاف  
 انفس والمدير وام الولد والارملة تدحل لان سكناها مضاف اليها ولا تدخل  
 التي اهل لار سكتها غير مضافة اليها وانما هي تبع فلم تكن جارا مطابقا  
 (وصهره من هو دورحم محرم من امرأته) لانه عليه الصاوة والسلام لم يزوج  
 صبيداً في كل من ملك من ذى رحم محرم منها اكرامها وكانوا السون اصهار  
 التي عليه السلام وهذا التفسير اختار محمد واني سبيد رحمه ما الله تعالى  
 وفي الصحاح الاصهار اهل بيت المرأة ولم يقيد بالحرمة وفي اسكافي وانما يدخل  
 في الوصية من كان صهراً للموصي يوم موته بان كانت المرأة منكوبة له عند الموت  
 او مائة عنه بطلاق رجعي لان المنة حادثة الموت حتى لو مات الموصي والمرأة  
 في نكاحه وعنده من طلاق رجعي فان صهر رجعي الوصية لار الطلاق الرجعي  
 فيقطع النكاح وان كانت في عدة من طلاق بائن او ثلاث لا يستحقها لان قطع طابع  
 النكاح بوجوب انقطاع الصهر بعد انتهى (وختمه من هو زوج ذات رحم محرم منه)  
 كأرواح البنات والاحوات والعمات والخسالات لان الكل يسمى ختناً وكذا  
 كل ذى رحم محرم من ازواجهن عند محمد لانهم يسمون اخناً وقيل هذا في عرفهم  
 واما في عرفنا فلائذ ول الأزواج المحرم (ويستوي في ذلك) اي في الصهر  
 والحقن (الحرة والعبد والافرن والامد) لان اللفظ يتناولهم جميعاً (واقاربه  
 او اقرباؤه وذوو اقربان وارحامه وذو ارحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل  
 ذى رحم محرم منه) يعني اذا وصى الى اقاربه او اقربائه وذوى قرابته او ارحامه  
 او ذوى ارحامه او انسابه تكون الوصية للاقرب فالاقرب من كل ذى رحم  
 محرم منه (ولا يدخل فيه) اي في كل واحد من هذه اللفظ (الوالدان والولد)  
 والوارث ويكون الاثني فصار هذا عند الامام ويستوي فيه الصغير  
 والكبير والحرة والعبد والذكر والاثنى والمسلم واليهي (وفي الجاهل روايان)

وكذا في ولد الوالد وفي خطاه الرواية عن الامام انهم يدخلون وفي رواية عن  
الشيخين انهم لا يدخلون ( وان لم يكن له ذورهم محرم منه بطلت ) الوصية عند  
الامام لانه يبين ان الوصية عند المحدث وم فكانت باطلة ( وتكون ) اي الوصية  
( للثنتين فصاعدا ) لانها انت الميراث والجمع في الموارث اثنتان فصاعدا  
فكذا الوصية ( وعندهما ) يدخل في الوصية ( من ينسب اليه ) اي الى الموصي  
من قبل الاب او الام ( الى اقصى ابيه في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام  
وان لم يسلم ) قيل يشترط اسلام الاب الاقصى وقيل لا يشترط ولكن بشرط  
ادراكه الاسلام حتى لو اوصى علوي لذوي قرابته فن شرط الاسلام بصرف  
الوصية الى اولاد على رضى الله عنه لا الى اولاد ابى طالب ومن لم يشترط بصرفها  
الى اولاد ابى طالب فيدخل فيها اولاد عقيل وجعفر ولا يدخل اولاد عبدالمطلب  
بالاجماع لانهم يدرك الاسلام ( فن له عثمان وخالد الوصية لعميه ) يعني اذا اوصى  
الى اقاربه وله عثمان وخالد فالوصية لعميه عند الامام رحمه الله تعالى  
لانه يعتبر الاقرب فالاقرب كما في الارث ( وعندهما للكل على السواء ) فتقسم  
بينهم ارباعا لان اسم القريب متاواهم ولا يعتبر ان الاقرب ( ومن له عم وخالد  
فنصف الوصية لعمه ونصفها بين خاله ) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع واقوله  
في الوصية والارث اثنان فيكون للواحد النصف وبقي النصف الاخر ولا مستحق  
له اقرب من الخالين فكان لهما ( وان كان له عم واحد فقط فنصفها ) اي الوصية  
( له ) اي للعم لانه لا بد من اعتبار الجمع فيه ويرد النصف الاخر من الثلث الى  
الورثة لعدم من يستحقه لان اللفظ جمع وادناه اثنان في الوصية فلهذا يعطى له  
النصف والنصف الاخر للورثة ( وان كان له عم وعمه وخال وخالة فالوصية  
لعم وعمه على السواء ) لاستواء قرابتهما وقرابة العمومة اقوى من قرابة  
الخالة والعمومة وان لم تكن وارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب رقيقا  
او كافرا ( وعندهما الوصية للكل على السوية في جميع ذلك ) لما عرف من  
منه بهما لانهما لا يشترطان الاقرب فالاقرب كما اشترطه الامام ( واهل الرجل زوجته )  
عند الامام يعني اذا اوصى لاهل رجل فهي زوجته ( وعندهما ) اهل الرجل  
( من بمواهم ونفقتهم نفقة ) يعني عندهما اهل الرجل من كانوا في عياله وتلزمه  
نفقتهم اعتبارا للعرف المؤيد بالنص وهو قوله تعالى واتواني باهلكم اجسين  
وقال تعالى فنجيها واهله الا امرأته والمراد من كان في عياله وللإمام قوله  
تعالى وسار باهله اي زوجته بنت شعب عليه السلام ومنه قولهم بأهل  
يلد كذا اي تزوج والطلاق ينصرف الى الحقيقة المستعملة كما في الهداية  
( وآله اهل بيته ) يعني اذا اوصى لآل فلان فهي لاهل بيته فيدخل فيه كل من

باعتبار اليه من آتاه الى اعمى اسمه في الاسلام ولا يدخل فيه اولاد ابنت  
والاولاد الاخوان والاخوات من قرابة ائمة لهم لا يدعون اليه وانما ينسبون الى  
آبائهم (واو) وجده من اهل بيته (لأن الاب والجد بعدان من اهل البيت  
(واهل نفسه من باب ايه من جهة الاب) لأن النسب انما يكون من جهة الاله  
(وجده اهل بيت آتاه) دون امه لان الانسان ينحس بابيه فصار كآله  
بخلاف قرابة حيث يدخل فيه من كان من جهة الام ايضا لان الكل ينسبون  
قرابة (والوصية) مبتدأ (لبي فلان وهو اب صلب) بجملة وهو اب صلب  
حال من المضاف اليه (للدكور خاصة) خبر. ولا يدخل فيه الاناث لان حرمته  
هذا اللفظ انما هو للدكور وهذا رواية عن الامام (وعندنا وهو رواية) اخرى  
(عن الامام يدخل فيه الاناث ايضا) اى كالدكور ودخول الاناث  
في بنى فلان اما تعليق او محاذ بارادة الغرض (و) الوصية (لورثة فلان) للدكور  
مثل حظ الاثني (لان الاسم مشتق من الورثة فاذا بان قصده التعميل وهي  
في اولاد المورث للسذكر مثل حظ الانثيين) وكانت الوصية كالبراث من حيث  
ان التخصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يرتب على ما أخذ الاشتقاق  
(واو) اوصى (اولد فلان للسذكر والاشئ على السواء) لان الولد ينظم بالكل  
(ولا يدخل اولاد الاى عند وجود اولاد الصلب) لان الولد حقيقة يتساوى  
ولد الصلب ويدخل فيه الاناث حتى اذا كان له ثلث صلبة وبنو ابن فالوصية  
للبنات بلا حقيقة ما امكن العمل بها (ويدخلون) اى اولاد الاب (عندنا  
عندهم) اى اولاد الصلب لانه لما عذر العمل بالحقيقة صير الى المجاز بخلاف  
المسئلة الاولى (دون اولاد البنات) وانما لا يدخلون مطلقا لان اولاد البنات  
انما ينسبون الى ابيهم كما قال الشاعر \* شهابنا وبناتنا \* فهو من ابناء  
الرجال الاباعد (وان اوصى اى فلان وهو) اى فلان (ابو قيلة) كى تمام  
مثلا (لا يحصون) كثرة (فهى) اى الوصية (بإطاله) لا يمكن تحصيله  
في حق الكل لعدم احصائهم فتبطل الوصية لعدم الصرف (وان) اوصى  
(لابنائهم او عبيدهم او مالههم او اموالهم فلاعى والعبرة بهم والدكر والاشئ  
ان كانوا) اى الموصى لهم (يحصون) لان الوصية تملك وامكن تحقيق معنى  
التملك في حقهم ثم قول حد الاحصاء عند ابي يوسف ان لا يحتاج من بعدهم  
الى حساب ولا كتاب فان اخرج الى ذلك فهم لا يحصون وهذا اليسر وفيه  
بعضهم هو مفوض الى رأى الهاضى كذا في شرح الهضاية (ولله اعلم  
بمخفى) خاصة ان كانوا لا يحصون (لان الذى من الوصية القرينة وهذه الاسامي اعني  
الايمان وما بعده) تشير لتحقيق الحاجة فتعمل على التقراء (و) ان اوصى

(الموالية فهو) اى الوصية (لمن اعتقهم في الحرب او المرض ولا ولادهم)  
اي اولاد المعتقين من الرجال والنساء واعتاقه قبل الوصية وبعدها سواء  
ولا يدخل فيه المدبرون وامهات الاولاد وعن ابى يوسف انهم يدخلون  
لان سبب الاستحقاق لازم في حقهم بحيث يلحقه الفسخ فنسبوا الى الولاء  
كالمعتقين ولا يدخل فيها مولى الموالاة لان ولاء العتاقة بالعتق وولاء الموالاة  
بالقد فهما معتان متغايران فلا ينطبقهما لفظ واحد بخلاف اولاد المعتقين  
لانهم ينسبون الى المعتق بواسطة ابائهم بولاء واحد (ولا) يدخل فيها  
(موالى الموالى الا عند عدمهم) اى الموالى لانهم ليسوا موالى الموصى حقيقة  
فهم بمنزلة ولد الولد مع ولد الصلب فلا يتناولهم الاسم الا عند عدم المولى  
حقيقة كما مر في ولاء الولد مع وجود الولد او عدمه (وتبطل) الوصية  
(ان كان له) اى للموصى (معتقون) بكسر التاء (ومعتقون) بفتح التاء  
يعنى اذا وصى لمواليه وله موال اعتقهم وموال اعتقهم فالوصية باطلة  
لان اللفظ مشترك ولا عموم له ولا قرينة تدل على احدهما ولا فرق في ذلك عند  
عامة اصحابنا بين التني والاثبات واختار شمس الأئمة وصاحب الهداية انه يعم  
اذا وقع في جبر التني كالو حلف لباكهم موالى فلان حيث يتناول الجميع والجواب  
عنه على قول عامة الاصحاب كافي العناية ان ترك الكلام مع الموالى مطلقا  
ايس لوقوعه في التني بل لان الحمل على اليقين بعصه لهم وهو غير مختلف وقد قرره  
في التقرير بما امر به عليه فان قيل سلنا ان لفظ الموالى مشترك وحكمه التوقف  
فكيف حكم بطلانها قلنا ان ذلك فيما اذا مات الموصى قبل البيان والتوقف في مثله  
لا يفسد فان قيل الترجيح من جهة اخرى ممكن وهى ان شكر المنعم واجب  
فتصرف الى الموالى الذين اعتقوهم واما فضل الانعام في حق الدين اعتقهم  
هو فتدوب اليه والصرف الى الواجب اولى من الصرف الى المنسوب  
كما هو الروى عن ابى يوسف بهذا المعنى فتناجيب بانها معاوضة بجهة اخرى  
وهى جريان العرف بالوصية للفقراء والغالب في المعتقين بفتح التاء ان يكونوا  
فقراء وفي المعتقين بكسرهما الغالب ان يكونوا اغنياء والمعروف عرفا كالمشروط  
شرعا كما هو الروى عن ابى يوسف بهذا المعنى (واقول الجمع اثنان في الوصايا  
كالوارث) لما بينا ان الوصايا اخت الموارث وقد ورد النص في القرآن باطلا في  
الجمع على الاثنين في الموارث فقلنا في الوصايا ان اقل الجمع فيها اثنان ايضا  
خلا على ما ورد به النص في الموارث

( باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة )

لما فرغ من ذكر احكام الوصايا المتعلقة بالاغنياء شرع في بيان الوصايا المتعلقة

بالمساق وأخره أما ما من خدمة إن المساق بعد وجود الأحياء لا يوافق الوصع  
الطبع (يصح الوصية بخدمة عده وسكنى داره وبمبتهما) أي العبد وأبدار  
(مئة مئة) كسنة أو سنتين مثلا (وأما) لأن المنفعة تحتل التملك بدل  
وغيره بل في حال الطوة فتحتل التملك بعد الممات كالأعيان دونها الخاصة  
وهذا لأن الوصي يبقى العبد على ملكه حتى يحمله فله ولا يتصرفه موقوفنا  
على حاجته وإنما تحدث الخدمة على ملكه كما يستوفى الموقوف عليه المنفعة على  
حكم ملك الوقف ويجوز مؤقتا ومؤثرا كالعارية وهذا بخلاف الميراث فالأثر  
لا يتجوز في الخدمة بدون الرقبة لأن الوراثة خلافة وتسميها إن تروم الوارث  
مقام الورث فيما كان ما حكما للورث وهذا لما يتصور فيما يتقرب وتبين والمنفعة  
لا في وصية ما ما الوصية فالجواب ملك بالخدمة كالأجرة والإعارة وكذا الوصية  
بملكه له والدور لأنها بل المنفعة ما حدث حكمها (ما حرج ذلك) المذكور  
من رقبة العبد والدار (من أثبت سلم إلى الوصي له) بخدمة وسكنى فيها  
لأن حق الوصي له في أثبت لأثره الرقبة (والا) أي وإن لم يخرج من الأثر  
(سكن الدار) هيها ألاما (وتها في آله سد يومين لهم يوما له)  
لأن حق الوصي له في الثلث وحقهم في الثلثين كان الوصية بالعين ولا يمكن قسمته  
العبد اجراء لاه مما لا يتحمل القسمة فصرنا إلى الهياكل هذا إذا كانت الوصية بغير  
موقوفة وإن كانت موقوفة بوقت كالسنة مثلا كان كانت السنة غير معينة بخدمة  
الورثة يومين والوصي له يوما إلى مضي ثلاث سنين فإذا مضت سلم إلى الورثة  
لأن الوصي له يستوفى حقه وإن كانت معينة ما مضت السنة قبل موت  
الوصي بطلت الوصية وأرمان قبل مضيتها بخدمة الوصي له يوما والورثة  
يومين إلى أن مضي تلك السنة فإذا مضت سلم إلى الورثة وكذا الحكم لو مات  
الوصي بعد مضي بعضها بخلاف الوصية بسكنى الدار إذا كانت لا يخرج من  
الثلث حيث قسم بين الدار ألاما للانعصاع بها لا يمكن قسمة بين الدار  
أحرار وهو يعدل للخدمة بينهم ألاما وإذا وفي الهياكل تقدم أحدهما زمانا  
وأوقفوا الدار مهيا من حيث الزمان يجوز أيضا للاحق أهم إلا أن الأولى  
أولى لكونه عدل (فإذا مات الوصي له ردت) أي الوصية من العبد أو الدار  
إلى ورثة الوصي لأنه أوجب الحق للوصي له يستوفى المساق على حكم ملكه  
فلو انتقل إلى وارث الوصي له لاستحققتها ابتداء من ملك الوصي بغير رضا  
وذلك غير حائر (وإن مات الوصي له في حياة الوصي بطلت) الوصية لأنها  
تملك مضاف إلى ما بعد الموت وملك الوصي ثابت في الحال فلا يتصور تملك  
الوصي له بعد موته (ومن أوصى له بغير الدار أو العبد لا يجوز له السكنى

والاستخدام في الاصح ) لانه اوصى له بالغلة وهي الدراهم او الدنانير وهذا  
استيفاء المنفعة لنفسها ولا شك انها تغايران ويتفاوتان في حق الورثة فانه  
اظهر دين يمكنهم اداؤه من الغلة باستردادها منه بعد استغلالها بخلاف  
ما اذا استوفى المنافع نفسها وقرله في الاصح احتراز عما قال بعضهم يجوز له السكنى  
والاستخدام لان المقصود هو المنفعة وهي حاصلة بهذين الطريقين ( ولا يجوز  
لمن وصى له بالخدمة ) في العبد والسكنى في الدار ( ان يوجر ) العبد والدار  
وقال الشافعي له ذلك لان تملك المنفعة بمقد مضاف الى ما بعد الموت كتمليك  
المنفعة في حال الحياة ولو تملك المنفعة بالاستيجار في حال الحياة تملك الاجارة وكذا  
اذا تملك المنفعة بالوصية بعد الموت وهذا لان المنافع كالاعيان عنده للمر  
بخلاف المستعير فانه لا يملك المنفعة لانها باسطة الانتفاع عنده ولهذا لا يتعاق  
بالاعارة اللزوم والوصية بالمنفعة يتعاقبها اللزوم وانما ان الموصى له ملك المنفعة  
بغير عوض فلا يملك تملكها من غيره بعوض كالمستعير فانه لا يملك الاجارة وذلك  
لان المستعير مالك للمنفعة اذ التملك في حال الحياة اقرب الى الجواز بعد المات  
واذا احتملت المنفعة التملك بعد الموت فغير عوض فلان تحتل ذلك في حال  
الحياة اولى ( وان اوصى له بثمرة بستانه مات ) الموصى ( وفيه ) اى في البستان  
( ثمره فله ) اى للموصى له ( هذه ) اى الثمرة الموجودة ( فقط ) لا ما يحدث  
بعدها ( وان زاد ايدا ) اى زاد في تلك الوصية لفظ ايدا ( فله ) اى للموصى له  
( هي ) اى الثمرة الموجودة وما يستقبل ( عطف على الضمير اعنى قوله هي  
اى يستحق الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل عملا بالأيدي في لفظ  
الموصى ( وان اوصى له بثمرة بستانه فله الموجود وما يستقبل ) وحاصله انه  
اذا اوصى له بالغلة استحقها دائما وبالثمرة لا يستحق الا القائمة الا اذا زاد لفظ ايدا  
في ضمير كالمثله فيستحقها دائما والفرق بينهما ان الثمرة اسم للموجود عرفا  
فلا بد ان ما يحدث بعد الا لفظ يدل على ذلك كابد او نحوه واما الغلة فتعظم  
الموجود وما يكون بعرض ان يوجد مرة بعد اخرى كما يقال في العرف فلان  
ياكل من غلة بستانه او أرضه او داره فيصدق على ما ينفع به في الحال  
او في الاستقبال ( وان اوصى له بصوف غنمه او ابنها ) اى الغنم ( او اولادها  
فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط ) سواء ( قال ايدا او لم يقل ) اى للموصى له  
ما يوجد من ذلك الموصى به مافي بطونها من الاولاد وما في ضروعها من الابان  
وما على ظهورها من الصوف يوم مات الموصى سواء قال ايدا او لم يقل لانها  
يجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ والفرق بينهما وبين ما تقدم  
ان الصوف والولد والابن الموجودات يصح استحقاقها بالبقاء فانها تملك



نوعاً مثل عقده فكذلك بالوصية دائماً المبدأ دوم من غير بشرع لغيره فيها من  
من العقود ولم يصح استخفافها بغير الوصية دائماً الثمرة أو إعماله المبدأ وصية فربما  
استخفافها بغير المراسمة والعامة قلن تسبق يا وصية أول

( ثلث وصية الذمي )

أما ذكر وصية الذمي عدة ب وصية المسلم أن أهل الذمة ملزمون بالمسلمين  
في المماثلات ( وأوجه ذمي دارهم بعه أو كسبة في صحته ثم مات فهي ميراث )  
مأخذ الإمام خلافها بمنزلة الوقف ووقف المذموم يورث عنه هذه الأول  
وأنما لما يورث عنه لأنه غير لازم عنده وأما عند شافيا فإوصية باطله لأن هذا  
مفسدة حقة وإن كان في معتد بهم قرية والوصية بالمعصية باطلة لأن في تنفيذها  
تقرير المعصية ( وأوصى به ) أي يجعل داره بعه أو كسبة ( أقوم مسكين  
جار ) أي الأيتام ( من الثلث ) اتفاقاً لأن في الوصية معنى التملك ومعنى  
الاختلاف والموصى ولاية كإيهما ( وكذا ) يجوز ( في غير المسلمين )  
بالأوصى أقوم غير مختص وصين هذا عند الإمام ( خلافاً لهما ) فاتفقوا قالوا  
أنها باطلة إلا أن وصى أقوم بأعيانهم والمواصل أو وصايا الذمي على أربعة  
أوجه أحدها أن يوصى بماله معصية عندنا وعندهم كالوصية للمسلمين والتاثيرات  
فهذا لا يصح أحدها إلا أن يكون أقوم بأعيانهم فتصح تملكاً من الثلث فإن كانوا  
لا يحدون لا تصح تملكاً لأن التملك من المجهول لا يصح ولا يمكن تصحيحها قرية  
لأنها معصية عند الكل وثانيها أن يوصى بماله معصية عندهم قرية عندنا  
كما وأوصى أن يجعل داره مسجداً أو يسرح في المساجد أو أوصى بالحبس فهي  
باطلة بالإجماع اعتباراً بالاعتقاد لهم لأنهم يدينونهم وثالثها أن يوصى بماله وقرابة  
عندنا وعندهم كالأوصى بثلث ماله للمسلمين أو اتفق الرقاس أو يسرح في بيت  
المقدس فهي صحيحة إجماعاً لا يفتى الكل على كون ذلك قرية ورابعها أن يوصى  
بماله وقرية عندهم معصية عندنا كما وأوصى أن يجعل داره بعه أو كسبة أو بيت  
أو يسرح فيه أو تدح الخنازير ويضع المشركون فهي صحيحة أيضاً عند الإمام  
سمى قوماً أو لم يسم وقاله باطلة إلا أن يسمى قوماً بأعيانهم لهما أن هذه وصية  
بمعصية وفي تنفيذها تقرير المعصية والدليل في المأوى ردها لا قبولها فوجب  
الدول بالمطالان وله أن المنعبر دنايتهم في حقهم لانا أمرنا أن نتركهم  
وما يبدون وهي قرية عندهم فتصح الأثرية أنه أو أوصى بماله وقرية بصفة  
عندنا معصية عندهم لا يجوز الوصية اعتباراً بالدينياتهم فكذلك عندنا  
( وقد خوصيه ) مسأمة لا وارث له في دارنا بكل ماله لمسلم أو ذمي ( لأن القصر  
على اثنتي عشرة سنة في الورثة تحت تيجن بإيجازتهم وأما الورثة حتى مريض

لانهم في دار الحرب وهم اموات والخبر بناء على حق معصوم لا يصلح دليلا  
 على الحجز لحق غير معصوم اذ حقوق اهل الحرب غير معصومة حتى لو كانت  
 ورثة في دار الاسلام بامان ابدية يتقدر بقدر الثلث لمرثتهم (وان اوصى )  
 اى المستأمن (بعضه) اى ببعض ماله ثم مات (رد الباقي) من ماله  
 (الى ورثته) الذين في دار الحرب لان الرد الى ورثته من حق المستأمن ايضا  
 لارعاية لحق الورثة حتى رد ان يقال كيف رد الباقي الى ورثته الذين في دار  
 الحرب وقد قلتم بانهم ليس لورثته حق مرعى (ونصح الوصية له) اى للمستأمن  
 (مادام في دارنا) سواء كانت الوصية (من مسلم او ذمى) لانه مادام في دارنا  
 فله حكم اهل الذمة في المعاملات حتى يصح منه عقود التملك في حال  
 حيوته ويصح تبرعه في حيوته فكذا بعد مماته وعن النبيين انه لا يجوز لانه  
 من اهل الحرب لانه بقصد الرجوع ويمكن منه بخلاف الذمى (وصاحب  
 الهوى) وهو الذمى يذبح هوى نفسه ميلا للبدعة (ان لم يكفر بهواه)  
 اى لم يحكم بكفره بما ارتكبه من الهوى (فهو كالمسلم في الوصية) لانا امرنا  
 ببناء الاحكام على ظاهر الاسلام (والا) اى وان لم يكن كذلك بل حكم بكفره  
 بما ارتكبه من الهوى (فكالمرتد) فيكون على خلاف المعروف بين الامام  
 وصاحبه في تصرفاته قال في الكافي ووصايا المرتدة نافذة بالاجماع كالذمية  
 لانها تبقى على الردة ولا تقتل عندنا انتهى وفي المنح والمرتدة في الوصية  
 كذمية فتصح وصاياها قال في الهداية وهو الاصح لانها تبقى على الردة  
 بخلاف المرتد لانه يقتل او يسلم قال في النهاية وذكر صاحب الكتاب في الزيادات  
 على خلاف هذا وقال بعضهم لا تكون بمنزلة الذمية وهو الصحيح  
 فلا تصح منها وصية قلت والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه لانه قال هناك وهو  
 الصحيح وقال هنا الاصح وهما يصدقان كذا في العناية والفرق بينها وبين الذمية  
 ان الذمية تقر على اعتقادها واما المرتدة فلا تقر على اعتقادها والا شبه  
 ان تكون كالذمية فيجوز وصيتها لانها لا تقتل ولهذا يجوز جميع تصرفاتها  
 فكذا الوصية وذكر القنابى في الزيادة ان من ارتد عن الاسلام الى التصرانية  
 او اليهودية او النجوسية فحكم وصاياهم حكم من انتقل اليهم فاصح منهم  
 صح منه وهذا عندهما واما عند الامام فوصيته موقوفة ووصايا المرتدة  
 نافذة بالاجماع لانها لا تقتل عندنا انتهى فظهر بما ذكرناه عن المنح ان دعوى  
 الاجماع على كون وصيتها نافذة محل نظر فليأمل (ووصية الذمى تعتبر  
 بمن الثلث ولا تصح لوارثه) لالتزام اهل الذمة احكام المسلمين فيما يرجع  
 الى المعاملات فيجوز عليهم احكامنا كما في وصية المسلم (ونجوز) وصيته (لذمى)

من غير مئة) كوصية استراني ليهودي وبالمكس لأن الكفر له واحدة (لا)  
بجوروصيته (لترابي في دار الحرب) لأن أحلاف الدارتي يمنع الارت فكذلك الوصية  
لأنها أحت المراث كما تقدم

(باب الوصية)

أما في بيان الوصية له شرع في بيان أحكام الوصية إليه وهو الوصية  
لأن كتاب الوصايا ينظمه أيضا وإنما قدم أحكام الوصية له لكثرتها وكون  
المسألة إلى معرفة المس (ومن أوصى إلى رجل ففعل في وجهه ورد) الوصية  
(في حيث لا يريد) لأن الوصية مات معتقدا عليه ولو صح زاده في غير وجهه  
سواء كان في حياته أو بعد مماته صار مقرورا في وجهه فلا اعتبار لرد في غير وجهه  
وبقي وصيا كما كان قبل ما انفق بين الوصي له والوصي إليه في أن رد  
الموصي له بعد قبوله وندد موت الوصي معتد دون رد الوصية إليه قلنا إن مع  
أوصية الوصي له نفسه فعلا ف الوصية إليه كان يقع الوصية راجع إلى  
الموصي فكان في رد وجهه اعتبار عليه وهو لا يجوز قل هذا حك لا يعتد به رد وجهه  
للصبر عن الوصية (وان رد في وجهه) أي وجه الوصية (يرد) لأنه ليس  
للوصي ولاية الزامة التصرف ولا ضرور فيه فتوقف على قوله (ما لم يقبل)  
لموصي إليه (ولم رد) بل سكت (حتى مات الوصي فهو) أي الوصية إليه  
(مخير بين القبول والرد) لأنه ليس للوصي ولاية الإلزام فبقى مخيرا (وإن باع)  
الموصي إليه (شيئا من التركة لم يبق له رد وإن) كان (غير عالم بالإبضاء)  
فصار بيعه التركة كقول الوصية وبعده وجهه وان لم يكن فالسأبالإبضاء بعلافي  
الوكيل إذا لم يعلم بالوكيل فباع حيث لا يأخذ ولا يكون البيع من غير علم فتولا  
(ما رد الوصية) الوصاية (بعد موته) أي موت الوصية (ثم قد صح ما لم يتقدم  
فاض رده) ولم يخرج من الوصاية لما قال لا قبل لأن مجرد قوله لا قبل  
لا يبطل الإبراء لأن فيه ضررا باليت وضرر الوصية في الإبقاء مجوز بالدواب  
إلا أن القاضي إذا أخرجه عن الوصاية يصح له بحجة أنه قد فعل له أخراجه  
بعد قوله لا قبل كما أن له أخراجه بعد قوله حتى إذا رأى غيره أصح كان له رده  
وأصح غيره وربما يجزئ هو عن ذلك فيتضرر بقاء الوصية بعد دفع القاضي  
الضرر عنه وينصب ما عدا مال الميت تصرف فيه فيندفع الضرر من الجاهل بين  
أو قال إبدل بعد ما أخرجه القاضي لا تمتد له لاه قل بعد ما بطلت الوصية  
لما أراح القاضي إياه (وان أوصى إلى عدة أو كافر أو فاسق أخرجه عنه حتى  
وأصح غيره) أي إذا أوصى إلى هؤلاء المذكورين أخرجهم القاضي عن الوصاية

واستبدل غيرهم مكانهم وذكر القدرى ان القاضى يخرجهم عن الوصية  
 وهذا يدل على ان الوصية كانت لهم صحيحة لان الاخراج يكون بعد الدخول  
 وبدل عليه ما فى السراجية من قوله اذا اوصى الى عبد او ذى اوقاف سقى  
 اخبرهم القاضى عن الوصاية ولو تصرفوا قبل الاخراج جاز انتهى وذكر محمد  
 فى الاصل ان الوصية باطلة لعدم الولاية لهم ووجه الصحة ثم الاخراج كما ذكره  
 الزبلى ان اصل النظر ثابت اقدرة العبد حقيقة وولاية الفاسق على نفسه  
 وعلى غيره على ما عرف من اصلنا وولاية الكافر فى الجملة الا انه لم يتم النظر  
 لتوقف ولاية العبد على اجازة المولى وبمكنته بعدها والمعاداة الدينية الباعثة  
 على ترك النظر فى حق المسلم واتهام الفاسق بالجناية فيخرجهم القاضى  
 عن الوصية ويقيم غيرهم مقامهم اتساعا للنظر وشرط فى الاصل ان يكون  
 الفاسق مخوفا منه على المال لانه يعذر بذلك فى اخراجه وتبديله بغيره بخلاف  
 ما اذا اوصى الى مكاتبه او مكاتب غيره حيث يجوز لان المكاتب فى مناصفه كالحر  
 وان عجز بعد ذلك فالجواب فيه كالجواب فى القن ( وان ) اوصى ( الى عبده )  
 فان كان كل الورثة صفارا صح ( الابصار عند الامام لانه مخاطب مستند  
 بالتصرف فيكون اهلا للوصاية وليس لاحد عليه ولاية فان الصفار وان كانوا  
 ملاكائهم ولاية النظر فلامنفاة ( خلافا لهما ) وهو القياس وقيل قبل  
 محمد معتطرب يروى مرة مع الإمام ومرة مع ابن بوسقف ووجه القياس  
 ان الولاية متقدمة لما ان الرق بنا فيها ولان فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك  
 وهذا قلب المشروع ووجه ما ذكره الإمام هو بياحه ( وان كان فيهم ) اى فى  
 الورثة ( كبير بطل ) الابصار الى عبد نفسه ( اجماعا ) لان للكبير ان يمنع العبد  
 من التصرف او يبيع نصيبه فيمنعه المشتري عن التصرف فيجوز عن الوفاء بحق  
 الوصاية ( ولو كان الوصى عاجزا عن القيام بالوصية ) اى امورها ( ضم )  
 القاضى ( اليه ) اى الى العاجر ( غيره ) لان فى الضم رعاية الحقين حق الوصى  
 وحق الورثة لان تكميل الطريق يحصل به لان النظر يتم باعانة غيره واوشكى الوصى  
 الى القاضى ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكى قد يكون كاذبا  
 تخففا على نفسه ( وان كان ) الوصى ( قادرا ) على القيام بامور الوصاية  
 ( امينا لا يخرج ) على صيغة المجهول وفاعله المنيوب عنه هو القاضى ( وان يشكى  
 اليه الورثة ) كلهم ( او بعضهم منه ) اى من الوصى ( ما لم تظهر منه خيانة )  
 قال الزبلى لو كان قادرا على التصرف وهو ادعى فيه ليس للقاضى ان يخرج  
 لانه مختار الميت ولو اختار غيره كان دونه فكان ابتسائه اولى الا برى ان الوصى  
 يقدم على اى الميت مع وفور شفته فاولى ان يقدم على غيره وكذا اذا شكك

الورثة او بعضهم اليه لا يفتي ان لا يرثه حتى يدرك منه حصة تليق استغناء المولوية  
 من الميت خبرانه اذا ظهرت منه الحياة فانت الامة والبنت انما اختاره لاجلها  
 وليس من الخطر ابتذاله بسد مواتها وهو لو كان حيا لخرج منها في وقت  
 القاضي منها عند بصره وتقيم بغيره مقامه كما مات ولا وصي له ولم يذكر ما اذا فعل  
 القاصي ما ليس له وعزل الوصي العدل المختار هل ينزل ام لا وذكر ذلك قاضيان  
 في صاواه حيث قال وصي الميت اذا كان عدلا كافيا فلا يصح للقاضي ان يعزله  
 واذا لم يكن عدلا يعزله ويصحب وصيا آخر ولو كان عدلا شركا فلا يرثه ولكن  
 ينقسم اليه كافيا ولو عزله ينزل وكذلك الوصي القاصي العدل الكافي ينزل  
 كما ذكره الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده وقال ابن الشيعة في شرح الوصاية  
 قلت وفي وسط الخط ان القاضي يصير جارا اثم قال وعند بعض المشايخ  
 لا ينزل العدل الكافي بعزل القاضي لانه مختار الميت فيكون مقدما على القاضي  
 وعرضي في القضية انزال العدل الكافي في نحو اهر زاده وان طهر الدين  
 المرتضى انما استعده لانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت وان استعده البديع قال  
 اذا كان هذا في وصي الميت فكيف وصي الة منى وعوه في الماسر وط والهداية  
 انتهى وفي صانع المصولين الوصي من الميت لو عدل كافيا لا يفتي للقاضي  
 ان يرثه فلو عزله قيل بعزل اقول الصحيح عندي انه لا ينزل لانه كالوصي وهو  
 اشق بنفسه من الة منى فكيف يعزله ويصحي ان يفتي به لفساد قضاء الزماي  
 كما في المحقق فقد افاد ترجيح عدم صحة العزل للوصي (وان اوصى الى اثنين لا يتردد  
 احدهما) بالتصرف في مال الميت وان تصرف منه وهو باطل وهذا عند  
 الطرفين وقال ابو يوسف يتردد كل واحد منهما بالتصرف ولو اوصى الى رجلين  
 ثم ان احدهما تصرف في المال فبطلت الاشياء المودعة ثم اجاز صاحبها ان يجوز ولا يختص  
 الى تجديد العقد كذا في الجوهرة ثم ان ما ذكره في الجوهرة من الاشياء المودعة  
 التي يجوز لاحد الوصيين الانفراد بالتصرف فيها ما استشاء بنوله (الاشراف كفن  
 وتجهيز) فانه لا يفتي على الولاية وربما يكون احدهما قابلا في اشتراط اجتماعهما  
 فساد الميت الا يرى انه لو فعله عند الضرورة جبراه جاز (وخصوصا) في  
 حقوقه لانهما لا يجتمعان عليها عادة واجتماعهما لا يتكلم الا احدهما قالوا على اتها  
 لو تكلم حال الخصومة معار بما لم يفهم القاضي وهو لهما الاختلاف كلام احدهما  
 بالآخر واللهذا يتردد بهما احد الوكيلين ايضا (وقضاة دين) كان على الميت  
 (وطله) اي الدين الذي له على الغير (وشراء ساجدة لاطول) لان في تأخير  
 خوف ما في الضرر به كخوف الهلاك من الجوع والغري (وقول الهذلي)  
 اي لاطول فانه ليس من باب الولاية ولهذا تملكه الام وكل من هو في يده (ورد

ودعوة معينة وتنفيذ وسيلة معينة واعتناق مبدأ معين) لعدم الاحتياج الى رأى  
 في ذلك كله بخلاف ما اذا لم يكن المذكورات معينة فربما احتج فيها الى رأى  
 فلا يفرد احدهما بذلك دون الآخر (ورد مقصوب) فيجوز لاحد الراسخين  
 الانفراد بردة دون الآخر ولم يشهدوا المقصوب بكونه معيناً ولم يبنوا السرى  
 اطلاقه عن التقييد ووجهه غير ظاهر فأملى (او مستثنى شراف فاسدا) فذلك  
 واحد منهما ان يفرد بردة لما تقدم من عدم الاحتياج الى رأى (وجمع اموال  
 ضائعة وحفظ المال) لان في التأخير الى اجتماعهما خوف الفوات (وبيع ما يتخلف  
 بغيره) ان يسرع الفساد اليه في التأخير الى الاجتماع ضرر بين هذا عند الطرفين  
 (وعند ابى يوسف يجوز الانفراد) اكل واحد منهما (مطلقاً) ولا يختص الانفراد  
 بالاشياء المعدودة لان الایصاء من باب الولاية والولاية اذا ثبت لاثنتين شرعاً ثبت لكل  
 واحد كما ملأ على الانفراد كالأخوين في ولاية الانكاح فكذلك اذا ثبت شرطاً وهذا  
 لان الولاية لا تخفى التجزى لانها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تجزى  
 ولها ان سبب هذه الولاية التفويض فلا بد من مراعاة صفه التفويض والموصى  
 انما فوض الولاية اليهما معاً وهذا الشرط مفيد فلم يثبت بدون ذلك الشرط  
 فإرضى الأبرأى الاثنتين ورأى الواحد لا يكون اليهما بخلاف الأخوين في  
 النكاح لان السبب في الولاية الاخوة وهي قائمة بكل واحد منهما على التكامل  
 والسبب هنا الایصاء وهو اليهما لا الى كل واحد منهما ولان الانكاح حق  
 مستحق لهما على الولي حتى لو طالبته بانكاحهما من كفؤ خاطب يجب عليه  
 وهذا حق التصرف للموصى ولهذا بقي مخيراً في التصرف بخلاف الاشياء  
 المعدودة لانها من باب الضرورة وموضع الضرورة مستثناة عن قواعد  
 الشرع فلهذا قال بجواز الانفراد في الاشياء المعدودة دون غيرها ثم قيل  
 الخلاف فيما اذا اوصى الى كل واحد منهما بعقد على حدة واما اذا اوصى  
 اليهما بعقد واحد فلا يفرد احدهما بالاجماع ذكره الحلواني قال ابو الليث  
 وهو الأصح وبه تأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعاً ذكره الاستسكافي وقال  
 في المستوسط هو الأصح كما في التبيين (فان مات احدا الوصيين اقام القاضي  
 غيره مقامه ان لم يوص الى احد) اما عندهما فلان الباقي عاجز عن التفرّد بالتصرف  
 فيضم القاضي اليه وصياً آخر نظراً للميت والورثة وعند ابى يوسف الحى منهما  
 وان كان يقدر على التصرف لكن الموصى قصد ان يخلفه منصرفاً في حقوقه  
 وذلك ممكن الحق بنصب وصى آخر مكان الوصى الميت (وان اوصى)  
 الوصى الذي مات (الى الحى جاز) الایصاء (وبتصرف) الحى (وحده)  
 في ظاهر الرواية كما اذا اوصى الى شخص آخر ولا يحتاج القاضي الى نصب وصى

آخر لا يرى الميت يكون بأقربا منكم رأى من يخلقه وذوي الحس من الامام  
 ان لم يخلو لا ينفرد بالمصرف لان الموصي لم يرش تصرفه وحده ولا يكون للموصي  
 ان يرش بماله ان الموصي لم يرش بخلاف ما اذا اوصى الى غيره لان الموصي في رضى  
 رأى الاثنين وقد وجد ( ووصى الموصي وصي في التركيب ) اى اذا مات الموصي  
 ما وصى الى غيره فهو وصى في تركته وتركته الميت الاول وقال الشافعى لا يكون  
 وصيا في تركته الميت الاول لان الميت موصى اليه بالمصرف ولم يرش له الا بصيا  
 الى غيره فلا يملكه ولاه وصى رآه ولم يرش رأى غيره ولنا ان الموصي يتصرف  
 بولاية مستقلة اليه فيملك الا بصياء الى غيره كالجسد الا يرى ان الولاية التى كانت  
 نابعة للموصي تنسب الى الوصى وانهدا يقدم على الجسد ولولا تدبر اليه لما تقدم  
 عليه ما اذا انتقلت اليه الولاية ملك الا بصياء ( وكذا ان اوصى ) الوصى الميت  
 ( اليه ) اى الى آخر ( في احديهما ) اى فى احدى التركبتين يعنى اذا اوصى  
 الى آخر في تركته يكون وصيا فيهما عند الامام لان تركته موصيه تركته لان له  
 ولاية التصرف فيهما ( حلالا لهما ) فانهما قالوا يقتصر على تركته لان  
 نص عليهما ثم ان قول النص فى احديهما بقدر عموم الوصية لتركته او تركته  
 موصيه لكن المذكور فى عامة الكتب انه اذا اوصى فى تركته هو يملك وصيا  
 فيهما ولم يذكر واما اذا اوصى فى تركته موصيه لكن قال المولى المعروف باجى  
 قول النص او مال موصيه يشعر بعدم كونه وصيا فيهما على تقدير ذكر مال  
 الموصي وحده بدون ذكر ماله ولم نجد فيه رواية فى المعبرات بل الموجود فيها انه  
 اذا جعله وصيا فى مال نفسه فقط اوقع مال موصيه اوقال جماعة وصيا غير قيد  
 فى جمع ذلك يصير وصيا فى المالكين وما شئسره فى المتن ليس واحدا ها انتهى  
 ( ونصح حصة الوصى ) نياية ( من الورثة مع الموصى له ) سواء كان الورثة  
 ضيقا او صفارا اى يجوز للموصي ان يقسم التركة بين الورثة العباد الصغار  
 وبين الموصى له بان يأخذ حق الورثة ويسلم الباقي الى الموصى له ( فلا يرجعوب )  
 اى الورثة ( على الموصى له لو هلك حطهم بيد الوصى ) لان الهلاك يمس  
 تمام القسمة يكون على من وقع الهلاك فى نصبه ( لا ) نصح ( مقاسمته )  
 اى الوصى ( معهم ) اى الورثة نياية ( من الموصى له ) والفرق ان الوصى  
 خافه الميت والوارث خليفته من الميت ايضا حتى يرد باليد ويرد عليه به  
 يصلح الوصى حصصا من الوارث نياية عنه لان من كان حليفا لاحد كان حليفا  
 ان قام معه وقصار تصرفه كغيره اذا كان عاجبا فصحت قسمة عليه  
 اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لان الوصى له ملكا جديدا  
 وانهدا لا يرد باليد ولا يرد عليه فلم يصلح الوصى حصصا عند غيره فلم يكن

تصرفه كتصرفه اذا كان غائباً وانصح القسمة عليه ( فرجهم ) الموصى له  
( عليهم ) اى على الورثة ( بثلاث مائى اوهلك حفظه في يد الوصى ) لان القسمة  
حيث لم تصح لم تنفذ عليه غير ان الوصى لا يضمن لانه امين عليه وله ولاية الحفظ  
في التركة فكون له ثلث الباقي لان الموصى له شريك الوارث في ذوى مائى  
من المال المشترك على الشركة ويبقى مابقى على الشركة ( وصحت ) القسمة  
( للقاضي او قاسمهم ) نيابة ( عنه ) اى الموصى له ( واخذ قسطه )  
اى نصيب الموصى له الغائب لان للقاضي ولاية على الغائب فكانت قسمته كقسمه  
الغائب بنفسه واذا صحت اقسمة من القاضي كان له ان يقرز نصيبه ويقبضه  
فان فعل ذلك وهلك المقبوض في يده عن الغائب لم يكن للموصى له على الورثة  
سبيل ولا على القاضي ( وفي الوصية بحج لو قاسم الوصى الورثة فضع عنده )  
اى الوصى ( يؤخذ للرجل ثلث مائى ) في يد الوصى يعنى اذا وصى الميت بحج  
فقاسم له الوصى مع الورثة واخذ المال الموصى به فضع في يده احج عن الميت  
بثلاث مائى من التركة ( وكذا اودفعه ) اى دفع الوصى المال الموصى به  
( لمن يحج فضع في يده ) المدفوع اليه واللام في من يعنى الى يؤخذ للرجل ثلث  
مائى من التركة لان القسمة لا تزداد لدايتها بل المقصودها وهو تأدية الحج فصار  
كما اذا هلك قبل القسمة فحج بثلاث مائى وهذا عند الامام ( وعند ابن يوسف  
ان يبق من الثلث شئ اخذ والا فلا ) لان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها  
مابقى محلها واذا لم يبق بطلت لقوات محلها ( وعند محمد لا يؤخذ شئ )  
لان القسمة حق الوصى الا يرى انه لو اقرز الوصى الذى قام مقامه ( واوباع الوصى  
المال بطلب الوصية فكذا اذا اقرز الوصى الذى قام مقامه ) ( واوباع الوصى  
من التركة عبداً مع غيبة الغرماء جاز ) لان الوصى قائم مقام الوصى واوتولاه  
الموصى بنفسه حال حيوته جاز بعده وان كان هو بضامض الموت بغير محضر  
من الغرماء فكذا الوصى لانه قائم مقامه وذلك لمن حق الغرماء متعلق بالمالية  
لاباصورة والبيع لا يبطل بالمالية لقواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد  
المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لان للغرماء حق الاستعانة  
بخلاف ما نحن فيه ( وان اوصى ببيع شئ من تركته والتصدق به ) على  
المساكين ( فباعه وصيه وقبض منه فضع في يده واستحق المبيع منه )  
اى ضمن الوصى الثمن للمشتري لانه عاقد الزم للعهد بالعقد على نفسه وهذه  
عهدة لان المشتري منه لم يرض بدفع الثمن ان يسلم له المبيع ولم يسلم فقد اخذ  
الوصى مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رده ( ورجع الوصى به ) اى بما ضمن  
( في التركة ) اى تركة الميت لانه عامل الميت في تنفيذ وصيته فرجع عليه



كالأوكيل وكان الامام يقول لا يرجع لانه حتى يعمله وهو القرض ولا يرجع  
 على نفسه ثم رجع الى ما ذكرنا ورجع في جميع التركة وصر محمد انه يرجع  
 في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية لا يشهد بها ما أخذ حكم الوصية وتدخلها الثلث  
 وجه الظاهر انه انما يرجع عليه لانه صار مقرراً من جهة الميت فكان الصمان  
 ديناً على الميت ومحل قضاء الدين كل التركة بخلاف القاضي او امينه اذا تولى البيع  
 لانه لا عهد وفي التزام الهدية على القاضي تعطيل القضاء لغير الناس عن تقدير  
 المصلحة خوفاً من روم الصمان وفي تعطيله تعطيل مصالح الناس وامين القاضي  
 سفير عنه كالرسول ولا كذلك الوصي لانه كالوكيل فان كانت التركة قد هلكت  
 او لم يكن بها وفاء لم يرجع بشئ لان البيع وقع للميت لا للورثة وصار كسائر  
 الديون التي تكون على الاموات المفالس (واوقسم الوصي التركة فاصاب)  
 الوارث (الصغير شئاً فقصه) الوصي (وباعه وقض ثمة فضاغ واشتق  
 ذلك الشئ) الذي باعه الوصي (رجع) الوصي (في مال الصغير) لانه  
 جامل له (و) رجع (الصغير على ثمة الورثة حصته) لاطلاق القسمة  
 باسحقاق ما اسابه (ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بمقتضى) على صيغة  
 المجهول (فيه) نائب الفاعل ليؤمن ولا يصح بمالا يتقاض في مثله لان تصرفه  
 مفيد بانطرق في حق الصغير قال الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي  
 احسن ولا ان تطرف في الغش الفاحش بخلاف الغش اليسر لان في اعتباره تعطيل  
 مصالحه لعدم امكان التحرر عنه والوصي المأذون والعبد المأذون والمكاتب  
 يصح بيعهم وشراؤهم بائنه بين الفاحش عند الامام لان تصرفهم بحكم  
 المسالكة اذا اذن فك الحرج اما الوصي فصره بحكم النيابة الشرعية نظراً  
 فتقيد بموضع النظر وعندهما لا يجوز بالعين الفاحش لان العقد الذي فيه  
 في فاحش عزلة الهمة من وجه فلا يملكه من لاءلك الهبة (ويصح ان)  
 اي مع الوصي وشراؤه (من نفسه ان كان فيه نفع) للصغير كما اذا باع الوصي  
 متاعه يساوي خمسة عشر عشرة من الصغير او اشترى من متاع الصغير  
 ما يساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه صح (خلافاً لهما) فإسا على الوكيل  
 وللإمام ما يلزم من قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن والصرف  
 المذكور داخل تحت الاستثناء قال الزبلي اما اذا لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم  
 فلا يجوز على قول محمد واطهر الروايات عن ابي يوسف انه لا يجوز على كل حال  
 هداي وصي الاب واما وصي القاضي فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال لانه وكيله  
 والابان يشترى شيئا من مال الصغير لنفسه اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير فان كان  
 يمثل العينة او عين يسر وقال المأخرون من اصحابنا لا يجوز للوصي بيع عقار

الصغير الان يكون على الميت دين او رغب المشترى بضعفه او يكون  
 للصغير حاجة الى الثمن قال الصدر الشهيد وبه يقتضى وزاد في الفوائد الزائدة  
 على ما نقل عن الزمخشري ثلاث مسائل نقلا عن الطهريبة احدها اذا كان  
 في التركة وصية مرسلة لا يمكن تنفيذها الا منه وفيما اذا كانت غلاته لا تزيد  
 على مؤنته وفيما اذا كان حائوتا او دارا يحشى عليه النقصان انتهى وزاد  
 في الحاشية اخرى وهي اذا كان العقار في يد متغلب وخاف الوصي عليه  
 فله بيعه انتهى (وله) اى للوصى (دفع المال) اى مال الصغير (مضاربة  
 وشركة وبضاعة) لانه قائم مقام الاب والاب هذه التصرفات فكذا للوصى  
 (وله قبول الحوالة على الاملاء) من الملاءة وهى القدرة على الاداء والمفضل  
 عليه المحيل المديون (لا على الاعسر) من المحيل المديون لان فيه تضيق  
 مال اليتيم على بعض الوجوه وهو ان يحكم بسقوطه حاكم يرى سقوط الدين  
 اذا مات الثاني مقلدا ولا يرى الرجوع على الاول بخلاف ما اذا كان المحال  
 عليه املاء واقبر على اداء الدين من الدين الاول فانه يجوز لمكونه  
 خيرا لليتيم وان لم يمكن خيرا لليتيم بان كان الثاني افلس من الاول لا يجوز  
 بقائه اذا كان الثاني مثل الاول بسارا واعسارا هل يجوز ام لا اختلف  
 فيه المشايخ قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز (ولا يجوز له) اى للوصى  
 (ولا الات الاقتراض) لانه ليس فيه منفعة دينوية لليتيم ويحمل التوى فكان  
 الاحتياط في عدم الجواز (ويجوز الات الاقتراض) اى اخذ القرض من مال  
 الصغير (لا للوصى) والفرق بينهما ان الاول باخذ من مال الصبي بقدر حاجته  
 ولا كذلك للوصى (ولا يجزى) الوصى (في مال الصغير) لان المقرض اليه الحفظ  
 دون الخسارة (ويجوز بيعه) اى بيع الوصى (على الكبر الغائب) اذا كان البيع  
 (غير العقار) لان الات يلى بيع ماسوى العقار ولا يندى فكذا وصيه لانه يقوم  
 مقامه وكان القياس ان لا يملك الرضى غير العقار ايضا ولا الات كما لا يملكه  
 على الكبر الحاضر الا انه لما كان فيه حفظ ماله اجاز استحسانا فيما يتسارع اليه  
 الفساد لان حفظ ثمنه ايسر وهو يملك الحفظ فكذا وصيه واما العقار فمحموط  
 بنفسه فلا حاجة فيه الى البيع ولو كان عليه دين باع المقارن ان كان الدين  
 مستغرقا باع كله بالاجماع وان لم يكن مستغرقا باع بقدر الدين عندهما  
 لعدم الحاجة الى اكثر من ذلك وعند الامام جاز له بيعه كله لانه تعين حفظا  
 كما نقول والاصح انه لا يملك له نادر كما في التبيين (ووصى الات احق بمال  
 الصغير من حده) لان بالاضاءة تنقل ولاية الات ايده فكانت ولاية الات قائمة بمعنى  
 تقدير على الحد كالاب نفسه وعند الشافعي الحد احق به حيث اقامه

الشريح مقام الميت عند عدمه (فإن لم يوص الأثر فأخذت كالأثر) أي أن الوصل  
 الأثر إلى الميت فأخذ الحق لأنه أشرف من الغير فقامت به مقام الميت في الأثر  
 يعني ذلك لا يباح دون الوصي أما وصي الميت فإنه مقدم عليه كما سبق في الميت

## (فصل)

وفي الشهادة لما يمكن الشهادته في الوصية أمرنا بمقتضى الوصية آخر ذكرها أئمتنا  
 عن أئمتنا فيه (شهد الوصيان أن الميت أوصى إلى زيد مائة مائة لا قبل)  
 شهدا لهما لا أنهما يجريان نفعا لأنفسهما بأشياء العين لهما فقامت الشهادة  
 فإذا بطلت ضمن القصاصي البهيا لما لا يان في ضمن شهادتهما إقرارا منهما  
 بأن الوصي ضم البهيا ما لا يان وإقرارهما بهما فلا يمكن أن ينصرف  
 بعد ذلك بدونهما في حقهما بخلاف ما لو مات أحد الأوصياء الثلاث فلا ينافي  
 أن يضم ثالثا فكذلك هنا (إلا إن يدعي زيد) أي يدعي زيدا وصي مائة مائة  
 فتح قبل شهادتهما وهذا استحسان والقصاص أن لا قبل كالأول وجه الاستحسان  
 إن لا ينافي ولاية نصب الوصي ابتداء فيما إذا مات ولم يترك وصيا ولا ولاية ضمن آخر  
 البهيا فكان هذا مثله في ضمن مدعى الوصاية (أو كذا) لا قبل (لو شهدا بميت  
 الميت) إن إياهما أوصى إلى زيد وهو ينكر ذلك جازهما بشهادتهما فقاما وهو  
 الذي يكون ميسرا لهما حاقضا للتركة فكانا متهمين وشهادة التهم غير مقبولة  
 ولو ادعى المشهود له الوصاية قبل استحصانا ووجهه فإذا كفي المسئلة الأولى  
 (ولغت) أي بطلت (شهادة الوصيين بمال المصغر) يعني الوصية بد الوصيان  
 لو ارت صغير بماله على آخر فلا قبل شهادتهما سواء كان ذلك المثل متفلا إلى  
 من الميت أو من غيره، التهمة في شهادتهما (وكذا) بلغوا شهادتهما (للكبير في  
 مال المتفل إليه من الميت) لأنهم في شهادتهما لا أنهما يان لأنفسهما ولاية  
 الحقة منه فبطلت (للكبير وبيع العمار قبل بطل شهادتهما) (وصحت) بشهادتهما  
 (له) أي للكبير وحده (في غيره) أي في غير ما كان المتفل إليه من الميت لأنه لا ولاية  
 لهما في ذلك المال لأن الميت إنما قاما مقامه في تركته لا في غير ما هذا عند  
 الإمام (وعند من يصح) شهادتهما (للكبير في الوصية) أي في مال المتفل إليه  
 سواء كان من الميت أو غيره لأنه لا تصرف لهما في حشرت الكبير بعرض  
 شهادتهما عن التهمة وللا إمام ما يشاء أنفا من التهمة عند خيرة الحكم فكفت  
 هذه التهمة لرد شهادتهما (وشهادة الوصي على الميت حارة) لا شهادتهما  
 في هذه الشهادة فيجوز عليه (لا له) أي لميت لما لا يان من تحقيق الوصية ما لا  
 لنفسه التصرف (ولو) كانت تلك الشهادة (أو بعد المزل) من الوصية

( وان لم يتقدم ) أى وان لم يكن الوصية حصصاً في هذه الصورة بأن عزله المتعاضى  
 ونصب غيره حصصاً في هذه الدعوى لاحتمال التهمة بأن يكون جرنل نفسه متعاضياً  
 زمان وصدايقه فشهد خوفاً من زواله ( واوشهد رجلاً لا خرين بدين الف )  
 يجوز ان يكون الف مضافاً اليه وان يكون بدلاً من دين اذا قرئ منكراً وعلى  
 وجد الاضافة فهي بيانية ( على ميت و ) شهد ( الاخران لهما ) أى للشاهدين  
 الاولين ( بمثله ) أى بمثل ذلك الدين وهو الف ( صحتا ) أى الشهادتان من  
 الطرفين صحتهما ( خلافاً لابى يوسف ) فانها لا تصح شهادة واحد منهما عنده  
 للتهمة لكون الشهادة من كل منهما مثبتة بحق المبركة في ذلك المسال الذى  
 اثبتناه على الميت ولهما ان الندين يجب في البذمة وهي قابلة لحقوق شتى  
 فلا شركة ولهم اذا تبرع اجنبى بقضاء دين احدهما لا يشاركه الاخر وروى  
 الحسن عن الامام انهم اذا جاؤا معاً وشهدوا فالشهادة باطلة واما اذا شهد اثنان  
 لاثنين فقبلت شهادتهما ثم بعد ذلك ادعى ذلك الشاهد ان ديننا آخر على  
 الميت فشهد لهما الغريم الاولان تقبل ووجه هذه الرواية انهما اذا جاؤا معاً  
 كان شهادة كل فريق معاوضة للفريق الاخر فتمتقت التهمة بخلاف  
 اما اذا كانت دعوى الفريق الاخر في وقت اخذ فانه حيث ثبت الحق للفريق  
 الاول بلا تهمة والثاني لا يزا حجه فصار كالاول في انتفاء التهمة ( واوشهد كل  
 فريق للاخر بوصية الف لا تصح ) الشهادة من كل منهما لما بيننا من التهمة  
 في شهادة الالف الدين ( واوشهد احد الفريقين الاخر بوصية بخارية والاخر له )  
 أى لذلك الفريق ( بوصية عيدة صحت ) شهادة كل من الفريقين بالاتفاق لانه  
 لا شركة فلا تهمة كذا قالوا لكن احتمال المعاوضة في الشهادة باق كما في صورة  
 الشهادة بالدين او الوصية بالالف تأمل ( وان شهد ) الفريق ( الاخر له ) أى  
 للفريق الاول ( بوصية ثلث لا تصح ) يعنى اذا شهد الفريق الاول بوصية  
 عيدة للفريق الاخر وشهد الفريق الاخر بوصية ثلث لا تصح شهادة كل واحد  
 من الفريقين لما ان الشهادة في الصورة الاخرى ايضا ثبتت المشاركة بين الفريقين  
 بخلاف وصية العبد والجارية والله اعلم

### ( كتاب الخنى )

وهو على وزن فعلى بالضم اورده عقيب الوصايا لان المسائل المتعلقة بالوصية  
 من احوال من هو ناقص القوة لاشرافه على الموت وهذه المسائل من احوال  
 من هو ناقص الخلقة ( هو ) الخنى من الخنث بالفتح والسكون وهو اللين والذكبر  
 والنفى للأنث وبهذا لا يلحقها الف ولا تون وكان القياس ان يوصف بالموث

و يثبت الصبر راجع كما هو المذكور في كلامه الشريف لا ان الصبر هو الصبر  
 عند شدة الشهوة في الدنيا بل بلغة في العلامة التي في وصفه وتبين كونه نفسانيا  
 كذا كونه وفي الفهم شيئا واعلم بوثبات لانه شتر معلوم عندما قد ذكرنا ان الاصل  
 كالمرء والكل ( من ذكر وروح ) اي ماله آفة الرجال وآفة النساء ويظهر في  
 من يرى من اهل البيت وفي الفهم في حلاله لانه قال وفي ذكره اشار بان  
 لم يكن له شيء منه حسا وروح بولده من سرته ليس بشيء ولذا قال الامام  
 وابو يوسف الاندلسي عنه وقال محمد بن ابي حنيفة ( فان مال من احدهما  
 له بربه ) اي ان مال من ذكره قد ذكر وان مال من روحه فاني ان الذي جاءه السلام  
 مثل عنه كيف يورث فقال من حيث يورث ولا ان الشول من اي عضو كان فهو  
 دلالة على انه هو المص والاصل الصريح والآخر عزله العيب ( وان مال منهما )  
 اي من الذكر والروح ( اعتبر الاسبق ) لانه يدل في حروجه على انه الموصود  
 الاصل ( وان اسويا ) في اخروح ( فهو مشكل ) اي عبر بحكم عليه بكونه  
 ذكر او انثى عند الامام وقال لا علم لي به وهذا من حيلة ما توقف فيه من كمال  
 ورعه ( والاعتبار بالكثرة ) اي كثرة النول في كونه ذكر او انثى عنده ( خلافا  
 لهما ) فانهما قالوا ليس الى اكثرهما لانه علامة قوة ذلك العضو ولكونه عضو  
 اصليا ولا اكثر حكمه اسكل في اصول الشرع حرجح الكثرة وبه قالت الاثني  
 الثلاثة وله ان كثرة الخروج لا تدل على القوة لانه قد يكون لانساع في احدهما  
 وضيق في الآخر ( فادامع ) بالحيثي بالنس ( فان ظهر بعض علامات الرجال  
 من باب الحجة او قدرة على الجماع او احتلام ) كالرجل او كانه ثدي مستور  
 ( رجل ) اي حكمه حكم الرجال ( فان ظهر بعض علامات النساء من حيض  
 وحمل وانكسار ثدي ويزول لسانه وتكوين من الوطئ فامرأة ) اي حكمه حكم  
 النساء ( وان لم يظهر شيء ) من علامات الذكورة ولا من علامات الانوثة  
 ( او عارضة ) هذه المعالم مثل ما اذا حاض وخرجت له حية او ياتي وتوثق  
 ( مشكلا ) اي فهو حتى تشكل لعدم المرحح ومن الحسن بعد اصلاحه فان صلح  
 الرجل يزيد على صلح المرأة بواحد ( قال محمد الاشكال قبل البلوغ اذا بلغ  
 ولا اشكال ) وفي المتوسط اذا بلغ صاحب الاثني لا بد ان يورث الاشكال لانه  
 اذا جامع ذكره او نثله حية او احتلم كما حلاله الرجال فهو رجل وان يثبت له  
 ثدي كشدي المرأة او رأي حضا او حوم كما حاضها او ظهر له حمل او ثلث  
 في ثديه ليس فتهي امرأة كما هي في المتق ( وادانبت الاشكال اخذ في ) اي في الحي  
 المشكل ( بالاحوط فصلي فتابع ) لاحتمال كونه امرأه حتى اوصلي بغير فاع  
 يستحب ان يعيدها اذا كان حرا وكذلك استحب ان يحبس في مكانه حتى

المرأة ان كان ربه لا يقدر ترك شيئا من جوار في الدنيا وان كان امرأه قد ارتكبت  
 مكرها لان الله عز وجل على النساء واجب ما يمكن ( ووقف بين صفى الرجال والنساء  
 فيقدم على النساء لاحتمال كونه رجلا فلو وقف في صفهم ) اى فى صف الرجال  
 فصوله ثمانية لكن ( يعيد ) ضلته ( من لاصقه من جانيه ومن يحذاثهم من خلفه )  
 لاحتمال انه امرأه فتعقد ضلالتهم وهذا اذا قوى الامام امامة النساء فان لم ينو  
 الامام الامامة فلا حاجة الى ان يعيد هؤلاء ضلالتهم بل يعيدها احتياطا ( وان  
 وقف في صفهم ) اى صف النساء ( اعاد ) صلوته ( هو ) اى الخنثى ( فقط )  
 لاحتمال انه رجل فوجب الاعادة احتياطا ( ولا يلبس ) الخنثى ( حريرا  
 ولا خليا ) لاحتمال كونه ذكر او التراجع للحظر فيما يتردد دينه وبين الاباحة  
 ( ولبس الخنثى فى امرأه ولا يكشف نفسه عند رجل ) لانه لو كان مرأهقة  
 لم ينظر الى ماسوى الوجه والكف منه ولو كان مرأهقا لم ينظر الى ما تحت سرته  
 الى ركبتيه ( ولا عنه امرأه لانها لا تنظر الى ما تحت السرّة الى الركبة مرأهقا  
 كان او مرأهقة ) كما فى القهستاني ( ولا يخلو به ) اى بالبالغ وما فى حكمه ( غير  
 محرم من رجل او امرأه ) تحرزا عن احتمال الحرام ( ولا يسافر بلا محرم )  
 من الرجال ولا مع امرأه من محارمه لاحتمال انه امرأه فيكون سفر  
 امرأتين بلا محرم وهو غير جائز ( ولا يحنثه رجل ولا امرأه ) تحرزا عن النظر  
 الى الفرج لاحتمال انه رجل وامرأه ولكن قد تقدم انه يجوز للطبيب والجراح  
 النظر الى موضع النظر للضرورة والظاهر ان النظر الى موضع الختان من هذا  
 القبيل كما فى البرجندى لكن النظر ليس بمحله لان الختان عندنا سنة تدبر  
 وهذا اذا كان مرأهقا والا فلان جل ان يحنث ( بل يتساع له امة ) عالمة بالحنث  
 ( يحنثه من ماله ان كان له ) اى الخنثى مال لانه يجوز للموكلته النظر اليه رجلا  
 او امرأه فى حال العذر ( والا ) اى وان لم يكن له مال ( فى بيت المال ) بقترض  
 ثمنها ويشتريها لانه اعدا نوايب المسلمين وهذا اذا كان ابوه معسرا والا ففى مال  
 ابيه ( ثم ) اى بعد الختن ( نباح ) الامة وجوبا ورد ثمنها الى بيت المال لوقوع  
 الاستغناء عنها وفيه اشعار بان لا يتزوج عالمة يحنثه على ما قال شيخ الاسلام  
 وذهب الجلاوى الى انه يتزوجها لانه ان كان امرأه ينظر الجنس الى الجنس  
 وانكاح افق والا فنكح نظر المنكوحة الى النكاح ( فان مات قبل ظهور حاله )  
 من الذكورة والانوثة ( لا يفصل ) للاحتمالين ( بل يتييم ) لانه لا يمس شيئا  
 فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه اشعار بان لا تشتري لاجل الغسل امة  
 لانها اجنبية بعد الموت ولا حاجة الى خرقه على اليد عند التيمم لكن فى القهستاني  
 هذا اذا كان التيمم محرما فقد يتييم بالخرقة ( و يمكن فى خمسة اواب ) كما تكفر

المراء فهو واجب الاحتمال اما اني ( ولا محذور به ما راقى غسل رجل ولا امرأه )  
لاحتمال الخالصة ( ونفسه فبشبهة قهر ) اي سقوه بثبوت عند الدفن لاحتمال انه اني  
وسبقه قد اوجب ( ويوضع الرجل ) اي جنازته لانه ذكر يمين ( مما يلي الامام  
ثم هو ) اي الخشبي يقرب الرجل بمائتي القبلة ( ثم ) يوضع ( المراء ) بقرب الخشبي  
اي يمد من الطرف ان صلى عليهم حلق رماية يلقى الربيع وفيه اشعار بان الافضل  
عند اجتماع الجنائز ان يصلى على اكل مقعدا لانه ابعد عن الخلاف ( وله ) اي  
للخشبي المشكل ( احسن التصديق من الميراث عند الامام ) واعلم انه وعليه انه وي  
كان السراجة وفي الكفاية ان يمد مع الامام وفي الطه ان ابا يوسف معهما في  
طاهر الاصول اي الاقل من نصف الذكر ومن نصيب الاثني فانه يطر نصفه  
على انه ذكر وعلى انه اثني فيعطى الاول منه حصلا وان كان محروما على احد  
التدبيرين فلا شيء له ثم فرعه وقال ( فلومات ابو عبد ) اي الخشبي ( وعن ابن  
والابن سهمان وله سهم ) عند الدفن الاقل شقين وفيما زاد عليه شاك والمبال  
لا يجب بالشك ولو تركه وبشأن المال بينهما نصفان هرصا وردا وفي المهرشاني  
وذا في صورتين الاولى ما يمرض فيه الخشبي اي كما ذكر من البص والاثنية ما يمرض  
فيه ذكرنا وهذا مستل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخشبي محروما كما  
اذا تركت زوجا واجتالاب وام وحشي لاب فانه ان كان لهما سهمان وهو السدس  
تكملة للثلاثين ولكل من الزوج والاحت نصف فتعول المثلة من ستة الى سبعة  
وان كان اخا محروما لانه عصبة لم يبق له شيء بعد فرضهما وهو الصنفان ولا بد  
انه احسن الخليلين فيفرض كونه ذكرا وانثائية ما يكون غير محروم كما اذا تركت  
زوجا وام او حشي لاب وام فانه ان كان الخشبي اجسالا اب وام وله نصف كالزوج  
والام ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اجسا وله سهم والزوج نصف  
والام ثلث ولا يخفى انه احسن الخليلين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلاثة  
اسهم من ثمانية ومرض كونه ذكرا انثاء ( و ) فيما اذا ترك الخشبي ( ابا وام  
عند الشعبي له نصف الصنفين وهو ثلاثة من سبعة عند ابي يوسف ) فخر يحملا  
او مدهبا وذلك ان الابن عند الانفراد كل الميراث وللنث فصفه فكان نصف  
الكل اثنين ونصف النصف واحد والجموع ثلاثة ارباع فان الخشبي اربعة  
تعول الى سبعة فيجعل للخشبي ثلاثة والابن اربعة والجموع يكون سبعة ونجسه  
من اثني عشر عند محمد فخر يحملا وذلك ان كان ذكرا كان المال بينهما نصيبين  
( ولو كان اثني كان المال بينهما الثلاثة فيكون له نصف ونصف ) اي الربع ( ونصف  
الثلث ) اي السدس والباقي الابن فيحتاج الى عدله ربع وسدس واقل ذلك  
اثني عشر وربع ثلاثة وسدس اثنان والجموع خمسة فبشي الخشبي والباقي

أي سعة اللابن والفاضل بين التفسيرين في هذه الصورة انما هو بثلاث ربيع السبع  
 كما لا يخفى على المحاسب (واو قال سيده كل عبد لي جزا وكل امة لي حرة لا يعتق  
 مالم يستين) لان الخث لا يثبت بالشك ومن حلف بطلاق او عناق ان كان اول  
 ولد نكحته غلاما فولدت خنثى لم يقع حتى يستين امر الخنثى (ولو قال بعد تقرر  
 اشكاه انا ذكرنا وانثى لا يقبل) قوله على الصحيح لانه دعوى يخالف قضية الدليل  
 (وقوله) اي قبل اشكاه (يقبل) لان الانسان امين في حق نفسه والقول قول  
 الامين مالم يعرف خلاف ما قال

### ( مسائل شتى )

قد ذكرنا قبل هذا ذكر مسائل شتى او مسائل مشورة او مسائل متفرقة من ذاب  
 المصنفين لتدارك ما لم يذكر بحق ذكره فيه خصوصا اذا انتهى الكتاب (كتابة  
 الاخرس) مبتدأ خبره الاتي كالبيان (وايماءه بما يعرف) متعلق بقوله وايماءه  
 (به اقراره بنحو زوج) متعلق بالكتابة والاياء على طريقة التنازع وكذا  
 ما عطف عليه بقوله (وطلاق وبيع وشراء ووصية وقود) وجب (عليه اوله  
 كالبيان) اذا كان ايماء الاخرس وكاتبته كالبيان وهو النطق باللسان يلزمه الاحكام  
 المذكورة بالاشارة لان الاشارة يكون بياناً من القادر فاطك من العاجز وفي  
 الهداية واذا قرئ على الاخرس كتاب وصية فقيل له نشهد عليك بما في هذا  
 الكتاب فامضى برأسه اي نعم او كتب فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو  
 جائز قال الشراح وانما قيد بقوله فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار لان ما يحى  
 من الاخرس ومعتقل اللسان على نوعين احدهما ما يكون ذلك منه دلالة الانكار  
 مثل ان يحرك رأسه عرضا والثاني ما يكون ذلك منه دلالة الاقرار بان يحرك  
 رأسه طولا اذا كان ميهودا منه في نعم انتهى وفيه كلام لانه لما فسر اليماء  
 برأسه في تقرير المسئلة بقوله نعم تبين ان وضعها فيما جاء منه دلالة الاقرار فلم  
 تبقى حاجة في تقرير جوابها الى قوله فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار بل كان  
 يكفي قوله فهو جائز كما قال بعض الفضلاء لكن لا يخفى ان هذا الكلام لا يوروده  
 لان شان الشارحين ان يطابقوا بكلامهم كلام المصنفين على وجه الابضاح  
 فان من لم يفتطن لكلامهم قال ما قال (ولا يحد) الاخرس (لقذف ولا غيره)  
 كالزنا وشرب الخمر اي لا يكون كتابة الاخرس وايماءه بالقذف ولا كتابته وايماءه  
 بالاقرار بالزنا او شرب الخمر كالبيان حتى يحد لان الحدود يتدرى بالشبهات  
 وفي كتابته وايماءه شبهة وكذا لا يحدله اذا كان مقدوما لبقاء احتمال كونه مصدقا  
 للقذف كما مر في الحدود (ومعتقل اللسان) اي الذي احتمس لسانه بحيث



وقد رتب على المنطق ( اقسامه ثلاث ) الاشارة الى علة في رواية وتكون قدر  
 الامتداد الى اوان الموت اذ روي عن الامام انه قال اذا دامت امة لم يمت الى وفاء  
 الموت يمتد اقراره بالاشارة والاشارة على الامة يخرج عن المنطق بمعنى لا يوس  
 زوايه والروايات انه روي ذكره الامام الخوئي ( وحلت اشارة ) اي المنطق  
 ( فهو كالحرس والاد ) اي وان لم يمت اوله لم يمت آخره ( دلا ) يكون كالحرس  
 حكما هدا عندما لان الاشارة اذ امتد اذا صارت ههوتة وذلك في الاحرس  
 دون المتعل ولان الضرورة في الاصل لا رمة وفي الاما رضى على شرف الروايات  
 الا داعية في الاشارة بالامتداد فتح يكون عمدة الاحرس وسند الشافعي حكيم  
 المنطق كما كم الاحرس في الامتداد وحده لان الجوز هو النحر ولا فرق بين  
 الاصل والعارض ولا بين القديم والحديث ( والكتابة من العائليت بحجة )  
 لا يقدري على الحصول فلا يكون في كونها حجة ضرورية بخلاف الاخرى لكن  
 ( قوا الكتابة على ثلاث ) اوجه ( امامتتين مرسوم ) اي معنون بمصدر  
 مثل ان يكتب في اوله من فلان الى فلان او يكاتب الى فلان وفي آخره من فلان  
 على عا حارب به العساف ( وهو ) اي هذا المذكور من الكتابة ( كما اطلق  
 في اله تب والخاص ) على ما قالوا فيلزم خمسة وفي رما سنا الختم شرط لكونه  
 معتادا وكذا الكتاب على كانه حيث يشترطه على امر في المعروف حتى  
 لو كتب على العمر يكون عمر مرسوم فلهذا قال ( وامامتين غير مرسوم  
 كالدنة على الحد واوراق النحر ونوى دة ) فليس بحجة الابالية واليقين  
 لا به عزمة الكتابة من الصريح فلا يصلح حجة ( وامامتين مسننين كالكتابة على  
 الهواء والماء ) وهو بمنزلة كلام غير مرسوم ( ولا يثبت به الحكم  
 واروي واما الاشارة فهو حجة من الاخرى في حق هذه الاحكام للضرورة  
 لانها من حقوق المعاد ولا تختص هذه الضرورات بل تلبث باه ط  
 كثيرة وتثبت بهل يدل على القول فكذلك يجب ان تثبت باشارته لما احتد الى ذلك  
 والله لبي انصاف حق الله والحدود حق الله تعالى وهي نفس طبات هيات  
 ( واد اخلط الدكة بمئة اقل منها ) اي من الدكة ( تحري واكل )  
 في حالة الاحتار ( والا ) اي وان لم تكن المية اقل منها بل مساوية او اكث  
 ( فلا يؤكل حالة الاحتار ) لكن ( تحري ) في كلها ( عند الاصطرا  
 وفي الههاده فان كانت المدبوحة اكثر تحري فيها واكل وان كانت المية اكثر  
 او كالمساوية لم يؤكل وهذا اذا كانت الحالة الامتياز او الى حاله  
 الضرورة محل له اسدول في جمع ذلك لان المية المية تعمل في حالة الضرورة  
 فانه يمتد الى ان يكون ذكية اولى غير انه يحرم لانه ملائق بوصفه الى الدكة

في الجملة فلا يترك من غير ضرورة وقال الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار  
 وان كانت المذبوحة أكثر لان الجهرى دليل ضرورى فلا يصر اليه من غير  
 ضرورة ولا ضرورة لان الحسالة حالة الاختيار وانما ان الغلبة تنزل منزلة  
 الضرورة في افادة الاباحة الا ترى ان اسواق المسلمين لا تخلو عن المحرم والمسروق  
 والغصوب ومع ذلك يحل تناول اعتمادا على الغالب وهذا لان القليل لا يمكن  
 الاحتراز عنه ولا يستطاع الامتناع فسقط اعتباره دفعا للحرج كقليل التماسه  
 وقليل الانكشاف بخلاف ما اذا كانتا نصفين او كانت المية اغلب لانه لا ضرورة  
 (واذا حرق رأس الشاة المتلطح بدم وزال دمه فاتخذ منه مرقه جاز) استعمالها  
 (والحرق كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من التماسه حتى لا يبقى فيه شيء  
 او يحمله فيصير الدم رمادا فيطهر بالاستحالة قالوا اذا تجسس التنور بطهر بالنار  
 حتى لا يتجسس الخبز (واوجه السلطان الخراج لب الارض جاز بخلاف  
 العشر) هذا عند ابى يوسف وعند الطرفين لا يجوز فيهما لانهما في جماعة  
 المسلمين وله ان صاحب الخراج له حق في الخراج فصح تركه عليه  
 وهو صلة من الامام والعشر حق الفقراء على الخلوص كالكاه ولا يجوز  
 تركه عليه وعلى قول ابى يوسف القنوى كما في التبدين وغيره واذا ترك  
 الامام خراج ارض رجل او كرمه او بستانه ولم يكن اهلا اصرف  
 الخراج اليه عند ابى يوسف يحل له وهو القنوى وعند محمد لا يحل له وعليه  
 ان يرده الى بيت المال او الى من هو اهل لذلك وان لم يفعل ثم واوترك العشر  
 لا يجوز بالاجماع (واودفع) الامام (الاراضى المملوكة الى قوم) اى ان يحجز  
 اصحاب الخراج عن زراعة الارض واداء الخراج ودفع الامام الاراضى الى غير  
 اصحابها (بالاجرة) اى يواجرها من القادرين على الزراعة و يأخذ الخراج  
 من اجرتها (ليطوا الخراج) مستحقه (جاز) ذلك من الامام لما فيه من المصلحة  
 فان فضل شيء من اجرتها يدفعه الى اصحابها وهم الملاك لانه لا وجه الى ازالة  
 ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فمعين ما ذكرنا  
 فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها الامام لمن يقدر على الزراعة ولو لم يجد  
 نفوت حق المقاتلة في الخراج اصلا ولو باع نفوت حق المالك في العين والنفوت  
 الى خلاف كلافوت فيبيع تحقيقا للنظر من الجانبين وليس له ان يملكهم اغيرهم  
 بغير عوض ثم اذا باعها يأخذ الخراج المباح من الثمن ان كان عليهم خراج  
 ورد الفضل الى اصحابها قيل هذا قولهما لان عندهما القاضى يملك بيع مال  
 المدين بالدين والنفقة واما عند الامام فلا يملك ذلك فلا يبيعها لكن يأمر  
 ملاكها ببيعها وقيل هذا قول الكل والفرق للامام بين هذا وبين غيره من

ثم يرون ان في حيداً (ثم يفترون سباً) ثم اعياهم ولا ينفون الصدق من له وذاك  
 جاز عليه ولا الحراج حتى تتعلق رقة الارض فصار كبدن الله المأذون له  
 ومن البيت في الترتيب ان الله اعياهم تلك السبع فلهذا تعالى الحق بالقبلة كما في  
 الكهين (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين على اى يوم صبح) اى او كان عليه  
 قضاء فتوم يوم او اكثر من رمضان واحسد قضاها وناوياً عن قضاء رمضان  
 ولم يعين له من يوم كذا جاز وكذا الوضام ونوى من يومين جاز عن يوم واحد  
 (واوص رمضان ولا) يصح (في الاصح) ما لم يعين انه صام عن رمضان سنة  
 كذا كما في التبيين (وكذا) لا يصح (في قضاء الصلاة او نوى طهراً عليه مثلاً  
 ولم ينو اول طهر او آخر طهر او ظهر يوم كذا) وانوى اول طهر عليه او آخر  
 طهر عليه جاز لان الصلاة امرات بتعيينه وكذا الوقت معين بكونه اولاً و آخراً  
 فاذا نوى اول صلاة عليه وصلى بما يليه صبر ولا ابتداء فسد دخل في نية اول  
 طهر عليه ثانياً وكذا ثالثاً الى ما لا يتناهى وكذا الآخر وهذا يخص من لم يعرف  
 الاوقات التي فاتته واشتبهت عليه او اراد انسهل على نفسه (وقيل يصح)  
 بئنه عن رمضان ونيتته طهراً عليه مثلاً (فيهما) اى في قضاء الصوم وقضاء  
 الصلاة (ايضاً) اى لو نوى قضاء رمضان ولم يعين اى يوم وهذا قول بعض  
 المشايخ لكن الاول اصح (ولو ابتلع الصائم ريق غيره فان كان حبيسه لزمه  
 الكفارة والا) اى وان لم يكن حساه (ولا) يلزمه الكفارة ويجب القضاء  
 كما يشاء في موضعه (وقيل بهن الخبز عذر في ترك الحج) لان من الطريق شرط  
 الوجوب او شرط الاداء على ما بين في موضعه ولا يحصل ذلك مع قتل العض  
 في طريق الحج فكان معدوماً في ترك الحج فلا يائمه تركه (ومن قال لامرأة عدد  
 شاهدين توز من شدي) بئنى انت هل صرت زوجتي (فقلت المرأة شدم)  
 اى صرت (لا ينفق الكاح بينهما ما لم يقل قول كرم) لان قولها شديم  
 اجاب فلم يوجد الله ولا ينفق وقوله ابتداء توز من شدي وارد فيه على  
 سبيل الاستفهام والمشاورة (واو قول لها) اى الامرأة عدد شاهدين (حواشن)  
 رازن من كرايدى) معناه هل جعلت نفسك لزوجتي (فقلت المرأة كرايدى  
 اى جعلت (فقال) الرجل (بذير فتم) بئنى قلت (بعتق) الكاح بينهما  
 لان قولها كرايدى اجاب وقوله بذير فتم قول (واو قال رجل د ختر  
 خويستن رابدم من ارزائى دانتى) معناه هل جعلت بك لابنة لائى (فقال)  
 دانتى (بئنى جعلت) ما لم يقل قبول كرم لان هذا اللفظ لا يبنى  
 من التنيك (واو بنت المرأة زوجها من الدخيل عليها) اى المرأة (وحو)  
 اى والحال اد الروح (يسكن معها في بيتها) اى في بيت المرأة (كاتب المرأة)

ناشرة) لانها حبست نفسها منه بغير حق فلا تجب النفقة لهما مادامت على  
 منعه فيحقق الشؤز منها فصار كحبسها نفسها في منزل غيرها هذا اذا منعته  
 وحرادها السكنى في منزلها (ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت منه فلا)  
 تكون ناشرة لانها محقة اذا السكنى فيه حرام وكذا اذا كانت ساكنة معه في منزله ولم تمكنه  
 من الوطئ لانه يمكن الوطئ كرها غالبا فلا بعد منها (ولو قالت لا اسكن مع امك  
 واريد) نفس المتكلم وحده (ينسأ على حدة فلبس لها ذلك) لانه لا بدله  
 ممن يحده فلا يمكن منعه من ذلك (ولو قالت المرأة امر اطلاق ده فقال الزوج  
 داه كبر او كرده كبر او داهه باد او كرده باد) معناه اعطى طلاقا فقال  
 افرضى وقدرى انه قد اعطى اوانه قد فعل اوانه كان اعطى اوانه كان قد فعل  
 لان قوله كبر معناه الاصلى امسك لكن معناه هنا افرضى وقدرى (ان نوى)  
 الطلاق (يقع والا) اى وان لم ينو (فلا) يقع لاحتمال الوعد والايقاع فيحتاج  
 الى نية الايقاع (ولو قال) الزوج (داهه است) في جواب قولها امر اطلاق ده  
 (او كرده است يقع) الطلاق (وان) وصليته (لم ينو) لانه لا يحتل غير  
 الايقاع فلا يحتاج الى النية (ولو قال داهه انكار وكرده انكار لا يقع) الطلاق  
 (وان) وصليته (نوى) الوقوع والفرق بينهما ان في الاول اخبارا عن الوقوع  
 فيقع مطلقا وفي الثانية ليس باخبار لان معنى قوله داهه انكار افرضى انه وقع  
 او احسبى فلا يقع به شيء (ولو قال ده مرا نشايد تا قيامت) يعنى هي لا تلقى  
 لى الى يوم القيمة (او هم عمر) اى هي لا تلقى في جميع عمرى او مدة عمرى (لا يقع)  
 الطلاق (الابائية) لانه من الكنايات (ولو قال لها حيلة زان كن فهو اقرار  
 بالطلاق الثلاث) لان معنى كلامه افعلى حيلة النساء ومقصودهم بهذا احفظى  
 عدتك او عدى ايام عدتك فان هذا عندهم كناية عن وقوع الطلاق الثلاث  
 لان المرأة لا تشغل بامور العدة الا بعدتيقن وقوع الثلاث (ولو قال حيلة خو يشق  
 كن فلا) يكون اقرارا بالطلاق الثلاث لان هذا ليس بكناية عن الطلاق  
 عندهم وفي التنوير قال ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طالق قالوا لا تطلق  
 امرأته لان من المشركين من لا يعذب وتامه في شرحه فليطالع (ولو قالت)  
 امرأه (له) اى للزوج (كابين ترا بخشيدم) معناه وهبت لك المهر (مراجك  
 بازدار) معناه خلصنا من نزاعك (فان طلقها) اى الزوج المرأة سقط المهر  
 والا) اى وان لم يطلقها (فلا) يسقط المهر للتعلق (ولو قال لعبد بامالكى  
 اولامته انا عبدك لا يعتق) اى لا يقع العتق في العبد ولا فى الامه لانه ليس بصريح  
 العتق ولا كناية له فلا يكون فيه شيء مما يقتضى العتق بخلاف قوله لعبد بامالكى

لان حجة الله تأتي من شهود الولاة وذلك بالحق وصدق (ولو دعي الى فعل فقال)  
 المدعى (ومن سئو كسند است) يعني على اليمين (كما ابن كار) يعني هذا الفعل  
 (يكفي ان لا اعمل) وهو اقرار باليمين بالله تعالى لا باليمين بغيره تعالى كما يطلق  
 ونحوه جلاء على الشروع وهو اليمين بالله تعالى (وان قال ومن سئو كسند است  
 بطلاق) منسأ على اليمين بالطلاق (فاقرار بالمالف بالطلاق) للتصريح به  
 حتى اذا فعله تطلق امرأته (وان قال قلت ذلك كذبا لا يصدق) احتياطاً في  
 باب اليمين (وكذا) يكون اقراراً بالمالف بالطلاق (لو قال من سئو كسند خناه  
 است كما ان كار تكلم) معناه انا خاف بين الدت ان لا اعمل هذا الفعل وهو  
 اقرار بالطلاق احتصاراً بالعرف (ولو قال المشتري لا باع بعد البيع اهسا يارده)  
 معناه رد الثمن (فعل البيع بدهم) اي ارد (مكون فسختا) للبيع لان قول  
 المشتري بهسا بازده يتضمن قوله فسخت البيع وقول البائع بدهم يتضمن قوله  
 قلت البيع وكان فسختا من الجانبين (العقار المتأرجح) فيه (لا يخرج من تدنى  
 اليد مالم يبرهن المدعى) على انه في يده اي اذا ادعى عقاراً لا يكتفي بذلك  
 بل لا بد من اقامة البينة عليه في يد المدعى عليه و تصدق المدعى عليه في ذلك بل لا بد  
 من اقامة البينة عليه حتى يصح دعوام او علم القاضي في التصحيح كما مر في الدعوى  
 لان المدعى عليه لا بد منه لتصح الدعوى عليه ادهو بشرط فيها ولا يحتمل  
 ان يكون في يد غيره فبإقامه البينة تدعى تهمة المواصفة فامكن القضاء عليه  
 باخراجه من يده لتحقيق يده بخلاف المنهول لان اليد فيه مشاهدة ولا يحتاج  
 الى اثباتها بالبينة كما في الدين وفي البرازية هذا اذا ادعى ملكاً مطلقاً ما اذا ادعى  
 الشراء من ذي اليد واقراره بانه في يده فانكر الشراء واقر بكونه في يده لا يحتاج  
 الى اقامة البينة على كونه في يده (ولا يصح قضاء له صى في عقار ليس في ولايته  
 لكن في الشوير عقار لافي ولاية القاصي يصح قضاؤه فيه وقال في شرحه  
 واعمالنا مما اعتمد لما في البرازية والخلاصة من ان الصحيح ان قضاء القاصي  
 في الحدود يصح وان لم يكن المحمود في ولايته انتهى وفي تبين البكتر طلل عبيد  
 صحه لقضاء بقوله لانه لا ولاية له في ذلك المكان قال وقد اختلف المشايخ فيه  
 هل يعتبر المكان او الاهل فيقول يعتبر المكان وقيل يعتبر الاهل حتى لا ينفذ  
 قضاؤه في غير ذلك المكان على قول من يعتبر المكان ولا في غير ذلك الاهل على  
 من يعتبر الاهل وان خرج القاصي مع الخليفة من المصر قصى وان حرج وجده  
 لم يجر قضاؤه فهذا يدعى ان يكون على قول من اعتبر المكان لان القضاء  
 من اعلام الدين فيكون المصر شرطاً فيه كالجمعة والعبدان ومن ابى يوسف  
 ان المصر ليس بشرط فيه واليه اشار محمد ايضا انتهى وفي البرازية ان ما اشار

اليه محمد هو رواية النوادر وبه يفتى ( واذا قضى القاضي في حادثة بيينة ثم قال  
 رجعت عن قضائي اودالى ) اى ظهر لى ( غير ذلك ) القضاء ( او وقفت  
 في تائيس الشهود او ابطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر ) قوله ( والقضاء ماض  
 ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ) لان رأيه الاول قد ترجح بالقضاء  
 فلا ينقض باجتهاد مثله ولا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله لانه يتعلق به حق الغير  
 وهو المدعى الا ترى ان الشاهد لما اتصل بشهادته القضاء لا يصح رجوعه  
 ولا يملك ابطالها لما مر في موضعه فكذا القاضي وقال الشعبي كان رسول الله  
 عليه السلام يقضى بالقضاء ثم ينزل القرآن بعد الذى قضى بخلافه فلا يرد  
 قضاءه فيستأنف وفي المحبط وهذا يدل على ان القاضي اذا قضى بالا جتهاد  
 في حادثة لا ينص فيها ثم تحول عن رأيه فانه يقضى في المستقبل بما هو احسن  
 عنده ولا ينقض ماضى من قضائه لان حدوث الاجتهاد والرأى دون نزول  
 القرآن والنبي عليه السلام لم ينقض القضاء الذى قضى بالرأى بالقرآن الذى  
 نزل بعده فهذا اولى بخلاف ما اذا قضى باجتهاده في حادثة ثم تبين نص بخلافه  
 فانه ينقض ذلك القضاء ورسول الله عليه السلام قضى باجتهاده ونزل  
 القرآن بخلافه ومع ذلك لم ينقض قضاءه الاول والفرق ان القاضي حال ما قضى  
 باجتهاده فالنص الذى هو مخالف لا جتهاده كان موجودا من الا لانه خفى عليه  
 وكان الاجتهاد في محل النص فلا يصح والنبي صلى الله عليه وسلم حال ما قضى  
 باجتهاده كان الاجتهاد في محل لا نص فيه فيصح وصار ذلك شريعة له  
 فاذا نزل القرآن بخلافه صار ناسخا لذلك الشريعة كما في التبيين وظناهم  
 ان وقوع القضاء بالبيينة لا بد منه في عدم صحة رجوع القاضي عنه وقيدته  
 في الخلاصة بذلك وقال ابن وهبان ويشههم من التقييد انه كان اذا قضى بعلمه  
 يجوز له الرجوع وفي التنوير اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي بان قال لم اقص  
 فالقول للقاضي على القول المقتضى به ما لم يتفده قاض آخر اما اذا انفده قاض آخر  
 لا يكون القول قوله في انه لم يقض او وجود قضائه الثاني به ( ومن له على آخر  
 حق فحقاً ) صاحب الحق ( قوماً سأل ) اى سأل الآخر ( عنه ) اى عن الحق  
 الذى عليه ( فاقربه ) اى بذلك الحق ( وهم ) اى القوم ( يرونه ) اى المقر  
 ( ويسمونه ) اى يسمون اقراره ( وهو ) اى المقر ( لا يراهم تحت شهادتهم عليه )  
 بذلك الاقرار لان الاقرار موجب بنفسه وقد علموه والعلم هو الركن في اطلاق  
 اداء الشهادة قال الله تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وقال صلى الله تعالى  
 عليه وسلم اذا علمت مثل الشمس فاشهد والافدع ( وان سمعوا كلامه ولكن  
 لم يروه ) اى المقر ( فلا ) تصح شهادتهم عليه بذلك الاقرار لان النعمة تشبه

الشقة فيحصل ان يكون المهر ظهرا الا اذا كانا حيا خطوا الميت وتعلموا انه ليس فيه  
 احد ميوافق ثم يمسرا على الباب وليس الميت هناك ثم يدخل رجل فيسعدوا  
 اقرار الداخل ولم يروه وقت الاقرار لان الدليل حاصل لهم في هذه الصورة فهاذا  
 لهم ان يثبتوا دليله كما مر في موضعهم (ولو بيع عقار وارض اقارب البيع  
 جائز له لم يسمع وسكت لا يسمع دعواه به) بخلاف الاجنبي ولو جازا  
 الا اذا تصرف المشتري فيه زرا وشا حيث تشبهت دعواه على ما علمه الفتوى  
 قطعا للاطماع الفاسدة بخلاف ما اذا باع الفضول ملك رجل والمالك  
 ساكت حيث لا يكون رضى صديقا خلافا لان ابي ثبلى وفي التبيين لم يدين القريب  
 هنا وفي الفتوى لابي الميت ذكر انه لو باع عقارا وابنه وامر انه ساكت لم به  
 وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن ملك ابيه وقت  
 البيع انفق مشايخنا على انه لا يسمع مثل هذه الدعوى وهو ليس بحضن  
 وحضوره عند البيع وتركه فيما يصنع فيه اقرار منه بانه ملك البائع وان لا حق له  
 في المبيع وجعل سكوت في هذه الحالة كالا فصح بالاقرار قطعا للاطماع الفاسدة  
 لاهل العصر في الاضرار بالناس وتضيدهم بالقريب يبقى جواز ذلك مع القريب  
 انتهى لكن لم يقده المص بقوله ان يتصرف المشتري فيه زمانا لان التضييد به  
 يوجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار يخلقه قال ظهير الدين فتوى  
 ائمة البخاري على ان سكوته لا يكون تسليما وله المطالبة والدعوى كما اذا كانت  
 الحاضر الساكت غير الولد والزوجة والقريب لان سكوت الناطق لا يجعل اقرارا  
 وائمه حواريهم على رأى ائمة سمرقند حيث لا يسمع دعواه واختار القضاة  
 في فتاواه انه يسمع في الزوجة لاني غيرها وفي المصحح تأويل المفتي في ذلك ان رأى  
 المدعى الساكت الحاضر ذاحلة افني بدمم السماع وان رأى بخلافه افني  
 بالسماع لكن الغالب على اهل الزمان الفساد فلا يفي الا بما اختاره اهل جوازهم  
 (واووهت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت المرأة فطلب اقرارها بالمهر  
 منه وقالوا) اي الورثة (كانت الهبة في مرض موتها) اي المرأة (وقال)  
 الزوج (لا يل في صحته ما يقول له) اي للزوج وفي التبيين والقياس ان يكون  
 القول للورثة لان الهبة حادثة والحوادث تصاف الى اقرب الاوقات ووجه  
 الاستحسان انهم اتفقوا في سقوط المهر عن الزوج لان الهبة في مرض الموت  
 تفيد الملك وان كانت للوارث الا ترى ان المريض اذا وهب عبدا او ارثه فاعطاه  
 الوارث او باعده غدا تصرفه ولكن يجب عليه التمسك ان مات المورث في ذلك  
 المرض رد الوصية للوارث بقدر الامكان فاذا انقضى عنه المهر بالاتفاق فالوارث  
 يدعى المود عليه بموتها والزوج ينكر فالقول قول المنكر انتهى وقال صاحب

المحق فاقول لا ورثة هذا هو المعتد كما في الخاتمة ونص كلامه رجل مات وترك  
 مالا فادعى بعض الورثة عتيا من اعيان التركة ان المورث وهب له في صحته  
 وقبضه ونفذ الورثة قالوا ان كان ذلك في المرض فاقول يكون قول من يدعى  
 الهبة في المرض وان قاموا اليه فاليه ينفذ من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكر  
 في الجامع الصغير انتهى ( ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا ثم اقررت حلف المقر  
 ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقر وابست بمطل فيمدعى عليه عند ابي يوسف )  
 وهو استحسان وعندهما يؤمر بتسليم المقر به وهو القياس لان الاقرار  
 حجة ملزمة شرعا فلا يصار معه الى اليمين كاليمين بل اولى لان احتمال الكذب  
 فيه ابعد لتضرره بذلك وجه الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انهم  
 يكونون ضالك الاقرار ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار حجة على اعتبار  
 هذه الحالة فيحلف ( وبه ) اى يقول ابي يوسف ( بقى ) تنغير احوال الناس  
 وكثرة الخداع والخبائث وهو يتضرر بذلك والمدعى لا يضره اليمين ان كان صادقا  
 فيصار اليه كافي التبيين وفي مجمع الفتاوى ان الباع لو اقر بقبض الثمن ثم قال  
 لم اقبضه يحلف المشتري استحسانا وكذا لو اقر الراهب ثم انكر واراد استحلاف  
 الموهوب يحلف وكذا لو اقر بقبض الدين ثم قال كذبت وكذا لو اقر المشتري  
 بقبض المبيع ثم قال لم اقبضه فله ذلك استحسانا عنده لا عند الطرفين وروى  
 ان حمدا لما قلد القضاء رجع الى قول ابي يوسف ( والاقرار ليس سببا للمالك )  
 لانه ليس بناقل للمالك المقر الى المقر له لان الاقرار اخبار يحتمل الصدق فيجوز  
 تخلف مدلوله الوضعي عنه بخلاف الانشاء كالبيع والهبة ونحوهما لانه ايجاد  
 معنى بلفظ يقارنه في الوجود فيمتنع فيه الخلف ( ولو قال لاخر وكلتك ببيع  
 هذا الشيء ) فسكت ( مخاطب ) صار وكلا ( لان سكوته وعدم رده  
 من ساعته دليل القبول عادة ونظيره هبة الدين ممن عليه الدين واذا سكت  
 صحبت الهبة وسقط لما ينهه وان قال من ساعته لا قبل بطل وبقى الدين على حاله  
 ( ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا بمالك ) الزوج الموكل ( عزائها ) لانه عين  
 من جهته لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق بفعالها فلا يصح الرجوع عن اليمين  
 وهو تمليك من جهتها لان الوكيل هو الذى يعمل لغيره وهى عالة لنفسها  
 فلا تكون وكيلة بخلاف الاجنبى كافي التبيين ( ولو قال لاخر وكلتك بكذا على  
 انى متى عزلتك فأت وكىلى فطريق عزله ان يقول عزلتك ثم عزلتك )  
 لان الوكالة يجوز تعليقها بالشرط فيجوز تعليقها بالعرل عن الوكالة فاذا عزله  
 انزل عن الوكالة المجردة فتجرت المهنة فصار وكلا جديدا ثم بالعرل الثانى  
 انزل عن الوكالة الثانية كافي التبيين ( ولو قال لاخر وكلتك بكذا على انى



( كما امرت فانت وكفى ) يكون مبررا ولا يلزم له كونه كان وكفى لان ثلثا غيبه  
عموم الايمان ( قد اراد ان يبرره بطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة  
وصلة لك من المصلحة ) طاه اذا رجع عنها لا يفي لها اثر طاه قال بعد ها  
وعرفت من الوكالة المصلحة من المصلحة فيقول ( وقد من بدل المصلحة  
قل ان تفرق شرط ان كان ) المصلحة ( مبتدئين ) بار وقع المصلحة على دراهم  
من السباير او على شيء آخر في الذمة لانه شرط اوسع وفيه لا يجوز الافتراق  
عن الدين بالدين ( والا ) اي وان لم يكن مبتدئين ( فلا ) بشرط قبضه  
لان المصلحة اذا وقع على غير متعين لا يفي دينا في الذمة فيجوز الافتراق عند وان كان  
مال الربوا كما اذا وقع المصلحة على شيء يبرره عن حصة في الذمة وقدم  
في موضع ( ومن ادعى على صبي دارا فصالحه اياه على مال الصبي فان كان له )  
اي للمدعي ( بينة حاز المصلحة ان كان من القوم او اكثر مما عاين فيه ) بين الناس  
لان لصبي فيه منفعة وهي سلامة العين له لانه لو لم يصالح يضره المدعي بالبدنة  
واخذ فيكون هذا المصلحة من الاب بمنزلة الشراء من المدعي ( وان لم يكن له )  
اي للمدعي ( بينة او كانت السنة غير مادية لا يجوز ) المصلحة لان الاب يصبر  
معيضا بمال الصبي بالمصلحة لا يشتري لانه لم يستحق المدعي شيئا من ماله لولا المصلحة  
( ومن قال لا يثبت لي ) على دعوى هذا الحق ( ثم رهن ) اي اقام بينة ( صح )  
برهانه لانه يمكن ان يكون له بينة فانسها ثم ذكرها بعد ذلك وعن الامام انها  
لا تغسل اطاهر التناقض والاصح انه لا يخلو ما اذا قال ليس لي حق عليه  
ثم ادعى عليه حقا حيث لا تنضم دعواه للتناقض ( وكذا او قال لا شهادة لي في  
هذه القضية ثم شهد ) للمدعي وعن الامام انها لا تغسل ايضا وقيل تغسل وفاقا  
ان وافق وفي التور قال زكت دعوى علي فلان وفوضت امرى الى الاخرى  
لا تنضم دعواه بعده وفي الدين او قال ليس لي عند فلان شهادة ثم حاد به فشهد  
فانه تغسل شهادته او قال لاحقة لي على فلان ثم اتى بالحجة فانها تقبل او قال  
لا اعلم لي حقا على فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقا تقبل او قال هذه الدار  
ليست لي او ذلك العبد ثم اقام بينة ان الدار او العبد له تغسل بينه لانه لم يثبت  
بقراره حقا لاحد وكل اقرار لم يثبت يد لغيره حق كان لغوا وهذا نص في دعوى  
الماضي نسب ولدني بلعنه نسبه لانه حين نقاه لم يثبت فيه حقا ( وللأمام  
الذي ولاه الخليفة ان يقطع ) من الاقطاع ( انسانا من طريق الجادة ) وهي  
الشارع الاعظم ( ان لم يصبر ) ذلك ( بالمرأة ) اموم ولايته في حق الكافة  
فيما فيه نظر بهم وكان له ذلك من غير ان الحق ضررا باحد الا ترى انه اذ ارأي  
ان يدخل بعض الطريق في المسجد او بالعكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين

كان له ان يتعل ذلك والامام الذي ولاه الخليفة بمنزلة الخليفة لانه نائبه فيما  
 ما يملكه (ومن صادرة السلطان) بان اراد ان يأخذ منه مالا (ولم يمين)  
 السلطان (بيع ماله) بل طلب منه جلة من المال (فباع ماله فخذ) بيعه لانه غير  
 مكره به وانما باع باختباره غاية الامر انه احتاج الى بيعه لايفاء ما طلب منه وذلك  
 لا يوجب الكره كما ان اذا حبس بالدين فباع ماله لفضاء الدين الذي عاينه  
 فانه يجوز لانه باعه باختباره وانما وقع الكره في الالباه لاق البيع كما في التبيين  
 (ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها منه لا تصح الهبة ان قدر  
 على الضرب) لانها مكرهه عليه اذا لا كراه على المال بثبت بمثله (وان اكرها)  
 اى المرأة (على الخلع ففعلت يقع الطلاق) لان طلاق المكره واقع (ولا يجب  
 المال) اذا لرضاء شرط فيه وقد انعدم على ما بيناه في الاكره (ولو احوال)  
 اى المرأة (انسا بالامر على الزوج) لا يأخذ منه عوض دينه مثلا (ثم وهبته من الزوج  
 لا تصح الهبة) لانه يتعلق به حق المحتال على مثال الرهن فصار كما لو باع المرهون  
 او وهبه (ومن اتخذ سراً او بالوعدة في داره فتر منها) اى من البئر او بالوعدة  
 (حائط جاره وطلب الجار) تحويله اى تحويل ذلك الى موضع آخر (لا يجبر عليه)  
 اى على التحويل لانه تصرف في خالص ملكه (وان سقط الحائط منه)  
 اى من ذلك اى من سبب البئر لا يضمنه اى لا يضمن صاحب البئر لان هذا سبب  
 فلا يجب الضمان الا بالتعدي (ومن عمد دار زوجته بماله) اى بمال الزوج  
 (باذنها) اى باذن الزوجة (فالعامة تكون لها) اى للزوجة لان الملك لها  
 وقد صح امرها بذلك (والنفقة) التى صرفها الزوج على العمة (دين له)  
 اى للزوج (عليها) اى على الزوجة لانه غير متطوع فيرجع عليها لصحة  
 الامر فصار كالسأ مور بقضاء الدين (وان عمرها) اى الدار (لها) اى للزوجة  
 بلا اذنها (اى الزوجة) (فالعامة لها) اى للزوجة (وهو) اى الزوج  
 في العمارة (متطوع) في الاتفاق فلا يكون له الرجوع عليها به (وان عمر نفسه  
 بلا اذنها) اى الزوجة (فالعامة له) اى للزوج لان الاكثة التى بنى بها ملكه  
 فلا يخرج عن ملكه بالبناء من غير رضاه فيبقى على ملكه ويكون غاصبا للعرصة  
 وشا غلاما غيره بملكه فيؤمر بالتفريق ان طابت زوجته ذلك كما في التبيين  
 لكن بقى صورة وهى ان يعمر لنفسه باذنها فى الفرايد ينبغي ان تكون العمارة  
 فى هذه الصورة له والعرصة لها ولا يؤمر بالتفريق ان طلبته انتهى (ومن اخذ  
 غريمه له فترعه انسان من يده فلا ضمان على المازع) اذا هرب الغريم  
 لان النزاع تسبب وقد دخل بيته وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار فلا يضاف اليه  
 التالف كما اذا حل قيد العبد فابقى او كد لالة السارق على مال غيره فان الدال

لا يجب عليه الضمان لان التلف حصل بفعل السرقة لا بالذلة او كذا (المسك هاربا  
 من عدو وجب قتله العدو ومن المسك لا يجب عليه الضمان فكذلك هذا ) ومن  
 في يده مال انسان فقال له السلطان ادفعه ( اي هذا المال ) الى والا قطع يديك  
 او ضربتك تحسب من شوط الايض من الدافع ( اودفع المال ) الى السلطان لانه مكره  
 عليه فكان الضمان على المكره او على الاخذ اية ما شام المال ان كان الاخذ  
 مختارا او الاخذ على المكره فقط كافي للثبوت لكن ان كان المكره والاخذ هو السلطان  
 فقط بشهادة قوله الى فلا معنى لقوله او على الاخذ تدبر ( واووضع في الصخرة  
 من اجل ان يصيده ) اي بالخيول ( حار وحش وسمي عليه ) عند الوضع ( فجهل )  
 في اليوم الثاني ( ووجد الحمار بجرحا ميتا لا يحل اكله ) لان الشرط ان يخرج  
 انسان او يذبحه ولم يوجد وتعيده باليوم الثاني اتفقا في حتى لو وجد ميتا  
 من ساعته لا يحل اكله شرطه ( ويكره من الشاة الحيا ) مضمورا وهو الفرج  
 والخصية والمثانة والذكر والغدة والمرارة وادم المسوخ ( لما روى الاوزاعي  
 عن وصل بن جبلة عن مجاهد قال كره رسول الله عليه السلام من الشاة الذكر  
 والانثيين والقبل والغدة والمرارة والمثانة والدم قال الامام الدم حرام واكره  
 الستة وذلك لقوله عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم فلما تناول النص قطع  
 بخبره وكره ما سواه لانه مما استخذه النفس وتكرهه وهذا المعنى سبب الكراهة  
 لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث كافي للتيسير لكن ان هذه الاشياء ان كانت  
 من الخبائث ينبغي القول بتحريمها لان قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث  
 ينظمها فكيف يجعل مكرهه وان لم يكن كذلك فلا بد من الدليل على الكراهة  
 بمعنى آخر وفي شرح الوهبانية تفصيل وحاصله ان الامام اطلق اسم الجرام  
 على الدم المسفوح وسمى ما سواه مكروها لانه ثبتت جرمته بدليل مقصود به  
 وهو النص المأثور وهو قوله تعالى الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا وبقي الستة  
 انما يذهب بل بالاحتياط وبظاهر الكتاب المحتمل للتأويل والحديث ( والفساخي  
 ان يفرض مال الغائب والطفل واللفظة ) اقدرته على الاستخلاص ولا يفوت  
 الحفظ به بخلاف الاب والوصي والمناطة لعجزهم فيكون تضيقا الا ان الملتزم  
 اذا نشد اللفظة ومضى مدة النشدات ينبغي ان يجوز له الاقتراض من فقر لانه  
 لو تصدق به عليه في هذه الحالة جاز الاقتراض اولى كافي للتيسير وفي الاقضية  
 انما يملك القاضي الاقتراض اذ لم يحصل غلة لليتيم اما اذا وجدت فلا يملكه هكذا  
 روى عن محمد وينبغي ان يشترط لجواز اقتراض القاضي عدم وصي اليتيم ولو كان  
 منصوب القاضي فانه لم يشترط عند وجود الوصي وهو الصحيح كافي في الفصول  
 ( واوكالات حشدة الصبي طاهرة ) حيث ( من رآه ظنه مخيرا ) بالمال انه

( لا تقطع حنطة ذكره الامثلة جازرك ختانه على حاله ) لان قطع جلدة ذكره  
لتنكشف الحشقة فاذا كانت الحشقة ظاهرة فلا حاجة الى القطع وان كان توارى  
الحشقة قطع الفضل ولو ختن ولم يقطع الجلدة كلها ينظر ان قطع اكثر من  
النصف يكون ختانا لان الاكثر حكم النكل وان قطع النصف فادونه لا يعتد به  
اعيد الختان حقيقة وحكما ( وكذا ) جازرك ختان ( شيخ اسلم وقال اهل  
الصيرة لا يطبق الختان ) للعدو الظاهر والختان سنة وهو من شعار الاسلام  
وخصايصه فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام ( ووقت الختان غير  
معلوم ) عند الامام فانه قال لا علمي بوقته ولم يرو عنه ما فيه شيء ( وقبل  
سبع سنين ) وقيل لا يحنث حتى يبلغ وقيل اقصاصه اثني عشرة سنة وقيل تسع  
سنين وقيل وقته عشر سنين لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغ عشرة اعتبارا او تخلقا  
فيحتاج الى الختان لانه شرع للطهارة وقيل ان كان قويا يطبق الم الختان  
ختن والا فلا وهو اشبه بالفقه وختان المرأة ليس بسنة ( ولا يجوز ان يصلى غير  
الانبياء والملائكة الا بطريق التبعية ) كما يقال اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم  
وتجو ذلك وذلك لان في الصلوة من التعظيم مالمس في غيرها من الدعوات وهي  
زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك لمن تصور منه الخطايا  
والذنوب وانما يدعى له بالعفو والمغفرة والتجاوز ويستحب الترضي للصحابه والترحم  
للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخبار وكذا يجوز الترحم على  
الصحابه والترضي للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد ( ولا ) يجوز ( الاعطاء  
باسم النبروز والمهرجان ) أي الهديا باسم هذين اليومين حرام بل كفران  
قصد تعظيم المذكور من النبروز والمهرجان كما ينه في موضعه ( ولا بأس بلبس  
القلانس ) لما روى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان له قلانس يلبسها  
وقد صح ذلك ( وللشباب العالم ان يقدم على الشيخ الجاهل ) لما مرانه افضل  
منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في  
الصلوة وهي احد اركان الاسلام وقال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول  
واولي الامر منكم والمراد باولي الامر العلماء في اصح الاقوال والمطاع شرعا  
يقدم والعلماء ورثة الانبياء عليهم السلام على ما جاءت به السنة ( ولحافظ القرآن  
ان يحتم في اربعين يوما ) لان المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار  
بما فيه لا مجرد التلاوة وذلك يحصل بالنأي لا بالتواني في العالي فقد دروا الختم اقله  
باربعين يوما يقرأ في كل يوم حزبا ونصف حزب واقل ولله در المص ان يحتم  
كتابيه في بيان قراءة القرآن وكيفية الختم

وجه التامير بين فلا يحتاج الى البيان هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير  
 يقال فرض الفساقى الغنمة اى قدرها وحكى هذا العلم فرائض لان الله تعالى  
 قدر نفسه ولم يقوض تقديره الى ملك مغرب ولا نبي مرسل ومن نصيب كل  
 واحد من المصنف والرابع والثمن والثلاثين والثلث والسدس بخلاف سائر الاحكام  
 كالصلوة والزكاة والجمع وغيرها فان المصروف فيها بجملة واعمال السنة ينته اوهذا  
 العلم من اشرف العلوم قال صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل  
 آفة محكمة او ستة قائمة او فريضة مادية وقد حث صلى الله عليه وسلم على تعليمه  
 وتعلمه بقوله تعلموا الفرائض وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسى وهو اول شيء  
 يزرع من امة (يبدأ من ترك الميت) الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالأرهن  
 والامد الخائى والمشتري قبل المضى فان صاحبه يقدم على التجهيز كما في حال  
 حيوته وان لم يكن يبدأ بالتجهيز ودفعه اعتبارا لحالة الحياة فان المرأ يقدم نفسه  
 في حوته فيما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والسكنى على اصحاب الديون  
 ما لم يتناق حق الغير معين ماله فكسدا بعد وفاته فانه يقدم تجهيزه ودفعته  
 (بلا اسراف ولا تعير) وهو قدر كمن الكتابة او كمن السنة او قدر ما يلزمه  
 في حوته من اوسط ثيابه او من الدى كان يرمى به في الاعباد والجمع والزيارات  
 على ما اختلفوا فيه وقال ابو يوسف كفى المرأ على زوجها حلالا لمحمد قال  
 الصدر الشهيد وقاضيهان الغنوى على قول ابي يوسف (ثم يقضى ديونه)  
 من جميع ماله الباقي بعد التجهيز والدفن اى ثم يبدأ بوفاء دينه الذى له مطالب  
 من جهة الاله اى لادبى الزكاة والكفارات ونحوها لان هذه الديون تسقط  
 بالوفاء فلا يرم الورثة اداؤها الا اذا اوصى بها او تبرعوا بها من عندهم  
 (ثم تعد وصاياه من ثلث ما فى بعد الدين) اى ثم يبدأ بوصيته اى بتنفيذها من  
 ثلث ما بقى بعد التجهيز والدين وفى اكثر من الثلث لا يجوز الاياجزة الورثة على  
 ما مر ثم هذا الجس بتقديم على الورثة فى المعنى بل تشريك لهم حتى اذا سلم له شئ  
 سلم للورثة صنفه او اكثر (ثم يقسم الباقي بين ورثته) اى الذى ثبت ارفهم بالكتاب  
 والسنة واجماع الامة (ويستحق الارث بنسب وبكاح وولاء) كإسباتى معصلا  
 (وسدأ باصحاب الفروض) اى كل صاحب سهم مقدم فى الكتاب او السنة  
 او الاجماع كما ذكره السرخسى وتقديمهم على العصاة لقوله عليه السلام اجعلوا  
 الفرائض ما لها مما ائقته فلاولى رجل ذكر (ثم) يبدأ (بالعصبات النسبية)  
 فان المعصومة النسبة اقوى من النسبة يرشدك الى ذلك ان اصحاب الفروض

النسبية رد عليهم دون اصحاب الفروض السببية اعني الزوجين (ثم) يبدأ  
 (بالمعق) بكسر التاء مذكرا كان او مؤنثا فان من اعتق عبدا او امة كان الولالة  
 ورثته ويسمى ذلك ولاء العتاقة والنعمة (ثم عصبته) اي يبدأ عند عدم مولى  
 العتاقة بعصبته من الذكور وهذا قيد لا بد منه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ليس للنساء من الولاء الا ما اعتق الحديث (ثم الرد) اي يبدأ بعد العصابات  
 السببية بالرد على ذوى الفروض النسبية لبقاء قرابتهم بعد اخذ فرائضهم  
 دون ذوى الفروض السببية (ثم ذوى الارحام) اي يبدأ عند عدم الرد لان شفاء  
 ذوى الفروض النسبية بذوى الارحام وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبته  
 ولا ذوى سهم (ثم مولى الموالاة) اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ في جميع  
 الميراث مولى الموالاة ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدأ به ايضا لكن في الباقي  
 من فرضه وتفصيل مولى الموالاة قد مر في موضعه (ثم المقر له بالنسب) على الغير  
 (لم يثبت) نسب باقراره من ذلك الغير اذ اقامت المقر على اقراره يعني ان هذا  
 المقر مؤخر في الارث عن مولى الموالاة ومقدم على الموصى له بجميع المال  
 وقضاه السيد في شرح الفرائض فليطالع (ثم الموصى له باكثر من الثلث) اي اذا  
 عدم من تقدم ذكره يبدأ بمن اوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد  
 على الثلث لا لجل الورثة فاذا لم يوجد احد منهم فلا عندنا ما عين له كاملا  
 وانما الاخر من المقر بناء على ان له نوع قرابة بخلاف الموصى له (ثم بيت المال)  
 اي اذا لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على انها مال  
 ضائع فصار قيسا لجميع المسلمين فيوضع هناك ولبس ذلك بطريق الارث وعند  
 الشافعية ان بيت المال ان كان منتظما يقدم على ذوى الاحام والرد ولا ميراث  
 عندهم اصلا لمولى الموالاة ولا المقر له بالنسب على الغير ولا الموصى له بجميع المال  
 (ويمنع الارث الرق) واذا كان اونا قصدا لان جميع ما في يده من المال فهو لمولاه  
 فلو ورثناه عن اقرباه اوقع المالك اسيدته فيكون توريثا الاجنبي بلا سبب وانه باطل  
 اجابا (والقتل) كما مر تفصيله في الجنائيات (واختلاف الماتين) فلا يرث  
 الكافر من المسلم اجابا ولا المسلم من الكافر على قول علي وزيد وعامة الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم واليه ذهب علماؤنا والشافعي كما مر تفصيله (واختلاف  
 الدارين حقيقة) كالخبري والذمي (او حكما) كالمستأمن والذمي او الحربين  
 من دارين مختلفين كما مر ذكره فلا حاجة الى التكرار (والجمع على توريثهم  
 من الرجال عشرة الاب وابوه) اي اب الاب (والابن وابنه والاخ وابنه والعمة  
 وابنه والزوج ومولى النعمة) اي مولى العتاقة (ومن النساء سبع الام والجدة)  
 اي ام الام (والنبت وبنت الابن والاخت والزوجة ومولاة النعمة) اي مولاة

وعصبة) أي المورث فذو الفرض من بعدهم مقدر واليهام المقدر في كتاب الله  
 أمالي مبنية النصف) وقد ذكر في كتاب الله تعالى في ثلثة مواضع فقال وإن كانت  
 واحدة أي البنت فلها النصف وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال وله  
 اخت فلها نصف ما ترك (والربع) وقد ذكر في موضعين حيث قال ولكم  
 الربع مما تركن وقال ولهن الربع مما تركن (والثمن) وقد ذكر في موضعين حيث  
 قال ولهن الثمن مما تركن (والثلثان) وقد ذكر في موضعين حيث قال في حق  
 البنات فإن كن نسأ فوق اثنتين فلهن ذلك ما ترك وفي حق الأخوات فإن كانتا  
 اثنتين فلهما الثلثان (والثلث) وقد ذكر في موضعين حيث قال فلاحه  
 الثلث وقال وإن كانوا أي أولاد الأم أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث  
 (والسدس) وقد ذكر في ثلثة مواضع حيث قال ولأبويه لكل واحد منهما  
 السدس وقال وإن كان له أخوة فلاحه السدس وقال في حق ولد الأم وله أخ  
 أو اخت فلكل واحد منهما السدس ثم شرع في التفصيل فقال (فالنصف)  
 للبنت وبنت الابن عند عدمها) أي عدم البنت لأن بنت الابن قامت مقامها  
 إذا عدمت البنت (و) النصف (للأخت الأبوين وللأخت للاب عند عدمها)  
 أي عدم الأخت لأبوين (إذا انفردن) عن أخواتهن وأما إذا خلطن بهن  
 قصر حصصات بهم ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين كما سيأتي (و) النصف  
 (للزوج عند عدم الولد وولد الابن) وقيد بولد الابن يخرج ولد البنت  
 فإن الحكم لا يكون كذلك بل يكون أهامه الربع (والربع له) أي الزوج (عند  
 وجود أحدهما وإن سفل) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن  
 لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فيستحق كل زوج أماله نصف  
 وأما الربع مما تركه امرأته (وللزوجة) الربع (وإن) وصالية (تعددت  
 عند عدمها) أي الولد أو ولد الابن لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن  
 لكم ولد (والثمن أي الزوجة) كذلك عند وجود أحدهما (أي الولد  
 أو ولد الابن وإن سفل) لقوله تعالى فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن وإن كن  
 أكثر من واحدة اشتركن فيه لوجهين أحدهما أن يلزم الإحاف ببيعة الورثة لأنه  
 لو أعطى كل واحدة منهن ربعاً يأخذن الكل إذا ترك أزواج زوجات بلا ولد  
 والنصف مع الولد وإشائي أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد كقوله  
 ركب القوم دوابهم ولبوا شيابهم فيكون لواحدة الربع أو الثمن عند انفادها  
 بالنص وإذا كثرت وقعت الزاجية بينهما فيصيرف اليهن جميعاً على السواء لعدم  
 الأاوية ولغظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنص أو بالإجماع فيفسر له

حاتان ( والثلاثان لكل اثنين فصاعداً عن فرضهن النصف ) وهى البنات  
والاخوات لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ( والثلث للام  
عند عدم الولد وولد الابن و ) عدم ( الاثنين من الاخوة والاخوات ولها ) مع  
هؤلاء ( السدس ) . ولفظ الجمع فى الاخوة فى قوله تعالى فان كان له اخوة يطلق  
على الاثنين فيجب الام لهما من الثلث الى السدس من اى جهة كانا او من جهتين  
لان لفظ الاخوة يطلق على الكل وهذا قول جمهور الصحابة رضى الله تعالى  
عنهم وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه لم يحجب الام من الثلث  
الى السدس الا بثلاثة منهم عملاً بظاهر الآية ( ولها ) اى للام ( ثلث ما يبق  
بعد فرض احد الزوجين فى زوج وابوين او زوجة وابوين ) فيكون لهما السدس  
مع الزوج والاب والربع مع الزوجة والاب لانه هو الثلث الباقى بعد فرض  
احد الزوجين فصار للام ثلاثة احوال ثلث الكل وثلث ما يبق بعد فرض  
احد الزوجين والسدس وابن عباس رضى الله تعالى عنهما لا يرى ثلث الباقى  
بل يورثها ثلث الكل والباقى الاب وخالف فيه جمهور الصحابة رضى الله عنهم  
( ولو كان مكان الاب فيهما جده فلها ) اى للام ( ثلث الجميع ) عند الطرفين  
فلا يبالى بفضليهما عليه لكونها اقرب منه ( خلافا لابن يوسف ) فان لهما مع  
الجدة ايضا ثلث الباقى عنده كما فى الاب فعلى هذه الرواية جعل الجدة كالاب  
فيصيب الام كما يصيبها الاب . ( و ) الثلث ( الاثنين فصاعداً من ولد الام  
يقسم ) الثلث ( لذكورهم واناثهم بالسوية ) يعنى الاثنى منهم تأخذ مثل  
ما يأخذ الذكر منهم بلا تفضيل الذكر منهم على الاثنى لقوله تعالى وان كانوا  
اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث والشركة تنقضى المساواة ( والسدس  
لواحد منهم ) اى من اولاد الام ( ذكر او اناث ) لقوله تعالى وان كان رجل  
يورث كلاً او احرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والمراد به  
اولاد الام ولهذا قرأ بعضهم وله اخ او اخت لام ( و ) السدس ( الام عند  
وجود الولد او ولد الابن او ) وجود ( الاثنين من الاخوة والاخوات ) كما سبق  
( و ) السدس ( للاب مع الولد او ولد الابن ) فان كان مع الاب ابن فله  
فرضه اعنى السدس والباقى لابن وان كان معه بنت فله السدس ايضا لان اسم  
الولد يتناول الابن والبنت والبنات النصف بالفرض وما بقى للاب ايضا لانه اولى  
رجل ذكر من العصباء عند عدم الابن وولد الابن ولد شرعاً بالاجماع قال الله  
تعالى يابنى آدم وليس دخول الابن فى الولد من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز  
بل هو من باب عموم المجاز او عرف كون حكم ولد الابن بحكم الولد بدليل آخر  
وهو الاجماع ( وكذا ) السدس ( الجدة الصحيح عند عدمه ) اى عند الاب



من الجدة الصحيح كالأب أي من أبيهم مسند مشهور ثم يعود ذاك (وهو)  
 إلى الجدة الصحيح (من لا يدخل في مسند أبي الت أم) كتاب التمسح (فإنه ثبت)  
 في بيته إلى الأب أم (يحيى فاسد) فلا يرب الأصلي أنه من ذوي الأرحام  
 لأن سئل الأم في مسند قطع النسب أبو النسيب إلى الأبناء لأن النسب للنسب  
 والجملة وذلك بالشهور وهو المذكور دون الأماث (و) السدس (الجملة  
 الصحيحة وإن) وصلبه (بعدت) كأم الأم مع أم الأب مشتركت في السدس  
 إذا كن مائة في الدوحة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أطعوا  
 أمهات السدس وأبو بكر رضي الله عنه اشرك بين الخديتين في السدس وكان ذلك  
 معصم الصداقة ولم يكر عليه أحد وكل اجتماع عزوها فقال (وهي)  
 أي الجدة الصحيحة (من لا يدخل في مسندها إلى الأب جد فاسد) من يدخل  
 في مسندها إلى الميت ذكر بين اثنين (و) السدس (أما الأب وأب) وصلبه  
 (بعدت مع الواحدة من سائر العصب) تكمله للثاني لأن حق السائر السائر  
 وقد أحدث الواحدة الصداقة العزاة فيبقى السدس من حق السائر وأحد  
 سائر الأسر واحدة أو متعددة وما في من البركة فلاولى عصمة في سائر الأسر  
 من دوات العروض مع الواحدة من الصلوات هذا إذا لم يكن في درجتهم أي  
 أي وأما إذا كان معهن أي أي يكن عصمة معه ولا يرث السدس كما سألني  
 (والأخت لا كذلك) أي أيها السدس وإن تعددت (مع الأخت الواحدة  
 للأبوين) لأن حق الأخوات السائر وقد أحدثت الأخت الواحدة للأبوين  
 النصف في مئة سدس فيعطي للأخوات لا تكمله للسائر ولا يرث مع الإختين  
 لا وأما الآن يكون معهن أح لا معصم كما سألني

### ( فصل في العصب )

العصمة أربعة ثلاثة عصمة بعد وعصمة بعيرة وعصمة مع غيره (والعصمة  
 بعد ذكر) قال الأثر لا تكون عصمة بعيرة أو مع غيرها (ليس)  
 في اسمه إلى الميت أي) فإن قلب الأخ لا وأما عصمة بعد مع أم الأم داخله  
 في مسد إلى الميت قال قراءة الأب أصل في استحقاق العصمة ما بها إذا انفردت  
 كنت في سائر العصمة ثم لا في قرأ أم الأم ما بها لا فصل ما مرادها على لأبائها  
 وهي مائة في اثنتي العصمة لك أحدها ثم لا وصف وأد فرحانها الأخ  
 لا وأما صلى الأخ لا (وهو بأحد ما أفهم أفرأض وهو جد الأبرار)  
 أي أمراده عن غيره في الوراء (يخرج جمع المال) ثم لا واحد وفي التبعين  
 هذا رسم وليس يحد لأنه لا يحد على تعديرا إمراف الورثة كلهم ولكن

لا يعرف من هو العصبية منهم فيكون تعرفوا بالحكم والمصدر معرفة العصبية  
حتى يعطى ما ذكر ولا يتصور ذلك الا بعد معرفته ( واقربهم ) اى اقرب  
العصبات ( جزء الميت وهو الابن وابنه وان ) وصليته ( سفل ) لخبراتهم  
في اسم الولد وخبرهم يحجبون بهم لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم  
للذكر مثل حظ الانثيين الى ان قال سبحانه ولا يوه لكل واحد منهما  
السدس مما ترك ان كان له ولد فجعل الاب صاحب فرض مع الولد ولم يجعل  
للولد الذكر سهمها مقدرا فتعين الباقي له فدل ان الولد الذكر مقدم عليه  
بالعصبة وابن الابن ابن لانه يقوم مقامه فيقدم عليه ايضا ومن حيث المعتول  
ان لاسان يورث ولد ولده على والده ويختار صرف ماله ولا جله يد حر ماله  
عادة على ما قال عليه السلام الولد مخلة محبة وقضية ذلك ان لا ينجوز بكه  
محل اختياره الا ما صرفنا مقدار الفرض الى اصحاب العروض بالنص فبقى الباقي  
على قضية الدليل وكان ينبغي ان يقدم البنت ايضا عليه وعلى كل عصبية  
الا ان الشارع اطلق اختياره بتعيين الفرض لها وجعل الباقي لاولى رجل  
( ثم اصله وهو الاب والجيد الصحيح ) اى اب الاب ( وان ) وصليته ( علا )  
واولاهم به الاب لان الله تعالى شرط لارت الاخوة الكلاله وهو الدنى لاولاده  
ولا والد على ما بيناه فلم بذلك انهم لا يرثون مع الاب ضروره وعليه اجزاء الامه  
فاذا كان ذلك مع الاخوة وهم اقرب الناس اليه بعد فروعه واصوله فحافظك مع  
من هو ابعد منهم كالاعمام وغيرهم والجيد يقوم مقامه في الولاية عند عدم  
الاب ويقدم على الاخوة فيه فكذلك في الميراث وهو قول ابى بكر الصديق  
رضي الله عنه وله احد الامام ( ثم جزء ابيه وهم الاخوة لايوبن او ) الاخوة  
( لاب ثم بنوهم وان ) وصليته ( سفلوا ) وانما قدموا على الاعمام لان الله تعالى  
جعل الارث في الكلاله للاخوة عند عدم الولد والوالد فعلم بذلك انهم يقدمون  
على الاعمام وانما قدم الاخ لاب وام لانه اقوى لاتصاله من الجانبين ( ثم جزء  
جده وهم الاعمام لايوبن اولاد ثم بنوهم وان ) وصليته ( سفلوا ثم جزء  
جد ابيه كذلك ) اى اولاهم بالميراث بعد الاخوة اعمام الميت لانهم جزء الجيد  
فكانوا اقرب ثم اعمام الاب لكونهم اقرب بعد ذلك لانهم جزء الجيد ثم اعمام  
الجيد لانهم اقرب بعدهم ويقدم العم لاب وام على العم لاب ثم العم لاب على  
ولد العم لاب وام ( والعصبة تعرفه من فرضه النص ف والثلاث ) وهم اربع  
من النساء ( يصرن عصبه باخوتهن ويقسم لذكر مثل حظ الانثيين )  
فانبات بالابن وبنات الابن بان الابن لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر  
مثل حظ الانثيين والاخوات لاب وام باخيهن والاخوات لاب باخيهن لقوله

له ان كان كلوا احدى رجلا ونسب فلا بد ان مثل خط لا بد من (ومن لامرض  
 اها) من الاناث (واخوها عصبة لا نصير عصبة به) اي باخوها (كالمعمد)  
 لا نصير عصبة بالعم الذي هو اخوها قال المال كله للعم دون العمة وبنت العم  
 لا نصير عصبة بان العم قال كله لابن العم دون بنت العم (وبنت الاخ)  
 لا نصير عصبة باخوها قال كله لابن الاخ لان النص الوارد في صيرورة الاناث  
 بالذكور عصبة بالما هو في ذواته البنت بالبنين والاخوات بالاحوة والاناث  
 في كل منها ذوات فروض نفس لا فرضه من الاناث لا بتأويل النص (والعصبة  
 مع غير الاخوات لا يورث ولا تب مع البنت وبنت الابن) والاول ان يقول  
 او يدل الواو تدبر لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اجعلوا الاخوات مع البنت  
 عصبة والبنين عصبة مع غيره وقع اخواتهن عصبة بغيره لان ذلك الغير  
 وهو البنت شرط يصيرورثهن عصبة ولم يجعلهن عصبة بهن لان اخواتهن  
 ليست بعصبة فكيف يجعل غيرهن عصبة بهن بخلاف ما اذا كن عصبة  
 باخوتهن لان الاخوة يتبعونهم عصبة فغيرهن بهن عصبة تبعاً (ودور  
 الابوين من العصبات مقدم على ذي الاب) الواحد لان ذا الفرائسين  
 من العصبات اول من ذي قرابة واحدة مع تساوها في الدرجة ذكر اكان  
 ذوالفرائسين او انثى لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان اعيان بني ادم يتوارثون  
 دون بني العلات والمقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يرجع به بنو الاعيان  
 على بني العلات (حتى ان الاخوت لا يورثون مع البنت) بسواء كانت صليبه  
 او بنت ابن وسواء كانت واحدة او اكثر (تحجب الاخ لآب) بخلاف الابن عيس  
 رضى الله تعالى عنهم فان الاخوت لا نصير عصبة مع البنت بمثله (وعصبة  
 ولد الزنا وولد الملاعة مول امة) لانه لا ياب له والبي صلى الله عليه وسلم الملق  
 ولد الملاعة يامه فصار كخص لا قرابة له من جهة الاب فيه قرابة امة  
 وبرثهم قادرك اما وبنها والملاعن فليات النصف وللام السادس والاربعون  
 عليها كان لا يمكن له اب وكذا اوتان معها زوج او زوجة اخذ فرضه  
 والباقي بينهما فرضا ورثا واوترك امة وابناء لامة وابن الملاعن ثلاثة الثلث  
 ولاخيه لامة السادس والباقي رده عليها ولاشي لابن الملاعن لانه لا اخ له  
 من جهة الاب واومات ولد ابن الملاعة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثونه  
 قوم جده وهم الاعمام واوالادهم وبهذا تعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا  
 الا انهما يفرقان في مسئلة واحدة وهو ان ولد الزنا يرث من ثأمه ميراث اخ لام  
 وولد الملاعة يرث الثأم ميراث اخ لآب وام كافي الاختيار (والاب مع البنت  
 صاحب فرض وعصبة) كما مر ذكره (واخر العصبات مول العتاقة) لقوله

صلى الله تعالى عليه وسلم الولاء لجهة كل جهة النسب ولأنه أحياء معنى بالاعتناق  
فأشبه الولاء ( ثم عصيته ) أى عصية مولى العتاقة ( على الترتيب المذكور )  
بأن يكون جزء المولى أولى وإن سفل ثم أصوله ثم جزء أبيه ثم جزء جده يقدمون  
بقوة القرابة عند الاستواء وبهذه الدرجة عند التفاوت ( فنترك اب ) الأولى  
بالألف لأنه فى موضع النصب ( موله وابن موله ) له كلاء لابن موله ( لما لابن  
وابن الابن وإن سفل مقدم على الاب وهذا عند الطرفين ) وعند ابن يوسف  
للأب السادس والباقي الابن ( هذا قوله الآخر وهو احدى الروايتين عن ابن  
مسعود به قال شريح والنخعي وقولهما هو واختار سعد بن المسبب ومذهب  
الشافعي والقول الأول لابن يوسف ( ولو كان مكان الاب جد فكله لابن اتفاقا )  
وذلك لان الاب كالأب فى العصوبة بحسب الظاهر لان اتصال كل منهما  
بالميت بلا واسطة وكون الابن اقرب يحتاج الى ما من من ان زيادة قربه اهر  
حكمى فوق الخلاف هناك بخلاف الجد فان اتصاله بواسطة الاب فيه يكون  
الاب اقرب من الجد ويكون الابن اقرب منه بلا اشتباه فلا نزاع فيه الجد  
فى الولاء اما ابن الابن مع الجد فالظاهر ان يرث ابن الابن عند ابن يوسف ايضا  
لأنه أشبه بالابن من الجد بالاب كافي القسارى ( ولو ترك جد موله وأخ موله  
فالجد أولى ) ويكون الولاء كله الجد عند الامام لأنه اقرب الميت فى العصوبة  
من الاخ على مذهبه ( وعندهما يستويان ) فيكون الولاء بينهما نصفين  
( والعصية انما يأخذ ما فضل عن ذوى الفروض ) كما مر ( فتوركت زوجا  
واخوة لام واخوة لابوين واما ما انصف للزوج والثلث للاخوة لام والسادس  
للأم ولا يشاركهم الاخوة لابوين ) لان المسئلة من ستة نصفه وهو الثلث  
للزوج وثلثه وهو اثنان للاخوة لام وسدسه وهو واحد للام وما فضل  
عن فرض ذوى الفروض شئ حتى يعطى للاخوة لابوين وهم عصية وبه  
قال ابو بكر الصديق رضى الله عنه واخذ علماؤنا وقال عثمان رضى الله عنه  
تسترك الاولاد لابوام مع الاولاد لام وبه اخذ مالك والشافعي وكان عمر  
رضى الله عنه يقول اولاد مثل ما قال الصديق رضى الله عنه ثم رجع عنه الى قول  
عثمان رضى الله عنه وصحب رجوعه انه سئل عن هذه المسئلة فاجاب كما هو  
مذهبه فقام واحد من الاولاد لابوام وقال يا امير المؤمنين واثنى سلم ان ابانا كان  
جارا للسنا من ام واحدة فاطرق رأسه مليا وقال صدق لانه بنوام واحدة  
فشركهم فى الثلث فلهذا سميت المسئلة بخارية ومشركة وعثمانية وعن هذا  
قال ( وتسمى المشركة والجمارية )

## ( اوصاف في النكاح )

وعرف به في الآج وفي أصنافه من اهل هذا العلم مع شخص معين من بني مدينة  
 امارة وسمى صاحب الحرمات او مفسدوا حتى يتبع انفسهم بوجود شخص  
 آخر فيخرج في تعصيل كل من يفسد به ( حجب الله ما من متع في حق  
سنة ) من الورثة ( الان والاب والابن والام والزوج ) فان كانت  
 قد شجب هذا امر او ياقبل والردة والرضا فلا يضح ان شجب الحرمات متع  
 في عهد العرق قال الكلام في الورثة وهم على ذلك بالنسبة ليسوا بورثة  
 ( ومن عدها هم يتبع الاعد بالاقرب ) يتبع ( ذو العمة ) الوأمة  
 ( بني العرايين ) ويرد على شخص لارث منه اى مع وجود ذلك الشخص  
 كان الاى الاعطاء لارث مع الاثر ( الاولاد الام حاش ) بدون اى نسبون  
 الى الجب ( بها ) اى ماتم ( و ) لكن ( رأى ) مع الام قال  
 اعطى لارث المدلى وتنفذ في هذا الاصل ان الشخص للمدلى به ان ينفذ مع  
 لارث المدلى مع وجوده سواء احدث في سبب الارث كما في الاب والجد  
 والابن وانه اولم هذا كما في الاب والاحوة والاحوات فان المدلى به لما احرر جميع  
 المال لم يبق للمدلى شئ اصلا وارام انتهى المولى به الجميع فان احدث في السبب  
 كان الامر كذلك كما في الام وام الام لان المدلى به لما اخذ نصيبه بذلك السبب  
 لم يبق للمدلى من نصيب الذى يستحق بذلك السبب شئ وان لم نصيب آخر  
 وسار بخرو ما وارام احدث في السبب كما في الام واولادها فان المدلى به حاش  
 احدث نصيب المدلى به والمدلى به لا يحد نصيبا آخر وهذا الى سبب آخر  
 فلا حرمات فان طلب النسب الام تستحق به مع القرابة اذا اضررت عن غيرها  
 من اصحاب العرائض والمصوبات قلنا ان ذلك لا يتخذ في من جهة واحد  
 فانه يستحق به من امركة بالعرض ونصيبه بالرد والمراد ان ينفذ حبه  
 من جهة واحدة كما في المصوب ( وشبه الاحوة ) مصافة صاحب الحرمات  
 ( بالان وانه وان ) وصافية ( سهل وبالم ) لانهم كلاله وتورث الكلاله  
 مشروط بغير الوالد والوالد كما مر ( وابناء ) دائمة ( وتشبه اولاد العلات )  
 وهى الاحوة والاحوات لاب ( بالاخ لابون ايضا ) لان ميراث الاسوة والاحوات  
 لاب وام جار مجرى ميراث الاولاد الطبيعية وان ميراث الاحوة والاحوات  
 لاب كمرث اولاد الاس ذكرورهم كد كورهم وانما هم كائسهم فكما يتبع اولاد  
 الاى بالان كذلك تشبه الاحوة والاحوات لاب وام ( وعدهما لا يتبع  
 الاحوة لانوى اولاد بنجد بنهما سؤته وهو ) اى المدلى به كاح اراد به نصيبه

المقاسمة هي الثالث عند عدم ذي الفرض ( قال الفاضل الشريف الجليل  
 يشبه الأب في حجب اولاد الام وفي انه اذا زوج الصغير او الصغيرة لم يكن له حصة  
 خيار اذا بلغا وفي انه لا ولاية للاخ في الكاح مع قيام الجدة في ظاهر الرواية كالأب  
 وفي انه لا ينفذ الجدة بولد الوالد وفي ان حيلة كل واحد من الجائدين تحرم على  
 الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استيلاء الجد مع عدم الأب وفي انه لا يجوز  
 دفع الدائرة اليه وفي انه يتصرف في المال والنفس كالأب وبشبهه الاخ في انه  
 اذا كان للصغير جد وام كانت الفقة عليهما اثلاثا على اعتبار الميراث كما على الاخ  
 والام وفي انه لا يفرض النفقة على الجد المعسر كالاخ؛ وفي عدم وجوب صدقة الفطر  
 للصغير على الجد وفي ان الصغير لا يصير مستأيا بالام الجدة وفي انه اذا اقر بنا وله  
 وابنه حتى لا يثبت النسب بمجرد افرازه وفي انه لا يجرى لاه ناطقه الى مواله كل  
 ذلك كما في الاخ فلتمارض هذه الاحكام اختلفت العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم  
 رضى الله عنهم في مسئلة الجسد مع الاخوة فجهل كالأب في حجب الاخوة لام  
 وكالاخ في قسمة الميراث مادامت المقاسمة خيرا له فاذا لم تكن خيرا له اعطيت له ثلث  
 المال لانه مع الاولاد يرث السدس ومع الاخوة يضاعف ذلك وايضا اذا قسم المال  
 بين الابوين فالام الثلث والاب المثلان وهما في الدرجة الاولى ولما كان الجد  
 والجدة في الدرجة الثانية وكان للجدة السدس كان للجدة ضمنه اعنى الثلث  
 فاذا كان مع الجد اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال فهو خير له من الثلث واذا كان  
 معه اخوان فهما اى المقاسمة والثلث متساويان واذا كان معه ثلاثة اخوة فالثلث  
 خيرا له لان نصيبه بالقسمة حينئذ ربع هذا اذا لم يكن معه صاحب فرض  
 ( او ) ان لم تنقصه المقاسمة ( عن السدس عند وجوده ) اى وجود ذي الفرض  
 يعنى اذا كانت معه اختان لاب وام يجعل الجد كاخ ويكون المال بينه وبين  
 الاختين للذكر مثل حظ الانثيين وكذا اذا كانت معه ثلاث اخوات وان كانت  
 معه اربع اخوات فالمقاسمة والثلث سواء لانه اذا جعل كاخ يكون كاختين  
 ويكون عدد الاخوات ستة ويكون الاثنان من الستة له والاثنان ثلث الستة  
 وتكون المقاسمة والثلث مستويين وان كانت معه خمس اخوات يكون الثلث  
 خيرا له لانه ان جعل كاخ يكون بمنزلة اختين فيكون عدد الاخوات  
 سبعا فيكون حصته ناقصة عن السدس فيكون الثلث خيرا له واما في  
 احكام المقاسمة المذكورة في الفرض وشروطها فليراجع ( والفتوى على قول  
 الإمام ) وهو سقوط الاخوة والاخوات بالجدة لكن المختار في زماننا ان نفتي بعد  
 اخذ الجد السدس بالمصاحلة في الباقي بين الاخوة والاخوات وبه ( فاذا استكمل

بنات الصليب اثنتان (الابن) لان ارضهم كانت تكمله للثلاث وعده كمال  
بنين فبسطه اذ لا يلحق في ارضهم فمضا وقصصنا (الا ان يكون يجمع ارض  
او اصل منهن ان ارض فيصيب من حداته ومن حرقه) لكن (من ليست بذات  
سهم) فانه لا يصيب ذات السهم كالثلاث الصليبية مثلا (وقد عطف من دونه)  
واذا كانت يوصف ابن الابن من حداته ومن هو قومه يكون الباقي بينهم كمثل  
حظ الاثنتين سواء كان احدهن اولم يكن وهذا مذهب علي وزيد بن ثابت  
رضي الله عنهما وبه احدى افع العلماء وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال  
يسقط من بنات الابن بنتي للصليب وان كان معهن غلام ولا يقاسمونه وان كانت  
الثلاث الصليبية واحدة وكان معهن غلام كان لبنات الابن اربعة والخامس من  
السدس والثامنة وايدعها اقل اعطين ثم الاصل في بنات الابن عند عدم بنات  
الصليب ان اقررنهن الى الميت بمنزل منزلة ابنت الصليبية والتي يليها في القرب  
منزلة بنات الابن وهكذا وان سلب مثله او ترك ثلاث بنات امن بعضهن اسفل  
من بعض وثلاث بنات ابني ابن آخر بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات  
ابن ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض فالعليان من الفريق الاول لا يواز بهما  
احد فكون لهما الاصل والوسطى من الفريق الاول توازي بهما عليان من الفريق  
الثاني ويكون اربعة السدس تكمله للثلاث ولا شيء لاسفل بنات الابن يكون مع  
واحدة منهن علام فوصفها ومن يخذلها ومن فرقها من لم يكن مساحبة فرفض  
حق لو كان العلامة مع السفلى من الفريق الاول عصبتها وعصب الوسطى من  
الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث سقطت السفليات ولو كان العلامة  
مع السفلى من الفريق الثاني عصبتها وعصب الوسطى منه والوسطى والعليا  
من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول واه كان مع السفلى من الفريق  
الثالث عصبت الجميع غير اصحاب الفرائض (واذا اكمل الاخوات لا يوزن  
الثلاث سقط الاخوات لاب) لان ارضهم كانت تكمله للثلاث وقد كمل اثنتان فبسط  
(الا ان يكون معهن اخ لاب وعصهن) كما في بنات الابن والجدات كلهن  
بسطه (بالام) سواء كانت ابيات او اميات (والابويات خاصة) اي دون  
الاميات (بالاب ايضا) اي كما بسطه بالام وهو قول عثمان وزيد بن ثابت  
وعلى وغيرهم ونقل عن عمرو بن مسعود وبن موسى الاشعري رضي الله عنهم  
ان ام الاب ترث مع الاب واختاره شريح والحسن وابن سيرين لان ارض الجدات  
ليس باعتبار الادلاء لان الادلاء بالانثى لا يوجب استحقاق شيء من فرضها  
بل استحقاقهن الارث باسم الجدة ويتأدى في هذا الاسم ام وام الاب وكما  
ان الاب لا يحجب الاولى لا يحجب الثانية ايضا وهو مردود بان مجرد الاسم

بدون القرابة لا يوجب الاستحقاق والقرابة لا تثبت بدون اعتبار الادلاء فوجب  
 الادلاء الا ترى ان الجدة الفاسدة لا ترث مع كونها جدة لعدم الادلاء ( وكذا )  
 تسقط الابويات ( بالجد الام الاب ) وان غلبت كام ام الاب وهكذا فانها ترث  
 مع الجد لانها ليست من قبله ( و ) الجدة ( القرى منهن ) اى من الجدات  
 ( من اى جهة كانت ) اى سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب ( محجب )  
 الجدة ( البعدى من اى جهة كانت ) البعدى فثبت المحجب ههنا في اقسام  
 اربعة وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى واحدى الروايتين عن زيد بن ثابت  
 وفي رواية اخرى عنه ان القرى ان كانت من قبل الاب والبعدى من قبل الام  
 فهما سواء فيكون ح حجب القرى في اقسام ثلاثة فقط من تلك الاربعة  
 وقد عمل بهذه الرواية مالك والشافعى في الاصح من احد قوليه ودليل الطرفين  
 بين في شروح الفرائض فليطالع ( وارثه كانت القرى ) كام الاب عند عدمه  
 مع ام ام الام وكام الام عند عدمها مع ام ام الاب ( او محجوبة كام الاب معه )  
 اى مع وجود الاب ( فانها محجب ام ام الام ) اعنى ان يخلف الميت الاب  
 وام الاب وام ام الام يكون المال كله للاب عندنا لان البعدى محجوب بذى القرى  
 والقرى محجوبة بالاب ( واذا اجتمع جدتان احديهما ذات قرابة واحدة كام  
 ام الاب و ) الجدة ( الاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهى ايضا ام ام  
 وثلاث السدس لذات القرابة ) الواحدة ( وثلاث الاخرى ) اى التى هى ذات  
 قرابتين عند محمد وينصف عند ابى يوسف باعتبار الابان وهو قول زفر  
 وتوضيحها ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد وهذه المرأة  
 جدة لهذا الولد الذى مات من قبل ابيه لانها ام اب ابيه ومن قبل امه لانها  
 ام ام امه فهى جدة ذات قرابتين ثم نقول هناك امرأة اخرى قد كانت تزوج  
 بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن الابن الاول الذى هو ابوالميت  
 فهذه الاخرى ام ام اب الميت فهى ذات قرابة واحدة وهاتان المرأتان جدتان  
 في مرتبة واحدة فاذا اجتمعا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة  
 ودليل الطرفين بين في شروح الفرائض ( والمحجوب بالقتل ونحوه ) كالردة والمغفر  
 ( لا يحجب ) غيره اصلا لا يحجب حرمان ولا حجب نقصان وهو قول عامة  
 الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ( والمحجوب بحب الحرمان يحجب ) غيره  
 ( كما مر في الجدة وكالاخوة والاحوات يحجبهم الاب والمحجون الام من الثلث  
 الى السدس ) اما عند ابن مسعود فلان المحجور عنده حاجب معان له ليس بوارث  
 اصلا فكذا المحجوب بل هو اولى لانه اقرب وارث من وجهه دون وجهه  
 واما عندنا فلان المحجور اما جعائنه بمنزلة الممدوم لانه ليس باهل الميراث من



كل وجه بخلاف الخبيث عليه من وجه دون وجه آخر قبله كالرب  
في حق استحقاق الارث حتى لا يرث شيك ويجعل حيا في حق الخشب فهو وارث  
في حق عمه به لولا حاجته بحسبه

### ( فصل في الدول )

هو في اللغة يستعمل بمعنى المبل لقوله تعالى ذلك ادى اليه لا تعلموا او بمعنى  
كثرة العيال او بمعنى الارثع ومن هذا المعنى الاخير اخذ المصنف  
عائيه وهو ان يراد على المخرج من اجرائه اذا ضاع عن فرض ومن هذا  
واذا ردت سهام ( اصحاب امر يصفه على ( المر يصفه بقدره ) ليرتفع  
واعلم ان مجموع المخرج سبعة دنانير في الحصة تسعة دنانير لكل فرض  
من الفروض الستة حال الانفراد وثلاثة ارباع حال الاستيلاء الا ان يخرج الثلث  
والثلاثين واحد ويخرج السدس واحتياط النصف اربعة واحد فقط  
اثنان وثلاثة ( واربعة ) منه ( يخرج لا تعلم ) اصلان امر وفي  
المعنى هذه المخرج اربعة اما ان يبقى المال بها او يبقى منه شيء زائدا على  
( الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة ) اما الاثنان فلان المخرج منها اربعة  
كزوج واحد لا يورث اولاد او نصف مائة كزوج او اخت او بنت وعصية  
ولا يتصور في سبعة قط اجتماع واما الثلاثة فلان المخرج منها اربعة وثلث  
كاجين لام واثنين لا يورث اولاد واما اثنان ومائة كزوجين لام وعصية  
واما اثنان ومائة كزوجين وعصية ولا يتصور في مسألة قط اجتماع اثنين  
وثلاث او ثلث وثلث واثنين واما الاربعة فلان المخرج منها اربعة ونصف  
ومائة كزوج وبنات او زوجة واحدة وعصية او ربع ومائة كزوجة وعصية  
او ربع وثلث مائة ومائة كزوجة واثنين ولا يتصور في مسألة قط اجتماع  
اربعة ونصف واما الخمانية فلان المخرج منها اربعة ومائة كزوجة واثنين  
ونصف ومائة كزوجة وبنات واخ لا يورث منها ( ولثلاثة ) منها ( لا تعلم )  
الى عشرة وثلاثة ) اي من حيث الوتر واراد به السبعة والثمانية ( وشقة )  
اي من حيث الشفع واراد به اثمانية والعشرة مثال عواها الى خمسة زوج واثنين  
لا يورث اولاد او زوج واحد واخت لا يورث عواها الى ثمانية زوج واثنين  
من اب واخنان وام او زوج وثلث اخوات متفرقات او زوج وام واخت من اب  
او زوج واخنان من اب واحد من ام او زوج وام واخنان من اب ومثال  
سواها الى تسعة زوج وثلث اخوات متفرقات وام او زوج واخنان من اب واخنان  
من ام او زوج واخنان من الابوين وام واحد من ام ومثال عواها الى عشرة

زوج واختر من اب واختر من ام والام ثم واتنا عشر بمولى اى سبعة عشر  
 وبرا لا شفعة ) واراد به ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر مثل عواجا  
 الى ثلاثة عشر زوج وبنتان وام اوزوجة واختران لابوين واختر لام اوزوج  
 وبنتان وام اوزوجة ومثال عولها الى خمسة عشر زوج وبنتان وابوان  
 اوزوجة واختران لاب واختران لام ومثال عولها الى سبعة عشر اربع اخوات  
 لام وممثلي اخوات لاب وجيدتان وثلاث زوجات ( واربعة وعشرون )  
 تعول ( الى سبعة وعشرين عولا واحدا قى ) المسئلة ( المنبرية ) وعند  
 ابن مسعود تعول الى احد وثلاثين ( وهى امرأه وبنتان وابوان ) وجه  
 تسميتهما بالمنبرية مذكور فى شروح الفرائض ( واراد ضد العول ) اذ بامول  
 ينقص سهام ذوى القروض ويزداد اصل المسئلة وبالذ يزداد السهام وينقص  
 اصل المسئلة وذلك ( بان لا تفرق السهام الفريضة مع عدم ) المستحق  
 من ( العصبية فیرد الباقي على ذوى السهام ) الفريضة ( سوى الزوجين  
 بقدر سهامهم ) وهو قول عامة الصحابة رضى الله تعالى عنهم اى جهورهم  
 وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرد انفاضل على ذوى القروض بل هو ايت  
 المال وبه اخذ مالك والشافعى وقال عثمان رضى الله تعالى عنه يرد على الزوجين ايضا  
 وعن ابن عباس رضى الله عنهما لا يرد على ثلاثة الزوجين والجد ( فان كان من رده عليه  
 جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم ) كبنتين واخترين فانهما لما استريا  
 قى الاستحقاق صارا كابنتين او اخوين فيجعل المال بينهما نصفين واعطى لكل  
 واحد منهما نصف التركة وكذا الجدتان والمراد بالاخترين ان يكونا من جنس واحد  
 ان يكون كلاهما لاب اولام اولابوين ( واركانوا ) اى من رده عليه ( جنسين  
 او اكثر ) من جنسين ( فن عدد سهامهم ) اى تجعل المسئلة من عدد سهامهم اى من  
 مجموع سهام هؤلاء المجتمعين المأخوذ من مخرج المسئلة ( فن اثنين ) اى تجعل المسئلة  
 من اثنين ( لو كان فى المسئلة سدسان ) بكدة واخت لام لان المسئلة ح من ستة واهما  
 منها اثنان بالفريضة فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين  
 ( و ) تجعل ( من ثلثة او ) كان فيها ( ثلث وسدس ) كوالدى الام مع  
 الام واخوين لام وحدة او ام واخ لام ( و ) تجعل ( من اربعة او ) كان  
 فيها ( سدس ونصف ) كبنت وبنتان ابن او اخت لابوين واخوات لاب  
 او اخت لاب واخ لام اوزوجة مع واحد ممن يستحق النصف من الاناث ( و )  
 تجعل ( من خمسة او ) كان فيها ( ثلث ونصف ) كاخت لاب وام واخترين  
 لام وكاخت لاب وام ( او سدسان ونصف ) كبنت وبنت ابن وام  
 ( او ثمان وسدس ) كبنتين وام فالمسئلة فى هذه الصور اثلاث ايضا من ستة

والسهم اثنى عشرية كما تحسب في الصورة الاولى للاختصاص من الابوين ثلثه  
 اربعة والاخر ثلثه لأم سهران واثني عشرية لغيرها (من كان مع الاول) اطر  
 بالابوين مع ابائس الواحد من برد عليه (من لا برد عليه) كالزوج او الزوجة  
 (اعطى ماله) اي فرض من لا برد عليه (من اقل شارحه واقسم السابق)  
 من ذلك المخرج (على) عدد (رؤوسهم) اي رؤوس من برد عليهم اثنى عشرية  
 ابائس الواحد كما كانت تقسم بجمع المال على عدد رؤوسهم اذا كانت رؤوسهم  
 برد عليه (فان استقام) الباقي عليهم فهو ما وثقت هي اذا لم يستقام  
 ضربت (كزوج وثلاث بنات) للزوج الربع فاعطته من اقل شارحه الربع  
 وهو اربعة فاذا اخذ ربيعة وهو سهم في ثلاثة اسهم فاستقام على رؤوس  
 البنات (والا) اي وان لم يستقام اليه في على عدد رؤوس من برد عليهم (كان  
 واحد) رؤوسهم ذلك السابق فاحصل تصحيح المسئلة اربعة رؤوس  
 رؤوسهم) اي رؤوس من برد عليهم (في مخرج فرض من لا برد عليه كزوج  
 وست بنات) فان اقل مخرج فرض من لا برد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج  
 واحدا منها بقي ثلثه فلا يستقيم على عدد رؤوس البنات الست لكن بينهما  
 موافقة بالثلث في ضرب وفق عدد رؤوسهن وهو اثنان في الاربعة تبلغ ثمانية  
 فان زوج منها اثنان والبنات ستة (وان باين) رؤوسهم ذلك الباقي (صرب  
 كل رؤوسهم) اي رؤوس من برد عليهم (قد) اي في مخرج فرض من لا برد  
 عليه (كزوج وخمس بنات) اصحابها مائة اثنى عشر لاجتماع الربع والثلثين  
 لكنها رد مثله الى الاربعة التي هي اقل شارح فرض من لا برد عليه فاذا اعطيت  
 زوج ههنا واحدا منها بقي ثلاثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينهما وبين  
 عدد الرؤوس مائة فصرنا كل عدد رؤوسهن في مخرج فرض من لا برد عليه  
 اي الاربعة حصل عشرون ومنها تصح المسئلة كان للزوج واحد ضربه  
 في المصروب الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطيت له اياها وكان للبنات ثلث  
 صربها في الخمس حصل خمسة عشر فكل واحد منهن ثلاثة (وان كان  
 مع لثاني) اي مع اجتماع جسيين من برد عليه (من لا برد عليه قسم الباقي)  
 من مخرج فرض من لا برد عليه (على) مسئلة (من برد عليه فان استقام)  
 فيها (كزوجسة واربع جدات وست اخوات لأم) فان اقل مخرج فرض  
 من لا برد عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحدا منها بقي ثلاثة وهي ههنا خمسة  
 على مسئلة من برد عليه لانها ايضا ثلاثة لان حق الاخوات لأم الثلث وحق  
 اجداد السدس فلا اخوات سهران والجدات مهم واحد في هذه الصورة  
 المستقام الباقي على مائة من برد عليه ومائة في مخرج البقرة اثنى عشر

( والا ) اى وان لم يستقم ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة ( و )  
 عليه ( ضرب جميع مسألتهم ) اى مسألة من يرد عليه ( فى مخرج فرض من لا يرد  
 عليه ) فالبلغ الحاصل من هذا الضرب مخرج فرض الفريقين ( كاربعة زوجات  
 وتسع بنات وست جدات ) فان اقل مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية  
 فاذا دققنا ثمنها الى الزوجات بقى سبعة فلابد ان يمس على الخمسة التى هى مسألة  
 من يرد عليه ههنا لان الفرضين اثنان وسدس كل بينهما مائة فيضرب  
 جميع مسألة من يرد عليه اعنى الخمسة فى مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية  
 فيبلغ اربعين فهذا المبلغ مخرج فروض الفريقين فاذا اردت ان تعرف حصة  
 كل فريق منهما من هذا المبلغ الذى هو مخرج فروضهما فطريقه ما اشار اليه  
 بقوله ( ثم بضرب سهام من لا يرد عليه ) من اقل مخرج فرضه ( فى مسألة  
 من يرد عليه ) فيكون الحاصل نصيب من لا يرد عليه من المبلغ المذكور ( و )  
 يضرب ( سهام من يرد عليه ) من مسألتهم ( فيما بقى من مخرج فرض من لا يرد  
 عليه ) فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق من يرد عليه وذلك لان حق كل  
 فريق ممن يرد عليه انما هو فى الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بقدر سهامهم  
 ففى المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد فاذا ضربنا فى الخمسة التى  
 هى مسألة من يرد عليه كان الحاصل خمسة فهى حق الزوجات من اربعين  
 والبنات اربعة فاذا ضربنا فى الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة  
 بلغ ثمانية وعشرين فهى اهن من الاربعين والمجندات واحد فاذا ضربناه  
 فى السبعة كان سبعة فهى المجندات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد  
 عليه وفرض كل فريق ممن يرد عليه وان اذكسر سهام المأخوذة من مخرج  
 فروض الفريقين على البعض او الجميع ( ونكتب ) المسئلة ( بالاصول الآتية )

### ( فصل )

فى ذوى الارحام ( ذوالرحم ) هو فى اللغة بمعنى القرابة مطلقا وفى الشرعية  
 ( قريب اس بعصبه ولا ذى سهم ) مقدر فى كتاب الله تعالى اوسمة رسول  
 او اجماع الامة ( ويرث ) ذوالرحم ( كيرث العصبه عند عدم ذى السهم )  
 وعدم العصبه الا اذا كان ذوالسهم احد الزوجين فيرث منه بعد اخذ فرضه  
 لعدم الرد عليه وانما قدنا بعدم العصبه لانه لا يكفي به سهم ذى السهم فعلى هذا  
 لو قد له اركان اصوب ( فمن انفرد منهم ) ليس بصلة انفرد بل بيان لمن ( احرز  
 جميع المال ) كان عامة الكتابة اى اكثرهم رضى الله عنهم يرون ثورث ذوى  
 الارحام وهو مذهبنا وقال زدين ثابت لاميراث لهم وتوضع المال فى بيت المال

وبه قال مالك والشافعي في قوله تعالى وأولاد الإرحام بعضهم أولى ببعض  
 أي أولى خبرت بعض بالقل وقال صلى الله عليه وسلم الخيل وارث من لا وارث له  
 وروى أن ثابت بن الدجذاج مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم  
 ابن عدي هل تعرفون له فكم نيسا فقال انه كان قنبا غربيا فلا تعرف له إلا ابن  
 اخت هو ابو ابيابة بن عبد المنذر فيجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له  
 ولأن أصل القرابة سبب لاستحقاق الارث عيني ما يشاء إلا أن هذه القرابة أبعد  
 من سائر القرابات فتأخرت عنها والمال متى كان له مستحق لا يجوز سرقته إلى بيت  
 المال وكثير من أصحاب الشافعي منهم ابن شريح خالفوه وذهبوا إلى تورث  
 ذوى الارحام وهو اختيار فقهاءهم لثغوى في زماننا لفساد بيت المال وصرفه  
 في غير المصارف كما في التبيين (ويزحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة)  
 لأن أردهم بطريق العصبية فيقدم الأقرب على الأبعد ومن له قوة إقربته على  
 غيره في كل صنف منهم كما في العصبية (ثم يكون الأصل وارثا عند اتحاد الجهة)  
 إذا استوا في الدرجة فمن يدل بوارث أولى من كل صنف كينت بنت الابن أولى  
 من ابن بنت بنت وابن بنت الابن أولى من ابن بنت البنت لأن الوارث أقوى  
 قرابة من غير الوارث بدليل تقدمه عليه في استحقاق الارث والمبلى يستحب  
 أولى كني الاحيان مع بني العسلات (وان اختلفت) جهة القرابة (فأقرب)  
 الابن الثلاثان وأقرب الأم الثلث (لأن قرابة الأب أقوى فيكون لهم الثلاثان  
 والثلث لقرابة الأم مثله) ابوام الاب وابواب الأم وهذا لا يتصور في الفروع  
 وانما يصور في الأصول والعصبات والاقوال (ثم بغير الترجيح في كل فريق  
 كما لو انفرد) يعني إذا كان لابي الميث جدين من جهتين وكذلك لأمه فلقوم  
 الاب الثلاثان ولقوم الأم الثلث ثم ما أصاب قوم الاب ثلثا لقرابة من جهة أمه  
 وثلث لقرابته من جهة أمه وكذلك ما أصاب قوم الأم كما لو انفرد أيضا مثله ابوام  
 ابي الاب وابو ابي أم الاب وابوام ابي الأم وابو ابي أم الأم (وعند الأبياتوا  
 في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الأنثيين) لأن الأصل في الموارث  
 تفضيل الذكر على الأنثى وانما ترك هذا الأصل في الأخوة والأخوات الأم للنسب  
 على خلاف القياس (وتعتبر أن الفروع) المتساوية الدرجات (أن انفت  
 صفة الأصول) في الذكورة والأنوثة كابن البنت وبنت البنت لادلاء كلهم  
 بوارث (وكذا ان اختلفت) صفة الأصول (سند أبي يوسف) وحسن به  
 زياد كينت ابن البنت وابن بنت البنت لخلوهم عن ولد الوارث فإن كانت الفروع  
 ذكورا فقط أو إناثا فقط تساووا في القسمة وإن كانوا مختلفين فالذكر مثل حظ  
 الأنثيين ولا يعتبر في القسمة صفات أصوالهم أصيلا وهو رواية شاذة عن الإمام

( وعند محمد يؤخذ الصفة من الاصول والعقد من الفروع ونقسم ) المال  
 ( على اول بطن وقع فيه الاختلاف ) اى اختلاف الاصول بانذكورة والانثوة  
 للذكر مثل حظ الانثيين ( ثم يجعل الذكور ) من ذلك البطن ( على حدة و )  
 يجعل ( الاناث على حدة ) بعد القسمة على الذكور والاناث ( فيقسم نصيب  
 كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان ) فيما بينهما اختلاف والا  
 اى وان لم يكن بينهما اختلاف فى الذكورة والانثوة بان يكون جميع ما توسط  
 بينهما ذكورا فقط او اناثا فقط ( دفع حصة كل اصل الى فرعه ) وفى السراجية  
 وشرحه وعند محمد تعتبر ابدان الفروع ان اتفقت صفة الاصول موافقا لهما  
 وتعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الاصول مخالفا  
 لهما كما اذا ترك ابن بنت وبنت بنت عندهما المال بينهما للذكر مثل حظ  
 الانثيين باعتبار الابدان اى ابدان الفروع وصفاتهم فثلث المال لابن البنت  
 وثلثه لبنت البنت وعند محمد يكون المال بينهما كذلك لان صفة الاصول  
 متفقة ولوترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عندهما المال بين الفروع  
 اثلاثا باعتبار الابدان ثلثاه للذكر وثلثاه للانثى وعند محمد المال بين  
 الاصول اعنى فى البطن الشانى اثلاثا ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب ايهما  
 وثلثه لابن بنت البنت نصيب امه وكذلك عند محمد اذا كان فى اولاد البنات  
 بطون مختلفة بقسم المال على اول بطن اختلف فى الاصول ثم يجعل الذكور طائفة  
 والاناث طائفة بعد القسمة بما اصاب للذكور من اول بطن وقع فيه الاختلاف  
 يجمع ويعطى فروعهم بحسب صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من  
 الاصول اختلاف فى الذكورة والانثوة بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط  
 فقط او اناثا فقط وان كان فيما بينهما من الاصول اختلاف يجمع ما اصاب الذكور  
 ويقسم على الخلاف الذى وقع فى اولادهم ويجعل الذكور ههنا ايضا طائفة  
 والاناث طائفة على قياس ما سبق وكذلك ما اصاب الاناث يعطى فروعهن  
 ان لم تختلف الاصول التى بينهما وان اختلفت يجمع ما اصاب لهن ويقسم  
 على خلاف الذى وقع فى اولادهن وهكذا يعمل الى ان ينتهى تمامه فیهما  
 ان شئت فليراجع ( وبقول محمد ) وهو اشهر الروایتين عن الامام والقول  
 الاول الاول لابن يوسف ( انتهى ) وذكروا بعضهم ان مشايخ بخارى اخذوا  
 بقول ابى يوسف فى مسائل ذوى الارحام والخیض لانه ابسر على المفتى ( وبقدم  
 جزء الميت ) اى وترتيبهم كترتيب العصبات فقدم فروعهم ( وهم اولاد البنات

ورثة بنات الابن وان سس ثم يقدم ( اصله ) الى اصل الميت ( وهم  
 الاجد اذا سسوا ) وان سسوا كان لهم الميت وان سس امه ( والجدات اذا سسوا )  
 وان سسوا كان لهم الميت وان سس ام ابى امه ( ثم ) يقدم ( جزءا به ) وهم اولاد  
 الاخوات ( وان سسوا ) سسوا كانت تلك الاولاد ذكورا او انا وسسوا كانت  
 الاخوات لان وام اولاد اولاد ( وبنات الاخوة لام وبنات الاخوة ) وان  
 سسوا كانت الاخوة من الابوين او من احدهما ( ثم ) يقدم ( جزءا به )  
 وهم العمات والحالات والاخوال والاعمام لام ( فانهم اخوة لابيهم من امه  
 واعتبر بهم كونهم لام لانهم من الابوين او من اب عصبية ( وبنات الاعمام )  
 مطلقا ( ثم اولاد هؤلاء ثم جزءا به ) جد ابيهم وامهم ثم بنات الاب او الام  
 وخالاتهم واخوالهم واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهم واخوالهم  
 اعمام الام ( فان حرمها من ذوى الارحام وروى عن الامام ان اقرب الاستناف  
 الى الميت واقدمهم في الورثة عند هو الصنف الثاني وهم الساقطون من الاجداد  
 والجدات وان سسوا ثم الصنف الاول وان سسوا ثم الثالث وان سسوا ثم الرابع  
 وان سسوا وروى ابو يوسف في الحسن بن زياد عنه وان سسوا عن محمد بن  
 ابي ابي القاسم الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع وهو المأخوذ للثبوت  
 وعندهما الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وهم الاخوة لام مقدم على  
 الجدات لانهم اقرب من في شروح الفرائض فاطالع

### ( فصل )

( الفرق ) جمع الفرق ( والهمدي ) اي الطائفة التي هدم ما عسى حدار  
 اوسيه وكذلك الفرق ( اذا لم يعلم ايهم مات اولاً ) كما ان غرقوا في السفينة معا  
 او قتلوا في النار دمة اوسية عليهم حدارا وسقطت بيت بيتا به ثمانية  
 او قتلوا في الماء كذا لم يعلم اقدم والمأخر في موتهم حدارا كانهم ماتوا معا ( يضم  
 مال كل على ورثته الاحياء ولا يرث ميت ) هؤلاء ( الاموات من بعض ) هذا  
 هو المختار عندنا لانه قول ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وعلى الرواية المشهورة  
 واحدى الروايتين عن ابن مسعود ووجهه ان الارث ينال على التيقن بسبب  
 الاستحقاق بشرطه وهو حيوة الوارث بهد الموت مما يتيقن بوجود الشريط  
 لمثل الارث بالملك وفي احدى الروايتين عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما  
 وبه اخذنا اني لى يرث بعضهم من بعض الامم ورث كل واحد منهم من مال  
 صاحبه فانه لا يرث منه صورته رجل وانما يهدم الحائط عليها ولم يدركها  
 مات اولاً واكمل ماله امرأه وان ترك كل ماله سبعة عشر ذكرا فلى

قول الجمهور تركته بين زوجته وابنه الحى وكذا تركه الابن ان لم يكن زوجة ابنة  
 امه وان كانت غير اهلها الثلث وعلى القول الاخير للزوجة من تركه الاب المهر  
 والباقي بين ابنة الحى والميت بالسوية فيصيب الميت سبعة دنانير واما تركه الابن  
 فلزوجته منها الثمن ولا يه السدس ولزوجة ابنة ان كانت امه ايضا السدس  
 والباقي الابن في الحالين فما اصاب اياه من تركه وهو دينار ان وثلاثا دينار بقسم  
 بين ورثة ابنة سوى الابن الميت وما اصابه من تركه ابنة وهو سبعة دنانير بقسم  
 بين ورثته سوى الاب الميت ( وان اجتمع ابتاع احدهما بخ لا ينعطى السدس  
 له افرضا ثم اقسما ) اى ابنا الم ( الباقي عصبوبة ) كإم ( ولا يرث المجوسى  
 بالانكحة النكح لمة ) اى اذا تزوج المجوسى امه او غيرها من المحارم لا يرث منها  
 بالنسكاح ( وان اجتمع فيه ) اى فى المجوسى ( قرابتان او انفرد ) والظاهر  
 اوانه ذنا ( فى شخصين ورتنا ) اى الشخصان ( بهما ) اى بالقرابتين  
 ( ورث ) ذلك المجوسى الذى اجتمع فيه قرابتان ( بهما ) اى بالقرابتين  
 ( وان كانت احد بهما ) اى احدى القرابتين ( يحجب الاخرى يرث بالحاجة )  
 يعنى او اجتمعت فى المجوسى قرابتان او تفرقتا فى شخصين حجب احد بهما الاخرى  
 يرث بالحاجة وان لم يحجب يرث بالقرابتين ( ويوقف الحمل نصيب ابن واحد  
 وهو المختار ) وعليه الفتوى وذلك لان من المعتاد الغالب ان لاتلد المرأة فى بطن  
 واحد الاولاد واحدا فينبى عليه الحكم ما لم يعلم خلافه ( وعند ابى يوسف  
 نصيب ابنين ) وفى السمراجية وعند محمد يوقف نصيب ثلاثة بنين رواه لث  
 ابن سعد لكن هذه رواية ليست موجودة فى شروح الاصل ولا فى عامة الروايات  
 وفى رواية اخرى عنه نصيب ابنين وهو قول الحسن واخذى الروايتين عن ابى  
 يوسف رواه عنه هشام وروى الخصاصف عن ابى يوسف نصيب ابن واحد  
 كما فى المتن فعلى هذا اوقال وعن ابى يوسف لكان اولى وعند الامام نصيب  
 اربعة بنين ( وان خرج اكثره ) اى اكثر الاجل ( حيا ومات ورث ) لان الاكثر له  
 حكم الكل فكأنه خرج كله حيا ( وان ) خرج ( اقله ) وظهر منه شئ  
 من هذه العلامات ثم مات ( فلا ) يرث لانه لما خرج اكثره ميتا فكأنه خرج  
 كله ميتا وان خرج مستقيما وهو ان يخرج رأسه اولا فالمعتبر صدره يعنى اذا خرج  
 صدره كله وان خرج منكوسا وهو ان يخرج رجلاه اولا فالمعتبر سريره  
 وان لم يخرج السريرة لم يرث

( فصل فى المنة )

( المنة مائة ) هى مقادير من النسخ بمسنى النقل والجول والماد بها ههنا



ان شغل نصيب بعض الورثة بموتيه قبل التمسك الى من يرث منه ومن بعده قال  
 ( ابن تيمية رحمه الله قبل التمسك ) فان كان ورثة الميت الثاني من عداد  
 ورثة الميت الاول ولم يقع في التمسك فغير قايه بقسم المال مع قسمة واحدة  
 اذا قايدة في تكرارها كما اذا ترك ثنتين وثلاث من امرأه واحدة ثم ماتت احدهن  
 البنات ولا وارث لهما سوى تلك الاخوة والاشوات لان وام قايه بقسم مجموع  
 التركة بين الاثنين للذكر مثل حصة الاثنين قسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع  
 كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين وان وقع تغير في القسمة بين الباقيين  
 كما اذا ترك ابنان امرأة وثلاث بنات من امرأة اخرى ثم ماتت احدهن البنات  
 وخلفت هؤلاء اعني الاخ لآب والاشقيتين من الابون او كان ورثة الميت الثاني  
 غير ورثة الميت الاول كزوج وبنت ولم مات الزوج قبل التمسك عن امرأة  
 وابوين ثم ماتت البنت قايها ايضا عن ابنتين وبنت وجدته هي ام الامرأة التي  
 ماتت اولاً ثم ماتت هذه البنت عن زوج واخوين ( فصح المسئلة الاولى )  
 ويعطى سهام كل وارث من هذا التصحيح ( ثم ) صح المسئلة ( الثانية )  
 وتعلم بين ما في يد من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني اتي ثلاثة احوال هي  
 المالة والمواقفة والمباينة ( فان استقام ) بسبب المالة ( نصيب الميت الثاني )  
 من فريضة الميت الاول ( على منسبته ) فيها ونعمت لان التصحيح الاول ههنا  
 بمنزلة اصل المسئلة هناك والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة رؤس الموقوف عليه فيه  
 وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من اصل المسئلة في صورة الاستقامة  
 فصح المستثنان من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة  
 وابوين لان اصلها اثنا عشر فاذا اخذ الزوج منها ثلاثة والبنت ستة والام  
 الابن بقى منها واحد يجب ردها على البنت والام بقدر سهامهما فاذا اردنا  
 المسئلة الى اقل مخارج فرض من لا يرد عليه صارت اربعة فاذا اخذ الزوج منها  
 واحدا اتي ثلاثة فلا يستقيم على الاربعة التي هي سهام البنت والام بل بينهما  
 مباينة فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرؤس في ذلك الاقل فيحصل ستة  
 عشر فالزوج منها اربعة والابنت تسعة والام ثلاثة ثم تلك الاربعة التي هي  
 للزوج منسقة على ورثة المذكورين فاروجه واحد منها والابنت ثلث ما في  
 وهو ايضا واحد ولا يرد اثنا عشر فاستقام ما في يد الزوج من التصحيح الاول على  
 التصحيح الثاني وصحت المستثنان من التصحيح الاول ( والا ) اي وان لم يستقم  
 فذهب الميت الثاني من فريضة الميت الاول على منسبته ( فاضرب وفق )  
 التصحيح الثاني في ( جميع ) التصحيح الاول ان وافق بقية منسبته ( لان  
 في التصحيح اذا انكسر سهام طائفة واحدة عليهم وكان بين سهامهم رؤسهم

واحدة بضرب رفق عند الرأس في أصل المسئلة فكذلك هنا يضرب رفق  
التصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرأس هناك في التصحيح الأول القسام هشام  
أصل المسئلة فيحصل به ما تصح منه المسئلان كما إذا ماتت البنت أيضا في ذلك  
المثال وحلفت كما ذكر ابنين وبنتا وجمدة فان ما في يدها في التصحيح الأول تسعة  
وتصحيح مسئلتها ستة وبينهما موافقة بالثلث فيضرب ثلث الستة وهو اثنان  
في ستة عشر فالبلغ وهو اثنان وثلاثون يخرج المسئتين (والا) أي وان لم يوافق  
نصيبه مسئلته (فاضرب) كل التصحيح (الثاني في) كل التصحيح (الأول)  
على قياس ما في باب التصحيح على تقدير البابنة بين رؤس الطائفة وبين سهامهم  
فالحاصل من الضرب يخرج المسئلتين كما إذا ماتت في ذلك المثال الحدة التي  
هي ام المرأة المتوفاة أولا وخلفت زوجها واخوين فان ما في يدها تسعة كما عرفت  
آخا وتصحيح مسئلتها أربعة وبين التسعة والأربعة مساوية فاضرب ح الأربعة في  
التصحيح السابق اعني اثنين وثلاثين يلم بمائة ثمانية وعشرين فهي مخرج المسئتين  
ونماه في السيد الشريف (ثم اضرب سهام ورثة الميت الأول) من تصحيح مسئلته  
(في وفق التصحيح الثاني) على تقدير الموافقة (أوفى كله) على تقدير البابنة  
فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا الضروب نصيبه  
من البالغ المذكور والسبب ان التصحيح الثاني ووفقه ههنا بمنزلة المضروب في أصل  
المسئلة ثمة (واضرب سهام ورثة الميت الثاني) من تصحيح مسئلته (في وفق  
ما في يده) على تقدير الموافقة (أوفى كله) على تقدير البابنة (في خرج فهو) في الحاصل  
من هذا الضرب (نصيب كل فريق) لأن حق ورثة الميت الثاني انما هو فيما في يده  
فصار سهام كل واحد منهم مضروبة فيه (فان مات ثالث) من الورثة قبل  
القسم (فاجعل المبلغ) الذي صح منه المسئلة الأولى (والثانية مكان الأول  
والثالث مكان الثاني) في العمل كأن الميت الأول والثاني صاروا ميتا واحدا فيصير  
الميت الثالث ميتا ثانيا (وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهلم جرا) الى غير  
النهاية فانه لما صار تصحيح الميت الأول والثاني الثالث تصحيحا واحدا صاروا  
كأهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح  
اربعة من الموتى تصحيحا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد فصار الخامس ميتا ثانيا  
وهكذا الى ما لا ينهاه في فصل هذا الباب في شرح الفرائض للسيد فراجع

( حساب الفرائض )

( الفروض ) الستة المذكورة في كتاب الله تعالى (نوعان) على التخصيف ان بدأت  
بأكبر أو على التضعيف ان بدأت بالأقل فتلاثة منها نوع وثلاثة أخرى نوع

آخر (الاول اصفها بالصفة) اي نصفها بالصفة (وهو الزوج والصفة) اي نصفها  
 الربع (وهو الزوج) (والزوج) (الثاني الثلث ونصفها) اي نصف الثلثين وهو  
 الثالث (ونصف نصفها) اي نصف نصف الثلثين (وهو السدس والثلث  
 تخرج من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلث من ثلاثة  
 والسادس من ستة) فان مخرج كل عرض من هذه القروض سبعة من الاعداد  
 اذ الربع سبعة الاربعة وكذا الباقي الا ان نصف فانه من اثنين والاثنان ليس  
 نصف فان كان في المسئلة نصف فقط كما بيننا وانما لا بد وام فهي  
 من اثنين وان كان فيها الربع وحده كما هي تركت الزوج مع الابن كانت من اربعة  
 وان كان وبها الثمن فقط كما هي ترك الزوج والابن كانت من مائة وان كان فيها  
 الثلث وحده كما اذا ترك اما والخالات وام او كان فيها الثلثان فقط كما اذا ترك  
 بنتين وعي فهي من ثمانية وان كان فيها السدس فقط كما اذا ترك ابوا اباء فهي من ستة  
 (وان احتلط النصف) من النوع الاول (بانواع الباقي كله) اي بالثلثين والثلث  
 والسادس كما اذا تركت زوجا واما وابنتين لا وام واثنين لام (او) احتلط  
 (بعضه) اي بعض انواع الثلث كما اذا احتلط النصف بالثلث فقط او بالثلثين  
 فقط او بالسدس وحده او بالثلث والثلثين معا او بالثلث والسادس معا او بالثلث  
 والسادس معا (ش ستة) اي المسئلة من ستة لان مخرج النصف اثنان ومخرج  
 الثلث والثمن ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة وهي مخرج النصف والثلث  
 وهو من النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين مخرج النصف  
 والثلث معا فاذا ضرب احداهما في الاخر حصل ستة وهي مخرج لهما (او)  
 احتلط (الربع) من النوع الاول بكل الثاني كما اذا خلف زوجة واما وابنتين  
 لا وام واحد لا وام وبعضه كما اذا احتلط بالثلث فقط او بالثلثين فقط او بالسدس  
 فقط او بالثلثين والسادس معا او بالثلثين والثلث او بالثلث والسادس معا (ش ثني  
 عشر) فالمسئلة من اثني عشر لان مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة  
 وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فاكفيا بها مخرج الكل (او) احتلط  
 (الثلث) من النوع الاول بكل الثاني هذا انما يصور على رأي ابن مسعود  
 رضي الله تعالى عنه واما على رأي غيره فهو غير مصور كما قرر في موضعه او يعضد  
 كما اذا احتلط بالثلثين والسادس او بالثلث والسادس على رايه او بالثلثين والثلث  
 على رايه او بالثلثين فقط او بالسدس فقط او بالثلث فقط (ش اربعة وعشرين)  
 اي المسئلة من اربعة وعشرين لان مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة التي  
 دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتماء بها للمعركة وبين المسئلة  
 ومخرج الثلث اعني الثمانية موافقة بالنصف فمخرجها نصف احداهما في كل

الاخرى فصل اربعة وعشرون وايضا بين مخرج الثالث والثلاثين ومخرج العن  
 مباينة فضر بنا الكل في الكل فصار الحاصل ايضا اربعة وعشرين فيها  
 تخرج الفروض الخطاطة بالثمن ( واذا انكسر سهام فريق عليهم ) اى على  
 الورثة من ذلك الفريق ( وبانت سهامهم ) اى سهام من انكسر عليهم ( عددهم  
 فاضرب عددهم ) اى كل عدد رؤس من انكسر عليهم السهام ( فى اصل  
 المسئلة ) ان لم تكن عائلة وفى اصلها مع عولها ان كانت عائلة ( كأم وأخوين )  
 اصل المسئلة اربعة فاذا اخذت المرأة منها واحدا بقى ثلاثة ولا يستقيم على  
 الاخوين وبينهما مباينة فضر بنا الاثنين فى اصل المسئلة فحصل ثمانية فللرأة  
 من اصل المسئلة واحد وضربناها فى الاثنين فلم يتغرفا لثان لها والاخوين  
 من اصل المسئلة ثلاثة ضربناها فى الاثنين فحصل ستة فلكل واحد ثلاثة منها  
 ( وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم ) اى عدد رؤس من انكسر  
 عليهم السهام ( فى اصل المسئلة ) ان لم تكن عائلة وفى اصلها مع عولها ان كانت  
 عائلة ( كأم وأخت ) اصل المسئلة اربعة فاذا اخذت المرأة واحدا منها  
 بقى ثلاثة ولا يستقيم على الستة وبينهما موافقة بالثالث فضر بنا وفق عددهم  
 وهو اثنان فى اصل المسئلة وهو اربعة فيكون ثمانية كان الزوج واحد فضر ب  
 فى اثنين فيكون اثنين والاخوة ثلاثة فضر ب فى اثنين فيكون ستة لكل واحد منهم  
 سهم ( فاذا انكسر سهام فريقين او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم فاضرب  
 احد الاعداد فى اصل المسئلة ) حتى يحصل ما تصح منه المسئلة على جميع الفرق  
 ( كثلاث بنات وثلاثة اعمام ) اصل المسئلة ثلاثة اثنان منها للبنات وواحد  
 للاعمام ( فينكسر على الفريقين ) لكن بين اعداد رؤس البنات واعداد رؤس  
 الاعمام تماثل فيضرب عدد احدهما وهو ثلاثة فى اصل المسئلة فيكون تسعة  
 الثلثان منها ستة وهى حق البنات الثلاث والباقى وهو ثلاثة للاعمام ( وان  
 تدخلت الاعداد فاضرب اكثرها ) اى اكثر الاعداد ( فى اصل المسئلة ) حتى  
 يحصل ما تصح منه المسئلة ( كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عم )  
 اصلها من اثنى عشر للزوجات الربع وهو ثلاثة ولا يستقيم عليها والجدات  
 السدس وهو سهمان ولا يستقيم عليها ايضا والاعمام الباقى وهو سبعة  
 ولا موافقة بين الاعداد والسهام لكن الاعداد متداخلة فيضرب اكثرها وهو  
 اثنى عشر فى اصل المسئلة وهو اثنى عشر فيكون ثمانية واربعين كان  
 للزوجات ثلاثة فيضرب فى اثنى عشر فيكون ستة وثلاثين والجدات سهمان  
 فيضربان فى اثنى عشر فيكون اربعة وعشرين والاعمام سبعة فيضرب فى اثنى  
 عشر فيكون اربعة وعشرين ( وان وافق بعض الاعداد بعضها فاضرب وفق

احدها في جميع الثاني و ( مضرب ) الملع في وفق النسب ان وافي واد  
 اي وان لم يوافق ( في خمسة و ) اضرب ( الملع في الرابع كذلك ) اي في وفاة  
 ان وافي والاني جميع ( ثم ) اضرب ( لما قبل في اصل المسئلة ) حتى يحصل  
 ما يصح ( من المسئلة ) كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة ومائتي عشرة بنتا  
 ستة اعمام ( اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثلث وهو الالف ولا تستقيم  
 عليها ولا توافق والجدات السدس وهو اربعة ولا تستقيم عليها ولا توافق  
 والبنات الثلثان وهو ستة عشر ولا تستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن  
 موافقة بالنصف فرجع الى النصف وهو تسعة وبني الاعام سبعة فمئة اربعة  
 وخمسة عشر ونسبة وسنة ثم طلسا بينهما اتوافق فوجدنا الاربعة موافقة  
 لاسنة بالنصف فرددنا احديهما الى تسعة فمئة اربعة وضربنا في الاخرى صار الملع  
 اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضربنا ثلث احديهما في جميع الاخرى  
 صار الملع ستة وثلثين وبين هذا الملع الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث  
 ايضا فضربنا ثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلثين فحصل مائة وثلاثون  
 ثم ضربنا هذا الملع الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وثلثين فصار الجاصل  
 اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين وتعامه في شروح العرباض والطالع ( اوان  
 تبان الاعداد فاصرب كل احدها في جميع الثاني ثم الملع في الثالث ثم الملع  
 في الرابع ثم ) اضرب ( الحاصل في اصل المسئلة ) حتى يحصل ما يصح منه  
 المسئلة ( كما رأيت وعشرينات وست جدات وسبعة اعمام ) اصلها ايضا  
 اربعة وعشرون للزوجات الثلث وهو ثلاثة لا تستقيم عليها وبين رؤسهن  
 وسهامهن مائة فاحدنا عدد رؤسهن والجدات السدس وهو اربعة لا تستقيم  
 عليهن وبين اعداد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاحدنا نصف عدد  
 رؤسهن والبنات الثلثان وهو ستة عشر لا تستقيم عليهن وبين رؤسهن  
 وسهامهن موافقة بالنصف فاحدنا نصف عدد رؤسهن والاعام لاني وهو  
 واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مائة فاحدنا عدد رؤسهم  
 فصار معنا من الاعداد المأخوذة للرؤس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها  
 اعداد متباينة فضربنا الاثنين في الثلاثة فصار ستة ثم ضربنا هذا الملع  
 في خمسة فصار ثلثين ثم ضربنا الاثنين في سبعة فحصل مائة وعشرة ثم ضربنا  
 هذا الملع في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف  
 واربعين فهما تستقيم المسئلة على جميع النوائف هذا اذ لم تكن المسئلة طائفة  
 ( و ) اما ( ان كانت المسئلة طائفة فاضرب ما مضرت في الاصل فبقه مع  
 العول في جميع ذلك ) على ما قررناه في المسائل المذكورة

## ( فصل )

( وتداخل المديدين بشرط بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فبقية )  
اي بقى الاقل الاكثر كالثلاثة والستة ( او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمه  
صححة ) اي قسمة لا كسر فيها كالستة فانها منقسمة على الثلاثة وعلى الاثنين  
ايضا بلا كسر فيصب من الستة كل واحد من الثلاثة اثنان ومن الاثنين ثلاثة  
وقس على ذلك سائر المتداخلين والسبب فيه انه اذا عد عدد ما هو اكثر منه  
كان الاكثر مثلي الاقل او امثاله فيصيب بالقسمة كل واحد من آحاد الاقل آحاد  
صححة بعدد امثال الاقل في الاكثر ثم مثل المتداخلين بقوله ( كالخمس مع العشرين  
لانك اذا طرحت الخمسة من العشرين اربع مرات اقلت العشرين فهما  
متداخلان وكذا اذا قسمت العشرين على الخمسة ينحى اربعة اقسام  
صححة او نقول التداخل هو ان يزيد على الاقل مثله او امثاله يساوى الاكثر  
او ان يكون الاقل جزء الاكثر جزءاً مفرداً من الاكثر فلا تداخل بين  
الستة والستة وان كان الستة ثلث التسعة لانها ليست جزءاً مفرداً ومن شرط  
التداخل ان لا يكون الاقل زوجاً مع كون الاكثر فرداً وان لا يزيد الاقل على  
نصف الاكثر ويعرف ( توافقهما ) اي المديدين في جزء كالنصف ونظائره  
( بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا  
في واحد فهما متباينان ) كالخمس مع السبعة والتسعة واحد عشر  
مع عشر ( وان ) توافقا ( في اكثر ) من واحد ( فهما متوافقان  
فان كان ) الاكثر ( في اثنين فهما متوافقان بالنصف ) كثمانية عشر مع الثمانية فانه  
اذا القيت من ثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منها اثنان واذا القيت اثنان من الثمانية  
ثلاث مرات بقي منها ايضا اثنان فهما متوافقان بالنصف ( وان ) كان الاكثر  
( ثلثة فبالثلث ) كما في التسعة والاثنى عشر ( او كان ) الاكثر ( اربعة فبالربعة  
كالثمانية والاثنى عشر ( هكذا الى العشرة ) اي يكون التوافق في الاعداد التي هي  
العشرة وما دونها بواحد من الكسور التسعة المشهورة وهي النصف الى  
العشر ويسمى هي مع ما يتركب منها بالاضافة او التكرار بالكسور المنطقية ( وان  
توافقا في احد عشر ) كاثني عشر وعشرين مع ثلثة واثني عشر ( فجزء من احد عشر  
اي هما متوافقان بجزء من احد عشر ( وهلم جرا ) اي ان توافقا في ثلثة عشر  
يتوافقان بجزء من ثلاثة عشر كسبعة وعشرين وتسعة وثلثين فان العاد لهما  
ثلاثة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان بجزء من خمسة عشر كثلثين مع خمسة  
واربعين فان خمسة عشر بعد هما معافهما متوافقان بجزء منهما ( وان اردت

مرفقة نصيب كل فريق بشكك اثبات في المصائب وأرواح والإعانة والتقدير  
 (من الصحيح) الذي استقام على ذلك (باضرب ما كان له) أي لكل فريق  
 (من أصل المسئلة في صيربته في أصل المسئلة) أي في المصروب الذي قسمته  
 في أصلها (فأخرج) من هذا المصروب (فهو نصيبه) أي نصيب ذلك الفريق  
 (وكذا المصرب في مرفقة نصيب كل فرد) من أفراد ذلك الفريق من الصحيح  
 (وأشئت) سهام كل فرد من أصل المسئلة (فانصب سهام كل فريق من أصل  
 المسئلة إلى عدد رؤسهم) مفردين عن أعداد رؤس غيرهم (ثم أعطى مثل ذلك  
 القسمة من المصروب لكل فرد منهم) من أفراد ذلك الفريق (وإن أردت صيغة  
 التركة بين الورثة والعريان) الأول الواصلة بعد مائة لاو القاصصة  
 إذ لا يتصور القسمة بين العائقتين معاً لأن التركة ان وقت يحجب الديون فلا قسمة  
 بين الغنا والأفلاقصة بين الورثة (فاطر من التركة والصحيح) فإن كان يدها  
 موافقة فاضرب سهام كل وارث من الصحيح في وفق التركة ثم أقسم المبلغ  
 (الحاصل) من هذا المصروب على وفق الصحيح بما خرج وهو نصيب ذلك  
 بالوارث) مثاله زوج وام واحتسان لآب وام أصلها من ستة وأقول إلى ثمانية  
 فالزوج منها ثلاثة والام واحد ولكل من الاثنين سهمان فإن فرض أن جميع  
 التركة خمسون ديناراً يكون بين الصحيح والتركة موافقة بالصفة فيضرب سهم  
 الزوج من الصحيح وهو ثلاثة في وفق التركة وهو خمسة وعشرين يبلغ خمسة  
 وسبعين ثم تقسم الخمسة والسبعون على وفق الصحيح وهو أربعة ويكون للزوج  
 من التركة ثمانية عشر ديناراً وثلاثة أرباع دينار ويضرب سهم الأم من الصحيح  
 وهو واحد في خمسة وعشرين وهي وفق التركة فيكون خمسة وعشرين ثم  
 قسمها على وفق الصحيح وهو أربعة فيكون الأم ستة دنانير وربع دينار ويضرب  
 سهم كل من الاثنين وهو سهمان في وفق التركة فيبلغ خمسين ثم تقسمها على  
 وفق الصحيح وهو أربعة فيكون لكل واحد من الاثنين اثني عشر ديناراً  
 ونصف دينار (وإن لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع  
 التركة ثم أقسم المبلغ) (الحاصل على جميع الصحيح فأخرج) من هذه القسمة  
 (فهو نصيبه) أي نصيب ذلك الوارث كما ذكرنا في جميع التركة خمسة وعشرون  
 ديناراً كان بينهما وبين الصحيح الذي هو ثمانية مائة فإذا أردت أن تعرف  
 نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من الصحيح وهو ثلاثة  
 في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم أقسم هذا المبلغ على الصحيح اعني ثمانية  
 يخرج تسعة دنانير وثلاثة اثمان دينار فهذه نصيب الزوج واضرب أيضاً نصيب  
 الأم من الصحيح وهو واحد من جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشرين

فادفعتهما على الثمانية خرج ثلاثة دنانير وثمن دينار فهي نصيب الام واضرب  
 نصيب كل اخ من الصحيح وهو اذان في كل التركة يحصل خمسون فاذا قسمت  
 هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار فهو نصيب كل اخ  
 من التركة (وكذا السمل لمعرفة نصيب كل فريق) من الورثة يعني فاضرب ما كان  
 لكل فريق من اصل المسئلة في وفق التركة ثم اقسام الباقي الحاصل من هذا الضرب  
 على وفق الصحيح المسئلة ان كان بين التركة وصحيح المسئلة موافقة وان كان بينهما  
 مباينة فاضرب ما كان لكل فريق في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جمع الصحيح  
 المسئلة فالخارج نصيب ذلك الفريق في الموافقة والمباينة وتعامه في السيد فليطالع  
 (وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون كالتصحيح وكل دين) من ديون  
 الغرماء (كسهم الوارث ثم اعمل العمل المذكور) فاذا كان لليت غريمان اكل  
 منهما ثلاثة آلاف وستة غرماء اكل منهم القان وكانت التركة عشرين كان  
 بين جميع الديون وذلك ثمانية عشر وبين التركة موافقة نصفه فتضرب الثلاثة  
 التي كانت اكل من الغريمين في نصف التركة وذلك عشرة بربع اثنين وتقسم على  
 نصف الديون وذلك تسعة فالخارج وذلك ثلاثة وثلاث نصيب كل منهما  
 فيكون اكلهما ستة وثلاثين ويضرب الاثنان الاذان كانا لكل من الغرماء السنة  
 في العشرة يبلغ عشرين ويقسم على التسعة فالخارج وذلك سهمان وتسعة  
 نصيب كل منهم فيكون للغرماء الستة اثني عشر سهما واثني عشر تسعا وذلك  
 سهم وثلاث سهم فاذا ضمت ثلاثة عشر وثلاثي ستة وثلاثين يبلغ عشرين وان كانت  
 التركة تسعة عشر فينبغي اربعين جميع الديون مباينة فتضرب ثلاثة كل من الغريمين  
 في تسعة عشر تبلغ تسعة وخمسين فتقسم على ثمانية عشر فالخارج وهو ثلثة اسهم  
 وتسعة ونصف تسع اكل منهما فيكون اكلهما ستة اسهم وثلاثة تسع وذلك  
 اثني عشر فيضرب سهما اكل من الغرماء الستة في تسعة عشر يبلغ ثمانية وثلاثين  
 فتقسم على ثمانية عشر فالخارج وهو سهمان وتسع اكل منهما فالغرماء الستة  
 اثني عشر وستة تسع سهم وذلك ثلثة فاذا ضمت اثني عشر وثلاثين الى ستة  
 واثني عشر يبلغ تسعة عشر (ومن صالح من الورثة او غرماء على شيء) معلوم  
 (منها) اي من التركة (فالخرج نصيبه من الصحيح او الديون واقسم الباقي  
 على سهام من بقي) من الورثة (او) على (ديونهم) اي ديون من بقي من الغرماء  
 مثاله زوج وام وعم فقسمها نصف وثلث النكاح وما بقي فاصلها وتصحيحها  
 من ستة فاذا صالح الزوج على شيء كما في ذمة من المهر وخرج من البين تطرح  
 سهامه من الصحيح وذلك ثلاثة ويقسم باقي التركة على سهام الباقي على  
 ما كان اثنان ثلثة الام وثلاثة للعم (قال الفقير) يريد المولى الفاضل روح الله روحه





